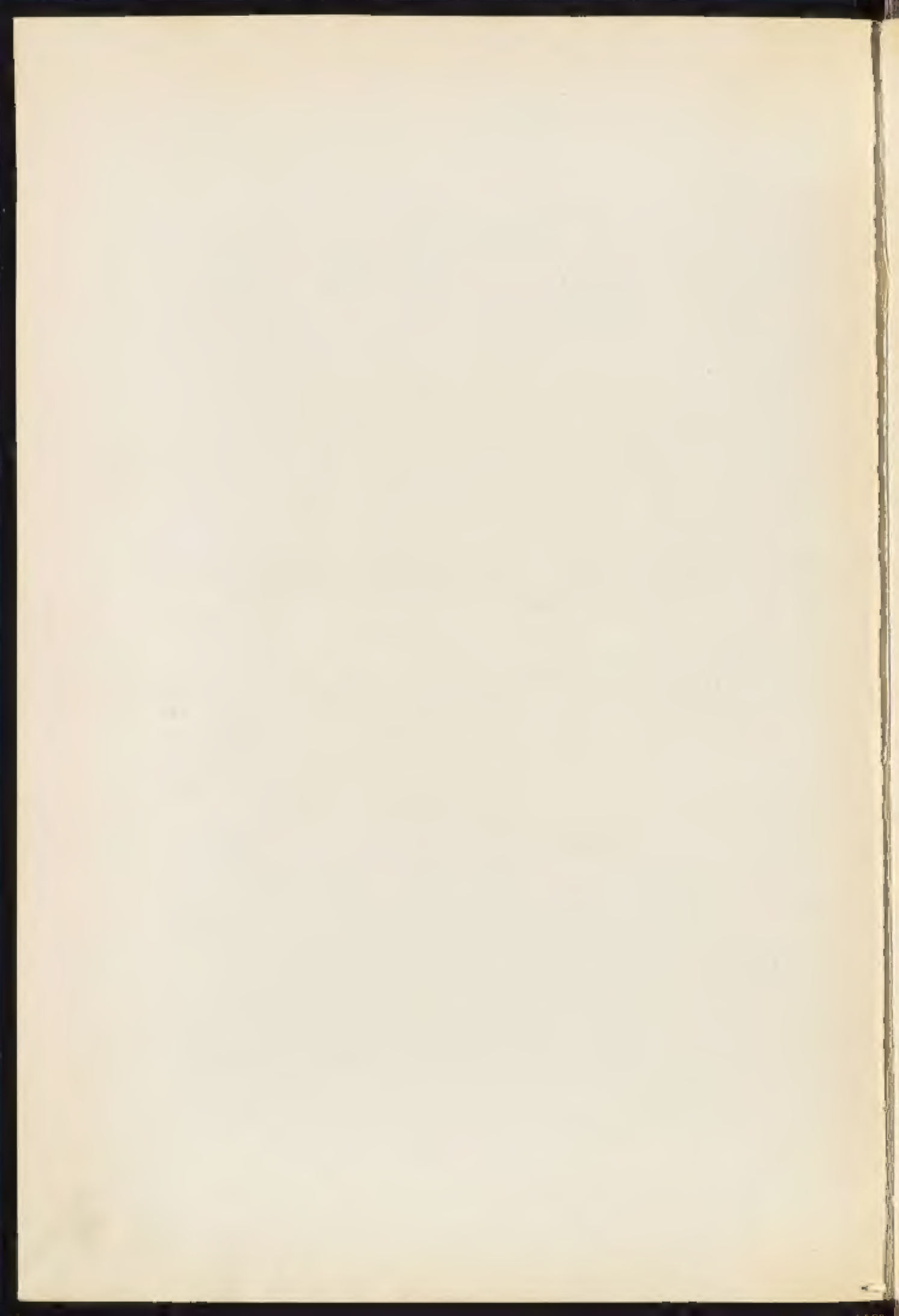


Columbia University
in the City of New York

THE LIBRARIES





الفروق

للامام العلامة شهاب الدين أبي العباس
أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن
الصنهاجي المشهور بالقرا في
رحمة الله

— ١٥٤ —

ولتمام النفع وزيادة الفائدة وضعنا باعلى الصحائف كتاب الفروق وباسفلها
حاشية عمدة المحققين سراج الدين أبي القاسم قاسم بن عبد الله الانصاري
المعروف بابن الشاط السماعه ادرار الشروق على أنواع الفروق مفصولا بينهما جدول
ويها مش الكتابين

تهذيب الفروق والقواعد السننية

في الاسرار الفقهية

لمؤلفه العالم الفاضل الشيخ محمد علي ابن المرحوم الشيخ حسين مفتي المالكية
نفع الله بعلومه آمين

— ١٥٤ —

الجزء الرابع من أربعة أجزاء

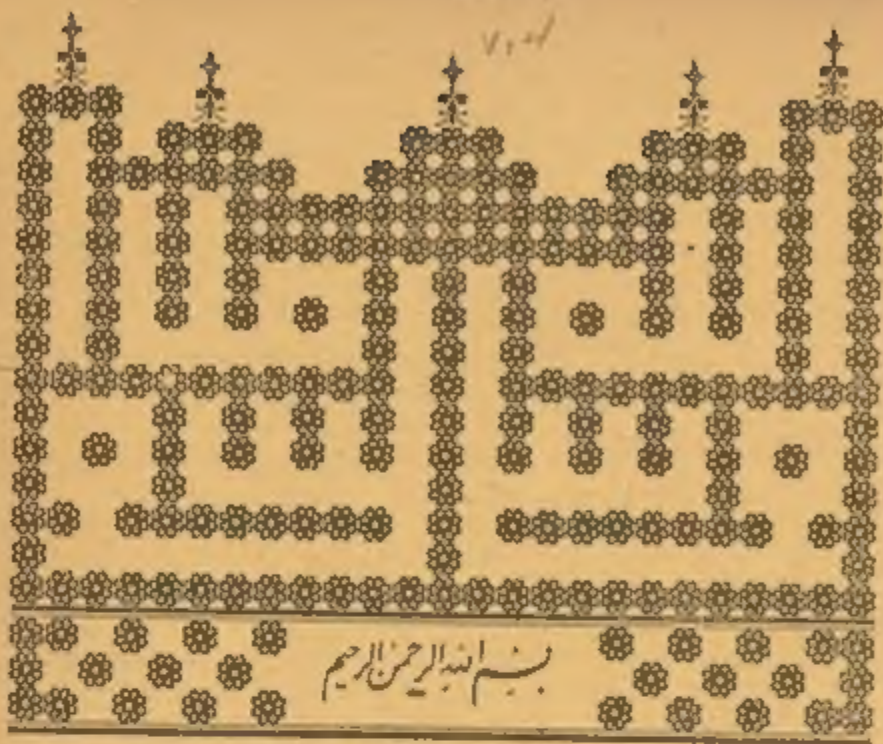
— ١٥٤ —

طبع مطبعة دار الحديث بدمشق

على نفقة

الشيخ محمد علي ابن المرحوم الشيخ حسين مفتي المالكية

(طبعة أولى — ذو الحجة سنة ١٣٤٩)



﴿بسم الله الرحمن الرحيم﴾
 الحمد لله على نعمائه المزهرة
 الرياض « وآلائه المتعة
 الحياض » والصلاة
 والسلام على سيدنا محمد
 الموضح بحجة الدين
 بابين حجة « وعلى آله
 وأصحابه المهتدين » الى
 تشييد قواعد الحق وقمع
 كل لجة « أما بعد » فأسأل
 الله بوجاهة وجهه نبيه
 الكريم « أن يسهل لي
 تكميل هذا الجزء فأيسر
 لي تكميل ما قبله « على
 أحسن تقويم
 (الفرق الحادى والمائتان
 بين قاعدة القرض
 وقاعدة البيع)
 القرض في اللغة القطع
 وسمي المدلول الشرعى
 قرضاً لانه قطعة من
 مال المقرض اى ذو قطعة
 منه وفى الشرع ذال المناوى
 تملك شيء على أن
 يرد بدله وقال ابن عرفة
 دفع متمول في عوض
 غير مخالف له لا عاجلاً
 تقضاً فقط لا بوجب
 امكان عارية لا نحل
 متمول بالذمة اه قال

﴿ الفرق الحادى والمائتان بين قاعدة القرض وقاعدة البيع ﴾

اعلم أن قاعدة القرض خولفت فيها ثلاث قواعد شرعية قاعدة الربا ان كان في الربويات
 كالنقدين والطعام وقاعدة المزابنة وهى بيع المعلوم بالمجهول من جنسه ان كان في الحيوان ونحوه
 من غير المثليات وقاعدة بيع ما ليس عندك في المثليات وسبب مخالفة هذه القواعد مصلحة
 المعروف للعباد فلذلك متى خرج عن باب المعروف امتنع اما التحصيل منقمة المقرض اولترده
 بين يمينه والساف لعدم تعيين المعروف مع تعيين المحذور وهو مخالفة القواعد (سؤال) العارية
 معروف كالقرض واذا وقمت الى أجل بموض جازت وان خرجت بذلك عن المعروف فلم
 لا يكون القرض كذلك اذا خرج بالقصد الى نفع المقرض عن المعروف يجوز (جوابه) اذا وقعت
 العارية بموض صارت اجارة والاجارة لا يتصور فيها الربا ولا تلك المفاسد الثلاث والقرض
 بالموض بيع فيتصور فيه الربا وكذلك اذا وقع القرض في المروض هو ربا فيحرم للآية
 الا ما خصه الدليل

﴿ الفرق الثانى والمائتان بين قاعدة الصلح وغيره من العقود ﴾

اعلم أن الصلح في الاموال دائر بين خمسة أمور البيع ان كانت المعاوضة عن أعيان والصرف
 ان كان فيه أحد التقدين عن الآخر والاجارة ان كان عن منافع ودفع الخصومة ان لم يمتين
 شيء من ذلك والاحسان وهو ما يطيه المصالح من غير الجاني متى تميز احد هذه الابواب
 روعيت فيه شروط ذلك الباب لقوله عليه السلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحاً أحل حراماً
 او حرم حلالاً ويجوز عندنا وعند أى حنيفة رضى الله عنه على الاقرار والانسكار وقال
 الشافعى رضى الله عنه لا يجوز على الانسكار واحتج بوجوه (الاول) أنه أكل المال بالباطل لانه
 قال (الفرق الثانى والمائتان بين قاعدة الصلح وغيره من العقود) قلت ما قاله فيه غير صحيح لانه
 لم يرد فرقا بين الصلح وغيره ولكنه تكلم على حكم الصلح وكلامه في ذلك صحيح

الرهوني وكنون نيتا للشيخ على المستاوى الاولى أن يقول تملك متمول الخ لان القرض يوجد قبل الدفع لانه يلزم بالقول اه قال الخرشي وأخرج بقوله متمول ما ليس بمتمول اى كقطعه نار اذ دفعة ليس بقرض اذ لا يقرض مثل ذلك وقوله في عوض اخرج به دفعه هبة وقوله غير مخالف له اى لذلك المتمول وقوله لا عاجلا اخرج به المبادلة المثلية فانه يصدق الحسد عليها كما يصدق على القرض الفاسد لولا أن يخص الصحيح بزيادة قوله تفضيلا فقط الخ اى حال كون الدفع تفضيلا بان يقصد المسلف تقع المفسد فقط لا نفسه ولا نعمها ولا تقع اجتنى بان يقصد بالدفع ان يدفع لزيد تقع عمر ولكون عمرو يعود عليه منفعة من ذلك القرض كان يسكون لعمرو دين على زيد فيقرض زيدا لاجل أن يدفع لعمرو دينه لان ذلك سلف فاسد فاندفع تنظير البنائي في الحسد بانه لا يشمل (٣) الصور الفاسدة وشأن التعريف بشمول الصحيح والفساد اه

افهم وقوله لا يوجب الخ اى حال كون الدفع لا يوجب إمكان نفس العارية التي لا تحمل احترازا من قرض يوجب إمكان العارية التي لا تحمل فلا يجوز قرض جارية تحمل للمستقرض لما في ذلك من عارية الفروج اه بزيادة من العدوى عليه وفي الرهوني وكنون قال الخطاب ويستنى من منع قرض جارية تحمل الخ مالو أمرت شخصا ببيع لك عبد فلان مثلا بجمار بته هذه ويكون عليك مثله وكذا لو أمرته ان يقضى عنك دينها بها ويكون عليك مثله اذ لا يثنى فيها غاية الفروج لانها لا تنصل ليد المستقرض قال ابو الحسن

ليس عن مال لعدم ثبوته ولا عن النمين والاحرازات اقامة البيئة بعده ولجاز اخذ المقار بالشفعة لانه انتقل بغير مال ولا هو عن المحصومة والا لجاز عن النكاح والقدف (الثاني) أنه عاوض عن ملكه فبمقتضى كسرها ماله من وكيله (الثالث) انها معاوضة فلا تصح مع الجهل كالبيع والجواب عن الاول انه اخذ المال بحق ولا يلزم من عدم ثبوته عدمه نعم من علم انه على باطل حرم عليه اخذ ذلك المال واما اقامة البيئة بعده فقال الشيخ ابو الوليد تنخرج على الخلاف فيمن حلف خصمه وله بيئة فله اقامتها عند ابن القاسم مع العذر وعند اشهب مطلقا واما القدف فلا مدخل للمال فيه ولا يجوز فيه الصلح مع الاقرار فكذلك مع الانكار ونلزم الجواز في النكاح قال الشيخ ابو الوليد قال أصحابنا اذا انكرت المرأة الزوجية ان من الناس من يوجب عليها النمين فتفتدى بيمينتها ونلزم الشفعة وعن الثاني بالفرق بانه مع وكيله متمكن من ماله بخلاف صورة النزاع قائم الدرء مفسدة المحصومة وعن الثالث ان الضرورة هنا تدعو للجهل بخلاف البيع قال ابو الوليد لو ادعى عليه ميراثة من جهة مورث صح الصلح فيه مع الجهل والعجب من الشافعي رضى الله عنه انه يقول للمدعى ان يدخل دار المدعى عليه بالليل ويأخذ قدر حقه فكيف يمنع مع الموافقة من الخصم على الاخذ ويتأكد قولنا بقوله تعالى واصلحوا ذات بينكم وغيره من الكتاب والسنة ولما اجتمعا على بذل المال بغير حق في فداء الاسارى والحقالة والظلمة والحرابين والشعراء فكذلك ههنا لدرء المحصومة ولانه قاطع للمطالبة فيكون مع الاقرار والانكار كالبراءة ويجوز مع عدم المال من الجهتين كالصلح على دم العمد ولانه يصح فيه مع الانكار فصح الصلح عليه قياسا عليها

الفرق الثالث والمائتان بين قاعدة ما يملك من المنفعة بالاجارات وبين قاعدة ما لا يملك منها بالاجارات كما فاقول متى اجتمعت في المنفعة ثمانية شروط ملكت بالاجارة وهى انحرمت منها شرط لا يملك الاول قال (الفرق الثالث والمائتان بين قاعدة ما يملك من المنفعة بالاجارات وبين قاعدة ما لا يملك منها بالاجارات الى قوله نعم يختص ذلك بالقضاء بالملك والشفعة في الارضين فانها ثابتة) قلت ما قاله في ذلك صحيح

وربما ألزمت فيقال اين يجوز قرض الجارية من غير المحرم منها فيقال في مثل هذه الصورة اى الاولى او تقضى عنه في الدين اه اى التي هي الصورة الثانية قال البنائي في التوضيح أجاز ابن عبد الحكم في الحمدسية قرضهن اى الجوارى اذا اشترط عليه ان لا يرد عينها وانما يرد مثلها ثم قال وعلى هذا وهو قول الموقر بهم لا تبعث موافقته المشهور اه ونحوه لا ابن عبد السلام اه قال الخرشي وقوله متعلقا بذهبة صفة لمول فيجوز جره ونصيبه مراعاة لفظ متمول ولعله اه قال العدوى عليه والاولى ان يور بها يقدم قوله متعلق على قوله لا عاجلا ويقرأ بالجر اه وبالجملة قال البنائي على عقب ان كل ما يصح ان يسلم فيه الا الجوارى يصح ان يقرض وكل ما يصح ان يقرض يصح ان يسلم فيه غير ان هذا المبكس لا يحتاج معه الى استثناء شئ ولا يصح بكل اعتبار القول بان جلد الميتة المدبوغ يصح قرضه ولا يصح ان يسلم فيه كما في التوضيح ويؤيده قول ابن عرفة

دفع متمول الخ وأما مسألة قرض بمكيال مجهول على أن يرد مثله ومثلنا قرض وبيات وخففات فقير واردة لأن الطعام مثلا من حيث ذاته يجوز قرضه والسلم فيه والاختلاف من حيث الوصف لا يضره قال كنون وقول البناني ويؤيده قول ابن عرفة الخ أي لانه جملة معاوضة وهذا هو الذي رجحه ابو علي قائلا والقرض نفس بيع كما ذكره غير واحد الا انه مبني على غير المكايسة فكيف بقرض مالا يجوز بيعه ولا المبادلة فيه أي كالحكم الاضحية اه ولا يرد على قول خليل يجوز قرض ما يسلم فيه فقط الا جارية تحمل للمستترض اه العين لانه يسلم فيها عند عبد الوهاب وعياض والباقي خلافا لابن عرفة اه وعلى هذا قول الاصل وسلمه ابن الشاط القرض وان كان نفس بيع الا انه خولف فيه ثلاث قواعد شرعية (القاعدة الاولى) (٤) الربا ان كان في الربويات كالنقدين والطعام (والقاعدة الثانية) المزينة وهي بيع

الاباحة احتراز من الدوايات الطرب ونحوها الثاني قبول المنفعة للمعاوضة احتراز من النكاح الثالث كون المنفعة متقومة احتراز من الناقه الحقير الذي لا يقابل بالعوض واختلف في استئجار الاشجار لتجفيف الثياب فمنه ابن القاسم الرابع تكون معلومة احتراز من الاوقاف على السكنى كبيوت المدارس والخواص الخامس ان لا يتضمن استيفاء عين احتراز من اجارة الاشجار فتمارها او النعم لتأجيرها واستثنى من ذلك اجارة الموضع لئلا يضطر في الحضانة السادس ان يقدر على تسليمها احتراز من استئجار الاخرى للكلام السابع ان يحصل للاستأجر احتراز من العبادات والاجارة عليها كالصوم ونحوه الثامن كونها معلومة احتراز من المجهولات من المنافع كمن استأجر آلة لا يدري ما يعمل بها او دار امددة غير معلومة فمذهبه المشرط اذا اجتمعت جازت المعاوضة ولا امتنع (تنبيه) قال الشيخ ابو الوائلي بن رشد في كراه دور مكة اربع روايات المنع وهو المشهور وقاله ابو حنيفة لانها فتحت عنوة والجواز وقاله الشافعي لانها عنده فتحت مباحا اذن بها على اهلها عندنا على هذه الرواية ولا خلاف عن مالك واصحابه انها فتحت عنوة الكراهة لما روى الادلة وتخصيصها بالموسم كثرة الناس واحتياجهم للوقوف لان المنوة عندنا وقف وانفق مالك والشافعي وغيرهما رضي الله عن الجميع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة بمجاهدين بالسلحة باشرلوا به باذلا للامان من دخل دار بني نفيان وهذا لا يكرن إلا في المنوة قطعا واما روى ان خالد بن الوليد قتل قوما فوداهم رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو دليل الصالح (وجوابه) يجب ان يعتقد انه امن تلك الطائفة وعصم دماء جميعها بين الادلة (سوال) اعلم ان مقتضى هذه للباحث القول ان يحرم كراه دور مصر وارضها لان ما لكافد صرح في الكتاب وغيره انها فتحت عنوة ويلزم على ذلك تحطئة القضاء في اثبات الاملاك وعقود الاجارات والاخذ بالشكومات ونحو ذلك (جوابه) ان اراضي المنوة اختلف العلماء فيها هل تصير وقفا بمجرد الا سيلا وهو الذي حكاه الطرطوشي في تعليقه عن مالك أو للامام قسمتها كسائر العناهم وهو غير في ذلك والقواعد المتفق عليها ان مسائل الخلاف اذا اتصل ببعض اقوالها قضاء حاكم تدين القول به وارتفع الخلاف فاذا ما حكم بثبوت ملك في ارض المنوة ثبتت الملك وارتفع الخلاف ويتمن ما حكم به الحاكم وهذا التقرير بطرد في مكة ومصر وغيرها والقول بان الدور وقف انما يتناول الدور التي صادفها

المعلوم بالمجهول من جدسه ان كان في الحيوان ونحوه من غير المثلثات (والقاعدة الثالثة) بيع ما ليس عندك في المثلثات وسبب مخالفة هذه القواعد مصلحة المعروف اه حتى قال صلى الله عليه وسلم كما اخرجته البيهقي عن اس قرض شيء خير من صدقته وقال صلى الله عليه وسلم كما اخرجته ابن ماجه والبيهقي عن أس أيضا رأيت ليلة اسرى بي على باب الجنة مكتوب بالصدقة بشرا مثالا والقرض ثمانية عشر وعزاه في الجامع الصغير للطبراني في الكبير عن ابي امامة ولفظه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم دخلت الجنة فوجدت على بابها الصدقة بمشرة

الفتح

والقرض ثمانية عشر فقلت يا جبريل كيف صارت الصدقة بمشرة والقرض

ثمانية عشر قال الصدقة تقع في يد الفنى والفقر والقرض لا يقع الا في يد من يحتاج اليه قال المناوى في شرحه فيه أن درهم القرض بدرهمين صدقة وذلك لان فيه تنفيس كربة وانظار الى قضاء حاجته ورده فقيه عبادتان فكان بمنزلة درهمين وهما بشرين حسنة فالتضميف ثمانية عشر وهو الباقي فقط لان القرض يسترد ومن ثم لو أبرى منه كان له عشرون ثواب الاصل والمضاعفة ونسك به من فضل القرض على الصدقة اه أقاده الرهوني قال الاصل لذلك متى خرج عن باب المعروف امتنع أما لتحصيل منفعة المقرض أو لتردد بين الثمن والسلف لدم تمن المعروف مع تمن المحذور وهو مخالفة القواعد أي الثلاثة المذكورة وكون العارية معروفة المقرض الا انها تفارقه في انها تجوز اذا وقفت الى أجل بموضع بخلاف القرض وذلك

ان المارية بوض اجارة والاجارة لا يعمور فيها الربا ولا تلك المفاسد الثلاث والقرض بالعوض بيع فيتصور فيه الربا وكذلك اذا وقع القرض في المروض هو ربا فيحرم الآية الا ما خصه الدليل اه والله سبحانه وتعالى اعلم
(الفرق الثاني والمانان بين قاعدة الصالح وقاعدة غيره من العقود)

وهو كما يشير له كلام الاصل ان غيره من المقردين اما معاوضة في اعيان فقط وهو البيع ان لم يكن فيه أحد النكدين عن الآخر او الصرف ان كان فيه ذلك ولكل واحد منها شروط تخصه موضحة في كتب الفقه وأما معاوضة في منافع فقط معينة أو مضمونة وهو الاجارة ولها شروط تخصها موضحة كذلك في كتب الفقه وأما احسان وهو الهبة ولها شروط تخصها موضحة كذلك في كتب الفقه وهكذا وأما الصلح في الاموال فقد (٥) قال عياض هو معاوضة

على دعوى اه قال
كنون اى ثابتة أم لا
اه قال دعوى الشابة
كانت ثبوتها باقرار او
يسكون بناء على المشهور
وهو قول مالك وابن
القاسم ما من أن حكم
السكوت حكم الاقرار
ورجعه عياض اما أن
تكون المماوضة عليها
بعض المدعى به فيكون
الصلح حينئذ هبة
واما ان تكون بغيره
وحينئذ فالمدعى به اما
اعيان واما منافع فان
كان اعيانا ففيه المصالح
به اما اعيان فيكون
الصلح فيما ان لم يكن
فيه أحد النكدين عن
الآخر وصرفا ان كان
فيه أحد النكدين عن
الآخر واما منافع
فيكون اجارة وان

الفتح اما اذا انتهت تلك الابنية ونشئ اهل الاسلام دورا غير دور الكفار فلهذا الابنية لا تكون وقفا
اجماعا وحيث قال مالك لا تنكرى دور مكة برضا كان في زمانه باقيان من دور الكفار التي سادها
الفتح واليوم قد ذهبت تلك الابنية فلا يكون قضاء الحائكم بذلك خطأ نعم يختص ذلك باقتضاء
بالمالك والشفعة في الارضين فانها باقية او قول قول مالك رحمه الله تعالى ان البلد الفلاني فتح
عنوة ليس هذا بفتيا يقلد فيها ولا مذهب له يجب على مقلديه اتباعه فيه بل هذه شهادة وكذا
لو قال مالك فلان اخذ ماله غصبا او خالف امراته لم يكن ذلك فتيا بل شهادة والقاعدة ان كل
امام اخبر عن حكم بسبب اتبع فيه وكان فتيا ومذهبا أو اخبر عن وقوع ذلك السبب فهو شهادة
وان المذهب الذي يقلد فيه الامام خمسة امور لاسدس لها الاحكام كوجوب الزور والاسباب
كالماطاة والشروط كالتبعية في الوضوء والمواضع كالدين في الزكاة والحجاج كشهادة الصبيان والشاهد
واليمين فهذه الخمسة ان اتفق على شيء منها فليس مذهب لاحد بل ذلك للجميع فلا يقال ان
وجوب رمضان مذهب مالك ولا غيره بل ذلك ثابت بالاجماع فانه انما يفهم من مذهب الانسان
في العادة ما يختص به كفواك هذا طريق زياد اذا اختص به او هذه عاداته اذا اختصت به واذا
ختلف في شيء من ذلك نسب الى القائل به وما عدا هذه الخمسة لا يقال انها مذهب يقلد
فيه بل هو اما رواية او شهادة او غيرها كما لو قال مالك أنا جائع أو عطشان فليس كل ما يقوله
الامام هو مذهب له بل تلك الخمسة خاصة ولو قال امام زيد زنى لم نوجب الرجم بقوله بل
نقول هذه شهادة هو فيها

قال (او نقول قول مالك رحمه الله تعالى ان البلد الفلاني فتح عنوة هذا ليس بفتيا يقلد فيها الى قوله
او اخبر عن وقوع ذلك السبب فهو شهادة) قلت لا يتبين كونه شهادة بل يتبين ان يكون غير شهادة لان
الشهادة من شرطها ان تكون خيرا يقصد المخبر به ان يترتب عليه فصل قضاء وقول مالك انها
فتح عنوة لا اشعار فيه بذلك المقصد فهو نوع من الخبر غير الشهادة قال (وان المذهب الذي
يقلد فيه الامام خمسة الى قوله فليس كل ما يقوله الامام هو مذهب له بل تلك الخمسة خاصة) قلت
ما قاله في ذلك صحيح قال (ولو قال امام زيد زنى لم نوجب الرجم بل نقول هذه شهادة هو فيها)

كان اى المدعى به منافع فان وقع الصلح عليها بشرا مطلقا قبل ان يستوفى المدعى عليه فالصلح اجارة ايضا وان
وقع بعد ان استوفى المدعى عليه كانت الدعوى في عوض للتاتم وهو في الغالب عين فيكون الصلح بغيره فيما ان
لم يكن فيه أحد النكدين عن الآخر وصرفا ان كان فيه ذلك ويخصه هبة والدعوى النبر الثابتة ولا تكون على المشهور
الا عن اسكار المدعى عليه ويدخل فيه الاقتداء بما ل عن يمين توجهت على المدعى عليه ولو علم براءة نفسه كما هو
ظاهر المدونة بن ناجي وهو المعروف بخلاف لمن منه حيث علم براءة نفسه قال البناي يجرى في المعاوضة عليها بالنظر
للمدعى به ما جرى على الصلح على الاقرار اى ولو حكما من كونه اما هبة واما يما واما صرفا واما اجارة الا ان المعاوضة على
غير الثابتة تنفرد عن صلح الاقرار بشرط ثلاثة كما سيأتى اه زيادة قد سلمه الرهوني وكنون وعليه فلا يكون الصلح في الاموال

على كل الادارة بين اربعة امور البيع ان كانت المفاوضة عن اعيان والصرف ان كان فيه أحد النقيدين عن الآخر والاجارة ان كان عن منافع والاحسان ان كان عن بعض المدعى به وهو ما يسقطه المدعى عن المدعى عليه وبقهم من كلام الاصل وبه صرح عبق ان المفاوضة على غير الحاجة لا تبين فيها شيء مما ذكر من بيع او صرف او اجارة او هبة بل هو دفع عن الخصومة نظرا الى أن مالكاره الله تعالى خصه بثلاثة شروط (الاول) ان يكون الصلح جائزا على دعوى المدعى (والثاني) أن يكون جائزا على دعوى المدعى عليه أي على تقدير ان المنكر يقر (والثالث) ان يكون جائزا على ظاهر الحكم قال البيهقي اي على ظاهر ما بطرا بينهما في المخاصمة ومجلس الفصل وسلمه الرهوني وكتون واعتبر ابن القاسم الشرطين الاولين فقط واصبح (٦) أمرا واحدا وهو ان لا تحقق دعواهما على قساد انظر شراح المختصر

فلذا قال الاصل ان الصلح في الاموال دائر بين خمسة أمور البيع ان كانت المفاوضة عن اعيان والصرف ان كان فيه أحد النقيدين عن والاجارة ان كان عن منافع ودفع الخصومة ان لم تبين شيء من ذلك والاحسان وهو ما يعطيه المصلح من غير الجاني في تعيين أحد هذه الايجاب روعيت فيه شروط ذلك الباب لقوله عليه الصلاة والسلام الصلح جائز بين المسلمين الا صلحا احل حراما او حرم حلالا اه منه بالفظه يعني ان النبي صلى الله عليه وسلم ضبط شروط الصلح الماخولة بهذا الحديث قال العدوي على الحرشي والمراد بالجواز الاذن

أسوة بجميع العدول أن كل النصاب بشروطه رجناه والافلا فكذلك قول مالك فتحت مصر عتوة أو مكة شهادة وإذا كانت شهادة فهو لم يباشر الفتح فيبين أنه نقل هذه الشهادة عن غيره ولا يدري هل اذن له ذلك التبر في النقل عنه ام لا وان سلمنا انه اذن له فقد عارضت هذه البيضة ببيتة اخرى وهي ان الليث وابن مسعود والشافعي وغيرهما قالوا الفتح وقع صلحا فهل يمكن ان يقال ان احد البيتين اعدل فتقدم او يقال هذا لا سبيل اليه والتماء اجل من ان تفاوت نحن بين عدالتهم ولو سلمنا الهجوم عليهم في ذلك فالذهب أنه لا يقضى باعدل البيتين الا في الاموال والعتوة والصلح ليسا من هذا الباب فلم قلنا أنه يقضى فيه باعدل البيتين ولا يمكن أن يقال هذه الشهادة ليست نقلا عن أحد بل هي استقلال ومستندها السماع لا مانع ان هذه المسألة مما تجوز فيه الشهادة بالسماع وقد عد الاصحاب مسائل السماع خمسة وعشرين مسألة ليست هذه منها سلمنا أنها منها لكن حصل المارض المانع من الحكم بهذه الشهادة وبهذا التقرير يظهر لك أن من أفتى بتحريم البيع والاجارة والشقة في هذه البقاع بناء على قول مالك انها فتحت عتوة خطأ وان هذا ليس مذهبا لمالك بل هي شهادة لا يقد فيها بل تجري مجرى الشهادات وكما رد هذا السؤال على المالكية في العتوة رد على الشافعية في قول الشافعي انها فتحت صلحا ويبنون على ذلك الفتيا بالاجابة ومجملون هذا بما نقله فيه وانما هو شهادة أيضا بالصلح وليت شعري لو ان حاكما شافعا جاءه الشافعي فقال له أن فلانا صلح امرأته على الف دينار قدما وقد صارت خلعا منه هل يقضي بقوله وحده فيخرق الاجماع أو يقول هذه شهادة لا بد فيها من آخر مع الشافعي يشهد بالخلع فينبغي له أن يفعل هنا كذلك وقد بسطت هذه المسائل في كتاب الاحكام في الفرق

أسوة بجميع العدول الى آخر قوله أو تقول هذه شهادة لا بد فيها من آخر مع الشافعي يشهد بالخلع فينبغي له ان يفعل هنا كذلك (قلت ما قاله في ذلك كلام لا دليل عليه ولا حاجة اليه وما الحامل له على دعوى أن ذلك من مالك شهادة حتى يحتاج في ذلك الى آخره هذا كلام مبني على توهم كون قول مالك شهادة وذلك التوهم وهم لا شك فيه قال (وقد بسطت هذه المسائل في كتاب الاحكام في الفرق

فلا ينافي قول ابن عرفة الصلح في حد ذاته مندوب اه اذا علمت هذا علمت انه لا يظهر وجه لقول الامام ابن الشاطب ما قاله أي الاصل فيه أي في هذا الفرق غير صحيح لانه لم يبد فرقا بين الصلح وغيره وايكنه تكلم على حكم الصلح وكلامه في ذلك صحيح اه بالفظه فتأمله لعل الله يحدث بعد ذلك امرا (وصل) قال الخفيسد في البداية اتفق المسلمون على جواز الصلح على الاقرار واختلفوا في جوازه على الانكار فقال مالك وابو حنيفة يجوز على الانكار وقال الشافعي لا يجوز على الانكار اه محل الحاجة منه واحتج الشافعي بوجوده ثلاثة (الوجه الاول) ان الصلح على الانكار من اكل المال بالباطل لانه ليس عن مال لعدم ثبوته ولا عن العين والا لجازت اقامة البيضة بعده ولجاز اخذ المقار المصلح به بالشفعة وقد اتفق غير مال ولا هو عن الخصومة والا لجاز عن التكاح والقذف (وجوابه)

ان لا سلم انه ليس عن مال بل لا يلزم من عدم ثبوته عدمه نعم من علم انه على باطل حرم عليه اخذ ذلك المال سلمنا انه ليس
عن مال لكن لا سلم انه من اكل المال بباطل حينئذ بل يقول هو عوض اما عن الدفع الخمين عنه ولزم حوار إقامة
الدعة بعده قال الشيخ أبو الوليد تنحرج قاعة البينة بعده على الخلاف فيمن حلف خصمه وله دية فله افسته عدان التقاسم مع
المدعي وعند اشبه مطعما اه وأما عن سقوط الخصومة عنه وسزم الجوار في السكاح قال الشيخ أبو الوليد قال أصحابنا اما
اذا كرت المرأة للزوجية ان من الناس من يوجب عليها ثمن فتعدي يمينها اه وسزم الشفعة وأما الفذف فلا تدخل المال فيه
ولا يجوز فيه الصلح مع الاقرار فكذلك مع لا سكار (ولو جرح الثاني) انه عاوض عن ملكه فيمنع كسراء مال من وكيله
(وجوابه) بالفرق بانه مع وكيله متمكن من ماله بخلاف صورة الرع (٧) فانها لشدة مفسدة الخصومة

(والوجه الثالث) انها

معاوضة فلا تصح

مع الجهل كالبيع

(وجوابه) ان الضرورة

هنا تدعو للجهل بخلاف

البيع قال أبو الوليد لو ادعى

عليه ميراثا من جهة

موروث صح الصلح

فيه مع الجهل اه والواجب

من الشافعي رضي الله

عنه انه يقول المدي

ان يدخل دار المدعي

عليه بالين وياخذ

قدر حقه فكيف يصح

مع الموافقة من الخصم

على الاخذ على ان قوما

تأكد بوجوه (الوجه

الاول) ما ورد من

الكتاب والسنة في

الصالح فمن الكتاب

قوله تعالى والصالح خير

وقوله تعالى وأصلحوا

دات يسكن وقوله تعالى لا

بين العتوى والاحكام وتصرف العاصي والامام وهو كتاب ليس فيه أربعون مسألة
من هذا النوع

الفرق الرابع والثمان بين قاعدة ما المستاجر اخذه من ماله بعد اقباض الاجارة

وبين قاعدة ما ليس له اخذه

الفرق بين هاتين القاعدتين معنى على قاعدة وهي ان الشرع لا يعتبر من المصادق الا ما يعلق به

غرض صحيح يحصل مصلحة أو داري لمصلحة لذات لا يسمع الحكم الدعوى في الاشياء

الذاتية الصغيرة التي لا يتشاح الملاء وبها عادة كالسهمية ونحوها فلهذا القاعدة أيضا لا يقبل

قول المستاجر في قيم الاشياء التي لا قيمة لها من القمام وان كانت عطمة الدية قبل العلم

وكذلك الباء الطم الذي لا قيمة له من الهدم وان سقطت قيمته قبل الهدم وكذلك المستحق

منه والعاصب ونحوها الجميع في ذلك سواء لان فلهما لمجرد انفساد الحصول مصلحة تحصل

للامام ولا لغيره مفسدة عنه فيتمتع به في الارض المستاجرة به مع به صاحب الارض ويحصل

له بسببه تلك المزية العظيمة ويعطيه له ميراثه فانه مستحق الارالة شرعا وعلى تقدير

الارالة تبطل تلك المزية فهي مالية مستحقة على واصحابها شرعا والمستحق شرعا لا

يحب فيه قيمة ويورد ذلك منه عيه السلام عن أصاغة اس وهدم من هذا الداء وقيل مثل

هذا شجر أصاغة بل لوجوب الماع منه فلهذا القاعدة أجمع اس على أن المروض تعين

بالتعيين وكذلك الحيوان والطعام لان هذه الاشياء من الخصوصيات والاصناف ما يتعلق به

الاعراض الصحيحة وقيل بانه القول السليمة والعوس الخاصة لذات لك الميراث من الميراث

بين العتوى والاحكام وتصرف العاصي والامام وهو كتاب ليس فيه أربعون مسألة من هذا

النوع) قلت ان كانت تلك المسائل من هذا النوع من كل وجه فانس ذلك الكتاب نفس

قال (الفرق الرابع والثمان بين قاعدة ما المستاجر اخذه من ماله بعد اقباض الاجارة وبين قاعدة

ما ليس له اخذه) قلت فيه ثل أقوال ولكن في ذلك كله نظر فان تقدير بناء أو شجرو بخودك

لا تكون له قيمة بعد القلع

في كثير من نحوام الامن أمر بصدقة أو مروي أو اصلاح بين اس ومن السنة حديث الا ابيكم صدقة بسيرة بكم
الله تعالى قالوا بلى يا رسول الله قال اصلاح ذات البين اذا تقاطعوا وما روى عن الحسن عه صلى الله عليه وسلم انه قال
أوصل الناس عند الله يوم القيامة المصلحون بين الناس وما رواه الترمذي انه صلى الله عليه وسلم قال الا أحركم بفصل من
درجة الصيام والصدقة قالوا بلى يا رسول الله قال اصلاح ذات البين وعن بعض الصحابة رضى الله عنهم انه قال من أراد
فضل المادي والصالح بين الناس وعى أس بن مالك رضى الله عنه انه قال من أصلح بين اثنين أعده الله كل كلة عتق
رقبة وما أحسن قول القائل

ان الفضائل كلها لو جمعت رجعت باجمها الى اثنين

تنظيم أمر الله جل جلاله والهي في اصلاح ذات البين

قال الشيرازي ومن أجل ما في الصلح من الصدقة على المتخاصمين لوقتها من ينزب على الخصام من قبيح الأقوال والأفعال جاز الكذب فيه مباحة في وقوع الالة لئلا تدوم العداوة اه وقال الفقيه ويجوز الكذب في الصلح الجائر وهو ما لا يحل حراما ولا يحرم حلالا مسألة في وقوع الالة بين المسلمين قيل عني جبريل عليه السلام ان يكون في الارض يسقي الماء ويصلح بين المسلمين اه كما في حاشية كنون على عقي قلت فإذا جاز الكذب الذي قال الله تعالى فيه انما يفتر الكذب الذين لا يؤمنون للصلح من أجل ما في الصلح من الصدقة الخ فكيف لا يجوز فيه دفع أحد المتخاصمين إلا آخر المال أمير حق مع الجهل لدره مقسدة (٨) الخصومة ولا يحكمك انه يؤخذ من ههنا فرق آخر غير ما مر من صلح

وعيره من العقود وهو ان الصلح يجوز فيه دفع المال غير حق مع الجهل بخلاف غيره من العقود وهم (الوجه الثاني) اما أجمع على نيل المال غير حق في فداء الأسارى والحالمة ولطالبة والمخاريج والشراء وكذلك ههنا لدره الخصومة (الوجه الثالث) انه قطع للمطالبة فيكون مع الاقرار والانكار كالإبراء فكذلك يصح الإبراء مع الانكار لذلك يصح صلح عليه قياسا ولا يرد ان الإبراء يفسد مال من المجهتين ان الصلح أيضا يجوز مع عدم المال من المجهتين كالصلح على دم الممد والله سبحانه وتعالى علم الفرق الثالث

الخاصة في لك الاعيان ومعنى هذه القاعدة انه اذا عين صاعدا صيرة وباعه أهلا بيمين لان الاعراض الصحيحة مستوية في اجراء الصيرة غير أني لا أعلم أحدا قال بعدم التيمين واختلفوا في المدانير والدرهم اذ عمت من تميم أم لا ثلاثة أقوال ثلثها ان عيسى المدافع تيمنت لانه أملاكها وهو مالها وان عيسى المدفع لانعين الآن محض بصفة حلي أو سكة رابحة أو غير ذلك تيمنت انما هذه الأقوال الثلاثة عدنا والتيمين قال الشافعي والمشهور عدنا عدم التيمين فهذه القاعدة بطل الفرق بين ما يستأجران يأخذه من ماله وما لا يأخذه منه الفرق الخامس والمدانير بين قاعدة ما يضمن بالطرح من السعن وبين قاعدة مالا يضمن

قال مالك اد طرح بعض الحمل لاهول شارك أهل المطروح من لم يطرح لهم شيء في متاعهم وكان ما طرح وسلم لجهيمهم في ثمنه ونقصه ثمنه يوم الشراء أن اشتروا من موضع واحد غير جماعة لانهم صابوا بالمطروح منهم والمعدل عدم اختصص أحد من المطروح ان اس أحد من باولي من الآخر وهو سبب سلامة جهيمهم من اشتروا من مواضع أو اشترى بعض أو طول زمان الشراء حتى عيرت الاواق اشتركوا بالثمن يوم الركوب دون يوم الشراء لانه وقت لا خلاط وسواء طرح الرجل متاعه أو متاع غيره ما به لم لا دل ابن أن ريد ولا يشارك من لم يرم منهم مضا لانه لم يطارا سبب يوجب ذلك بخلاف المطروح له مع غيره قال ابن حبيب وابس على صاحب المركب ولا الدواية ضمان كانوا احرارا أو عبيدا الا أن يكونوا للتجارة فتجسس قيمتهم ولا على من لا متاع له لان هذه كلها وسائل والمقصود من ركوب البحر انما هو مال التجارة ويرجع بالمقاصد في المقاصد ومن معه دواير كثيرة يربط بها التجارة فكانت التجارة بخلاف النفقة وما يرباد للنفقة وقال ابن بشير لا يلزم في السبي شيء من المطروح لانه لا يضمن العرق سببها لحقتها وقال سحنون يدخل المركب في قيمة المطروح لانه مما سبب بطرح وقال أبو محمد ان خيف عليه بصدق قاع البحر بطرح لذلك دخل في القيمة وقال أهل العراق يدخل المركب وما فيه للقيمة أو التجارة من عيب وغيره لان أثر المطروح سلامة جميع

ما يملك من المنفعة بالاجارات وبين قاعدة مالا يملك منها بالاجارات وهو المنفعة متى اجتمعت فيها ثمانية شروط ملكت بالاجارة ومتى انحرمت منها شرط من النهاية لا تلك والمنفعة قال ابن عرفة مالا يملك الاشارة اليه حسا دون اضافة يمكن استيفؤه غير جبره مما اضيف اليه فتخرج الاعيان ونحو العلم والقدرة وانصف الممد وصف الدابة مشاعا وهي ركن لانها المشتراة اه وبقي اركانها أربعة كما في شرائح خليل المؤجر والمستهجر وسبب (الشرط الاول) اباحة المنفعة ود المنفعة احتراز من العناء والآت الطرب ونحوها أي كالأجارة على اخراج الجان والدعاء وحل المروط ونحو ذلك لعدم تحقق المنفعة كما في الخرش قال المدوي بعيد انه لو تحقق المنفعة جاز فقد قال الابن وأما ما يؤخذ على حل العقود فان كان برفقه الرقية البرية جاروان كان ماله في العجمة لم يجوز وفيه خلاف وكان الشيرازي

وجوابهم

أى ابن عرفة يقول ان تكرر منه الفع جاراهى اه وقال خليل في المختصر عاطفا على ما لا يجوز من الاجارة ولا تعليم غناء أو دخول حائض أو أى خدمته أو ارتدعت كعبه كعبها لذلك اه قال علق بمثل تمام الماء بلمن الآت الطارب كالعود والمرار لان ثبوت لذلك على الموضع فرع ثبوته على ملك الموضع وخبر ان الله اذا حرم شيئا حرم منه اه وقال العدوى على الحرثى قضية ان حكم الماء الخرد عن مقتضى التحريم السكرانة ان تكون الاجارة على تعليم الغناء مسكروهة لاحرامها اه وقال الحفيد في البداية اجمعوا على ابطال كل منفعة كانت لشئ محرم العين وكذلك كل منفعة كانت محرمة بالشرع من أجر النوائح وأجر النساء اه أى ومثل الاستحجار على صنعة آية من نقد كافي شراح المختصر (شرط الثاني) قول المنفعة المماوضة احترازا من السكاح كذا في الاصل وسلمه ابن الشاط (٩) ولا يظهر الا اذا أراد سكاح المنفعة

ففي بداية الحفيد المختار ابن رشد أكثر الصحابة وجميع فقهاء الامصار على حرثها لان الاخبار تواترت بذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم وما اختلفت في الوقت الذي وقع فيه التحريم ففي مص الروايات اه حرثها يوم خيبر وفي بعضها يوم الفتح وفي بعضها في غزوة تبوك وفي بعضها في حجة الوداع وفي بعضها في غزوة البصرة وفي بعضها عام أو طاس محل الحاجة منه تصرف واما اجارة النحول من الابل والبقر والدواب للزوق في البداية أيضا اجاز ذلك أن يكرى الرجل غله على أن يزور أكواما معلومة ولم يجر ذلك أبو حنيفة ولا الشافعي وحجة من لم يجر ذلك اه

وحواهم ان شأن المركب أن يصل رجاله سالما الى البر وما يرفقه ما فيه عادة وارادة السبب اتملك لا يوجب شركة بل هو الفرق حسن فماله فان فاعل الضرر شاه أن يضمن فادرك ضرره ناسب أن لا يضمن لعدم سبب التماس وفاعل التمتع يحصل لعين المال فماسب أن يستحقه أو يضمنه لان موجودا شئ شاه أن يكون له فان صالحا وصاحب المطروح مدعيه ولا يشاركهم حاز اذا عرفوا ما لهم في القضاء من خروج مد الطرح من البحر سائب فهو له ولشركة أو خرج وقد قص نصف قيمته اذ قص نصف الصالح ويرد نصف ما أحسن (سؤال) اذا وجدت الدابة المصالح عليها في التعدي أو المارة تكون لمن صالح عليها وهما المصالح عليه لصاحبه لما الفرق (جوابه) التعدي يقبل المتعدي عليه للذمة بالقيمة ويكون له لان القيمة المتعدي عليه فلا يجمع له بين الموضع والموضع عنه والحرثى بوجه الضرورة فلا يحصل الصالح فيه فيما لا يقتض وان لم يكن في السبعية غير لآدميين لم يجر رمي واحد منهم لطالب حياة الباقيين وان كردهما قال طرطوش في تعليقه بدأ بطرح الادب ثم انهم اشرف الفرس قال وهذا الطرح عند الحاجة واجب ولا يجرى فيه تقولا للذان للماء في دفع الداحل عليك البت لطالب النفس أو المال ولا من اضطرر من أكل الميتة بهما قولان (أحدهما) يجب الدفع والا لكل (وثنيهما) لا يخبران لقصة أنى آدم وبقوله عليه السلام كي عبد الله المدول ولا يكن عبد الله القاتل وعليه اعتماد عثمان رضي الله عنه في تسامح نفسه والفرق ان التارك للقتل والاكل هالك تارك مثلا يعمل محرما وهما بهما المال واقتداؤه ليس واجبا وأكل الميتة وسفك الدم محرم وما وضع المال الا وسيلة للنفس ولم يوضع من غير وأكل الميتة وسيلة لذلك ولا يضمن الطارح ما ما طرحه اتفاقا وذلك في أكل مال الغير لمسحاة قولان بالضمين وعدمه ولا يضمن بدفع النحل اذا قتله لانه كان يجب على صاحبه قتله صوتا للنفس فقد قام عن صاحبه بواجب وقال أبو حنيفة والشافعي رضي الله عنهم لا يضمن أحد من أهل السبعية الا الطارح ان طرح مال غيره وان طرح مال نفسه فقضيته منه ولو استدعي غيره منه ذلك ووافقوا اذا قل أصح عني ديني قضاء وفي اقراض المرأة على زوجها الفاضل واقراض الوصي لليتيم

(٢ - الفروق - رابع)

من النهي عن عسب الفحل ومن اجاره شبه سائر المدفع وهذا ضعيف لانه تغليب القياس على المصالح اه احتجاج منه واما الاشارة فيما حكى الله تعالى عن يده شعيب مع موسى عليهما الصلاة والسلام الى أن أريد أن أسكنك إحدى هاتين على أن تأجرني ثمان حجيج فاتها وان قلنا ان شرع من قبلنا شرع لنا ما لم يرد ناسخ ولم يرد ما ناسخ الا انها اجارة عين أجلا وتسمى عوضها وهو عسبه على إحدى ابنتيه وكثير من المفسرين انها الصبري التي أرسلها في طلبه وقيل الكبرى ولا يرد عدم بيعض البصع ادلا يلزم بيعض الموضع المذكور ابن عرفة لفظة بعضه في تعريف الاجارة بقوله بيع منفعة ما أمكن قتله غير سبعية ولا حيوان لا يحل لموضع غير ما شئ عنها بعضه ببعضه اه ونعم كون الانتفاع بالصنع ليس متمولا بدليل ان من عصب امرأة ووطئها يلزم مهرها كما في الحرثى والعدوى عليه فتأمل بامان

(الشرط الثالث) كون المنفعة متقومة باحترارها من النافعة الحقة الذي لا يقابل بالعوض أى المال في نظر الشرع كالاستئجار نار
 أو وفد منها سراجا وقد نص ابن بوس من قال ارق هذا الجبل ولك كذا انه لا شيء له كما في الخطأ قال وقد اختلف في
 قروح نظرا الى ان المنفعة هل هي متقومة أم لا كما صحت والاشجار للتجفيف كما في الباني على عرق وفي الحرشي يجوز استئجار
 المصباح لمن يقرأ فيه لجوار يبعه خلافا لابن حبيب في اجارته اه قال موى عليه أى لا ربحه كاهها فمن للقرآن بخلاف
 يبعه فانه بمن للورق والخط فابن حبيب يوافق على جوار يبعه ويحارب في اجارته وقد صحت المصاحف في أيام عثمان رضي الله
 عنه فلم يسكر أحد من الصحابة ذلك فكان احكامه في الاصل واخبر في استئجار الاشجار لتجفيف الثياب فانه ان
 انقسم اه أى وجزاة ابن (١٠) عبد السلام نظرا الى ان لا شيء له على هذا الوجه ثلث حجرة وبقية مائة

فانه ياخذ من ماله نظرا له فانه ساس على هذه صورة جامع السمي في القيام عن سبب واجب
 لا لهم أحدين يجب عليهم حفظ نفوسهم وأموالهم فمن ادركهم هم قام بذلك الواجب (احتجوا)
 بان السلامة بالطرح غير معلومة بخلاف النصال والنفس على الآمن وأموال بقية
 (الجواب عن الاول) انه ينقض نظام المصطفا المصطفا يصح مع احتمال هلاكه مما كل
 بل يعتمد في ذلك على العادة فقط وقد شهدت بان ذلك سبب السلامة وهم مع احتمال النقص
 (وعن الثاني) ما تقدم أول المسئلة من الفرق مع ان شرط طوشي فان ليس التسوية بين القيمة
 والتجارة لان المسئلة صول الامول والكل يتقل السبعة

الفرق السادس والثمان بين قاعدة من عمل من الاجزاء النصف لما استؤجر عليه
 يكون له النصف وبين قاعدة من عمل النصف لا يكون له النصف
 أعلم انه قد وقع في الاحاديث ان من استأجر رجلا على أن يحيط له نو بين أو بين له دارين
 أو نحو ذلك فعمل أحدهما وهو النصف استحق النصف وهو طاهر ويقع فيها أيضا ان من
 استأجر رجلا على أن يحفر له بئر عشرة في عشرة تكون مرة من كل خمسة عشرة ويكون
 عمله عشرة فعمل خمسة في خمسة أو استؤجر على أن يعمل صدوقا عشرة في عشرة فعمل
 خمسة في خمسة فتضي ما تقدم من القاعدة ان هذين نصف الاجرة لا هما قد عملا خمسة وهي
 قال (الفرق السادس والثمان بين قاعدة من عمل من الاجزاء النصف لما استؤجر عليه يكون له
 النصف وبين قاعدة من عمل النصف لا يكون له النصف) قلت هذا الفرق فاسد الوضع فاحش
 الخطا فانه قاعدة واحدة لا غير وكل من عمل النصف فله النصف لا محالة وانما يجري الوهم على الاعياء
 فيطوون أن من استؤجر على عشرة فعمل ذلك فقد عمل جميع ما استؤجر عليه وذلك صحيح
 وانه متى استؤجر على ذلك فعمل خمسة في خمسة انه عمل النصف وذلك غير صحيح بل عمل النصف
 بما استؤجر عليه كيف وقد بين اذاف ذلك مد هذا في انشاء الكلام في هذا الفرق والموجب منه
 كيف ط ان الترجمة صحيحة مع علمه بانه لم يعمل النصف ولكن العقلة لارمة لم لم يعمل من
 البشر ولكن هذه العقلة لا يمدح صاحبها والله أعلم وما قاله في حكاية الفرق خمسة صحيح

كثيرة منه فهي متقومة
 تنقوه كما في عرق وفي الحرشي
 قال في التوضيح واختلف
 فيها خلاف في حال هل هذه
 منفعة متقومة أم لا اه
 (الشرط الرابع) أو يكون
 أى المنفعة مملوكة باحترارها
 من الأوقاف على السكنى
 كبيت ابي بكر والخواق
 وكذا كل الادبهم المسلمون
 عوة وقد وقع خلاف
 في مكة فذهب الشافعي
 الا انه دعت صلحا
 بمساروي أن خالد ابن
 الوليد قتل قوما فودعهم
 رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وهو دليل الصلح ولا
 خلاف عن مالك وأصحابه
 انها فتحت عنوة محتملين
 باتفاق الامم على ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 دخل مكة بهذا السلام
 فاشترى بالثوبه نادلا للامان

لم يدخل دار أبي سفيان وهذا لا يكون الا في عنوة فطما قالوا ويجب
 ان يعتقد ان النبي صلى الله عليه وسلم اءاودى الطائفة الذين قتلهم خالد بن الوليد لكونه صلى الله عليه وسلم أمنهم وعصم
 دماءهم جماعين الادلة كان مقتضى اتفاق المالكية على ان مكة فتحت عنوة ان لا يهولوا بخوار كراء دورها لاسيا ومشهور مذهب
 مالك ان أرض السوة نصير وقفا بمجرد الاستيلاء عليها سواء كانت أرض زراعية أو أرض دور كما في تحفة المريد السالك للباني
 المسكي قال الشيخ ابو الوليد ابن رشد في كراء دور مكة ارجع روايات عن مالك (الاولى) ارجع وهو المشهور قال الشيخ
 محمد الساني المكي في رسالته محفة المريد السالك واليه ذهب جماعة من اهل المذهب وهو سماع ابن القاسم عن مالك اه وقاله ابو
 حنيفة (والثانية) الجوار قال شيخ محذلي المسكي ايضا وفي مقدمات ابن رشد ان الظاهر من مذهب ابن القاسم اجازة ذلك

نصف

وهو مروي عن مالك أيضا كما في تبصرة اللخمي ثم قال وهو أشهر الروايات وهو المسمد الذي به الفتوى وعليه جرى العمل من
أئمة الفتوى والقضاة بمكة المشرفة قال وبه قال عمرو بن دينار وطاوس والشافعي وأبو يوسف وابن المنذر كما في شرح
البيهقي على التجاري اهـ (والثالثة) الكراهة قال السائي الذي في تحفة الماريده السالك ومن أهل المذهب من ذهب إلى كراهة بيع دور
مكة وكرائها وهو مروي عن مالك أيضا ثم قال فيها أيضا قال في المواربة وقد سمعت أن مالكا يكره كراهة بيوت مكة ثم قال
فإن قصد بالكراهة الآلات والأخشاب جاز وإن قصد فيه البقعة لا يخير فيه اهـ قال الخطاط وظاهره أن الكراهة على ما بها
أي التزير اهـ (والرابعة) تخصيصها أي الكراهة بالموسم لكثرة الناس واحتياجهم للوقوف قال البيهقي الذي أيضا في أن يرشد
في المقدمات وحكي الداودي عنه أي عن مالك أنه كره كراهها في أيام الموسم (١١) خاصة انتهى وهكذا حكاه

اللاحق عنه أيضا اهـ
وذلك لأمرين (الامر
الاول) أهم استهوا
في مشهورهم المذكور
مكة طرا إلى أن البي
صلى الله عليه وسلم قدم
بها على أهلها بانقسام
وأموالهم فلا يقاس
عليها غيرها فتكون
أرض مكة ودورها ملكا
لأهلها قال السبكي في
شرح البردة فتحت بها
عبوة غير أنه صلى الله
عليه وسلم من على أهلها
نفسهم وأموالهم ولا يقاس
بأهلها غيرها فارضها
إذا ودورها لأهلها
ولكن أوجب الله
عليهم التوسيع على الحجاج
إذا قدموها فلا يأخذوا
مهم كراهة في مساكنها
فهذا حكمها فلا عيب
بدها فتحت عبوة أو

نصف العشرة لكن قال الفصلاء له في مسألة الخزان وفي مسألة الصدوق الربع فلم يجزوا
في ذلك على قاعدة الإجارة ولم يجزوا أيضا في المتاعلة على شرط واحد ووجه صحة ما قالوه أن الأرض
كلما رزق فيها دراهم قد شل من التراب ساطا مساحتها عشرة في عشرة وذلك مائة فكل
دراع برله في الترحيد مائة دراع والأدراع عشرة وعشرة في مائة بالم فاستاجر عليه الف دراع ولما
عمل خمسة في خمسة شل في الدراع الأول تراب خمسة في خمسة وذلك خمسة وعشرون فكل دراع
من هذا الممول خمسة وعشرون والأدراع الممولة خمسة وخمسة في خمسة وعشرين بمائة
وخمسة وعشرين وذلك ما عمله وسببه إلى الألف ستة الف فيستحق الف وأما الصدوق فليس
فيه نظر والأستوت المسائلان بل الواح بلعها فهو استاجره على ستة الواح كل منها عشرة
وذلك دائره أربعة وقدره وعطاؤه فكل لوح عشرة في عشرة هو مائة دراع والألواح ستة
فالاستاجر عليه ستمائة عمل ستة في خمسة فيكون كل لوح منها خمسة وعشرين المتحصلة من
صرب خمسة في خمسة وعشرين في ستة بمائة وخمسين وسببها إلى سببها كسمة الربع
فله الربع فتأمل ذلك فانهما من ادع ما يأتي في مسائل المطارحات على العبء ولم يفتى على الفقيه
والحاكم الخ في المسائل المكتوبة بسبب الجمل بالحساب والطلب والمهدة فيدعي لدوي المهم
العملية أن لا يتركوا الاطلاع على العلوم ما أمكنهم

فلم أرى في عبوب الأساس شيئا كقص القاذرين على التمام

فأفرق السابح والثاني قاعدة ما يصح من الاجراء إذا هلك وبين قاعدة ما لا يصح منه
أعلم أن الملاك خمسة أسهام ما هلك بسبب حمله من عثار أو ضعف حل لم يضره أو ذهب دابة
وسفسة بما فيها فلا ضمان ولا إجارة ولا عليه أن ياتي بمثله ليحمله فله ذلك وقيل غيره ما هلك
بمثار كالحائك امر سبوي وقال ابن نافع رب السفينة بحساب ما عمت (الثاني) ما عرفه الضعف
حبل يصون القيمة بوضع الملاك لانه موضع التعريط وله من الكراهة عساه وقيل بوضع
الحمل لانه مما انتداه التعدي (الثالث) ما هلك امر سبوي بالبيبة فله الكراهة كما وعليه من مثله
من موضع الملاك لأن اجراء المنفعة مصمومة عليه (الرابع) ما هلك بقولهم من الطعام لا يصدقون

صالحا وإن كانت طواهر الأحاديث انها فتحت عبوة انتهى كما في تحفة الماريده للبيهقي الذي (الامر الثاني) قال الأصل ومثله
لسيد في الدخيرة كما في تحفة الماريده السالك للبيهقي احتلف العلماء في رض المنوة هل تصير وقعا بمجرد الاستيلاء عليها
وهو الذي حكاه الطرطوشي في تعليقه عن مالك أو للإمام قسمها كسائر العنانم أو هو غير ذلك والقاعدة المتفق عليها أن مسائل
الخلاف إذا اتصل ببعض أقوالها قصاء حاكم تعين القول به وأرفع الخلاف وتعين ما حكم به الحاكم وهذا يجب أيضا عما
قيل أن مقتضى مقتضى أن أرض العبوة لا تملك أنه يحرم كراهة دوره صر وأراضيا فان مالك رحمه الله صرح في الكتاب أي في
كتاب المنوة وغيره بما افتتحت عبوة ويلزم على ذلك تحطئة القضاة في اثبات الأملاك وعقود الإحارات والأخذ بالشقاة ونحو
ذلك فيها وكذا في كل ما قبلها فتحت عبوة كذا زاد الأصل على أن القول بأن الدور وقف دائما يتناول الدور التي صادفها التمتع

امادا انهدمت تلك الامة وبنى اهل لاسلام وورا غير دور الكفار فهذه الامة لا تكون وقفا جماعا وحيث قال مالك لا تتركى دور مكة مثلا ير يدما كان في زمانه باقيا من دور الكفار التي صادفها الفتح واليوم قد هدمت تلك الامة فلا يكون قصدا الحالم ذلك خطأ نعم يختص ذلك أى تحطه القصاص بالقصاص بالملك والشبهة في الارضين فانها باقية ثابته كلام الاصل قال ابن الشاط مقله في ذلك اى هذا الجواب صحيح واما جوابه عن الايراد المذكور بان لاسم أنه يلزم على قول مالك انها فتحت عنوة تحطه القصاص فبادكر الادامه ان قوله ذلك متبا يخلد فيها وذهب له بحج على مقلده اتاعه فيه ونحن لا نقول الا أن قوله ذلك شهادة منه رحمه الله بمنزلة قوله فلان أخذ ماله عصا وحال امراته وذلك ان المذهب الذى يخلد فيه الامام مشروط بشرطين (الاول) أن يكون أحد (١٢) خمسة أمور لسادس لها (أحدها) الاحكام كوجوب الوتر (وثانيها) الاسباب

كاه طائ (وثانيها) الشروط كالنية في الوضوء (ورائها) المواضع كالدين في الزكاة (وخامسها) الاحتجاج كشهادة الصديق (والثاني) أن يختص بالقول بأحد هذه الخمسة ويخالفه غيره فيه ادلايهم من مذهب الانسان في العادة الا ما يختص به كقولك هذه طريق زيد اذا احتضنه او هذه عادته اذا احتضنت به اما اذا نفى الاختصاص بان اطلق الجمع على شئ منها فانه لا يكون مذهبا لاحد فلا يقال ان وجوب ره صان مذهب مالك ولا غيره بل ذلك ثابت بالاجماع واما ما عدا هذه الخمسة فلا يقال انها مذهب بل قد فيه بل هو اما رواية او شهادة او غيرها بل هو بمنزلة قول امام زيد

فيه لقيام التهمة ولحم الكراء كله لان شأن الطعام اعتماد الايدي اليه لانهم استحقوه به (الخامس) مذهب ما يدينهم من الرخص يصدقون فيه لعدم التهمة ولحم الكراء كله وعليهم حمل مشاهير من موضع الهلاك لاسمها بقصدوا شبهة هلك امراسهاوى ودل ابن حبيب لحم من الكراء بحسب ما للمعرا ويصغى لسكره لانه لا ينام الا من قوطم أشبه ما هلك بشر الفرق ثمن والمائة من قاعدة يجمع فيه الجملة وبين قاعدة ما يشترط فيه الجملة بحيث لو فقدت فيه الجملة فقد

اما ما عدا هذه الجملة فهو البياعات كما تقدم وكثير من الاجارات ومن الاجارات قسم لا يجوز حين الزمان فيه بل ترك محولا وهو الاعمال في الاعيان كحياطة النياب ونحوها لا يجوز ان يمين زمان الخبطة بان يقول له اليوم مثلا تمسك لان ذلك يوجب للمرر توقع تضرر العمل في ذلك اليوم بل مصلحته وسمى المرر عنه أن يفي مطالبا وكذلك الجملة لا يجوز ان يكون العمل فيها محدودا معلوما لان ذلك يوجب للمرر في العمل بان لا يجد الا في ذلك الوقت ولا بذلك السفر المعلوم بل هي المرر عن الجملة بمصنوع الجملة فيها والجملة في هذين التقنين شرطان كانت في غيرها ما عدا هذه قاعدة شرعية تعرف بجميع الفرق وهي ان يكون المسمى مناسب بما سبب الاثبات والغنى أو يناسب لصديق ويقرنان عليه في شريعة وهو قليل في النقصان الوصف اذا مناسب حكما في ضده اما اقتضاؤه لما فميد كما تقدم به في الجمالات ولا جارات ومن ذلك أيضا الحجر يقتضى رد التصرفات واطلاق التصرفات في حالة الحية صوابا لمال المحجور عليه على مصالحه ونحوه وصايا صوابا لماله على مصالحه لا لوردها بوصايا لحصل المال للورث ومن يقع به المحجور عليه فصار صوابا لماله على المصلحة يقتضى تنفيذ التصرفات ورد التصرفات وكذلك القربة توجب البر بدفع المال وتوجب اسم من دفع المال اذا كان زكاة فيحرموا ايها وسقط ليرهم سبب القربة وكذلك اقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب برهم سدحهم المال ويحرم دهم المال اليهم اذا كان زكاة وصار قريهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب دفع المال ومنع المال باعتبار ما بين وبينه وكذلك كل معنى يوجب مصلحة او عسدة ويوجب قبضها في محل آخر واعتبار سنة اخرى

رأى ان كان لا يوجب الرجم ذلك بل يقول هذه شهادة هو فيها أسوة جميع فانه

المدول ان كل النصاب شروطه رجاء والا فلا كذلك قول مالك فتحت مصر أو مكة عنوة شهادة واذا كانت شهادة وهو لم يباشر الفتح تبين احد أمرين (لاول) ان يقال انه هل هذه الشهادة عن غيره وحيث لا يسرى هل ادله ذلك الغير في النقل عنه ام لا وان سلمنا انه اذن له فقد طرقت هذه البيعة بية اخرى وهي ان الثالث من سمد والشامي وغيرهما قالوا الفتح وقع صلحا فهل يمكن ان يقال ان احد البيعتين اعدل بتقديم او يقل هذا لاسيما اليه والعلامة أجل من أن هاوت نحن بين عائلتهم ولوسلمنا الهجوم عليهم في ذلك فالمذهب أنه لا يقضى بأعدل البيعتين الا في الاموال وليس السوة والصلح من هذا الباب ولم قلتم انه يقضى فيه بأعدل البيعتين (والامر الثاني) أن يقال انه لم ينقل هذه الشهادة عن أحد بل هي استقلال وحيث لا يتأني أن يقال مستندها

السمع لان الاصحاح عدد المسائل التي تجوز فيها الشهادة بالجماع عسا وعشرين ليست هذه منها سلطنا انما منها الكن حصل المعارض
 المانع من الحكم هذه الشهادة وهذا ثبت بهذا ان قوله رحمه الله انها فتحت عنوة شهادة لا مذهب حتى يقلد فيه فتجزي مجري
 الشهادات ظهر تحطئة من ائقي تنحريم البيع والاحارة والشعنة في هذه القاع بناء على قوله فيها ذلك او كذلك يظهر تحطئة من يفتي
 من الشافعية باباح البيع والاحارة والشعنة في هذه القاع بناء على قول الشافعي انها فتحت صلحا ويحملون هذا بما يقلد فيه وانما هو
 شهادة لا بد فيها من احرار مع الشافعي يشهد بذلك الا ترى ان الشافعي رحمه الله لوجاه حاشا فميا فقال له ان فلانا صالح
 امرأته على الف دينار قد اوقد حمارت خدامه هل ينضي قوله وحده فيحرق الاجراع او يقول هذه شهادة لا بد فيها من
 آخر مع الشافعي يشهد بانحصر فكما تقول في مثل هذا ذلك ينبغي ان يقول هنا (١٣) كذلك وقد سعت هذه المسائل

في كتاب الاحكام في
 لفرق بين الفتاوى
 والاحكام وتصرف القاضي
 والامام وهو كتاب من
 فيه اربعون مسألة من
 هذا النوع انه يصرف
 فقد تنقيب بين الشاطي بما
 ملخصه ان قول مالك
 انها فتحت عنوة لا يتعين
 كونه شهادة اذ من شرط
 الشهادة ان تكون خيرا
 بقصد المنخير به ان يترتب
 عليه فصل قضاء ولا شمار
 في قول مالك المذكور
 بذلك القصد فتعين ان
 يكون نوتا من الخير غير
 الشهادة بسطه في كتاب
 الاحكام في الفرق بين
 الفتاوى والاحكام من
 المسائل ان كانت من
 نوع ما قاله مما لا دليل
 عليه ولا حاجة اليه فليس
 ذلك الكتاب تنقيب اه

وهو واجب الصديق وهو ضابط جمع الفرق يسمى بذلك لانه يجمع التفرقات وهي الاصداد وكذلك
 الجملة اوجب الاختلال بمصلحة العقود في البياعات واكثر انواع الاجارات فكانت ماسة ووجودها
 يوجب تحصيل مصلحة عقد الجملة حتى يفي بحموله على طلبه فيجد الآتي فلا يذهب عمله المقدم
 بما قاله فينا عليه العمل وقدره ما ملوما فاما فعل ذلك العمل المعلوم ولم يجد الآتي ذهب عمله
 بما قاله فضاغت مصلحة العقد

والفرق التاسع والسادس بين قاعدة ما صاحته من العقود في المردم

وبين قاعدة ما صاحته عدم الروم

اعلم ان الاصل في العقد المردم لان العقد انما شرع لتحصيل المقصود من العقود او المقصود عليه
 ودفع الحاجات فيناسب ذلك الزم دفعا للحاجة وتحصيل المقصود غير ان مع هذا الاصل
 انقسمت العقود قسمين احدهما كذلك كالبيع والاحارة والوكالة والهبة والصدقة وعقود
 الولايات فان التصرف بالمقصود بالمقد يحصل عقيب العقد والعمم الآخر لا يستلزم مصاحته مع
 الزموم بل مع الجواز وعدم لزوم وهو خمسة عقود الجملة والمراض والمفارسة والوكالة وتحكم
 الحاكم بالم بشرط ان الحكومة وان الجماله لو شرعت لارمة مما به قد يطلع على فرط بمد مكمل الآتي
 او عدمه مع دخوله على الجماله بمكانه يؤدي ذلك لضرورة حملت جائرة فلا تجتمع الجماله بالمكان
 والروم وهما متساويان وكذلك القرض حصول الرخ فيه محمول فقد يتصل به ان السلم متذرة او
 لا يحصل فيما ربح الزامه بالسفر ضرورة سير حكمة ولا يحصل مقصود العقد الذي هو الرخ وكذلك
 الممارسة بمحولة العاقبة في سات الشجر وجودة الارض ومثوات الاساب على مماه الشجر مع
 طول الايام وقد يطالع على تندر ذلك او فرط منه فالزامه بالعمل ضرر من غير حصول المقصود
 وكذلك الوكالة قد يطلع فيما وكل عليه على تندر او ضرر فحملت على الجواز وتحكم الحاكم خطر
 على المحكوم عليه لما به من الروم اذا حكم فقد يطلع المحصن على سوء العاقبة في ذلك فلا
 يشرع للروم في حقيقتهما نجا للضرر عنهما واشترك الجميع في عدم انصاف العقد بحصول
 مقصوده فكان الجميع على الجواز

قلت وفي احوالي الشريسي على محلي جميع الجوامع ان خير الواحد مع القرائن المتصلة بمبدأ العلم "ضروري كالتواتر لا أن حصوله في
 المتواتر واسطة ما لا ينفك التعريف عنه عادة من القرائن المتصلة فكما من نفس الخير بخلاف خير الواحد المذكور فخصوله فيه
 بواسطة القرائن المتصلة اه ولا شك أن قول مالك ان مكة فتحت عنوة كذلك لما تقدم من أن مالكا والشافعي وغيرهما
 وانفقوا على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم دخل مكة مجاهدا بالاسلحة فاشرا للالوية قد نادى الامان لمن دخل دار أبي
 سفيان وهذا لا يكون الا في العوة قطعا على أن في جميع الجوامع ان خير الواحد بدون تلك القرائن يجب العمل به اجماعا في
 سائر الامور الدينية سيما اه قال المحلى اى لا يعمل بشرطه لانه صلى الله عليه وسلم كان يمثل الاحاد الى القبايل والواحي
 لتبليغ الاحكام كما هو معروف فلو لا اه يجب العمل بخبرهم لم يكن لشهم قاعدة اه قال المطايع زكريا بشرطه عند لقوهم

وبصر وغيره مما هو معروف في عمله اه فتبين الجواب الاول عن الابرار المذكور فتأمل بدقة وسبب الخلاف في كراه دور
 مكة امر ان (الاول) ما مر من الخلاف في انها صحت عمدة أو صلحا وعلى الاول فمن ينظر الى أنه قد من على أهلها بالناسهم
 وأموالهم مطلقا أم لا مطلقا أم ينظر إليه في غير أيام الموسم (والامر الثاني) تارض الأدلة قال الشيخ محمد الباقر في
 رسالته نحوه المراد بالسبب فاستدل الله تعالى بـ «لكن كتاب والنسبة اما الكتاب فعوله تعالى ان الذين كفروا ويصدون عن
 سبيل الله والمسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء الكعبة فيه والبنات وما المراد «مسجد الحرام مكة» روى بن حاتم وغيره
 عن ابن عباس وابن عمر وعطاء وعطاء بن معاذ ان المسجد الحرام في هذه الآية الحرم كله وقد وصفه الله تعالى بقوله الذي جعلناه
 للناس سواء أي المؤمنين (١٤) جميعا ثم قال سواء الكعبة والبادي سواء انتم في الحرم ومن دخل مكة

من غير أهلها أو المقيم
 فيه والعرب سواء فثبت
 هذه الآية على منع بيع
 دور مكة واجارتها لان
 الله عز وجل جعلها
 للناس سواء ولا يختص
 احد بملك فيها دون احد
 قال الله تعالى على
 البحري في قوله تعالى
 والمسجد الحرام ما به
 وأوله أبو حنيفة بمكة
 واستشهد له بقوله تعالى
 الذي جعلناه للناس سواء
 على عدم جوار بيع دورها
 واجارتها ثم قال في موضع
 آخر وذهب بن عباس
 وابن جرير وقتادة وغيرهم
 الى ان التسوية بين الياضي
 والاكب في منازل
 مكة وهو مذهب أبي
 حنيفة وقاله محمد بن الحسن
 فليس المقام بها أحق بالمرء
 من القادم عليها أصهى

العرق العاشر والمائس بين قاعدة ما يرد من من الرراض الفاسد الى فراض المثل

وبين قاعدة ما يرد منه الى اجرة المثل

اعلم ان الاصل الرد الى قراض المثل كسائر انواع القرض ولا به العمل الذي دخل عليه قال
 القاضي عياض في التبيينات مذهب المدونة ان الفاسد من القراض يرد الى اجرة مثله الا في نسم
 مسائل القراض بالعروض والى احد وعلى الصان والمسلم وبن نصيبه من جبي وعلى شرك في
 المال لا على ان لا يشتري الا بالدين لا يشتري اسقذ وعلى ان لا يشتري الاسلعة معينة لما لا يكثر
 وجوده فاشترى غيره وعلى ان يشتري عدل من مال القراض ثم يبيعه ويتجر بهه والحق بالنسبة
 عشرة من غير الفاسد في الكتاب اذا احلها واياها لا يشترط له قراض المثل والعصا بكل مصفة
 اشترطها احدها على صاحبه ليست خارجة عن المال ولا خمسة بشرطها وق كانت خارجة عن
 المال او كانت عررا حراما فاجرة المثل على هذه الامور الثلاثة تدور المسائل وعن مالك قراض المثل
 مطلقا وقال الشافعي ابو حنيفة وعبد الملك بالاجرة مطلقا نظرا لاستيحاء العمل به عقد صحيح والماء
 الفاسد بالكلية قال صاحب العبدس فيها خمسة اقوال ثالثها لا ين القاسم ان كان الفاسد في العقد
 فمر عن المثل او زيادة فاجرة المثل ورأسها محمد الاقل من قراض المثل المسمى وحاشا تفصيل ابن
 القاسم وقد نظم بعضهم مسائل ابن القاسم وقال

وأجرة مثل في الرراض بيعت	سوى تسعة قد خالف الشرع حكمه
قراض عروض واشترط صيانة	وتحدد وقت والناس بعمه
وان شرط في المان شركاه	وان يشتري بالدين فاحتل رسمه
وان يشتري غير المعين فاشرا	واعطى قراض المثل من حال غرمه
وان يقتضى الدين الذي عند غيره	وتتجر به عاملا لا بدمه
وان يشتري عبدا لربد يبيعه	ويتجر بهما اداعه ولمه

قال «ص الاصحاح وضابطها كل ما يشترط فيه رب المال على العامل امرا قصره به على نظره
 أو يشترط زيادة نفسه او شرطها العامل لعمه فاجرة المثل والا فراض المثل ومنشأ الخلاف امران

(أحدهما)

وقال السني في شرحه على البحري وعن ذهب الى عدم جوار بيع دور مكة

واجارتها أبو حنيفة ومحمد الثوري وعطاء بن أبي رباح وعطاء بن مالك واسحاق ابي (وأما النسبة) فاحاديث منها ما أخرجه
 الطحاوي عن عاقبة بن فضالة السكاني قال كانت الدرر على عبد الله صلى الله عليه وسلم وأبي بكر وعمر وعثمان رضى الله عنهم
 مناع ولا تكرر ولا تدعى الاسود لم يسمر باعها في زمن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أبي بكر ولا عمر فمن احتاج سكن ومن
 استثنى أسكن (ومنها) ما أخرجه الطحاوي من طريق مجاهد عن عبد الله بن عمرو بن العاص رضى الله عنه أن النبي صلى الله
 عليه وسلم قال لا يحل بيع بيوت مكة ولا اجارتها (ومنها) ما رواه عبد الرزاق عن منصور عن مجاهد أن عمر بن الخطاب رضى
 الله عنه قال يا أهل مكة لا تصنعوا الدوركم أو البازل الياضي حيث شاء (ومنها) رواه الطحاوي عن عبيد الله عن نافع عن

ابن عمر رضي الله عنهما ان عمر بنى أهل مكة أن ما دوا أبواب دورهم دون الحاج (ومما) ما أخرجه لطحاوي أيضا
عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما قال من أكل كراه يوت هل مكة فأنما كل أرا في بطنه واستدل الله تعالى بالجوار بما أخرجه
البخاري ومسلم في صحيحهما وأبو داود والنسائي وابن ماجة عن أسامة بن زيد رضي الله عنهما أنه قال يا رسول الله ان نزل
غدا في دارك مكة فقال هل ترك لنا عقيل من رباغ أو دور وكان عقيل ورت أباطالب هو وطالب ولم يرثه جعفر ولا علي شيئا
وكان عقيل وطالب كافرين فقال عمر بن الخطاب رضي الله عنه لا يرث المؤمن الكافر قال القاكبي هذه الدار كانت لها ثم
ابن عبد الله ما في ثم صارت لانه عبد المطلب فقسما بين ولده فمن ثم صار للنبي صلى الله عليه وسلم حق أبيه عند الله وفيها ولد
لنبي صلى الله عليه وسلم اه قال القسطلاني وظاهر قوله وهل ترك لنا عقيل من رباغ انها كانت ملكه

(١٥)

قاضيها الى نفسه ثم قال
وكان قد استولى
عليها طاب وعقيل على
الدار كلها باعتبار
دورانهما من اهلها الكومها
كانا لم يسلمها واعتبار
ترك النبي صلى الله عليه
وسلم لحقه منها بالهجرة
وقد طالب بدر رباغ
عقيل الدار كلها وقال النبي
كان أبو طالب اكبر
ولد عبد المطلب احتوى
على املاكه وحده على
عادة الجاهلية من
تقديم لاسن تقسط عليها
لمسد هجرة النبي صلى
الله عليه وسلم فباعها
وقال الداودي راع
عقيل ما كان لاني صلى
الله عليه وسلم ولان
هاجر من بني عبد المطلب
كما كانوا يملكون بدورهم
ه جر من المؤمنين وانما

(احدها) ان اذ استقبلت من المفود اذ استقبلت من رد الى صحيح اسمها وهو الاصل كما في البيع
او الى صحيح اصلها لان المستثنى انما استثنى لاجل مصلحته الشرعية المعتمدة في العقد الصحيح فاداء
لم توجد في المصاحفة نظر الاستثناء ولم يبق الا لاصل في رد اليه وان شرع لم يثبت التمسك وهو معنى
على المدم وله اصل يرجع اليه وسر الفرق بينه وبين البيع ان البيع اس له اصل اخر يرجع اليه (الامر
الثاني) ان اسباب الفساد اذ اذ كدت في الفراض او غيره بطقت حقيقة المستثنى بالكتابة فتتم
الاجارة واداء لم تناكد اعتبارا الفراض ثم بقي الطريق ذلك في المسد من هو ما كدام لا يطرأ في
تحقيق المناط

الفرق الحادي عشر والثمان بين قاعدة ما يرد الى مسافات المثل في المسافات

وبين ما يرد الى احره مثل

قال ابو الطاهر في كتاب السطائر رد العالم الى احره المثل الا في خمس مسائل فله مسافات المثل
اداساقاه على ساطقه تمر قد اطعم واد شرط العمل معه واجتماع مع البيع ومسافات مستثنى على
جرلين محققين واداء اختلاف واسا بالمال يشبه فعلنا على دعواها او نكل او قد بطلها بمصهم فقال
واجرة مثل في المساقاة عيت سوى خمسة قد خالف الشرع حكمها
مساقاة امان به وصلاحيها وجزآن في عامين شرط بمها
وان شرط الساق على مالكه مساعدة واسع معها بصمها
ور حة في الخلف من غير شية او اجتمعا الايمان والحرم معها
وسر الفرق ما تقدم في الفراض من الفروع اعدوا واحدة فيهما

الفرق الثاني عشر والثمان بين الاهوية وبين قاعدة تحت الالهية

اعلم ان حكم لاهوية تابع لحكم لاسية فهو الوفاء الوقف وقف وهو الطاق طاق وهو الموات
موات وهو المملوك مملوك وهو المسجد له حكم المسجد فلا يقر به الخبز ومقتضى هذه
قال (الفرق الثاني عشر والثمان بين قاعدة الاهوية وبين قاعدة ما تحت الالهية الى قوله سنف عليه يدان)
قلت ما قبله في ذلك حكاية للمذهب فلا كلام معه فيه

امضي رسول الله صلى الله عليه وسلم تصرفات عقيل اما كرما وجودا واما اسماله لعقيل واما تصحيحا لضرورت الجاهلية كما
انه يصحح الكحة الكمار اه وحكي القاكبي ان هذه الدار لم تزل بيد اولاد عقيل لي ان ما عوها لمحمد بن يوسف اخي
الحجاج بمائة الف دينار اه كافي النبي وفسطلاني ووجه الدلالة من هذا الحديث ان النبي صلى الله عليه وسلم لما اجاز
بيع عقيل الدور التي ورثها ذلك على جواز بيعها قال الخطابي اخرج هذا الحديث على جواز بيع دور مكة لاني صلى
الله عليه وسلم اجاز بيع عقيل الدور التي ورثها وكان عقيل وطالب ورثا اماهما لاهما ادنا كاتا كافرين دورها ثم اسلم
عقيل فباعها اه واما ما استدلل به على المنع فقد اجابوا عنه فاما عن حديث عمار بن عمرو الساري فهو الاله يقاوم حديث
اسامة هذا في صحته لان في سنده اسماعيل بن ابراهيم بن مهاجر وضعه يحيى والنسائي والاصل في باب المعارضه سنان وش

سأله المسألة على تقدير فرض صحة حديث عبد الله بن عمرو ولا يكفى بها بل يكشف عن وجه ذلك من طريق انظر فوجدنا ان ما يقضى به حديث اسامة اولى وأصوب من حديث عبد الله بن عمرو وذلك ان المسجد الحرام وغيره من المساجد وجميع المواضع التي لا تدخل في ذلك أحد لا يجوز لأحد أن يبني فيها بناء ولا يحجر موضعا منها الا ترى ان موضع الوقوف ضرورة لا يجوز ان يبني فيه بناء وكذلك متى لا يجوز لأحد أن يبني فيها دارا لحديث عائشة رضي الله عنها قالت قلت يا رسول الله الا تتخذن مني بيتا تسمي بيطلن يا عائشة انها مناسخ لمن سبق فقال أخرجه احمد والترمذي وابن ماجه والطحاوي ووجدنا مكة على خلاف ذلك لانه قد أجزها البناء وأبصار قال النبي صلى الله عليه وسلم قال يوم دخل مكة في غزوة الفتح من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن فأثبت لأبي سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاكهم (١٦)

على دورهم حيث أضافا اليهم فهذا يدل على أن مكة مما يبنى فيها الدور وما يبنى عليها الابواب فاذا كان كذلك تكون صفة المواضع التي تحرى عليها الاملاك وتقع فيها الموارث فحينئذ يجوز بيع الدور التي فيها ويجوز احراقها قال ابن قدامة اضافة النبي صلى الله عليه وسلم للدار لأبي سفيان اضافة ذلك بقوله من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ولأن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم كانت لهم دور بمكة دار لأبي بكر والذين بنى في الدور وحكمهم من حرام وغيرهم مما يكثر تساوهم في بعض سعة بعض في بدائعهم

القاعدة ان يبيع هواء المسجد والارواق الى عمار السماء من اراد عرعر حشبه حولها ويبني على رؤس الحشبه سقف عليه نيران ولم يخرج عن هذه القاعدة الا فرع قال صاحب الجواهر يجوز احراق الرواشن والاجنحة على الحيطر الى طرق المسلمين وانما تسكن مستدة فاذا كانت مستدة امتنع الا ان يرضى أهلها كلهم بسبب خروج الرواشن عن هذه القاعدة ان لامية هي بقية الموات الذي كان قايلا للاحياء مع الاحياء فيه لضرورة السلوك وربط الدواب وغير ذلك ولا ضرورة في الهواء يبقى على حاله ما حاق بالسكة النافذة وانما المستدة فلا الحصول لاختصاص وتعين بضرر عابهم من تفصيل احوال الاهوية وانما تحت الانبياء الذي هو عكس الاهوية الى جهة السهل فظاهر المذهب انه يحكم بالاسية فذهب صاحب الصراف على ان المسجد اذا حرق تحته مطمورة يجوز ان يبرها الجنب والحائط وقال لو اجرنا الصلاة في الكعبة وعلى ظهرها منبرها في مطمورة تحته فهذا تصريح بمحرفة الاهوية لما تحت الاسية وكذلك اختلفوا في ذلك ارضا هل ذلك ما فيها وما تحتها من الارض لا يملكه في ذلك ما فوق السام من الهواء على ما علمت وقد خص اصحابنا على بيع الهواء لمن يتمتع به رسر الفرق بين الداعدين ان الناس شأهم توفروا عليهم على السلوك في الاسية بالاستسراف والنظر الى المواضع المبنية من الارض وهو موضع الفرح ودمره والاحتجاب عن غيرهم ولو بناهم وغير ذلك من المصالح ولا توفروا عليهم في حق الارض على اكثرها يستعمل به البناء من الاساسات خاصة ولو كان البناء على جبل أو أرض صلبة اسموا عنه

قال (ولم يخرج عن هذه القاعدة الا فرع قال صاحب الجواهر يجوز احراق الرواشن في قوله هذا تفصيل احوال الاهوية) قلت تبليها قاءاهو به الطرق غير المستدة على حاتم من قبولها للاحياء وعدم الضرورة الملحة اليهم اشترى بقبض ما حكاها عن المذهب من ان حكم الهواء الى عمار السماء حكم الارض فانه لا ضرورة تنجي الى ذلك لانه في ذلك لا يقتصر على ما ناجي الضرورة اليها الحكم في ذلك المادة فهذا موضع نظر قال (واما ما تحت الاسية الى قوله وقد خص اصحابنا على بيع الهواء لمن يتمتع به) قلت ما قاله حكاية قول لا كلام فيه قال (رسر الفرق بين الداعدين ان الناس شأنهم توفروا عليهم على السلوك في الاسية الى قوله ولو كان البناء على جبل أو أرض صلبة استسوا عنه) قلت ما قاله من انه لا توفروا

والشرع

الى اليوم وان عمر رضي الله عنه اشترى من صفوان بن أمية دارا باربعة آلاف درهم واشترى معاوية من حكيم بن جرام دارين بمكة احدهما بستين ألف درهم والاخرى باربعين ألف درهم وهذه قصص اشتهرت ولم تسكر فصارت اجاماً ولاها ارض حبة لم ترد عليها صدقة محرمة فجاز بيعها كسائر الاراضي كما في النبي قال الخطاب في حاشية على هندس تحليل قال القاضي تقي الدين القاسمي والقول بمنع ذلك فيه نظر لان غير واحد من علماء الصحابة وخلفائهم عملوا بخلافه في اوقات مختلفة ثم ذكر وقائع من ذلك عن عمر وعثمان وابن الزبير ومعاوية رضي الله عنهم قال الخطاب وعلى الفراء يجوز البيع والكراء اقتصر ابن الحاج فانه قال في مناسكته احتلت أهل العلم في كراء بيوت مكة وبيعها فذكر الخلاف بين العلماء ثم قال وأباحت طائفة من أهل العلم بيع ربيع

مكة وكراه ما زلما منهم طاووس وعمر بن دينار وهو قول مالك والشافعي ثم ذكر صحيح كل قول وقول والدليل على صحة قول مالك ومن قال بقوله قول الله عز وجل الذين خرجوا من ديارهم وأموالهم وقوله صلى الله عليه وسلم يوم الفتح من دخل دار أبي سفيان فهو آمن ومن دخل داره فهو آمن فثبتت لأبي سفيان ملك داره وأثبت لهم أملاكهم على دورهم وقوله صلى الله عليه وسلم في حجة الوداع هل ترك لنا عقيل مريلا يدل على أنها ملك لأبيها وإن عمر ابتاع دارا بأربعة آلاف درهم وإن دور أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم بأسي اعقابهم منهم أبو بكر والزبير بن العوام وحكيم بن حزام وعمر بن العاص وغيرهم وقد بيع بعضها ونصدق بعضها ولم يكون يفعلون ذلك إلا في أملاكهم وهم أعلم الله برسوله ممن بعدهم اهـ (وأما) عن قوله تعالى والمسجد (١٧) الحرام الذي جعلناه للناس الآية

فهو أن المراد بالمسجد المسجد الذي يكون فيه السك والعمارة لا سائر دوره مكة قال ابن خزيمة إذا لو كان المسجد الحرام واقعا على جميع الحرم لما جاز حرمه ولا قبر ولا التغوط ولا البول ولالقاء الجيف والخبث ولا دخول الحبس والحائض الحرم والجماع فيه ولا مله عالما مع من ذلك ولا كره الحبس وحائض دخول الحرم ولا الجماع فيه ولو كان كذلك لجاز الاعتكاف في دور مكة وحواشيها ولا يقول بذلك أحدكم في القسطلاني (وأما) عن حديث علقمة بن فضالة الكوفي الذي أخرجه الطحاوي والبيهقي فهو أنه منقطع لأن علامة ليس

والشرع له قاعدة وهو أنه ما يملك لأجل الحاجة ولا حاجة فيه لا يشرع فيه الملك لذلك لم يملك ما تحت الأبنية من نحو الأرض بخلاف الهواء إلى غاي السحاب فهذا هو الفرق والمساجد والكنس ما كانت بيوتا كانت المقاصد فيها من بدخلها متعلقة بهوائها دون ما تحت ما فيها كملوكات فن قلت ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من غصب شبرا من أرض طوفة من سبع أرضين وهذا يدل على ملك ما تحت ذلك الشرا إلى الأرض السابعة قلت تطويفة ذلك إنما كان عفوفا لا لأجل ملك صاحب الشرا إلى الأرض السابعة ولا يارم من العقوبة بالشرا أن يكون مملوكا لغير الله عز وجل الدواعي في بطن الأرض على أكثر مما يمس من أسما من الأساسات ليس بصحيح كيف وقد نوقرت عليه دواعي كثير من الناس كحفر الأرض للحبوب والمصاير والآبار المميمة هذه عقوبة شديدة والذي يقتضيه النظر الصحيح أن حكم ما تحت الأبنية كحكم لاهوية وما يبدل على ذلك أن من أراد أن يجر مطبوعة تحت ملك غيره يتوصل إليها من ملك نفسه يجمع من ذلك لا يرب ولا خلاف ولو كان ما تحت الأبنية ليس له حكم الأبنية بل هو ما على حكم قوله للأحياء لما مع من ذلك والله أعلم قل (والشرع له قاعدة وهو أنه) ملك لأجل الحاجة وما لا حاجة فيه لا يشرع فيه الملك فذلك لم يملك ما تحت الأبنية من نحو الأرض بخلاف الهواء إلى غاي السحاب) قلت إذا كانت القاعدة الشرعية أن لا يملك إلا ما فيه الحاجة وإي حاجة في لوع إلى غاي السحاب وإذا كانت القاعدة أنه يملك مما فيه الحاجة لم المانع من ملك ما تحت السحاب لحرمه بسمها حافرها ما شاء كما ذكر من سر انعرق لم يظهر ونقي سرا كما كان فالصحيح أنه لا فرق بين الأمرين ومن الدليل على ذلك ما هو معلوم لا شئ فيه من أن من ملك موضعا له أن يبنى فيه ويرفع فيه البناء ما شاء ما لم يضر غيره وإن له أن يحفر فيه ما شاء ويسق ما شاء ما لم يضر غيره قال (فإن قلت ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من غصب شبرا من أرض طوفة من سبع أرضين إلى آخر ما قاله في الجواب) قلت لا شك أن في الحديث اشعارا بملك ما تحت الشرا من لأرضين من جهة أن القاعدة أن العقوبة تكون بقدر الجناية وما قاله من أنه لا يارم من العقوبة فإن يكون مملوكا لغير الله تعالى لا يدفع ذلك للاشعار والله أعلم

(٣ - الفرق رابع) بصحاحي والمنقطع لا يقوم به حجة كما قدمت بحديث أسامة المسند الصحيح (وأما) عن حديث عبد الله بن عمر فهو أنه موقوف على ابن عمر والموقوف لا يقاوم حديث أسامة المرفوع (وأما) عمار واهد الزرق عن منصور عن مجاهد والطحاوي عن عبد الله عن نافع عن ابن عمر رضي الله عنهما فهو أن المراد منهما كراهة الكراء رقعا بالوقود ولا يلزم من ذلك منع البيع والشراء والإحارة فيها إلا ترى أن عمر رضي الله عنه اشترى من صفوان بن أمية داره بأربعة آلاف درهم كما تقدم ولو كان يسع دور مكة حراما لما اشتراها منه فدل شراؤه رضي الله عنه على الجواز اهـ كلام الشيخ محمد البتاني المكي في تحفة المريد بتصرف وزيادة « (ثم) في المدونة قال مالك أكره البنيان الذي أحدثه الناس يعني قال سد وحيلة ذلك أن متى لا ملك لأحد فيها وليس لأحد أن يحجر فيها موضعا يحوزه له إلا أن ينزل منها منزلا فيختص به

حتى يفرغ من مسكه ويخرج منها والاصل في ذئب ما روته عائشة رضي الله عنها قالت قلنا يا رسول الله الا ينبغي لك موضعا يطبق مني قال لا مني من سقى خروجه القريضي والسائي وهذا يجمع أن يحجر احد فيها ايما الا ان يكون اولا فالبيان الذي بها ثم وان كان بها كره له ايضا قل مالك في اموارية لانه تصيب على الناس بكرة اجارة البيان الذي بها والله اعلم افاده السائي امكن في تعبه المريد (الشرط الخامس) ان لا يتضمن استيفاء عين احترازا عن اجارة الاشجار لئلا يهاولوا العلم لتاجها قاله الاصل وسلمه ان الشاطيء له في محصر خيل الا انه رد قيد قصد حدث قال بلا استيفاء عين قصد فعل حرمان احترازه من اجارة الثياب ونحوها من بعضها وان ذهب بالاستعمال لكن بحكم النعم ولم يقصد بخلاف ثمرة بلاشة (١٨) والحاصل ان محط القاعدة قوله قصد وذلك لان في الاجارة استيفاء

عين لكن لا قصد افاده المدوى على الحرشي وقال سائلا لابي لا ينبغي أن يطلق الاجارة على ما أي على الاشجار والغنم لما ذكر مجاز لانه ليس قيمها يبيع منهعة واما فيهم يبيع دابة كما علم من كلامه فلا يحتاج لذكرها في محترز هذا الشرط سم يصح جعلها محترزة ان استأجر لشجر لا من التحفيف عليها وأخذ ثمرة والشاة الانتفاع بها في شيء يجوز الانتفاع بها فيه ولاخذ لهما اه وسلمه محشوا عقب قول الاصل واستثنى من ذلك من منع ما يتضمن استيفاء عين اجارة الموضع للبيتا للضرورة في الحصانة اه قال الحرشي ولخص

الفرق الثالث عشر والثمان بين قاعدة الاملاك الناشئة عن غير الاحياء

الاملاك الناشئة عن غير الاحياء

اعلم ان هذا الموضع مشكل على مذهبي ظاهر الامر فان الاحياء عند ادائها ذهب الملك وكل لغيره ان يبيعه ويصير موقعا كما قال سحون والشافعي رضي الله عنهم لا رول بيت روال الاحياء لوحده الاول قوله صلى الله عليه وسلم من احدا مائة فهو لخص صلى الله عليه وسلم له الملك والاصل عدم اطلاقه واستصحابه الثاني قياس الاحياء على البيع والهبة وسائر اسباب الملك الثالث القياس على من تمت لقطه صدمت منه فان عودها الى حال الالتقاط لا يسقط ملك متملكها وهذا مساو للمساواة في العود للمحالة السابقة والجواب عن الاول ان الحديث يدل على ان القاعدة ان ترتب الحكم على الوصف يدل على علة ذلك الوصف لذلك الحكم وقد رتب الملك على وصف الاحياء فيكون الاحياء سببه وعلة الحكم يستثنى لا انتفاء عنه وسببه فيسقط الملك بهذا الحديث لهما بين القاعدتين مساواة لا يدل لنا غير ان قوله عليه السلام فهو له لقطه يقتضي قول (الفرق الثالث عشر والثمان بين قاعدة الاملاك الناشئة عن الاحياء وبين قاعدة الاملاك الناشئة عن غير الاحياء الى معنى قوله وهذا مساو للمساواة في العود للمحالة السابقة) فتدبره حكاية قول واحتجاج ولا كلام في ذلك قال (والجواب عن الاول ان الحديث يدل على ان القاعدة ان ترتب الحكم على الوصف يدل على علة ذلك الوصف لذلك الحكم وقد رتب الملك على وصف الاحياء فيكون الاحياء سببه وعلة الحكم يستثنى لا انتفاء عنه وسببه فيسقط الملك بهذا الحديث لهما بين القاعدتين) قال ابن القاعدتين فمسئلتان ومحييتان ولكن لا يزم ما قاله من بطلان هذا الحكم لان الاحياء قد رتب عليه مسابه ولم يرتفع الاحياء ولا يصح ارتداعه لان ذلك من باب ارتداع الواقع وهو محل وانما معرأة الاحياء لم يستمر ودت غير لازم في الاساس كلها من الملك المرتب على الشراء اعلى الارث او على الهبة لم تستمر اسبابه فكان يرم على قياس قوله متى عمل الانسان على حديد شراء مشتراه ان بطل ملكه عليه وذلك باطن قطعا فخواه هذا غير صحيح قل (مسئلتان لا يدل لنا غير ان قوله عليه الصلاة والسلام فهو له لقطه يقتضي

مطلق

القرآن سواء كانت أجرة الثور قدأ أو طعاما ولا يكون من باب بيع الطعام

الى أجل للالة السابقة ولو كان الرضيع محرم الاكل أي كجش صغير أو مهر صغير أو غيرها فيجوز ان سكرى له حمارة ترصه للضرورة اه قال المدوى عليه فالولد الصغير اذا لم يجد امرأة يرصه يرص على الحرقة شيخنا عبد الله اه (الشرط السادس) ان يقدر على تسليمها احترازا من استئجار الاخرس للكلام والاعمى للخط قال الحرشي من شروط التهمة اني تحصل بالاستأجر ان يكون مقدورا على تسليمها للمستأجر حيا فلا يجوز اجارة الاعمى للخط والاخرس للكلام وشرا ولا يجوز الاجارة على اخراج الجان ولدهاء وحل المروط ونحو ذلك لعدم تحقق التهمة ولا على تعليم الفم ودخول الخائض المسجدة وكتب المدوى على قوله وشرعا مانعه قد يقال يستثنى عن ذاك قول المصنف ولا حطر كما في عبق اه (الشرط

السابع) ان تحصل المستاجر احترازا من العادات كالصوم ونحوه أى مما لا يقبل النيابة سواء كان واحدا عينا كصلاة
 الفرض أو كالأداء كصلاة الجماره أو كان سنة كصلاة الوتر أو رعية كركعتي العجر أو عدلا كاربعة قبل الظهر وبعده وقبل
 العصر قال الثاني وأما الصلاة والصوم من سائر المندوبات كقراءة القرآن وسائر الأذكار فتجزأ الاجارة عليها قال ابن
 فرحون في شرح ابن الحاجب بعد ذكر قول ابن عبد السلام ولا يلزم من تمتع المارة وحواها ان كثر مندوبات الصلاة
 أى والصوم متعينة كصلاة الفجر والوتر وصيام عاشوراء وعرفة فده يجمع الاستحجار عليها وان لم تكن واحدة على التكلف
 ومضى تعيينها على ادكافها لا يصح وقوعها من غير من خطبها ولو اجيز الاستحجار عليها لادى ذلك الى أكل المال
 بالباطل اه قالوا هذا حكم للصلاة والصوم الواجب من ذلك والمنسوب و (١٩) أما قراءة القرآن فلا جارة عليها

مبنية على وصول
 ثواب القراءة للبيت
 ثم استدلت على ان
 الرجوع وصول ذلك
 له كلام ابن رشد
 وشيخه الطرمصيني
 ارمضى اه كلامه اني
 قل وقد نص ابن عبد
 السلام وغيره على مع
 الاستحجار على صلاة
 الجمارة قال ابن فرحون
 قال قلت صلاة الجمارة
 عبادة لا يتعين فيها
 على أحد ولا يتصور
 الاستحجار عليها قلت
 لما كانت عبادة من حدس
 الصلاة لميزة بصورتها
 بعبادة والصلاة لا تفعل
 لعبادة مع الاستحجار
 عليها وأما القس فيكون
 للعبادة والطاعة وغير
 ذلك وكذا الحسن للبيت
 شاركه في الصورة أشياء

مصدق الملك فان لفظه ليس من صيغ العموم بل ذلك على أصل ثبتت امدت ونحن حينئذ
 نقول بوجهه فانما ثبت مطابق الملك من الاحياء ما يحصل مقصود الغصم اذ لو قنض الحديث
 الملك بوصف العموم في وجهه الدوام وانس كذلك وعن الثاني الفرق بين الاحياء بسبب فاعلى تلك
 المباحات من الارض واسباب تلك المباحات العمية ضميعة لوردها على غير ملك سابق بحرف
 اسباب الملك القولية لا ييطان الملك بطلان صوامها واعطاءها لاتها ترد على مملوك عاليا
 ولما حصل الملك قائلها قويت افتادتها الملك لاجتماع افتادتها مع افتادتها ما قبلها وكذلك اذا ورد البيع
 على الاحياء لم يقتض الملك ذلك لتطاهر الاسباب فلهذا المسمى فذا انما الصيد بالاصطيد
 ثم توحش سلطان الملك فيه والسلك اذا اعمت في النهر بطل ملكه والماء حير ثم اخلط بالهر
 او الطير والسجل أين من ذلك كله اذا اعمت وتوحش بطل الملك فيه بطل الله العلة في قلب
 الاقطاع بسبب قول وارد على مملوك للمسلمين ومع ذلك لا يملك منه قلت هذا سؤال عكس لا
 ادعيه قصور الاحياء وانما ديتهم حكم المصور دون الاحياء وابداء الحكم دون سبب او علة
 عكس وهو عكس القبيض وهو ابداء العلة دون حكمها

مطابق الملك الى آخر قوله بوصف العموم في وجهه الدوام وليس كذلك (قلت ماقاله من ان
 الحديث لا يقتضي الملك بوصف الدوام صحيح ولكن هذه قاعدة شرعية وهي ان الملك يدوم بعد ثبوت
 سببه الا ان يارمه ما ساقصه قال (وعن الثاني الفرق بين الاحياء بسبب فاعلى تلك المباحات من
 الارض واسباب تلك المباحات العمية ضميعة لوردها على غير ملك سابق) قلت معناه دعوى
 يقال بتمتداهن يقال ان اسباب القولية هي الضميعة لوردها على ملك سابق فيه رضى المالك السابق
 واللاحق وأما المملوك الاحياء فمستغنى عن ارضه فهو أقوى قال (بخلاف اسباب الملك القولية
 لا ييطان الملك بطلان صوامها واعطاءها لاتها ترد على مملوك عاليا الى منتهى قوله بطل الله العلة)
 قلت كل ذلك دعوى وهو عين المذهب أو مرسته عليه وقد سبق جوابه قال (قلت هذا سؤال عكس لا
 ادعيه قصور الاحياء وانما ديتهم حكم المصور دون الاحياء وابداء الحكم دون سبب او علة
 عكس وهو عكس القبيض وهو ابداء العلة دون حكمها) قلت اذا كان سؤال عكس لم لا يكون واردا وقادحا

كثيرة فم يتمحض بصورته للعبادة في جميع انواعه بخلاف صلاة الجمارة فالحقت بما أشبهته اه اطره مصطفى ارمضى اه
 قال المدوى على الحرثي وكذلك الامر المعروف والهي عن المنكر لا يمكن الاستحجار فيه كما قلناه في حاشية الثاني اه أى
 لان كلا منهما لم يفعل لعبادة منع الاستحجار عليه وفي بداية الحفيد واتفقوا على ان يظل كل منفعة كانت فرض عين
 على الانسان بالشرع مثل الصلاة وغيرها واحتجوا في اجارة المؤذن على الآذان يقوم لم يروا فيه ناسا وقوم كرهوا ذلك
 محتجين بما روى عن عثمان بن أبي العاص قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اتخذوا مؤذنا لا يتخذ على أدبه أجرا
 والميخون قاسوه على الاموال غير الواحدة وهذا هو سبب الاختلاف في انه هل هو واجب أم ليس واجب واختلفوا
 أيضا في الاستحجار على تمام القرآن فاجازة قوم محتجين بما روى عن حارثة بن الصامت عن عمه قال اقبلنا من عند رسول الله

صلى الله عليه وسلم فأتينا على حى من احياء العرب فوالوا اسمك جنتم من عنده هذا الخبر فبن عندكم دواء اوردية فان عندنا معتموها في القيود فبذلهم اسم خاؤا به شملت امر عليه فاتحة الكتاب ثلاثة ايام غدوة وعشبة اجمع ربي ثم اتقل عليه فكأنما اشدت من عقاب فاعطوني جعلا فقلت لا حتى اسأل رسول الله صلى الله عليه وسلم مسأله فقال كل فامر لم اكل برقيه باطلا فنقد ا كالت برقيه حقا وباروى عن ابى سعيد الخدرى ان اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا في غزاة فمروا بحى من احياء العرب فمالوا هل عندكم من راق فان سيدا لحى قد لدع اوقد عرس له قال رقى رجل مائة الكتاب فبرى فاعطى قطيعا من السم فأتى ان يقبلها فسأل عن ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال هم رقيه قال مائة الكتاب قال وما يدريك امر رقيه قال ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم (٣٠) وسلم خذوها واصر و الى مك فيها سهم وكرهوه اى حرمة قوم آخرون قائلين

هو من باب الجمل على تمام الصلاة قلوا ولم يكن الجمل المذكور في الاحارة على تلم القرآن واما كان على الرقى والاستيجار والرقى عندنا جائز سواء كان بالقرآن او بغيره لانه كالملاجات وليس واجبا على الناس واما تعليم القرآن فهو واجب على الناس اه تصرف فاهم (الشرط الثامن) كونهما معلومة احترزا من الجهولات من اسامع كمن استاجر آلة لا يدري ما يعمل بها او دار امدته غير معلومة وذلك ان شرطا لاجارة التي هي عقد من العقود ان تكون صادرة من طاقه كالمقاد الصادر منه البيع وان تكون ناجز كالاجر الذى مراد به العوض الذى

قال قلت فانا احياء في الاقطاع لم لا يبطل ملكه بطلان احيائه قلت ذلك لسبب غير الاحياء وهو ان الاقطاع حكم من احكام الائمة لا يقضى ونص ان احكام الائمة عن القضا وعن الثالث ان تلك الملتقط ورد على ما تقدم فيه الملك وتقرر فكان قائم السبب فيه اقوى لما تقدم ويؤكد ان الاسباب الدولية ونحوها رفع ملك العير كالببيع ونحوه فهي في غاية القوة واما العمل بمجرد فليس له قوة رفع ملك العير بل يبطل ذلك له بل كى في ملك غيره المالك ذهب اثره بذهابه وهذا فقه حسن على القواعد فليتأمل ومذهب الشافعى رضى الله عنه في ادى الرأى اقوى وأظهر وهذه المباحث طهر الفرق بين الفاعدين من جهة القوة والضعف في تقدم بسطه وتهرره الفرق الرابع عشر والمائة بين قاعدة الكذب وقاعدة الوعد وما يجب

الوفاء به منه وما لا يجب

قال الله عز وجل يا ايها الذين آمنوا لم تقولون مالا تعملون كبر مائة عند الله ان تقولوا مالا تعملون والوعدا احدث قول لم يعمل فيلزم ان يكون كذا بعمره وان يحرم اخلاف الوعد مطلقا قال عليه السلام من علامة المنافق ثلاث اذا اؤتمن خاا واذا حدث كذب واذا وعد احلف وذكروا في سياق الدم دليل على التحريم ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال رى المؤمن واجب اى وعده واجب الوفاء به

قال (فان قلت فانا احياء في الاقطاع لم لا يبطل ملكه بطلان احيائه قلت فقلت ذلك لسبب غير الاحياء الى آخر جوابه) قلت جوابه هنا صحيح ول (وعن الثالث ان تلك الملتقط ورد على ما تقدم فيه الملك الى آخر قوله وهذا فقه حسن على القواعد فليتأمل فمت جوابه هاهنا على دعواه قوة الاسباب الدولية فجوابه ما سبق قال (ومذهب الشافعى رضى الله عنه في ادى الرأى اقوى وأظهر الى آخر قوله في هذا الفرق) قلت فدين ان مذهب الشافعى اقوى على الاطلاق والله تعالى اعلم قال (الفرق الرابع عشر والمائة بين قاعدة الكذب وقاعدة الوعد وما يجب الوفاء به منه وما لا يجب الى آخر قوله ويروى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وأى المؤمن واجب اى وعده واجب الوفاء به) قلت ما قلته صحيح ولا كلام فيه

هو الثمن واما الثمن وهو المانع فلما كان من شأن ان تكون وقت المقدمة كان في العقد عيبا عرر وبيع المالم يحق حتى حكى عن الاصم وان عليه مع الاجارة لذلك الا ان جمع فقهاء الامصار والصدر الاول قلوا بجوارها نظرا الى انها وان كانت معدومة لكنها مستوفاة في العالب والشرع اعظم من هذه المانع ما يستوفي في اقالب او يكون استيفاء وعدم استيفائه على السواء ولا يصدق ما يستوفي الا حسيبه وحتلوا على جوارها من الكتاب بقوله تعالى فان رض من لكم فآتوهن اجورهن وقوله تعالى انى اريد ان اكبح الائمة الثالثة ما خرج به البخارى عن عائشة قلت استاجر رسول الله صلى الله عليه وسلم وابوبكر رجلا من بني الدبل هاديا خريفا وهو على دين كفار قرش قد فماله راحلتها ووعده غارثور بعد ثلاث ليال براحتيهما وحديث جار انه باع من النبي صلى الله عليه وسلم سيرا وشرط طهره الى المدينة وما جار استيفاءه

بالشرط جاز استرقاؤه بالاجر كما في بداية الحميد والله اعلم (نبيه) ما تقدم عن الاصل من ان الاصحاب عدوا المسائل التي تجوز فيها الشهادة بالسماع نحو عشرين هو بحسب ما عده وحضره والافهي تريد على ذلك في حاشية الصاوي على شرح اقرب المسالك انهم بعضهم مسائل ما يحور فيه شهادة السماع لاثنتين وثلاثين مسألة وقد جمعت في ابيات ونصها

اياسائي عما ينهـ ذكـ حكمه ويشتهر مما دون علم باصله
ففي العزل والتجريح والكفر بده وفي سفة او صد ذلك كماـ
وفي البيع والاحباس والصدقات والر ضاع وخلع وللتكاح وحله
وفي قسمة او نسبة وولاية وموت وحمل والمضرب باهله (٢١)

(ومنها الهبات والوصية)

فالمسلم *

وهذا قد يضمن

تمثله

(ومنها ولادات ومنها

حرابة *

ومنها الآباء فليهم

لشكه

(وقد يزني فيها الاسر

والفقد والملا *

ولوث وعنى فظفرن

بنقله

(قصارت لدى عند

ثلاثين ادمت *

بستين فليطلب صها في

محله اه

وفي شرح الله اودى على

نظم ابن عاصم حـة

ماد كره الساطم من

مسائل ما تجوز فيه شهادة

السمع تسعة عشر وعدها

ابن العربي احدها

وعشرين فقال

وفي الموطأ قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم اكذب لا امرأني فقال صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب فقال يا رسول الله افاعدها واقول لها فقال عليه السلام لا جناح عليك فسه من الكذب المتعاقب المستقل فان رضى النساء انما يحصل به وفي الجناح على الوعد وهو يدل على امرين (احدهما) ان اخلاف الوعد لا يسمى كذا الجملة قسم الكذب (وثانيها) ان اخلاف الوعد لا حرج فيه

قال (وفي الموطأ قال رجل لرسول الله صلى الله عليه وسلم اكذب لا امرأني فقال صلى الله عليه وسلم لا خير في الكذب فقال يا رسول الله افاعدها واقول لها فقال عليه السلام لا جناح عليك فسه من الكذب المتعاقب المستقل غير مسلم وهي دعوى لم يات عليها بحجة ولمعه أراد ما الكذب لها ان يخبرها عن فله مع غيرها من النساء بما لم يفعله او من غير ذلك بما يكون فيه يبيطها بروجته ولم يضمن ان المراد ما ذكره كيف وان ما ذكره هو عين الوعد فانه لا بد ان يكون ما يخبرها عن وقوعه في المستقبل متملقا لها والا فلا حاجة لها في فيما يتعلق بشيها وما معنى الحديث عندى الا انه صلى الله عليه وسلم من ان يخبرها بخبر كذب يقتضى يبيطها به وسوغ له الوعد لانه لا يضمن فيه الاخلاف لاحتمال الوفاء به سواء كان عازما عند الوعد على الوفاء او على الاخلاف او مضربا عنهما ويتخرج ذلك في قسم العزم على الاخلاف على الراى الصحيح المصور عندى من ان العزم على العصية لا مؤاخذه به ادمعظم دلائل الشريعة يقتضى المنع من الاخلاف والله اعلم قال (وهي الجناح عن الوعد وهو يدل على امرين احدهما ان اخلاف الوعد لا يسمى كذا الجملة قسم الكذب) قلت قد تبين انه لم يفعله قسم الكذب من حيث هو كذب واما جدله قسم الحرج عن غير المستقل الذي هو كذب فكان قسمه من جهة كونه مستقلا وذلك غير مستقل او من جهة كونه قد تبين انه كذب والوعد لا يضمن كونه كذا قال (وثانيهما ان اخلاف الوعد لا حرج فيه) قلت بل فيه الحرج يقتضى ظواهر الشرع الاحيث عند الوفاء

اياسائي الى آخر البيت الرابع وراى ولده ستة فقال ومنها الهبات الى قوله فليضم لشكه

قدونكها عشرين من بد سبعة تدل على حفظ الفقيه ونبه

ابن نظم العشرين من صد واحد قانيتها ستا تماما لقوله

وزاد ابن عبد السلام خمسة وخطها بعضهم فقال

وقد يريد فيها الى قوله فليطلب صها في محله ونظمها أيضا الدومى ونبه ان غازی بما راده عليه الى ان قال في آخره

لولا التداخل بعد ذى في الزائد بلغت عشرين دون واحد

اه باصلاح البيت الاخير والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الرابع والثمان بين قاعدة ما يستأجر أخذه من ماله بعد انصاف الاجارة وبين قاعدة ما ليس له أخذه
وهو ان ملاقيمة له من الزرع بعد البيع ومن الداء بعد الهدم وان عصمت قيمته قبل القلع والهدم لا يقبل في قلمه أو هدمه
قول المستأجر ان تعين عليه اقاؤه في الارض المستأجرة ينتفع به صاحب الارض ويحصل له سببه لك المالية العظيمة
وكذلك المستحق منه والعاصب ونحوهما لا رقامه أو هدمه بمجرد الفساد لا للحصول بمصاحبة يستحصل للعالم والهادم ولا لدره
مفسدة عنه والله عدة ان الشرع لا يعتبر من القاصد الامساك به عرض صحيح يحصل لمصلحة أو داري لمفسدة ولذلك لا يسمع
الحاكم لدعوى في الاشياء الكمية الخديرة التي لا ينشأ عنها عادة كالمسحمة ونحوها واما اعطى المستأجر والمستحق
منه أو العاصب ويحرم لصاحب (٢٢) الارض ما ذكر من الزرع أو البناء الذي لا قيمة لهما بعد الارادة بالبيع

أو الهدم فهو يعطيه له ولو كان المقصود الوعد الذي في ذلك حرج للسؤال عنه وما ذكره مفرورا بالكذب
ولكن قصده اصلاح حال امرأه بالامانة فيخرج الحرج في ذلك فاستأن عليه ربي في داود
قال عليه السلام اذا وعد احدكم شيئا لم يأت به الا بغيره ان يعني به بغير فلا شيء عليه فهداه الادلالة بقوله
عدم الوفاء بالوعد وان ذلك مباح والكذب ليس بمباح فلا يكون الوعد يدخله ككذب عكس
الادلة لاول وعلمنا ان ادبنا الكذب بالغير الذي لا يطابق لزوم دخول الكذب في الوعد
بالضرورة مع ان ظاهر الحديث بانه وكذلك عدم التام في التهمة من قال الكذب يختص بالماضي
والحاضر والوعد بما يتحقق بالمستقبل فلا يدخله الكذب ربي في الجواب عن الآية ونحوها والله
قال (ولو كان المقصود الوعد الذي في ذلك حرج للسؤال عنه وما ذكره مفرورا بالكذب) قلت لم يقصد
الوعد الذي في قوله على النبي ومن ابنه سم بذلك وانما يقصد الوعد على الاطلاق وسأل عنه لان
الاحتمال في عدم الوفاء قطاراً وخياراً قائم رفيع السبيل عليه وسلم عنه الجراح لاحتمال بوقوعه ثم انه
ان ربي في جناح وان لم يصرر امكذلك وان لم يصرر افا لظواهر المنطاهرة قاضية بالخروج والله
اعمر قال (ولكن قصده اصلاح حال امرأه لا بهله لتحصل الحرج في ذلك سنان في ذلك) قلت
ما قوله غير صحيح ومن ان يعلم انه لا بهله وعلى ان يكون في حال الوعد غير متمكن لما وعد به من ان يعلم
عدم تمكنه منه في المستقبل واما ادبنا بالمحدثين ان يكون سؤالا لاحتمال عدم اوفاء أو العزم على
عدم الوفاء مسوغ له صلى الله عليه وسلم ذلك لان عدم الوفاء لا يقتضي اولا ان العزم على عدم الوفاء على تقدير ان
عدم الوفاء مصيبة ليس بمصيبة قال (وفي أي داود قال صلى الله عليه وسلم داود عدا احدكم احاه ومن يذمه
ان يعني فلم يبق فلا شيء عليه لبقوله عكس لادلة لاول) قلت نعم هذه على ما لم يبق مصطفا
جما بين الادلة مع تعداها بل لك لادلة وفرب ادبنا وقال (واعلم ان ادبنا الكذب بالغير
الذي لا يطابق لزوم دخول الكذب في الوعد بالضرورة) قلت ما قوله في ذلك صحيح قال (مع ان
ظاهر الحديث بانه وكذلك عدم التام) قلت بامرنا ان ذلك قل (فن التهمة من قال الكذب
يختص بالماضي والحاضر والوعد بما يتحقق بالمستقبل فلا يدخله الكذب وسيأتي في الجواب عن الآية
ونحوها) قلت قولهم ذلك دعوى سكتهم دخول عدم المطاعة في الوعد وفي كل مستقبل سواء

غير شيء ضرورة انه مستحق الارادة شرطا وعلى تقدير الازالة تبطل لك الدلية فهي مائة مستمكة على وضعها شرعا والله مالك شرعا لا يجب فيه قيمة ويؤثر ذلك فيه عليه السلام عن اضاغة المال وهدم مثل هذا البناء وقلم مثل هذا الشجر اضاغة بالله لوجوب البيع منه واما ما به قيمة من الزرع وما البيع من ابناء الهدم يقبل في قلمه أو هدمه قبل ان يستأجر وكذلك المستحق منه والعاصب ونحوهما لان هدمه أو هدمه للحصول بمصاحبة يحصل بماله والهادم لا يخرده الله ان كذا قال الاصل في فصل الاستحقاق من خصص خذيل مع شرح

عبي وان زرعه عاصب ارض او مملكتها فاستحققت الارض ان اقام ما سكتها قال لم يدفع بالزرع قبل ظهوره او بعده احد الاشياء في مقابلة بذره او اجرة حرثه او غيره اى قصي للمستحق باخذه ان شاء مجانا وبمن التوضيح ان قام رب الارض بعد الحرث وقبل الزراعة ففي التجمعي وغيره انه يأخذه ميرثي وان كان قيامه بعد الزراعة وقبل ظهور الزرع او بعد ظهوره وقبل ان ينتفع به الله ان امره ثقله او باخذه ان القاسم واشهب ميرثي ولا دربعة اه وليس له اقاؤه واخذ كراء الارض لانه يؤدي الى بيع الزرع قبل بدو صلاحه كما يأتي نحوه عن ابن عباس ولا بان التام ان يسمع له ولورثي التام لله للمستحق به ثقله اى امره بذلك ونسوبة الارض وذكر شرطاً في قوله احد الاشياء وقوله فله قلمه فقال ان لم يمت اى ابن اى زرعه ترادله مما زرعه فيها كما حصل عبد الحق وعينه المدونة عليه وهو

لدى يدل عليه كلام التوضيح وان عرفت وحسب مقتضى من تسمى مزرعة ارض وحسب مقتضى مديها مديان لزراعة وقت كذا زرع
واشتد فادفع الزرع وقتا اربدا كرها مقبلة وازرعها مالا وهي ارض حتى يمكنه الاخذ بها فليس له مديان الزرع
الا كرهه وان كانت ارض حتى يمنعها لما ذكرت وانما لم يثبت ان ارض الزرع ارض فيها ولا حاجة له ان يرد قدامها
والسكراء له عرض من ذلك انه وشارف لضم قوله الله قامة وهو الشق الثاني من الاخير قوله وله ارض لرب الارض اخذه
بقيمته على المختار معلوما تقديرا وبقيته في الارض ويسقط من قيمته معلوما عنه كلفه فله ان لو قلع حيث كان المصعب
شبه ان لا يتولاها بنفسه او يخدمه على مالان الموارى في المصعب وغرسه وهو المول عليه هذا فله ان يقول عليه هذا
ايضا فاذا كان شأه توليه بنفسه او يخدمه اخذه بقيمته معلوما من غير (٢٣) اسقط كلفه قامة فله ان يقطع ويكاه اجده

قيمته معلوما له انه
لزارعه واخذ كراه
السنة منه في الزرع
المسكور اي مع ان
يمنع به ولم يمت وقت
مزارعته ومن قسم الاول
في المصنف وهو ما اذا
لم يمنع به فليس له
السنة واخذ كراهها
منه ووفق ابن يوسف
وان الموارى به فيه يؤدي
الى بيع الزرع قبل بدو
صلاحه لان مالك
الارض لما يمكنه الشرع
من اخذ ماله وانما
لزارعه مكره فكل ذلك
الكراه عوضا عنه في المعنى
فموجب له على ان يبيع
وهو مسمى على ان من حبر
بين امرين عدمه فلا يكاد
قال المازري والا بان
فات وقت ما اراد له
مكرهه فله في السنة

سالى ومنهم من يقول لم يمنع عدم انما في المستقبل سبب ان المستقبل زمان يصل الوجود والعدم
ولم يقع فيه مدو وجود ولا عدم فلا يوصف بالخبر عند الاطلاق عدم المطابقة فلا يطابقه لم يقع
ما يقتضي احدهما وحيث هنا الصدق لقول المطابق والكذب لقول الذي ليس بمطابق طاهر
وقوع وصف المطابقة او عدمها لقول ذلك محض بالحل والادعي وان المستقبل فليس فيه الا قبول
المطابقة وعدمها ونحن متى حددنا موضع نحو قولنا في لسان الحيوان المطابق ونحوه انما يريد
الحياة وانطق ما به من لا بالقوة والا لكان الجماد والنبات كله انسا لان له في الحياة والطق
وهذا التعليل في يد القول الاول

قال (ومنهم من يقول لم يمنع عدم انما في المستقبل سبب ان المستقبل زمان يصل الوجود والعدم
ولم يقع فيه مدو وجود ولا عدم فلا يوصف بالخبر عند الاطلاق عدم المطابقة فلا يطابقه لم يقع
ما يقتضي احدهما وحيث هنا الصدق لقول المطابق والكذب لقول الذي ليس بمطابق طاهر
وقوع وصف المطابقة او عدمها لقول ذلك محض بالحل والادعي وان المستقبل فليس فيه الا قبول
المطابقة وعدمها ونحن متى حددنا موضع نحو قولنا في لسان الحيوان المطابق ونحوه انما يريد
الحياة وانطق ما به من لا بالقوة والا لكان الجماد والنبات كله انسا لان له في الحياة والطق
وهذا التعليل في يد القول الاول
ما قاله هذا القائل في حد الا لسان مشر بمحمله بعدد وفسد انما هو لم لا يرد حصول الوصف
بالقول فان الطفل ارضيهم عدم انسا مع ان يطلق مدي هو المثلث من مود فيه القول وموله هذا
القدان حيث قال والا لكان الجماد والنبات كله انسا لانه فان شجرة مشر بمحمله بمذهب ارباب
الحدود وهم بفلاحة في الحقائق وانما حقيقة صفاتها الداية فلا يعمل حقيقة منها صفة الاخرى
والحيوان لا يقبل ان يكون جماد او لحد لا يقبل ان يكون حيوانا وما قاله من ان (هذا التعليل يوجب
القول الاول بشعر باعتقاده انهما قولان وليس الامر كذلك) فثبت وان كان الامر في الحدود

لازم للمصنف و عتد المصنف في هذا على ما قاله في التوضيح عن اللحمي ونصه وان كان قيامه به الا ان قال مالك زرع
للمصعب وعليه كراه الارض وليس له فيه اللحمي وهو المعروف من قوله رد كر رواية اخرى ان للمستحق ان يقاتمه ويأخذ
ارضه بقوله صلى الله عليه وسلم ليس لمرق طالم حتى يروى عن مالك ايضا ان الزرع المصنوع منه لارض وان طاب وحصول
واختار هذه الرواية الثالثة غير واحد من سائر الترمذي مزرع ايضا اليوم غير مزرع فزرع لرب لارض وللمدعيه انه وكر
ابن يوسف في رواية الثانية انما اصح كافي المواق فظهر مرجح كل من الروايات الثلاث لكن في شاة عن لادم وروى
ابن عرفة في الفتوى بها ذلك واجيب كافي المنيار بان التشديد على الظلمة والمحدثين من أهل العلم والفساد مألوف من شرع
وقواعد المذهب وهل فوات الابن بالنظر الى رمن الخصام أو الى يوم الحسبم والتأخر أنه يجري فيه القولان اللذان ذكرهما

ان عرفة في-ى الشبهة ومال الى يوم الحكم ان كانت المخاصمة بماله وجه انظر الرهوى اه مع اقتصار على ما عول عليه البهائي
والرهوى وكور وزيادة منهم هم انظر ان الشاطي كلام الاصل بان تقدير ماء أو شجر ونحو ذلك لا يكون له قيمة بعد القلع
كعرض محال والله تعالى أعلم اه نلفظ (هذه) قال الاصل القاعدة ان الشارع لا يعتبر من المقاصد الامتثال به غرض صحيح
انح أجمع الناس على ان العروض تنعين التبعين وكذلك الحيوان والطعام لان هذه الاشياء من الخصوصيات والافاضات متعلق
به الاعراض الصحيحة وتنبيل اليه القول السليمة والعوس الخالص لما في تلك المعينات من الملاد الخاصة في تلك الاعيان ومتقضى
هذه القاعدة انه اذا عين صاها من صبوة وباعها لا يتعين لان الاعراض الصحيحة مستوية في اجراء الصبوة غير اني لا اعم احدا
قال بدم تتبعين واختلوا في (٢٤) الدائم والغرام اذا عبت هل تنصبي أم لا ثلاثة أقوال ناشأ أن عيبها الدائم

تتميت لانه املت بها
وهو ما يملكها وان
عيسها القاض لانتمين
الا رتخص بصحة على
أوسكة راجعة أو غير
دس تميت انه قاورده
الاقوال الثلاثة عندما
وبالتمين قال الشافعي
والشهور عندما عدم
التمين اه والله سبحانه
وه الى أعلم
(الفرق الخامس)
والأمان بين قاعدة
ما يضمن بالطرع من
السفن وبين قاعدة
مالا يضمن)

وهو انه يرجع نصيب ما يطرأ
منها لاهل من اموال
التجارة فيما سلم منها لا فيما
سلم من غيرها ضرورة ان
المقصود من ركوب البحر
انما هو مال التجارة لا نفس
المركب ولا صاحبه ولا

ومهم من يقول الكل يدخله الكذب وانما سوع في الوعد كثيرا لعدم المأمور
على هذا القول لافرق بين الكذب والوعد والاول هو الذي ظهر لي اذ لم بين المطابقة
وعندها المدين هما ضابطا الصدق والكذب وعلى ذلك يقع الفرق بينه وبين الكذب وبين الصدق
ولا يوصف بواحد منهما ولا يختص بما صي ولا صرفا قلت يلزم ذلك في وعد الشرائع ووعددها فلا
يوصفان بواحد منهما وليس كذلك لقوله تعالى وعذكم وعد الحق وصدق الله وعده الحمد
لله لدى صدقا وعده وأورث الارض فتوا من الجنة حيث يشاء هل وجدتم ما وعد ربكم
حقا الى غير ذلك من النصوص لدالة على دخول الصدق في وعد الله تعالى ووعدده والاصل
في الاستعمال الحقيقية (قلت) الله تعالى يحرم عن معلوم وكل ما يتحقق به العلم يجب مطابقته بخلاف
واحد من البشر انما الرم حسه ان يعمل مع نحو ان يقع ذلك منه وان لا يقع فلا تكون
المطابقة وعندها معلومين ولا واقعين فانقياد بكنية وقت الاختار واعلم ان الفقهاء اختلفوا في
الوعد هل يجب الوفاء به شرعا أم لا قال مالك اذا سألك أن تفعل له ذنبا رافقت هم ثم ادناك
لا يستلزم ان تكون الاوصاف فيها لفعل بطول كل ماله هؤلاء من ان الوعد لا يدخله الكذب
لانه مستقيم وصح قول من يقول يدخله هي اقل ادلت وهذا هو القول الذي لا يصح سواء
والله اعلم قال (ومهم من يقول الكل يدخله الكذب وانما سوع في الوعد كثيرا لعدم المأمور
على هذا القول لافرق بين الكذب والوعد والاول هو الذي ظهر لي اذ لم بين المطابقة وعندها المدين
هما ضابطا الصدق والكذب وعلى ذلك يقع الفرق بينه وبين الكذب وبين الصدق فلا يوصف بواحد
منهما ولا يختص بما صي والخاص) قلت الصحيح مبني على اختياره وانه لافرق هنا والله اعلم قال (فان قلت
يلزم ذلك في وعد الشرائع ووعددها ولا يوصفان بواحد منهما وليس كذلك الى قوله فاستهيا به لئلا يكابه
وقت الاحبار) قلت السؤال وارد لارم والحب ساقط من حيث ان الحقائق لا تتغير بحسب
الاحوال الخبر بها عنها ولا يحسب حال دون حال فغير قابل للصدق او الكذب قابل لها والخبر القابل
لاحدهما دون الآخر كذلك والله تعالى اعلم قال (واعلم ان الفقهاء اختلفوا في الوعد هل يجب
الوفاء به شرعا أم لا الى آخر الفرق) قلت الصحيح عندي القول بضرورة الوفاء بالوعد مطلقا

لا يلزم

الدوائية ولو عيبد اولاً ما يراد للحققة اولاً صحة اما اولاً فعلان هذه كلها وسائل

ولا يزوج المقاصد الا في المقاصد وامانها فلا شأن المركب ان يصل رجاله سالما الى البر وما يفرقه فيه عادة وارة السبب
انك لا يوجب شركة بل فعل السبب المنجى هو الذي يوجب الاترى ان فعل الضرر شاه اريصمن فادارال ضرره فاسب ان
لا يصح لعدم سبب الضمان وفعل التعم يحصل له ان المال فاسب ان يستحقه او يضره لان وجدنا شيئا شاه ان يكون له وهو
فرق حسن وعابه قال مالك اذا طرح بعض الحمل للهول شارك اهل المطروح من لم يطرح له شيء في منافعهم وما طرح وسلم
لجميعهم في تمامه ونقصه شمه يوم الشراء ان اشتروا من موضع واحد ضم حباة لانهم صابوا بالمطروح ما لهم والعدل عدم اختصاص
احدهم بالمطروح ان ليس احدهم بآلى من الآخر وهو سبب سلامة جميعهم فان اشتروا من مواضع او اشترى بعض دون بعض

او طال زمان الشراء حتى نيرت الاسواق اشتركوها لقم يوم الركوب دون يوم الشراء لانه وقت الاختلاط وسواء طرح الرجل متاعه او نه باع غيره بانه ام لا قال ان اني زيد ولا يشارك من لم يرم مضهم صبا لانه لم يطرأسب بوجوب ذلك بخلاف المطروح له مع غيره اه قال ابن حبيب وليس على صاحب المركب ولا التواني صبا كانوا احرارا او عبيدا الا ان يكونوا للتجارة فتجسب قيمتهم ولا على من لا متاع له لان هذه كلها وسائل والمقصود من ركوب البحر انه هو مال التجارة ويرجع المقاصد في المقاصد ومن معه دنابر كثيرة يريد بها التجارة وكالتجارة بخلاف البقرة وما يراد للفقهاء اه قال الا صل فان صاخوا صاحب المطروح دنابر ولا يشاركهم جاز اذا عرفوا ما يلزمهم في القضاء اه وبالفارق انذ كور يجاب عن قول ابن شبر لا يلزم في العين شيء من المطروح لانه لا يحصل الفرق بينهما لثقتها اه وعن قول سحنون ايدخل (٢٥) المركب في قيمة المطروح لانه بما

سلم سبب الطرح اه وعن قول ابن عذان خيف عليه بصدوم قاع البحر فطرح لدان دخل في القيمة اه وعن قول اهل المراق يدخل المركب وما فيه للقيمة او التجارة من عيب وغيرهم لان امر المطروح سلامة الجميع اه فتأمل اما ان الله اعلم (موصول) في ثلاث مسائل تتق هذا الفرق (المسئلة الاولى) ان خرج المطروح بعد الطرح من البحر ما فوولما اسكه وتروك شركته لم يطرأ لهم شيء او خرج وقد نقصت قيمته انتقض نصف الصالح ويرد نصف ما اخذ والفرق بين المطروح المصالح عليه هها اذا خرج يكون لصاحبه وبين

لا يلزم ولو كان افتراق العراء عن وعد وشهاد لاجله لمك لا هلاك ممرما بالتأخير قال سحنون الذي لم يرم من الوعد قوله اهدم دارك وانا اسلفك ما تنى به او اخرج الى الحج وانا اسلفك او اشترى سلعة او زوج امرأة وانا اسلفك لاني احدثه بوعدي في ذلك اما مجرد الوعد فلا يلزم الوفاء به بل الوفاء به من مكارم الاخلاق وقال اصمغ يقضى عليك به نروح الموعد ام لا وكذا اسلفني لاشترى سلعة كذا لمك نسب في ذلك ام لا والذي لا يلزم من ذلك ان تعدد من غير ذكر سبب فيقول لك اسلفني كذا فنقول نعم بذلك قضى عمر بن عبد العزيز رحمه الله وان وعدت عريكة تخير الدين لمك لانه اسفاط لازم للحق سواء قلت له او خرك او اخرك وان اسلفته فملك تاحيره مدة تصالح لذلك وجبته بقول وجه الجمع بين الادلة المتقدمة التي يقتضي مصها الوفاء به ومصها عدم الوفاء به انه ان ادخله في سبب يلزم بوعده لم كما قال مالك وابن القاسم وسحنون او وعده مقروا بذكر السبب كما قاله اصمغ لنا كذا الزم على الجمع حينئذ ويجعل عدم الروم على خلاف ذلك مع انه قد قيل في الآية انها زلت في قوم كانوا يقولون جاعدا وما جاهدوا ومسا نواطا من الخيرات وماهولوها ولا شك ان هذا محرم لانه كذب ولانه سميع بطاعة الله تعالى وكلاهما محرم ومصية اتفاقا وانما ذكر من الاخلاف في صفة المناق فمما انه سجيبة له ومقتضي حاله الاخلاف ومثل هذه السجيبة يحسن لدم بها كما يقال سجيبة قدصي البحر والمنع فمن كانت صفاته تحت على الخير مدح او تحت على الشر دم شرعا وعرفا واعلم اه لاند في هذا الفرق من مخالفة بعض الطواهر ان جعلنا الوعد بدخله الكذب بطل لقوله عليه السلام للسان لما قال له اكدب لا امرأني قال لاخير في الكذب واما له الوعد وهو طاهر في انه ليس بكذب ولا بدخله الكذب ولا ان الكذب حرام اجماعا يلزم مصيته وجب الوفاء به فعيا للمصية وليس كذلك وان قلنا ان الكذب لا بدخله ورد عيا طواهر وعد الله ووعده فلا بد من الجمع بينهما و ذكرته اقرب الطرق في ذلك فيتمين تاويل ما ياقض ذلك ويجمع بين الادلة على خلاف الوجه الذي اختاره المؤلف والله تعالى اعلم وما قاله بعد هذا في الفرق التهمة صحيح او نقل وترجيح

(٤ - الفرق - رابع) الدانة المصالح عليها في التعدي والعارية اذا وجدت تكون لمن صالح عليها لا لصاحبها هو ان التعدي ينقل التعدي عليه للذمة بالقيمة فيكون له لان القيمة للتعدي عليه فلا يجمع له بين الموض والموض عنه والطرح في البحر شيء توجبه الضرورة فلا يحصل الصالح فيه فيما لا ينتقض (المسئلة الثانية) ان لم يكن في السفينة غير الآمين لم يجرمي واحد منهم لطلب نجاة الباقي وان كان ديه يا قال الطرطوشي في تعليقه وبدا بطرح الامتعة ثم المهائم لشرف النفوس قال وهذا الطرح عند الحاجة واجب ولا يجرى القولان اللذان للعلماء في دفع الداخل عليك البيت لطلب النفس او المال ولا من اضطر الى كل الميتة فان قيمها قولين أحدهما يجب الدفع والا كل وثانيهما لا يجبان لعصمة اني آدم ولقوله عليه السلام مكن عبد الله المقتول ولا تسكن عبد الله القاتل وعليه اعتمد عثمان رضي الله عنه

في تسليم نفسه (والفرق) بينهما وبين ماها من وجهي (الاول) ان التارك للقتل والاكل فيهما تارك للابتنال
 عرما وهو اكل الميتة وسفك الدم وليس طرح المال ههما الا لقاء المال واقتناؤه ليس واجبا قافهم (الوجه الثاني) ان
 المال ما وضع الا لقاء الدم ولم يوضع قتل الغير وأكل الميتة وسيلة لذلك (المسئلة الثالثة) لا يضمن الطارح ما ماطره
 عند ماك اتفاقا كما لا يضمن اذا قتل العجل بدمه لانه كان يجب على صاحبه قتله صوباً بنفسه فقد قام عن صاحبه
 واجب وفي ضمان مال الغير اذا اكل للجماعة وعدم ضمانه قولان عنده وقال أبو حنيفة والشامي رضى الله عنهما لا يضمن
 أحد من أهل السفينة الا لطارح ان طرح مال غيره وان طرح مال نفسه لخصبة منه ولو استدعى غيره منه ذلك ووافقونا
 اذا قال اقض عني ديني فقصاه (٢٦) وفي اقتراض المرأة على زوجها المثلث واقتراض الوصي بدين فانه يأخذ

من ماله بطراله وحجتنا
 القياس على الصورة
 المذكورة كما تقدمت
 الاشارة اليه بجامع السمي
 في القيام عن الغير واجب
 لانهم اجمعين يجب عليهم
 حفظ نفوسهم وأموالهم
 فمن نادر منهم قام بذلك
 الواجب وحجتهم أمران
 (الامر الاول) أن
 السلامة بالطرح غير
 معلومة بخلاف الصائل
 (الامر الثاني) لقياس
 على الآدميين وأموال
 القبية (والجواب عن)
 الاول انه يضمن بطعام
 انصطاف فان اطرأ بضمن
 مع احتمال هلاكه ما
 اكل بل يعتمد في ذلك
 على زيادة وطو قد شهدت
 المادة بان ذلك سبب
 السلامة فيهما مع احتمال
 انقيض (وعن الثاني)

الفرق الخامس عشر والمائتان بين قاعدة ما قبل السبعة وقاعدة ما لا يقبلها
 الذي يقبل القسم ما عرى عن أربعة أشياء أمرر كشروعة الفرعة في المختلعات فان العرر
 يعظم الثاني الر كدسمة انما شرط التاحيد الى الطبيب مما يدخله من بيع الطعام بالطعام غير
 معلوم الثماني لان القسم يبيع فان نيابن الجسم الواحد بالجوذة والرداة وفي جوارزه بالفرعة
 قولان حكاهما الماحمي الثالث أضاعة المال كالبيا فونة الرابع لحق آدمي كقسم الدار اللطيفة
 والحام وطحشة والثوب والمصرعين ولذلك يجوز هذا القسم بالتراضي لان لا دمي اسقاط
 حقه بخلاف حق الله تعالى في أضاعة المال وغيره ومع أبو حنيفة والشامي واحد من حبل
 قسم ما فيه ضرر او تعيير نوع المقصود ومع أبو حنيفة قسم الرقيق واجاره الشافعي احتج أبو
 حنيفة بان ماله مختلفة بالمقل والشجاعة وغيرها فلا يمكن فيه التمديل وجوابه لو امتنع
 تمديله لا تمتع بيمه ونقوبه لاهما مديان على معرفة القسم وليس كذلك وقال أبو حنيفة
 والشافعي وان حبل لا يجوز ان يجمع بين دارين في القسم وان تقاربا لان الشفعة تكون
 في احدهما دون لآخرى وكذلك تكون السمة ولان الجسم بينهما يهضي الى كثرة الفرر لان
 كل واحد منهما يرول ملكه عن كل واحدة من الدارين مع رضاه والجواب عن الاول
 ان الشفعة دا عمت فيهما والبيع عمت الشفعة فليس القسم على الشفعة فينقلب الدليل عليكم
 ولان استقلال كل واحد منهما باحدهما أم في الادعاء من الادعاء بعض دار وعن الثاني
 المعارضة والنقض بالاختلاف في الدار الواحد بل ههنا أولى لانا انما نجمع المتقارب وهالك
 يجمع المختلف

الفرق السادس عشر والمائتان بين قاعدة ما يجوز التوكيل فيه وبين قاعدة
 ما لا يجوز التوكيل فيه

أعلم ان الافعال قيمان منها ما لا تحصل مصلحته الا للبائشر فلا يجوز التوكيل فيه لهوات
 المصلحة بالتوكيل كالمادة فان مصلحتها الخضوع واظهار العبودية لله تعالى فلا يلزم من
 خضوع الوكيل خضوع الموكل لهوات المصلحة ومصلحة الوطء الاعفاف وتحصيل ولد

ما قدم من الفرق بين ما يضمن بالطرح من السعن وما لا يضمن مع ان
 الطرطوشي قال القياس التسوية بين الذية والتجارة لان الملة صون الاموال والكل يتقن السفينة والله سبحانه وتعالى أعلم
 الفرق السادس والمائتان بين قاعدة من عمل من الاجراء النصف مما استؤجر عليه يكون له

النصف وبين قاعدة من عمل للنصف لا يكون له النصف

قال العلامة ابن الشاط ما خلاصته هذا الفرق قاسد الوضع فاحش الخطأ بسبب بئانه على توهم الاغنياء ان من
 استؤجر على أن يحفر بئرا عشرة في عشرة تكون مرسة من كل جهة عشرة ويكون عمقها عشرة او على أن يعمل صندوقا
 عشرة في عشرة فعمل فيهما خمسة في خمسة فقد عمل لنصف وهو غير صحيح بل انما عمل في المسئلة الاولى اعني مسألة البئر

الثمن وفي المسئلة الثانية أعي مسئلة الصندوق الربع وذلك أن البر كمارك فيها ذراعاً فقد شال من التراب ساطعاً مساحته عشرة في عشرة وذلك ماله بكل ذراع بغله في البر حيث ماله ذراع والادرج عشرة وعشرة في مائة بالرب فالمستأجر عليه الف ذراع فلما عمل خمسة في خمسة شال في الذراع لأول تراب خمسة في خمسة وذلك خمسة وعشرون فكل ذراع من هذا المعمول خمسة وعشرون والادرج المعمول خمسة وخمسة في خمسة وعشرين بمائة وخمسة وعشرين وذلك ماله وسبته أي الألف بسبة الثمن فيستحق الثمن وأما الصندوق فمن حيث أنه ليس فيه قدر يكون قد استؤجر على ستة أنواع وذلك دائره أربعة وقمره وغطاؤه وكل لوح منها عشرة في عشرة فهو مائة ذراع والألواح ستة فالمستأجر عليه ستمائة ذراع عمل ستة في خمسة فيكون كل لوح منها خمسة وعشرين المنتحمة من ضرب خمسة في خمسة وخمسة (٢٧) وعشرون في ستة بمائة وخمسين

يسبب اليه وذلك لا يحصل المؤكل بخلاف عقد الكفاح لان مقصوده تحقيق سبب الاباحة وهو بتحقيق من الوكيل ومقصود الايمان كفها وللعن اظهار الصدق فيما ادعى وحلف ربه ليس دالا على صدق عمرو وكذلك الشهادات مقصودها التوفيق بدالة المتهمول وذلك فائت اذا أدى غيره ومقصود المخاصي اعدامها فلا بشرع الوكيل فيها لان شروع الوكيل فيها فرع تميرها شرعا فصابط العرق ان مقصود الفعل في كان يحصل من الوكيل كما يحصل من المؤكل وهو مما يجوز الاقدام عليه جازت لو كالة فيه والا فلا

﴿ الفرق السابع عشر والمائتان بين قاعدة ما يوجب الضمان وبين قاعدة دالا بوجبه ﴾

أسباب الضمان ثلاثة فحق وجود واحد منها واجب الضمان ومضى لم يوجد واحد منها لم يجب الضمان (أحدها) التعويض مباشرة كاحراق الثوب وقتل الحيوان وأكل الطعام ومحو ثياب (وثانيها) التسبب للآلاف كحجر المر في موضع لم يؤذن فيه ووضع السموم في الاطعمة ووقود النار قرب الزرع أو الايدر ومحو ذلك مما شانه في المادة أن يعرض غالباً للآلاف (وثالثها) وضع اليد غير المؤتممة فيدرج في غير المؤتممة يد العاصب والبايع بضمن المبيع الذي يتعلق به حق يوفية قبل القبض فان ضمان المبيع الذي هذا شأنه لا يده غير مؤتممة ويد المتعدي بالذاتة في الاجارة ونحوها ويخرج بهذا القيد يد المودع وعامل العراض ويد المسافر في مرقوم قائم امانه فلا يضمنون وقولنا ليد غير المؤتممة خير من قول من قال ليد المادة لانها لا يضمن هذه الصور المتقدمة وانما يدرج فيه العاصب ومحوه وحيد السبب ما يقال عادة حصل الهلاك به من غير توسط والسبب ما يحصل الهلاك عنده سلة اخرى اذا كان السبب هو المقتضى لوقوع الفعل ذلك الملة كحجر الرمي محل عدوانا فيتردى فيها بهيمة أو غيرها فان أرداها غير الحافر فالضمان عليه دون الحافر فندرجا المباشر على التسبب وبضمن المسكره على اتلاف المال لان الاكراه سبب وفتح القميص سبب اذن ربه فيطهر ما فيه حتى لا يقدر عليه والذي يعمل ذاتة من رباطها أو عبدا مقيدا خوفاً من الهرب فيهرب لانه منسبب سواء كان الطميدان أو الهارب عقيب القميص والحل أم لا وكذلك السارق يترك الباب مفتوحا وما في الدار أحد وقال

ولم أر في عيوب الناس شيئاً كقصص العادري بن علي الهمام

أشهد بالله سبحانه وتعالى أعم

﴿ الفرق السابع والمائتان بين قاعدة ما يضمنه الاجراء اذا هلك وبين قاعدة ما لا يضمنه ﴾

وهو ان الهلاك خمسة أقسام يضمن الاجراء المملوك في قسمين (أحدهما) ما غروا فيه نصف جبل يصمون قيمته بموضع الهلاك لانه موضع أثر التقرط ولحم من الكراء بحسابه وعيل بموضع الخلل لانه منه انتهاء التعدي (وثانيهما) ما هلك بقولهم من الطعام لا يصدقون فيه لقيام النعمة ولحم الكراء كله لان شأن الطعام متداد الايدي اليه لاهم استحقاقه بال عقد ولا يصحونه في ثلاثة أقسام (أحدها) ما هلك بسبب حاله من عثار أو ضعف جبل لم يضر به أو ذهب دابة

أو سفينة بما فيها ولا أجرة ولا عليه أن يأني بمثله ليحملة قاله مالك وقال غيره ما هلك بشار كالهلك بامر سيارى
وقال ابن نافع لرب السفينة بحسب ما بلغت (وذيها) ما هلك بامر سيارى بالبيعة وله الكراء كله وعليه حمل مثله من
موضع الهلاك لأن اجراء المنفعة مصمومة عليه (وثالثها) ما هلك بأيديهم من المروض يصدقون فيه لعدم التهمة ولهم
الكراء كله وعليهم حمل مثله من من موضع الهلاك لأنهم لما صدقوا أشبه ما هلك بامر سيارى وقال ابن حبيب لهم من
الكراء بحسب ما نافوا وبفسخ الكراء لأنه لا كان لا حلم الا من قولهم أشبه ما هلك بشار وفي بداية المجتهد للزهري أن
رشد ان الصالح عند الفقهاء على وجهين (أحدهما) ما كان مالتدي وهو أن ما كان جعل بشار الدابة لو كانت غنورا نديا
من صاحب الدابة يضمنها (٢٨) الحمل وكذلك ان كانت الحبال رثة (وثانيهما) ما كان لمكان المصاحبة

وحفظ الاموال وهو
صمان الصناع وذلك أنه
لا خلاف عندهم ان الأجير
ليس بصا من ماله
عنده مما استؤجر عليه
الا أن يمدى ماعدا
حامل الطعام والقطحان فان
مالكا ضمنه ماله
عنده الا ان تقوم له بنة
على هلاكه من غير سببه
ومشهور مالكا في صاحب
الجمام أنه لا يضمن وقد
قبل يضمن وشذ أشهب
فضمن الصانع ما قامت
الدبة على هلاكه عندهم
من غير تعد منهم ولا
تقر بطل وأما ما ادعوا
هلاكه من المصنوعات
المدفوعة اليهم فاهم
اختلفوا في تضمينهم فقال
مالك وابن أبي ليلى وأبو
يوسف يضمنون ما هلك
عندهم وقال ابو حنيفة

اشافى رضى الله عنه ان طار الحيوان عقيب الفتح ضمن والا فلا لأن الحيوان طار حينئذ بارادته
لا بالفتح وقال أبو حنيفة رضى الله عنه لا يضمن الا في الرق اذا حله فيقيد ما فيه لنا أن هذه
الامور سبب الاتفاق عادة فتوجب الضمان كسائر صور النسيب الخ مع عليها والقوله تعالى فمن
اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم سقط خصوص النسيب في الحرم والقياس
على ما اذا فتح مراحه محرحت ماشية فاقصدت الزرع به يضمنه احتجوا بأنه اذا اجتمع النسيب
والمباشرة اعتبرت المباشرة دون الطير مباشر باختياره لحركة نفسه كمن حفر بئر عدوانا فارادى
فيها غيره اسما فان المردى يضمن دون الاول والحيوان قصده معتبر بدليل جوارح الصيد
ان أمسكت لا نفسها لا بوكل الصيد او لا بمائد اكل والجواب لا سلم ان الطائر كان محذرا لا يظهر ان
وامله كان محذرا للاقامة لا لطار الملق أو خوف الجوارح الكواصر واما طار خوفا من الناصح
وإذا احتمل واحتمل والاصيب معلوم فيصاف الضمان اليه كما في البئر يقع فيها حيوان مع امكان
احتيااره ان يطير خلفه أو غير ذلك ولا سلم ان الصيد لا يوكل اذا أكل منه الجارح سلمناه
لكي الضمان متمق بالاصيب الذي يوصل انه الطائر بقصده كمن ارسل بازيا على طائر غيره فقبضه
البارى باختياره فان المرسل يضمن وهذه المسألة تقتضي اختيار الحيوان ولا سلم ان الفتح
سبب مجرد ل هو معنى المباشرة لما في طبع الطائر من العود من الآرمي واما لقاء غير الجوارح
لذكر اسما او الامواه هو عنه في الخبر فالهوى ان قصده الطائر ويحرم صميف لقوله صلى الله عليه
وسلم جرح الصميف جبار والآرمي يضمن قصده أو لم يقصد فهذا هو تقرير قاعدة ما يوجب
الضمان وقاعدة مالا بوجه وهما مسالتان (المسألة الأولى) اذا قلنا بالاصيان فاصحاب اعلى
الاصيب يوم المصيب دون ما بعده وعند الشافعي نعتبر الاحوال كلها فيضمنه اعلى القيم
وتظهر فائدة الخلاف اذا عصمها ضعيفة مشوهة مميعة بانواع من العيوب فرائت تلك
العيوب عنده فمدا القيمة الاولى وعنده الضمنية لاما اعلى وكذلك خالفنا في وطء
الشبهة فنقدنا أول يوم الشبهة وعنده اعلى الرب فيوجب لها صدقات المثل في
أشرف احوالها كما يوجب اعلى القيم في المصيب لما قاعدة اصولية وهي أن ترتيب الحكم على

علي

لا يصمم من عمل بغير أحرار ولا الخاص ويضمن اشتراك ومن عمل

بأجر والشاقي قولان في المشترك والخاص عددهم هو الذي يعمل في سرل المستأجر وقيل هو الذي لم ينصب للناس وهو
مذهب مالك في الخاص وهو عدده غير ضامن وتحصيل مذهب مالك على هذا أن الصانع المشترك يضمن سواء عمل بأجر
أو بعير أجر وبضمين الصانع قال علي وعمر بنان كل قد اخذوا عن علي بن ابي حمزة وعمدة من لم ير ضمان عليهم أنه شبه
الصانع بالمودع عنده والشرىك والوكيل وأجير العم ومن ضمنه ولا دليل له إلا النظر إلى المصلحة وسد الدريعة وأما من
فرق بين أن يعملوا بأجر أو لا يعملوا بأجر فلأن العامل شبه أجر أم قرض الممول لمصلحة صاحبه فقط فأشبه المودع وأما
قبضها بأجر فالمصلحة لكليهما فاعتبرت بمنفعة القابض شبه القرض والعارية عند الشافعي وكذلك أيضا من ينصب نفسه لم

يكن في تضمينه سد ذريعة ولا خلاف ان الصانع لا يضمنون ما لم يقضوا في مآزلهم واختلف اصحاب مالك اذا قامت
البينة على هلاك المصنوع وسقط الضمان عنهم هل تجب لهم الاجرة ام لا اذا كانت هلاكة بعد اتمام الصنعة او بعد تمام
بعضها فقال ابن القاسم لا اجرة لهم وقال ابن الوار لهم الاجرة ووجه ما قال ابن الوار ان المصنعة اذا برأت المستأجر
فوجب ان لا يعمى عمل الصانع باطلا ووجه ما قال ابن القاسم ان الاجرة انما توجب في مقابلة العمل فاشبه ذلك اذا
مالك تنقير بط من الاجير وقول ابن الموز اقيس وقول ابن القاسم اكثر نظرا الى المصلحة لا يراى ان يشركوا في المصنعة
ومن هذا الباب اختلافهم في ضمان صاحب الدية فقال مالك لا ضمان عليه لقول ابن الوار حذيفة عليه الامن الموح واحد مذهب
مالك ان الصانع يضمنون كل ما أتى على أيديهم من خرق او كسر في المصنوع (٢٩) او قطع اذا عدله في حياوته

وان كان صاحبه قاعدا
معه الا فيما كان فيه نسيب
من الاعمال مثل تربية
الجواهر ونقش النصوص
وتقويم السيوف واحتراق
الحجر عند القراة والحدود
يموت العبد من معالجته
وكذلك البيطار الا ان
يعلم انه تملك فيضمن
حيدته وأما المصنوع وما
اشبهه اذا اخطأ في معه
وكان من علم المعرفة فلا
شيء عليه في نفس الدية
على المساقلة وما فوق
الثلث وفي ماله فما دون
الثلث وان لم يكن من
اهل المعرفة لم يضرب
والسجن والدية قيل في
ماله وقيل على سبب
ومسائل هذا الباب كثيرة
اه الحاح اليه منه مع
حسن اصلاح والله سبحانه
وتعالى اعلم

على الوصف يدل على علية ذلك الوصف بذات الحكم ورسول الله صلى الله عليه وسلم قدر تب
الضمان على الاخذ باليد ويكون الاخذ باليد هو سبب الضمان في ادعى اذ غيره سبب فمليه الدليل
لان الاصل عدم سببية غير ما دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم على اليد ما أخذت حتى ترده فمده
قربنة تدل على سببية الاخذ كقولنا على الزاني الرجم وعلى السارق القطع فانه يدل على سببية
هذه الاوصاف وهو في اثناء مدة العصب لا يصدق عليه انه أخذ الآن بل أخذها مضى فوجب
ان يختص السبب بما مضى وفي وسط الشبهة وجب ان يكون كذلك لانه لا قائل بالفرق أو لانه
الصدائق ترتب في دمه بالوطأة الاولى ولا اصل عدم احقاله ومقال أحد وجوب صدائقي أو
بالقياس على العصب والافادة أخرى أصولية فهمة وهي ان الاصل ترتب المسببات على اسبابها
من غير ترجح فيترتب للضمان حين وضع اليد لا ما بعد ذلك والمضمنون لا يضمنون لانه يحصل
الحاصل وقياسا على حوالة الاسواق فانها لا تضمن عدمهم وقد حكى اللحنى ذلك عن مالك وابن
القاسم وحكى عن اشهب وعبد الملك أحد أرفع الفهم ادعاءات الاسواق والفرق للكل ان حوالة
الاسواق رعيات الناس وهي بين اداس حرجة عن السلع فلا تضمن بخلاف زيادة صفاتها
ورفاق اشافني في تضمنين اعلى الفهم احمد بن حنبل وجماعة من اصحابنا ورواق مشهورنا ابو حنيفة
وعلى الاول لو تعم العبد صنعة ثم سببها فيصحبها احتجوا بحدود (الاول) بان العاصب في كل
وقت مأمور بالرد فهو مأمور برد الزيادة ومرددها فيكون عاصبا لها فيضمنها (الثاني) ان الزيادة
نشأت عن ملكه وفي ملكه فتكون ملكه ويد العبد وان عليها فتكون معصومة فيضمن كالعين
المعصومة ولانه في الحالة ثمانية ظلم والطام علة الضمان فيضمن والجواب عن الاول والثاني
ولك انهم اسلموه ولا نسلم انما سبب الضمان فلا يلزم من الامر ولا من الظلم ولا من غيرهما الضمان
فالاسباب الشرعية تقتضي الى نصب شرعي ولحق صاحب الشرع افوضى سببية وضع اليد
ومفهومه ان غير دايس سبب فلا دلالية غيره من دليل ولم وجد وضع اليد في اثناء العصب بل
استصحابها او استصحاب الشيء لا يلزم ان يقوم مقامه بدليل ان استصحاب السكاح لا يقوم
مقام العقد الاول استصحابه مع الاستبراء والعقد لا يصح مع الاستبراء وكذلك الصلاني يوجب

الفرق الثامن والمائتان بين قاعدة ما يمنع فيه الجملته وبين قاعدة ما يشترط فيه الجملته بحيث لو

فقدت فيه الجملته فسد

اعلم ان الاصل في الشريعة ان الوصف بهما اقتضوه للضدين أو القبيضين فاذا داسب حكما في صدد وقد داسب الوصف
الاثبات والقي أو الضدين ويترتبان عليه في الشريعة وهو وان كان قليلا في انقائه الا انهم جعلوه قاعدة شرعية تعرف
عندهم بجمع الفرق وضابطها ان كل معين يوجب مصلحة أو مفسدة في محل وباعتبار سبباً ويوجب تقيدها في محل آخر
وباعتبار سبباً أخرى فانه يوجب الضدين ومعنى بجمع الفرق لانه يجمع المفرقات وهي لا تضاد وله نظائر منها الحجر
عبارة عن صون مال المحجور عليه على مصالحه وهو يقتضي رد تصرفاته في حالة حياته وتبيدها برصاياه لا الورثة او لصاياه

لخص المال للوارث ولم يدفع المحجور عليه (ومنها) الفرية للمكف توجب برمه دفع ماله لهم اذا كان غير زكاة وتوجب منهم من دفع ماله لهم اذا كان ركاه فيحرموا اياها ونطى لمريم سبب الفرية ومنها اقرباء رسول الله صلى الله عليه وسلم يجب برمه سد خلانهم بالمال اما كان غير زكاة ويحرم دفع المال اليهم اذا كان ركاه قصار قريهم من رسول الله صلى الله عليه وسلم يوجب دفع المال باعتبار مالين وسببتين ومنها الجهالة وجودها يوجب في المباطات واكثر انواع الاجارات الاحلال بمصالح العقود فكانت في ذلك ماسة ويوجب في قسم من الاجارات وهو الاعمال في الاعيان كحياطة الثياب ونحوها وفي الجملة تحصيل مصلحة عقد ذلك القسم من الاجارات وعقد الجملة فكانت في ذلك شرطا بحيث لو فقدت فيه وسد فلا يجوز ان يبيع زمان (٣٠) الحياطة فان يقول له اليوم مثلا بل يفسد العقد بذلك لانه يوجب المرور

يتوقع تعذر العمل في ذلك اليوم بل مصاحته وفي الفرع عنه ان يقي مطلقا ولا يجوز ان يكون العمل في الجهة محددا معلوما لان ذلك يوجب المرور في العمل وذلك لانا اذا قيدنا عليه العمل وقدرناه معلوما قادا فعل ذلك العمل المعلوم ولم يجد الا في ذلك الوقت ولا بذلك السفر المعلوم ذهب عمله مجانا فضاغت مصاحبة العقد لهذا كان اتى الفرع عن الجملة بمحصول الجملة فيها والجملة فالجملة في هذين القسمين شرط وان كانت في غيرها ماسا قال التتولى عند قول ابن ماصم في فصل ولا يجوز زمان لاني ما يصح اى لا يجوز ان يؤجل عمل الجبل اجل

ترب المدة عقبيه واستصحابه لا يوجب عدة ووضع اليد عدوانا يوجب التسيق والثاني ولو جن بعد ذلك وهي تحت يده لم يثم حينئذ ولم يغتصب واجداه العبادات يشترط فيها النيات وعمرها من السكير ونحوه ودوامها لا يشترط فيه ذلك فلهذا ان استصحاب الشيء لا يلزم ان يقوم مقامه لاسما وسبب الضمان هو الاحد عدوانا ولا يصدق عليه بعد زمن الاخذ به اخذ الآن الاعلى سبيل الجواز لان حقيقة الاخذ تجري مجرى المتابعة والحركات الخاصة لا يصدق شيء منها مع الاستصحاب فم ان سبب الضمان متى في زمن الاستصحاب قطعا ومن امما نصحه الآن بسبب متقدم لاسما هو حاصل الآن فادفع ما ذكره وان القيمة امما هو يوم المصعب رادت الدين أو هضمت (المسئلة الثانية) اذا ذهبت جمل مائة العين كقطع دابة تالة القاضي ونحو ذلك فتدما يضمن الجميع وهو فرع اختصت فيه المذاهب وتشعبت فيه الاراء وطرق الاحتياط فقال أبو حنيفة رضى الله عنه في المد والثوب كمورد في الاكثر فاذا ذهب النصف أو الاقل باعتبار المدة عادة فليس له الا ما نقص من قطع عين القيمة وربع القيمة استحسانا والقياس عدمه ان لا يضمن الا النقص واحتلوا في تمثيل هذا القول فقل لانه يدفع ما كل والركوب يملى هذا يتمدى الحكم للابل والمردون والبغال والحمير ومنهم من قال اركوب فقط ويتمدى الحكم للبعال والحمير ويضمن اوصار ربع القيمة وقال الشافعي وان حصل رضى الله عنها ليس له في جميع ذلك الاما يضمن لان الاصل تمام ما في على ملكه فان قطع يدي المد اورجانيه فوافسا أو حمية في تحجير السيد في تسليم العبد وأخذ القيمة كاملة وبين امساكه ولا شيء له وقال الشافعي رضى الله عنه تضمن القيمة كاملة ولا يلزمه تسليم العبد بخلاف قوله في المسئلة الاولى وأصل هذا القصة ان الضمان الذي سببه عدوان لا يوجب ملكا لانه سبب للتلف لا لسبب المرقى وعندنا الملك مضاف للضمان لا لسببه وهو قدر مشترك بين المدوان وغيره وسط ذلك في المسئلة الاولى لاجزؤه (الاول) ان تقول انه انلف المنة المقصودة فيضمن كالمقتام اما ان تلف المنة المقصودة ولان المنة اقطع سبب سلبه لا يركبها سبب الركوب هو المقصود واما قياس ذلك على قتلها فلا لانه اذا قتلها ضمنها اتفاقا مع بقاء اثمها مع ما طعامها لئلا يوراثه ويدفع

ولا يقدر زمن كيوم أو عشرة مثلا لانه لا يفسد الاجل قبل تمام العمل ويذهب سببه باطلا قال خايل في مختصره فلا يتخير برمن الا شرط ترك متى شاء فيجوز حينئذ ضرب الاحل فيه كما مر وذلك لانه مع عدم الشرط دخل على التام فقوى المرور بسبب ذلك مع ضرب الاجل بخلاف ما اذا شرط الترك متى شاء مع الاجل فقد دخل على التحير فحجب سلك المرور وقال فيما مر فالجملة تعاقب الاجارة من وجوه (لها) ان ضرب الاجل يفسدها الا ان يشترط المجول الترك متى شاء بخلاف الاجارة فلا تصح بدون أجل ومنها اما عقد غير لازم بخلاف الاجارة فم لم يملكه (ومنها) انه لا شيء له الا تمام العمل بخلاف الاجارة فان له فيها بحساب ما عمل اه المحتاج اليه منه وقال عند قوله في فصل احكام الاجارة

جند ما

العمل المعلوم من تعيينه يجوز فيه الاجر مع تعيينه
والاجر اجرة مكره ان لم او تقدر ما قد عمله

ان العمل المعلوم من اجل تعيين حده بالعمل او بالاجل وذكر صفته (فالاول) كقوله اؤجرك على صنع هذا الثوب اود غ
هذا الجلد او خياطة هذا الثوب وبين له صفة الصنع والدخ والخياطة (والثاني) كقوله اؤجرك على بناء يوم او خياطة
شهر او حرائق يومين ونحو ذلك فالعمل الذي هو الدخ والصيغ ونحوهما لا بد ان يكون معلوما لها ولا بد ايضا ان يكون
محدودا اما بالفرع منه كخياطة ثوب وطحن اردب واما بضرب اهل كخياطة يوم او صيد اودته او طحنه فليصروا
اما ان تحدد بالفرع او بالاجل وغيرها كالطابة والخدمة المروية (٣١) ونحوها يحدد بضرب الاجل لا

غير فان جزم بين الاحل
والعمل كقوله خط هذا
لثوب في هذا اليوم درهم
او اكرى منى سائت
لتركبها الى محل كذا في
هذا اليوم او اؤجرك
لتوصل الكتاب للمحل
كذا في هذا اليوم او الشهر
درهم فل يحدد مطابقا
او انما تفسد ان كان الاجل
مساويا للعمل او انقص
منه لان كان الاجل
اكثر من العمل فلا تفسد
فيه خلاف خليل وهل
تفسد ان جزم وتساوى
او مطلقا خلاف ومن ذلك
الاستعجار على بيع ثوب
مثلا لكن لما لم يكن البيع
في مقدور الاجر كان جملة
ان حده بالعمل وهو تمام
العمل واجرة ان حده
بالزمن ويستحق اجره
بمضي الزمن حيث كان

جلدها فينتفع بما او يبيع دماغ الى غير ذلك من المنافع غير المقصودة عادة ولا لم يجمع ذلك من الصهار
علم ان الغنا مضاف للقدر المشترك بينهما وهو دهاب المقصود يستويان في الحكم عملا
ياشترأكما في الموجب (الثاني) انه لو غصب عسلا وشيرجا وشا فقد الجريم فالوا حاصص عندهم
مع بقاء منافع كثيرة من المالية فكذلك ههنا (والتثا) انه لو غصب عبدا في او حنطة منها بطلا
فاحشا ضمن عندهم مع بقاء انقرب في الاول بالعتق وبقاء المادية في الثاني لكن جرن المقصود
ذهب فكذلك ههنا ولا يمال في الآتي حال بينه وبين جميع العين وفي الحنطة ضاعى الفساد اليها
اليها بالانقار في صورة الغرام حال بينه وبين مقصوده واعدده عليه ناجز مع امكان تعقيب
الحنطة وعملها سويا وغير ذلك من المنافع واحتجوا بامر من (الاول) قوله تعالى من اعتدى عليكم
فاعتدوا عليه مثل ما اعتدى عليكم والاعتداء حصل في العوض ولم يمتد قيمة العوض (والتثا)
ان هذه الحماية لو حصلت في غير سنة القاضي او الامير لم يلزمه الفدية وكذلك هم اكا لو جنى على
عبد او داره لان يقوم التلذذ لا يخلف باختلاف الناس انما يخلف باختلاف البلاد والارمان
ويؤكد انه لو قطع ذنب حمار التراب او خرق ثوب الخطاب لم يلزمه جميع القيمة مع تدبر بيعة من
الامير والقاضي لاسيما انه سبب ذلك القطع اليسير ولو قطع ادن الامير نفسه اراد القاضي
لا اخلفت الحماية فكيف بدابته مع ان شين القاضي به علم اتقه اشد والجواب عن الاول انه
مترك الطاهر لا يقتضيه ان مورس الجاني كما مورس فسه وليس كذلك اجابا ما قول ان لآية
وردت في الدماء لاني الاموال ولا قول تعالى عليكم ان انفسكم انما تناول انفسا لانه ضمير
الانفس وعن الثاني ان الدار حل مقصوده حاصل بخلاف الفرس واما قولهم لا يختلف الثوب
باختلاف البلاد من مختلف من الدابة الصالحة للخصاصة والمامة كالحصاة والخطباء انفس قيمة
لمعوم الاعراض فيها وتوقع المذمة في المراساة فيها اكثر من التي لا تصلح الا لاحد الفريقين واما
ادن الامير واقب القاضي فان القاعدة ان مرايا الرجال غير معتبرة في باب الدماء ومرايا الاموال
معتبرة فدية اشجع الناس وادلهم كدبة احب الناس واجملهم فابن احد البائين من الاحمر (تمديد)
تحصل ان الفحص عن الدماء ثلاثة فسام بارة مذهب العين بالكلية فله طلب القيمة اتفاقا وبارة

لم يبع اه المحتاج اليه منه والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق التاسع والثمان بين قاعدة ما مصاحته من العقود في الروم وبين قاعدة ما مصاحته منها في عدم الروم

اعلم ان الاصل في العقد الروم لانه انما شرع لتحصيل المقصود من العقود وما والعقود عليه ودفع الحاجات ومناسبت لذلك
هو الروم لان العقود من هذا الاصل بالنسبة الى لزومها بالقول وعدم لزومها به على ثلاثة اصنام ما يلزم اتفاقا وعلى ارجح وهو
اربعة الشكاح والبيع والكراء والمساواة وما لا يلزم به وهو اربعة الجمل والقراض والتوكيل والتحكيم وما هو غريب فيه هل
يلزم به أم لا وفي ذلك يقول ابن غاري اربعة بالقول عقدها فرا بيع بكاح وسقاء وكر

لا الجمل والقراض والتوكيل والحكم بالفعل بها كقيل

لكن في الفراس والزراعة والشركات بينهم منازعه

وآخر الشطر الاول بالفاء معنى قطع ومنه يرى الادواح أي قطعها كما في شرح النابودي والنسوي على العاصمية (فانقسم الاول) جرى على الاصل المذكور اما كما في غير المسافة من الارملة المذكورة في نظم ابن عاري وعلى اراجيح كما في المسافة قال ابن عرفة وفيها يرم به أربعة أقوال (الاول) المقدر وهو نقل الاكثر عن المذهب ومذهب المدونة (الثاني) الشروع وهو قول الشافعي والمتبني والمصدق (الثالث) حوز المس في فيه وهو ما حكاه الناجي عن بعض القرويين من انه لو دلت دل الخور بطلت المسافة وليس كما مذهب الارملة ومن لم تقض بطله ساق ما روي في عين السقي تنورا كان قبل العمل ولا شيء على رب الخياط وان كان (٣٢) بعده لزمه ان يفتق قدر ما يقع له من القمرة قلت ظاهره ان غارت

استد العمل لزم رب الخياط ان يفتق قدر سطره وهو خلاف قولها في أكرمة الدور من أخذت بخلاف مسافة ففار ماؤها بعد ان سقي فله ان يفتق فيها قدر سطر رب الخياط من قمرته بالانيسة وهذا اعما هو بالاصل لا الجوار (والرابع) اولها الارملة آخرها كاجل اذ غير وترشق ولا ثابته هو قول ساجد كما حكاه عنه النجاشي لكن هذا حكم مجر على القول الاول لا قول غير الاول وان كان هو مقتضى كلام النجاشي اه كلام ابن عرفة تصرف قال الرهوني وكسوف فسلم عنده انما هو القول الاول والله في العقل الاصل وهذا القسم كالبيع والاجارة

يكون النقص سيرا ليس له التزام ان يميز اعما وبارة يكون المذهب محلا المقصود فهو عن الخلاف ولذلك قال الشيخ ابو الحسن النجاشي في مذهب ان النجاشي في مذهب ما ان اربعة اقسام يسر لا يطلن العرض المقصود به وبسر سطره وكذلك كثير لا يطلن المقصود منه وكثير سطره فمذاهب اربعة اقسام مقتضية ان القسم الاول وهو السير الذي لا يطلن المقصود لا ضمن العين وكذلك ركثير الذي لا يطلن المقصود وهو القسم الثالث واما القسم الرابع فيجوز كما تقدم وعلى الاول تنضميه القيمة لوارده احده وما قصده بذلك له عند مالك وابن القاسم وقاب عند لاشيء له لانه ملك ان يصممه باسمع فذلك رضي بقصده واما القسم الثاني وهو السير الذي لا يطلن المقصود فمقتضية صممه كما تقدم في ديب صلة القاضي قل ونستوي في ذلك المراكبات والمساكن هذا هو المشهور وعن مالك لا يصممه بذلك وقرئ ابن حبيب بين الذنب وصممه والاين فلا ضمن لاختلاف الشين فيها وانفقوا في حوائج الاسوان على عدم التضمنين لامارغبات الناس في رغبات الناس لاقى المقصود

لقرئ الثامن عشر والمائة بين قاعدة ما يوجب استحقاقه من سطره ابطال العقد في

الكل وبين قاعدة لا تقتضي ابطال العقد في الكل

دا المستحق من سطره او ما لمحت عليه او وجدت به عيبا له احوال لانه اما ان يكون مثما او مقصودا واما ان يكون ميبا أو شائنا فاما المثلث فهو المسكول والمورور فان كل المستحق منه فبيله لزمك باقية لان المثلث لا يخل بمقصود العقد والاصل لزوم العقد وان استحق كثيره فان تحريم ابن حبيب الباقي بمحضته من الثمن لانه حقه في العقد بين رده لذهاب المقصود وهو جمل المقصود عنه وقد ذهب مقصود العقد في المنى واما المقوم غير المثلث ان استحق اقلها ان كانت زاما وبخوها رحمت بمحضته من الثمن اعما جعل المقصود عليه من عمل مقصود العقد وان استحق وجه الصفقة انتقصت كلها وبرد ما فيها لقوات مقصود العقد وبمجرم التمسك بما في محضته من الثمن لان حصته لا يعرف حتى تقوم فهو بيم ثمن محمول هذا في استحقاق المثلث وكذلك في العيب اذا وجدته او اياها الجزاء الشامل اذا استحق بما لا ينقسم فيجوز في التمسك بالباقي بمحضته من الثمن لان حصته

معلومة

والنكاح والطبقة والصدقة وعقود الولايات فان لتصرف المقصود بالعقد

عقوب الدماء (والقسم الثاني) قل الاصل لا يستلزم مصلحة مع ادرام بل مع الجوار وعدم اللزوم وهو خمسة عقود الجمالة والعراض والارسة والوكالة ونعمكم الحاكم ما لم يشرع في الحكومة فاشترك الجميع في عدم انقضاء العقد بمحصل مقصوده وكان الجميع على الجوار (أم الجمالة) ولانها لو شرعت لازمة مع انه قد يطلع على قرط مد مكان الآبق أو عدمه مع دخوله على الجمالة مكانا لا يشرى بث لضره فجملة جائرة لئلا تنجم الجمالة بالمكان واللزوم وهما متباينان (وأما العراض) فلان حصول الربح فيه محمول فقد يتصل به ان السلع متضررة أولا يحصل فيه ربح فالزامه بالسفر متضررة مبرحكة ولا يحصل مقصود العقد الذي هو ارضع او ارضع المارة) وهي كما في توضيح ان يطل الرجل ارضه لمن يرضع فيها عددا من الاشجار فدا لمست كذا وكذا كانت

الارض الاشجار بينهما اهـ هـ لاها محمولة العاقبة في ثبات الشجر وجودة الارض وهـ ثبات الاسباب على مؤنات الشجر مع طول الايام قد يطلع على تضر ذلك أو فرط عده فارامه العمل ضرر من غير حصول انقصود (وأما النكاح) فقد يطلع بها وكل عليه على أو ضرر وخدمات على الجوار (وأما تحكيم الحاكم) ولا به خطر على المحكوم عليه لما فيه من اللزوم اذا حكم وقد يطلع المحصل على سوء العاقبة في ذلك انقيا للضرر عهما لم يشرع اناروم في حقهما اهـ كلام الاصل بزيادة (والقسم الثالث) أهله الاصل بل عد الممارسة التي جعلها ابن عارى منه وتسه التاودي والتسولي من القسم الثاني وحصره في خمسة عقود الممارسة مع الاراسة التي في نظم ابن عارى ولم يحصر القسم الاول في الاراسة التي حصره فيها ابن عارى بل راد عليهم الهبة والصدقة وسقوط الولايات وأدخل بالسكاف المارعة والشركات كما أدخل (٢٣) به المساقاة وصحح العلامة ابن

الشاط كلامه حتى صار مقتضي كلامهما ان الذي ترجح عندها من المارعة في الممارسة قول عدم اللزوم بالقول وفي المارعة والشر كانت القول بالاروم بالمول وكذلك في الهبة والصدقة وعقود الولايات فان معاد كلام التاودي والتسولي اسم من القسم الثالث لتصرح بهما بحصر الاول وكذا الثاني في اربعة تدوينات فتأمل ذلك والله أعلم

الفرق العاشر والحادى عشر بين قاعدة ما يرد من القراض العائد الى قراض المثل وبين قاعدة ما يرد منه الى اجرة المثل

القراض قال ابن عرفة هو تمكين مال لمن يتجره بجره من ربحه لا لفظ اجارة قال ابن ماصم

معلومة بغير تقويم فاستصحب العقد بحسب الامكان فهذه خمسة احوال والفرق بينها قد ظهر

الفرق التاسع عشر والمائة بين قاعدة ما يجب التقاطه وبين

قاعدة ما لا يجب التقاطه

قال الشيخ ابو الحسن المحمى الانقاط قد يكون واجبا ومستحبا ومكرها بحسب حال المنقط وحال الزمان الحاضر واهله ومقدار الامطة فان كان الواحد مأمونا ولا يخشى السلطان اذا اشهرها وهي بين قوم اماء لا يخشى عليهم ولها قدر فاخذها وترغبها مستحب وهذه صورة السائل لرسول الله صلى الله عليه وسلم فقل خذها ولا به احوط لصاحبها خوف ان يأخذها من ايسر عامون ولا يتهي الى الوجوب لانه بين قوم اماء وبي غير الاماء يجب الانقاط لان حرمة المال كحرمة النفس ولهيه عليه السلام عن اضاعة المال وان كان السلطان غير مأمون اذا اشمها اخذها ولو اوجد غير امين حرم عليه اخذها لانه تسبب لصبياع مال المسلم وان كانت حقيرة كره اخذها لان العالب عدم المناطة في سرييف الخفير وعدم الاحتفال به والخفير كالدرهم نحو قوله الشيخ ابو الوليد في المدمات في لفظه لثلاثة اقوال الا فضل تركها من غير تفصيل لان ابن عمر كان يرمي بالقطعة فلا يأخذها الا فصل اخذها لان فيه صون مال الميراث لث اخذها لث الاصل وترك الخفير افضل وهذا اذا كانت بين قوم مأمونين ومأم عدل اذ بين الخوة ولا يخشى السلطان اذا عرفت فلا خذ واجب اتفاقا وبين خوة ويخشى من لامام يجرى بين اخذها وتركها بحسب ما يطلب على طه اى الخوفين اشد ويستثنى له طه الحاج فلا يجرى فيه وهذا الخلاف كانه لا يملك بالترك الاول لان منطه ما يرحل الى قطره وهو بعيد ولا يحسن منقصود التعريف (قاعدة) خمس اجتمعت الامم مع الامة الحمد لله عليهم اوهى وجوب حفظ النفوس والاقول فتحرر المسكرات وحرام الشرائع وانما احتلفت في شرب القدر الذي لا يسكر حرم في هذه الالة تعريم الوسائل وسد الدريعة يتناول القدر المسكر وايصح في غيرها من الشرائع لعدم المقدسة وحفظ الاعراض فيحرم اهدف وهدف الباب ويجب حفظ الاسباب فيحرم زنى في جميع الشرائع والاموال يجب حفظها في جميع الشرائع فتعزم المارقة ونحوها ويجب حفظ اللقطة عن الصبياع لهذه القاعدة وقد تقدم بيان قاعدة فرض الكفاية

(٥ - الفروق - راجع)

والنقد والحضور والتعيين * من شرطه ويمنع التضمين

ولا يسوغ جعله الى أجل * وفسخه مستوجب اذا نزل

ولا يجوز شرط شيء يفرد * به من البيع وان يقع يرد

قال التسولي في شرحه عليه ذكر الناطم من شروط القراض ثلاثة النقد والحضور والتعيين ومن الموضع ثلاثة الضمان والاجل واشترط شيء يفرد به احدهما والشرط يطلب وجوده والسانع ما يطلب عدمه وقد بقي عليه شروط آخر ومواقع آخر أطرها في خليل وغيره اهـ والاصل في فاسده الرد الى قراض المثل كما ان ابواب الفقه ولانه العمل الذي دخل عليه الا ان صاحب القيس حكى فيه خمسة أوقاف (لاول) عن مالك الرد الى قراض المثل مطلقا جريا على

الأصل المذكور (الثاني) عن الثاني وأبي حنيفة وعبد الملك الرد إلى الإحرة مطلقا نظرا لاستيفاء العمل فيه عقد صحيح والعدو الفاسد بالكلية (والله) عن ابن القاسم أن كان الفساد في العقد ففرض المثل أو زيادة في جرة المثل (والرابع) عن محمد بن المواز الأقل من قراض المثل وأما معنى (والخامس) تفصيل بين القاسم الذي ذكره عياض في التبعيات حيث قال مذهب المدونة أن الفاسد من القراض يرد إلى الجرة التي تسع مسائل العراض بالعروض وإلى أجل وعلى الصبر وأبهم وسين يقتضيه من أجبي وعلى شرك في المال وعلى أنه لا يشتري إلا بالدين فاشترى بالقدن وعلى أنه لا يشتري إلا السعة معينة لمسا لا يكثر وجوده فاشترى غيرها وعلى أن يشتري عبد فلان بمال القراض ثم يبيعه ويتجر شحمه قال الأصل والحق بالسعة عشرة (٣٤) من غير الفساد في الكتاب أي المدونة إذا أخذها أي في البيع وأما

وفرض الأعيان والفرق بينهما أن فرض السكة ية ملا تشكر مصلحته تكرره كأنه العريق تشكر بر فعل «بول مد شيل العرق لا حصل مصلحة بعد ذلك وفرض الأعيان هو ما تشكر مصلحته تكرره كالصناعات الخمس ومصلحتها لا جلال والنظم لله تعالى وهو يتكرر حصوله تكرر الصلاة وحيد يظهر إذا أخذ اللقطة من فروض الكفاية وقال الشافعي رحمه الله بالوجوب والذهب كما قال بهما مالك قيد على الودع بمجامع حفظ المال ويرم الذهب أوقيا على إلقاء المال المالك فيلزم الوجوب وقال أبو حنيفة أخذها مندوب لا عند خوف صريح فيجب وعندهما من حسن رضي الله عنه الكراهة في الالتقاط من عرض نفسه لكل الحرام وتصريح الوجوب من لم يعرف فكان تركه أولى كقول مالك البير وتحليل الحر وقدم الله تعالى لدخول في التكليف بقوله تعالى ما عرضنا الأمانة على السموات والأرض والجبال فأبين أن يحملنها وأشفقن منها وحملها الإنسان أنه كان ظلوما جهولا أي ظلوما لنفسه شوريطها وتم بضمانه فاق وجهولا بأواقب والحرم فيها والأمانة قال العلماء هي هب التكليف ولم أرا حذوا نص وقدم أخذ اللقطة إلى الأحكام الخمسة إلا محابنا بل كلهم اطلخوا

عن العرق المشهور والمائتان بن قاعدة ما يشترط فيه العدالة وبين قاعدة

ملا يشترط فيه العدالة

قد تقرر في أصول الفقه أن المصلحة أما في محل الضرورات أوقى على الحاجات أوقى عن التتمات وأما معنى عدم بالكلية أما لعدم اعتباره وأما لقيام غيره مقامه والفرق ههنا معنى على هذه القاعدة فإن اشتراط العدالة في التصرفات مصلحة لحصول الصلح بها وعدم الانصاف مع الفسقة ومن لا يوثق به فاشتراط العدالة أم في محل الضرورات كالتشهادات فإن الضرورة تدعو لحفظ دماء الناس وأموالهم وأعراضهم عن انصياع ولو قيل فيها قول الفسقة ومن لا يوثق به لصاعت وكذلك لولايات كالأمانة والنصاء وأمانة الحكم وغير ذلك من الولايات مما في معنى هذه لو فوضت لمن لا يوثق به لحكم بالخير وانقشر الظلم وضعت مصالح وكثرت المفاسد ولم يشترط مصمهم في الأمانة العظمى العدالة لغلبة الفسوق على ولاتها ولو

بما لا يشبه له قراض المثل والضابط لكل منفعة اشترطها أحدهما على صاحبه ليست خارجة عن المال ولا خالفته فهي لمشتريها متى كانت خارجة عن المال أو كانت عروا حراما فأجرة المثل هي هذه الأمور الثلاثة تدور المسائل قال وقال بعض الأصحاب وضابطها كل ما يشترط فيه رب المال على المامل أمراقصره به على نظره أو يشترط زيادة لنفسه أو شرطها المامل لنفسه فأجرة المثل والافقراض المثل ومشا الخلف أمران (أحدهما) أن المستفيدي من العقود إذا فدت هل ترد إلى صحيح أنفسها وهو الأصل كفا صد البيع أو إلى صحيح أصلها لأن المستثنى إنما استثنى

اشتراط

لأجل مصلحته الشرعية المعتبرة في العقد الصحيح فإذا لم توجد تلك المصلحة بطل

الاستثناء ولم يبق إلا الأصل فيرد إليه والشرع لم يستثن الفاسد فهو معنى على عدم وله أصل يرجع إليه وسر الفرق بينه وبين البيع أن البيع ليس له أصل آخر يرجع إليه بخلاف القراض (الأمر الثاني) أن أسباب الفساد إذا ما كدت في القراض أو غيره بطلت حقيقة المستثنى بالكلية فتتمى الاجارة وإذا لم تنالك اعتبارا القراض ثم في نظر بذلك في الفساد هل هو متأكد أم لا نظرا في تحقيق المناط قال وقد نظم بمصمهم مسائل ابن القاسم فقال

وأجرة مثل في المراض تعينت سوى نسمة قد حانف الشرع حكمه
قراض عروض واشترط ضمانه وتحديد وقت والنباس يعمه

وان شرطاً في المال شركاً لعامل وان يشتري بالدين فاختل رسمه
وان يشتري غير الممين للشرا واعط قراض المثل من حال غرمه
وان يقتضي الدين الذي عد عليه ويحجر فيه عاملاً لا بد منه
وان يشتري عبداً لزيد بيمينه ويحجر فيما ابتاعه وبيعه

اه كلام الاصل قال التاودي في شرحه على العاصمية وفيما يجب لعامل القراض عدة فساد ثلاث روايات كما في ان الحاجب عن
مك فروى عنه اشهب ان الواجب قراض المثل وروى غيره اجرة المثل والفرق بين اجرة المثل وقراض المثل من جهة ان الاول اجر المثل
في الدمة وقراض المثل في الربح فان لم يكن فلا شيء والثانية اجرة المثل (٣٥) بحاصصها العرماء وقراض المثل

يقدم فيه عليهم والثالثة
بالتفصيل بين ما يرد لاجرة
المثل وما يرد لقراض المثل
به ثم اختلف فقيل
التفصيل بالحد وقيل
بالحد وعليه اقتصر خليل
في مختصره وفي القراض
بالعروض او من وكل
على دين او يصرف ثم
يسهل فاجرة مثله في
تولييه ثم قراض مثله في
ربحه كالك شرك ولا عادة
او مبهم او اجل او اشتر
سامة فلان ثم اعرف في ثمنها
او بدلت او ما يقل
كاحتلاهما في الربح
واعيا مالا يشبه وفيما
فسد غيره اجرة مثله في
الدمة ونظم ذلك مضمون وقال
(لكل قراض فاسد
اجر مثله
سوى تسعة فسد
فصلت ببيان)

اشترطت لتعطلت التصرفات الموافقة للحق في توبة من يوثق به من القصة والسماة واحد
ما ياحسنونه وبذل ما بذلونه وفي هذا ضرر عظيم امدح من فوات عدالة الاطلاق ولما كان
تصرف القصة اعم من تصرف الاوصياء واخص من صرف الائمة احتجبت في الحاقهم
هم او بالاوصياء على الخلاف في عدالة الوصي واذا نزلت تصرفات الائمة بالاجماع مع القطع
بعدم ولايتهم فاولى تنويع تصرفات الائمة والائمة مع علمه الفجور عليهم مع قدرة الائمة وعموم
الضرورة للولاية واما محل الحاجات كإمامة الصلاة فان الائمة شعراء والحاجة داعية لاصلاح
حال الشيعية عند المشعوع عنده ولا لا تغفل شعاعته بفشراط فيهم العدالة وكذلك المؤدون
الدين يعتمد على اقوالهم في دخول الاوقات وايضا صلوات امان يؤدون لنفسه من غير ان
يعتمد على قوله فلا يشترط فيه عدلة كسائر الادكار وتلاوة القرآن فيصح جمع ذلك من البر
والفاجر وانما اشترط العدالة لاحل الائمة على قوله فقط ولم أر في هذا القسم خلاف لخلاف
الائمة اختلف العلماء في اشراط العدالة فيها فاشترطها مالك وجماعة معه ولم يشترطها الشافعي
رحمه الله والصلاة مقصود والادان وسيلة والتمابة بالمعاصد اولى من الوسائل غير ان الفرق
عنده ان الفاسق يصح صلواته في نفسه اجماعا وكل مصل يصلح لنفسه عند الشافعي فلم ندعه
حاجه لاصلاح حال الامام ومالك يرى ان صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الامام وان فسقه
يقدر في صحة الربط فهذا منشأ الخلاف واما الادان فلا خلاف انه لو كان المؤذن غير موثق
به حتى يؤذن قبل الوقت تمدى خاله للصلاة فان الصلاة قبل وقتها باطلية ولو كان الامام
الفاسق غير متطهر أو اخل شرط باطل لا ظلم عليه المأموم لم يقدر عده في صلاة المأموم لان
المأموم حصل ذلك الشرط فلا يقدر عده بضييع غيره له وان اخل بركن ظاهر كالركوع
والسجود ونحوهما فالاطلاع عليه ضروري فلا يحتاج الى العدالة فيه لان العلم بالطاهر باب عن
العدالة في ضبط المصاحبة فاستوى عنها فظهر الفرق بين الامامة والادان واما محل التتمات
وكالولاية في النكاح فاما تنمة وليست بحاجة سبب ان الوارع الطيب في الشفقة على المولى
عليها يمنع من الوقوع في العار والسعي في الاضرار فعرب عدم اشراط العدالة كالاقرارات

قراض بدين او بمرض ومبهم وبالشرك والتاجيل او بظمان
ولا يشتري الا بدين فيشتري بتقد وان يبتاع عقد فلان
ويحجر في اثمائه بسد ربحه فهذه ان عدت تمام ثمان
ولا يشتري مالا يقل وجوده فيشتري سواء استمع لحسن بيان
كذا دكر القاضي عياض واه حبر بما يروى فصح لسان

وريدت مشارة فقال ابن غاري

والحق بها ترك الشراء لبلدة بقيد به اضحى مقود جران

يشعر به لقول مالك في المدونة أبسطه المال ويقود كما يقود المعبر اه كلامه الذي بعض تصرف ويتحصل من كلامه وكلام الاصل امور (الاول) ان القول الاول الذي حكاه في القيس عن مالك هو رواية أشهب عنه والثاني الذي حكاه عن الشافعي وأبي حنيفة وعبد الملك هو مروى عن مالك أيضا وانت الثالث والخامس هما رواية ابن القاسم عن مالك التفصيل أما بالحد أو بالمسد وان الزاسع لم يروى عن مالك بل حكاه في القيس عن محمد (الامر الثاني) ان المعتمد في المذهب من الاقوال الخمسة المذكورة هو رواية أبي القاسم عن مالك التفصيل لكن بخصوص الدلالة الذي اقتصر عليه خليل في مختصره وسلمه من كتب عليه من المحققين وان اقتصر بن عاصم على القولين الاولين حيث قال (٣٦) وأجر مثل أو قراض مثل لعامل عند فساد الاصل

(الامر الثالث) ان المسألة المباشرة في الحفظ الاصل العاشرة غير العاشرة التي الحقة ابن غاري بها فان عاشر الاصل من غير العاشر وهي متى قول خليل كاشفة لهما في اربع وادعيا مالا يشبه وطاهر بن غاري من القامد وعليه فالمحقق ما لثان وجملته المسائل التي يجب فيها للعامل قراض المثل احدى عشرة وما عداها يجب فيه له أحرة المثل وقد نظمت عاشر الاصل بقولي (والحق هذي الاختلاف برعه)

وما دعيا شها جري رمان)

(وفي شرح) النسوي على المصاحمية نفسه ما ذكر بن مغيث وصاحب النهاية أن

اقيام الوارع الطبيعي فيها غير أن العاسق قد يوالي أهل شيعته ويؤثرهم بولايته كاحتة وامتة ونحو ذلك فيحصل لها المفسدة المظيمة فاشتطت العدالة وكل اشتراطها نعمة لاجل تعارض هاتين الشائتين وهذا التعارض بين هاتين الشائتين هو سبب الخلاف بين العلماء في اشتراط العدالة في ولاية الكناح وهل تصح ولاية العاسق أم لا وفي مذهب مالك قولان وكذلك اشتراط العدالة في الاوصياء نعمة أيضا لان العال على الانسان انه لا يوصي على ذرية له الا من يتقشفقته فوازعه الطبيعي يحصل مصالحة الوصية غير انه قد يوالي أهل شيعته من المسقة فتحصل المفاسد من ولايتهم في الماملات والزواج فكان الاشتراط نعمة كما نه خدم في ولاية الكناح وتعارض الشائتين هو سبب الخلاف بين العلماء في اشتراط العدالة في الاوصياء وأما ما حرج عن الاقسام الثلاثة الضرورية والحاجة والتمتع فلا قرار يصح من البر والفاجر وسلم والكافر اجماعا لان الاقرار على خلاف الوارع الطبيعي فانه انما يقر على نفسه في ماله أو نفسه أو اعماله ونحو ذلك والطبع يجمع من المساعدة بذلك من غير سبب يقتضيه بل هو م السبب القضي له شأن طماع جوده ولا يارض الطم هنا احتمال موالاته لاهل شيعه فان الانسان مطوع على تقديم نفسه على غيره كان من أهل شيعته واصدقائه ام لا وهذا هو الفرق بين الاقرار وولاية الكناح والوصية ان الولي والوصي يقتصران لغيرها فامكن مراعاة الاصدقاء في ذلك لانه ترجيح لاحد الميرين على الآخر وأما هها فهو يصرف في الاقرار لنفسه فلا يقدم عليه احدا وهو سبب اعتماد الاجماع في الاقرار دونهما ومن هذا القسم الدعاوى تصح من البر والفاجر والمسلم والكافر وان كانت على وفق الطبع فان المدعى انما يدعى لنفسه ودعوه على وفق طبعه عكس الاقرار بر غيران هها في الدعاوى ماضي عن العدالة ويقوم مقامها في حق المدعى وهو الرامة البينة على وفق دعواه أو البين مع شاهد أو مع نكول على الخلاف في صحة القضاء بالشاهد واليمين والنكول لاهما بعدان التهمة من الدعوى وقرامها من الصحة فقام ذلك مقام العدالة لرجحان الصديق على الكاذب حينئذ كما رجح بالعدالة وقس على هذه النظار في هذه الاقسام الارسة ما هو في معناه فيحصل لك الفرق بين ما يشترط فيه العدالة وبين مالا يشترط فيه

الفرق

العمل جري بقراض المثل في أربعة فطر وهي القراض بالمرض أو

بالجزة المبهمة أو الى أجل أو بضمها قولك ضمن المرض الى اجل منهم وما عدا هذه لاربع فيه أحرة المثل وذكر البرزلي عن بن يوسف ان كل ما يرجع لقراض المثل يفسخ ما لم بشرع في العمل فيمضي وكذا المساقاة وكل ما يرجع الى أجر المثل يفسخ ابدا اه بلفظه والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الحادي عشر والمائتان بين قاعدة ما يرد من اساقاة الفاسدة الى قراض المثل وبين ما يرد منها الى اجرة المثل

المساقاة قال بن عرفة هي عقد على عمل مؤنة السات قدر لا غير علته لا لفظ بيم أو اجارة أو حمل ويدخل قولها لا بأس بالمساقاة على ان كل ثمرة للعامل ومساقاة العمل اه وهي مستثناة من المحاربة أي كراء الارض بما يخرج منها عياض ولا تنقد عند

ان القاسم الابطعظها خليل مسافتك سحنون عايدل اه تاودي على العاصمية وفي التسولي على العاصمية قال ابو الحسن
 المسافة تجوز ثمانية شروط (اولها) انها لاتصح الا في اصل شمر أو ماني معاه من دوات الارها والاوراق المنتفع بها
 كالورد والاس يعني الرخان (ثانيها) ان تكون قبل طيب الثمرة وجوار ييها (ثالثها) ان تكون الى مدة معلومة مالم
 تطل جرد أو الى الجذاذ اذالم يؤحلا (راسها) ان تكون لفظ المسافة لان الرخص تقتضي اللفظ تختص بها (خامسها)
 ان تكون بحره مشاع لا على عدد من اصم أو اوسق (سادسها) ان تكون العمل كله على العامل (ساسها) ان لا يشترط احدهما
 من الثمرة ولا من غيرها شيئا معينا خصوصا عنه (ثمنها) ان لا يشترط على العامل اشياء خارجة عن الثمار أو متعاقبة بالثمرة
 ولكن تبقى مدة الثمرة عمالة قدر ومال اه وزاد مصهم ناسا وهو ان (٣٧) يكون الشجر عمالا يحلف اه

وقد تقدم عن الطاودي
 في الشرط الرابع
 من الخلاف والاصل
 في قاسدها الرد الى
 مسافة المثل كما ر في
 القراض الا انهم خصوا
 هذا الاصل بمسائل
 قال أبو الطاهر في كتاب
 الطائر يرد العامل الى
 اجرة المثل الا في خمس
 مسائل فله مسافة المثل
 اذا ساقاه على حائط
 فيه ثم قد اطعم وادا
 شرط العمل معه واجتماع
 مع البيع ومسافة سنتين
 على حرابين محتفين وادا
 اختلعا واتيا بما لا يشبه
 فلهما على دعويهما أو بكلا
 وقد نظمها بمصهم فقال
 (واجرة مثل في
 * المسافة عينت
 سوى خمسة قد خالف
 الشرع حكمها)

الفرق الحادي والعشرون واثنتان بين قاعدة ما يشترط فيه اجتماع الشروط والاسباب
 وانتفاء انواع وقاعدة ما لا يشترط فيه مقارنة شروطه واسبابه واثنا عشرة مسألة
 اعلم ان الاشياء كلها كالياتع والاجارات والنسكاح والطلاق والمثاق وغير ذلك جميع
 ما يشترط فيه حالة اشائه مقارنة ما هو معتبر فيه حالة الاشياء فبدا شان
 الاشياء كلها بخلاف الاقرارات لا يشترط فيها حصول ما هو معتبر في المقربة حالة الاقرار
 لان الاقرار ليس سببا في نفسه بل هو دليل بقدم السبب لاستحقاق المقربة في زمن سابق
 فيحصل على ان السبب مع ما هو معتبر فيه قد تقدم على الوجه المستر الشرعي فمن قال هو يستحق
 على دسار من ثمن دابة حملها هذا الاقرار على تقدم بيع صحيح على الاوضاع الصحيحة في ذات
 تقبل الربح لا خسر ولا حرج بل على ما هو معتبر في البيع ولذلك قال العلماء رضي الله عنهم اذاعه
 دينار وفي البلد نقود محتفة السكة تمين المالك منها هلالا انصرف بخول على «اب ولو
 اقر دينار في بلد وفيها نقد غالب لا يمين المالك لان الاقرار دال على تقدم السبب لاستحقاق
 الدينار قبل السبب وقع في بلد آخر درمان متقدم بقدم كثير يكون الواقع حينئذ سكة غيره
 المالك وتكون هي المانة في ذلك الوقت وفي ذلك البلد والاستحقاق يتبع زمن وقوع السبب
 لا زمن الاقرار به ويكون هذا المالك متعددا من تعدد ذلك المالك فاستخذله فتمين هذا
 له اب الحصر الآن فيحصل الاقرار عليه في تمين المالك الموقوف حالة الاقرار فيقبل تفسيره في
 اقراره باني سكة ذلك لدينار وكذلك لو اقر المحل الآن او سكران او معمي عليه دينار من ثمن
 مع قبل اقراره وحمل على ان ذلك البيع وقع من المحل حالة عقله ومن السكران حالة صحوه
 ومن المسمى عليه حالة افاقته وان شروط البيع لآن مفقودة في حقهم وكذلك لو اقره يستحق
 عليه ثمن بيع هذه الدار الموقوفة الآن صح اقراره وحمل على حالة نكح فله هذه الدار طلقا
 وكذلك جميع هذه الطائر التي تكون الشروط فيها فنية حالة الاقرار ويمكن اعتبارها في الزمن
 الماضي اما لو علم التمزق في الماضي والحاضر بطل الاقرار كما لو قال من ثمن هذا الخنزير فان
 الخنزير لا يكون في الماضي غير خنزير والوقف يمكن ان يكون طلقا وكذلك بقية النظائر

مسافة امان بدو صلاحها وجردان في طامين شرط ييها
 وان شرط الساق على مالك له مساعدة والبيع معها يضمها
 وان حلفا في الخلف من غير شبهة أو اجتنبا الايمان والجزم ذمها

كما في الاصل وبعض خليل في مختصره وقد بحث قاعدة بلا عمل أو في أثنائه أو بعد سنة من أكثران وجدت اجرة المثل
 وسده اجرة المثل ان خرج عنها كان ازداد عينا او عرضا والمسافة المثل اه يعني ان المسافة اذا وقعت فاسدة لاحل
 حال ركن او شرط او وجود مانع فان عثر عليها قبل شروع العامل في العمل وجب مسحها مطالعا وان عثر عليها في اثناء العمل
 او بعد سنة من اكثر منها فاسدة فمسح ويكون للعامل اجرة المثل فيما عمل اي له بحساب ما عمل كالاجارة العائدة ان وجدت

له اجرة المثل امان وجبت له مساقاة المثل فانما يسخ ما لم يعمل فادوات باتداء العمل بالله بال لم تسخ المساقاة الى انقضاء
امدها وكان فيها شئ من الاعوام على مساقاة مثله للضرورة لانه لا يدفع للعامل نصيبه الا من الثمرة ولو فسخت لزم ان
لا يكون له شئ لما علمت ان المساقاة كالجمل لا تستحق الا تمام العمل (وان) اطع على مساقاة من الفراع من العمل (فان)
خرجنا عن المساقاة الى الاجارة الفاسدة او الى بيع الثمرة قبل بدو صلاحها كان ارداد رب الحائط عينا او عرضا من
عنده وجب للعامل اجرة المثل وان لم يخرج عنها الى ذلك وجب له مساقاة المثل ثم ذكر حليل المساقاة التي تجب فيها مساقاة
المثل وعدها تسعا فقال كمساقاة مع ثمر اطعم ومع يسع او اشترط عمل ربه او دابة او غلام وهو صميم او حمله لمزله
او يكفيه مؤنة آخر او اختار (٣٨) الجزء سبعم احوالها (المسألة الاولى) ان يساقمه على حائطين

تتخرج على هذا الاسلوب ومقتضى هذا الفرق وهذه الساعدة ان شرط المساقاة اذا اوصى
لجني أو لملكه ويشترط التقدم فيما اذا اقر له لتقدم السبب على الاقرار فان حصل الشك في تقدم
الجني لم يلزم الاقرار لانا شككنا في المحل القابل لذلك وهو شرط والشك في الشرط بمنزلة اب
المشروط على ما تقدم في اول الفرق

الفرق الثاني والمشروع والمأثور بين قاعدة الاقرار الذي لا الرجوع عنه
وبين قاعدة لاقرار الذي لا يقل الرجوع عنه

الاصل في الاقرار الرجوع من البر وانما جاز لانه على خلاف الطاع كما تقدم فصابط ما يجوز
لرجوع عنه من الاقرار هو الرجوع الذي ليس له فيه عذر عادي وضابط ما يجوز الرجوع
عنه ان يكون له في الرجوع عنه عذر عادي وفي الفرق مسائل (المسألة الاولى) اذا اقر الوارث
الورثة انما تركه ابيه ميراث سهم على ما عهد في شريعة وما تحمل عليه الديانة ثم جاء شهود
اخيروه ان اياه اشهدم انه تصدق عليه في صوره بهذه الدار وحارها له او اقر انه ملكها عليه
بوجه شرعي فانه اذا رجع عن اقراره بان التركة مورثة الا هذه الدار المشهود بها له دون الورثة
واعذر باخبار البينة له وانه لم يكن عالما بذلك بل اقره ماء على العادة ومقتضى ظاهر الشريعة
فانه يسمع دعواه وعذره ويتم بيبته ولا يكون اقراره السابق مسكنا للديانة وقد دحا فيها لان
هذا عذر عادي نسمع مثله (المسألة الثانية) في الجواهر اذا قال له على مائة درهم حلف أو
حلف بحلف او مع يمينه فيحلف انتم له وحلف المقر وقال ما طمعت انه يحلف لانه شيء لان
العادة جرت بان هذا الاشتراط يقتضي عدم اعتدال الرجوع ما اقر به وقال ابن عبد الحكم ان قال له
على مائة ان حلف أو ادعاه او مهمي حلف بالحق أو ان اسجل ذلك او ان كان يعلم انها
له او ان اعترني داره فاعطه أو ان شهد عينا فلا يشهد عليه بها لا يبرمه في هذا كله شيء
لان العادة جرت على ان هذا ليس باقرار وان حلف بها على فلا فحكم بها عليه لدمته
لان الحكم سبب فيلزمه عدم سبب الاول كله شروط الاسباب بل استبعادات محضة محله
بالاقرار (المسألة الثانية) فقال له عسدي مائة من ثمن خمرا وبته لم يبرمه شيء لان

احدهما قد اطعم ثمه
والآخر لم يطعمه أو
يساقيه على حائط واحد
فيه ثم قد اطعم وفيه
ثم لم يطعم وليس تبعاله
بيع ثم يحول شئ يحول
لا يقال اصل المساقاة
كذلك لا يقول خرجت
من اصل فاسد لا يتناول
هذا فبقي على اصله
(المسألة الثانية) ان تتجمع
مع بيع كان يمينه
سامة مع المساقاة وتدل
البيع الاجارة وما شبه
ذلك مما يمتنع اجتماعه
مع المساقاة قاله بعضهم
انقط ينبغي (المسألة
الثالثة) اذا اشترط
العامل على رب الحائط
ان يعمل معه في الحائط
لجولان يده على حائط
واما لو كان المشتري
الحائط فقيه اجرة المثل

(المسألة الرابعة) اذا اشترط العامل عمل دائرة رب الحائط على ان الحائط صميم (المسألة الخامسة) اذا اشترط العامل الكلام
عمل غلام رب الحائط والحال ان الحائط صميم لانها حثيث زيادة على رب الحائط ويجوز ذلك اذا كان الحائط كبيرا وفي
شرح الشريختي وبظاهر المساد في الراسة والخامسة ولو اسقط الشرط (المسألة السادسة) اذا اشترط رب الحائط على
العامل عند مساقاة ان يحمل ما يخصه من الثمرة من الاثر الى معرلة لليلة المساقاة وهذا اذا كان فيه بعد ومشقة
والاحار وكذلك لو اشترط العامل على رب الحائط ان يحمل ما يخصه الى منزله او اشترط رب الحائط على العامل ذلك كان
له مساقاة مثله ما لم تكن اكثر من الجزء الذي شرط عليه ان كان الشرط للمساقي يفتح القاف او اقل ان كان اشترط للمساقي
بكسر القاف كما في المتقدمات (المسألة السابعة) اذا اشترط رب الحائط على العامل ان يكفيه مؤنة حائط آخر بان يعمل نفسه

بغير عوض أو بكرة. فان وقع وفات بالعمل فلا مال مساقاة مثله وفي الخياط الآخر اجرة مثله (المسألة الثامنة) اذا ساقاه على حائط واحد سنين معلومة سنة على النصف وسنة على الثلث وسنة على الربع ولعل المراد بالجمع مازاد على سنة واحدة (المسألة التاسعة) اذا ساقاه على حائط صفقة واحدة على النصف وآخر على ثلث مثلا لا يحال ان يشمر أحدهما دون الآخر وأما في صفقات وحوز المساقاة ولو مع اختلاف الجرة ولعل المراد بالجمع مافوق الواحد ثم الحق بالتسعة عشرة المساقاة فيها صحيحة مشاهدا في الرجوع الى مساقاة مثل فقال كاحتلها فيهما ولم يشترها فيهما والمضى امما اذا احتلها بعد العمل في الجرة المشترط للعامل فقال دخل على النصف مثلا وقال رب الخياط بل على الربع مثلا والحال امما لم يشتره واحد منهما فاهما يتصلحان أي يختلف كل على بدعيه مع بني دعوى صاحبه ويرد العامل لمساقاة مثله (٣٩) وثمة اذا انكلا ويقضى للحائف

على النكاح فان أشبهها
معا فالقول للعامل مع يمينه
فان اهرق رب الخياط
بالشبه فالقول قوله مع
يمينه وأما ان اختلفا قبل
فاهما يتصلحان ويتساخا
ولا يطرأ شبه ولا عدمه
ويكولهما كحدهما وهذا
تخلاف القراض فيه
لاتحالف فيه للعامل
يرد مال لان القراض عقد
جائر غير لازم له خروجه
تأخير من زيادة من
المدوى عليه وقد تضمنت
المسائل التسع والحفت
العاشرتها ههنا
(وأجرة مثل في المساقاة
ان عرا)
فساد سوى تسع ههنا
(تقررا)
(مساقاة مثل ان مع
البيع أوامر)
عرا مضمنا عقد المساقاة
(قررا)

السلام بالآخره والقاعدة ان كل كلام لا يستقل بنفسه اذا اتصل بكلام مستقل بنفسه صيره
غير مستقل بنفسه قوله من ثمن خمر لا يستقل بنفسه فيصير الاول المستقل غير مستقل
الصيغة والاستثناء وكذلك الصيغة والاستثناء والامانة والشروط ونحوها
الفرق الثالث والعشرون والاثنتان بين قاعدة ما يند من تصرفات الولاية والقصاص
وهي قاعدة ما لا يند من ذلك وهو خمسة أقسام
(القسم الاول) ما لم تقاولة الولاية بالاصالة علم ان كل من ولي ولاية الخلافة فمدونها الى اوصية
لا يحل له ان يصرف الا بحمل مصلحة اوردته مقصدة لقوله علي ولا يروا مال اليتيم الا في هي
احسن وقوله عليه السلام من ولي من اموري اوق شيئا لم يحتج بهم لم يصح فالحكمة عليه حرام
فيكون الائمة ولولاية معروفين عما ليس فيه بدل الجم. والمرجوح ان ليس بالاحسن بل
الاحسن ضده وليس الاخذ به دلا للاحتياط بل الاحد هذه فقد حذر الله تعالى على الاوصاء
النصرف هما هو ليس باحسن مع فلة انداءت من المصلحة في ولايتهم لحسنها. اشارة الى الولاية
والقصاص فادى ان يحجر على الولاية والقصاص في ذلك ومقتضى هذه النصوص ان يكون الجمع
مرواين عن المصلحة لراجحة المصلحة المرحومة والمساوية ولا مقصدة فيه ولا مصلحة لان
هذه الاقسام الاربعة ليست من باب. هو احسن ويكون ولاية اي تناول جاب المصلحة
الحلصة او الراجحة ودرء المصلحة او الراجحة فارعة مبررة وساقطة لهذه القاعدة
قد شاع في رضى الله عنه لا يبيع الوصي صاعا بصاع ولا مائة في لائه ولا يبيع من الخليفة ذلك
في اموال المسلمين ويحب عليه عزل الحاكم اذا ارتكب فيه ذمما لمصلحة الامة عن المسلمين ويعزل
المرجوح عند وجود الرأحج تخصيصا لرد المصلحة للمسلمين واختلاف في عزل احد امساو بين
بالآخر قليل منع لانه يس اصالح للمسلمين ولا يه يودي المذلول بالذل والظلم من الناس ولا ان
ترك الفساد اولى من تخصيص الصلاح لله ولي وأما الانسان في عهده فيجوز له ذلك فيما يختص به
حاصات مصلحة ام لا فلا انسان ان يبيع صاعا بصاع وما يساوى القابضه فان كنت تجوز
ذلك يوجب ان يلبس من يحجر عليه من لا يحجر عليه ويلبس الرشيد بالاسفيه لان السفيه هو

وان بك شرطا صنع رب بحائط
كذلك ان من دابة في صغيرة
كذا ان عدا شرطا كناية آخر
كذا ان جرى في حائطين صفقة
بلا شبهة خلف بجرة للعامل

قال الاصل وسر الفرق أي بين ما يرد لاجرة المثل وما يرد لمساقاة المثل ما تقدم في القراض أي من الصاطين اندي
ذكره هو والدي حكاه عن بعض الاصحاب ومن الامر بين اللذين ذكرهما في مذهب الخلاف قال والقواعد واحدة بينهما

أى بين القرص والمساواة فافهم والله سبحانه وتعالى أعلم

في الفرق الذي عشر والدلائل بين قاعدة الاهوية وبين قاعدة مائحت الابنية

قال العلامة المحقق ابن الساط ماحلاصته ان الصحيح انه لا فرق بين الامر بين والدلائل على ذلك أمور (منها) ما هو معلوم لاشك فيه من أن من ملك موضعا له ان يبنى فيه ويرفع فيه البناء مشاء بالمحض غيره وان له ان يحفر فيه مشاء ويحرق مشاء ان لم يحضر غيره وادا كانت القاعدة الشرعية ان لا يملك الامامية الحاجة فان قيل لا حاجة فيما تحت الابنية من تحوم الارض فلا يشرع فيه انك قلنا أى حاجة في البلوع الى غنائ السماء وان قيل أن البلوغ الى غنائ السماء بما فيه الحاجة فيه لك بخلاف ما تحت الابنية من تحوم الارض فان الدواعى لا تنور فيه على أكثر (٤٠) مما يملك من البناء من الاساسات ولا تلك الا ما لجسات الضرورة قاله

قلنا ليس بصحيح كيف وقد توفرت دواعي كثير من الناس على أكثر مما ذكر كحفر الارض للجبوب والمصانع والامار العميقة لما المنافع من ذلك ما تحت البناء لبحر وما ذكر من حفر في عميقها حافرها ما شاء (ومنها) ان من اراد ان يحفر مطمورة تحت ملك غيره يتوصل اليها من ملك نفسه يمنع من ذلك لا ريب ولا خلاف ولو كان ما تحت الابنية ليس له حكم الابنية بل هو بق على حكم قبوله للاحياء لما منع من ذلك (ومنها) ان فيما ورد عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال من عصب شبرا من ارض طوقه من سبع ارضين الا رب أشمار ايمت ما تحت الشجر من الارضين من

ابدى بفعل ذلك قلت لا سلم اما يحجر على من يغتصب المصلحة كيف كانت بل ضابط ما يحجر به ان كل تصرف خرج عن العادة ولم يستجلب به حرجا شرعيا وقد تكررت منه فانه يحجر به والعيب الثاني احتراز من استجلاب حرج الشراب والمساخر والكلت احتراز عن رمي درهما في البحر فانه لا يحجر عليه حتى يتكرر ذلك منه تكررا يدل على سفه وعدم اكترائه بالمسأل اذا تقرر هذا القسم الذي لا يبعد لعدم تناول الولاية له فليحرق به القضاء من الباعين سير عمله فانه لا تناول الولاية لارصحة التصرف انما يستفاد من عقد الولاية وعقد الولاية انما يتناول مصيها ميبا وبذا ميبا فكار معرولا عما عداه لا يبعد فيه حكمه وقوله انو حبيفة والشاذي واحمد بن حبل رضى الله عنهم وما علمت فيه خلافا وفي الجواهر ان شاذي قاضيا فاصبا لم يكن في ثبوت ذلك الحكم لان احدهما سير علمه فلا يؤثر اجماعه وجماعه لا اذا كانا قاضيين ديدة واحدة او محاديا في ذلك في مرق ولا يتهم فيكون ذلك اقوى من الشهادة على كتاب القاضي فيتمتع وفي هذا القسم فروع في كسب القسمة (القسم الثاني) ما تناوله الابن لكن حكمه عسدد باطل فمذا يتقضى لفساد ارك لا نسلم الولاية فيه وهو الحكم لدى حال احد ارماء وارا حكم على خلاف الاجماع يتقضى قصاؤه او خلاف النص السالم عن المارض او الفياض الجلى السالم عن المارض او قاعدة من المواعد السالم عن المارض ولا بد في الجمع من اشتراط السلامة عن المارض اى المارض والراحج فانه لو قضى في عقد الرنا الفسخ لم يتقضى قصاؤه ان كان قصاؤه على خلاف قوله الى واحد الله البيع لانه عورض بالمصوص الداله على حرهم الرما وكذلك لو قضى في اى انصرافه لم يتقضى قصاؤه وان كان على خلاف قاعدة انلاف اثليات ان يجب جدها لاجل ورود النص في ذلك لم لو قضى بصحة نكاح سير ولي فسحاه لكونه على خلاف قوله عليه السلام اما امرأة اسكتت نفسها سير اذن ولها فكاها باطل باطل باطل ولو قضى بستمارة عصمة من لزمه الطلاق بناء على المسألة السريعية قضاه لكونه على خلاف قاعدة ان الشرط قاعدته صحة اجتماعه مع المشرط وشرط السريعية لا يجتمع مع مشروطه اذ فان قدم الثلاث لا يجتمع مع لزوم الطلاق سدها ونحو ذلك وكذلك لو حكم حدسا ونحمينان غير مدرك شرعي بقض اجاعاوهو فسق من قوله قاله ابن عمر

جهة ان القاعدة ان العقوبة تكون بقدر الجناية وما قبل من أنه لا يلزم من العقوبة به أن

يكون مملوكا لغير الله تعالى لا بدع ذلك الا شمار مع طاهر المذهب ان ما تحت الابنية الذى هو عكس الاهوية الى جهة السهل مخالف لحكم الابنية اما أولا فلان صاحب الطرار قد نص على ان المسجد اذا حرقته مطمورة يجوز أن يسيره الجنب والخاص وقال لو اجرا الصلاة في السكبة وعلى ظهرها لم يجرها في مطمورة تحتها اه واما ثانيا فلاهم اختلفوا بيمين ملك أرضا هل تلك ميبا وما تحتها أم لا واما الاهوية فقد اتفقوا فيها على قاعدة ان حكمها تابع لحكم الابنية فهو الوقف وقف وهواء الطلق طلق وهواء الموات موات وهواء المملوك مملوك وهواء المسجد حكم المسجد فلا يقر به الجنب والخاص ومن ثم لم يختلفوا في ملك ما فوق البناء من الهواء اختلافهم في ملك ما تحت من تحوم الارض بل قد نص اصحابنا على بيع الهواء لمن يستعمل

به ومقتضى هذه القاعدة أن يمنع يوم هواء المسجد والوقوف إلى عنان السماء لمن أراد عرر خشب حوطا يجعل على رأس الخشب سقما عليه ماء وان يسم اخراج الرواش ولا جحجة على الحيطان إلى طريق المسلمين وان لم تكن مستعدة إلا أن يرضي أهلها كلهم أو يقتصر على ما تلجى الضرورة اليه والمحكم في ذلك القاعدة فيكون قول صاحب الجواهر يجوز اخراج الرواش ولا جحجة على الحيطان إلى طريق المسلمين اذ لم يكن مستعدة فإذ كانت مستعدة لم يمنع إلا أن يرضي أهلها كلهم اه موضع نظر فهذا كله لا يثبت نصريح بمخالفة الأهوية لما تحت الاسبية وان بينهما فرقا الأأسره الذي ذكره الشهاب لم يظهر بل في سرا كما كان اه فامل امان لذلك تظهر سره والله سبحانه وهدا إلى أعلم

(الفرق الثالث عشر واما ثلثان بين قاعدة الاملاك الناشئة عن الاحياء وبين (٤١) قاعدة الاملاك الناشئة عن

غير الاحياء

ماء على مذهبنا في الاحياء من أنه اذا ذهب ذهب الملك وصار مواتا كما كان وكان لمير من احياء أولا أن يحميه فهو عديم مخالاف لغيره من اسباب الملك القولية فانها لا يبطل الملك بطلان أصواتها وانقطاعها وذلك أن الاحياء لما كان من الاسباب العملية التي لا ترد الاعلى غير ملك سابق صرورة سبب تملك به المباحات من الارض كان ضميفا لذهب الملك بالاشياء عنه بذهابه كما يبطل تملك الصيد الحاصل بالاعتقاد بتوحشه وتلك السمك رجوعه في النهر وتلك الماء باختلاطه بالنهر وتلك الطير والحجل ما نقله وتوحشه واما غير الاحياء

من احيائها ونقل ابن بوس عن عبد الملك اه قل ينفق عند ذلك قصاء القاصي لخرقة السية كالصماء باستسمااء المند امتق صفة فان الحديث ورد انه لا يستسماى وكان شفعه للبحار او بعد القسمة لقوله عليه السلام الشفعة فيهم يقسم او يحكم شهادة البصري لقوله تعالى دوى عدل منكم أو عيرات العمة والخلة والمولى الاسن لقوله عليه السلام الحقوا لعراض اهدا ما اقلت الفرائض فلا أولى عصاة ذكر وكل ما هو على خلاف من المند ولم يقل به الاشدود والسماء وخالف ابن عبد الحكم وقال لا ينفق شفعة الجار ومذكر منه من الفروع لصف موجب النقص عنده وجمهور الاصحاب على خلافه وفي النوارذ لا ينفق عند ما ينفق بعض النقص لا ينفق بعض وناقض قاض ان ينفق حكم لاول وهو ما لا ينفق بعض الثالث حكم الثاني لان بعضه خطا وبغض الاول وكذلك لو تصرف السمية الذي تحت حجر القاصي بالبيع والكاح وغيرهما رده فحاء قاض من فاعده بعض الثالث هذا التعبد وقر الاول وكذا لو نسخ الثاني الحكم بالشاهد واليمين ربه الثالث لان النقص في مواطن الاحتداد خطا ونقص الخطا متمم (القسم الثالث) ما حكم به على خلاف السبب والقسم المتقدم على خلاف الدليل وقد تقدم الفرق بين الاسباب والادلة والحاج وان القصاص يستمدون الحاج والحجيين متمدود الادلة وان المسلمين يعتمدون الاسباب فالأقصى الناحي بالقتل على من لم يقتل أو للبيع على من لم يبيع أو الطلاق على من لم يطلق أو الدين على من لم يستدين فمناقضاه على خلاف الاسباب فاذا اطاع على ان وجب بعضه عند الكل لا قسم منه حاش فيه او حذفت رضى الله عنه وهو ما كان فيه عقدا ونسخ يجعل حكم الحاكم كالنقد فيما لا عقده وبما لا نسخ فيما لا نسخ فيه فاذا شهد عنه شاهدا رور بطلان امرأه حكم بطلاقها جاز لذلك الشاهد ان يتزوجها مع علمه بكونه نفسه لان حكم الحاكم نسخ لذلك الكاح وكذلك اذا شهد عنه سبع حارية لحكم بينهما جاز لكل واحد من ثلث السية ان يشترى بها من حكم لهما وطاها هذا لشاهد مع علمه بكونه نفسه لان حكم الحاكم بطل مرة البيع لمن حكم له وكذلك كل ما فيه عقد او نسخ وام الدين وما جرى مجراها مما لا عقده ولا نسخ بموافقة ما به رايه على ما كان عليه قبل الحكم وهذا هو معنى قول المالكية والله شعية والحال في حكم الحاكم لا يجل حراما ولا يحرم حلالا في نفس

(٦ - لفرق - رابع) من الاسباب العموية فانه لما كان يرد على محمول قد تاصل فيه الملك قوله قويت

اذا تملك للملك لاجتماع افادته مع افادة ما قبله حتى ان الملك الحاصل به لا ينفق بعد بطلان اصوات تلك الاسباب العموية واهلها وطير ذلك امران (الاول) ما اذا ورد البيع على الاحياء فان الملك الحاصل به لا ينفق بعد ذلك لتطامر الاسباب (الثاني) تملك المتقط فانه لما ورد على ما تقدم فيه الملك وتقرر قوى بحيث لا ينفق مود اللقطة إلى حال الالتقاط ويؤكد ذلك ان الاسباب القولية وتعوها ترفع ملك التملك كالبيع ومحوه هي في غاية القوة وأما العمل بمجرده فليس له قوة رفع ملك الغير بل يبطل ذلك الفعل كمن بني في ملك غيره فذلك ذهب اثره بذهابه والاقطاع وان كان سببا قوليا واردا على مملوك للمسلمين إلا انه بدون الاحياء حكم بدون سبب او علة فاذا لا يملك يمه فهو عكس

التيض للذي ادعيه وهو انه الذي هي الاحياء بدون حكم الذي هو استمرار الالك وعدم قصوره بغيرها وعدم بطلان ذلك الاقطاع ان احيا فيه بطلان احياها اما هو لنحقق سبب غير الاحياء حينئذ وهو ان الاقطاع حكم من احكام الائمة فلا يعض لان احكام الائمة تصارع عن سبب الذي جعله صلى الله عليه وسلم سمحي بقوله ان احيا ربا مائة فوى له مرب على وصف الاحياء والقاعدة ان ترسب الحكم على الوصف يدل على انه ذلك الوصف لذلك الحكم فيكون لحيه اسمه وعينه والقدرة ان الحكم يدعى باسماء علمه وسبب هذا الحديث طائفتين الباعدين انما يقتضي انك عندك كما يدعى الحكم على ان قوله صلى الله عليه وسلم في له لفظ يقتضي مطلقا لان لفظ له من صرح المصنف بذلك على صور تدوت تلك ولا راع في تدوت مطلقا انك (٤٢) الاحياء بل نحن نرى بوجهها ولا يقتضي انك بوصف الدوام حتى يحصل

بعدم قصور الحكم اذا علمت هذا فظهر لك اسدفاع الاشكال لوار على مذهبنا ظاهر الامر وانه فقه حسن على الفواعل وان مقالة لم يكن أقوى منه الا في بادي الرأي فتأمل ثم قال الاصل واما على مقابل مذهبنا وهو قول رجوز والثاني رضي الله عنهما لا يرول انك بزوال الاحياء لوجود (الاول) به صلى الله عليه وسلم جعل له في الحديث السابق انك ولاصل عدم انطاله واستصحابه (وثاني) قياس لحيه على السم وطية وسائر اسباب التميز (الثالث) لقياس على من تمت لفظه ثم ضاعت منه فان عودها الى حال لا يتقاط لا يسلط ذلك متمسكها الا يسلم

الامر خلافه لاني حبيبة وواقعا ابو حبيبة أمصاها اد فصي سكاح اخت المصلي له ودات محرم فانه لا تحمل له لان المصلي لوزر جهالم فعل له تدوت قلوب المحس وان ذلك واقعا اد تين ن الشهود عبيد والحكم في عدم سكاح وورق ان الشهادة شرط ولم يوحى في لوال ولم يحكم الحكم بالملك بل بالتسليم وهو لا يوجد الملك ما قوله عنه السلام بما ما بشر مثلكم وانكم محصون الى ولول مصكم ان يكون المحس بحده من المحس وقضى له على نحو ما سمع من قصص له شيء من حق احبه ولا يحدده فانما يقطع له قطعة من السر وهو عام في جسم المحروق وقبسا على الاموال طرق الاولي لان الاموال اصلها لم يورثها فاولى الفروج احتجوا بقضية هلال ان اميه في المسجد يحج من النبي صلى الله عليه وسلم حين فرق بينه وبين امرأته لئلا قال من جاءت به على صفه كذا ثم ولشرب فحدث به على لك الصفة وتبين الامر على ما قال هلال وان الفرق لم تكن موجودة ومع ذلك لم يفسخ الملك الفرقه وامصاها فدل ذلك على ان حكم الحكم يقوم مقام المصيح والمقد وعن علي رضي الله عنه انه ادعى عنده رجل سكاح امرأة وشهد به شاهدان فقصي بينهما الزوجية فماتت والله يأمر المؤمنين ما تروحي فاعقد بها عسما حتى احل له فل شاهدك رجلك دل ذلك على ان الكساح ثبت بحكمه ولان الامان يفسخ به الكساح وان كان احدهما كاذبا والحكم اولى لان الحكم ولا ية عامه على الناس في عقود ولان الحكم له اهنية المقد والمصيح دليل ان لو وقع العقد على وجه لوفيه المالك فدل ذلك على ان الحكم لا يجوز له اجماعه ويجب عليه لتسامي فصار حكمكم الله تعالى في حقكم ما حكمكم بالحكم وان علم خلافه فكذلك غيره قياسا عليه والجواب عن الاول ان الفرقه في الامان ليست سبب صدق الزوج تدليل به لوقامت اليه بصدقه لم يذليد واما كانت سبب انها واصل الى اسوا الاحوال في المنة فمختلفان فم براسخ احماهما بعد ذلك لان الزوجية مساهة الكساح والمودة وما تقدم من الامان بمن ذلك فم رسول الله صلى الله عليه وسلم لكذب وكا اية اقامت وعن الثاني ان صرح فلا حجة فيه لانه رضي الله عنه اصاب الزوج بشهود لا لحكمه واما من المقدم ما فيه من العمن على الشهود فخيرها بانه روجها طاهرا ولم تعرض للفتيا وبه الرع الا فيها (وعن الثالث) ان كذب احدهم لم يبين بالامان

الفرق بين الاحياء وغيره من اسباب التميز قال العلامة ابن الشاط ما خلاصته ومذهب لشافعي ولم أقوى من مذهبنا على الاطلاق لاني بادي لرأي فقط كما رعم الشهاب لوجهين (الاول) ان مقالة في الفرق بينهما مجرد دعوى يقبل بمثلها بان يقل ان الاسباب القولية هي الضعيفة لورودها على ملك سابق فيتمرض المسكك السابق واللاحق واما الملوك بالاحياء فلم يسبقه ما يارضيه فهو أقوى (الوجه الثاني) ان مقالة في الجواب عن الحديث السابق من انه يدل سبب القاعدتين المذكورتين على بطلان الملك مذهب الاحياء غير صحيح فان القاعدتين وان كانتا صحيحين مستميتين لسكن لا يترجمهما مقالة من بطلان هذا الحكم لان الاحياء قد ثبت اقرب عليه مسببه ولم يرتفع الاحياء بل لا يصح ارتفاعه لان ذلك من باب الارهاق لواقع وهو محال واما معناه ان الاحياء لم يستمر وذلك غير لازم في لاسباب كلها

فان المالك المرتب على الشراء او على الارث او على الهبة لم تستمر أسبابه فمكان يلزم على قياس قوله انه متى غفل الانسان عن تجديد شراءه اشتراه ان ظل ملكه عليه وذلك مطلقا وما قاله من ان الحديث لا يقتضي المالك بوصف الدوام وان كان صحيحا الا ان هذا قاعدة شرعية وهي ان الملك يدوم سدد ثبوت سببه الا ان يلزمه ما يناقضه اه فتأمل والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق الرابع عشر والمائتان بين قاعدة الكذب وقاعدة الوعد وما يجب الوفاء به منه وما لا يجب

اعلم ان الادلة الشرعية على قسمين (القسم الاول) ما طهره الفرق بين قاعدة الكذب وقاعدة الوعد كحديث انوطا قال رضى رسول الله صلى الله عليه وسلم أكذب لامرأتى وقال صلى الله (٤٣) عليه وسلم لا خير في الكذب

فقال يا رسول الله

أفأعدها واقول لها

فقال عليه الصلاة والسلام

لا حرج عليك وحدث

أبي داود قال عليه الصلاة

والسلام اذا وعد أحدكم

أخاه ومن الله ان يفي

فلم يبق فلا شيء عليه

وبحودك من الادلة التي

تقتضي عدم الوفاء بالوعد

وان ذلك مباح والكذب

ليس مباح فلا يدخل

الكذب في الوعد

(والقسم الثاني) ما طهره

عدم الفرق بينهما

كقوله عز وجل

يا أيها الذين آمنوا

لم تقولوا ما لا تفعلون

كبر مقتدا عند الله ان

تقولوا ما لا تفعلون

فان الوعد اذا أخلف

قول لم يجرم ان

يكون كذبا محرما وان

ولم يخص بهما عدم تبيينه فلا بد بكونه مقدمة في اللسان كونه لم يطاها احد حبصتها مع ان احدا لم قد تحيض أو قرأتين حاليتين كونه رأى رجلا بين فخذيها وقد يكون ذلك الرجل لم يوجع أو أوجع وما أنزل وبالحيلة فامرائن قد تكذب وأما عدم اختصاصه باللسان فلا والله اعين في الكساح أو غيره قد يكون أحدهما كاذبا فحرا طلب ما علم خلافه ولا سلم ان الحكم يقوم مقام الفسخ واعتقد لي لما بينا أن البلاغ مع الزوجية (وعن الراي) ان صاحب الشرع انما جعل للحاكم العقد للمعاقب والمحجور عليهم ونحوهم طريق الوكيلة لتسريع مباشرة مهمهم وهما لا ضرورة لذلك والاصل ان يلى كل واحد مصاح مفسد فلا يترك الاصل عند عدم المراضى (وعن الخامس) ان المحكوم عليه انما حرمت عليه المخالفة لما فيها من مفسدة مشقة الحكم وبمحرم النظام وتشوش موذ المصالح وأما مخالفة بحيث لا تطلع عليه حاكم ولا غيره خاتمة (القسم الرابع) ما تناوله الولاية وصادف فيه الحجة والدليل والسبب غير انه متهم فيه كصدائه لهمة فانه يفسح لان القاعدة ان التهمة تقدم في التصرفات اجازة من حيث الحجة وهي محسنة المراتب فاعلى رتب التهمة معتبر اجتماعا كصدائه لنفسه وان رتب التهمة مردود اجتماعا كصدائه لغيره لجرأه وأهل صقعه وقبيلته والوسط من التهمة نصف فيه هل يلحق بالاول أو الثاني وأصلها قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تفعل شهادة خصم ولا طينين أى متهم قال ابن اوس في المواراة كل من لا يجوز شهادته له لا يجوز حكمه له وقوله ابو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل رضى الله عنهم لان حكم الحاكم لازم للمضى عليه وهو اولى بالرد من الشهادة لان فوق الشاهد من ينظر عليه فيضعف الاقدام على الباطل فتضعف التهمة قال ولا يحكم بيمينه الا ان يكون مبررا وجوزه ابو حنيفة والشافعي وأحمد بن حنبل رضى الله عنهم وقال مالك لا يحكم لولده الصغير أو يمينه أو امرأته ويجوز لغير هؤلاء الثلاثة كالأب والابن الكبير وان امتنعت الشهادة من منصب القضاء استعفى عن التهم لوقوع جلالة القاضي دون الشاهد وقيل أصح ان قال ثبت عندى ولا تفعل الميت أم لا ولم يحضره الشهود لم يذهب من حضر الشهود وكانت شهادة ظاهرة بحق بين جبار اما على الثلاثة المتقدمة لان اجتماع هذه الامور تضعف التهمة وهو الفرق

محرم اخلاف الوعد مضمون وقوله عليه الصلاة والسلام من علامة المنافق ثلاث اذا اؤتمن خان واذا حدث كذب واذا وعد اخلف فذكره في سياق الذم دليل على التحريم وما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال وأبى النورم وأحب أى وعده واجب الوفاء به والله كان طاهر القسم الاول مراضيا بظاهر القسم الثاني حتى صار بحيث لو أخذ به وقيل بالفرق بينهما وان الوعد لا يدخله الكذب لم يجرم لفساد طاهر القسم الثاني بل وقوله تعالى وعدكم الحق وصدق الله وعده محمد الله الذى صدق وعده وأورثنا الارض تدوا من الجنة حيث شاء هل وحدثم ما وعد ربكم حقا الى غير ذلك من النصوص لدلة على دخول الصدق في وعد الله تعالى ووعده ولا اصل في الاستعمال الحقيقية وكان طاهرا في كذبات مراضيا بظاهر الاول حتى صار بحيث لو أخذ به وقيل بالفرق بينهما وان الوعد

مدحه الكذب لزم بحال ظاهر الاول وتبين الجمع بين هذه الطواهر المتعارضة اختصم الفقهاء فيما يقرب ان يؤخذ به منهما وما يؤول على قولين (نقول الاول) تمسك بعضهم بظاهر القسم الاول واول ظاهر القسم الثاني والفرق بين وعد الله تعالى ووعيده وبين وعد غيره تعالى قال الكذب يخص الماضي والحاضر والوعدا اعماق بالمستقبل وذلك لان قولنا الصدق القول المطابق للواقع والكذب القول الذي ليس بمطابق للواقع طاهر في وقوع وصف المطابقة وعدمها بالقول وذلك يخص بالحال والماضي واما المستقبل فليس فيه الا قول انطاعة وعدمها اما اولها اذا حددنا بوصف ما كان قدما في الانسان مثلا الحيوان الناطق اما يريد الحياة والبطيخ بالفعل لا بالقوة والا كان الجراد والذباب كله اسما لانه قابل للحياة والبطيخ (٤٤) فلا حدث الموطأ يدل على امرين (أحدهما) ان اخلاف الوعد لا يسمى

كذبا لجملة قسم الكذب (وثانيهما) ان اخلاف الوعد لا يخرج فيه ادلو كان المقصود الوعد الذي يفى به لما احتاج للسؤال عنه ولم ذكره مقرونا بالكذب ولكن قصده اصلاح حال امرائه بما لا يفعله فتخييل المخرج في ذلك فاستأذن عليه وكذلك حديث أبي داود يقتضي ان عدم الوفاء بالوعد مباح عكس ظاهر الآية ونحوها فظاهر الفرق بينهما أولا باختصاص الوعد بالمستقبل والكذب بالماضي والحال وثانيا عدم التاميم في الاول والتسليم في الثاني كما هو ظاهر حديث الموطأ وأبي داود الساجين والجواب عن ظاهر الآية ونحوها اما أولا فلا

فيه وبين الشهادة وعن أصبح الجواز في الولة والزوجة والاح والنكاح والمذبر والمذبان ان كان من أهل اقيام بالحق وصح الحكم وقد يحكم للحيضة وهو فوقه وتهمته أقوى ولا يمس له القصاص بين أحد من عشرته وخصمه وان رضى الخصم بخلاف رجلين رضيا يحكم رجل أجبي فيبذل ذلك عليهما ولا يقضى منه وبين غيره وان رضى الخصم بذلك فان فعل فشهد على رضاه ويحتمل في الحق فان قضى لنفسه او لم يتبع فصاؤه فيه ذكر القصص كلها ورضى خصمه وشهادة من شهد رضى الخصم واما فعل ذلك في مواطن خلاف العلماء ورأى الفصل منه فلا حرج فسخه فان مات أو عرل فلا فسخه غيره لاق الخطأ البين فان اجتمع في القضية حقه الله عز وجل كاسرفة قال عهد قطعه وقال ابن عبد الحكم يرميه لمن فوقه واما ماله فلا يحكم له (القسم الخامس) ما اجتمع فيه انه باولته الولايه وصادف السبب والذليل والحجة وحدث التهمة فيه غير انه اختص فيه من جهة الحجة هل هي حجة أم لا وفيه مسائلان (المسألة الاولى) القصاص من الحائض عنه وعد ابن حنبل يمتنع وقال ابو حنيفة لا يحكم في الحدود بما شاهده من اسماها الا في القذف ولا في حقوق الآدميين فيما عليه قبل الولايه ومشهور مذهب الشافعي رضى الله عنه جوار الحكم في الحميم وانفق الجميع على جوار حكمه سلمه في التحريم والتعديل لنا وجوه (الاول) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم انه ما شر مثاكم وانكم تحتملون الى وسئل بمصمك ان يكون الحن يحجه من بعض فاقضى له على نحو ما سمع الحديث يدل ذلك على ان القصاص يكون بحسب المدعوع لا بحسب المعلوم (الثاني) قوله صلى الله عليه وسلم شاهدك أو عيبه ليس لك الا ذلك خسر الحجة في البينة واليمين دون علم الحائض وهو المطلوب (الثالث) روى أبو داود أن النبي صلى الله عليه وسلم سئل أأجرهم على الصدقة دلاخه رجل في فرضة فوقع بينهما شجاج فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فاعتاناهم الارش ثم قال أن خطب الناس فاعلمهم رضاهم قالوا نعم فخطب فاعلمهم فقالوا ما رضينا فارادهم انما جرون ولا يصار فقال النبي صلى الله عليه وسلم لا ورل فجلسوا اليه فارضاهم فقال (خطب الناس فاعلمهم رضاهم قالوا نعم فخطب فاعلمهم رضاهم فقالوا رضينا وهو نص في عدم

تحول اما على ان الموعد ادخل الموعود في سبب يلزمه بوعده كما سالك وابن القاسم وسجود اما مالك وابن القاسم فقالا اداسالك ان تهب له ديارا فقاتلهم ثم بدا ان لا يلزمك ولو كانت اوراق الثمرات عن وعد واشهاد لاجته لزم لا بطائفة ممرها بالتأخير واما سجود فقال الذي لزم من الوعد قوله اهدم دارك وانا اسلفك ما يبي به او اخرج الى الحج وانا اسلفك او اشترى سبعة او تزوج امرأة وانا اسلفك لانك ادخلته وعد في ذلك اما مجرد الوعد فلا يلزم الوفاء به بل الوفاء به من مكارم الاخلاق اه وما على انه وعده مقرونا بذكر السبب كما لا يصح حيث قال رضي عليك به تزوج للموعود ام لا وكذا اسلفني لاشترى سبعة كذا لزمك تسبب في دال ام لا والذي لا يلزم من ذلك ان تعده من غير ذكر سبب فيقول لك اسلفني كذا فتقول نعم بذلك قصي عمر بن عبد العزيز

رحم الله وان وعدت عريك بتأخير الدين لرمك لانه اسقاط لارم للحق سواء قالت له أو خرك أو أحرثك وان اسلفته
فعليك تأخير مده تصاح لذلك اه واما ثانيا فلا بد قد قيل ان الآية نزلت في قوم كانوا يقولون جاهدنا وما جاهدوا واملنا
ابوابنا من الخيرات وما صلوه ولا شئت أن هذا محرم لأنه كذب وتسميع طاعة وكلاهما محرم ومعصية اتفاقا وما ذكر
من الاختلاف في صفة المفاقي منناه انه سحبة له ومقتضى حاله الاخلاف ومثل هذه السحبة يحسن الدم بها كما يقال
سحبة تقتضى الاجل والمم فمن كان صفة تحت على الخير مدح او تحت على الشر ذم شرعا وعرفا والفرق بين وعد الله تعالى
ووعده وبين وعد غيره هو ان الله تعالى يخبر عن معلوم وكل ما يتعلق به العلم يجب مطابقة بحلاف واحد من البشر فانه
اما الزم نفسه ان يفعل مع تجويز ان يقع ذلك منه وان لا يقع فلا (٤٥) تكون المطابقة وعدمها معلومين

ولا واقعين فافتقرا
بالكيفية وقت الاخبار
واحتار هذا القول
الاصل فقل هذا هو
الذي ظهر لي لانه اقرب
الطرق في الجمع بين هذه
الطواهر المتعارضة
(والقول الثاني) تحت
نصهم بظاهر النص
الثاني وقابل ظاهر
القسم الاول قال بفسر
الكذب بالغير الذي
لا يطابق الواقع وكل
من المستقبل والماضي
والحال يدخله وصف
المطابقة وعدمها وليس
الوقوع بالفعل شرطا
في دخول الكذب
في الكل ويأزم دخول
الكذب في الوعد
بالضرورة واما سوغ
في الوعد كثيرا مع
المعروف فلا فرق بين

الحكم بالعلم (الرابع) جاء في الصحيحين في قصة هلال وشريك ان جاءت به كذا فهو
لهلال بنى الروح وان جاءت به كذا فهو لشريك ابن سمعان بنى المذذوف جاءت به على
السمت المذكور فقال صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعا لأحدا فم بنى رجعتا فدل ذلك على
انه لا يقضى في الحدود بله لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول الا حقا وقد وقع
مقال فيكون العلم حاصله ومع ذلك مرجع وعمل بدم البسة (الخامس) قوله تعالى والذين
يرمون المحصنات ثم لم يأتوا برينة شهداء فاحلدهم تمامين حلدة فامر بحلدهم عند عدم البسة
وان علم صدقهم (سادس) ان الحاكم غير معصوم فيتهم بالقضاء بلسه فدل المحكوم له ولي
أو المحكوم عليه صديق ولا حسم من ذلك حسم اعادة صوبها لمصيب القضاء عن التهم
(السابع) قال أبو عمر بن عبد البر في الاستاذكار اتفقوا على ان القاضي لو قتل أحاه لمسلمه بانه
قضى انه قاتل عمدا لا يرتبه شيئا للثمة في الميراث فم من علمه فيه العور بحامع التهمة
احتجوا بوجوه (أحدها) ما في مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على أبي سفيان
ببسة مسلمة فقال لمس خذى لك ولوليك ما يكفيك المعروف ولم تكلمها البسة (وثانيها)
ما رواه صاحب الاستاذكار ان رجلا من بني محروم أدي على أبي سفيان عند عمر رضي الله
عنه انه ظلمه حدا في موضع فقال عمر رضي الله عنه أني لا علم الناس بذلك فقال عمر اهض
الى الموضع فطر عمر رضي الله عنه الى الموضع فقال يا أبا سفيان خذ هذا الحجر من ههنا فضعه
ههنا فقال والله لا أمل فقال والله لئملن فقال لا أمل فعلاه عمر بالدرقة وقال خذ له آم لك وضعه
ههنا فان ما علمت قديم الظم فاخذه موضعه حيث قال فاستقبل عمر رضي الله عنه القلة فقال
اللهم ان الحمد ادم غنى حتى غلثت أما سفيان على رأيه وادلته لي بالاسلام فاستقبل القلة أبو
سفيان فقال اللهم ان الحمد ادم غنى حتى جئت في قاضي ما كنت بالعمى (وثالثها) قوله تعالى كوا
قوامين بالسط وقد علم لسط فيقوم به (ورابعها) انه اذا جاز أن يحكم بالظن الشيء عن قول
البسة فاعلم أولى ومن المحب جعل الظن خيرا من العلم (وخامسها) ان التهمة قد تدخل عليه من قبل
البسة فيقبل قول من لا يقبل (وسادسها) ان العمل واجب بما قتله الرواة عن رسول الله صلى الله

الكذب والوعد قال العلامة ان الشاطط خلاصته وهذا القول هو الصحيح لوجوه (الوجه الاول) اما لا ستم الحدود تستلزم
ان تكون الاوصاف فيها بالفعل ادلو استلزم ذلك خرج الطعل الرضيع عن الاسان ضرورة ان النطق الذي هو المقص مقفود
فيه بالفعل مع انه عند ارباب الحدود وهم الفلاسفة اسان ودعوى انه لا تستلزم ذلك كان الجاد والبيات كله اسانا لانه قابل للحياة
ويعق حبل مذهب ارباب الحدود وهم الفلاسفة في الحقائق وانها مختلفة بصعائنها الدانية فلا تقبل حقيقة منها صفة الاخرى
فالحيوان لا يقبل ان يكون جمادا والجماد لا يقبل ان يكون حيا ما اراد ان كان لا مر في الحدود لا يستلزم ان يكون لاوصاف فيها
بالفعل بطل كل ما قاله هؤلاء من ان الوعد لا يدخله الكذب لانه مستقل وصح قول من يقول يدخله بهي انه قابل لذلك
وهذا هو القول الذي لا يصح سواء (الوجه الثاني) انه لا معنى لحديث الموطأ عدى الا انه صلى الله عليه وسلم منع السائن

له من ان يحجز زوجته بحرق يقتضى تم طهارة كان غيرها عن فعله مع غيرها من النساء مما لم يفعله أو من غير ذلك مما يكون فيه تعبطها بزوجته وسوغ له الوعد لانه لا يمتنع فيه الاخلاق لاحتمال الوفاء به سواء كان عامدا للوعد على الوفاء أو على الاخلاق أو مضرا بعلمها ويتخرج ذلك في قسم العزم على الاخلاق على الرأى الصحيح المنصور عدوى من أن العزم على المعصية لا واخذة به اذ معظم دلائل الشريعة تقتضى المنع من الاخلاق وان السائل له صلى الله عليه وسلم ايما قصد الوعد على الاطلاق وسأل عنه لان الاحتمال في عدم الوفاء اضطرارا أو اختيارا قائم ورفع صلى الله عليه وسلم عنه الجناح لاحتمال الوفاء ثم انه ان وفى ولا جناح وان لم يف مضطرا فكذلك وان لم يف محاربا فانطواهر بمصداق قاصية بالخروج فتبين انه صلى الله عليه وسلم (٤٦) لم يحمل الوعد قسما للكذب من حيث هو كذب وانما جعله قسما

للخبر عن غير المستعمل
الذى هو كذب فكان
قسيمه من جهة كونه
مستقبلا وذلك غير مستحسن
أو من جهة كونه قد تعين
انه كذب والوعد لا
يتبين انه كذا وما قيل
من انه صلى الله عليه
وسلم مع السائل من
الكذب المتعلق المستعمل
فحذر دعوى لم تقم علماء
حجة ولا يضمن ان المراد
ما قاله كيف وان ما قاله
هو عين الوعد فانه لا بد
ان يكون ما يحجزها عن
وقوعه في المستحسن متعلقا
بها ولا حاجة لها
فيما يتأق معها وما قيل
ان السائل لم يبعد الوعد
الذى انفى فيه بل قصد
الوعد الذى لا انفى فيه
على التبيين فحذر دعوى
كذلك اذ من اين يعلم انه

عليه وسلم فاسم المكلف أولى أن يعمل به ويحكم به نظرا في الاولى لان فتيا لمست شرعا صامى
يوم اقامة والنصاء في رد لا تعدى له من فطره أو (وساها) انه لو لم يحكم عليه لفسق في صومها
ان يعلم ولادة امرأة على عرش رجل تشهد انها مملوكة فان قيل البينة ممكنة من وجوها وهي
النية وهو فسق والاحكام عليه وهو المطلوب ومنها أن من قتل زيدا لم يردوا فتشهد البينة ان العاقل
غيره قد قتل قتل البرى وهو فسق والاحكام عليه وهو المطلوب ومنها لو سلمه طلاق ثلاثا فسكر
وتشهدت البينة بواحدة أن قتل البينة ممكن من الحرام والاحكام عليه (وبماها) ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اشترى فرسا فجعله البئع فدل على السلام من يشهد على فعل خريمة
بارسول الله ١١ أشهد لك فقال رسول صلى الله عليه وسلم كيف تشهد ولا حضرت
فقال خزيمة بارسول الله نحرنا عن حبر الدماء فصدقت أولا بصدقت في هذا فسمي
رسول الله صلى الله عليه وسلم لدا الشهادتين فهذا وان استدلل به السالكية على عدم النصاء بالعلم وهو
يدل لنا من جهة حكمه عليه - لاسم نفسه وجوز ان يحكم لغيره بانه لا يصدق في التهمة
من النصاء لنفسه بالاجماع (وتاسمها) قياس على التخرج - الدليل والجواب عن الاول أن قصه
هدى بها لاحكام لانه العاقل من تصرفاته عليه اسلام لانه ما منع عن الله تعالى والسيف فتيا لا
حكم والنصف سيرة قليل ويحمل على العاقل ولان السامع كان حاضرا في البلد ولا خلاف
انه لا يقتضى على حاصر من غير أن عرف وعن الثاني أنه من باب اربعة الذكر الذى يحسن من
أخبار الناس لامن باب النصاء فلم قلتم انه من باب النصاء ويؤيده انها واقعة غير متكررة بين
الامر بين فتكوز بحجة فلا يستدل بها وعن الثالث القول بماوجب فسلم قلتم ان الحكم بالمسلم من
المسقط بل هو عند محرم وعن الرابع ان العلم الفصل من الظن الا ان استلزامه للتهمة وفساد
منصب القضاء اوجب مرجوحيته لان الظن في القصة يخرق الابهة ويجمع من نفوذ المصالح
وعن الخامس ان التهمة مع مشاركة المراضع بخلاف ما يستدل به وقد تقدم ان التهمة كلها
ليست معتبرة بل بعضها من السادس ان الرواية والسمع والرؤية استوى الجميع لعدم امارض
الذى تقدم ذكره في العلم بخلاف الحكم وعن السابع أن تلك الصور لم يحكم فيها بعلامة بل ترك

الحكم

لا يفعله وعلى ان يكون في حال الوعد غير متمكن مما وعد به من اين
يعلم عدم تمكنه منه في المستحسن وادا تعذر علمه بذلك تعين ان يكون سواء لاحتمال عدم الوفاء أو العزم على عدم الوفاء
فسوغ له صلى الله عليه وسلم ذلك وان عدم الوفاء لا يمتنع أولان العزم على عدم الوفاء على تقدير ان عدم الوفاء مصيبة
ليس بمعصية (الوجه الثالث) ان في حمل حديث الموطأ على ما ذكر وحمل حديث أنى داود على انه لم يف مضطرا قربا
وفي حمل الآية ونحوها على ما قاله الشهاب بدا أما أولا فلان النصوص الدالة على دخول الصادق في وعده تعالى
ووعيده وان لا يصل في الاستعمال الحقيقية وارد لارم على ما احتاره الشهاب والجواب عنه ساقط من حيث ان الحقائق
لا تعمير بحسب الاحوال انجز بها علمها ولا يحسب حال دون حال فلتخير العقل للصديق والكذب قابل لها والخير القابل

لا أحدهما دون الآخر كذلك وأما ثانياً ولأن الصحيح عندى القول بمرور الوفاء بالوعد مما لا أى ولو لم يدخله فى سبب
 يارم بوعده أو لم يكن مقروناً بذكر السبب فيتمين قول ما ينفى ذلك ويجمع بين الالة على خلاف الوجه الذى
 اختاره الشهاب والله تعالى أعلم اه قلت وفى قول العلامة ابن الشاطب رحمه الله تعالى ادلوا بغير ذلك لخرج دلت الطعن
 الرضيع عن حد الايمان ضرورة الخ طرادهم من كون لطفى هو المقن دخول الامانة والحق فى حد الايمان ولو لم
 الامتلاء ثلاثة الايمان والامانة والحق فى حد الايمان والحق فى حد الايمان والحق فى حد الايمان
 ما هو مبني على والى والى والى هو الصورة النوعية الاسمية اه وهذه الصورة جوهرية عندنا ليس وشيئ
 على الايمان فى مرتبة لا شرط على معنى فى عمله ولا وجد فى غير الايمان (٤٧) كما فى رسالتى السويع الجارية

فى التمايز فى اللازم
 وحيداً فالصواب ان
 يقول ادلوا بغير ذلك
 طرح لم يتحقق فيه
 النطق بمعنى الصورة
 النوعية بالعلم من افراد
 الايمان الى لم وحد مع
 ان من شرط اعتبارها ان
 النطق وهم الحكماء لانه
 اما جزء من الحكمة أو
 مقدمة لها كما قالوا ان يكون
 جامعاً لجميع افراد الحقيقة
 متحقق منها فى الخارج
 ولم يتحقق فى ثمر
 بعد ثمرهم السكى
 بما يعم نفس امور فهو
 من حيث أنه متصور
 وقوع الشركة فيه بحيث
 يصح حمله على كل فرد
 من افرادهم يقولون سواء
 وجدت افرادهم فى الخارج
 ونهايت كالسكوكب
 من افرادهم السيرة وشوات

الحكم وتركه عندنا محرر عنه ليس مفقوداً بل الحكم ليس بحكم وعن ثامن ان رسول الله
 صلى الله عليه وسلم ما حكم لنفسه وليس فى الحديث أنه أحد القريش فمراً من الاعرابى وقد اختلف
 هل حكم أم لا وهل حمل شهادة خربة شهادتين حكمه أم لا لغة من اثنين مدرك بموه وقد ذكر
 المطاعى أنه عليه السلام أنسى حريمه د الشهادتين ماله لا حقيقة وعن التاسع أنه يحكم
 فيه بالعلم نفاً بتسليم لا بمباح الى بدة تشهد بالخرج أو العدل ونحتاج البدة بدة أخرى
 لأن يقى بده بخلاف صورة الرابع مع أن القاضى قد فى الموه قد قيل هذا ليس حكماً ولا
 يتمك غيره من نفسه بل لغيره ذلك شهادة وبسبقة وبالم يكن حكماً لا يقضى عليه (مسألة
 البدة) وهى مرتبة على الأولى قال الشيخ أبو الحسن نعمى إذا حكم بما كان عنه من العلم
 قبل الولاية أو بعدها فى غير مجلس الحكومة أو فيه فلما مضى الذى بعده فان أقر الخصم بمسند
 جلوسهما للحكومة ثم أسكره من ملك وان أقام لا يحكم به وقال - عدون وان الما جشون
 يحكم به فلو وجد أحدهما ثم أقر فى موضع يعمل ما رجع اليه من جهة أو بره بعد الجحد عند
 ملك وله ذلك عند من الما جشون وسعدون قال المحمى والاول احسن ولا أرى أن ساج هذا
 اليوم لاحد من العصاة واحتجب إذا حكمه بل عهد ارى أن بعض حكمه هو منه ما كان قائداً
 لم يزل قائداً غيره من العصاة ولا تحب له نفسه قال ومضى فبده قصه جودا دين له خلاف الدول
 لاون من رأيه وقيل لا بنفسه لانه يفتن من رأى الى رأى فان كان ليس من أهل الاجتهاد
 لم يكن حكمه الاول شيئاً وسطر الى من دله من كان ممن يرى الحكم مثل الاول لم يتعصبه الا
 أن يفتن له أن مثل ذلك يؤدى مع فساد حال العصاة الدوم الى القضاء بالباطل لان كلهم
 حينئذ يدعى العدالة فيفسده لافى ذلك من البرية فهدا صرب من الاجتهاد قد قد صرح
 بين العصاة ماله لم يقص وان كان مدركاً بحسبه فبه من كان ذلك فى نقض كونه مدركاً مختلفاً
 فيه فالذى يقص له لا يتعصبه فالحكم وقع عنه غير مدرك والحكم غير مدرك به بعض مقصه
 لذلك فيلزم على هذا نقض الحكم داووق بالشاهد وانهم عند من لا يستدركه وقد ص على
 نفسه أبو حنيفة رضى الله عنه وقال هو دعة أول من قضى به معاوية رضى الله عنه وليس

والسيارة سبعة مجموعة فى قول بعضهم

زحل ضر من نفسه من شمسه • فتراهت لطارد الاقمار

وعدد المرصود من الثواب ذكر فى الهيئة والسيارة كل واحد فى تلك والثوابت كلها فى تلك من كالحق فى علم الهيئة
 أم وجدت فيه ولم تنه ككان الله تعالى قال افراد موجودة قديمة لا تنهى ولم يتم دليل على استحالة عدم الله فى
 المسمى أم لم توجد فيه ام مع امتناعها كالجلى بين الصديق وأما مع امكانها كحل مريد موت وبحر من رضى ثم حد منها فرد
 واحد فقط ام مع امتناع وجود غيره كالله عند من يفسره بالاسود يتحق وأنه فى الاصل صفة ثم غلبت عنهم الهيئة اما
 الدليل الخارجى فقام عنه عرق الشريك لكونه عند العقل لم يمتنع صدقه على كثيرين والالم يقتصر الى دليل الوحداية واما

مع امكان وجود غيره كالشمس أى الكوكب الهارى النضى اذ الوجود منها واحد ويمكن ان يوجد منها شمس كثيرة كما في شرح شيخ الاسلام على ايساعوجي اسطق وحاشية المطار عليه فتأمل ما صاف ولا تأخذ الحق بالرجال بالحق كما هو دأب أهل الكمال والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الخامس عشر والمائتان بين قاعدة ما يقبل الدسمة وقاعدة لا الهلها

الدسمة قال النسوي على العاصمية نصيب مشاع مملوك لما لكين فأكثر معينا بقرعة أو تراض بل ولو باختصاص تصرف فيه وقوله معينا معقول فان لتصبير وقوله بقرعة أو تراض متفق به وقوله بل ولو باختصاص الخ مائة عليه يسمى أن نصيب الخامس اشاع المملوك لما لكين (٤٨) فأكثر معينا باختصاص في الرقاب بقرعة أو تراض بل ولو كان التبيين

الامر كما قال بل أكثر العلماء على العصاة وكذلك شهادة امرأتين من شاعى لا يجبر المحكم الا بربع نسوة والحكم الواقع شهادة الصديقين عند الشاعى وغيره فامام مدرك ضعيف عداوت فيه فيتطرق النقص لجميع هذه الاحكام لان الحكم عندنا عايف ميردرك وان كان استند في بعض القضايا بالعلم ليس كونه مدركا محتملا به وانما يستند مدركا بل مستندا بمعنى التهمة كما ينقصه اذا حكم بنفسه فلا يشارك في بعض غيره من المدرك المختلف فيها من هذا الوجه مع أن قد ترجع عدى وما وضعته في كتاب الاحكام في الفرق بين الفتاوى ولاحكام أو القضاء بالمدرك المختلف فيه برفع الخلاف فيه وبنيته لان الخلاف في ذلك المدرك موصى اجتهاد فيتبين أحد الطرفين بالحكم فيه كما يتبين أحد الطرفين بالاجتهاد في المسألة ومنها المختلف فيها وهذه الاقسام الخمسة هي ضابط ما ينعص من قضاء القاضي وما حرج عن هذه الخمسة لا ينقص وهو ما اجتمع فيه ناول لولالة له والدليل والسبب والحجة وانتمت فيه التهمة ووقع على الاوضاع الشرعية كان محمدا عليه او عطفها فيه

الفرق الرابع والعشرون والمائتان بين قاعدة الفتوى وقاعدة المحكم

وبنى على الفرق تمكين غيره من الحكم بغير ما قال في الفتوى في مواضع الخلاف بخلاف الحكم اعم ان العبادات كلها على الاطلاق لا بد منها الحكم لنية بل الفتوى فقط فكل ما وجد فيها من الاخبارات فهي فتوى فليس لحكم أن يحكم بان هذه الصلاة صحيحة أو باطله ولا ن هذا الماء دون الفتوى يكون نجسا فيحرم على المالكى سد ذلك استعماله بل ما يقبل في ذلك انما هو فتوى ان كانت مذهب السامع عمل بها والا فلا تركها والعمل بمذهبها ويلحق بالعبادات اسماها هذا شاهد لزال رمضان واحد فائتته حاكم شاعى ونادى في المدينة بالصوم لا يرم ذلك المالكى

قال (لفرق الرابع والعشرون والمائتان قاعدة الفتوى وقاعدة الحكم الى قوله والا فلا تركها والعمل بمذهبها) قلت ما قاله في ذلك صحيح قل (ويلحق بالعبادات اسماها هذا شاهد لزال رمضان واحد فائتته حاكم شاعى ونادى في المدينة بالصوم لا يرم ذلك المالكى

لان

عند قوله ومراضاة فكالبسح ما حصله ان قوله فكالبسح أفاد أمرين (الاول)

انه يجوز لها ان تراضى ما لا يجوز في البسح ولذلك عاثر منها ما عارض به من رشد قولهم انها يسع وسلمه في التوضيح من مسألة وفي غير أحد احدهما ثمة والآخر ثلثه بم قال الرماضى أن مسألة الفقير صبره واحدة وقد قالوا ان قضية الصورة الواحدة ليست حقة قضية لانحاد الصفة والقدر انظره ومنها أنه يجوز قضية ما أصله أن يباع مكيلا بما يجوز فيه تعاضل مع مناصله ان يباع جرافة مع خروج كل منهما عن أصله كان يقتضاها من الزعفران مدارعة ما فيه من الزعفران فقد قسم الزعفران جزاقا وأصله الورن والارض كيلا وأصلها الجراف ولا يجوز جمعها في البسح ومنها انه يجوز قسم ما زاد غلته على الثالث ولم يجز واييه (الامر الثاني) أنه يجوز ان تراضى ما لا يجوز ولذلك عاثر منها ان قضية ان تراضى

تكون فيما تامل أو اختلف جدياً ومنها ما تكون في السكينة والوزن وفي غيره ومنها ما لا يقام فيها ما بين حيث لم يدخل
 مة وما فيها لا يجر عليها أباه ومنها ما لا يحتاج لتعديل وتقوم ومنها أنه يجمع فيها بين حفظ اثنين فأكثر بخلاف الفرقة
 في الجمع على خلاف ما وقع في البعض كإسباني أه بعض اصلاحي من الباني قلموم بوعان (الاول) رقاب الاموال (والثاني)
 الرقاب وهما اما بالان للسمة بالفرقة واما غير قائلين لها في لاقها احد اربعة أمور (الاول) ما في قسمة الفرر ذو شروعية
 الفرقة في المحتلفات فان الفرر يعظم واحتجوا بما من الرباع واما من العروض واما في السكال أو يورن فان كانت من
 الرباع فقال حفيد ابن رشد في بدايته لا خلاف في انه لا يجمع بين أنواع الرباع المحتصة مثل أن يكون مهادورومها حوئط
 ومنها أرض في القسمة بالسمة وان كانت من العروض فقال التسولي (٤٩) على العاصمية ويس لهم ان يجمعوا

الفرق ثلاثي ناحية السكال
 أو الاول التي تاملها في
 السمة في ناحية ويقترون
 لأن الفرقة لا يجمع فيها
 بين جديين ولا بين نوعين
 على المشهور لما في ذلك
 من الفرر به محل الحاجة
 منه وقال حفيد ابن رشد
 في البداية واد كانت أكثر
 من جنس واحد اتفق
 العلماء على قسمتها على
 القراض واحتلوا في
 قسمتها بتعديل والسمة
 قسمتها في غير الصنف
 الواحد وذهب ابن حبيب
 الا انه يجمع في القسمة
 ما يقارب من الصنفين مثل
 الفر والحريز والقطن
 والكتان وأجاز أشهب
 جمع صنفين في القسمة
 بالسمة مع القراض وذلك
 ضيف لأن الفرر لا يجوز
 بالقراض وان كانت مما

لأن ذلك فيها لا حكم وكذلك اذا قال حاكم قد ثبت عندى الدين يسقط الزكاة أولا يسقطها
 أو ما لك نصيب من الحل المتجدد لاستعمال المباح سب وجوب الزكاة فيه أو انه لا يوجب الزكاة
 أو غير ذلك من اسباب الاصاحي والفيقة والكمارات والدور ومحوها من البيادات المحتف
 فيها أو في اسبابها لا يلزم شيء من ذلك من لا يتقدم بل يتبع مذهبه في نفسه ولا يلزمه قول
 ذلك القائل لاق عادة ولا في سبها ولا شرطها ولا ما سبها وهذا يظهر ان الامام لو قال
 لم لا تقيموا الجملة الا بادي يمكن ذلك حكما وان كانت مسالة محلها هل ينتقل الجملة الى
 أدن السطال أم لا وللاس أن يقيموها به من أدن الامام الا ان يكون في ذلك صورة المشقة
 وخرق أهبة الولاية وإظهار العاد والمخالفة فتصحيح اقامتها مع أمره لاجل ذلك لا لانه موطن
 خلاف اتصل به حكم حاكم وقد قاله بعض الفقهاء وليس بصحيح بل حكم الحاكم انما يؤثر
 اذا أشاء في مسألة اجتهادية تنقارب فيها المادرك لاجل مصلحة دينية فاشترط في قيد الاشاء
 احترام من حكمه في مواقع الاجماع فان ذلك اخبار وتفيد محض

لأن ذلك فيها لا حكم (قلت وما فانه في ذلك نظائر لما قلنا ان يقول انه حكم ارم جمع أم ذلك
 السكال) وكذلك اذا قال حاكم ثبت عندى الدين يسقط الزكاة أولا يسقطها أو ما لك نصيب
 من الحل المتجدد لاستعمال مباح سب وجوب الزكاة فيه أو انه لا يوجب الزكاة الى قوله لاق
 عادة ولا في سبها ولا شرطها ولا ما سبها (قلت لما قلنا ان يقول انه يلزم غير ذلك الحكم عن
 مخالفة مذهبه مذهبه ما سب على ذلك الثوب كما ثبت عندنا ان الدين لا يسقط الزكاة واراد احدها
 عن مخالفة مذهبه مذهبه انه لا يسوغ له الامسح من دفعه الا له وكذلك ما أشبه ذلك قال (وهذا
 يظهر ان الامام لو قال لا تقيموا الجملة الا بادي لم يكن ذلك حكما الى قوله وقد قاله بعض
 الفقهاء وليس بصحيح) قلت بل هو صحيح كما قال ذلك الفقه لانه حكم حاكم اتصل بامر محلف
 فيه ويتمين الوقوف عند حكمه والله أعلم قال (بل حكم الحاكم انما يؤثر اذا أشاء في مسألة
 اجتهادية تنقارب فيها المادرك لاجل مصلحة دينية فاشترط في قيد الاشاء احترام من حكمه
 في مواقع الاجماع فان ذلك اخبار وتفيد محض) قلت ليس ما قاله من انه اخبار بصحيح بل

(٧ - الفروق - رابع) يكال أو يورن حال الخفيد أيضا اما كان مباحا من حيث كان ذلك لا يجوز فيه التعاضل
 فعلى جهة الجمع لا يجوز قسمتها على مذهب مالك الا بالسكينة المعلوم بما يكال وبالوزن بالصحة المعروفة بما يوزن لأن اصل
 مذهبه أنه يحرم التعاضل في صنفين اذا توارت منافعهما مثل القمح والشعير واد كانت بمكيال مجهول لم يدرك يحصل فيه من
 السكينة المعلوم من الصنف الواحد منهما وان كان ذلك مما يجوز فيه التعاضل فعلى جهة الجمع يجوز قسمتها على الاعتدال والتفاضل
 البين المعروف بالسكينة المعلوم أو الصحة المعروفة وهذا الجواركه في المذهب على جهة الرضاء واما في واجب الحكم فلا
 تنقسم كل صفة الاعلى حصة بالسكينة المعلوم والمجهول أه بلحيص واصلاح (الامر الثاني) ما في قسمة الربا كقسم الثمار
 بشرط التاجر الى الطيب بما يدخله من بيع الطعام بالطعام غير معلوم التماثل لأن القسمة اما بيع اتفاق أو على الخلاف كما علمت

فان ثابن المجلس الواحد بالجودة والرزاءة ففي جواره بالقرعة فاولان حكامها اللحي كما في الاصل وفي بداية حصيدان
ان رشد لا يجوز الدرع في السكين والورون انفق الاما حكي اللحي اهلهاد لاصل ان المولين بحرار القرعة و هم حكامها
اللحي عن الذهب في خصوص ما اذا ثابن المجلس الواحد بالجودة والرزاءة فلا ترجح لاحدهما ومعدد الحيد ان القول
بهم في السكين والمورون مطلقا اتفق عليه اهل الذهب وان القول بحررهما في ذلك ضعيف حكا للحي عن ما لا ح لهم
وسيق في عن ثابن على عبق مسلم له الرهوي ركوب من ان المولين في سكين والمورون مطلقا فلا ترجح لاحدهما
وان القول بالجوار اخذه للحي والواحد من كلاهما مودع معدا انما اذا سوي لورن والفرقة فان اختلعت اربعة دمت
بهرعة فانظر ذلك (الامر الثالث) (٥٠) ما كان في قسمه اصاعه المال لحق لله تعالى كما سمع اليافوتية (الامر

وفي مواقع الخلاف بشي حكما وهو المزم أحد تنزيلين ليس قبلهما في المسألة
ويكون أشد أخذارا خاصة عن الله تعالى في تلك الصورة من ذلك الباب وجعل الله
تعالى إنشاء في موطن الخلاف هذا ورد من قوله في خصوص تلك الصورة كالوقفي في امرأة
على طلاقه قبل انك وقوع حلاق فيناول هذه الصورة الدليل الذي على عدم لزوم
الطلاق عند الشامي وحكم اذ لكي ما يقض لزوم الطلاق من خاص يختص به هذه المرأة
المعينة وهو نص من قول الله تعالى فان الله تعالى جعل ذلك للحاكم وما بخصوصات المشاجرت
وهذا النص الورد من هذا الحكم اخص من ذلك الدليل العام وقد دم عليه لان القاعدة
الاصولية به اذا عارض خاص والعام يقدم الخاص على العام لذلك لا يرجع الشامي يفتي
بفتن داللة العام الشامل لجملة هذه القاعدة في هذه الصورة مما لا يلزمها نص خاص بها
عرج لها عن مقتضى ذلك الدليل العام وبقي الشامي بمقتضى دليله عام فيها عدى هذه الصورة
من هذه القاعدة وكذلك لو حكم الشامي باعتماد الرجعية بينهما خرجت هذه الصورة عن
دليل الذي وان في لزم سكاح ودوامه في غيرها لمزم الطلاق لاجل ما اشاء الشامي
من الحكم بدمع للخاص على عام وهذا هو معنى الاشياء

هو تعيين محض وهو الحكم عليه بالامر بالاجتناب لا سيما وما يوضح ذلك انه لو
كان ثابت عنه بوجه الثبوت ان لابد عدمه وبثبوت دسار فامره ان يعطيه اياه ان
ذلك الامر لا يصح بوجه ان يكون اخبارا وهذا الموضع وما اشبهه من مواقع لا جماع فلا يصح
قوله ان مواقع لا جماع لا بدحائها الحكم بل الاخبار بوجه اصلا قال (روى مواقع الخلاف
يشيء حكما وهو الزام أحد القولين المدين قبلهما في المسألة) قلت الرامه أحد القولين هو
تعين الحكم وامره و عليه قال (ويكون اشياءه احوارا حاصلا عن الله تعالى في تلك الصورة
من ذلك الباب) قلت وكيف يكون الاشياء ويكون مع ذلك خبرا وقد تقدم له الفرق بين الاشياء
والغير هذا مالا يصح بوجه قال (وجعل الله تعالى اشياءه في مواطن الخلاف بها ورد من قلبه
في خصوص تلك الصورة الى قوله فهذا هو معنى الاشياء) قلت لا كلام اشياء فسادا من كلامه

الرابع) ما كان في قسمه
 اصابعه ثلث لخلق آدمي
 كقسم الدار الاطيفة
 والحمام والخشبة والثوب
 وابصر اعيى قال الاصل
 ولكن اخذ الله اهل في
 هذا الامر لخلق آدمي
 يجوز عند اقسامه ببراخي
 لان الا آدمي استقامت
 بخلاف خلق الله تعالى
 في اصابعه لان غيره ومع
 وحده والاشاء احمد
 من حذل قسم فيه حذر
 او تغير نوع المقسوم اه
 بتوضيح ما وفي بداية
 الجوهري الحفيد بن رشد
 سبق انقضاء على ان لا يجوز
 قسمه واحد من الحيوان
 والعروض للفساد الداحل
 في ذلك اه وظاهره ان
 انما قسم على متع قسمة ذلك
 لخلق لفساد كان لخلق الله
 اهل لخلق آدمي ولكن الاولي

جله علی الفساد الحق الله فقط کما فی الاصل ۱۵۸۵ فاب الخید واحة هوا

جملة على الفساد لحق الله فقط كما في الاصل فافهم فان الخبيد واحد هو
اد تشاح الشريكان في الدين الواحدة منهما وان لم يتراضيا بالاشتماع بها على الشبام وأراد أحدهما ان يبيع صاحبه منه فقال
مات وأصلاه يجر على ذلك فان اراد احدهما ان يأخذه بالقيمة التي أعطي فيها أخذه وقال أهل لظاهر لا يجبر لان الاصول
تقتضي ان لا يجرح ملك احد من يده الا بدليل من كتب اوسنة أو اجماع وحصة مات ان ترك الاجبار صررا وهذا من باب
القياس المرسل وقد قلنا في غير ما موضع انه لا يقول به احد من فقهاء الامصار الا مالك ولكنه كالضروري في بعض
الاشياء انه قوت ولعل مراده بالقياس المرسل المصلحة المرحلة وقه. حقيقت في رسالتني انصار الاعتصام وجهها وان
ما سلك لم يختص ما نقول بها فاعطرها ان شئت واما ما يقبل العسمة بالقرعة فهو ما عرى عن هذه الامور الاربعة (وتوضيح

الكلام) فيه ان المقسوم كما مر امارقاب اموال واما مبالغ الرقاب واقسام الرقاب ثلاثة لانها اما ان تقبل وتحول ام لا والى هو الرقاب والاصول والاول اما مكيل او موزون واما غير مكيل ولا موزون وهو الحيوان والعروض اما ما الحيوان والعروض وقال حفيدان رشد في بدايته تنق المقام على جواز قسمة الممتد منها على تراخي واختلافوا في قسمته بالتعديل والقسمة فاجازها مالك واصحابه في الصنف الواحد ومع من ذلك عند المرر بن ابي سلمة وابن الجشون واختلاف اصحاب مالك في تمييز الصنف الواحد الذي يحور فيه القسمة من الذي لا يحور فيه فاعبره اشهب لا يجوز تسليمه فيه في بعض واما ابن القاسم فاضطرب فترة احر القسم بالقسمة فيما لا يحور تسليمه فيه في بعض فعمل القسمة احق من التسليم ومرة منع القسمة فيما منع فيه التسليم وقد قيل ان مذهبه ان القسمة في ذلك (٥١) اخف وان مسايله التي يطن من

قلها ان القسمة عنده
أشد من التسليم تقبل
التأويل على أصله الثاني
اه محل الحاجة منه
وقال القنوي على المعاصمة
ولا سيما تفاوتت جوازه
من التذوق فتجتمع
الدور على حدتها والافرحة
اي الفدادين على حدتها
والاحداث على حدتها
والقر صغيرها وكبيرها
على حدتها والابل
صكبات على حدتها
والرقيق كدات على
حدتها والحمير صغيرها
وصغيرها على حدتها
والجمال كدات وه كدات
ثم يحرق المقسوم من كل
نوع بالقسمة على اقسام
نصا ويقسرون اه
بلغة وقال الاصم
منع أو حبيفة قسم
الرقيق واجاره الشافعي

وقول في مساله اجتمعت به احترار من موقع الاجماع فان الحكم هناك ثابت بالاجماع ويتمتع
فيه الاشياء لتعيينه ونوته اجماعا وقولي تقارب مداركه احترار من الخلاف الشاذ المسمى على
المدرک الضعيف فانه لا يرفع الخلاف بل يقتض في نفسه اذا حكم بالفتوى المبدية على المدرک
وقولي لاحل مصالح لندبا احترار من المعاديات كالفتوى بتحريم السباع وطهارة الاواني
في هذا الفصل وكيف يكون اشياء الخاتم الحكم في مواقع الخلاف نصا خاصا من قبل الله تعالى
وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد أحدكم فاصاب فيه اجرا وان اجتهد فخطا فلا
أجر واحد وكيف يصح الخط فبما فيه النص من قبل الله تعالى هذا كلام بين الخط بلا شك
فيه وما يحيل هو أو غيره من ذلك لا يصح ولا حاجة اليه واما هو من في القصة المبيحة احد
القوليين أو لا فوالا اما انتم من حكم الحكم الذي ذلك من المصلحة في نفود الحكم وتثاته ولا
فيه من المفسدة لو لم يعد لا لما قاله من انه انشاء من الخاتم موضوع كص خاص من قبل الله
تعالى والله أعلم قال (وقولي في مساله اجتمعت به احترار من مواقع الاجماع فان الحكم هناك
ثابت بالاجماع ويتمتع به الاشياء بتعيينه ونوته اجماعا) قلت هذا كلام موقوف أيضا وكذا ان
الحكم في مواقع الاجماع ثابت بالاجماع فالحكم في مواقع الخلاف ثابت بالخلاف فلي القول
بأنه يوجب كلاما حق وحكم الله تعالى وعلى القول بعدم التصويب أحدهما حق وحكم
الله تعالى ولكن ثبت المدر للمكاب في سنك وما أوقعه وما وقع فيه الا لا شراك الذي في
نصف الحكم فانه مال الحكم في الطلاق للمدعي على الكاح الزوم المقلد المادي وبقول الحكم
الذي حكم به الحاكم الفلاني على فلان معاق الطلاق لزوم الطلاق والمراد بالحكم الاول لزوم
الطلاق بكل معاق للطلاق من ما كي أو مقلد لما كي والمراد بالحكم الثاني لزوم الطلاق ما رام
الخاتم المحكوم عليه من ما كي أو غير ما كي والله أعلم قال (وقولي تقارب مداركه احترار من
الخلاف الشاذ المسمى على المدرک الضعيف فانه لا يرفع الخلاف بل يقتض في نفسه اذا حكم
بافتوى المبدية على المدرک الضعيف) قلت للكلام في القول الشاذ والمدرک الضعيف محل بس هذا
موضعه قال (وقولي لاحل مصالح لندبا احترار من المعاديات كالفتوى بتحريم السباع وطهارة الاواني

وحبيبة الى حبيبه ان مساله بخلافه بالفضل والشجاعة وغيرها فلا يمكن فيه التعديل وجوابه أنه لو امتنع
تعديله لا امتنع بيمه وتقويمه لاهما مبيحان على معرفة القيمة وليس كذلك اه (واما) المكيل والموزون فاما
ان يقع قسمهما بالمكيل او الوزن المعلوم او المحمول او جرافا بلا نحر او دجر فما وقع بالمكيل والوزن المعلوم او المحمول
يحور بالتراضي بلا خلاف كائنا ما يحور به التفاضل ام لا قال الرماضي وما في الخطاب من منع المراضاة فيما يجمع فيه التفاضل
محمول على قسم ما ليس صيرة واحدة كفتح وشير او محولة وسمر او معلوت وغيره لانه مبالغة اه وفي جواره القرعة
ومعه ما قولان الاول للحمي في قول المدونة ومن هلك وترك متاعا وحيا قسم المتاع بين الورثة بالقيمة والحلي بالوزن
فانه قل يريد او يتراضيان احدهما هذا والآخر هذا او القرعة اذا استوى الوزن والقيمة فان اختلفت القيمة لم يحرق

بالقرعة اه وقال أبو الحسن عقب كلام المدونة المذكور يقوم منه جوار القرعة في انور بمة اذا استوت في الوزن والقيمة وكذلك في جميع المدحرات اه والباقي لان رشد والناحي كما قال ابن عرفة قال وعراء ابن زرقون لسحبون اه وعنده اقتصر صاحب المين وصاحب التحفة ووجه الدع اه اذا كيل او وزن فقد استعنى عن القرعة فلا معنى لدخولها وما وقع جرافا فلا تحرق في البداية لا يجوز حتى كان بالتراضي او بالقرعة كما عده هـ صلب ابن رشد الآتي فتنية وما وقع بالتجري قد تقدم عن عبد الله في ما يبعد جوازه بالتراضي فلا تغفل وقد حكى الله في علي عرق في جوازه بالقرعة اقوالا الجوار مطلقا عن الناجي قال فقد سئل سيدي عيسى بن غلال عن صفة قسمة الورثة بالقرعة التي جرى بها عرف عدا فقال كان شيخنا سيدي (٥٢) موسى السدوسي يقول ان قسمت وزنا فان شئوا اقرعوا او تركوا

على ما قاله اللحى في قسمة الخلى وان قسمت تجزأ بهذا موضع القرعة ثم قال قال الناجي في قسمة الثمار في رؤوس الدحل لا تجزى عندى انها لا تجوز الا بالقرعة وهو ظاهر قول اصحابنا لانها غير حق اه والمنع مطلقا عن ابن زرقون فقد قال ومن مثل ما قسم بالكيل والوزن في منع القرعة عندى ما قسم بالتجزي لان ما تساوى في الجسد والحدود والمقدار لا يجوز ان يسلم كالدابة والاراهم اه قال السدوسي واطاهر مقاله الناجي والوزن بمة تجزى عليه اه نقله في تكميل التقييد وعن ابن رشد القول بالتفصيل بين القسم بالكيل او الوزن فيجوز

وعبر ذلك عما يكون اختلاف المجتهدين فيه لا بد من ذلك للاختلاف في العقود والاملاك والرهون والاقواق ونحوها مما دللنا على صحتها وهذا يعم ان الاحكام الشرعية مما فيها ما يقبل حكم الحاكم مع الفتاوى مجتمع الحكماء ومنها لا يقبل الا الله وحى ويظهر لك هذا ايضا نصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ وقع هل هو من باب التوى او من باب القضاء والاشاء وايضا يظهر ان اخبار الحاكم عن صاحب احتجف به انه يوجب الزكاة فتوى والله خذه الزكاة في مواطن الخلاف حكمه فتوى من جهة انه نازع بين الفقهاء والاعتناء في المال الذي هو مصلحة دينية ولذلك ان تصرفات السعاة والحماة في الزكاة احكام لا تسقطها وان كانت الفتوى عدا على خلافه ويصير حينئذ مذهبها ويظهر بهذا التقرير ايضا سر قول الفقهاء ان حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد لا ينعض وانه يرجع الى القاعدة الاصولية وتصير هذه الصورة مستثناة من تلك الادلة العامة كاستثناء المصرة والمراب والمساواة وغيرها من المستثنيات ويظهر بهذا ايضا ان القرارات من الاحكام ليست احكاما فتوى الصورة فكل حكم جميع تلك الاقوال المنقولة فيها قال صاحب الجواهر ما قضى به من قول الاملاك وسنخ العقود فهو حكم فان لم يعمل اكثر من تقرير الحادثة لم يرضت اليه كامرأة رويحت نفسها خيرا من ولها فافره وعبر ذلك عما يكون اختلاف المجتهدين فيه لا بد من ذلك لانهما من كانت الفتوى عدا على خلافها (قلت ما قلته في ذلك صحيح قال (ويصير حينئذ مذهبها) قلت لا يصير مذهبها وانما لا تسقطها لمصلحة الاحكام قال (ويظهر بهذا التقرير ايضا سر قول الفقهاء ان حكم الحاكم في مسائل الاجتهاد لا ينعض وانه يرجع الى القاعدة الاصولية الى قوله وغيرها من المستثنيات) قلت لا يرجع لها بقاعدة الاصولية ان كان معنى قاعدة الحص والدم ولكن يرجع الى قاعدة فقهية وهي ان الحكم اذا عد على مذهب فلا ينعض ولا يرد وذلك لمصلحة الاحكام ورفع التشاجر والخصام قال (ويظهر بهذا ايضا ان القرارات من الاحكام ليست احكاما الى قوله فهو موكل الى من ياتى من الاحكام والفقهاء) قلت ذلك صحيح واكثره او كاه نقل لا كلام فيه غير ان قول ابن القاسم هو الصحيح عندى والله اعلم

واجاره

التفاضل او بالتجزي فيجوز اى التفاضل في الموردين دون المكيل او بدونهما

فيمتد مطلقا للمراة قل وذلك التفصيل اما هو في الصيرة الواحدة كما صرح به ابن رشد لان قسم الصيرة الواحدة غير حقيقي لان اتحاد الصفة والعدد اه تلخيص وسمه الرهو في ان ما وكو الرمز والاصول فقال حميدان رشد في بدايته اتفق اهل العلم اتفاقا مجملا على جوار قسمة الرماح والاصول بالتراضي سواء كانت تعد تقويم وتعديل او بدون ذلك كانت الرقاب متفقة او مختلفة لانها يسع من البيوع فلا يحرم فيها الا ما يحرم في البيوع وكذا على جوارها بالسهم اذا عدت بالقيمة اكسهم اختلفوا في محل ذلك وشروطه فلما ساءه في محله فهو ان القسمة لا تحل من ان تكون في محل واحد وفي محان كثيرة فلما كانت في محل واحد فن انقسمت الى اجزاء متساوية بالصيرة ولم تنقص بالانقسام منقمة الاجزاء فلا

خلاف في جوازها ويجوز الشر بكان على ذلك وان اقسمت على مالا متفقة فيه فقال مالك انها تقسم بينهم اذا دأ أحدهما لذلك ولو لم يصر واحد منهم الا مالا متفقة فيه مثل قدر القدم و به قال ابن كنانة من اصحابه فقط وهو قول أبي حنيفة والشافعي وعندهم في ذلك قوله تعالى عما قل منه او اكثر نصيبا مقروضا وقال ابن القاسم لا يقسم الا ان يصر اكل واحد في حظه ما يتنع به من غير مضرة داخلية عليه في الانتفاع من قبل القسمة وان كان لا يراعى في ذلك بمصان الثمن وقال ابن الماجشون يقسم اذا صار لكل واحد منهم ما يتنع به وان كان من غير جسد المتعة التي كانت في الاشتراك او كانت اقل وقال مطاوع من اصحابه ان لم يصر في حظه كل واحد ما يتنع به لم يقسم وان صار في حظه مصمم ما يتنع به وفي حظه مصمم مالا يتنع به قسم ويجوز على ذلك سواء دعا الى ذلك صاحب النصيب القليل او الكثير (٥٣) وقيل يجوز ان دعا صاحب النصيب

القليل ولا يجوز ان دعا صاحب النصيب الكثير وقيل بسكن هذا وهو ضيف هذا و بقي ما اذا ادخلت متعة المفسوم الى متعة اخرى مثل الحمام فقال مالك يقسم اذا طاب كاحد الشر بكنين و به قال اشهب وعندهم ذلك قوله تعالى عما قل منه او اكثر نصيبا مقروضا وقال ابن القاسم لا يقسم وهو قول الشافعي وعندهم ما قوله صلى الله عليه وسلم لا ضرر ولا ضرار و حديث جابر عن أبيه لا تمضي على أهل الميراث الا ما حل القسم والتمضية التفرقة بقول لا قسمة بينهم واما اذا كانت القسمة في أكثر من محل واحد فان كانت لمحل مختلفة لا يوازع كان يكون منها دور ومنها حوائط

واجاره ثم عزل وجاء قاض بعده قال الملك ليس بحكم ولا غير قدحه وقال ابن القاسم هو حكم لانه امصاه والاقرار عليه كالحكم باجازه فلا يقص واختاره ابن عمر وقال ابنه حكم في حادثة ما جتاهه ولا فرق بين ان يكون حكمه فيه بامضائه او فسخه اما الورع اليه هذا الكاح فقال انما اجيزه هذا الكاح مع ولي من غير ان يحكم بفسخ هذا الكاح ميتة مودة فتوى وائس بحكم ارفع اليه حكم شاهد وبين فقال انه لا اجيزه الشاهد واليمين هو فتوى لم يقع حكم على عين الحكم قال ولا اعم في هذا الوجه خلافا قال وان حكم بالاجتهاد فمما طريقه التحريم والتحليل وليس نقل مالك لاحد الخصمين الى الآخر ولا فصل خصومه بينهما ولا نيات عقد ولا فسخه من رضاع كبير فيحكم بانه رضاع محرم و يفسخ الكاح لاجله فالفسخ حكم والتحريم في المتقبل لا يثبت بحكم بل هو معرض للاجتهاد اذ اوردت اليه امرأة تزوجت في عدتها بفسخ سكاها وحررها على زوجها ففسخه حكم دون نحرهما في المستقبل وحكمه تنجاسة ماء اوطام او تحريم بيع او سكاها او احارة فهو فتوى ليس حكما على التأييد و تما يمتنع من ذلك ما شهد وما حدث بعد ذلك فهو موكل بان ياتي من الحكم والفقهاء فظهر أيضا من هذه الفتاوى والمباحث ان الفتوى والحكم كلاهما اخبار عن حكم الله تعالى ويجب على السامع اعتقادها وكلاهما يارم المكلف من حيث الجملة لكن الفتوى اخبار عن الله تعالى في الزام و اناحة والحكم اخبار بمصاه الاشياء والالزام من قبل الله تعالى و بيان ذلك بالتمثيل ان المتفق مع الله تعالى كالمترجم مع القاضي نقل ما وجدته عن القاضي واستعاده منه بإشارة او عبارة او نقل قال (فظهر أيضا من هذه الفتاوى والمباحث ان الفتوى والحكم كلاهما اخبار عن حكم الله تعالى ويجب على السامع اعتقادها وكلاهما يارم المكلف من حيث الجملة لكن الفتوى اخبار عن الله تعالى في الزام و اناحة والحكم اخبار بمصاه الاشياء والالزام من قبل الله تعالى) قلت كيف يكون الاخبار اشياء وقد فرق هو قبل هذا في اول كتابه سهم وكيف يكون الحكم الزامان قبل الله تعالى وهو يمكن الخطا على من يصح عليه النبي عليه الصلاة والسلام في الحديث الذي تقدم ذكره هذا مالا يصح والله اعلم قال (وبيان ذلك بالتمثيل ان المعنى مع الله كالمترجم مع القاضي بنقل ما وجدته عن القاضي واستعاده منه بإشارة او عبارة او نقل

ومنها رخص فقد تقدم حكمها وان كانت متفقة الانواع قسمت بالقول والتعديل والسهمه عند مالك لانه اقل للضرر الداخلة على الشركاء من القسمة هم اختلف اصحابه بما اذا اختلف الانواع المتفقة في المعنى وان تباعدت مواضعها على ثلاثة اقوال وقال أبو حنيفة والشافعي بل يقسم كل عقار على حدة لأن كل عقار قائم بنفسه لانه يتعلق به الشعبة اه كلام الحنفيد في البداية تنصرف في الاصل وقال أبو حنيفة والشافعي وابن حنبل لا يجوز ان يجمع بين دأين في القسم وان انفارضا لأميرين (الاول) ان الشعبة تكون في احدهما دور الاخرى فكذلك تكون القسمة (الثاني) ان الجمع بينهما يفضي الى كثرة التمرار لكل واحد منهما يرول ملكه عن كل واحدة من الدارين بغير رضاه والجواب (عن الاول) ان الشراكة اذا عمت فيهما والبيع عمت الشعبة فتقيس القسم على الشعبة فيقلب له ليل عليكم ولان استغلال كل واحد

منهما باحدهما اتم في الاتفاق من الاتفاق سبب دار (وعن الثاني) المعارضة والنقض بالاختلاف في اثار الوحدة بل
 هما اولى لاما انما يجمع اتفاق وهما كذلك يجمع المختلف اما بان الخلاف في اشروط فهو ان من شرط قسمة
 الحوايط المثمرة ان لا تقسم مع ثمرة د بذا صلاح بانه في ان ذهب لانه يكون مع الطعام بانعدام على رؤس الشجر
 ودون مراعاة واما قسمة ثمرتها قبل بذر الصلاح فاختلاف فيه اصحاب مال فان القاصم لا يحير ذلك قبل الاوان بحال من
 الاحول ويستل ذلك بانه يؤدي الى بيع طعام بطعام متفاضلا ولذلك رعم ان ما سكا لم يجر شراء الثمر الذي لم
 يعقب بالطعام لاسيكة ولا شهد او اما ان كان ذلك مد الامان فانه لا يجوز عده لا بشرط ان يستشرط احده على الآخر
 ان ما وقع من الثمر في حيزه فهو (٥٤) داخل في حيزه في القسمة ودالم دخل فهو فيه على الشركة والملة في ذلك عناه

١- يجوز اشتراط
 اشتري الثمر مد الامان
 ولا يجوز قبل الاوان
 وكان احدهما اشتري حط
 صاحبه من جميع الثمرات
 التي وقعت في القسمة
 بحظه من الثمرات التي
 وقعت لشريكه واشترط
 الثمروصدة القسم العشرة
 ان تقسم القرصة وتحقق
 وتضرب ان كان في سهامها
 كسر الى ان تصبح السهام
 ثم يقوم كل موضع منها
 وكل نوع من عرسانها
 ثم يدل على أقل السهام
 «امثلة» عدل جره
 من موضع ثلاثة أجزاء
 من موضع آخر على قيم
 الارضين مواضع افاد
 قسمت على هذه الصلوات
 وعدلت كبرت في بطاقي
 سهام الاشتراك وأسماء
 الجهات فمن خرج اسمه

وتقرر وان ترك والحاكم مع الله تعالى كتاب الحكم شيء الاحكام والالزام بين المصنوع ومن
 ساهن ذلك عن استنبه له مستندة قال له اي شيء حكمت به على القواعد فقد حذته حكى وكلاهما
 موافق للمعاشي ومطابق له وساع في تعبد مواده عبران احدهما يدعى ولا آخر ينقل نقلا محصيا
 من غير اجتهاد له في الاشياء كذلك المعنى والحكم كلاهما مد الله اي قبل لحكمه عبران الحكم ومشى
 والمفني محرم محض وقد وضعت في هذا المقصد كما سميت الاحكام في الفتاوى والاحكام وتصرف
 المعاشي والامام وفيه ارمون مسالة في هذا المعنى وقد كرت فيه نحو ثلاثين نوعا من تصرفات
 الحكم انس فيها حكم وانصهرها على هذا الدر في هذا الفرق

الفرق الخامس والشروط والالتزام بين قاعدة الحكم وقاعدة الثبوت
 اختلاف فيهما هاهما بمعنى واحد أو الثبوت غير الحكم والعجب ان الثبوت يوجب في المسائل
 المواطن التي لا حكم فيها بالضرورة اجماعا فيثبت هلال شوال وهلال رمضان وتثبت طهارة
 المياه ونجاستها وتثبت عند الحكم بحر بم من الزوجين سبب ارضاع والتجليل سبب التقدير
 ومع ذلك لا يكون شيء من ذلك حكما واد اوجد الثبوت بدون الحكم كان اعم من الحكم والاعم
 من الشيء غيره الضرورة ثم ادى بهم من ثبوت هو موضع الحجة كالسنة وغيرها السالمة من
 المطاع في وحد شيء من ذلك بقاء في عرف الاستعمال ثبت عند القاضي ذلك وعلى هذا التقدير
 يوجد الحكم بدون الثبوت صا لا حكم لاحكام فيكون كل واحد منهما اعم من الآخرة من وجه
 واخص من وجه ثم ثبوت الحجة به بالاكلام القسائي الا شائى الذي هو الحكم فيكون ان عيب بن
 بالضرورة ويكون ثبوت هو صا لا حكم اما كلام في النفس والزم او طلاق ترتب على هذا
 الثبوت وهذا فرق آخر من جهة ان الثبوت يحل تقدمه على الحكم من قال بان الحكم هو الثبوت لم
 او تقرر وان ترك والحاكم مع الله تعالى كتاب الحكم شيء الاحكام والالزام بين المصنوع ومن
 آخر الفرق (٥٥) كانت مقالة صحيح وما مشى به كذا ان كان يريد الاشياء العبيد والامضاء لم كان قبل
 الحكم فتوى والا فلا والله اعلم قال (لفرق الخامس) والشروط والالتزام بين قاعدة الحكم وقاعدة
 الثبوت (٥٦) قالت ما قاله صحيح وقد يطلق على ثبوت حكم فالأمر في ذلك لفظي والله تعالى اعلم

بشدة

على جهة اخذ منها قال كان أكثر من ذلك السهم صوة وعمله حتى يتم حظه فهدى هي

حال قرعة السهم في ارقاب كافي بداية المجهود الحفيد ان رشد (واما قسمة) مباح الرقاب فقال الحفيد ابصاهي عند الجميع
 سالما رة والمماياة ان تكون بالارمان بان يمتنع كل واحد منهما بالعين مدة مساوية لمدة انتفاع صاحبه ويجوز فيها لا ينقل ولا
 يحول في المدة البعيدة والاجل البعيد عند مالك وأصحابه ولا يجوز فيها يتنقل ويحول الا في المدة البعيدة واختلاف فيها اما في
 الاعتلال فقيل اليوم الواحد ونحوه وقيل لا يجوز ذلك في المداينة والعيد وأما في الامنع فقيل مثل خمسة أيام وقيل الشهر
 وأكثر من الشهر قليلا وأما ان تكون بالاعيان ما يستعمل هذا دارا مدة من الزمان وهذا دارا تلك المدة بعضها وقيل
 تجوز في سكنى الدار ووراعة الارضين ولا يجوز ذلك في الملة والكره وقيل يجوز على قياس النها في الارمان وكذلك القول

في استخدام العمد والدواب بحري على الاختلاف في قسمها زمانا ما حصصا وفي شرح عبد الباقي على مختصر خليل
 عند قوله القسمة نهاؤ كخدمة عدد شهر وسكنى دار بين كالأحارة ما نصه فهم من العشيبة أى بالاجارة ان المأبأة إنما
 يكون ترضى وهو كذلك لان الاحارة كاسيع فلا يجبر عليها من أيها ولا ينافى ذلك جعل المصنف قسمة المراضاة قسما
 هـ لانه باعتبار طهها تلك الذات والمأبأة متممة بذلك المقام مع تمام الذات سبعا ما لفظه وفي الرهوني وكون وقسم
 قسمة المذبح هو قسمة الدواب وأما المراضات والفرعة فتكون في كل منهما ما يحس الحاجة منهما لفظهما (دائرة)
 في رواية حميد بن رشد ان جعل القسمة لقسمة في القسمة تطبقا لتعويض المتعاضدين وهي موجودة في لشرع في مواضع
 منها قوله سأل فسمع فكان من المدحسين وقوله تعالى وما كنت لديهم (٥٥) ان يقولوا أفلا نمم أنهم يمكن

مريم ومن ذلك الاثر
 الثابت الذي جاء فيه
 ان رجلا اعتق سبعة
 أعبد عند موته فاسهم
 رسول الله صلى الله
 عليه وسلم بينهم فاعتق
 ثلث ذلك الرقيق اه والله
 سبحانه وتعالى أعلم

الفرق السادس عشر
 والمائتان بين عدة
 ما يجوز التوكيل فيه من
 الاموال وبين قاعدة ما لا
 يجوز التوكيل فيه منها
 كتب الدلالة ان الشايط
 وما مر عند قول الاصل
 الفرق الحادي والسمون
 والمائة الخ ان هذا الفرق
 بين هذين القاعدتين
 قريب من الفرق العاشر
 والمائة بين قاعدة ما تصح
 فيه النيابة وقاعدة ما لا
 تصح النيابة فيه أو هو
 هو اه قلت وأدق كلامه

يتحدث له معنى ما هو الحكم

الفرق السادس والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يصلح ان يكون مستندا

في التحمل وبين قاعدة ما لا يصلح ان يكون مستندا

قال صاحب المقدمات كل من علم شيئا بوجه من الوجوه المؤدية لذلك يشهد به ولذلك صحت
 شهادة هذه الامة لوح عليه سلام ولغيره على انهم ما حارسل الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك
 وصحت شهادة غيره ولم يحضر غيره الفرس ومداركهم اربعة المئين واحد ٢ الجواس الخمس
 والاهل المتوار والاستدلال فتحوار الشهادة بما عدم ما هذه الوجوه وشهادة خزيمة كانت
 بالطار والاستدلال ومثله شهادة ابي هريرة ان رجلا قال سمعنا رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول
 شهدناه ما قاله فقال عمر رضي الله عنه هذا التمس ولا يورث ما فقهها حتى شرها ومنها شهادة
 العاقب بقدم العيب والشهادة بالتوار كما سب وولايه القاضي وعمله وحرر الزوجين والاصل
 في الشهادة العلم واليقين لقوله وما شهدنا الا بما سمعنا وقوله اني الا من شهد بالحق وهم يعلمون
 وقوله عليه السلام على مثل هذا فاشهد أي مثل الشمس في صياضها يجوز التحمل في الشهادة
 به وقد يجوز بالحق والسمع قال صاحب الفهم ما سمع احدى شهادة السماء كما سماع الماشية في
 مواطن كثيرة حاضر منها على الخطر خمسة وعشرون موصدا حاس المثل في تقدم الولاية بسبب
 الموت اولوية العزل مداه الجرحه ومن سجدون ذلك فمما قال عليه قولا وذلك انما يدرك زمان
 المحروح والمعدل فان ادرك فلا بد من العلم الاسلام الكفر بحسن الولادة التزويد السمعة
 الصدقة الهبة البيع في حلة التقديم ارضاع سكاك بطلاق الصبر الوصية اتي الله
 الحرة وراة منهم ائمة والاخوة وراة المدي في الحرة القسمة مده مواطن رأى
 الاصحاب ما مواطن ضرورة وجوز تحمل الشهادة ما قل صاحب الجواهر ما لا
 قال (الفرق السادس والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يصلح ان يكون مستندا في التحمل وبين
 قاعدة ما لا يصلح ان يكون الى قوله فهذا مدرك السماع) وتاكثر ما قل هو وما فقهه في صحيح

٢ الصواب احدى

لحكاية الخلاف هي شرح علق على خليل وبناني عليه ما خلاصته وسلمه الرهوني وكنون ان قول خليل في مختصره صحت
 الوكالة في قائل النيابة الخ أي شرعا وهو ما لا يمين فيه المباشرة أي ما يجوز فيه النيابة تصح فيه الوكالة وما لا يجوز فيه النيابة
 لا تصح فيه الوكالة متى على لاس رشد وعياض من مسارات النيابة للوكالة كما قل ان عرفة عما من جعلها دابة الامراء
 وكالة لا على ان النيابة نعم الذي هو مقصود تعريف ان عرفة للوكالة قوله نيابة دي حق غير دي امرة ولا عانة لغيره
 فيه غير مشروطة بموته فتخرج نيابة امام الطاعة أميرا أو قاضيا ارضاء حسب شرطه وأم الصلاة والوصية اه قال الساني ولو
 اسقط ذي من قوله دي امرة وجعل غير مدنا الحق لكان تعريفه شاملا او كين الامم في حق له قبل شخصه بل ان قال
 واعلم انه وقع في كلام ان عرفة هنا انه ذكر ان شرط النيابة بمقتضى دلالة الاستعراء والاستعمال استحقاقا جاعلها فعل ما

وقعت النيابة فيه قال فإذا جعل الإنسان غيره فاعلا أمرا فإن كان يتمتع أن يباشره أولا حق له في مباشرته فهو أمر وإن
صحت مباشرته وكان له فيه حق فهو نيابة فجعل الإنسان غيره يقتل رجلا محمدا عدوانا هو أمر لا نيابة وجعله يقتله قصاصا
نيابة ووكلته أه ورد هذا على ابن هرون الذي أبطل طرد تعريف ابن الحاجب الوكالة بأنها نيابة فيما لا تتضمن المباشرة بالنيابة
في المناصب كالسرقه والغصب وقتل العدوان ثم ناقض ابن عرفة كلامه بما ذكره من أن الوكالة التي هي أخص من النيابة
تعرض لها الحرمة بحسب متعلقها ومثل ذلك بالبيع الحرام وهو ممنوع المباشرة ثم قلنا قاله الشيخ الماوي أنه وقد تقدم في
الفرق المأشور والمائة توصح الفرق بين ما تصح النيابة فيه وبين ما لا تصح النيابة فيه وفي الفرق الحادي والسبعين والمائة
ما يوضحه من المسائل ونقي (٥٦) هنا مسئلة وهي أنه قد تقدم أن ما كان من العبادة كالصلاة العينية من

حيث أن مصلحتها
المقصود والخشوع
واجلال الرب سبحانه
والمواظاة المودبة له
لا تصح النيابة فيها الدائمات
رضاء أو سعة أو رغبته
أو مندوبة لعدم سقوطها
عن المستحب إذا صاها
النائب عنه لقوات أصاحه
التي طابها الشارع حينئذ
أد لا يبرم من خصوم
الوكيل خصوم الموكل
وقد علق على خليل
وأما النيابة على إيقاعها
بمكان وزمن ومخصوصين
فتصح كالتقاضي مطلقا
وكساية في أدان وأمانة
ونحوهما كقراءة مصحف
بمكان مخصوص لضرورة
أه المراد قال الساني وفي
الوضيح في باب الحج
ذكر أن أجماع الخبيج لا
يجوز له أن يصرف ما
أخذ من الأجرة إلا في الحج ولا يقضي بها دينه وسأل الناس وإن ذلك
جناية منه لأن ذلك خلاف عرض النبي صلى الله عليه وسلم في محصره قوله وحني أن وفي دينه ودنياه ما صبه وكان
شيخنا أبي النبي الموفى رحمه الله تعالى يقول ومث هذا المساجد ومحوها يأخذها الوجيه بوجاهته ثم يدفع من مرتباتها شيئا قليلا
لن يبوب عنه قارى أن الذي أهاه لنفسه حرام لأنه اتخذ عبادة الله متجرا ولم يوف بقصد صاحبها إذ مراده التوسعة
ليأبى الاجير بذلك مشروح الصدر قال رحمه الله تعالى وأما أن اضطر إلى شيء من الأجرة على ذلك فإني أعذره لضرورته
أه فكلام الموفى هذا صريح في أمرين (الاول) أن النائب مع الضرورة ليس له إلا ما أعتق عليه مع الثوب عنه من قليل
أو كثير (الثاني) أن النائب مع عدم الضرورة يستحق لجميع الخراج وصرح كلام القراني المواضة للموفى في الأمر الاول

الفرق

أخذه من الأجرة إلا في الحج ولا يقضي بها دينه وسأل الناس وإن ذلك

جناية منه لأن ذلك خلاف عرض النبي صلى الله عليه وسلم في محصره قوله وحني أن وفي دينه ودنياه ما صبه وكان
شيخنا أبي النبي الموفى رحمه الله تعالى يقول ومث هذا المساجد ومحوها يأخذها الوجيه بوجاهته ثم يدفع من مرتباتها شيئا قليلا
لن يبوب عنه قارى أن الذي أهاه لنفسه حرام لأنه اتخذ عبادة الله متجرا ولم يوف بقصد صاحبها إذ مراده التوسعة
ليأبى الاجير بذلك مشروح الصدر قال رحمه الله تعالى وأما أن اضطر إلى شيء من الأجرة على ذلك فإني أعذره لضرورته
أه فكلام الموفى هذا صريح في أمرين (الاول) أن النائب مع الضرورة ليس له إلا ما أعتق عليه مع الثوب عنه من قليل
أو كثير (الثاني) أن النائب مع عدم الضرورة يستحق لجميع الخراج وصرح كلام القراني المواضة للموفى في الأمر الاول

ومع لفته في الامر الثاني وان الاستئذان اذا وقعت مع عدم القدرة لم يحسب للثابت ولا للمؤبد عنه شيء من خراج الوقف حيث قال في الفرق الخامس عشر واثنا عشر ما نصه اذا وقف الواقف على من يقوم بوظيفة الامامة أو الارز أو الخطابة أو التدريس فلا يجوز لاحد ان يتناول من ربح ذلك شيئا الا ان قام بذلك الشرط على مقتضى ما شرطه الواقف فان استتاب غيره في هذه الحالة عنه في غير أوقات الاعذار فانه لا يستحق واحدهما شيئا من ربح ذلك الوقف أما ان ثبت فلا من شرط استحقاقه صحة ولايته وهي مشروطة بان تكون ممن له النظر وهذا المستحب ليس له نظر انما هو امام أو مؤدون أو خطيب أو مدرس ولا تصح الولاية الصادرة منه وأما المستحب فلا يستحق شيئا أيضا سبب انه لم يرقم بشرط الواقف قال استتاب في أيام الاعذار جاز له تناول ربح الوقف وان يطلق (٥٧) لئانه ما أحب من ذلك الربح اه

وله ابو القاسم بن الشاط وأبو عبد الله القوري اه كلام البيهقي تصرف وفي حاشية كيون قال الشيخ المسعودي رحمه الله تعالى ويقي النظر فيما يبعد عن ذرا ويترقى ذلك شرعا من الاسباب العارضة للمرء منها ما تتمد منه مباشرة الوظيفة عادة كالمرض الشديد والحبس والعمة الجبرية ومنها ما يمكن المباشرة معه ترك ذلك العارض غير ان في تركه قوت منفعة أو ترتيب مضرة كخروج من لا كافي له الى مطالعة صيته أو عتد مض شئيه أو شهود وليمة دعي اليها في وقت الوظيفة أو تشييع جنازة قريب أو صديق أو غيرهما وما شبه

أمرق ابن ماهو مدرك للتحمل ومايس مدرك مع مسبباته والتبعية على عدده وانه لا يقتصر فيه على الحواس فقط كما يعتمد كثير من الفقهاء بل لو أهدت لغيره من القطع جازت الشهادة بها في جميع الصور

(الفرق السابع والعشرون والمائتان بن قاعدة اللفظ الذي يصح اداء الشهادة به وبين قاعدة ما لا يصح اداؤها به)

اعلم ان اداء الشهادة لا يصح بالخبر البتة ولو قال الشاهد للقاضي أنا أخبرك أيها القاضي بان زيد عبد عمرو ديارا عن يقين مني وعسم في ذلك لم يسكن هذه شهادة بل هذا وعد من الشاهد للقاضي انه سيجبره بذلك عن يقين فلا يجوز اعتماد القاضي على هذا الوعد ولو قال قد أخبرتك أيها القاضي بكذا كان كذا لان مقصده تقديم الاحذر منه ولم يقع والاعتماد على الكذب لا يجوز فالمستقبل وعدد والمضاي كذب وكذلك اسم الفاعل المقتضى للحال كقوله انا

قال (الفرق السابع والعشرون والمائتان بن قاعدة اللفظ الذي يصح اداء الشهادة به وبين قاعدة ما لا يصح اداؤها به) قلت هذا الفرق ليس بخارج على مذهبنا من رحمه الله فانه لا يشترط مميزات الالفاظ لاق العقود ولا في غيرها واما ذلك مذهب الشافعي رضي الله عنه قال (اعلم ان اداء الشهادة لا يصح بالخبر البتة) قلت قد تقدم له في اول فرق من المصنفات حكاية عن الامام الدرري ان الرواية والشهادة حبران ولم يسكن ذلك ولارده بل جرى في مساق كلامه على قبول ذلك وصحة قال (لو قال الشاهد للقاضي أنا أخبرك أيها القاضي الى قوله لم يسكن هذه شهادة) قلت ذلك لغرض به وانه أخبرك ولم يقل شهد عندك قال (بل هذا وعد من الشاهد للقاضي انه سيجبره بذلك عن يقين فلا يجوز اعتماد القاضي على هذا الوعد) قلت ومن ان يقين انه وعد ولم يسله اسئلة أخبار فيكون شهادة اذ الشهادة خبر لا سيما اذا كان هناك قرينة تقتضي ذلك من حضور مطالب وشه دات لما فانه في ذلك غير صحيح قال (ولو قال قد أخبرك أيها القاضي بكذا كان كذا الى قوله فالمستقبل وعد والمضاي كذب) قلت ان كان لم يسكن تقدم منه أخبار فذلك كذب كما قال (وكذلك اسم الفاعل المقتضى للحال كقوله انا

(٨ - الفرق - رابع) ذلك ومنها ما يمكن معه أيضا مع عدم ترتيب شيء من ذلك كقصد الاستراحة وكتماطي أسباب غير حاجيته والظاهر ان المراد القسم الاولان دون الثالث كما يدل له ما نقله في آخر نوارل الصلاة من المعيار عن امامي المتأخرين من الشافعية عز الدين ابن عبد السلام وعبي الدين النووي من قول الاول ولا يستتاب الا لمن رجعت العادة بالاستدابة فيه كالمرض والحبس وقول الثاني لمن لا بعد بسببه مقصرا وما نقله أيضا في اتماء نوارل الحبس عن أبي عبد الله المدوسى من مثله للمعذر بالخروج الى الصيغة وانظر السفر للرياسة هل هو من القسم الثالث كما هو المتبادر ومن الثاني لجران العادة في الجملة هو اعلم ان متولى الوظيفة اذا عطاها رأسا بان يباشر القيام بها نفسه ولا استتاب فيها من يقوم مقامه لا يحل حاله من ان يكون ذلك معذرا لغيره وفي كل امان تكون المدة كثيرة أو يسيرة والحكم انه لا يستحق المرتب

لحمون لموايها الا في صورة واحدة وهي ان يكون عدم قيامه بها لعدم لا بد منه مقصرا عادة والمدة مع ذلك سيرة عرفا
كما أفاده السيد عبد الله بن محمد بن موسى في جواب له مذكور في المعبر ونصه قال علمنا فينا كل من جعل له مراب على قراءة أو غيرها ثم لم يقم
بذلك لعدم من مرض أو خوف أو غير ذلك المستحق ذلك المرتب كذا جرح على شيء لا تقوم على المقصود المستحق جرح عليها
وهو لا يستحق الاجرة لأن يكون ما عطل مدة سيرة كجر وجهه الى صفة رفقته شيء أو يمرض المدة البسيرة فانه لا يحرم الاجرة
اه ومثل المدة البسيرة في جواب له آخر مذكور فيه أيضا بالجموع ونحوها وكذا من ان عرفه عن ابن قنوح انظر القول الكاشف
اه بقطبها وقد قدمت في الفرق الخامس عشر وثلاثة عن شيخ منصور الحلي في شرحه على الاقناع ان مذهبهم جوار استجابة
الاجرة في مثل تدريس وامامة (٥٨) وخطائة ونحوه حائرة ولو هي الواجب عن ذلك اذا كان النائب مثل مستقيمة

في كونه أهلا لمنصب
فيه الا جعل والله سبحانه
وتعالى أعلم (قائمة)
في حاشية الزهري على
عقب مائة ان يوس
الاصل في حواز الوكالة
قوله تعالى فاستأوا أحدكم
يؤركم هذه الى اديبة
وقوله فان دعيت اليهم
أموالهم فاستمروا عليهم
والاوصياء كآلو كلاء
ومن السنة حديث طاعة
ابن عباس حين قالوا لروحم
وحمل وكيلة يعني عايبها
وان الى صلى الله عليه
وسلم امر رجل أن يشتري
له أجنبية فديار فاشترى
ثنتين فديار فباع واحدة
فديار فأنه بشة وديار
فدعا له النبي صلى الله
عليه وسلم بالبركة والاباء
على جواز الوكالة
المريض والنائب والحاضر

مثل ذلك اه منه بلفظه اه

محرك اما الماضي فكذا فاه احاد عن اصحابه بالخبر لانه في ذلك لم يقع في الحال اما وقع
الاخبار عن هذا الخبر فظهر ان الخبر كيمما تصرف لا يجوز للحاكم الاعتماد عليه وكذلك اذا قال
الحاكم للشاهد ما يوشى تشهد قال حضرت عبد فلان فسمعتة بقر كذا او شهدتني على نفسه
بكذا او شهدت بهما بصدور البيع او غير ذلك من المقود لا يكون هذا اداء شهادة ولا يجوز
للحاكم الاعتماد عليه بسبب ان هذا محبر عن امر تقدم فيجتمعن ان يكون قد اطع بعد ذلك على
ما منع من الشهادة من فسخ اوراقه او حدوث ريمة للشاهد تفسد الاداء فلا يجوز لاجل هذه
الاحتمالات الاعتماد على شيء من ذلك اذا صدر من الشاهد فتركها فاقاب لا يجوز لاعتماد
عليه بل لا بد من اثناء الاخبار عن الواقعة المشهود بها والا شاء ليس محبر ولذلك لا يحتمل
الصدق والكذب وقد تقدم الفرق بين السابقين

محرك اما الماضي فكذا فاه اخبار عن اصحابه بالخبر لانه في ذلك لم يقع في الحال اما وقع
الاخبار عن هذا الخبر فظهر ان الخبر كيمما تصرف لا يكون من يقول للقاضي اه احرك
من لا بد عند عمر وديار محبر للماضي ان لم عند عمر وديار محبر با محبر وهن العمارة
عن اخباره عن الخبر الاعين تلك وهي انا محرك انا محرك لا انا محرك بكذا هذا كانه محط
لا هو به من مهم شيامن مصمات الاله طومة قضى مساقا قل (فظهر ان الخبر كيمما تصرف
لا يجوز للحاكم الاعتماد عليه) قلت لم يظهر مقاله أصلا ولا يصح بوجه ولا حال قل (وكذلك
دا قال الحاكم للشاهد ما يوشى تشهد قال حضرت عبد فلان فسمعتة بقر كذا او شهدتني على نفسه
بكذا او شهدت بهما بصدور البيع او غير ذلك من المقود لا يكون هذا اداء شهادة اني قوله والخبر
كيمما تغلب لا يجوز لاعتماد عليه) قلت ان لم يكن قول الشاهد حضرت عبد فلان فسمعتة بقر
بكذا او شهدتني على نفسه بكذا بعد قول الماضي له يوشى تشهد شهادة فلا تدرى ما يلفظ تؤدي
الشهادة وما هذا كله الا غلط وسواس لا يصح منه شيء السنة قل (بل لا بد من اثناء الاخبار عن
الواقعة المتهود بها) قلت يا للمعجب وهل لا اثناء الاخبار لا يثبت قل (ولا شاء ليس
محبر الى قوله وقد تقدم الفرق بين السابقين) قلت من هذا دخل عليه لوم وهو اطلاق لفظ الا شاء

فا

الفرق السابع عشر والثلاثين بين قاعدة ما يوجب الضمان وبين قاعدة ما لا يوجب

أقول هذا الفرق مذكور مع ما تقدم من الفرق الحادية عشر والثالثة بين قاعدة ما يضمن وبين قاعدة ما لا يضمن وقد وضحته هناك اتم
توضيح وضمنت ما زاد هذا على ما ذكره هناك مع زيادة من بدايه لمحتد وغيره بكمه ذكرها مسألتي تتعلق بهذا الفرق ولم أذكرها
هناك (المسئلة الاولى) مشهور مذهبنا لدى حكماء اللحى عن مالك وابن عباس ان الضمان على العاصب يوم القصاص دون ماله وان
صداق لثقل يجب له وطوء في وطء الشهة أول يوم الشهة دون ماله ورافقا أ بوحية وحجتنا في النصب أمور ثلاثة
(الامر الاول) القاعدة الاصولية وهي ان ترتب الحكم على الوصف يدل على غلبة ذلك الوصف لذلك الحكم ورسول الله صلى

عليه وسلم في قوله على اليد ما أخذت حتى تردده قد رتب الضمان على الأخذ باليد ويكون الاحتياط هو سبب الضمان وقوله صلى الله عليه وسلم ما ذكر قرينة تدل على ذلك كما يدل قولنا على الزاني الرحم وعلى السارق القطع على سببية هذين الوصفين لمن ادعى أن غير الأخذ باليد سببا حد ذلك بحمله الدليل لأن الأصل عدم سببية غير ما دل عليه قوله صلى الله عليه وسلم ما ذكر (الامر الثاني) القاعدة الأصولية الفقهية وهي أن الأصل ترتيب الضمان المسببات على أسبابها من غير تراخ فيرتب حين وضع اليد لا بعد ذلك والمضمون لا يضمن لأنه تحصيل الحاصل (الامر الثالث) القياس على حوالة الأسواق فإنها كما لا نصن عند الشافعية كذلك لا يصح المصوب سديوم المصوب وحجتها في وطء الشبهة أما القياس على المصوب لأنه لا قائل بالفرق بينهما وما لأن الصداق رتب في (٥٩) ديمته بالوطء الأولى والأصل

فادّعى الشاهد شاهد عندك أيها القاضي كذا كان إنشاء ولو قال شهدت لم يكن إنشاء عكسه في البيع
 ولو قال بيعت لم يكن إنشاء للبيع لأنّ إخباره لا يسمّيه بيع بل وعدا. ارجع في الاستدلال ولو قال بعثت كان
 إنشاء للبيع فلا إنشاء في الشهادة بمصارعي في العقود المأصية وفي الطلاق بالمأصية واسم الفاعل نحو
 أنت طالق وأنت حر ولا يقع إلا شاء في البيع والشهادة باسم الفاعل ولو قال أنا شاهد عندك كذا أو أنا
 بأمرتك كذا لم يكن إنشاء وسبب الفرق بين هذا المواطن والوصف العربي ما رخصه أهل العرف من إنشاء
 إنشاء وما لا يفتقر أهم وضعوا للاشهاد المأصية في العقود والمصارع في الشهادة واسم الفاعل في
 الطلاق والعتاق وما كانت هذه إلا من طم موضوعه لا شاء في هذه إلا بواب صريح من الحكماء على
 المصارع في الشهادة لأنه موضوع له صريح فيه والاعمال على الصريح هو الأصل ولا يجوز الاعتماد على
 غير الصريح لعدم تبيين إيراد منه فإن اتفق أن العوائد تعيرت وصار المأصية موصوطة لإنشاء الشهادة
 على جميع الكلام ومن جعلته الخبر باطل لفظ إنشاء على قسم الخبر ثم يحيل أنه أحدهما بمعنى واحد
 ويحكم بأن إنشاء لا بدحله التصديق والكذب ومقالته من أنه لا بدحله ذلك صريح في إنشاء
 الذي هو قسم الخبر وغير صحيح في إنشاء الذي هو إنشاء الخبر وإن يكون وعدا بما يشهد عند لا أعلم
 له ما للخبر قل (هذا قال الشاهد شاهد عندك أيها القاضي كذا كان إنشاء) قلت وما المانع من أن يكون
 وعدا بما يشهد عند لا أعلم له ما لنا لا التحكم بالفرق بين لفظ الخبر ولفظ الشهادة وهذا كله محيط
 فأحش قال (ولو قال شهدت لم يكن إنشاء عكسه في البيع) وقال أبيات لم يكن إنشاء إلى قوله ولو قال
 أنا شاهد عندك كذا أو أنا بأمرتك كذا لم يكن إنشاء (قلت لقد كلف هذا الرجل نفسه شططا
 وإرهاقا ما لم يلزمها كيف وهو ما لكي والمبالغة يحرمون العقود مع لفظ أصلا فصلا عن لفظه بين
 وإنما يحتاج إلى ذلك الشاخص حيث بشرطون معيات لا لحاظ قال (وسبب الفرق بين هذه المواطن
 الوصف العربي أي قوله وفي الفرق أربع مسائل) قلت ما قال في ذلك كلامي على مذهب الشافعي وهو
 قسم وصحيح إلا قوله أراد الشهادة لا إنشاء لا بالخبر فإنه قد تقدم أن لشهادة خبر وهو الصحيح
 وتقدم التسمية على الموضع الذي دُخِلَ عليه من المأصية والوهم والله تعالى أعلم ومقالته في المسائل لا ربح
 صحيح أو قل لا كلام فيه وكذلك مقالته في الفرق منه نقل وترجيح ولا كلام في ذلك

ولا سواق رعيات انداس رهي بين الناس خارجة عن السمع ولا يصمن بخلاف زيادة صفها وظهور فائدة الخلاف في مسائل (مها) ما اذا
عصبها ضعيقة مشووعة معينة ماواع من العيوب فرأيت ذلك العيوب عنده بعدنا القيمة الاولى وعدد الله في الثانية لا ما
اعلى وعلى مذهبه لو علم الصدصة ثم سبها ضمها المصوب واحتج الشافعي وموافقه بوجود (الاول) ان الله صب في كل
وقت مأمور بالرد فهو مأمور بالزيادة ثم لم يرد بها يكون عاصيا لها فيضمنها (الثاني) ان لزيادة شات عن ملكه وفي ملكه
فتكون ملكه ويد المدوان عليها فتكون مقصورة فيضمن كالمدين المقصورة (الثالث) انه في الحالة الكية طام والطم عنة
الضمان فيضمن والجواب ان الوجوه الثلاثة وان كانت مسلمة الا امالا سلم اما سبب الضمان فلا يلزم من الامر ولا من الطم
ولا من غيرهما الضمان لعدم نصها شرعا سببها والاسباب الشرعية تقتصر الى مصب شرعي ولقد صاحب الشرع انما اقتضي

سببية وضم اليد ومفهومة ان غيره ليس سبب فلا دلالية عليه من دليل ولم يوجد وضع اليد في ثناء القصب بل استصحابها واستصحاب الشيء لا يلزم ان يقوم مقامه بدليل بطر (منها) ان استصحاب السكاح لا يقوم مقام اليد الاول لصحة مع الاستبراء والعقد لا يصح مع الاستبراء (ومنها) ان الطلاق يوجب ترتيب العدة عليه واستصحابه لا يوجب عدة (ومنها) وضع اليد عدوانا يوجب التعسيق والقائم ولو حن سددك وهي تحت يده اربابهم حينئذ ولم يحسق (ومنها) اعتداء العبادة يشترط فيها اليات وغيرها من التكثير ونحوه ودوامها لا يشترط فيه ذلك فلما ان استصحاب الشيء لا يلزم ان يقوم مقامه لاسيما وسبب الصالح هو لاخذ عدوانا ولا يصدق عليه صدر من الاخذ انه اخذ الآن الا على سبيل المثال لان حقيقة الاخذ تجري مجرى المناولة والحركات الخاصة لا يصدق (٦٠) شيء منها مع الاستصحاب فلما ان سبب الضمان منفي في رمن الاستصحاب

قطعا ونحن انما نضمته الآن بسبب متقدم لا بما هو حاصل الآن فادفع ما ذكره وأن القيمة انما هي يوم القصب رأت العين أو قصصت المسئلة (الثانية) اختلفت المذاهب ونسبت الآراء وطرق الاجتهاد فيما اذا ذهب جل مائة الدين كقطع داب الله الاخرى ونحو ذلك فمدنا ببعض الجميع في جميع صور ذلك وقال الشافعي وان حصل رضى الله عنهما ليس له في جميع صور ذلك الا ما قص لان الاصل بقاء ما في على ما كان وقال ابو حنيفة رضى الله عنه في المد والثوب كقولنا في الاكثر في انه اذا ذهب القصب أو الاقل باعتبار المنفعة عادة

والمصارع لا يشاء العقود جار للحاكم الاعتماد على ما صار موضوعا للاشياء ولا يجوز له الاعمال على العرف الاول فتلخص لك ان الفرق بين هذه الالفاظ ما هي عن الموائد وتابع لها وانه يتقارب ويتشبه تميرها واتفاقها فلا بد في سددك حمدا في فرق بين قاعدة ما يصح ان تؤدي به الشهادة وقاعدة ما لا يصح به اداء الشهادة وفي الفرق اربع مسائل (المسألة الاولى) الشهادة قسمة قسمة تكون مقصدها بحر الانبث فيقتصر عليه نحو شهد انه مع ونحوه مرة يكون المقصود الجمع بين البني والاثبات وهو الحصر فلا بد من الصريح بهدائي العبارة قل ما كنت في التمهيد لا يمكنه انه ان الميت حتى يقولوا في حصر الورثة لانه له وارثا بغيره وكذلك هذه الدار لانه اوجده حتى يقولوا ولا علم خروجها عن ملكه في موت حتى يحكم لذلك في الحل قالوا هذا وارث مع ورثة آخرين اعطى هذا نصه وترك الباقي يد المدعى عليه حتى بانى مستحقه لان الاصل دوام يده ولان ما كان قد بقر له ما قال سجدون وقد كان يقول غير هذا وعن ملك نزع من المدلوب ووقف ائتمها ما سجد قالوا لا يعرف عدد الورثة لم يقض لهذا شيء لعدم تيمنه ولا ينظر الى تسمية الورثة وفي الدار يد صاحب اليد حتى نزلت عدد الورثة لانه لا يؤدي لقص القسمة وشو يش الاحكام (المسألة الثانية) قال صاحب البيان لا تقبل شهادة من يقول ولا وارث أو هذا المد له مانع ولا وهب ولا يدري ذلك لانه جرم مانع في غير موضعه بل يقول لا أعمره وارثا غيره ولا أعلم انه مانع ولا وهب فله ملك وقال عدد لك لا يجوز لا لجرم من يقول مانع ولا وهب لان الشهادة بغير الجرم لا تحرر قل وقول عند الملك أظهر وفي الجواهر لو شهد أنه ما كان بالامس ولم يمرض بحال لم يسمع حتى يقول لم يخرج عن ملكه في علمي ولو شهد أنه أقر بالامس تمت ادقار واستصحاب موجه ولو قال للمدعى عليه كان ملكه بالامس برع من مد له لانه أحبر عن تحقيق استصحابه كالو قال اشاهد هو ملكه بالامس متراء من المدعى عليه ولو شهدوا أنه كان بيد المدعى عليه بالامس لم يسمع حتى يشهدوا أنه ملكه ولو شهدت أنه عصمه جعل للمدعى صاحب اليد ولو ادعى ملكا مطلقا شهدت الملك والسبب لم يضر لعدم المناقاة (المسألة الثالثة) قال ابن يوسف لو شهدوا بالارض ولم يحدوها وشهد آخرون بالحدود دون الملك قال

فيس له الا ما قص وقال فرفع عين السمة ومع القيمة استحصاء والقياس عدمه ان لا يصح من الا القصب ما اختلعه في تسليم هذا القول فهم من قال لانه يستنع بالاكل والركوب معا وعليه فيتعدى الحكم للابل والفر دون المال والخبير ومهم من قال بالركوب فقط وعليه فيتعدى الحكم للبعال والخبير ايضا ومن رجع اليه قد قطع يدي العبد أو رجله فابو حنيفة يوفى في تحرير العبد بين تسليم العبد وأخذ القيمة كاملة وبين امساكه ولا شيء وقال الشافعي رضى الله عنه تتمتع بقيمة كاملة ولا يلزم تسليم العبد على خلاف قوله في المسئلة الاولى أعنى مسئلة قطع داب الله القاضي ومشاخ الخلاف خلافا في الملك هل يصدق للضمان وسببه ما وهو قول الخائف هذا قال الضمان الذي سببه عدوان لا يوجب ملكا لانه سبب لتعليق لاسباب للفرق وبضمان للضمان فقط لاسببه وهو قوائنا وعليه فالضمان قدر مشترك بين العدوان وغيره وبسط ذلك في المسئلة الاولى

لنا وجوه (الاول) أن نقول أنه ألب المنفعة المقصودة فيضمن كما لو قتلها لما أنه أنلف المنفعة المقصودة فلان دال الحية اذا قطع ذنبه لم يتركها سدا والركوب هو المقصود وما يقاس ذلك على قتلها فلانه اذا قتلها ضمنها اتفاقا مع بقاء انتفاعه باطنها بها لسكابه وذاته وادخا جلدتها فينتفع به أو سخر دماغه الى غير ذلك من المنافع غير المقصودة عادة فلما لم ينع ذلك من الصمان علمنا ان الضمان مضاف للقدر المشترك بينهما ومنها وهو دهاب المقصود يستويان في الحكم عملا باشتراكهما في الوجوب (الوجه الثاني) أنه لو غضب غسلا وشربا وشامقدا الجمع فالودجا ضمن عدم بقاء منافع كثيرة من الدلية وكذلك هما (الوجه الثالث) أنه لو غضب عند افاق أو حطه فلها الاطلاقا ضمن عدم بقاء التفرق في الاول بالتقرب والاول بالاعتق وبقاء المالية في الثاني لكن جل المقصود ذهب فكذلك ههنا وكذا أنه (٦١) في الآتي حال بيه وبين جميع العيين وفي الحيلة اقتسدها عليه

لك تمت الشهادة وفضي بهم الحصول المقصود من المجموع قال ابن حبيب ان شهدت بعصب الارض ولم يردوها قيل للمدعي حذرا ما عصب منك واحلف عليه قال مالك وأن شهدت بالحق وقالت لا سرف عدده قبل للمطالب قرع حق واحلف عليه تنظفه ولا شيء عليك غيره فان جحد وبين للمطالب ان عرفته احلف عليه وخذه فان قال لا أعرفه أو أعرفه ولا أحلف عليه سجن المطالب حق بقر بالشئ ويحلف عليه فان لم يحلف عليه اخذ المقر به وحبس حتى يحلف وان كان الحق في دار حيل بيه وبينها حتى يحلف ولا يحبس لان الحق في شيء ميبه قال الباقى في المتيقن وعن مالك ترد الشهادة من اجل تعدد رحله لانه يقضى في الشهادة قال الباقى بيان بعض الشهادة يمنع من اداء ذلك البعض الا في عقد المهر والكاح والدية والحس الاقرار ونحوه مما لا يلزم الشاهد حفظه بل مراعاة الشهادة في آخره وكذلك سجلات الحاكم لا يلزم حفظها عند الاداء لانه يشهد بما علم من تعيين الشهادة (المسألة الرابعة) اشهر على السنة الفقهاء ان الشهادة على الشيء غير مقبولة وفيه تمصيل قال الباقى قد يكون معلوما بالضرورة او بالنسب القالب الناشئ عن الفحص وقد جرى عنهما هذه ثلاثة أقسام أما القسم الاول وجوب الشهادة به اذ اقا كما لو شهد أنه ليس في هذه البقعة التي بين يديه افرس ونحوه فانه يقيم بذلك وليس مع القطع مطلب آخر (والثاني) نحو الشهادة في صور منها للفلس وحصر الورثة فان الحاصل فيه اما هو اقل العاد لانه يجوز عملا حصول الدال للفلس وهو يكتفه وحصول وارث لا طاع عليه ومن هما قول المحققين ليس هذا الحديث بصحيح جاء على الاستقراء ومنه قول الجوابين ليس في كلام العرب اسم آخره او ادائها صمة ونحو ذلك والقسم الثالث نحو أن زيدا ما وفي الدين الذي عليه او ما عا لمعه ونحو ذلك فانه يفي غير منصسط وانما يجوز في الشيء المنصسط قطعا او طرا وكذلك يجوز أن زيد لم يقتل عمرا امس لانه كان عنده في البيت أو انه لم يسل لا يراه في البلد وهذه كلها شهادة صحيحة بالشيء وانما يمنع غير المنصسط فاعلم ذلك به بظهر ان قولهم الشهادة على الشيء غير مقبولة ليس على عمومها وحصل الفرق بين قاعدة ما يجوز ان يشهد به من الشيء وقاعدة ما لا يجوز ان يشهد به منه

الاجزا بالبلل ليدعى الفساد اليها به كذلك صورة النزاع حال بينه وبين مقصوده وانسده عليه الاجزا مع امكان تخفيف الحنطة وعملها سويقا وغير ذلك من المنافع وانما احتجوا به من الامرين (الاول) قوله تعالى من اعتدى عليكم فاعمدوا عليه يمثل ما اعتدى عليكم والاعتداء حصل في البعض فتأمره قيمة البعض (والثاني) ان مقتضى ان تقوم المتلفات لا يختلف باختلاف الناس بل انما يختلف باختلاف البلاد والازمان أن تكون لجأمة في بقلة القاضي او الامير مثلها في غيرها كما لو جنى على عبده او داره في عدم

لروم قيمة الجميع بل البعض ويؤيد ذلك انه لو وقع ديب حمار الزراب أو حرق ثوب الخياط لم يلزمه جميع القيمة مع تعذر بيع ذلك من الامير والقاضي فاهما لا يباين ذلك الثوب بسبب ذلك القطع اليسير وانه لو قطع اذن الامير نفسه أو ثقب العاضى لما اختلفت الجمالية فكيف بدانته مع الاثنين العاضى هطع أنه أشد فالجواب عن الاول ناخذ ثلاثة وجوه (الاول) ان ظاهر الآية يقتضى ان يجوز فرس الجاني كما عور مرسه وهذا الظاهر متروك اجماعا (الثاني) انها وردت في الدية لاقى الاموال (الثالث) ان قوله تعالى عليكم اي أنفسكم انما تناول الله ما لانه ضمير الامس وعن الثاني بثلاثة وجوه (الاول) ان الدار جل مقصودها حاصل بخلاف الفرس (الثاني) اما لاسر قولهم لا يختلف التقويم باختلاف الناس بل باختلاف البلاد والارمان الا ترى ان الدابة الصالحة للخاصة والامة كالنصاة والخطاء انفس قيمة لموم لا اعراض فيها وتوقع

المنافسة في المزايدة فيها أكثر من التي لا تصالح الا لاحد الفريقين (ثالث) ان القياس على اذن الامير وأنت القاضي اطل
لان القاعدة ان المعتبر في اب الدماء مزايا الاموال لا مزايا رجال فان دية أشجع الناس وأسلمهم كدية أجناس الناس وأجمعهم
فان أحد النابين من الآخر وبالجملة فالنقص عند الدماء ثلاثة أقسام (الاول) ما ذهب به الدين بالكفاية ويوجب طلب
القيمة انفاقا (والثاني) ما لا سطر المقصود فلا لزم به القيمة انفاقا (ولثالث) ما يحل بالمقصود فهو عن الخلاف المذكور
ولذلك قال الشيخ ابو الحسن اللخمي في مذهب اب القاسم في مذهب مالك أربعة أقسام يسر لا يطل المرض المقصود
به ويسر يطله وكذلك كثير لا يطل المقصود وكثير يطله فمده أربعة أقسام متقابلة (اما القسم الاول) وهو اليسر
الذي لا يطل المقصود فلا (٦٢) يصح من الدين وكذلك الكثير الذي لا يطل المقصود وهو القسم الثالث

واما القسم (الرابع)
وهو الكثير الذي يطل
المقصود فيخبر فيه كما
تقدم وعلى القول
بتضمينه القيمة لو اراد به
أخذه وبما نصه وذلك له
عند مالك وابن القاسم
وقال عبد لا شيء له لانه
مالك ان يصحبه فانه
فذلك رضى مصبه (رأى)
القسم الثاني وهو اليسر
الذي يطل المقصود فاما عدة
مالك تقتضي تضمينه كما
تقدم في ديب الله القاضي
قال وتستوى في ذلك
الركوات والمردسات
هكذا هو المشهور وعن
مالك لا يضممه بذلك
ووفق ان يجب بين
الدن وبصم وبين
الادن فلا يصح لاختلاف
الدين وبهما واعقوا في
حوالة الاسواق على عدم

الفرق بين الثمن والمغشور والمال بين قاعدة ما يقع به لترجيح بين البيوت

عند تمارض وقاعدة لا يقع به الترجيح

فنتبش الترجيح احد ثمانية شيئا وقع في الحوهر منها ارسمه فقل بشي الترجيح زيادة العايدة
وقوة الخجة كما شاهد بين مقدم على الله واليد عند المال والزيادة الترجيح وقال ابن
ابن رضى لو ارد وترجح الله المصلحة على الخجة والطر في العامين والاجل مقدم على النظر
في الاعدية من استروا في منصل والاحمال نظر في لاعربية ومنها شهادة احدهما بخور
الصدفه قل الموت وشهدت لاخرى برؤيه بحممه في مرض الموت فتقدم سنة عدم الحوهر
ان لم تنرض الاخرى لرد عند القول السادس قل ان الي ريدان اخضعت احدهما ريد
لا علاج كشهادة احدهما بخور رهن والاخرى عدم الحوهر لا مامنة للحوهر وهي زيادة اصلاح
قال ابن القاسم وسعد بن وقال محمد بن علي هو في السباع المستصحب احسن والمالك ومعه شهادة
احدهما انه اوصى وهو صحيح وشهدت الاخرى انه اوصى وهو مريض قل ابن القاسم تقدم سنة
لصحة لان ذلك هو الاصل والاسب وقال سحنون اذا شهدت بانه ربي عاقلا وشهدت الاخرى
بانه كان مجنون ان كان الله ام عليه وهو عاقل قدمت بية العقل وان كان القيام عليه وهو مجنون قدمت
بينة المجنون وهو ترجيح شهادة الخال وهو الثمن وقيل ان الامانة تبرز وقت الرؤية لا وقت
القيام ولم يمتط طر احد من القول عن ابن القاسم في ثبات الزيادة اذا شهدت احدهما بالدين أو
السرفه أو الربي وشهدت الاخرى انه كان ممكنا مبراه تقدم بية الفتن وسخوه لانهما مشقة
رياسة ولا يدرا عنه خبر قال سحنون الان يشوب الجمع انظم كالحجيج ونحوهم به وقف لهم
أوصلي بهم العيد في ذلك اليوم فلا يجد لان هؤلاء لا يشبه عليهم مرة بخلاف الشاهدين فمده
الشمالية الاوجه هي ضابط قاعدة ترجيح "ات وما خرج عن ذلك لا يقع به الترجيح ووقع
الخلاف في هذه الترجيحات بين العلماء فمدنا تقدم حب اليد عند التساوي أو هو مع آية
الاعدل كانت الدعوة أو الشهادة عطلق المالك أو مصافي الى سبب نحو هو ملكي به حجة أو ولدته
الدية عسدي في ما لكي كان السبب المصاف اليه انكر كمدح الحروعر من الرجل ام لا وقاله

الشاهدي

النصمين لانهما رعبات الأساس فاحص في رعت ناس في المقصود هذا سبب

ما في الاصل وسلمه او القاسم ان الشاط وفي داية المحتد خفيد ان رشد ومضام الطارىء على المقصود اما من قبل
المخلوق واما من قبل الخالق كان يكون بامر من السماء وليس له في الثاني الا ان باخذه ناقصا أو يضمه قيمته يوم المصيب
وقيل ان له ان ياخذ به ويضمن العاصب قيمة العيب واما الاول فانه ان يكون بجناية العاصب واما ان يكون بجناية غيره
عليه وهو عنده فالمقصود في الاول محير في المذهب بين ان يضمه القيمة يوم المصيب او ياخذ به وما نقصته الجناية
يبرم الجناية عند ابن القاسم وعند سحنون ما نقصته الجناية يوم المصيب وذهب أشهب الى انه يخبر بين ان يضمه القيمة
أو ياخذ به ناقصا ولا شيء له في الجناية كالذي يصاب بامر من السماء واليه ذهب ابن الموار وسبب الا في اختلاف خلاف

جعل ما حدث في المصوب من مماء وتقصير كانه حدث في وجه صحيح وجب للماصب الالة ولا يلزمه شيء في لتقصير
سواء كان من سببه او من عند الله وهو القياس قول من يضعفه قيمته يوم المصوب فقط كافي خفيفة وسجود او جمن المصوب
مضمونا على الماصب في كل حال وهو قياس قول أشهب وابن النوار او انه ان كانت يده عليه اخذه برفع القيم وأوجب
عليه رد الالة وصحان سواء كان من فعله او من عند الله وهو قول الشافعي او قياس قوله او ان جناية الماصب على
الشيء الذي عصبه هو عصب في متكرر منه كما لو حصى عليه وهو في ذلك صد حده وهو قياس الشافعي الذي هو عمدة مشهور
مذهب مالك من التفرقة بين الجناية التي تكون من الماصب وبين الجناية التي تكون من السماء والمصوب في الثاني
وهو ما اذا كان نقص الشيء الذي عصب منه بجناية غير مصوب عليه (٦٣) وهو عند الماصب محرم ان

يصمن الماصب القيمة
يوم المصوب ويتبع
الماصب الجاني وبين
ان نزل الماصب ويتبع
الجاني بحكم الجنايات
فهذا حكم الجنايات
على العين في يد الماصب
واما الجنايات على
العين من غير ان ينصبها
عاصب فانها تنقسم عند
مالك الى قسمين جناية
تطعن بسبب من
المنفعة والمقصود من
الشيء باقى فهذا يجب
فيه ما عصى ومن الجناية
وذلك بان يقوم صبيحا
و يقوم بالجناية فيعطى
ما بين القيمة وحماية
تبعيل الفرض المقصود
فصاحبه يكون غنيا
ان شاء الله للجاني
وأخذ قيمته وأن
شأ أحد قيمة الجناية وقال

الشافعي وقال ابن حبان المخرج اولى ولا بد من ستة صد حب اليد صد زوقا او خيفة تقدم
بينة المخرج ان ادعى مطلقا من كان مصوبا في سبب تكرار فاعاده كلالها فكذلك اولا تتكرر
كالولادة وادعياء وشهدت البينة بعدات كل بينة وله على منكرته صد حب اليد لما على
حمد ابن حنبل رضي الله عنه مروي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم به نحوكم ايده رحلان في دانه
وقام كل واحد البينة له فقصي في رسل الله صلى الله عليه وسلم اصحاب الرسولان اليد مرجحة
كأن لم يكن لها ما ولا على ان حبيبة رضي الله عنه ما قدم وقياس على المصوب ان سبب لا يتكرر
احد جوابه (الاول) قوله عليه السلام بینه على من اى بالسبب على من انكره وهو يقتضي صمين
مدعيها والبينة مدعى عليه ويمين حجة وبينة غيره مشروعة فلا تسمع كما ان التمين في الجناية
الاخرى لا تقيده شيئا (الثاني) ولا همما ما رجعت في سبب لا يتكرر كانه قد شهدت صد بالولادة
والاخرى بالولادة تمين كدعم ما سقطت البينة فلم يحكم له بالبينة قاما ما يتكرر ولم يمين
الكذب قام مدعيه لا ما فاته يده سقطت له ماله (الثالث) ولا صاحب اليد لم يقر
العدا بينة لا تسمع بینه واذا لم تسمع في هذه الحالة وهي حسن حاله فكيف اذا قام الطالب
بينة لا تسمع بطرق الاوى لانه في هذه الحالة اضعف (الرابع) بانما احدا مدعيه في صورة
محتاج لان دعواه اقلت بالولادة ولم يدها مدعيه شهدت البينة صد وفات بينة غير ما فاقت اليد
مدعيه والجواب عن الاول القول بالموجب فان الحديث جازن به ادعى عليه وانما يقولون
بقتين ان يكون ادعيها مدعي اليد لا ما في في سببه سبب عدم قبول ماوجب لكن المدعى
انفسه بالطالب فصاحب الدطب نفسه ما ضلته لاخر نفسه فكون بينة مشروعة في حقه
وانفسه ما ضلته المتراعين مدعيه فللمخرج لما اقامه بينة صار المدعي اضعف وجب ان يكون مدعيها
تشرع البينة في حقه سبب ما دلالة بكنهه مرضي وله على من يقره ما يدل والتسوية في
كل شيء حتى يقوم المصوب فلا تسمع بينة احدهما دون الآخر وهو قوله عليه الصلاة والسلام اني
رضي الله عنه لا تقض لهما حتى تسمع من الآخر وهو يمين وجوب الاستماع منهما ومن
قويت حجة حكمها وانهم يقولون لا تسمع بينة الداخل وعن الثاني انه يقتضيه اذا تعارضت في

الشافعي وان حبيبه ليس له لاقية الجناية وسبب الاحتياط لالتفات الى الحق على انه صوب ونشبهه باللاف اكثر اهمة
بالاف ليعين انه تحليلي فمن ذلك والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفرق الثامن عشر والمائة) بين قاعدة ما يوجب استحقاق مصبه اطلاق المص في الكل وبين قاعدة
ما لا يقتضي ابطال التقدي في الكل

وهو ان ما اشتريته او صدحت عليه اذا استحق مصبه او وجدت به عيبا لله ستة احوال تنقسم الى ثلاثة اقسام (القسم
الاول) ما يقتضي فيه ذلك تخييرك في التمسك والرحوع بمصه البعض المستحق أو المصوب من التمسك وفي رد وذلك في
ثلاث حالات (الحالة الاولى) ان يكون البعض المستحق أو المصوب شأنا مما لا ينقسم وليس من رابع الالة فيتحيز بها

ذكر لان حصصة ذلك البعض معلومة غير تقويم فيستصحب المقد بحسب الامكان والضرر الشريك سواء استحق الاقل او لاكثر (الحالة الثانية) ان يكون ذلك البعض معيناً مثباً وهو الاكثر فتخير فيما ذكر لذهاب مقصود المقد في المسمى (الحالة الثالثة) ان يكون ذلك البعض شاملاً بما يقسم او من المتخذ لاملة وهو الثلث فتخير فيما ذكر ايضا لان حصته من الثمن معلومة قبل الرضا به (القسم الثاني) ملا يقتضي فيه ذلك انطال المقد في الشكل بل لزوم التمسك بالثمن في حاتين (الحالة الاولى) ان يكون ذلك البعض شاملاً بما يقسم او متخذاً لاملة وهو دون الثلث فيجب التمسك والرجوع بحصة ذلك البعض من الثمن (الحالة الثانية) ان يكون ذلك البعض معيناً وهو الاقل سواء كان من مقوم كالمروض والحياوان او من مثلي أي مكمل أو (٦٤) مؤون فوجب التمسك والرجوع في المقوم بحصة ذلك البعض بالقيمة

لا بالتسمية وفي المثل بحصة ذلك البعض من الثمن قال الاصل لان القليل لا يحمل مقصود العقد لبقاء جل المقود عليه والاصل لزوم العقد ذلك (القسم الثالث) ما يقتضي تمين رد الباقي وذلك في حالة واحدة وهي أن يكون ذلك البعض معينا من المقوم وهو وجه الصفقة وبين حينئذ انطال العقد في الكل رد الباقي في فوت مقصود العقد وبمجرم التمسك بما في حصته من الثمن لان حصته لا تعرف حتى تقوم فهو بيع شمن مجهول مسمى حاشية البنائي على عقب عنده هو خذيل في مختصره من فصل الاستحقاق وان استحق بعض فكالمبيع أي يعيب ما نصه حاصل

دعوى طعام اذ عيارر عه وشهد ما سلك والردع لا يردع مرتين كالولاية ولم يحكموا له لصاحب اليد وما سلك المطلق في الحال لاستحالة ثبوته لهما في الحال ولا له لوحكم له بالبدون المدة حكم له الا باليمين لانه شان اليد المعقدة ولم يحجج الى اليمين علم انه انما حكم باليمين ولانه لما حكم له حيث كذبت بيته أولى ان يحكم به اذ لم تكذب بيته ولا اليد الضميمة من البيعة دليل ان اليد لا تضيها الا باليمين والامة يقتضيها بخير يمين ولو اقام الخارج بيعة قدمت على يد الداخل اجماعا معلما ان البيعة بعد ما لا يفيد الرجوع (الثالث) انه انما لم تسمع بيعة الداخل عند بيعة الخارج لانه حينئذ قوى باليد والبيعة انما تنضم من اصمير فوجب سماعها للصف و لم يتحقق الا بعد فقهه الخارج بيته وعن (الرابع) ان الدعوى واليد لا يفيدان مطلعا شيئا والا سلك مع المدعى حجاج اليد والدعوى والبيعة بخير الحاكم بينهما شاء اقام كمن شهد له شاهداً وشاهد وامر اثنان خير بينهما وبين اليمين مع احدهما فسلم ان المقيد انما هو البيعة واليد لا يفيد ملكا والام يحجج من البيعة كالبيعة ان البيعة عدسة حتى تقوم البيعة ولا مواتات واقام المدعى بيعة اشتراها منه لم يحجج الى يمينه وام لا عدليه فخرج ابو حبيبة والشافعي واحمد ابن حنبل رضي الله عنهم الترجيح اليه ان البيعة انما عبرت ما تقهره من الطن والطن في الاعدل اقوى فيقدم كاخبار الآحاد اذا رجح احدهما ولا منظم الاعدا اوجب للصدق فيكون هو الميراث ولرسول الله صلى الله عليه وسلم امرت ان احكم بالظاهر ولا الاحتياط مطلوب في شهادة اكثر من الرواية دليل جواز المسد والمراء والمرد في الرواية دون الشهادة فاذا كان الاحتياط مطلوباً اكثر في الشهادة وجب ان لا يسدل عن الاعدل والطن اقوى فيها قياساً على الخبر بطرق الاولى والمدرك في هذا الوجه الاحتياط وفي الوجه الاول الجامع انما هو الطن واد اختلعت الجوامع في القياسات تعددت احوالها بوجوه (الاول) ان الشبهة مقدرة في الشرع فلا تختص بالزيادة كالدية ولا تخالف بريادة الماخوذ فيه فدية المصير الحقير كدية الكبير شريف العالم العظيم (وذهبها) ان الجمع الدائم من التمسك يحصل الطن أكثر من شاهدين وهو غير معتبر فعلم انها تعدل لا بدخلها الاجتهاد وكذلك الجمع من الدماء والصبيان اذا كثروا وقالها أنه لو اعتبرت

ريادة

استحقاق البعض أن نقول لا يحملوا ان يكون شاملاً او معينا وان كان

شاملاً مما لا يقسم وليس من رابع العلة خير المشتري في التماسك والرجوع بحصة المستحق من الثمن وفي رده لضرر الشراكة سواء استحق الاقل او الاكثر وان كان مما يقسم أو كان متخذاً لاملة خير في استحقاق الثلث ووجب التمسك فيما دونه وان استحق جره معين فان كان خصوصاً كالمروض والحياوان رجح بحصة البعض المستحق بالقيمة لا بالتسمية وان استحق وجه الصفقة تمين رد الباقي ولا يجوز التمسك بالاقل وان كانت مثباً فان استحق الاقل رجح بحصته من الثمن وان استحق الاكثر خير في التماسك والرجوع بحصته من الثمن وفي الرد وكذلك بخير في التماسك والرد في جره شائع مما لا يقسم لان حصته من الثمن معلومة قبل الرضا به اثار الخطاب انه كلام البنائي لفظه وسلمه الزهوني وكون وهو عين ما في الاصل وسلمه

ان الشاهد الا انه راجع على ما في الاصل بيان حكم حالتي البعض الشئ ان كان مما يقسم او كان متجسداً له وهو ثبت او
 وبه انما عولس عليه في بيان الفرق لا على ما في الاصل عليه والله سبحانه وتعالى اعلم
 (الفرق التاسع عشر والمائتين بين قاعدة يجب انقطاعه وبين قاعدة لا يجب انقطاعه)

وهو ان لا انقطاع بحسب حال المنقط بكثر العاقل وحال الراس الخاضع واهله يتقدم كأي التوضيح ثلاثة اقسام اجمالاً
 وأقسامه (الاول) أن يعلم من نفسه الحيازة ويحرم لنفسها (الثاني) ان يخاف ولا يتحقق أي بان يشك فيكره (الثالث)
 أن يشك في امانة نفسه وهو ينقسم الى قسمين اما ان يخاف عدواً لا يؤمنه لاف خاف ويجب عليه الانقطاع وان لم يخف فلا
 أووال لذلك الاستصحاب والكره والاستصحاب اجماله والترك لغيره الفصل (٦٥) انه باختصار أقاده الباني على

عق بي ان الترك لغير
 ماله مال أفصل من الانقطاع
 فهو مكروه لان العاقل
 عدم الدلالة في تصرف
 الحقير وعدم الاحتفال به
 والحقير كالدرهم وسواه
 كما سيأتي عن اللحى
 قال الباني واحترار ابوسبي
 من هذه الاقوال الكراهة
 أي مطلقاً كأي الجوهر
 واليه أشار المصنف
 يعني الشيخ خليل قوله
 الحيازة فيما اذا علم خيانه
 على الاحسن واستظهر
 ابن عبد السلام وجوب
 الانقطاع عليه وتركه
 نفسه أي وهو القسم
 الاول الذي قال في
 التوضيح فيه بحرمة الانقطاع
 وفيما اذا شك فيها ان هو
 القسم الثاني الذي قال في
 التوضيح فيه بكرهه
 ولا يكون ذلك عنرا بسقط

زيادة مدته وهي صفة لا تعتبر زيادة العدد وهي بيات مضمرة اجمالاً فيكون اعتبارها أولى من
 لصحة والعدد غير معتبر فالصفة غير معتبرة والجواب عن الاول أن وصف العدد له مقابل في الشهادة
 وهو موكل الى احتجاده وهو يزير في نفسه فما رجحنا الا في موطن احتمال ادلا في موضع تقدر
 وعن الثاني انما ادعى ان الظن كيف كان معتبر بل يدعى أن من الظن مد حصول أصل معتبر
 كأن فرض الاحوال لا ثبت بها الاحكام والاماري وان حصلت طأ أكثر من اثبات ولا قبسة
 واحتمار لا جادل ان اشرع لم يحكمها مدركا معتوى والقصاء والمأجل لا خيار والاقبسة مدركا
 للفتيا احتيا الترحيح فكذلكها اصل مدته مدته مدته وشرط الخصوصية باعتبارها
 الترحيح وعن الثالث أن الترحيح بالمدد يفضي الى كثرة المراء وطول الخصومة فاداً ترجح
 حدها بمرور عدد سمي آخر في زيادة عدد يثبت وطول الخصومة وسطل الاحكام وبس في
 غيره أن يعمل يثبت عدل ولا طول المراء ولان مدته مدته فيتم فيجتمع الاحتياط فيه بخلاف
 ويصف المدته ولذلك يحذف باختلاف الامصار والاعصار فمدته مدته لم يكونوا مقولين
 في زمن صحابة رسول الله عليهم واماً عدد مدته يحذف اليه مع اما ناهي الترحيح بالمدته على
 احد قولين عندنا

(الفرق التاسع والعشرون والاربعون بين قاعدة المصيبة التي هي كبرى مدته من
 قول الشريعة قاعدة المصيبة التي ليست بكبرى مدته من الشهادة)
 اعلم ان امام الحرمين في اصول الدين قد منع من اطلاق لفظ المصيبة على شيء من ماضي الله
 قال (الفرق التاسع والعشرون والاربعون بين قاعدة المصيبة التي هي كبرى مدته من الشهادة
 وقاعدة المصيبة التي ليست بكبرى مدته من الشهادة الى قوله وهذا أربع مسائل) قلت ما قاله
 والله صحيح الاما في ضغط السكر وبعد ثم انظر ان مدته مدته المصيبة اصل لا يصح
 لانه بناء على قواعد المصيبة وعلى تقدير أن لا يكون بي على ذلك بل على ان اشرع فمما منه مراعاة
 المصالح فصلاً فلا يصح ايضاً الفرق بالنظر الى مقادير المصائب لجهل ذلك وعدم وصوله الى
 العلم بحقيقة ومدته الصابط لم يرد به الشاهد مدله على المرأة على نعمته الشارع في اوامره وبواهي

(٩ - الروق - راجع)
 والله اعلم اه كلام الباني وسلمه اذهوني وكوني ويتحصل من هذا أن وجوب الانقطاع على كلام التوضيح في قسم
 واحد من الاقسام الاربعة وهو ما تحقق فيه امران الاول أن يتيقن امانة نفسه والثاني ان يخاف على اللقطة الخوية ون
 عدم الوجوب فيما عداه فيحرم في قسم وهو ما اذا علم خيانه نفسه ويكره جرماني قسم وهو ما اذا شك في خيانه نفسه ويكره
 على الاحسن من الاقوال الثلاثة في قسم وهو ما يخفى فيه امران الاول أن يتيقن امانة نفسه والثاني أن لا يخاف على
 اللقطة الخوية واما وجوب الانقطاع على ما استظهره بن عبد السلام واستحسسه الخطاب ففي ثلاثة اقسام الاول ما تحقق
 فيه امران يتيقن امانة نفسه وخوف الخوية وان في والثالث ما اذا علم خيانه نفسه أو شك فيها ولا يكون علم

الحياة أو الشئ فيها عذرا بل يجب عليه ركنها وعدم وجوب الالتفات في قسم واحد وهو ما نحقق فيه أمران تيقن اعادة نفسه وعدم خوفه الخوف على اللقطة يعني كراهته ثلثا ان كانت حسيمة كالدرهم ونحوه والمختار الاول واسر وجه عدم استحسانه وجوب الالتفات في هذا القسم أيضا فإنه لم يظهر حتى فيما را كانت حسيمة ضرورة كون الباب عدم اعادة في تعريف الحميم وعدم الاحتفال به ليس اولى من تيقن حياته نفسه الى اوجب عليه تركها فيه بل ما من وهذا تفصيل انما يجري على أحد الاقوال الثلاثة التي ذكرها الشيخ ابو الوليد في المسدات حيث قل في الاصل في لقطة المال ثلاثة اقوال الفصل ركنها من غير تفصيل لان ابن عمر كان يرب بالقطعة ولا يأخذها والاتصل اخذها لان فيه صور مال السر انما اخذ الجليل الفصل (٦٦) ورك الحميم افضل وهذا قد كان بين قوم مامونين والامام عمن اما

بين الخوف ولا يخشى السلطان اذا عرفت فالأحد واجب ايقاف بين خوفا وخشى من الامام بحجر بين اخذها وتركها بحسب ما يباب على طه اي الخوفين اشد ويستثنى لقطه الحاج فلا يجري فيها هذا الخلاف كانه لاها بالرك اولى لان ملتقطها يرحل الى قطره وهو ميد لا يحصل مقصود التعريف به سقطه ثم التفصيل في القول الثالث في كلام ابن الوليد غيره في كلام صاحب التوضيح وانما يقرر منه في كلام صاحب التوضيح التفصيل في قول البيهقي الالتفات قد يكون واجبا ومستحبا ومحرم ومكروها بحسب حال المتقط وحال لزمان الحاضر واهله ومقدارا

تعالى وكذلك جماعة من العلماء وقنوا لا يقال في شيء من معاصي الله صغيرة بل جميع المعاصي كذا لمصلحة الله تعالى فيكون جميع معاصيه كثر وقل عيرم محور ذلك واقع لجميع على ان المعاصي يختلف بالقدح في المدالة وانه ليس كل معصية يسقط به المدل عن مرتبة المدالة فالخلاف حيث يد اما هو في الاطلاق وقد ورد الكتاب العزيز بالاشارة الى امر في قوله تعالى وكره اليكم الكفر والفحش والمصائب فحمل للمعصية ثلثا ككفر او فسوق وهو كبيرة وعصيانا وهي الصغيرة ولو كان المعاصي واحدا لكل اللفظان الآتي متكررا لادعى مسة ثم وهو حذري الاصل اذا قره هذا قول الصغيرة والكبيرة في المعاصي ليس من جهة من عصي من جهة المفسد الكائد في ذلك الفعل فالكبيرة اعطيت مسدتها والصغيرة سقطت مسدتها ورتب المفسد مختلفة وادى رتب المعاصي بترتيب عليها الكراهة ثم كما ارتفعت مسددة عظمت الكراهة حتى تكون أعلى رتب المكروهات فيها أدنى رتب المحرمات ثم تترقى رتب المحرمات حتى تكون أعلى رتب الصغار بلية أدنى الكثرة ثم تترقى رتب الكبار عظم المسددة حتى تكون أعلى رتب الكبار بلية الكفر اذا قرر هذا وأردنا ضغط ما تردد في الشهادة لقطه سطر ما وردت به السنة أو الكتاب العزيز بحمله كثيرة أو اجتمعت عليه الامة أو ثبت فيه حد من حدرد الله تعالى كقطع المرفقة وحمل الثوب ونحوهما فاما كما ذكر قاذحة في المدالة جماعا وكذلك ما به وعيد صرح به في الكتاب أو في السنة فحمله أصلا وسطر ما ساوى أدبه مسددة أو رجح عاها مما ليس فيه نص الحفظ به ورددنا به الشهادة وانما به الفسوق والجرح وما وجدناه قاصرا عن أدنى رتب الكبر أو باقي شهادات لها الاصول جعلناه أو احتمال الجرأة في ذات فرائض حالة على الجرأة ردت شهادته كرتكب الكبيرة المعلوم من دلائل الشرع انها كبيرة أو المصير على الصغيرة صرارا يؤد بالجرأة ومن احتمال حاله ان فعل ما فعل من ذات جرأة أو هتة توقف عن قول شهادته ودلت دلائل حاله انه فعل ما فعله من ذلك اعنى ما ليس بكبيرة ممنوعة الكبير من الترفع فلتة غير متصعب بالجرأة قبلت شهادته والله تعالى أعلم لان السب فقد الشهادة ليس الا الشهمة الاجترار على ما ارتكبه من المخالفة فادعى عرى من الاتصاف بالجرأة واحتمال الاتصاف بها بظاهر حاله سقطت التهمة والله تعالى أعلم

صغيرة

للقطعة من كان الواجد مامونا ولا يخشى السلطان اذا

اشهرها وهي بين قوم ابناء لا يخشى عليهم مملوها قدر قاذحها وتعرفها مستحب وهذه صورة السائل (رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال خذها ولا تخط لصاحبها خوف ان يأخذها من ليس مامون ولا ينهي الى الوجوب لانه بين قوم ابناء وبين غير ابناء يجب الالتفات لان حرمة المال كحرمة النفس ولتنبه عليه الصلاة والسلام عن اخذها المال وان كان السلطان غير مامون اذا اشهرها اخذها او الواجد غير امين حرم عليه اخذها لانه تسبب لصياح مال السلم وان كانت حسيمة كره اخذها لان الغالب عدم المبالاة في تعريف الحميم وعدم الاحتفال به والحقيق كالدرهم ونحوه كما في الاصل (تبيهاات الاول) قال الاصل ولم ارا احدا فصل وقسم اخذ اللقطة الى الاحكام الخمسة الاصح اننا بل كلهم اطلقوا فقال الشافعي رحمه

الله تعالى بالوجوب والندب كما قال ههنا لك قياسا على الودية معام حفظ المال فإرم الندب اوقياسا على اقتاذ المال الهالك
 قيل لم الوجوب وقال أبو حنيفة أخذها مسدوب الا عند خوف الصباغ فيجب وعدد أحمد بن حنبل رضي الله عنه الكراهة
 في الالتقاط من تعرض نفسه لكل الحرام وتضييع الواجب من التمرع فكل تركه أولى كقول مال اليتيم وتخال
 الحر وقد قدم الله تعالى المدخول في له كاليف لقوله تعالى انما عرضنا الامانة على السموات والارض والجال فابى أن يحملها
 وأشقق منها وحملها الانسان أنه كان ظلوما جهولا أي ظلوما لنفسه حوريطها ونمر بنفسها بهتاف وجهولا بعقولها والحرم
 وبه والامانة قال العلماء هي ههنا التكليف اه (التدبير الثاني) قال الاصل أيضا وجوب حفظ اللقطة عن الضياع اعادة
 ان حسمت الامم مع الامة المحمدية عليها وهي وجوب حفظ النورس (٦٧) فيحرم القتل باجماع الشرع

ويجب فيه القصاص
 وجوب حفظ العقول
 فتحرم المسكرات باجماع
 الشرائع ويجب فيها
 الحد واما اخذت
 في شرب القدر الذي
 لا يسكر لحرم في هذه
 اذلة تحريم الوساوس
 وسد الذريعة لتناول
 القدر المسكر وايضا
 في غيرها من الشرائع
 ادمم لنفسه فيه وجوب
 حفظ الاعراض فيحرم
 القذف وسائر السباب
 ويجب في ذلك الحد
 أو التعزير ووجوب
 حفظ الانساب فيحرم
 الزنا في جميع الشرائع
 ويجب فيه اما الرجم
 أو الحد ووجوب حفظ
 الاموال في جميع
 الشرائع فتحرم السرقة
 ويجب فيها القطع

صعيرة لا يندرج في الدلالة ولا اوجب مسوقا الا أن يصح عليه فيكون كيرة أن وصل بالاصرار
 الى تلك الغاية فانه لا صعيرة مع اصرار ولا كيرة مع استعصار كما قاله السلف ويعنون بالاستعصار
 التوبة شروطها لاطالب المغفرة مع هذه الدرم من ذلك لا يربى كبر الكيرة التوبة في الكتاب
 واه ذكر الكبر أو العظيم عقيب ذكر حزيمة وفي السنة في مسلم قالوا ما أكرم الكائن يا رسول الله
 فقال أن يجعل الله شريكاً في حقك قلت ثم أي قال أن تعمل ولدك خوفاً أن يهلك ميث قلت
 ثم أي قال أن تباري حيلة جارك وفي حديث أخر اجتهدوا السمع المرات قبل وهى يا رسول
 الله قال الشرك بالله والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا بالحق وأكل مال الزم والتولى يوم
 الرحمة وقذف المحصنات وأكل الربا وشهادة الزور وفي بعض الطرق وعقوف لوالدين
 واستحسان من الله الحرام ونبت في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم جعل الصلوة
 الاجبية صعيرة فيلحق بها ما في معامها وهذا أربع مسائل (المسألة الاولى) ما حقيقة الاصرار
 الذي يصير الصعيرة كيرة وقع البحث فيه مع جماعة من الفضلاء فقل مصمم هو أن يشكر
 الذنب منه سواء كان يعزم على العودة أم لا وقل مصمم أن تكر من غير عزم لم يكن اصراراً
 بان يعمل الذنب أول مرة وهو لا يحظر له ماوده لهادة متجددة بعقله كدث مراراً فهذا
 ليس اصراراً وتارة يعمل الذنب وهو عازم على ماوده فيماوده بناء على ذلك المزمع السابق
 فهذا هو الاصرار الباقل للصعيرة لدرجة كبيرة ولذلك قال الله تعالى ولم يصروا على ما فعلوا
 ونقل فلان مصر على العودة أي مصمم فانه عليها وعلى مصاحبتها ومدارمتها ولا يعم في
 قال (المسألة الثانية) ما حقيقة الاصرار الى آخر المسألة (فت الاصرار لغة التمام على الشيء
 والمعادة له سرا كان ذلك فعلا أو غيره لاما فله المؤلف من انه المزمع والتصميم على شيء وعلى
 ذلك فالاصرار المصير للصعيرة كيرة ما عدا من قول الشهادة اما هو المعادة لها معادة بضم
 ما الجرأة على المخالفة لا المعادة المقترنة بالمزمع شيئا لان المزمع لا يتوصل اليه لانه أمر باطل
 فان قيل الجرأة أمر باطل فلتنم اشترط الجرأة بنفسها وانما اشترطت الاشعار بها وهو مما يدركه
 من يتأمل احوال الواقع للمخالفة والله أعلم

أو التمرير وكذا يحويها اه برادة من على جمع الجوامع ورادى جمع الجوامع سادس وهو وجوب حفظ الدين انشر وعلة قبل
 الكفار وعقوبة الداعين الى البدع اه مع شرح المحلى فاهم (التدبير الثالث) قال الاصل أيضا ان ما قدم في بيان الفرق بين قاعدتي
 فرض كفاية وفرض الدين بان فرض الكفاية لا يتكرر مصلحته تكرره كاشتاد الفرق بين تكرير فعل الذول بعد شيل
 الفرق لا يحصل مصلحة بعد ذلك وفرض لا عيان ما تكرر مصلحته تكرره كاصوات الخمس فان مصلحتها الاجتال
 والتعظيم لله تعالى وهو يتكرر حصوله بتكرار الصلاة يظهر منه ان أخذ اللقطة من فروض الكفاية اه والله سبحانه وتعالى أعلم
 الفرق المشرون والدتان بين قاعدة ما بشرط فيه الدلالة وبين عدة ما لا بشرط فيه الدلالة
 وهو مسمى على القاعدة الاصولية وهي أن المصالح التي فيها اشترط الدلالة في التفرقات لحصول لضبط بها ضرورة الدلالة

مع الفسقة ومن لا يوثق به أربعة أقسام (القسم الاول) ان يكون في محل الضرر بات فيه عقد الاجماع اشتراطها فيه ولهذا ساطر (منها) الشهادات فان الضرورة تدعو لحط دماء الناس واموالهم واصباغهم واعراضهم عن الصباغ ولو قيل دماء قول الفسقة ومن لا يوثق به اضاعت هذه الامور وقد تقدم انها مما اجمعت الامم مع الامة الضمنية على وجوب حفظه (ومنها) الولايات كالامانة والقصاء وامانة الحكم فان هذه الولايات وغيرها مما في معنى هذه لو فوضت الى لا يوثق به لحكم الجور وانتشر الطغيان وضاعت النصالح وكثرت المفاسد بهم لم يشترط منهم في الامانة العظمى الدالة لعامة القسوق على ولائها ولو اشترطت لم تعف التصرفات الواقعة للحق في تولية من يوثق به من القضاة والسعاة وأخذ ما يخذونه وبذل (٦٨) ما يذلونه وفي هذا ضرر عظيم فذا فسخ من فوات عدله السلطان والما

كان تصرف القضاة اعم من تصرف الاوصياء وأخص من تصرف الائمة اختص في الحاقهم الائمة او بالاوصياء فيجوز فيهم الخلاف في عدالة الوصي واذا نفذت تصرفات القضاة بالاجماع مع القمام عدم ولايتهم فالولي مود تصرفات الولاية والائمة مع علة المحذور عليهم ومع قدرة البقاء وعموم الضرورة للولاية (القسم الثاني) ان تكون في محل الحاجيات فيجوز الخلاف في اشتراطها نظرا لداعية الحاجة اربع اشراطها نظرا لما يعارض داعيتها ان كان ولهذا ساطر منها امامة الصلاة فان الائمة شعراء والحاجة داعية لاصلاح حال الشفيع عند المشفوع عنه والالا

عرف الاستمات من الاصرار لا المرم والضمم على شيء ولا صل عدم العقل والتعير موجب ان يكون ذلك معناه لمة وشرا عا هذا هو الذي رجع عدي (المذلة الثانية) ما يسلط الذكر في الاصرار الذي يصير الصميرة كيرة فان ذلك ليس فيه من كتب ولا من السنة قال بعض العلماء نظر الى ما يحصل من ملازمة أدنى الكثرة من عدم الوثوق بالاستتيا في اداء الشهادة والوقوف عند حدود الله تعالى ثم ينظر لذلك كبر في الصميرة فان حصل في النفس من عدم الوثوق ما حصل من أدنى الكثرة كان هذا الاصرار كيرة تحمل به له وهذا يؤكد ان لا بد فيه من المرم فان العتات من غير ان تستمر لاسكان عن الوثوق ثم قد يدل كثرة التكرار على قرار المرم في النفس وهذا ايضا يلزم المدح لمحل قبول الشهادة كالاكل في الاسواق ويحويه فان يصدر منه صدورا يوجب عدم الوثوق به في حدود الله تعالى فان ذلك محلا ومن (المذلة الثانية) الى قوله ان عددا الاصرار كيرة تحمل به له فتدبر له هذا المالم هو الذي اشرت اليه من الاشعار بالجرأة وهذا كلام صحيح لا ريب فيه قال (وهذا يؤكد ان لا بد فيه من التزم فان الفئات من غير ان تستمر لا تكاد تحمل بالوثوق) قلت ان اراد ان لا بد من معرفتنا بعزمه فذلك غير صحيح وكذلك ان اراد ان الحيلة المشمرة بالجرأة لا تخلو عن الاشعار بالانزيم لانه ربما طرد المعاملة من غير زعم على وامانة وتكون طلبة هذه المشمرة بجرأته على المعاملة فالمرم لا حاجة الى اشتراطه بوجه والله اعلم قال (وهذا يضبط ايضا مع المدح المحل بقبول الشهادة لا كل في الاسواق او يحويه فان يصدر منه صدورا يوجب عدم الوثوق به في حدود الله تعالى كان ذلك محلا) قلت قد قد هذا ليس صحيح وان ادع المحل بقبول الشهادة ربما لا محل بها من الوجه الذي محل به المعاملة في اخلاق المعاملة انما هو بمذلة التي هي احذر كقول الشهوده واختلال المدح انما هو بالوثوق بالضبط الذي هو الركن الثاني لقبول الشهادة فكيف يكون ضبط الامر من ضابطا واحدا هذا لا يصح من الضابط ان يحذف العبارة الجارية من الشاهد في اموره المباحة ربما اشرت بخبر في غناه فيطرق الخلل في ضبطه وربما لم يشر بذلك بحسب قرائن الاحوال فان اشر بذان او احتمل ردت شهادته في قولها او وقع والادلا

ودلك

لا قبل شفاعته فيشترط فيهم العدالة لكن عند ذلك وجماعه معه نظرا لما ذكر

وان صلاة المأموم مرتبطة بصلاة الاسم وان مسقه بقدر في صحة الربط ولم يشترطها الشافعي رحمه الله نظرا الى ان الله اسقى تصحيح صلاته في نفسه اجماعا وكل متصل بصلى لنفسه عنده ولم تدعه حاجة لاصلاح حال لا (ومنها) المؤدون الذين يستند على اقوالهم في دخول الاوقات وابعاع الصلوات فان حاجة لاعتماد على قول المؤدون فقط تدعو الى شترط عدالته ادلو كان المؤدون غير موثوق به حتى يؤذن قبل الوقت لتعدي خذله للصلاة فان الصلاة قبل وقتها باصلة فذلك لم يخالف العلماء في اشتراط العدالة في الاداء وهو وسيلة واخضعوا في امامة الصلاة وهي مقصد والعبادة المقاصد اول من لو سئل لانه لو كان الاسم الناسق غير منتظرا واحل بشرط باطن لا يطلع عليه المأموم لم قدح عنه في صلاة المأموم لان المأموم حصل ذلك الشرط فلا

يقدر عندنا تفسيع غيره له وان اخيل رصك ظاهر كاركوع والسجود ونحوهما فالاطلاع عليه ضروري ولا يحتاج الى العدالة فيه لان العلم الظاهر باب عن العدالة في ضبط المصاحبة فاستغنى عنها فظهر تفرق بين الامامة والادب وامان يؤمن الله من غير ان يستند على قوله ولا يشترط فيه عدالة كسائر الادكار وتلاوة القرآن فان جميع ذلك يصح من البر والعاجز (الفصل الثالث) ان تكون في حق الشهادت فيجوز الخلاف في اشتراطها وعدم اشتراطها لانه رضى شانه فيه وهذا بطايرها ايضا منها الولاية في السكاح فانها تامة وابست بحاجة بسبب ان الوارع الطيبي في الشبهة على الاولى عليها منع من الوقوع في المار ومن السعي في الاضرار ففرب ذلك عدم اشتراط العدالة وما كالاتارات لقيام الوارع الطيبي فيها الا ان العاقبة (٦٩) كان قد يولى اهل شيعته

وؤثرهم بتوليته كاخيه

وانته ونحو ذلك فيحصل

للمفسدة العظيمة اشترطت

العدالة تامة لاجل تمارض

هابين الشالين ولهذا

التمارض وقع الخلاف

بين العلماء في اشترط

العدالة في ولاية السكاح

وهل تصح ولاية الفاسق

ام لا وفي مذهب مالك

قولان ومنها الاوصياء

لان العايب على الانسان

انه لا يوصى على دريته الا

من يثق بشافته وازاعة

الطبيعي يحصل مصلحة لوصية

الا انه لما كان قد يولى اهل

شيعته من الفسقة فتحصل

المقاسد من ولايتهم في

المعاملات والزواج

تمارضت هاتان الشائتان

فكان تمارضهما سيما في

كون شترط العدالة في

ولك يختلف بحسب الاحوال المتغيرة ومراي المصاحبة وصورة الفاعل وهيئة العمل ولما تمتد في ذلك ما يؤتى الى ما يوحى في القلب السامع عن الهواء المتبدل المدرج والعقل والديانة العارف بالاصحاب الشرعية فهذا هو المنع لورجحه الامير فان من علب عليه التساهل في طاعة لا يبعد التكبيرة شيئا من علب عليه التثديد في طاعة يحمل الصغيرة كثيرة فلا بد من اعتبار ما تقدم ذكره في العمل او ان لهه الا لاسرارات ياتي بحالات النبوة الصمد ثم فلا خلاف ام لا في حق العدالة وكذلك يهيء كتاب من انواع محبة واهم يحصل الشبه والادس اذا قررت من النوع الواحد وهو موضع النظر لندى قدم النبوة عليه (الادلة الثلاثة) المشهور عندنا قبول شهادة لاداف قبل جلده وان كان الذنب كبيرة اتفاقا وقالة ابو حنيفة رضى الله عنه ورد بها عهد المذكور وما يورثه من حسن رضى الله عنهم لانه من الجلد غير فاسق لانه ما لم يعرغ من جلده يجوز رجوع اليه ارضديق المذنب وفاء فلا يتحقق الفسق الا بعد الجلد والاصل استصحاب العدالة والحالة السابعة احتجوا بوجوه (الاول) ان الآيه «فصت زنا» الفسق على الذنب وقد تحقق الفسق فيتحقق فسق جوار جلد ام لا (الثاني) ان الجلد فرع ثبوت الفسق ولو وقع الفسق على الجلد لزم المذنب (الثالث) ان الاصل عدم قبول الشهادة الا بحيث تبين العدالة ولم يبق هنا فتر والجواب عن الاول ان الآيه اقتضت صحة ما ذكره وطلان ما ذكره لان الله تعالى قال فالجلد عشرين مائة لا على الوجه المذكور في الشبهة الاولى ولان اولئك هم الفاسقون فترتب رد الشهادة والفسق على الجلد وترتب الحكم على الوصف يدل على ان ذلك الوصف لذلك الحكم فيكون الجلد هو السبب فيفسق بحيث لا جلد لا فسق وهو مطلوبنا او عكس مطلوبكم وعن الوجه الثاني ان الجلد فرع ثبوت الفسق ظاهرا طهيرا ضاهيا لجوار رجوع اليه ارضديق انقدرف فاذا اقم الجلد قوى الظهور بافهم الله وصميمها على ان الله وكذلك المذنب قال (وذلك بخلاف بحسب الاحوال المتغيرة ومراي المصاحبة الى آخر المسئلة) فملت ماقالة في ذلك صحح وماقالة في المسائلين مدعا هل ورجحه لا كثرتم به وجميع ماقالة في الفروق الستة

مدعه صحح او نقل ونرجح

الاوصياء تامة كما عدم في ولاية سكاح وفي الخلاف بين العلماء في اشتراط العدالة في الاوصياء (الفصل الرابع) ان تكون بما حرج عن الاقسام الثلاثة الضرورية والحاجة والتمتع فيعتمد لاجتماع على عدم اشتراطها فيه ولذلك طائرنا (مس) الاقرار لانه على خلاف الوارع الطيبي فانه عايق على نفسه في له او الله ارضاعه ونحو ذلك واطيع يجمع من المصاحبة بذلك من غير سبب يقتضيه بل هو مع السبب المقتضي له شأن الضمان حجة فلا يمارض لطح هذا موالاته لاهل شيعته فان الآسان بطوبى على تقديم نفسه على غيره كان من اهل شيعته واصدقائه ام لا لهذا احقد الاجماع على عدم اشتراطها فيه ولم يمتد في ولاية السكاح والوصية لما علمت من ان لولى الوصى يتصرف لغيرهما ويمكن فيما راعاه لاصدقاء في ذلك على غيرهم لانه ترجيح لاحد البيرين على الآخر (ومنه) المدعاوى فان المدعى وان كان اعيا يدعى لنفسه فدعواه على وفق طبعه عكس لا قار الا ان الرامة النبوة

على وفق دعواه أو الخمين مع شاهد أو مع مكول على الخلاف في صحة قضاء بالشاهد مع الخمين أو أن مكول لا يبعدان الشهادة عن الدعوى وبقرباها من الصحة قائم لعدم العدلة لرجحان الصادق على الكاذب حيث أن كما ترجح العدلة وقس على هذه أيضا في هذه الأقسام الأربعة ما عرفت معها فيحصل أن الفرق بين ما يشترط فيه العدلة إذا كان من الضرورة أو على الخلاف إذا كان من الحاجة ونحو ما عرفت ولا فلا خلاف أو كان من التهمة لتعارض الشائين فيه وبين ما لا يشترط فيه العدلة إذا كان مما خرج عن الثلاثة كما في الأصل وسلمه أو التماس أن الشاط وأعلم **في تبيين الأول** قال العلامة الشريفي عند قوله في جمع الجوامع وليس منه أي من المرسل أي الملتزم عن الاعتبار والاعتماد المأمور عنه بالمصلحة المرسله مصلحة ضرورة **(٧٠)** كناية قطعية لأنها بمسائل الدلائل على اعتبارها فهي حق قطعا واشترطها

المرالي للعلم بالقول به
لأصل القول به قال
والنظر القريب من العلم
كالقطع أو ما خلاصته
تقلا عن السعد في
التلويح أن الإمام
والمرالي قسم المصباح
إلى ثلاثة أقسام (القسم
الأول) ما شهد الشرع
باعتباره وهي أصل في
القياس وحجة وهي
الحفاظة على مقصود
الشرع من الحفاظة
على الخمسة الضرورية
أي التي هي حفظ الدين
والنفس والعقل والنسب
والمال فكل ما يتضمن
حفظ هذه الخمسة
الضرورية بكل ما يقويها
وهي مصلحة ودفعها
مفسدة وإدائها
الدين المنجّل والمناصب
في أب القياس أردناه هذا

وحيث قول أن مدرك رد التهمة إنما هو الظهور هو لا اله المصالح عليه والأصل بناء على العدلة الأصلية
(المسألة الرابعة) قال الباجي قال الدامعي أو اسحق والشافعي لا بدق نوبة القاضي من تكذيبه لنفسه
لا فقصينا بكذبه في الظاهر وسماه فلو لم يكتب نفسه كان مصادرا على الكذب الذي فسقناه لأجله
في الظاهر واعتبرنا شكلا (أحد) به فذكرنا مصادقا في قوله فتكذبه بنفسه كذب فكيف يشترط
المصلحة في الدونة هي صدقها وتعمل المعاصي سبب صلاح الصدق قول شاذة ورفقته (ثانيهما)
أنه إن كان كاذبا في نفسه فهو قاطق أو صادقا فهو عاصي لأن تمييز الزاني بزيادة معصية فكيف
بغيره تكذيب نفسه مع كونه عاصيا بكل حال والجواب عن الأول أن الكذب لأجل الحاجة
جائز كأجل مع أمره وللإصلاح بين الناس وهذا التكذيب فيه مصلحة السبق على المصدق
وتفليل الأسيء وأصلحه عند الناس وقبول شهادته في نفسه وعونه إلى الولاية التي يشترطها
العدالة وتصرفه في أموال أولاده وبورجه لمن يلى عليه وتعرضه للولايات الشرعية (وعن الثاني) أن
تعيين الزاني بزيادة معصية لا يمنع الشهادة وقول من لا يشترط في قبول توبته ولا قبول شهادته تكذيبه
لنفسه بل صلاح حاله بالاستعانة والعمل الصالح كسائر الدواب

في الفرق الثلاثة والمأخذ بين قاعدة التهمة التي رتبها الشهادة عند ثبوت

العدالة وبين قاعدة ما لا ترد به

أعم أن الأمة محمودة على رد الشهادة التهمة من حيث الجملة لكن وقع الخلاف في بعض الرتب
ونحو ذلك أن التهمة ثلاثة أقسام تخم على اعتبارها لقوتها وتجمع على الله تعالى المصالح أو عياف فيها
هل للحق بالرأى العليا فتصنع أو بمرتب العدلة فلا مع عدالة شهادة الأساس نفسه يجمع على
ردها وإدائها شهادة لا أساس لأجل من قبلته أجمع على اعتبارها وبطلان هذه التهمة ومثال
المتوسط بين هاتين الرتبين شهادة لاخته أو لصديقته أو لاطف وبحو ذلك موافقا أو حقيقته
والشافعي وأحمد بن حنبل في عمودي المسبب الآراء والاساء لا يشهد لهم وخالفوا في لاح
والصديق لاطف ووافقنا ابن حنبل في روي لا تقبل الشهادة لهما وخالفنا الشافعي
وقبل ووافقنا الشافعي وابن حنبل في اعتبار المداوة إلا أن تكون في الدين وقال أبو حنيفة

العداوة

الجس (القسم الثاني) ما شهد الشرع بطلان مكمل الصوم في كفارة المال أي

السلطان (القسم الثالث) ما لم يشهد الشرع بالاعتذار ولا بطلان وهذا في عمل الطر وهي المصالح الحاجية والتجسدية ولا
يجوز الحكم بمجرد ما لم تصد بشهادة لأصول لا به بحري بحري وضع الشرع بالرأى وإذا اعتصم بأصل فهو قياس أو
وما مشى عليه في هذا القسم المسمى بالمرسل والمصلحة المرسله هو أحد أقوال ذكرها الإمام أبو اسحق الشاطبي في كتابه
الاعتصام وعرفى هذا القول إلى القاضي وطائفة من الأصويين (والثاني) وهو أعيان ذلك وبناء الأحكام عليه على إطلاق
بالمالك (والثالث) وهو اعتبار ذلك بشرط قرينه من معاني الأصول للشافعي ومعظم الحنفية قال هذا ما حكى الإمام
الجوي أنه وفي نظر هذا القسم روى بعض المسلمين من استنبه في البحر لسجدة الباقي بعد أصحابها يفرغ منهم من

غير مرقه بين الحر والرق في لاجل حياة لناقين احكى بعد رمى لاموان غير الرقيق وقال المحي لا يجوز رمي البعض بقرعه
لان القرعة لا أصل لها في الشرع في ذلك لان نجاسة الدفين ليس كايا اى متعلقا بكل الامة اه وفي المطار عليه ذكر
الصالح المصطفى ان مركبا كانت في تحرقه مسلمون وكفار فاشرفوا على العرق وارادوا ليرموا معهم الى البحر
فتجذب المركب وسبحوا الباقي فقالوا هتزع ومن وقعت عليه المرحة «سبأ» فقال الرئيس بعد الجماعة فشكل من كانت
تاسما في عدد الغيبة فارتضوا بذلك فلم رل عددهم ونفي التاسم فاستمع لي ان اتى الكفار احمين وسم المسلمون وكار وضعهم
على هيئة مخصوصة بان وضع اربعة مسلمين بخمسة كفارا ثم مسلمين ثم كفار اى آخر ذلك ووضع لهم ضابطا وهو قول بعضهم
الله يقضى بكل يسر • ويرزق الضعيف حيث كانا (٧١)

فهمل الحروف للمسلمين
ومعجم الاغفار والانتداء
بالمسلمين والسير الى جهة
الشمال بالهدى فامل ذلك وفيه
ايضا قبل ذلك عن الفز
والصحيح ان الاستدلال
بالمرس في الشرع لا يصور
حق يتكلم به نفي او اثبات
اد الوقائع لا حصر لها وكذا
المصالح وما من مسألة
نرضى الا في الشرع دليل
عليها ما بالقول او بالرد
فان مقتضى استدلاله خلو
واقعة عن حكم الله تعالى
فالدين قد كمل وقد
استأثر الله رسوله وبلغ
الوحى ولم يكن ذلك الا
بعد كمال الدين قال
تمالى اليوم اكملت لكم
دينكم والذى يدل
على عدم تصوره ان
احكام الشرع ينقسم الى
مواقع التعبدات وتنقسم

المدارة مطلقا ونحو ذلك من ادائات التوسعات لما قوله عليه الصلاة والسلام لا تغفل شهادة
خصم ولا طنين احتجوا بظاهر قوله تعالى شهد من ربحناكم وقوله دوى عدل منكم ونحو
ذلك من بطاير ولغته مع من كانت القواعد والصوحيص منه اظهر ومن دلت من ردت شهادته
نفسه او كفه او صغره اذ رقه ثم اداها بعد روال هذه الصفات فانه يتهم في يقين سرديته معها
عن وابى حصل وقال شامي وابو حنيفة رضى الله عنهما «هل الكل الا العاصق والفرق ان العاصق
يسمع شهادته ثم يظفر في عدله فيتحقق الرد بالظهور على نفي واذا لم يسمع شهادتهم
عم من صفاتهم فلا يتحقق الرد بالاعتبار على التهمة ولما شدة المرائد ولانه مروي عن عثمان
رضي الله عنه ولان العلم بصفاتهم لورفع قبل لادامك وقع الاداء وانما مما حيث وقع الاداء
فصفاتهم حينئذ يكون محمولة مسقط «مرفق وعكسه لو حصل البحث عن الفرق قبل الاداء
قيمت شهادته اذ المرد وصلحت حاله ومعنا شهادة اهل الدية اذ اقصوا في التحمل دون اهل
الحاصرة في البياعات والكاح والهمة ونحوها لان الدول اليوم مع امكان غيرهم بهمة في ابطال
مشهدونه وقيل ان حصل لا قبل بدوى طمعا على قردي وفان ابو حنيفة وشامي تغفل مطرما
لما الحديث بتقديم وفي اى وند لا يمين ثم اداه بدوى على صاحب قرعة وهو محمول عندنا
على موضع الهمة جمعا به ومن العمومات الدل على قبول شدة الى تقدمت وحملوم الحديث
على من لم يعم عدالة من الاعراب فالواو هو اولى اذية التحصيل حينئذ في تلك العمومات
في الصحيحين ان اعرابا شهد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال فحصل
شهادته على الناس ولان من مات شهادته في الجراح مات في غيرها كالحضري ولان الجراح
آكد من الدل وفي المال اولى والجواب عن الاول ان جمعا اولى لانه لو كان لا قبل عدم العدالة
لم يكن لتخصيصه بصاحب القرعة فائدة من التهمة وعرضه في نفي بقاء في الهلال لعدم
التهمة المتقدم ذكرها وعن الثالث ان الجراح يقصد الخوات دون المعاملات فكذلك التهمة
في المعاملات موجودة دون الجراح

فيها بالخصوص وما في معناها ولم ترشد التخصيص ليه فلا يبعد به ولي مايس من التعبدات وهو ينقسم الى ما
يتعلق بالانقاط كالامانات والمعاملات والطلاق وهو حائضا للشرع في وجباها الى قصايا العرف فيها نفي ادبيات
الا ما استثناء الشارع عليه الصلاة والسلام كالاكتفاء بالشكال الذي عليه مائة شمروح اذا حجب ان يضرب مائة لمورد
في قصة ايوب عليه سلام ولم يمسح في شرعه والى ما يتعلق بشير الانقاط وهو ينقسم الى ما ينضبط في نفسه كالاجازات
والخطورات وطرق التي اتمت فهد الاقسام منصبطة ومستدانتها معلومة والى ما لا ينضبط الا بالاضبط في مائة كالاكاشياء
الطاهرة والافضل المباحة تنضبط بضبط الحاسة والخطر وكذلك الاملاك منتشرة تنضبط بضبط طرق النفس ولا بد محرم
على الاسترسال من غير ضبط ويتضبط بضبط ما استثنى الشرع في مقامه ولوقائع ان وقعت في جانب الضبط انحلت به

وان وقعت في الجانب الآخر الحقت به وان نزلت بينهما وتعداها نظروا حدث ففرهما ولا بد وان يلوح الترجيح لاحالة يخرج منه ان كل مصلحة تتخيل في كل واقعة محسوسة بالاصول المتعارضة لابد ان شهد الاصول ردها ووصولها اه وفي التلويح عنه انه قال وأما المصلحة الضرورية فلا بد في ان يؤدي بها أي محتند وان لم يشهد له أصل معين لها نظر منها رمى الكفار المنتزعين بأسرى المسلمين في الحرب المؤدى الى قتل النفس معهم اما قطع أو طل ط ق ر سا مر القطع بهم ان لم يرموا ستاصلوا المسلمين بالقتل الترس وغيره واررموا سمر غير الترس فيجوز ردهم لحفظ دني الامة ودمهم وانه بادلة خارجة عن الحصر ان تليل القتل منصوص للشارع كسبه بالكلية لكن قتل من لم يدب غريب لم يشهد له أصل معين ونحن انما نجوز عند القطع اوطن (٧٢) ق ر س من القطع وهذا لا يعتر تخصص الحكم من المجموعات لوردة

الفرق الحادى والثانى بين قاعدة لدعوى صحيحة

وقاعدة الدعوى الباطلة

وهناك الدعوى الصحيحة اما طلب معين او دية معينة او ميراث معين او ميراث معين عليه احدهما ضرورة شرعا لا تكذبها اعادة فالاول كدعوى ان السلعة المبيعة اشتراها منه او عصبته منه وانه في كالدبون والسلم ثم المبيع الذى يدعى في ديمته قد يكون مبيعا بالشخص كزبد أو بالمصلحة كدعوى الدية على المارقة والقتل على جماعة او ائمتهم عدوا متمولا والاث كدعوى المرأة الطلاق أو لردة على زوجها فيترتب لها حوز نفسها وهي معينة او الوارث ان ناهى مات ولها اوكافرا فيترتب له الميراث المعين فهي مقاصد صحيحة وهولنا معتبرة شرعا احتراز من دعوى عشر سمسة فان الحاكم لا يسمع مثل هذه الدعوى لانه لا يترتب عليه نفع شرعى وهذه الدعوى اربعة شروط ان تكون معلومة بحقيقة لا كذب اعادة يتفقها غرض صحيح وفي الجواهر لو دل على شيء لم يسمع دعواه لانه محمولة وكذلك اطل ان على كذا او ان على كذا واطل انى قصبتها لم يسمع لتعذر الحكم بالمحمول اذ ليس بعض الراتب اولى من بعض ولا يدعى للحاكم ان يدخل في الخطر بمجرد التوهم من المدعى وقايت التامية لا يصح دعوى المحمول الا فى الاقرار والوصية لصحة التصا والوصية للمحمول ككث المال بالمال غير معلوم وصحة المالك في الاقرار للمحمول من غير حكم ويلزمه الحكم ما تبين وقاله صحاحا وقال الشافعية ان ادعى دين من الانداد كرجل الجلس دنايرد او دراهم والوع مصرية او معرية والصفة صحاحا ومكسرة وانه مدار والسكفة يد كرى غير الايمان الصفات المتيرة في السلم ود كر القيمة مع الصفات احوط ولا يضرطه لصفة كالجواهر فلا بد من ذكر القيمة من غالب هذا البلد ويذكر كرى الارض والمدار اسم الصفة والبلد وفي السيف المحلى بالذهب قيمته فصلا بالصفة فسمه دها او بها قومه بما شاء منهما لانه موضع ضرورة ولا يلزم ذكر سبب ذلك المال بخلاف سبب القتل والجراح لاختلاف الحكم هم اذون المال بالمال والخطا وهل قتله وحده أو مع غيره ولان التلاوة لا يستدرك بخلاف المال وهذا كله لا يخالفه صحابنا وقواعدا تقتضيه غير ان قولهم وهو لاصحاحا ان من شرطها ان تكون معلومة فيه بطرفان

في المنع عن القتل مير حق لما نعلم قطعا أن الشرع يؤثر الحكم الكلى على الجزئى وان حفظ أصل الاسلام أهم من حفظ دم مسلم واحد وهذا وان سمى بمصلحة مصلحة مرسله بكمباراجعة الى اصول الارادة لان مرجع المصلحة الى حفظ مقاصد الشرع المعلومة بالكتاب والسنة والاجماع ولان كون هذه المفاتيح عرفت لا بدليل واحد بل بادلة كثيرة لا حصر لها من الكتاب والسنة وقرائن الاحوال وتعاريق الامارات سمياها مصلحة مرسله لا قياسا اذ القياس أصل معين اه بتوضيح من المحلى قال الشريفي فلم من قوله ونحن انما نجوز الخ انه هو لا يقول به أى المرسل

الاسان

عند فقد الشروط اما غيره فيجوز ان يقول به عند القند كما يؤخذ من قوله قل

ذلك فلا بد في ان يؤدي اليها رأى محتند ومن قوله ولان كون هذه المفاتيح الخ اما ما جعم هذه من المصالح المرسله لعدم تبين الدليل وان رجعت الى الاصول الاربعة لا اعدم الدليل بماى غيرها من المصالح المرسله فاطلاق المرسل عليها بطريق المشاهدة في عدم تبين الدليل وان كان في غيرها لعدمه فليتأمل اه وفي حاشية المطار عنه في المنقول انه ذكر من طائرها انالو فرضنا انقلاب أموال العالم بمحلتها محرمة لكثرة المعاملات الفاسدة واشتتاه المصوب مسيرها عسر الوصول الى الحلال المحض وقد وقع فسيح لكل محتاج ان ياخذ مقدار كتابه من كل مال لان تحريم التناول يفضى الى الهلاك وتخصيصه بمقدار سد الرمق يكف الناس عن معاملاتهم الدينية والدنيوية ويداعى ذلك الى فساد الدنيا وخراب

الله لا يترغون وهم على حاتم مشرفون على الموت الى صناعتهم وشمالهم والشرع لا يرضى مثله فطما فيسبح لكل غنى
من ماله مقدار كفايته من غير سرف ولا تقتصر على سد الرأى وسبح لكل مقتر في دل من وصل منه هذا القدر مثله
ويشبه له قاسدة وهو ان الشخص الواحد اذا اضطر الى طام غيره او الى ميتة داح له مقدار الاستقلال بمظنة على الروح
ولما مضى على لا روح أولى وأحق له قال «نظر وفول المرالى وقد وقع أى هذا حصن في عصره وأما النصر الذى عن
فيه لأن فالحل قوى وأشد . سأل الله لما فيه والسلامة فليكن «قاله المرالى فيه أخرى سيار قد ذكر صاحب جمع الجوامع
في كتابه وشيخ الترشيح كلامه برب مما قاله امرالى حيث هل عن والده الامم في الدين السكى في ذكر الله اللى اشرف
بها وان يخرجها قال من شاء شيء من انال وهو غير مشرف ولا سائل ياخذ (٧٣) حراما كان أم حلالا ثم ان

كان حلالا لا تبعة فيه
تموله والارادة في مرده
ن عرفه مستحقه والافه
كذلك الصانع قال وهذا
هو ظاهر الامر في قوله
صلى الله عليه وسلم ما تارك
من هذا المال واست غير
مشرف ولا سائل فحده
والافلا تبعة نفسه قال
وليس في قوله صلى الله عليه
وسلم هذا ما يدفع ما نقوله
لأننا على القطع بأنه لم يمن
خصوص ذلك لعل لدى
دفعه هو صلى الله عليه
وسلم فلم يبق الا اعم منه
من كل حلال أو الاعم
مطلعا من كل مال قال وهذا
هو الراجح المتبادر الى
لذهن اه المراد في حاشية
كون على عرق وبار اول
باب البيوع قال القاشاني
اختلف في سرف الحلال
فليل هو ما لم يرف انه

الاسان لو وجد وثيقة في تركه مورثه او اخيره عدل بحق له فليقول جوار الدعوى بمثل هذ
والخالف بمجرد عدا وعدم مع ان هذه الاسباب لا تعيد الا الطن فان ارادوا ان اللم في نفس
الامر عدل الطن لب فلس كذلك وان ارادوا ان النصر مع بالطن مع الصحة والسكوت عنه لا يقدح
فيها ما مع لان عدمه شرط وأما لما حر الاقدام منه لا يكون النصر مع به ما كما لو شهدوا
بلاسته صده وباسماع وبالطن في الفلاس وحصر الورثة وصرح بمسند في الشهادة لم يكن ذلك قدحا
على الصحيح فكذلك هما وقال بعض الشافعية يقدح نصريح شاهد بمسند في ذلك وليس له
وحده قال ماجور الشرع لا يكون النطق به سكر وهذا مقتضى القواعد وقولى لا تكذبها العدة
سيفي بيانه ان شاء الله تعالى في مسائل هذا الفرق فها هو الفرق بين قاعدة يسمع وقاعدة لا يسمع
من الدعاوى من حيث الجهة ويكمل الباري في ذلك المسائل (المسألة الاولى) يسمع للدعاوى عدا ما في
الكساح وان لم يقل روحهما بولى ورضاهما لى قول هو روجى وبكفيه وقاله الوحيد مرضى الله عنه
وقال الشافعى وان حصل رضى الله عنهم لا يسمع حتى يقول بولى ورضاهما رضى عدى عن الخلاف
دعوى انال وغيره لا لقياس على السمع ولرده والله فلا شرط الترضى لهما فكذلك غيرها وان
طهر عقود المدعىين الصحة احتجوا بوجه الاول ان الكساح خطار والوطء لا يترك فاشبه
الدين (الثاني) ان الكساح لا يختص بشرط رخصة على البيع من الصداق وغيره ما است
دعواه الدعاوى قياسا للدعوى على المدعى به (الثالث) ان المقصود من جميع المقود
يدخله البدل والاماحة بخلافه فكل خطرا فيحاط به والحجاب عن الاول ان
عالب دعوى المسلم الصحة ولا يترك حينئذ نادر لاعمه به ويقتل خطره أعد من
حرمة الكساح والادار وهو الفرق الرابع من القياس (وعن الثاني) ان دعوى الشىء يتناول
شروطه دليل البيع فلا يحتاج الى الشروط كالبيع له شروط لا تشترط في دعواه (وعن
الثالث) ان الردة والعدة لا يدخلهما البدل وكفى الاطلاق وبما (انه لثانية) في بيان
قولى لا تكذبها العادة والدعاوى ثلاثة أقسام (مهم) صدقة الاله كدعوى القريب المودعة
(وقسم) تكذبها العادة كدعوى الخسر لاجبى ذلك دارى يدرى وهو حاضر راء يهدم

(١٠ - الفرق - راجع)

حرام وقيل ما عرف اصله والاول ارفق بالناس لاسباب هذا
الزمان قال بعض الأئمة وعبدى في هذا الزمان من اخذ قدر الضرورة لنفسه وعياله من غير سرف ولا رباة على ما يحتاج
اليه لم ياكل حراما ولا شبهة وقد قال القاسم بن محمد لو كانت الدنيا حراما لما كان لك درهم العيش الا ترى انه يحل اكل الميتة وما ل
الغير له مضطر لما طن مما طهره الاباحة هداما لا يكاد يحل فيه والحاصل انه يطلب الاشبه فلا شبهة بحسب الامكان اه
ومراده بعض الأئمة ان كفى اى حاجى اه المراد فيه غير ذلك فانظره واما القسم الثاني في كلام المرالى وهو ما شهد
الشرع بطلانه هو القريب لبعده عن الاعتبار كما في المحلى والى تمثيل المرالى له بقوله كفى الصوم الخ بشىء الى قول ابى اسحاق الشاطبى
في كتابه الاعتصام حكى بن يشكول ان الحكم امير المؤمنين ارسل في الفقهاء وشاورهم في مسألة بولت به فذكر لهم عن نفسه انه

عند الى احدى كرائمه اي عقاب من الله امر ثرو ووظفها في رمضان وهو الاطعام وراسخا بن ابراهيم ساكن فقال له امير المؤمنين ما يقول الشيخ ان دعوى صحابه فقال له لا قول بقولهم و قول بالصيام فقيل له اليس مذهب ماث الاطعام فقال لهم نعم فطلبون مذهبه الا انكم تريدون مصاحبة امير المؤمنين انما امر ماث الاطعام لمن له من و امير المؤمنين لا مال له انما هو - فقال له امير المؤمنين فاخذ بقوله امير المؤمنين وشكر له عليه ام وهو صحيح ام اي لان اقداره - بالصوم مع ذلك مما شهد الشرع بطلانه كمال افتائه بالصوم بطل الى انه يرتفع به ادب على هذا المال في شهوة الفرج كدليل مما شهد - شرع بطلانه كمال ايجلي قال اواسحق الشاطبي امة حكى بن شكروا انه اتفق لعبد الرحمن بن الحكم من هذا في رمضان فقال الفقهاء عن توهمه من ذلك وكفرت به وقال اهل البيت لا اولى للصوم شهرين متتابعين ولا - بل عن حكمه بحلفته لا من

(٧٤)

وقال يحيى بن يحيى المعروف

مذهبه الامام مالك وهو
الحديث بين المتق والصيام
والاطعام فقال لو فتحنا له
هذا الباب سهل عليه
ان يطأ كل يوم ويتق
خفته على اصعب الامور
عليه وهو الصوم قال
اواسحق قال صح هذا
عن يحيى رحمه الله وكان
كلامه على طاهره كان عالما
للإجماع امة قال القرافي
اداء يحس له بالصوم هو
الاوق يكون مشروعية
السكفارات للزجر ولم
يفته يحيى على انه امر لا يجوز
غيره ام اي حق يكون
مخالفا للإجماع فاحفظ
على هذا التحقيق (التمية
الثاني) طام الشيخ
ابراهيم الرياحي التوسي
طار صلاة في نفسه
على الامام دون الماموم
بقوله

ويشترط في اجز مع طول الزمان من غير وارع رعه عن العيب من رعية أو رعية فلا تسمع
دعواه لظهور كذبها والجماع امة هو ثبوت الصدق فادانين الكذب طادة متع توقع الصدق
(والقسم الثالث) لم تعض المدة بصدقها ولا بكم كدعوى الامامة ويشترط فيها الخلطة
وبيان الخلطة يكون من هذا ان شاء الله تعالى في بيان قاعدة من خلاف ومن لا يصحف وأما
ما تكذبه المدة فقال مالك في الاجانب سنين ولم يحرم بالمشقة وقال ربيعة عشرة سنين تقطع
الدعوى للحاضر الا ان نعم بيته انه اكرى أو أسكن أو أعار ولا حيازة على غالب وعن رسول
الله صلى الله عليه وسلم قال من حاز شيئا عشر سنين فهو له ولقوله تعالى وأمر بالعرف فكل
شيء يكتنه العرف وحسب ان لا يؤمر به بل يؤمر بملك الحيز لا العرف وقد ان القامم الحيازة
من التسمية الى عشرة وقال مالك من قامت بيده دار سنين يكرى ويهدم ويبنى فاقبت بية مائة
لك أولائك أولئك وثبتت أو اواريت وانت حاضر نره بمن ذلك الاصححة لك فان كنت
عائبا أعادك أمانة البينة والعروض والحيوان والرقيق كذلك وكذلك قول الاصحبة في كتاب
الاجارات اذا ادعى اجرة من سنين لا تسمع دعواه ان كان حاضرا ولا ماع له وكذلك اذا
ادعى ثمن سلامة من زمن فبيع ولا ماع من طلبه وعانها تباع ما نقد وشهدت المدة ان هذا
التمس لا يتاخر وأما في الاقارب فقال مالك الحيازة المكتونة للدعوى في العقار نحو الخمسين سنة
لان الاقارب يتسارعون لغير القراءة أكثر من الاجانب اما لدون هذا القدر من الطول فلا
يكون الدعوى كدنة وخالفنا الشافعي رضي الله عنه وسمع الدعوى في جميع هذه الأمور ما
لصوم المتقدم

الفرق الثاني والثلاثون والتمان بين قاعدة المدعي وقاعدة المدعى عليه

فأما يلتزم ليس كل طالب مدعى وليس كل مطلوب منه مدعى عليه ولا حل ذلك وقع الخلاف
بين المذاهب فيها في عدة مسائل ويبحث في هذا الفرق بحث عن تحقيق قوله عليه السلام البينة على من
ادعى واليمين على من أنكر من هو المدعى لدى عليه البينة ومن هو المدعى عليه الذي يحلف بصحة
المدعى والمدعى عليه فيه عبارتان للأصحاب احدهما ان المدعى هو المدعي المدعىين سيما والمدعى عليه

هو

وأى صلاة بالامام مسأدا
سوى عدة ساوت كواكب يوسف
ففي حديث يسمى الامام وسفقه
واعلام ماموم يعوز امامة
وقطع امام حين كشف لمورة
ومستحلف لفظا لمير ضرورة
ومستحلف بالفتح لم ينو من
تسبى فالماموم في ذاك قاسم
وها أنامد بها ايك وجامع
وقهقه والخوف في العذر رابع
فنتجسه والبعض فيه مازع
على ما يحسون وقيل واسم
لاجل رعاك وهي في المد سابع
بتسليمه قات التدارك تابع

وتارك قبل الفلوات وطال ان هو صلو الكى به الخلف واقع
ومتحرف لا يستجاز التحراف وهذا غريب بالفتنة طالع
وداى صلاة ما لمجاعة شرطها والا فبطلان على الكل شائع

والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق الحدى والعشرون والاثار بين قاعدة ما يشترط فيه اجتماع الشروط والاسباب وانقضاء المواعيد

وقاعدة ما لا يشترط فيه مقارنة شروطه واسبابه وانقضاء مواعيد

وهو ان ما كان - بيا في - ماملة يشترط حال وقوعه مقارنة ما هو (٧٥) معتبر فيما يشأ منه من اجماع الشروط

والاسباب وانقضاء المواعيد
وما كان دليل تقدم سبب
لماملة لا يشترط حال
وقوعه مقارنة شروط ذلك
السبب واسبابه وانقضاء
مواعيد (والاول) هو
الاشاآت كلها كاليامات
والاجارات والديكاح
والطلاق والعتق وغير
ذلك بشأن الاشاآت
كلها انه يشترط في جميع
سببها مقارنته ما هو معتبر
في حالة الاشاء (والثاني)
هو الاقرارات فلا يشترط
فيها حضور ما هو معتبر
في المقارنته حالة لاقرار لان
الاقرار ليس سببا
لاستحقاق المقر به بل هو
دليل تقدم السبب
لاستحقاقه في زمن ما في
فيحمل على ان السبب
مع ما هو معتبر فيه قد
تقدم على الوجه المعتبر الشرعي

هو اقرب المتداعيين سببا والدارة الثانية وهي توضيح لأولى المدعى من كان قوله على خلاف
أصل أو عرف والمدعى عليه من كان قوله على وفق أصل أو عرف وبيان ذلك بالمثل ان اليتيم
النازع وطلب الوصى بماله تحت يده فقال أوصلتك فانه مدعى عليه والوصى المطلوب مدع فعليه
البيد لان الله تعالى امر الاوصياء بالاشهاد على انفسهم اذا دفعوا اليهم اموالهم فلم يأتهم على الدفع
بل على التصرف والا لاقى حاصة ودا لم يكونوا اموالا كان الاصل عدم الدفع وهو مضد اليتيم
وعلى الوصى هذا طالب وليس عليه لانه مدعى عليه والوصى مطلوب وهو مدع وكذلك
طالب الودعة التي سلمها للمودع عند بيعة لانه لم يأتهم المودع عنده لما اشهد عليه فاقول
قول صاحب الودعة مع بيعة وان كان طالبا لان طهر حال المودع عنده لم يفسد بيعة لانه لا
يطلب الا بيعة والاصل أيضا عدم الدفع فجميع الاصل والمطالب وهما مضد صاحب الودعة
ويحتمل ان العاين لما كان كذلك اقراض اذا قص دية فان قصت الودعة أو القراض مير يدة
فالقول قول العامل والمودع عنده لان بداهة صفة والامير مصداق وطار هذا كثيرة
يكون الطالب فيها مدعى عليه ويعتمد انما الترحيح بالموثوق وظواهر الاحوال والكرائي
فيحصل لك من هذا النوع ما لا ينحصر عنده ومن هذا الباب اذا ادعى بزار ودماع جلد اكل الدناخ
مدعى عليه او قاض وحيدى ربحا كان الحدى مدعى عليه وعليه مسالة ليرجى اذا اخذنا في
متاع البيت ان يقول قول الرجل فيما يشبه قس الرجل والقول قول المرأة فيما يشبه قس النساء
واذا سارع عطار وصاغ في مسك وصم قدم المطار في المسك والمصاغ في الصمغ وقد تقدم هذه
المسالة والخلاف مع الشافعي رضى الله عنه وكذلك حاله في هذا السائل المتعمد كالم وحجبا
البيوع من المتقدمة وما لا اصل وحده من غير طاهر ولا عرف في ادعى على شخص دينا او غصبا او
حناة ونحوها فان الاصل عدم هذه الامور والقول قول المطلوب منه مع يمينه لان الاصل
بمصدده ومطالب الطالب وهذا مجمع عليه واما الخلاف في الطواهر المتقدمة وطهر لك هذا قول
الاصحاب ان المدعى هو اصحاب المتداعيين سببا والمدعى عليه هو اقوى المتداعيين (التيه)
ماد كراه من الطواهر يقتضى ما اجتنب عليه الامة من ان الصالح التقي السكير العظيم المبررة

ان قال هو يستحق على دينار من ثمن دابة حملها هذا الاقرار على تقدم بيع صحيح على الاوضاع الصحيحة في ذات تقبل البيع
لا يجوز ولا خير على ما هو معتبر في البيع لان الصرف يحل على العايب وعلى مقتضى هذا الفرق تنفر عن مسئلتان (المسئلة الاولى)
قال العلماء رضى الله عنهم اذا باع عديارا في البلد فهو بحلقة السكة عين العايب بها هذا لان التصرف معمول على العايب ولو اقر
الدينار في بلد وفيها قد غلب لا يمين العايب بل يصل تفسيره في اقراره اى سكة ذلك الدينار لان الاقرار دليل على تقدم السبب
لاستحقاق الدينار فلم السبب واقع في بلد آخر في زمان متقدم قدما كثيرا او العايب حينئذ في ذلك الوقت وفي ذلك البلد سكة غير
هذه اما العايب المتجدد اسعد لذلك العايب الواقع فله والاستحقاق يفسع زمن وقوع السبب لار من الاقرار به وهكذا جميع
النظر التي تكون الشروط فيها فائنة حالة الاقرار ويحكم اعتبارها في الزمن الماضي الذي هو زمن وقوع السبب كما لو اقر المجنون الاثر

أو سكران الآن أو مغمي عليه الآن تدبر من ضمن مع قبل قراره فيحمل على أن ذلك سيعرف من لحون حالة عقله ومن السكران حالة صحوه ومن المغمي عليه حالة إفاقته وان شروط البيع الآن مفقودة في حقهم كما لو قرأه يسحق على من بيع هذه الدار الموقوفة لأن يصح قراره ويحمل على حالة تكون فيه هذه الدار طاقراً أما الظاهر التي تعذر فيها الشروط في الماضي والحاضر كما لو أقر تدبر من ضمن هذا الخبر وقال الظاهر لا يكون في الماضي غير خريف يطل الاقرار في ذلك (المسئلة الثانية) إذا أوصي لجين أو ملكة فالشرط للمقارنة وإذا أقره فالشرط تقدم السبب على الاقرار فان حصل الشك في تقدم الجين لم يلزم الاقرار لا شكك في الحل فان الملك وهو شرط والثالث في شرط مع ترتيب المشروط على عدم في أول مرقق الأصل وسلمه أبو القاسم ابن الشاطو الله (٧٦) سبحانه وتعالى أعلم

والفرق الثاني والمشرعون
والثانيان بين قاعدة الاقرار
الذي يقبل الرجوع
عنه وبين قاعدة الاقرار
الذي لا يقبل الرجوع
عنه
وهو أنه وان كان
الأصل في الاقرار لا يرجع
من البر والفاجر لأنه على
حذاف الطبع كما تقدم
وإذا قل ابن عرفة الاقرار
خبر وجب حكم صدقه
على قائمه فقط فافهمه أو
عطا الله سبحانه حيث
انه قد يكون للمقر في
الرجوع عنه عذر حادي
وهو لا يكون له ذلك انقسم
قسمين (الأول) ما لا يجوز
الرجوع عنه وضابطه
ما ليس المقر في رجوعه عنه
عذر عادي وهذا هو القالب
الآن في نفوده تفصيلاً
أشاره ابن عاصم بقوله

والثاني في علم والدي بل أبو بكر صدق أدر من الخطيب لو ادعى على اصدق منس وأمر
درهما لا يصدق فيه وعليه الدية وهو مدع وانصوب مدعي عليه وادول قوله مع عيه وعكسه لو
دعي طالع على الصالح مكان الحكم كذلك بهذا يحجج الشامي عليه وبحجج عما تقدم ذكره
ذلك وكما هذه الصور حجة لا شيء فهو مدع على قول المدعي من حذاف قوله أصلاً أقره
والمدعي عليه من وادق قوله أصلاً أو عرفت في هذه الصورة هذا وكذلك يظهر وقوله
جماعاً كان ذلك مطلقاً للحدود المعتبرة ونقص على ما ذهب فإما ذلك (تنبه) قال بعض
العلماء قول المدعي إذا بارص الأصل وهو ما يكون في المنة فإلا ليس على إطلاقه بل
اجتمعت ثلاثة على اعتبار الأصل والياء ما في دعوى الدين ونحوه قال قول المدعي
عنه وإن كان لعلب أصالح الدين وأمرهم الله ما ومن ثم أب عليه أن لا يدعي إلا ما قدمه الطالب
لمن أحلها وأحق الناس على تقديمه إليه والأصل في بيده إذا شهدت فإن الله أب صدقها
والأصل ردة دمة المشبه دعويه والتي الأصل هنا إجماعاً عكس الأول فليس الخلاف على الإطلاق
(تنبه) خولعت قاءه له ما يبي في غير موطن من قول الطاب (أحدها) للعلماء بقوله
لروح لأن العدة من الرجل على عن روحه أو أحسن فحيث ائتم على ردمه أو حشة مع إيمانه يصح
قدمه أشرع (وإنما) الدماء في ردمه من هذا الرجوع ما توثق (شها) قدول قول الامام في
لنفث لا رجوعه ما في قول الامامات فتوات مصالحهم لمرقة على حذاف الامانات (وراسها)
يقبل قول الحكم في التجريح بل من وعبرها من الاحكام الاموات مصالح المتوفية على الولاية
للأحكام (وحامسها) قدول قول الامام في لنفث مع عيه لضرورية الحاجة لئلا يحذف في
الحديث ثم الامين قد يكون مينا من حمة مستحق الامانة من قول الشرع كوصي والمتنقط
ومن الفت الرحيم نوباني به

(الفرق الثالث) بين ثلثين والثلاثين من قاعدة يحتاج لدعوى
وبين قاعدة ما لا يحتاج اليه

وتجيب الفرق ان كل امرئ محتم على ثبوته وتبين الحق فيه ولا يؤدي احده لفتة ولا تشاجر

ولا بد

وما ت لأمره امر في
وما لو ارتكبه اختلعا
ورأس متروك المقر أو ما
وان يكن لأجنبي في المرض
ولصدیق او قريب لا يرث
وقيل ان يمضي بكل حال
قبل باطلاق ولا بن القاسم
صحته لأجنبي افع
ومتفق له لتهمة نفی
وهو به في فلس كالغرماء
غير صدیق فهو نافذ النرض
يطل بمن بكالة ورث
وعند ما يؤخذ بالاطال
يمضي من الثلث بحكم جارم

الخ وخلاصته المالك لامر تارة يقر في صحته وتارة في مرضه وفي كل منهما اذا ان يكون المقر له وارثا أو أجنبيا اخطر شرع
العاصمية (والقسم الثاني) ما يجوز الرجوع عنه مضافا الى ما ذكره في عذر عادي في رجوعه عنه ومثل له الاصل ثلاث مسائل
فقال (المسئلة الاولى) اذا اقر الوارث المورث ان ماتركه او ميراث يهبهم علي ما عهدت الشريعة وما تمحل عليه الديانة ثم جاء
شهود اخبروه ان اباة اشهدوا به تصديق عليه في صعره هذه الدار وحارها له او ان والده اقر انه ملكها عليه بوجه شرعي فانه
يقبل رجوعه عن اقراره وان كان بناء على العادة ومقتضى ظاهر الشريعة وعذره بانه لم يكن عالما بما اخبرته البيعة به من
ان التركة كلها مورثة الالهة الدار اشتهد بها له تدين الوارث لانه عذر عادي يسمع مثله فيقيم بذمته ولا يكون اقراره
الساق مكذبا للبيعة وقادحها اه وسلمه ابو الدائم ان الشط وفي (٧٧) شرح التسولي على العاصمية ما نصه

ولا فساد عرض أو عضو فيجوز أحده من غير رفع يديكما فمن أحدهم ممن أصوب أو وجد عين
سليمه التي اشتراها أو ورثها ولا يحرف من أخذها صرنا له أخا هاديا يحتاج إليكما خمسة أنواع
(الويع الأول) المختلف فيه هل هو ثابت أم لا فلا بد فيه من رفع يديكما حتى تتوجه نيوتنه بحكم الحاكم
بهذا النوع من حيث الجملة فتقرأ إلى الحاكم في بعض مسائله - ورضي الله عنه - في الرماء لرد عتق
الديان وثبرعائه قبل الحجر عليه من الشامي رضي الله عنه لا نزلت لهم حقاً في ذلك ولا تثبت
باحتياج بعض الحاكم الذي لا يفتقر هذا النوع إليكما كمن وهب له مشاع في غيره أو غيره أو
اشترى منه على الصدق أو غيره من غير ذلك فإن لم يفتقر هذا النوع إلىكما لا يفتقر
هذه الأمور من غيركما وهو كثير ولا يفتقره ولا يحتاج إلى في الفرق بين أبيه فمن هذا النوع ولا يفتقر
غير (النوع الثاني) ما يحتاج للاجتماع الحجر به فانه يفتقر إليكما كمن يوفى في اعتاق البعض
على العتق وهذا النوع لا يحتاج إلا في حالات والأقارب والفقير على المولى - مع الفتنة فانه يفتقر
فتنه والمفسر بالحق لا يحتاج إليه في هذه الحصة ولا به - فانه يفتقر إلى اعتباره وتقديره وما يقدر
الأخبار في ذلك - فانه يفتقر فيه فعدم مالك رحمه الله لا يفتقر إلى ما يفتقر عن أصل الفتنة
والسكينة الثاني يفتقر إلى ما يفتقر عن الضروري النظم بسنة وإن كان لا يفتقره ابتداء
(النوع الثالث) ما يؤتى أحده بفتنة كالعضد أصبى النفس - لأعضاء يرفع ذلك للفتنة لئلا يقع
السبب بإزالة تمنع وقتل وفيه أعظم من لادى وكذلك التبرير وفيه أيضاً الحاجة للاجتماع
في مقدار بخلاف العتق في الفتنة والمصالح في الأطراف (النوع الرابع) ما يؤدى إلى
ساد المرص - وهو - فانه يفتقر إلى طهر يدين المصوبة أو المشترة أو نورثة يمكن تحريف من أخذها
أن يذهب إلى السرقة فلا يأخذها بنفسه ويوفى إليكما كما في هذه الفتنة (النوع الخامس)
يؤدى إلى خيانة الامانة إذا ودع ذلك من له عليه حق وغرت عن خذله منه بعدم اعتقاده
وعدم اليقين عليه فعملك جحد ودينها - كانت قد رخصت من جسده أومن غير جسده فسمعت ذلك
فعله عليه السلام - الامانة إلى من السمح ولا يحسن من حاشا وإحاره الشامي أموله صلى الله عليه
صوابه اللتين تقرر

٢ عوايه اللاتين تفرضار

عزم بين مستحقته وعلى نفسه هو مباح كغير العقار والرابع لأن الخاف مشقة أهـ فان ومراد ابن عرفة إذا لم يسمح نفسه بذلك لما فيه حينئذ من أطعام الحرام لغيره مع القدرة على دفعه عنه وقد قال عليه السلام لا يحل مال امرئ مسلم الا عن طيب نفس منه وقال انصر أحاك وان طأما رصيره ان تـ عنه عن طمعه فالمستحق حينئذ آثم بعدم قيامه بالاستحقاق لانه ترك واجبا عليه وهو راجع الى تسمية المنكر وهو واجب على كل من قدر عليه والمستحق من ذلك القليل وهذا عام سواء كان المستحق من ذى الشبهة او من غاصب لان المستحق يجب عليه ان يسم ان را الشبهة باز لا يترك له قوة وانه يستحقه منه وان لم يسمح نفسه به ويطأه على يان مدكه ثمضى المستحق وهذا لم يملكه كان قد ترك واجبا عليه آنمسا بذلك وهو ممتنى وجوب قيامه بالاستحقاق خلافا لما للشيوخ الرهوى من أنه لا يظهر وجوبه بالنسبة الى ذى

الشبهة اه انتهى المراد بلفظه وقال الاصل (المسئلة الثانية) في لجواهر اذا قال له على مائة درهم ان حلف او اذا حلف او متى حلف او حتى يحلف او مع يمينه او عند يمينه حلف المرفعه فكل المقر وقال ما طبت انه يحلف لا يلزمه شيء لان الدادة جرت بان هذا الاشتراط يقتضي عدم اعادة دأروم ما قرله به وقال ابن عبد الحكم ان قال له على مائة درهم او دعاها او مهما حلف بالعتق او ان استحق دنت او ان كان يعلم انها له او ان اعانني داره فاعده او ان شهده على ما فلا يشهد عليه بها لا يلزمه في هذا كله شيء لان الدادة جرت على ان هذا ليس اقرارا قال ابن حنبل ما عني ولان حكمها عليه لزمته لان الحكم سبب ويلزمه عند سبها والاول كنه شرط لاسباب من استعادات محصة بحلة بالاقرار اه (المسئلة الثالثة) اذا اقر (٧٨) فدل له عدي مائة من ثمن حجر او ميتة لم يلزمه شيء لان الكلام

وسم له مائة عتقة او اذني سبها او شكت اليه بمحبل لا مطيها او ولدها ما يكتفيهما فقال له عليه السلام خذني لولو لك ما يكتفي بالمعرف ومشا الخلاف هل هذا يقول منه عليه السلام فتيا ويصح ما قاله الشامي او يصح ما قاله مالك ومهم من فتن بين طرفك بحسن حدث مالك اخذه او غير جده فليس لك اخذه فمدا لم يحبس الفرق بين القاعدتين الفرق الرابع والثلاثون والثلاثين بين قاعدة اليد المصيرة المرجحة لدول صحتها وقاعدة اليد التي لا تعتبر

اسم ان اليد التي تكون مرجحة اذا جعن اصحابها او علم اصحابها بحق اذ اشتهد به او علمها بحسن دنت انها تعصب او علمه او غير ذلك من الطرق المتضمنية وضع يد من غير ملك فاعلم لا تكون مرجحة اليه (تنبيه) يد مدبرة عن العرب والاتصال وانطدم ثياب لسان التي عليه وسله ومشفقة عليه واليد التي هو جالس عليه واليد التي هو راكبا واليد الدابة التي هو سائرها او قائدها واليد التي هو راكبا في دون دابة لعدم استقلاله على جميعها قال بعض العلماء تتقدم أقوى اليدين على اضعفهما ولو تدارع ساكنا الدابة حوى سبها مدانها وبقدم راكب الدابة مع يمينه على السابق وهو متجه (فرع) قد ان اقر يدى او ادعى اياها في يد ذات فضل احدهما اجبره اياها وقال لا آخر اريدته اياها صدق من علم صدق كراهه او ايداعه وبه صحب الخ لانه وان كان شاهد به الاخر اذ ومن ذلك بخياره عن الاول وحضوره ولم يسكر فيه صلى له فان جهل السابق قسمت بينهما قال أشهب ولو شهدت بيته احدهم سبب الثالث منه وبه الآخر ان ادعى الاقر له لا يداع فضل صاحب سبب لتضمنيه اليد السابقة (فرع) قال في النوادر لو كانت دار في يد رجس وفي يد عبد لاحدهما قادمه لثلاثة تمت بينهم اثلاث ان كان العبد باجرا ولا يصح لان العبد في يد مولاه الفرق الخامس والثلاثون والثلاثين بين قاعدة ما يحب اجابة الحاكم فيه اذا دعاه اليه وبين قاعدة لا يحب اجابته فيه

ان دعى من مسافة المدوى لها دوما وحدث الاجابة لانه لانه مصالح الاحكام واصناف

آخره والقاعدة ان كل كلام لا يستقل بنفسه اذا اقبل بكلام مستقل نفسه صوره غير مستقل بنفسه وقوله من ثمن حجر لا يستقل بنفسه فيصير الاول المستقل غير مستقل وكذلك الصفة والاستدعاء والعاية شرط وعجزها بم لا يستقل بنفسه اه كلام الاصل وسلمه ابو القاسم بن شاذل والله سبحانه والى اعلم (فائدة) قال مسولى على العاصمية وسراد السكالاتها الموصية التي لا ولد فيها ذكر او اقر وان سئل ان كان فيها اوان او زوجة او عصبية واما السكالات في باب الميراث هي القرىضة التي لا ولد ولا واد وفيها قول القائل

ويشونك عن السكالات هي اصناف السبل لاسمها لا والد يبق ولا مولود فاقطع الابناء والمجود اه بلفظه

(الفرق الثالث والثلاثون) بين قاعدة ما يفقد من تصرفات الولايات والقضاة وبين قاعدة ما لا يفقد من ذلك)

وهو ان ما يفقد من ذلك ولا يقض هو ما احتج به خمسة امور (الاول) ما تناوله الولاية بالاصالة بما دل قوله تعالى ولا تقر بوا ما الليم الا بالنبي او بالذي هو احسن وقوله عليه الصلاة والسلام من ولي من امر امتي شيئا لم يحتج به ولم يصح فالجسة عليه حرام على ان كل من ولي ولاية الخلافة فمدا دونها الى الوصية لا يحل له ان يتصرف الامام هو احسن ان فيه سلب الجهد وعلى ان قاعدة الولاية انما تنفذ في واحد من اربعة امور هي حطب المصلحة الخالصة

أو الراجحة ودره المفسدة الخالصة أو الراجحة (وان في المرافعة لدى الحكم (ولا اث) المرافعة اسببه وحجته وهو تقديم الفرق بين لاسباب والادلة والحجاج والالفة متمدود بالحجاج والمتمددين بمتدود الادلة وان المكلفين يتمددون الاسباب (والرابع) انتهاء المهمة فيه (والخامس) وقوعه على الاوضاع شرعية كل مجمل عليه أو محتجفا فيه وأما مالا يفسد من ذلك وينقض فهو ما انتهى فيه واحد من هذه الخطة المذكورة فلذا انقسم خمسة أقسام (نقسم الاول) مالا تناوله الولاية بلاصله وهو بوطان (النوع الاول) مارات النصوص المتقدمة على كل من ولي ولاية الخلافة له ذنبها الى الوصية تكون معرولا عنها اذا أجراه في ولايته وذلك كل ما ليس هو واحد وليس فيه بدل الحمد ثم خرج عن قاعدة الولاية لاند كورة وصار واحدا من الاربعة المأقطة التي هي المفسدة الراجحة والمصلحة (٧٩) المرجوحة والمساوية وما

لامصلحة فيه ولا مفسدة فمن هنا قال الشافعي رضي الله عنه لا يبيع الوصي صاعا صاعا لانه لا فائدة في ذلك ولا يعمل الخليفة ذلك في أموال المسلمين ويجب عليه عند الحكم اذا ارتاب فيه دفعا لمفسدة الرتبة عن المسلمين وبزل المرجوح عند وجود الراجح تحصيل لمريد المصلحة للمسلمين واختلف في عزل أحد المتساويين بالآخر وهو يمتنع لانه ليس أصابع للمسلمين لانه يؤدي المأمور بالمر والتم من الناس ولان يرت الفساد أولى من تخصيص الصلاح للمعقول وأما الانسان في نفسه فيجوز له ذلك اي بيع صاع بصاع

المطلوبين من الطالبين الا بذلك ومن بعد من المساواة لا يحب لاجبة وان لم يكن له عليه حق لم يحب الاجابة أو له عليه حق ولكن لا يتوقف على الحكم لا يحب الاجابة من كان قادرا على اداها لزمه ادؤها ولا يذهب اليه وهي علم خصمه أعساره حرم عليه طلبه ودعواه الى الحكم وان دعاه وعلم انه يحكم عليه بجور لم يحب الاجابة وتحرم في لدماء وانفروح والحدود وسائر المقومات الشرعية وان كان الحق موقفا على الحكم كاجل الدين بغير لروح بين الطلاق فلا يحب الاجابة وبين الاحاد وليس له الامتناع منها وكذلك التهمة المتوقفة على الحكم بحسب بين تميز حصته لغيره وبين الاجابة وليس له الامتناع منها وكذلك الفسوح الموقوفة على الحكم وان دعاه الى حق مختلف في ثبوته وخصمه يفسد ثبوت وحدت عليه لاجها دعوى حق أو يعتقد عدم ثبوته لا يحب لانه مبطل وان دعاه الحكم ويجب لان المحل قابل للحكم والتصرف والاجتهاد وهي طوبى بحق وحجب عليه على الفور كرد مصوب ولا يحمل له ان يمول لا أدفعه الا بالحكم لان اطل ظلم ووقوف الناس عند الحكم صعب وأما البعثات فيجب الحضور فيها عند الحكم لتصدرها ان كانت للامارت وان كانت للزوجه أو للزريق بغير بين أبانة الزوجة وعق الرقيق وبين الاجابة

الفرق السادس والاثلاثون ولدان بين قاعدة ما شرع من الحابس

وقاعدة مالا يشرع

المشروع من الحابس ثمانية أقسام الاول يحبس الخاني لبيعة الخي عليه حفصا لمحل النصاص الثاني حبس الآتي سنة حفصا لمالية رجا ان يعرف ربه الثالث يحبس المجتمع عن دفع الحق الجاء اليه الرابع يحبس من أشكل امره في العمر والبسر أخذارا لحله فاذا ظهر حاله حكم بعوجه عسرا أو يسرا الخامس الحابس للحد في تدريرا ورعا عن معاصي الله تعالى السادس قال (الفرق السادس والاثلاثون والمساكن بين قاعدة ما شرع من الحابس وقاعدة مالا يشرع) قلت ما قاله في هذا الفرق من انحصار الاسباب الموجهة للحبس في ثمانية أقسام كما دل ليس وفي ذلك نظر وما قاله في الفرق الاربعة بهذه صحيح او نقل وترجيح

وما يساوي بها مما له بها يخص به حصصت مصلحة ام لا وصابط ما يحجر به ان كل تصرف خرج عن العادة ولم يستجلب به المتصرف حمدا شرعيا وقد تكرر منه فاه يحجر به فخرج بالقيد الاول ماوت مصلحة لم يخرج عن العادة كما هنا وبالثاني ما استجلب به حر الشراب والمساخر وبالثالث ما لم يتكرر كس رمي رها في البحر فانه لا يحجر عليه حتى يتكرر ذلك منه تكررا يدل على سبه وعدم اكترانه بالمال (النوع الثاني) القصاص من العاصي بغير عمله فانه لا ينافيه الولاية لان صفة التصرف اعما يستفاد من عدم الولاية وعند الولاية اما يتناول موصيا مينا فكلا معرولا عما عداه لا يمد فيه حكمه وعلى هذا انما هي الجواهر ان شافه قاض قاضيا لم يكف في ثبوت الالحكم لان أحدهما سير عمله ولا يؤثر اسمه وسماحه الا اذا كانا قاضيين ببلدة واحدة أو بتجارتين دلت في طرق ولا يهتم ما فيكون ذلك أقوى من الشهادة على كتاب القاضي

فيتمد اه وقاله أبو حنيفة والشافعي وأحمد ابن حنبل رضي الله عنهم قال الأصم وما سلمت فيه خلاف وفي هذا القسم وقوع
في كتب الفقه (النسب الثاني) ما تناوله الولاية لكي حكمه عند ما طرأ حكمه على خلاف أحد أربعة أمور الاجماع
السالم عن المراض والسالم عن المراض والقبول السالم عن المراض وقاعدة من القواعد السالم عن المراض ولا
في نقض الحكم الخلاف لو احدث من جميع هذه الاربع ما اشترط سلامة عن المراض أى المراض راجح فالحال
وتم مراض أرجح لم ينقض قصاؤه (ولكل) من المحدثات لو احدثها مع المراض راجح أو مع عدمه نظر (أما الاول)
فمن مراضه لو قضى في عقد الرضا بالفسخ لم ينقض قصاؤه على خلاف قوله تعالى واحل الله البيع لانه عورض بمصروف
الدانة على تحريم الربا (ومنها) (٨٠) انه لو قضى في ابن امرأة فليس لم ينقض قصاؤه وان كان على خلاف

قاعدة اختلاف المشتات
انه يجب جبرها لاجل
ورود النص في ذلك وأما
الثاني ففي أربعة أنواع
(الاول) ما قضى فيه بمدرك
شاذ يخالف لمدرك أمامه
الذي لم يثبت عند
جميع أصحابه معارض
راجح ومن طائفة انه
لو قضى بصحة كساح
بالاولى وسخاؤه لكونه
على خلاف قوله عليه
صلاة والسلام اي
امرأة انكحت نفسها
بغير إذن وليها فكساحها
باطل باطل باطل (ومنها)
انه لو قضى باستمرار
عصمة من لزمه الطلاق
أى الثلاثة بناء على
المسئلة السريجية فبعضه
لكون شرط السريجية
لم يثبت مع مشروطه
أبدا فان تقدم الثلاث

يحبس من امتنع من النصف لو اوجب لدى لادخله الديانة كحبس من أسلم على أخيه أو
عشر نسوة أو امرأة واحدة وامتنع من التبعين السالم من أمر محمول عين أوى الدمة
وامتنع من تعينه فحبس حتى يسيهما فيقول الدين هو هذا الذوب أو هذه الدانة ونحوهما
أوشى لذي أقرت «هودي» رضى رضى من يحبس الممتنع في حق الله تعالى الذي لا تدخله
البيابة عبد الشامي كالصوم وعندما يقتل كالصلاة وما عدى هذه شريعة لا يجوز الحبس فيه
ولا يجوز الحبس في الحق اذا ثبت الجرم من اذنه ثم قال امتنع من دفع الدين ومن عرف
ماله اخذ ما منه مقدار الدين ولا يجوز لها حبسه وكذا في صدره بطله وأداره أوشى ما
له في الدين كان رهنا أم لا فعلا ذلك ولا يحبس لانه في حبسه استمرار ظلمه ودوام المنكر في
الظلم وضروره هو مع امكان ادلا يبقى ثبوت من ذلك كله وكذلك اذا رأى الحاكم على الخصم
في الحبس من الثياب واللباس ما يمكن اسيبه أو عنه أخذه من عليه قهرا وباعه فما عليه ولا
يحبس به تعجلا لمفع طلم وأبصال الحق لم يتقدم بحسب الامكان (سؤال) كيف يتخذ في
الحبس من امتنع من دفع درهم بقدر على دونه ونحوها عن أحده من لانه عقوبة سطية في
جناية حقيرة وقواعد الشرع يقتضي تقدير العقوبات بقدر الجايبات (جوابه) اما نسوة
صغيرة باراء جناية صميرة ولم تعدل «قواعد لانه في كل ساعة يمتنع من أداء الحق فتقابل كل
ساعة من ساعات الامتناع ساعة من ساعات الحبس فهي حدييات وعقوبات متكررة متتالية
فانقذ السؤال ولم تخالف القواعد

الفرق السامح والاثلاثون والمائتان بين قاعدة من بشرع الزامه بالحلف

وقاعدة من لا لزمه الحلف

فالذي لزمه الحلف ككل من توجهت عليه دعوى صحيحة مشبهة بقولنا صحيحة احترام
من المحولة او غير المحورة وما دلت فيه شرط من الشروط المتقدمة في هذه القاعدة وقولنا مشبهة
احترار من التي يكذبها العرف وقد تقدم ان الدعوى على ثلاثة اقسام ما يكذبها العرف وما
يشهد بها وما لم يضرض لتكذيبها وتصديقها لنا شهد لها كدعوى سامة مبيحة يبد

رجل

لا يجتمع مع لزوم الطلاق بعدها فكان على خلاف قاعدة صحة اجتماع الشرط مع مشروطه

(والدفع الثاني) ما قضى فيه بالشاذ المخالف لمدرك أمامه الذي لم يثبت عند جمهور أصحابه له معارض راجح ومن طائفة ما
انه ان يونس عن عبد الملك انه قال ينقض عدد مالك قصاء انقضى لمدة السنة كالمضاه باستثناء العبد امتنق بمضاه فان
الحديث ورد بانه لا يستعصي وكالشعنة للجار أو بعد القسمة لقوله عليه السلام تشقة فيما لم تقسم أو يحكم شهادة الصرا في
لغوله تعالى ذوى عدل منكم أو بغيرات المدونة والحلة والمولى الاسفل لقوله عليه السلام الحفوا الفرائض باهم لها بقت
الفرائض فلاولى عصبة ذكر وكل ما هو على خلاف عمل أهل المدينة ولم يقل به الا شذوذ الماء فان جمهور الاصحاب على
نقصه وسامهم ابن عبد الحكم وقال لا تنقض شعنة الجار ومدكر معه من الفروع لصنف موجب النقض عنده (واشروع

الثالث) ما قضى فيه نقص الم يعض في النوازل لا في عهد قال ثم تسمية قض قصص لا يعض فاذا قضى قاض بان يعض
حكم الاول وهو مما لا يعض نقص الثالث حكم الثاني لان يعض خطأ وبقرا الاول وكذلك لو تصرف السفينة الذي
تحت حجر الفاضي بالبيع والكاح وغيرها فوجاه قاض ان يعضه نقص الثالث هذا التمسيد وأمر الاول وكذلك لو
فسخ الثاني الحكم بالشاهد واليمين رده الثالث لان يعض في مواطن الاجتهاد خطأ ونقص الخطأ متعين (والنوع راجع)
ما هو حكم حدسا وتعدينا من غير مدرك شرعي فانه يعض اجماعا وهو قد يعض فله قاله ابن عجز من اصحابنا (القسم الثالث)
ما حكم به على خلاف السبب فاذا قضى الفاضي بالقتل على من لم يقتل أو بالبيع على من لم يبيع أو بالطلاق على من لم يطلق أو بالدين
على من لم يستدين كان قصدا على خلاف الاسباب فاذا اطلق عبده (٨١) وجب له قصده عند الكل الا أن

أما حريته رضي الله عنه
خالف في قسم منه وهو
ما كان فيه عقد أو فسخ
ويجوز حكم الحاكم كالمعقد
فيما لا يعضه أو كما يفسخ
فيما لا يفسخ فيه فاذا
شهد عنه شاهدا زور
بطلاق امرأة حكم بطلانها
جار لذلك الشاهد ان
يزوج مع علمه يكذب
نفسه لان حكم الحاكم
فسخ لذلك الكاح وإذا
شهد اعنده ببيع جارية
حكم ببيعها جار لكل
واحد منهما ان يشترها
من حكم له بها ويأطأها
مع علمه يكذب نفسه لان
حكم الحاكم ينزل مرة
البيع من حكمه وهكذا
كل ما فيه عقد أو فسخ
ووافقا فيما لا يعقد فيه
ولا يفسخ من الديون
ويجوز محارها فقال انه

رجل أو دعوى غريب ودعة عند حاره أو مسافرا أو دعوى أحد طرفيها وكالدعوى على الصانع
المتصّب أو دفع اليه متاعا ليصنعه أو على أهل السوق المتصّصين للبيع أو المشتري من أحدهم أو يوصي
في مرض موته أن له دينا عند رجل يشرع التحليف بها بغير شرط ونفق الآية فيها والى
شهر ما بها غير مشبهة فهي كدعوى دين ليس على من تقدم فلا يستحب الامانات
خطئته قال ابن القاسم وهي أن يسأله أو يسأله مرارا وإن سألها في ذلك فتن والسلمة
وتفصيلا قتل المفقود وقال سجون لا بد من البيع والشراء بين المتداعين وقال الأحمري هي
أن تكون الدعوى تشبه أن يدعى مثالا على المدعى عليه والأفلاحيات الأرياني المدعى لطخ
وقال القاضي أبو الحسن بن القصار لا بد أن يكون المدعى عليه بشئ أن يامل المدعى فهدأ ربه
أقول في تفسير الخطئة التي هي شرط في هذا القسم وقال الشامي وأبو حنيفة يحلف على كل
تقدير أما ما رواه سجون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لبيبة على من أدعى واثمين على
من أنكر إذا كانت بينهما خطئة وزيادة العدل مقبولة وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه لا يعدي
الحكم على الخصم إلا أن يسلم أن بينهما مسألة ولم يرو له بحلف من الفجاءة وكان اجماعا
ولأن عمل المدينة كذلك ولأنه لو لا ذلك لجرى السماء على روي لاقدار فتدليهم عند الحاكم
بالحلف وذلك شاق على ذوي الهيات وربما ارموا باللائمة من أجل العظيمة من المال
فأمر من الحلف كما فعله عثمان رضي الله عنه وقد صدق عقب الحلف مصيبة فيقال هي سبب الحلف
فيستعين بحسم الباب الا عند قيام مرجح لان صياحه لا عراض واحدة والفوائد تفتضي ذره مثل
هذه المسئلة احتجوا بالحديث السابق من زيادة وهو عام في كل مدعى عليه فيسقط اعتبار
ماد كرموه من الشرط ولتوله عليه السلام شاهدك أو يمينه ولم يذكر في لطة ولأن الحقوق
ورثت بدون الخطئة فاشراطها يؤدي إلى ضيق الحقوق ويحتمل حكمه الحكم والجواب عن
الاول ان مقصود الحديث بيان من عليه البينة ومن عليه التمين لا بيان حال من توجه عليه
والفائدة أن اللفظ اذا ورد لم يأت لا يخرج به في غيره لان المتكلم معرض عن ذلك المبروطة
القاعدة وقم الرد على أبي حنيفة في استدلاله على وجوب الركعة في الحضرات قوله عليه

(٦٦ - الفروق - راجع)
بأن على ما كان عليه قبل الحكم وقال اذا قضى ككاح اخت المقتضى له أو
دات حرم فلا يحل له لوات قبول الحمل لككاح بالحرمة وقال ابن عباس ان الشهود عيب والحكم في عقد ككاح لم يزل حكمه
منزلة المعقد لان الشهادة هنا شرط بخلاف الاموال ولأن الحكم لم يحكم بالملك بل بالتسليم وهو لا يوجب الملك وهذا هو معنى
قول اما السكنى والنفقة والحاملة حكم الحاكم لا يعمل حراما ولا يحرم حلالا في نفس الامر خلافا لابن حنيفة وحجتنا
أمران الاول قوله عليه السلام إنما أنا بشر مثلكم وأنتم تحضمون الي ولعل يصحكم ان يكون الحق بحجته من بعض
فأقضى له على محوما اسمع من قضيت له شيء من حق أخيه ولا ياخذ به فانما اقتطع له قطعة من النار وهو عام في جميع الحقوق
(والثاني) التماس على الاموال بطريق الارلى لان الاموال أصناف فادام يؤثر فيها فاولى الفروق (وحجته) خمسة أمور

(الاول) قضية هلال من أمية في الصحيح ان النبي صلى الله عليه وسلم حين فرق بينه وبين امرأته باللعان قال فن حادت به على صفة كذا فهو بشر يث فيجاءت به على كذا الصمة وتبين الامر على ما قل هلال وان الفرق لم تكرر وجودة ومع ذلك لم يشخ تلك الفرقه وامصاها فدل ذلك على أن حكم الحاكم يقوم مقام الفسخ والعدد وجوانه ان الفرقه في اللعان ليست بسبب صدق الروح بل دليل على لقامت لبيبة بصدقه لم تعد اليه وانما كانت بسبب انها وصلت الى أسوأ الاحوال في البسطة بالتلا عن قلم ير الشرع اجتناعهما بعد ذلك لان الزوجية مبناها السكون والمودة وما تعمد من اللعان يمسح ذلك فعلم رسول الله صلى الله عليه وسلم بالنكذب كالكذبة اذا قامت (والك في) ما روى عن علي رضي الله عنه انه ادعى عليه رجل سكاك امرأة وشهد له شاهدان ففضي بينهما بالزوجية (٨٢) فقلت والله يا أمير المؤمنين ما تزوجني فاعقد بيننا حتى احل له فدل

شاهد لشزواك فدل ذلك على ان سكاك ثبت بحكمه وجوابه انه وإن صح فلا حجة له لانه رضى الله عنه أصناف الروح للشهود لا حكمهم ومنه من العقد له فيه من العطن صلى الشهود فاشهرها بانه زوجا طاهرا ولم تعرض للفتن وما النزاع الا فيها (والثالث) القياس على انه ان قاته يفسخ الكساح وان كان أحدهما كاذبا فالحكم أولى لان دعاهم ولا ية عامة على الناس في العقود وجوانه ان كذب أحدهما ينعين باللعان ولم يختص به أما عدم تعيينه إلا انه قد يكون مستنده في اللعان كونه لم يظأها مدحيضتها مع ان الحامل قد تحيض أو قرأ في حالة مثل كونه

لسلام فيما سقت الماء العثران مقصود الحديث بيان الجزاء الواجب في الزكاة لا بيان ما يجب فيه الزكاة وعن الاول أيضا جواب آخر وهو أن السام في الأشخاص غير عام في الاحوال والازمة والبقاع والمخلفات كما قرر في علم الاصول ويكون الحديث مطبق في أحوال الخلفين ويحمل على الحالة المحتملة المتقدمة وهي الحالة التي فيها الخطئة لانها المجمع عليها فلا يوجب به في غيرها والا لكان عام في الاحوال وليس كذلك والجواب عن الثاني أن مقصوده بيان الخصر وبيان ما يختص به منهما لان شرط ذلك لا ترى أنه أعرض عن شرط البينة من المدلة وغيرها أو يقول ليس هو عام في الاشخاص لان الحالة للشخص الواحد لانهم يحمل على الحالة التي ذكرها والحديث الذي روياه وعن الثالث أنه معارض بما ذكرناه من سبط العسقة السفلة على الاقبياء الاخبار بالحديث عند القصاة وأنه يفتح باب دعوى أحد العامة على الخليفة أو القاضي انه استأجره أو أعيان العلماء أنه قارله وعاقده على كس مرصاه أو خبطة ففسونه ونحو ذلك مما يقطع بكذبه فيه فطرق في الجمع بين اصوص والفوائد مذكرا من اشتراط الخطاة فهذا هو المذهب الصحيح وهو ثلاث مسائل (المسألة الأولى) ان الخطاة حيث اشترطت قبل في الجواهر ثبت بقرار الخصم والشاهد ولين لهما اسباب الاموال وتلقق بها في الحجاج وقال ابن لامة ثبت شهادة رجل واحد وامرأة وجعله من باب الخبر وروى عن ابن القاسم (المسألة الثانية) ان ادعى المدعى مداوة والمشهور أنه لا يثبت لان المداوة مستحصها الاصرار بالتحليف والزيادة عند الدعاكم وقبل يثبت لظاهر الخبر (المسألة الثالثة) قال وعمران خمس موطأ لا يشترط بها الخطاة الصالح وانهم بالسرقة والناس عند موته لي عدد فلا دين والنصيب عند الرجل فيدعي عليه وانه ربة والوديمة

الفرق المذكور من وثلاثون والثلاثون بين قاعدة ما هو حجة عند الحكم وقاعدة

ما ليس بحجة عند

قد تقدم الفرق بين الأدلة والاسباب والحجاج وان الأدلة شأن المختصين والحجاج شأن القضاة والمتحاجين والاسباب تعتمد المالكين والمقصود هنا انما هو الحجاج فعول والله مستعين

الحجاج

رأى رجلا بين فخذيه مع ان المرأان قد تكذب كأن يكون ذلك

الرجل لم يزوج وأولع وبنازل وأما عدم اختصاصه باللعان فلا ان المدعيين في سكاك أو غيره قد يكون أحدهما كاذبا فاجرا يطب ما يعلم خلافه ولا سلم ان الحكم يقوم مقام الفسخ والعقد بل لما بينا ان التلاعن يمنع الزوجية (وارابع) ان الحسام له اهلية العقد والفسخ بدليل أنه لو أوقع العقد على وجه نوقله لذلك نفذ وجوانه ان صاحب الشرع إنما جعل لانهما كمال العقد للثب والمجور عليهم ونحوهم بطريق الوكالة لتعذر المباشرة منهم وهنا لا ضرورة لذلك والاصل ان يلى كل واحد مصباح نفسه ولا يترك الاصل عند عدم المعارض (والخامس) ان المحكوم عليه لا يجوز له المجادلة ويجب عليه تسليم مزار حكم الله تعالى في حقه ما حكم به احكامكم وان علم خلافة فكذلك غيره قياس عليه وجوانه ان المحكوم عليه انما حرمت

عليه المخالفة لما فيها من مفردة مشاققة الحكام والمحرام الطام وتشويش هوذا المصالح وأما مخالفته بحيث لا يطلع عليه
حاكم ولا غيره فيجاءة (القسم الرابع) ما تناوله الولاية وصادف فيه الحجة والدليل والسبب غير أنه متهم فيه كقضائه
لنفسه فيه بفسخ لأن القاعدة أن التهمة تقدر في التصرفات اجماعا من حيث الجملة والا فالتهمة على ثلاث مراتب اءلاها
كقضائه لنفسه متراجعا وأدناها كقضائه لغيره وأهل صفته وقبيلته مردود اجماعا والمتوسط منها مختلف فيه هل يلحق
بالاول او الثاني واصلا أي القاعدة المذكورة قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة خصم ولا طين أي متهم قال بن
نوس في المواربة كل من لا يجوز شهادته لا يجوز حكمه وقالة ابو حنيفة والشافعي واحد بن حنبل رضى الله عنهم لان حكم
الحاكم لازم للقاضي عليه فهو اولى الرد من الشهادة لان فوق الشاهد (٨٣) من ينظر عليه فيضعف الاقدام

على الباطل فتصنف
التهمة فان ولا يحكم
اسمه الا ان يكون مبرا
وجوزه ابو حنيفة
والشافعي واحمد ابن
حنبل رضى الله عنهم
وقال عبد الملك لا يحكم
لولده الصغير او يتيمه
او امراته ويجوز لغير
هؤلاء الثلاثة كالأب
والابن الكبير وان
امتنت الشهادة فان نصب
القضاء ابعد عن التهم
لوفور جلالة القاضي
دون الشاهد وقال اصم
ان قال ثبت عندى ولا
سلم انت ام لا ولم يحضره
الشهود لم يثبت فان
حضر الشهود وكانت
شهادة طاهرة بحق
بين جار بما عدل الثلاثة
المتقدمة اعنى حكمه
لولده الصغير او يتيمه او

الحجاج التي يقضي بها الحكم سبع عشرة حجة الشاهدان والشاهدان واليمين والارسة في الزنا
والشاهد واليمين والمرأتان واليمين والشاهد والكول والمرأتان والكول واليمين والكول
وارسة ايمان في اللعان وخمسون عينا في القسامة والمرأتان فقط في البوب المتفقة بالنساء واليمين
وحدما بان يتحلفا وتقسم تسهما فيقضى لكل واحد منهما يمينه والاقرار وشهادة الصبيان
والغافة وقط الحطان وشواهدا واليد وهذه هي الحجاج التي يقضى بها الحكم وماعدادها
لا يقضى به عندنا وفيها شهادات واخلاف بين العلماء ابيه عليه فادكر ما اختلف فيه حجة حجة
بامرادها واورد الكلام فيها ان شاء الله تعالى الحجة (الاولى الشاهدان) والادلة فيها شرط عندنا
وعند الشافعي واحمد بن حنبل وقال ابو حنيفة المدالة حق لا يحصم فان طلبها محض الحكم عنها
والادلة وعندنا هي حق لله تعالى بحق على الحاكم ان لا يحكم حتى يحققها وقال متاخر والحقبة
انما كان قول المحمول مقولا في اول الاسلام حيث كان العايب المدالة فالخالف النادر ماله الب فخل
الكل عدولا واما اليوم فالعالم بالسوق يلحق النادر بالعايب حتى تثبت العدالة والمداول عن
أى حليفة هو الاول واستثنى الحدود فلا تكفى فيها بمجرد الاسلام بل لابد من المدالة لان
الحدود حق لله تعالى وهو ثابت فتطلب المدالة واما كان المحكوم به حقا لا دعى بحرجه او جب
البحث عنهما لما اجماع الصحابة قال رجاء بن رباح شهدا عند عمر فقال لا اعرفكما ولا يضركما ان
لا اعرفكما فاحمدا رجل فقال اسرفهما قال لم قال له اكنتم معهما في سفر فبينما هم في السفر
قال لا قال فانت جاريهما تعرف صاحبهما ومساها قال لا قال اعلمتهما بالدرهم ولدا بيرة التي تقطع
بينهما الارحام قال لا فقال ابن احنى ما تعرفهما فثباني بمن يعرفكما وهذا محضرة الصحابة لانه
لم يكن يحكم الا بحضورهم ولم يخالفه احد وكان اجماعا ظاهره ما سال عن تلك الاسباب من السفر
 وغيره الا وقد عرف اسلامها لانه لم يقبل اسرفهما مسلمين وليس ذلك استحبابا لان تحصيل الحكم
واجب على الفور عند وجود الحجة لان أحد الخصمين على مسكر عابا وارة المنكر واجب على
الفور والوجوب لا يؤخر الا الواجب والقوله تعالى واشهدوا دوى عدل مسكم مضموم ان غير العدل
لا يستشهد وقوله منكم شاره الى المسلمين ولو كان الاسلام كايما لم يبق في التقييد فائدة والعدل مأخوذ

امراة لان اجتماع هذه الامور اى حضور الشهود وكون الشهادة طاهرة وبحق بين تصنف التهمة وهو الفرق بينه وبين الشهادة
وعن اصم الجوار في الولد والروجة والاح والمكاتب والندى والديان ان كان من أهل ايام بالحق وصح الحكم وقد
يحكم للحايفة وهو فوقه وتهمته اقوى ولا يسعى له القضاء بين احد من عشيرته وخصمه وان رضى الخصم بخلاف
رجلين رضيا بحكم رجل اجنبي فيبذل ذلك عليهما ولا يقضى بيه وبين غيره وان رضى الخصم بذلك فان فعل وشهد على
رصده ويجتهد في الحق فان قضى لنفسه او لم يستمر فصاؤه فليذكر القصة كلها ورضى خصمه وشهادة من شهد رضى
الخصم وادفعه في ذلك في مواطن خلاف النساء ورأى اهل منة فلا حسن فسحة فان مات او عزل فلا يقسح عليه
الا في الخطأ البين فان اجتمع في القضية حقه وحق الله عز وجل كالسرقة قال محمد بن يقطينه وقال ابن عبد الحكم برفعه لمن

فوقه وأما داله فلا يحكم له (القسم الخامس) ما اجتمع فيه انه تناولته الولاية وصادف الدين والدليل والحجة وانفتحت
التهمة فيه غير انه اختلف فيه من جهة الحجة هل هي حجة ام لا ومنه مسألتين (المسئلة الاولى) انفق جريم لأئمة على
جوارحكم الحاكم ما لمه في التجريح والتمسك واختصموا في منه بما عداهما مطلقا وهو مذهبا ومذهب ابن حنبل
وجواره في ذلك مطلقا وهو مشهور مذهب الثماني رضي الله عنه وقال ابو حنيفة لا يحكم في الحدود بما شاهد من
اسامه الا في القذف ولا في حقوق الادينين فيما علمه قبل الولاية لنا سبعة وجوه (الاول) قول رسول الله صلى
الله عليه وسلم اما ما شره منكم وانكم تحتصمون الي وائل حصصكم ان يكون الحق بحجته من مص فاقصي له على نحو
ما اسمع الحديث عدل ذلك (٨٤) على ان القضاء يكون بحسب المدعى لا بحسب المولوم (الثاني) قوله صلى

الله عليه وسلم شاهدك
 أو يسه يس لك الأذنت
 فحضر الحجة في السنة
 واثنين دون عم الحاكم
 وهو المطاوب (ثالث)
 مارواه أبو داود بن أن
 «ي صلى الله عليه وسلم
 بعث إليهم على العدة
 فلاحاه رجل ففرصة
 فوقع بهم شجاج
 فأتوا النبي صلى الله عليه
 وسلم فاعطاهم الارش ثم
 قال ان خطيب فاعلمهم
 الدرس ارضاكم قالوا نعم
 خطيب فاعلم فقالوا ماضية
 فارادهم الم حروف
 والابصار فقال النبي
 صلى الله عليه وسلم
 لا ورن خضوا اليه
 فارضهم فقال أخطب
 لئس فاعلمهم ارضكم
 قالوا نعم فخطب فاعلم
 الدرس فقالوا ارضواوه

من الاعتدال في الاقوال والافعال والاعتناء به وهو وصف رثه على الاسلام وغير مضمون في حد
الاسلام وقوله تعالى من نرضون من شهداءكم فرغ من ردهم وبالله ياتس على الحدود
ولقياس على طلب المحقق المدالة فان فرقوا بين المدالة حتى للحصم فادخلهم تقيت وان الحدود
حق لله تعالى وهو ثابت عن الله سبحانه ان مدالة حق لا رمي بل حق لله تعالى في الجميع فنتيجة
القياس وينفع الفرق بالمع احتجوا بموله تعالى واستشهدوا شهودين من رجالكم ولم يشترط
مدالة وقوله عمر رضي الله عنه المأمون عدول مضمون على بعض الاحدود في حدود قبل النبي
صلى الله عليه وسلم شهادة الاعرابي اعدان قال له تشهد ان لا اله الا الله واني رسول الله فم
يعتبر غير الاسلام ولاه لو اسلم كافر محضتنا حارة قول قوله مع انه لم يبحق منه الا الاسلام
ولان البحث لا يوصي الى تحقق المدالة وادان كان المقصود الظاهر فلا سلام كاف في ذلك لانه
انهم اوع لان صرف الصدقة بخوربه على ظاهر الحاله من غير بحث وعمودت اسنوصه ولا واه
تحمل على طهرها من غير بحث وكذلك هم يتوصاه لمياء وبصلى دلثبات ساء على بطوهر من
غير بحث وكذلك هم اقياسا عليها والحواش عن الاول انه مطا فوجمن على المديد وهو
قوله دوى عدل منكم فقيده بالمدالة والاصاعت الفارقة في هذا بنيد وفيد ايضا برضاء الح كم وهو
مشروط بالبحث ولان الاسلام لا يكفي فيه طهر الد ر وكذلك لا يكفي الاسلام في المدالة وعن
انابي انه يدل على اعدان وصف المدالة بقوله عدول ولو لم يكن معتبرا السكت عنه وهو معارض
بقوله في آخر الامر لا يؤر مسلم من المدول وانما حرامنا شيخ المتقدم لان ذلك كان في صدر
الاسلام حيث انه عالة بخلاف غيره (وعن الثالث) ان السؤال عن الاسلام لا يدل على
عدم سؤاله عن غيره معه سأل او كان غير هذا الوصف معلوما عنده (وعن اربع) اننا لا نقول
شهادته حتى يسلم سجايه وعدم حرمانه على الكذب وان قسناه وذلك لاجل بينهما عدم
مدالسته ما ياتي المدالة مدالسته (وعن الخامس) انه باطل بالاسلام قال البحث عنه
لا يوصي الى جين وبكم الحسام في القضية التي لا يص فيها ولا اجماع فان بحث لا ودي الى
يقين وانما البقر فلا يضمن البحث عنه ولان الاصل هو البقر بخلاف المدالة من ورايه ههنا ان

بص في الحكم بالعلم (الرابع) ما جاء في الصحيحين في قصة هلال وشريك من قوله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به كذا فهو للال بنى الروح وان جاءت به كذا فهو لشريك ابن سمحاء يعني المقدوني مات به على البعت المسكروه فقل صلى الله عليه وسلم لو كنت راجعا احدا يبيع منة لرجعت فدل ذلك على انه لا يقضى في الحشود عليه لان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يقول الا حقا وقد وقع ما قال فيكون المسلم حاصله ومع ذلك ما رجعت وعمل منة السنة (الخامس) قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا باربعة شهادات فاجلدوهم ثمانين جلدة فامر ثلثهم عند عدم البينة وان عم صدقهم (السادس) ان الحاكم عير موصوم فيتهم بالقضاء عليه فليس المحكوم له ولي أو المحكوم عليه صديق ولا يعلم نحن ذلك فحسبنا اعادة صوتنا لمصعب القضاء عن ائمتهم (السابع) ان أبو عمر بن عبد البر

قال في الاستدلال انفقوا على أن الماصي لو قتل أخاه للمسلم بأنه قاتل إبه كالفاتل عمدا لا يرث منه شيئا للتممة واحتجوا
بتممة وجوه (أحدها) في مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قضى على أبي سفيان بالبيعة سلمه فقال لهند خذني لك
ولولئك ما يكفيك بالمعروف ولم يكفها البيعة وجوابه أن قصة هند قتلها لحكم لانه العايب من تصرفاته صلى الله عليه
وسلم لانه ما بلغ عن الله تعالى والبيع قتلها لحكم والتصرف سيرها قليل فيحمل على العايب ولأن أبا سفيان كان حاضرا
في البلد ولا خلاف أنه لا يقضى على حاضر من غير أن يعرف (وثانيها) ما رواه صاحب الاستدلال أن رجلا من
بنو محرم ادعى على أبي سفيان عند عمر رضي الله عنه أنه سلمه حندا في موضع فقال عمر رضي الله عنه: إنى لأعلم
الناس بذلك قبل عمر انهمض إلى الموضع فطر عمر رضي الله عنه إلى (٨٥) الموضع فقال يا سفيان خذ هذا

الحجر من ههنا فصحه
ههنا فقال والله لا أقبل
فقال والله لتفعلن فقال
لا أقبل فلهذا عمر بالذرة
وقال خذ هذه لأأم لك
وضعه ههنا فالتك ما سلمت
قديم الطلم فاخذته فوضعه
حيث قال وأستقبل
عمر رضي الله عنه القبلة
فقال اللهم لك الحمد أبلغ
تمنى حتى علمت أبا سفيان
على رأيه وأذنته لي
بالسلام فأتقبل القبلة
أو سفيان فقال اللهم
لك الحمد أبلغ تمنى حتى
جعلت في قلبي مدلت
به لعمرو وجوابه أنه من
باب إرلة الماكر الذي
يحسن من أحد الناس لا
من باب القضاء فم
قتم أنه من باب القضاء
على أموالنا سائسا إياها
واقعة متكررة بين

بين عدائتي في الأصل فالاستدلال عن مرأها وكذلك أصل الماء الطهارة فلا يخرج عن ذلك
الاصح لوجه أو طعمه أو ريحه وذلك معلوم بالقطع فلا حاجة إلى البحث ولأن الأصل الطهارة
بمخلاف المد لتمام السموات والأوامر فالاستدلال بطاهاها بل لا بد من البحث عن الصارف
المحصن وغيره ولأن الأصل بقاؤها على طاهرها (مسألة) لا تقبل عدنا شهادة الكافر على
المسلم أو الكافر على أهل ملته ولا غيرها ولا في وصية ميتة في السفر وإن لم يحضره مسلمون
وتبع شهادته سائرهم في الاستدلال والولاية ورواها الشافعي وقال ابن حنبل يجوز شهادة أهل
الكتاب في الوصية في السفر إذا لم يكن غيرهم وهم ذمة ويحدهما ما انصر ما خانا ولا كتمان
ولا اشتريا به ثمنا ولو كان دا قري ولا كنتم شهادة الله أنا أدلى الآ ثمين واختلف العلماء في هذه
الآية لهم من حملها على التحمل دور الاداء ومهم من قال المراد بقوله سأل من غيركم أي من
غيركم يقبل الشهادة في الآية هي ثمين ولا يقبل في غير هذا عند أحمد ابن حنبل وقال أبو
حيفة يقبل اليهودي على النصراني والصراي على اليهودي معافا لأن الكفر ملة واحدة وعن
قادة وغيره يقبل على ملته دور غيرها لنا قوله تعالى والفسا بينهم العداوة والبغضاء إلى يوم
القيامة وقال عنه السلام لا تقبل شهادة عدو على عدوه وقياسا على الفاسق بطريق الأولى
ولأن الله تعالى أمر بالتوقف في خبر الفاسق وهذا أولى إذا الشهادة أكد من الخير وقوله
تعالى واشهدوا دوى عدل منكم وفي الحديث قبل عايب السلام لا تقبل شهادة أهل دين على
غير أهل دينه إلا المسلمون فانهم عدول عليهم وعلى غيرهم ولأن من لا يقبل شهادته على المسلم
لا يقبل على غيره كأمم وغيره احتجوا بقوله سأل شهادة منكم إذا حضر أحدكم الموت حين
الوصية إنسان دوا عدل منكم أو آخر من غيركم مساو من غير المسلمين من أهل الكتاب
وروي ذلك عن أبي موسى الأشعري وغيره وأما حارث على المسلم حارث على الكافر بطريق
الأولى وفي الصحيح أن اليهود جاءت أرسول الله صلى الله عليه وسلم وهم يهوديان فذكرت
له عليه السلام إسمها ربا فرجتهما عليه السلام وطهره أن رجعتما شهادتهما وروي الشعبي
أنه عليه السلام قل أن شهد منكم أرملة رجعتما ولأن الكافر من أهل الولاية لانه يروح

الأميرين لسكات محمولة ولا يستدل بها (وإنها) قوله تعالى كونوا قوامين بالقسط وقد علم القسط فيقرم به وجوابه
القول بالموجب فلم قتم أن الحكم بالاسلم من القسط بل هو عده محرم (ورأيناها) أنه إذا جاز أن يحكم بالظن بالشيء عن
قول البينة فادلم أولى ومن المذهب جعل الظن خيرا من العلم وجوابه أن العلم أفضل من الظن إلا أن استلزامه للبهة
وفساد مصيب القضاء أرجح مرجوحه لأن الظن في القضاء يحرق الآمة ويمنع من نقود المصالح (وخامسها) أن التهمة
قد تدخل عليه من قبل البينة فيقبل قول من لا يشبه وجوابه أن التهمة مع مشاركة الغير أصعب بخلاف ما يستقل به
وقد تقدم أن التهمة كاه ليست معتبرة لى مصها (ورادها) أن العمل واجب بما شافته الرواه عن رسول الله صلى الله عليه
وسلم لما سمعه المكاتب أولى أن يعمل به ويحكم به طريق الأولى لأن الفتيا تمت شرعا طام إلى يوم القيامة والاعتماد في

فرد لا يمتدى لغيره فخطره أقل وجوابه ان الرواية والسماع والرؤية استوى الجميع لعدم المعارض الذي تقدم ذكره في العلم بخلاف الحكم (وسايعها) انه لو لم يحكم سلمه لتساق في صور (مها) ان يعلم ولادة امرأة على فراش رجل فتشهد السنة انها مملوكة فان قل البينة مكفه من وطئها وهي ائمة وهو ق والاحكام سلمه وهو المطلوب (ومها) ان يسم قتل زيد لمعرو فتشهد البينة بأن القاتل غيره فان قالمها وقوله قتل البري وهو ق والاحكام سلمه وهو المطلوب (ومنها) لو سمع يطلاق ثلاثا فأكبر فتشهدت البينة واحدة قبل السنة مكره الحرام وهو فسق والاحكام سلمه وهو المطلوب وجوابه ان ذلك الصور لم يحكم فيها سلمه بل ترك الحكم وتركه عند المعجز عنه ليس فسخا وترك الحكم ليس بحكم (ومنها) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اشترى فرسا فحجده ال نبع (٨٦) فقال عليه السلام من يشهد لي فقال خزيمة يا رسول الله انا أشهدك فقال

رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف تشهد ولا حضرت فقال خزيمة يا رسول الله أخبر عن خير الدماء وصدها دلا عند قوت في هذا فساء رسول الله صلى الله عليه وسلم دا الشهادتين فهذا وان استدلل به المالكية على عدم القضاء بالعلم فهو ذلك لنا من جهة حكمه عليه السلام لنفسه فيجوز ان الحكم لغيره بهلمه لانه ايسر في التهمة من القضاء لنفسه بالاجماع وجوابه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم ما حكمكم لنفسه وليس في الحديث انه أحد الفرس قهرا من الاعرابي فقد اختلف هل حكم أم لا وهل جعل

اولاده ولاهم يمدبون في الحقوق قال تعالى ومن امن الكتاب من ان نؤمنه بقطار يردده اليك والجواب عن الاول ان الحسن قال من غير عشرتكم وعن قتادة قال من غير حلتكم لما بين ما فلتنموه ومعنى الشهادة التحمل ونحن نحبره أو النحن لقوله تعالى فيقسمان بالله كما قال في ايمان اولان الله تعالى خير بين المسلمين وغيرهم ولم يقل به احد فدل على صحة وعن الثاني اهم لا يقولون به لان الاحصاء من شرطه لاسلام مع انه يدل انها اعترفا بالبراءة بوجهها بالشهادة مع ان الصحيح انه ائمة رجعها بالوحي لان التوراة لا يجوز الاعهاد عليها لما فيها من التعريف وشهادة الكفار غير مقبولة وقال ابن عمر كان جد المسلمين يوم بدر الجلد ولم يبق الا الوحي الذي يحصهما وعن الثالث ان الفسق وان باي الشهادة عدا فانه لا باي الولاية لان وارعها طريحي بخلاف الشهادة وارعها دني قاتر قالان روي الكفار عدما فاسد ولاسلام يصححه عن الرابع انه معارض بقوله تعالى في آخر الآية ذلك منهم قالوا ليس علينا في الاميين سبيل فاخير تعالى اهم يستحلون ما لنا وجمع أدشكم معارضة بقوله تعالى ام حسب الدين اجترحوا السيئات ان نجعلهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات دني إلى التسوية فلا تقل شه دنهم والا لحصلت التسوية وكقوله تعالى لا يستوي اصحاب النار واصحاب الجنة قال الاصحاب وناسج الآية قوله تعالى وأشهدوا ذوي عدل منكم (فرع مرتب) قال ابن ابي ريد في النوادر لورصي الخصم بالحكم بالكافر او المستحوط لم يحكم له به لانه حق لله تعالى (الحجة الثانية) لشاهدان ومنهم ما علمت عدما ولا عند غيره خلافا في قول شهادة شاهدين من مسلمين عدلين في الدماء ولدون وقيل مائة ان شهدا له من في يد احدا لاستحقاقها حتى يحلف مداع ولا ذهب ولا خرجت عن هذه طريق من الفارق المار به الحديث وهو الذي عليه الفتوى والقضاء والله الاصحاب به يجوز ان يكون ما عفا هذا المدعى عليه أو لم اشترها هذا المدعي عليه منه ومع قيام الاحتمال لا بد من الجنب وهذا مشكل بالدور فانه يجوز ان يكون اراءه من الذين أودعوه أو عاوضه عليه ومع ذلك ولا اعتبار بهذه الاحتمالات فكذلك هم الاسما وجعل الشهادات في الدماء وغيرها الاستصحاب واداعلتها في النقل وبقتنهما مع حوازل المعوقلان

يقضى

شهادة خزيمة حادثة أو مبالغة فاسين مد كرموه وهذا كرا خطاني انه عليه

السلام اعلم اسمي خزيمة دا الشهادتين مبالغة لاحقيقة (وتاسعها) التماس على التجريح والتعديل وجوابه انه قياس مع الفارق لانه في التجريح أو التعديل يحكم سلمه نفا للتسلسل الحاصل اذا لم يحكم به لانه يحتاج الى بينة تشهد بالجرح أو التعديل وتحتاج البينة بينة أخرى وهكذا بخلاف صورة ادع على ان القاضي قال في المونة قد قيل هذا ليس حكما والا لم يتمكن غيره من نقضه بل لغيره ترك شهادته وتفسيره واما لم يكن حكما لا يماس عليه (المسئلة الثانية) وهي مرسة على الاولى قال شيخ ابو الحسن اللحى اذا حكم بما كان عنده من العلم قل الولاية أو مدعا في غير بحاس الحكومة أو فيه فلقاضي الثاني نفسه من أقر الخصم بمد جلوسهما للحكومة ثم أكر وقال مالك وابن لقاسم لا يحكم به وقال سحنون وابن ابا جشون

عدم لزوم الطلاق استنادا لدليل عام شامل لهذه الصورة ولغيرها لان حكم الحكم كونه حمله لله تعالى صاخالصا وادام قلها
 رها للحصومات وقطعا المشاجرة والقاعدة الاصولية اما سارض خاص وعام قدم الخاص ثم للشايعي ان يقتضي ويحكم
 في غيره يقتضي دليله كذا لو حكم الثام في الصورة المذكورة باستمرار الزوجية بينهما خرجت عن دليل المالكي ولزمه
 ان يقتضي فيها لزوم السكاح ودوامه وفي غيرها لزوم الطلاق وبكده حكمه في مواطن الخلاف كان داخل المذهب أو خارجه
 وهو معنى قول خليل ورفع الخلاف الحج قلت وهذا في المجهول والمثل الذي معه في مذهب ابيه من انظر ما يرجع به
 أحد الدليلين على الآخر وأما غيرها فتحصر على الحكم غير المشهور أو الرجوع أو ما منه العمل فحكمه بذلك أخرجه
 محض مع اذا ساوى القولان (٨٨) في الترجيح حكمه إسنه رفع الخلاف وخرج اجتهادية حكم حكمه

في مواضع الاجماع فانه
 أخبار محض لا إسناء فيه
 لتبين الحكم سلك وثبوت
 وبهذا يثبت المرجح المذكور
 الضميمة كالشبهة للحار
 واستسقاء المتيقن بضمه
 والحكم سقوطهما بالخيار
 محض والحكم بثبوتها
 يقض لضمه المذكور
 عند القائل به وقيل
 المصلحة الدينية لمبادات
 وتحريم السباع وطهارة
 الاواني واما به وبعودك
 ما اختلف فيه هل الاجتهاد
 لا للديان الا حرة فمذهبه
 ادخلها الفتوى فقط
 اد ليس للصالح ان يحكم
 بان هذه الصلاة صحيحة
 او باطله بخلاف المدارعة
 في الاملاك والاقواق
 والرهون ونحوها مما
 اختلف فيها المصلحة
 الدينية وكذا احذ للركاة

صدقه وقوى جانه وظهرت في حقه شهادته (رابع) انه أحد المتدعين فشرع اليقين
 في حقه اذ ارجح جانه كالدعي عليه (الخامس) قياسا للشاهد على يد (سادس) ولان اليقين اقوى
 من المرائين لدخولها في العن دون المرائين وقد حكم بالرائين مع الشاهد فيحكم به (السابع)
 والقوله عليه السلام آئنة على من ادعى والبص على من ابكر وهي مشتقة من البيان وشاهد
 واليمين بين الحق والكذب قوله على من ادعى والبص على من ابكر وهذا ليس بدقيق فوجب ان
 يهمل قوله مع يمين لانه لا قائل به عرق احتجوا بوجوده (الاول) قوله تعالى واستشهدوا شهادتين
 من رجالكم ومن لم يكونا رجلين فردل فامروا رجل واحد باليمين مع عدم الشاهدين في الرجوع
 وامرائين وشاهد واليمين زيادة في البص والزيادة سحر وهو لا يهمل في الكتاب غير الواحد
 (الثاني) قوله عليه السلام آئنة على من ادعى والبص على من ابكر وهو لا يهمل في الكتاب غير الواحد
 (الثالث) قوله عليه السلام آئنة على من ادعى والبص على من ابكر وهو لا يهمل في الكتاب غير الواحد
 واليمين في حجة المكر لان المتدعي محصور في خبره ولام للعموم فمقتضى يمين في حجة المدعي
 (رابع) انه لا يندر قبل اليمة بالمسكر تدرج من يمين المدعي (الخامس) القياس على احكام
 الامدان (سادس) ان اليمين لو كان كالشاهد لجازم به على الشاهد كاحد الشاهدين مع الآخر
 ولجارات ائمة الدعوى يمين والجواب عن الاول ان الامام انه زيادة سلمه لكن مع انه
 نسخ لان النسخ الرفع ولم يرفع شيء واربع الحصر يرجع الى ان غير المذكور غير
 مشروع وكونه غير مشروع يرجع الى البراءة الاصلية والبراءة الاصلية ترجع بخبر الواحد
 اتفاقا لان الآية واردة في التحمل دين الاداء لقوله تعالى اذا تداسم بدين الى اجل
 مسمى فكتبوه والشرط للاستقبال فمقتضى التحمل ولقوله تعالى ان تفضل احداهما فخذ كراحتيهما
 الاخرى واليمين مع الشاهد لا تدخل في التحمل فالحصر في التحمل باق ولا نسخ على التقديرين
 ولان اليمين تشرع في حق من ادعى رد الوديعة وجميع الامناء والمساماة واختلاف المتبايعين
 ويستتضي بد كونه بالكول وهو زيادة في حكم الآية وعن الثاني ان الحصر ليس مراد بتدليل
 شهاد والمرائين ولانه قضاء يخص اثنين لمخصوص حالهما ومع ذلك النوع ونحن نقول كل من

في مواطن الخلاف هو حكم من حجة انه تنازع بين الفقهاء والاعبياء لان احبر عن نصاب اختلف ويوجد

فيه انه يوجب الزكاة فتوى فقط انه المراد توضيح ما هو عين مياتي بلاصل في الفرق بين الفتوى والحكم ويأتي فيه مالا ي
 القسم من الشاط من البحث فترقب (فائدتان الاولى) انقول بالموجب فتح الجهم يستضيء الدليل وبكسرهما دليل وهو عند
 الاصوليين تسليم مقتضى الدليل مع ققاء النزاع بان يظهر عدم استمراره الدليل لحل النزاع وشاهده أي لدال على اعتباره قوله
 تعالى والله اعلم ولرسوله في جواب ليخرجن الاعر منها الادل الحكي عن المناقذين أي صحيح ذلك انكرهم الادل والله ورسوله الاعز
 وقد اخرج جام قد سلم موجب الدليل ومقتضاه مع ققاء النزاع في الاعر من هو والادل من هو وليس هو تاتي المعطاط غير
 ما يترقب فقط الذي صطلح عليه ارباب المعاني كاي جمع الجرامع وشرح المحلى وعطره وكذا قوله في كون اوقاديين بالقسط

مسلم معتصمه وهو وجوب القيام بالنكاح أى العدل مع بناء الرأى في كون الحكم بأعلم منه أم لا وهو الذى نقوله لانه محرم
عدنا فتنبه قال المطار على محلى جمع الجوامع وحمل الاصوليين لقول بالموجب من الفوائد لانه لا يأتى في تسليمه لاس المراد
تسليم لدليل على مدعى المستدل بل تسليم صحة على خلافه فهو قاذح في الدلة اه توضيح (الثانية) في شرح التسوى على
العاصمية مثل الحر بيج والتعديل في جواز الحكم عليه ناديب من أساء عليه وضرب خصم له الخ فاستند فيه لعلمه جسد
تحت أنواع اه فافهم والله تعالى أعلم

﴿ الفرق الرابع والمثرون والمائتان بين قاعدة الفتوى وقاعدة الحكم ﴾

وهو ان كلامهما وان كان خيرا عن الله تعالى ويجب على السامع اعتقاد (٨٩) ذلك ويلزم ذلك المكلف

من حيث الجملة الا
ان بينهما فرقا من جهتين
(الجهة الاولى) ان
الفتوى محض اخبار عن
الله تعالى في الزام أو
إباحة والحكم اخبار
مأله الانشاء والالزام
أى التنفيذ والامضاء
لما كان قبل الحكم
فتوى فالفتوى مع الله تعالى
كالترجم م العاصى يقص
عه ما وجدته عند
واستعان به بإشارة
أو عبارة أو من أو
تقرير أو ترك والحكم
مع الله تعالى كتأليف
الحاكم به وبمضى بين
الخصوم ما كان قبيل
ذلك فتوى وليس ما قبل
ذلك عن مستنبه بل
مستنبه قال له أى شىء
حكمت به على القواعد
فقد جعلته حكما فكما ان

وجدى حقه لك الصفة لا قبل منه الا شاهدان وعليكم ان يسيوا في الحالة مما قدنا عن فيها
بالشاهد واليمين وعن الثالث ان اليمين التى على المكر لا تصداه لان اليمين التى عليه هي ليمين
الدفع واليمين مع الشاهد هي الجملة هي غير ما لم يطل الحصر وهو الجواب عن قولكم لمسلم
تتحول اليه لم تتحول اليه فالتحول تلك اليمين بل اثبتا فيما أخرى اليه مع ان التحويل
واقع غير مسكرا لانه لو ادعى عليه فاسكر لم يكن للمتكبر اقامة اليه ولو ادعى القضاء كان له اقامة
اليمين مع ان اية ثالثة في الخالي وعن الرابع ما احكام الالزام اعظم ولذلك لا يقبل فيها الدماء
وعن الخامس الفرق بان الشاهدين معاه مستويان فلا مزية لاحدها على الآخر في التقديم
وأما اليمين فانما تدخل لتعوية جهة الشاهد فقبله لا قوة فلا تدخل ولا تشرع والشاهدان شرعا
لاهما جهة مستقلة مع الصف (تنبيه) وافهمنا أبو حنيفة في احكام الالزام وحدها الشافعي
في جملة المدعى عليه قبل قيام شاهد فان كل حلف مدعى لما وجوه (الاول) قوله عليه السلام
لا تكاح الا بولي وشاهدى عدل فاحرم عليه السلام انه لا يثبت الا به من قال باليمين مع
السكول عليه الدليل (الثاني) قوله تعالى وأشهدوا دوى عدل منكم وانما أمر هذه الشهادة لاهما
سبب الثبوت ويحصر الثبوت فيها والالزام البيان في تأسيس القواعد وهو خلاف الاصل
وعملا باماموم (الثالث) ان لشاهد والمرئى أقوى من اليمين والسكول لاهما جهة من جهة المدعى
ولم يثبت فيها فلا يثبت بالآخر (رابع) ما ذكره يؤدى الى استباحة الفروج بالباطل لانه اذا
أحبها ادعى عليها فاسكر ويحلفها فتسكل ويحلف ويستدفعها تنوطى منهما (الخامس) ان المرأة
قد تكره زوجها فتدعى عليه في كل يوم فتعده وكذلك الأمة تدعى التتق وهذا صرر عظيم
احتجوا بوجوه (أحدها) قضية عبد الرحمن بن سهل وهي في الصحاح وقال فيها عليه السلام تحلف
لكم يهود وخمسين يميناً (الثاني) ان كل حق توجهت اليه عليه على المدعى عليه فادان بكل ردت
على المدعى قياسا على المذل (الثالث) القياس على اللعان فان المرأة بعد يمين الزوج وبكولها من
اليمين (الرابع) قوله عليه السلام اليه على من ادعى واليمين على من اسكر وهو عام يتناول صورة
الزنا (الخامس) انه عليه السلام قال لركانة لا طلاق اءرأته اليه ما أردت بالية قال واحدة فقال

(٩٢ - الفروق - رابع) كلا من المترجم عن العاصى و نائب العاصى موافق للعاصى ومطيع له وسامع

في تنفيذ مراده غير ان أحدهما ينقل نقلا محضاً من غير اجتهد له في التنفيذ والامضاء بين الخصوم والآخر يعقد ويمضى
ما يجتهد فيه من الاحكام على وفق القواعد بين الخصوم كذلك المفتى والحاكم كلاهما مطيع لله تعالى قابل لحكمه غير ان المفتى
محرم بمحض والحاكم ممدد ويمض هذا وتقرير هذه الجهة على ما ذكره هو ما صححه ابو القاسم بن الشاطر رحمه الله تعالى قال التسوى
على العاصمية ومن قوله ويجب على السامع اعتقاد ذلك الخ قال قاض خصمه انهم في حكمه أى وهو موافق بقواعد الشرعية
لست بمؤمن فقال وبم كفى تنفى قال له قال تعالى فلاور بك لا يؤمنون حتى يحكموك فيما شجر بينهم ثم لا يجدوا في انفسهم حرجاً مما قضيت
ويسلموا تسليماً اه (الجهة الثانية) ان كل ما يأتى فيه الحكم تنافى فيه الفتوى ولا عكس وذلك ان العبادات كلها على الاطلاق

لا بد خلع الحكم البتة بل انما ندخها الفيا فقط فكل ما وجد فيها من الاحذارات فهي ضيافة فقط وليس لها ان يحكم هذه الصلاة صحيحة أو باطلة ولا ان هذا الماء دور القلبي ويكون بحلول قيل بحسنه فيه لم ندره بحسنه فيحرم على المالكى بعد ذلك استعماله بل يقال في ذلك انما هو قتيان كانت مذهب السامع عمل بها والا فلا تركه والعمل بمذهبه فانه الاصل وتحتجوا ان الشاطر رحمه الله تعالى قال الاصل ويلحق بالمعادات اسماءها فاداشهد بهلال رمضان شاهد واحدة ثبتت حكم شافعي وهدى في المدينة بانصوم لا يلزم ذلك المالكى لان ذلك قتيان لاحكم وكذا قلت اذ قل حاكم قد ثبتت عدى ان الله يسقط الزكاة أو لا يسقطها او لك نصيب من الحلي المتخذ لاستعمال مباح سبب لوجوب الزكاة فيه اوانه لا وجوب الزكاة وعدم ذلك من اسباب الاضاحى والمقبقة والكفارات والنذور ونحوها (٩٠) من المعادات المختلف فيها اوق اسماءها لا يلزم شيء من ذلك من لا يفتقه

ال يتبع مذهبه في نفسه ولا يلزمه قول ذلك القائل لاني عدة ولا في سببها ولا شرطها ولا ماسها وهذا يظهر ان الامم يوقن لا تقيموا الجمعة الا بآداب لم يكن ذلك حكما وراكات مسالة محتملها ان هل تقرر الجمعة الى اذن الساعات ام لا وناس ان يقيموها غير اذن الامم الا ان يكون في ذلك صورة الله فخرق اية لولاءه واطهار الضاد والمخلفة فتتمتع اقامتها بغير امره لاجل ذلك لا لانه موطن خلاف اصله حكم حاكم وقد قاله بعض الفقهاء وليس بصحيح اهـ نفسه قال ابو القاسم بن الشاطر رحمه الله تعالى وفيما قاله في ذلك طراد لقائل ان يقول ان حكم الشافعي

له عليه سلام الله ما أردت الا واحده فقال والله ما أردت الا واحدة معناه بعد دعوى امرأه اثباتات والجواب عن الاول ان الايمان ثبت بعد اللوث وهو وجوده مطروحا بينهم وهم أعداؤه واثبتت محسنين فيها بخلاف صورة انماع في المعيس ولان القتل نادر وفي الخلو ت حيث يمتد الاشها فاعط امره لحرمة الدماء وعن الثاني ان المدعى عليه ههنا لا يخلف بمجرد الدعوى فانحسنت المادة وعن الثالث ان اللعان مسمى للضرورة ولا ضرورة ههنا حتمات الايمان مقام الشهادة لتذرها وضرورة الارواح اني البار وحفظ النسب وعن الرابع انه مخصوص بماد كراهه من الضرورات وخاطر سباب وعن الخامس وان صح الفرق ان اصل الطلاق يثبت لهط صايع بل ظاهر اثبات ودعوى المرأة اصل الطلاق ليس فيه ظاهور بل مرجوح باستصحاب المصحة (تسميه) قل العدى يثبت دلالة ههنا في الميمى في مذهب مالك رسة لا موال والسكينة والقصاص في جراح العمى والحطبة اني شرط في التحليف في بعض الاموال والذي لا يثبت بالشاهد واليمين ثلاثة عشر الكاح وطلاق وصداق ولولاء والاحساس والوصايا امير المؤمنين وهلال رمضان ودي الحجة والموت والهدف والاصاء ورشيد السعيد ونقل شهادة والخائف فيها هل ثبتت ههنا أم لا خمسة (١) الوكالة وكباح امرأه قد سبوت وتخرج والتعديل (تسميه) في قول مالك رحمه الله الشاهد واليمين في القصاص في جراح العمى اعتمدا على انها يصاح عليها المال في بعض الاحول مشكل حداهه منه للاصل واعيدار للفتاوى السيدة وذلك لارم له في النفس ايضا وهو خلاف الاجماع وبشكل عليه ايضا فانه لم يقل ههنا في الاحساس مع انها مسامع ولا في الولاء وما له الى الارث وهو مال والوصايا وهي مال ورشيد اسفیه يؤل بصحة اليمر وغيره وهو مال والمال في هذه النصوص اقرب من المال في جراح العمى لاسيما وهو يدع القصاص من ذلك رمق يقع الصالح فيها فهي مشككة وعدم قوله هذه الحجة في الاحساس وما ذكرتها مشكل مع ان قاعدة المذهب ان الوكالة اذا كانت تول الى مال ثبت بالشاهد واليمين وكذلك كل مما له الى المال عكسه لا يثبت بالشاهد واليمين فتأمل ذلك الا ان يريد في الحسن على غير الميمى فانه

(١) اما ههنا

بثبوت هلال رمضان شهادة واحد حكم يلزم جميع اهل البلد وكذلك يلزم غير ذلك الحاكم ممن يخاف مذهبه مذهبه ماسي على دلالت الثبوت كما اذا ثبت عنه ان الدين لا يسقط الزكاة واراد اخذها ممن يخالف مذهبه مذهبه انه لا يسوع له الامتناع من دفعها له وكذلك ما شبهه وحيث يقول الامام لا تقيموا الجمعة الا بآدابني حكم حاكم انصل بامر مختلف فيه قيتين الوقوف عند حكمه كما قاله ذلك الفقيه فزو الصحيح والله اعلم اهـ قلت وخلفه بن فرحون في تبصرته في قوله وحيث يقول الامام الخ حيث وافق ما عليه عن الشيخ سراج لدين عمر بالبقيني رحمه الله تعالى من قوله ولقد عجت من قاض حضر عند سلطان ووقع الكلام في صحة اقامة الجمعة في جامع سناه ذلك السلطان فلما تكلموا في الخلاف في ذلك قل القاضي بحكم بصحة قامة الجمعة فيه وهذا الكلام باطل ادلا يتصور ان

يدخل ذلك ولا ينفك تحت الحكم استقلالاً ولا انضمماً على الإطلاق لكن بدخول النسبة الى واقعة خاصة من تعاقب الطلاق أو غيره على صحة إقامة الجمعة في هذا المكان بالنسبة الى الزام الشخص لا مطلقاً له وأما ما أتى فيه حكم الحاكم وصيغته الاصل بارادة قيود فقال بما يؤثر حكم الحاكم اذا أشاء في مسألة اجتهادية تتقارب في المدارك لاجل مصلحة دنيوية قال فميد الاحتراز من حكمه في مواقع الاجماع فان ذلك احراز وتنفيد محض وإما في مواضع الخلاف فهو بشيء حكاه وهو الزام احد القولين الذين قل لهما في المسألة ويكون اشأؤه اخبار خاصاً عن الله تعالى في تلك الصورة من ذلك الباب قد جعل الله تعالى في مواضع الخلاف نصاً ورد من قبله في خصوص تلك الصورة فاما فضي المالكي فيمن من ذكره مدونه من بعض وضوئه أو قضي في امرأة على طلاقها بل المالكي بوقوع اطلاق ناول هذه (٩١) الصورة دليل الدال على عدم

بعض وضوئه وعدم لزوم الطلاق عند الخلف والشافعي وكان حكم المالكي بالمدعى وزم الطلاق بصاحبا مختص بهذه المرأة للمصلحة وهو نص من قبل الله تعالى فان الله جعل ذلك للحكماء رفعا للخصومات والتجارات وهذا النص الوارد من هذا الحكم اخص من ذلك الدليل العام فيقدم عليه ويصير حكم المالكي مثلاً مذهباً له لان القاعدة لاصوليه تقدم الخاص على العام ان تعارضاً لذلك لا يرجع الشافعي بقى مقتضى دليل العام الشامل لهذه القاعدة في هذه الصورة منها لاها قد تارطها ص خاص بها مخرج لها عن مقتضى ذلك الدليل العام واعتاق الشافعي بمقتضى دليله

باعتدال الخلف من غير المصنف كالتوضيح لغير المصنف وهو الذي تهمته قواعد المذهب (الحجة الخامسة) امرأان وامرأتان في حجة في الاموال بخلاف مع المرأتين ويرتفع وقائمه وحجية ومصلحة الشافعي وان حبيل وواقفا في الشاهد وامرأتين لنا وحده (الاول) ان الله تعالى اقام المرأتين مقام الرجل فيقضي ما مع اليمين كالرجل ولما علل عليه السلام نقصان عقلهن قال عدت شهادة امرأتين شهادة رجل ولم يخص موضعاً دين موضع (الثاني) انه بخلاف مع سكول المدعي عليه فمع المرأتين أقوى اثبات ان المرأتين أقوى من التمسكين لانه لا يتوجه عليه يمين معهما ويتوجه مع الرجل وان لم يبرح على اثبات الاعد عدتهما كاساً أقوى ويكون كالرجل ويخالف معهما احتجوا بوجوه (الاول) ان الله تعالى اشرع شهادتهن مع الرجل فادعهم لرجل البيت (الثاني) ان الآية في ائثار اداحت عن رجل لم تبدل كالأشهاد مع سوة لوان امرأتين كالرجل اتم الحكم بالرجل ويقان في غير المسائل كما قبل الرجل وقبل في غير المال رجل وامرأتين (الثالث) ان شهادة النساء ضئيلة فتعوى بالرجل واليمين ضئيلة وبضم ضئيف الى ضئيف والجواب عن الاول ان النص دل على اهمية يقوم مقام الرجل ولم تعرض لكونهما لا يقومان مقامه مع اليمين فهو مسكوت عنه وقد دل عليه الاعتار المسمى كمال الاعتار على اعتبار القمطى البيان والجدوع وغيره وعن الثاني ما قد بينا ان المرأتين أقوى من اليمين واعمال استقل النسوة في احكام الابدان لانها لا يدخلها الشاهد واليمين ولا تخصيص الرجل بموضع لا يدل على قوتهم لان النساء قد حصصن بعبود الفرج وغيرها ولم يدل ذلك على رجحانهم على الرجال وهو الجواب عن الثالث (الحجة السادسة) الشاهد والسكر حجة عددان خلافاً لشافعي لاجل وجوه (الاول) ان انكول سبب موثوق بالحكم وبحكمه مع الشاهد كاتين من المدعى وانتم ان يكون المدعي عليه بقول التمسكين للمدعي (الثاني) ان الشاهد هو من يمين المدعي دليل انه يرجع بيمينه عند عدم الشاهد (الثالث) ان الشاهد يدخل في الحقوق كما بخلاف ليمين احتجوا بوجوه (الاول) بان السنة اعم اوردت بالشاهد وامرأتين وهو تنظيم الله تعالى والسكر لا تنظيم فيه (وثانيها) ان الحث فيه بوجوب الكفارة ويذكر الديار بالاقع اذا اقدم عليها غموساً وليس كذلك السكر (ثالث) ان السكر لا يكون

العام فيما عدى هذه الصورة من هذه القاعدة وكذلك اذا حكم الشافعي باستمرار الزوجية بينهما خرجت هذه الصورة عن دليل المالكي ولزمه ان يقتضى لزوم السكر ودوامه وفي غيرها لزوم الطلاق لاجل ما أشاء الشافعي من الحكم تقديماً للخاص على العام فهذا هو معنى الاشاء وفيد في مسألة اجتهادية احتراز عن مواقع الاجماع فان الحكم هالك ثابت بالاجماع فيتمتع فيه الاشاء لتعنيه وثبوت اجماعاً وفيد تتقارب مداركهم احتراز من الخلاف الشاذ الذي على المدرك الضعيف فانه لا يرفع الخلاف بل يقضي في نفسه ادا حكم بالفتوى الميية على المدرك الضعيف وقيد لاجل مصاحح الذي احتراز من العبادات كالفتوى بتحريم السماع وطهارة الاواني وغير ذلك مما يكون اختلاف المتهدين فيه لا للدنيا بل لآخرته بخلاف الاختلاف في العقود والاملاك والرهون والاقواق ونحوها مما لا يكون الا لمصالح الدنيا وبهذا يظهر ان الاحكام

الشرعية قيمان (الاول) ما قبل حكم الحاكم مع الفتوى ويجتمع الحكام (والثاني) ما لا يقبل الا الفتوى ويظهر ان هذا أيضا تصرف رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا وقع هل هو من باب الفتوى أو من باب القضاء والاشاء وأيضا يظهر ان اختيار الحاكم عن نصيب الخلاف فيه انه بموجب الزكاة فتوى وأما أخذه للزكاة في مواطن الخلاف فحكمه فتوى من جهة انه تنازع بين الفقهاء ولاعياء في المال الذي هو مصلحة دينية ولذلك نرى تصرفات السادة والجماعة في الزكاة أحكام لا تنقضها وان كانت الفتوى عندما على خلافها انه وواقعه على هذا الصراط العلامة التسولي في شرحه على العاصمية لا انه جعل القيود ثلاثة مستميا عن قيد الاشاء فيقضي في مسألة أحاديثية لاتحاد المخرج كل منهما كما رشدها تلك عبارة الاصل وقد تقدمت عبارة التسولي في الفرق الذي (٩٢) قل هذا فلا سهل وخالفه العلامة ابن فرحون في تصرفه أولا في كون

غير العبادات يدخلها الحكم مطلقا كانت من مواطن الخلاف أو الاجماع فقل ان دخول الحكم في الكساح وبواسه بالصحة والموجب استقلال واضح وكذا سائر المباحات من البيع والقراض والرهن والاجارة والمساقات والفسمة والشفعة والمارية ولودية والحسن والوكالة والحالة والحالة والضمان وغير ذلك من ابواب المباحات كلها يدخلها الحكم بالصحة وبالموجب ولا طول بالتمنيين ومما الصيد فاذا تنازع اثنان في صيد وترافعا الى الحاكم وتصادقا على فعلين صدرتا منهما على الترتيب مثلا أو قامت البينة على ذلك وكان

اقوى حجة من جعده أصل الحق وجعده لا يقضى به مع شاهد فانه يكون قضاء باسناد وحده وهو خلاف الاجماع وكذلك الكول والجواب عن الاول ان القصد لمدخل له ههنا بدليل انه لو سح وهال الف مرة لا يكون حجة مع الشاهد وانما الحجة في اقامته على موجب القوة على تقدير السكوت وهذا كما هو وارع دني فالكول فيه وارع طيممي لانه اذا قيل له ان حلفت رنت وان سكنت غرمت فاذا سكت كان ذلك على خلاف الطبع ولوارع اعطى اقوى عندما اثاره للظنون من الوارع شرعي دليل ان الاقرار يقبل من البر والفاجر سكوتيه على خلاف الوارع لطيممي والاشهاد لاهل الا من العدل لان وازعها شرعي فلا يؤمر الا في المنقضى من ناس وعن الثاني ان السكوت قد يكون اولي من الحق المختلف فيه الخاب وهو غالب فقدم عليه اليمين الكاذبة لان الوارع حينئذ اما هو الوارع الشرعي وقد تقدم انه دون الوارع الطيممي وعن الثالث ان مجرد الجحد لا يقضى به عليه فلا يحلفه والكول يقضى به عليه عند تقدم اليمين وحافه طيممي فظهر ان الكول اقوى من اليمين واقوى من الجحد (الحجة السابعة) المرأى والكول عند خلاف الشاهد رضى الله عنه والمدرك هو ما تقدم سؤالا وجوابا وعمدته انه قدس على اليمين بطريق الاول كما تقدم نقر به (الحجة الثامنة) اليمين والكول وصدرته ان يطلب المطلوب باليمين الدافعة فيكمل فيجزم لطالب ويستحق الكول واليمين فان جعل المطلوب ردها على الحاكم ان يملكه ذلك ولا يقضى حق بردها فان كل الطالب فلا شيء له وقوله الشافعي وقال ابو حنيفة وان حصل يرضى بالكول ولا يرد اليمين على الطالب وقال ابو حنيفة ان كانت الدعوى في مال كره عليه ثلاثة فان لم يحلف لزمه الحق ولا يرد اليمين وان كانت في عقد فلا يحكم بالكول بل يحبس حتى يحلف أو يعترف وفي النكاح والطلاق والنسب وغيره لا مدخل لليمين فيه فلا تكول وقال ابن أبي ليلى يحبس في جميع ذلك حتى يحلف لها وحده (الاول) قوله مالي دلت ادني ان ياتوا بالشهادة على وجهها أو يخافوا ان ترد ايمان بعد ايمانهم ولا يمين مدين الاماد كراهه غير ان طهره يقتضى عينا بدين وهو خلاف الاجماع فتمين حمله على يمين بسدر يمين على حذف

المصاف

مقتضى مذهب الحاكم انه للاول وللتاني حكم له انه المالك كان دست حكما مستملا فموجبها

وثابا في العبادات فقسما باعتبار دخول الحكم الى ثلاثة أقسام (الاول) ما يدخله الحكم استقلالاً وهو الزكاة والصوم قل أما الزكاة فيدخلها الحكم استقلالاً وذلك مثل ما ذكره حاكم يرى جوار اخراج القيمة في الزكاة وصحة لاخراج أو عوجبه عنده وهو سقوط الفرض بذلك كان الحكم بالصحة والموجب في ذلك سواء وليس للساعي اذا كان ذلك الحكم حلالا لمده ان يطالب المالك باخراج الواجب عنده سواء حكم بالصحة أو حكم بالموجب وما الصوم فيدخله أيضا وذلك اذا صام الولي الوارث عن الميت وطب الوصي ان يخرج طعام ومنتع الوارث منه وترافعا الى حاكم يرى صحة الصوم عن الميت حكمه صحته أو عوجبه فليس للوصي ان يخرج الطعام حياً ولا أن يطالب الوارث بذلك بخلاف ما قبل الحكم

(والثاني) مالا يدخله الحكم استقلالاً بل بطريق التضمن وهو طهارة والصلاة والاضحية قال (اب الطهارة) فلا يدخلها شيء من الحكم بالصحة ولا بالموجب استقلالاً لكن يدخلها الحكم بطريق التضمن كتمليق عتق وطلاق على طهارة ماء أو نجاسة فإما ثبت عند الحالم وقوع الطلاق لوجود الصحة حكم بصحة الطلاق أو بموجب ماصدر من الملقى لوجود صفة كان ذلك متضمناً للحكم بالنجاسة أو بالطهارة وإما الصلاة فبدخلها الحكم بالتضمن مثل من صلى المكتوبة بوضوء خال عن السنة أو مع وجود مس الذكراً لا اعتماداً صحة الصلاة مع ذلك فإذا حكم حالم بدالة من قبل ذلك والحكم معتقد صحة ذلك كان حكمه متضمناً صحة وضوئه وعلى هذا قياس الصلاة الحالية عن قراءة الفاتحة وعن الطمأنينة ونحو ذلك وإما الاضحية فهي عادة لا يدخلها الحكم استقلالاً وقد بدخلها (٩٣) طريق التضمن في التمييق كما

تقدم (والثالث) ما يدخله الحكم استقلالاً وتضمناً وهو الاعتكاف والحج قال أما الاعتكاف فبدخله استقلالاً في مسائل منها أنه يقضى للمكاتب على سيده بالاعتكاف اليسر ومنها من اعتكفت امرأة من أزواجها لم يبرأ ذلك البتة وكذا لو اعتكف المديون هروماً من أداء الحق فإن الحاكم يرى فيه رأيه ومنها إذا وطئ المعتكف أخته الحاكم فبدخله تضمناً كما تقدم في الطهارة والصلاة أي مثل ما إذا حكم حاكم بدالة من اعتكف بدون صوم والحاكم معتقد صحة ذلك الاعتكاف كان حكمه بدالته متضمناً صحة

المصاف وإقامة المضاف إليه مقامه لأن المصط إذا ترك من وجه بقى حجة في الباقي (الثاني) ما روى أن الأبنصار جاءت إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت أن اليهود قتل عبد الله وطرحته في بئر فقال عليه السلام نعمون ويستحقون دم صاحبكم قالوا لا قل فتعذب اليهود قالوا كيف يحلفون وهم كفار فحمل عليه السلام اليمين في جهة الخصم خرج به صاحب الموطأ وغيره (والثالث) ما روى أن أمة قد اقترضت من غنم سبعة آلاف درهم فلما كان وقت القضاء جاء بأربعة آلاف درهم وهما غنم قرضت سبعة آلاف درهم فقرأوا إلى عمر فقال المقداد يحلف غنم فقام عمر لئلا يحلف له أصلاً فحلف غنم فحلف عمر اليمين إلى المدعي ولم يحتلف في ذلك عمر وغنم والمقداد ولم يحلفهم غيرهم فكان أحكاماً (الرابع) الدياس على السكول في باب القود والملاعة لا بعد سكول الروح (الخامس) لو نكل عن الجواب في الدعوى لم يحكم عليه مع أنه يسكول عن اليمين والجواب فاليمين وحده أولى بعدم الحكم (السادس) أن السنة حجة المدعي واليمين حجة المدعى عليه في الدعي ولو امتنع المدعي من إقامة البينة لم يحكم عليه بشيء فكذلك ادعى عليه إذا امتنع عن اليمين لم يحكم عليه (السابع) أن المدعي إذا امتنع من إقامة البينة كان المدعي عليه إقامتها وكذلك المدعي عليه إذا امتنع عن اليمين فيكون للأخر ومثلها (الثامن) أن السكول إذا كان حجة نامة كاشاهدين وجب القضاء به في الدماء أو ناقصة كالشاهد والمرأين أو يمين وجب استناده عن التكرار أو الاعتراف بقبل في أقود بخلافه فلا اعتراف لا بفتقر إلى تكرار بخلافه احتجوا بوجوه (الأول) قوله تعالى أن الذين يشترون عهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً فممنع سبحانه أن يستحق بيمينه على غيره حقاً فلا ترد اليمين إلا ما يستحق بيمينه مال غيره (الثاني) الملاعة دأكل حد مجرد السكول (الثالث) أن ابن الزبير إلى ابن أبي مبيكة قصص اليمين شيء إلى ابن عباس فقال أن هذا لرجل ولأن هذا البدأ به لا عناه في عهده وماله ابن عباس كتب لي بما يبدو لك قل فكتب إليه في جاريين جرحت أحدهما الأخرى في كفها فكتب إليه ابن عباس أحبسها إلى حد النصر وأمرأ عليها أن الدين يشترون عهد الله وأيمانهم ثمناً قليلاً قل فعمل ذلك واستحبها قامت فالزمها ذلك (رابع) قوله صلى الله عليه وسلم البينة على

اعتكافه وإما الحج فبدخله استقلالاً لا في نحو ما لو مسح حصى حجته أو عمره حيث سوغ عبده دنت وله زوجة ليس معتقداً ذلك فامتنعت من تمكيه بعد التحلل فارتفع إلى حاكم حصى حكم عليها بصحة ما عمل زوجها الحنبل أو بموجب ذلك عبده وهما مستويان وبداخله تضمناً فيما إذا حكم عليها بالتكفين لضمها الحكم بصحة ما فعله الزوج وهو نفس الموجب اه قات ومخالفته في غير العبادات سيصح ذلك وجوباً وأما محنته له في العبادات فلم يظهر وجهها ويحق مالا تملكون وقد صرح بتخصيص بعض كلامه في العبادات وغيرها من كلام التقي الشافعي رحمه الله تعالى ومنه من كلام أهل المذهب ومن مما خصه من كلام التقي بمخالفته الأصل في إشارات فاهم وأما العلامة المحقق أبو العباس بن الشاطب فطرق كلامه في مواضع (الأول) قوله أن مواقع الإجماع لا يدخلها الحكم بل الأخبار حيث قال أنه لا يصح بوجه أصلاً أن لا معنى للحكم لا التبعيد وما يوضح ذلك

ان الحكم لو ثبت عنده وحده الثبوت ان لم يدع مدعى غيره فامره ان يبطئه اياها ان ذلك الامر لا يصح بوجهه ان يكون اخبارا وهذا الموضع وما شبهه من مواقع الاجماع قال وتفرقه بين الحكم في مواقع الاجماع وفي مواقع الخلاف تعذر الانشاء في الاول لبعده وثبوته اجماعا بخلاف الثاني ساقط اذ كان الحكم في موقع الاجماع ثابت بالاجماع والحكم في مواقع الخلاف ثابت بالخلاف وبلى الدول المتصوب كلاهما حق وحكم الله تعالى وعلى القوم عدم التصويب احدهما حق وحكم الله تعالى ولكن ثبت العذر للمحكم في ذلك وما اورد به بما وقع فيه الا الاشتراك الذي في نطق الحكم فانه يدل الحكم في الطلاق الماتق على السكاح اللزوم له لئلا يملك ويحل الحكم الذي حكم به الحاكم الفلاني على فلا يمتنع الطلاق لزوم الطلاق والسراد (٩٤) بالحكم الاول لزوم الطلاق لكل ماتق للطلاق من ماسكى او مقلدا لاسكى

والمراعاة حكم الله في روم
الطلاق بالزام الحاكم
المحكوم عليه من ماسكى
او غيره ما كى ام قلت
و قد في اطلاق ان
ورخون اعرام امارات
يدخله الحكم مطلقا كما
سلم (الموضع الثاني) قوله
و كور انه اؤوه اخبارا
من ساعن الله تعالى في
تلك الصورة مردان الداب
حيث قال انه لا يصح
وجه اذ كيف يكون
اشء و يكون مع ذلك
خبر اؤوه لعدم له الفرق
بين الانشاء والخبر
(الموضع الثالث) قوله قد
يجعل الله تعالى انشاءه
في مواطن الخلاف مما
ورد من قبله في خصوص
الان الصورة اى قوله وهذا
معى الانشاء حيث قد
لا كلام اشد مسائل من

من ادعى واليمين على من نكر خسر اليمين في حجة المدعى عليه ولم يقر من حجة المدعى عليه الى حجة
وجعل حجة المدعى البينة وحجة المدعى عليه اليمين ولم يقر من حجة المدعى عليه الى حجة
المدعى عليه لم يقر ايضا بل حجة المدعى عليه الى حجة المدعى (الخامس) قوله عليه السلام شاهدك
ومعه ولم يقل او بمسك (السادس) ان البينة للامانة وبين المدعى عليه لليمين فلما تقرر جعل
البينة بمعنى تقرر ايضا جعل اليمين للامانة والجواب عن الاول ان معنى الآية ان لا يفتى اليمين
الكاذبة فيقطع بها مال غيره وهذه ليست كذلك وعمر الاحتمال لا يمنع والامع المدعى عليه من
اليمين الدائمة لئلا ياحد بها مال غيره بل يحكم بالمال هو وهو الصدق وعن الثاني ان الموجب لحد
اللاعن قرنه وانما اعلماه مسقطه فانه عند المانع عن المامتنى والسكول عدم مقتضى الا
جامع بينهما وعن الثالث انه روى عن ابن ابي ماريكة انه قال اعترفت ولمنها ذلك وامسكه
برأيه لا رأى ابن عباس قال ان عباس لم يامر به بالحكم عليها بذات وتمام لا حجة في قوله
وعن الرابع انه ورد لم توجه عليه اليمين ابتداء ونحن نقول به وانما مانع فيه ولم يمرض
له الحدوث الا ترى ان المسكر قد شتم البينة اذا اعصى وفاء الدين فكذلك اليمين قد توجد في
حق مدعى في الزينة ثمانية وعن الخامس انه لبيان من يتوجه عليه اليمين ابتداء في الزينة
الاولى كما تقدم تفرقه وعن السادس انما يعمل اليمين وحدها للامانة بل اليمين مع
السكول ثم ان البينة قد يكون للمدعى كما تقدم بقرره مثل بينة القصاص فانه تعالى (الحجة السادسة)
ابن ابي العباس وهي متفق عليها ايضا فيما علمت من حيث الجملة (الحجة السابعة عشرة) المراد ان
فقط امشاهدة النساء موقع الخلاف فيها في ذلك مسائل (المسألة الاولى) قال مالك والشافعي
وابن حنبل لا يقبل في احكام الايمان وقال ابو حنيفة يقبل في احكام الايمان شاهد وامرأتان
الا في الجراح الموجهة للفرود في النفوس والاطراف لما وجوه (الاول) قوله تعالى في مسائل
المداينات فان لم يكونا رجل وامرأتان وكان كل ما يتعلق بالمال مثله ومعهومه انه لا
جور في غيره فلا تجوز في احكام الايمان (الثاني) قوله في الطلاق والرجعة وشهدوا دوى
عدل مسك الآية وهو حكم بدنى فكانت الاحكام امدنية كلها كذلك الا موضع لا يطاع

قوله هذا في هذا الفصل اذ كيف يكون انشاء الحاكم الحكم في مواقع الخلاف نصا

عليه

حيث من قبل الله تعالى وقد قال النبي صلى الله عليه وسلم اذا اجتهد احدكم فاصاب فله اجران وان اجتهد فخطا
فله اجر واحد وكف يصح الخطا فيما فيه النص من قبل الله تعالى هذا بين الخطا بلا شك فيه وما يحيل هو او غيره من
دعوى لا يصح ولا حاجة اليه وانما هو بين في القضية المعبية احد القواين او الاقوال اذا اتصل به حكم الحاكم لما في ذلك
من الصلح في نفوذ الحكم وثباته ولم فيه من البسطة لو لم يمدد لانه من انشاء من احكام موضوع كخص
خاص من قبل الله تعالى وحيث فلا يصح حكم لشافعي مثلا مذهبا لنا ولغيرنا من الاحناف والحنابلة ولكنا لا نقضه
ولا يرجوع هذه قاعدة الاصولية اى هي قاعدة الخاص والعام ولكن مذهبنا يرجع الى قاعدة فقهية وهي ان الحكم اذا

نقد على مذهب المالكية ولا يرى ذلك لمصلحة الاحكام ورفع لشاغل الخصام قال وسكلام في قول الشاذلي وقد رث
 الصعيق محل ايس هذا موضعه اه قال وما قاله في الاحتراز قيد لاجل مصحح الدنيا الى قوله لا قصصها وان كانت
 الفتوى عدنا على خلافها صحيح اه كلام ابن الشاذلي وحاصله ان ضابط الفتيا انها مجرد اختيار عن حكم الله تعالى
 المتعلق بمصالح الآخرة والدنيا يختص لزومه للمذهب الذي به وضابط الحكم اخبار عن حكم الله المتعلق بمصالح
 الدنيا وما في مساها من اساء العادات فقط وتبعد له سواء كان من موقع الاجماع او من مواقع الخلاف بحيث لا يختص
 لزومه بتقليد اى مذهب من المذاهب لكن لا للقاعدة الاصولية من تقدم الخ من على عدم تناقضها بل للعدة القوية
 وهي ان الحكم اذا نهى على مذهب لا يستفرض الحج فالتعاظم (٩٥) من الحكم موقفا واحص لزوما

والحكم اه كس ثم هل
 يقترب حكمه على قوله
 حكمت واما لم يزل
 اكثر من تقرير الحادثة
 او سكوت لم يكن حكما
 وهو قول ابن
 اسحقون أولا يوقف
 فلا لم يزل أكثر من
 تقرير الحادثة او سكوت
 كان حكما وهو قول ابن
 القاسم قال صاحب
 الجواهر ما مضى به
 من نقل لم يزل
 وفسح العتود فهو حكم
 قل لم يزل أكثر من
 تقرير الحادثة لما
 رقت اليه كمرأة ووجت
 معها امر ابن وليها
 فوره وأخبره ثم عزل
 وجاء قض منه فقال
 عبد الله ليس بحكم
 ولغيره ففسحه وقال ابن
 القاسم هو حكم لانه

عنه الرجل للضرورة في ذلك (الثالث) قوله عليه السلام لا ينكح إلا بولي وشاهدي
 عدل وهو حكم بدني وكانت الاحكام حدية كلها كذلك احتجوا بوجوه (الاول)
 قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم الآية فقام الرئيس والرجل مقام الرجلين
 في ذلك اما عدم الشاهد من هو باطل لجوارها مع وجود الشاهدين اجماعا فتعين انهما
 قوين مقامهما في التسوية فيكون مراد من قوله عليه السلام وشاهدي عدل لوجود الامم
 (الثاني) قوله تعالى فرجل وامرأتان اطلاق وما حص موضعا فيهم (الثالث) انهما امور لا سقط
 باسمات فتقبل فيها النساء كالأموال (الرابع) ان النكاح والرجعة عقد مباح فيقبل فيهما النساء
 كالأجارات (الخامس) ان الخيار والآجال ليست أموالا وبقبل فيها النساء فكذلك بقية صور
 «الرابع» (السادس) ان الطلاق رفع له في فاشه الآية (سابع) انه يتناقض به تحريم كإرضاع
 (الثامن) ان العتق إزالة ملك كالبيع والجواب عن الاول ان معنى الآية انهما يقومان مقدم الرجل
 في الحكم دليل الزرع في انطرح الرجل وامراتين ولو كان المراد مد كرم لعل فرجلا وامراتين
 بالنصب لانه خير من ويكون تقديره ان يكون الشاهد من رجلين يكون رجلا وامراتين
 والمرفوع على الاستدانة كان تقديره رجل وامراتان قوما به من شاهدين بخلاف الخبر وعن الثاني
 ان آخر الآية مرتبط ماؤها وأولها اذا بدا نتم ندين الى اجل مسمى فكتبوه ثم قل تعالى
 واشهدوا اذا تناهت على ان العموم لو سلمناه خصصناه بالياس على جراح القود بحكم عدم
 قبول من متعديات ولان الحدود اعلاها ولما وادناه السرقة وما سئل في احدهما ما قبل في الآخر
 فكذلك الا بدان اعلى من الاموال فلا يقبل فيها مفسد في الاموال ولان القتل وحد القطع
 في السرقة وحد الخمر ليس ثمة ما يخص ولا بالقياس على الزنا لعدم اشتراط ارضاء فيه ولا بالقياس
 على الاموال لانها ثمة بالنساء فتبين قياسها على الطلاق وعن ائمة الفرق ان احكام
 لا بد ان اعظم رتبة لان الطلاق ونحوه لا يقان فيهم متعديات فلا يقان فيه مطلقا كالتقصاص ولا
 وجدنا النكاح اكدم الامور لاشتراط الولاية ولم يدخله الاجل والخيار والهمة وعن الرابع
 ان المقصود من الاجارة المال وعن الخامس ان مقصوده ايضا الدال بدليل ان الاجل والخيار

امضاء والافرار عليه كالحكم باجارتها فلا يتعص واحداه ابن حجر وقال انه حكم في حادثة باجتهاده ولا فرق بين ان يكون
 حكمه فيها بامضائه أو فسخه اما لو رفع اليه هذا النكاح فقال ان لا يجبر هذا النكاح فيدولى من غير ان يحكم بفسخ هذا
 النكاح بمسبه فهو فتوى وليس بحكم او رفع اليه حكم شاهد وبين فقال ان لا يجبر الشاهد وللمن هو فتوى ما لم
 يقع حكم على عين الحكم قال ولا اعلم في هذا الوجه خلافا قال وان حكم بالاجتهاد بما طريقه «بحريم والتحليل» وليس
 بغير ملك لاحد الخصم الى الآخر ولا فصل حصومة بينهما والانيات عهد ولا فسخة مثل رضاع كبير فيحكم «به»
 رضاع محرم ويفسخ النكاح لاجله فانفسخ حكم والتحريم في المستقبل لا يثبت بحكمه بل هو معرض للاجتهاد او
 رقت اليه امرأة تزوجت في عدتها ففسخ نكاحها وحرمها على زوجها ففسخ حكم دون تحريمهما في المستقبل وحكمه

دخسه ماء او طعام او محريم نكاح او اجارة فهو فتوى ليس حكما على الدايد وانما يعتبر من ذلك مشاهدته وما حدث بعد ذلك فهو موكل لمن ياتي من الحكم ولقضاء اه قال الاصل وقد وصفت في هذا المتصديك باسعيته الاحكام وتصرف القاضي والامام وفيه ارمون مسألة في هذا المسمى ودكرت فيه نحو ثلاثين نوعا من تصرفات الحكم ليس فيها حكم وانقتصر ها على هذا القدر في هذا الفرق اه قلت وقول ان محرر املو دفع اليه هذا النكاح فقال انا لا اجيز هذا النكاح الى قوله ولا اعم في هذا الوجه خلافا هو قول ابن شاس وتسه غيره وقال ابن عرفة الظاهر اه حكم فليس لغيره نصه قال النسوي على الماصعية وقول ابن عرفة هو الموافق لما مر لان قوله انا لا اجيز النكاح معي ولي اخبار عن رأيه ومعتقده ولا يلزم من (٩٦) ذلك فسحه وادام يلزم حتى ساكن عنه والمكوت تقرير له وهو

حكم عند ابن القاسم لا عند ابن الماجشون اه المراد بظاهر قول الاصل ان التقريرات من الحكم ليست احكاما فبقية الصورة قابلة للحكم جميع لك الاقوال المتقولة فيها انه اختار قول ابن الماجشون وقال ابن الشاط وقول ابن القاسم هو الصحيح عندى اه فتحصل بما ذكر في هذا الفرق واختاره ابن الشاط امور (الامر الاول) الفرق بين الفتوى والحكم بان الفتوى اعم موقفا وأخص لروما والحكم بالعكس (الامر الثاني) الفرق بين ما يدخله الحكم من انواع الفقه كاشكاح ونواحه وسائر الموضعات وما لا يدخله كاسادات بان ما كان

لا يشترط الا في موضع فيه امساك وعن السادس ان حل عقد لا يثبت بالنساء والكول ايضا مقصود الطلاق غير المال ومقصود لا قلة اهل وعن السابع ان الرضا يثبت بالنساء مفردات بخلاف الطلاق وهو الجواب عن الثامن ولان التقى ماله الى غير ملك بخلاف البيع (المسألة الثانية) حالفنا ابو حنيفة في قبول النساء مفردات في الرضا ولما انه معنى لا يطلع عليه الرجال عالما بحجور مفردات كالولاد والاستهلال (المسألة الثالثة) حالفنا الشافعي في قبول المراتين فيما يفردان فيه وقال لا بد من اربع وقال ابو حنيفة ان كانت الشهادة ما بين المرة والركبة قلت فيه واحدة وقل احد من حنبل واحدة مطلقا فيما لا يطلع عليه الرجال وعند ما لا بد من اثنين مطلقا ويكفيان لنا وجوه (الاول) ان كل حنبل قلت شادته في شيء على الافراد كفى منه اثنان ولا يكفي منه واحد كالحق في سائر الحقوق (الثاني) ان شهادة لرجال اقوى واكثر ولم يكف واحد قاله لسان اولى احتجوا بوجوه (الاول) مروى عن عصة ان الحرت قال تزوجت ام يحيى بنت ابي ايهاب فانت ام سورة فقلت ارضعتكما فانت رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كرب له ذلك فاعرض عني ثم اتيته فقرب برسول الله اما كاذبة قال كيف وقد علمت ورعمت ذلك متفق على صحته (الثاني) عن علي انه قيل شهادة العالة وحدها في الاستهلال (الثالث) عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الرضا شهادة امرأة واحدة تحرى (الرابع) القياس على الرواية والجواب عن الاول انه حجة لنا لان المرأة الواحدة لو كفت لامره بفسه رق من اول مرة كما لو شهد عدلان لان التمسيد عند كمال الحجة واجب على الفور لاسيما في استباحة المروج فلا يدل ذلك على ان الواحدة كافية في الحكم بل مداه من قاعدة أخرى وهي ان من عاب على ظنه تحريم شيء بطريق من الطرق كان ذلك الطريق يفضي به الى الحكم أم لا فان ذلك الشيء يحرم عليه فمن عاب على ظنه طلوع الفجر في رمضان حرم عليه الاكل او الطعام بحس حرم عليه أكله ونحو ذلك واخبار الواحد بميد الطل هامة عليه لسلام بطريق القياس لا بطريق الحكم والارام وعن الثاني انه معارض بأدلتنا المتقدمة أو بحمله على القياس جمعا بين الأدلة وعن الثالث كذلك أيضا وعن الرابع الفرق ان الرواية ثبت حكما عاما في

متعلقا بمصالح الآخرة لا بدخله بخلاف ما كان متعلقا بمصالح الدنيا ويدخله (الامر الثالث) الفرق بين أله ط الحكم التي جرت بها عادة الحكم وبين ما لم تجر به طادهم يكن على قول ابن الماجشون وأما على قول ابن القاسم فقل النسوي على الماصعية التي جرت بها عادتهم نحو قوله حكمت نكوت القدر وصحته فيلزم ذلك وقعا كان العقد أو نكاحا أو غيرها والتي لم تجر بها نحو قوله اسعمل الرسم أو على طهره ورد على هذا الكتاب فقبلته قبول مثله ودرمت العمل بوجبه أو بمضمونه فليس يحكم الاحتمال عود الضمير في موجهه ومضمونه على الكتاب وان ما تضمنه من اقرار أو اشاء ليس بمرور مثلا فيكون مراده تصحيح الكتاب وانبات الحجة لمن بعده بطار فيه فان قل حكمت بتوجب الاقرار أو الوقف الذي تضمنه الكتاب فهو حكم بصحة ذلك اه وخلاصته ان ما كان

بصا في الحكم بصحة الاقرار والاشاء وهو لفظ الحكم الذي حوت به عاداتهم ويلزم وما كان محتملا لصحة مضمون
 الاقرار ونحوه وصحة مضمون الكتاب فاس لفظ الحكم الذي جرت به عاداتهم فلا يلزم بل لم يرد الطار فيه والله سبحانه
 وتعالى علم (قوله) قال التتولى على المصاحبة علماء الفقه والتتوى اخص من العلم بانفة لان متعلق الفقه كل من حيث
 صدق كليتة على جزئيات فحال الفقيه من حيث هو ففقه كحال عالم بكبرى قياس الشكل الاول فقط وحال الفاضل
 والفاقي كحال عالم بها مع علمه صغره ولا خفاء ان العلم بها اشق واخص وايضا فقهاء القضاء والتتوى مبدیان على
 اعمال لطرفي الصور الجزئية وادراة ما استملت عليه من الاوصاف الكائنة فيها في طردها ويعمل معترا قال ابن
 عروة فقوله وايضا فقها لغ هو بيان وجه كونهما مدان بيه بالمثل (٩٧) وقوله طردها اي الاوصاف

الطردية التي لا تنسب على
 وجودها او فقدها ثمرة
 وهذا وجه تسمية المقتضى
 والقضاء لبعضهم بصا
 فقد بينى الفاضل والفاقي
 حكمه وفتواه على
 الاوصاف الطردية
 المختلفة بالنارلة وبفضل
 عن اوصافها المتتوية
 وأصل ما ذكره ابن عرفة
 لابن عبد السلام وبصه
 وعلم القضاء وان كان
 احد أنواع علم الفقه
 وبصه يتميز بامور
 لا يحسبها كل الفقهاء واما
 كان بعض الناس عارفا
 بفصل الخصام وان لم
 يكن له باع في غير ذلك
 من أبواب الفقه كما ان
 علم القرائن كذلك
 ولا غرابة في امتياز علم
 القضاء عن غيره من
 أنواع الفقه واما المراتبة

في الامصار والاعصار لاعلي معين فليست مظنة المساواة فلا يشترط فيها العدد فتقبل الواحدة
 في الرواية ولا يقبل في الشهادة اتفاقا (الحجة الثانية عشر) اليمين الواحدة اذا تارة دارا
 ليست في أيديهما أوفي أيديهما قسمت بينهما بعد إيمانهما فيقضي لكل واحد بمجرد عيه
 وقال الشافعي رضي الله عنه هي أقل حجة في الثمرة سبب اما لم تجد مرجعا عند الاستواء
 لا اليمين وكذلك اذا استوت البنتان والابن أو البنتان من غير يد من هي في يد ثالث
 قسمت بينهما بعد إيمانهما لوجود الترجيح باليمين ويدل على ذلك قوله عليه السلام أمرت ان
 أقضي بظاهر والله متولى السرائر وهذا قد صار ظاهرا باليمين فيقضي به لصاحبه ولاهما
 ان كانت في أيديهما فكل واحد يده على النصف فدفع عنه عيه كسائر من ادعى عليه وان
 كانت في يد ثالث فاقدرهما على السعة انفق عليها قسم بينهما سريعي وان تارعا والثالث يقول
 هي لا تسدوها مني كما لو كانت بأيديهما سبب اقرارهما وان قال الثالث لا اعلم هي لها أم
 بغير هو موضع طر وتوقع وعلى هذا التقدير تكون لإيمان في هذه الصور دافعة لا
 جالبة ولا يقضي فيها ذلك بل بالدفع كن ادعى عليه فأنكر وحلف وكثير من الفقهاء يستقدما
 حامة وإيمان تقضي بالملك وانس كذلك وعلى هذا التقدير أيضا تدرج هذه اليمين في قوله
 عليه السلام البينة علي من ادعى واليمين على من أنكر وقال عليه السلام شاهدك أو بينه
 لأن المراد في هذه الأحاديث اليمين الدافعة وهي هذه ومنها مדרج (الحجة الثالثة عشرة)
 الاقرار من اقر لغيره بحق أو عين قضى عليه باقراره كان اقراره أو باقراره كان اقراره في
 الدعة كالدين أو عين اقرارها من سلم احدث منه وقضى في جميع ذلك بالملك للمقر له وان كان
 المقر به عينا قضى على المقر تسليمها للمقر له ان كانت في يد المقر ولا يقضي بالملك بل بالرام
 التسليم لاحتمال ان يكون ثلث وان كان يد المير لم يقض به وانما يؤثر الاقرار بها
 في يد المقر أو ينتقل بيده يوما من الدهر فيقضى عليه حينئذ بموجب اقراره (الحجة الرابعة
 عشرة) شهادة الصبيان مضمون على بعض في القتل والجراح خاصة ولقبوها عشرة شروط (الاول)
 العقل ليعلموا ما رأوا (الثاني) الذكورة لان الضرورة لا تحصل في اجتماع الاناث وروى عن

(١٣ - الفروق - راج) في استعمال كليات الفقه وتطبيقها على جزئيات الواقعة وهو عسير فتجد الرجل
 يحفظ كثيرا من العلم وبهم ويعلم غيره وأداسئل عن واقعة بعض العوام من مسائل الايمان ونحوها لا يحسن الجواب عنها
 وللاشروع في ذلك حكايات به ابن سهل اول كتابه على بعضها اه وبه تعلم ان معنى قول خلسل في التوضيح وعلم القضاء
 وان كان احد انواع الفقه لكنه يتميز بامور لا يحسنها كل الفقهاء وقد يحسبها من لا باع له في الفقه اه هو انه من لا باع له
 في حفظ مسائل الفقه لكن معه من القطعة ما يدخل به الجزئيات تحت كلياتها بخلاف غيره فهو وان كان كثيرا لحفظ مسائله
 لكن ليس معه من تلك القطعة شيء كما يرشد اليه كلام ابن عبد السلام وذلك فقلته برمته وكثير من الحقاء اعترف بظاهر كلام
 التوضيح حتى قال ان الفقه صاعقة يحسنه من لا شيء معه من الفقه ويجري ذلك على السمة كثير منهم واحتجوا بقول ابن عاصم

ويستحب العلم فيه والودع مع كونه الحديث للفقه يجمع
وهو احتياج ساقط قال ابن رشد ليس للعلم الذي هو الفقه في الدين تكثر الرواية والحفظ إنما هو نور يضيئه الله حيث شاء
وربه أعلم اه قلت ومن هذا تعلم حقيقة القاضي التي هي أحد أركان القضاء الستة الآتية فتنبه
الفرق الخامس والمشرون والمائنان بين قاعدة الحكم وقاعدة الثبوت
وهو من وجهين (الاول) ان الثبوت نهوض الحجة كائنية وغيرها السالبة من المطاعن يمسى في طئه واعتقاده لانه يستند لهامه
في ذلك قاله النسولي فتي وجسد شيء من ذلك يقال في عرف الاستعمال ثبت عند القاضي ذلك والحكم اشياء كلام في نفس
هو الزام أو إطلاق يترتب على (٩٨) هذا الثبوت أعني مهوض الحجة والثبوت مقدم على الحكم فهو أعز

قطر قال النسولي على
الماضية وتعلم منه ان
قول القاضي أعلم بثبوته
أو باستقلاله أو ثبت عندي
ومعناه يكون مسد كال
البينة وقيل الاعتذار فيها
لان الاعتذار فرع ثبوتها
وقبولها فلا يندرج تحت
في شيء لم يثبت عنده
وقوله جعل اد الاعتذار
سؤال الحكم من توجهه
عليه الحكم هل ما يستقله
ويتمتع سؤاله قبل لاداء
والفصول والثبوت اه
(الوجه الثاني) ان كل
واحد منهما أعم من
الآخر من وجه وأخص
من وجه والاعم من
الشيء كذلك فهمه
بالضرورة وذلك ان
الثبوت بالمعنى المذكور
يوجد في العبادات
والمواطن التي لا يحكم فيها

مالك تعيل شهادتين اعتبارا لمن بالثابت لولا في القسامة (الك ث) الحرية لان العبد لا يشهد
(الرابع) الاسلام لان الكافر لا يقبل في قتل ولا جراح لان الضرورة انما دعت لاحتياج الصديق
لاجل الكفار وقيل تقبل في الجراح لاسها شهادة ضمنية فاقصر فيها على اصعب الامرين
(الخامس) ان يكون ذلك بينهم لعدم ضرورة اطاعة الكافر لهم (سادس) ان يسمع ذلك منهم قبل
الفرق كذا يلقوا الكذب (سابع) اتفاق اقر لهم لان الاختلاف يحل بالثقة (الثامن) ان يكونوا
اثنين فصاعدا لاهم لا يكون حالهم انه من الكفار هذا هو نقل القاضي في المعونة وزاد بن يونس
(التاسع) ان لا يحضر كبار معني حضر كبار وشهدوا سقط اعتبار شهادة الصديقان كان الكفار
رجالا او ساء لان شهادة النساء يجوز في الخطأ وعدم الصبي كالحطأ (العاشر) رأيت بعض المتأخرين
من المالكية يقول لا بد من حضور الجسد المشهود به مثله والا فلا تسمع ونقله صاحب البيان
عن جماعة من الاصحاب قالوا لا بد من شهادة المدول على روية البدن مفتولا تحقيقا لا قتل ومنع
ابو حنيفة والشافعي واحمد ابن حنبل واشهب من اصحابنا وجماعة من العلماء شهادة لصبيان
وقال قبولها على وان الزبير وعمر بن الخطاب ومعاوية وحامهم ابن عباس لدقوله تعالى وأعدوا
لهم ما استطعتم من قوة واجتماع الصبيان للتدرب على الحرب من أعظم الاستعداد ليكونوا
كبارا اهلا لذلك ويحتاجون في ذلك لحمل السلاح حيث لا يكون معهم كبير فلا يجوز هدر
دمهم فتدعو للضرورة ليعمل شهادتهم على الشروط المتقدمة والمطلب مع لك الشروط الصديق
ومدة الكذب فتقدم المصلحة العائدة على المفسدة النادرة لانه داب صاحب الشرع كما جوز
الشرع شهادة النساء بمعدلات في الموضع الذي لا يطاع عليه الرجال بضرورة ولا به قول الصحابة
احتجوا بوجوه (الاول) قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وهو مع شهادة غير البالغ
(الثاني) قوله تعالى وأشهدوا روى عدل منكم والصبي ليس مدل (ثالث) قوله تعالى ولا باب الشهداء
اذا ما دعوا وهو نهى ولا يتناول النهي الصبي دل على انه ليس من الشهداء (الرابع) انه لا يعتبر
اقراره فلا يعتبر شهادته كالحجور (الخامس) ان الاقرار أوسع من لشهادة لقوله من البر والعاجز
فإذا كان لا يقبل فلا تقبل الشهادة (السادس) القياس على غير الجراح (السابع) لو قلت لقيت ادا

بالضرورة اجماعا يثبت هلال شوال وهلال رمضان وثبت طهارة المياه وبجستها وبثبت عدد
الحكم التحريم بين الزوجين بسبب الرضاع والتحليل بسبب المقدوم مع ذلك لا يكون شيء من ذلك حكما والحكم أيضا يوجد
بدون الثبوت كالحكم بالاجتهاد وبجتمعا فيا عدا ما ذكره قاله لاصل قال أبو القاسم بن الشاطب ما قاله صحيح ثم قد يطلق على
الثبوت حكم فالخلاص فيهما هل هما معنى واحد أو الثبوت غير الحكم لفظي والله تعالى أعلم اه توضيح قلت وقوله سم
قد بطني الخ أي ما على قول ابن القاسم بان تقريره الحادثة أو سكوته ونحو ذلك حكم كما تقدم فافهم (تمة) تنفيذ غير الثبوت
والحكم وذلك انه ان كان تنفيذ حكم غيره فاما أن يواقع في المذهب ويقول في تنفيذ حكمه ثبت عندي أنه ثبت عند فلان
من الحكم كذا فهذا ليس حكما من المذهب وكذا اذا قال ثبت عندي ان فلا يحكم بكذا وكذا الا ترى أنه يصح منه أن يقول

ذلك ولو اعتقد ان ذلك على خلاف الاجماع لان التصرف الفاسد والحرام قد ثبتت عند الحاكم ليرتب عليه موجب ذلك وحيداً
فلا يمتد بكثرة الاثبات عند الحاكم فهو كالحكم واحد وهو راجع الى الحاكم الاول الا ان يقول الثاني حكمت بما حكم به
الاول والمرت بموجبه ومقتضاه واما ان يخالفه في المذهب فيكون يقف عن تنفيذه وابطاله لانه ان نقده وارم المحكوم
عليه ما فيه الرمة لا يرى انما يلحق عده او كونه بنقضه يلزم المحكوم عليه ما نصحه الحكم لان توقفه عن انقاده كابطاله وقد
قلنا انه ممنوع من نقض الاحكام المحتد فيها وان كان تنفيذه حكم نفسه كالامام الا انما بالحس واخذ المال بيد القوة ودفعه
للمستحقه وتحليس سائر الحقوق وابقاع الطلاق على من يحزله ابقاعه عليه ويجوز ذلك وهو غير الموت والحكم
فالثبوت هو الرتبة الاولى والحكم هو الرتبة الوسطى والتنفيذ هو (٩٩) الرتبة الثالثة وليس كل الحكم لهم

قوة التنفيذ لاسيما الحكم
الضعيف القدرة على
الجباية فهو يلحقه
الالزام ولا يحظر له
تنفيذه لتقدير ذلك عليه
فالحاكم من حيث هو
حاكم ليس له الا الاشياء
واما قوة التنفيذ فامر
زائد على كونه حاكماً الا ان
ان الحكم ليس له قوة
التنفيذ اه منحصر من
ابن فرحون والله سبحانه
ونعالى اعلم

والفرق السادس والعشرون
والثانيان بين قاعدة ما يصلح
ان يكون مستنداً في التحمل
وبين قاعدة ما لا يصلح
ان يكون مستنداً
وهو ان ما يصلح ان يكون
مستنداً في التحمل احد
أمرين (الامر الاول)
العلم واليقين قال صاحب
المقدمات كل من علم

افترقوا كالسكران وليس كذلك التامس انها لو قلت اثبات في محرق نياهم في الخلو أو الجرت
شهادة الدماء مضمين على نص في الجراح والجواب عن الاول انما يمنع الاثبات لا بدراج
الصبيان مع الرجال في قوله تعالى فان كانوا اخوة رجالاً وساء ولدكم مثل حظ الاثني ولان
الامر بالاشهاد انما يكون في المواضع التي يمكن ان ساء الشهادة فيها اختياراً لان من شرط
الشيء الامكان وهذا موضع ضرورة تقع فيه الشهادة بمنته فلا يشاؤه الامر فيكون مسكوماً
عنه وهو الجواب عن الآية الثانية وعليه محمل الآية الثالثة في الشهادة الذين استشهدوا اختياراً
مع ان هذه الطواهر عامة ووليداً خاص فيقدم عليها وعن الرابع ان اقرار الصبي ان كان في
المسال فحينئذ يسويه بالشهادة قاصها لا بقتل في المال أو في الدماء ان كانت عمداً خطأ فيقول
الى المدة فيكون اقراراً على غيره فلا يقبل كالدخيل وهو الجواب عن الخامس وعن السادس
ان الفرق تعظيم حرمة الدماء دليل قبول القسامة ولا يقسم على درهم وعن السابع ان الافتراق
يحتمل التعليم والديمير والصغير اذا خفي وسجته الاولى لا يكاد يكذب والرجل لهم واربع
شرحي اذا افترقوا بخلاف الصبيان وعن الثامن التفرق لعظم حرمة الدماء ولان اجماعهم
ليس استخريق نياهم بخلاف الضرب والجراح وأما الدماء فلا يجتمع للقتال ولا هو مطلوب
ممن (الحجة الخامسة عشرة) القاعدة حجة شرعية عندنا في القضاء الموت لاسباب ووافقه الشافعي
واحمد بن حنبل وقال ابو حنيفة الحكم بالافاء باطل قال ابن لقصار واما بجزءه ملك في ولد الامة
يخاؤها رجلان في طهر واحد وتأتي بولد يشبهه ان يكون معها والمشهور عدم قبوله في ولد الزوجة
وعنه قبوله واجاره الشافعي بيها لنا في الصحيحين قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول
الله صلى الله عليه وسلم نرق اسار روحه فقال ألم ترى الى محرم المدلجى نظر الى سامة وزيد
عليهما قطيعة قد غطيا رؤوسهما وبدت اعداهما فقال ان هذه الاقدام مضمنا من بعض
وسبب ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان تنفي ردين حارثة وكان ايضاً به اسامة
اسود فكان المشركون يطصون في نسبه عشق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم لاسكانه
منه فلما قال محرم ذلك سر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو يدل من وجهي احدهما به

شياً بوجه من الوجوه الموجبة للعلم تشهد به فان ومدارك العلم اربعة العقل واحدى حواس الخمس والنقل المتواتر والاستدلال
فتحوز الشهادة بما علم باحد هذه الوجوه قال وشهادة هذه الامة لوح عليه السلام ولغيره على انهم ماخبار رسول الله
صلى الله عليه عن ذلك أى فهم من قبيل الشهادة بالنقل المتواتر كشهادة السبب وولاية القاضي وعمله وضرر الزوجين قال
وصحبت شهادة خزيمة ولم يحضر شراء الفرس أى شراء رسول الله صلى الله عليه وسلم الفرس من خصمه شكر ذلك لاسيما
ثابت بالنظر والاستدلال كشهادة أبي هريرة ان رجلاً قال عمراً فقال له عمر تشهد انه شر بها قال أشهد انه قاهها فقال عمر
رضي الله عنه ما هذا التعمق فلان ذلك ما قاهها حتى شر بها وكشهادة الطبيب بعدم الغيب (الامر الثاني) الظن القريب من
اليقين قال صاحب الجواهر ما لا يثبت بالحس بل بقرائن الاحوال كالاغصان يدرك بالحزرة الباطنة بقرائن كالصبر على الجوع

والضرر فيكفي فيه الظن القريب من اليقين واما اختلاف العلماء في شهادة الاعم وشهادة المصير على الخط ونحو ذلك فليس خلافا في الشهادة بل ظن من الكلام في ذلك في تحقيق مناط فالماكية يقولون الاعم قد يحصل له القطع تمييز بعض الاقوال فيشهد بها او يحصل للمصير القطع بعض الخطوط يشهد بها فاشهد الا بالمعول والاشاصية يقولون لا يحصل العلم في ذلك لان الناس الاصوات وكثرة الترويض في الخطوط فهذا هو مدرك المتعارفين قال الاصل والاصل في الشهادة العلم واليقين لقوله تعالى حكاية عن اخوة يوسف عليهم السلام وما شهدنا الا بما علمنا وقوله تعالى الا من شهد بالحق وهم يعلمون وقوله عليه السلام على من هذا فاشهد أي من الشمس فمذاضا ط م يجوز التحمل في الشهادة هو قد يجوز بالظن والسمع قال صاحب القس ما منع أحدي شهادة الجماعة كاتباع الماكية في مواطن كثيرة الخ ضرر ما على الحاجة بحسنة (١٠٠) وعشرون موضعا لاحكام المال المتماثل لولا ان الموت لولاية العزل المدالة

المرحوم ومصحح ذلك
فيهما ما علمنا او ذلك اذا
لم يدبر شرمان لمجروح والمثل
فان ادرك فلا بد من العلم
الاسلام الكافر الحمل الولادة
الترشيد الله الصدق امة
سبع في حالة المتقدم الرضاع
الكاح لظلاق الضرر
او صبة ما بعد الحراة
ورسومهم الدعوة والاخوة
وزاد في الحرة
للمسامة فمده مواطن اري
الاصحاب اما مواطن
ضرورة فيحور يحمل شهادة
بالظن العا لب انتهى للقطعة
قال الذي على الماصمية
ورجع شهادة الجماعة كما في
الميت على الشهادة التي توجب
الحق مع يمين ان عرفة هي
اقبل لم يصرح فيه لشاهد
باعتدالهم في ائماع من غير
معين فتخرج شهادة البيت
والبدل اي لان المنقول عنه
في شهادة العقل معين قال

لو كان الحدس باطلا شرطا لما مر به رسول الله صلى الله عليه وسلم لانه عليه السلام لا يسر
بالباطل وإنما ان اقراره عليه السلام على شيء من جملة الأدلة على اشروعية وقد أقر بجررا
على ان فيكون حتما مشروعا لا يقال الرابع اما هو في الحق تولد وهذا كان ملحقا ما به في
أفراش من تبيين محل نزاع وأما سروره عليه السلام بتكذيب المنافقين لانهم كانوا يفتنون
صحة القيافة وتكذيب المدققين ساء ما سبب كان اوله عليه السلام ان الله ليؤييس هذا الدين
بارجل لتاجر فقد يفتني الباطل للحير والمصاحبة وأما عدم انكاره علمه السلام فلا من عرزا
لم يمين انه اخبر بذلك لاجل صياغة قوله أخير به داء على السر ان لانه يكون رأيهم قبل
ذلك لا يقول مرادنا هم ما ليس انه ثبت السبب بتجربته المقصود ان الشبه الخاص
معتبر وقد دل الحديث عليه وأما سروره عليه السلام بتكذيب المدققين فكيف يستقيم سرور
مع بطلان مسند التكذيب كما لو اخبر عن كذبهم رجل كذب وانما ثبت كذبهم اذا كان
المستند حقا فيكون الشبه حتما وهو المطلوب وبهذا تقرير بدفع قولكم ان الباطل قد يفتني
بالحسن والمصلحة فانه على هذا التقدير ما أتى شيء وأما قولكم أخير به لرؤية ساقطة لاجل
أفراش قال من كلهم يشاركونه في ذلك هي فائدة في احتساب السرور بقوله لولا انه حكم
شيء غير الذي كان ظن المشركين في ساءه ولا كما لذكر لافهم فائدة وحديث المحدثي
قال فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم ان جاءت به على كذا وكذا فإراه قد كذب
عليها وان انت به على كذا وكذا فإمرتك ولما انت به على البعث المأكروه قال عليه السلام
لولا الايمان بكان لي ولها شأن فصرح عليه السلام بان يحوز صحت احدهما في الآخر يدل
على انها من سبب واحد ولا يقال ان اخباره عليه السلام كان من جهة الوحي لان الصياغة
ليست في بي هاشم اما هي في نبي مدح لا قال احد به عليه سلام كان قائلوا لانه عليه السلام
لم يحكم به لشرك واهم وجعلوا الحكم ما اشبه وايضا لم تعد المرة قد دل ذلك على عدم اعتبار
شبه لانا نقول ان جاء الوحي فان الولد ليس شبهه فهو مؤسس لما يقوله وصار الحكم بالشبه
اولى من الحكم في الفرائض لان افراش يدل عليه من طاهر الحال والسبب يدل على الحقيقة

ابن فرحون عن ابن رشد وشهادة السماع ثلاث مراتب المرتبة الاولى تعبد العلم وهي مبررة بالتواتر كالسمع بان ذلك واما
موجودة فمذمومة بشهادة المروية وغيره تعبد العلم (المرتبة الثانية) شهادة لاستفاضة وهي تعبد طم يقرب من القطع ويرتفع عن
السمع مثل لشهادة بان دعاء مولى ابن عمرو وان ابن عدل الرحمن هو ابن العاصم والهلل ارأه أجمع الصغير من أهل البلد واستفاضة الدعاء
أو الجرح فستدل ذلك ولا يسئل عن عدالة المشهودين (المرتبة الثالثة) شهادة السماع وهي التي تكلم عليها الفقهاء وهي المرادة من الكلام
عينا في صفتها وفي محالها وفي شروطها فاصفتها فقال ابن عرفة والداحي شرط شهادة الجماعة أن يقولوا سمعنا معا فاشيا من أهل
لدل وعيهم والا لم يصح قوله ابن حبيب عن اخوين وقاله يمد قالا ولا يسعوا من سمعوا منه قال سمعوا خرجت من شهادة
السمع الى الشهادة على الشهادة وقاله ابن العاصم وأصبح وفي اشتراط العدالة في المسموع ثالثا الا في الرضاع اه وسيقول الباطن

وشرطها استفاضة حيث لا
مع السلامة من ارتياب
ويكتفى فيها بحدوث على ما تابع الناس عليه العملا

(وأما حالها) وما قبل فيه فيه طرق (أحداها) لعدم الوهاب لها محصية ولا يصير حاله ولا بدقل المالك فيه كالموت والنسب والوقف
قال وفي قوطها في السكاح قولان (الثانية) لأن رشد ابنه أرسه أقوال تصح في كل شيء لا تصح في شيء الثالث يجوز في كل
شيء إلا في أربعة أشياء النسب والقضاء والكساح وموت آدم من شأنها أن ستفيض فيشهد فيها على القطع الرابع عكسه قال
أبو محمد صالح ويجمعها قولان قولان ابن عباس القاضي بسكاح في مات (١٠١) (الطريقة الثالثة) لأن شمس وابن

الحاجب وغير واحد لها
تجوز في مسائل معدودة
وقع النص عليها وإياها
سلك الناطم فقال
وأعمت شهادة السماع
في الحمل والسكاح والرصاص
والخبيض والبراث والميلاد
وحال اسلام أو ارتداد
والجرح والعدل أو لا
والزلة والتسفيه والإيهام
وفي ذلك ما لا يد
يقام فيه بعد طول المدد
وحسن من حاز من السنين
عليه ما يباهر العشرين
وعزل حاكم وفي مقدمه
وضرر الرزجين من تنعيمه
وحملة ما ذكره نسمة
عشر وهذا فيما عنده
وحضره الآن وعددها
ابن العربي إحدى
وعشرين فعلا
أيضا إلى عما ينفذ حكمه
ويشتت سمعهم دون علم باصلا

وأما كونه عليه السلام لم سقط علم العرافة فمذموم لأنه عليه السلام اعطى علم الاولين
ولا حرج من سلمناه لكن أخبر عن ضابط الفقيه ان الشبه متى كان كذا فهم محكومون بكذا لأنه
ادعى علم العرافة كما يقول يقول الانسان الاطباء داوود المحدثون بكذا وان لم يكون طبيبا
ولم يحكم بالولد لثبوت لانه ران واما يحكم بالولد في وطني الشبه واما وطني البائع
والمشتري الامنة في طهر واحد واما عدم الحدوث المرأة قد تكون من جبهة شبهة او مكرهة
اولا لانه انما يسقط الحد لقوله تعالى ويدأ عنها الذئاب أن تشهد أربع شهادات بالله الآية
أولاه عليه السلام لا يحكم سائمه ورجلة حديث المدخل يدل دلالة قوية على ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم استدلل بالشبه على النسب ولو كان الوحي لم يحصل فيه تردد في طاهر الحد
بل كان يقول هي ثانی على بنت كذا وهو لعل ان الله تعالى بكل شيء عليم فلا حاجة الى
الترديد الذي لا يحسن الا في مواطن الشك واما يحسن هذا بالوحي اذا كان لتأسيس قاعدة
بالعبادة وسقط صورها بالاشياء وذلك مطلوبنا فالحديث يدل على ان رسول الله صلى الله عليه
وسلم ماسر الاسبب حق وهو المطلوب ويزيد أيضا قوله صلى الله عليه وسلم لما شئت في الحديث
أنت بتلك ومن أين يكون الشبه فاختار اني يوجب الشبه فيكون دليل النسب ولما
ايضا ان رجلا تداعيا ولذا فاختصني لعمري فادعي له العاقبة فالحديث هو ما فعلها بالدرة واستدعي
حرائر من قرينش ففان خلق من ماء الاول وحاصت على الحمل فاستحشف الحمل فلما رطها
الثاني اشش عمامة فاحد شها منها فقال عمر الله اكروا خلق الولد الاول ولا به علم عبدالقافة
من باب الاجتهاد فيتمدد عليه كانه يوم في المتعلقات وعبقات الروحات وخرص نماري
الزكوات ونحو بر حمة السكبة في الصلوات وحراء الصيد وكل ذلك تحميم وتقريب ولما لم
يعبر ابو حنيفة الشبه الحق الولد بحميم المتداعين ويرد عليه قوله تعالى ان احسنكم من ذكروا في
فالاب واحد وقوله تعالى وورثه ابواه فمحل له آنا وعارض ابو حنيفة حديث المجاني بوجوه
(الاول) بما في الصحاح ان رجلا حضر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وادعى ان امرأته
ولدت ولدا أسود فقال له عليه السلام هل في مالك من أورك فقال له لم يقل له ما لو انما قال سود

ففي العزل والتحرر والكفر منه
وفي البيع والاحاس والصدقات والر
وفي قسمة او نسمة او ولادة
ومنها الهبات الوصية والعلى
ومنها ولادات ومنها حوايه
فدوتها عشرين من بعد سبعة
أبي نظم العشرين من بعد واحد
وفي حقه اوضح ذلك كله
ضاع وخلع والسكاح وحله
وموت وحمل والمهر باهله
وملك قديم قد يظن بمنه
ومنها الآباني فليضم بشكبه
تدل على حفظ الفقيه وبسبه
واتبعها ستا تماما لقوله

ورادولده ستة فقال

وزاد ابن عبد السلام محبة وطمعها منهم فقال

وقد زيد فيها الفقر والاسر والملا ولوث وعق قاطعون بقوله

تصارت لدى عد ثلاثين اتهمت بثنتين قاطب نصها في عمله

وطمعا أيضا المدوس وذيله ابن غاري عارده عليه الى ان قال في آخره

لولا التداخل عند عد الزائد لبلت بحسين دون واحد

اه كلامك ودي مع بعض اصلاح وحذف شرحا لآيات الصمعية فطره واما ما يصلح ان يكون مستندا فهو ما عدا الامرين المذكورين ومنه الطن الصميف (١٠٢) وقول الاصل يحزر للشاهد الاداء مما عده من الطن الضميف في كثير

من الصور بل وشهد
بعض الذين جازان
يكون لدى عليه الدين
قد دونه وتجاوز الشهادة
عليه بالاستصحاب الذي
لا يقبل الا من الصميف
وكذلك انتم في السمع مع
احمال دونه وبشهادة الملك
الموروث لوارثه مع جواز
دونه بعد ان ورثه وبشهادة
بالاحارة ولزوم الاجرة
مع جواز الاقالة بعد ذلك
على الاستصحاب
فالاصول في هذه الصور كما
انها هو الطن الصميف بل
لا يكاد يوجد في العلم
الا القليل من الصور ومن
ذلك التسبب والولاء فانه
لا يقبل انقل في العلم
على حاله ومن ذلك الشهادة
بالاقرار فانه اخبار عن
وقوع السطوق في الزمن
ادامى وديك لا يرتفع ومن

وقال ما سبب فقال الرجل لعل عرقا راع ولم يثبت الشبه (الثاني) قوله عليه السلام الولد للفراس ولم
يهرق (الثالث) ان الحق الود مغيب عما خار ان يحاق من رحيل وقد نص عليه قراط في
كتاب مائة الحمل على الحمل (رابع) ولان الشبه لو كان معتبرا مع انه قد يقع من الواد وجماعه
لوجب الحاقه بهم بسبب الشبه ولم يقولوا به (الخامس) ولان الشبه لو كان معتبرا لمطقت مشروعية
لما كان واكتفى به (السادس) انه لا حكم له مع الفراس فلا يكون معتبرا عند عدمه كغيره (سابع)
ان القيافة لو كانت علما لا يمكن اكتسابه كسائر العلوم والصنائع (الثامن) انه حذر ونحمن فوجب
ان يكون ماطلا كاحكام المحرم والجواب عن الاول ان ملك الصورة ليست صورة النزاع لانه
كان صاحب فراس واما سألته عن اختلاف اللون فمرره عليه السلام السبب ولما لا يقول
ان القيافة هي اعتبار الشبه كغيره كانت والماسة كيف كانت بل شبه خاص ولذلك الجواب السامع
ابن زبد مع سواده ما به التشديد البياض بل حقيقتهما شبه خاص ولا معارضة بين اللونين وعينها
ولذلك لم يرحح بحرز على اختلاف الانواع وهذا الرجل لم يذكر الا عدد اللون وليس فيه
شرط القيافة حتى يدل الله وه على ما له لقيافة وعن الثاني انه محمول على العادة والغالب وعن
الثالث انه خلاف الموانيد وطواهر الصور المقدمة تامه وشرع ما يبنى احكامه على الغالب
وشرائط تكام على لئلا يعارض راع الرابع ان الحكم ليس مصدقا يشاهد من شبه الانسان لجميع
لباس وانما يضاهي شبه خاص بغيره اهل القيافة وعن الخامس ان القيافة انما تكون من حيث
يستوى فرسان وللعلم يكون لما يشاهد الزوج مما مان متباين لا يسد احدهما مسد الآخر
وعن السادس الفرق بان وجود فراس وحده سادعا عن امارض يقتضى استقلاله عن امارض
الفراسين وعن السابع انه قوة في النفس وقوى النفس وخواصها لا يمكن اكتسابها كالعين التي
يصاب بها فتدخل من العدد والرجل القبر وغير ذلك بمسائل الوجود عليه من الخواص فالقيافة
كذلك حتى يتمددا كسبا او عن الثامن انه لو ثبتت احكام المحرم كما ثبتت القيافة وان الله تعالى
رطم احكاما لا تعتبر في تلك الاحوال المرستفهم كما عتبرت شمس في الفصول ونضج الثمار
وتعقب الحبوب والكسوفات وارقات الصلوات وغير ذلك مما هو معتبر من احكام المحرم واما

الى

ذلك الوقت اذا حكم به حكم انا لم يحكم به حاكم فان الشهادة انما تحصل فيها

الص فقط اذا شهد بان هذه الدار وقع لاحتمال ان يكون حاكم حنفي حكم بقضه فتأمل هذه الموطنة كثرة انما هي الطن فقط
واما العلم في اصل المدرك لاني دوامه فقول العلماء لا يجوز الشهادة الاما لم ليس على طاهره انه لا يجوز ان يؤدي الاما هو قاطع
به بل المراد بذلك ان يكون اصل المدرك علما فقط اه تصرف قال الحق بوالفاسم ابن لشاط ما قاله من ان الشاهد في اكثر
الشهادات لا يشهد الا بطن الصميف غير صحيح واما يشهد بان زيدا ورث الموضع اه لاني مثلا أو اشتراء جار ما ذلك لا طانا
واحتمال كونه بيع ذلك الموضع لا تعرض له شهادة الشاهد بالجرم لاني تقيه ولا في ائمانه ولكن تعرض له بغير العلم بيمينه او
حروجه عن ذلك على الجملة فثابروا به مضمين الشهادة ليس كما وهم والله تعالى اعلم اه

الفرق السامع والعشرون والثلاثون قاعدة اللفظ الذي يصح اداء الشهادة به وبين قاعدة مالا يصح داؤها به

وهو جار على مذهب الشافعي رضى الله عنه من اشتراط الله ط معية في العقود وغيرها لا على مذهب مالك رحمه الله تعالى من عدم اشتراط مميزات الالفاظ لافي العقود ولا غيرها وهو على مذهب الشافعي منى على ان العرف لما وضع في الشهادة المصارع الاخبار الخاص الذي يقصده فصل القضاء وفي العقود الماصي لاشائها وفي الطلاق والمناق الوصف اعنى اسمى الفاعل والمفعول لاشائها صح من الحائز الاعمال على انصاره في الشهادة دون غيره لكونه غير صريح فيها عرفا والاعتماد على الصريح هو الاصل ولا يجوز الاعمال على غير الصريح لعدم تبيين ارادته بل وانفق ان الموائد تميزت بوضار الماصي موضوعا في الشهادة للاخبار الخاص الذي يقصده فصل القضاء والمصارع موضوعا في العقود (١٠٣) لاشائها جار لاحكام الاسناد

على ماصار موضوعا في
الباين ولا يجوز له الاعمال
على العرف الاول فالفرق
بين هذه الالفاظ ناشئ
عن الموائد وتاثير لها
بحيث يتقلب وينسخ
بغيرها وانتقالها فلا يبقى
بعد ذلك حقاء في الفرق
بين قاعدة ما يصح ان
تؤدى به الشهادة وقاعدة
مالا يصح به اداء الشهادة
هذا خلاصة ما صححه ابو
الاسم اس الشاط من
كلام الاصل هنا وسلمه
فت اسكن من حيث
جريانه على مذهب الشافعي
لا على مذهب مالك رضي
الله تعالى عنها كان على
الاصل ان يدل هذا الفرق
بقوله الفرق السامع
والعشرون والثلاثون
قاعدة ما يجوز ان يشهد به
من البنى وقاعدة مالا يجوز

التي منها ما هو كذب واقتراء على الله تعالى من ربط الشهادة والسادة والامانة والاحياء ثابتهما
وتريمها او غير ذلك مما لم يصح فيها ولو صح اذناه والقياس صحت بما تقدم من الاحاديث والآثار
(الحجة السادسة عشرة) القمط وشواهد الشيطان قال بها مالك وشافعي واحمد بن حنبل وجماعة
من العلماء وفيه مسائلتان (المسألة الاولى) قال ابن ابي ريدى والواد قال اشبه اذا تداعيا جدارا
متصلا ببناء احدهما وعليه جذوع للآخر فهو لمن انصل منه ولصاحب الجذوع موضع
جذوعه لانه حوزة ويقضى بالجدار لمن اليه عقود الارتطة ولا آخر موضع جذوعه وان كان
لاحدهما عليه عشر خشبات والآخر خمس خشبات ولا رطل ولا غير ذلك فهو بينهما نصفان لا على
عدد الخشب وبيت خشباتها بما لها واذا اكسرت خشب احدهما ردم من ما كان ولا يحمل
لكل واحد ما تحت خشبه منه ولو كان عقد واحد من ثلثه مواضع والآخر من موضع قسم
بينهما على عدد العقود وان لم يقدر لواحد ولا احدهما عليه خشب معقودة بمقدار اثناء او معقودة بمقدار
السماه ويجب ملك الحائط لانه في المادة عما يكون للكل وله لا يوحى وقال في المثقونة عطر لانهما
طارئة على الحائط والاكوا كعقد البناء توجب الملك وكوا الصور المعقودة لادليل فيها قال ابن
عبد الحكم اذا لم يكن لاحدهما عقد والآخر عليه خشب او واحدة فبرله وان لم يكن الاكوا
غير معقودة او جئت الملك وان لم يكن الاخص القصب لاحدهما والقصب والقارب سواء
قلت المدرك في هذه الفتاوى كلها شواهد الماديات فمن ثبتت عنده مادة قضى بها وان اختلفت
الموائد في الامصار والاعصار وجب اختلاف هذه الاحكام من القاعدة المجمع عليها ان كل حكم
منى على مادة اذا تميزت المادة تميزت العقود ومما مع الاعيان وغيرها (المسألة الثانية) قال بعض العلماء
اذا تارعا حائطا مبيضا هل هو مملوك لدارك اولداره فامر الحاكم فكشف الرابض ليطر ان
جاءت الاجرة في الكشف عيبه فشكل لان الحق قد يكون للمالك والاجرة يدعى ان تكون
على من يقع له العمل وقدره ولا يمكن ان تقع الاجرة على من ثبت له الملك لانها جرمها بالملكية
وقعت الاجرة الاجارة وكذلك القائف لو امتنع الا بالجره قال ويمكن ان يقال يلزم الحكم كل واحد
منهما باستجارة ولزم الاجرة في الاخير لان ثبت له ذلك الحق كما يحلف في الامان وغيره واحدهما

ان يشهد به منه وهوته وان اشتهر على السمة انقصا اطلاق عدم قبول الشهادة على ابنى الارض قبولها وعدمه نصيبا يحصل
الفرق بين القاعدتين ويظهر به ان قولهم الشهادة على البنى غير مقبولة ايسر على عمره وهو ان البنى ثلاثة اقسام (القسم الاول)
نقى يكون معلوما بالضرورة فتجوز الشهادة به اتفاقا كالوشهاد به ليس في هذه البنية التي بين يديه فرس وعجوه فانه يقطع بان
وليس مع القطع مطلب آخر (والقسم الثاني) نقى يكون معلوما بالنظر المائب لاشي عن الفحص فتجوز الشهادة به في صور
منها التعليل وحصر الوراء فان الحاصل فيه انما هو الظن الغالب لا به بحوزة لا حصول المال للمالك وهو يكسره وحصول
وارت لا يطلع عليه ومنها قول المحدثين ليس هذا الحديث بصحيح سواء على الاستقراء (ومنها) قول الحويين ليس في كلام
العرب اسم آخره واوقفها ضمة ونحو ذلك قلت ومرادهم اسم عربي اصله ليس منقولا من فعل معتلى كيدعو ولا من اسم عجمي

كسند و قدروا قلمهم (والقسم الثالث) ففى امرى عماد كرم من الضرورة والصلح الغالب انما يشي عن الفحص نحو ان ز. ادعى الدين الذى عليه او ما دام - امته ونحو ذلك فهذا هو محل ما شتهر على المسماة الغنماء لانه فى غير مصبب وانما يجوز فى الهى انصبيط قطعا او طدا غالب كما فى الامثلة المتقدمة وكما فى نحو ان ز. بدا لم يقتل عمرا امس لانه كان عبده فى البيت او انه لم يسه فر لانه رآه فى الدار فاعلم ذلك ليظهر انك ان قولهم الشهادة على الهى غير مقبولة لس على عمومها ويظهر لك الفرق بين قاعدة ما يجوز ان يشهد به من الهى وقاعدة ما لا يجوز ان يشهد به منه وحيدة ويكون حاصل الشهادة باعتبار قصد النفى منها والاثبات انها ثلاثة اقسام (القسم الاول) ما عرفته من ان المقصود منها مجرد الدعى في سحر اليه (والقسم الثانى) ما كان المقصود منها مجرد الاثبات فيه صريحا نحو ان شهد اذاع مع قال (١٠٤) ان بوس لو شهدوا بالارض ولم يحدوها وشهد آخرون بالحدود دون

ذلك قال مالك تمت الشهادة وقضى بهم لمحصل المقصود من المدعى قال ان حبيب شهدوا فغصب الارض ولم يحدوها قيل للمدعى حدد ما غصب منك واحلف عليه قال مالك وان شهدت بحق وفات لا سرف عدده قيل للمطلوب قرب بحق واحلف عليه فغصبه ولا شيء عليك غيره فان جحد قبل الالاب ان عرفه احلف عليه وخذه فان قال لا اعرفه او اعرفه ولا احلف عليه سجن المطلوب حتى يقر بشي ويحلف عليه فان لم يخاف اخذ المقر وحبس حتى يخلف وان كان الحق فى دار حيل بينه وبينها حتى يخلف ولا يحبس لان الحق في شيء بعينه

كتاب (الحجعة السابعة عشرة) اليدوى يرجع ما يبقى المدعى به لصاحبه ولا يقضى له الا ان يرجع للمدعى فقط وترجع احدى ليسين وغيرهما من الخجاج وهى لترجيح لا بقضاء بالمالك فهذه هى الحجج التى يقضى بها الحاكم وبعدها لا تنور القضاء به فى القضاء
 الفرق التاسع وثلاثون والثلثون بين قاعدة ما اعتبر من الغالب وبين ما لم يات من الغالب

وقد بتمر النادر معه وقد بليان مما اعلم ان الاصل اعتبار الطالب وتقديره على ما ادعى وهو شان اشرى كما يقدم الغالب فى طهارة ياء وعقود المسلمين ويصير فى السفر ويظهر ما على عاب الحال وهو اشقة ومع شهادة الاعداء والخصوم لا لالاب منهم الحليف وهو كثير فى الشريعة لا يحصى كثرة وقد ابي الشرح للغالب رحمة الله ما ادعى وتقديره قهلا قسم من فيه الدار وقسم من يات به مما وادى ان كرم كل قسم مثلا ينهدب بها الفقيه ويسمى الى وقوعه فى الشريعة فانه لا يكاد يحظر ذلك ما دل ولا سيما تقديم ما دل على الغالب (القسم الاول) ما لم يات فيه ما دل وقسم لاد اعليه وثبات حكمه دونه رحمة الله ما ادعى وانا اذكر منه عشرين مثالا (الاول) عاب الولدان بوضع اربعة اشهر فاذا جاء به خمس سنين من امرأة طلعت روجها دارين ان يكون رنى وهو الغالب وبين ان يكون تاجر فى نظر امه وهو نادر بالنسبة الى وقوع الرنا فى الوجود الهى الشارع الغالب وثبت حكم لاد وهو تاجر اخل رحمة الله ما دل حصول ستر عليهم وصون اعراضهم عن الهى (الثاني) اذا تزوجت فجات بولد لست اشهر حار ان يكون من وطء قبل المقدوه وما اب او من وطء منه وهو النادر فان عاب الاجدة لا توضع الا لست اشهر وانما بوضع فى الستة سقط فى الغالب الهى الشرح حكم الغالب وثبت حكم النادر وحمله من الوطء منه ما دل لاطعا باعداد لحصول ستر عليهم وصون اعراضهم (الثالث) تدب الشرح الكاح لحصول الزينة مع ان الغالب على الاولاد الجهل والله تعالى والاقدام على العاصى وعلى رأى اكثر العلماء من لم يعرف الله تعالى به ان هو كادوم يخالف فى هذا الا اهل الدار كاحكام الامام فى شام والاسفراى ومقتضى هذا ان يبنى من لدرة لعامة الفاسد عليهم فالهى الشرح حكم ما اب واعتبر حكم النادر ترجيحنا لدليل لايمان على كثير من كافر

والعاصى

قن لياحى فى المذنب وعن مالك رد الشهادة بنسب المدد وجهله لانه

ههه فى الشهادة قن الباجى سبان ههه اشهادة مجمع من اداه ذلك المعض الا فى عقد البيع والكاح والهبسة والحبس والاقرار ونحوه مما لا يلزم الشاهد حفظه بل مراعاة الشهادة فى آخره وكذلك سجلات الحاكم لا يلزم حفظها عند الاداء لانه يشهد به علم من تبيد الشهادة (والقسم الثالث) ما كان المقصود منها الجمع بين النفى والاثبات وهو حصر فلايد من التصريح بها فى تمارة قال مالك فى التهذيب لا تكفى انه ان لم يثبت حتى يقولوا فى حصر الورثة لا سلم له وارثا غيره وكذلك هذه الدار لايه اوجده حتى يقولوا ولا امر خروجها عن ملكه الى الموت حتى يحكم بالملك فى الحال فان قالوا هذا وارث مع ورثة آخر بن اعطى هذا نصيبه وترك الباقي بيد المدعى عليه حتى تاتى مستحقه لان الاصل دوام يده ولان الغالب

قد يقر له بها قال سبحانه وقد كان يقول غير هذا وعن مالك برع من المطلوب ويوقف لتبقيها انها لغيره فان قالوا لا سرفه عدد الورثة لم يقض لحد شيء لعدم تبيينه ولا يطرأ الى تسمية لورثته وتبقى الدار بيد صاحب اليد حتى يثبت عدد الورثة لئلا يؤدي لنقض القسمة ونشوب الاحكام ثم انه لا بد من الجرم بالحق في موضعه قال صاحب البيان لا قبل شهادة من يقول دلائل وارث وهذا السند له مابع ولا وهب ولا يدري ذلك لانه جرم بالحق في غير موضعه سم قال مالك يكفي ان يقول لا أعلم له وارثا غيره ولا أعلم انه باع ولا وهب وقال عبد الملك لا يجوز الا الجرم بان يقول مابع ولا وهب لان الشهادة بغير الجرم لا يجوز قال وقول عبد الملك أظهر وفي الجواهر لو شهد انه ملكه بالامس ولم يتعرض للحال لم يسمع حتى يقول لم يخرج عن ملكه في علمي ولو شهد انه اقر بالامس ثبت الاقرار (١٠٥) واستصحب موجهه ولو قال

للمدعى عليه كان ملكه بالامس تزعم من يده لانه أخير عن تحقيق فيستصحب بما لو قال الشاهد هو ملكه بالامس شراء من المدعى عليه ولو شهدوا انه كان يده المدعى عليه بالامس لم يفد حتى يشهدوا انه ملكه ولو شهدت انه عصيه جعل المدعى صاحب اليد ولو ادعت ملكا مطلقا فشهدت بالملك والسبب لم يضر لعدم المناقاة هذا تهذيب ما قاله الاصل في المسائل الاربع قال ابو اقسام ابن الشاط ومما قاله فيها صحيح أو نقل لا كلام فيه اه قلت واما الشهادة باعتبار ما يكفي منها في المشهور فلا بد من شاس وان الحاجب وخليل انها

واما صيغتها لحسابات الخلق على سبيل انهم رجمة بهم (الراعي) طين ليطر الواقع في الطرقات وممر الدواب والمشى بالامس التي يحاسب بها في المراحض الدلب عايبها وجود الحاجة من حيث الجملة وان كما لا شاهد عينا والناذر سلامتها منها ومع ذلك الى الشارع حكم الغالب واثبت حكم النادر توسعة ورجعة بالبياد فيصلي به من غير غسل (الخامس) التمال الغالب عينا مصادفة الحاجات لاسيما مل مشى بها سنة وحلست بها في مواضع قصاء الحاجة سنة وعموها فالتالب الحاجات والناذر سلامتها من الحاجة ومع ذلك الى الشارع حكم الغالب واثبت حكم النادر سخاء السنة بالصلاة في العمل حتى قال بعضهم ان قلم المال في الصلاة بدعة كل ذلك رجعة وتوسعة على العباد (السادس) الغالب على نيات الصبيان الحاجة لاسيما مع طول اديهم لها والناذر سلامتها وقد جاءت السنة بصلاته عليه السلام بامامة يحمل في الصلاة الماء لحكم الغالب واثباتا لحكم النادر لطفافا بالصاد (السابع) ثياب الكفار التي تسجونها بأيديهم مع عدم تحررهم من الحاجات فالغالب نجاسة ايديهم لما يمشرون به عند قصاء حاجة لاسان وما شربهم الخمر والخمر والحموم الميات وجميع اوانيهم نجسة لاسيما ذلك وبشرب السج والعمل مع ملل ايديهم وعرقهم حالة العمل ويلون تلك الامتعة بالشارع غير مما يقوى لهم الحيوط ويصيرهم على الدسج فالغالب نجاسة هذا القماش والناذر سلامته عن الحاجة وقدس عن ذلك فقال ما ذكرت احدا يتحرر من الصلاة في مثل هذا فانئت الشارع حكم النادر والتي حكم الغالب ويجوز لاسيما توسعة على العباد (الثامن) ما يصنعه اهل الكتاب من الاطعمة في اوانيهم وايديهم الغالب نجاسته لما تقدم والناذر طهارته ومع ذلك اثبت الشارع حكم النادر والتي حكم الغالب ويجوز اكله توسعة على العباد (التاسع) ما يصنعه المسلمون الذين لا يصلون ولا يستحون بالماء ولا يتحرزون من الحاجات من الاطعمة الغالب نجاسته والناذر سلامتها فالى الشارع حكم الغالب واثبت حكم النادر ويجوز اكلها توسعة ورجعة على العباد (العاشر) ما يصنعه المسلمون المتقدم ذكرهم الغالب عليه الحاجة وقد اثبت الشارع حكم النادر والتي حكم الغالب ويجوز الصلاة فيه لطف بالعباد (الحادي عشر) ما يصنعه اهل الكتاب الغالب نجاسته وهو اشد ما يستحونه لكثرة

(١٤ - الفروق - راس)

امرأتان ولما باعتبار ما توجه فالحجر يرى في وثائقه ونوعه ابن عاصم في نظمه انها بالاستقراء خمسة اقسام الاول قال في العاصمية

تختص اولاهما على الصيين * ان توجب الحق بلا بين
ثانية توجب حقا مع قسم * في المال أو ما آل للمال تؤم
ثالثة لا توجب الحق سم * توجب توفيقا به حكم الحكم
رابعة ما تلزم الصيين * لا الحق لكن للمطالبيسا
خامسة ليس عليها عمل * وهي الشهادة التي لا تقبل

والثاني قال في العاصمية
والثالث قال فيها
والرابع قال فيها
والخامس قال فيها

أبطل الماصية وشراحها والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفرق الثامن والعشرون) والمائلان بين قاعدة ما قدم به الترجيح بين البيات عند الدمارض وقاعدة ما يقع به الترجيح (وهو ان ما خرج عن صابط قاعدة ترجيح البيات لا يقع به الترجيح وما كان داخل تحت ذلك الضابط يقع به الترجيح وصابط قاعدة ترجيح البيات انه كل ما تحقق فيه من البيات أحد ثمانية أوجه ثبت ترجيحه عند مرضها (الوجه الاول) زياده عدلة كما في الجواهر وان مع ابو حنيفة والشافعي وأحمد ان حمل رضى الله عنهم الترجيح بها محتجين بثلاثة رحوه (الاول) ان الشهادة مقدرة في الشرع فلا تختلف لزيادة كالدبة لا تختلف لزيادة الماخوذ فيه فدية الصغير الخفيف كدبة الكبير (الثاني) ان الجمع العظيم (١٠٦) (و الثاني) ان الجمع العظيم من الفسقة يحصن الظن أكثر من الشاهد من الكبير الشريف العالم العظيم

وهو غير معتبر فسلم
فيها (الثاني عشر) ما يصححه الموم من المسلمين الذين لا يصلون ولا يتحررون من العجاسات
العالم بحجاسته والدر سلامته يجوز شرع صلاة فيه تعليقا لحكم مآدر على العالم توسعة
ولطفًا بالمباد (الثالث عشر) ما يصححه الناس وساغ في الأسواق ولا يعلم لاسه كافر او مسلم يحتاط
وتحذر مع ان العالم على اهل البلاد الموم والفسقة وذاك الصلاة فيها ومن لا يتحرر من العجاسات
فالعالم بحجاسته هذا المومس ومآدر سلامته فثبت لشرع حكم مآدر والى حكم العالم لطفًا
بالمباد (الرابع عشر) الحصر والوسط التي قد أسوت من طول مقد ليست بمشي عليه الخفة
والصبران ومن يصلي ومن لا يصلي العالم بمصادقتها للحجاسة والادر سلامتهم ومع ذلك قد جاءت
السنة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى على حصى قد أسود من طول ما ليس بمدان يصححه
بما هو الصحيح لا ربل للحجاسة بل بشرها فقدم شرع حكم الادر على حكم العالم (الخامس عشر)
الخفة العالم بمصادقتها للحجاسة ولو في الفارقات وموضع قصاص الحجابات والادر سلامتهم ومع
ذلك يجوز الشرع صلاة الحجاب كما جوزه صلاة سعة من غير غسل رجبيه وقد كان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه بمشور حابيا ولا يجب ذلك في صلاة لانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
نعله ومعلوم ان الحفاء اخف من تحمل الحجاسة من المال فقدم شرع حكم الادر على العالم
توسعة على المباد (السادس عشر) دعوى الصالح لولي النبي على العاجر الشقي الماصب الظالم
درها العالم صدقه والادر ثدنه ومع ذلك قد قدم الشرع حكم الادر على العالم وحمل الشرع
القول قول العاجر لطفًا بالمباد باسقاط الدعاوى عنهم واسراج الصالح مع غيره سدا لباب
الفساد والظلم والدعاوى الكدابة (السابع عشر) عقد الجزية لتوقع اسلام سبهم وهو مآدر
والعالم باستمرارهم على الكهروه وتهم عليه بعد الاستمرار فثبت اشارة حكم العالم واثبت
حكم مآدر رحوه بالمباد في عدم تمحييل القتل وحسم مادة الايمان عنهم (الثامن عشر) الاشتغال باعلم
مأمور بهم ان العالم على الناس الرياء وعدم الاخلاص والادر الاخلاص ومقتضى العالم
السبي عن الاشتغال باعلم لا به وسيلة للرياء ووسيلة للمصيبة المصيبة فثبت اشارة حكم

الدرجات المرافقة للحجاسة ولما اشار حكم العالم و ثبت حكم الادر فثبتا بالاماد يجوز الصلاة
فيها (الثاني عشر) ما يصححه الموم من المسلمين الذين لا يصلون ولا يتحررون من العجاسات
العالم بحجاسته والدر سلامته يجوز شرع صلاة فيه تعليقا لحكم مآدر على العالم توسعة
ولطفًا بالمباد (الثالث عشر) ما يصححه الناس وساغ في الأسواق ولا يعلم لاسه كافر او مسلم يحتاط
وتحذر مع ان العالم على اهل البلاد الموم والفسقة وذاك الصلاة فيها ومن لا يتحرر من العجاسات
فالعالم بحجاسته هذا المومس ومآدر سلامته فثبت لشرع حكم مآدر والى حكم العالم لطفًا
بالمباد (الرابع عشر) الحصر والوسط التي قد أسوت من طول مقد ليست بمشي عليه الخفة
والصبران ومن يصلي ومن لا يصلي العالم بمصادقتها للحجاسة والادر سلامتهم ومع ذلك قد جاءت
السنة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى على حصى قد أسود من طول ما ليس بمدان يصححه
بما هو الصحيح لا ربل للحجاسة بل بشرها فقدم شرع حكم الادر على حكم العالم (الخامس عشر)
الخفة العالم بمصادقتها للحجاسة ولو في الفارقات وموضع قصاص الحجابات والادر سلامتهم ومع
ذلك يجوز الشرع صلاة الحجاب كما جوزه صلاة سعة من غير غسل رجبيه وقد كان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه بمشور حابيا ولا يجب ذلك في صلاة لانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
نعله ومعلوم ان الحفاء اخف من تحمل الحجاسة من المال فقدم شرع حكم الادر على العالم
توسعة على المباد (السادس عشر) دعوى الصالح لولي النبي على العاجر الشقي الماصب الظالم
درها العالم صدقه والادر ثدنه ومع ذلك قد قدم الشرع حكم الادر على العالم وحمل الشرع
القول قول العاجر لطفًا بالمباد باسقاط الدعاوى عنهم واسراج الصالح مع غيره سدا لباب
الفساد والظلم والدعاوى الكدابة (السابع عشر) عقد الجزية لتوقع اسلام سبهم وهو مآدر
والعالم باستمرارهم على الكهروه وتهم عليه بعد الاستمرار فثبت اشارة حكم العالم واثبت
حكم مآدر رحوه بالمباد في عدم تمحييل القتل وحسم مادة الايمان عنهم (الثامن عشر) الاشتغال باعلم
مأمور بهم ان العالم على الناس الرياء وعدم الاخلاص والادر الاخلاص ومقتضى العالم
السبي عن الاشتغال باعلم لا به وسيلة للرياء ووسيلة للمصيبة المصيبة فثبت اشارة حكم

الدرجات المرافقة للحجاسة ولما اشار حكم العالم و ثبت حكم الادر فثبتا بالاماد يجوز الصلاة
فيها (الثاني عشر) ما يصححه الموم من المسلمين الذين لا يصلون ولا يتحررون من العجاسات
العالم بحجاسته والدر سلامته يجوز شرع صلاة فيه تعليقا لحكم مآدر على العالم توسعة
ولطفًا بالمباد (الثالث عشر) ما يصححه الناس وساغ في الأسواق ولا يعلم لاسه كافر او مسلم يحتاط
وتحذر مع ان العالم على اهل البلاد الموم والفسقة وذاك الصلاة فيها ومن لا يتحرر من العجاسات
فالعالم بحجاسته هذا المومس ومآدر سلامته فثبت لشرع حكم مآدر والى حكم العالم لطفًا
بالمباد (الرابع عشر) الحصر والوسط التي قد أسوت من طول مقد ليست بمشي عليه الخفة
والصبران ومن يصلي ومن لا يصلي العالم بمصادقتها للحجاسة والادر سلامتهم ومع ذلك قد جاءت
السنة بان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد صلى على حصى قد أسود من طول ما ليس بمدان يصححه
بما هو الصحيح لا ربل للحجاسة بل بشرها فقدم شرع حكم الادر على حكم العالم (الخامس عشر)
الخفة العالم بمصادقتها للحجاسة ولو في الفارقات وموضع قصاص الحجابات والادر سلامتهم ومع
ذلك يجوز الشرع صلاة الحجاب كما جوزه صلاة سعة من غير غسل رجبيه وقد كان عمر بن الخطاب
رضي الله عنه بمشور حابيا ولا يجب ذلك في صلاة لانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلي
نعله ومعلوم ان الحفاء اخف من تحمل الحجاسة من المال فقدم شرع حكم الادر على العالم
توسعة على المباد (السادس عشر) دعوى الصالح لولي النبي على العاجر الشقي الماصب الظالم
درها العالم صدقه والادر ثدنه ومع ذلك قد قدم الشرع حكم الادر على العالم وحمل الشرع
القول قول العاجر لطفًا بالمباد باسقاط الدعاوى عنهم واسراج الصالح مع غيره سدا لباب
الفساد والظلم والدعاوى الكدابة (السابع عشر) عقد الجزية لتوقع اسلام سبهم وهو مآدر
والعالم باستمرارهم على الكهروه وتهم عليه بعد الاستمرار فثبت اشارة حكم العالم واثبت
حكم مآدر رحوه بالمباد في عدم تمحييل القتل وحسم مادة الايمان عنهم (الثامن عشر) الاشتغال باعلم
مأمور بهم ان العالم على الناس الرياء وعدم الاخلاص والادر الاخلاص ومقتضى العالم
السبي عن الاشتغال باعلم لا به وسيلة للرياء ووسيلة للمصيبة المصيبة فثبت اشارة حكم

الترجيح فكذا هنا أصل البينة معتبر بعد العدالة والشروط المخصوصة فاعتبر فيها الترجيح (وعن الثالث) أن الترجيح بالعدد يفارق الترجيح بالأعدلية من جهتين (الاولى) أن الترجيح بالعدد يفضى الى كثرة الدواعي وطول الخصومات ضرورة انه اذا ترجح احدهما بمزيد عدد سمي الآخر في زيادة عدديته فتطول الخصومة وسطل الاحكام وليس الاعدلية كذلك اد ليس في قدرته أن يعمل بينته أعدل فلا يطول النزاع (والثانية) أن العدد يمتنع الاجتهاد فيه لانه لا يختلف البينة بخلاف وصف العدالة فيه يختلف باختلاف الامصار والاعصار فعدول زمانها لم يكونوا مقبولين في زمن الصحابة رضوان الله عليهم على انما نكرم الترجيح بالعدد على أحد القولين عندنا (الوجه الثاني) قوة الحجة كاشاهدين يقدم على شاهد واحد واليمين كما في الجواهر (الوجه الثالث) اليد عند التبادل كما في الجواهر قال (١٠٧) الاصل فمتدنا يقدم صاحب اليد

عند التساوي أو هو مع البينة الأعدل كانت الدعوى أو الشهادة متتاق الملك أو مصافا الى سبب محرم هو مكي سبخته أو ولدته الدابة محرم في مكي كان السبب المصروف اليه الملك يتكرر كسبح المحرم وعرس الدخول أولا يتكرر كالولادة وقالة الشامي وقال ابن حنبل الخارج أولى ولا تقبل بينة صاحب اليد أصلا وقال ابو حنيفة تقدم بينة الخارج ان ادعى مطلق الملك فان كان الى سبب يتكرر فدعاه كلاهما وكذلك تقدم بينة الخارج أولا يتكرر كالولادة وادعياء وشهدت البينة به فقالت كل

البادر (الناسع عشر) المتداعيان احدهما كاتب فطما والمالك ان احدهما يعلم بكذبه والآخر ان يكون قد وقعت لكل واحد منهما شبهة وعلى التقدير الاول يكون عليه سماعي وقوع بين العاجزة محرمه فيكون حراما عاينته بما رخصه أحد الحق والآخر اليه وذلك اماما ح او واجب واداء تمارض المحرم والواجب قدم المحرم ومع ذلك السبب الشارع حكم المالك واثبت حكم البادر لظفا بالمداد على تحليل حقوقهم وكذلك القول في اسان المالك ان احدهما كاتب يعلم كذبه ومع ذلك يشرع الامان (المشرون) غالب الموت في الشباب قال العراقي في الاحياء ولذلك الشيوخ أقل بى انه لو كان الشان يعيشون لصاروا شيوخا فتكثر الشيوخ فلما كان الشيوخ في الوجود فمن كان مسوتا الاسان شانا أكثر وحياته للشيوخ مآدرا ومع ذلك شرع صاحب النزاع التمييز في المائتين الى سبعين سنة الماء لحكم الماء وانبايا لحكم البادر لظفا بالمداد في انهاء مصالحهم عليهم ونظائر هذا الباب كثيرة في الشريعة فيسمى ان تأمل وتعلم فعدول عنها قوم في الظهارات فدخل عليهم الوسواس وهم يعتقدون أنهم على قاعدة شرعية وهي الحكم بالمالك فان المالك على الناس والاواني والكتب وغير ذلك مما يلا سونه البجاسة فيسولون تياهم وانفسهم من جميع ذلك ساء على المالك وهو غالب كما قاوا ولكنه قدم البادر الموافق للاصل عليه وان كان مرجوحا في النفس وظنه ومدوم النسبة لظن الناشئ عن الغالب لكن لصاحب الشرع أن يضم في شرعه ماشاء ويستثنى من قواعده ماشاء هو أعم بمصالح عباده فيسمى ان قصد اثبات حكم المالك دون البادر أن يطر هل ذلك المالك بما الماء ان شرع أم لا وجبته يعتمد عليه وأما مطلق المالك كيف كان في جميع صورته فخلاص الاجماع (تدريه) ليس من باب تقديم البادر على المالك حل اللط على حقيقته دون عماره وعلى العموم دون الخصوص فيه يمكن ان يقال انه منه لدنة المحر على كلام العرب حتى قال ابن جني كلام العرب كله محرم وعامة الخصوصيات على العمومات حتى روى عن ابن عباس انه قال ما من عام إلا وقد خص الا قوله تعالى والله بكل شيء عليم واداء غلب الجار والخصم مدي اذا ظفرا نطق اثناء ان نحمله على محازه تمليا للمالك على البادر ولا نحمله على حقيقته لانه البادر ومعدل العموم

بينه ولد على ملكه قدمت بينة صاحب اليد لنا على أحمد بن حنبل رضى الله عنه ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه لما حكم اليه رجلان في دابة وأقام كل واحد البينة اليه ففرض سهار ول الله صلى الله عليه وسلم لصاحب اليد ول الله رجعة كما لو لم يكن لها ولنا على أبي حنيفة رضى الله عنه وجهان الاول ما تقدم والثاني القياس على المضاف الى سبب لا يتكرر واحتجوا بأربعة وجوه (الاول) قوله عليه الصلاة والسلام البينة على من ادعى واليمين على من أنكر وهو يقتضي صنفين مدعيي البينة وحمته ومدعي عليه واليمين حمته هيئته غير مشروعة ولا تسمع كما ان اليمين في الجهة الاخرى لا تنفذ شيئا وجوابه القول بالموجب فان الحديث يحمل بينة المدعى عليه وأنهم يقولون به فتمين أن يكون المراد بها بينة دي اليد لانه هي التي عليه سلمها عدم القول بالموجب لكن المدعى ان قمر الطالب فصاحب اليد طالب لنفسه ما طلبه الآخر

لنفسه فتسكون البيعة مشروعة في حقه وانفسر بأضعف المتداعيين بها فالخارج لما أقام بيعة صار المداخل أضعف فوجب أن يكون مدعيها شرع البيعة في حقه سلبا دلالة أي الحديث المذكور على أن بيعة المدعي عليه غير مشروعة لكنه معارض بقوله تعالى أن الله يأمر بالعدل والإحسان ويسمي كل شيء حتى يفهم المحض فلا تسمع بيعة أحدهما دون الآخر وقوله عليه الصلاة والسلام لم يرض الله عنه لا تقض لأحدهما حتى تسمع من الآخر وهو بعيد وجوب الاستماع منهما وإن من قو يستجيبه حكمها واتم يقولون لا تسمع بيعة المداخل (الثاني) أن البيعة إنما يرضى سبب لا يتكرر كالولادة شهدت هذه بالولادة والآخرى بالولادة من كذا فما فسقطا بقيت اليد فلم تحكم له بالمدة فاما ما شكرر ولم يمين «كذب» فلم تعد بيعة إلا ما أقادته يده فسقطت لعدم (١٠٨) الفائدة وجوابه أنه يتفرض بما إذا تضرعت في دعوى طعام ادعى

رأعته وشهدا بذلك والزم لا يرجع مرتين كالولادة ولم يحكم له لصاحب اليد والمالك المطلق في الحال ولا له لو حكم له اليد دون البيعة حكم له إلا باليمين لأنه لما حكم له حيث كذبت بيته كان الأولى أن يحكم له إذا لم يكذب بيته ولا اليد أضعف من البيعة دليل أن اليد لا يقضى بها إلا باليمين والبسطة يقضى بها تنص يمين ولو أقام الخارج بيعة قدمت على يد المداخل اجتمعا ولما أن البيعة تفيد ما لا تفيد له اليد (والثالث) أن صاحب اليد إذا لم يقيم الطالب بيعة لا تسمع بيته وإذا لم تسمع في هذه الحالة وهي حسن حاله فكيف

اتداء على التخصيص لأنه المالك ولا عمله على العموم لأنه نادر بحيث عكسا كان ذلك تمليها لأنادر على المالك (والجواب) عنه أنه ليس من هذا الباب وسببه أن شرط الفرد المتردد بين النادر والمالك يحمل على المالك أن يكون من جنس المالك وإلا فلا يحمل على المالك بانه بالمثال أن الشقة إذا حامت من القصار جاز أن يكون طهارة وهو المالك أو بحصة وهو النادر أن يمينها بول فاد أو غيره من الحيوان هذا بحكم نظائرها ما على المالك لأن حكمها بطهارة الثياب المقصورة لأنها خرجت من القصار وهذا الثوب المتردد بين النادر والمالك خرج من القصار فكان من جنس المالك الذي قصينا بطهارته بياضه أم لو كان لا يقضى بطهارة الثياب المقصورة لكونها خرجت من قفسارة بل لأنها قبل ذلك وهذا الثوب المتردد بين النادر والمالك لم يزل فاما ما لا يقضى بطهارة لاجن عدم العمل بعد القصار الذي لاجله حكمنا بطهارته فهو حديد ليس من جنس المالك الذي قصينا بطهارته لأن ذلك مقبول بعد القصار وهذا الثوب غير مقبول كدث في اللفظ فاما لم تقض على لفظ ناه محار أو مخصوص بمجرد كونه لفظا بل لاجل اقتراء بالقرينة القادرة عن الحقيقة إلى المحار واقتراء بالخصص الصادر عن العموم للتخصيص وهذا هو الورد اتداء الذي حملناه على حقيقة دون محاره والعموم دون الخصوص ليس من صفات من قرينة صارفة عن الحقيقة ولا تخصيص صارف عن العموم فهو حيث ليس من جنس ذلك المالك ولو حملناه على المحار أو التخصيص حملناه على غير غالب فانه لم يوجد لفظ من حيث هو لفظ جنس على محار ولا على الخصوص السنة فصلا عن كونه عام بل هذا اللفظ قاعدة مستقلة نفسها ليس فيها غالب ونادر المحصور السنة فصلا عن كونه عام بل هذا اللفظ قاعدة مستقلة نفسها ليس فيها غالب ونادر المحار على عامه دون نادره وهو أنه من شرطه أن يكون من جنسه كما تقدم قرينه بالمثال فظهر أن محل اللفظ على حقيقة دون محاره اتداء والعموم دون الخصوص ليس من باب الجنس على نادر دون المالك ولهذا أوردت هذا السؤال على جمع كثير من الفصلاء قديما وحديثا فلم يحصل عنه جواب وهو سؤال حسن وجوابه حسن جدا (القسم الثاني) ما ألحق الشارع

إذا أقام الطالب بيعة وهو في هذه الحالة أضعف فعدم سماعها حيث نظر في الأولى (وجوابه) أنه إنما تسمع بيعة المداخل عند عدم بيعة الخارج لأنه حيث أقوى باليد وسببها أن تسمع من الضعيف فوجب سماعها للضعيف ولم يتحقق إلا عند إقامة الخارج بيته (والرابع) أنا إنما عملنا بيته في صورة التنازع لأن دعواه أفادت الولادة ولم تعدها يده وشهدت البيعة بذلك فأفادت البيعة غير ما أفادت اليد وفقدت (وجوابه) أن الدعوى واليد لا يبعدان مطلقا شيئا ولا إمكان مع المدعى جميع اليد ودعوى والبيعة يحرم الحاكم بينها أباشاء أقام كمن شهد له شاهدان وشهدوا أمرا بأن حرم بينهما وبين يمين مع أحدهما فدم أن المفيد إنما هو البيعة واليد لا تفيد ملكا والا لم يوجب معها لليمين كالبينة بل تفيد الزينة عنده حتى تقوم البيعة ولاها لو أفادت وأقام المدعى بيعة أنه اشتراها منه لم يحتج إلى يمين (الوجه الرابع) زيادة لتاريخ كذا في الجواهر (الوجه الخامس) الزيادة

بالتفصيل قال ان ابي زيد في النوادر وترجع البيضة المفصلة على الحملة والطرق التفصيل والاحمال مقدم على الطرفين الاعدييه
ومما شهادة احدهما محور الصدقة قبل الموت وشهدت الاخرى رؤيته يتخذه في مرض الموت فتقدم بيعة عم الحوزاء لم
تعرض الاخرى لرد هذا القول (الوجه السادس) الاختصاص بمن يد الاطلاع قال ابن ريدان اختصت احدهما ريد
الاطلاع كشهادة احدهما محور الزمن والاخرى سدم الحوزاء لها مشقة للحوز وهي زيادة اطلاع قاله ان القاسم وسجنون
وقال مجد يقضى به لمن هو في يده ومن هذا ما اذا شهدت احدهما بالقتل او المرقاة او الزنى وشهدت الاخرى انه كان
سيدا فتقل عن ابن القاسم انه تقام بيعة القتل ويحرمه لانها مشقة ريادية ولا يدراعه الحد قال سجنون الا ان شهد الجمع العظيم
كالحدح ونحوهم انه وقف بهم ارضى لهم العبد في ذلك اليوم (١٥٩) فلا يجد لان هؤلاء لا يشبه عليهم
أمره بخلاف الشاهدين

اه قلت ومن هذا الوجه
ايضا قول المحويين من
حفظ حجة على من لم يحفظ
﴿ الوجه السابع ﴾
استصحاب الحد
والعالم ومنه شهادة
احدهما انه أوصى
وشهدت الاخرى انه
أوصى وهو رضى قال
ابن القاسم تقدم بيعة
الصحة لان ذلك هو
الاصل والعالم ﴿ الوجه
الثالث ﴾ طهر الحد
اعتبره سجنون وقال انه
شهدت بانه زنى ما قالا
وشهدت الاخرى بانه
كان مجنوناً ان كان لقيام
عليه وهو قافل قدمت
بيعة العقل وان كان القيام
عليه وهو مجنون قدمت
بيعة الجوار اه ولم يمتريه
ابن القاسم فقال يمتريه

الله وبالنادر معا فيه وانا أدكره ان شاء الله عشرين مثلاً (الاول) شهادة لصديق في
الاموال اذا كثر عددهم جدا الغالب صدقهم والناذر كذبهم ولم يمتري بالشرع صدقهم ولا
قضى كذبهم بل أهمهم رحمة بالمدعى ورحمة بالمدعى عليه وأما في الجراح والقتل فتسلم مالک
وجاعة كما تقدم بابه (الثاني) شهادة الجمع الكثير من جماعة السوا في أحكام الايمان
الغالب صدقهم والناذر كذبهم لا سيما مع العدالة وقد اتى صاحب الشرع صدقهم فتم بحكم
به ولا يحكم بكذبهم لطفاً بالمدعى عليه (الثالث) الجمع الكثير من الكفار والزهاد والاحبار
اذا شهدوا الغالب صدقهم والناذر كذبهم ولحق صاحب الشرع صدقهم لطفاً بالمدعى عليه
ولم يحكم بكذبهم (الرابع) شهادة اجمع الكثير من الفسقة الغالب صدقهم ولم يحكم الشرع
به لطفاً بالمدعى عليه ولم يحكم بكذبهم (الخامس) شهادة ثلاثة عدول في الزمالة لب صدقهم
ولم يحكم الشرع به سقراً على المدعى عليه ولم يحكم بكذبهم بل أقام الحد عليهم من حيث اتهم
قدفوه لامن حيث اتهم سهود زور (السادس) شهادة العدل الواحد في أحكام الايمان الغالب
صدقه والناذر كذبه ولم يحكم الشرع بصدقه لطفاً بالمدعى ولطفاً بالمدعى عليه ولم يكذبه
(السابع) خلاف المدعى الغالب وهو من اهل الخير والصلاح الغالب صدقه والناذر كذبه ولم
يقض الشارع بصدقه وحكم له بيمينته بل لا بد من اليمين ولم يحكم بكذبه لطفاً بالمدعى
عليه (الثامن) رواية الجمع الكثير لخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاحبار والزهاد
المتدينين المتقدمين لتحريم الكذب في دينهم الغالب صدقهم والناذر كذبهم ولم يمتري بالشرع
صدقهم لطفاً بالمدعى وسداً للفسقة ان يدخل في دينهم ما ليس منه (التاسع) رواية الجمع الكثير
من الفسقة يشرب الخمر وقل النفس ومحب الاموال وهم رؤساء عطاء في الوجوه كالملوك
والامراء ونحوهم الغالب عند اجتماعهم على الرواية الواحدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم
صدقهم فان اتهم وارع طيبي بمهم الكذب وغيره لا ندينه ومع ذلك لا تقبل روايته صواباً
للمداد عن ان يدخل في دينهم ما ليس منه بل جعل الاصطراط العدالة ولم يحكم بكذب هؤلاء
(العاشر) رواية الجمع الكثير من الجاهلین للحدث السوي الغالب صدقهم والناذر كذبهم

الرؤية لا وقت لقيام اه هذان قبح مقالة الاصل في هذا الفرق قالوا انما الشاط ومافاله فيه قل وترجيح ولا كلام
في ذلك اه والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿ الفرق التاسع والعشرون والفرق الثلاثون والمائتان بين قاعدة المعصية التي هي كبيرة ماسة من قول الشهادة وقاعدة
المعصية التي ليست بكبيرة ماسة من شهادة وبين قاعدة المباح المخل بهول لشهادة والمباح الذي لا يحل بقولها ﴾
اعم ان لقول الشهادة ركيبين (الركن الاول) العدالة قال ابن رشد الحفيد في بدايته اتفق المساجدون على عدم قول شهادة اشهاد
مدوناً لقوله تعالى عن اوصول من الشهداء واعوله تعالى واشهدوا دوى عدل مسك وانفقوا على ان شهادته لغاسق لا تقبل بقوله تعالى
يا ايها الذين آمنوا ان جاءكم فاسق بنبأ لا تأية ولم يختلفوا ان الفاسق تقبل شهادته اذا عرفت نوته الامن كان فسقه من قبل

الذنب قار يا حنيئة يقول لا تقبل شهادته وان تاب والجمهور يقولون تقبل اذ تاب وسبب الخلاف هل يعود الاستثناء في قوله تعالى ولا تقبلوا لهم شهادة أبدا وأولئك هم الفاسقون الا الذين تابوا من بعد ذلك الى أقرب مذكور اليه أو على الجملة لا محصية الاجماع وهو ان التوبة لا تسقط عنه الحد اه قال الباغي قال مالك لا يشترط في قول ونة العقادف ولا قبول شهادته تكذيبه لنفسه بل صلاح حاله بالاستعمار والعمل لصالح كسائر الذنوب وقال القاضي أبو اسحق والشافعي لا بد في توبة العادف من تكذيبه نفسه لا ما قصيا بكذبه في الظاهر والا لم يسقاه ولو لم يكذب نفسه لكان مصرا على الكذب الذي فسقاه لاجله في الظاهر وعليه اشكالان (أحدهما) انه قد يكون صادقا في قدومه فتكذبه لنفسه كذب فكيف تشترط المعصية في التوبة وهي ضدها وكيف (١١٠) بحسب المعاصي سبب صلاح الصدوق قول شهادته وروفته وثانيهما انه ان كان

كاذب في قدومه هو فاق أو صادة فاق وعاص لان تبيير الراي زناه معصية فكيف ينفه تكذيب نفسه مع كونه عاصيا لكل حال (والجواب عن الاول) ان الكذب لاجل الحاجة جاز كارجل مع امرأته وللإصلاح بين الناس وهذا التكذيب فيه مصلحة الستر على المذنب وتقليل الادية ومصلحة عند الناس وقبول شهادته في نفسه وعوده الى لولاية التي شرط فيها العدالة ونصرته في أموال أولاده وتزويجه لمن يلى عليه ونصرته للولايات الشرعية (وعن الثاني) تبيير الراي براه صديرة لانتم الشهادة اه وقال في البداية قل ما ذكر وانما

ولم يحكم الشرع بصدوقهم ولا بكذبهم (الحادي عشر) أحد السارق المتهمين بالتمهم وقرئ احوالهم بما يعمله الامراء اليوم دون الاقرار الصحيح والسات المعتدلة العالاب مصداقته لمصوبات والنادر خطاه ومع ذلك اله الشرع صوبا للاعراض والاطراف عن القطع (الثاني عشر) أحد الحاكم بقرئ لاحوال من التعلل وكثره لشكوى والكاه مع كون المظن مشهورا بالفساد والساد العالاب مصداقته بحق والنادر خطاه ومع ذلك منعه الشارع منه وحرمة ولا يضر الحاكم ضياع حق لا يبد عليه (الثالث عشر) العالاب على من وحده بين محذى امرأة وهو متحرك حركة لواطى وطال الزمان في ذلك اه قد أوج والنادر عدم ذلك فدا شهد عليه بذلك اعنى الشارع هذا العالاب سقا على عباده ولم يحكم بوطئه ولا مدمه (الرابع عشر) شهادة العدل المرز تولده العالاب صدقه والنادر كذبه وقد الفاه الشارع والى كذبه ولم يحكم بواحد منهما (الخامس عشر) شهادة العدل المرز لوالده العالاب صدقه ولم يحكم بصدق صدقه ولا بكذبه بل الفاهما حجة (السادس عشر) شهادة العدل المرز على خصمه العالاب صدقه وقد الفى الشارع صدقه وكذبه (السابع عشر) شهادة الحاكم على فعل نفسه اذ اعزل وشهادة الاسان لنفسه مطلقا اذا وقعت من العدل المرز العالاب صدقه وقد الفاه الشارع في صدقه وكذبه (الثامن عشر) حكم المعاصي لنفسه وهو عدل مرز من أهل التقوى والورع العالاب اه انما حكم بالحق والنادر خلافه وقد الفى الشارع ذلك الحكم بطلانه وصحته معا (التاسع عشر) الفرء الواحد في العدل العالاب معه براءة الرحم والنادر شمله ولم يحكم الشارع بواحد منهما حتى ينصاف اليه قرآن آخران (العاشر) من عاب عن امرأه سبي ثم طلقها او مات عنها العالاب براءة زوجها والنادر شمله بالولد وقد الفاهما صاحب الشرع معا ووجب عليها استئناف المدة بعد الوفاة أو طلاق لان وقوع الحكم قبل سبه غير معتد به وبطأه في شرع كثيرة من العالاب الفاه صاحب الشرع ولم يعتبره وناره مالم في المائه فاعتبر نادره دونه كما تقدم بانه فهذه آراء سون مثالا قد سردتها في ذلك من آراء سون جديسا هي آراء سون جديسا قد العيت (فان قلت) است تعرضت للفرق بين ما الفى منه وما لم يبلغ ولم تذكره بل ذكرت

ردد الفهاء في مفهوم اسم العدالة للفسق وقال الجمهور هي صفة رائدة على الاسلام وهو ان يكون ملتزما اجسادا لواجبات الشرع ومستحبة نهجتها بالمحرمات والمنكروها وقال أبو حنيفة يكفى في العدالة طاهر الاسلام وان لا تعلم منه جرحة اه وقال الاصل هو العلم على ان المعاصي تختلف باختلاف العدالة وانه ليس كل معصية يسقط بها العدل عن مرتبة العدالة وانما وقع الخلاف بينهم في الاطلاق فقط فمع امام الحرمين في اصول الدين من اطلاق لفظ الصميرة على شيء من معاصي الله وكذلك جماعة من العلماء وقالوا لا يفتان في شيء من معاصي الله صميرة بل جميع المعاصي كيانا لمعظمة الله تعالى فيكون جميع معاصيه كذا وقال عنهم يجوز ذلك وقد ورد الكتاب العزيز بالاشارة الى الفرق في قوله تعالى واره اليكم الكفر والفسوق والعصيان مثل المعصية رسا ثلاثة كفرا وفسوقا وهو الكمية وعصيانا وهي الصغيرة ولو كان المعنى واحدا لكان اللفظ في الآية

متكررا لا يسمى مستأنفا وهو خلاف الاصل اه اذا تقرر هذا فانضاط لما تقرر به الشهادة من الماء صبي الذي به الفرق بين
القاعدتين المذكورتين هو ما دل على الجراءة على مخالفة الشارع في أمره ونواهيه أو احتمال الجراءة كما حذر أبو القاسم
ابن الشاط قال في ذات قرآن حالة على الجراءة ردت شهادته كتركيب الكبيرة المعلوم من دلائل الشرع انها كبيرة أولنا صرح على
الصغيرة أصرا را يؤذن بالجراءة ومن احتمال حاله ان فعل ما فعل من ذلك جراءة أو قلعة توقف عن قبول شهادته ومن ردت دلائل
حاله انه فعل ما فعله من ذلك انما مالبس الكبيرة معلومة الكبير من الشرع قلعة غير متصف بالجراءة قلت شهادته ودرت لان
السبب رد الشهادة ليس الا التهمة بالاجترار على الكذب كالا جترار على ما ارتكبه من المعصية فاداعى عن لا تصدق
بالجراءة واحتمال الانصاف مما يظهر حاله سقطت التهمة والله (١١١) تعالى أعلم اه قال الاصل وصححه

ابن الشاط والجودة
قدت يختلف بحسب
الاحوال المقتضية
والقراءات المصاحفة
وصورة القاعل وهيه
القول والمعتمد في ذلك
ما يؤدي الى ما يوجد
في الباب السليم عن
الاهواء المعتدل المزاج
والعقل والديانة العارف
بالأوضاع الشرعية فوفا
هو ائتمن لوزن هذه
لاموراف من علم عليه
التساهل في طمعه لا منه
الكبيرة شيئا ومن علم
عليه التشديد في طمعه
يحمل الصغيرة كبيرة ولا
من اعتبار ما تقدم
في كره في العقل والوازن
هذه الاعتبارات اه
فان الشاط والاصرار
المصير للصغيرة كبيرة
مادة من قول الشهادة

اجماسا البيت خاصة فما الفرق وكيف الاعتماد في ذلك (قلت) الفرق في ذلك انهم لا يبيرون
على المبتدئين ولا على ضمه الفقهاء وكذلك ينبغي ان يسمى ان الاصل اعتبار العالب وهذه
الاجناس التي ذكرت استنبأها على خلاف الاصل واداء وقع لك غالب ولا ندرى هل هو
من قبيل ما نقل او من قبيل ما اعتبره لطريق في ذلك ان يستقرى موارد الصوص والعناوى سنقراء
حسنا مع ان يكون حسنا واسع الخط جيب التهم فاداء لم يتحقق لك انه فاعتمد انه متميز
وهذا الفرق لا يحصل إلا المتسع في الفقهيات والموارد شرعية وانما او ردت هذه الاجناس
حق تسعد ان العالب وقع معتبرا شرطا ومحرم ايضا بشيئين (احدهم) ان قول الدائن ادا ار
الشيء ابن الدار والعالب فانه يلحق بالعالب (ثانيهما) قول الفقهاء ادا اجتمع الاصل والعالب
وهو يعلب الاصل على العالب او العالب على الاصل قولان فقد ظهر لك احاس كثيرة انفق
الاس فيها على تقديم الاقل ولما العالب في القسم الاول لدى اعرافا رده فلا يكون تلك
الدعوى على عمومها وقد اجماع الداس ايضا على تقديم العالب على الاول في امر التهمة فان
العالب صدقها والاصل براءة اذمة ومع ذلك تقدم الدية حرا معا فهو ايضا تخصيص لمعوم
تلك الدعوى فهذا هو المقصود من بيان هذا الفرق والسير على هذه الاصل

الفرق الاربعون والمائتان بين قاعدة ما يصح الاقراع فيه وبين قاعدة ما لا يصح الاقراع فيه

علم انه متى نيت المصلحة او الحق في جهة لا يجوز الاقراع فيه وبين غيره لان في القرعة
ضياح ذات الحق المتعين او المصلحة المتعينة ومتى تساوت الحقوق او المصالح فهذا هو موضع
القرعة عند الشارع دفعا للصعائ والاحكام والرصى بما جرت به لادار وقضى به ذلك
الجار ففى مشروعة بين الخفاء اذ استوت فيهم الامة والولاية والائمة والمودين ادا استوتوا
والتقدم للصنف الاول عند الارحام وتسهيل الاموات عند راحم الاولياء وتساوهم في
الطبقات وبين الخاضعات والزوج في السفر والقسممة والمصوم عند الحكم وفي عتق
العبيد ادا أوصى بمقتهم أو بثلثهم في المرض ثم مات ولم يحملهم الثلث عتق ببيع الثلث منهم

انما هو المعادة لها معادة بشر بالجراءة على مخالفة لا المعادة المفترية بالمرم عليها لان المرم مما لا يتوصل اليه لانه امر
باطن كالجرأة نفسها بخلاف الاشعارها الذي اشتراطه فانه مما يدركه من تعامل احوال المواضع بلحاظ كماله كماله
ينظر الى ما يحصل من ملازمة أدنى السكائر من عدم الوثوق بملاستها في اداء الشهادة والوقوف عند حدود الله تعالى ثم نظر
لذلك التكرار في الصغيرة فان حصل في النفس من عدم الوثوق ما حصل من أدنى السكائر كان هذا الاصرار كبيرة نحن
بالمدلة الخ اه والله اعلم اه قال الاصل ومتى تحللت التوبة الصغار فلا خلاف انها لا تنفذ في المالة وكذلك ينبغي دا
كانت من أنواع محبة وانما يحصل الشيء والليس ادا تكرر من النوع الواحد وهو موضع الطر اه (الركن الثاني)
الوثوق بالضبط فلذا اشترطوا البلوغ فيها والخربة وفي التهمة اما البلوغ فقل في البداية انفقوا على اشتراطه فيها

حيث تشترط العدالة واختلوا في شهادة الصبيان بمصهم على مضي في الجراح وفي القتل قردها جمهور فقهاء الامصار
 بما قضاه من وقوع الاجماع على أن من شرط الشهادة المد له ومن شرط المد له الملوغ ولك ليست في الحقيقة شهادة عند مالك
 وإنما هي قرينة حال ولذلك اشترط فيها أن لا يتفرقوا للثلاثين واختلف أصحاب مالك هل تجوز اذا كان بينهم كبير أم لا ولم
 يختلفوا أنه يشترط فيها العدة المشترطة في الشهادة واختلوا هل يشترط فيها لدعوة أم لا واحتلوا أيضا هل تجوز في القتل
 الواقع بينهم ولا عدة بذلك في هذا لأنه من باب احارنه قياس الصلحة وأما أنه مروى عن ابن الزبير فقل الشامي أن ابن
 عباس قد ردها وأقر أن يدل على بطلانها نعم قال قول مالك أن أني لم يروى من السابقين أنه تصرف وأما الحرية ففي البداية
 أيضا جمهور فقهاء الامصار على (١١٢) اشتراطها في قول «شهادة وقال أهل الطاهر تجوز شهادة العدل لأن الأصل

أنما هو اشتراط العدالة
 والمروية ليس لها تأثير
 في الرد إلا أن يثبت
 ذلك من كتاب الله أو
 سنة أو اجماع وكان
 الجمهور رأوا أن لمروية
 أثر من أثر الكفر
 فوجب أن يكون لها
 تأثير في رد شهادة أه
 وأما في النجاسة فاما التهم
 بالاجتزاء على الكذب
 التي سبها ارتكاب بعض
 المعاصي فقد تضمنها
 انترط المد له كما عرفت
 وأما لثمة «تي سبها نجاسة
 وقرابة أو العصب للعد واه
 المدوية وهي البداية اجموا
 على أنها مؤثرة في إسقاط
 الشهادة واختلوا في رد
 شهادة العدل بالنجاسة
 بوضع الحجة أو النجاسة
 التي سبها المدووه المدوية
 ومن ردها فقهاء الامصار

بالفرعة ولو لم يدع غيرهم حتى تثبت أيضا ما لفرعه وقوله الشامي وإن حصل رضى الله عنهم
 وكان أبو حنيفة رضى الله عنه لا تجوز الفرعة فيما إذا أوصى بهم ويستحق من كل واحد ثلثه
 ويستحق في قيمته للورثة حتى وإنها يستحق لها وجوه (الاول) ما في الموطأ أن رجلا
 اعتق عبد الله عند موته فاسمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم واستحق ثلث العبيد قال مالك
 وبما في أنه لم يمكن لثمة الرجل من غيرهم (الثاني) في الصحاح أن رجلا اعتق ستة تمايلك
 له في مرضه لا مال له غيرهم فدعاهم إلى صلى الله عليه وسلم فخراهم فافزع منهم فاعتق اثنين
 ورق أربعة (الثالث) اجماع السابقين رضى الله عنهم على ذلك قاله عمر بن عبد العزيز وخارجة
 ابن زيد ومارس عثمان وابن سيرين وغيرهم ولم يحلهم من عصرهم أحد (الرابع) واقفا
 أبو حنيفة رضى الله عنه في خمسة الارض لادم المرحح وذلك ما موجود فثبت قياسا عليه
 (الخامس) أن في الاستسقاء مشقة وصررا على «عبيد بالالزام وعلى الورثة في خير الحق
 وتسهيل حتى الموصى له والنفقة من نصيبه حتى لو أثار لثمة اثنين (السادس) أن
 مقصود الوصي كمال العتق في «عبيد لينتفع بخدمات وتجوز الاكساب وادفع من نفسه
 وشجرة العتق تمنع من ذلك وقد لا يحصل الكمال إذا احتجوا بوجوه (الاول) قول أبي صلى
 الله عليه وسلم لا عتق إلا فيما لك أن آدم والمرضى مال ثلث من كل عبد في مرضه فيه
 ولأن أحد ثلث المتقدم واقعة عين لا عموم فيها ولأن قوله «تسبى شالين لأميرين وبؤ كده
 أن العادة تحصى اختلاف قيم العبيد فيعجز أن يكون اثنين معينين ثلث ماله (الثاني) أن
 الفرعة على خلاف القرآن لأنها من الميراث وعلى خلاف النوازل في ثلث الحرية بالفرعة
 (الثالث) أنه لو أوصى ثلث كل واحد صح به ما قياسا على ذلك وعلى حال الصحة
 (الرابع) أنه لو أوصى ثلث كل عبد صار «عبيد الميراث والعتق لا يلحقه الميراث فهو أولى
 بدم الفرعة لأن فيها تحويل العتق (الخامس) أنه لو كان ماسكا لثمتهم فاستحق لم يحتج ذلك في
 اثنين منهم والمرضى لم يملك غير الثلث فلا يجمع لانه لا فرق بين عدم المال وامتاع من التصرف
 في نفود العتق (السادس) أن الفرعة إنما تدخل في جميع الموقوف فيما يجوز «تراضى عليه لأن

الا أنهم تعهوا في مواضع على أعمال النجاسة في مواضع فاعلموا بمصهم الحرية
 واسقطها بعضهم أنه المراد فاطرها وسيا «تي في الفرق حد بوضيح ذلك فترقب وأما النجاسة المشعرة بحمل في عقله ففعل بعض المباح
 الميخض قبول لشهادة كالا كل في الاسواق ونحوه قال أبو القاسم بن الشاطب والمصايط أن «لغة المادة الجارية من الشاهد في أموره
 المباحة ربما اشعرت بحمل في عقله فينطرق الخلل إلى ضبطه وربما لم تشعر بذلك بحسب «فرائن الاحوال فان اشعر بذلك
 واحتل ردت شهادته أو توقف في قبولها والافلا «ه لفظه «تنبيه» قال الأصل المشهور عندنا قبول شهادة «القاذف قل
 جلده بدون توبته وان كان القذف كبيرة اساقا وقال أبو حنيفة رضى الله عنه وردها عبد الملك ومطرف والمثاقفي وإن حصل رضى
 الله عنهم لنا أنه قبل الجلد غير فاسق لا مما لم يفرغ من جلده يجوز رجوع البينة أو تصديق المصدق له فلا يتحقق العسق إلا بعد

والشامي وابن حنبل ومما شهداه المدعى على عدوه فقل اوبحيبة نفس مطلقا وقال مايت لا تقبل مطلقا وقال الشامي لا تقبل
الا ان يكون في الدين ك وجوه الاول قوله عليه الصلاة والسلام لا تقبل شهادة خصم ولا طيب الثاني ماخرجه ابو داود
من قوله صلى الله عليه وسلم لا تقبل شهادة مدعى على خصمى لعله يشهد الدوى ميقع في انصر الثالث ساس على ما جمع الجمهور
عليه من تنوير المداوة في الاحكام الشرعية مثل اجماعهم على عدم توريث القتال المقتول وعلى توريث المتوفى في الميراث وان كان
فيه خلاف واحتجوا بطواهر منها قوله تعالى شهيد من رجالكم وقوله تعالى ذوى عدل مكم واتفق مع من كانت القواعد
والمصوص معد اطهر ومن امثلة هذا القسم من ردت شهادته لنفسه او كفره او صممه او رقه ثم ادها بعد زوال هذه الصفات
فانه يتهم في تنفيذ ما رد فيه فتحن وابن حنبل معداها وقال الشامي واوبحيبة رضي الله عنهما يقبل السكك الا العاسق ولفرق ان
الفايق نسمع شهادته ثم نطرق في عدالته فيتحقق الرد لا ظهور على الفسق او اوائن لم نسمع شهادتهم لما عمن من صفاتهم ولا
يتحقق الرد لاعتك على التهمة ولنا وجوه الاول شهادة الموائد ثانيا مروي عن عثمان رضي الله عنه (الثالث) ان العلم بمسئمتهم
لو وقع قبل الاداء لم يقع الاداء واما معنا حيث وقع الاداء فصعائهم حيث تكون محموله بسقط الفرق وعكسه لو حصل
ابحث عن الفسق قبل الاداء (١١٤) فقلت شهادته اذا لم ترد ومن امثلة ذلك شهادة اهل الديه اذا

قصدا في التحمل دون
اهل الحاضرة فنحن
منساعا في البيعات
والسكاح ولهة ومحوها
لان المدول اليهم مع
امكان عيهم تهمة في
اطل ماشهدوا به
وقال ابن حنبل لا تقبل
شهادة مدوى على قروي
مطلقا وقد اوبحيبة
والشامي تقبل مطلقا
بما وجهار الاول
حديث لا تقبل شهادة
خصم الخ والثاني حمل
حديث ابي داود على

يحصل تحويل العتق كما تقدم (وعن الخامس) انه اذا ملك انثى ومطلم يحصل تنازع العتق في
ولا حرمان من تناوله لفظ العتق (وعن السادس) ان الوارث نورصى بتبذ عتق لجميع لصح
فهم يدخله الرضى وهذه المحدث وهذه الاختلافات والامارات بتخلص منها الفرق بين
قاعدة ما يدخله الفرعة وما لا يدخله الفرعة وان ضابطه التساوى مع قول الرضى بالقل وما
فقد فيه احد الشرطين تعدت فيه الفرعة والله تعالى اعلم بالصواب

الفرق الحادى والاربعون والمائتان بين قاعدة المعصية التي هي كفر
وقاعدة ما ليس بكفر

اعلم ان النهى يستند المعاصد كما ان الاوامر تعتمد المصالح فاعلى رتب المعاصد الكفر وادناها
الصغائر والكفر متوسط بين المرتبتين واكثر الناس الكفر انما هو بالكفر فاعلى رتب
الكفر بليلها ادنى رتب الكفر وارنى رتب الكفر بليلها اعلى رتب الصغائر

قال (الفرق الحادى والاربعون والمائتان بين قاعدة المعصية التي هي كفر وقاعدة ما ليس
بكفر الى قوله والكفر متوسط بين المرتبتين) قلت ان اراد المعاصد بمقتضى الشرع فلا شئ
ان الكفر اعظم المعاصد وما عداه تماوت رتبة قال (واكثر الناس الكفر انما هو بالكفر) الى
قوله وادنى رتب الكفر بليلها اعلى رتب الصغائر) قلت مثاله من ان اكثر الناس الكفر انما

موضع التهمة جمعا بيه وبين العمومات المتقدمة لئلا
على قبول الشهادة وحجتهم من وجوه الاول حمل حديث ابي داود على من لم تعلم عدالته من الاعراب قالوا وهو اولى لقلة
التخصيص حيث في تلك العمومات وجوابه ان جمعا اولى لانه لو كان لاحل عدم العدالة لم يكن لتخصيصه بصاحب
الفرقة بل للتهمة والثاني ما في الصحيحين ان اعرابيا شهد عند رسول الله صلى الله عليه وسلم على رؤية الهلال فقبل شهادته
على الناس وجوابه اما قبله في الهلال لعدم التهمة المتقدم ذكرها والثالث ان من قبلت شهادته في الجراح قبلت في غيرها
كالخضري ولأن الجراح أكد من الدال في المال اولى وجوابه ان الجراح يقصد لها الخلو في المعاملات فكانت التهمة
في المعاملات موجودة دون الجراح هذا خلاصة ما قاله الاصل وصححه ابن الشاطب مع زيادة من بداية الحفيد والله
سبحانه وتعالى اعلم

واصل

الفرق الثاني والثلاثون والمائتان بين قاعدة المدعى الصحيحة والمدعى الباطلة
وهو ان الباطلة ما كانت غير معتبرة شرطا بان أحسن منها شرط من شروطها والصحيحة ما كانت معتبرة شرعا بان استوفت
شروطها وشروطها خمسة (الشرط الاول) بيان المدعى فيه بان يكون متصورا في ذهن المدعى والمدعى عليه والقاضي

الفرق الثاني والثلاثون والمائتان بين قاعدة المدعى الصحيحة والمدعى الباطلة

بأحد نوعين (النوع الأول) ببيان عيه كدعوى ان هذا الثوب او الفرس اشتراه منه او ان هذه الدراهم غصبت منه او بيان صفته كلى في دمه ثوب او فرس صفتها كذا او دراهم بر يديه او عذبة اوسنى او شتمنى او قسمنى لفظ كذا او ليس كل سب وشتم بوجب الحد (والنوع الثانى) ببيان سب المدعى فيه المعلن كدعوى المرأة الطلاق او الردة لتحرر نفسها وهى معينة او ببيان سب مدعى دمة المعلن كدعوى المرأة المسيس او لقتل خطأ ليرتب الصداق او الدية في دمة الزوج او العاقلة المعينة بالنوع قال تسولى الماصية وهذا النوع مما يلى راجع في المسمى للنوع الاول لان المدعى يقول فيها احرزت تمسى لاني طلقته ولى عليك صداق اودية لاني مسنتى اوقلت ولى وكذا لو قال ست لك دارى او احرنتها منك فادعم لى تمسها او اجرنتها ولد كرا السب في هذا النوع لا يحتاج المدعى فيه لبيان السب بخلاف النوع الاول فان فى كون بيان السب فيه كان يقول من سد او بيع قال خيل وكفى ست وزوجت وحمل على الصحيح والا فليس له الحام عن السب ثم قال وللمدعى عليه السؤال عن السب اه ليس من تمام صحة الدعوى او من تمام صحتها خلافاً للنوع الاول للحطاب قال دليل قول خيل والمدعى عليه الخ والثالث في المرامي محتجا بكلام المجموعة وان عرفة قال التسولى واعتراض ثانياً عليه انه لو كان شرطاً لطلقات للدعوى مع عدم ادعاء (١١٥) السببان ساقط لما سلمت من ان هذا

انما هو شرط صحة ادعاء المدعى بالنسيان ان الدعوى بالجهل ساقطة مع القدرة على التفسير عند انما ررى وغيره كما ياتي ثم قل و قد بد القول بان بيان السب من تمام صحة الدعوى به يمكن ان يكون سبب ما يدعى به فاسد كونه بمن محر أورما ويحسد لك ولذا قال ابن حنبل دالم يسأله القاضي عنه اى السبب كان كالخاطا خطا عشواء قل فان سأل الحام او المدعى عليه عنه وامتنع

وأصل الكفر انما هو انتهاك خاص لحمة الربوبية اما بالجهل بوجود الصانع أو صفاته العلى ويكون الكفر بعمل كرمى المصحف في القادورات أو السجود للصنم

هو بالكفار ليس صحيح وكيف ينس الكفر بالكفار والكفر امر اعتقادي والكفر أعمال وليست باعتقاد سواء كانت أعمالاً فعلية أو دمية قال (وأصل الكفر انه انتهاك خاص لحمة الربوبية) قلت ليس الكفر انتهاك حرمة الربوبية ولكنه الجهل بالربوبية فلا يصدر عادة ممن يدن بالربوبية قال (اما الجهل بوجود الصانع أو صفاته العلى) قلت الجهل بذلك هو الكفر خاصة عند من لا يصحح الكفر عباداً واما عدم من يصححه فالكفر اما الجهل بالله تعالى واما جحدته وانتهاك الحرمة انما يكون مع الجهل اما مع العلم فيمتد عادة والله تعالى اعلم قال (ويكون الكفر بعمل كرمى المصحف في القادورات) قلت روى المصحف في القادورات لا يحلوا يكون مع العلم بالله تعالى او مع الجهل به فان كان مع الجهل فالكفر هو الجهل لا عين رمية وان كان مع العلم بالله تعالى فلا يحلوا ان يكون مع التكذيب به اولاً فان كان مع التكذيب به فهو كفر وإلا فهو مصيبة غير كفر قال (والسجود للصنم) قلت ن كان السجود للصنم مع اعتقاد كونه الها فهو كفر والا فلا بل يكون مصيبة ان كان لغيره اكرام او حائر عند الاكرام

من يانه لم يكف المطلوب بالجواب ان ادعى سيانه قل سير عني اه قل التسولى ويسى على يانه ان المطلوب اذا قال في جوابه لاحق لك على لا يكتفى منه بذلك بل حتى ينفي السبب الذى به المدعى اه وفي الاصل قلت المشافعية ولا يلزم ذكر سبب ملك المال بخلاف سبب القتل والجراح لاختلاف الحكم ههنا بالعمد والخطا وهل قتله وحده او مع غيره بخلاف المال ولان اتلافه لا يستدرك بخلاف المال وهذا لا يحل له اصحابنا وقواعدا تقتضيه واما قول الشافعى وان حصل رضى الله بهما لا تسمع الدعاوى في النكاح حتى يقول زوجها بولى ورضاها وشاهدى عدل بخلاف دعوى امان وغيره بحسين ثلاثة وجوه الاول ان النكاح خطر كالمقتل لا يوطء لا يستدرك الا ان النكاح لما اختص بشروط رائدة على البيم من المصدق وغيره خالفت دعواه الدعاوى قياساً للدعوى على المدعى به الثالث ان المقصود من جميع المقود بدخله ابدال والا ناحية بخلافه فكان خطراً فيحتاج فيه فهو خلاف مذهبنا من ان الدعوى في النكاح تسمع وان لم يقل تزوجها بولى ورضاها بل يكفيه ان يقول هي زوجتى وقاله ابو حنيفة رضى الله عنه لنا وجهان الاول القياس على البيع والردة والعدة فلا يشترط التعرض لها فكذلك غيرها الثاني ان ظاهر عقود المسلمين الصحة واما ما احتجوا به فالجواب عن الاول ان غالب دعوى المسم الصحة كما علمت ولا استدراك حينئذ نادر لا عبرة به واقبل خطره اعظم من حرمة النكاح

[illegible]

السماحة هل ثبت لدى
سماه ان باع او قيمته ان
استهلكه او غيبه ان لم
يسعاه الخ قلت الدعوى
هنا انما هي في الثوب وهو
معين فهو بطلانه رده
لكن انت استهلك
او باع فبرد الثمن او
القيمة لسماه بما مقامه
نام اه كلام التوسلي
وي الاصل قالت
الشيخية لا يصح دعوى
المجهول الا في الاقرار
و لوصية لصحة القضاء
بالوصية المحبولة كثبت

لأن المال غير مضمون وصحة الملك في الاقرار بالمحمول من غير حكم و بمره الحاكم
باعتين وقاله اصحابنا وقالت اشافية ان ادعى مدعي فان كان من الاثمن ذكر الجبس ديرا ودرهم والبوع مصرية
أو مصرية والصصة صحاحا أو مكسرة والمقدار والسكة وان كان من غير الاثمن فان كان مما تصطله الصفة ذكر الصفات
المتممة في السهم والاحوط ان يذكر معها القيمة وان كان مما لا تصطله الصفة كالجواهر فلا بد من ذكر القيمة من غالب
نقد البلد ويذكر في الارض والدار اسم الصفح والبلد وفي السب الخلي بالذهب قيمته فضة والصصة قيمته ذهبا أو هما
قومه ما يشاء لانه موضع ضرورة وهذا لا يخالفه اصحابنا وقواعده تقتضيه اهـ (الشرط الثاني) تحقيق الدعوى بالمادى فيه
أي حزمها وقطعها بان يقول لي عليه كذا احتاراه من نحو اشترى أو اطل أننى عليه إذا فاتها لا تنضم قال الاصل وفي اشراط
اصحابنا والشافعية هذا نظر لان من وجد وثيقة في تركة موروثه أو أخيره عدل بحق له فلا يعيده ذلك الا لطلن ومع ذلك يجوز
له الدعوى به وان شهد بالطلن كما لو شهد بالاستفاضة والسماع والفلس وحصر الورثة وصرح بالطلن الذي هو مستنده في
الشهادة فلا يكون قاضيا وكذلك هنا لان ما جاز الاقدام معه لا يكون النطق به قاضيا قال النووي على العاصمية واجاب بعضهم
بان الطل ههنا تقوته نزل منزلة الصطع الا ترى انه قد جاز له الخفاف معه قال خويل واعتمد الباب على طن قوى كخطه أو حط

أيها الخ ثم عدم سماعها في الظن الذي لا يفيد القطع متى على القول بأن بين التهمة لا توجب أبو الحسن والمشهور توجهها إلى
فرحون يريد من اثبات كون المدعى عليه ممن تلحقه التهمة اه وعليه فتسمع فيمن ثبّت تهمة والا فلا خيل واستحق به
يؤمن أن حقيق ويؤمن تهمة بمجرد التكرار الخ وقال ابن عاصم . وتهمة أن قرأت بها يجب : بين مفهوم الخ قال التتولي
ولفان أن يقول أن الدعوى تسمع ههنا ولو قلنا بعدم توجه عين التهمة ويؤمر بالجواب له يقر فتأمله فيقال أظن أن
عليه الخ وقال الآخر أظن أن قصيته لم يقض عاه شيء لتذرع القضاء بالجهول إذ كل من أشاك في وجوب الحق له أو عليه
فليس القضاء . يقول المدعى ناوئي من القضاء بقول الآخر ولو قال المطلوب ثم كان له الألف على وأظن أن قصيته ثم
الألف قطما وعليه البينة أنه قصاه ثم قال ناوودي والتتولي والتحقق في هذا الشرط راجع للتصديق والتميم والبيان في الشرط
الأول راجع للتصور فلا ينبغي أحدهما عن الآخر كالألف عند السلام في كلام ابن الحاجب اه (الشرط الثالث) ككون
المدعى في دعواه عرض صحيح أي يقرب عليه دفع شرعي احتقارا من الدعوى بقمحة أو شمعة أو عشر سمعة ونحو ذلك وإذا
لا يمكن المساجر للساء ونحوه من قلع ملاقمة له (الشرط الرابع) ككون المدعى فيه عما لو أقر به المطلوب اقضى عليه ما احتقارا
من الدعوى بأنه قال داري صدقة يمين مطلقا أو غيرها ولم يبين الخ ومن الدعوى عليه (١١٧) بالنوصية للمساكين وما يؤمر به

بالطلاق من غير قضاء
كقولها إن كنت تحبني أو
نصفيني ومن الدعوى على
المحجور بيع ونحوه من
المعاملات فلا يلزمه ولو ثبت
بالإبنة بخلاف ما إذا ثبت
عليه الاستهلاك والعصب
ونحوها خيل وضمن ما
أسدان لم يؤمن عليه اه
قال التتولي وطاهر هذا
ن المحجور لا سمع الدعوى
عليه في المعاملات ولو نصبه
وله المعاملات الباس حال
دفعه إليه للتجارة ليحتمره
وهو كذلك إذ الدين

قال ان الله تعالى لم يبع الثمن ولا العيب ولا يتقدان جاحد ما جمع عليه بكفر على الاطلاق بل لا بد
ان يكون المجمع عليه مشتركا في الدين حتى صار ضروريا فيكم من المسائل المجمع عليها اجماعا
لا يملكه الا خواص الفقهاء ويجحد مثل هذه المسائل التي يحكي الاجماع فم ليس كعرا بل قد
يجحد اصل الاجماع جماعة كثيرة من الروايع والخوايع كالنظام ولم ارا احدا قبل بكفرهم من حيث
اهم جحدوا اصل الاجماع وسبب ذلك انهم بذلوا جهدهم في ادلته لها طرواها كما ظهر من
الجمهور وكان ذلك عندنا في حقهم كما ان متجدد الاسلام اذا قدم من أرض الكفر وجحد في
مبادئ امره بعض شعائر الاسلام المعلومة لنا من الدين بالضرورة لا تكفره لعدم عدم الاطلاع وان
كما تكفر بذلك لجحد غيره وبهذا الطريق يجب عن سؤال السائل كيف تكفرون جاحدا المسائل
المجمع عليها ولا تكفرون جاحدا اصل الاجماع وكيف يكون الفرع أقوى من الاصل والجواب ان
يقول ان لم تكفر بالمجمع عليه من حيث هو مجمع عليه بل من حيث الشهرة المعصلة للضرورة فم
انصابت هذه الشهرة لاجماع ككفر جاحدا المجمع عليه وان لم تصف لم تكفره وعلى هذا التقرير لم يعمل
الفرع أقوى من الاصل وانما لم ندك ان لو كفرنا به من حيث هو مجمع عليه لا من حيث هو مشتم
من جحد المادة القراض لا تكفره من حيث انه مجمع عليه فان اسقاد لاجماع فم اه عليه خواص
قال (وهذا التقرير يجب على سؤال السائل الى قوله الاجماع به اجماعه خواص

اللاحق لا يلزمه لا بما هم اليه ولا بما نفي ولا في دمه لانه لم يخرج بذلك من الولاية قوله في المدونة وقيل لزمه ذلك في المال
المدفوع اليه خاصة وهذا دالم يمين به الله والادب ومن في ان المصون وهو محمول على عدم التصديق وانطرباني لنا عند قوله
«وجار الوصي فيما حذر» اعطاء بعض ماله محذورا قال والطاهر ان هذا الشرط خفي عن الذي قبله ولا يحقر به عن دعوى
الهبة والوعد لأنه يؤمر بالجواب فيهما ولو على القول بعدم لزومهما بالقول لاحتمال أن يقر ولا يرجع عن الهبة ولا يحلف
وعده اه كلام التتولي قلت وأشار بقوله ولا يحقر به الخ بدفع قول الناوودي أنه احتقار من دعوى الهبة على القول الشاذ
وهو أنها لا يلزم باقول اه (الشرط الخامس) ككون المادة لا تكذب الدعوى بالمدعى فيه قال التتولي واحقر به من
الدعوى بالمصعب والفساد على رجل صالح خيل وادب يميز كدعيه على صالح اه ومن مسألة الحبارة المعتبرة قال المدعى
لا تسمع فيها وقيل تسمع ويؤمر المطلوب بحسبوا له يقر او ينكر فيحلف قاله الخطاب وهو المتمد اه وفي الاصل
انه احتقار عن الدعوى التي تكذبها المادة كدعوى الحاصر الاجبي ملك دار في نديد وهو حاصر يراه يهدم ويبنى
ويؤاجر مع طول الزمان من غير وارع رعه عن الطلب من رهبة اورعية فلا تسمع دعواه لظهور كذبها والسمع اه اه
لتوقع الصدق قادا بين المكذب عادة امسع بوقع الصدق واحتلفوا في طول الزمان الذي تكذب به المادة دعوى

الحاضر الاجنبي فلم يحده مالك ما مشيرة بل قال من أقامت يده دار سنين بكرى ويمدم وبني فالت بينة انما لك اولادك
أو لجدك ونبت الموارث وانت حاضر تراه يعمل ذلك فلاحقة لك فان كنت عائلا فأفادك اقامة الية والمروض والحيوان
ولرفيق كذلك وكذا قال الاصحاب في كتاب الاجارات اذا ادعى اجرة من سنين لا تسمع دعواه ان كان حاصرا ولا مانع
له وكذلك اذا ادعى شئ من سلمه من زمن قدم ولا مانع من طلبه ومادتها تنام بالنقد وشهدت العادة أن هذا الثمن لا يتأخر
وقال ربيعة عشر سنين تقطع الدعوى للحاضر الا أن يقيم بية اه اكرى أو أسكن أو عار ولا حجارة على عايب وعن رسول
الله صلى الله عليه وسلم انه قال من حار شيئا عشر سنين فهو له ولقوله تعالى وأمر بالعرف فكل شيء يكذبه العرف
ويجب أن لا يؤمر به بل يؤمر بالملك لحظه لانه العرف وقال ابن القاسم الحيازة من النهاية الى المشقة وانما في الاقارب
فقال ميث الحيازة المكسدة الدعوى في المقار نحو الخمسين سنة لان الاقارب يتساعون لبر القرابة أكثر من الاحاب
املدون هذا العدم من اطول فلا تكون الدعوى كادة وحالها الثاني رضى الله عنه وسمع الدعوى في جميع هذه
الصور لما ينصوص منقذة وهذا قسم من أقسام الدعوى الثلاثة ويبقى قيمان داخل تحت قاعدة الدعوى الصحيحة
(الاول) ما تصدقها العادة كدعوى (١١٨) الغريب الودعة (والثاني) ما لم تقض العادة بصدقها ولا تكذبها

كدعوى المعاملة بشرط
فيها الخطئة وسيأتي
بيانها ان شاء الله تعالى
في بيان قاعدة من
يجب ومن لا اه كلام
الاصل وصححه ابن الشاط
(في بيان الاول) قال
التسولي علم مما مر
ان هذه الشروط كلها
موجوبت بها بعد الشرط
الرابع اذ افهم (ان فيه
الثاني) قال القاردي
على اماصية هذه
شروط الدعوى واما
الدعوى مسها فقال

العلماء أو الفقهاء دون غيرهم والحق الاشعري بالكفر ارادة الكفر كناية الكفر ليس ليكفر
فيها او قتل بي مع اعتقاده صحة رسالته ليمت شرعته ومنه تأخير اسلام من أتى ليسم على يديك
فتشير عليه بتأخير الاسلام لانه ارادة اقاء الكفر ولا يدرج في ارادة الكفر الدعاء
سواء الخاتمة على من تعادبه وان كان فيه ارادة الكفر لانه ليس

العلماء أو الفقهاء دون غيرهم) قلت مفاه في ذلك صحيح الاما نصه من شرط علم هذا الشخص
بذلك الامر المشتهر قال (والحق الشيخ أبو الحسن لاشعري رضى الله تعالى عنه بالكفر اراد
الكفر كناية الكنايس ليكفر فيها) قلت ان كان ماها الشخص لا اعتقاده رجحان الكفر
على الاسلام فهو كافر لاشئ فيه وان كان ماها الكافر ارادة التقرب اليه والتودد له بذلك
فهو موصية لا كفر قال (او قتل بي مع اعتقاده صحة رسالته ليمت شرعته) قلت ذلك كفر
ولكن لا يأتى رضى الاعلى قول من يجوز الكفر عدا قال (ومن تأخير اسلام من أتى ليسم
على يديك فتشير عليه بتأخير الاسلام لانه ارادة اقاء الكفر) قلت ذلك قد يكون كفرا ان كان اما
أشار بالتأخير لا اعتقاده رجحان الكفر وقد لا يكون كفرا ان كان اما اراد بالتأخير لكونه لا يريد
لهذا الاسلام لحظه له عليه أو نحو ذلك مما لا يستلزم ان يتقدم رجحان الكفر قال (ولا يدرج
في ارادة الكفر الدعاء سواء الخاتمة على من تعادبه وان كان فيه ارادة الكفر لانه ليس

مقصودا

القرأى هي طيب معين كهذا اثوب وما في دمة معين

كالدين والسلم او ادعاء ما يترب عليه أحدهما أى ما يترب عليه المدين كدعوى المرأة على زوجها الطلاق او الردة لتحرر
مسها وهي مينة وما يترب عليه ما في دمة معين كدعوى المسيس أو لقتل ليترب الصدق والدية في دمة العاقلة المعينة بالبرع اه
والله سبحانه وتعالى اعلم

(الفرق الثالث والثلاثون والمائتان بين قاعدة المدعى والمدعى عليه)

وفيه اختصت عبدة العلماء تحقيقا لمن هو المدعى الذى عليه البية ولمن هو المدعى عليه الذى يحلف في قوله صلى الله عليه وسلم
البية على من ادعى واليمين على من أسكر لان بينهما التباسا وعلم القضاء بذكر على التميز بينهما لقول سيد بن المسبب رضى الله
عنه من مير بينهما فقد عرف وجه القضاء كما يتسولي الماصية فليل كل طالب فهو مدعى وكل مطلوب فهو مدعى عليه وقال
ابن المسبب رضى الله عنه كل من كان قد كان فهو مدعى وكل من قال لم يكن فهو مدعى عليه اه وللأصحاب فيه عار فان توضيح ما بينهما
الاولى احدهما ان المدعى هو أبعد المتداعين سيما والمدعى عليه هو أقرب المتداعين سيما والثانية أن المدعى من كان قوله على
خلاف أصل أو عرف أى محردا عنهما معا فافهما بمعنى الواو والمدعى عليه من كان قوله على وفق أصل أو عرف قال التسولي

وبعضى العرف العادة والشبه والمالك كما لم يدرى من الامثلة واوهنا مدة خلو فقط فتجوز الجمع ومن امثلة موافق المدعى عليه فيه الاصل وحده وحالقه المدعى من ادعى على شخص دينا أو عسقا أو جناية ونحوها فان الاصل عدم هذه الامور والقول قول المطلوب منه مع عيته لان الاصل يعضده ويخالف الطاب وهد بجمع عليه ومنها اختلاف البيتم بعد بلوغه ورشده مع وصيه في الدفع قال البيتم متمسك بالاصل الذى هو عدم الدية فهو مدعى عليه وان كان طالبا فيه يمين والوصى مدع وان كان مطلوبا لانه غير أمين في الدفع عند التنازع لقوله تعالى فاشهدوا عليهم فعليه البينة ومن أمثلة موافق المدعى عليه فيه العرف وحده من ادعى الشراء أو الهبة من حائر المدعى فيه مدة الحيازة فالحائر مدعى عليه لانه تقوى جانيه بالحيازة والقيام مدع ومنها جرار ودائر تداعيا جديا تحت يدهما ولا بد عليه فالجرار مدعى عليه والدياع مدع فان كانت تحت يدهما فالحائر مدعى عليه ومنها قاض وحزنى تداعيا ربحا تحت يدهما أولا بد عليه فالحزنى مدعى عليه والقاضى مدع ومنها عطار وصباغ تداعيا مسكا وصباغا فلعطار مدع في الصبغ مدعى عليه في المكنس والصباغ المكنس ومنها اختلاف الزوجين في نزع البنت للمرأة المعتاد للمساواة لم يزد على نقد صداقها وهي معروفة بالفقر ومنها السكول ودعوى الشبه عند الاختلاف في الصداق أو البيع أو غيرها ومنها دعوى المامل في القراض أو المودع عنده (١١٩) الرد حيث قبضا غير اشداد

فالمدعى عليه في هذه الامثلة هو من تقوى جانيه بسبب من حيازة أو شبه أو سكول صاحبه أو أمانة أو كونه المتدفع فيه عما شأنه أن يكون له والمدعى من مجرد قوله عن ذلك الصبغ كما في التسولي على العاصمية ومن أمثلة موافق المدعى عليه فيه الاصل والعرف مما طالب الوديعة التي سلمها للمودع عنده بينة لانه لو ان المودع عنده لا شهد عليه فاقول فون

مقصودا فيه اتمك حرمة الله تعالى ان اداة المدعو عليه وائس مدعا اختيار الامام عقد الجرية على الاسارى على القتل الموجب لحو الكفر من قلوبهم وفي عقد الجرية ارادة استمرار الكفر في قلوبهم فهو فيه ارادة الكفر لان مقصوده توقع الاسلام منهم او من درارهم اذا جوا احياء وفي تمجيد القتل عليهم سداب الايمان منهم ومن ذريتهم فاقصود توقع الايمان وحصول الكفر وقع بالمرض فهو مشروع مأمور به واجب عند تبيين مقصوده وثاب عليه الامام الفاعل له بخلاف الدعاء مقصودا فيه اتمك حرمة الله تعالى بل ارادة المدعو عليه (فان هذا لدى قاله هنا موافق لما قلته في مسألة الاشارة تاخير الاسلام من جهة أنه لم يشر بذلك عليه الا المقصود ادايته لا اعتقاده رجحان الكفر قال (ويسى منه ايضا اخبار الامام عقد الجرية على الاسارى على القتل الموجب لحو الكفر من قلوبهم وفي عقد الجرية ارادة استمرار الكفر في قلوبهم فهو فيه ارادة الكفر لان مقصوده توقع الاسلام منهم او من درارهم اذا جوا احياء وفي تمجيد القتل عليهم سداب الايمان منهم ومن ذريتهم فاقصود توقع الايمان وحصول الكفر وقع بالمرض (فان هذا محام عليه في هذا الفصل كله صحيح وهو أن استبقاء الاسارى وضرب الجرية عليهم لا يمين انه ايثار لاستمرار الكفر واداء لم يمين ان يكون لذلك لم يكن كفرا قال (فهو مشروع مأمور به واجب عند تبيين مقصوده وثاب عليه الامام الفاعل له بخلاف الدعاء

صاحب الوديعة بيمينه هو المدعى عليه وان كان طالبا والمودع عنده مدع عليه البينة وان كان مطلوبا لان ظاهر حاله لما مضى مدة انه لا يعطى الا بينة والاصل أيضا عدم الدفع فالاصل والمالك معا به ضدان صاحب الوديعة وبالحال ان المودع عنده وكذلك القراض اذ قبض بينة قال التسولي على العاصمية واداء تمسك كل منهما بالعرف كما اذا اشبهما معا وبما يرجع فيه للشبه كتنازع جرار مع جزاري جلد ونحو ذلك ولم يكن يدا حدهما حقا وقسم بينهما واداء تمسك كل منهما بالاصل كدعوى المكترى لارحى او الدار انها اهدت او انقطع الماء عنها ثلاثة اشهر وقال المكترى شهران فقط احتلف بيمين يكون مدعى عليه منهما فحين المكترى لان الاصل براءة دمه من العرامة فيستصحب ذلك وقيل المكترى لان عقد الكراء اوجب دينا في ذمة المكترى وهو يدعى اسقاط حقه فلا يصدق وكذلك لو قبض شخص من رجل دنانير فلما طلبها الدافع زعم أنه قبضها من مثله المرتب له في ذمته فان اعتبر ما كونه الدافع يرى الذمة من سلف هذا القابض كان الدافع مدعى عليه وهو الراجح كما لا ينشأ في الحسن وغيرهما وان اعتبر ما حال القابض وان الاصل فيه ايضا براءة الذمة فلا يؤخذ ما كثر مما اقر به جملته هو المدعى عليه فمذهبه لوجوه صعب علم القضاء قل واداء تناقض الاصل والله لب قدم الشاوية الاصل في جميع صور التناقض وقدم المالكية القالب لقوله تعالى وامرنا بالعرف فكل اصل كدنه العرف كما اذا شهدت البينة بدين ونحوه فان المالكية

صدقه والاصل برأية دمة المشهود عليه وحب ان لا يعمل به الا في مشقة مما ادعى اصحاب النقي الكبير العظيم المبره
والشأن في العلم والدين بل انكر المصدق او عمر القاروق ان اعطاب على وسق الناس وادعاهم درهما واحدا فان الغالب
صدقه والاصل برأية الدمة ويقدم الاصل على القلب في هذه عند المكينة اه تصرف وتوضح لسكنى الاصل ان
الغاء الاصل في الياسة اذ شهدت بدين ونحوه اجتمعت عليها الامه كالغالب في مجرد دعوى الله ونحوه وان كان لغالب
اصحح الناس وافاهم الله تعالى على افسق الناس بدينهم واحد كذلك اجتمعت عليه لامة وليس الخلاف في كون الناس الاصل
او الغالب عند تعارضهما على الاطلاق وهذا الاجماع احتج الشافعية علما في منضم الغالب على الاصل في دعوى اراءة
المسبب وعدم لاحق ونحوها بما شهد به المدعى كما مر وبوضحة ما في حاشية المطار على محلي جمع الجوامع قال
زكريا وفي قواعد الرركشي تدرى الاصل والغالب فيه قولنا ولجربان القواين ثلاثة شروط (أحدها) ان لا تطرد المادة
بمحالفة الاصل والا قدمت قطعا ولذا حكم بحاسة الماء المار بين الحزم لا طراد المادة بالقول فيه الثاني أن تسكن أسباب
الظاهر فان بدرت لم سطر اليه قطعا ولذا اتفق الاصحاب بالاحد بالخوض فيمن يقن الطهارة وعذب على طنه الحدث مع
اجرهم لقويين اما يغلب على الظن (١٢٠) نحاسه هل يحكم بحاسه ووفق الامام من الاسباب التي تظهر بها

النجاسة كثيرة جسدا
وعلى في الاحداث
قديلة ولا نر للمادر
ولمسك باستصحاب
اليقين اولى (ثالث)
ان لا يكون مع احدها
ما يتصد به والا فاعمل
بالترجيح متهين والصابط
اذا كان الظاهر حجة
يجب قبولها شرعا كالمادة
والرواية فهو مقدم على
الاصل قطعا وان لم يكن
كذلك لكان سنده العرف
او القرائن او غلبة الظن
فهذه متفاوت مرافعة

اسوة الجماعة فهو منهى عنه ويتم قائله وان لم يكفر بذلك (فقد ماقله من أنه مشروع
لشجرة والسجود بل قد ان الاول كفر دون الثاني وان كان الساجد في الخاتين معتقدا ما يجب لله
تعالى وما يستحيل وما يجوز عليه وانما أراد التبرك في السجود وهو معتقد بذلك التقرب الى
الله تعالى كما يعتقده الساجد بل قد قامت عدة لادان ما يهدم الا ليقربونا الى الله تعالى
اسوة الجماعة فهو منهى عنه ويتم قائله وان لم يكفر بذلك) فقد ماقله من أنه مشروع
مامور به عددين منهية كذلك يكون لو تعين مقتضى وقى بتعين المقتضى عدنا ونحن لا علم
عاقبة أمر الاسير فان (واستشكل بعض العلماء بفرق بين السجود لشجرة والسجود للوالد
في الاول كفر دون الثاني وان كان الساجد في الخاتين معتقدا ما يجب لله تعالى وما يستحيل وما
يجوز عليه وانما أراد التبرك في السجود وهو معتقد بذلك التقرب الى الله تعالى كما يعتقده
الساجد للوالد وقد قامت عدة الا ان ما يهدم لا ليقربونا الى الله تعالى (قلت الساجد لشجرة
والساجد للوالد ان سجد كل واحد منهما مع اعتقاد ان السجود له شر بن الله تعالى فهو كفر
وان سجد لأمع ذلك الاعتقاد بل تطايا عاريا عن ذلك الاعتقاد فهو معصية لا كفر وان سجد
لساجد لشجرة مع اعتقاد انها شريك لله تعالى وسجد الساجد للوالد لأمع ذلك الاعتقاد بل
تطايا فالاول كفر والثاني معصية غير كفر او بالعكس الا أن نقول ان مجرد السجود للشجرة

يعمل بالاصل وارة يعمل بالظاهر وارة يخرج خلاف هذه اربعة اقسام الاول ما قطعوا فيه
بالظاهر كالبينة الثاني ما فيه خلاف والاصح تقدم ظاهر كما في اختلاف المتأقدين في الصحة والفساد فالقول بالمدعي الصحة
على الاظهر لان الظاهر من العقود الجارية بين المسلمين الصحة وان كان الاصل عدمها الثالث ما قطعوا فيه بالاصل وانه
الاف اثني الظاهرة كمالو اشتبه بحرمه بسوة قرية كبيرة فان له سكاح من شاء ممن لان لاصل الا اربعة اربع ما فيه خلاف
والاصح تقديم الاصل كما في ثياب مدهى النجاسة وطبي الشارع الذي يطلب على الظن اختلاطه بالنجاسة والمتأق في يفسد
على الظن بشها فان الاصح فيها الطهارة اه المراد تنجيس فاهم هذا والذي تحصل من بيان مالاصحاب من الفرقين
الاخيرين بين المدعي والمدعي عليه بالامثلة المذكورة وانها بمعنى واحد وانها مطردان وان الفرق الاول غير مطرد
لنقصه بما تقدم في الودعة مع الاشهاد واليتم مع وصيه ونحو ذلك كدعوى المرأة المسبب على زوجها في خلوة لاهتداء
وادعى هو عدمه فان كلامهم طالب مع أبي مدعى عليه فلذا قال الاصل فليس كل طالب مدعى وليس كل مطلوب منه
مدعى عليه اه وسلبه ان الشايط واما فرق ابن المسبب فكذلك قيل انه غير مطرد لنقصه بدعوى المرأة على زوجها الحاصر
انه لم ينفق عليها وقال هو وافقت و بدعوى المرأة المسبب على زوجها في خلوة لاهتداء وادعى عدمه فهو مدعى عليه في

الاولى شهادة العرف له وهي مدعيه وهما في الذب على العكس وقرق ان المسبب يقتضي انها في لاولى مدعى عليها لانها تقول لم يكن وفي الثانية مدعية لانها تقول قد كان كما في التسولي على العاصمية قال وجيب بان الرد المذكور للتبريعين أى للمدعى والمدعى عليه بما ذكر أى في الفرق الاول وقرق ان المسبب انما يتم لو كان ثبوتيهما يسلم ان الطاب ومن يقول قد كان فيما ذكر أى من المسائل التي قضى بها الراد كلا من التعريتين المذكورتين مدعى عليه ولا فقد يقول أنه مدعى قام له شهد من عرف او اصل ولا يخرج على الانسان بذهب مثله واختار هذا الجواب ان رجال والحاصل على ما يطره من كلامهم وهو الذي وجهه الطران المتداعيين ان يتمسك أحدهما بالعرف فقط كالاختلاف في متاع البيت ودعوى الشبه واختلاف القاصي واجمدي في الرخ والجزار والدماغ في الجلد ونحو ذلك مما لم يمتارض فيه العرف والاصل وما ان يتمسك بالاصل فقط كالاختلاف في أصل الدين وفي قضائه وفي دعوى الحائر نفسه الحرية ودعوى رب المال والمودع عدم الرد مع دفعهما : شهادة ودعوى اليتيم عدم القبط ونحو ذلك فالمدعى عليه في هذين أى امثلة شهادة العرف فقط او لاصل فقط هو المتمسك بذلك العرف او الاصل علي تبرع الاصحاب وهو المطلوب وهو قول لم يكن على التعريتين الاولين وما ان يتمسك أحدهما بالاصل والآخر بالعرف أي في اختلاف كدعوى الزوج على سيد الامة انه عره فهو يجها (١٢١) فالاصل عدم المرور وبه قال

سجود والمالب عدم رضا الحر والزواج الامة وبه قال اشبه وهو الراجح وكسئلة الاختلاف المتراهنين في قدر الدين فان الرهن شاهد عرفي والاصل راءة دمة الراهن وكسئلة لحيارة لا مقدمة ودعوى حامل الفراض والمودع عنده الرد مع عدم الاشهاد لان المالب صدق الامين ودعوى المرأة المسبب وعدم الاتفاق ونحو ذلك والمدعى عليه في مثل هذا على سري

مع ان القاعدة ان الفرق بين الكفر والكبيرة انما هو سطم المفسدة وصورها لاشتراك الجميع في المفسدة والنهي والتحريم وما بين هاتين الصورتين من المفسدة التي تعلم ان مقتضى الكفر في احد هما دون الاخرى وقد أمر الله تعالى باللائكة بالسجود لآدم فسجدوا له ولم يكن قبلة على احد القولين بل هو المقصود بالتعظيم بذلك السجود ولم يقل احد ان الله تعالى امر هاتين بما نهى عنه من الكفر ولا انه اباح لكفر لاجل آدم ولا ان في السجود لآدم مفسدة فتقضى كفرا لو فعل من غير امر به ولا يمكن ان يقال ان الامر والهي عنهما سببا للمفسدة والمصالح

كفر لانها قد عدت مدة ومجرد السجود للوالد ليس بكفر لانه لم يندم مفسدة فيفسد ذلك الى توقيف قال (مع ان القاعدة ان الفرق بين الكفر والكبيرة انما هو سطم المفسدة وصورها لاشتراك الجميع في المفسدة والنهي والتحريم وما بين هاتين الصورتين من المفسدة التي تعلم ان مقتضى الكفر في احداهما دون الاخرى وقد أمر الله تعالى باللائكة بالسجود لآدم فسجدوا له ولم يكن قبلة على احد القولين بل هو المقصود بالتعظيم بذلك السجود ولم يقل احد ان الله تعالى امر هاتين بما نهى عنه من الكفر ولا انه اباح لكفر لاجل آدم ولا ان في السجود لآدم مفسدة فتقضى كفرا لو فعل من غير امر به ولا يمكن ان يقال ان الامر والهي عنهما سببا للمفسدة والمصالح

(١٢٦ - مروق - رابع) الاصحاب هو المتمسك بالعرف لان فوهم او عرف أهم من كونه عارضه اصل أم لا وعلى التعريتين الاولين هو المطلوب ومن يقول لم يكن لكن لما يرجح جابت المدعى فيها بشهادة العرف لانه أقوى صار المدعى مدعى عليه ويدل لهذا قول ابن رشد ما نصه اعني الذي من أجله وجب على المدعى اقامة الية تحرد دعواه من سبب يدل على صدقه فيما يدعيه من كان له سبب يدل على صدقه أقوى من سبب المدعى عليه كاشاهد الواحد او الرهن وما أشبه ذلك من أركان الشروع يجب أن يبدأ بيمين دون المدعى عليه اه ونقله القضاة وغيره فتأمل كيف سماه مدعىا وجعل الرهن وارضاء المستور والشاهد الحقيقي سببا لصيرورته مدعى عليه لكونه في ذلك أقوى من سبب خصمه المتمسك بالاصل وقد اختلف في العرف هل هو كشاهد او كشاهدان الرزلى القاعدة اختلف من شدة العرف فيكون بمثابة الشاهد وقيل هو كاشاهدين اه وقد درج خليل في مواضع على انه كاشاهد منها قوله في الرهن وهو كاشاهد في قدر الدين وقد عقد في النصرة باق رجعان قول المدعى بالموائد وقيل القرائي اجموعا على اعسار المالب والماء الاصل في البينة اذا شهدت فان المالب صدقها والاصل راءة دمة المشهود عليه اه فمدا كذا يوضح لك الجواب المتقدم عما ورد على التعريتين الاولين وبذلك على عدم الفرق بين التمازيف الثلاثة لان المدعى قد يتعصب مدعى عليه لقيام سبب أقوى من سبب خصمه كان ذلك السبب حقيقيا او عرفيا

الا ان سرق لا يقوى عدم قوة الحقتي وليست اليقين منه تكملة للصاب حتى يؤدي ذلك لنفي بين الانكار بدليل
 انما انضم اليه شاهد حقيقي لا يثبت الحق بدون اليقين كما علة مصمم عن الشيطاني عند قول حليل وهو كالشاهد المرفوع اعتراض
 التوذي على الجواب السابق بكونه يؤيد بين الانكار الخ سافط اع توضيح للمراد فاسهم (نسيه) قال لا يصح خولت قاعدة
 السماري أي من قبول قول المطلوب دون الطالب في محس وواطر يقبل فيها قول الطالب (أحدها) لانها يقبل فيه قول الزوج لان
 العادة ان الرجل ينفي عن روجه الفواحش بحيث أقدم على رميها بالقاحشة مع أيمانها أيضا قدمه الشرع (رثيها) في القسامة
 يهين فيها قول الطالب لتبرجه بالثوث (وثالثها) قبول قول الامراء في نكاح لثلاث يزعمه الناس في قبول الامانات فتصوت
 مصالحها المترتبة على حفظ الامانات والأمن قد يكون أميا من جهة مستحق الامانة وقد يكون من جهة الشرع كالوصي
 والتمتع ومن القلت الرخ ثوبا في بيته (وراسها) قبول قول الحاكم في التجريح والتعديل وغيرهما من الاحكام لثلاث ثبوت
 المصالح المرتبة على الولاية للاحكام (وحاشها) قبول قول القاصب في النكاح مع عيبه لضرورة الحاجة لثلاث يحد في الحليس
 اه وسلمه ابن الشاط لكان قال نسوي على الماصمية فتأمل هذه الامان والقسامة والامانة فان الظاهر ان ذلك مما قدم
 فيه المال على الاصل كما مر فلم (١٢٢) تكن فيه محالفة ومضمم يبر عن الامين ان الطالب صدقه أي

فان نهي عن السجود كان مفسدة وان أمر به كان مصلحة لان هذا يلزم منه الدور لان المفسدة
 تكون حينئذ نامة للهي مع ان الهي يتبع المفسدة فيكون كل واحد منهما نامة لمصاحبه
 ويلزم الدور من الحق ان المفسدة يتبعها الهي ومالا مفسدة فيه لا يكون منها عه واستقراء
 الشرائع يدل على ذلك فان السرقة لما كان فيها ضياع المال هي عنها ولما كان في القتل فوات
 الحياة هي عنه ولما كان في الزنا مفسدة اختلاط الاساب نهي عنه ولما كان في الخمر ذهاب
 العقل هي عنه فلا جرم لما صار الخمر خلا ذهب عنه الهي ولما كان عصير لا يفسد العقل لم
 يكن منها عه فلا يستقراء دل على ان المعاصد والمصالح سافط على الاوامر والمواهي والثواب
 فان نهي عن السجود كان مفسدة وان أمر به كان مصلحة لان هذا يلزم منه الدور لان المفسدة
 تكون حينئذ نامة للهي مع ان الهي يتبع المفسدة فيكون كل واحدة منهما نامة لمصاحبه
 ويلزم الدور من الحق ان المفسدة يتبعها الهي ومالا مفسدة فيه لا يكون منها عه واستقراء
 شرائع يدل على ذلك فان السرقة لما كان فيها ضياع المال هي عنها ولما كان في القتل فوات الحياة
 نهي عنه ولما كان في الزنا مفسدة اختلاط الاساب نهي عنه ولما كان في الخمر ذهاب العقل
 هي عنه فلا جرم لما صار الخمر خلا ذهب الهي عنه ولما كان عصير لا يفسد العقل لم يكن
 منها عه فلا يستقراء دل على ان المعاصد والمصالح سافط على الاوامر والمواهي والثواب

في الرد والتلف وبعد
 ان ذكرها المكاسب
 في عه اسمها قال ومها
 اللصوص ادا قدموا
 يتساع وأدعي شخص
 انه له واهم برعوه منه
 فيقبل قوله مع يونه
 ويأخذه ومها السمسار
 اذا ادعي عليه انه
 عيب ما أعطي له للبيع
 وكان معلوما بالسداد
 وبانكار الناس فيصدق
 المدعي يمينه ويحرم
 السمسار ومنها السارق
 اذا سرق متاع رجس

وتنهب ماله واراد قتله وقال المسموق اء اعرفه فيصدق المسموق
 يمينه وهذه المسائل التي زادها لاجلها الاصول كالإي الحسن ولا يخالف مالمسكاسي من قول قول من ادعي على
 اللصوص انهم اخذوا مقدونه واهمه وياخذه ونحو ذلك قول الفراقي الآتي في الفرق بين ما يقدم فيه البادر على الغالب ومالا
 ما يصح اخذ السراق المسمومين بانهم وقرائن احوالهم كما يقوله الامراء اليوم دون الاقرار الصحيح والبيانات المتيرة الغالب
 مصادفته للصوص والبادر خطؤه ومع ذلك التي الشارع هذا الغالب صوتا للاعراض والاطراف عن القطع اه فانه يقم
 منه انه انما التي الشارع هذا الغالب بالنسبة للاعراض ولاطراف لا بالنسبة للامراء فانه يفرم فيوافق مالمسكاسي ولهذا
 درج ناظم العمل على ذلك حيث قال

لواء القتل مع يمين * القول في الدعوى بلاتين
 اذا ادعي دراهم وانكرا * القائلون ما ادعاء وطرا

فلا مفهوم لموله القتل من المدار على كون المدعي عليه مسموما لمصيب والمداء انظر شرحه وانظر ما ياتي في المصيب ولا
 بداه وفي المصيب لما ذكر كلام ناظم العمل في شرحه لليتين ونقله عن ابن التميم ما يصح الذي جرى به العمل عندنا في هذه

النار له ومثلها ان القول لو اذ القليل مع بيمينه اي اذا ادعى دراهم من جملة المهبوب واسكرها القاتلون والظالم احق ان يحمل عليه وان كان المشهور خلافه اي من القول للعاصب في القدر والوصف كما في خليل ولم من مسألة جرى الحكم فيها بخلاف المشهور ورجحها الدماء للمصالح امامة اه وعن العربي الفاسي في تاييده ما قد كلفه طويلا فراجعه والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق الرابع الثلاثون والثمان بين قاعدة ما يحتاج للدعوى وقاعدة ما لا يحتاج اليها

وهو ان ما لا يحتاج للدعوى ويجوز اخذه من غير رفع الى الحاكم هو ما اجتمعت فيه خمسة قيود القيد الاول ان يكون محمدا على ثبوته القيد الثاني ان يتعين الحق فيه بحيث لا يحتاج للاجتهاد والتحرير في تحقيق سببه ومقدار مسببه القيد الثالث ان لا يؤدي اخذه لغتة وشجاء القيد الرابع ان لا يؤدي الى قساة عرض او عضو القيد الخامس ان لا يؤدي الى خيانة الامانة ومثله الاصل من وجد عين سلمته التي اشراها او ورثها فاخذا او اخذ عين المصوب منه وهو لا يخاف من الاخذ صررا تسولي الماصمية نقلا عن ابن مرقون تنحريم المحرمات المتفق عليها ورد الودائع والمصوب قال ومنه الحق بالقرابة ومن اعتق جرأ في عبد يسهو بين غيره فيمكن من غير حكم على المشهوراه وما يحتاج للدعوى ولا يجوز اخذه الا بعد الرفع للحاكم هو ما خلا عن قيد من القيود الخمسة المذكورة فهو خمسة انواع (الزوج الاول) ما اختلف في كونه انا أم لا (١٢٣) فلا بد منه من الرفع للحاكم حتى توجه

ثبوته ثم افتقاره للزوج الى الحاكم من حيث الجملة والا فالكثير من مسائله لا يفتقر للحاكم منها من وهب له مشاع في عقار وغيره او اشترى مبيعا على الصفة أو أسلم في حيوان ونحو ذلك فان المستحق المقتدر بصحة هذه الاسباب يتناول هذه الامور من غير حاكم والمفتقر من مسائله للحاكم قليل منها المستحق المرماء لرد عتق المديان وتبرعائه قبل الحذر عليه فان

والعقاب تابع للامور والواهي فيه مفسدة يهي عنه فاذا فعل حصل العقاب وما فيه مصلحة امر به فاذا فعل حصل الثواب والثواب في الرتبة الاولى ولو علل الامر والنهي والعقاب لم تقدم الشيء على نفسه برتبتين ولذلك يقول الاعبياء من الطائفة مصلحة هذا الامر انه يثاب عليه فيملون بالثواب والعقاب وهو غلط

والعقاب تابع للامور والواهي فيه مفسدة يهي عنه فاذا فعل حصل العقاب وما فيه مصلحة امر به فاذا فعل حصل الثواب والثواب في الرتبة الثانية والثالثة والامر والنهي في الرتبة الثانية والمصلحة في الرتبة الاولى ولو علل الامر والنهي بالثواب والعقاب لم تقدم الشيء على نفسه برتبتين ولذلك يقول الاعبياء من الطائفة مصلحة هذا الامر انه يثاب عليه فيملون بالثواب والعقاب وهو غلط قلت نبيه الامر بالمأمور به الواجب مثلا لمصلحةه انما معناها والمرد بها انه لولا القصد الى تحصيل المصلحة لما شرع ونبيه المصلحة بالامر اتمامها والمراد بها ان لولا شرعية الامر الباعث على من المأمور به ما حصلت فالمأمور به تابع للمصلحة وحوا والمصلحة تابعة له وجودا ولا غير وان يكون أحد الشبطين تاما للثاني من وجه ويكون الثاني تاما له من وجه آخر كاشجرة والثمرة الشجرة تابعة للثمرة أي لولا المقصد الى تحصيل الثمرة ما زرعت الشجرة والثمرة تابعة للشجرة أي لولا راع الشجرة ما حصلت الثمرة وعلى هذا

الشافعي رضي الله عنه لا يثبت لهم حقا في ذلك ومالك رضي الله عنه يثبت ويحتاج لقضاء الحاكم بذلك وفي الفرق بين ما يفتقر من مسائله للحاكم وما لا يفتقر منها له عشر (الزوج الثاني) ما يحتاج للاجتهاد والتحرير في تحقيق سببه ومقدار مسببه فانه يفتقر الى الحاكم ومن امثلته الطلاق بالاعسار والطلاق بالاضرار والطلاق على المولى وعلي نحو الله تب والمفتقر الى الأصل فان في الطلاق على المولى تحرير عدم قبضته وعلى المعسر مع قول الخصمية بمنع تحرير اعساره وتقديره وما مقدار الاعسار الذي يطلق به فانه يختلف فيه فمتى مالك رحمه الله لا يطلق بالمعسر عن أصل البعثة والكسوة اللتين ترضان بل المعسر عن الضروري للمقيم للبتية وان كمالا فترصه اجدها اه وقال ابن فرحون في التنصير لانه يفتقر الى تحقيق الاعسار وهل هو بمن يلزمه الطلاق بعدم البتة ام لا كما لو تزوجت فقيرا علمت بعقره فانها لا تنطلق عليه بالاعسار بالنفقة وكذلك تحقيق حاله وهل هو بما يرجي له شيء أم لا وكذلك تحقيق صورة الاضرار وكذلك يمين المولى بضر هل هي لمذر او لغير عذر كن حلف ان لا يطأها وهي مريض خوقا على ولده فيتضرر فيما ادعاها فان كان مقصوده الاضرار طلق عليه وان كان لمصلحة لم يطلق عليه وكذلك التطلق على المأثب وكذلك التطلق على المفترض ونحو هؤلاء ثم قل عن ابن عتاب ما خلاصته ان الحق اداين للمرأة حائضا فانها الطلاق اليها مع اباحة احكامها ذلك فان يقول للفايمة عنده بدم النفقة سد كمال بضره بما يجب ان شئت ان تطاقى نفسك

وان شئت ان تبص عليه فان طقت اشهدت على ذلك وحجة ذلك من السنة حديث بريرة فقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنت امك بعست ان شئت ائت مع روحك وان شئت فارقتيه وقد روى عن ابن القاسم في امرأة المعترض تقول لا تطلقوني وانا اصبر الى أجل آخر قال ذلك لها ثم تطلق نفسها متى شاءت سير سلطان وكذلك الذي يحلف ليقتضيه دلائل حقه انه يوقف عن امرائه فاذا طاعت أمره اشهر قيل له فيء والا طلقا عليك فتقول امرائه انا أنظره شهرين أو ثلاثة فذلك لها ثم تطلق متى شاءت سير أمر السلطان اه بهذه الرواية ظاهرة في ان المرأة تطلق نفسها ولا اعتراض بما في السؤال من قول امرأة لا تطلقوني لانه اجبت ان ذلك لها ولا به عقب ذلك بالبيان انها هي المطلقة بعد التأخير فكذلك تكون هي المطلقة في المسئلة السابقة ان أحست ذلك وكذلك لا اعتراض بقوله في مسئلة المولى والا طلقا عليك لان معناه انا تحمل ذلك الى المرأة فتتخذ في طلاقها ان شاءت وطلاق المولى على قسمين قسم نوقعه المرأة وهو في الصورة المتقدمة وقسم يوقعه الحاكم وهو اذا قال لها ان وطئت فطقت طالق ثلاثا فقيها اقول (أحدها) انه مولى ولا يمكن من وطئها لان في وطئها بعد النكاح الحرام حرام فادارفته الى الحاكم قال الحاكم منجر عنه الطلاق قال ابن القاسم وان لم يروه ورضيت بالمقام بلاوطه فيها ذلك قال ابن سهل سمعت بامروا بن مالك القرطبي (١٢٤) يستحسن ايراد هذه المسئلة من الشيخ ابن عثاب وقول لو كانت لاحد

واما الجمل والله تعالى عشرة أقسام (أحدها) ما لم يؤمر برأيه اصلا ولم يؤخذ بقائه لانه لا رم لنا لا يمكن الاضحاك عنه وهو جلال الله تعالى وصفه به في لم يدل عليها الصنعة ولم يقدر البعد على تحصيله بالنظر ففي عنه لمجرنا عنه واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك است كما انشئت على هديت وقول الصديق العجيز عن درك لا ادراك ادراك التفر من سلطان ما دعاه من الدور وسبع رفاة الاعبيد من أن الثواب هي المصلحة وهي تامة وجود الفعل الواجب وهو الواجب تابع وهو التحصيل المصلحة والموجب لتوهم الدور المعتنق انما هو الله تعالى عن ما يرحم حق الذبحة وقد اراح الاشكال والحمد لله دوى المولى والادب قال (واما الجمل والله تعالى عشرة أقسام احدها ما لم يؤمر برأيه اصلا ولم يؤخذ بقائه لانه لا رم لنا لا يمكن الاضحاك عنه وهو جلال الله تعالى وصفه به في لم يدل عليها الصنعة ولم يقدر البعد على تحصيله بالنظر ففي عنه لمجرنا عنه واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم لا احصي ثناء عليك است كما انشئت على هديت وقول الصديق رضي الله تعالى عنه العجيز عن درك لا ادراك ادراك قلت كلامه هذا يقضى لجرم ما هك صفة رتبة على ما دلت عليه الصنعة لكنها لا سلمها فان كان يراد بها لا سلمها لا جملة ولا فصيلة فقد تناقض كلامه اد مساقه يقتضى الجرم وتوهمها على الجملة وان كنا لا سلمها على الفصل وان كان يريد انا لا

من المتقدمين احدث من قصص الله قال ابن سهل في سماع عمو عن ابن القاسم فيمن زوج حرة على أنه حر فاما هو عبد قال لها ان تختر قل نرفع ذلك الى السلطان فاما طلقت به نفسها حار عليه وامام عروم فلا خير لها حتى ترفع ذلك الى السلطان ثم ليس السلطان ان يوصي ايها أمهرا تطلق متى شاءت ولكن على السلطان

اذا كرهته وارتدت فراهه ان يفرق بينهما وحده دأب من يروه وكذلك الخوف الا انه يضرب له أجل سنة كل موسوما أو يعيب مرة وبعق أخرى وهذا بوضع المعنى الذي قصده ابو عبد الله بن عثاب من تقسيم الطلاق المحكوم به الى قسمين قسم نوقعه امرأة خاصة دون الحاكم وقسم ينفذه الحاكم فيريد من المرأة ان كرهت بقاءه كزوجها سير ولي وتزوجها من ليس كهم وسكاحها للعاسق ومن تزوجت مع وجود ولدها ولم يستأذنه ولها الذي زوجها على ما فيه من التقصير وانواع الاكحة الفاسدة وهو باب يطول نمده ه كلام ابن فرحون قال ومن امثلة هذا النوع أيضا تغليس من أحاط الدين بمانه وكذا سبع من اعتقه المديان لتعارض حق الله تعالى في التيق وحق العروة في المالية وكذلك اذا هرب الجبال وكان الرمان غير معين ولم يفت المقصود فادان رفع ذلك الى السلطان نظر في ذلك بفسخه عنه ان كان في الصبر مضرة ولا يفسخ غير حكم الحاكم من كتاب قيد المشكل وحل المصلح لابن ياسين ومنها ان اعتق نصف عبده فانه لا يمتنع عليه فدية المبالحكم لتعارض حق الله تعالى في التيق وحق السيد في الملك وحق العبد في تحييص الكسب وايضا لقوة الخلاف في التكبير عليه (ومنها) تعجز الكسب اذا كان له مال ظاهر لا يكون الا بالحكم فلو رضى تعجز نفسه هو وسيده لم يكن لهما ذلك (ومنها) ما اذا حلف ليضر من عبده ضربه مبرحا

فتنقه عليه يقتصر لحكم الحاكم لانه لا يدري هل تم حياية تقتضي مثل هذا الضرب ام لا ويحتاج به وقوع الضرب من السيد الى تحقيق كون ذلك الضرب مباحا ذلك العبد وهل السيد عاص به فيمتنع عليه لان الحلف على المعصية يوجب تمحييل العتق او ليس عاصيا فلا يرمه عتق اه (ومنها) كما في الاصل تقدير النفقات للزوجات والافارب (الدواعث) ما يؤدى اخذه للفتنة والشجاء قال ابن فرحون في النصرة ومن امثله الحدود فانها تقتضي الى حكم حاكم وان كانت مقاديرها معلومة لان تقويضها لجميع الناس يؤدى الى الفس والشجاء والقتل وفساد الانفس والاموال قال ومنه اقسامه العاصم وان كانت معلومة للمعاصير واساس الاستحقاقات فلا بد فيها من الحاكم اذ لو فوضت لجميع الناس لدخلهم الطمع واحب كل انسان نفسه من كرائم الاموال ما بطلت غيره فؤدى ذلك الى الفتن ومنها جناية الجزية واخذ الخراجات من اراضي العدو لو حملت للعامة بعد الحول اه ومنها كما في الاصله القصاص في النفس والاعضاء اذ لو لم يرفع للامة لادى بسبب تناوله فساد وفتنة اعظم من الاور وكذلك التبرير وفيه ايضا الحاجة للاحتياط في حرير مقدار الجزية وحال الجاني والمحمي عليه بخلاف الحدود في القذف والافصاح في لا طرف (الدواعث) ما يؤدى الى فساد عرص او عضو كن طهره بالعين المعصومة او المشتركة او الموروثة وحال من اخذها نفسه ان يمسب الى السرقة فلا (١٢٥) يأخذها الا بعد رسم الحاكم دفعا لهذه

المقسدة (النوع الخامس)
ما يؤدى الى خيانة الامانة
ومن امثله ما اذا اودع
عبدك من لك عليه حق
وعشرت عن اخذه منه
لعدم اعتراجه او عدم اليقظة
عليه في منع جحدود ياتيه
اذا كانت قدر حقه من
جده او من غير حنسه
اقوله عليه السلام اد
الامانة الى من ائتمنتك
ولا تخن من خانك وهو
مالك رحمه الله تعالى واجازته
لقوله صلى الله عليه وسلم
لهسد اية عتبه امرأة

(وقسم) اجمع المسلمون على انه كفر قال العاصي عياض في كتاب الشفاء اسفد الاجماع على تكفير من جحد ان الله تعالى عالم او متكمم او غير ذلك من صفاته الذاتية فان جهل الصفة ولم يشها كفره الطبري وغيره وقيل لا كفر والله رجع الاشعري لانه لم يصمم على اعتقاد سادها على التفصيل وان علمها على الجملة ففوله ذلك دعوى لا دليل عليها وهذا المقام مما اختلف الناس فيه لزم من يقتضي كلامه انه لا صفة وراء ما علمناه ومنهم من يقتضي كلامه ان هناك صفات لا علمها ومنهم من يقتضي كلامه الوقت في ذلك وهو الصحيح ورتب على ذلك انه لا تكليف ماراة هذا الجمل ولا مؤاخذه بقائه كما قال والله تعالى اعم ولا دليل له في قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حيل ان رب لا استطعم المداومة والاستمرار على النساء عليك للمواظع عن ذلك كادوم وشبهه ولا في كلام الصديق رضي الله تعالى عنه لا حيل ان يريد العجز عن الاطلاع على جميع معلومات الله تعالى اطلاق على الفرق بين الرب والمربوب والملك والمملوك والخالق والمخلوق وذلك هو صريح الابعان وصحيح الايمان والله تعالى اعم قال (وقسم) اجمع المسلمون على انه كفر قال العاصي عياض في كتاب الشفاء اسفد الاجماع على تكفير من جحد ان الله تعالى عالم او متكمم او غير ذلك من صفاته الذاتية فان جهل الصفة ولم يشها كفره الطبري وغيره وقيل لا يكفر والله رجع الاشعري لانه لم يصمم على اعتقاد

أبي سفيان لما شكك فيه به يحيل لا يعطها ولولدها ما حكمهم ما دل لها عليه السلام خدي لك ولولده ما بكفك بالمرور
ناه على انه قتيلا وهو ناشاف رحمه الله تعالى واما على انه قصاء منه عليه السلام فيصبح مائة مائة قولان ثالثا لم يضمن
الجوار ان كان من جنس حقه والماع ان كان من غير جنسه هذا توضيح ما قبله لاصل وصححه ابو القاسم بن الشاط
بزيادة من نصرة ابن فرحون (وفي الاختلاف) في كونه يحتاج الى الحاكم اولا قال ابن فرحون في نصرة (ومن امثله)
قدض المصوب من العاصب اذا كانت المصوب منه عائنا اي في اعتقاره الى الحاكم وعدم افتقاره خلاف (ومنها)
من اعتق شركا له في عبد قال ابن بوس انفق اصحابا على ان ما فيه يمتنع بمجرد التقويم من غير حاجة الى حكم الحاكم
وقال غيره يقتصر عتق بقره الى الحاكم (ومنها) عتق القريب اذا ملكه الحر الماني المشهور عدم افتقاره للحكم وقيل لا بد
فيه من الحكم (ومنها) لعتق المثلة قال مالك رضي الله عنه لا يمتنع الا بالحكم وقال اشهب لا يقتصر (ومنها) فسح
البيع بعد تحالف المتبايعين يجري فيه الخلاف (ومنها) مسح السكاح بعد التحالف فيه الخلاف ايضا (ومنها)
اليتيم المحجور عليه بوصي من قبل لاهل هل يكفي اطلاقه لليتيم من الحجر دون مطالعة الحاكم في ذلك اولا بد
من سندان الحاكم في ذلك حتى يكون اطلاق الوصي له نادر الحاكم فيه خلاف (ومنها) وقوع الفرقة بين المتلاعنين

قال ما بث وابن القاسم تقع الفرقة تمام التحالف دون حكم حاكم وقال ابن حبيب لا تقع الفرقة تمام لانهم ما حق يفرق الامام
 سبهما (ومنها) ما اد تروجت الحاضرة قبل يسقط حكمها من الحصانة بالدخول والحكم باخذ الولد منها قولان (ومنها)
 ما اذا قال لزوجته ان لم تحبني فانت طائى فانه يحث على المشهور وعليه فمحل بفصل الطلاق الى حكم الحاكم او يقع بمجرد
 بطقه قولان اختار الاممى انه لا يقع الا بالحكم (ومنها) لم يختلف في فساد اختلاف هل يعتبر الى حكم حاكم او لا وعلى
 الاول فهو كالسلم الصحيح حتى يباشره الحكم ما فسح (ومنها) ما اذا هرب الخمار وكان الكراء له صد امر له بان يفوت
 بهواه كالسج والحروح الى اللار الشاسعة مع الرفقة المطيعة فجاءه الخمار بالجمال بمذقوات الوقت قبل بنفسه بفوات ذلك
 كالزمن امين وفيه لا يفسح لتوقع الحج ويسرق وقت ثار وفي المدونة لا يفسح الا في الحج وحده ولا يخاف انه اذا رفته
 الى الحاكم ففسحه انه يفسح من كتاب قيد الشكل (ومنها) القاضي اذا فسق هل يسرل بمجرد فسقه او لاحق بعمره الامام
 قولان (ومنها) الناس اذا قسم ماله وحلف ان لم يكن شيئا ووافقه امرأته على ذلك فهل يثبت عنه الحجر ويكون له التصرف
 فيما يكون بعد ذلك من مال من غير ان يزل عنه الحاكم حجر التمسك وعليه أكثر موصوفهم واختره الاممى او لا ينفك عنه
 الا بحكم حاكم وهو قول الاممى (١٢٦) عند الوهاب والقاضي ابي الحسين بن اقصار وتبع هذا يخرج

عن المصمود اه كلام ابن
 فرحون والله سبحانه
 وتعالى اعلم
 (الفرق الخامس والثلاثون)
 والمثالث بين قاعدة ما يرم
 فيه الاعذار وقاعدة
 ما لا يلزم فيه الاعذار
 وهو كما يؤخذ من كلام
 ابن فرحون في تبصرته
 ان ما يلزم فيه الاعذار ثلاثة
 انواع (الاول) كل ما قامت
 عليه بينة تحقق من معاملة
 او نحوه (والثاني) كل
 من قامت عليه دعوى
 عساذ او عصب او تعد

ذلك وبمصدده حديث الغائل ان قدر الله على ليعز في الحديث وحديث السوداء لما قال لها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ابن الله قالت في السماء قل ولو كوشف اكثر الناس على الصفات لم
 سلمها (قلت) معنى الصفات والمجرم نفيها هو الجمع عليه وليس معناه نفي العلم او الكلام
 او الارادة ونحو ذلك من العلم والتكلم والمريد من نفي أصل المسمى وحكمه هو الجمع على
 كره وهذا هو مذهب جمع كثير من الفلاسفة والذهرية دون ارباب الشرائع

ذلك وبمصدده حديث الغائل ان قدر الله على ليعز في الحديث وحديث السوداء لما قال لها رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ابن الله قالت في السماء قل ولو كوشف اكثر الناس على الصفات لم
 سلمها (قلت) معنى الصفات والمجرم نفيها هو الجمع عليه وليس معناه نفي العلم او الكلام
 او الارادة ونحو ذلك من العلم والتكلم والمريد من نفي أصل المسمى وحكمه هو الجمع على
 كره وهذا هو مذهب جمع كثير من الفلاسفة والذهرية دون ارباب الشرائع

وم يكن من أهل الفساد الباهر ولا من الزيادة
 المشهور بن عباس بن اليهم (النوع الثالث) كل من قامت عليه بينة غير مستبضة بالاسباب القديمة والحديثة والموت
 القديم والحديث وبالكساحات القديمة والحديثة وبالولاء القديم والاحساس القديمة وبالضرر يكون بين الزوجين (واما ما لا
 يلزم فيه الاعذار) ثلاثة انواع أيضا (الاول) كل من قامت عليه بينة غير حق موافقة ونحوها انتعت الطون والتهمة عنهم
 ويتحقق بمسائل (المسئلة الاولى) قال اسحق بن ابراهيم الحبيبي ومالا اعدار فيه استفاضة الشهادات المشهود بها عند
 الحكماء في الاسباب القديمة والحديثة وفي الموت القديم والحديث وفي الكساحات القديمة والحديثة وفي الولاء القديم وفي
 الاحساس القديمة وفي الضرر يكون بين الزوجين وفي أشياء غيرها يطول ذكرها قال ابن فرحون قوله والضرر معناه انه يسقط
 الاعذار في الشهادة بالضرر وهذه الشهادات باب مستوعب باق ان شاء الله تعالى (المسئلة الثانية) قال بن فرحون اذا اسعد
 في مجلس القاضي معال باقرار او انكار وشهدت به شهود المجلس عند القاضي اعداها المقلدة على قائمها ولم يذر اليهم في شهادة
 شهودها لكونها بين يديه وعلمه ما وقطعه محققها وهذا هو الاجماع من المتقدمين والمتأخرين قاله ابو ابراهيم اسحق بن ابراهيم
 الحبيبي وقال بن المطار وبه جرى الحكم والعمل عند الحكماء لكن قال بن سهل ورأيت في غير كتاب بن المطار أن شهود المجلس

إذا كتبوا شهادتهم على مقال مقر أو منكر في مجلس القاضي ولم يشهدوا بها عند القاضي في ذلك المجلس ثم رادوا لشهادة
عند ذلك عنده إذا احتجج اليه بما قاله يذري في شهادتهم أي المشهود عليه بخلافهم إذا أدوها في المجلس نفسه الذي كان فيه نقل
وكذلك لو حفظوها ولم يكتبوها ثم أدوها بعد ذلك إذا ظلوا بها وكانوا عدولا فإنه يسذر فيها إلى من شهدوا عليه ما
(المسئلة الثالثة) قال ابن فرحون الشهود الذين يحضرون تطبيق المرأة نفسها وأخذها بشرطها في الطلاق في مسائل الشررط
في السكاح لا يحتاج إلى تسميتهم لأنه لا أعذار فيهم اهـ (والنوع الثاني) كل من قامت عليه سيرة حق مماثلة ونحوها بينة قامهم
الحاكم مقام نفسه ويتضح بمسائل (المسئلة الأولى) قال أبو ابراهيم لا يذري القاضي فيمن أعذره إلى مشهود عليه من مرة
أو مرتين لا يخرجان (المسئلة الثانية) قال أبو ابراهيم لا يذري في الشاهدين الذين بوجهيهما الحاكم لحضور حيازة شهود ما
شهدوا فيه من دار أو عقار وقفاً أو سهل وسالت بن عتاب عن ذلك فقال لا أعذار فيمن وجهه للأعذار وأما الوجهان للحيازة
فيعذر فيهما وقد اختلف في ذلك (مسئلة ثالثة) قال ابن فرحون الشاهدان الموحان لحضور اليمين لا يحتاج إلى تسميتهم لأنه
لا أعذار فيهما في المشهور من القول لأن الحاكم أقامهما مقام نفسه وقيل لا بد من الأعذار فيهما اهـ ومن هذا النوع تعدل المرفق يسر
القاضي في المدينين سرا كما قدم ومنه أيضاً حكم الحاكم فيسقط الأعذار فيه قال (١٢٧) بن رشد لا سيما يحكم في ذلك

بما خص اليه من النظر
والكشف وليس حكمهما
لشهادة الجماعة اهـ (والنوع
الثالث) كل من قامت عليه
دعوى فساد أو عصب
أو تعد وهو من أهل الفساد
الظاهر أو من الزنادقة
المشهورين بها يلزم
اليهم فلا يذري اليهم فيما شهد
به عليهم وفي آخر الجرم
الثاني من كتب ابن سهل
أن أبا الحسب الراسخ لما
شهد عليه بما يتماطه من
القول المصريح بالكفر
والإسلاح من الآيات

(القسم الثالث) ما اختلف في التكفير به وهو من أثبت الأحكام دون الصفات فقال إن الله تعالى
تعالى علم ومتكلم بغير كلام ومراد بغير إرادة وحى غير حيازة وكذلك في هذه الصفات فهذا هو
حقيقة مذهب المعتزلة فلا شري ومالك وإبي حنيفة والشافعي والباقلاني في تكفيرهم قولان
(القسم الرابع) ما اختلف أهل الحق فيه هل هو جهل بحب إرثه أم هو حق لا يحب إرثه
فهو القول الأول هو مضمومة وما رأيت من يكفر به وذلك كالفهم والبقاء فهل يجب أن
يمتد أن الله تعالى باق ببقاء قديم وبصبي من لم يمتد ذلك أو يجب أن لا يمتد ذلك بل الله
تعالى باق بغير شاء وقديم بغير قدم واعتقاد خلاف ذلك جهل حرام عكس المذهب الأول

وهذا وإن كان غير مجمع على أنه كفر فإنه باطل قطعا لقيام الدليل على ذلك وقد اقره إمامي صلى
الله عليه وسلم على ذلك ولا يجوز أن يقر على ما طل قطعا من التوريل ما لا إقرار الذي صلى
الله عليه وسلم على الزمان لا يجوز والله تعالى أعلم قال (شهاب الدين القسم الثالث) ما اختلف
في التكفير به وهو من أثبت الأحكام دون الصفات إلى آخره (فان ما قاله في ذلك صحيح
وهو نقل لا كلام فيه وما قاله في القسم الرابع صحيح غير ما في قوله أن سيرة بقاء من إيهام
التما قرض ومراد من غير هذه أمانة ليس ظاهرها بل مراده أن البقاء ليس بصفة نبوية
وما قاله في القسم الخامس صحيح

وقامت البينة عليه بذلك وكانوا ثمانية عشر شاهداً وكان القاضي يومئذ مدر بن سعيد قاضي جماعة فشرع بعض العلماء بالمدن
اليه بما شهد به عليه وأشار قاضي الجماعة وأصحاب بن إبراهيم الجبلي وصاحب الصلاة أحمد بن مطرف بأنه يقتل سيرة أعذار لا
ملحد كافر وقد وجب قتله بدون ما ثبت عليه فقتل سيرة أعذار فقتل لابي إبراهيم أشرح أصح الفتيا في قتله بغير أعذار الذي
اعتمدت عليه فذكر أنه اعتمد في ذلك على قاعدة مذهب مالك رضي الله عنه في قطع الأعذار عن استفاضت عليه الشهادات
في الظلم وعلى مذهبه في السلافة والمتميز بن وأشاههم إذا شهد عليهم المسلمون والمنتهون بأن تعجل شهادتهم عليهم إذا كانوا
من أهل القول وفي قولها عليهم سعة دماهم وفي الرجل يتماق بالرجل وجرحه يدمي فيصدق عليه وفي التي تتماق بالرجل
في المكان الخالي وقد فضحت نفسها بأصابعه لها فتصدق بصبيحة نفسها وفي الذي وجده مالك رضي الله تعالى عنه عند
أحد الحكم وهو بضرب بدعوى صبي قد تماق به وهو يدمي فضر به الحكم فيما أدناه عليه من أصابعه له فم يضر
ومالك جالس عنده حتى ضرب ثمانية سوط وهو ساكت لا يسكر ذلك مع ما تقدم له من الضرب قبيل وصول مالك رضي الله
تعالى عنه وقد بلغني أنه اتهمي به الضرب إلى سائمة سوط وفي أهل حمص من السدوياتون مسلمين رجالاً ونساء حوامل
فيصدقون في أسابهم ويتوارثون إذا كانوا جماعة لهم عدد قال بن القاسم والعشرون عندي جماعة فإن الأعذار في هؤلاء كلهم

كان واذا كان ذلك يرى في أهل الصلوات والناس وسلاطين والمخار من يحرم أن يقطع عنهم الاعتذار فانظروا لله تعالى ولكنا
ورسوله صلى الله عليه وسلم أحق بأن يقطع عنه الاعتذار مما نبت عليه وإلى متفرق إلى الله تعالى باسقاط التوسعة عليه في طلب
إخراج الاعتذار وقد ثبت عنه صلى الله عليه وسلم في النواظير أنما أنا نشر مثلكم يوحى إلى وادكم محتصمون إلى فعل "مضكم
أن يكون الحق بحجته من بعض قاضي له على نحو ما سمع منه وهذا الحديث هو أم الفضل وألا عذار فيه وكذلك كتاب عمر بن الخطاب
إلى أبي عبيدة بن الجراح وإلى أبي موسى الأشعري رضي الله تعالى عنهم وأيضاً ملأ الحكماء في الأحكام ولا اعتذار فيه ما ولا إقالة
من حجة ولا من كلمة غير أن الاعتذار بما يتحاكم الدس فيه من غير أسباب الديارات استعجاباً من أئمتنا وأما على تبعهم فيه ولا حد
به على نصيرة مستحكة مما أوجبوا الاعتذار فيه من الحقوق والبرم التسمي لما استحسنوه أدم القدوة والهداة فاما في إقامة
الحدود في الأحاد والزبدقة وتكذيب القرآن والرسول عليه الصلاة والسلام فلم أسمع به ولم أراه لاحد ممن وصل اليه علمه
قال في هذه الأمور نعت في ترك الاعتذار إلى هذا المذهب قال ابن سهل لفراحت أو أراهم رحمهم الله تعالى في هذا
الدين والمصحح المسلمين وإن كان في فصول من كلامه اعتراض على الأصول وفي مصب اختلاف والحق البين أن من تطهرت
الشهادات عليه في الأحاد أو غيره (١٢٨) هذا الطهر وكثرت السنة العادلة عليه هذه الكثرة ولا اعتذار إليه

ممدوم الفائدة لانه
لا يستطيع تبصير
جمهم ولا يحكمه
الانبياء بما يسقط به
شهادتهم ومن قال
بالاعتذار فأذاه له انتهى
عليه عند العلماء والحكام
في لزوم الاعتذار في
الأمور ومن اجتهد
إصابة والله الموفق
بصواب أه كلام ابن
فرحون في تنصيره وكلمه
بص لفظه إلا النوع
الثالث مما يلزم فيه
الاعتذار فانه مأخوذ من

والفرق بين الفاء والقدم وغيرهما من الصفات المذكورة في كتب أصول الدين ولصحيح
هناك أن الفاء والقدم لا وجود لهما في الخارج بخلاف العلم والارادة وغيرهما من الصفات
السبعة التي هي الحياة والعلم والارادة والقدرة والكلام والسمع والبصر (القسم الخامس) جهل
بمناق الصفات لا بالذات هو اتفاق قدرة الله تعالى بجميع الكائنات وهو مذهب أهل الحق
أولم يتناق بأفعال الحيوانات وهو مذهب المبرلة وكتفاق ارادة الله تعالى بتخصيص جميع
الكائنات وهو مذهب أهل الحق أولم يتناق بأفعال الحيوانات وهو مذهب المبرلة وفي تكفيرهم
ذلك سلباً قولان وصحيح عدم تكفيرهم (القسم السادس) جهل بمتناق بالذات لا
بصفة من الصفات مع الاعتراف بوجودها كالجهل سلب الجسمية والجهة والكار وهو
مذهب الخشوية ومذهب أهل الحق استعانة جميع ذلك على الله تعالى وفي تكفير الخشوية
بذلك قولان والصحيح عدم التكفير

قال (القسم السادس) جهل بمتناق بالذات لا بصفة من الصفات مع الاعتراف بوجودها كالجهل
سلب الجسمية والجهة والمكان وهو مذهب الخشوية ومذهب أهل الحق استعانة جميع ذلك
على الله تعالى وفي تكفير الخشوية بذلك قولان والصحيح عدم تكفيرهم (قلت كان الأولى أن
يقول جهل بالصفات السلبية لا بجهل بمتناق بالذات ولا يحتاج إلى قوله مع الاعتراف بوجودها

مفهوم المسئلة الأولى من النوع الأول مما لا يلزم فيه

والاعتذار فافهم قال والاعتذار لا يكون إلا بعد استيفاء الشروط وتام النظر فإن الاعتذار في شؤبه أو قص لا يعيد شيئاً قاله ابن
سهل وفي معيار الحكم وقد اختلف في وقت الاعتذار إلى المحكوم عليه فقيل يحكم عليه وسد ذلك بمنذر إليه والذي
به العمل انه بمنذر إليه وحينئذ يحكم عليه أه قال ابن الحاجب ويحكم بعد أن يسأله أقيمت لك حجة فيقول لا قال قال
ابن المطر ما لم يتبين لعدده والمحكوم عليه أعم من المدعي والمدعى عليه والمتأثر الذي هو المدعى عليه لأنه قد تقوى حجة
المدعى عليه فيتوجه الحكم على المدعى بالبراء أو غيره من وجوه الحكم أه وإذا حصلت الزكية للشهود فلا بد من
الاعتذار في المراكى والمراكى ثم هل بمنذر إليه قبل أن يسأله ذلك أو بعد أن يسأله في المذهب أربعة أقوال قال ابن باع
يقول له ذلك شرح والا حكمت عليك وقال مالك في رواية أشهب لا يقول له ذلك وذلك ومن للشاهد وقال أشهب
يقوله ذلك أن كان قبولهم ما ركبته ولا يقوله في الميزين وقال ابن القاسم يقوله لمن لا يدري ذلك كالمرأة والضعيف ثم
حيث قلنا بالاعتذار فلا الذي يسمع منه قال ابن شاس يسمع في متوسط أمالة القدر فيها وأما الميز المعروف بالصالح
فيسمع فيه لمدح بالعداوة والمراية والمهجرة وقال سحنون يمكن من لتجرح ولم يفرق وإذا قضا بتمام الجرح في الميز

فقال سجنون لا يقبل ذلك الامن المبرر في الدالة وقال ابن الماحشون يخرج الشاهد من هو مثله وقوة ولا يخرج من هو
دونه الا بالعداوة والمجبرة اما القدر في الدالة فلا وقال مطرف يخرج من هو مثله وقوة ودونه بالاستقاء وبأساوة اذا
كان عدلا عارفا بوجوه الجرح واختاره اللخمي وقال عبدالحكم لا يقبل التجريح في البرز الا ان يكون المجرحون معروفين
باعدلة واعدل منه ويذكرون ما جرحوه به مما ثبت بالكشف وقال ابن القطار لا يخرج الشاهد من دونه بالعداوة واجزاه
ابن المطار وفي مسين الحكم ويمد في تعديل العلابية دون تعديل السر فلا يمد القاضى في المدلين سرا والاصل في
الاعذار قوله تعالى في قصة الهدهد لاعدسه عذابا شديدا اولاد نحتة او ليأتني سلطان مسين وقوله تعالى وما كما ممدين
حتى يبعث رسولا وقوله تعالى ولولا اهلكتهم سذاب من قبله لقالوا لما لولا ارسلت اليارسولا الآية وقوله تعالى الملائكة
يكونون للناس على الله حجة بعد الرسل ومثل هذا كثير قال ابن سهل والاعذار المذلة في المذر ومنه قد اعذر من
اكثر أى قد بالغ في الاعذار من تقدم اليك فانذرك ومنه اعذار القاضى الى من ثبت عليه حتى يؤخذ منه فعذر عليه فيمن
شهد عليه بذلك المراد من التبصرة من مواضع (تنبيهات الاول) زدت هذا الفرق على ما ذكره الاصل فيما تقدم من اجراء
كيفية القضاء التسعة لتكمل وتنصح بها كيفية التي هي احسن اركانها (١٢٩) الستة التي نستفاد من كلام الاصل

واما سلب الالبوة واللبوة والحلول والاتحاد ونحو ذلك مما هو مستحيل على الله تعالى من هذا القبيل
فاجمع المسلمون على تكفير من يجوز ذلك على الله تعالى بخلاف تجوز غيره من المستحيلات
كالجهة ونحوها مما تقدم ذكره والفرق بين القسمين ان القسم الاول الذي هو الجسمية ونحوها
فيه عذر عادي فان الانسان يشأ عمره كله وهو لا يدرك موجودا الا في جهة وهو جسم او قائم
بجسم فكان هذا عذرا عند بعض العلماء ولم يضطر الانسان في مجارى الماديات الى الالبوة
والالبوة والحلول والاتحاد ونحوها فكمن موجود في العالم لم يلد ولم يولد كالملاك والاملاك
فانه في كلامه كالتناقض مع ان الخشوية ليس مذهبهم الجمل سلب الجسمية بل مذهبهم
اثبات الجسمية وما في مساها الا ان يطلق على كل مذهب باطل انه جهل فذلك له وجه قال
(واما سلب السوة والالبوة والحلول والاتحاد ونحو ذلك مما هو مستحيل على الله تعالى
فاجمع المسلمون على تكفير من يجوز ذلك على الله تعالى بخلاف تجوز غيره من المستحيلات
كالجهة ونحوها مما تقدم ذكره والفرق بين القسمين ان القسم الاول الذي هو الجسمية ونحوها
فيه عذر عادي فان الانسان يشأ عمره كله وهو لا يدرك موجودا الا في جهة وهو جسم او
قائم بجسم فكان هذا عذرا عند بعض العلماء ولم يضطر الانسان في مجارى الماديات الى السوة
والالبوة والحلول والاتحاد ونحوها فكمن موجود في العالم لم يلد ولم يولد كالملاك والاملاك

(١٧ - الفروق - راجع) والسادس كيفية القضاء قال وهي تنوع على تسعة أشياء الاول معرفة ماهو حكم
فلا يتعقب لان حكم المحتد برفع الخلاف وأما المقلد فلا يرفع حكمه الخلاف وما ليس بحكم كقوله أما لا أجيز النكاح
بغير ولي أولا أحكم بالشاهد واليمين فيتعقب فلن سده من حتى أن يحكم بصحة النكاح أو ما لى أن يحكم بالشاهد واليمين
الثاني معرفة ما يقتدر الحكم وما لا يقتدر الك لث معرفة ما يدخله الحكم من ابواب الفقه وما لا يدخله الزام معرفة الفرق
بين الفاظ الحكم التي جرت بها عادة الحكم وما لم تجر المادة به الخامس معرفة الفرق بين الثبوت والحكم السادس معرفة
الدعوى الصحيحة وشروطها السابع معرفة حكم جواب المدعى عليه من اقرار أو انكار أو امتناع متنها الثامن معرفة
كيفية الاعذار التاسع معرفة صفة اليمين ومكانها والتعليق فيها المراد توضيح ما (التسمية الثاني) قال تسولي الماصمية
رسالة أمير المؤمنين عمر بن الخطاب رضي الله عنه المدروسة برسالة القضاء هي سم الله الرحمن الرحيم من عمر بن الخطاب
الى أبي موسى الاشعري سلام عليك أما بعد فان القضاء عريضة محكمة وسنة معينة فافهم اذا أدلى اليك واضد اذا تبين لك
فانه لا يجمع تكلم بحق لا فادله وسو بين الناس في وجهك وعدلك ومجلسك حتى لا يطمع شريف في حيف ولا يأس ضعیف
من عدلك البينة على من ادعى واليمين على من أنكر والصالح جائر بين المسلمين الاصلح أحل حراما أو حرم حلالا ولا يمنعك

فصاء فقصيته بالامس ثم راجعت فيه نفسك وهديت فيه لرشدك أن ترجع الى الحق ومراجعتك خير من الباطل واتمادي فيه
 الفهم الفهم بما تلحاح في صدرك مما لم يلمح في الكتاب والسنة أعرف الامثال والاشاد وقس الامور عند ذلك وأعمد
 الى أقرها الى الله تعالى وأشبهها بالحق فيما ترى واجمل لمن أدعى حقا عانيا أو بيسة أمدا يمتشي اليه فان أحضر بينة
 أحدث له بحقه والا أوجبت له الفصاء فان ذلك اغنى للشك وأبلغ للمذنب من عدول بعضهم على بعض الاجلودا في حدا
 أوجر يا عليه شهادة زور أو ظنبا في ولاء أو سب فان الله تعالى تولى منكم السرور ودرأ عنكم البليات والايان وأياك
 والحق والصبر واتمادي بالناس والتكبر عند الخصومات فان الحق في موطن الحق بعظم به لاجر ويحسن عليه الدخ
 فان من مصلح ما بينه وبين الله تعالى وهو على نفسه بكفه الله ما بينه وبين الناس ومن تزين بما يعم الله منه غيره شانه الله
 لما ظنك ثواب الله في عاجل رزقه وخرائن رحمته والسلام قال من سهل هذه الرسالة أصل فيهما تصدته من فصول
 الفصاء ومعنى الاحكام قال في التوضيح فيسمى حفظها والاعتناء بها ان سهل وقوله فيها المالمون عدول بعضهم على
 بعض الخ رجم عنه بما رواه مالك في الموطا قال ربيعة قدم رجل من أهل السراق على عمر بن الخطاب رضى الله عنه فقال
 قد جئتكم على أمر لأرأس (١٣٠) له ولادب بقل عمر ما هو فقل شهادة الزور طمرت بارضا فقل عمر

ولارض والجمال والحار فلما اتفقت الشبهة الموجهة للصلال انتهى المدر فاسد الاجماع على التكفير
 فهذا هو الفرق وعليه تدور فتاوى فمن جوز على الله تعالى ما هو مستحيل عليه يتخرج على هذين
 القسمين (القسم السابع) الجهل يقدم الصفات لا بوجودها ونسبها كقول الكرامية تحدث الارادة
 ونحوها وفي التكفير بدت ايضا قولان الصحيح عدم التكفير (القسم الثامن) الجهل بما وقع او يقع
 من متعلقات الصفات وهو قسمان أحدهما كمر اجاعا وهو المراد ههنا كالجهل من الله تعالى
 اراد سنة الرسل وارسلهم خلفه بالرسائل الربانية وكالجهل بعنة الخلائق يوم القيامة واحياهم
 من قبورهم وحراثهم على أعمرهم على التفصيل الوارد في الكتاب والسنة فالجهل بهذا كهر
 والارض والجمال والحار فلما اتفقت الشبهة الموجهة للصلال انتهى المدر فاسد الاجماع على
 التكفير فهذا هو الفرق وعليه تدور الفتوى فمن جوز على الله تعالى ما هو مستحيل عليه
 يتخرج على هذين القسمين (القسم التاسع) قلت ما قاله في ذلك نقل وتوجيه وهو صحيح قال (شهاب الدين القسم
 السابع) الجهل يقدم الصفات لا بوجودها ونسبها كقول الكرامية تحدث الارادة ونحوها
 وفي التكفير بذلك ايضا قولان الصحيح عدم التكفير (القسم الثامن) الجهل بما وقع او يقع
 من متعلقات الصفات وهو قسمان أحدهما كمر اجاعا وهو المراد ههنا كالجهل من الله تعالى
 اراد سنة الرسل وارسلهم خلفه بالرسائل الربانية وكالجهل بعنة الخلائق يوم القيامة واحياهم
 من قبورهم وحراثهم على أعمرهم على التفصيل الوارد في الكتاب والسنة فالجهل بهذا كهر
 وما قاله في القسم الثامن صحيح ايضا لكن فيه اطلاق لفظ الجهل على المذهب الباطل فان
 الفلاسفة مذهبهم الجرم فان لا سنة للاجسام وما قاله في القسم التاسع نقل وترجيح

والله لا يؤسر رجل في
 الاسلام - سمر عدول
 وهذا يدل على رجوعه
 عما في هذه الرسالة واخذ
 الحسن وليث بن سعيد
 من الذين بما في هذه
 الرسالة من امر الشهود
 والاكثر على خلافه لهوله
 تعالى واشهدوا دوى عدل
 منكم ممن رضون من
 الشهداء اه والله سبحانه
 وبه الى اعلم
 الفرق السادس
 والثلاثون والمائتان
 قاعدة اليد الممتدة

المرجحة لقول صاحبها وقاعدة اليد التي لا تتبر

وهو ان اليد المرجحة عبارة عن حيازة اى قرب واتصال اما مع حمل اصل الملك لمن هو فيكفى فيها عشرة أشهر فاكتر
 كان المحوز عقارا او غيره واما مع علمنا نحن بانفسنا او وليه بان اصل ملكها يحق فاكتر فيكفى فيها عشرة سنين فاكتر في
 سمار وعامان فاكتر في الدواب والبيد والنبات قلت لكن قد تقدم ان هذا في حق غير القريب فقبه واليد مراتب متربة
 فاعظمها ثياب الانسان التي عليه وسله ومنطقته ويليها السباط الذي هو حالس عليه والدانة التي هو راكها ويليها الدانة
 التي هو سائهم او فائدها ويليها الدار التي هو ساكنها فهي دون الدانة لعدم استيلائه على جميعها قال بعض العلماء فتقدم اقوى
 اليدين على اضعفهما فراكب الدانة بعدم مع يمينه على لسانه عند تمارعهما وادا تمارع الساكنان الدار سوى بينهما بعد
 أيامهما وهو متحبه واما اليد التي لا تعتبر في الترجيح التتة عبارة عن حيازة اى قرب واتصال علمنا نحن بانفسنا او
 بالبيئة أما بطريق تقتضى عدم الملك بحق كالمصعب والمارية هذا تم ذيب ما قاله الاصل وصححه ابو القاسم ابن الشاط
 مع زيادة من تسولى العاصمية والله تعالى اعلم (وصل) في أع مسائل يتعلق بهذا الفرق (المسئلة الاولى) قال ابن ابي
 زيد في النوادر اذا ادعياها في يد ثالث فقل احدهما آجر ته اياها وقال الآخر اودعته اياها صدق من علم سبق كراهه

او ابداعا ويستصحب الحال له وذلك الا أن تشهد بيته للآخر انه فعل ذلك بحجارة عن الاول وحضوره ولم ينكر فيقضي له فان حمل السبق قسمت بينهما قال اشهدت فلو شئت بية احدهما نصيب الثالث منه وبيته الآخر ان الثالث أقر له بالابداع قضى لصاحب العصب لتضمين بيته اليد السابقة (المسئلة الثانية) قال في الوارد لو كانت دار في يد رجلين وفي يد عبد لاحدهما فادعاهما الثلاثة قسمت بينهم ثلاثة ان كان العبد تاجرا والا فصنفين لان العبد في يد مولاه فأدعاهما الاصل (المسئلة الثالثة) قال تسولي العاصمية لا بد في الشهادة بكل قسم من قسمي الحيازة المرجحة من ذكر اليد وتصرف الحائز تصرف المالك في ملكه والنسبة وعدم المزارع وطول عشرة اشهر في الاولى بمعنى الحيازة مع جهل اصل المالك لمن هو وعشر سنين في الثانية بمعنى الحيازة مع علم اصل المالك لمن هو وعدم التعويت في علمهم فادعيت هذه الامور او وجد منها لا تقبل شهادة الشاهد على معمول به الا ان كان من أهل العلم كما ينه في حاشية اللامية وهل يشترط زيادة مال من أمواله ان عرفة وفي لموشادة الشاهد في دار باسم المالك فلا حتى يقول ومال من أمواله وفيها عطفان ان كان الشهود لهم بياهة ويقطعة الاول لانه سهل عن مالك قائلا شاهدت العصابة به اه (المسئلة الرابعة) قال تسولي العاصمية كيفية وثمة ذلك ان تقول يشهد الواضع شكاه اثره معرفته لـ ومعها يشهد به كل بيده وعلى (١٣١) ملكه مالا من أمواله وملكه حاله من

جملة املاكه جميع كذا
المحود نكدا يعرف فيه
تصرف المالك في ملكه
وبدسيه بـه والباس اليه
من غير علم متارعه ولا معارض
مدة من عشرة اشهر او
عشر سنين ولا يملكون
اما اخرجت عن ملكه
الى الآن اري ان تمتدى
عليها فلان او الى ان
تاب او الى ان تون وتوكها
لن أحاط بـهائه الخ هذا
ثبت هذه الوثيقة هكذا
واعذر فيها للفقوم عليه
فم يحد مطلقا ولا

اجماعا وهو مذهب الفلاسفة ومن تابعهم (القسم التاسع) الجمل بما وقع من متعلقات الصفات وهو تعلقاتها بما جاد مالا مصلحة فيه للخلق هل يجوز هذا على الله تعالى ام لا فاعل الحق بحوروه وان يفعل لم ياده ما هو الاصلاح لهم وان لا يفعله كل ذلك له تعالى بكل سمة منه فصل وكل بقمة منه عدل والخلق دائرون بين فصله وعمله لا يسئل عما يفعل وهم يسألون وفي تكفير المتبرلة مذنب قولان كما تقدم والصحيح عدم تكفيرهم (القسم العاشر) ما وقع من متعلقات الصفات الزمانية أو يقع مما لم يكلف به كحق حيوان في العالم او اجراء نهر او امانة حيوان ونحو ذلك فهذا القسم لا خلاف فيه انه ليس بمعصية وهو جهل بل قد يكلف بمعرفة ذلك من قبل الشرائع لا بموجب تلك الصورة لا لان الجمل به

قال (القسم الحاشي) ما وقع من متعلقات الصفات الزمانية أو يقع مما لم يكلف به كحق حيوان في العالم او اجراء نهر او امانة حيوان ونحو ذلك فهذا القسم لا خلاف فيه انه ليس بمعصية وهو جهل بل قد يكلف بمعرفة ذلك من قبل الشرائع لا بموجب تلك الصورة لا لان الجمل به

اشكال اما تدل دلالة طيبة على ان ذلك لهذا القائم ولا تعد القطع لان الشهادات من حيث هي انما تعيد عللة الطن ومط وهو معنى قولهم انما تقل بما جهل أصلا ما كنه لان أصل المالك لمن هو مجهول عدنا حتى شهدت به البيعة لهذا القائم وحديثه فيقضي له به حيث لا مطمئن به ان يسأل الخثر او لاهل لك حجة ولعله يقر أن الملك للقائم وانه دخل بكرة او عارية فان قال حوري وملكى وبيدى واثبت حيازة ذلك عند عشر سنين في الاصول او عامين في غيرها بالقيود المذكورة ايضا من اليد والنسبة ودعوى الملك وتصرف وعدم المزارع الخ والحال ان القائم حاصر ساكت الا ما مع الخ فقد سقط حق القائم وتبقى الاملاك بيد حائرها ولا يكلف بيان وجه تملكه ولا غير ذلك وبالحيلة فهما ثبتت الحيازة عشرة اشهر فاكثر بالقيود المذكورة أولا لا تقطعها الحيازة الواقعة بعدها الا ان تكون عشر سنين فاكثر بالقيود المذكورة ايضا ومهما ثبتت الحيازة عشرة أعوام مع علم أصل المالك لمن هو قطعت حجة القائم مع علم أصل ملكه حيث لم يعلم أصل مدخله أما اذا علم ككونه دخل بكرة من القائم أو اسكان أو مساقات ونحو ذلك فاما لا تقطعها ولو طاعت قصر المالك وأصل المدخل شيان متعاران وهما وان كان كل منهما يشترط جهله اسكن الاول شرط في قبول بيعة المائم اذ لا يقبل الا اذا لم يعلم ان اصل ذلك لبيده والثاني شرط في أعمال حيازة المقوم عليه اذ لا يعلم بحيازته الا اذا جهل مدخله أما اذا علم

باسكان ونحوه فانها لا تقطع حجة الاول بل هي حينئذ كالدعم وانظر الكلام على القيود المذكورة من اليد والعسبة وغيرها في حاشيتها على الالامية اه كلام لتسولي تصرف وسأني مسائل آخر في الحيازة ان شاء الله تعالى في الفرق بين ما هو حجة وما ليس بحجة عند الحكماء فترقب والله سبحانه وتعالى اعلم

(الفرق السابع والثلاثون والمائتان بين قاعدة مانح الاجابة الحاكم فيه ادعاء اليه وبين قاعدة مانح الاجابة احاسه فيه)

اعلم ان دعوى المدعي التي يدكرها للحاكم ويوجهها على المطلوب ثلاثة أقسام (القسم الاول) ان يكون مجردة عما يظهر به صحتها مما مر وعن دليل وشبهة واختلف في هذا القسم هل يجب به الاطاعة على من كان على مسافة المدوى فما دونها لا على من فوقها وهو ما نقل عن الشافعي رأي حنيفة وعن احمد في رواية ولا يجب مطلقا وهو ما ذهب اليه جماعة من اصحابنا ونقل عن احمد ايضا في رواية اخرى وفي الخطاب على المختصر قلنا عن المسائل النقوطة وهذا اولي لان الدعوى قد لا تتوجه فيصير اليه من مسافة المدوى ويحضره لئلا يجب فيه شيء ويقتوى عليه كثير من مصالحه وربما كان حضور بعض الناس والدعوى عليه محاسن الحكم مزرية فيقصد من له عرض قائد ادى من يريد ذلك من التصرة اه (القسم الثاني) ان تكون مع ما يظهر به صحتها مما مر دون (١٣٢) ان يأتي بدليل وشبهة وفي هذا القسم قال الاصول ان

دعى من مسافة المدوى فما دون وجبت الاجابة لانه لا تتم مصالح الاحكام وانصاف المظلومين من الظالمين الا بذلك ومن اقصى من المسافة لا يجب الاجابة اه وقال ابن الحاجب ويجب ان الخصم مع مدعيه بخاتم او رسول اذا لم يرد على مسافة المدوى فان زاد لم يجابه اه وقال خليل وجلب الخصم بخاتم او رسول ان كان على مسافة

في حق الله مسمى عنه وهذا القسم هو احد القسمين اللذين في القسم الثامن فهذه عشرة اقسام في الجمل المتعلق بذات الله وصفاته العلى ومتعلقات الصفات وبيان الكفر فيها من غيره واجمع عليه منها من المختلف فيه مفعلا وتبين بذلك ما هو كفر منها مما ليس بكفر هذا ما يتعلق بالجهل وما يتعلق بالجراءة على الله تعالى فهو الحال الصعب في التحرير وذلك ان الصفة او الكبار في جميع المعاني كلها جراءة على الله تعالى لان مخالفة امر الملك العظيم جراءة عليه كيف كان فتميز ما هو كفر منها مما هو موجب للحلوه هذا هو المكان الحرج في التحرير والفتوى والتعرض الى الحدود الذي في حق الله تعالى مسمى عنه) قلت ان راد مثل السحر الذي يكفر به عدك والا فلا ادري ما اراد قال (وهذا القسم الثاني هو احد القسمين اللذين في القسم الثامن فهذه عشرة اقسام من الجمل المتعلق بذات الله تعالى وصفاته العلى ومتعلقات الصفات وبيان الكفر فيها من غيره واجمع عليه منها من المختلف فيه مفعلا وتبين بذلك ما هو كفر منها مما ليس بكفر) قلت فيما قلناه ان اراد حصر الكفر في ذلك نظر قال (هذا ما يتعلق بالجهل وأما ما يتعلق بالجراءة على الله تعالى فهو الحال الصعب في التحرير وذلك ان الصفة او الكبار في جميع المعاني كلها جراءة على الله تعالى لان مخالفة امر الملك العظيم جراءة عليه كيف كان فتميز ما هو كفر منها مما هو موجب للحلوه هذا هو المكان الحرج في التحرير والتعرض الى الحدود الذي

باعتبار

المدوى لا أكثر كسنتين ميلا اه سفي ان الخصم اذا كان حاضرا في البلد

يرفع بالارسال اليه لابل الخاتم على ما به العمل كما في اليراسني وظاهره وظهر قول ابن أبي ريم انه يرفع وان لم يأت بشبهة ان عرفه وبه العمل واذا كان على مسافة المدوى يرفع بكتابة كتاب اليه ان احضر محسن الحكم وبطبيع ويدفع بمطالب الا في بالدعوى المذكورة كما في تسولي العاصمية قال ومسافة المدوى ثمانية واربعون ميلا هي مسافة القصر في التصرة الجوهرى المدوى طلبك الى وال ليعديك على من طلبك أى ينتقم منه يقال استمدت على فلان الامر فاعادنى أى استمدت به فعانى عليه اه (القسم الثالث) ان تكون مع ما يظهر به صحتها مما مر ومع الاتيان بدليل وشبهة أى لطخ كحرج او شاهد أو أثر صرب ونحو ذلك وفي هذا القسم قال ابن الحاجب فان زاد أى على مسافة المدوى لم يجده ما لم يشهد شاهد فيكتب اليه اما ان يحضر او يرصى أى خصمه اه يبنى انه يجب فيه على المطلوب ولو كان على ما يريد على مسافة المدوى اما الاجابة او ارضاء خصمه لكن محل دنت اذا كان المطلوب الذي على ما يريد على مسافة المدوى من محل ولاية الحاكم اما ان كان من غير محل ولاية فملى قول ابن عاصم

والحكم في المشهور حيث المدعى عليه في الاصول والمال معا

وحيث يلقه بما في الذمة • يطالبه وحيث اصل ذمته

وحاصله ان المدعى عليه اذا لم يخرج من يده فليست الدعوى الا هالك كالمتنازع فيه هالك أم لا وإن خرج من يده فاما ان يلقاه في محل الاصل المتنازع فيه او يكون المال المدين منه اولاً فيجيبه لمخاضته هناك في الاول دون الثاني واما ما في الذمة فيخاصمه حيث ما لقيه كما في شرح التسولي (تنس) قال الاصل وسيله ان الشايط والخطاب متى طواب الشخص بحق وجب عليه على الفور كرد المصوب ولا يحل له أن يقول لا بدعه الا بالحكم لان المظن ظلم ووقوف الناس عند الحاكم صعب ثم اذا كان الحق نفقة الاقارب وجب المصور فيها عند الحاكم لتقديرها فان كانت النفقة للزوجة أو للرفيق خير من ابانة الزوجة وعق الرقيق وبين الاجابة كما يخبر في كل حق موقوف على الحاكم أي وأمكن فيه التخيير كاجل العيين يحرم الزوج بين الطلاق فلا تحب الاجابة وبين الاحادة وبين الاجابة فليس له الامتناع منها وكالمسمة المتوقعة على الحاكم بحرم بين تملك حصته لمرجه وبين الاحادة فليس له الامتناع منها وكالمسوح المتوقعة على الحاكم لا يتوقف على الحاكم فلا تحب الاحادة بل ان كان قادراً على ادائه لزمه اداءه ولا يذهب اليه ومتى علم خصمه اعساره حرم عليه طلبه ودعواه الى الحاكم فان دعاه وعلم أنه يحكم عليه ببحر لم تحب الاجابة وتحرم

(١٣٣)

في الدعاء والله - روج

والحدود وسائر العقوبات

الشرعية هذا اذا كان

الحق متفقاً على ثبوته

أما ان دعاه الى حق

مختلف في ثبوته فان

كان خصمه يعتقد ثبوته

وجبت الاجابة عليه

لانها دعوى حق وان

كان يعتقد عدم ثبوته لم

تحب لانه مطلق ثم ان

دعاه الحاكم وجب لان

الحق قابل للحكم والنصر

والاجتهاد وان لم يكن

له عليه حق لم تحب

يتمار به أعلى رتب الكفر لمن ادعى رتب الكفر عسير جداً بل الطريق المحصل لذلك ان يكثر من حفظ فتاوى المتقدمين منهم من العلماء في ذلك وينظر ما وقع له هل هو من جنس ما أفتوا فيه بالكفر أو من جنس ما أفتوا فيه بعدم تكفير بخاصته من ايمان النظر وجودة الفكر بما هو من جنسه فان أشكل عليه الامر أو وقعت المشابهة بين أصابين عندهم أو لم تكن له اهلية الطريق ذات اقصوره وجب عليه التوقف ولا يفتي بشيء فهذا هو الصابط لهذا الباب اما عبارة جامعة لهذا المعنى فهي من المصنفات عند من عرف عور هذا الموضع

يتمار به أعلى رتب الكفار من أدنى رتب الكفر عسير جداً بل الطريق المحصل لذلك ان يكثر من حفظ فتاوى المتقدمين المتقدمين منهم من العلماء في ذلك وينظر ما وقع له هل هو من جنس ما أفتوا فيه بالكفر أو من جنس ما أفتوا فيه بعدم الكفر بخاصته من ايمان النظر وجودة الفكر بما هو من جنسه فان أشكل عليه الامر أو وقعت المشابهة بين أصابين عندهم أو لم يكن له اهلية الطريق في ذلك لفصوره وجب عليه التوقف ولا يفتي بشيء فهذا هو الصابط لهذا الباب اما عبارة جامعة لهذا المعنى وهي من المصنفات عند من عرف عور هذا الموضع (قلت ليس ما قاله في ذلك تصحيح فان الكفر لا يصح الا بقطع سمعي مادكره ليس كذلك فلامعول عليه ولا مسند فيه والله سألني اعلم

الاجابة اه تصرف قال التسولي على المصيبة ومحل هذا التفصيل والله أعلم اذا كان هناك من يمينه على الحق وينتبهت في أمره وأما اذا فقد ذلك كما في زماننا اليوم فوجب الاجابة في الجميع لئلا يقع فيما هو أعظم اه والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الثامن والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما يشتر من الحبس وقاعدة ما لا يشرع منه

الحبس عشرة أقسام بما راده ابن فرحون على ما اقتصر عليه الاصل (الاول) حبس الجاني لثبته الخفي عليه حفظاً لمحل القصاص (الثاني) حبس الاقرب سنة حفظاً للمساوية رجاء أن يعرف ربه (الثالث) حبس الممتنع من دفع الحق ولو درهما وهو يقدر عليه دفعه وعمرنا عن اخذه منه الا به لجاء اليه فلا يطاق حتى يدفعه ولا يقال قواعد الشرع تقتضي تقدير العقوبات بقدر الجانيات وتخفيفه في الحبس عقوبة عظيمة كيف تكون في جناية حقيرة وهي الامتناع من دفع درهم وجب عليه لا فاقول لا نسلم ان التخفيف عقوبة واحدة عظيمة حتى يرد بحالفة القواعد لم لا يجوز ان تقابل كل ساعة من ساعات الحبس كل ساعة من ساعات الامتناع فهي جنابات وعقوبات متكررة متعاقبة فلم تحالف القواعد كما الاصل سلمنا انه عقوبة واحدة عظيمة لكن لا نسلم ان الامتناع من دفع درهم وجب عليه جناية حقيرة بل هو جناية عظيمة فان مطلق العني ظلم والاصرار على الظلم والتمادي عليه جناية عظيمة فاستحق ذلك التخفيف والظلم الحق ان يحمل عليه كالأب

فرحون في تصرفه (الراعي) حبس من أشكل أمره في السر والبسر اختبارا لحاله فإذا طهر حاله حكم بموجبه عمرا أو يسرا (الخامس) حبس الجاني نعييرا أو ردعا عن معاصي الله تعالى (السادس) حبس من امتنع من التصرف الواجب الذي لا تدخله النيابة كحبس من أسلم عن اختين أو عشر نسوة أو امرأة واستمتع من التبعين (السابع) حبس من أقر بجهول عيني أو في الدمة وامتنع من تعيينه فيحبس حتى يبينه فيقول المقر به هو هذا الثواب أو هذه الدابة أو الشيء الذي أمرت به في دمي هو ديمار (الثامن) حبس الممتنع من حق الله تعالى الذي لا يدخله النيابة عندما وعند الشامي كاصوم والصلاة فيقتل فيه قال ابن فرحون ولا يدخل في ذلك عندما من امتنع من صل الحج وإن قلنا أنه على الفور مراعاة لقولنا به على الترخي وأما ترك السنين فذلك ترك الوتر قال أصحاب جادب ترك الوتر أهذا ما اقتصر عليه الأصل (التاسع) من يحبس الخسارا لما ينسب إليه من المارقة والفساد (العاشر) حبس المدعي بهدال نسوي المصمية وحاصله أن الطائب إما أن يأتي بمدلين أو بمدل أو بجهول مرجو تركيته أو بجهول كدك أو سطخ أو بمجرد الدعوى فالوقوف في الأول ليس إلا الاعتذار بوقوفه لا إخراج له من سقار بالحق وما له إخراج بوقف خراجه وغير المقار من الدروس وتمتار والحبوب (لوضع تحت (١٣٤) بد أمين وبيع ووضع ثمنه عنه في التمار أن كان مما يفسد وفي الثاني الاعتذار به أو لا قامة

(مسألة) اتفق الناس فيما علمت على تكفير أبيليس فضيبته مع آدم عليه السلام وليس مدرك الكفر فيها الامتناع من السجود والا لكان كل من أمر بالسجود فامتنع منه كافرا وليس الأمر كذلك ولا كان كفره بكونه حسدا أم على مكرهه عند الله تعالى والا لكان كل حاسد كافرا ولا كان كفره لعصيانه وفسوقه من حيث هو عصيان وفسوق والا لكان كل عاص وفاسق كافرا وقد أشكل ذلك على جماعة من الفقهاء وبدي أن تعلم أن المسألة إنما كفر بنسبة الله تعالى إلى قال (مسألة) اتفق الناس فيما علمت على تكفير أبيليس فضيبته مع آدم عليه السلام وليس مدرك الكفر فيها الامتناع من السجود والا لكان كل من أمر بالسجود فامتنع منه كافرا وليس الأمر بحسده لأن الله تعالى حسدا ما وامتناعا ما وعصيانا ما دون سائر ما هو من وفسوقه من حيث هو عصيان وفسوق والا لكان كل عاص وفاسق كافرا (قلت ما قلناه من لزوم الكفر لكل تمتع من السجود وكل حاسد وكل عاص وليس بصحيح لأنه لا يمتنع في العقل أن يحمل الله تعالى حسدا ما وامتناعا ما وعصيانا ما دون سائر ما هو من جسده كفرا إذ كونه أمر ما كفرا أو غير كفر أمر وضحي وضحه الشارع لذلك فلا مانع من أن يكون كفره لامتناعه أو لحسده قال (وقد أشكل ذلك على جماعة من الفقهاء وبدي أن تعلم أن المسألة إنما كفر بنسبة الله تعالى إلى أن أبيليس إنما كفر بنسبة الله تعالى إلى

تأويل إن لم يرد أن يخلف منه لرجاء شاهد آخر فالجواب من التوبة فقط في سقار ولا يبرع من يده لكان يوقف ماله إخراج منه وفي غير المقار (لوضع تحت بد أمين وبيع ثم يفسد أيضا إلا أن يقول أن لم أجد تأييدا ولا أحلف مع هذا الدية فلا يباع حينئذ بل يترك المطلوب وفي الثالث التزكية والاعتذار مدها وحكمه

الجور

على ملاين رشد وأن الحس والالحاجب حكم لدى قبله في سائر

الوجوه قال ابن رحال في شرحه هو كالمعدل المقبول في وجوب الايمان به لا به لا يخلف معه وفي الرابع التزكية والاعتذار أيضا وحكمه كالدلي قبله لا في بيع ما يفسد فيباع على كل حال وفي الخامس ولا يتأني الا في غير المقار بالوضع عند أمين ما لم يكن مما يفسد فيدخل فيه وبين حائره فيما يظهر لا به كالمعدل الذي لا يبر بصاحبه الخوف منه وفي السادس لا عقل أي لا حبس أصلا ولا لا عقل على أحد بشي بمجرد دعوى الميراث على المتصوص وجرى العمل بالابواب بمجرد الدعوى في غير المقار قال ناطمه وكل مدع للاسحقاق • ممكن من الاثبات بالاطلاق

مكن حكى بن ماجي الا اتفاق على أن هذا انصح مسنده فيه ما لا يخفى من الاخلال بحق المطلوب وبمحافظة على جق لطالب قال كان ولا بد فيبقي أن يصح قيمة كرائها في أيام الانهيار والايقاف زياد على قيمتها فإن لم يثبت شيأ أخذه المطلوب لأن هذا قد اعترض من غيره وعطاه عن مناه من غير أن يستند إلى لطخ بخلاف ما إذا استغله فلا يصح من الكراء للشبهة ولم أر ذلك منصوصا لاحد ممن قال بهذا العمل وقد حكى كثير من الناس أنهم كانوا إذا تضرع عليهم المعاش يشهدون للمعاد في قيمتروون دواب الواردين حتى يصالحوهم بهائل أو كثير ولا سيما أن كان رب الدابة مرغوبا بربها فخرج في الحين وقد شاهدنا من ذلك

العجب المحجاب وقد قال في الدخيرة ادع المردعي عليه احضار المدعي عليه لشهد البينة على عيه فان ثبت الحق فادوة على المدعي عليه لانه مبطل والا فعلى المدعي لانه مبطل في ظاهر الشرع ولا يحب اجرة تعطيل المدعي به في مدة الاحضار انتهى فتأمل قوله لانه مبطل في ظاهر الشرع الخ مع ان مقاله من وجوب الاحضار اعم هو مع قيام اللطخ انتهى المراد من كلام التوسلي هذا ما زاده ابن فرحون في تبصرته على ما اقتصر عليه الاصل من حصر الاسباب الموجبة للحبس في الاقسام الثمانية الاول فلقد قال ابو الفاسم بن الشاطلي كفاية وفي ذلك نظر اهو ما عدا هذه لاقسام العشرة لا يجوز الحبس فيه قال لاصل ولا يجوز الحبس في الحق اذا تمكن الحاكم من استيعائه مثل ان يمتنع من دفع الدين ويمنع صرف ماله فانما يأخذ منه مقدار الدين ولا يجوز لحبسه وكذلك ادطرده بداره أو شىء يباع له في الدين كانه ما أم لا فانما يبيع ذلك ولا يحبس فيه في حبسه استمرار ظلمه ودوام انكره من انظر وصرره هو مع امكان ان يبقى شىء من ذلك كله قال وكذلك اذا رأى الحاكم على الخصم في الحبس من الثياب والفرش ما يمكن استيعاءه عنه أخذه من عليه قهرا وباعه فيما عليه ولا يحبس به جيلابا بن المصنف في تنبيه الحكام على مأخذ الاحكام واداء ضرب الاجل للطالب في اثبات ما دناه قبل المطلوب فسأل ان يأخذ من المطلوب كقبلا ووجه لاجل الخصومة عليه (١٣٥) ذلك فان عجز عن الكفيل لم يحبس ولم يرمه شىء وقيل لفظا

لارمه ان شئت وفي المدونة
فيمن ادعى على رجل ديناً
او شبهة مسنداً وسأله
انه اضي ان يأخذ منه
كقبلا بذلك الحق فانه ان
كان المدعي بينة على الممساة لعله
وللعاملة وما يوجب اللطخ
وهم حضور فانه يوكل
بالمطلوب حتى انى بدت
اللطخ مما قرب من يومه
وشبهه اطر تهما في
التهذيب فاداه ابن فرحون
في التبصرة وقد سأل في
لامثلة لاقسام العشرة

الجور والتصرف الذي ليس بمرضى ظهر ذلك من خوى قوله اما خير منه حديثى من نار وخلفته من طين ومراده ان الزام العظيم الجليل بالسجود للحقير من التصرف الرى والجور وانظم هذا وجه كرهه وقد اجمع المسلمون على ان من سب الله تعالى لدان فقد كفر لانه من الجراء العظيمة (مسألة) اطلق المالكية وجه عظمهم الكفر على الساحر وان السحر كفر ولا شك ان هذا قسرب من حيث الجملة غير انه عند الفيا في جريبات الوقائع يقع فيه التلطي العظيم المؤدى الى هلاك المفتى والسبب في ذلك انه اذا قيل لله فيه ما هو السحر وما حقيقته حتى يقتضى

الجور والتصرف الذي ليس بمرضى ظهر ذلك من خوى قوله اما خير منه حديثى من نار وخلفته من طين ومراده ان الزام العظيم الجليل بالسجود للحقير من التصرف الرى والجور وانظم هذا فالت مقالة في ذلك محتمل وهو الظاهر مع احتمال ان يكون كرهه لا متناعه أو لحسد أو لهما مع ناد كرهه من التجوير أو السجور خاصة فلا بد من عقل ولا يقل من ذلك قال (وهذا وجه كرهه وقد اجمع المسلمون على ان من سب الله تعالى لدان فقد كفر لانه من الجراء العظيمة) فالت مقالة من الاجماع صحيح وما قاله من ان ذلك من الجراء العظيمة ليس بصحيح بل انما كان ذلك لانه من الجهل العظيم بحلال الله تعالى وبانه منزه من تصرف الرى والجور وان ذلك محتمل في حقه عقلاً وشما وما قاله في المسألة صحيح ان كان ماسى عنه كلامه صحيحا

مع تقسيمه القسم الثالث وهو حبس الممتنع من دفع الحق الى تلبية اقسام حبس نصيبق وتسكين وحبس تقرير وتاديب وحبس ملوم واختيار وبيان من لسكل قسم وامثلته وفصلا لسان ان قدر مدة الحبس بخلاف اختلاف اساسه وموجباته فانظره (قاعدة) قال ابن فرحون في البصرة في وثق ابن الهدي ان السجن مشتق من الحصر قال الله تعالى وجعلنا جهنم للكافرين حصيرا اى سجنا وحبسا قال او السجن وان كان اسلم المقومات فقد تناول بعضهم قوله تعالى الا ان يستجيب أو عذب اليم ان السجن من المفربات البليغة لانه سبحانه وتعالى قرنه مع العذاب الاليم وقد عذب يوسف عليه الصلاة والسلام لا بطريق من السجن احسانا اليه في قوله وقد احسن بي اذا خرجني من السجن ولا شك ان السجن الطويل عذاب وقد حكي الله تعالى عن فرعون اد اوعد موسى لاجل ملك من المسحوقين وسأل الله العافية ولما استجاب مروان ابن الحكم له على بعض المواضع أوصاه ان لا يعاقب في حين الغضب وحبسه على ان لا يسجن حتى يسكن عصبه ثم يرى رأيه وكان يقول ان قول من اتخذ السجن كان حليما ولم يرد مروان طول السجن وانما أراد السجن الخفيف حتى يسكن عصبه وقال ابن فرحون في الحبس اعلم ان الحبس الشرعى ليس هو السجن في مكان ضيق وانما هو حويق الشخص ومنعه من التصرف بنفسه حيث شاء سواء كان في بيت او في مسجد او كان يتوكل نفس العزم أو وكيله عليه وملازمته له ولهذا استأجر النبي صلى الله عليه

وسلم اسير معي سنن ابى داود وابن ماجه عن الهرماس بن حبيب عن ابيه عن جده قال ابيت النبي صلى الله عليه وسلم
 امرم لي فقال لزمه ثم قال لي يا اخا بني تميم ما تريد ان تفعل فاسيرك وفي رواية ان ماجة مر بها آخر النهار فقال ما فعل
 اسيرك يا اخا بني تميم وهذا كان هو الحبس في زمن رسول الله صلى الله عليه وسلم والى بكر الصديق رضي الله عنه ولم يكن
 له حبس معد الحبس المخصوص لما انتشرت الرعية في زمن عمر رضي الله عنه انتاع بمكة دارا وجعلها سجنا يحبس فيها
 وجاء انه اشترى من صفوان بن أمية دارا دارعة آلاف درهم وجعلها سجنا وفي هذا دليل على جوارحه ذل الحبس اه وقال
 ابو عبد الله محمد بن الفرج المعروف بابن الطلاع الاندلسي المالكي في كتابه المسمى باحكام رسول الله صلى الله عليه
 وسلم اختص الآثار هل سجن رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبو بكر رضي الله تعالى عنه احدا ام لا قد ذكر بعضهم ان
 يكن لهما سجن ولا سجننا احدا وقد ذكر بعضهم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سجن في المدينة في تهمة دم رواه عبد الرزاق
 والسنائي في مصنفيهما وفي غير المصنف اه صلى الله عليه وسلم حبس في تهمة ساعة من نهار ثم خلى عنه ووقع في احكام
 ابن زياد عن العقبية ابى صالح عن ايوب بن سايان ان رسول الله صلى الله عليه وسلم سجن رجلا اعتق شركا له في عبد
 فوجب عليه استتمام عقبه (١٣٦) قال في الحديث حتى ناع عبيمة له وقال ابن شاذان في كتابه وقد روى

ابو حنيفة عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجن رجلا فاعليه يسر عليه ذلك جدا فانك اذا فقت له السحر والرقى والخواص
 والسبب والخبيا وقوى القوس شيئا واحدا وكلها سحر او بعض هذه الامور وسعرو بمصها يس
 سحر فان قال الكل سحر لزمه ان سورة الفاتحة سحر لا يهارقية اجماعا وان قال بل لكل واحدة من هذه
 خاصية تختص بها فيقال بين الخاص ومن كل واحد منها وما به عتار وهذا لا يكاد يمر به احد من
 المتعرضين للفتيا وما طول عمرى ما رأيت من يفرق بين هذه الامور وكيف يفرق احد بعد هذا بكفر
 شخص معين او بمباشرة شيء معين بناء على ان ذلك سحر وهو لا يعرف السحر ماهو ولقد
 وجد في بعض المدارس بعض الطلبة عنده كراسة بها آيات لمجعية والقصص وتنتيج والبريف
 وغير ذلك من هذه الامور التي تسمى السحر في عم المجلة فافتوا بكفره واخراجه من المدرسة
 بناء على ان هذه الامور سحر وان السحر كفر وهذا جهل عظيم واقدم على شريعة الله محفل
 وعلى عبادته بالفساد من غير علم فاحذر هذه الخطاة الردية ام لا يمكن عند الله وستقف في الفرق
 الذي يد هذا على الصواب في ذلك ان شاء الله تعالى

الفرق الثاني والاربعون والمائتان بين قاعدة ماهو سحر بكفر وبين قاعدة ما ليس كذلك
 قال (الفرق الثاني والاربعون والمائتان بين قاعدة ماهو سحر بكفر وبين قاعدة ما ليس
 كذلك الى منتهى قوله هذه انواع السحر الثلاثة) قلت ذلك سهل لا كلام فيه الا ان

عن النبي صلى الله عليه وسلم انه سجن رجلا فاعليه يسر عليه ذلك جدا فانك اذا فقت له السحر والرقى والخواص
 والسبب والخبيا وقوى القوس شيئا واحدا وكلها سحر او بعض هذه الامور وسعرو بمصها يس
 سحر فان قال الكل سحر لزمه ان سورة الفاتحة سحر لا يهارقية اجماعا وان قال بل لكل واحدة من هذه
 خاصية تختص بها فيقال بين الخاص ومن كل واحد منها وما به عتار وهذا لا يكاد يمر به احد من
 المتعرضين للفتيا وما طول عمرى ما رأيت من يفرق بين هذه الامور وكيف يفرق احد بعد هذا بكفر
 شخص معين او بمباشرة شيء معين بناء على ان ذلك سحر وهو لا يعرف السحر ماهو ولقد
 وجد في بعض المدارس بعض الطلبة عنده كراسة بها آيات لمجعية والقصص وتنتيج والبريف
 وغير ذلك من هذه الامور التي تسمى السحر في عم المجلة فافتوا بكفره واخراجه من المدرسة
 بناء على ان هذه الامور سحر وان السحر كفر وهذا جهل عظيم واقدم على شريعة الله محفل
 وعلى عبادته بالفساد من غير علم فاحذر هذه الخطاة الردية ام لا يمكن عند الله وستقف في الفرق
 الذي يد هذا على الصواب في ذلك ان شاء الله تعالى

مرة بعد مرة وجاء الى العراق وفيه البصرة وكتب ان لا يحاسبه احد قال المحدث فلو جاءه وعين منه لفرقا اعلم
 عنه ثم كتب ابو موسى الى عمر انه قد حسنت بوشه فامره عمر رضي الله تعالى عنه خلى بينه وبين الناس وسجن عهنا
 رضي الله تعالى عنه صابري بن حارث وكان من لصوص بني تميم وقتلهم حتى مات في الحبس وسجن على بن أبي طالب
 رضي الله تعالى عنه في الكوفة وسجن عبد الله بن الزبير في مكة وسجن ايضا في سجن دارم محمد بن الحنفية اذ امتنع
 من بيعته اه والله اعلم

الفرق التاسع والمائتان بين قاعدة من شرع الرعي بالخلف وقاعدة من لا يلزمه الخلف
 وهو ان الدعوى الصحيحة المستكدة لشروطها المتقدمة اما ان ثبت بدون الشاهدين وان لا ثبت الا بشاهدين فمن
 ههنا وفي القسم الثاني قال ابو عمرو بن الحارث وكان من لصوص بني تميم وقتلهم حتى مات في الحبس وسجن على بن أبي طالب
 رضي الله تعالى عنه في الكوفة وسجن عبد الله بن الزبير في مكة وسجن ايضا في سجن دارم محمد بن الحنفية اذ امتنع
 من بيعته اه والله اعلم

بأن الأول ما يشهد بها المعروف بفسخ التحليف بمجرد بلا شرط خلطة ونحوها وتصدق الائمة فيسأوحصر أو يحرر
 هذا النوع في خمس مواطن (الموطن الاول) اهل التهم والهداء والظلم لكل من كان متهما بما ادعى عليه من المعاملات
 (الموطن الثاني) الصاع بما ادعى عليه من أعمالهم اثم استصعوم والتجار لم تاحرم واهل الاسواق واهل الخواص
 فيما ادعى عليهم اثم ما عوه مما يريدونه ويتحرون فيه بخلاف غير ما يدبرونه ويتحرون فيه فلا يمين فيه الا لشبهة (الموطن
 الثالث) لقاتل عند موته في عدلان دين أو تدعى ورثة المتوفى على رجل من مورثهم مالا عليه من وجه يصوه لار من ادعى
 سبب متوفى فهو بخلاف الخى عدل اهل العلم (الموطن الرابع) المتصيف عند الرجل يدعى عليه (الموطن الخامس) العارية
 والوديعة كان يترك العريب المدنة يدعى أنه استودع رجل مالا وزاد في البصرة موطنا سادسا وهو لقاتل يدعى أن
 ولي المقتول عفا عنه ففى أحكام ابن سهل عن مالك رضي الله عنه أنه يحلف وأكبره اشبه وموطنا سادسا وهو من باع
 سلعة رجل وادعى أنه أمره ببيعها وأكبره صاحبها وهي قائمة بينهما فانه يحلف ويأخذها وموصما أما وهو من ادعى
 على من لقيه بنية كراه حلف المدعى عليه أنه ما كثرى منه شيئا وكذلك أن كان المدعى عليه هو صاحب الدابة حلف
 أن كان منكرا (النوع الثاني) سالم تعرض العرف لتكديدها (١٣٧) ولا تصديتها فلا يشرع فيها التحليف

الامانات خلطة مشهور
 الدعوى دين على غير
 من تقدم في المواطن المذكورة
 وكذا إذا ادعى على الرجل
 المير زمن ليس من شكاه
 ولا بمطه لم نجبه اليه
 عليه لا يثبت الخلطة كما
 في تبصرة عن رائق
 بن الحمدي ولا سيما في
 الخلطة التي اشترطت في
 هذا النوع على مشهور
 المذهب أربعة أقوال
 (الاول) لأن القاسم في
 ان يسأفه أو يبايعه مرارا
 وان تقاضاه في ذلك فلهن

واعلم ان السحر يندس بالهيمياء والسيما والظلمات والالواق والخواص المدسوة
 للحقائق والخواص المدسوة للديوس والرفا والرائم والاستخدامات وهذه عشر حقائق
 (الحقيقة الاولى) السحر وقد ورد الكتاب العزيز بدمه لقوله تعالى ولا يطلع ساحر حيث
 أتى وفي السنة أيضا ما عد عليه اسلام الكبار قال والسحر غير ان الكتب الموضوعه
 في السحر وضع فيها هذا الاسم على ما هو كذلك كفر وعمر وعلى ما ليس كذلك
 وكذلك السحرة يطلقون لفظ السحر على القسمين فلا بد من التمييز لبيان ذلك وقول
 السحر اسم جنس لثلاثة أنواع (النوع الاول) السيمياء وهو عماره عما يركب من خواص
 ارضية كدهن حاص او مائات خاصة او كلت خاصة نوجب تحيلات خاصة وادراك
 الخواص الجنس او بعضا لخصائى خاصة من الكولات والمشومات والنبصرات والملموسات
 السحر على الجملة ما هو حارق للدراسومه غير ذلك وحيمه من حيلة افعال الله تعالى الجائرة عقلا
 فلا عروا وينتهى الى الاحياء والامانة وغير ذلك اللهم الا ان يكون هذلك ما يحسمي من وقوع
 بعض تلك الحمايزات وقد سمعت له حكاية اجماع الامة على انه لا يصل الى احياء الموتى
 واراها الا كنه وعلق البحر واطق السم ثم وهذا الاجماع الذي حكاها لا يصح ان يكون مستنده
 الا التوقيف ولا أعرف الآن صحة ذلك الاجماع ولا التوقيف الذي استند اليه ذلك الاجماع

(١٨ - المروق - راجع) او السعة وتفاضل التفرقة (وثاني) اسحق لا بد من البيع بين

المتداعين (والثالث) للامري هي أن تكون الدعوى تشبه ان يدعى مثلها على المدعى عليه ولا فلا يحلف الا ان يأتي
 المدعى بطلح (والرابع) للقاضي أي حسن بن الفصار لا بد ان يكون المدعى عليه بشبه ان يسأله المدعى عليه كما في
 الاصل قال ابن فرحون في التبصرة في المنيطة وممر أصح الخلطة فلم ير الدين يصلون في مسجد واحد ولا الجلوس
 في الاسواق ولا الجيران خلطة ولم رها الا تكرار المبايعه وأن يبيع منه بالنسيئة اه قلت والظاهر ان هذا هو مراد
 سحون فاتهم قال ابن فرحون وفائدة اشراط كل من تكرار المبايعه والنسيئة انه لو بايعه مرة بالنقد وقص الثمن
 وتفاضلا لم يكن ذلك خلطة لانه يبق بينهما بنية نوحب اليمين قال ووقع في كلام ابن راشد التفرقة بين خلطة المداية وبين
 خلطة المصاحبة وادواة فانه يد قوله في المدونة عن ابن القاسم اذا ادعى رجل على رجل كعالة فقال ابن القاسم لا بد من
 الخلطة قال ريد خلطة صحيحة ومواخاة لا خلطة ما يمه قال ابن محرز طاهر المدونة ان الخلطة تنبر بصحة مدعى الدين والمدعى
 عليه بالخالة والصواب عندي انه برأي ذلك من المريم والمدعى عليه الخالة ووجه ابن يوسف طاهر المدونة بان الذي له الدين
 يقول اما وثقت بمبايعه من لا أعرف لك كمالك اياه بذلك توجهت له عليه اليمين اه قلت والظاهر ان هذا قول حامس في الخلطة

ومقابل المشهور قول ابن ابي عمير ان الخطة لا تشترط في هذا اسوع بكافي نصرة ابن فرحون قال وفي المتبعية من ابن عبد الحكم
 مثله وان النجاشي يجب على المدعي عليه دون خطه و به أخذ ابن مائة وعشرة من المتأخرين لقوله صلى الله عليه وسلم بيعة على
 المدعي والنجاشي على من أسكره وفي الاصل و به قال الشافعي وأبو حنيفة له ما رواه سحنون أن رسول الله صلى الله عليه وسلم
 قال البيعة على من ادعى والنجاشي على من أسكره اذا كانت بينهما خطبة وزبادة بدل مقوله وقال علي بن أبي طالب رضي الله عنه
 لا مدعي الحكم على الخصم الا أن يعلم أن بينهما عاملة ولم يرو له محام من الصحابة وكان جماعة ولا عمل المدينة كذلك
 ولانه لولا ذلك لتحرر السفهاء على ذوي الاقدار بتدليهم عند الأحكام بالتحريف وذلك شاق على ذوي الهيات وره التزموا
 فلا لمهم من اجل العظمة من المال مرارا من الخلف كما عمله عثمان رضي الله عنه وقد صادوه عقب الخلف مصيبة فيقال هي
 سبب الخلف فيتميم حسم الباب الاعد قيام مرجح لان حياطة الاعراض واجبة والقواعد تقتضي دره مثل هذه المعسدة ولما
 احتجناهم بالحديث السابق بدور زيادة من جهته عام في كل مدعي عليه فسقط اعتبار مدرك من الشرط فخواه من جهتين
 (لاوى) ان مقصود الحديث بيان من عليه البيعة ومن عليه النجاشي لا بيان حال من توجه عليه والقاعدة ان اللفظ داورد لافى
 لا يخرج به في غيره لان التكلم معرض (١٣٨) عن ذلك المير ولهذا القاعدة وقع الرد على أبي حنيفة في استدلاله

على وجوب الزكاة في
 الحضرات بقوله عليه
 السلام وما سقت السماء
 الأشجار بأن مقصود
 الحديث بيان الجزء
 الواحد في الزكاة
 لا بيان ما يجب فيه الزكاة
 (الجمعة الثانية) ان
 انهم في الاشخاص
 غير عام في الاحوال
 والارملة واليتيم
 والفقراء كما يقرر في
 علم الاصول فيكون
 الحديث مطبوعا في احوال
 الخالفين فيحمل على
 والمسحوعات وقد يكون ذلك وجود حقيقي بحق الله تلك الاعيان عند تلك المحاولات وقد لا
 تكون له حقيقة بل نجيب صرف وقد يستولى ذات على الاوهام حتى يتحول الوهم في السنين
 المطاولة في الزمن السمر وتكرر فصول وتحويل السن وحدوث الاولاد والنفاء الاعمار في
 لوقت المتعارب من الساعة ونحوها وبسبب الفكر الصحيح بالكلية ويصير احوال الاسال
 مع تلك المحاولات كحالات انائم من غير فرق ويختص ذلك كله بمن عمل له ومن لم يعمل له لا
 نجيب شي من ذلك (النوع الثاني) الهيمياء وامتيارها على السمياء ان ما تقدم بضاف للآثار السميائية
 من الاتصالات العلكية وغيرها من احوال الافلاك فيحدث جيم ما تقدم ذكره فيخصصوا
 هذا النوع لهذا الاسم تميزا بين الحقائق (النوع الثالث) من خواص الحقائق من الحيوانات
 وغيرها كما تؤخذ سبع من الحجارة فيرجم نوع من الكلاب شابه اذا رمى بحجر عصمه
 ويصن الكلاب لا يصمه فالنوع الاول اذا رمى هذه السبعة الاحجار فيمضها كلها لقطت بعد
 ذلك وطرح في ماء فمن شرب منه ظهرت فيه آثار غريبة خاصة من عيبها السحرة ونحو هذا
 النوع من الخوص الميرة لاحوال النفوس واما خواص الحقائق المخصصة بالهالات الامرجة
 محبة أو سقما نحو الادوية والاعذية من الجاد واليات والحيوان المسطورة في كتب الاطباء
 والعشائير والعلمايين فليس من هذا النوع بل هذا من علم الطب لا من علم السحر ويختص

الحالة المحتملة وهي المقدمة التي فيها الخلطة لاما نجمع عينا فلا نخرج به في غيرها والالكان
 عاما في الاحوال وليس كذلك واما احتجاجهم بقوله عليه السلام شاهد ذلك أو يبيد ولم يذكر محاولة خواته من جهتين
 أيضا (الاولى) ان مقصوده بيان الحصر و بيان ما يختص به منهما لا بيان شرط ذلك الا ترى انه أعرض عن شرط البيعة من العدالة
 وغيرها (الجمعة الثالثة) انه ليس عام في الاشخاص لان الخلطة للشخص الواحد لانهم فيحمل على الحالة التي ذكرها للحديث
 الذي روياه واما احتجاجهم بان الحقوق قد ثبتت بدون الخلطة فاشترطوا يؤدي الى ضياع الحقوق ويختص حكمة الحكم
 بجوابه انه ما رخص بما ذكرناه من تسلط القسوة السهلة على الانقياء الاخيار بالتحيف عند الفصاة وانه يفتح باب دعوى
 احد العامة على الخليفة أو القاضي انه استأجره أو على أعيان العلماء انه قاله وعاقده على كس مرضاه أو خياطة قلنسوته
 ونحو ذلك مما يقطع بكذبه فيه لما ذكرناه من اشتراط الخلطة هو المموج القويم في الجمع بين النصوص والقواعد وسلمه ابن
 اسباط والله اعلم (وصل) في مسائل تتعلق بهذا الفرق (المسئلة الاولى) قال في الجواهر ثبتت الخلطة حيث اشترطت
 باقرار الخصم والشاهدين والشاهد والنجاشي لاها اسباب الاموال فتلحق بها في الاحتجاج وفي كتاب ابن الموزان من اقام بالخلطة
 شاهدا واحدا حلف منه وثبتت الخلطة ثم يخلف المطاوب حينئذ وقوله ابن نافع وابن كنانة وفي احكام ابن بطلان ان

بالسحر

المدعى اذا حضر خط المدعى عليه وثبت له خطه فهو كشوت اقراره نجب به الخلطة وقال ابن لاية ثبت بشهادة رجل واحد وامراة وجعله من باب الخبر وروى عن ابن القاسم وقول ابن لاية هو المشهور قال ابن كناه ايضا ثبت الخلطة بشهادة رجل واحد وامراة واحدة غير عيين قال ابن راشد وقول ابن كناه احسن وهو مروي عن ابن القاسم لا لمراد اثبات لطخ الدعوى وذلك يحصل بالمرأة اه من الاصل وابن فرحون في التنصرة (المسئلة الثانية) في التنصرة ثبوت الخلطة يوجب التمين على المطلوب في دعوى السلف الوارثة او المفارضة او الشركة او ماشيه ذلك ان كانت هذه الدعوى بعد المدة التي بعدها الشهود ولذلك يحتاج الى تحديدها ويعقد في اثبات الخلطة شهد من يسمى اسفل هذا القدر من الشهود انهم يعرفون فلا او فلا معرفة صحيحة تامة بينهما واسمهما يعرفون فلا محظا لفلان ابن فلان ومداخلاته من كذا وكذا عاينا ولا يعلمون ذلك انقطع بينهم في علمهم الى حين ايقاع شهادتهم في تاريخ كذا ونذكر فيه بعض الشاهدين هما لم يكن لقصي يعرفهما وقاعدة التحديد التاريخ أن تكون الدعوى داخلية في هذا التحديد ولو كانت لهما لم يحب التمين الا بشوت الخلطة وهذه المسئلة من جملة المسائل التي لا بد من تحديدها الامد فيها وكذلك شهد في الدعوى في الحدس وشهادة الضرر للاختلاف في مدة الجارية في ذلك وان قال ان ذلك كان في مدة الامد الذي تحدد الشهود للخلطة (١٣٩) لم يحب التمين فيه لا بثبوت الخلطة في

مدة الدعوى ولا نجب مدة هذه الخلطة بين في دعوى مائة في عقار او متاع او عبيد او حيوان او عروض اه (المسئلة الثالثة) في التنصرة قال ابن سبيل قال غير واحد من المتأخرين ان تراعى الخلطة بما يوافق بالدعم من الحدودق واما الاشياء المبيعة التي يقع التداعى فيها بينهما فالتمين لاحقة من غير خلطة وقيل لا نجب التمين الا للخلطة في الاشياء المبيعة وغيرها

باسحر ما كان سلطانا على النفوس خاصة قال الفارابي في حقيقته رقع في الموارد من قبح ادناهم الصعقها او ادخل السكاكين في بطنه وقد يكون هذا سحرا وقد لا يكون سحرا باختلاف الاصوليون وقال بعضهم لا يكون السحر الا رقى اخرى الله تعالى حادثه ان يخلق عندها افتراق المتحايين وقال الاستاذ ابو اسحاق رقع به التمييز والصنفي ورعا انقلب واوجب الحب والبغض والبه وفيه ادوية مثل المراثر والا كيد والادوية هذا الذي يحور عادة واما صلوع الزرع في الحقل او قتل الامتعة والقتل على الفور والعمى والصمم ونحوه وعلم الغيب لم يمنع والالم بان احد على نفسه عند المدة وقد وقع القتل والعمى من السحرة ولم يخف فيما احد هذا المباني وقد وصل النمط فيه الى الغاية وقطع فرعون ابدهم وارجلهم ولم يتمكنوا من الدفع عن انفسهم والتعيب والهروب وحكى ابن الجوزي أن أكثر علماءنا جوروا ان يستدق جسم الساحر حتى يبلع في الكوة ويحرق على خيط مستدق ويطير في الهواء ويقتل غيره قال القاضي ولا يقع فيه الا ما هو مقدور للبشر واجتمعت الامة على انه لا يصل الى احياء الموتى وبراء لا كفة وفائق البحر واطاق السمائم قتل و وصوله الى القتل وتغيير الخلق ونقل الاسنان الى صورة السمائم هو الصحيح المذكور عنهم وقد كان النمط في ايام دلو كما ملكة مصر مدورعون وضعوا السحر في البراني وصوروا فيه عساكر الدنيا في عسكر قصدهم رأي في دلوه نجيل

قال عبد الحق وهذا ابن عدى لان الخلطة اعمارها المتعددة للضرر الداحل لو سمع مع كل مدعى (المسئلة الرابعة) في التنصرة اختلاف اذا شهد عليه شاهدان قدمهما مدعى المدواة هل نجب له عليه بين غير خلطة أم لا قول المشهور لا نجب اه قال الاصل لان المدواة مقتضاها الاصرار بالتحليف والبدلة عند الحكم اه والله سبحانه وتعالى اعلم

(الفرق الاربعون والثمان بين قاعدتها وحجة عند الحكم وقاعدة ما ليس بحجة عدم)

وهو ان الحجة واحد الحاجة التي هي شأن القضاة والمحاكمين بخلاف الادلة فشان المجتهدين وبخلاف الاسباب فانها تعتمد المحاكمين كما تقدم في الفرق بينها فلا تغفل والحجج التي قضى بها الحاكم محصورة عند في سبع عشرة حجة (الاولى) الارادة الشهود (الثانية) الشاهدان (الثالثة) الشاهدان واليمين (الرابعة) الشاهد واليمين (الخامسة) المراتان واليمين (السادسة) الشاهد والشكول (السابعة) المراتان والشكول (الثامنة) التمين والشكول (التاسعة) امرأة امان (العاشر) محسوس بينا (الحادية عشرة) المراتان فقط (الثانية عشرة) التمين وحدها (الثالثة عشرة) الاقرار (الرابعة عشرة) شهادة الصبيان (الخامسة عشرة) العاقبة (السادسة عشرة) قسط الحيطان وشواهدا (السابعة عشرة) البد وماعدا هذه السبع عشرة لا يقضى به عند وبار كل حجة من السبع عشرة باقرارها بتوضيح ما سكون فيه وما فيها من اشتباه واختلاف بين العلماء يستدعي أبوابا ووصول لا يحصل بذلك

تمام القادة ان شاء الله تعالى (الباب الاول) في بيان ما يكون فيه الحجة الاولى ودليلها وشروطها وفيه وصلان (الوصل الاول) تكون هذه الحجة في عشرة مواضع كائى نصرة ابن فرحون (الاول) الزا فلا بد فيها من اربعة لقوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا باربعة شهداء فاجلدوهم ثمانين جلدة ولا تقبلوا لهم شهادة ابداً وأولئك هم الفاسقون وهي على اربعة اوجه (الاول) على ما بينته وهو المتفق على انه لا بد فيه من اربعة شهود (الوجه الثاني) على الاقرار به ولو مرة خلافاً لشرط الاقرار به اربع مرات واختلاف هل لابد في الشهادة على الاقرار به اربعة لانها قول الى اقامة الحد فساوت الشهادة على المعاينة لتساوى موجبها أو يكفي فيها رجلاً كما هو الاصل في الشهادات على الاقرارات اجراء للاقرار بالربا على ذلك الاصل (الوجه الثالث) على شهادة به واختلاف هل يكفي اثنان على شهادة كل واحد من الارسة الذين شهدوا على المعاينة اى فتكون ثمانية اولاً بمن اربعة على كل من الارسة فتكون ستة عشر أو يكفي اربعة فقط بشهود على كل واحد من الارسة (الوجه الرابع) على كتاب القاضي شهوده والحكم واختلاف ايضا في ذلك هل يكفي اثنان اولاً بمن اربعة (الموضع الثاني) باللاعنة بين الزوجين فان المذهب ان اقل من محضر لمان الزوجين اربعة شهود (الموضع الثالث) شهادة الابدان في الكاح وهي كائى احتصر ان يكبح الرجل ابنته السكر من رجس ولم يحضرها شهود بل انما عقد الكاح وتفرقا (١٤٠) وقال كل واحد منهما لصاحبه اشهد من لا قبيل ولا نتم الشهادة الا ماربعة شاهدان

على الاب وشاهدان على الروح فان اشهد كل منهما الشهود الذين اشهدهم صاحبه لم يسم هذا ارباباً فلو كانت الزوجة مالكة أمرت بها لم تسكن الشهادة على الكاح الا ستة اثنان على ابا كبح واثنان على الكبح واثنان على الروحة (الموضع الرابع) شهادة جلد حد الزمان قدوة شخص فلا تمنع القواف الا اذا كان الشهود بذلك اربعة ثم قال ابن رشد في البيان والقياس انه يدخل الخلاف في هذه

ذلك الجيش المصور أو رجلاه من قمع الاعين أو ضرب الرقاب وقع بذلك المسكر في موضعه فتعاشبهم المساكر فقاموا سماناً سبعة وثمانين من الملوك والامراء عصر سعد عرق فرعون وجيشه كذلك حكاه المؤرخون وأما سحره فرحون فالجواب عنهم من وجوه (الاول) انهم تابوا لمحتهم لثبوتهم والاسلام العودة الى ردة ككفر الذي تكون به تلك الآثار ورغوا بها عند الله ولذلك قالوا لا ضير انا الى رسا معلون (الثاني) انهم لم يكفوا عما وصلوا اليه من فصد من السحرة في ذلك الوقت من فقد على قلب بعضا حجة لاجل موسى عليه السلام (الثالث) انه يجوز أن يكون فرعون قد علمه بعض سحرة حجباً ومواع بطل بها سحرة السحرة اعتناء به والحجب والمطلات فيه مشهورة عند أهله وسفع السؤال فهذه انواع السحرة الثلاثة ثم هذه الانواع قد تقع لمعط هو كفر أو اعتماد هو كفر أو فعل هو كفر فالاول كالسب المتعلق بمن سبه كفر والثاني كاعتقاد افراد الكواكب أو بعضها بالربوبية والثالث ككاهنة ما أوجب الله تعظيمه من الكتاب العزيز وغيره فهذه الثلاثة متى وقع شيء منها في السحر وذلك السحر ككفر لا مربة فيه وقد يقع السحر شيء مباح كما قدم في وضع الاحكام في الماء فانها مباحة وكذلك قال (ثم هذه الانواع قد تقع لمعط هو كفر أو اعتماد هو كفر أو فعل هو كفر الى آخره) فتد ما قاله صحيح والله تعالى اعلم

المسئلة من اختلافهم في كتاب القاضي لموت اربعة ايام وهو خدم لك (الموضع الخامس) رأيت شهادة عقوبة الزاني فلا اقل من اربعة شهود يحضرونه (الموضع السادس) شهادة السماع في الاحساس وغيره لا يجري فيها اقل من اربعة على قول ابن الماحشون ثم المشهور انه يجري فيها اثنان (الموضع السابع) الشهادة في باب الاستبراء فاقدم اربعة ايضا على قول ابن الماحشون والمشهور اثنان (الموضع الثامن) من الشهادة في الترشيح والتسمية قال ابن الماحشون وعبرة من اصحاب مالك بشرط انهم الكثرة واقبلهم اربعة شهود والمشهور انه يجري في ذلك اثنان (الموضع التاسع) شهادة من قطع الاموص عليهم طريق قد تقبل شهادتهم عليهم اذا كانوا كثيراً واقل الكثير اربعة وقال ابن الماحشون والمسميه وان دينار لا يجري في ذلك اقل من اربعة وقال مطرف وابن القاسم يجوز عدلان (الموضع العاشر) الشهادة في الرضاع قال ابن عبد السلام حكى بعضهم عن أبي بكر بن الجهم من اصحابنا انه لا يقبل بها اثنان من اربعة والمشهور انه ثبت شاهدين وامرأتين اه المراد من لنصرة فانظرها (الوصل الثاني) في نصرة ابن فرحون بشرط في الشهادة على الزنا أن يكونوا اربعة رجال ذكر عدول يشهدون بزنا واحد مجتمعين في اداء الشهادة عبر مفترقين ما به ادخل مرجحه في فرجه كالمروء في المسكحلة وظاهر المذهب جواز النظر الى العرج قصداً للتحمل وللحكاكم أن يسألهم كما يسأل الشهود في السرقة وهي ومن أين وإلى أين وفروع

هذا الباب مشهورة في علمها اه بلفظه وقال الاصل في طائر أي عمران يشترط اجتماع الشهود عند الاداء في الزوا والسرقة ولا يشترط في غيرها وصعب على دليل يدل على دين وقد نهدم ان المناسبات بمجرد لا تكفي في اشتراط الشروط بل لابد من قياس صحيح او صريح وأما قولنا ذلك أبلغ في طلب السر على الزناة وحفظ الاعضاء عن الضياع فهذا لا يكفي في هذا الشرط والا لا يمكن على هذا السياق ان يشترط التبريز في العدالة أو ان يكون الشاهد من أهل الدم والولاية وغير ذلك من المناسبات أبصا وهي على خلاف الاجماع فلم يبق الا اتباع موارد المصوح والادلة الصحيحة وغير ذلك صعب جدا اه وسمه ان الشاط قامهم والله اعلم

باب الثاني في بيان متكون فيه الحجة الثانية وشروطها وفيه وصلان

(الوصل الاول) في النصرة انصاء شاهد لا يجري غيرهما في المكاح والرجعة والطلاق والخلع والتفليك والمارة والعق والاسلام والردة والولاء والنسب والكتابة والتدبير والبيع والمدة والجرح والتعديل والشرب والقتل والحراة والشركة والاحلال والاحصان وقتل السمك وكذلك الوكالة والوصية عند اشهر وفي المسبة لان المناصف واختلف في الشاهد الواحد على التوكيل مال عن عاب هل يحلف التوكيل معه ليدل التوكيل أولا الاشم الملع واستحسنه (١٤١) اللغوي الا ان يتعلق بذات التوكيل

حق للتوكيل مثل ان يكون على الغالب دين أولا به بقر المال في يده قراضا او ائنه ذلك فيصعب ويستحق اه المراد (الوصل الثاني) في النصرة هذه الاحكام لا ثبت الا شاهدين ذكرين حرين عدلين قاله ابن راشد وغيره اه وفي الاصل والعدالة فيهما شرط عندنا وعند الشافعي وأحمد بن حنبل وهي حق الله تعالى عندنا يجب على الحاكم ان لا يحكم حتى

رأيت بعض السجرة يسحر الحيات العظيم فعلم اليه ونموت بين يديه ساعة ثم تفريق ثم بماود ذلك الكلام فيعود حاله كذلك أبدا وكان في ذلك يقول موسى مصاء عهد فرقا به يامعلم الصغار علمي كرم أحد الحية والحربة وكانت له قوة نفس يحصل منها مع هذه الكلمات هذا الاثر وهذه الكلمات مباحة ليس فيها كفر وقوة نفسه التي جعلت عدا ابست من كسبه فلا يكفر بها كما ان الانسان لا يصح بما جعلت عليه نفسه من الاصابة ما بين وتاثيرها في قتل الحيوانات وغير ذلك واما بانهم تصديه واكسابه لذلك بما حرم الشرع اذينه أو قتله أما لو تصدى صاحب الدين لقتل أهل الحرب أو الساع اهل الكفة كان طاعة الله تعالى ما صاته بالدين التي طعت عليهم الله فكذلك هنا وكذلك سحر رسول الله صلى الله عليه وسلم في مسطر ومشافة وكور طلع من البحر وجعل الجميع في ثمة هذه الامور في جمعها وجمعها في الزأمر مباح الا من جهة ما يترتب عليه والا لو جب التفصيل فقد يكون كفرا واجبا في صورة اخرى اقتضت قواعد الشرع وجوبها قال كان مع هذه الامور الموضوعة في اثر كلمات اخرى أو شيء آخر وهو الطاهر نظر فيه هل يقتضي كفرا أو هو مباح مثلها ولا سجرة فصول كثيرة في كتبهم يقطع من قبل الشرع بانها ليست معاصي ولا كفرا كما ان لهم ما يقطع به كفر فيجب حينئذ التفصيل كما قاله الشافعي رضى الله عنه اما الاطلاق بان كل ما يسمى سحرا كفر فصعب جدا فقد تقرر بيان

بحقهما وانقول عن أبي حنيفة ان لهالة حتى لا يحسم فان طبها خص الحاكم عنها والافلا وقال متاخروا الحنيفة انما كان قول المجبول مقولا في أول الاسلام حيث قال العادب العدالة فالخلق النادر بالغالب فيجعل الكل عدولا وأما اليوم فانما لب السوق فالحق النادر بالغالب حتى ثبت العدالة ثم استثنى أبو حنيفة الحادود وقال لا يكفى فيها بمجرد الاسلام بل لا بد من امن العدالة لان الحدود حق لله تعالى وهونات فطلب العدالة وادان كان المحكوم به حقا لا دمي وحب بجرحها البحث عنها لنا ارامة وجوه (الاول) اجماع الصحابة وذلك ان رجلا شهدا عند عمر فقال لا أعرفكما ولا يضركما فاجاب رجل فقال اترهما قال نعم قال له اكتب معهما في سفرين عن جواهر الناس قال لا قال فانت جازها عرف صاحبها ومهاتها قال لا قال اعاملتهما بالدرهم والدينار التي تقطع بهما الارحام قال لا قال ان اخي مات فمهما اتينا في بمن بر وكما وهذا بحضرة الصحابة لا به لم يكن يحكم الا بحضرته ولم يحلف احد فكان اجماعا والظاهر انه ما سال عن تلك الاسباب من لسر وغيره الا وقد عرف اسلامهما لا به لم يقل اترهما مسلمين وليس ذلك استجما لان تعجيل الحكم واجب على الفور عند وجود الحجة لان احدا الخصمين على متكر غالبا وارة المنكر واجب على الفور والواجب لا يؤخر الا الواجب (الوجه الثاني) قوله واشهدوا دوى عدل مسك فان مفهومه ان غير العدل لا يستشهد وقوله منكم اشارة الى المسلمين فلو كان الاسلام كما لم يبق في التقييد فائدة والعدل ما خود من الاعتدال في الاقوال والافعال والاعتقاد فموصف

زائد على الاسلام وغيره علوم مجرد الاسلام (الوجه الثالث) قوله تعالى ممن ترضون من الشهداء ورضاء الخاء ثم هم فرع معرفة فهم
 (الوجه الرابع) نقياس على الحدود وعلى طلب الخصم العدالة فان رقبوا العدل حق للخصم فاداء طلبها تيسرت وان الحدود
 حق لله وهو ثابت عن الله منعاً ان الله لا يترك الحق لآدمي لانه تعالى في الجميع فيتحققه القياس ويدفع الفرق واما احتجاجهم بقوله تعالى
 واستشهدوا شهيدين من رجالكم ولم يشترط العدالة خيرا له اطلاق فيحمل على المفيد وهو قوله درى عدل منكم فقيده
 امامه والا لصاعت الله في هذا التقييد وايضا برضاء الخاء وهو مشروط بالبحث ولان الاسلام لا يكفي فيه ظاهر
 المدار فكذلك لا يكفي الاسلام في المدلة واما احتجاجهم بقول عمر رضي الله عنه المسلمون عدول بعضهم على بعض لا عددا
 في حد وجوابه ان قوله عدول يدل على اعتبار وصف العدالة ولو لم يكن معتبرا لسكت عنه على انه معارض بقوله في آخر الامر لا
 يؤمن مسلم امير الدول والمناظر باسحق لله تقدم ولا ذلك كان في صدر الاسلام حيث العدالة عالية بخلاف غيره واما احتجاجهم
 بان النبي صلى الله عليه وسلم قبل شهادة الاعرابي بعد اقراره لا يشهد ان لا الله الله وانى رسول الله فمعتبر غير الاسلام بخلافه ان السؤال
 عن الاسلام لا يدل على عدم سؤاله من غيره فله سال او كان غير هذا لوصف معلوما عنه واما احتجاجهم بان الكافر لو اسلم يحضر نما
 سائر قول قوله مع انه لم يتحقق منه (١٤٢) الا الاسلام وجوابه ان لا قبل شهادته حتى اسلم سبحانه وعدم جراه على

الكذب أو اقامه لاجل
 تيقنا عدم ملاسته ما ينافي
 العدالة عند سلامه واما
 احتجاجهم بان البحث
 لا يؤدي الى تحقق العدالة
 وادا كان المقصود اظهار
 فلا سلام كاف في ذلك
 لأن أمه اربع ولا صرف
 الصدقة يعمد بناء على
 ظاهر الحال من غير
 بحث وعمومات المصوص
 والاوامر يحمل على ظاهرها
 من غير بحث وكذلك
 هي خصوصاً بالمياه
 ويصلي بالثياب ساء على

اربعة صفات من الشرة المتقدمة السحر الذي هو الجنس العام و نوعه الثلاثة سيماء
 والطيامة والطواصن المتقدم ذكرها (الحقيقة الخامسة) الطمسات وحقيقتها نفس اسماء
 خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب على رعم اهل هذا العلم في اجسام من المادان وغيرها تحدث
 لها آثار خاصة تربط بها قوى الماديات فلا بد في الطامس من هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة
 وتنفقها بعض اجراء الفلك وجعلها في جسم من الاجسام ولا بد مع ذلك من قوة
 نفس صالحة لهذه الاعمال فليس كل النفوس بحولة على ذلك (الحقيقة السادسة)
 الاوافق وهي ترجع الى مناسبات الاعداد وجسمها

قال (الحقيقة الخامسة) الطمسات وحقيقتها نفس اسماء خاصة لها تعلق بالافلاك والكواكب
 على رعم اهل هذا العلم في اجسام من المادان وغيرها تحدث لها آثار خاصة تربط بها قوى
 الماديات فلا بد في طامس من هذه الثلاثة الاسماء المخصوصة وتنفقها بعض اجراء الفلك وجعلها
 في جسم من الاجسام ولا بد مع ذلك من قوة نفس صالحة لهذه الاعمال فليس كل النفوس بحولة
 على ذلك (الحقيقة السادسة) الاوافق وهي ترجع الى مناسبات الاعداد وجسمها
 ولا تأثيرا وذلك كغيرها من الماديات غير كراما مطلقا واما يؤدى الى مصرقة دون ما يؤدى
 الى مسعة والله تعالى اعلم قال (الحقيقة السادسة) الاوافق وهي ترجع الى مناسبات الاعداد وجسمها

الصواهر من غير بحث فذلك بها قياسا عليها وجوابه ان لبحث كما لا يؤدي الى تحقق العدالة كذلك لا يؤدي الى
 تحقق الاسلام والقضية التي لا يصح فيها ولا اجماع بحكم الحاكم فيها مع ان بحثه لا يؤدي الى يقين ويعرق بين الفقر والماء والثوب
 وبين العدالة بان العدالة ليست هي الاصل بل اذا علمت عدالته في الاصل فلا بحث عن مزيلها لان الاصل عامه
 واما الفقر فهو الاصل فلا بد من البحث عنه واما الماء فاصله الطهارة ولا يخرج عن ذلك الا بصير لونه أو طعمه أو ريحه
 وذلك معلوم بالقطع فلا يحتاج الى البحث وكذلك أصل ثوب الطهارة فيحمل عليها ولا يبحث عن مزيلها ولا يسل
 الا كتهاء ظاهراً وعمومات والاوامر بل لابد من البحث عن الصفات المخصوصة وغيره لان الاصل هناؤها على ظاهرها
 (مسئلة) في بداية حفيدان رشدي الاصل وسلمه من الشاطن نفقوا على أن الاسلام شرط في قبول الشهادة وانه لا يجوز شهادة
 الكافر الا ما اختلفوا فيه من جوازها في توصية في السر أي وعلى أهل ملته فسدنا وعد الشاهي لا تقبل شهادة الكافر على
 المسلم والكافر على اهل ملته ولا غيرها ولا في وصية ميت مات في سفر وان لم يحضر مسلمون وتجمع شهادة مسلمين في الاستئلال
 ولولادة بن قال انور يد من اصحابنا في كتابه البواب لوروى الخصم بالحكم بالكافر والمسحوط لم يحكم له به لانه حق
 لله تعالى وقال بو حيفة بقبول اليهودي على انصراني والنصراني على اليهودي مطلقا لان الكفر له واحدة وقال ابو حيفة واحد

ان حنبل يجوز شهادة أهل الكتب في الوصية في السفر اذ لم يكن غيرهم ومهمته ويحلفان بعد المصير ما خاذولا ولا شتريا
به ثمننا ولو كان دافري ولا نكح شهادة الله اما دا لمن الاثني وروى عن قتادة وغيره يقبل الكافر على ملته دون غيرها بقوله
تعالى وأقربا بينهم المدونة والعصاة الى يوم القيامة وقال عليه السلام لا تقبل شهادة عدو على عدوه وفيما على الفاسق بطريق
الاولى وذلك ان الله تعالى امر بالتوقف في خبر الفاسق وهذا أولى اذ الشهادة آكد من الخبر وقوله تعالى واشهدوا ذوي عدل
منكم وفي الحديث قال عليه سلام لا تقبل شهادة أهل دين على غير أهل دينه الا المسلمين فاهم عدول عليهم وعلى غيرهم ولا
من لا تقبل شهادته على المسلم لا تقبل على غيره كالعبد وان احتجناهم بقوله تعالى شهادة بينكم اذا حضر احدكم الموت حين
الوصية اثنان ذوي عدل منكم اذ اخرج من غيركم قالوا فنمسا من غيرنا الذين من أهل الكتاب وروى ذلك عن ابي موسى
الاشعري وغيره وقال غير ابن حنبل وادنا حار على المسلم جازت على الكافر بطريق الاول فجوابه بوجوه (الاول) ان الحسن
قال من غير عشرتهم وعن قتادة قال من غير خلقكم فاثني مائة (الثاني) ان معنى الشهادة التحمل ونحوه فيجوز ان يكون له قوله تعالى
فيقسمان بالله كما قل في بيان (الثالث) ان الله تعالى خير بين المسلمين وغيرهم ولم يقل به احد فدل على سخاوان احتجناهم
بما في الصحيح من ان اليهود جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم ومعه (١٤٣) يهوديين قد كرت له سليه

السلام انهما رجا
فرجهما عليه السلام
وظاهر ان رجهم شادهم
وروى الشعبي انه عليه
السلام قال ان شهد
مسك أربعة رجتهما
فجوابه بوجوه (الاول)
انهم لا يقولون به لان
الاحصاء من شرط
الاسلام (الثاني) انه
نقل انهما اعتقفا بالزنا
فلم يرجعهما بالشهادة
(الثالث) ان الصحيح
انه انما رجهما بالوحي
لان التوراة لا يجوز

على شكل مخصوص مربع ويكون ذلك المربع مقسوما مائوما ووضع في كل بيت عدد حتى تكون
البيوت فذا جمع صف كامل من أضلاع المربع فكل مجموع عددا وليكن شرين مثلا فمسكن
الأضلاع الأربعة اذ جئت كذلك ويكون المربع الذي هو من الركن الى الركن كذلك وهذا وفق من
كان العدد مائة ومن كل جهة كما تقدم مائة فهذا له آثار خصوصية ويقال انه خاص بالحروب ونصر من
يكون في لوائه وان كان خمسة عشر من كل جهة فهو خاص بتيسير السير واخراج المسجون وايضا
الذين من الحامل وتيسير الوضع وكل ما هو من هذا المعنى وكان المعنى به في كثير حق
أما ينسب اليه وصا بطر ز ه ح واح فكل حرف منها له عدد اذا جمع عدده ثلاثة
منها كان مثل عدد الثلاثة لاخر فالألف مائة والطاء تسعة وللدل بارعة صار الجميع خمسة
عشر وكذلك تقول الباء مائة والراء ستة والواو ستة صار الجميع من الصلح الآخر خمسة
عشر وكذلك الفطر من الركن الى الركن تقول الباء مائة والهاء بخمسة والحاء مائة الجميع
خمسة عشر وهو من حسب الجمل وعلى هذا المثال وهي الاوق ولها كتب موضوعة لتعريف
على شكل مخصوص الى آخره فاعلم فيها) قلت قد علمت مع "اله سامع في قوله انها ترجع الى
مسايات الاعداد فانها ليست كذلك بل هي راحة الى المساواة بحسب جمع ما في كل سطر من
بيوتها ما هو مجموع في السور الواقعة على القطر

الاعيان عليها ما فيه من التعريف وشهادة الكفار غير مقبولة وقال ابن عمر كاحد المسلمين يؤمن الجند فلم يبق
الا الوحي الذي يخصهم وان احتجناهم بان الكافر من أهل الولاية لانه يروح أولاده فجوابه ان الفسق عدو لاله في
الولاية لان وارعا طيبى ويد في الشهادة لان وارعا ديني فافترقا لان تروخ ككفار عدونا فسد والاسلام بصحبه
واما احتجناهم بانهم يدنوا في الحقوق قال تعالى ومن أهل الكتاب من ان قامه بغير يؤده اليك فجوابه ان هذا
مما رضى بقوله تعالى في آخر الآية ذلك بانهم قالوا ليس علينا في الاميين مثيل فاجبر تعالى انهم يستحلون مال بل جبر
ادلتكم مما رضى بقوله تعالى أم حسب الدين اجترحوا سيئات ان تعلمهم كالذين آمنوا وعملوا الصالحات وقوله تعالى لا ي
اصحاب النار واصحاب الجنة فنفى تعالى التسوية فلا تقبل شهادتهم والاحصاء التسوية قال الاصحاب ونسخ الآية قوله
تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم اه والله اعلم

(باب الثالث) في بيان ما تكون الحجة الثالثة وشروط اثنين ريادة على شروط الشاهدين المذكورة والمذكور وعيه وصول
(الوصل الاول) في التبصرة قال ابن راشد وبين القضاء متوجهة على من يقوم أي بالية التامة على الميت او على العايب او على
اليتم او على الاحباس او على المساكين وعلى كل وجه من وجوه البروعلى ببت المال وعلى من استحق شي من الحيوان

ولا يتم الحكم الا بها اه قال الناجي في مفيد الحكم أجمع من علمت من أصحاب مالك انه لا يتم المستحق غير الرماع والقار
حكم الامد يمينه قال ورأى بعض مشايخنا ذلك لارب في القار والرماع ومنهم لم يرق ذلك عساه وفي معنى الحكم
اختلف فيمن استحق شيء من الرماع او الاصول هل عليه يمين أم لا وهذا الثاني هو الذي ذهب اليه مالك رجلي عيسى بن
ووجهه ان الرماع مما جرت العادة بكتب الوثائق فيها عند ائصال تلك المليم والاسلال بالشهادة فيها فادام بكل عند المدعى عليه
شيء من العود والمكاب وقامت البينة للطالب قويت حجته واكتفى بالدعة عن احبائه بخلاف ما ارادتمولات التي يحتمل وجه
انتقالها ويقل حرص الناس على المشاحنة في كتب الوثائق فيها فتوجهت لعميل لذلك وعلى عليه يميناً مطلقاً وهو قول ابن وهب
وابن القاسم في كتاب الاستحقاق من التبية لاند من يمين من استحق شيء من ذلك انه مباح وما ذهب كالمروض والحيوان
وانفقوا في غير الاصول انه لا يقضى المستحق شيء من ذلك حتى يحلف أو ليس على من أقام بينة في أرض أو حيوان أو مائة
يمين الآن يدعى الذي ذلك في يديه امرا بطل صاحبه انه قد فعله فيحلف ما فعله وياخذ وهو قول من كساه وقال بعض
المتأخرين هذا اذا استحضرت من يد غير عاصب وأما ان استحضرت من يد عاصب فلا يمين على مستحقة ادا ثبت ملككم له
قال ابن درجون وما يحكم فيه يمين (١٤٤)

كيف توضع حق نصير على هذه الدعة من لا ستواء وهي كذا
كثرت كان اعسر والصوائط الموضوع لها حسنة لا تجرم اذا عرفت
أعنى في صورة اوضح وأما ما سب إليها من الآثار فليالة الوقوع
او عديته (الحقيقة السامة) الخواص المدسوة الى الحقائق ولاشأن ان الله تعالى اودع في
اجزاء هذا العالم أسراراً وخواصاً عظيمة وكثيرة حتى لا يكاد يرى شيء عن خاصية لها وهو
معلوم على الاطلاق كإرواء الماء واحرق النار ومساب وهو محمول على الاطلاق ومنها ما لم يلد الا امر د
من الناس كالبحر امكرو وما يصدم منه «كيميا» ونحو ذلك كما يدل أن ما لهد شجراً اذا عمل
منه دهن ودهن به اسنان لا يقطع فيه الحديد وشجراً اذا استخرج منه دهن وشرب على
صورة خاصة مذكورة عندكم في «طبقات استعنى عن مداء وامتنعت عليه الامراض واستقام
ولا يموت شيء من ذلك وطالت حياته امداً حتى يأتي من يقتله أما دونه بهدته لاسباب
العادية ولا ونحو ذلك فهذا شيء مودع في اجزاء العالم لا يدخله «شعر» هو تامت كامل
قال (الحقيقة السامة الخواص المدسوة الى الحقائق الى آخر ما قال في هذه الحقيقة) قلت
ما قاله فيها صحيح الا ما قلته من تعيين الآثار التي ذكرها وسببه الى بعض الاحجار وذلك
شيء سمعناه ولا سمعنا من سقمه

عنه والعزم جاحد فلا
يحكم له بمجرد الشهادة
على خطئه حتى يحلف
ومما فاداه حلف انه
لحق وما اقتضيت شيئاً
م كذب به خطئه اعطى
حقه ومن ذلك شهادة
السمع قال ابن محرز
لا يقضى لاحد بشهادة
السمع الا بعد يمينه
لا يحال أن يكون أصل
السمع من شاهد واحد
والشاهد الواحد لا يدممه
من اليمين ومن ذلك أيضاً
اذا جمل الزوج زوجته ار

تاب عما أكثر من سمة مثلاً فامرها يدها واشهد على ذلك وعاب فارادت الاحد بشرطها عند الاجل وانبت
عند الحسام الزوجية والعبية وانصالحها ولشرط بذلك فلا بد ان تحلف انها ما تركت ما جملته يدها وانه غاب أكثر من
المدة التي شرطها وهذه يمين استبراء ومن ذلك اذا اقامت للعرم المحلول الحال بأنه معدم فلا بد من يمينه انه ليس له
مال طاهر ولا باطن وان وجد مالا ليؤدين حقه عاجلاً لان السمة انما شهدت على الظاهر ولعله غيب مالا ومن ذلك المرأة
تدعى على زوجها الغائب النقة وتقيم البينة فاناث الزوجية ونقبة وانصالحها واسم ما سلموه ترك لها سدة فلا بد من
يمينها على ما هو مذکور في محله وضابط هذا الباب ان كل بينة شهدت بظاهر قاته يستظهر بيمين الطاب على ما ظن الامر قاله
في التوضيح في باب التقيس اه (الوصل الثاني) يمين المستحق على البت انه مباح ولا وهب ويمين الورثة على العلم انه ما خرج
عن ملك مورثهم بوجه من الوجوه كلها وان ملك جميعهم يعني الورثة باقي عليه الى حين يمينهم وهذه التهمة في اليمين تكون
على البت قال ابن سهل وادام شهد لرجل شاهدان على دين لا ييه حلف انه لا يعلم ان بهاء اقتضى من ذلك شيئاً وان كان
شيئاً معيناً فاستحقه بشاهدين حلف انه ما يعلم ان بهاء مباح ولا وهب ولا خرج من يده بوجه من وجوه الملك واليمين في ذلك
على من يظن به علم ذلك ولا يمين على من لا يظن به علم ذلك ولا على صغير ومن سئل ممن يلزمه اليمين منهم سقط من الدين

حقيقته فقط قال في رواية يفي بعد بين الذي عليه الحق من ابن بونس من قوله يمين في ذلك قال ابن سهل ولا يحلف الورثة ان يزيدوا في عيبتهم ان الشيء المصدق كان في ملك مورثهم لان النسبة قد شهدوا بذلك وقطعوا به وقد اكبر هذا على بعض القضاة فله فلا يسمى للحاكم ان يحكم الا بما لا دمه فيبني التحفظ في هذه الريادة وشهدوا في المدونة من اقام بينة على حاضر من فلا يخاف مع بينة على اثبات الحق ولا على انه موصيه منه حتى يدعي المطلوب انه دفعه اليه او دمه عنه دفع من وكل او غيره في شدة بخلاف اهل من تبصره ابن فرحون (الوصل الثالث) في تبصرة ابن فرحون بين القضاة لا يصح على وجوبها لدم الدعوى على الخالف لا يوجبها الا ان اهل العلم راوا ذلك على سبيل الاستحسان مطرا بليت والله ثب وحياطة عليه وحفظ لماله للشك في قاء الدين عليه اه في هذا قال الاصل قول مالك رضي الله عنه لو شهد الشاهدان لشخص بين في بدوا حد لا يستحقها حتى يحلف ما عدا ولا وهب ولا خرجت عن يده بطريق من الطرق المزيلة للمالك وهو الذي عليه الفتوى والعصاء وان علله الاصحاب بانه يجوز ان يكون ما عدا هذا المدعى عليه او ان اشتراها هذا المدعى عليه منه ومع قيام الاحتمال لا بد من التمين بشكل ما لا مل عند ما لا عند غير باختلاف قول شهادته شاهدين مسلمين عداين في الدماء والديون مع انه يجوز ان يكون ابراه من الدين او دفعه له او عاوضه عليه ويجوز ايضا الموعون الله ان الذي يقتل هما كما لا اعتبار بهذه الاحتمالات في الدماء والديون لاسيما (١٤٥) وحل الشهادات في الدماء وغيرها

الاستصحاب كذلك لا اعتبار بها في الاموال فكذلك الشأن ان يقتضي مجرد الشاهدين في الاموال بطريق الاولى من الدماء بمجردهما في الدماء والديون والجملة فاشتراط التمين مع الشاهدين ضعيف بحرف لظاهر المصوص كقوله عليه السلام شاهدك او يمينه وقوله تعالى شهيدان من رجالكم ونحو ذلك مما ظهره انهما حجة تامة

مستعمل بقدرة الله تعالى (الحقيقة الثامنة) خواص الدماء وهو نوع خاص من الخواص المودعة في العالم فطبيعة الحيوانات طبائع مختلفة حتى لا تكاد تنق بل قطع انه لا يستوى اثنان من الاناسي في راج واحد وبذل على ذلك ان لا نجد احدا يشبه احدا من جميع الوجوه ولو عظم الشبه لا من فرق بينهما ومعلوم ان صفات الصور في الوجوه وغيرها مائة بالمرجة فلما حصل التباين في الصفات على الاطلاق وجب التباين في الامرجة على الاطلاق فمس طعت على الشجاعة قال (الحقيقة التاسعة) خواص الدماء وهو نوع خاص من الخواص المودعة في العالم فطبيعة الحيوانات طبائع مختلفة حتى لا تكاد تنق الى آخر ما قاله في هذه الحقيقة) قلت في كلامه ذلك سماع في الاطلاق لفظ الخواص وهو يريد مقتضى الامرجة والطبائع ولفظ الخواص لا يطابقه اهل علم الخواص وهم الطبيعيون على ذلك مطلقا بل على امر لا يسمونه الى الامزجة والطمان وما حكاه عن الهند لا ادري صحته من سقمة وما قاله من ان في الحديث الذي ذكره اشارة الى تباين الاخلاق والخلق والله جابها هو انما هو من المحتمل غير ذلك والله تعالى اعلم وما قاله في الحقيقة التاسعة صحيح والله تعالى اعلم وما ذكر في الحقيقة العاشرة ممكن ولم يذكر حكم الرأسم في الشرع ودمى ان يكون حكما حكما حكم الرقي اذا تحققت ونحو ان لا محذور في تلك الالفاظ قال

(١٩) الفرق - رابع { وما علمت انه ورد حديث صحيح في اشتراط ليمين وانما شرط بغير حجة بل بمجرد الاحتمالات والامسبات والمناسبات سواء كان في الاموال او في الدماء كان يقال لا تقبل في الدماء من في طبعه خور أو خوف من القتل مع تبرره في العدالة لان ذلك يعمته على جسم مادة القتل ولا يقبل في الدماء واحكام الا بذان الشان من الدول بل الشيوخ لعظم الخطر في احكام الا بذان ونحو ذلك خلاف الاجماع ومروق من الفوائد ومنكر من العول لاسيما والقياس على الدين يمنع من ذلك والفرق في غابة السر وان ثبت الفرق فذهب الشافعي وغيره عدم هذا الشرط وهو الصحيح اه كلام الاصل وسلمه ابن الشاط قلت لكن في قوله وان ثبت الفرق الخ بطرقه انا اذا ثبت الفرق ظهر وجه اشتراط هذا الشرط في الاموال دون الدماء والديون لاسيما عند من يقول بالاستحسان كما يشهد لذلك كلام الامام ابى اسحاق الشاطبي في كتابه الاعتصام حيث قال ان الاستحسان راء معتبرا في الاحكام مالك وابو حنيفة بخلاف الشافعي فانه منكره جدا حتى قال من استحسن فقد شرع والذي يستقرى من مذهبهما انه يرجع الى العمل باقوى الدليلين هكذا قال ابن العربي قال فالعموم اذا استمر والقياس اذا اطر دافا ما السكاد اضعيفة يريان تخصيص عموم باي دليل كان من ظاهرا او معنى قال ويستحسن مالك ان يختص بالمصلحة ويستحسن ابو حنيفة ان يختص بقول الواحد

من الصلابة الواردة بخلاف القياس قال ويرى ان مع تخصيص القياس وتقص العلة ولا يرى الشافعي لعل شرع اذا ثبتت
تخصيصا وقال في موضع آخر الاستحسان اشرك مقتضى الدليل على طرق الاستثناء والترخيص لمراضة ما يضر
به في بعض مقتضياته وقسمه أقساما عدة منها أربعة أقسام هي ترك الدليل للمرف وتركه للمصلحة وتركه لرفع المشقة وإظهار
الدوسعة وحده غير ابن العربي من أهل المذهب بأنه عد ذلك استعانة بمصلحة حربية في مقابلة قياس كلي قال هو تفويض الاستدلال
المارس على القياس وعرفه بن رشد فقال الاستحسان الذي يكثر استعماله حتى يكون أعم من القياس هو أن يكون طرف القياس يؤدي إلى
علو الحكم ومبالغة فيه مدلل عنه في بعض المواضع ما ينافي في الحكم بحص به ذلك الموضع وهذه مريقات قريب بعضها من بعض وإذا
كان هذا معناه عن مالك وأبي حنيفة فليس بخارج عن الأدلة لثقل الأدلة لا ينفيد بعضها ويخصص بعضها كما في الأدلة السنية من القرآنية
ولا رد الشافعي مثل هذا أصلا كيف وقد جاء عن مالك أن الاستحسان تسعة أعتار العلم ورواه أصح عن ابن القاسم عن مالك وقال أصح
في الاستحسان قد يكون أغلب من القياس وجاء عن مالك أن الفرق في القياس يكاد يفارق السبب المراد لفظه مع تقديم وتأخير
وقولنا السبكي في جمع الجوامع توضيح من المصلحة وقصر الاستحسان مدلول عن الدليل إلى العادة للمصلحة ورد ما به ان ثبت
إنها هي العادة حق لجرى ما في (١٤٦) زمنه عليه الصلاة والسلام أو عدة من غير إكراهه ولا من غيره فقد قام دليل من السنة

والاجماع يعمل بها قطعا ولا ثبت حقيقة ردت قطعا أي فلا تصح محلا للنزاع لم يسلم العلامة المطار بل قال فيه ان من "هو عد ر الغرور رت تبسج المحطورت ودا صاق الامراسع فالحق ل هذا بما يجري فيه الخلاف لفظه اه ولم يفته العلامة لشر يني فنام له بالعباد والله سبحانه وتعالى أعلم (الباب الرابع) في بيان ما تكون فيه الحجة الرابعة والخلاف في قولنا رد ليه وفيه وصلان (الوصل الاول) في انصرة قال الرعي في كتاب الدعوى والابكار وبحكم الشاهد واليمين في كل حق بدعي الحديث على صاحبه من يمس او شراء من أي السلع كان من دور أو أرضين أو حيوان أو رقيق أو ثياب أو طعام أو كراه أو اجارة أو شركة أو معاوضة أو مساقاة أو مفارضة أو جعل أو صاع أو سلف أو ودعة أو غضب أو سرقة أو عتق أو هبة لله تعالى أو للثواب أو صدقة أو محبة أو عطية أو بصاعة أو عارية أو حبس أي على معين أو سكنى أو خدام أو صداق أو صلح من اقرار أو انكار في عمد وخطأ أو جراحة عمد أو خطأ أو جراحة عمد أو خطأ أو نولية أو اقالة أو خيار أو نير من عيب أو رضى به بعد العلم من غير نير أو وكالة في شيء مما ذكرناه مما يكون مالا أو يؤول إلى مال قال أقام المدعى على شيء مما تقدم شاهدا واحدا عدلا وحلف معه اخذ ما يدعي ويثبت في القتل عمد وخطؤه الا انه مع القسامة قال ابن مرقون ليمين مع الشاهد اما تكون في الاموال كما تقدم وتكون في المشامة ما عدا الحدود في القرية والسرقة والشرب والسكاح والرجمة والطلاق والعتاق وما تقدم انه لا ثبت الا بشاهدين وكذلك لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد في شهادة على شهادة الشاهد واختفى في الوكالة بالمال والوصية به هل يجوز فيها لشاهد واليمين والرجل والمرأتان وهو قول مالك وابن وهب أولا يجوز فيها ذلك وهو قول شيب وابن الماجشون قال بن راشد وممن قالوا فيهما أن الشهادة فيهما باشرت ما ليس بالنال لضعفها تؤول إلى المال فاعتبر مالك وابن القاسم وابن وهب المال فجازوا في ذلك الشاهد واليمين

وفي وصلان (الوصل الاول) في انصرة قال الرعي في كتاب الدعوى والابكار وبحكم الشاهد واليمين في كل حق بدعي الحديث على صاحبه من يمس او شراء من أي السلع كان من دور أو أرضين أو حيوان أو رقيق أو ثياب أو طعام أو كراه أو اجارة أو شركة أو معاوضة أو مساقاة أو مفارضة أو جعل أو صاع أو سلف أو ودعة أو غضب أو سرقة أو عتق أو هبة لله تعالى أو للثواب أو صدقة أو محبة أو عطية أو بصاعة أو عارية أو حبس أي على معين أو سكنى أو خدام أو صداق أو صلح من اقرار أو انكار في عمد وخطأ أو جراحة عمد أو خطأ أو جراحة عمد أو خطأ أو نولية أو اقالة أو خيار أو نير من عيب أو رضى به بعد العلم من غير نير أو وكالة في شيء مما ذكرناه مما يكون مالا أو يؤول إلى مال قال أقام المدعى على شيء مما تقدم شاهدا واحدا عدلا وحلف معه اخذ ما يدعي ويثبت في القتل عمد وخطؤه الا انه مع القسامة قال ابن مرقون ليمين مع الشاهد اما تكون في الاموال كما تقدم وتكون في المشامة ما عدا الحدود في القرية والسرقة والشرب والسكاح والرجمة والطلاق والعتاق وما تقدم انه لا ثبت الا بشاهدين وكذلك لا يكون اليمين مع الشاهد الواحد في شهادة على شهادة الشاهد واختفى في الوكالة بالمال والوصية به هل يجوز فيها لشاهد واليمين والرجل والمرأتان وهو قول مالك وابن وهب أولا يجوز فيها ذلك وهو قول شيب وابن الماجشون قال بن راشد وممن قالوا فيهما أن الشهادة فيهما باشرت ما ليس بالنال لضعفها تؤول إلى المال فاعتبر مالك وابن القاسم وابن وهب المال فجازوا في ذلك الشاهد واليمين

فذلك شهره ابن الحاجب واعتبر اشهب وابن المناجشون ما ليس حال فلم يحيزا ذلك فيهما وفي التبطية وان شهد على عائب
في وكالة شاهد فروي انه بخلف الوكيل وثبت وكاله والاكثر والذي جرى عليه العمل انه لا يخلف معه قال من فرحون
يلزم من اجار شهادته المساء على الوكالة في المال ان يجبر شاهد او يمسأ على الوكالة في المال لانها تؤول الى المال وراثة الفرائي وما نقله عن لبعدي
من ان ما ثبت بالشاهد واليمين في مذهب مالك اربعة الاموال والكفالة والعصا في جراح العمد والخطبة التي هي شرط في
التحليف في بعض الاحوال وان ما ثبتت بهما ثلاثة عشر السكاح والطلاق والعتاق والولاية والاحساس والوصاية المعتبر المعتبر وهلال
رمضان وذى الحجة والوث والقذف والابراء وترشد السعية وفضل الشهادة قال والمواضع المختلفة فيها خمسة الوكالة بالمال والوصية
به والتجريح والتعديل وسكاح امرأه قد ماتت يعني أنه اذا شهد على السكاح بعد موت المرأة شاهد أو ان أحد الوارثين
مات قبل الآخر قبل يخلف من الشاهد ويثبت الميراث أولا وكذا لو شهد بذلك رجل وامرأة قال ابن القاسم يورث مع
الشاهد واليمين والشاهد والمرأتين وأشهب يمنع لترتيب ثبوت السكاح على ذلك قال ويتوجه الاشكال على موصفين من
مذهب مالك في ذلك (الاول) قبوله الشاهد واليمين في العصا في جراح العمد اعني انما يصح عليها بالمال في
بعض الاحوال فانه المساء بلا صلح واعتبار بطاوارى الميدة وذلك (١٤٧) لازمه في نفس ايضا وهو خلاف

الاجماع وهو مشكل جدا
(والموضع الثاني) عدم
قبوله هذه الحجة في
الاحساس مع انها متافه
ولا في الولاية وما له الى
الارث وهو مال ولا في
الوصايا وهي مال ولا في
ترشد السفية الذي يؤول
لصحة البيع وغيره وهو
مال في المال في هذه الصور
أقرب من المال في جراح
العمد لا بما هو مبيع
العصا من ذلك وهو العاقب
أدق بقبح المصالح فيها
وقاعدة المذهب ان كل

الحديث اشارة الى تامين الاحلاق والخلق والسجيا والعوى كما ان الماد كدك (الحقة
النامية) الرقي وهي الابط خاصة تحدث عنها السماء من الاسقام والاداء والاسباب
المهاكة ولا يقال ان الرقي على ما يحدث ضررا بل ذلك يقال له الحرو هذه اللفظ منها
ما هو مشروع كالفاحمة والمودتين وما ما هو غير مشروع كفي الجلية والهند وغيرهم وربما
كان كفرا ولذلك هي ملك وغيره عن الرقي ما لم يجز لاحتفال ان يكون فيه محرم وقد نهى
علماء مصر عن الرقية التي تسكن في آخر جمعة من شهر رمضان لما فيها من اللفظ الاعجمي
ولا هم يشتمون بها عن الخطبة ويحصل بها مع ذلك معاهد (الحقيقة المباشرة) المرائم وهي
كلمات يرعى أهل هذا المسم أن ساجان عليه السلام لما أعطاه الله ماله وجد الجان
يبتشون بني آدم ويسخرهم بهم في الاواق ويحطونهم من الطرقات فقال الله تعالى
أن يولى على كل قبل من الجان ملكا يضبطهم عن الفساد فولى الله تعالى للملائكة على كل الجن
فسوم من الفساد وعطلة الناس والزهم ساجان عليه السلام سكي القفار والخراب من
من الارض دون الماء ليسلم الناس من شرهم فاداعنى بعضهم واسد كرى المزم كلمات
تعتلها تلك الملائكة ويؤمنون ان الكل نوع من الملائكة اسماء امرت بتعطيل ما وهى اقم
عليها ما اطاعت واحسان وفات ما طلب بها ولم يرم بقسم ذلك الاسماء على ذلك الملك

مما له الى المال يثبت هذه الحجة وكل ما يؤول الى المال لا يثبت بها عدم قبولها في هذا الموضع مشكل كقبولها في الموضع
الاول فامل ذلك الا ان يرصد في الحس على غير المعين فانه يتعد الخلف من غير الدين وهو الذي تقتضيه قواعد
المذهب اه مع قال من فرحون الولاية وان كان لا يثبت الا شاهدان الا أنه لو أقام شاهدا واحدا على ميت أنه مولاه وانه اعتقه
فكان ابن القاسم يقول انه بخلف مع شاهد واحد ولا يستحق الولاية وقال أشهب لا يستحق المال ولا الولاية لانه لم يثبت
الولاية الذي يستحق به المال فلا يستحق المال قل ان يستحق الولاية قال وقد تكون الشهادة بهذه الحجة على ما هو مال تؤول
الى الشهادة على غير المال فيثبت بها تمام ذلك في مثل ما قال مالك رضى الله تعالى عنه قد تكون الشهادة في مال تؤدى الى
الطلاق مثل ان يقيم شاهدا واحدا انه اشترى امرأه من سيدها فيخلف معه ويستحقها ويكون فراقا ومنها ان يقيم الكاتب
شاهدا على اداء الكفالة فانه بخلف معه ويتم العتق ومنها لو ثبت على رجل دين شهادة رجل وبين المدعى انه يرد منه
الشهادة العتق الذي وقع به الدين ومنها ان يذوق رجل رجلا خربة فيجب عليه الحد فيأتى من يستحق رقبة المذوق
شاهدوين فيسقط عن القاذف الحد ومنها ان يذوق رجل مكانا فيأتى الكاتب شاهدا انه ادى كتابته فيخلف معه
فيجب الحد لتمام العتق اه المراد من كلام ابن فرحون يتصرف وزيادة من الاصل فطره (تبيين الاول) في تبصرة

ان فرعون حيث قلنا يحكم باليمين مع الشاهد قبل ذلك منسوب الى الشاهد فقط واليمين كالاستظهار واليمين كساهداتان
فيه خلاف ويظهر ان ذلك الخلاف يرجع الى الشاهد هل يرم الحلق كانه اوبصره ام لفظه (التبعية الثانية) حيث يحكم باليمين
مع الشاهد فان كانت الدعوى على يهودى او نصرانى او مجوسى او عند ملوك او امة لم يكن عليه الا بيمينته والله تعالى وان كانت
الدعوى لواحد من هؤلاء فهو بحلف مع شاهدين ويستحق ما حلف عليه اه باصلاح (لوصل الثانية) القضاء باليمين مع
الشاهد قال مالك والشافعى وابن حنبل وقال ابو حنيفة ليس بحجة وبالم في خفض الحكم ان حكم به قائل هو مدعى وأول من قضى
به معاوية وليس كما قال ن كثر العلماء قال هو الفقهاء السبعة وغيرهم لنا وحوى (الاول) ما في وطأ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم
قضى باليمين مع الشاهد وروى في المسابيد بانطاطة مقررته وقال عمرو بن دينار رواية عن ابن عباس ذلك في الاموال (الوجه الثاني)
اجماع الصحابة على ذلك فقد قضى به جماعة من الصحابة ولم يرو احد منهم انه انكره فقد روى السافى وغيره ذلك عن ابي بكر
وعمر وعلى واثني من كتب وعدد كثير من غير مخالف (الوجه الثالث) ان يمين تشرع في حق من طهر صدقه وقوى حمايته وقد طهر دمه
في حقه شاهده (الوجه الرابع) انه احد الفداعيين فتشرع ليمين في حقه اذ ارجح جاسه كادعى عليه (الوجه الخامس) قياس الشاهد
على اليد (الوجه السادس) ان احدى (١٤٨) حكم بالمرأتين مع الشاهد فيحكم باليمين معه لان اليمين أقوى من المرأتين

فيحضر له قبل من اجاز الذي طلبه او الشخص منهم فيحكم فيه بما يريد ويرغمون ان
ان هذا الباب انما دخله الخلل من جهة عدم ضبط تلك الاسماء فتنها اعممية لا يدرى
ورن كل حرف منها يشك فيه هل هو بالضم او الفتح او الكسر وربما أسقط الساخ
بعض حروفه من غير علم ويحتمل العمل في المقسم به لفظ آخر لا يعظمه ذلك انك فلا يجب
ولا يحصل مقصود المرم هذه حقيقة المرامم (الحقيقة الحادية عشرة) الاستخدامات وهي قسمان
الكواكب والجان فيرمعون ان للكواكب ادراكات روحانية فاما قوت الكواكب فيحور
خاص ولها خاص على الذي يباشر فيحور ورما تقدمت منه احوال خاصة منها ما هو
محرم في الشرع كالفواظ ومنها ما هو كمر صريح وكذلك الالهة التي يحاطب بها الكواكب
منها ما هو كمر صريح فياد به لفظ الالهية ونحو ذلك ومنها ما هو محرم على ذلك الكلمات
الموضوعة في كتبهم فادخلت تلك الكلمات مع "محور مع الهيئات المشترطة كانت روحانية
للكواكب مطبوعة له متى اراد شيئاً فممنه له على زعمهم وكذلك الدول في ملوك الجان على
زعمهم اعمموا لهم تلك الاعمال الخاصة لكل لان الملوك في هذا والى رعمون بالاستخدام
قال (الحقيقة الحادية عشرة الاستخدامات التي آحر ما قاله في هذه الحقيقة) قست لا كلام
في ذلك فانه حكاية وقد ذكر حكمها

لدخولها في الامان دون
المرأتين (الوجه السابع)
قوله عليه السلام البيعة
على من ادعى باليمين على
من انكر وذلك ان البيعة
مستتمة من اليان والشاهد
واليمين بين الحق (الوجه
الثامن) قوله تعالى ان جاءكم
فاستقربا فتبسطوا وهذا
ليس مما سبق فوجب ان يقل
قوله مع اليمين لا لا قائل
بالفرق واما الوجوه التي
احتجوا بها (الاول) قوله
تعالى واستشهدوا شهيدين
من رجالكم فمن لم يكونا

رجلين فرجل وامرأتان فخصر اشروع عند عدم الشاهدين في الرجل والمرأتين والشاهد واليمين
زيادة في النص وزيادة نسخ وهو لا يقل في الكتاب خبر الواحد وحواله انما زيادة سلمناه اسكن نفع انه نسخ
لامور (الاول) النسخ الزفع ولم يرتفع شيء وارتفع الحصر يرجع الى ان غلب المدكور غير مشروع ذكوه غير مشروع
يرجع الى البراءة الاصلية والبراءة الاصلية يرجع خبر الواحد انفا (الثاني) ان الآية واردة في التحمل دون الاداء بقوله
تعالى اذا تدابنتم بدنين الى اجل مسمى فكتبوه والشرع بالاستقبال فهو لا يتحمل ويقولون انما ان تضل احداها فتذكر
احداها الاخرى واليمين مع الشاهد لا تدخل في التحمل فالحصر في التحمل ناق ولا نسخ على التقدير (الثالث) ان
اليمين تشرع في حق من ادعى رد الوديعة وجميع الامناء والقائمة واختلاف المسابيين وينتقض ماد كرموه بالكول وهو
رياسة في حكم الآية (والوجه الثاني) قوله عليه السلام الحصرى ادعى على كندى شاهداك او يمينته ولم يقل شاهداك
ويعني وجوابه ان الحصر ليس مراداً بل دليل الشاهد والمرأتين ولا قضاء يختص بثنين لخصوص حالهما فيم ذلك اسوع
ومن قول كل من وجد في حقه من الصفة لا يقل منه الا شاهدان وعليكم ان تبسوا ان تلك الحالة مما قلنا نحن فيها بالشاهد
واليمين (والوجه الثالث) قوله عليه السلام البيعة على من ادعى واليمين على من انكر فخص البيعة في جهة المدعى واليمين

في جهة المسكر لان المبتدئ محصور في خبره واللام للعموم فلم تنق بين في جهة المدعى (و لوجه الرابع) انه لما نذر بقل البينة للمسكر نذر بقل اليمين للمدعى وحواسها ان اليمين التي على المذكر لا تعداه لان اليمين التي عليه هي ليمين لدومة واليمين مع الشاهد هي الجاهلية فهي غيرها فلم سلطان الحصر ولم يكن قولنا يمين المدعى مع الشاهد نحو بلامن يمين المسكر بل اثبات ليمين اخرى باسنة فلا مردا لم تنحول البينة لم تنحول اليمين مع ان الدخول واقع غير منكر لانه لو ادعى عليه مسكر لم يكن للمسكر اقامة البينة ولو ادعى القضاء كان له اقامة البينة مع انها بينة ثالثة في الخالين (والوجه الخامس) ان اليمين لو كان كاشاهد لجار تقدمه على الشاهد كاحد الشاهدين مع لآخر ولجاء اثبات الدعوى يمين وجوابه الفرق ان الشاهدين معاها مستويان ولا مرة لاحدهما على الآخر في التقديم ولما اتين فاما تدخل لتعويبة جهة الشاهد فبقله لافوة فلا يدخل ولا شرع وشرع الشاهدان لانهما حجة مستقلة مع "خلف (و لوجه السادس) القياس على احكام الانسان وجوبه ان احكام الانسان اعظم ولذلك لا يقبل فيها الدماء ولا تمت يمين مع السكول عندنا وعدا الى حجة خلافه للشافعي حيث قال بخلف المدعى عليه قبل قيام شاهد فان بكل حلف المدعى لنا وجوبه (الاول) قوله عليه السلام لا تسكح الا بوي وشاهدي عدل فخير عليه السلام انه لا يثبت الا من اثنى قال يمين (١٤٩) مع السكول فعليه البيان (و لوجه

ثاني) قوله تعالى واشهدوا ذوى عدل منكم وانما امر بهذه الشهادة لانها سبب اثبوت فيحصر اثبوت فيها عملا بالمعوم والا لزم تخير البيان في تأسيس القواعد وهو خلاف الاصل (والوجه الثالث) ان الشاهدين والمرأين أقوى من اليمين مع السكول لانهما حجة من جهة المدعى ولم يثبت احكام لانه انما فلا يثبت باليمين مع السكول (والوجه الرابع)

وانه حصص روحانيات الكواكب وملوك الجن وشرط هذه الامور من توعية في كتب الفوم والله سبحانه اعلم السكك فلا حرم لا يشترط هذه الامور ففالج وهما قد انتهى المدد الى احسد عشر وكل أصله عشر سبب ان أحد بعض الخواص من نواع السحر فاختلف العدد لذلك وهما أربع مسائل (المسألة الاولى) قال الامام ابو الحسن ابن الخطيب في كتابه المختصر السحر واليمن لا يكونان من فاضل ولا يفسدان ولا يصحان منه أبدا لان من شرط السحر الجرم يصدر الاثر وكذلك أكثر الاعمال من شرطها الجرم والفاضل المتحرر في العلوم يرى وقوع ذلك من المعسكات التي يجوز ان توجد. ومن لا يوجد فلا يصح له عمل اصلا وأما العين فلا بد فيها من فرط التعميم للرأي والنفوس الفاضلة لا يصل في تطعيم ما تراه الى هذه الدابة فذلك لا يصح السحر إلا من العجائر والفركان أو السوداء ونحو ذلك من النفوس الجاهلة (المسألة الثانية) السحر له حقيقة وقد عوت بالسحر أو بشعر طمعه وعادته وان لم يشره وقال به الشافعي وابن حنبل وقالت الحنفية أن وصل الى يده كالدخان ونحوه جاز ان يؤثر والا قال (وهما أربع مسائل المسألة الاولى الى آخر ما حكاه عن الفجر) قلت لا كلام معه في ذلك لانه نقل وما قاله الفجر يتوقف على الاحتياط والتجربة ولا سلم صحة ذلك من سنده وما قاله في المسألة الثانية صحيح

ان مد كرهه يؤدي الى اسباحة الفروج بالباطل لانه اذا أحبا ادعى عليها فتذكر فيحلفا فتسكن فيحلف ويستخفها بتواطئه منهما (والوجه الخامس) ان المرأة قد ذكره زوجها فتدعى عليه في كل يوم فتحلفه وكذلك الأمة تدعى العتق وهذا صرر عظيم واما الوحوه التي احتجوا بها (فالوجه الاول) قصبة حريصة ومحيصة في قصبة عبد الرحمن بن سهل وهي في الصحاح وقان فيها عليه السلام تخاف لكم يهود خمسين يمينا وحوابه ان الايمان ثبت بعد اللوث وهو وجوده مطروحا بينهم وهم أعداؤه وعلقت خمسين يمينا بخلاف صورة النزاع في المفسس ولان النمل نادر في الخلوات حيث يمتد الاشهاد فمط أمره لحرفة الدماء (والوجه الثاني) ان كل حق توحته اليمين فيه على المدعى عليه فاما بكل ردت على المدعى قياسا على المال وحوابه ان المدعى عليها لا يخلف بمجرد الدعوى فاحتمست المدة (والوجه الثالث) القياس على فلان فان المرأة تتمد يمين الزوج وسكولها عن اليمين وحوابه ان اللعان مستثنى للضرورة فجعلت الايمان مقام الشهادة لتعذرها وضرورة الارواج لدى العار وحفظ النسب ولا ضرورة ههنا (الوجه الرابع) قوله عليه السلام البينة على من ادعى واليمين على من أنكر وهو عام تناول صورة النزاع وحوابه انه مخصوص بما كراهه من الضرورات وخطر الباب (والوجه الخامس) انه عليه السلام قال لركابة لما طلق امرأته البينة ما اردت بالثقة قال واحدة فقال له عليه سلام الله ما اردت الا واحدة

فقال الله ما اردت الا واحدة فنفه مد دعوى امرائه الثلاث وجوابه الفرق بين دعوى المرأة الثلاث ودعواها اصل
الطلاق بان الثاني ليس فيه ظهور بل مرجوح استحباب المصمة بخلاف الاول فانه يثبت له طهر فيه قاله الاصل
وصححه ابو القاسم ابن الشاط و الله علم

(الباب الخامس) في بيان ما تكون فيه الحجة الخامسة والخلاف في قولها وفيه وصلان (الوصل الاول)

في نصرة ابن فرحون القضاة بامرائين وعين المدعى يجري فيما يجري فيه الشاهد واليمين من الاموال على ما تقدم في باب الشاهد
واليمين وكذا الورثة كالوولدت امرأته ثم ماتت هي وولدها فشهدت امرأان من الامهات قبل ولدها قال الاب بخلف أو أورثه
على ذلك ويستحقون ما يثبت عن أمه لانه ماله قاله ابن القاسم واختلف في مسائل منها فشهد النساء في طلاق ودين شهادة
واحدة جرت مع اليمين في الدين دون الطلاق ومنها ما اذا شهدت امرأان على ميت أنه أوصى لرجل قال في المدونة لا يجوز
شهادتهما ان كان في الوصية عتق وابضاع النساء بر يد السكاح اليات فاطن الوصية كلها قال ابن راشد وقد اختلف في هذا
الاصل وهو ما اذا اشتملت شهادة على ما يجبره السنة ومالا يجبره والمشهور جوار ما أجارته السنة دون ما لم يجبره وقيل يرد
الجسيع اه (الوصل الثاني) (١٥٠) في لاصل المرأان واليمين هي حجة عندنا وقاله ابو حنيفة ومنعه الشافعي وكذا

ولا وقالت المدربة لاحقيقة للسحر لئلا يكتفى بالكتاب والسنة والاجماع أما الكتاب فقوله تعالى
يلعنون الناس السحرة ولا يقرن صدور السحرة عن الملائكة لانه قرىء
المكين تكلم الام اوها ملكا وادن لهم في تعليم الناس السحر بفرق بين المعجزة والسحر
لان مصدقة الخلق في ذلك الوقت كانت تقتضي ذلك ثم صعدا الى السماء وقولهما فلا تكفر
أى لانستعمله على وجه السحر كما يقال خذ ادل ولا تنطق به أو يكون معنى قوله عز وجل
يلعنون الناس السحرة أى ما يصلح للامرين وفي الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم سحر ملكا
يحب اليه اه يأتي النساء ولا يبين الحديث وقد سحرت عائشة رضي الله عنها جارية اشترتها
وكان السحر وخبره معلوما للصحابة رضوان الله عليهم أجمعين وكذا ما يجزم عليه قبل ظهور
المدربة ولان الله عز وجل قادر على خلق ما يشاء عقيب كلام مخصوص أو ادوية مخصوصة
احتجوا بقوله تعالى يحل اليه من سحرهم انها تسمى فهو تحيل لاحقيقة له ولانه لو كانت
له حقيقة لا يمكن الساحر ان يدعى به الدبوة فانه يأتي بالحواري على اختلافها والجواب عن الاول
انه حجة له لانه تعالى اثبت السحر واعماله ينقض ما خيل الى السحري ونحن لا ندعى ان كل
سحر يهض الى كل المعاهد وعن الثاني ان اضلال الله تعالى للحق ممكن لكن الله تعالى
اخرى مادته بضط مصالحهم فلا يسر ذلك على الساحر ولم من ممكن بتمه الله عز وجل من

ان حسن ووافقا في
الشاهد واليمين لا وجوه
(الاول) ان الله تعالى
أقيم برأتين مقام الرجل
فيقتضون ما مع اليمين كالرجل
ولما عن عليه السلام
تقصان مقامه قل عدلت
شهادة امرأتين شهادة
رجل ولم يخص موضعا
دون موضع (الثاني) انه
يخفف من سكول المدعى
عنه مع امرأتين أقوى
(الثالث) ان المرأتين
أقوى من اليمين لانه
لا يتوجه عليه يمين منهما

وبوجه مع الرجل وادان لم يرح على ليمين الا بعد عدمهما كانهما أقوى فيكونان كالرجل
فيخفف منهما واما الوجوه التي احتجوا بها فالاول ان الله تعالى لما شرع شهادتهن مع الرجل ما عدم الرجل القيت وجوابه
ان النص دل على انها يقومان مقام الرجل ولم يتعرض لكونهما لا يقومان مقامه مع اليمين فهو مسكوت عنه وقد دل
عليه الاعمال المتقدم كما دل الاعتناء على اعتبار القمط في البيان والجدوع وغيرها (والوجه الثاني) ان في المال اذا حلت عن
رجل لم تقبل كالوشد أو سم سوة فلوان امرأتين كالرجل لم الحكم ما يبرم ويقبل في غير المال كما يقبل الرجل ويقبل في غير
المال رجل وامرأان (والوجه الثالث) ان شهادة النساء ضعيفة فتقوى بالرجل واليمين ضعيفة فيصم ضعيف الى ضعيف
وجوابهما ان قد يما ان امرأتين أقوى من اليمين وانما لم يستقل النسوة في أحكام الابدان لانها لا يدخنها الشاهد واليمين
ولان تخصيص الرجال موضع لا يدل على قولهم لان النساء قد خصص بموت القرح وغيرها وان لم يدل ذلك على رجحانهم على
الرجال اه وسلمه ابن الشاط والله أعلم (الباب السادس) في بيان ما تكون فيه الحجة السادسة والسابعة والخلاف في قولها ودلائله
وفيه وصلان (الوصل الاول) في نصرة ابن فرحون الشاهد والسكول يجري في كل موضع يقبل فيه الشاهد واليمين والمرأان
واليمين وصورة ذلك ان يشهد على المدعى عليه شاهد وامرأان فان ادانوا جرت اليمين على المدعى وردها على المدعى عليه فان نكل

عن اليمين قضى عليه بكونه ليس له أن يردّها على المدعي لأن اليمين الردية لا تردّ قال فيمنى للحج ثم أن بين المدعي عليه حكم السكول أن كانت الدعوى في مال بل وحكمه أيضا أن كانت في طلاق أو عتق فقد احتلف في القضاء بأشاهد والسكول في الطلاق والعتاق من ذلك في ذلك روايتان وقال قبل بأوراق إذا ادعى العبد أو الأمة العتق وأقام أحدهما شاهدا حلف السيد فإن سئل فقبل يعتق عليه وقيل يسجن حتى يحلف وقيل بخلى من السجن إذا طأ والطول سنة قال وإن أقامت المرأة شاهدا بالطلاق وأسكر الزوج حلف وخلى بيته وبناتها وإن سئل سجن حتى يحلف أو يطول أمره والطول في ذلك سنة وقيل يسجن إذا حتى يحلف أو طلق وقيل يطلق عليه إنهم أربعة أشهر لمشاهدته الأيلاء اهـ (لوصل الثاني) في الأصل الشاهد والسكول حجة عما حلفا للشاهدين لما روي (لأول) أن السكول سب مؤثر في الحكم فيحكم به مع الشاهد كاليمن من المدعي وتأثيره أن يكون المدعي عليه ينزل اليمين المدعي (الثاني) أن الشاهد أقوى من يمين المدعي بدليل أنه يرجع لليمن عند عدم الشاهد (الثالث) أن الشاهد يدخل في الحقوق كلها بخلاف اليمين وأما الوجوه التي احتجوا بها (فالأول) أن السنة إنما وردت بالشاهد واليمين وهو تطمين الله تعالى ولا تعطيم في السكول وجوبه إن التطمين لا يدخل له هنا بدليل أنه لو سح (١٥١) وهل أف مرة لا يكون حجة مع

الشاهد وأما الحجة في أقدمه على موجب التقوية على تقدير الكذب وهذا كما هو وأزع ديني أما السكول فبعبه وأزع طيبى لانه إذا قيل له إن حلفت برأت وإن نكأت عرفت قداما سئل كان ذلك على خلاف الوزع الطيبى والوزع طيبى أقوى ألا ترى أن الشهادة لا تقبل إلا من العدل لأن وارهها شرعى فلا يؤثر إلا في

الدخول في العالم لأنواع من الحكم مع أناسين بعد هذه المسألة إن شاء الله تعالى الفرق بين السحر والمجازات من وجوه فلا يحصل اللبس والصلال (المسألة الثالثة) قال الطرطوشي في تعليقه قال مالك وأصحابه الساحر كافر يقتل ولا يسجد بسحر مسلما أو دميّا كالزبدى قال محمد إن أظهره قبلت نوحته قال أصح أن أظهره ولم يثبت فقتل له لبيت المال وإن استقر لمورثة من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فمروا بهم أعلم قال ومن قول العلماء القدماء لا يقتل حتى يثبت أنه من السحر الذي وضعه الله عز وجل أنه كهر قال أصح بكشف عن ذلك من يعرف حقيقة ولا يلى قتله إلا السلطان فإن سحر المكاب أو المد سببه لم يل سببه قتله بل الإمام ولا يقتل الدمى إلا أن يضرب المسلم سحره فيكون قصصا لمهده فيقتل ولا يقبل منه الإسلام قال (المسألة الرابعة) قال الطرطوشي في تعليقه قال مالك ومعه الساحر كافر فيقتل ولا يستتاب سحر مسلما أو دميّا كالزبدى قال محمد إن أظهره قبلت نوحته قال أصح أن أظهره ولم يثبت يلى قتله لبيت المال وإن استقر لمورثة من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فمروا بهم أعلم قال ومن قول العلماء القدماء لا يقتل حتى يثبت أنه من السحر الذي وضعه الله تعالى أنه كهر قال أصح بكشف عن ذلك من يعرف حقيقة ولا يلى قتله إلا السلطان إلى قوله لأن ذلك سحر في الأرض بالقساد) قلت ذلك كله نقل لا كلام فيه

المتقين من الناس (والوجه الثاني) أن الحمت في اليمين بوجوب الكفارة ويقر الديار بلائع إذا أقدم عليها غموسا وليس كذلك السكول وجوابه أن الكفارة قد تكون أولى من الحق المختلف فيه والختاب وهو أنه قد تقدم عليه اليمين الكاذبة لأن الوزع حينئذ إنما هو الوزع الشرعى وقد تقدم أنه دون الوزع الطيبى (والوجه الثالث) أن السكول لا يكون أقوى حجة من جحد أصل الحق وجحد لا يقضى به مع الشاهد والا كان قضاء مع الشاهد وحده وهو خلاف الإجماع وكذلك السكول وجوابه أن مجرد الجحد لا يقضى به عليه فلا يحلفه والسكول يقضى به عليه بدم بدم اليمين فيحلفه طمعه فظهر أن السكول أقوى من اليمين وأقوى من الجحد قال الأصل والمرآن والسكول عندنا بحد حلفا للشاهدين رضي الله عنه والمذكر هو ما تقدم سؤالا وجوابا وعمدته أنه قياس على اليمين بطريق الأولى كما تقدم تقريره وسأله أبو القاسم ابن الشاط وأبوه سبحانه وتعالى أعلم

باب السابع في بيان ما يكون فيه الحجة الثامنة والخلاف في قبولها ودليله وفيه وصلان (الوصل الأول)

اليمين من المدعي بمد سكول المدعي عليه عن اليمين الزامة للدعوى فيستحق ما ادعى به تسكور بما إذا ادعى رجل على رجل حقا وليس له بية على ذلك فيسكن المدعي عليه فتوجه عليه اليمين على نفي ما ادعى به عليه وهي اليمين الزامة للدعوى يسكن

ثم ان فتنة اليمين على الطالب وهي اليمين المقلدة فحاف ويستحق من جعل المطلوب رد هافانه بحج على الحاكم من يملكه بذلك ولا يقضى حتى يرد هافان بكل لطالب فلا شيء له في ذلك في مختصر الواضحة فان حلف المدعي حين بكل المدعي عليه واخذ ما ادعاه ثم ان المدعي عليه وحد بدة برأيه من ذلك فتمه ذلك واستعاد ما اخذه منه المدعي انه وتكون أيضا وما اذا ادعى المطلوب العدم وقال ان المدعي عالم بذلك فله اخذ اليمين الزامة للدعوى قال بكل المدعي فلا مقال وحلف المطلوب انه ليس له مال ظاهر ولا باطن وهذه اليمين تسمى اليمين المصححة والمدعي في هذه الصورة مدعي عليه انظر المنطوية افاده ابن فرحون في التصرة والله أعلم (الوصل الثاني) في الاصل اليمين والسكول حجة عندما وعد الشافعي وقال احمد ان حنبل يقضى بالسكول ولا ترد اليمين على الطالب وقال ابو حنيفة ان كانت الدعوى في مال كرر عليه ثلاث فان لم يحلف لزمه الحق ولا ترد اليمين ون كانت في عقد فلا يحكم بالسكول بل يحبس حتى يحلف أو يعترف وفي الكا والطلاق والنسب وغيره لا يدخل لليمين فيه فلا سكول وقال ابن ابي ليلى يحبس في جميع ذلك حتى يحلف لواجب (الاول) قوله تعالى ذلك أدني ان يتوا بالشهادة على وجهها او يخافوا ان ترد ايمان سدايمانهم ولا يمين سدين وهو خلاف الاجماع وسين حمله على يمين سدره يمين على حذف المضاف واقامة المضاف (١٥٢) اليه مقامه لان اللفظ اذا ترك من وجه بقي حجة في الداعي (الثاني)

وان سحر أهل ملته فيؤدب إلا ان يقتل احدا فيقتل به وقال سحر من يقتل الا أن سحر كالكسب وهو خلاف قول مالك قال ذهب لمن يعمل له سحرًا ولم يشر أدب ادبا شديد لانه لم يكفر وانما ركن الكفرة قال وتعلمه وتعلمه عند مالك كعرو قالت الحنفية ان الشياطين يعمل له ما يشاء فهو كافر ون اعتقد انه تخيل ونمو به لم يكفر وقالت الشافعية يصفه فان وجد ما فيه ما هو كافر كالتقرب للكواكب ويسعد ما تفعل ما يطمس بها فهو كافر وان لم نجد فيه كفرا فان اعتقد اياحه فهو كافر قال الطرطوشي وهذا منفي عنه لان القرآن طلق سحر به قالت الشافعية ان قال سحرى يقتل غاليا وقتل به قتل وان قال الغالب منه السلامة فليده المدينة مملطة في ماله لان الماله لا يعمل الاقرار وفي ابو حنيفة ان قال قتلت سحرى لم يحجب عليه القود لانه لم يقتل بمثل وان كرر ذات منه قتل لانه سحرى في الارض ماله ساد قال الطرطوشي ودليل المالكية قوله تعالى وما يلهي من احد حتى قولنا بما نحر فتنة ولا تكفر اى تعلمه وما تكفر سليمان ولكن الشياطين كفروا يعلمون الدس السحر ولا يفتا في الامن بتقداره بقدره على تغيير الاجسام قال (الطرطوشي) ودليل المالكية قوله تعالى وما يلهي من احد حتى يقولوا اما نحن فتنة ولا تكفر اى تعليمه وما كسر سليمان واكن شياطين كفروا يعلمون الناس السحر ولا يفتا في الامن بتقداره بقدره على تغيير الاجسام

ماروى ان الانصار جاءت الى رسول الله صلى الله عليه وسلم وقالت ان اليهود قتلت عبد الله وطرحته في قفسير اى نر فقال عليه السلام انهم قتلون وتستحقون دم صاحبكم قالوا لا قال فتعجب لكم اليهود قالوا كيف يحلفون وهم كفار وحمل عليه السلام اليمين في جبهة الخضم اخرجه صاحب الموطأ وغيره (الثالث) مروي ان المقداد اقترض من عثمان سبعة آلاف درهم ولما

كان وقت القضاء جاء مائة ألف درهم فقال عثمان افرصت سبعة آلاف درهم فترادى الى عمر فقال المقداد يحلف عثمان فقال عمر ليهان لقد اضعفت فلم يحلف عثمان فقل عمر اليمين الى المدعي ولم يحلف في ذلك عمر وعثمان والمقداد ولم يحلفهم غيرهم فكان احكاما (الرابع) القياس على السكول في باب القود والملاعة لان السكول الروح (الخامس) لو سكر عن الجواب في الدعوة لم يحكم عليه مع انه يسكول عن اليمين والجواب فاليمين وحده اولى بعدم الحكم (السادس) ان البينة حجة المدعي واليمين حجة المدعي عليه في النفي ولو امتنع من اقامة البينة لم يحكم عليه بشئ فكذلك المدعي عليه اذا امتنع من اليمين فيكون بلا آخر فعلها (الثامن) ان السكول اذا كل حجة نامة كالشاهدين وجب القضاء به في الدماء او واقصة كالشاهدين والمرأتين او كالشاهد وبين وجب استنفوه عن التكرار او كالاقرار يقبل في القود ولا يقتصر اى الى تكرار بخلافه السكول واما الوجوه التي احتجوا بها (الاول) قوله تعالى ان الذين يشتركون بهد الله واباعاهم فيما قليل لا ينعم شيئا به ان يستحق ايميه على غيره حقا فلا ترد اليمين لثلا يستحق ايميه مال غيره وجواه ان معنى الاية ان لا تمن اليمين الكاذبة ليقطع بها مال غيره ليست كذلك وبجرد الاحتمال لا يمنع والا لمع المدعي عليه في اليمين

المدامه لئلا ياحذها مال ل يحكم باظهار وهو الصدق (والوجه الثاني) الملاعن ان لكل حد بمجرد السكول وجوابه ان الموجب
لحد الملاعن قدفه واعاد اعاده مسقطه قاتا فقد المانع عومل ما يقتضي والسكول عندكم مقتضى فلا جامع بينهما (والوجه الثالث)
ان اس امر يرى ان ابي مليكة قصاه اليمين بعد الى ابن عباس فقال ان هذا الرجل ولا في هذا الدل وانه لاعاء الى عنه فقال
له ابن عباس اكتب لي مما يدولك فكتب اليه في جاريين جرحت أحدهما الاخرى في كرها فكتب اليه ابن عباس احبسما
الى حد العصر واقرا عليهما ان الذين يشترون مهاد الله وابائهم ثم قليلا قال فقل ذلك واستحلما فأتت فلزمها ذلك وجوابه
انهم روى عن ابن ابي مليكة انه قال اعترفت فلزمها ذلك ولله رايه لا راي ابن عباس فان ابن عباس لم يامر بالحكم عليها
بذلك والتاسي لا حجة في فعله (والوجه الرابع) قوله صلى الله عليه وسلم البيعة على من ارعى واليمين على من اسكر فجعل
اليمين في حجة المدعى عليه فلم يبق بين جعل في حجة المدعى وجعل حجة المدعي البيعة وحجة المدعي عليه اليمين ولما
لم يجر قبل حجة المدعي الى حجة المدعي عليه لم يجر أيضا نقل حجة المدعي عليه الى حجة المدعي عليه وجوابه انه
ورد لمن توجه عليه اليمين ابتداء ونحن نقول به وامامنا نحن فيه فلم يضر له الحديث الا ترى ان المسكر قد
يقسم البيعة اذا ادعى الدين وكذلك اليمين قد توجد في حق المدعي (١٥٣) في الرتبة الثانية (والوجه

الخامس) قوله عليه
السلام شاهدك او يمينه
ولم يل أو يمينك وجوابه
انه ابيان من توجه عليه
اليمين ابتداء في الرتبة
الاولى كما تقدم تقريره
(والوجه السادس) ان
البيعة للآثبات ويمين
المدعي عليه تدعى فلهذا تقرر
حمل البيعة لا في تقرر
أيضا جعل اليمين للآثبات
وجوابه ان لم يجعل اليمين
وحدها للآثبات بل
اليمين مع السكول على
ان البيعة قد تكون للغير

والحرم بذلك كغيره او قول هو علامة الكفر باخبار الشرع فلو قال الشارع من دخل موضع كذا
فهو كافر اعتقدا كغير الداخل وان لم يكن الدخول كفرا وان اخبرنا هو انه مؤمن لم تصدقه قال
فمدا معنى قول اصحابنا ان السحر كفر اي دليل الكفر لانه كفر في نفسه كاكل الخنزير وشرب
الخمر والتزود الى الكنائس في اعياد الصاير فحكم بكفر فاعله وان لم تكن هذه الامور
كفرا لا سيما وتعلمه لا يتأتى إلا بما شرته كن اراد ان يتعلم الزمر او ضرب العود والسحر لا
يتم إلا بالسحر كقيامه اذا اراد سحر سلطان ليرج الاسد قائلا خاضعا متقرما له وبإيديه
يا سيده يا عظيمه أمت الذي اليك تدن الملوك والجارية والاسود أسانك ان تدل لي قلب فلان

والحرم بذلك كفر أو قول هو علامة الكفر باخبار الشرع فلو قال الشارع من دخل موضع
كذا فهو كافر اعتقدا كغير الداخل وان الدخول كفر وان اخبرنا هو انه مؤمن لم تصدقه قال
فمدا معنى قول اصحابنا ان السحر كفر اي دليل الكفر لانه كفر في نفسه كاكل الخنزير
وشرب الخمر والتزود للكنائس في اعياد الصاير فحكم بكفر فاعله وان لم تكن هذه الامور
كفرا لا سيما وتعلمه لا يتأتى إلا بما شرته كن اراد ان يتعلم الزمر أو ضرب العود والسحر لا يتم
إلا بالسحر كقيامه اذا اراد سحر سلطان ليرج الاسد قائلا خاضعا متقرما له وبإيديه يا سيده
يا عظيمه أمت الذي اليك تدن الملوك والجارية والاسود أسانك ان تدل لي قلب فلان

(٢٠ - الفروق - راجع) كما تقدم تقريره مثل بيعة القضاء فانه اني اه وسلمه ابن الشاط و الله أعلم

(الباب الثامن) في بيان ما تكون فيه الحجة التاسعة وفي صفتها وفيه وصلان (الوصل الاول)

في تبصرة ابن مرقون لا يحكم بالمان الاسد ثبوت الحمل شهادة امرأين وثبوت الزوجية أن كانا من اهل المصر والامكة
من الامان قبل ثبوت الزوجية والحمل ولا بعده بخلاف ما اذا كانا من اهل المصر فانه بما اذا لم يثبت ذلك بحال ولا يكون الامان
الا بمجلس الحاكم أو في مجلس رجل من اعيان الفقهاء بأمر الحاكم وقال قيل ويجب ان يكون في اشرف امكة البلد عدد
المدير في المدينة وعند الركن بمكة وعند المحراب في غيرها في الجامع الاعظم والمختار ان يكون عدد صلاة العصر ومختلف
الذمية في كنيستها لا في المسجد والمريض بموضعه ويكون ذلك محصور جماعة اهلها اربعة قال وحقيقة الامان بين الزوج
على زوجته زنا أو نفى حملها أو ولدها وبين الزوجية على تكذيبه وسميت ايمانها لمان لان فيها ذكر اللعن ولكونها سببا
في بعد كل واحد من صاحبه اه وفي الاصل وسلمه ابن الشاط و ايمان المان متفق عليها فيما علمت من حيث الجملة اه
(الوصل الثاني) صفة الامان انه ان لا عن من دعوى الزنا واعتمد على الرؤية قال أربع مرات اشهد بالله وقال عهد يزيد
الذي لا اله الا هو اني ان الصادقين رأيتها ترى كالمروء في المسكحلة ثم يقول في الخامسة لعنة الله عليه ان كان من السكادين

ثم تقول المرأة أربع مرات أشهد بالله الذي لا اله الا هو ائمن السكادين ومراأتى أرفى ثم تقول في الخامسة ان غضب الله عليها
ان كان من الصادقين وان لا عن من دعوى لنفى الحمل واعتمد على الرؤية وحدها على أحد الاقوال د في الاربع وهذا الحمل
مقوز من المرأة وان هذا الحمل منه وبقول في اللعان اذا اعتمد على الاستبراء وحده على أحد القولين ان من الصادقين ائمن استبرأتها
من كذا فاعتمد عليهم ذكرهما معا في الاربع الابصار وان لا عن من دعوى العصب قال اشهد بالله الذي لا اله الا هو وهذا الحمل
مقوز وان من الصادقين وقال في الخامسة وان لمسة الله عليه ان كان من السكادين وتقول المعتصة اذا التمت لنفى الولد أشهد بالله
الذي لا اله الا هو ويرى ولا طست وتقول في الخامسة ان غضب الله عليها ان كان من الصادقين فيتمين لنف الشهاداة وللفظ اللعن
والعصب معها وفي معنى الحكم والحرة المسئلة التي لم يقع الخيض وقد جومت نلاع زوحها لان من قد فها يحد وامشهور قول
مالك وان القاسم ان الفرقة تنفع بينهما تمام التحالف دون حكم حاكم وقال ابن حبيب لا تنفع حتى يفرق الامام بينهما وقال ابن
ابن يونس ان يطلقها فلا تعد قراعه من اللعان فان لم يعمل آخر يا على سنة المتلاعنين اهما لا يتنا كعان أبدا وقال ابن لياة
ان لم يعمل طلقها الامام ثلاثا ولمعه من مراجعتها بعد زوح وفي كتاب ابن شيمان وفرقة المتلاعنين ثلاثا ويزوجها بعد زوح
آخر في الجلاب فرقة المتلاعنين (١٥٤) فخرج بغير طلاق أفاده ابن فرحون في التنصرة والله أعلم

(الباب التاسع) في بيان
ما يكون فيه القسامة وصفتها
وفيه وصلان (الوصل
الاول) قال ابن راشد
القسامة موجهة مع اللوث
للقتل في الممدولة في
الخطأ ولا قسامة في
الاطراف ولا في الجراح
ولا في العيود ولا في ركعات
قرب من مرحون أو ثبثاء
مثلثة اراد الوجهه التي
يقع بها اللوث والطلابخ
في الدماء وهي كثيرة ومع
كثرتها لا يتوصل بها الى
التمسك من الدماء لعظم

الجوار واحتجوا بان تعلم صريح الكفر ليس بكفر فان الاصولي يتعلم جميع انواع الكفر
ليحذر منه ولا يقدح في شهادته وماخذه فاسحر اولى ان لا يكون كفرا ولو قال انسان ائما
تملت كيف يكفر بالله لاحتبه أو كيف الرما وانواع الفواحش لا يجتنبها لم ياتم قلت هذه
المسئلة في غاية الاشكال على اصولنا فان السحرة يعتمدون اشياء تأتي قواعد الشريعة تكفيرهم
ما كعمل الحجارة المتقدم ذكرها قبل هذه المسئلة وكذلك يعممون عقاقير ويحملونها في الالهة
والآثار اوز يرثاء اوفى قور الموني اوفى باب يفتح الى المشرق او غير ذلك من القاع ويعتقدون ان
الآثار تحدث عند تلك الامور نحو اوصى موسهم التي طبعها الله تعالى على الرطب بينها وبين تلك الآثار
الجوار واحتجوا بان تعلم صريح لكفر ليس بكفر فان الاصولي يتعلم جميع انواع الكفر ليتحذر منه ولا
يقدح في شهادته وماخذه فاسحر اولى ان لا يكون كفرا ولو قال انسان ائما تملت كيف يكفر
بالله لاجتنبه أو كيف الرما وانواع الفواحش لا يجتنبها لم ياتم قلت هذه المسئلة في غاية
الاشكال على اصولنا فان السحرة يعتمدون اشياء تأتي قواعد الشرع تكفيرهم ما كعمل الحجارة
المقدم ذكرها قبل هذه المسئلة وكذلك يعممون عقاقير ويحملونها في الالهة والآثار اوز ير
الاء او قور الموني اوفى باب يفتح الى المشرق او غير ذلك من القاع ويعتقدون ان الآثار
تحدث عند تلك الامور نحو اوصى موسهم التي طبعها الله تعالى على الرطب بينها وبين تلك الآثار

خطرها ورفيع قدرها فوجب الاعراض عنها الا ان فيها قوة لاجل ما أصيب به من العرائن الحمة على صدق مدعيه ولذلك عند
اختلاف العلماء في تعيين ما يقبل من ذلك وسد ما رضى الله تعالى عنه أن اللوث والشاهد العدل على ما ية البتل ووجه ذلك أن يقوى جهة
المدعين ولا تأثير في نقل اليمين الى جهة المدعين وأخذ من القاسم بما قاله مالك ووافقه بن وهب وابن عبد الحكم وذكر ابن المواز
عن ابن القاسم ان شهادة المرأين لوث بوجب القسامة ولا يوجب ذلك شهادة امرأة واحدة وروى ابن المواز واشهب انه يقسم
مع الشاهد غير العدل وهم المرأه قال ابن المواز عن أشهب ولم يختلف قول مالك وأصحابه أن المبدو الذي ليس بلوث بوجه رواية
أشهب وهو اختياره أم لوث فم يعتبر فيه المدالة كالذي يقول دمي عند فلان فلا يشترط فيه المدالة بل يقبل قوله في العمد والخطأ
ولو كان قاسما وفي تنبيه الحكم لان المانصف وروى أشهب عن مالك ان القسامة تنجب بشهادة امرأة واحدة عدل وقيل تقسم
مع جماعة النساء ونصبيان والقوم ليسوا بمدول فادأ وقت القسامة شيء من هذا على القول فيه بالجواز استحق أولياء المقتول
الدم قال ووجه ذلك أن القود انما يجب بمجرد القسامة عند مالك ولا حكم للشاهد الواحد في ثبوت القود وان كان عدلا لا من
حقوق الا بدان التي لا تستحق بالشاهد واليمين وانما الواحد لوث ويطع بقوى الدعوى في اباحة القسامة لا على جهة الشاهد واليمين
الدى في حقوق الاموال ولذلك لا يقبل في قسامة العمد الا رجلان فصاعدا ولا مدخل فيها لنساء ولا حكم للواحد لاجل ما أقام

في نبوت الحق بإثباتهما مقام الشاهدين بخلاف القسامة في الخطأ لانه مال فادانيت ان شهادة الواحد في ذلك لوث لا نصف
 شهادة تكل باليمين فكذلك قد يكون اللوث قد عدل والمليغ من النساء والصبيان لانه لطخ لاشهادة والقسامة
 في هذا الباب أصل عرصن نفسه لا يترض عليه غيره على ما وردت به السنة بخلاف سائر الحقوق والاصح أن لا تجب
 القسامة بشيء من ذلك ولا يراق دم مسلم غير المدلول وذكر القاضي ابو محمد في المعونة ان من اصحابنا من يجعل شهادة العبد
 والصبيان لوث وانه قال ابن ربيعة ويحيى ابن سعيد وهذا حكم القتل على غير وجه العيلة اما هل العيلة فقال ابن الموار
 ان شهد عدل انه قتله غيلة لم يقسم مع شهادته ولا يقبل في هذا الاثنا هذان ثم قال ابو عبد رأيت ليحيى ابن عمر يقسم معه
 من المتقي الداجي اه المراد (الوصل الثاني) في النصرة صفة القسامة ان يحلف الاولياء خمسين يمينا أن فلان قتل وليد فلانا
 او انه ضربه ومن ضربه مات ان كان قد عاش بعد ذلك ويقصر على قوله الله الذي لا اله غيره وقال المعيرة يريد الرحمن الرحيم
 ويحلفون في المبيعة السورة عند المير وفي غيرها بالجامع قياسا در الصلاة بحضور الناس ويؤتى الى مساجد الاثنا ثمان مائة
 عشرة أيام والى سائر الامصار من مسيرة عشرة أميال ويحلف في الدم من له المصاص من الرجال المكلفين وفي الخطأ المكلفون
 من لورثة رجالا ونساء على قدر ميراثهم ولا قسامة فيمن ليس له (١٥٥) وارث اد تحلف ببيت المال غير ممكن

ولا قسامة الانساب او
 ولاء ولا يقسم من
 القبيلة الا من اتقى منه
 في نسب ثابت ولا يقسم
 المولى الاسفل ولكن
 ترد الايمان على المدعى
 عليه فيحلف خمسين يمينا
 فان نكل سجن اذا
 حقي يحلف أو يموت اه
 المراد منها فطرها هي
 الاصل وايمان القسامة
 متفق عليها ايضا من
 حيث الجملة اه وسلمه
 ابن الشاطي والله اعلم
 (الباب العشر) في

عند صدق العزم فلا يمكننا تكفيرهم بجمع المواقف ولا بوضعها في الآثار ولا باعتقادهم حصول
 تلك الآثار عند ذلك العمل لانهم جروا ذلك وجوده لا يحرم عليهم لاجل خواص هو هم فصار
 ذلك الاعتقاد كاعتقاد الاطباء حصول الآثار عند شرب العقاقير لطوائف طبائع تلك العقاقير
 عند صدق العزم فلا يمكننا تكفيرهم بجمع المواقف ولا بوضعها في الآثار ولا باعتقادهم حصول
 تلك الآثار عند ذلك العمل لانهم جروا ذلك وجوده لا يحرم عليهم لاجل خواص هو هم فصار
 ذلك الاعتقاد كاعتقاد الاطباء حصول الآثار عند شرب العقاقير لطوائف طبائع تلك العقاقير
 النفوس لا يمكن التكفير بها لاسيما ليست من كسبهم ولا كفر سحر مكسب وأما اعتقادهم ان
 الكواكب تفعل ذلك بقدره الله تعالى فهذا خطأ لاسيما لانهم لا يربط الله تعالى ذلك
 بها وانما جاءت الآثار من خواص هو هم التي ربط الله تعالى بها تلك الآثار عند ذلك الاعتقاد
 فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب خطأ كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى أودع في الصخر
 والسقموبيا عقن الطير وقطع لاسهال فانه خطأ واما تكفيره بذلك فلا وان اعتقدوا ان
 الكواكب تفعل ذلك والشياطين بقدرها لا بقدره الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية هذا
 مذهب المعتزلة في استقلال الحيوانات بقدرها دون قدرة الله تعالى فكذلك تكفير المعتزلة بذلك
 لا كفر هؤلاء ومنهم من فرق ما بين الكواكب مطية السادة فاذا انضم الى ذلك اعتقاد المعتزلة

بيان ما يكون فيه الحجة الحدية عشر والخلاف في قبولها ودليله وفيه وصلان (الوصل الاول) في النصرة القضاء بقول
 امرأتين ما قرادهما فيما لا يطلع عليه الا النساء كالولادة والكرارة والشيوة والحيض والحمل والسقط والاستئصال والرضاع وارجاء
 السور وغيوب الحرار والاماء وفي كل ما تحت ثيابهن ووجه ذلك انه لما كانت هذه الامور مما لا يحضرها الرجال ولا يطلعون
 عليها اقيم فيها النساء مقام الرجال للضرورة قال وبحور القسامة مع شهادة امرأتين على أحد الاقوال فيما تجوز معه القسامة
 قال واما شهادتهن فيما يقع بينهن في المائم والحام من الجراح والقتل ففي ذلك خلاف والاصل الجوار للضرورة
 كالصبيان فيما يقع بينهم من ذلك قال ابن الماصف وكذلك ان لم يكونا عدلين لانه موضع لا يحضره المدلول ورأى
 اللخمي ان يقسم مصفا في القتل ثم يقاد ويحلف في الجراح ثم يقتص قال وان عدل متين في ذلك افتنانا فيد في القتل بغير قسامة
 واقتص في الجراح مع عين فتعا من مسحي الرجال والصحيح ان شهادة النساء ببعضهن على بعض في المواضع التي لا يحضرها
 الرجال كالجراح والمرض والمائم وما أشبه ذلك لا تجوز فيما يقع بينهم من الجراح والقتل لان المال عدم ضرورتهن الى الاحتجاج
 في ذلك وقيل تجوز لاجتماعهن الى ذلك فانه ان راشد قال ولم يزل النساء يجمعن في الاعراس والمائم في ربه صلى الله عليه وسلم
 وهلم جرا فاذا لم يقبل قول بعضهن على بعض دعت دماؤهن وفي الاملاء على الجلاب المفيد عن ابن زيد البراسي قال وهذا اذا كان

في العرس المباح الذي لا يختلط فيه الرجال مع النساء ولم يكن هناك مسكرين وكان دخولهم الحمام بالشر فهذا مسألة الخلاف وأما إذا كان في الحمام مسكر مثير وفي لاعراس التي يمرض فيها الرجال والنساء فلا يختلف في المذهب ان شهادة مصنف لبعض لا تقبل وكذلك المأثم لا يحصل حضوره اذا كان فيه نوح وما أشبه ذلك مما حرمه الشارع لان بحضورهن في هذه المواضع تسقط عدالتهن والله تعالى شرط لعدله في الرجال والنساء قوله تعالى ممن ترضون من الشهداء اهـ المراد فاطرها والله اعلم (الوصل الثاني) في الاصل وقع خلاف الأئمة لنا في قبول شهادة النساء وعدم قبولها في ثلاث مسائل (المسألة الاولى) حالها أبو حنيفة في قبول النساء منفردات في الرضاع ولنا انه معنى لا يظن عليه الرجال غالبا فتجوز منفردات كالولادة والاستمالة (المسألة الثانية) حاشا الشافعي في قبول المرأتين فيما يفردان فيه وقال لا بد من أربع وقال أبو حنيفة ان كانت الشهادة ما بين السرة والركبة قبلت فيه واحدة وقيل أحمد بن حنبل واحدة مطلقا فيما لا يطلع عليه الرجال وبعد فلا بد من اثنتين مطلبا وبكتمان لنا وجها (الاول) ان كل جنس قبلت شهادته في شيء على الافراد كفي منه اثنان ولا يكفي منه واحد كالرجل في سائر الحقوق (الثاني) ان شهادة الرجال أقوى وكثرتهم يكف واحد فانساء أولى وأما الوجه الثاني (١٥٦) احوالها فاربعة (الاول) ما روى عتبة ابن الحارث قال تزوجت

أم يحيى بنت أبي أسهب فأتت أم سيرة فقالت أرصعتكما فابت رسول الله صلى الله عليه وسلم وقد كرت له ذلك فاعترض عبي بن أبي سيرة فقالت يا رسول الله انما كادته قال كيف وقد علمت وزعمت ذلك متفق على صحته وجوابه انه حجة لنا فان أمره صلى الله عليه وسلم فيه بطريق الفتيا لا بطريق الحكم والارزام لا من (الاول) ان معناه ان أحبار الواحد

والثاني ان كرها واجيب عن هذا الفرق ما نرى الخواص في القتل والضرر والبيع في محرمي العادة مشاهد من السماع والآمين وغيرهم وأما كون المشتري أو رجل يوجب شقوة أو سعادة فاعلم هو حرر ونحيم من المنجمين لا صحة له وقد عذبت القر والشجر والحجارة والتمائم فصارت هذه الشائنة مشتركة بين الكواكب وغيرها فهو موضع طرد ونفي لا مربة فيه انه كفر ان اعتقد انها مستقلة بنفسها لا محتاج الى الله تعالى فهذا مذهب الصنف وهو كفر صريح لا سيما ان صرح بهي ماعناه وبهذا البحث يظهر ضعف ما نقله الحنفية من ان امر الشياطين وغيرهم كفر بل ينبغي لهم ان يعزلوا في هذا لا تطلق فان الشياطين كانت تصنع لاسان عليه السلام ما يأمرون به من عذاب وبما نزل وغير ذلك فان اعتقد الساحر ان الله تعالى سحر له سبب عذابه مع حواصن نفسه الشياطين صعب القول تنكفبه وأما قول الاصحاب انه علامة الكفر فشكل لانا نتكلم في هذه المسألة باعتبار الفتيا ونحن سمعنا ان حال الانسان في تصديقه لله تعالى ورسوله بعد عمل هذه المقامير كحاله قبل ذلك والشرع لا يغير على خلاف الواقع فان ارادوا الحد منه فشكل ايضا لانا لا نكفر في حال كفره واقع في ذلك كما لا يجهل مؤمننا في الحال بامان واقع في ذلك وهو بعد الاصنام الآن بل الاحكام الشرعية تنفع اسبابها ونحوها لا توفعها وان قطعا يوقع كما اننا نقطع بفرور الشمس وغير ذلك ولا ترتب مسيئاتها

بغير الظن والعادة ان من عاب على طه بحر بهي طريق من الطرق كان ذلك الطريق فيها بعض الى الحكم أم لا فذلك الشيء يحرم عليه من عاب على طه طلوع الحجر في رمضان حرم عليه الاكل أو ان الطعام بحس حرم عليه أكله وبحود ذلك (الامر الثاني) ان المرأة الواحدة لو كفت في كمال الحجة لامرأة بالمرء من أول مرة كما يشهد عدلان لان اسفيذ عند كمال الحجة واجب على الفور لاسيما في استباحة الفروج فلا يدل ذلك على ان الواحدة كافية في الحكم بل على ان مساء ما علمت (الوجه الثاني) ما روى عن علي انه قبل شهادة القاتلة وحدها في الاستمالة وجوابه انه معارض بادلنا المتقدمة فيحمل على الفتيا جماعين الادلة (الوجه الثالث) ما روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال في الرضاع شهادة امرأة واحدة تجزى وجوابه انه معارض كذلك بادله فيحمل على الفتيا الخ (الوجه الرابع) انقياس على الرواية وحوايه الفرق بينهما بان الرواية ثبت حكمها عاما في الامصار ولاعصار لاعلى معين فليست مطعة العداوة فلا يشترط فيها العدد فتقبل الواحدة في الرواية ولا تقبل في الشهادة اعاقا (المسألة الثالثة) قال مالك والشافعي وابن حنبل لا يقبل النساء في أحكام الايمان وقال أبو حنيفة يقبل في أحكام الايمان شاهد وامرأتان الا في الجراح الموجبة للعود في النفوس والاطراف لنا وجوه (الاول) قوله تعالى في مسائل المدايات فان لم يكن نارجلين فرجل وامرأتان فكان كل ما يتفق المسال مثله ومقومه انه لا يجوز

في غيره فلا يجوز في احكام الابدان (الثاني) قوله تعالى في الطلاق والرحمة واشهدوا ذوى عدل منكم الآية وهو حكم بدني فسكت الاحكام البدنية كلها كذلك الاموضع لا يطلع عليه الرجال للضرورة في ذلك (الثالث) قوله عليه السلام لا تسكاح الا بولي وشاهدي عدل وهو حكم بدني فسكت الاحكام البدنية كلها كذلك واما الوجوه التي احتجوا بها فتاوية (الاول) قوله تعالى واستشهدوا شهادتين من رجالكم الآية فاقام المرأين والرجل مقام الرجلين في ذلك مطلقا لاعدد عدم شهادتين فقط ان لا يصح الجن عليه لجوارهما مع وجود الشاهدين اجماعا فتمين اهمما يقومان مقامهما فيكونان مرادين لقوله صلى الله عليه وسلم وشاهدي عدل لوجود لاسم رجوه ان معنى الآية اهمما يقومان مقام الرجل في الحكم بدليل الرفع في لفظ رجل وامرأتين وليس معهما ماد كرتهم والانتقال من رجل وامرأتين بالنصب لانه خير كل ويكون التعدير فاعلم بكل الشاهدين رجدين يكونان رجلا وامرأتين ولما رفع على الابدان كان يديره رجل وامرأتان يقومان مقام الشاهدين بخلاف الخبر (الوجه الثاني) قوله تعالى من رجل وامرأتين اطلق بما يخص موضعا فيم وجوابه ان آخر الآية مرتبط باولها واولها اذا تداينتم يدين الى اجل مسمى فاكتسوه ثم قال تعالى واشهدوا اذا سمعتم على انفسكم الموم خصصناه بالقياس على جراح القود بجامع عدم قبولهن منهدرات ولان الحدود اعلاها الزنا وادناها المرققة ولم يفسل (١٥٧) في احدهما ما يقبل في الآخر

فكذلك الابدان اعلى من الاموال فلا يقبل فيها ما يقبل في الاموال ولان القتل وحده النطق في السرقة وحده عرلس بها بالنص ولا بالقياس على الزنا لعدم اشتراط اربعة فيه ولا بالقياس على الاموال لانها لا تنقض بالنساء فتعين قياسها على الطلاق (والوجه الثالث) انها امور لا تسقط بالشتم فتقبل فيها النساء كالا موال وحواها الفرق

قدمنا وأما قول الله تعالى التردد الى لكائس وكل الحرير وغيره اما قصينا بكفره في القضاء دون القيا وقد يكون مما بينه وبين الله تعالى مؤمنا فالتدنى يستقيم في هذه المسألة ما حكمه الطرطوشي عن قدماء اصحابنا أنا لا نكفره حتى يثبت انه من السحر الذي كفر الله تعالى به أو يكون سحرا مشتملا على كفر كما قال الشافعي واما قول مالك أن تلمه وتعليمه ليس في غاية الاشكال فقد قال الطرطوشي وهو من سادات علماء انه اذا وقف لرجع الاسد وحكي القضية الى آخرها قال هذا سحر فقد تصوره وحكم عليه بانه سحر فهذا هو تلمه وكيف يتصور شيئا لم يلمه وأما قوله لا يتصور التعم إلا بالاشارة كضرب العود ديس كذلك بل كتب السحر مملوءة من تعليمه ولا يحتاج الى ذلك بل هو كتعلم انواع الكفر الذي لا يكفر به الا سائر كما يقول ان المصارى يتقنون في عيسى عليه السلام كذا ولصائفة يستقنون في الحجوم كذا وتعلم مذهبهم ومهم عليه على وجهه حتى رد عليهم ذلك فهو قرينة لا كفر وقد قال بعض العلماء ان كان تعلم السحر ليفرق منه وبين المعجرات كال ذلك قرينة وكذلك نقول ان عمل السحر باهر مباح ليعرف به بين الختمين على الزنا أو قطع الطرق بالنساء والشجاء او بعد ذلك بجيش لكفر فيقتلون به ملكهم فهذا كله قرينة أو بعبارة محبة بين الزوجين أو المال مع جيش الاسلام فتأمل هذه المباحث كلها فالوضع مشكل جدا قول الطرطوشي اذا قال صاحب

بيهما بان احكام الابدان اعظم رتبة لان الطلاق ومحوه لا يقبلن فيه منهدرات فلا يقبلن فيه مطلقا كالتقصيص ولانا وجدنا السكاح اكد من الاموال لاشتراط الولاية فيه ولم يسخله الاجل والخيار والهبية (والوجه الرابع) ان السكاح والرجعة عقد مدفع فيقبل فيهما النساء كالا جارات وحواهن ان المقصود من الاجارة المال (والوجه الخامس) ان الخيار ولاجل ليست أموالا ويقبل فيهما النساء وكذلك هبة صور النزاع وجوابه ان المقصود منهما أيضا المال بدليل أن الاجل والخيار لا يشتران الا في موضع فيه المال (والوجه السادس) ان الطلاق رافع لعقد سابق فاشبه لاقالة وجوابه ان مقصود الطلاق غير المال ومقصود الاقالة المال على أن حل عقد لا يثبت بالنساء والسكول (والوجه السابع) انه أي الطلاق يتعلق به تحرير كالرضاع (والوجه الثامن) ان العتق ازالة عن كائين وجوابه ان الرضاع يثبت بالنساء منهدرات بخلاف الطلاق والمدى وأيضا ما كالتق الى غير ذلك بخلاف البيع اه كلام الاصل وسلمه ابو القاسم بن الشاطب والله اعلم

(الباب الحادى عشر) في بيان ما يكون فيه الحجة ثمانية عشرة وكونه اقامة او جالبة ودليل قبوله وفيه وصلار (الوصف الاول) في تنصرة ابن فرحون المضاء بالتحالف من الجهتين فيقضى لكل واحد منهما يمينه ويفهم المدعى فيه بينهما أو يفسخ

عن كل واحد منهما ما يلزمه بموجب المقدار بعينه والحكم بالفسخ بينهما بدخول في أبواب كثيرة منهما اختلاف المتباينين واختلافهما يرجع إلى ثمانية عشر نوعا يقع التحالف في أحد عشر نوعا (الأنواع أول) أن يختلفا في حسن الثمن فيقول أحدهم هذه دنانير ويقول الآخر ثوب فانهما يتجانسان ويتفاسدان إذ ليس تصديق أحدهما بأولى من الآخر ويرد المتباين قيمة السلعة عند القوات مع في مفيد الحكم القول قول مدعى البيع أو الشراء بالتقدم مع يمينته وعلى الآخر البيعة لأن الدرهم هي الأمانة وما يقع البيع (النوع الثاني) أن يختلفا في نوع الثمن فيقول أحدهما شرين ويقول الآخر هو شير فانهما يتجانسان ويتفاسدان (النوع الثالث) أن يختلفا في مقدار الثمن فيقول أحدهما شرين ويقول الآخر بمشرة ولا خلاف إماما يتجانسان ويتفاسدان ما لم يقبض المشتري السلعة إذ لا مزية لاحدهما على الآخر وإذا رجعت دعوى المشتري يقبض السلعة ففيها أربعمائة رواية (أحاديث) أن المشتري يصدق في الثمن مع يمينته لقوة اليد (الثانية) إماما يتجانسان ويتفاسدان وإن قبضها ما لم يبين ما صدق حينئذ بالدونة والروايات لأن وهب (الثالثة) إماما يتجانسان ويتفاسدان وإن قبضها وإن ما لم يفت بغير سوق أو بدن فيكون القول قول المشتري وهي رواية ابن القاسم في المدونة وبها أخذ (الرابعة) إماما يتجانسان ويتفاسدان وإن قامت في يد المشتري ويرد (١٥٨) القيمة بدل العين وهي رواية أشهب وبها أخذ وقال المازري ومعه

الرواية كان يفتي شيخنا وأنا أفق به أيضا قال ابن راشد وأما برء القيمة ما لم تكن أقل أو أكثر وحيث قلنا بالتحالف فالبيعة بالبائع وقبل بالمشتري وقيل يقرع بينهما فلو تناكلا فقل ابن القاسم بفسخ كمال إذا تماثلا وقال ابن حبيب يمضى انعقد بها قال النافع وأما فرعنا على قول ابن القاسم فهل لاحدهما أن يلزم صاحبه لسع مادكر

الشرع من دخل الدار فهو كافر قصينا بكفره عند دخول الدار فهو فرض محال ولا يجوز صاحب الشرع عن إسان بالكفر إلا إذا كفر وقولهم هو دليل الكفر عموم وقولهم لأن صاحب الشرع أخبر بذلك في الكتاب العزيز قلنا نحن الآية على ما هو كفر من السحر لا على فيه غايته دخول التحصيل في الموم بالقواعد وهذا هو شأننا في العمومات وأما الكفر بغير سبب الكفر فهو خلاف القواعد ولا شاهد له بالاعتبار رأى دليل دلنا على أن تعلم السحر أو تعليمه لا يكون إلا بالكفر وقوله تعالى ولكن الشياطين كفروا لأن الناس السحر فالجواب عنه قوله يعلمون الناس السحر يمنع اعتساع قوله كفروا بل أحار عن حالهم بعد تقرير كفرهم بغير السحر وأما يتم المقصود إذا كانت الجملة الذاتية معسرة الأولى سلمنا أنها معسرة لها لكن يتعين حملها على أن ذلك السحر كان مشتملا على الكفر وكانت الشياطين تعتقد موجب تلك الإلحاد كالنصراني إذا علم المسلم دينه فانه يعتقد ووجهه وأما علم المسلم دين النصراني ليرد عليه ويتأمل فساد قواعده فلا يكفر العلم ولا التعلم وهذا يقتضي على وفق القواعد وأما جعل التعليم وتعلم مطلقا كفر فحذو القواعد واعتصر على هذا القدر من التبعية على غور هذه المسألة قلت هات هذا الفصل بحمده لاوتقار الكلام عليه إلى مدة لم يتبين تمهيدها وهي أن كون أمر ما كفرا أي أمر كان ليس من الأمور المقيمة بل هو من الأمور الوضعية الشرعية

قولان وإذا قلنا بقول ابن حبيب فهل يعتذر له أي ابن أم لا قولان وهل يفسخ البيع بتمام التحالف أو يعتذر إلى الحكم قولان الأول قول سحنون وإن في قول ابن القاسم وإن عد الحكم ونمرة الخلاف أن رضى أحدهما بقول الآخر فقل قول ابن القاسم له ذلك وعلى قول سحنون ليس له ذلك وقال بعض الفرويين أن تماثلا بامر العاض فلا بد من الحكم والمال انفسخ بتمام التحالف (النوع الرابع) إذا احتما في تحجيل الثمن وتاجيله فقال السبع بنت سعد وقال المشتري بل بسبعة القول قول من ادعى عرف مع يمين فان لم يكن لتلك السلعة عرف فقال القاسم يستعان ويتفاسدان وقال ابن وهب أن كانت السلعة بيد البائع فهو مصدق مع يمين وإن قبضها المتنازع صدق مع يمين وإن ادعى ما يشبه وقيل إن ادعى المتنازع أجل اقربا يتجانسان ويتفاسدان أن كانت السلعة قائمة ويكون القول قول المشتري مع القوات وإن ادعى أجل اقربا فالحول قول الداع وانما على الأصل واختلافهما في إقصائه فلا يصل عدم الإقصاء فيكون القول قول مدعيه مع يمين (النوع الخامس) إذا احتما في الخيار وأبى فقال ابن القاسم القول قول المدعى البت مع يمين وقال أشهب القول قول مدعى الخيار وقيل يجري فيه الخلاف الذي تقدم اختلافهما في مقدار الثمن فان ادعى كل واحد منهما أنه اشترط الخيار لنفسه دون الآخر فاختلف

قولان وإذا قلنا بقول ابن حبيب فهل يعتذر له أي ابن أم لا قولان وهل يفسخ البيع بتمام التحالف أو يعتذر إلى الحكم قولان الأول قول سحنون وإن في قول ابن القاسم وإن عد الحكم ونمرة الخلاف أن رضى أحدهما بقول الآخر فقل قول ابن القاسم له ذلك وعلى قول سحنون ليس له ذلك وقال بعض الفرويين أن تماثلا بامر العاض فلا بد من الحكم والمال انفسخ بتمام التحالف (النوع الرابع) إذا احتما في تحجيل الثمن وتاجيله فقال السبع بنت سعد وقال المشتري بل بسبعة القول قول من ادعى عرف مع يمين فان لم يكن لتلك السلعة عرف فقال القاسم يستعان ويتفاسدان وقال ابن وهب أن كانت السلعة بيد البائع فهو مصدق مع يمين وإن قبضها المتنازع صدق مع يمين وإن ادعى ما يشبه وقيل إن ادعى المتنازع أجل اقربا يتجانسان ويتفاسدان أن كانت السلعة قائمة ويكون القول قول المشتري مع القوات وإن ادعى أجل اقربا فالحول قول الداع وانما على الأصل واختلافهما في إقصائه فلا يصل عدم الإقصاء فيكون القول قول مدعيه مع يمين (النوع الخامس) إذا احتما في الخيار وأبى فقال ابن القاسم القول قول المدعى البت مع يمين وقال أشهب القول قول مدعى الخيار وقيل يجري فيه الخلاف الذي تقدم اختلافهما في مقدار الثمن فان ادعى كل واحد منهما أنه اشترط الخيار لنفسه دون الآخر فاختلف

هل يتحالفان ويتفاسحان ويبتعا لهما ويثبت البيع قولان لأن لفاسم (الدفع سادس) اختلا فهما في الرهن والحيل وذلك
 كما اختلا فهما في قدر الثمن لأن الثمن يزيد من قدرهما فبعض من وجودهما (الدفع السام) اذا اختلعا في عين البيع ولا يتحولان يختلفان
 ذلك قبل القبض او بعده فان اختلعا فيه قبل القبض فقال الي ثم ثبت مثل هذا الثوب وقيل المتبايع بل هذا تحالف وتفاسح وان
 اختلعا فيه بعد القبض فالقول في ذلك قول البائع مع يمين وكذلك لو قال ردته عليك بعد التحالف والتفاسح لان الاصل انه من
 ضمان المتبايع فلا يزال في ضمانه حتى يقر له الناع بالقبض او تقوم له الدية (النوع الثامن) اذا اختلعا في قدر الثمن في بيع الزند ووجه
 الاقوال المتقدمة في اختلافهما في قدر الثمن ذكره المازري (الدفع التاسع) اذا اختلعا في قدر المسم فيه شي ان يوس عن ابن الموار
 انهما اذا اختلعا في قدر بالقرب من عقد السلم تحالفا وتفاسحا وان اختلعا في ذلك عند حلول الاجل فالقول قول المسلم اليه مع يمينه
 ان أتى بما يشبه وان أتى بما لا يشبه فالقول قول المسلم اليه فما يشبه قال محمد فان أتى بما لا يشبه حمل على التوسط بما يشبه من سائر الناس
 (الدفع العاشر) اذا اختلعا في الجودة فقال رب السلم سمراء وقال المسلم اليه حمرة فقال ان حبيب القول قول المسلم اليه وقال بعض
 من سلمه يتحالفان ويتفاسحان (النوع الحادي عشر) اذا اختلعا في موضع الفضا صدق مدعى موضع العقد فان لم يدعه واحد
 منهما فالقول قول المسلم اليه فان تباعد قولها وأتيا بما لا يشبه تحالفا (١٥٩) وتفاسحا وذلك اذا تباعدت المواضع

بعد حتى لا يشبه قول
 واحد منهما وما يجري
 فيه التحالف والتفاسح
 اختلاف المتكلمين
 في الدور والأرضين
 والدواب في مقدار
 الاجرة او في جنسها أو
 في مدة الاجارة فالحكم
 في ذلك باختلاف
 المتكلمين في التحالف
 والتفاسح ومن ذلك
 اختلاف رب الخائط
 وطامل المساق في علمان
 الخائط والدواب ومن
 العامل كانوا فيه وأسكر

فإذا قال الشارع في امر ما هو ككفر فهو كذلك سواء كان ذلك القول اشاء أم اخبارا فإذا
 تمهدت القاعدة فقول ما قاله الطرطوشي من ان دليل المالكية قوله تعالى وما يعلمان من احد
 حتى يقولوا انما نحن فتنة ولا تكفر أي بتكفير قول صحيح واستدلال المالكية بذلك ظاهر
 واضح لتعدد حمل قوله فلا تكفر على الكفر غير التعليل لعدم التام قوله فلا تكفر على تقدير
 ان الكفر المسمى عنه غير التعليل مع مفعله فهو من هذه الجهة وهذه الطريقة نص في ان التعليل
 هو الكفر ولكن سقى في ذلك ان الآية اخبار عن واقع قلنا وخطاب عن غيرنا فلا يتم
 الاستدلال الا على القول بانه شرع لنا وهو المشهور المصوب في المذهب وما قاله الطرطوشي
 ايضا من ان السحر لا يتأتى الا بمن يستفاده بقدر به على تزيير الاجسام ان اراد انه لا يظهر
 له اثر الا مع ذلك الاعتقاد فهو مثل ما حكاه الشهاب عن الفجر في المسألة الاولى ولا ادرى
 صحة ذلك وما قاله من ان الجرم بذلك الاعتقاد كفر قول صحيح لسبب لثاني نوع قدرة الله تعالى
 وما قاله من سويغ المول بانه علامة على الكفر لدخول صحيح ما قاله من انه لو قال الشارع
 من دخل موضع كذا فهو كافر اعتقده كفر المداحل وان الدخول كفر صحيح لما تقدم من ان
 الكفر من الامور الوضعية قد قال الشارع في امر ما انه كفر محررا أو مدسسا فذلك الامر
 كفر وما قاله من ان معنى قول لا سحر ان السحر كفر أي دليل الكفر الى قوله وان لم يكن

رب الخائط فانهما يتحالفان ويتفاسحان وكذلك اذا اختلعا في جزء المساقاة قبل العمل تحالفا وتفاسحا (ومر
 ذلك) ايضا اختلاف الدالين والمدين الذي عليه ديسان أحدهما برهن والآخر يسير رهن فقطي أحدهما في ان الذي
 قصاه أي واحد منهما فقال رب الدين هو الذي ليس فيه رهن وقال المطلوب هو الذي فيه الرهن تحالفا وقسم
 ذلك بين الحقيقين وهذا اذا ادعى أحدهما بيا ذلك عند دفع الحق واما لو دفعه المطلوب ولم يذكر شيئا فلم يختلف
 انه يقسم اذا كانا حاليين او مؤجلين لامتوائهما والا فالقول قول من ادعى انه من الحال ومن ذلك ايضا اختلاف
 الزوجين في نوع الصداق وعدده قبل الساء من غير موت ولا طلاق فانهما يتحالفان ويتفاسحان ووجب صداق المثل
 ومن ذلك ما اذا تنازعا دارا ليست في أيديهما قسمت بينهما بعد اتمامهما اه كلام ابن فرحون تصرف وقوله ليست في
 أيديهما أي بان كانت في يد ثالث قال هي لا يندوها وقوله قسمت بينهما بعد اتمامهما أي في الصورة الماد كورة سبب اقرار
 الثالث لهما سواء كانت دعوى كل منهما مجردة عن البنات أو مع البنات المستوية وكذا اذا كانت بأيديهما كانت دعوى كل
 مجردة أو مع البنات المستوية ففي كل صورة من هذه الصور الاربع يقضي لكل بمجرد لوجه لوجود الترجيح بيمين وأما اذا كانت
 في يد ثالث لم يقل ماد كره فان أقر لهما على سببة انقضا عليها قسم بينهما سيم يمين وار قال لا أعلم هي لهما أوليهما فهو موضع نظر

وتوقف كما في الاصل وقوله ابن الشاطب والله أعلم (الوصل الثاني) في الاصل قال الشافعي رضي الله عنه هذه الحجة اول حجة في الشريعة بسبب انهم يرجعوا عند الاستواء الى الجمين فثبت بالترجح به لدوله عليه السلام امرت ان أقصى بالظاهر والله متولى امرنا وهذا قد صار ظاهرا بالجمين ويقضي به لصاحبه قال الاصل ولا لها ان كانت في ايهما أو أقر الثالث بانه لا سدورها كان كل واحد منهما يده على النصف أوله النصف باقرار الثالث فتدفع عنه يمينه كما تدفع بمن سائر من ادعى عليه فتندرج هذه الجمين في قوله عليه السلام اليه علم من ادعى والجمين على من أنكر وقوله عليه السلام شهادات أو يمينه لان المراد في هذه الاحاديث اليمين الداعية وهي هذه بعينها وليست هي الجالبة التي تقضي بالملك كما اعتقد كثير من الفقهاء اه كلام الاصل وسامه ابن الشاطب وقال ابن فرحون والاصل في جريان التلحف والتفاسخ من المبايعين في انواع مذكورة حديث اذا احتلف المتبايعان في لغاؤهما سحرا اه والله سبحانه وتعالى أعلم (الباب الثاني عشر) في بيان حقيقة الاقرار وحكمه وأركانها في نصرة ابن فرحون قال ابن راشد حقيقة الاقرار الاخبار عن امر يتعلق به حق للمير وحكمه انهم وهو اجمع من الشهادة قال اشهب قول كل أحد على نفسه أو حب من دعواه على غيره ومن لم يجز اقراره على نفسه من صميم وشبه لم يحضره على غيره والاول اركان اربعة الصيغة والمقر والمقر له والمقر به فالركن الاول وهي (١٦٠) الصيغة انواع (الاول) لمطيل بلا خفاء على نوحه الحق قبل اقرار (والسبع

وخواص العوس لا يمكن التكفير بها لامر المست من كسهم ولا كفر مير مكسب وما اعتقددهم ان الكواكب تفعل ذلك بقدره الله تعالى في هذا خطأ لا اله الا يفعل ذلك ولا ربط الله تعالى ذلك بها وما هذه الامور كقوله صحيح ايضا ككل الحرير وتزداد الى الكنائس وقوله لاسما وتعلمه لا يتأني الا بمساشرته الى قوله ان تدل على قلب فلان الجدار يمي ان تعلمه لا يحصل ثمرته لا لمير ذلك من المداصد وذلك صحيح من جهة اشتراط أهل السحر ذلك بل الحرم بمحصول الأثر على ما ذكره الفخر وقوله واحتجوا ان قوله لم يأنم قلت نقول للمالكية عوجب ذلك ولا يلزم مقصود الحجة فان ما ذكره الحنفية تعلم الكفر لا لنفسه بل لتصحيح يقتضيه قال شهاب الدين (هذه المسئلة في غاية الاشكال على اصولنا الى قوله طبايع ملك المداقيم) قلت ما قاله من انه لا يمكن التكفير بجمع المقامير وغير ذلك من الاممال صحيح اذا كان دين الجمع وسائر تلك الافعال غير مقصود به اجتناب الآراء الطولية من ذلك واما اذا كانت مقصودا بها ذلك فهو السحر الذي هو كفر بنفسه لتقصده عند تثير هذه الامور أو دليل الكفر على مذهب المالكية والله تعالى أعلم قال شهاب الدين (وخواص العوس لا يمكن التكفير بها لاها ليست من كسهم ولا كفر مير مكسب وما اعتقددهم ان الكواكب تفعل ذلك بذات بقدره الله تعالى فهذا خطأ لانها لا تفعل ذلك بها وانما

الثاني) ما يقوم مقامه من الاشارة والكفاية والسكوت فلما الاشارة فان الانكسار ومن الرض فاداقيل لم يرض فلان عندك كذا فاشار برأسه ان هم فهذا اقرار اذا فهم عنه مراده واما السكوت به فهي مثل ان يكتب بمحض قوسم ويقول اشهدوا على بما فيه فذلك لازم له وان لم يقرأ عليهم أو يكتب أو على رسالة رجل غائب بطلاق وغيره كك على كذا ويعترف

وتقوم اليه اه كتبه أو أملاه ويلزمه كل مدعيه من طلاق وغيره خلا الحدود وله أن يرجع عن الحد هم وتؤخذ شرم جاءت السرفة ولا يحد أو يكتب في الأرض فلان على كذا ويقول اشهدوا على ما قبله فله ان يقر اشهدوا ام يلزمه في هذا ولزمه مطلقا اذا كتب ذلك في صحيفة أولوح أو خرقعة أو شهداه خطه وأما السكوت فمكملت تناع تركته وتقسيم وعريه حاضر ما كت لم يقر فلا يام له الا أن يكون له عند قال ابن القاسم وكمن أني الى قوم فقال اشهدوا اني كذا وكذا على هذا لرجل والرجل ساكت ولم يسأله الشهود عن شيء فله ان يطالب أو يحكم قال بل يلزمه سكونه وأما من مثل عنده وتنه هل لاحد عندك شيء فقال لا قيل له ولا لا مرأتك فقال لا والمرأة ساكتة وهي تسمع فقال ابن القاسم انها تخلف ان حقاها عليه تريد الى الآن وتأخذه ان قامت لها به بينة ولا يضرها سكوتها من المذهب لان راشد وكذا من قال لرجل فلان الساكن في منزل لم يسكنه فقال اسكنته بلا كراه والساكن يسلم ولا ينكر ولا يبرئ ثم ادعى ان المنزل له قال ابن القاسم لا يقطع سكونه دعواه ان اقام اليه ان المنزل له ويخلف لانه يقول طينته مداعبه (فرع الاول) في احكام ابن سهل قال مالك في الرجل يقر لقوم ان اياهم كان اسلمه بالاولاه قد قضاه اياه انه ان كان امد ذلك قريبا والزمن غير متطاول لم يصدق الابينة على القضاء وان تطاول زمان ذلك حلف المقر وكان القول قوله ولم يحد الطول فانظره (الفرع الثاني) وثائق ابن اسحق الرضا طي من أقر لرجل انه لاحق له عليه وي من الحقوق

الواجبة من الضمانات ولدون وان اقرته لاحق له عدمه وقبله يرى من الضمانات ولا ممانات (والركن الثاني) وهو المقرلة ثلاثة احوال (الحالة الاولى) ان يقر على نفسه وهو شيطاني ثم قال ان مال او نقصا من لزمه ولا يفيقه الرجوع وان اقر بما يوجب عليه الحد كالزنا والسرقه فله الرجوع لكن لزمه الصديق والمال فلو كان مكرها لم لزمه ولو كان محجورا عليه قال كان لحق نفسه كالمجنون والصغير لم يلزمه الا ان يدعى الصغير انه احتلم في وقت امكانه اذ لا يعرف الامن جهته وان كان لحق غير كانه ليس والدون والاراض فاحكام اقرارهم مشهورة مبسوطة في كتب الفقه (الحالة الثانية) ان يقر على غيره فان كان سديده منه كقتل الخطأ وجراح الخطأ التي فيها نيت الدية فاقراره غير لازم اما ما فيها دون نيتا فليزمت في ماله وان لم يكن سديده منه كقتل الخطأ وجراح الخطأ التي اقراره (الحالة الثالثة) ان يقر على نفسه وعمره بفعل في حق نفسه ويكون شاهدا لغيره فلو قال لقائل على وعلى فلان اني درهم فعليه النصف ويحلف الطالب منه فان نكل او كان غير عدل فلا شيء للطالب غير النصف ولم يذكر الاصل في الحالة الاولى والثانية وقسم الاولى الى ما يؤثر فيه الاقرار ويقضي به بالملك وما يؤثر ولا يقضي به بمجرد التسليم فقال من اقر لغيره بحق او عين قضى عليه ما اقراره كان المقر را او فاجرا فان كان المقر له في الدية كالدين او عين اقرارها من سلم اخذت منه وقضى في جميع ذات مال المقر له وان كان المقر له عيننا قضى على المقر تسليمها للمقرلة (١٦١) ان كانت في يد المقر ولا يقضى

بالملك بل بالزام التسليم لاحتمال ان تكون ثالوث وان كان المقر به يد المقر لم يقض به لانه اما اثر الاقرار بها في يد المقر ويستقل بيده يوما من الدهر فيقضي عليه حينئذ بموجب اقراره اه وسلمه ابن الشاط

جاءت الآثار من خواص موسم التي ربط الله تعالى بها تلك الآثار عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب خطأ كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى اودع في الصبر والسقمونيا عقل البطخ وقطع الاسهال به خفا وما تكفمه بذلك فلا وان اعتقدوا ان الكواكب تفعل ذلك والشياطين بقدرها لا قدرة الله تعالى فقد قل بعض علماء الشافعية هذا هو مذهب المعتزلة في استقلال الحيوانات بقدرها دون قدرة الله تعالى وكما لا تكفر المعتزلة بذلك لا تكفر هؤلاء ومنهم من فرق بان الكواكب مطعة العبادة فان انضم الى ذلك اعتقاد

جاءت الآثار من خواص موسم التي ربط الله تعالى بها تلك الآثار عند ذلك الاعتقاد فقلت لا أعرف صحة ما قالوه من ربط تلك الآثار بخواص النفوس قال (فيكون ذلك الاعتقاد خطأ كما اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى اودع في الصبر والسقمونيا عقل البطخ وقطع الاسهال وما تكفمه بذلك فلا) قلت وقال في ذلك صحيح قال (وان اعتقدوا ان الكواكب تفعل ذلك والشياطين بقدرها لا قدرة الله تعالى فقد قل بعض الشافعية هذا مذهب المعتزلة في استقلال الحيوانات بقدرها دون الله تعالى وكما لا تكفر المعتزلة بذلك لا تكفر هؤلاء) قلت ان كان المراد انها تفعل بقدرها من غير تعالى قدرة الله تعالى فهدرها فذلك كفر صريح وان كان المراد انها تفعل بقدرها مباشرة مع تعالى قدرة الله تعالى فهدرها فهو مذهب المعتزلة قال (ومنهم من فرق بان الكواكب مطعة العبادة فان انضم الى ذلك اعتقاد

(٢١ - الفروق - رابع) ونهيهما ان لا يكذب المقر والا فلا يصح الاقرار ولورجع عن تكذيبه لم يفده رجوعه الا ان يرجع المقر الى الاقرار (والركن الرابع) وهو المقر بان نسب ومال (فالاول) هو الاستحقاق ومسائله مشهورة (والثاني) مطلق ومقيد فالطلق ماصدر غير مقترن بما يقيد او برقم حكمه او حكمه المعصية والمقيد عشرة انواع لانه اما ان يقيد بالحل او بالعلم او بالامانة او بالخيار او بالشرط او بالاستثناء او بكونه على حبة الشكر او بالذم او الاعتذار او شقيقه مما يطله فالحل كقوله عصمت فلان او نافي مدبيل فقال سجنون يؤخذ بالتوب والتدبيل ويصدق في صفتها وقال ابن عبد الحكم لا يلزمه التدبيل والعلم كقوله له على الف درهم فيما أعلم او فيما أطع او فيما حسبت او فيما رأيت فقال سجنون هو اقرار وقال ابن الموار وابن عبد الحكم اذا قال فيما أعلم او فيما علمي او فيما يحصرني فهو شك لا يلزمه والعامة كقوله على ما بين درهم الى مائتي درهم فيلزمه مائة وتسعة وتسعون وكقوله على ما بين درهم الى عشرين فيلزمه تسعة وقيل يلزمه عشرة أي مائة على دخول المائة وكذلك قوله من درهم الى ثلاثة فيلزمه ثلاثة والخيار كقوله له على ألف درهم على أي بالخيار يومين او ثلاثة وقيل يلزمه ويكون الخيار كالاجل وقيل الخيار باطل والشرط كقوله له على مائة ان حلف أو احلف أو متى حلف فقال المقر طاعت به يحلف لم يلزمه اقراره اجما والاستثناء كقوله له على ألف ان شاء الله لزمه ولا يفقه الاستثناء بالمشيئة وقال ابن عبد الحكم لا يلزمه لانه يدخل

ما يوجب لشك وكذا يلزمه ان قال ان قضى الله ذلك قال سبحانه وقاله ان المواز وان عبد الحكم لا يلزمه ولو قل الا ان
يدولى أو لا ان ارى غير ذلك لزمه ولو قل له على مائة الا شيا لزمه أحد وتسمون ومائل هذا النوع مذكورة في
محمدا فلا يطل بذكرها والشكر مثل قوله اشهدوا اني قبضت من فلان مائة دينار كانت لي عليه واحسن قصدي حزاه
الله خيرا فقال لدافعا اما اسلفتها له فالدعي قال اسلفته له مصدق الا ان ياتي لاحر بينة كان يثق ضاده في دينه قبل ذلك وقيل
هو أي الآخر مصدق وقيل ان كان اقراره بذلك في مجلس القصاص على وجه الشكر والثناء لا يلزم المهر وهو مصدق في طالع زمانه
ان الله سمى سميت مالكا يقول في الاقرار بالسلف وقصائه على وجه الشكر والثناء لا يلزم المهر وهو مصدق في طالع زمانه
وان كان فيما وقته قريب اخذ بقراره وقال مطرف وار الماحشون كل من اقر بحق عدل في مساق حديث يحدتهم أو شكر
شكر به احدا فاني عليه به لما قدم من سلف او غيره من الحقوق ثم ادعى لمهره ذلك وقال قد اسلفته كعاد كرو لم اقبض وقال
لاخر قد قصصته وانما ذكرت احسانه الي وانبت عليه فلا يلزمه ذلك المهر به اذا كان على هذه الجهة ولا ينبغي للقوم ان
يشهدوا بذلك فان جهلوا وشهدوا بذلك على جهته وكان سافه لم يجر للسلطان ان يأخذ به وهكذا سميت مالكا يقول وجميع
اصحابه واندم كقوله كان لفلان (١٦٢) على دينار قاساه تماضي ذلك لاحراء الله خيرا وقد دونه له فقل الآخر

ما تهاضيت منك شيئا
قان المقر بقرم الديار
قاله ابن القاسم وليس
هذا عندي كالمقر على
الشكر قال ابن الماحشون
فيمن قال لقوم اسلفني
فلان مائة دينار وقصصته
اياها انه مصدق ولو
قاله عبد سلطان لم
يصدق الا بيبته قال ابن
عيسى ان ما كان من
امر جره الحديث
والاخبار عن حال
الشكر والذم فلا يؤخذ
به احد بخلاف الاقرار

الصدرة والتاثير كان كعرا واجيب عن هذا الفرق بان تاثير الحيوان في القتل والضرر وسفع في
المادة مشاهد من السباع والادمية وغيرهم وانما يكون المشرى أو زحل بوجوب شداوة أو سدة
فانما هو حرر ومحميين من المجمعين لاصحة له وقد عدت البقر والشجر والحجارة والثمار
فصارت هذه الشئبة مشتركة بين الكواكب وغيرها فهو موضع نظر والذي لا مربة فيه به
كفران اعتقادها مستقلة بنفسها لا تحتاج الى الله تعالى فهذا مذهب الصابئة وهو كفر صريح
لا سيما ان صرح بنفي ماعداها

بقدرة والتاثير كان كعرا قالت ان كان ذلك لا اعتقاد ان الكواكب مستتية بقدرتها عن قدرة
الله تعالى فذات كفر صريح قال (واجيب عن هذا الفرق بان تاثير الحيوان في القتل والضرر
والدم في بحر المادة مشاهد من السباع والادمية وغيرهم) قلت ليس تاثير الحيوان بمشاهد
وانما التاثير لا غير قال (وانما يكون المشرى أو زحل بوجوب شداوة أو سدة فاما ذلك حرر
وعميمين من المجمعين لاصحة له) قلت ذلك صحيح قال (وقد عدت البقر والشجر والحجارة
والثمار فصار هذه الشئبة مشتركة بين الكواكب وغيرها فهو موضع نظر) قلت هو كما قال
موضع نظر قال (والذي لا مربة فيه به انه كفران اعتقادها مستقلة بنفسها لا تحتاج الى الله تعالى
فهذا مذهب الصابئة وهو كفر صريح لا سيما ان صرح بنفي ماعداها) قلت ما قاله في ذلك صحيح

موضع بعضه والاعتدار من ان يقول للسلطان في الجرمه ردت مني او العدم دبر فلا يلزمه ولا يلزمه
ذلك كذلك لو سأل ابن عمه من لا فقال هو لزوجتي ثم سأل فيه ان ردت مني عمه وهو يقول ذلك فقامت امراته بذلك فقال
اما قلته اعتدارا قل مالك لاني لها وقد روى ابن القاسم فيمن سئل ان كرى مرله فقال هو لا نقي حتى اشاوره ثم مات
فقامت الامة فيه قل لا يقعها ذلك الا ان تكون حارت ذلك ولها على الصدقة والحيازة بينة قبل له ولو كانت صغيرة قال
ليس لها شيء قد يتذرع بها يريد منه وفي تناقض العراضي ومن سئل عن شيء فقال هو لفلان لم يلزمه هذا الاقرار بخلاف
ما اذا قال وهته او سته من فلان فانه يلزمه والرافع مثل ان يقرشي ثم يقره بما يطله ويرفع حكمه فانه يطل الا ان
يحالفه المقر له مثل ان يقول له عندي الف من ثمن حجر او خمرير قال ابن شاس لا يلزمه شيء الا ان يقول المقر له بل
هي ثمن برقرم يمن الطالب انه كلام ابن فرحون تصرف وزيا من الاصل (الباب الثالث عشر) في بيان
متكون فيه شهادة الصبيان والخلاف في قبولها ودليله وفيه وصلان (الوصل الاول) في نصرة ابن فرحون وفي قبول
شهادة الصبيان في الجراح والقتل ثلاثة أقوال الجوار لمالك والمنع لابن عبد الحكم والجوار في الجراح ون القتلى
قاله اشهب وعلى الجوار فانما تجوز باحد عشر شرط (الاول) أن يكون ممن يعقل الشهادة (الثاني) ان يكونا حرين

قال مالك لا تجوز شهادة الصبيان الممايك مصمم على مض لانهم ليسوا من جنس من يشهد (الثالث) ان يكونا ذكرين
 نعم قد روى عن مالك رضي الله تعالى عنه جواز قول شهادة اثنتي الاحرار اعتبارا بالاعمال في كونهما لو في العسامة
 على احدي الروايتين (الرابع) ان يكون محكوما لها بالاسلام لان الكافر لا يقبل في قتال ولا في جراح لان الضرورة
 انما دعت لاجتماع الصبيان لاجل الكفار نعم قيل تقبل في الجراح لانها شهادة ضعيفة فاقصر فيها على اضعف
 الامر بن (الخامس) ان يكون ذلك فيما بين الصبيان لا لكبير على صغير ولا اصغير على كبير (السادس) ان يكون اثنين
 فصاعدا لانهم لا يكون حالهم اتم من الكفار (السابع) ان تكون الشهادة قبل تفرقهم لئلا يلقن الكذب (الثامن)
 ان تكون الشهادة متعقة غير مختلفة (التاسع) ان تكون الشهادة في قتل او جرح على الخلاف المتقدم لافي الاموال (العاشر)
 ان لا يحضر ذلك أحد من الكفار في حصر كذا فقهوا سقط اعتبار شهادة الصبيان كالسكار رحلا أو ساء لان شهادة
 النساء تخور في الخطأ وعدم الصبي كالخطأ (الحادي عشر) قال الفراقى رأيت مض المتعبرين من المسالك يقولون لا من
 حضور الجسد المشهود بقتله والا فلا تسمع الشهادة وهل عن ابن عطاء الله مؤلف البيان والقراب عن جماعة من اصحاب
 انه لا بد من شهادة المدول على رؤية الجسد المقتول ولا يلتفت الى (١٦٣) رجوعه عن شهادته بل ولو تلفوا

وشكروا اخذ بقولهم
 الاول نعم ان قالوا لم
 تعكن على وجهها ولم
 تكن قضي بها لم يقض
 بها ولا يصير في الصبيان
 المدالة والجرح
 واختلاف في اعتبار
 القرابة والمدالة قول ان
 القاسم لا تجوز شهادة
 القريب لقربه قال عبد
 وعلى مذهبه فلا
 تجوز شهادة القريب
 المدو واجازها عبد
 الملك وعلى مذهبه
 فيجوز مع القرابة

ومهدا البحث يظهر ضعف مقالته الحفية من ان امر الشياطين وغيرهم كغير بل يسي لهم ان
 يصلوا في هذا الاطلاق فان الشياطين كانت تصنع لسانا عليه السلام ما يامرهم به من محارب
 وتمايل وغير ذلك فان اعتقد المحر ان الله عز وجل يحمله سبب عقابهم مع خواص نفسه
 للشياطين صعب القول تكفيره واما قول الاصحاب انه علامة الكفر فشكل لا تلتكم في هذه
 المسألة باعتبار الفتيا ونحن نعلم ان حال الاسان في تصديقه لله تعالى ورسوله مد عمل هذه
 العقاب كحال قبل ذلك والشرع لا يحجر على خلاف الواقع

قال (وهذا البحث يظهر ضعف مقالته الحفية من ان امر الشياطين وغيرهم كغير بل يسي لهم ان
 يصلوا في هذا الاطلاق فان الشياطين كانت تصنع لسانا عليه السلام ما يامرهم به من محارب
 وتمايل وغير ذلك فان اعتقد المحر ان الله عز وجل يحمله سبب عقابهم مع خواص نفسه
 للشياطين صعب القول تكفيره واما قول الاصحاب انه علامة الكفر فشكل لا تلتكم في هذه
 المسألة باعتبار الفتيا ونحن نعلم ان حال الاسان في تصديقه لله تعالى ورسوله مد عمل هذه
 العقاب كحال قبل ذلك والشرع لا يحجر على خلاف الواقع

(مسئلتان . الاولى) ستة صبية في البحر عرق واحد منهم تشهد ثلاثة على اثنين واثنان على ثلاثة انهم عرقوه
 قال مالك رضي الله تعالى عنه العقل عليهم كلهم لان كل واحد يدرك عن نفسه وليس البعض اولى من البعض
 ولزمت الدية عو قلمهم (المسئلة الثانية) اذا تارض بينان من الصبيان في شجة هل شيئا فلان او فلان سقطنا لان
 كل فرق ينفي ما يشتهه الآخر وارش السجة على جماعة الصبيان اه تصرف وزيادة من الاصل (الوصل الثاني)
 في التصرة وفي الاصل ما حاصله ان المص من شهادة الصبيان هو الاصل واليه ذهب الشافعي وابو حنيفة واحمد
 ابن حنبل وجماعة من العلماء وان عباس من الصحابة والجوارلة الاضطرار اذ لو اهدوا لادى ذلك الى ضرر كبير وهدرجنايات
 تعظم ودليله وجهان (الاول) قوله تعالى واعذوا لهم ما استطعتم من قوة واجتماع الصبيان لتدريب على الحرب من اعظم
 الاستعداد ليكونوا كبارا اهلا لذلك ويحتاجون في ذلك لحمل السلاح حيث لا يكون معهم كبير وهدرجناياتهم لا يجوز فتدعو
 الضرورة لقبول شهادتهم على الشروط المتقدمة والمالب مع تلك الشروط المصدق وندرة الكذب فتقدم المصلحة المالية
 على المفسدة النادرة لانه دأب صاحب الشرع بما يجوز الشرع شهادة النساء مسردات في الموضع الذي لا يطلع عليه الرجال
 للضرورة (الوجه الثاني) انه قول جماعة من الصحابة منهم عمر بن الخطاب وعلى وعبد الله بن الزبير وعروة وربيعة ومعاوية

رضي الله تعالى عنهم وأما الوجوه التي احتج بها على المذنبية (الاول) قوله تعالى واستشهدوا شهيدين من رجالكم وهو جمع شهادة غير الراجع (والثاني) قوله تعالى واشهدوا ذوي عدل منكم والصبي ليس عدل (ثالث) قوله تعالى ولا يأت بالشهادة ادا مدعوا وهو صبي ولا يتناول الصبي عدل على انه ليس من الشهداء والجواب عن الثلاثة ان هذه الطواهر عامة ودليلا خاصا ويقدم عليها في ان الامر بالاستشهاد في الآية الاولى والثانية اما يكون في المواضع التي يمكن ان تكون الشهادة فيها الاختيار الا ان من شرط النهي ان لا يمكن وهذا موضع ضرورة تقع فيه الشهادة بعتة فلا يتناول الامر فيكون مسكوتا عنه على ان نعم عدم ادراج الصبيان مع الرجال في الآية الاولى لا يدرجهم معهم في قوله تعالى فان كانوا اخوة رجلا وساء فلا ذكر مثل حظ الاثنيين (والوجه الرابع) انه لا يتبر اقراره فلا تعتبر شهادته (ولو حقه الخامس) ان الاقرار اوسع من الشهادة لقوله من البر وانما جرحه قد كان لا يقبل فلا تقبل الشهادة والجواب عنهما ان اقرار الصبي ان كان في المال فحينئذ هو به ما شهادة فلهما لا يقبلان في المال أو في الدماء ان كانت عمدا وعمدا الصبي خطأ فيؤول الى الدية فيكون اقراره على غيره فلا يقبل كالنابع (والوجه السادس) الياس على غير الجراح وجوابه الفرق بتمظيم حرمة الدماء بدليل قول القسامة ولا يقسم على درهم (والوجه السابع) انها لو كانت اقبالت اذا افترقوا (١٦٤) كالسكار وليس كذلك وجوابه ان الافتراق يحتمل التمام والتعير والصغير

اذا خلى وسجته لا يكاد يكذب والرجل لم وارع شرعى اذا افترقوا بخلاف الصبيان (والوجه الثامن) انها لو قدمت لقالت في تحريق نياهم في الحلاوت او الحزوت شهادة النساء بعضهن على بعض في الجراح وجوابه الفرق بتمظيم حرمة الدماء وان اجتماعهم ليس له تخريق نياهم بخلاف الضرب والجراح وأما النساء فلا يجتمعن للقتال ولا هو مطلوب

فان ارادوا الخاتمة فشكل ايضا لانا لا نكفر في الحال نكفر واقع في المال كما لا نكفر في الحال ما بان واقع في المال وهو بعد الاصنام لان بل الاحكام الشرعية تنفع اسماها وتحققها لانوقها وان قطعنا بوقوعها كما انا نقطع بروب الشمس وغير ذلك ولا ترتب مسيئتها قلها وأما قول اصحابنا في التردد الى الكفاس وأكل الخنزير وغيره فاعلموا قصينا نكهره في العضاء دون الدنيا وقد يكون فيما بينه وبين الله تعالى مؤمنا فالذي يستقيم في هذه المسئلة ما حكاه الطرطوشي عن قدماء اصحابنا ادلا نكهره حتى ثبت انه من لسحر الذي كفر الله به أو يكون سحرا مشتملا على كفر كما قاله الشافعي وأما قول مالك ان تعلمه وتعليمه كفر ففي غاية الاشكال فقد قال الطرطوشي وهو من سادات العلماء انه اذا وقف ليرج لاسد نفسه كفرا وأما ما هراوان كان علامة الكفر بحسب الظاهر قال (من ارادوا الخاتمة فشكل ايضا الى قوله ولا يرتب مسيئتها قلها) قلت ان ارادوا ذلك فشكل كما قاله وذلك صحيح قال (وأما قول اصحابنا في التردد الى الكفاس) قلت قوله في ذلك صحيح قال (وأما قول مالك ان تعلمه وتعليمه كفر ففي غاية الاشكال) قلت ايس لا امر كما قاله قوله مستند الى ظاهر الآية ومثله عن الطرطوشي وقال ان ذلك هو تعلمه لا ير بدان لا تعلم له سواء ايس كما قال بل تعلمه على وجهين احدهما ليعرف حقيقة خاصة أما لتجنب أولمير ذلك وهذا ليس نكفر

منه اه كلام ابن فرحون وكلام الاصل الذي سلمه ابن الشاط وألله سبحانه وسألى أعلم وحكي
(الباب الرابع عشر) في بيان ما يكون فيه حجة العامة والمخلاف في قبولها ودليله وفيه وصلان (الوصل الاول) في الاصل العامة حجة شرعية عندنا في القضاء ثبوت الاساب ووافقنا الشافعي واحمد بن حنبل قال ان القصار وانما يجزئه ما ان في ولد الأمة يظفوها رجلا في طهر واحد وتأتي بولد يشبهه أن يكون منهما والمشتهور عدم قبوله في ولد الرجولة وعنه قبوله واجاره الشافعي فيهما اهوى لتصرة ولا تعتمد القافة الا على أب موجود بالحياة قال بعضهم او مات ولم يدفن قيل وتعمد على المصبة قال ولا يحكم بقول القافة الا في اولاد الاماء من وطئ سيدتين في طهر واحد دون اولاد الحرائر على المشهور وقيل يقبل في اولاد الحرائر قاله ابن وهب واختاره اللخمي قال ابن يونس وهو أقيس والفرق على المشهور بين الحرائر والاماء ما ذكره الشيخ ابو عمران قال انما خصت القافة بالاماء لان الأمة قد تكون بين جماعة فيطوئها في طهر واحد فقال تساوا في الملك والوطء وليس احدهما باقوى من الآخري فرائشا فالمرأسان مستويان وكذلك الأمة اذا اتاعها رجل وقد وطئها البائع ووطئها المبتاع في ذلك الطهر لانهما مستويان في الملك واما الحررة فانها لا تكون زوجا لرجلين في حالة واحدة فلا يصح فيها فرائشان مستويين وايضا فولد الحر لا ينتهي الى الامان وولد الأمة ينتهي الى الامان والفرق

بالقافة اما هو ضرب من اجتهاد فلا يقبل ولد الحرة من يقين الى الاجتهاد ولا جاز في ولد الامة بمجرد الدعوى حار فيه
 بالغاثة اه لمطه والله أعلم (الوصل الى) خالفا أبو حنيفة في قول القضاة في القضاة موت الانسان فقال الحكم بالقافة
 باطل قال الاصل لاجل حجة وجوه (الاول) ما في الصحيحين قالت عائشة رضي الله عنها دخل على رسول الله صلى الله عليه
 وسلم يترك أسارى وجهه فمدل ألم ترى الى محرز المدلجى نظر الى أسامة وزيد عليهما قطعة قد عطيا رؤوسهما وبت
 أقدامهما قل ان هذه لأقدام مصها من بعض ربيب ذلك ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان نبي زيد بن حارثة وكان أبيض
 والله أسامة اسود فكان المشركون يسمون في سبه فشق ذلك على رسول الله صلى الله عليه وسلم لما كانت منه فدا قال محرز ذلك
 سر به رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو مدل من وجهين (أحدهما) أنه لو كان الحدس باطلا لشرع الناس به رسول الله صلى الله عليه
 وسلم لا به عليه السلام لا يسر بالباطل (وثانيهما) أن إقراره عليه السلام على الشيء من جملة الأدلة على المشروعية وقد أقر بحررا
 على ذلك فيكون حقا مشروعا لا يقال السراخ اما هو الحاق الولد وهذا كان ملحقا بابيه في الفراش ولم ينعين عن
 النزاع لا باصول مرادنا ههنا ان الشبه الخاضع معتر و ليس مرادنا ان النسب ثبت بمحرز ولا يدل ايضا ان سروره عليه السلام
 لتكذيب المماقين لأنهم كانوا يعتقدون صحة القياة وتكذيب (١٦٥) المماقين حاصل اي سب كان بقوله

عليه السلام ان الله ليؤيد
 هذا الدين بالرجل الفاجر
 فقد يقضى الباطل للخير
 والمصلحة وعدم انكاره
 صلى الله عليه وسلم هذا
 الباطل وهو لا يقره
 لأن محرز لم ينعين انه
 اخبر بذلك لاجل القياة
 فلهذا اخبر به بناء على
 انما ان ادبتم ان يكون
 رآها قل ذلك (لا يقول)
 كيف يستقيم السرور
 مع بطلان مستند
 التكذيب كما هو خبر عن
 كذبهم رجل كاذب واما

وحكي القصة لي آخرها فان هذا سحر فقد تعمره وحكم عليه بانه سحر فهذا هو تعلمه
 فكيف يتصور شيئا لم تعلمه وأما قوله لا يتصور التعلم الا بالمشورة كضرب المودفليس كذبت
 بل كتب السحرة مخلوقة من تعليمه ولا يحتاج الى ذلك بل هو كعلم انواع الكفر الذي لا كفر
 به الا ما قال يقول ان البصاري يعتقدون في عيسى عليه السلام كذا والعصاة يشهدون في
 المحكوم كذا وتعلم مذاهبهم ومهم عليه على وجهه حق رد عليهم ذلك فهو قرينة لا كفر وقد
 قال بعض العلماء ان كان تعلم السحر ليعرق به بين المعجرات كان ذلك قرينة وكذلك يقول
 ان عمل السحر باهر مباح ليعرق به بين الخنثيين على الرأى أو قطع الطريق بالهضاه والشجاء
 أو يمل ذلك بحبس الكفر فيقولون به ملككم هذا كله قرينة أو يصعبه بحجة بين الزوجين أو
 والوجه الذي ان يتعلمه فاصدا تعلمه تحصل اثره في احتاج الى ذلك وهذا هو الذي اقتضى ظاهر
 الكتاب انه كفر قال (وأما قوله لا يتصور التعلم الا بالمشورة كضرب المودفليس كذلك الى قوله فهو قرينة
 لا كفر) قلت مراد الطرطوشي رحمه الله لتجر به حصول اثره لا لتبريد ذلك وقوله قد قال بعض العلماء ان
 تعلمه ليعرق به بين المعجرات محجج بقوله يقول ان عمل السحر باهر مباح فيه نظر ادق ان يقول ان
 عمل السحر المقصود به تحصيل اثره على أي وجه كان كفر أو دليل الكفر بوضع الشارع وهو ظاهر
 الآية كما سبق ونوم كونه اذا كان اثره امرا مباحا للناس في الشرع كان عليه مباحا لدليل عليه

يثبت كذبهم ا- اكان المستند حقا فيكون شبه حقا وهو المطلوب فادفع هذا قولكم ان الباطل قد يأتي بالخير والمصلحة فانه
 على هذا التقدير ما أتى شيء وقولكم اخبر به لرؤية سابقة لاجل الدرائس يقتضي امرين (الاول) اني فائدة اختصاص السرور
 بقوله لان الناس كلهم بشر كونه في ذلك حجة (الثاني) هي فائدة ذكر الاقدام اذ انه حكم شيء غير الذي كان طعن المشركين ثاممه
 لما كان اكل من اختصاص السرور بقوله وذكر الاقدام فائدة (والوجه الذي) قول رسول الله صلى الله عليه وسلم في حديث
 العجلاني ان جاءت به على بنت كذا وكذا فراه قد كذب عليها وان انت به علي بنت كذا وكذا فهو لشر بك فلما انت
 به علي بنت كذا كرهه قال عليه السلام لولا الايمان لكان لي ولها شأن فصرح عليه السلام بان وجود دعوات احدهما اي
 الولد في الآخر اي الولد يدل على أهمها من نسب واحد وبجي الوحي بان الولد ليس بشبهه مؤسس لما يقوله والحكم
 بالشبه أولى من الحكم بكونه في الفراش لان الفراش يدل عليه من ظاهرا لخال والشبه يدل على الحقيقة وكونه عليه السلام لم يعط
 عم القياة مجموعا له عليه السلام أعطى علم الاولين والآخرين سلما لكن عن ضابط القاتنين ان الشبه متى كان كذا فهم
 يحكمون كذا لأنه لا أنه دعوى عم القياة بل كما يقول قول الانسان الاطباء بدأون لمحموم بكذا وان لم يكن طيبا واما لم يحكم بالولد
 لشر به لانه ران والولد انما يحكم به في وطأ أي الناح والمشتري الامة في طهر واحد لان كلا وطأ شبهة واما عدم الحد للمراة

قد تكون من جهة شبهة أو تكون مكرهة أو لا لان العلم بسقط الحد لقوله تعالى ويدأ عن الذناب أن تشهد أربع شهادات
 بالله الآية أولانه عليه السلام لا يحكم عليه فادفع ما وردوه من أن مما يدل على عدم اعتبار الشبهة في حديث المدلجي أولان أخاره
 عليه كان من جهة الوحي لامن جهة القيافة لاما ليست في غي هاشم واهي في غي مدلج ولم يقل أحدانه عليه السلام
 كان قائلاً وثانياً أنه عليه السلام لم يحكم به شرك وأتم وجود الحكم بما أشبه وثالثاً ان المرأة لم تحدد وبالجملة حديث المدلجي يدل
 دلالة قوية على ان رسول الله صلى الله عليه وسلم استدلل بالشبهة على السب ولو كان بالوحي لم يحصل فيه تردد في ظاهر الحال
 بل كان يقول هي تأتيه على من كذا وهو لقولن فان الله تعالى بكل شيء عليم ولا حاجة لي بالترديد الذي لا يحسن الا في مواطن
 الشك واما يحسن هذا بالوحي اذا كان لتأسيس قاعدة القيافة وسط صورها لاشياء وذلك مطلقاً فالحديث يدل على ان رسول
 الله صلى الله عليه وسلم ماسر السب حق وهو المطلوب و فيده أيضاً قوله عليه الصلاة والسلام له شبهة في الحديث ترتبت بذلك
 ومن أن يكون الشبه فاحذر أن المني وجب الشبه فيكون دليل السب (والوجه الثالث) ان رجلين تعاوبا ولدا فاختصما عمر فاستدعي
 له القافة فالحق وهما معاً فاحذر أن المني واستدعي حر ثم قرش فقل حاق من ماء الاول وحاضت على الحمل فاستحشف الحمل
 ولما وطئها الذي شمس عليه فأخذ (١٦٦) شهماهما فقل عمر الله اكبر الحق الولد الاول (والوجه الرابع) ان

الشبه غير عند القافة من
 باب الاجتهاد فيه تمتد
 عليه كالتقويم في المتقات
 ونسبات الزوجات
 وحرص النازي الزكوات
 وتحرير جمة الكسبة في
 المصلوات والمثل في جراه
 الصيد من الدم وكل ذلك
 محمدين وتقريب (والوجه
 الخامس) انه اذا لم يعتبر
 الشبه لم يكن الا الحاق
 الولد بجميع المنارعين
 كمالاً في حقيقه ولم يعمل
 الله ولداً آباء لاما واحداً
 في قوله تعالى اما خلقناكم

مع جيش الاسلام فتامل هذه المباحث كلها فاما وضع مشكل جداً وقول الطرطوشي اذا قال
 صاحب الشرع من دخل الدار فهو كافر قضى بكفره عند دخول الدار فهو فرض محال ولا
 يحبر صاحب الشرع عن انسان ما يكفر الا اذا كفر وقولهم هو دليل الكفر ممنوع وقولهم لان
 قال (فاما وضع مشكل جداً) قلت اذا صح ان كون امر ما كاهراً أمر وضعي شرعي وثبت
 بدليل شرعي فلا إشكال قال (وقول الطرطوشي اذا قال صاحب الشرع من دخل الدار انك)
 قلت ما قاله الطرطوشي صحيح وليس فرض محال بل يكون ذلك القول اشياء شرعية لا اخارا
 عن كهر من لم يكفر وذلك هو المخرج قال (وقولهم هو دليل الكفر ممنوع) قلت منه ممنوع
 وما قاله من شبه التحصيل هو تقييد المطلق وما قاله من انه كاهراً من سبب الكفر فهو خلاف
 القواعد بقول موجه ولا سلم أحداً قاله وما قاله من ان قوله تعالى يعلمون اناس ليس بتفسير
 لقوله تعالى كاهراً ممنوع وما قاله من انه احراز عن حالهم من تقرر كاهراً من السحر غير لائق
 بمصاحبة الشارع وما قاله من انه يتم على ذلك على انه كذلك السحر مشتملاً على الكفر
 ليس كذلك لاحتمال ان يكون نعليه ونعليه كاهراً وهو الطاهر الذي لا معدل عنه واما قوله
 من ان علم الكفر ومتابعه ليرد عليه ليس مكافئ صحيح وما قاله من ان من قل ان التمام
 وانهم مطلق كاهراً فهو خلاف القواعد صحيح أيضاً

صاحب

من ذكر واني وقوله تعالى وورثه ابواه واما الوجه النامية التي عرض

بها ابو حنيفة حديث المخلقي (فلاول) ما في الصحاح ان رجلاً حضر عند رسول الله صلى الله عليه وسلم وادعى ان امرأته
 ولدت ولداً اسود فقال له عليه السلام هل في انك من اوراق فقال له نعم قال له ما الواس قال اسود فقال ما السبب فقال الرجل
 لمن عرفاً نزع فلم يعتبر بشبهه وحواه ان تلك الصورة ليست صورة السماع لانه كان صاحب قرأش وانما سأل عن اختلاف
 اللون معرفه عليه السلام السبب ونحن لا نقول القيافة هي اعتبار الشبه فكيف كان والمناسبة كيف كانت بل نقول
 هي شبه خاص ولذلك الحق مجرد أسامة بن زيد مع سواده نايه الشد بلبياض ولم يبرح على اختلاف الاوان ادلاله ارضة
 بها وبين غيرها وهذا الرجل لم يذكر مجرد اللون فبسبب فيه شرط التباين حتى يدل المؤد على الماء القاه (والوجه الثاني)
 قوله عليه السلام الولد للقرأش ولم يرق وجوه انه محمول على الغالب والعادة (والوجه الثالث) ان خاق الولد معيب عما
 حران يخلق من رجلين وقد نص عليه بقراط في كتاب سماه الحمل على الحمل وجوابه انه خلاف العوائد وظواهر النصوص
 المتقدمة بأباه وشرع اما في احكامه على الغالب وقراط نكح على النادر فلا تراض (والوجه الرابع) ان الشبه لو كان مستترا
 مع انه قد وقع من الولد وجماعة لوجب الحاقه بهم بسبب الشبه ولم يقولوا به وجوابه ان الحكم ليس مضافاً لما يشاهد

من شبه الانسان لجميع الدن واما بصفات شبه خاص يرميه اهل القيامة (والوجه الخامس) ان الشبه لو كان معتبرا لبطلت مشروعية الالهة واكتفى به وجوابه ان الميافة انما تكون حيث يستوى الفرائش والامان يكون له يشاهد الروح فيها بيان متبينان لا يسد أحدهما مسد الآخر (والوجه السادس) انه لا حكم له مع الفرائش فلا يكون معتبرا مع عدمه كعدمه وجوابه انه فرق بان وجود الفرائش وحده سالما عن المراض يقتضى استقلاله بخلاف مراض الفرائش (الوجه السابع) ان الميافة لو كانت علما لا يمكن اكتسابه كسائر العلوم والصنائع وجوابه انه قوة في النفس وقوى النفس وخواصها لا يمكن اكتسابها كالبين التي يصاب بها عند خل الجل المدر والرجل الغير وغير ذلك مما دل الوجود عليه من الخواص فالقيامة كذلك يتعدا اكتسابها (والوجه الثامن) انه حرر ونجس فوجب أن يكون باطلا كاحكام السجود وجوابه انه لو ثبتت احكام السجود كاثبتت القيامة وان الله تعالى ربط بها احكاما لا تعتبر في تلك الاحوال المرتبطة بها كما تعتبر اشمس في الفصول وصرح التمار ونجس الحبوب والكسوفات وأوقات الصلوات وغير ذلك مما هو معتبر من احكام السجود واما أميها ما هو كذب واقراء على الله تعالى من ربط الشقاوة والسعادة والامانة والاحياء مثلها او تريها او غير ذلك مما لم يصح فيها ولو صح لعلنا به والقيامة صحت بما تقدم من الاحاديث والآثار فافترقا كلام الاصل ثم يرد عليه (١٦٧) او القاسم بن الشاطو والله اعلم

باب الحرام عشر
في بيان ما يكون فيه حجة القمط وشواهد الحيطان والخلاف في قبولها ودليله وفيه وصلان الوصل الاول هذه الحجة من أنواع الامارات والامارات التي يحتاج بها من العلماء من يرى الحكم بها بها لا تحضر البيات كاسيا في عن ابن العربي قال ابن العربي وعلى الناظر ان يلحظ الامارات والعلامات اذا تعارضت لما ترجح منها فاقضى بحسب الترجيح

صاحب الشرع اخبر بذلك في كتاب الدرر فاجل لآبه على ما هو كثر من السحر لا محال فيه غايه دخول التخصيص في العموم بالقواعد وهذا هو شاسا في لمومات واما تكفيرهم بمرسب الكفر فهو خلاف المواعيد ولا شاهد له في الاعتبار وأي دليل دل على ان نعم السحر أو تعليمه لا يكون الا بالكفر وقوله تعالى وانك الشياطين كفروا به المون الناس السحر فالجواب عنه ان قوله بالمون الناس السحر مع انه تمسير لقوله كفروا ان اخبار عن حالهم عند نشر كفرهم بمر السحر ونما تم المقصود اذا كانت الجملة الثانية معسرة للاولى سلمها انها معسرة لكى يتم حملها على ان ذلك السحر كان مشتملا على الكفر وكانت الشياطين تنفذ موجب تلك الالفاظ كالنصراني اذا علم المسلم دينه فانه يستند موجه وأما الاصولي اذا علم تلميذه المسلم دين النصراني ليرد عليه ويتامل وساد قواعده فلا يحكمه المعلم ولا المتعلم وهذا القيد على وفق القواعد ولما جعل التمام والتمام مطلقا ككفرهم فهو خلاف القواعد ولتقتصر على هذا القدر من التمسك على غير هذه المسألة (المسألة الرابعة) الفرق بين المذخرات في السموات وبين السحر وغيره مما يشبههم انه من خوارق العادات قال (المسألة الرابعة الفرق بين المذخرات وبين السحر وغيره مما يشبههم انه من خوارق العادات الخ) قلت ان كان يريد ان جميع ما يحدث عن السحر فهو مصاد وليس فيه ما هو خارق فاس دلت بصدحج وأكثر الاشربة أو جريمهم بحورون خرق الموائد على يد الساحر

وهو التهمة ولا خلاف في الحكم بها وقد حاكم في مسائل اتمت عدم الطوائف الاربعة وسعها قلنا ان الحكمة خاصة وقد ذكر ابن جرير في فصل يان عن فقهاء الطوائف الاربعة بالحكم بالفرائش والامارات من تبصرته بحسين مسئلة منها ان لفقهاء كلهم يقولون يجوز وطء الرجل المرأة اذا اهديت اليه الزفاف وان لم يشهد عدلان من الرجال ان هذه فلا بدت فلا التي عقدت عليها وان لم تستطع النساء ان هذه امرأته اعلم اعلى لعربية الطاهرة المنزلة مرة لشهادة ومها أن الناس قديما وحديثا لم يزالوا يعتمدون على الصبيان والاماء المرسل معهم الهدايا واما مرسلة اليهم فيستلون أقوالهم ويأكلون الطعام المرسل به ونقل القرابي ان خير السكا في ذلك فاقال ومنها قولهم في الركاز اذا كان عليه علامة المسلمين سمي كبراهو كالقطة وان كان عليه شكل الصليب أو الصور أو اسم ملك من ملوك الروم فهو ركاز فهذا عمل بالعلامات قال ومنها جوار دفع اللقطة لو اصف عماصها ووكانها اعتادا على مجرد اقر به قال ابن العرس واختلف اصحابا في الودية والسرقة وشبهه اذ جعل صاحبها من تقبل في ذلك الصفة كاللقطة أم لا ومنها اذا نازع اجدار احكم به لصاحب الوجه ومعاقد القمط والطقات والجنود وحدث حكم بالامارات ان المراد فاطر التبيصرة وفي الاصل قال ابن أبي ريد في الواو قال أشهب اذا نذاعيا حدارا متصلا ببناء أحدهما وعليه جنود الآخر فهو من اصل بنيانه ولصاحب الجنود موضع جنوده لانه حوره ويقضى بالجدار الى عقد الارطة وللآخر موضع جنوده

وان كان لاحدهما عليه عشر خشبات وللآخر خمس خشبات ولا ريب ولا غير ذلك فهو بينهما نصفان لا على عدد الخشب و بقيت خشباتهما محالهما وانما استكرت خشب أحدهما ودمثل ما كان ولا ينجل لكل واحد ما تحت خشبه منه أى من الجدار ولو كان عقده لاحدهما من ثلاثة مواضع وللآخر من موضع قسم بينهما على عدد المدة وان لم يقدر لواحد ولا لآخر عليه خشب مئة مئة بمقدار الماء متقوية فمقدار البناء يوجب لك الحائط لانه في المادة ان يكون للمالك وقيل لا يوجب وقال في المتقوية طر لا لها طارئة على الحائط والكوة كمقدار البناء يوجب لك وكذا الضوء المستوفى لا دليل وما قال ان عدد الحكم اذا لم يكن لاحدهما عقده والاخر عليه خشب ولو واحدة فهو له وان لم يكن الا كوا غير مئة أو جبت الملك وان لم يكن الا خص القصب لاحدهما والقصب والطوب سواء اه قال الاصل المدرك في هذه الفتاوى كلها هو اهدا للمالك فمن ثبتت عنده عادة قصى ١٢ وان اختلفت المواقف في الامصار والاعصار وجب اختلاف هذه الاحكام فان الماءة المجمع عليها ان كل حكم منى على عادة او تعيرت المادة تعير كالتعود وما في الاعيان وغيرها (مسئلة) قال بعض العلماء اذا ما زاعا حائطاً مبيعا هل هو متعلق لدارك اولداره قاصر الحائط يكشف الباطن لينظر ان جعلت الاجرة في الكشف عليه لمشكل لان الحق قد يكون لخصم والاجرة يسمى ان تكون على من يقع له العمل وسفقه ولا يمكن ان نعم (١٦٨) الاجرة على من ثبت له ملك لا يسكا حرمها بالملكية ثم وقعت الاجارة

الاجازة وكذلك القايك
لو امتنع الا باجر قال
ويمكن ان يقال يلزم الحاكم
كل واحد منهما باستحارة
ويلزم الاجرة في الاخير
ان ثبت له ذلك الحق كما
يخفى في العلم وغيره
واحداهما كاذب اه كلام
الاصل وسيله ابن الشاط
والله اعم (الوصل الثاني)
في الاصل قال بالفتح
وشوه الحيطان مالت
والشافعي واحمد ان
حنبل وجماعة من العلماء
اه وفي التبصرة ودليل
الفصاء بما يظهر من قرائن الاحوال والامارات من اسكتاب
والسنة اما السكتاب فقوله تعالى نرفعهم بسحاب فمن على ان السحاب المراد بها حال يظهر على الشخص حتى اذا رأى به ميتا في
دار الاسلام وعليه رفاق وهو غير محمول لا من في مقام المسلمين ويقدم ذلك على حكم النار في قول اكثر العلماء وقد اختلف في
انذهب ان وجد هذا المذكور نحو ما في كتاب ابن حبيب انه لا يصلى عليه لان النعماري يحتمل ان وقال ابن وهب يصلى
عليه وقوله تعالى وجاء واعلى قميصه بدم كذب الآية وقال عبدالمعمر بن العرس روى ان اخوة يوسف عليه الصلاة والسلام لما
أتوا بقميص يوسف الى أبيهم يعقوب فأمه لم يبريه خرقا ولا اثر ناب فاستدل بذلك على كذبهم وقال لهم متى كان
الدنس حاييا كل يوسف ولا يخرق قميصه قال المرطبي في تفسير القرآن العظيم قال علماءنا لما أرادوا ان يجمدوا الدم علامة صدقهم
قرن الله بهذه العلامة علامة تمارضها وهي سلامة القميص من الخبز ان لا يمكن افتراس الدنس ايوسف وهو لانس
القميص ويسلم القميص واحموا على أن يعقوب عليه الصلاة والسلام استدلى على كذبهم بصحة القميص فاستدل
الفقهاء بهذه الآية على اعمال الامارات في مسائل كثيرة من الفقه وقوله تعالى وشهد شاهد من أهلها ان كان
بميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما رأى قميصه

هذه مساله عظيمة الوقع في الدين وامتنعت على جماعة من الاصولييين والنبهت على كثير من
الفصلاء المحصلين والفرق بينهما من ثلاثة ارجح فرق في نفس الامر باعتبار باطن ودرقان باعتبار
الظاهر اما الفرق الواقع في نفس الامر فهو ان السحر والطلسمات والسيمياء وهذه الامور ليس
فيها شيء حارق للعادة بل هي عادة جرت من الله ترتب مسببها على اسباب اعين تلك الاسباب
لم تحصل لكثير من الناس بل للقليل منهم كما بقا في التي تعمل منها السيمياء والحشاش في
يمل منها القبط الذي يحرق الحصون والصخور والذهب الذي من ادهن به لم يقطع فيه حديث
وسمحتل الحيوان الذي لا تدنو عليه النار ولا يادى الا فيها هذه كلها ومعها في العالم امور
غريبة قليلة الوقوع واذا وجدت اسبابها وجدت على العادة فيها وكذلك اذا وجدت اسباب
السحر الذي اجري الله المادة حصل وكذلك السيمياء وغيرها كلها جارية على اسباب عادية
غير ان الذي يعرف لك الاسباب دليل من الناس اما ما جرات فليس لها سبب في المادة اصلا
ولا يعمل الله تعالى في العالم عقارا بملق الحر او يسير الجبال في الهوى ونحو ذلك فمن يريد
الامحزة ما خلق الله تعالى في العالم عدد تعدى الاسماء على هذا الوجه وهذا فرق عظيم غير ان
الجاهل بالامر ين يقول وما يدري ان هذا لا سبب له من جهة المادة فيقال له الفرقان الاخير ان
الا ان يقول بالجوار وعدم الوقوع فلا ادري من علم ذلك

يدهبان

الفصاء بما يظهر من قرائن الاحوال والامارات من اسكتاب
والسنة اما السكتاب فقوله تعالى نرفعهم بسحاب فمن على ان السحاب المراد بها حال يظهر على الشخص حتى اذا رأى به ميتا في
دار الاسلام وعليه رفاق وهو غير محمول لا من في مقام المسلمين ويقدم ذلك على حكم النار في قول اكثر العلماء وقد اختلف في
انذهب ان وجد هذا المذكور نحو ما في كتاب ابن حبيب انه لا يصلى عليه لان النعماري يحتمل ان وقال ابن وهب يصلى
عليه وقوله تعالى وجاء واعلى قميصه بدم كذب الآية وقال عبدالمعمر بن العرس روى ان اخوة يوسف عليه الصلاة والسلام لما
أتوا بقميص يوسف الى أبيهم يعقوب فأمه لم يبريه خرقا ولا اثر ناب فاستدل بذلك على كذبهم وقال لهم متى كان
الدنس حاييا كل يوسف ولا يخرق قميصه قال المرطبي في تفسير القرآن العظيم قال علماءنا لما أرادوا ان يجمدوا الدم علامة صدقهم
قرن الله بهذه العلامة علامة تمارضها وهي سلامة القميص من الخبز ان لا يمكن افتراس الدنس ايوسف وهو لانس
القميص ويسلم القميص واحموا على أن يعقوب عليه الصلاة والسلام استدلى على كذبهم بصحة القميص فاستدل
الفقهاء بهذه الآية على اعمال الامارات في مسائل كثيرة من الفقه وقوله تعالى وشهد شاهد من أهلها ان كان
بميصه قد من قبل فصدقت وهو من الكاذبين وان كان قميصه قد من دبر فكذبت وهو من الصادقين فلما رأى قميصه

قد من در قال انه من كيدكي ان كيدكن عظيم قال ابن العرس هذه الآية يحج بها من الهداء من يرى الحكم بالامارات والامارات فيما لا يحضره البينات وكون تلك الشريعة لا لرمها لا بسلم لان كل من ربه الله عليها فاما انزله لفائدة فيه ومهمة لما قال الله تعالى اولئك الذين هدى الله فبهداهم اقتده فاية يوسف صلوات الله وسلامه عليه مقتدا بها معمولا عليها واما ماورد في السنة النبوية فما اصعب معها انه صلى الله عليه وسلم حكم بموجب اللوث في القسامة وجور المدعين ان يحنوا خمسين يمينا ويستحقوا دم القاتل في حديث حويصة وحبيصة والحديث فيه ذكر العداوة بينهم وانه قتل في بلدهم وليس فيها غير اليهود او انه قد قام من القرائن مدلل على ان اليهود قتلوه ولكن جعلوا عين القاتل ومثل هذا لا يبعد الله عنه لوثه فذلك جرى حكم القسامة فيه ومنها ماورد في الحديث الصحيح في قصة الاسرى من قرينة لما حكم فيهم سعدان تقتل المقالة وتسبي الدرية فكان مصهم عدم البلوغ فكان الصحابة يكشفون عن مؤثرهم فيملكون بذلك الياتع من غيره وذلك من الحكم بالامارات ومنها انه صلى الله عليه وسلم امر الملقط ان يدفع اللقطة الى واصفها وجعل وصوه امعافها ورواها فاما مقام البينة ومنها حكم رسول الله صلى الله عليه وسلم وحلفاءه من بعده بانعافة وجعلها دليلا على ثبوت الدسب وانس فيها الا بحرد الامارات والعلامات ومنها ان ابن عفراء (١٦٩) نداعيا قتل ابي جهل يوم

يذكر فقال لما رسول الله صلى الله عليه وسلم هل مسحتما سيفيكما قال لا فقال صلى الله عليه وسلم ارياني سيفيكما فلما نظر فيهما قال لاحدهما هذا قتله وقضى له بسلبه ومنها انه صلى الله عليه وسلم امر الزبير بن العوف الذي اتهمه باخفاء كبر ابن ابي الحقيق فلما ادعى ان البقرة والحروب ادهته هل صلى الله عليه وسلم العهد قريب والمسال

يذهب عن هذا اللبس الفرق الاول منهما ان السحر وما يجري مجراه يختص بمن عمل له حتى ان أهل هذه الحرف اذا استدعاهم المارك والاكار ليبيسوا لهم هذه الامور على سبيل التفرح يطلبون منهم ان تكتب أسماء كل من يحضر ذلك الخمس فيصمون صمهم لمن يسمى لهم فان حضر غيرهم لا يرى شبه مما رآه الدين سموا أولا قال العلماء واليه الاشارة بقوله تعالى وروع به فاداهي بضاء للناظرين بنظر اليها على الاطلاق فارت بذلك السحر والسيمياء وهذا فرق عظيم يظهر له في الجاهل الفرق الثاني من الفرقين الطاهر من قرآن الاحوال المعينة للعالم المظن الضروري المحتجة بالانبياء عليهم السلام المنقودة في حق غيرهم فنجد النبي عليه الصلاة والسلام افضل الناس نشاء ومولدا ومزية وخافا وخلفا وصدقا قال (الفرق الاول منهما ان السحر وما يجري مجراه يختص بمن عمل له الخ) قلت انما يظهر ذلك لمن جرمه وتكررت منه التحريث وتوق من يجره قال (الفرق الثاني من الفرقين الطاهرين الخ) قلت ما قاله في هذا الفرق صحيح وهو الفرق بين لولي والساحر وكما هو اعنى الانصاف بالصفت المعمودة دون المذمومة فرق بين الولي والساحر فهو فرق بين النبي وبينه ثم الفرق بين النبي والولي بالتحدي على مذهب من يمع تحدى الولي بالولاية والتحدى بالنبوة على مذهب من يحجر تحدى الولي بالولاية وجميع ما قاله في الفرق الثالث والاربعين والمائتين اى احراق الفرق الخامس والاربعين والمائتين صحيح

(٢٢ - الفرق - رابع) اكثر ومنها انه صلى الله عليه وسلم فعل بالعربيين ما قبل بهاء على شاهد الحال ولم يطالب بية بما فعلوا ولا وقف الامر على اقرارهم ومنها حكم عمر ابن الخطاب رضى الله تعالى عنه والصحابة معه متوفرون برجم المرأة اذا طهر بها حمل ولا روج لها وقال بذلك مالك وأحمد ابن حنبل اعتمادا على القرينة الظاهرة ومنها ما رواه ابن ماجه وغيره عن جابر بن عبد الله قال اردت السفر الى خيبر فقال لى رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا جئت وكيلي فخدمه خمسة عشر وسقا فاداه طلب منك آية فصع يدك على ترقوته فقام العلامة مقام الشهادة ومنها قوله صلى الله عليه وسلم الايم احق بنفسها من وليها والكر تستأمر في نفسها وادناها صماها فجعل صماها قرينة على الرضا ونجوز الشهادة عليها بانها رضيت وهذا من أقوى الأدلة على الحكم بالقرائن ومسا حكم عمر ابن الخطاب وابن مسعود وعثمان رضى الله تعالى عنهم ولا يعلم لهم عا لف بوجوب الحد على من وجد من فيه رائحة الخمر أو قاءها اعتمادا على القرينة الظاهرة وهو مذهب مالك رضى الله تعالى عنه اه والله سبحانه وتعالى اعلم (الباب السادس عشر) في بيان الحجة السابعة عشرة التي هي اليد قال الاصل وليس هي للضياء فمالك للترجيح فيرجح بها اما احد الدعوتين المتساويتين مثل ان يدعى كل واحد جميع الدعوى وهو يد ادناه ولا يثبت لواحد منهما فيني المدعى به

صاحب اليد منهما ولا يقضى له بذلك بل يرجح لمدعى فقط وأما إحدى البيتين وغيرهما من الخجاج كما إذا كان في يد
 أحدهما وقام كل واحد منها بينة وسأولها في المدالة رجح جاب الذي يده ذلك لكونه حائز فيحكم له به مع اثنين وهذا
 معنى قولهم تقدم بينة الداخل على بينة الخارج عند التكاثر هذا هو المشهور وقال عبد الملك لا يستمع الخثر بيمينته وبينة
 المدعى أولى وأوله صلى الله عليه وسلم البينة على المدعى فإن تكلم الخثر حلف المدعى وحكم له به فإن تكلم الخثر على يمين
 هو في يده وعلى المشهور فإن كانت بينة الخارج أرجح قدمت لأن اليد لا اعتبار لها مع الحجة الصعبة ثم هل يحلف الخارج
 لأجر اقتران اليد والبينة قولان قال القاضي عبد الوهاب وسواء كانت الدعوى في ملك مطلق غير مصاب إلى سبأ أو في
 ملك غير مطلق وهو المصاف إلى سبب بتكرار أولا يتكرر لمطابق أن يقيم بينة بأن هذا الشيء له ملكا مطلقا وغير مطابق
 هو المصاف إلى سبب وهو أن بين سبب الملك مثل أن يقيم بينة بأن هذا العبد ملكه ولد في ملكه وإن هذه الدابة
 وجدت في ملكه وإن هذا الثوب ملكه سجد في ملكه ثم هذا السبب على صريحتين منه إما يمكن أن يتكرر في الملك مثل أمراء
 إذا قال كل واحد منهما عرسته في ملكي فهذا يمكن أن يتكرر بأن يجرس دفتين وهكذا يسجد الثوب الخثر على ما يقوله أهل
 صمته يمكن أن يسجد دفتين ومنه (١٧٠) فلا يمكن تكراره كالودة والشاح وسجد ثوب القطن اه كلام الأصل

توصيحه من تبصرة أن
 فرحون وقد تقدم الكلام
 على هذه الحجة في الفرق
 السادس والثلاثين
 وأما بين اليد المعتبرة
 المرجحة لقول صاحبها
 وسيد القى لا تعتبر فلا
 تعمل والله سبحانه
 ونعالى أعلم
 الفرق الحادي
 والأربعون وأما ما بين
 قاعدة ما اعتبر من الغالب
 وبين ما ليس من الغالب
 إمام اعتبار البادر أو مع
 الغالب أيضا

وأما وأمانة وزهادة وأشفاقا ورفقا وسأولها عن الد آت والكذب وهو به الله أعلم حيث
 يعمل رسالاته ثم أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم كانوا يحاروا في العلوم على اختلاف
 أنواعها من الشرعيات والفقهيات والحسابات والسياسات والعلوم الباطنة والظاهرة حتى روى
 أن عليا رضي الله عنه جلس عند ابن عباس رضي الله عنهما يتكلم في الباء من اسم الله من
 أمشاء إلى أن طلع الفجر مع أنهم لم يدرسوا ورقة ولا قرءوا كتابا ولا تفرغوا من الجهاد وقتل
 الأعداء ومع ذلك فاهم كانوا على هذه الحلة ببركته صلى الله عليه وسلم حتى قال بعض
 الأصحاب لم يكن رسول الله صلى الله عليه وسلم معجزة إلا اسمه الكهوف في أثبات
 سوره وكذلك ما علم من فوط صدقه الذي جرم به أولياؤه وأعداؤه وكان يسمى في صفه
 الأميين إلى غير ذلك مما هو مبسوط في موضعه ثم وقف على هذه الفرائض وعرفها من
 صاحبها جرم بصدقه فيما يدعيه حربا قاطعا وحزم بأن هذه الدعوى حق ولذلك لما أخبر
 رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بكر بنوتة قال له الصديق صدقت من غير احتياج إلى
 معجزة خارقة فبرل مبهما قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أي عند جاء بالصدق
 وأبو بكر صدق به لما من نبى الأول من هذه الفرائض الحالية والمقلية المجانب والمزالب
 وأما الساهر فعلى المكس من ذلك كله لا يحده في موضع الامحوتنا حقيقا بين الناس وأصحابه

وذلك كما في الأصل وسأله أبو القاسم ابن الشاط أن الغرض يسهما لا يفسر على المبتدئين
 ولا على ضعة الفقهاء بل لا يحصل إلا المتسع في التفهيمات والموارد الشرعية وذلك أن الأصل اعتبار الغالب وتقديمه على
 سائر وهو شأن الشريعة وأمثله لا تنحصر كثرة منها تقديم طهارة المياه وعقود المسلمين لأنه الغالب ومنها أنه يقصر في
 السفر ويعطى بناء على غالب الحال وهو المشقة ومنها أنه مع شهادة الأعداء والخصوم لأن الغالب منهم الخيف ولكن
 جرى على خلاف هذا الأصل أجناس كثيرة استنبطت منه ستوضح لك قاندا وقع لك غائب ولا ندري هل هو من قبيل
 ما ليس أو من قبيل ما اعتبر فالطريق في ذلك أن تستقرى موارد النصوص والفقهاء استقراء حسنا ولا يتأني لك
 ذلك إلا إذا كنت حينئذ واسع الحفظ جيد الفهم قاندا تحققت بذلك العامة وذاك ظاهر وإذا لم يتحقق لك العاؤه فاعتقد
 أنه معتبر والأجناس المستثناة من هذا الأصل على قسمين (القسم الأول) ما ليس الشرع فيه الغالب وقدم البادر
 عليه أي أثبت الشرع فيه حكم البادر دون حكم المالب رحمة بالعباد (والقسم الثاني) ما ليس الشرع فيه الغالب
 والنادر مما رعية للضرورة ورحمة بالعباد ولكل واحد من القسمين أمثلة كثيرة في الشريعة تهتقر على التمثيل
 لكل منهما بعشرين مثالا في الوصلين الأنس لتجرم بشيئين أحدهما أن قول القائل إذا دار الشيء بين البادر

والعالم فيه يلحق بالعالم ليس على إطلاقه قلت بل مقيد بثلاثة قيود (الاول) ان يطرد العالم بمخالفة الاصل
 الثاني ان تسكت اسامه الثالث ان لا يكون مع النادر ما يستفاد به والا قسم على العالم عملا بالترجيح لتمييزه كما يؤخذ
 مما نقله المطار على محلي جمع الجوامع عن قواعد الزركشي الشيء (الثاني) ان قول الفقهاء اذا اجتمع الاصل
 والعالم قبل يغلب الاصل على العالم أو العكس على الاصل قولان ليس على عمومهم وفي المطار على محلي جمع الجوامع
 عن قواعد الزركشي بل لجريان القولين ثلاثة شروط الاول ان لا يطرد العادة بمخالفة الاصل والا قدم حكم العادة
 والعالم قطعا ومن ذلك ما اثاره في محام لا طراد العادة بالبول فيه (الثاني) ان تسكت اسباب الطاهر والعالم وان قدرت لم
 ينظر اليه قطعا ومن ذلك ما اذا تيقن الطهارة وعاب على طهه الحدث اتفق صحاب الشافعي على ان له الاحد بالوضوء ولم
 يجرؤوا فيه القولين كما أجروهما فيما عدا على الظن بحجته هل يحكم بحجته وافرقت لمام الشافعي بان الاسباب التي
 تظهر بها الحجة كثيرة جدا وهي قليلة في الاحداث لا أثر لها في الاستصحاب باستصحاب الرقي أولي (الثالث) ان لا يكون
 مع أحدهما ما يستفاد به والا فاعمل بالترجيح متمي قال الزركشي فاذا جازمت بذلك علمت ان الصائغ هو البحرى القولان فيه
 وما لا يجريان فيه هو ما اذا كان الطاهر والعالم حجة يجب قبولها شرطا كالشهادة (١٧١) والرواية والاحبار هم مقدم

على الاصل قطعا وان لم
 يكن الطاهر والعالم
 حجة بل كان سنده المعروف
 او القرائن او غلبة الظن
 فبذلك يتفاوت أمرها
 فارة يعمل الاصل قطعا
 وتارة يعمل بالطاهر
 والعالم قطعا وتارة يخرج
 الخلاف هل يقدم الاصل
 على الصحيح أولا والطاهر
 والله اب على الصحيح أولا
 فهذه أربعة أقسام (الاول)
 ما قطعوا فيه الطاهر كالبينة
 فان الاصل براءة نعمة
 المشهود عليه ومع ذلك يلزمه

واتباعه واسمع كل مبطل عدلين للطلاوة لا نهجة عليهم والعهوس سمر منهم ولا يقيم من واول
 الخير والسعادة اثر فهذه فروق ثلاثة بين السابقين وهي في غاية الظهور لا يفتى معها والله احد ليس
 ولا شك لجاهل ولا عالم
 الفرق الثالث والاربعون وبالمثلان في قاعدة قتل العاة وقاعدة قتل المشركين
 قال ابن شير البهاء عم الدين يخرجون على الامام من خلفه او مع الدخول في طاعته او يمي
 منع حق واجب تناوب في ذلك كله وقامه الشافعي وابو حنيفة واحمد بن حنبل رضى الله عنهم وما
 علمت في ذلك خلافا ولا يمتازون عن المخار بين ويفترق قتالهم من قتال المشركين باحد عشر وجها
 ان يقصدوا بالقتال ردعهم لا قتلهم ولا ينفذ عن مدرهم ولا يحجز على جرهم ولا يقتل اسراهم
 ولا تنقم أموالهم ولا تنسي درارهم ولا يستعان على قتالهم بمشرك ولا يوادعهم على مال تنصب
 عليهم الرمايات ولا تحرق عليهم المساكين ولا يقطع شجرهم ويمتار قتالهم عن قتال المخاربين
 بخمسة يقالون مدبرين ويجوز تهمد قتلهم وبطالون بما استسلموا من دم او مال في الحرب
 وغيرها ويجوز حبس اسراهم لاستيراء احوالهم وما خذوه من الخرح وزكاة لا يسقط عن
 كان عليه كالفاسد وتقتل صاحب الجواهر في هذا الفرع قال ان ولي الساة قاصيا او اخذوا
 الزكاة او اقاموا احد انفذ ذلك كله فانه عند ذلك للضرورة مع التاويل ورده ان القاصم كله لندم

المال المشهود به قطعا لان العالم صدق البينة وهي حجة زكيدة الدعوى فان الاصل عدم الملك والطاهر من اليد الملك وهو ثابت
 بالاجماع (الثاني) ما قطعوا فيه الاصل والاداء القرائن الطاهرة كما يتيقن الطهارة وشك في الحدث أو طهه فانه يبنى على يقن الطهارة
 عملا لا اصل أو شك في طلوع الفجر في رمضان فانه يباح له الاكل حتى يتيقن طلوعه أو اختلط الحرام بالحلال وكان الحرام معمورا
 أو اشتبه عليه بحرمة بدرة قرية كبيرة فانه يسكاح من شاء منهم فان الاصل الاناحة وأشبهت ميتة عند كاهن أو دابة أو دابة
 لدفعه أخذ بعضها بالاجتهاد قطعا (الثالث) ما فيه خلاف والاصح تقديم الطاهر كالموشك بعد الصلاة في ترك فرض منها فلا
 يؤثر على المشهور لان الطاهر حرها على الصحة وان كان الاصل عدم انبائه وكذا حكم غيرها من العبادات كالوضوء والصوم
 والحج واختلاف المتفادين في الصحة والفساد فالقول لمدعى الصحة على الاظهر لان الطاهر من العقود الجارية بين المسلمين
 الصحة وان كان الاصل عدمها وكذا قال أنت طاق أنت طاق ولم يقصد ما كيدا ولا استنفاذا بل أطلق فالطاهر يقع
 ثلاث لانه موضع الايقاع للنقط الاول ولهذا يقال اذ ادار الامر بين التأسيس والتوليد فالتأسيس أولى وهذا يرجع الى الحل
 على الطاهر ووجه معاربه ان الاصل المتيقن عدم ذلك (الرابع) ما فيه خلاف والاصح تقديم الاصل ومن أمثله ما لو شك في صلاة
 يوم من الايام الماضية هل صلاها أم لا قال الرواي ان كان مع عدم الزمان لم يعد لان الانسان لا يقدر على ضبط ما يقع منه في

الماضي ويغيب عليه ذكره وان كان مع قرب الزمان كمن شئت في آخر الاسبوع في صلاة يوم من اوله وجئت الاعداد قال بعضهم
ويبقى من كلام الرواية على من كانت عادته مواظبة الصلاة امان اعتاد تركها أو بعضها فالتأخر وجوب الاعداد عليه وهذا
متمم لا يدمه ومنها ثياب مدمى الجحاسة وطيب الشارع الذي يجب على الصلح اختلاطه بالجحاسة والمعاير في طلب بيشها فلا يصح
الطهارة وطيب الشارع اصول بيب عليها (احدهم) مدكر من تارضى الاصل والطاهر وهو الذي اقتصر عليه الاختصاص (ثانيها) طهارة
الارض بالجفاف والريح والشمس على القدم (ثالثها) طهارة الجحاسة بالاستحالة اذا استهلك فيها عن الجحاسة وصارت
طينا واما الذي يظن نجاسة ولا يتيقن طهارته فقال المتولي والرواية انه على القولين وحالفهم الرواية فقال المختار الحرم طهارته
ومما مالوا احتكاما في ولد الامة المبيعة فعل النافع وضمت قبل العقد وقبل المشتري بل سده قال الامام في آخر النهاية كتب الخليفة
الى الشيخ ابي بصير يسأله عن ذلك فاجاب بان القول قول المدعي لان الاصل هاهنا ملكه وحكي الدرر فيها وجهين اه ما نقله المطار
في حاشيته على محلي جمع الجوامع عن قواعد الزركشي والله سبحانه وتعالى اعلم (الوصل الاول) في عشرين مثالا من امثلة ما لمالي
فيه العائب وقدم عليه النادر (المثال الاول) عائب الولد ان يوضع لثمة أشهر فاداءه مد خمس سنين من امرأة طهرها ورجعها
دارين ان يكون رنا وهو العالب (١٧٣) وبين ان يكون تأخر في نطن أمه وهو نادر بالنسبة الى وقوع الزنا

في الوجود فالى الشارع
العالب والتب حكم
النادر وهو تأخر الحمل
رحمة بالعباد لحصول
الستر عليهم وصون
أعراضهم عن المحك
(المثال الثاني) اذا تزوجت
خفوات بولد لثمة
أشهر حار ان يكون من
وطء قبل العقد وهو
العالب او من وطء بعده
وهو النادر فان غالب
الاجتهاد لا يوضع الا لثمة
أشهر وانما يوضع في
السنة ساطعا في العالب

الولاية وهو قول عدل الملك قالت الشافعية

﴿ لفرق ارايح والارسل والمائتان بين قاعدة ما هو شبهة تدرأ بها الحدود

والكفارات وقاعدة ما ليس كذلك ﴾

قاعدة يقع بها الفرق وهي ان الشبهات ثلاثة شبهة في لوطي وشبهة في الموطوءة وشبهة في انظر في
فالشبهة الاولى تم الحدود والكفارات ومثالها اعتقاد ان هذه الاجنبية امرأته وموكلته أو
بحور ذلك ومثال شبهة الموطوءة الامة المشتركة اذا وطئها أحد الشر يكتفي بها من نصيبه
بقتضي عدم الحد وما فيها من ذلك غيره يقتضي الحد فيحصل الاشتباه وهي عبي الشبهة كما ان
اعتقاد الاول الذي هو جمل مركب وعمر مطلق يقتضي عدم الحد من حيث أنه معتقد لا باحة
وعدم المطابقة في اعتقاده يقتضي الحد فحصلت الشبهة من الشبهتين ومثال الثالثة اختلاف
العلماء في اباحة الموطوءة كسكاح المتعة ومعه فان قول المحرم يقتضي الحد وقول المباح يقتضي
عدم الحد فحصلت الشبهة من الشبهتين فهذه الثلاثة هي صراط الشبهة المعتد في أسقاط الحدود
والكفارات في افساد صوم رمضان وعمران لها شرط وهو اعتقاد مفارقة السبب المبيح قال
مالك في التدوين في كتب الصيام اذا جامع في رمضان ناسيا فعلى أن ذلك يظن صومه متمم
القطر ناسيا امرأة رأت الطهر في رمضان ليلا فم تنفس حتى اصححت قطعت انه لا صوم

فالى الشارع على حكم العالب وأثبت حكم النادر وجعله من لوطء مد

المقد نطقا بالعباد لحصول الستر عليهم وصون أعراضهم (المثال الثالث) ادب الشرع للسكاح لحصول الذرية مع ان الله اب على
الاولاد الجمل بالله تعالى والافدام على المعاصي وعلى ادب اكثر العلماء ان من لم يعرف الله تعالى بالبرهان فهو كافر لم يحالف في هذا
الاهل الطاهر كما حكاه الامام في الشامل والاسفراني ومقتضي هذا ان ينهي عن الذرية لادب العباد عليهم فالى الشرع حكم
العالب واعتبر حكم النادر ترجيحاً لقليل الايمان على كثير الكفر والمعاصي تمطيا لحسب الخلق على سياهم رحمة بهم (المثال
الرابع) طين المطر الواقع في الطرقات وعمر الدراب والمشي بالامدة التي يحل لها في المراحيض العالب عنها وجود الجحاسة
من حيث الجملة وان كما لا شاهد عنها والنادر سلامتها منها ومع ذلك الي الشرع حكم العالب وأثبت حكم النادر توسعه ورحمة
بالعباد فيصلي به من غير غسل (المثال الخامس) بدل العالب عليها مصادفة الجحاسات لاسيما اهل معي بها سنة وجلس بها في
مواضع قضاء الحاجة سق ونحوها قالوا اب عليها الجحاسة والنادر سلامتها من الجحاسة ومع ذلك الي الشرع حكم العالب وأثبت
حكم النادر في السنة بالصلاة في النعال حتى قال بعضهم ان قلعة النعال في الصلاة شدة ذلك رحمة وتوسعة على العباد (المثال
سادس) الله العالب على ثياب نصيبان الجحاسة لاسيما مع طول لبسها والنادر سلامتها وقد جاءت السنة بصلاته عليه السلام «مامة

يحملها في الصلاة الفاء لحكم العالب وانما لحكم النادر لطفها بالعباد (المثال السابع) ثياب الكفار التي تنسجونها بايديهم مع عدم تحرزهم من النجاسات بل العالب نجاسة ايديهم لما يباشرونه عند حاجته لاسان ومباشرتهم انحرور الخوازيخ ولحوم الميتات وجميع اوايهم نجاسة بجملة ذلك ويباشرون السج والصلاة مع ثياب ايديهم وعرقها حالة العمل ويلبسون تلك الامتعة بالمشاء وغيره مما يقوى لهم الخيوط ويعيبهم على المسح فاعالب نجاسة هذا القماش والنادر سلامته من النجاسة وقد سئل عنه مالك فقال ما دركت احدا يتحرز من الصلاة في مثل هذا فانبت الشارع حكم النادر والى حكم العالب فاعالب نجاسته لما تقدم والنادر طهارته ومع ذلك أثبت الشارع حكم النادر والى حكم العالب شورا كانه توسعة على العباد (المثال التاسع) العالب على ما يصنعه المسلمون الذين لا يصلون ولا يستنجون بالماء ولا يتحرزون من النجاسات من الاطعمة نجاستها والنادر سلامتها فاللى الشارع حكم العالب وأثبت حكم النادر وحوازا كلها توسعة ورحمة على العباد (المثال العاشر) العالب على ما يصنعه المسلمون المتقدم ذكرهم النجاسة وقد أثبت الشارع حكم النادر والى حكم النادر خور الصلاة فيه لطفها بالعباد (المثال الحادي عشر) العالب نجاسته ما يصنعه أهل الكتاب بل هو أشد مما يسجوه لكثرة الرطوبات الباقية للنجاسة ومع ذلك والى الشارع حكم العالب وأثبت حكم (١٧٣) النادر وفقا للعباد خور الصلاة فيها

(المثال الثاني عشر) العالب نجاسة ما يصنعه عوام المسلمين الذين لا يصلون ولا يتحرزون من النجاسات والنادر سلامته فجوز الشارع الصلاة فيه تغليبا لحكم النادر على العالب توسعة وطفها بالعباد (المثال الثالث عشر) العالب نجاسة ما يصنعه الناس وباع في الاسواق ولا يعلم كون لاسه كافرا أو مسلما محتاطا ويتحرر أو لا وهو العالب على أهل البلاد فان عابهم عوام وسقة ونراك

لم يتسئل قبل الفجر فاكنت او مسافر قد ام الى أهله ليلا فقص أن من لم يدخل مزارا قبل أن يمسى ان صومه لا يجزئه وان له ان يفطر فافطر أو عده بمئه سيده في رمضان يرعى عنها له على مسيره مياين او ثلاثة فظن ان ذلك سفر ففطر فليس على هؤلاء الا التقصاء لا كيمارة قال ابن العامر وما رأيت ما لك يحمل الكفارة في شيء من هذه الوجوه على النادر بل إلا امرأة قالت اليوم حيض وكان يوم حيضها ذلك فافطرت أول مزارها وحاضت في آخره والذي يقول اليوم يوم حمى فبا كل في رمضان متعمدا في أول النهار ثم يمرض في آخره مرضا لا يقدر على الصوم معه فقال عليهما القضاء والكفارة ووجه الفرق بين العالض والنار يض و بين ما تقدم من المسائل ان تلك اعتقد فيها المقدم عليها اقتران السبب المبيح وفي هاتين اعتمد انه سيقع قاطعا الا باحة قبل سببها فهما مصبيان من حيث أن المرض والحيض مبيحان محظوران في التقديم للحكم على سببه والاول محظوران في حصول السبب موصون في اعتقاد المقارنة ولم يقصدوا تقديم الحكم على سببه فمذر وانما تأويل القاسد ولم يذمر الآخرون انما تأويل القاسد وسر الفرق في ذلك أن تقديم الحكم على سببه بطلانه مشهور غير ملتبس في الشريعة فلا صلاة قبل الزوال ولا صوم قبل الحلال ولا عفو قبل الجبايات وهو كثير لا يحد ولا يحصي حتى لا يكاد يوجد خلافة البتة وأما مشأه صورة الاسباب المبيحة وتحديق شروطها ومقاديرها فلا يلزم إلا التقصاء والتحول وتحقيقه

صلاة ومن لا يتحرز من النجاسات والنادر سلامته فاللى الشارع حكم العالب وأثبت حكم النادر لطفها بالعباد (المثال الرابع عشر) العالب مصادفة الحصر والبسط اتى قد اسودت من طول ما قد لبست يمشي عليها الحفاة والصبيان ومن يصلى ومن لا يصلى والنادر سلامتها ومع ذلك قد حلت السنة بان رسول الله صلى عليه وسلم قد صلى على حصر قد اسود من طول ما لبس بعد ان مضجه بماء والمصبح لا يريل النجاسة بل يشرها تقدم الشارع حكم النادر على حكم العالب (المثال الخامس عشر) العالب مصادفة الحفاة النجاسة لاسما في الطرقات ومواضع قضاء الحاجات والنادر سلامتهم ومع ذلك يجوز الشارع صلاة الحفاة من غير غسل رجلية كما يجوز الصلاة بالعمل فقد كان عمر بن الخطاب رضى الله عنه يمشي حافيا ولا يسبب ذلك في صلاته لانه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يصلى ثلثه ومعلوم ان الحفاة أخف من تحمل النجاسة من العمل فتقدم الشارع حكم النادر على حكم العالب توسعة على العباد (المثال السادس عشر) العالب صدق الصالح المولى التقي في دعواه على الفاجر الشقي الطاغية به غصب منه درهما والنادر كذبه ومع ذلك جعل الشارع لقول الفاجر تقدم حكم النادر على العالب لطفها بالعباد إسقاط الدعوى عنهم وإدراج الصالح مع غيره سدا لباب الفساد والظلم والدعوى السكينة (المثال السابع عشر) العالب استمرار الكفار على الكفر ونهم عليه حد الاستمرار قافي اثارة حكم النادر

وهو نوقم اسلام مصمم فقد الجرية لذلك التوقع النادر رحمة بالعباد في عدم تحميل القتل وحسن مدة الايمان عنهم
(المثال الثامن عشر) الغالب في اشغال الناس العلم ان يكون وسيلة للرياء وعدم الاخلاص والادار ان يكون وسيلة للاخلاص
فلم يعتبر اشرار حكم الغالب الذي هو الهوى عنه لان وسيلة المعصية معصية وانبت حكم النادر فرعب في الاشتغال
بالعلم رحمة بالعباد (المثال التاسع عشر) احدد المتداعين والمتلاعنين كالب قطا والالب ان يعلم الكاذب منهما بكنهه
فيكون تحميله سبيا في وقوع التبرين الفاجرة المحرمة فيكون حراما غايه انه يمارضه اخذ الحق والجاهل اليه وذلك اما
مباح او واجب وذا تخاص لواجب والمحرّم قسم المحرم ومع ذلك الهى الشارع حكم الغالب وانبت حكم النادر الذي
هو وقوع شبهة لكل واحد من المتداعين او المتلاعنين لطفنا بالعباد على تحليل حقوقهم وستر عليهم (المثال العشرون)
غالب الموت في الشباب فالعرالى في الاحياء ولدنك الشيوخ اقل يعني انه لو كان الشباب يمشون لصاروا شيوخا فتكثر
الشيوخ فلما كان الشيوخ في لوجود من كان موت الانسان شاما كثر وحياته لشيوخه نادرة ومع ذلك شرع صاحب
الشرع التعمير في الدين الى سبعين سنة الهاء لحكم الغالب وانبت لحكم النادر لطفنا بالعباد في اثناء مصالحهم عليهم قال
الاصل في طائر هذا الباب (١٧٤) كثيرة في الشريعة يعني ان تتأمل وتعلم فقد عمل قوم في الطهارات

عسر على اكثر الناس وكان الناس به عذرا وما هو مشهور لا يكون الناس فيه عذرا وظاهر
الحائض والمرضى في الكفارات في الحدود ان يشرب خمرا يعتقد انه سيصير خلا او يظا
امرأة يعتقد انه سينزوجها فان الحد لا يسقط لعدم اعتقاد مقارنة العلم لصدقه بخلاف ان
يعتقد انه في الوقت الحاضر حل او هي امرأة او جارية في الوقت الحاضر فهذا لاحد
عليه ويتحصل لك من ذلك الفرق بين مسائل ماك التي اختلف قوله فيها ويتحصل ايضا
قيده آخر يعطى على الشبهة فيكون شرطا فيها وهو اما بشرط اعتقاد مقارنة في دره
الكفارات والحدود وهذا هو ضابط الشبهة المسقطة للحدود والكفارات وما خرج عن
هذه الثلاثة فيه الحد والكفارة كمن تزوج حامية او مبنوة ثلاثا قبل زوج او اخته من
الرضاع أو النسب اودت بحرم عامدا عاد بالحرمان او اتمت حرمة رمضان بالهطرم وما خرج
عن هذه الثلاثة فعليه الحد والكفارة (سؤال) قلت لبعض الفضلاء الحديث الذي يستدل
به الفقهاء وهو ما روي درأو الحدود «الشهات لم يصح واداء لم يكن صحيحا» ما يكون
معتمدا في هذه الاحكام (جوابه) قال لي يكفي ان تقول حيث اجمعا على اقامة الحد كان
سالما عن الشهادة وما قصر عن محل الاجماع لا يباحق به عملا للاصل حتى يدل دليل على اقامة
الحد في صور الشهات وهو جواب حسن

فدخل عليهم الوسواس
وهم يعتقدون انهم على
قاعدة شرعية وهي الحكم
بالغالب ايم هو غائب كما
قالوا من حيث اهم
يعتمد ان الغالب على
الناس والاواني والكتب
وعبر ذلك مما يلا سونه
الدجاسة فيسلون نياهم
وانفسهم من جميع ذلك
ناه على القاعدة الشرعية
وهي الحكم بالغالب
ولم يهموا بان هددوا
كان هو الغالب كما قالوا
لكن الشارع الذي

حكمه وقدم عليه حكم النادر وان كان مرجوحا في النفس وطه ممدوم
بالنسبة لظن الناس عن لغالب ان يصمم في شرعه ماشاء ويستثنى من قواعده ما يشاء هو الاعلم
بمصالح عبده فينبغي ان قصد اثبات حكم الله دون ادانته ان لا يعتمد عليه مطلقا كيف كان بل حتى ينظر هل ذلك
الغالب بما الهاء الشرع ام لا اد الاعتماد على مطلق الغالب كيف كان في جميع صورته خلافا لاجماع اله وسلمه ان
النشاط (تنبيه) قال الاصل وسلمه ان الشط من اللفظ على حقيقته دين مجاره وعلى العموم دون الخصوص
وان امكن ان يقال انه من باب تقديم النادر على الغالب نظرا لعلية المخار على الحقيقة في كلام العرب حتى قال ان
جنى كلام العرب كاه بخار وغلبة الخصوصات على العمومات حتى روي عن ابن عباس انه قال ما من عام الا وقد خص
الا قوله تعالى والله بكل شيء عليم وحينئذ ينسى اذا ظفرت باللفظ اتداء ان يحمله على محاره تملينا للغالب على النادر وان
نحمل العموم اتداء على التخصيص لانه اللب حيث عكسنا وحلنا اللفظ اتداء على حقيقته والعموم اتداء على العموم
كان ذلك تملينا للنادر على الغالب الا ان التحقيق ان ذلك ليس من هذا الباب وذلك لان شرط الفرد المتعدد بين السادر
والغالب فيحمل على الغالب ان يكون من جنس الغالب والا فلا يحمل على الغالب وبياه بالمثال ان الشقة اذا جاءت من

(الفرق)

القصار جاز ان تكون طاهرة وهو الغالب أو نجسة بان يصيبها رول فأر أو غيره من الحيوان وهو النادر لو كما يحكم بظواهرها
 بناء على الغالب لا لا قد حكمنا بطهارة اثني عشر المقصورة لاها خرجت من لقصورة لكان هذا الثوب المتردد بين النادر
 والغالب الذي خرج من المقصورة من جنس الغالب الذي قصينا بظواهره فيحكم به وأما لو كننا لا نقضي بطهارة الثياب
 المقصورة لكونها خرجت من المقصورة بل نقضي بظواهرها لاها تفصل بعد ذلك لم يكن هذا الثوب المتردد بين النادر
 والغالب الذي لم يسئل بعد ذلك من جنس الغالب الذي قصينا بظواهره فلا نقضي بطهارته لاحل عدم المسئل بعد المقصورة
 الذي لاجله حكمنا بالطهارة وكذا يقال في الالفاظ قان لم نقضي على لفظ بانه بحر أو مخصوص بمجرد كونه لفظا بل نقض
 عليه بذلك لاجل اقترانه بالقرينة الصادقة من الحقيقة الى الحار واقترانه بالمخصص الصارف عن العموم لتخصيص
 كان هذا اللفظ الوارد ابتداء الذي حملناه على حقيقته دون مجازه والعموم دون الخصوص ليس منه صارف من قرينة
 صارفة عن الحقيقة ولا محصر صارف عن العموم فهو حينئذ ليس من ذلك الغالب الواسع على الحار أو التخصيص
 الحملان على غير طالب فانه لم يوجد لفظ من حيث هو لفظ حمل على النادر ولا على الخصوص التة فضلا عن كونه عاما
 بل هو اللفظ قاعدة مستقلة بنفسها ليس فيها غالب ونادر بل شيء (١٧٥) واحد وهو الحقيقة مطلقا والعموم

مطلقا فتأمل ذلك فهو
 شرط خفي في حمل
 الشيء على طالبه دون
 نادره ليظهر لك جليا ان
 حمل اللفظ على حقيقة
 دون مجاز ابتداء والعموم
 دون الخصوص ابتداء
 ليس من باب الحمل
 على النادر دون الغالب
 فهذا سؤال حسن فمد
 أوردته على جمع كثير
 من الفضلاء قد علموا حذينا
 فلم يحصل عنه جواب
 وهذا جوابه حسن
 جدا اه (الوصل الثاني)

الفرق الخامس والاربعون والثاني بين قاعدة الهدف اذا وقع من الارواح
 للزوجات فان اللعان يتمدد بتعدد ادا قدف الروح روحا في مجلس او
 مجلسين وبين قاعدة الجماعة بقذفهم الواحد قل الخد بتعدد عددا ﴿

ان قام به واحد سقط كل قذف قبله وقاله ابو حنيفة وقال الشافعي ان قذفهم بكلمات متفرقة
 دمايه لكل واحد حدد وقاله ابن حنبل او بكلمة واحدة فقولان عند الشافعي واحد و ثناء
 الجمعية على انه حق لله تصح التداخل فيه و ثناء الآخرون على انه حق لا دمي فيتعدد و بارما
 ان يكون عند قولان ثناء على ان حدد الهدف حتى لله مالى ام لا لان لما في هذه القاعدة
 قواين حكما المسمى والتخمين وغيرها لما ان هلال بن امية المحلاني رمى امرأته شريكة بن
 سمعان فقال له النبي صلى الله عليه وسلم حدد في طهرتك او لمعن ولم قل حدد و جلد عمر الشهود
 على اميرة هذا واحدا مع ان كل واحد منهم قذف الميرة والمرمي بها وقد حدد رسول الله صلى
 عليه وسلم قذفة عائشة رضى الله عنها ثمانين ثمانين رواء ابو داود مع انهم قذفوا عائشة رضى
 الله عنها وصفران ابن الماطل وقياسا على حدان احتجوا بوجوه أخرى القياس على الزوجات
 الاربع فانه يحتاج للعائات اربع وثلاثين انه حق لا دمي ولا يدخله التداخل كالمصوب وغيره
 والثالث انه لا يسقط بالرجوع فلا يتداخل كالأقرار بالمسأل والجواب عن الاول وهو الفرق

فيه عشرين مثالا من أمثلة ما ألقى الشارع فيه الغالب والنادر معا (المثال الاول) الغالب صدق شهادة الصبيان في الاموال
 اذا كثر عددهم جدا والنادر كذبهم فاهملهم الشرع ولم يحتر صدقهم ولا قضى بكذبهم رحمه المباد ولطفا بالمذمى عليه و في
 الجراح والمقاتل فاهملهم مالك و جماعة للضرورة كما تقدم بانه (المثال الثاني) الغالب صدق الجمع الكثير من جماعة الدواب
 في احكام الابدان والنادر كذبهم لا سيما مع الدالة فالحق صاحب الشرع صدقهم ولم يحكم به ولا حكم بكذبهم لطفا بالمذمى
 عليه (المثال الثالث) الغالب صدق الجمع الكثير من الكفار والزهاد والاحبار اذا شهدوا والنادر كذبهم قالى صاحب
 الشرع صدقهم لطفا بالمذمى عليه ولم يحكم بكذبهم (المثال الرابع) الغالب صدق شهادة الجمع الكثير من المسفة والنادر
 كذبهم فلم يحكم الشرع بصدقهم لطفا بالمذمى عليه ولم يحكم بكذبهم (المثال الخامس) الغالب صدق شهادة ثلاثة عدول
 في الرنا فلم يحكم الشرع به ستر على المدعي عليه ولم يحكم بكذبهم بل أقام الحد عليهم من حيث أهم قدوة لامن حيث أنهم
 شهود زور (المثال السادس) الغالب صدق شهادة العدل الواحد في احكام الابدان والنادر كذبهم فلم يحكم الشرع بصدق
 لطفا بالمباد ورحمة بالمذمى عليه ولم يكذب (المثال السابع) الغالب صدق حلف الطالب وهو من اهل الخير والصلاح
 والنادر كذبهم فلم يقص الشارع بصدقهم فيحكم له بيمينه بل اشترط في الحكم له بيمينه ولم يحكم بكذبهم لطفا بالمذمى عليه

(المثال الثامن) الغالب صدق الجمع لكثير في الرواية بحبر رسول الله صلى الله عليه وسلم من الاحبار والرهان المتدينين المتقين
 وتحريم الكذب في دينهم والادب كذبهم فلم يعتبر الشرع صدقهم لظنهم بالساد وسدا لدبقة يدخل في دينه ما ليس منه (المثال
 التاسع) الغالب صدق رواية الجمع الكثير من الفسقة شرب الخمر وقتل النفس وسب الاله والهم رؤساء عظماء في الوجود اذا
 اجتمعوا على الرواية الواحدة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يبان منهم من الكذب لو اراد طبعي لا يدينوا لم يقبل الشرع
 روايتهم صونا للعباد عن ان يدخل في دينهم ما ليس منه ل حمل الضابط العدالة ولم يحكم بكذبهم (المثال العاشر) الغالب صدق
 الجمع الكثير من الجاهلين في روايتهم لاجديت السوى والادب كذبهم فلم يحكم الشرع صدقهم ولا يكذبهم لظنهم بالعباد (المثال
 الحادي عشر) الغالب ان يكون اخذ المراق المتبحرين بالثبوت وقرائن الاحوالهم كما بهمله الامراء اليوم دون الاقرار الصحيح والبيات
 المتينة مصادقا للصواب والنادر خطأهم ومع ذلك اعاد الشرع صونا للاعراض والاطراف عن القطع (المثال الثاني عشر) الغالب
 ان يكون اخذ الحاكم قرائن الاحوال من الظلم وكثرة الشكوى والكساة مع كون الخصم مشهورا بالفساد والعباد مصادقا للاحق
 والنادر خطأهم وهم ذلك معه الشارع منه وحرمة الا بضرك الحاكم صياح حق لا يسه عليه (المثال الثالث عشر) الغالب على من
 وجد بين تحدى امرأة وهو (١٧٦) متحرك حركة الواطى وطال الزمان في ذلك انه قد اولح والنادر عدم

ذلك فلم يحكم الشارع
 بوطئه ولا بصدقه اذا
 شهد عليه بذلك والي
 هذا الله لب ستر على
 العباد (المثال الرابع
 عشر) الغالب صدق
 شهادة العدل المميز لولده
 والنادر كذبه فلم يحكم
 الشرع بصدقه ولا بكذبه
 من الالهة جملة (المثال
 السادس عشر) الغالب
 صدق شهادة العدل
 المميز على خصمه والنادر
 كذبه فاقبى الشارع
 صدقه وكذبه (المثال

بين القاعدتين انه ايمان والايمان لا يتداخل بخلاف الحرد فلو وجب الجماعة ايمان لم
 يتداخل وعن الثاني انه لا سكر في الشخص الواحد فلو غلب فيه حق لا دمي لم يتداخل في
 لشخص الواحد كالم يتداخل الانلاف وهو الجواب عن الثالث (تسمية) تحيل بعض اصحابنا
 وجماعة من الفقهاء ان قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم ياتوا برينة شهداء فاجلدوهم
 تسابي جلد ان مقابلة جمع المحصنات بثلث تسابي يقتضي لمة ان حد الجماعة يكون حدا واحدا
 ويحصل التداخل وهو المطلوب وهذا باطل سبب قاعدة وهي ان مقابلة الجمع بالجمع في الامة
 تارة توزع الافراد على الافراد كقوله تعالى ولم تحذروا كانا فلهان مقبوضة فلا يصح الا التوزيع
 من كل واحد رهن يؤمر به وكقولنا الدمان للورث وتارة لا يوزع الجمع بل ثبت احد الجميع
 لكل فرد من الجمع الآخر نحو الثمانيي حد الهدف او حد الهدف ثمانون وتارة يثبت الجمع
 للجمع ولا يحكم على الافراد نحو الحدود للجنابات اذا قصد ان المجموع للجموع وتارة يرد
 اللفظ محتملا للتوزيع وعدمه كقوله تعالى ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات يحصل
 ان يكون لكل واحد من المؤمنين عدد جنات بمعنى تسابي دخول الجنة ومازل ويحتمل
 ان توزع فيكون لبعضهم حنة الفردوس وبعضهم حنة المسأوى وبعضهم اهل عيين وادا
 اختلفت احوال انقابلة بين الجمع بالجمع وجب ان يتقد انه حقيقة في أحد هذه الاحوال

السابع عشر) الغالب صدق شهادة الحاكم على من فعل نفسه اذا عزل وصدق
 شهادة الايمان نفسه مطلقا اذا وقعت من العدل المميز والنادر كذبه فيها فاقبى الشارع صدقه وكذبه (المثال الثامن عشر)
 الغالب ان يحكم القاضي لنفسه وهو عدل ويرز من اهل التقوى ولورع اما يكون بالحق والنادر ان يكون بخلافه فاقبى الشارع
 اعتبار صحة ذلك الحكم وبطلانه مما (المثال التاسع عشر) الغالب القرء الواحد في المدد براءة الرحم والنادر شمله معه فاقبى
 الشارع اعتبار واحد منهما ولم يحكم براءة الرحم معه حتى يضمن اليه قرآن آخران (المثال العشرون) الغالب براءة رحم من
 طاب عنها زوجها سنين ثم طلقها او مات عنها واسادر شمله بالولد فاقبى الشارع اعتبار واحد منهما واوجب عليهم الاستئذان منه
 بعد الوفاة او الطلاق لأن وقوع الحكم قبل سببه غير معتد به قال وبطائر هذا الغالب الذي افاء صاحب الشرع ولم يمتره
 امانع المماثلة في الفائه بدم اعتبار فادره ايضا كماها وامامع المماثلة في الدالة باعتبار ماله دونه كانه قد قدم كثيرة في الشرع
 وهذه اربعون مثالا قد سردت في ذلك من اربعين جسا فهي اربعون جسا الميت اه والله سبحانه وتعالى أعلم
 الفرق الثالث والاربعون والمائتان بين قاعدة ما يصح الاقراء فيه وبين قاعدة ما لا يصح الاقراء فيه
 وضابطه كافي الاصل وسيله انوالقامم بن الشاطن ان مات محقق فيه شرطان (الاول) تساوى الحقوق والمصالح (والثاني) قول

الرضى بالفعل فهو موضع القرعة عند اشارة دعا للصلح والاحقاد والرضا باجرت به الاقدار وما فقد فيه أحد الشرطين
تعدت فيه القرعة فتحت المصلحة أو الحظ في جهة لا يجوز الاقراع بينه وبين غيره لأن في القرعة صياح ذلك الحظ المتعين أو
المصلحة المتعينة وهي لم يقبل الشيء الرضى بالنقل كخر به الرقيق حالة الصلحة لا يجوز الاقراع فيه كما يتضح من المباحث
والاختلافات ولا نقاتل لآنية قال ابن فرحون وهي مشروعة في مواضع (أحدها) بين الخلفاء إذا استوت فيهم الأهلية للولاية
(ثانيها) بين لائمة للصلح إذا استوتوا (الثالث) بين المؤدبين في المغرب مع الاستواء أيضا على ما ذكره ابن شاس (رابعها) في التقدم في
الصف الأول عند الزحام (خامسها) في تسبيل الاموات عند تراحم الاولياء ونسائهم في الطبقات (سادسها) في الحصانة في التوضيح
وتدخل القرعة بين الاب والام عند انذاره كالحديث ورد في ذلك وهو اختيار اس القصار وابن رشد وغيرها اطرها في قول ابن
الحاجب وحضرة الذكر حتى يحتم (سابعها) بين الزوجات عند اعادة السفر (ثامنها) في باب القسمة بين الشركاء في الاصول
والحيوان والعروض والمقود والمصاع إذا استوى فيه الوزن والقيمة وفي ذلك تفصيل واختلاف محله كتب الفقه (اسمها)
بين المحصور في التقدم الى الحاكم في الحكم (عاشرها) بين الخصمين فيمن تكون محاكمته اعمده (حادي عشرها) إذا أرحم
نار على اللقيط فالساق أولى والا فالقرعة (ثاني عشرها) إذا احتاف (١٧٧) المتبايعان وقلنا بهما يتحالفان

و يتفاسحان واختلعا
فيمن يبدأ باليمين
ففيه أقوال أحدها أنه
يقرع بينهما والمشهور
تقدمه الدائع وكذلك
الزوجان يحتملان في
قدر الصداق فيتحداهان
(ثالث عشرتها) في
المتباعدان كتابة لولة في
والكنايب فرض على من
يملكها إذا لم يكن في
البلد سواء كان كائنا
جماعة كانت من عروض
الكفاية فإن قام بها
أحدهم سقط الطلب عن

الثلاث لئلا يلزم الاشتراك أو الجبر فيبطل الاستدلال به على مقابلة الجماعة المدفوعة بمحد
واحد كما تخيله الطرطوشي وغيره قد تقدم الفرق بين الجماعة المدفوعة والزوجات ماها ايمان
ومن وجه آخر أن احكام اللسان تمدد في توجه الحد على المرأة وانتهاء الدسب والميراث وأند
التحريم ووقوع القرعة واما الحد النذف فمقصود واحد وهو التشفى وذلك يحصل بمحلة واحد
ثم لا تختلفت الاحكام أمكن ثبوت براءة هذه دون هذه أو محد أو مع ذلك من الاحكام فاسب
أولاً كل واحدة باحد لتوقع ثبوت بعض تلك الاحكام في بعض دون في ومن وجه آخر
أن لزومية مطلوبة للبقاء فاسب العليط بالتعدد وليس بين القادف والمدفوف ما يقتضي ذلك
والفرق السادس والاربعون والمباين بين قاعدة الحدود وقاعدة انذار بر من وجوه عشرة
(أحدها) انها غير مقدرة واحتلوا في تحديد أكثره وانفقوا على عدم تحديد أهله فعداها هو غير

قال (الفرق السادس والاربعون والمباين بين قاعدة الحدود وقاعدة انذار بر من وجوه) قد
جميع مناقه في هذا الفرق صحيح لكنه أعقل من الاجوة عن قوله صلى الله عليه وسلم لا تحلوا
فوق عشر جللات في غير حد من حدود الله أصحابها واقواها وهو أن لفظ الحدود في لفظ
الشرع ليس مقصوراً على الرأ وشبه بل لفظ الحدود في عرف الشرع متناول لكل ما مور
به ومدهي عنه فالعليق على هذا من جملة حدود الله تعالى قال قيل الحديث يقتضي مفهومه أنه

(٢٣ - الفرق - رابع)

ابن أبي وان امتنوا جميعهم افترعوا في شرح اسمه كتب (رابع
عشرتها) في شرح الجلاب فيمن يبدأ به من الوصايا إذا اجتمع عتق اطهار وعتق كعارة المتل وضاق الثلث فاحد الاموال في
المسئلة أنه يقرع بينهما لانه لا يصح عتق مض الرقة يقرع بينهما فيصبح العتق لاحدهما (خامس عشرتها) إذا اكسرت يمين
على الاولياء فالمشهور انها على أكثرهم نصيباً من الايمان وقيل أكثرهم نصيباً من الكسر وقيل يقرع بينهم عليها (سادس عشرتها)
إذا تقاربت لامادر وأرادوا الذرو وكان يحتل بتهم إذا ذروا جميعاً فيقال لهم افترعوا على الذرو فإن أبا لم يجبر واحد منهم على
قطع اسمه وقال لمن ادري على صاحبه اتلفت بعتك لأشي لك من الطرد (سابع عشرتها) إذا رقت اليه امرأتان في ليلة أقرع
بينهما على القول بأن ذلك حق له يمار (ثامن عشرتها) يقرع الحاكم بين الخصمين إذا تنازعا فيمن هو المدعى منهما واشكل على الحاكم
معرفة المدعى (تاسع عشرتها) تقدم القيمة خمسة اعماس فإذا اعتدلت ضرب عليها بالقرعة فإذا تعين الجنس افرد ثم جئت الاربعة
فبيعت وقسم ثمنها أو قسمت القيمة باعتبارها بين اهل المجلس على ما في ذلك من الخلاف فطر شرح الرسالة للتادلي في باب الجهاد
(الموق عشرين) إذا اجتمعت الجوائر من جنس واحد واستوت الاولياء في الفصل وتشاحوا في التقدم اقرع بينهم (الحادي
والعشرون) إذا اجتمع المحصور عند القاضي وفهم مساقرون ومقيمون وخاف المساقرون قوات الرقة قدموا إلا أن يكثروا

كثرة بلحق المقيمين منها الصرر فيفرع بهم ذكره المازري (الثاني والعشرون) في عتق العبيد اذا أوصى بعتهم أو شتمهم في المرض
 نهم مات ولم يحلهم أثلت عتق مبلغ الثلث منهم بالفرعة ١٤ زاد الأصل ولولم يدع عنهم عتق شتمهم أيضا بالفرعة وقاله الشافعي وابن حنبل
 رضي الله عنهما وقال أبو حنيفة رضي الله عنه لا تخور القرعة بها إذا أوصى بهم وعتق من كل واحد ثلثه وسيدعي في قيمته
 للورثة حتى يؤديها فيعتق لنا ستة وحوه (الأول) ما في الموطأ من رجلا أعتق عبده مائة قاسمهم رسول الله صلى الله عليه وسلم
 وأعتق ثلث العبيد قال مالك واتفق أنه لم يكن لذلك الرجل مال غيرهم (الثاني) ما في الصحيح أن رجلا أعتق ستة مما يملكه في مرضه
 لا مال له غيرهم فدعاهم النبي صلى الله عليه وسلم فحراهم ففرع عنهم فاعتق اثنين ورق أر سه (الثالث) إجماع التابعين رضي الله
 عنهم على ذلك قاله عمر بن عبد العزيز وخارجه بن زيد وأمان بن عثمان وابن سيرين وغيرهم ولم يحج بهم من مصر أحد (الرابع)
 انقياس على قسمة الأرض التي وافتها فيها أوحيدة رضي الله عنه ادلا مرجح (الخامس) أن في الاستسما مشقة وصررا على
 العبيد بالازام وعلى الورثة بتأخير الحق وتحويل حق الموصي له والقواعد تقتضي تقديم حق الوارث لأن له التائبين (السادس)
 أن مقصود الوصي كان العتق في القصد ليتفرع للطاعات ويجوز ألا ككتاب والمنافع من نفسه وبجرته العتق يمنع من ذلك وقد
 لا يحصل الكمال أبدا وأما (١٧٨) الأوجه الستة التي احتجوا بها (الاول) قول النبي صلى الله عليه وسلم

لاعتق إلا فيما يملك ابن
 آدم والمريض ماله
 الثالث من كل عبد فينفذ
 عتقه فيه ولأن الحديث
 المتقدم واقعة عين
 لا عموم فيها ولأن قوله
 اثنين يحتمل شالعين
 لامينين ويؤكد
 أن السادة تقتضي
 اختلاف قيم العبيد
 ويتمذر أن يكون اثنان
 ميمان ثلث ماله وجوابه
 أن العتق إنما وقع فيما
 يملك وما قال العتق في
 كل ما يملك فإذا نفذ العتق
 بحود بل بحسب الجاية والجنى والمخى عليه وقال أبو حنيفة لا يجاوز به أقل الحدود وهو
 أر سون حدد العبد بل ينقص منه سوط وللشافعي في ذلك قولان لنا إجماع الصحابة فمنهم
 ابن رائدة رور كتابا على عمر رضي الله عنه ونقش خاتما مثل حاتم مائة مائة شمع فيه
 قوم فقال ادكروني الطمس وكنت ناسيا حبلده مائة أخرى ثم جلدته بعد ذلك مائة أخرى ولم
 يحالنه أحد فكان ذلك أحما ولأن الأصل مساواة العقوبات للجانيات احتجوا بها في
 الصحيحين أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تجلدوا فوق عشر في غير حدود الله تعالى
 والجواب أنه خلاف مذهبه فهم يريدون على العشر أو لانه يجوز على طباع السلب رضي
 الله عنهم كما قال الحسن ابنك لنا نون أمورا هي في أعينكم أدق من الشراب كما لمدها
 بجلد عشر جلدة في غير الحدود فما أراد ذلك فالجواب أن المراد به جلد غير
 المكملين كالصبيان والمجانين والبهائم والله تعالى أعلم وأعمل أيضا التنبيه على ضعف قول امام
 الحرمين أن الجاية الحفيرة تسقط عقوبتها ويان ضعف ذلك القول بل بطلانه أن قوله لعقوبة
 الصالحة لها لا تؤثر فيها ردعا قول متناف من جهة أنه لا معنى لكون العقوبة صالحة للجاية إلا
 أنه تؤثر فيها العادة الجارية ردعا فإن كانت بحيث لا تؤثر ردعا فليست صالحة لها هذا امر
 لاخفاء به ولا اشكال والله تعالى أعلم وجميع ما قبله في الفروق الثلاثة بعده صحيح أو سهل وترجح

في عتق وقع العتق فيما يملك وقولهم أنها قضية عين فقول هي وردت في عبيد قاعدة
 كاية كالرجم وغيره نعم وقوله عليه السلام حكمي على الواحد حكمي على الجماعة وقوله أنه يحتمل أن يكون شائعا باطل بالفرعة
 لأنها لا معنى لها مع الاشاعة وانما فهم في القيمة ليس معتدرا إعادة لاسيما مع الجلب ووخش الرقيق (والوجه الثاني) أن الفرعة على
 خلاف القرآن لأنها من المبسر وعلى خلاف القواعد لأن فيه نقل الحرية بالفرعة وحواله أن المبسر هو القمار وتميز الحقوق ليس
 قدرا وقد اقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أزواجه وغيرهم واستعملت الفرعة في شرائهم لا ببناء عليهم السلام لقوله تعالى
 وسام فكان من المدحضين الآية وأدبلقون اقلامهم ابهم بكعل مريم وليس فيها نقل الحرية لأن عتق المريض لم يتحقق لانه
 أن صح عتق الجميع وأن طرأت ديون بطل وان مات وهو يخرج من الثلث عتق من الثلث فلم يقع في عتق الله تعالى من العتق إلا
 ما خرجته الفرعة (والوجه الثالث) أنه لو أوصى ثلث كل واحد صح فيعتد ههنا قياسا على ذلك وعلى حال الصحة (وجوابه)
 أن مقصود الهبة والوصية التملك وهو حاصل في ملك الشائع كغيره ومقصود العتق التخليص للطاعات ولا ككتاب ولا يحصل
 مع التخصيص ولأن مالك شائعا لا يؤخر حق الوارث كما تقدم في الوصية وههنا يتأخر بالاستسما (والوجه الرابع) أنه لو باع ثلث
 كل عبد جاز والبيع بلحقه الفسخ والعتق لا يلحقه الفسخ فهو أولى بدم الفرعة لأن فيها نحو بل العتق كما تقدم (والوجه الخامس)

من
 كاية كالرجم وغيره نعم وقوله عليه السلام حكمي على الواحد حكمي على الجماعة وقوله أنه يحتمل أن يكون شائعا باطل بالفرعة
 لأنها لا معنى لها مع الاشاعة وانما فهم في القيمة ليس معتدرا إعادة لاسيما مع الجلب ووخش الرقيق (والوجه الثاني) أن الفرعة على
 خلاف القرآن لأنها من المبسر وعلى خلاف القواعد لأن فيه نقل الحرية بالفرعة وحواله أن المبسر هو القمار وتميز الحقوق ليس
 قدرا وقد اقرع رسول الله صلى الله عليه وسلم بين أزواجه وغيرهم واستعملت الفرعة في شرائهم لا ببناء عليهم السلام لقوله تعالى
 وسام فكان من المدحضين الآية وأدبلقون اقلامهم ابهم بكعل مريم وليس فيها نقل الحرية لأن عتق المريض لم يتحقق لانه
 أن صح عتق الجميع وأن طرأت ديون بطل وان مات وهو يخرج من الثلث عتق من الثلث فلم يقع في عتق الله تعالى من العتق إلا
 ما خرجته الفرعة (والوجه الثالث) أنه لو أوصى ثلث كل واحد صح فيعتد ههنا قياسا على ذلك وعلى حال الصحة (وجوابه)
 أن مقصود الهبة والوصية التملك وهو حاصل في ملك الشائع كغيره ومقصود العتق التخليص للطاعات ولا ككتاب ولا يحصل
 مع التخصيص ولأن مالك شائعا لا يؤخر حق الوارث كما تقدم في الوصية وههنا يتأخر بالاستسما (والوجه الرابع) أنه لو باع ثلث
 كل عبد جاز والبيع بلحقه الفسخ والعتق لا يلحقه الفسخ فهو أولى بدم الفرعة لأن فيها نحو بل العتق كما تقدم (والوجه الخامس)

انه لو كان مالكا لثلاثهم فاعتقه لم يجتمع ذلك في اثنين منهم والمرضى لم يملك غير الثالث فلا يجمع لانه لا فرق بين عدم المالك والمنع من التصرف في نفود العتق وجوابه انه اذا ملك الثالث فقط لم يحصل تنازع في العتق ولا حرمان من تناوله لهبط العتق (والموجه السادس) ان الفرقة انما تدخل في جميع الحقوقي فيما يجوز التراضي عليه لان الحرية حالة الصحة لما لم يجز التراضي على انتقاصها لم يجز الفرقة فيها والاموال يجوز التراضي فيها قد دخلت الفرقة فيها وجوابه ان الوارث لو رضي بتعبد عتق الجميع لصح فهو بدخله الرضى اه كلام الاصل وسلمه أبو القاسم ابن الشاط وألله تعالى أعلم

الفرق الثالث والاربعون والثلاثون بين قاعدة المعصية التي هي كفر وقاعدة ما ليس بكفر

الاحتياح للفرق بينهما معنى على ما للاصل من ان الناس الكفر الكبار ينظر الى اذعانهم ان الكفر بشارك مطلق المعصية كبرية كانت أو صغرية في أمرين (الامر الاول) في مطلق افعال حرمة الربوبية (الامر الثاني) في مطلق المقدسة وذلك ان كلام الكفر والمعصية منهي عنه والواحي تعتمد انعاسد كمال الامور تعتمد المصالح والكل على رتب المفاسد الكفر وادماها الصغار والمتوسط بين الاثنين الكبار فاعلى رتب الكبار يليها اذ في رتب الكفر وادى رتب الكبار يليها على رتب الصغار وجبته كثر الناس الكفر اما هو ما الكبار ثم قال ما تم هذا هو الحال في تحرير الفرق بينهما صعب بل (١٧٩) التعرض الى الحد الذي يتأريه على رتب

الكبار من اذ في رتب الكفر عسير جدا وذلك لاصل الكفر اعمها واهمها خاص لحرمة الربوبية اما الجمل بوجود الصانع او صفاته تعالى واما لحرمة على الله تعالى بكرى المصحف في القاذورات او السجود للصنم او التردد للكائنات في اعيادهم رى الصارى وما شره احو لهم او جحد ما جحد عليه وعلم من الدين بالضرورة ولو كان ذلك من بعض المباحات فجدد اباحة الله التين

من المواقف فكان يكفرهم قبل التعرير ثم طابم الناس في المعاصي حتى روروا حاتم عمر رضى الله عنه وهو معنى قول عمر بن عبد الله ر تحدثت للناس اقصية على قدر ما أحدثوا من الفجور ولم يرد رضى الله عنه شيخ حكم من المجتهد فيه ينقل له الاحتماد لاختلاف الاسباب (وثانيها) من الفروق ان الحدود واجبة النفود والاقامة على الائمة واختلفوا في التعرير وقال مالك وابو حنيفة ان كان لحق الله تعالى وجب كالمحدود الا ان يطلب على ظن الامام ان غير الضرب مصلحة من الائمة والكلام وقال الشافعى هو عيم واجب على الامام ان شاء اقامه وان شاء تركه احتج الشافعى رضى الله عنه بما في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يمرر الا بصارى الذى قال له في حق الزبير في أمر اسقى ان كان ابن عمك يبنى فساخنته ولاه غير مقدر فلا يجب كضرب الاب والمعلم والزوج والجنود عن الاول اه حق لرسول الله صلى الله عليه وسلم فزاله تركه بخلاف حق الله تعالى لا يجوز له تركه كقوله تعالى كوا قوامين بالقسط فاذا قسط وتبع اقامته وعى الثاني ان غير المقدر قد يجب كصحات الارواح والاقارب ونصيب الانسان في بيت المال غير مقدر وهو واجب ولان لك الكلمات كانت تصدر لجماع الاعراب لا لقصد السب (وذلك الفرق) ان التعرير على وفق الاصل من جهة اختلافه باختلاف الجماعات وهو الاصل دليل الرامة وحد القصد تمايون والمرة انقطع

والغيب كفر كجدد الصلاة والصوم وهى علمه من الدين بالضرورة يشتهر في الدين حتى يصير ضروريا فجدد المسائل المجمع عليها اجماعا لا يسلمه الا خواص الفقهاء بحيث يخفى الاجماع فيها ليس كفرا قال بل قد جحد اصل الاجماع جماعة كبيرة من الروافض والخوارج كاسطام ولم ارا احدا قال بكفرهم من حيث اهم جحدوا اصل الاجماع وسبب ذلك اهم تذلووا جهدهم في ادلته فمأطروا بها كما ظهر بها الجمهور فكان ذلك عدرا في حقهم كما نمتحدد الاسلام اذا قدم من ارض الكفر وجحد في مبادئ امره معنى شمائ الاسلام المعلومه لا من الدين بالضرورة لا سكفره لمذره بدم الاطلاع وان كذا سكفر بذلك الجحد عيره فعم من هذا انا لا سكفر ما جحد عليه من حيث هو مجمع عليه حتى يقال كيف نكفرون جاحد المسائل المجمع عليها ولا نكفرون جاحد اصل الاجماع وكيف يكون الفرع أقوى من الاصل بل سكفر به من حيث الشهرة المحصلة للضرورة فمن جحد اباحة الفراض لا سكفره وان كان مجمعا عليه لان اسقاد الاجماع فيه انما سلمه خواص الفقهاء أو الفقهاء دون غيرهم فلم يجعل الفرع أقوى من الاصل فافهم وألحق الاشعى بالكفر أى حرارة على الله تعالى ارادة الكفر كياء الكائنات ليس كفريا أوقن بى مع اعتقاده صحة رسالته لنبوت شريعته ومنه تاخير اسلام من أتى ليس على يدك فتشيع عليه تاخير الاسلام لانه ارادة لبقاء الكفر ولا يندرج في ارادة الكفر المدعاة بسوء الخاتمة على من تعاديه وان كان فيه ارادة الكفر لانه ليس مقصودا فيه اذ لك حرمة الله بل

أداة المدعو عليه وليس منه أيضا اختيار الامام عقد الجربة على الاسارى الموجب لاستمرار الكفر في قلوبهم على قتلهم الموجب هو الكفر من قلوبهم لان مقصوده توقع الاسلام منهم أو من ذريتهم إذا ضلوا أحياء وعدم سد باب الايمان منهم ومن ذريتهم يقتلهم حصول الكفر بانفسهم أحياء وقم بأسرهم فهو مشروع مأمور به بل واجب عند تبيين مقتضيه ويثاب عليه الامام الفاعل له بخلاف الدماء سواء الخاتمة قاته مهي عنه ويأثم قاتله وان لم يكفر بذلك قال ولا تنهك الخصى المعير بكفر عن الكبائر والصفات انما يتبين خصوصه ببيان اقسام الجهل والله تعالى ويبان ما يتعلق بالجربة على الله تعالى فاما اقسام الجهل فمشرقة (احدها) ما لم يؤمر بالله أصلا ولم يؤخذ ببقائه لانه لازم لنا لا يمكن الاعتكاف عنه وهو جلل الله تعالى وصفاته التي لم يدل عليها الصفة ولم يقدر العدد على تحصيله بأسطر وهي عنه لمحرمانه واليه الاشارة بقوله صلى الله عليه وسلم لا حصي ذمة عليك است كما ثبتت على نفسك وقول الصديق العجز عن درك الادراك ادرك (وثانيها) ما جمع المسلمون على أنه كفر قال القاضي عياض في كتاب الشفاء اسعد الاجماع على تكفير من جحد ان الله تعالى عالم أوتىكم أم غير ذلك من صفاته الداتية فان جحد الصفة ولم يبقها كفره الطمى وغيره وقيل لا يكفر واليه رجوع الاشعري لانه لم يصمم على اعتقاد (١٨٠) ذلك وبعبارة حديث القاسم ان قدر الله على ليمدني الحديث

والحرارة تقتل وقد خولعت القاعدة في الحدود دون التعازير سوى الشرع بين سرقة دينار وسرقة ألف دينار وشارب قطرة من الخمر وشارب حرة في الحرام مع اختلاف مقاديرها حدا وعقوبة الحر والعبد سواء مع ان حرمة الحر أعظم لانه لا يملك نفسه بل يملك ربه المحض دون الكفر لعظم مقداره مع ان العبد انما ساوت الاحرار في السرقة والحرارة لتعذر التجزئة بخلاف الجلد واستوى المجرم اللطيف السارى للنفس والمطعم في الفصاح مع تعاضلها وقتل الرجل العالم الصالح لقي الشعاع البطل مع الوضع (الرابع) من المعروف ان التعازير ناديب يتبع المقاسد وقد لا يصحبها المصيان في كثير من الصور كتأديب الصبيان والنساء والمجانين استصلاحا لهم مع عدم المعصية وجاء في هذا الفرق فرع وهو ان الخفي اذا شرب البهيد ولم يسكر قال مالك احده ولا اقل شهادته لان تقيد في هذه المسئلة لاني حبيبة لا يصح دساقها للقياس الجلي على الخمر وعقوبة المصوح الصبيحة ما أسكر كثيره فقليله حرام وقال الشافعي رضي الله عنه احده وأقل شهادته أما حده فله مائة الحصة من التوسل لافساد العقل وأما قبول شهادته فانه لم يصح بناء على صحة التقليد عنده قال والقنوات تنبع انفسا لا انما هي فلا تنافي بين عقوبته وقبول شهادته ويظهر عليه قوله من جهة ان هذا انما هو في التعازير أما الحدود المقدره فلم توجد في الشرع الا في معصية عملا بالاستقراء فالخلق هم ما كرهه الله

وحديث السوداء لما قال لها رسول الله صلى الله عليه وسلم أين الله قالت في السماء قال ولو كوشف أكثر الناس على الصفات لم يعلمها قال الاصل فنفى الصفات والجزم بنفيها هو الجمع عليه وليس معناه اني العلم أو الكلام أو الارادة ونحو ذلك بل العالم والمتكلم والمريد والمجمع على كرهه هو من نفى أصل المسمى وحكمه وهذا هو

مذهب جمع كثير من الفلاسفة والدةرية دون أرباب الشرائع (الثالث) ما احتجبت تعالى

في التكفير به وهو من أثبت الاحكام دون الصفات فقل ان الله تعالى عالم بغير علم ومتكلم بغير كلام ومر بغير ارادة وحى بغير حياة وهكذا بقية الصفات وهذا هو حقيقة مذهب المعتزلة وللأشعري ومالك والشافعية والشافعي والشافعي في تكفيرهم قولان (والرابع) ما اختلف اهل الحق فيه هل هو جهل نجس ارادته أم هو حق لا يحب ارادته فعلى القول الاول هو معصية وما رأيت من بكفر به وذلك كالقدم والبقاء فهل يجب ان يعتقد ان الله تعالى ناق ببقاء قديم وبص من لم يعتقد ذلك او يجب ان لا يعتقد ذلك بل الله تعالى ناق ببقاء قديم بغير قدم واعتقاد خلاف ذلك جهل حرام عكس المذهب الاول والفرق بين البقاء والقدم وغيرهما من الصفات مذكور في كتب اصول الدين والصحيح هناك ان البقاء والقدم لا وجود لهما في الخارج بخلاف العلم والارادة وغيرهما من صفات المعاني السمة (والخامس) جهل يتعلق بالصفات بالذات نحو تنسيق قدرة الله تعالى بجميع الكائنات وهو مذهب اهل الحق او لم يتعلق بأفعال الحيوانات وهو مذهب المعتزلة وكتعلق ارادة الله تعالى بتخصيص جميع كائنات وهو مذهب اهل الحق او لم يتعلق بوسائل الحيوانات وهو مذهب المعتزلة وللشافعية في تكفيرهم بذلك قولان والصحيح عدم تكفيرهم (والسادس) جهل ينفى بالذات لا صفة من الصفات مع الاعتراف بوجودها كجهل بمسبب الجسمانية

والجهة والمكان وهو مذهب الحشوية ومذهب اهل الحق استجدله جميع ذلك على الله تعالى وفي تكفير الحشوية بذلك قولان والصحيح عدم التكفير وأما سلب الابوة والنوة والحلول والاتحاد ومحو ذلك مما هو مستحيل على الله تعالى من هذا القليل فاجمع المسلمون على تكفير من يجوز ذلك على الله تعالى بخلاف نحو يزعمه من المستحيلات كألجته ونحوها مما تقدم ذكرها والفرق بين القسمين أن القسم الاول الذي هو الجسمية ونحوها فيه عذر عادي قال الانسان بشأ عمره كله وهو لا يدرك موجودا وهو جسم أو قائم بحسب الاقضية فكان هذا عذرا عند بعض العلماء ولم يضطر الانسان في عوارى العادات الى الابوة والابوة والحلول والاتحاد ونحوها فسكن موجود في العالم لم يلد ولم يولد كالألاملاك والافلاك والارض والجبال وسبحان فلما اتت الشبهة الموجبة للضلال اختلف المذاهب وهذا المقيد الاجماع على التكفير في هذا القسم واختلاف في التكفير في القسم الاول (والسابع) الجهل بقدم الصفات لا بوجودها وتعلقها كقول الكرامية محدث لا ارادة ونحوها وفي التكفير انك ايضا قولان الصحيح عدم لتكفير (والثامن والثاسع) الجهل بما وقع او يقع من متعلقات الصفات وهو فساد احدهما كفر أجمعاً وهو المراد ههنا كجهل الفلاسفة ومن تابعهم بان الله تعالى أراد ستة الرسل وأرسلهم خلفه بالرسائل الربانية وكذبهم بسعة الخلائق يوم القيامة واحياهم من قبورهم وجراهم على اعمالهم على التعصيل الوارد في الكتاب والسنة (رأيتهما) بالاختلاف (١٨١) في أنه ليس بمعية كالجهل بخلق

ثم إلى (الخامس) من الفروق ان التعرير قد يسقط وان قلنا بوجوده قال اسم الحرمين اذا كان الجاني من الصبيان أو المساكين قد جنى جناية حقيرة والمعقوبة الصالحة لها لا يؤثر فيه ردعاً والمطعمة التي تؤثر فيه لا تصاح له الحماية سقط نأديه مطلقاً أو المظنة فلم يوجبها وأما الحقيرة فلم يمتد تأثيرها وهو بحث حسن ما يدي ان يخاف فيه (السادس) من الفروق ان التعرير يسقط بالتوبة ما علمت في ذلك خلافاً والحدود لا تسقط بالتوبة على الصحيح الا الحراسة لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تقدروا عليهم (سؤال) مسعدة الكفر أعظم المفاسد والحماية أعظم معسدة من الربا وهما ان المفاسدان المظمتان تسقطان بالتوبة وانؤثر في سقوط الاعلى أولى ان يؤثر في سقوط الادنى وهو سؤال قوى يقوى قول من يقول بسقوط الحدود بالتوبة قياساً على هذا الجمع عليه بطريق الاولى وجوابه من وجوه (أحدها) ان سقوط القتل في الكفر يرعب في الاسلام فان قاتله بسبب على الردة قلت اردة قليلة فاعتبر جسد الكفر وعالته (وثانيها) ان الكفر يقع في شبهات ويكون فيه عذر عادي ولا يؤثر احد ان يكفر لهواه قساً ولا يرى أحد الا لهواه فاسب التعليل (وثالثها) ان الكفر لا يتكرر غالباً وجبايات الحدود تكرر غالباً ولو اسقطناها بالتوبة ذهبت مع تكررها محاسناً ونجراً عليها لباس في اتباع أهولهم أكثر وأما الحراسة فلا لا يسقطها الا اذا لم تهتق

عما فيه مفسدة وعدم الهي عملا مفسدة فيه ألا ترى أن العرق ١ كان فيها ضياع المال نهى عنها وإن القتل لما كان فيه فوات الحياة نهى عنه وإن الزنا لما كان فيه اختلاط الأسباب نهى عنه وإن الخمر لما كان فيه دهاب العقول نهى عنه وإن العصب ٢ كان لا يفسد العقل لم يكن منها عنه وإن الخمر إذا صدر حلا أسفى عنه فساد العقل فذهب عنه الهى وبذل أيضا على أن المفسد والمصالح سابقة على الأوامر والنواهي وأن الثواب والعقاب تابع للأوامر والنواهي فمما فيه مفسدة ينهى عنه فإذا حصل العقاب ومما فيه مصلحة أمر به فإذا حصل حصل الثواب والعقاب في الرتبة الثالثة والأمر والهى في الرتبة الثانية ومفسدة والمصلحة في الرتبة الأولى فلو عمل الأمر والهى بالثواب والعقاب لم تقدم الشئ على مفسدة يرتب قول الأغنياء من الطلبة مصلحة هذا الأمر أنه يثاب عليه عاظم وحيث لم تدرك فاعطى بقى المحصل للحد الذي يمار به أعلى رتب الكفائر من أدنى رتب الكفر هو أن يكثر من حفظ فتاوى المتقدمين يقتدى بهم من العلماء في ذلك ويبتصر ما وقع له من النوارى هل هو من جنس ما افترقوا فيه بالكفر أو من جنس ما وافقه منهم الكفر ولحقه سد أمام النظر وجودة الفسك بما هو من جنسه فإن أشكل عليه الأمر أو وقعت المشابهة بين أصليين مختلفين أو لم تكن له أهلية الطرف في ذلك لم يصوره وجب عليه التوقف ولا يفتى شئ فهذا هو الضابط لهذا الباب (١٨٢) وبوصحه ثلاث مسائل (المسألة الأولى) أن السجود للشجرة إنما

اقتضى الكفر دون السجود للوالد لأن فيه من المفسدة التي سألها ما يقتضى الكفر دون السجود للوالد والشجرة ليست من المقصود بالاعتظام شرطا وقد عبت مدة بخلاف الوالد فإنه من المقصود بالاعتظام شرطا ولم يبد مدة وقد أمر الله تعالى الملائكة بالسجود لآدم سجودا له ولم يكن قبلة على أحد القوابل بل هو المقصود بالاعتظام بذلك

المفسدة بالقتل أو أخذ المال مما متى قتل قتل إلا أن يعضد الأولياء عن الدم وإذا أخذ المال وجب العزم وسقط الحد لأنه حد فيه تحجير بخلاف غيره فنه عزم ولحقم أكد من التحجير فيه (السابع) أن التحجير يدخل في العار بر مطا فلا يدخل في الحدود إلا في الحراسة إلا في ثلاثة أنواع فقط (نبيه) التحجير في الشرع ينفذ مشترك بين أشياء أحدها الإباحة المطلقة كالتحجير بين أكل الطيبات وتركها وثانيها الواجب المطلق كتصريف الولات متى قلنا الإمام محرم في صرف مال بيت المال أو في أسارى العدو أو المزارعين أو الثمر فمما إن ما يمين سبه ومصلحته وجب عليه فعله ويثم تركه فهو أيد ابتقل من واجب إلى واجب كما يبتقل المكفر في كفارة الحث من واجب إلى واجب غير أن له ذلك بهواه في التكفير والإمام يتحتم في حقه ما أدت المصلحة إليه لا أن ههنا إباحة البتة ولا أنه يحكم في التمايز بهواه وإرادته كيف خطر له وله أن يمرض عما شاء ويقبل مما ماشاء هذا فسوق وخلاف الإجماع بل الصواب ما تقدم ذكره وثالثها تحجير الساعى من أخذ أربع حقاق أو خمس سات دون في صدقة الأبل فإن الإمام ههنا يتخير كما يتخير المكفر في كفارة الحث غير أن الفرق بينهما أن ههنا تحجير أدت إليه لأحكام وفي الحث تحجير متأصل فتأمل هذه التحجيرات (ثامن) أنه يختلف باختلاف الفاعل والمفعول معه والجناية والحدود لا تختلف باختلاف فاعلها فلا بد في التمييز من اعتبار مقدار

الحماية

السجود ولم يقل أحد أن الله تعالى أمر هالك بما نهى عنه من الكفر ولا أنه أمح

الكفر لأجل آدم ولا أن في السجود لآدم مفسدة تقتضى كفرا لو عمل من أمر غير به فافهم (المسألة الثانية) قال الأصل اتفق الناس وما علمت على تكفير بليس بتضيته مع آدم عليه السلام وليس مدرك الكفر فيها الامتناع من السجود والألaskan كل من أمر بالسجود فامتنع منه كافرا وبأس الأمر كذلك ولا كان كفره لسكو حسد آدم على مولته عند الله تعالى والألaskan كل حاسد كافرا وليس كذلك ولا كان كفره لمصبا به وفسوقه من حيث هو عصيان وفسوق والألaskan كل عاص وفاسق كافرا وليس كذلك وقد أشكل ذلك على جماعة من الفقهاء بل ينبغي أن سم أن مدرك كفره فيها إنما هو بسببه الله تعالى إلى الجور والتصرف الذي ليس مرضى كما طهر ذلك من فحوى قوله أنا خير منه خلقتى من نار وخلقته من طين ومراده أن الزم العظيم الجليل بالسجود للتحقير من التصرف الردى والجور والطعن وقد أجمع المسلمون على أن من سب الله تعالى لذلك وقد كفر لانه من الجرأة العظيمة (المسألة الثالثة) قال الأصل أطلق المالكية وجماعة معهم الكفر على الساحر وإن السحر كفر ولاش أن هذا قريب من حيث الخلق غير أنه عند الفتيا في جزئيات الوقائع يقع فيه الخط العظيم المؤدى إلى هلاك المعنى والسبب في ذلك أنه إذا قيل للفقهاء وهو الساحر ومحاقيقته حتى يقضى بوجوده على كفر فاعليه به سر عليه ذلك جدا قالك إذا قلت له الساحر

والرفى والخواص والجميعة والجميعة وقوى النفوس شيئا واحدا وكما سحر أو مض هذه الامور سحر ومضها ليس سحر فان قال الكل سحر يلزمه ان سورة الفاتحة سحر لا هارقية اجما وان قال لا لكل واحدة من هذه جامعة تختص بها ويقال بين ما مخصوص كل واحدة منها وماه تمتاز وهذا لا يكاد يعرفه احد من المتعرضين للفتيا وانا طول عمرى ما رأيت من يفرق بين هذه الامور فكيف يفتي احد من هذا الكفر شخص معين او مباشرة شيئا معين بناء على ان ذلك سحر وهو لا يعرف السحر ما هو ولقد وجد في بعض المدارس عند بعض الطلبة كراسة فيها آيات للمعجزة والبهيم والنجح والرفيع وغير ذلك من هذه الامور التي تسميها العامة علم المعجرات فافتوا بكفره واخرجه من المدرسة بناء على ان هذه الامور سحر وان السحر كفر وهذا جهل عظيم واقدام على شر به الله بجهل وعلى عباده بالفساد من غير علم فاحذر هذه الخطة الرديئة المملوكة عند الله وستقف في الفرق لدى هذا على الصواب في ذلك ان شاء الله تعالى اه كلام الاصل وذهب الامام ابو القاسم ابن الشاط الى عدم صحة قوله بالنسبة للكفر بالكبائر قال فان قوله ان الله يمتد للفساد ان اراد الفساد بقتل الشمر فلا يشك ان الكفر اعظم انفسا وماعد من المعاصي تتفاوت رتبته على انه كيف يلتبس بها والكفر امر اعتقادي والكبائر اعمال وليست باعتقاد سواء كانت اعمال قلبية او بدنية فان وليس الكفر انتهاك حرمة الربوبية اذ لا يصدر عادة من مدين الربوبية بل تعدر (١٨٣) عادة مع العلم بالله تعالى وانما يكون

مع الجهل به تعالى فالكفر اما الجهل بوجود الصانع اوصفاته خاصة عند من لا يصحح الكفر واما الجهل بالله تعالى او بجهده عند من يصحح الكفر عبادا قل ولا تسلم ان مجرد من المصحف في القادورات كفر بل رمية فيها ان كان مع الجهل بالكفر هو الجهل لا عين رمية وان كان مع العلم بالله تعالى فان كان مع التكذيب به هو كفر وان لم يكن معه فهو معصية غير كفر ولا ان مجرد

الجماعة والجماني والحى عليه (الناصح) ان التمرير يختلف باختلاف الاعصار والامصار قرب تمزيز في البلاد يكون اكراما في لدا آخر كقفل الطياسان مصر تمرير وفي الشام اكرام وكشف الرأس عند الاندلس ليس هو انا وبالمرق ومصر هو ان (الناصح) به يتنوع لحق الله تعالى الصرف كالجناية على الصمحية او الكتاب المرير ونحو ذلك والى حق العبد الصرف كشم ريد ونحوه والحدود لا يتنوع منها احد من الكل حق لله تعالى الا الفذف على خلاف فيه اما انه تارة يكون جدا حقا لله تعالى وتارة يكون حقا لادى فلا يوجد البتة

الفرق السابع والاربعون واللباس بين قاعدة الاثلاف بالصيال وبين قاعدة الاثلاف بغيره اعلم ان الصيال يختص بدفع من اسقاط اعتبار الاثلاف بسبب عداه وعدوانه ويقوى الضمان في غيره على مثله لعدم المسقط وله خصيصية اخرى وهي ان الساكت عن الدفع عن نفسه حتى يقتل لا يعد آثما ولا قاتلا لنفسه بخلاف لومع من منه طامها وشراما حتى مات قاه آثم قاتل لنفسه ولو لم يمنع عنها الصائل من الآدميين لم ياتم ذلك وسط ذلك ان كل انسان او غيره صال يدفع عن معصوم من نفسه او يصنع او مل دوما لا يقصد قتله بل الدفع خاصة وان أدى الى القتل لا ان يعم انه لا يتدفع الا بالقتل ويقصد قتله ابتداء لتسميه طريقا الى الدفع في خشى شيئا من ذلك فدفعه عن نفسه فهو هذر لا يصح حتى الصبي والنحو وكذلك

الاستحود للعصم كفر بل ان كان مع اعتقاد كونه الحى فهو كفر والا فلا بل يكون معصية ان كان لعبد اكراه وحائرا ان كان للاكراه ولا ان مجرد التردد الى الكنائس في اعيادهم يرى المصاري ومباشرة احوالهم كفر بل ليس هو الكفر الا ان يمتد مع تقدمه قال وحده المجمع عليه المعلوم من الدين بالضرورة كفر ان كان جحد مدعاه فيكون الكذب والامو جهل وذلك الجهل معصية لانه مطلوب نازلة مثل هذا الجهل على وجه الوجوب وحيث فلا يكفى الاقتصار على اشتراط شهرة دان الامر من الدين بل لا بد مع اشتداد ذلك من وصول ذلك الى هذا الشخص وعلمه فيكون اد ذلك مكدبا لله تعالى ورسوله فيكون بذلك كافرا اما اذا لم يعلم ذلك الامر وكان من عالم لدين المشتهرة وهو خاص بترك الذنب الى علمه ليس بكافر بذلك وما يجرده كلام الشهاب من قص شرط علم الشخص بذلك الامر المشتهر ليس صحيحا فان ولا تسلم ان الكبائر والصغائر انتهاك حرمة الله تعالى وانما هي جرأة على مخالفة تحمل عليها الاعراض والشهوات قال وناء الشخص الكنائس ليكفر فيها ان كان لاعتماد رجحان الكفر على الاسلام فهو كفر لا شك فيه وان كان لكافر ارادة التقرب اليه والتودد له بذلك فهو معصية لا كفر وقتل الشخص ببياعه اعتماده صحة رسالته لئيمت شر بتمه لا بتأني مرض كونه كفرا الاعلى ول من يجوز الكفر عبادا واشارة الشخص على من اتى ليسم على يديه تأخير الاسلام لا تكون كفرا الا ان كانت لا اعتقاده رجحان الكفر اما ان كانت لكونه لا يريد لهذا

الشخص الاسلام لحقه له عليه او نحو ذلك لا يستلزم ان يعتقد المشرك رجحان الكفر ولا تكون له اقرار قال ويوافق قوله في
مسئلة الاشارة تاخير الاسلام من انها ليست من جهة لم شر ذلك عليه لا لقصداته نه لا اعتقاده رجحان الكفر قول
شهاب الدين ولا يدرج في ارادة الكفر الدعا سواء الحاتمة على من ناديه وان كان فيه ارادة الكفر لانه ليس مقصودا فيه انتم ك
حرمة الله تعالى بل اداة المدعو عليه وقوله وليس منه ايضا اختيار الامام عند الجربة على الاسارى الموجب لاستمرار الكفر
في قلوبهم على القتل الى قوله وقم لمرض فان معناه ان استثناء الاسارى وضرب الجزية عليهم لا يتعين انه اثار لاستمرار
الكفر وادام يتعين ان يكون لذلك لم يكن كفرا واما دقالة من انه مشروع مأموره عند بعض مقتضيه فتقول كذلك يكون لو
تعين المقتضى وفي يتعين عندنا ونحن لاسلم من عاقبة امر الاسير قال وكل واحد من الساجد للشجرة والساجد للوالد ان سجد
مع اعتقاده ان المسجود له شرك الله تعالى فهو كفر وان سجد لا مع ذلك الاعتقاد بل تعظيما عاريا عن ذلك الاعتقاد فهو معصية
لا كفر وان سجد الساجد للشجرة مع اعتقاده ان شرك الله تعالى وسجد الساجد للوالد لا مع ذلك الاعتقاد بل تعظيما فالاول
كفر والثاني معصية غير كفر او كان لأمر بالمعكس فبالمعكس وأما دقالة أن مجرد السجود للشجرة كفر لانها عيبت مدة
ومجرد السجود للوالد ليس بكفر (١٨٤) لانه لم يمد مدة قال ذلك يعتقد الى توقف قال ومعنى معصية الامور

الشيعة لانه ناب عن صاحبها في دونه وهو من الفرق بين الفاعلين فان المتلف اشد لم يرب
عن غيره في القيام بذلك الا خلاف قال القاضي أبو بكر عظم المدحوع عنه النفس وأمره يده
ان شاء أسلم نفسه أو دفع عنها ويحذف الخصال في زمن الفتنة الصبر أولى تقبلا لها وهو
يقصد وحده من غير فتنة عامة ولا امر في ذلك سواء وان عض الصائل بذلك فزعتها من فيه
وقلت أسانه ضمنت دية الاسان لانها من فذلك وقيل لانضمين لانه الجأك لذلك وان نظر
الى حرم من كوة لم يحرك ان يقصد عيه أو غيرها لانه لا تدفع المعصية بالمعصية وفيه
القول ان فعلت ويحب تدمم الاسارى في كل موضع فيه دفع ومستند ترك المدحع عن النفس ما
في الصحيح عن رسول الله صلى الله عليه وسلم كن عد الله ان تقول ولا تكن عد الله العدائين
والنصبة ابي آرم ادقرا ما قرنا ما تفقد من احدهما ولم يتقبل من الآخر ثم قال انى اريد ان توه
ماتى وانك ولم يدعه عن نفسه لما أراد قتله وعلى ذلك اعتمد عثمان رضي الله عنه على أحد
الاقوال ولاه تمارضت مفدة ان يقتل أو يمكن من القتل ولتحسين من المفسدة احق مفسدة
من مباشرة المفسدة نفسها فاما ما رصتا فقط اعتبار المفسدة الدنيا بدفع المفسدة العليا فهذا
أقرب الفروق بين الفاعلين والعرق بين ترك دهم الصائل وبين ترك المذاة والشراب حتى
يموت ان ترك المذاة هو سبب دهم في الموت لم يضره اليه غيره ولا بد ان يضره فعل

بها أمور به الواجب مثلا
لمصلحة والمآل بها انه
لولا القصد الى حصول
المصلحة ما شرع ومعنى
تمية المصلحة للاوامر
والمراد بها انه لولا شرعية
الامر الباعث على فعل
الامور به ما حصلت
فما دور به تابع للمصلحة
وجوب والمصلحة تامة
له وجودا وحيد فلا غرو
ان يكون أحد الشبهين
تاما للآخر من وجه
ويكون الآخر تاما له من
وجه آخر كما ان الشجرة

الصائل

بابعة بشجرة وحواى لولا القصد الى تحصل الثمرة ماررعت الشجرة والثمرة تامة

لشجرة وجودا اى لولا روع الشجرة ما حصلت الثمرة فصاح ما قاله الاغنياء من الطلبة من ان الثواب على المصاحفة وعلى تامة وجوده فعل
الواجب وفعل الواجب تابع وجود التحيل المصلحة وبطل ما ادعاه الشهاب من الدور المتع وانما الواجب لتوهمه هو الصلة عن تعاريفهم في
السبة فتراج الاشكال والحمد لله الى والا فصال قال وكلام الشهاب في القسم الاول من اقسام الجهن عشرة يقتضي الحرام بان هذه
صعبة رائدة على ما دللت عليه الصفة لكنها لا تسلمها فان أراد ان لا تسلمها لاجملة ولا تفصيلا فقد تناقض كلامه فان مساق كلامه
يقتضي الجزم بشوئها على الجملة وان كمالا تسلمها على التفصيل وان اراد ان لا تسلمها على التفصيل وان علمها على الجملة كان قوله
ذلك دعوى لا دليل عليها وقوله عليه السلام لا احصى الخ يحتمل ان ير بدلا استطع المداومة والاستمرار على البناء عليك
للمواطع عن ذلك كالنوم وشبهه وقول الصديق العج الخ يحتمل ان يريد ان العجز عن الاطلاع على جميع معلومات الله تعالى
اطلاع على الفرق بين الرب والمرئوب والمالك والمملوك والمخالف والمخلوق وذلك هو صريح الايمان وصحيح الايمان قال
وهذا المقدم مما اختلف الدس فيه فهم من يقتضى كلامه انه لا صفة وراء ما علمناه ومنهم من يقتضى كلامه ان هناك صفات
لا يعلمها ومنهم من يقتضى كلامه الوقف في ذلك وهو الصحيح ويترتب على ذلك انه لا تكليف بارالة هذا الجهل ولا مؤاخذه

بقائه كما قال الشهاب قال وفي الاستدلال بالحديثين على ما نقله في القسم الثاني عن شفاء عياض نظر فانه موضع قطع لا يكفي في مثله الطواهر مع نعين الاول في الحديثين من جهة ان ظاهر حديث لئن قدر الله على ليمدني بنى ان الله تعالى قادر ويحتمل ان يكون الله تعالى نارة قادرا ونارة غير قادر وليس ظاهره تقي انه قادر هدره وكذلك ظاهر حديث السوداء ان الله تعالى مستقر في السماء استقرار الاجسام وهذا وان كان غير محتمل على انه كفر الا انه مائل قطعا بقيام الدليل على ذلك وقد اقرها النبي صلى الله عليه وسلم على ذلك فتمين التأويل هما لان امر النبي صلى الله عليه وسلم على الباطل لا يجوز قال ومقاله في القسم الثالث صحيح وكذا مقالته في القسم الرابع غير ان قوله باق سيقا لم يرد من غيره طاهره لافيه من التناقض بل مراده ان القاء ليس بصفة ثبوتية ومقاله في القسم الخامس صحيح وكذا مقالته في السادس الا انه كان الاول له ابدال قوله جعل يتناقض مع قوله جعل بالصعوات السالبة وان يحذف قوله مع الاعتراف بوجودها فانه في كلامه كالتناقض مع ان الجهل بسلب الجسمية ليس مذهب الحشوية بل مذهبهم اثبات الجسمية ومعاني منهاها الا ان يطبق على كل مذهب باطلا به جعل فذلك له وجه ومقاله في القسم السابع صحيح وكذا مقالته في الثامن اسكن اطلاق لفظ الجهل على المذهب الباطل لا على خصوص مذهب الفلاسفة والا فذهبهم الجرم بان لا بسطة للاجسام والجهن في التاسع ان اراد به الجهل ان الله تعالى خلق شيئا من الحيوانات (١٨٥) الموجودات المعلوم وجودها فذلك كفر

لا شك فيه وان اراد به الجهل ان الله تعالى خلق حيوانا لا يم وجوده فذلك ليس بكفر ولا موصية لان ذلك ليس راجع الى الجهل لتناقض صغرات الله تعالى به بل بوجود هذا التناقض وبعض الصور التي قد يكلف المشرع بمعرفتها من دأب الامر بمحصنها ان اراد بها مثل السحر الذي يكفر به فذلك والادلا فلا ادري ما اراد ومقاله في العاشر نقل وزجيج ومقاله فيما يتعلق بالجرأة على الله تعالى ليس بصحيح

الصالح للتمكين والفرق بين ترك العداة انه يحرم وبين ترك الدواء فلا يحرم ان الدواء غير مضطرب النعم فقد بعيد وقد لا بعيد والمعاد ضرورة النفع وواقعا الشافعي انه لا يضمن الفعل الصالح وانجنون والصغير وقال أبو حنيفة يباح له الدفع ويضمن وانفقوا اذا كان آدميا بالغا عاقلا انه لا يضمن لنا وحوه الاول ان الاصل عدم الضمان الثاني القياس على الآدمي الثالث المباس على الدابة المروونة بالآدمي اما قتل ولا تضمن اجماعا ولا لزما اذا عصبه فصال عليه لا يضمن هناك بالنصب لا بالدفع والا اذا اضطر له لجوع فأكاه فانه يضمن لان الجوع القاتل في نفس الجامع لاقى نفس الصالح والقتل بالصالح من جهة الصالح احتجوا بحوه الاول ان مدرك عدم الصالح انما هو اذن الثالث لا حوار الفعل لانه لو اذن له في قتل عبده لم يضمن ولو أكله لجماعة ضمنه الثاني ان الآدمي له قصد واختيار فذلك لم يضمن والهيمة لاختيار لها لانه لو حفر بئرا فطرح انسان نفسه فيها لم يضمنه ولو طرحت هيمة نفسها فيها ضمنت وحماية العبد تتعلق برقبته وحماية الهيمة لا تتعلق برقبته الثالث قوله عليه السلام جرح لحياء جبار قتل لم يضمن لم يكن جبارا كالأدمي والجواب عن الاول ان الضمان يتوقف على عدم حوار الفعل بدليل ان الصيد اذا صال على محرم لم يضمنه أو صال على العبد سيده وقتله العبد أو الاب على انه فقتله ابته لا يضمنون حوار الفعل وعن الثاني ان الهيمة لها اختيار اعبره الشرع لان الكلب لو

(٢٤ - الفرق - رابع) قال السكندر لا يصح الاهاطع سمى وماد كره ليس كذلك فلا معمول عليه ولا مستند فيه فاقاله في المسئلة الاولى جوابا عما استشكله بعض العلماء من الفرق بين كون السجود للشجرة كفر او السجود للوالد ليس بكفر قد تقدم انه يقتصر الى توقيف وتقديم ما يدفع الاشكال فلا تغفل ومقاله في المسئلة الثانية من لزوم الكفر لكل ممنع من السجود لكل حاسد ولكل عاص ليس بصحيح لانه لا يمنع في العقل ان يجعل الله تعالى حسدا ما وامتناعا ما وعصيا نامادون سائر ما هو من جسده كفرا او كون امر ما كفرا او غير كفر أمروضي وضعه الشارع لذلك فلا مانع من أن يكون كفره لامتناعه أو لحسده ومقاله في مدرك كفر ابليس في قضيته مع آدم هو الظاهر مع احتمال أن يكون كفره لامتناعه أو لحسده أو لماد كره من التحوير أو للتحوير خاصة اذ لا مانع من عقل ولا نقل من ذلك ومقاله من الاجماع صحيح لكن لا بما علة به قوله لانه من الجرأة العظيمة فانه ليس بصحيح بل انما كان ذلك لانه من الجهل العظيم بحلال الله تعالى وأنه مخر عن التصرف الردي والجور والطم وان ذلك ممنع في حقه عقلا وسمعا ومقاله في المسئلة الثالثة صحيح ان كان ما نبي عليه كلامه صحيحا والله اعلم اه كلامه ملخصاقت ومراده بما نبي عليه كلامه قوله فان قال الكل سحر يلزمه ان سورة الفاتحة سحر وقد علمت بما مرعته ان هذا الزوم وحوه ليس بصحيح ادلا بمنع عقلا جعل نوع من الرقي سحر اذ هو بل سيصرح الاصل بالفرق الذي بعده هذا بذلك فانهم والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفرق الرابع والاربعون والاثنتان بين قاعدة ما هو سحر بكفره وبين قاعدة ما ليس كذلك)

وهو أن أنواع السحر أربعة (لاول) السحابة وهو عبارة عما يركب من خواص أرضية كدهن خاص أو دهانات خاصة أو كلمات خاصة فوجب تحييلات خاصة وإدراك الخواص المحسوسة أو بعضها لحقائق خاصة من أمثال كولات والمشومات والنصرات والمرسات والمسموعات وقد يكون لذلك وجود حقيق بخلاف ما قاله تعالى ذلك الايمان عند تلك المحاولات وقد لا تكون له حقيقة بل تحيل صرف وقد يستولى ذلك على الاوهام حتى يتخيل الوهم مضي السنين المتداولة في الزمن اليسير وتكرر العصول وتحيل السن وحدوث الاولاد وانقضاء الاعمار في الوقت المتقارب من الماعة ونحوها وبه لب الفكر الصحيح بالكلية ونصير أحوال الانسان مع تلك المحاولات كحالات الله من غير فرق ويخصص ذلك كله بمن عمل له وامر من لم يعمل له ولا يجد شيئا من ذلك قال سيدي عبد الله الهلوي في شرح رشد الطاهر وهذا تحييل لا حقيقة له بخلاف ما يقع لبعض الاوياء قاله حفيظة خرق العادة فقد خرج بعضهم لصلاة الجمعة وارتفع لارض اخرى سكن بها ونزوح وحصلت له عدة اولاد في عدة بطون من امرأة واحدة ثم قدر له الرجوع الى ذلك البلد فوجدهم ينتظرونه في تلك الجمعة بعينها وقد قرأ بعضهم عشر ختمات في شوط واحد من الطواف قراءة مرتبة والطائف يسمع ذلك والنشوط (١٨٦) الواحد قد مرأه بمن حرب من القرآن وذلك كثير جدا فان الله

تعالى قد بطول الزمان بعض من الناس دون بعض اه بقطه (النوع الثاني) الهيماء وهي عبارة عما تقدم مصافا لسلاتر السماوية من الاتصالات الفلكية وغيرها من أحوال الافلاك فيحدث جميع ما تقدم ذكره فخصصوا هذا النوع بهذا الاسم تيمنا بين الحقائق (النوع الثالث) بعض خواص الحقائق أي الدوات من الحيوانات والنباتات

استرسل نفسه لم يؤكل صيده والمير الشارد بصير حكمة حكم الصيد على أصلهم وان فتح فقصا فيه طائر فقص الطائر ساعة ثم طار لا يضمن لانه طار باختياره وأما قولهم في الآدمي لو طرح نفسه في البحر لم يضمن بخلاف السحابة فيلزمهم انه لو نصب شبكة فوقت فيها سمكة لم يضمنها لانه لم يحترق وانه لم يخرجه وأما تعليق الحجابية برقة البعد فتبطل بالبعد الصير فانه تنعاق الحجابية برقته مع مساواته للذابة في الصمان وعن الثالث ان المحدث يقتضي عدم الضمان مطلقا (مسألة) ان ارسات الماشية ليلار لا يرى أو اهلكت فاهلت فلا ضمان وان كان صاحبها معها وهو يقدر على منعها فم يضمن ووافقا الشافعي وأبو حنيفة رضى الله عنهما وان اغفلت الليل وارساها مع قدرته على منعها ضمن وقوله الشافعي رضى الله عنه في الررع وفي غير الررع اختلاف عدم وقالوا يضمن أر باب القطط الماشية للفساد ابلأ أفسدت أو نهرا وان خرج السكاب من داره فجرح ضمن أو الدخل بادن فوجرح أو ميرادن لم يضمن وان أرسل البطير فالتقطت حب الفير لم يضمن ليلأ أو نهرا وقال أبو حنيفة رحمه الله لا ضمان في الررع ليلأ كان أو نهرا لما وجوه الاول قوله تعالى وداود وسليمان اد يحكما في الحرت اذ نشت فيه غم القوم الآية وجه الدليل ان داود عليه السلام قضى بتسليم النعم لارباب الررع قبله زرعه وقضى سليمان عليه السلام بدفعها لهم بدينهم وادرها وسلمها وخراجها حتى يحلف الررع ويدين

زرع

وغيرها النعمة لا احوال النفوس كاختد سمكة احجار فيرحمها نوع من

السكالب الذي من شاة ان بعض ما يرمى به من الاجحار قادات عصها كلها لقطت وطرح في ماء فن شرب منه طهرت فيه آثار عجيبة خاصة بص عليها السحرة وكجمع مشط بنذيت الميم ومشافقة بضم الميم وتحييف الشين اى ماسقط من الشعر أو الكتان عند المشط ورواه طيم الدكر من النخل او نحو ذلك من العقاقير وجعلها في الامهارة والآبار او يرثاء اوفى قبور الموتى اوفى باب يفتح الى المشرق او غير ذلك من البقاع ويتمقدون أن الآثار تحدث عند تلك الامور بخواص نفوسهم التي طبعها الله تعالى على الربط بينهما وبين الآثار عند صدق العزم (النوع الرابع) ما يحدث ضررا ما ليس بمشروع من تحوير الجاهلية والهند وغيرهم بل ربما كان كفرا فهذا النوع من الرعي يقال له السحر ولا يقال عليه لفظ الرعي فتي وقت انواع السحر المذكورة بما هو كفر من أحد ثلاثة أمور (الاول) اعتقاد اعتقاد افراد الكواكب أو بعضها بالربوبية فيقوم الساحر اذا أراد سحر سلطان ليرج الاسد قائلا خاضعا متقربا له ويناديه ياسيداه يا عطياه انت الذي اليك تدبر الملوك والجبارة والاسد اسألك ان تذلل لي قلب فترن الجبار (الثاني) لفظ كالب المسمى بمن منه كفر من الله تعالى والابياء والملائكة (الثالث) عمل كاهنة ما أوجب الله تعظيمه من الكتاب العزيز وغيره كان ذلك السحر كفرا لا مرية فيه ضرورة انه واقع باعتقاد هو كفر أو

بالقسط هو كفر أو بما هو كفر بالفعل كالفاء شيء من القرآن ولو حرقا بقدر قاله سيدي عبد الله في شرح رشد العاقل ومضى وقت
 الا بواجب مذكورة شيء مباح لم يكن ذلك السحر كفرا بل ما يحرم ان كان لا يروج ذلك المباح الا بحوارنا وللواط وأما مباح
 ان راج بدون ذلك م و يكون كفرا من جهة خارجية كقصدا ضراره صلى الله عليه وسلم كما في شرح سيدي عبد الله على رشد العاقل
 هلا عن ابن زكري في شرح الصحيحة المباح اما هل كما قدم في وضع لاحرار في الماء فانها مباحة وأما قول مع قوة نفس كقول
 من يسحر الحياة المطام من السحرة موسى بمصاء محذوفه يعلم الصغار علمي كيف آخذ الحية والحوية وكانت له قوة نفس
 يحصل منها مع هذه السمكات اقبال الحيات اليه وتموت بين يديه ساعة ثم تفيق ثم عاود ذلك الكلام فيعود حالها كذلك ابدا
 فان هذه السمكات مباحة ليس فيها كفر وقوة نفس التي يحمل عليها ليست من كسبه فلا يكفر بها كما ان الانسان لا يصح بما جابت
 عليه نفسه من الاصابة فانهم وثايرها في قتل الحيوانات وعير ذلك واما ما بانهم قصديه واكسائه لذلك بما حرم الشرع ادبته او قتله اما
 لو تصدى صاحب العين لقتل اهل الحرب او الساع الممكة فانه يكون طائفا لله تعالى ناصيا ته ناسيا التي طعت عليها نفسه فكذلك هما
 قال الاصل واما جمع مشط ومشاقي وكور طلع من البحر وجعل الجميع في بئر لسحر رسول الله صلى الله عليه وسلم فان لم يكن مع هذه
 الامور الموضوعات في التراكبات اخر اوشي اخر فهي امر مباح الا من جهة (١٨٧) ما يتنب عليه فانه قد يكون كفرا في صورة

كما في قصدا ضراره صلى الله
 عليه وسلم بذلك وقد
 تقتضي القواعد الشرعية
 وجوبه في صورة اخرى
 او ان كان مع هذه الامور
 الموضوعات في التراكبات
 اخرى اوشي اخر وهو
 الطاهر نظريه هل يقتضي
 كفرا او هو مباح مثلها
 والسحرة فعول كثيرة في
 كتبهم يقطع من قبل الشرع
 بانها ليست مباحة ولا
 كفر كما ان لهم به قطع ما به
 كفر فيجب حينئذ التفصيل
 بما حكاه الطرطوشي عن

زرع الآخر والعش رعى الليل والهيل رعى النهار بل اراعى الثاني انه فرط فيضمن كما لو كان
 حاضرا الثالث انه بالنهار يمكنه التحفظ دون الليل وقد اعتبرتم ذلك في قولكم ان رمت
 الذبابة حصاة كبيرة أصابت انسانا ضمن الراك بحلالي الصغيرة لا يمكنه التحفظ منها والاحتفظ
 من الكبيرة بالسكب عنه وقلم بضمن ما تحت يدها لانه يمكنه ردها بها ما ولا يضمن
 ما أودت برجلها وذنبها احتجوا بوجوه الاول قوله عليه السلام جرح المحماء جمار الثاني
 القيس على النهار وما ذكرتموه من الفرق بالحراسة بالنهار باطل لانه لا فرق بين من حطه ماله
 فأنه انسان أو أهله فأنه انه يضمن في الوجوهين الثالث القياس على حماية الانسان على نفسه
 وماله وحماية ماله عليه وجنابته على مال اهل الحرب أو اهل الحرب عليه وعكسه حماية صاحب
 البهيمة والجواب عن الاول ان الجرح عندما جارا نجا التراجع في غير الجرح واعقنا على نصمين
 السائق والراكب والهادي وعن الثاني ان الفرق المتقدم وما ذكرتموه ان اطلاق المال سبب
 المالك هما فهو كن ترك علامه بصول فيقتل فانه لا يضمن وعن الثالث انه قياس على لآلة
 لانه بالنيل مقرطو بالنهار ليس بمقرط والجواب عن تلك القوض ان احدا منهم ليس من اهل
 الضمان وهما ممكن النصمين (سؤال) قوله تعالى ففهماها سليمان يقتضي ان حكمه كان اقرب
 للصواب مع ان حكم دواذ عليه السلام لو وقع في شرعا امهيباه لان فحة الزرع يجوز ان

قدما أصحها ما ادلا بكفره حتى ثبت انه من السحر الذي كفر الله به أو يكون سحرا مشتملا على كفر كما قاله الشافعي رضي
 الله عنه أما الاطلاق بان كل ما سمي سحرا كفر فصعب جدا وان قال ابن عبد السلام والمذهب ان الساحر كافر وقال الطرطوشي
 في تعليقه قال مالك وأصحابه الساحر كافر يقتل ولا يستتاب سحر مسلما أو دميلا كالدقيق قال محمد ان أظهره قست توتة قال أصعب
 ان أظهره ولم يتب فقتل فانه استمال وان استقر فلورثته من المسلمين ولا أمرهم بالصلاة عليه فان دملوا بهم أعلم قال وتعليقه
 وتعليقه عند مالك كفر قال ودليل المالكية قوله تعالى وما بالمان من أحد حتى يقول لا آمن حتى فلا تكفر أي تتلمذ وما كفر
 سليمان واسكن الشياطين كفروا بالموذنين السحر ولانه لا يثنى الا ممن يعتقد انه بقدر به على تنيع الاجسام والجرم بذلك
 كفر أو يقول هو علامة الكفر باخبار الشرع ولو قال الشارع من دخل موضع كذا فهو كافر اعتقدنا كفر الداخل وان لم يكن
 الدخول كفرا وان أخبرنا هو أنه مؤمن لم تصدقه قال فهذا معنى قول أصحابنا ان السحر كفر أي دليل الكفر لانه كفر
 في نفسه ككل الخنزير وشرب الخمر والتزدد الى الكنائس في أعياد النصارى فحكم بكفره وان لم تكن هذه الامور كفر الاسما
 وتعلمه لا يتناقى الا بمباشرة كمن أراد أن يتعلم الزمر أو ضرب العود والسحر لانهم الا بالسحر كقيامه اذا أراد سحر سلطان
 ليرج الا بد قائلا خاضعا متقربا له وبإدبه بإسدياه باعطياه است الذي اليه تدين الملوك والجبابرة والاسود أسالك أن تذلل

لى قلب فلان الجبار اه وقال الامام أبو بكر بن العربي في كتابه الاحكام قد بينا في كتاب المشككين ان من أقسام السحر
 فمن ما يفرق به بين المرء وزوجه ومنه ما يجمع بين المرء وزوجه ويسمى التوله وكلها كفر والكل حرام كفر قاله مالك وقال
 الشافعي السحر معصية ان قتل به الساحر قتل وان أضر به ادب على قدر الضرر وهذا ما اطل من وجهين (أحدهما) انه لم
 يعلم السحر وحقيقته انه كلام مؤلف يعظم به غير الله تعالى ونسب اليه المقادير والكائنات (والثاني) ان الله سبحانه
 وتعالى صرح في كتابه بانه كفر لانه تعالى قال واسموا ما تنزل الشياطين على ملك سامي أى من السحر وما كفر سليمان
 أى يقول السحر ولكن الشياطين كفروا أى به وطينه وهاروت وماروت يقولان انما نحن فتنة فلا تكفر وهذا تأكيد
 للبيان اه وذلك لان مسئلة اطلاق أن كل ما يسمى سحرا كفر في غاية الاشكال على اصولنا فان السحرة يعتمدون أشياء
 تسمى قواعد الشريعة تكفيرهم بها كعمل الحجارة المقدم ذكرها قبل هذا. المسئلة وكذلك يحمون عقاير ويحملونها في الاسار
 أو الآثار أو زبر المساء أو قبور الموتى أو في باب يفتح الى المشرق أو غير ذلك من البدع ويستقدون ان الآثار تحدث عند
 تلك الامور نحو ان نفوسهم التي طمسها الله تعالى على الرط بنها وبين تلك الآثار عند صدق العزم كما تقدم فلا يمكن
 تكفيرهم بجمع العقاير ولا بوضعها (١٨٨) في الآثار ولا باعتقادهم حصول تلك الآثار عن دث الفصل

لأنهم جبروا ذلك
 وجدوه لا يحرم عليهم
 لأجل خواص نفوسهم
 فصار ذلك الاعتقاد
 كاعتقاد الأطباء
 حصول الآثار عند
 شرب العقاير نحو ان
 طائر مع تلك العقاير
 وخواص النفوس
 لا يمكن التكفير بها لأنها
 ليست من كسبهم
 ولا كفر به مكنس
 وما اعتقادهم ان
 الكواكب تفعل ذلك
 قدرة الله تعالى فهذا

يؤخذ فيها عم لان صاحبها معلى مثلاً أو غير ذلك وأما حكم سليمان عليه السلام لورق في شرعنا
 من بعض القصص ما أمضيه لانه انجاء لقيمة ووجلة ولا يلزم ذلك صاحب الحث لان الاصل
 في القيم الحلول اذا وجبت في الابدالات ولا يباح له على اعيان لا يجوز بيعها ولا يباع لا يمارس
 به في القيم فيلزم أحد الامرين اما ان تكون شرعاً أم في المصالح وأكل الشرائع أو يكون
 داود عليه السلام فهم دون سليمان عليه السلام وطاهر الآية خلافه وهو موضع مشكل يحتاج
 للكشف والنظر حتى يفهم المعنى فيه ووجه الجواب ان المصلحة التي اشار اليها سليمان عليه
 السلام يجوز ان تكون ام باعتبار ذلك الزمان بان تكون مصلحة زمانهم كانت تقتضى ان لا
 يخرج عين مال الانسان من يده اما ثقله الاعيان واما لعدم صرر الحاجة او اعظم الزكاة للفقراء
 بان تقدم للمار التي تاكل القران أو لغير ذلك وتكون المصلحة الاخرى باعتبار زماننا ام
 فيتميم الحكم كما ان الشيخ حسن باعتبار اختلاف المصالح في الازمنة فقاعدة الشيخ تشهد لهذا
 الجواب (سؤال) في قوله تعالى وكنا لحكمهم شاهدين المراد بالشهادة هما العلم والقاعدة ذكره
 والتمسح به هما سيد فان الله تعالى لا يمدح بالعلم الجري وليس السبيل سباق تهديد أو ترغيب
 حتى يكون المراد المكافاة كقوله تعالى قد بعث ما اتمم عليه قد بعث الله الدين يتسلون منكم لو ادا
 ونحوه جوابه ان هذه القصص انما وردت لتقرر أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقوله

خطأ لأنها لا تفعل ذلك ولا ربط الله تعالى ذلك بها وإنما جاءت الآثار
 من خواص نفوسهم التي ربط الله تعالى بها تلك الآثار عند ذلك الاعتقاد فيكون ذلك الاعتقاد في الكواكب خطأ كما
 اذا اعتقد طبيب ان الله تعالى أودع في الصبر والسقموبيا عقل البطل وقطع الاسهل فانه خطأ وأما تكفيره بذلك فلا وان
 اعتقدوا ان الكواكب والشياطين تفعل ذلك قدرها لا قدرة الله تعالى فقد قال بعض علماء الشافعية هذا هو مذهب
 المعتزلة في استقلال الحيوانات بقدرها دون قدرة الله تعالى فسبحا لانكم المعتزلة بذلك لا تكفر هؤلاء وتفرق
 بعضهم بان الكواكب مظنة العبادة فان انضم الى ذلك اعتقاد القدرة والتأثير كان كفراً مدفوع بان تأثير الحيوان في القتل
 والضرر والنفع في محرمي العادة مشاهد من السباع والادمنين وغيرهم وان يكون المشتري أو رجل يوجب شفاعة أو سعادة
 قائما هو حذر وتخمين من المنجمين لا صحة له وقد عبت البقر والشجر والحجارة والثياب فصارت هذه الشائبة مشتركة
 بين الكواكب وغيرها فهو موضع نظر والذي لا مربة فيه انه كفر ان اعتقد انها مستقلة بنفسها لانحتاج الى الله تعالى لان
 هذا مذهب الصابئة وهو كفر صريح لاسيما ان صرح بنفى ما عداها وبهذا البحث يظهر ضعف قول الحنفية ان اعتقاد ان
 الشياطين تفعل له ما يشاء هو كفر وان اعتقد انه غير مخلوق به لم يكفر بل يسمى لهم ان يفصلوا في هذه الاطلاق فان

الشياطين كانت تمنع لسانه عليه السلام ما يامر بها من محاريب ونماثيل وغير ذلك فان اعتقد الساحر ان الله ان الله عز وجل سحره الشياطين بسبب عقابهم مع خواص نفسه ضعف القول تكفيره واما قول لا صحاب انه علامة الكفر فمشكل لا استحكام في هذه المسئلة باعتبار الفتيا ونحن علم ان حال الاسار في تصديقه الله تعالى ورسله بعد عمل هذه المقامير كحال قتل ذلك والشرع لا يخبر على خلاف الواقع وان ارادوا الحانعة فشكل أيضا لاننا لا نكفر في الحال بكفر واقع في امساك كما انما لا نجعل من يبعد الاضنام الآن مؤمنا في الحال بايمان واقع في المسائل بل الاحكام الشرعية تتبع اساسها ونحوها لا نوقعا وان قطعنا بوقوعها كما نأقطع من شروق الشمس وغير ذلك من الاسباب ولا نتربس مسياتها قبلها واما قول أصحابنا في التردد الى الكمالس وأكل الخبز وعاء فانما قصيرا بكفره في القضاء دون الفتيا وقد يكون فيها شبهة وبين الله تعالى مؤمنا واما قول مالك ان تلمه وتعليمه كفر في غيبة الاشكال فقد قال الطرطوشي وهو من سادات العلماء انه اذا وقف لروح الاسد وحكي القضية الى آخرها فن هذا سحر فقد تصوره وحكم عليه بانه سحر فهذا هو تلمه وكيف يتصور شبهة لم يلمه وليس الامر كما قال انه لا يتصور التلم الا بالباشرة كضرب المود بل كتب السحر مملوءة من تلمه ولا يحتاج الى ذلك بل هو كعلم انواع الكفر الذي لا يكفر به الاسار كما تقول ان (١٨٩) البصري يتفقدون في عيسى عليه

السلام كذا والحمد لله
معتقدون في الهجوم كذا
وتعلم مذاهبهم وماهم
عليه على وجهه حق رد
عليهم ذلك فهو قرينة لا كفر
وقد قال بعض العلماء ان
كان نعم السحر ليهرق
بينه وبين المحررات كان
ذلك قرينة وكذلك تقول
اذا عمل السحر بامر
مباح ليفرق به بين
الجمعيين على الزنا او
قطع الطريق بالمصاة
والشجاعة اولية قتل جيش
الكفر ما حكم به او

تعالى في صدر السورة حكاية عن الكفر هل هذا الا نثر مثلكم افتانون السحروا ثم تصرون
فوسط الله سبحانه القول في هذه القصص ليس الله تعالى انه ليس بدعاء من الرسل وانه بفضل
من شاء من البشر وغيره ولا يخرج شيء عن حكمه ولا يفعل ذلك علة بل عن علم ولذلك فهم
سليمان دون داود عليهما السلام لم يكن عن علة بل نحن عالمون فهو اشارة الى ضبط التصرف
واحكامه الى غير ذلك كما يقول لك المظلم اعرضت عن ريدوا عالم بمصوره وابس مقصوده
المسحح بالعلم بل باحكام التصرف في ملكه وكذلك هيا

الفرق الثامن والاربعون والمائتان بين قاعدة ما خرج عنه المساواة والمائسة في القصاص وبين قاعدة ما بقي على المساواة

اعلم ان القصاص اصله من القصاص الذي هو المساواة لان من قص شيئا من شيء في بيتهما سواء
من الجاهلين فهو شرط لان يؤدي الى تعطيل القصاص قطعاً أو غالباً وله مثل أحدها التساوي
في اجراء الاعضاء وسبك اللحم في الجاني لو اشترط ما حصل الا نادرا بخلاف الجراحات في الجسد
وأيام التساوي في مافع الاعضاء ولة المقول ورأسها الحراس وخامسها قتل الجماعة بالواحد
وقطع الايدي ليدلوا اشتراط الواحد لتساوي الاعداء بعضهم وسقط القصاص السارس الحياة
اليسيرة كالشيخ الكبير مع الشاب ومنهود المقاتل على الخلف السامع تفاوت الصائغ والمهارة

ليوقع به امة بين الزوجين او بين جيش الاسلام وملكهم فهذا كاه قرينة فامل هذه المناجحت كلها ووضع مشكل جدا واما قول
الطرطوشي اذا قل صاحب الشرع من دخل النار فهو كافر قصيرا بكفره عند دخول النار فهو فرض محال اذ لا يخبر
صاحب الشرع عن اسان بالكفر الا اذا كفر وقولهم هو دليل الكفر مجموع وقولهم لان صاحب الشرع اخبر بذلك
في الكتاب العزيز مسلم اذ لا محل في محل الآية على ما هو كافر انما المحل في انه هل يدخل التحصيل في عمومها بالقواعد
كما هو الشأن في العمومات وهو ما تقول أولا يدخل كما يقولون بلزم التكفير بغير سبب الكفر وهو خلاف القواعد ولا
شاهد له في الاعتبار والاستدلال على أن تلم السحر او تعليمه لا يكون الا بالكفر بقوله تعالى ولكن الشياطين كهروا
يعلمون الناس السحر خبر مبني على ان قوله يعلمون الناس السحر تفسير لقوله كفروا وعن نعم انه تفسير له بل هو اجماع
عن حاكم بعد تقرير كفرهم بشير السحر سلمنا انه تفسير له لكن يعمى حمله على ان ذلك لسحر كان مشتملا على الكفر
وكانت الشياطين تعتقد موجب تلك الالفاظ كالصراحي اذا علم المسلم دينه فانه يعتقد موجه واما الاصولي اذا علم تلميذه
المسلم دين النصراني ليرد عليه ويتامل فساد قواعد فلا يكفر المعلم أولا المتعلم وهذا التقييد على وفق القواعد واما
جعل التمام والتعليم مطابقا كفرا فهو خلاف القواعد ولغتصر على هذا القدر من الدين على غور هذه المسئلة هذا

خلاصة كلام الاصل وفي النصرة قال ابن العرس قول ابن عبيد السلام روى ابن نافع عن مالك في الميسوط في المرأة تقرر انما عقدت زوجها عن نفسها او عن غيرها من النساء انها تقتل ولا تسكل قال ولو سحر نفسه لم يقتل بذلك يؤخذ منه مع قول مالك فيمن يعتقد الرجال عن النساء بما قرب ولا يقتل اه ان ليس كل سحر كفرا والله سبحانه وتعالى أعلم اه تصرف وايد الامام ابو القاسم بن الشاط اثناء قوله تعالى وما يعلمان من أحد حتى يقولوا اما نحن فتنة فلا تكفر على عمومها وان قوله تعالى يعلمون لناس السحر تفسير لقوله كفروا وتسويغ الطرطوشي القول بانه علامة على الكفر بوجوه (الوجه الاول) ان قاعدة ان كون امره كفرا اي امر كان ليس من الامور العلية بل هو من الامور الوضعية الشرعية فادفع الشارع في امره هو كفره وكذب سواء كان ذلك القول اشياء ام اخبارا يقتضي صحة قول الطرطوشي ان الشارع لو قال من دخل موضع كذا فهو كافر اعتقدنا كفر الداخل وان الدخول كفر ويكون ذلك القول اشياء شرعية و اخبارا عن اشياء شرعية لا اخبارا عن كفر من لم يكفر حتى يكون محال وصحة قوله ان معنى قول الاصحاب ان السحر كفرا اي دليل الكفر الى قوله وان تسكن هذه الامور كفراهم كما كل الخنزير والتردد الى الكنائس (الوجه الثاني) ان استدلال مالكية بقوله تعالى وما يعلمان (١٩٠) من احد حتى يقولوا انما نحن فتنة ولا تكفر اي تسليمه ظاهر

وضوح تعذر حمل قوله فلا تكفر على الكفر بغير التلميح لعدم التام قوله فلا تكفر مع ما دله على تقدير ان الكفر المسمى عنه غير التبر فهو من هذه الجهة وهذه اقرينة نص في ان التلميح هو الكفر ولكن يبقى في ذلك ان الآية اخبر عن واقع قبلها وخطاب عن غيرها فلا يتم الاستدلال الا على القول بان شرع من قبلنا شرع لنا وهو المشهور

فيها وهما ثلاث مسائل (المسألة الاولى) قتل الجماعة بالواحد اذا قتلوه عمدا او تهاونوا على قتله بالحرارة او غيرها حتى يقتل عددا الباطور وواقعا شاميا وابو حنيفة ومشهور احمد بن حنبل في قتل الجماعة بالواحد من حيث الجملة وعن احمد وجاعة من الناس والصحة ان عليهم الدية وعن الزهري رجاعة انه يقتل منهم واحد وعلى الباقي حصصهم من الدية لان كل واحد مكافى له فلا يستوى ابدال في مبدل منه واحد كالأجانب ديات وقوله تعالى الحر بالحر وقوله تعالى النفس بالنفس ولان تفاوت الاوصاف مع كالحر والبعد فامدد اولى بالمع لنا اجماع الصحابة على قتل عمر سبعة من أهل صنعا رجلا واحدا وقال لو عملا عليه أهل صنعا لقتلهم به وقتل على ثلاثة وهو كثير ولم يعرف لهم عاقبة في ذلك الوقت ولا عاقوبة كجحد الغدق وتنازع الدية فانها تنعص دون القصاص ولان الشركة لو اسقطت القصاص كان ذلك ذريعة بقتل (المسألة الثانية) واقعا الشامي واحد بن حنبل في انه لا يقتل مسم بدمى وقال ابو حنيفة يقتل المسلم بالدمى لنا في البحارى لا يقتل مسم بكافر احتجوا بوجوه الاول قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وهذا قتل مظلوما ويكره لوليه سلطان الثاني قوله تعالى النفس بالنفس وسائر العمومات والجواب عن الاول وما مده ان ما ذكرنا خامس بتقديم على العمومات على ما قرر في اصول الفقه (المسألة الثالثة) خالفا للشامي وابو حنيفة في قتل المسلم وقالا يقتل العاتل

المصور في المذهب (الوجه الثالث) ان قوله تعالى يعلمون الناس السحر

وحده

لا يليق بصاحبة لشارع انه اخبر عن حالهم بعد تقرر كفرهم من السحر بل الاثني ما انه تسميع لقوله كفروا ولا تسلم بغير حمله حينئذ على انه كان ذلك السحر مشتملا على الكفر لاحتمال ان يكون سليمة وتعلمه كفرا وهو الظاهر الذي لا معدل عنه (الوجه الرابع) ان تعلم السحر على وجهين احدهما ليعرف حقيقة خاصة اما لتجنب اوله ذلك وهذا ليس بكفر وتاويلهما ان تعلمه قاصدا بتعلمه تحصيل اثره متى احتاج الى ذلك وهذا هو الذي اقتضى ظاهر الكتاب انه كفر وحينئذ يقول الشهاب لا يمكن التكفير بمجرد اتفاق وعبر ذلك من الافعال صحيح اذا كان ذلك الجمع وسائر تلك الافعال غير مقصود بها اجتلاب الآثار المطلوبة من ذلك واما اذا كانت مقصود بها ذلك فهو السحر الذي هو كفر نفسه لتضمنه اعتقاد تأثير هذه الامور او دليل الكفر على مذهب المالكية وقول الطرطوشي لاسما وتعلمه لا يتأتى الا بآثاره الى قوله ان تذلل الى قلب فلان الجاريني ان تعلمه لتجصيل ثمرته لا سير ذلك من المقاصد وذلك صحيح من جهة اشتراط أهل السحر ذلك بل الجرم يحصل الاثر على ما ذكره للسحر وقوله واحتجوا الى قوله لم يأتهم المالكية بقول بوجوبه ولا يلزم مقصود الحقيقة فان ما ذكره الحنفية تعلم الكفر لانهما بل لتصحیح يقتضيه وقول الشهاب ان من قال التلميح والتعلم مطلقا كفر فهو خلاف القواعد

تصحیح ایضا کہو کہ ان معلوم الکفر و متعلمہ لیرد علیہ لیس کافر قال بن شاط و اد اصح ان کون امرہ کفر امر و می شرعی وثبت بدلیل شرعی ان السحر کفر و انه علامة الکفر و لا اشکال لانه لا یكون حیث من شرط المؤمن ان لا یعمل سحرا و عدد ذلك یصح ایمانه اما ظاهر و ماطا ان کان السحر بنفسه کفرا و اما ظاهرا فقط ان کان علامة الکفر بحسب الظاهر فسقط قول الشهاب فی توجیه الاشکال لانه لا یصلح ان یقال ان خلاف الواقع قال ولا اعرف ما قالوا من ربط الله تلك الآثار بحواصی نفوسهم عند اعتقادهم ان الکوا کب تعمل ذلك بقدرة الله تعالى قال وقول الشهاب وان اعتقدوا ان الکوا کب والشیاطین تعمل ذلك بقدرة الله بقدرة الله تعالى الی قوله فیکلا سحر الممثلة بذلك لا سحر هؤلاء ان کان المراد انها تعمل بقدرة الله من غیر ما فی قدرة الله تعالى بقدرة الله فذلك کفر صریح وان کان المراد انها تعمل بقدرة الله مباشرة مع تنقی قدرة الله تعالى بقدرة الله فمذهبنا بمنزلة ذلك وقوله وتقریق مصمم الی قوله کان کفر ان کان ذلك لا اعتقاد ان الکوا کب مستعنی بقدرة الله عن قدرة الله تعالى فذلك کفر صریح وایس تاثیر الحيوان بمشاهد واما المشاهد التاثر لا غیر قال وی قوله وكذلك بقول اد عمل السحر بامر مباح بطر اذ لقائل ان یقول ان عمل السحر المقصود به تحصیل اثره علی اى وجه کان کفر اودلیل الکفر بوضع الشارع وهو طهر الآیة کاسق وتوهم کونه اذا کان اثره امرأ مما حال التلبس به فی الشرع کان عمله مباحا لدلیل علیه هذا مرده ان الشاط من کلام (۱۹۱) الاصل واما ما عدها فصحة فثبت

فمحصل ان اقوال اصحابنا فی السحر ثلاثة (لأول) انه کفر مطلقا وهو الذى ائیده ابن العربی فی احکامه (والثانی) انه علامة الکفر مطلقا وهو الذى ائیده ابن الشاط وعلیهما یتقارر ان عمل ذلك کفره واما من لیس بمباشر عمله ولكن ذهب الی من عمله له ففی ناواریة یؤدب ادبا شديدا کما فی التبصرة (والثالث) انه کفر ان کان بما هو کفر وغیر کفر ان کان بامر مباح

وحده لما العمومات انتقدمة وقول عمر المتقدم وقياسا على المسند للصيد المحرم فان عليه الجواز وعلى المكروه

الفرق التاسع والاربعون والمائتان بين قاعدة الدين وقاعدة كل اثنين من الجسد فيهما دية واحدة كالدين ونحوها

انه اذا ذهب سمع أحد اديه بضربة رجل ثم اذهب سمع الأخرى فعليه نصف الدية وفي عین الاغور الدية كاملة ووافقا أحمد بن حنبل وقال اشاعی واو حنیفة نصف الدية لنا ووجه (الاول) ان عمر وعثمان وعليهما وابن عمر قصوا عنك من غیر محرم وکان ذلك اجماعا لله فی ان العین الذاهبة یرجع ضوءها للباقية لان عمرها فی الدور الذى یحصل له الاصاب واحد کما شهد به علم التشریح ولذلك ان الصبیح اذا غمض احدى عینیه اتسع ثوب الاخرى بسبب ما سفع لها من الاخرى وقوى اصابها ولا یوجد ذلك فی احدى الاديین اذا سدت الاخرى او احدى الیدين اذا دعت الاخرى او قطعت وكذلك جرم اعصاب الجسد الا ان العین لما تقدم من اتحاد الجری وکانت العین الباقیة فی معنى لعین فوجب وبها دية كاملة احتجوا بوجوه الاول قوله علیه السلام فی العین یموتون من الابل الذی فی قوله علیه السلام فی العین الدية وهو یقتضى انه لا تجب علیه دية الا اذا قلع عینین وهذا لم یقلع عینین الثالث ان ما ضمن نصف الدية ومعه

وهو الذى ائیده الاصل وی تعلیمه وتعلمه فوالا الاول اهمما کفر ان کما قصد تحصیل اثره مق احتاج الی ذلك لا لغير ذلك من المقاصد وهو ما ائیده ابن الشاط الثانی اهمما کفر ان کما بمباشرة ما هو کفر والا فقد یكون قرنة وهو ما ائیده الاصل واما القول بان تعلیمه وتعلمه مطلقا کفر فقد علمت اتفاق الاصل وابن الشاط علی انه خلاف القواعد وبنی الخلاف المدکور فی السحر علی ما حکاه فی التبصرة عن ابن العرس من قوله واحتلت السلف هل يجوز نسیان الساحر حل السحر عن المستحور ام لا فمكره الحسن البصری ذاک لانه عمل سحر وقال لا یعمل ذاک الا ساحر ولا یحوز اثبات الساحر لما روى عن ابن مسعود من انی الی کاهن او ساحر فقد کفر بما ارسل علی محمد صلى الله علیه وسلم وأجازه ابن المسيب لانه رأى بوتا من العلاج فیخصص بذلك فی قوله یطمون اناس السحر ذکره البخاری واما ما حکاه فیها من قول بن العرس وانظر هل یحوز السحر فی الاصلاح بین نفسین کالمراء نعی اصلاح زوجها واستئلافه وعلى ابنون ما ان السحر کفر فاما براد ما شهد الشرع به انه کفر اه فمضى علی ما ائیده الاصل فاهم (مسئلة) قال ابن فرحون فی نظر لان مات فان لا یحوز الحسن علی حل المربوط والمذکور وکذا لا یحوز الجمل علی احراح الجمل من الرجل لا یلا عرف حقیقته ولا یوهم علیه ولا یدعی لاهل الورع الدخول فیهم وسبب نقل ذلك الی الاستعانة لابن عبدالمعز انه بنقله ثم علم ان السحر من جهة الخلاف

في ان له حقيقة وانه يلتبس بالحجارة ونحوها من خورق الالهات وانه يلتبس بمعجزة من علوم الشرع التي جعلها سيدي عبد الله العنوي في نظمه رشد العاقل وشرحها وهي انواعه الاربع المذكورة والخواص المدونة للنفس والطسمات والآفاق والمراحم والاستعدادات يقتصر الى توضيح جهاته الثلاث المذكورة في ثلاث مقاصد (المقصد الاول) القدرة على ان السحر لا حقيقة له والجمهور على ان له حقيقة واختلف فيه على هذا القول من ثلاث جهات (الجهة الاول) قال الاصل اختلف الاصوليون في السحر فقل بعضهم لا يكون الا في اجري الله تعالى عاداته ان يحلق عندها افتراق المتحاجين اه يريد وقال بعضهم لاخر انه كما يكون بالرقى المذكورة كذلك يكون سحرها وينفي عليه ما حكاه عن السرطوشي في تمليقه من انه وقع في المواربة ان قطع اذنانهم اصةها او ادخل السكاكين في بطنه فقد يكون هذا سحرا وقد لا يكون سحرا اه وعلى القول الثاني كلام لا يصلح المتقدم وعلى القول الاول ما مر عن ابن العربي من ان حقيقة انه كلام الخ الا انه خصه بالرقى الكفرة فاهم (الجهة الثانية) هل يؤثر في المسحور قيموت او يصير طبعه وعادته وان لم يشره وهو مدعاه وبه قال الشافعي وابن حنبل او يجوز ان يؤثر ان وصل الى مدته كالندخان ونحوه والاندلا وهو مذهب أبي حنيفة قولان (الجهة الثالثة) هل يقع فيه ما ليس مقدورا للبشر كالوصول الى احياء الموتى وبراء الاكثه وقلق البحر (١٩٢) وانطق الالهائم وقلب الجراد حيوانا وعكسه كما يقع فيه ما هو مقدور

للشعر أولا يقع فيه الا ما هو مقدور للبشر قولان الثاني الجماعة منهم القاضي قال ولا يقع فيه الا ما هو مقدور للبشر واجمعتم الامة على انه لا يصل الى احياء الموتى وبراء الاكثه وقلق البحر وانطق الالهائم ومنهم الاساذ ابو اسحق قال وقد سمع الصميري والشمسي وربما أنلف وأوجب الحب والبغض والبله وفيه اربعة مثل السرار والاكباد

نظيره ضمن شخصها مسرورا كالادن واليد الزايم انه لو صح القول بانتقال النور الباصر لم يجب على الاول نصف الدية لانه لم يذهب نصف النفس والجواب عن الاول والثاني انه محمول على الذين غير الموراء لانهما عموما مطلعان في الاحوال وفيقيدان ماد كرامه من الادلة وعن الثالث الفرق بانتقال قوة العين الاولى بخلاف الادن واليد ولواشغل التزامه وعن الرابع لا يلزم اطرح الاول اد لو جنى عليها فاحسبوا او عشتا او قصص ضوءهما فانه يجب عليه العقل لما قص ولا تنقص الدية عن جنى ثانيا على قول عدنا وهذا السؤال قوي عليهما وكان يلزم ان يطلع عليه عيسى ابن من الجاني (مريم) قال ابن ابي ريد في النوادر فيها ألف وان اخذ في الاولى ديتها فانه مالك وصحبه وقال أشهر يسأل عن اسمع فان كان يستقل وكالعينين والا فكابد وان أصيب من كل عين نصف بصره ثم أصيب باقية في ضربة فتصنف الدية لانه يطرهما نصف بصرهما فان أصيب باقية احداهما فربع الدية فان أصيب بعد ذلك بغيره الاخرى نصف الدية لانه اقيم مقام نصف جميع بصره فان اخذ صحيح نصف دية احداهما ثم أصيب نصف الصحيحة فثلث الدية لانه اذهب من جميع بغيره ثلثه وان أصيب ببقية المصداة فقط فربع الدية فان ذهب باقية والصحيحة بضربة فالدية كاملة او الصحيحة وحدها فثلثا الدية لانه ثلثا بصره فان أصيب بقية المصداة نصف الدية بخلاف لو أصيبت والصحيحة

باقية

ولادعة فهذا الذي يجوز عادة وأما طلوع الزرع في الحال أرض الامتعة

والقتل على المور والشمسي والصمم ونحوه وعم الغيب فمتنع والام بامن أحد على نفسه عند المداوة وقد وقع القتل واستناد من السحرة ولم يبلغ فيها أحد هذا المبلغ وقد وصل القبط فيه الى العابة ولم يتمكن سحرة قرعون من الدمع عن أنفسهم والتميب والمروب عند قطع قرعون ايديهم وارجلهم ومنهم السقمي قال كما في الرزى على الجامع الصميري والحق ان لبعض أسباب السحر تأثير في القلوب كالحب والبغض وفي المدن بالأم والمسموم وانما المنكر ان الجراد ينقلب حيوانا وعكسه سحر الساحر ونحو ذلك اه وحكي ان الجرثي ان أكثر لما نأ جوزوا أن يستدق جسم الساحر حتى يلج في السكوة ويجري على خيطه مستدق ويطير في الهواء ويقتل غيره (والقول الاول) أنه الامام أبو القاسم ابن الشاط بان جميع ما هو مقدور للبشر وما هو غير مقدور لهم من جملة أعمال الله تعالى الخائفة عقلا فلا غرو ان ينتهي الى الاحياء والامانة وغير ذلك اللهم الا ان يكون هناك مانع سمي من وقوع بعض تلك الخيرات قال واجماع الامة على انه لا يصل الى احياء الموتى وبراء الاكثه وقلق البحر وانطق الالهائم الذي حكاه لا يصح ان يكون مسنده الا التوقيف ولا عرف الا صحة ذلك لاجماع ولا التوقيف الذي اشتهر اليه ذلك لاجماع اه وقال الاصل ووصوله الى التمثل وتغيير الخلق ونقل الاسان الى صورة الالهائم هو الصحيح المقول عنهم وقد كان القبط

في أيام مملكة مصر بعد فرعون المياه بدلوكا وضعوا السحرة في الراما وصوروا به عسا كرا الدنيا فاي عسكر قصدهم وأي شيء
 فعلوه من قلع الاعين أو ضرب الرقاب تحيل ذلك الجيش أو رجاله انه وقع بذلك المسكر في موضعه فتعاشيهم الماسا كرا فأقاموا
 سنانه سنة والنساء هن الملوك والامراء بمصر بعد عرق فرعون وجيوشه كما حكاه المورخون وأما الجواب عن سحرة فرعون
 فمن وجوه (الاول) اهم تاوا فستهم التوبة والاسلام المودة الى معاودة الكفر الذي تكون به تلك الآثار ورغبوا فيها عند الله
 تعالى ولذلك قالوا لا ضير انالار ما منقلبون (الثاني) انه يجوز انهم لم يكونوا ممن وصلوا لذلك : فاقصدهم بقدر من السحرة في ذلك
 الوقت على قلب المصا حية لأجل موسى عليه السلام (الثالث) انه يجوز ان يكون فرعون قد علمه من السحرة حقا ومواقع
 يبدل بها سحر السحرة اعتنا به والحجب والمبطلات فيه مشهورة عند الله قال ودليل ان للسحر حقيقة الكتاب والسنة الاجماع
 اما الكتاب فتقوله تعالى ملعون الناس السحرومالا حقيقة له لا علم ولا لزوم صدور الكفر عن الملائكة لأنه قرئ المسكين بكسر
 الهمزة وهي ملكان وادنهما في تنعيم الناس السحرة للفرق بين المعجزة والسحر لان مصلحة الخلق في ذلك الوقت كانت تقتضي
 ذلك ثم عمدا الى السماء وقولهما فلا تكهراي لانستعمله على وجه الكفر كما يقال هذا مال ولا تنسق به او يكون معنى قوله
 عر وحل ملعون الناس السحراي ما يصلح للامر من واما السنة في (١٩٣) الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم سحر

فكان يحيل اليه انه يأتي
 السماء ولا يأتيهن الحديث
 وقد سحرت عائشة رضي
 الله عنها حارية اشترها
 وفي الموطا ان حارية
 لحمصة زوج النبي صلى
 الله عليه وسلم سحرها
 وقد كانت دبرتها فامرت
 بها فقتلت كما في المصرة
 واما الاجماع فقد كان
 السحر وخبره معلوما
 للصحابه رضوان الله
 عليهم اجمعين وكاوا
 مجمعين عليه من ظهور
 الدر به ولان الله عز

ذكية قاله اشهب وقال ابن الهائم ليس فيما يصاب من الصحيحة اذا بقي من الاولى شيء الا
 من حساب نصف الدية

الفرق الخمسون والمائتان بين قاعدة اسباب التوارث واجراء اسماها العامة والخاصة اعلم
 ان هذا الفرق عريب غريب مادر سبب ان كتب الفرائض على العموم فيما رأيت لم
 يختلف منهم اثنان في ان اسباب التوارث ثلاثة نسب وولاء ونكاح وهو في غاية الاشكال لان المراد
 بالثلاثة اما الاسباب العامة او اجراء الاسباب والكل غير مستقيم وبيانه انهم يعملون أحد
 الاسباب العامة والام لم يرث الثالث في حالة والسدس في أخرى مطلق القرابة
 والا لكان ذلك ثابتا للناس او اليدت لوجود مطابق القرابة فيهما

قال (الفرق الخمسون والمائتان بين قاعدة اسباب التوارث واجراء اسماها العامة والخاصة) اعلم
 ان هذا الفرق عريب غريب مادر سبب ان كتب الفرائض على العموم فيما رأيت لم
 يختلف منهم اثنان في ان اسباب التوارث ثلاثة نسب وولاء ونكاح وهو في غاية الاشكال لان المراد
 بالثلاثة اما الاسباب العامة او اجراء الاسباب والكل غير مستقيم وبيانه انهم يعملون أحد
 الاسباب العامة والام لم يرث الثالث في حالة والسدس في أخرى مطلق القرابة
 والا لكان ذلك ثابتا للناس او اليدت لوجود مطابق القرابة فيهما

(٢٥ — الفروق — رابع) وجل قادر على خلق ما يشاء عقب كلام مخصوص او ادوية مخصوصة

واما الوجوه ان اللذان احتجوا بهما (فلاول) قوله تعالى يحول اليه من سحرهم اما تسمى فهو تحيل لاحقيقة له وجوابه انه حجة
 لئلا به تعالى أثبت السحر واعلم بهمض بالتحيل الى السحر لا مدعى ان كل سحر بهمض الى كل المقاصد (والثاني) انه لو كانت
 له حقيقة لا يمكن الساحر ان يدعي به اليوة فانه يأتي بالخوارق على اختلافها وجوابه ان اضلال الله تعالى للخلق ممكن لكن
 الله تعالى اجري عادته صيطا بها لهم فابصر ذلك على الساحر ولم من ممكن بسمه الله عز وجل عن الدخول في العالم
 لا نوع من الحكم مما اما متعين بعد ان شاء الله تعالى الفرق بين السحر والمعجرات من وجوه فلا يحصل اللبس والاضلال اه
 بزيادة ما (المقصد الثاني) السحر على الجملة نوعان الاول ماهو غير خارق للعوائد والثاني ماهو خارق للعوائد قاله ابن الشاط
 والدوم الثاني هو ما عر به المناوي على الجامع الصغير بقوله هو مراولة النفس الخبيثة لافعال واقفال يترتب عليها امور خارقة
 اه وأشار بقوله مزاوله النفس الخبيثة الى مقاله الامام فخر الدين بن الخطيب في كتابه الملخص السحر والمين لا يكونان
 من فاضل ولا يفيان ولا يصحان منه ابدا لان من شرط السحر الجرم بصدور الاتر وكذلك أكثر الاعمال من شرطها
 الجرم والفاضل المتسحر في العلوم يرى وقوع ذلك من الممكنات التي يجوز أن توجد وان لا توجد فلا يصح لفاضل أصلا

وإن العين فلا بد فيها من قوط منتظم للرؤى والنفس العاضلة لا تفصل في تعظيم ما رآه إلى هذه الغاية وذلك لا يصح السحر
 إلا من العجائز والفتيان أو السوسن ونحو ذلك من النفوس الجاهلة اهـ لكن قال ابن الشاط ومقالة السحر تتوقف على
 الاختار والتجربة ولا تعلم صحة ذلك من سقمه قال وقول الشهاب في الفرق الواقع في نفس الامر بين المعجرات والنبوءات
 وبين السحر وأنواعه والطسمات وغيرها من الخلق وبخبرها أن المعجزة منحة الله في العالم عند تحدى الانبياء فلا سبب
 في العادة أصلاً كغفائي البحر وسير الجبال في الهواء فإن الله تعالى لم يجعل في العالم عقاراً يداق السحرا ويسير الجبال في الهواء ونحو
 ذلك وأما السحر وأنواعه ولطسمات ونحوها فهي ما خلق الله في العالم بأسباب في زيادة ترف عليها غير أن تلك الأسباب لم تحصل
 لكثير من الناس بل لفيل منهم فهي كالمقافع التي تعمل منها السحيماء أي نقل شيء من حالة إلى حالة أعلى منها كتصوير
 الدجاس ذهبا أو فضة إلا أنهم مادون الحقيقة الأصلية بهم ما كان فيه السكربت الأحمر يكون ذهبه وفضته جيذا كالحلقة
 وقد رأى السكربت الأحمر في مركبة أرم أي ريد القيرواني وتركه أبي عمر بن عاصم واستدل بذلك على حوازل عمل السحيماء
 إذا كان المعمول بها لا يندل ولا يتغير كما في شرح رشد الماويل للعلوى والحشاش التي يعمل منها القوط الذي يحرق المحصون
 والصحور والدهن الذي من (١٩٤) أدهن به لم يقطع فيه حديد وكأسمدل الحيوان الذي لا تعدو عليه

الدار ولا أقوى الأفيها
 ونحو ذلك من الأمور
 الغريبة قليلة الوقوع في
 العالم وإذا وجدت
 أسبابها وجدت على العادة
 فيها فليس فيها شيء
 حرق بمادة بل هي عادة
 جرت من الله بترتيب
 مسلماتها على أسبابها اهـ
 مع زيادة من قال يريد
 أن جميع ما يحدث عن
 السحرة هو معتاد وليس
 فيه ما هو خارق فليس
 ذلك تصحيحاً فإن أكثر
 الاشربة أو حجومهم

بل مخصوص كونهما أما مع مطلق القراءة وكذلك ليست ترتب الصنف ليس بمطلق القراءة
 والا لثبت ذلك للحد أو الاخت للازم بل لمخصوص كونهما متنا مع مطلق القراءة فحينئذ
 لكل واحد من الورثة سبب تام بمحصه مركب من جزئين من مخصوص كونهما متنا أو غيره
 وعموم القراءة وكذلك الروح الصنف ليس لمطلق

كما رعم وماتومهم من الاشكال في كلام الفرضيين ليس كما توهم وبيان ذلك أهم بين أمرين
 أحدهما شبيههم عن تلك الأسباب بلفظ السكروث بينهما السعير عنها السعير السعير يف لمن غيرهم
 بلفظ السكربت لم يرد كل سبب ولا كل سكاك ولا كل ولاء بل أراد سببا خاصا وولاء خاصا
 وكأحدا خاصا ولا يكر في السعير بلفظ السكرة عن مخصوص فإن السعير عليه صادق وله صاح
 ومن غيرهم بلفظ العريف لم يرد أيضا كل سبب ولا كل سكاك ولا كل ولاء بل أراد ما أراد
 الاول وأحال الاول في تعيين ذلك المطلق على تعيين اصناف الوارثين ووارثات وأحال الثاني
 في بيان المهود بالانف واللام على ما أحاله عليه الاول والله أعلم قال (بل لمخصوص كونهما متنا مع
 مطلق القراءة وكذلك ليست ترتب الصنف ليس بمطلق القراءة والا لثبت ذلك للحد أو للاخت للازم
 بل لمخصوص كونهما متنا مع مطلق القراءة فحينئذ لكل واحد من الورثة سبب تام بمحصه مركب من
 جزئين من مخصوص كونهما متنا أو غيره وعموم القراءة وكذلك الروح الصنف ليس لمطلق

السكاك

يحورون خرق المادة على يد الساحر إلا أن يقول بالجوار وعدم

الوقوع فلا أرى من يعلم ذلك اهـ قست وهذا الخلاف بين الأصل وابن الشاط في أنه هل يجوز أن يكون منه خارق
 أولا بل جسيم ما يحدث عنه معتاد متى على الخلاف المشار في اهـ هل يقع فيه ما ليس مقدورا للبشر كالقصد ورهلم ولا يقع
 فيه إلا ما هو مقدور لهم وعلى ما لا ابن الشاط فلا يصلح فارقا ما ذكر عنه أنه فرق واقع في نفس الامر بل يتعين
 الفرقان الباقيان في كلامه اللذان قال أنهما باعتبار ابطاهر لكن لا كما قال بل باعتبار نفس الامر (الفرق الاول) أن السحر
 وما يجري سحرا يختص بمن عمل له حتى أن أهل هذه الحرف إذا استدعاهم الملوك والا كابر ليسوا لهم هذه الأمور على
 سبيل التفرح يطلبون منهم أن تكتب أسماء كل من يحضر ذلك المجلس فيصعدون صمهم لمن يسمى لهم فإن حضر غيرهم
 لا يرى شيئا مما رآه الذين سموا أولا بخلاف المعجزة فإنها تظهر لمن عماتله ولغيره قال الدائم واليه الإشارة بقوله تعالى ورجع
 إليه فاداهي يضيء للناظرين أي كل ما يطر بظر إليها على الاطلاق أهقل أن الشاط وأما يظهر ذلك لمن جربه وتكررت
 منه التجربة وقيل من يجره اهـ (والفرق الثاني) أن الطاهر من قرآن لاحوال المعجزة للعالم القطعي الضروري المحتجة بالانبياء
 عليهم السلام معقودة في حق غيرهم فتجد النبي عليه الصلاة والسلام أفضل الناس شاة ومولدا ومزية وخلقا وخلقا وصدقا

وأدبا وإمامة وزهادة وأشاعا ورفقا ورسا عن الدنيا آت والسكذب والتمويه الله أعلم حيث جعل رسالته ثم أصحابه يكونون في غاية العلم والورع والبركة والقوى والديانة ألا ترى أن أصحاب رسول الله كانوا بحارا في العلوم على اختلاف أنواعها من الشرعيات والفعليات والحسابيات والسياسيات والعلوم الباطنة والظاهرة حتى يرى أن عليا رضي الله عنه جالس عند ابن عباس رضي الله عنهما يتكلم في الماء من اسم الله من المشاء إلى أن طلع الفجر مع أنهم لم يدرسوا ورقة ولا قرؤ كتابا ولا تفرغوا من الجهاد وقتل الأعداء وإنما كانوا على هذه الخلة ببركته صل الله عليه وسلم حتى قال بعض الأصوليين لو لم يكن لرسول الله صلى الله عليه وسلم محررة إلا أصحابه لكفوه في أثبات بونه وكذلك مدعيهم من فرط صدقه الذي حرمه أويأؤه وأسدأؤه وكان يسمى في صحره الأبي إلى غير ذلك مما هو مبسوط في موضعه لما من بي إلا وله من هذه الغرائب الحلية والمقالية المجانب والغرائب بحيث أن من وقف عليها وعرفها من صاحبها جرم صدقه بما يدعيه جرم باطلا وجرم إن هذه الدعوى حق ولذلك لما أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم أن بكر سوتة قال له الصدق صدقت من غير احتياح إلى محررة خارقة فبرل وجمعا قوله تعالى والذي جاء بالصدق وصدق به أي محمد حاملا للصدق وأبو بكر صدق به وأما الساحر فلي العكس من ذلك فلا نجد في موضع الأعمقوا حقا بين الناس ولا عباد أصحابه وأنواعه ونوع كل (١٦٥) مطلق الأعداء الطلائع لا محجة عليهم

الذكاح والالكان للزوجة النصف لوجود مطلق الذكاح فيها بل لخصوص كونه زوجا مع عموم الذكاح كما تقدم فسببه مركب وكذلك الزوجة

الذكاح والالكان للزوجة النصف لوجود مطلق الذكاح فيها بل لخصوص كونه زوجا مع عموم الذكاح كما تقدم فسببه مركب وكذلك الزوجة

بحيث تنفر النفوس منهم ولا فيهم من نواهل الخير والسعادة أراه قال ابن الشاطو فانه في هذا الفرق صحيح وهو الفرق بين الولي والساحر فكأن الأوصاف صفات محمودة دون المذمومة فرق بين الولي والساحر كذلك هو الفرق بين الولي وبينه ثم الله في بين الولي والولي بالتحديد معنى على مذهب من يمنع تحدي الولي بالولاية وأما على مذهب من يميز

الولي بالتحديد بالمسوة اه وقال العلامة كافي ان يرى على الج مع الصغير والفرق ان الساحر يكون بمادة أقول وأعمال حتى يتم بساحر ما يريد والكرامة لا تحتاج لذلك بل إنما تقع حال اتفاقا وأما الممجة فتعبر عن إكرامة بالتحديد أي دعوى الرسالة اه والله سبحانه وتعالى أعلم (المقصود الثالث) الساحر لما كان اسم جنس عبارة عن اعتقاد ولا يكون إلا كبرا أو قولا أو فعل ويكون نارة كبرا ونارة غير كبر وعمما هو حرق للعوائد وغير خارق كما علم مما تقدم عن الأصل وابن الشاطو وكانت أنواعه الأربعة المتقدمة والخاتمة الخمسة الأخر التي هي من علوم الشر وهي الخواص المسووة للنفوس والأرواق والطلسمات والدرهم والاستخدامات كلها تجري مجرى فما ذكر تحقق التماسه هذه الحقائق التسع وافترقت هذه الحقائق إلى أن تبرزه أما بيان الخصوص مطلقا وقد علم مما مر في السيمياء والهيما من أنواعه الأربعة وأما بيان الخصوص من جهة كافي الوعين الباقين من أنواعه والحقائق الخمسة الأخر المذكورة وهو يقتصر إلى سبعة وصول بيان الحقائق السبع المذكورة (الوصف الأول) خواص المسووة للحقائق أي الذوات من الحيوانات وغيرها أسرار عظيمة وكثيرة أودعها الله تعالى في أجرام العالم حتى لا يكاد يبرئ شيء عن خاصيته فلا يدخلها فسل البشر لحي تامة كاملة مستقلة بقدرة الله تعالى منها ما هو معلوم على الإطلاق كروء النساء واحراق النار ومنها ما هو محمول على الإطلاق ومنها ما يملكه الأفراد من الناس وهذه مائة لا حوال للنفوس وهي التي قدما

انها نوع من انواع السحر واما مختصة بالفعالات الامرجة صحة اوسقما كالاغذية والادوية من الجاد والسات والحيوان المسطورة
في كتبه الاطباء والمشاين والطب النبين وهذه من علم الطب لامن علم السحر قاله الاصل وسلمه ابن الشاط (توصل الثاني) الرقي
الفاط خاصة يحدث عندها الشفاء من الاسقام والادواء والاسباب المهلكة وهذه لالفظ منها ماهو مشروع كالعائجة
والعودتين وكقوله تعالى ولما دخلوا من حيث اأمرهم ائوم ما كان يعني عنهم من الله من شيء لا حاجة في نفس بموت قضاها تقرأ سبع
مرات عند دخول محل لقضاء حاجة ما وكقوله تعالى ولما سكنت عن موسى النصب الى يرهون سبع مرات لتطيف القلوب
وتسكين غضب الملوك ومنها ماهو غير مشروع كرقى الجاهلية والهند وغيره لا بما كان كفرا او محرما وادلك نهى مالك وغيره عن
الرقى المحمية وغير المشروع قد يحدث ضررا يقال له السحر ولا يقال له الرقي عليه كما تقدم قال الاصل وقد نهى علماء المصر
عن الرقية التي انكتب في آخر جمعة من شهر رمضان لاجلها من اللفظ الاغمى ولا هم يشتملون بها عن الخطبة ويحصل بها مع ذلك
مفسدات وفي الاعتصام لاني اسحاق الشاطبي وان كان اصل الدعاء والادكار غير مشروع كآلتي يزعم العلماء انها مبنية على علم
الحروف وهو الذي اعني به اليوناني وغيره من هذا خذوه او قاربه فهي بدعة حقيقة مركبة فان ذلك العلم واسع العطف من فلسفة
معلمهم الاول وهو ارسطاطاليس (١٩٦) فرودها الى اوضاع الحروف وجعلوها هي الحائكة في العالم وروا

اذا ظهر هذا فان ارادوا حصر الاسباب الثمانية في ثلاثة فهي اكثر من عشرة بالاجماع ما تقدم او
الناقصة التي هي اجراء الاسباب بالخصوصات كما رأيت كثيرة فلا يستقيم الحصر مطايعا لاني التام
ولاني الناقص فلهذا المعنى فهو حسن لم ار احدا تعرض له ولا لخصه وحيث اقول ان اسباب
قال (اذا علم هذا فان ارادوا حصر الاسباب الثمانية في ثلاثة فهي أكثر من عشرة بالاجماع لما
تقدم او الناقصة التي هي اجراء الاسباب بالخصوصات كما رأيت كثيرة فلا يستقيم الحصر مطايعا
لاني التام ولا في الناقص) فأت قوله هي أكثر من عشرة ان أراد بذلك ما يخص كل صنف من
الوارثين والوارثات على ما حرت به عادة أكثر الفرصيين في عدم اقسام الوارثين عشرة
واقسام الوارثات سبعة فذلك صحيح وان اراد بذلك ما يخص كل صنف على ماهو الاولى
في ذلك فليس قوله ذلك بصحيح فاما اكثر من عشرين لا أكثر من عشرة وقوله بالاجماع
ليس بصحيح واي اجماع في ذلك مع توريت الحقيقة دوى الارحام وقوله او الناقصة
التي هي اجراء الاسباب بالخصوصات كما رأيت كثيرة ان اراد بالخصوصات مطابق القراءة
بشي كل خصوص منها اعم من الخصوص الذي تحته من الخصوصات التي عندها الفرصيون
فذلك صحيح والا فلا ادري ما اراد قل (فتنبه لهذا المعنى فهو حسن لم ار احدا تعرض له ولا
لخصه وحيث اقول ان اسباب

اشاروا عند العمل
بمقتضى تلك الاذكار
وما قصد بها الى تحرى
الاقوات والاحوال
الملائمة لطالع
الكواكب ليحصل
التأثير عندهم وحيث حكموا
القول والطابع كما يرى
وتوجهوا شطرها
واعرضوا عن رب العقل
والطابع وان طوبوا مهم
يقصدونه اعتقادا في
استدلالهم بصحة ما
انحلوا على وقوع الامر
وفق ما يصدونه قاتا

القراءة

توجهوا بالدكر والدعاء المفروض على الفرض المطلوب حصل سواء عليهم انما كان

أم صرا وحيرا كان أم شرا ويدون على ذلك اعتقا بلوغ النهاية في اجابة الدعاء وحصول نوع من كرامات الاولياء كلا ليس طريق
دبت الدائم من مرادهم ولا كرامات لا اولياء من شاغ اورادهم فلا تلاق بين الارض والسماء ولا مناسبة بين البار والماء وحصول
التأثير حتما قصدوا هو في الاصل من قبيل الفسة التي اقتضاها في الخلق ذات تقدير العرير بالنعم فاسطر الى وضع الاسباب
وامسلمات احكام وضعت الباري تعالى في النفوس بطمعهما ماشاء الله من التأثيرات على نحو ما يظهر على الميرون عند الاصابة
وعلى المسحور عند عمل السحر بل هو بالسحر أشبه لا سمدادها من أصل واحد وشاهده ما جاء في الحديث الصحيح الذي خرجه
مسلم عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله تعالى عليه وسلم ان الله يقول يا عبد ظن عدي في وانا معه اذ ادعاني
وفي بعض الروايات يا عبد ظن عدي في فليظن في مشاء وشرح هذه الآية لا يليق به عن فيها (الوصف الثالث) خواص النفوس
بمعنى مقتضى الامرجة والطائفة نوع خاص من الخواص المودعة في العالم فالحیوانات لانكاد تتفق طبائعا بل تقطع به
ولو عظم شبه فرد منها ورد آخر لا بد من فرق بينها وذلك ان التباين لما حصل في الصفات على الاطلاق وجب حصوله في
الامرجة على الاطلاق لا يرى نفسا من الانامي طبع على الشجاعة الى الماية وهما على الجنس الى العارة وهما على الشر الى

الغاية ونفسا على الخيال الغاية وتساهاك ما عظمته وهو المسمى بالعين وليس كل احد يؤى بالعين واحوال من يؤذى بها مختلفة
 فمنهم من يصيد الطير في الهوى ويقدم الشجر العظيم من القرى ومهم من لا يصل بها الا الى القريض اللطيف ونحوه ونفسا على
 صحة الخزر بحيث لا يخطئ في السب عند شئ مخصوص ولا يتأتى له ذلك في غيره بذلك تجد بعضهم لا يخطئ في عم الرمل اذا
 وآخر لا يخطئ في احكام السحوم ابدأوا حرا لا يخطئ في عم الكف ابدأ وآخر لا يخطئ في علم السيرا اذا لان نفسه طمعت على
 ذلك ولم تطمع على غيره فمن توجهت نفسه لطلب الغيب عند ذلك الف من الخاص اذكرته بحاصيتها هبط لالان لنجوم فيها شئ ولا الكتف
 ولا الرمل ولا قبها بل هي خواص نفوس تدعى الانرى ان بعضهم يحرر صحة اعماله في ذلك وهو شاب فدا صار كبيرا فدها لان القوة
 نهضت عن تلك الحدة التي كانت في الشوامة وقد ذهبت قلت ثم ان خواص النفوس على قياس ما تقدم في خواص الجمادات مما هو
 معروف على الاطلاق كخواص النفوس المذكورة وما هو مجهول على الاطلاق ومنها ما يله من الناس الافراد قال الاصل
 كجماعة في الهدى اذ اوجها انهم لقتل شخص انزعوا قلبه من صدره بالهمة والفرم وقوة النفس فاذا مات وشق صدره
 لا يوجد فيه قلبه ويخرج بالمران فيحمون عليه منهم ولا يوجد فيه حبة اه ومن حيث ان هذا لا يعلمه الا الافراد من
 الناس قال ابن الشاط ومحاكم عن الهدى لا ادري صحته من رتبة اه (١٩٧) قال الشيخ عبد الله الدوي الشيعي

القرابة وان كثرت فمن لا يريد هاولا تريد التامة التي هي المخصوصات بل الناقصة التي هي
 المشتركة وهي مطلق القرابة ومطلق الكاح ومطلق الولاء والدليل على حصر غير التامة في هذه
 الثلاث ان الامر العام بين جميع الاسباب التامة اما ان يمكن ابطاله اولا فان امكن فهو الكاح لانه
 يطل بالطلاق وان لم يمكن ابطاله فاما ان يقتضي التوارث من الجانبين عاذا اولا فان اقتضى
 التوارث من الجانبين عاذا فهو القرابة وان لم يقتضيه الا من احد الجانبين فهو الولاء لانه يرت
 اقربة وان كثرت فمن لا يريد هاولا تريد التامة التي هي المخصوصات بل الناقصة التي
 هي المشتركة وهي مطلق القرابة ومطلق الكاح ومطلق الولاء قلت هذا الكلام الذي ذكره
 هما مناقض في طاهره لقوله ان اسباب القوامة وان كثرت فمن لا يريد هاولا فاما ان
 لا يريد مطلق القرابة من حيث هي القرابة لا خصوص كون القرابة سوية مثلا ولكن يريد
 ما هو اخص من الاول واعم من الثاني وهو قرابة ما وكاح ما وولاء ما ثم بين ذلك بما
 قرره ضابط هذا قال (والدليل على حصر غير التامة في هذه الثلاثة ان الامر العام بين
 جميع الاسباب التامة اما ان يمكن ابطاله اولا فان امكن فهو الكاح لانه يطل بالطلاق
 وان لم يمكن ابطاله فان ان يقتضي التوارث من الجانبين عاذا وهو القرابة اولا يقتضى الا من
 أحد الجانبين وهو الولاء لانه يرت

في شرحه على نظمه
 رشد الصاقل ان مص
 دماء القلب اوزع القلب
 نفسه منه ما يكون عن
 طبع كما هو من جماعة في
 الهدى اذ اوجه احدهم
 نفسه لقتل شخص
 اخرج قلبه من صدره
 بالهمة والفرم الى آخر
 ما قاله الاصل وحكاها عن
 ابن زكري في شرح
 النصيحة قال والغالب
 حصول المص المذكور
 والنزع عن كسبه وهذا
 كثير في السودان سواء

ولد في ارضهم ارضها وقال قل و صص اسس يسمى اخص المذكور والاربع اسمها تضم السين المهملة وصم العين المعجمة ويون
 سا كمة ومثناة تحية معقودة ومعهم يسميه بالسلالة فتح السين وتشديد اللام الاولى فالف فلام محقة فها تأييت اه وسيا في
 في وصل الاوافق ما قاله في شعاع من فعل به ذلك فترقب قلت وهذا النوع ونحوه من خواص النفوس هو الذي يتنس به السحر كما
 لا يخفى قال الاصل ونسبه ابن زكري في شرح النصيحة وخواص النفوس كثيرة لا تعد ولا تحصى والى تبين الاخلاق والخلق
 والاسجاء والقوى كما ان المادون كذلك الاشارة هوله عليه الصلاة والسلام الناس مادن كمدان الذهب والفضة اه قال بن
 الشاط وسقاه من ان في الحديث الاشارة الى ماد كره هو الظاهر منه ويحتمل غير ذلك والله تعالى اعلم اه (الوصل الرابع) لاوافق
 وتسمى علم الاشكال وعلم الجداول وتسمى الاشكال والجداول بالمثلث والرابع والخمسة ونحوها اى كسبم السلالة الا في
 وهي من الماظر اذ اقصدها اصبر او تقع من لا يستحق ذلك شرطا مع ما في ذلك من الجرأة على اسماء الله تعالى والتصرف
 فيما لا عراض ديوبة ولهذا يقول بعضهم بان البونى واشكاله اما اريد بها غرض لا اعتراض للشرع عليه فلا تأس
 به ككثرت التمر الى اى ثلوه الوسط لتسير السير واحراج المسجون وايضا الجين من الحامل وتيسر الوضيم وكل ما هو
 من هذا المعنى وسبب للعرالى لانه كان يمتني به كثيرا والا فقد قال بعضهم ان هذا المثلث بصورته لآتية يسمى بحام أي

ط	ا	و	ب	د
ز	ه	ج		
ا			و	ح

وأورق غزال هكذا
ثم «ساق في العرق
يجب الخبير ودعم

ومثلت اجهرط يكتب اذا أريد مع شر في كاعد ورق غزال هكذا
وكثلت الكلمة المذكورة يكتب اذا أريد كل من
الشر ويرقم في خاناته اما حروف «الكلمتين

[illegible]

في اللغات الاخرى
وردية وتسمى مفردات
الثالث قاله بعضهم والحام
المرقوم في خاتمه كل
من حروف الكلمتين
او اعدادها هو خاتم
أبي حامد الميزالي في لونه
الوسط قلت وذكر لي
بعض الافاضل الميزالي
مقتدا أيضا خالي الوسط
وبين لي كيفية وضعه
وما يستدأ به من خاتمه
وما يليه وما ينجم به مرقم
واحد على ما يستدأ به
واثنان على ما يليه وهكذا

أعمدة الخانات العمود
والخارجين الاقضية و
قصاتها وتسمى عدد
الموتى في شمس المعارف

والحكمة وتنظيم اقدار
الاعضاء من الكفيرة
واما ان يوضع محل الاعضاء
ثمس واما عسدين واما
في شرحه على نظمه وشد
اورع القاص المسمى بال

النار وبخزله والاخرى ملق عليه وصورة كثرة آيات والجدول هكذا اول يحمل الله الكافرين على المؤمنين سبيلا وادق ارباب القرآن جعلوا بين الدين لا يؤمنون بالآخرة حجة متورا وجعلوا على قلوبهم أكمة أن يفقهوه وفي آذانهم وقرا وادكرت ربك في القرآن وحده ولوا على ديارهم هورا هل ثوب الكفار ما كانوا يدلفون ، كما يشك الكفار من أصحاب القمور وقد نظم بعضهم ضبطه بقوله

ف	ج	ش	ت	ط	ح	ر
ج	ش	ث	ط	ح	ر	ف
ش	ث	ط	ح	ر	ف	ج
ث	ط	ح	ر	ف	ج	ش
ط	ح	ر	ف	ج	ش	ث
ح	ر	ف	ج	ش	ث	ط
ر	ف	ج	ش	ث	ط	ح

وان ترد الجدول السلافة • فخذ بالظم ومع المقالة

بجدول مسموع بعد الآيات • مسموع في الحروف الثابت

فج شت فخر بصدر اول • واندا ببايها واختم بول

واخ لداك السحوق حتى تندهي • بيوت وحدلذا العظم الشهي

قال الاصل واللاوافق كتب موضوعا لتمر بب كيف توضع حتى تصير على هذه

النسبة من الاستواء وهي كلما كثرت كان وضعا اعسر والصواب الموضوع لها

حسنة نفيسة لا تحرم اذا عرفت اعني في صورة لوضع واماما يسب اليها من

الآثار فبقيلة الوقوع أو عديته اه وقال ان الشاطا مقاله صحيح (١٩٩) ونسبه ابن ر كرى في شرح لتبصيرة

وكذا الشيخ عبد الله

الملوى في شرحه على

نظمه رشد الدول لانه

قال بعد ولشده من قبل

المص للدم والرع

للقلب المسمى بالسلافة

تكتب هذه الآيات والجدول

بمدها الخ ولله ماحر

الفضل الشيخ محمد حبيب

الله من آيات نظمها في

مسمع السلافة قوله

هنا سبع سحر دافع

وايه في "ه" لافع

يعرف عند علماء السر

مسمع السلافة مفيد الضر

شروط فتا كسائر أبواب الفقه فان كانوا قد تركوها لاهل معلومة فاسباب الوارث معلومة

أيضا فاسباب استيعاب ثلاثة كسائر أبواب الفقه وان قالوا لاشروط للتوارث بل اسباب

ومواع فقط فصواب الاسباب والشروط والمواع تمنع من لك وقد قال الصلابة اذا اختلفتم

في الحماثي حكوا الحدود وقد تقدم أول كتاب في الفروع ان السبب يلزم من وجوده الوجود

ومن عدمه عدم الشرط يلزم من عدمه الدم ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم والمانع

ما يلزم من وجوده الدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم وهذه الحدود والصواب يظهر أن

للوارث شروطا وها أنا أدكرها على هذا الصواب • فقول شروط الوارث ثلاثة كالاسباب

تقدم موت الموروث على الوارث واستقرار حياة الوارث بعده كالجنين

قال (وها أنا أدكرها على هذا الصواب فاقول شروط الوارث ثلاثة كالاسباب تقدم موت

الموروث على الوارث واستقرار حياة الوارث بعده كالجنين) قلت لا حاجة الى ذكر الموروث

وجعله شرطا وحياة الوارث بعده شرط آخر ولا يصح أن يكون موت الموروث نفسه

قبل موت الوارث شرطا لامتناع وريث من يمدد الدم فيهما بالتقدم والتأخر والصحة

التوريث بالتعريف في المفقود بل الصحيح أن شرط الارث واحد وهو الدم أو الحكم بحياة

الوارث • بعد موت الموروث وبسته وريثه منه

وهو مجرب فقد جربه

وكيف لا وهو كلام طيب

وفيه أسماء مولانا علا

وهو مشتهر في بلادى

وهو مصاب لكلام الله

تناسب الدفع لكل شر

واسمى ان شيخ أشياخه سيدي محمد الخليفة بن الشيخ سيدي المختار السكتي في كتابه الطرائف اعترض قول الاصل أو

عديته بانه غير صحيح بالتحريفة قال وأما قوله بقليلة الوقت • فغير جيد لنقد شرطه في الناس وهو القوى اما اذا تحقق الشرط فتحق في

الشرط ضروري اه والله تعالى أعلم (الوصل الخامس) الطلعات حقيقة نقش اسماء خاصة لها باقى الافلاك والكواكب على زعم اهل

الطالسم في جسم من المعادن أو غيرها تحدث بها آثار خاصة ر بطت بها في عارى العادات ولا بد مع ذلك من قوة نفس صالحة لهذه

الاعمال فليس كل النفوس مجبولة على ذلك بل بعض الناس لا تحرى الخاصية المذكورة على يده فلا بد في الطالسم من هذه الارادة

له هو تعالى رتب أفعاله ورتب أسبابها ورتب العوائد على أسباب مثل ان العين قال النفس اذارت صورة نستحسها فاعلم
 ذلك عنها واستولى ذلك على القلب فان لم تنطق بحرف لم يحق لله شيان فطقت بالاستحسان والتعجب من الخيال فقد اجري
 الله به دابة اذ احاق لطاق الاستحسان والتعجب مثلا من العاقل حق الله تعالى في بدن الامين المرض والهلكة على قدر ما يريد
 الله عز وجل لذلك نهى العاقل عن الدول والبرى تعالى و كان قد سبق في حكمه الوجود بذلك فقد سبق من حكمه
 ان العاقل اذ ارتك سقط حكمه ولم يظهر له اثر والبارى سبحانه يرد آفته به بقضائه ومن حكمته ان جعل وضوءه سائر يسقط
 اثره ودان خاصة لا يعلمها الا حاق الخاص والعام وكذلك يحدث عند قول لآخر وقعه في جسم المسحور وماله وصمه
 الله الخ في الارض مشيئة وحكمته ومن قصود الشريعة وقصدا وحكمتها الدالة ما وصمه الله تعالى من الرقا من اذهاب
 الامراض من الابدان بها واعطاه سحر لساخر ورعي العاقل سدا لاسترقاها ودفع كل ضرر من الله تعالى والبارى تعالى
 هو الذي خلق الشفاء بعد الاسترقاء كما خلق الشفاء من الداء عند استمال الدواء ولا حظ للدواء في ذلك ولا يصح في عقل عاقل
 ان يكون جادافلا وكما ان الله سبحانه يصرف الاعمال المريية داخل البدن بالدوية كذلك يصرفها بخرج البدن الرقا
 ونحوه وقد شاهدنا ذلك والشاهد اقوى من الدليل الطرى اه والله سبحانه (٢٠٦) وتعالى اعلم

الفرق الخامس والاربعون
 والمائتان بين قاعدة قتال
 الباعة وقاعدة قتال
 اشركين وكذا بينهم
 وقتالهم وبين المحاربين
 وقتالهم

وقد تقدم ايضا اول الكتاب ان اشترط اذ شك فيه يلزم من ذلك التمدد وكذلك السبب
 ولا يلزم من الشك في المانع المدم بل ترتب التوثيق به على السبب وهذا ايضا يوضح لك
 شريطة هذه الثلاثة مع اهم لم يدكروها في الاسباب التي دكروها ولا في النواحي التي اجمعت
 ودكرها متعين وقد تقدم ذكر الاسباب والمواعف فاقصى مدكر فيها انها خمسة وعالب الناس
 على انها ثلاثة الكفر والعقل والرق وادعهم اشك احتقارا من اهل السفينة او اقدم فانه
 لاميراث منهم واللعان منه يجمع من ارتك الاب والارت منه فقد طهر الفرق بين الفرق وعد
 الوارث بعد موت الموت وبقائه ورتبته منه او اعلم ذلك قال (وقد تقدم ايضا اول
 الكتاب ان اشترط اذ شك فيه يلزم من ذلك التمدد وكذلك السبب ولا يلزم من الشك في المانع المدم
 بل ترتب التوثيق به على السبب وهذا ايضا يوضح شريطة لك هذه الثلاثة مع اهم لم يدكروها
 في الاسباب التي دكروها ولا في النواحي التي اجمعت ودكرها متعين) قلت قد تبين انها ليست
 اثلاثة بل شرط واحد فقط قال (وقد تقدم ذكر الاسباب والمواعف فاقصى مدكر فيها انها
 خمسة وعالب الناس على انها ثلاثة الكفر والعقل والرق وادعهم اشك احتقارا من اهل
 السفينة او اقدم فانه لاميراث منهم واللعان منه يجمع من ارتك الاب والارت منه فقد طهر
 الفرق بين القواعد

في فرق بينهم وبين المحاربين
 بوجهين (الاول) الباعة
 قل ان شريكهم الذين
 يخرجون على الامم يرضون
 خطاه او منع الدخول في
 طاعته ومنهم حق واجب
 بتاويل في ذلك كله وقاله
 الشامي وابو حنيفة
 واحمد ابن حنبل رضى

(٢٦ - الفروق - رابع) الله عنهم قال الاصل وما سلمت في ذلك خلافا له ونحوه يجمع محارب وهو كما في
 خليل واقرب المسالك قاطع اطراف لمع سلوكه او احد مال محترم ولو لم يسمع ايضا والضع اخرى على وجهه بعد رده من موت او هرب
 عقل ولو امرد ولو يولد كسقي محوسب كرا اذ انك وعادع بمبر لا خذ ما معه بعد روث وداخل رقيق او داريل او سوار الا احد مال
 بقتال (ابوجه الثاني) قل صاحب الجواهر عن عبد الملك ان الباعة ولو افاضوا واخذوا ان كاة او اقاموا احدا فقد ذلك كله للضرورة
 مع التاويل ربه قاتل الشافعية وردة اس القاسم كله ادم لولاية وليس كذلك المحاربون ويعرق بين قتالهم وقتال المحاربين بخمسة
 وجوه (الاول) ان المحاربين يقتلون مدبرين بخلاف الباعة (الثاني) انه يجوز نسيب قتلهم بخلاف الباعة (الثالث) انهم يطالبون بما
 استمالوا كوا من دم او مال في الحرب وعيرها بخلاف الباعة (الرابع) انه يجوز حبس اسراهم لاستعباد احوالهم بخلاف
 الباعة (الخامس) ان ما اخذوه من الخراج والركا لا يسقط عن كان عليه كالعاصب بخلاف الباعة ويعرق بين قتالهم وقتال
 المشركين باحد عشر وجها الاول ان يقصد قتلهم ردعهم لا قتلهم بخلاف المشركين الثاني ان يكف عن مدبرهم
 بخلاف المشركين الثالث ان لا يجهر على جرحهم بخلاف المشركين الرابع ان لا يقتل اسراهم بخلاف المشركين الخامس ان لا
 نعم أموالهم بخلاف المشركين السادس ان لا تسي درارهم بخلاف المشركين السابع ان لا يستمال على ذنوبهم بخلاف المشركين

المشركين الثامن ان لا ندعمهم على ما لا بخلاف المشركين التاسع ان لا نصب عليهم الرمايات بخلاف المشركين العاشر ان لا تحرق عليهم المساكن بخلاف المشركين الحادي عشر ان لا يقطع شجرهم بخلاف المشركين الثاني الاصل وسلمه ابن الشاطب والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق السادس والاربعون والثمان بين قاعدة ما هو شبهة بذكرها بالحدود والكفارات وقاعدة ما ليس كذلك وهو ان ضابط الشبهة المنتهية في اسقاط الحد والكفارات في اصدار صوم رمضان امران (الامر الاول) ان لا تحرج عن شهادات ثلاث (لاوى) الشبهة في الواطية كاعتقاد ان هذه الاجبية امرية او ممنوكة او نحو ذلك فالاعتقاد الذي هو جهل مركب وغير مطابق يقتضى عدم الحد من حيث انه معتقد الاباحة وعدم المطابقة في اعتقاده يقتضى الحد وحصل الاشبهه وهى عين الشبهة (الثانية) الشبهة في الواطية كالامانة المشتركة اذا وطئها أحد الشرعيين فما فيها من نصيبه يقتضى عدم الحد وما فيها من ملك غيره يقتضى الحد فحصل الاشتداد وهى عين الشبهة (الثالثة) الشبهة في الطريق باختلاف العلماء في اباحة الواطية كسكاج المدة ونحوه من قول المحرم يقتضى الحد وقول المبيح يقتضى عدم الحد فحصل الاشتداد وهى (٢٠٢) عين الشبهة (الامر الثاني) تحقق شرطها وهو اعتقاد المفسم

الثلاثة وهو المقصود

الفرق الثاني والخمسون والثمان بين قاعدة ما يحرم من البدع ويهيى عنه من

قاعدة ما لا ينهى عنه منها

اعلم ان الاصحاب فيما رأيت متفقون على انكار ما يقع على ذلك من اى زيد وغيره والحق المصطلح وانها خمسة قسام (قسم) واجب وهو ما دأبوا له فلو اعد الوجوب وادلته من الشرع كندوين القرآن والشرائع الخ فاعلم ان هذا القسم من بدعنا من اهل البيت واجب اجماعا واهمال ذلك حرام اجماعا فمثل هذا النوع لا يسمى ان يختلف في وجوبه (القسم الثاني) محرم وهو بدعة ما دأبوا قواعده التحريم وادلته من الشرع كالمسكوس والمحدثات من انطلم الدافية لقواعد الثلاثة (وهو المقصود) قد لا يصح القول بان اموالهم خمسة بل هي ثلاثة فقط ومن شك في اهل السعيبة ولزوم انما مع من الميراث لانه من بعد ان الشرط وهو العلم او الحكمة تقدم موت الموروث وكذلك من اس بتمام بل هو سبب في فقدان السبب وهو لنسب وبنت شمري لم لم يحكم بها الحدود كما ذكره قبل عن الفصلاء وجميع ما ذكره في الفرقين بعد هذا صحيح وكذلك ما قال في الفرق بعدهما وهو الرابع والخمسون والثمان الاقوله وقيل بالعكس وهى لا أدري الآن مراده بذلك وما قال في الفرق الخامس والستين والثمانين صحيح

مفسرة السبب المبيح وان اخطأ في حصول السبب والى امثلة ذلك قال مالك في المدونة في كتب صيام اذا جامع في رمضان ناسيا فمن ان ذلك يبطل صومه فتمسك الفطر فيه او امرأة رأت الطهر في رمضان ليلا وسلم تنسل حتى اوجعت فطنت انه لا صوم لمن م ينسل قبل الفجر فاكلت او مسافر قدم الى اهله ليلا

شبهة

فطن ان من لم يدخل نهارا قبل ان يمسي ان صومه

لا يجزئه وان به ان يطر فافطر أو عبد بئنه سيده في رمضان رعى غياله على مسيرة ميلين أو ثلاثة فطن ان ذلك سفر فافطر وليس على هؤلاء الا القضاء بلا كفارة اه وقل لاصل وطير هذه الامثلة في الكفارات في الحدود ان شرب خمر اعتقد انه في الوقت الحاضر حن أو بطأ امرأة احدية متقد أنها امرأه اوجارته في الوقت الحاضر وضابط الشبهة التي لا تمتير في اسقاط الحدود والكفارات في نصد صوم رمضان ايضا امران (الامر الاول) الخروج عن الشهادات ثلاث المذكورة كن زوج خامسة او متوتة ثلاثا قبل زوج او اخته من الرضاع او السب اودات محرم تامدا طالما لا يتحريم أو اهلك حرمة رمضان بالفطر (الامر الثاني) ان لا يتحقق الشرط المذكور والى امثلة قال ابن القاسم عقب ما تقدم عن مالك في المدونة في كتاب الصيام وما رأيت مالكا يجعل الكفارة في شيء من هذه الوجوه على التاويل الا امرأة فأت اليوم أحيض وكان يوم حيضها ذلك فافطرت اول نهارها وحاضت في آخره والذي يقول اليوم يوم حيضى قبل كل في رمضان متمدا في أول النهار ولم يمرض في آخره مرض لا يقدر على الصوم معه هل عليهما القضاء والكفارة اه وقال الاصل ويطير الحاض ومرض في الكفارات في الحدود ان يشرب خمرًا بمتقد انه سيصير خلا او بطأ امرأة بمتقد انه سيزوجها

فان الحد لا يستقطع بعدم اعتقاد مقارنة العسم لسببه قال ووجه الفرق بين هذه المسائل وبين مسائل تحقق الشرط المقدمة ان تلك اعتقد فيها المعصم عليها اقتران السبب المنسج فاوقفت الاماحة فيها قبل سببها فالقدم في هاهنا مصيب من حيث ان كلا من المرض والحائض وصيرورة الخمر خلا والعقد على الاجبية مبيح وعطى في التقديم للحكم على سببه والمعدم في تلك عطى في حصول السبب مصيب في اعتقاده المأثرة وانه لم يقصد تقديم الحكم على سببه فمؤثر بالتأويل الفاسد في تلك ولم يذم في هاهنا بالتأويل الفاسد وسر الفرق ان تقديم الحكم على سببه طلاله مشهور غير ملتبس في الشريعة فلا صلاة قبل الزوال ولا صوم قبل الهزل ولا عفو قبل الجنايات وهو كثير لا يعد ولا يخصى حتى لا يسلك بوجد حلاله الدقة وما هو مشهور لا يحكون الايس فيه عدرا وما اشتباه صورة الاسباب المبيحة وتحقق شروطها ومدة دبرها فلا يملك الا فحول الفقهاء وتحققه عسر على اكثر الناس فكأن ليس فيه عذرا قال وحديث ادراوا الحدود بالشبهات الذي يستدل به الفقهاء على هذه الاحكام وان لم يصح الا ان معتد به فيها مدقة بعض الفضلاء من انه حيث أجمعا على اقامة الحد كان سالك عن الشبهة وما قصر عن محل الاجماع لا يجرى به عملا بالأصل حتى يدل بدليل على اقامة الحد في صور الشبهات اه وهو حسن هذا تهذيب ما في الاصل وصححه ابن التلث والله سبحانه وتعالى (٢٠٣) أعلم

(الفرق السابع والاربعون)
والسائلان بين قاعدة
القدف دارهم من الزوج
لواحد الزوجات المتعدات
يتمدد لئلا يمتد من
قدومهم في مجلس او
مجلسين وبين قاعدة
الجماعة بقدوم الواحد
يتمدد الحد فيه عندنا
فان قام به واحد من
الجماعة فذهب كل قدف
قبله وقاله ابو حنيفة
ايضا الا انه بناء على
ان حد القدف حق
لله فصحح التداخل فيه

الشريعة كتقديم الجهل على اللبس وتولية ما نصب الشرعية من لا يصلح لها بطريق التوارث
وجعل المسند لذلك كور المنصب كان لانه وهو في نفسه ليس بانه (نقسم الثالث) من المدع
مندوب اليه وهو ما تناوله قواعد الدب وادلت به الشرع كصلاة الزواج واقامة صور الائمة
والنساء وولاية الامور على خلاف ما كان عليه امر الصحابة بسبب ان المصالح والمقاصد الشرعية
لا تحصل الا بمطاعة الائمة في عوس الناس وكان الناس في زمن الصحابة معظم بمطاعتهم اعم
هو بالدين وساق الهجرة ثم اختلف النظام وذهب دين القرن ومحدث قرن آخر لا يعطون
الا بالصورة فيتمتع بالصورة حتى تحصل المصالح وقد كان عمر يا كل خير الله من والملح
ويمرض لعماله نصف شاة كل يوم لعله ان الحالة التي هو عليها لو عمها غيره من في عوس
الناس ولم يحترموه وبجاسروا عليه بالخالفة فاحتاج الى ان يصع عمره في صورة اخرى لحفظ النظام
ولذلك لما قدم الشام ووجد معه ربة من ابي سفيان قد اتحد الخدات وأرحي الخدات وانحد
المراكب العيسة والخياب الهائلة العالية وسلك ما يسلكه الملوك فسأله عن ذلك فقال انا براض
نحن فيها يحتاجون لهذا فقال لا لا أمرك ولا امهاك ومما أنت اعم بحالك هل انت محتاج الى
هذا فيكون حسنا أو غير محتاج اليه فدل ذلك من عمر وغيره على ان احوال الائمة وولاية
الامور تختلف باختلاف الاعصار والامصار والقرون والاحوال فذلك يحتاجون الى تجديد

وقال الشافعي واحدا من جنس ان قدوم بكلمات متفرقة عليه لكل واحد حد أو بكلمة واحدة فلولان عندهما
وبما ذلك على قولنا ان حد القدف حق لا يمتد وعدنا في ان حد القدف حق لله تعالى أم لا قولان حكاهما
العبدي واللاحمي وغيرهما فكان لزمنا ان يكون عدنا قولان بالمدد كما قال الشافعي وابن حنبل في ان حد القدف حق لله تعالى
وبالاتحاد كما قلنا نحن وأبو حنيفة بناء على ان حد القدف حق لله تعالى الا ان احتجنا على الاقتصار على الاتحاد ووجه (الوجه الاول)
ان هلال ابن أمية المجلاني روى امرأته شريك بن سماعة فقال له النبي صلى الله عليه وسلم حد في طهرتك او بئس ولم
يقول حدان (الوجه الثاني) ان عمر رضى الله عنه جلد اليهود على اميرة حدا واحدا مع ان كل واحد منهم قدف المعيرة
والمرنى بها (الوجه الثالث) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد حد قدوة عائشة رضى الله عنها ثمانين ثمانين روى
أبو داود مع انهم قدوه عائشة رضى الله عنها وصقوان بن المفضل (الوجه الرابع) العباس على حد الزنا (الوجه الخامس)
ان احتجاجهم بالنقياس على قدف الزوج زوجته الاربع محتاج لامادات اربع مدفوع بالفرق بينهما (الوجه الاول)
ان الله ان ايمان والايمان لا تداخل فلو وجب لجماعة ايمان لم تداخل خلاف الحدود (الثاني) ان احكام اللعان
لما تعددت واختلفت وهي توجه الحد على المرأة واتقاء السبب والميراث وشاهد التحريم وروفع الفرقة أمكن ثبوت

مراة هذه دون هذه بحد أو غير ذلك من الاحكام فاسب افراد كل واحدة بان لتوقع ثبوت بعض تلك الاحكام في بعض دون الباقي والمقصود بحد القذف واحد وهو التلطي وديك يحصل بحد واحد (والثالث) ان الزوجية مطلوبة للقاء فاسب التعليل بحد وليس بين القاذف والمعدوف ما يقتضي ذلك (لوجه السادس) ان احتجاجهم بان حد القذف حق لا منى فلا بدخوله لتداخل كالتصيب أو غيره وبانه لا يسقط بالرجوع فلا بدخوله كالاتفاق بالمال مدفوعان بانه لا يتكرر في الشخص الواحد فلو غلب فيه حق الآدمي لم يتداخل في الشخص الواحد كما لم يتداخل الاتلاف (لوجه السابع) ان قوله تعالى والذين يرمون المحصنات ثم لم يأتوا بأربعة شهداء جعلهم ثمانية جلدة لا يقتضي له من جهة مقابلة جمع المحصنات بحد ثمانية ارجاء الجماعة يكون حدا واحدا ويحصل الدخول وان تحيله الطرطوشي من أصحابنا وجماعة من الفقهاء وذلك لان القاعدة ان مقابلة الجمع الجم في اللفظة تارة توزع الافراد على الافراد كقوله ولم يحسوا كاذبا فها من مضمومة ولا يصح الا لتوزيع وان من كل واحد رما يؤمر به وكقولنا الدمار للورثة ومارة لا توزع الجمع على الجمع بل يثبت احدا للجمع لكل فرد من الجمع الاخر نحو الثماون بحد القذف أو يثبت المدقة ثمانون ومارة ثمانية للجمع ولا يحكم على الافراد بحر الحدود للجبايات اذ قصد ان اشموع المجموع ونارة بردان لقط (٢٠٤) محسلا لتوزيع وعدده كقوله تعالى ان لدين آثموا وعملوا الصالحات

لهم جنات فيحتمل أن يكون لكل واحد من المؤمنين عدد جنات بمعنى بساتين داخل الجنة ومنازل ومحسن أن توزع فيكون لبعضهم حصة الفردوس وبعض حصة المأوى وبعضهم أعلى عيين واد الخلدات أحوال مقابلة الجمع الجمع وحب أن يتمد أنه حقيقة في أحد هذه الاحوال الثلاث لئلا يرم الاشر أو يجر مطل استدلالات طرطوشي

رحارف وسياسات لم يكن قدما ور عما وجدت في بعض الاحوال (الفهم ارايع) بدع مكروهة وهي متاواته ادبه الكراهة من الشريعة وقواعدها كتحصيل الايام الفاضلة او غيرها سوع من المبادات ومن ذلك في الصحيح ما خرجه مسلم وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم من عن تحصيل يوم الجمعة صيام أوليته قيام ومن هذا الباب الزيادة في المديونات والمجودات كما ورد في المسيح عقيب الصلوات ثلاثة وثلاثين فيعمل مائة وورد صباح في زكاة فطر فيجمع عشرة آجمع سدد ان زيادة فيها اظهار الاستظهار على الشارع وقلة ادب معه ان شان العظماء اذا حددوا شئ وقف عنده والخروج عنه فله ادب والزيادة في الواجب أو عليه أشد في الجمع لانه يؤدي الا ان يتمد ان الواجب هو الاصل والمزيد عليه ولذلك سمي مالك عن اصل سبت من شوال لئلا يتقدم اها من رمضان وخرج اوداود في سبته ان رجلا دخل في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم ففصل في الفرض وقام ليصلي ركعتين وقال له عمر بن الخطاب اجلس حتى تفصل بين فرضك وذاك فهذا هلك من كان يوما فقال له عليه السلام صاب الله لك يا ابن الخطاب يريد عمر ان من قبلنا وصلوا الواجب فافترضوا الجيع واحدا وذلك تعب للشرع وهو حرام اجماعا (الفهم الخامس) بدع المناجاة وهي متاوتة ادله الاباحة وقواعدها من الشريعة كاحد المناجاة للدقيق وفي

الاحوال الثلاث لئلا يرم الاشر أو يجر مطل استدلالات طرطوشي

وجماعة الفقهاء به على مقابلة الجماعة المفدوفة بحد واحد هذا

الآثار

تمذهب في الاصل وصححه ابن المشاط ذات في معنى شئ من قول الاصل وجب أن يتقدمه حقيقة الخ وذلك انه ان أراد حقيقة في أحد هذه الاحوال الثلاث بلاتين لذات الاحد واثنتين بالفرصة كان هذا عين الاشر ك ولا يصح قوله لئلا يرم الاشر ك وان أنه حقيقة في أحدها مع التبيين كان هذا هو الحقيقة والخحر فلا يصح قوله أو يجر ثم قد يقال أراد بالحقيقة الماهية السكينة الصادقة على الافراد الثلاثة كالاتفاق على امراده فيصح قوله لئلا يرم الخ بشقيه ويكون استعماله في واحد من الثلاث حقيقة ان كان من حيث كونه فردا أو مجازا ان كان من حيث خصوصه على الصحيح والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الثامن والارحون والمائتان بين قاعدة الحدود والتمارين

وهو من عشرة وجوه (لوجه الاول) ان الحد مقدر شرعا والتمريم غير مقدر شرعا بل قد اتفقوا على عدم تحديد الله واختلوا في تحديد أكثره فمدما هو غير محدود بل بحسب الجاية والجاتي والحكي عليه وفي بصره ابن فرحون قال المازري في بعض الفتاوى وما تحديد لقوة ولا سبيل إليه عند احد من أهل المذهب وقال في العلم ومذهب مالك رحمه الله تعالى به يجبر في المقومات فوق الحد وقال فيه ايضا ومشهور المذهب انه يبرأ على الحدود وقد امر مالك بضرب رجل وجد مع صبي قد جدد وضمه الى صدره

فضر به ارمائة فافتخ ومات ولم يستعظم مالك ذلك اه المراد قال الاصل لنا وحنان (الاول) اجماع الصحابة فان ممن من زائدة
 زور كذا ما على عمر رضي الله عنه ونقش خاتما من نقش خاتمه فخره مائة مشغورية قوم فقال اذ كرموى الطعن وكنت ناسيا خلفه
 مائة اخرى ثم جلده بمد ذلك مائة اخرى ولم يحلقه حد فكل ذلك اجماعا وفي التصرة قال المذري وضرب عمر رضي الله عنه
 مئيتا أكثر من الحد اى ولم يترك عليه احد من الصحابة والالورد (الثاني) ان الاصل مساواة العقوبات للحجيات قال الاصل
 وقال ابو حنيفة لا يجوز به اى التميز براق الحدود وهو ان حد المد بل ينقص منه سوط والشافعي في ذلك قولان وفي
 التصرة ويقول ان حنيفة قال الشافعي وقال ابصار لا يبع عشر بن وبها ابصار لم يرد احد بن حنبل في المقومات على المشرة قال
 الاصل واحتجوا بما في الصحيحين ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لا تجلدوا فوق عشر حدات في غير حد من حدود الله
 واجاب اصحابنا ما جوبه من قال ان الشاط واعمله الشباب وهو صحها واقواها ان لفظ الحدود في لفظ الشرع ليس مقصورا
 على الرناوشه بل لفظ الحدود في عرف الشرع يتناول لكل ما مور به ومعهى عنه فالتعليق على هذا من جملة حدود الله تعالى والمراد به
 حدود الله في الحديث جلده عمر المكفي كالصبيان والنحو بن والها هم قائم اه وعبارة العلم كافي التصرة وبأول اصحابنا لم يثبت على ان
 المرار بقوله في غير حد اى في غير حق من حقوق الله تعالى وان لم يكن من المعاصي (٢٠٥) المقدر حدودها لأن المعاصي كل ما من

حدود الله تعالى اه ومنها
 ان الحديث مقصور على
 رمنه عليه الصلاة والسلام
 لانه كان يكفى الجاني منه
 هذا القدر كافي العلم قال
 الاصل اى هو محمول على
 طبع السلف رضي الله
 عنهم كما قال الحسن اسكن
 لثان امور اى في اعيانكم
 أدق من شمر وان كذا
 لمداهن الموت وكان
 يكفيم قيل التمر ر ثم
 تنابع الناس في المعاصي
 حتى زوروا طام عمر رضي
 الله عنه وهو معنى قول

الآثار اول شيء احذنه الناس بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم اتحاد المناخل للديق لا تليين
 العيش واصلاحه من المباحات فوسا له مباحة فالمدعة اذا عرضت تعرض على قواعد الشريعة
 وادلتها قاي شي تناولها من الادلة وقواعد الحجة من احباب او تحرم او غيرهما وان طار
 اليها من حيث الجملة باطر الى كونها مدعة مع قطع النظر عما يتقاضاها كرهت فان الخير كله في
 الاتباع والشركة في الادعاء والمض الساب الصالح سمي ابا الناس الانبائي من اهل الاندلس
 ثلاث لو كن في ظهر لوسهم وفيهم خير الدنيا والآخرة اتبع ولا تبتدع تصد ولا ترفع من نورع لا ينسج
 الفرق الثالت والجسود والمائتان بين قاعدة العبة المحرمة وقاعدة العبة التي لا تحرم
 قال تعالى ولا يمتب بضمكم بعضها وقال عليه السلام العبة ان تذكر في المرة ما يكره ان سمع قيل
 يا رسول الله وان كان حقا قال ان قلت ما ظلا بذلك الهن يدل هذا الص على ان العبة ما يكرهه
 الانسان اذا سمعه وانه لا يسمى عبة الا اذا كان غائبا لقوله ان سمع يدل ذلك على انه ليس محاضر
 وهو يتناول جميع ما يكره لان من صيغ العموم (تدبئة) قال بعض العلماء استثنى من العبة ست صور
 (الاولى) المصلحة لقوله عليه السلام لما طمة بت قيس حين شاوره عليه السلام ما خطم اماما دية
 بن ابي سبيان وأبوجهم اماما دية رجل صعلوك لا مال له وما ابوجهم فلا يصح الصبا عن فاقه
 ودكر عيين فيهما ما يكرهانه لو سمعاه وايصح ذلك مصلحة المصلحة وبشرط في هذا لقسم ان

عمر بن عبد العزيز محدث باسم اقصية على قدر ما حد توام الفخور ولم يرضى الله عنه شيخ حكم بل الحمد فيه يستعمله الاجتهاد
 لاختلاف الاسباب (ومما) انه لا يوافق ظاهر الحديث الاذهب احمد ان حنبل وامام الاحناف والشافعية فهم يزبدون
 على العشر فظاهر الحديث خلاف مذهبهم (والوجه الثاني) من المروق ان الحدود واجبة القود والاقامة على الائمة واحتجوا
 في التميز فقال مالك واوحيفة رحمهما الله تعالى ان كان لحق الله تعالى وحسب بالحدود الا ان يغلب على ظن الامام ان غير الضرب
 من الامة والى الكلام مصلحة اى وان كان لحق آدمي لم يجب وفي تبصرة ابن مروحون فان تجرد التمر يز عن حق آدمي وانفرد
 به حق السلطة كان لولى الامر مراعات حكم الاصحاح في المعو والتمر يز وله التشجيع فيه روى عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال
 اشقوا الى وبقيضى الله على لسان بيده ما يشاء قال فلو تافى الحصان عن الدب قبل التراجع الى ولى الامر سقط حق آدمي وفي حق
 السلطنة والتقويم والادب وجهان أظهرهما عدم السقوط فله مراعاة الاصلح من الامر بن والاصح انه لا يسقط التمر بفسقاط
 ما رجب سببه ولو اوص على المعو والاسقاط وبسقاط باسقاطه ضمما كما دأبوا مستحق الحد عن الحد قبل الوغ الامام ادليس
 للامام التمر يروا له هذه لا ندر اجه في الحد الساقط وقيل لا يسقط اوجوب التمر بالمقتن بالحد الحرد حق السلطنة فلا يدي
 سقوطه باسقاط الحد من الاحكام السلطانية قال فلو كان الحصان المتواهيان والدا وولدا ولاحق للولد في تهر يروا له سم مختص

تم برة الحق بالسلطة فلولي الأمر فمن أحد الأمرين ونسب ير الوالد مشترك بين حفي الوالد والسلطة اه بالنقطه وقال الشافعي رحمه الله تعالى هو غير واجب على الامم ان شاء اقامه وان شاء تركه أي مطلقا محتجا بوجهين (الاول) ما في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم مرر الا بصاري الذي قاله في حق الزبير في أمره ان كان ابن عمتي متى فسبحته وجوابه انه حق لرسول الله صلى الله عليه وسلم خاله تركه بخلاف حق الله تعالى لا يجوز له تركه كقوله تعالى كواها من بالسلطه فاداسط فتحت اقمته على ان تلك الكلمات كانت تصدر لجلاء الاعراب لا قصد السب (والثاني) انه غير مقدر فلا يجب كضرب الاب والمعلم والزوج وجوابه ان غير المقدر قد يجب كصفقات الروحات والاقارب ونصيب الا سان في بيت مال غير مقدر وهو واجب (الوجه الثالث) من الفرق ان الحدود وان جرت على الاصل والقاعدة من اختلاف العقوبات باختلاف الجنايات من جهة ان الشارع جعل حد الزنا مائة وحد السرقة العظم والعلم وحد الحرمة النكاح الا انها جرت على خلاف الاصل المذكور في مسنن (منها) ان الشرع سوى في الحد بين سرقة دينار وسرقة ألف دينار (ومنها) انه سوى في الحد بين شارب قطرة من الخمر وشارب جرة مع اختلاف مفسدها جدا (ومنها) انه جعل عدوية الحر والمندسواء مع ان حرمة الحر اعظم لجلالة مقداره بتدليل رجم الحصن دون سكره لظلم مقداره (٢٠٦) مع ان المندس انما سوت لاجرار في السرقة والحرمة انما تدخر لحرمة

مخلاف الخلد (ومنها) انه سوى بين الجرح الطفيف - اري للفس والعظيم في القصاص مع الله ونهما (ومنها) انه سوى بين قتل الرجل العالم نصال النبي الشجاع البطل مع لوضيع وأما السرير فهو على وفق الاصل المذكور أذا فيجانب دائما باختلاف الجنايات قال ابن فرحون في النصرة ولا يحصن من مدين ولا قول مدين وذكر من ذلك

يكون الحاجة ماسة لذلك ون تقتصر الناصح من أيوب على ما يحسن تلك المصلحة خاصة التي حصلت المشاورة فيها أو التي يستقد الناصح ان النصوح شرع فيها أو هو على مرم ذات ويصحه وان لم يشتره فان حبط مال الاسان وعرضه ودمه عليك واجب وان لم يعرض لك ذلك فان شرط الاول احتراز من ذكر أيوب الناس مطلقا لجوار ان يقع بينهما من المصلحة ما يقتضي ذلك فهذا حرام بل لا يجوز الا عند ميسر الحاجة ولولا ذلك لا يبعد التوبة مطلقا لان الجوار قائم في الكل والشرط الثاني احتراز من ان يشار في أمر الزواج فيذكر أيوب المحلة بمصلحة الزواج والأيوب المحلة بالشركة أو المساقاة أو يستشار في السر معه فتذكر أيوب المحلة بمصلحة السر والأيوب المحلة بالزواج فان زيادة على أيوب المحلة بما استشرت فيه حرام بل تقتصر على عين ماعين أو تميم الاقدام عليه (الثاني) التحريم والتدليل في الشهود عند الحكم عند وقوع الحكم فقول المخرج ولو في مستقبل الزمان اما عند عدم الحكم فيحرم لعدم الحاجة لذلك والتعكك بإعراض المسلمين حرام والاصل فيها العصمة وكذلك رواية الحديث بحوز وضع الكتب في جرح المخرج منهم والاختار بذلك لطالة العلم الحاملين لذلك لمن ينفع به وهذا الباب أوسع من أمر الشهود لانه لا يخص بحكام بل بحوز وضع ذلك لمن يصطبه وينقله وان لم تعلم عين الداهل لانه يجري مجرى ضبط السنة والاخبار وطاب ذلك

بعض ماوردت به السنة فما قال ببعضه أصحابنا وبعضه خارج

المذهب (فيها) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرر الثلاثة الذين ذكروهم الله تعالى في القرآن الكريم بالهجر فمجرؤا محسن يوما لا يكلمهم أحد وقصتهم مشهورة في الصحاح (ومنها) ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه ضرب ضبعا الذي كان يسأل عن الذاريات وغيرها ويأمر الناس بالبيعة في المشكلات من القرآن ضربا رحيا وفاء ابن البصرة والسكوفة وأمر بهجره فكان لا يكلمه أحد حتى تاب وكتب عامل البلد الى عمر بن الخطاب رضي الله عنه بحسبه فادس في كلامه (ومنها) ان رسول الله صلى الله عليه وسلم عرر بالنفي فأمر بإخراج القشتين من المدينة ونفيهم وكذلك لصحابة من داهه صلى الله عليه وسلم (ومنها) ان عمر بن الخطاب رضي الله عنه حلق رأس نصران الحجاج وناه من المدينة لما شيب النساء في الاشعار وخشى الفتنة بها (ومنها) ما فعله صلى الله عليه وسلم بالمريين (ومنها) أمره صلى الله عليه وسلم للمرأة التي لعنت نافقها أن تحلى سيلها (ومنها) ان أبا بكر رضي الله تعالى عنه استشار الصحابة في رجل يسكج كما سكج المرأة فاشاروا بحرقه في النار فكتب ابو بكر رضي الله عنه بذلك الى خالد بن الوليد رضي الله عنه ثم حرقهم عبد الله بن زبير في خلافته ثم حرقهم هشام بن عبد الله وهو رأى ان حبيب من أصحابنا ذكره في مختصر الوصحة (ومنها) ان أبا بكر رضي الله عنه حرق جماعة من اهل الردة (ومنها) اباحت

صلى الله عليه وسلم سلب الذي يعضطاد في حرم المدينة لمن وجدته (ومنها) امره صلى الله عليه وسلم بكسر ذات شمر وشق طروقها (ومنها) امره صلى الله عليه وسلم لشد الله بن عمر رضي الله عنه تحريق الثوبين المصعرين (ومنها) امره صلى الله عليه وسلم يوم خيبر بكسر القدور التي طبخ فيها لحم الجمل الا هية ثم استادبوه في غسلها فادبرهم فدل على جوار الامر بن لان القوة بانكسر لم تكن واحدة (ومنها) هدمه صلى الله عليه وسلم لمسجد الصرار (ومنها) امره صلى الله عليه وسلم تحريق متاع الذي عل من الغيبة (ومنها) اضعاف الحرم على سارق فلا يظلم فيه من الثمر والكسر (ومنها) اضعاف الحرم على كاتم الصلاة (ومنها) احده شطر مال متاع لركاه عزمه من عوامات الرب تبارك وتعالى (ومنها) امره صلى الله عليه وسلم لانس حاتم الذهب بطارحه فطرحه فلم يرض له احد (ومنها) امره صلى الله عليه وسلم بقطع تحيل اليهود غاطة لهم (ومنها) تحريق عمر رضي الله عنه المسكن الذي يباع فيه الخمر (ومنها) تحريق عمر قصر سعد ابن ابى وقاص لما احتجب فيه عن الرعية وصار يحكم في داره (ومنها) معاذرة عمر بن الخطاب رضي الله عنه عماله باخذ شطرا مواعدهم فقسما بينهم وبين المسلمين (ومنها) انه رضي الله عنه ضرب الذي رور على نقش حاتم واخذ شيئا من بيت المال مائة ثم صر به في اليوم الثالث منه (ومنها) ان عمر رضي الله تعالى عنه لما وجد مع السائل من الطعام فوق كفايته وهو بل اخذ مائة (٢٠٧) واطعمه اهل الصدقة (ومنها) امره رضي

الله تعالى عنه اراق اللبن
المنفوش وغير ذلك مما
يكثر تعداده وهذه قصايا
صحيفة معروفة قال ابن
قيم الجوزية رأ كثير هذه
المسائل شائعة في مذهب
أحمد رضي الله تعالى عنه
ومعهم اشاع في مذهب
مالك رضي الله تعالى عنه
ومن قال ان القوي سائله
مسوخة فقد غلط على
مذاهب الائمة بهلا
واستدلالا وابس مسلم
دعواه بسحا كيف
وقيل الخلفاء الراشدون

غير متعين ويشترط في هذين القسمين ان تكون الية فيه خالصة لله تعالى في صبيحة المسلمين
عند حكامهم وفي ضبط شرائعهم اما في كان لاجل عداوة او بكمه بالاعراض وحرير مع لوى
فذلك حرام وان حصلت به افعال عند الحكام والرواة فان المصلحة قد تخرج بالمصلحة كن قتل
كافرا يظنه مسلما فانه عاص طنه وان حصلت المصلحة بقتل الكافر وكذلك من يريق نجسا
وطه خلا اندفعت المفسدة فعليه واشترط أيضا في هذا القسم الاقتصار على القوادح المحلة
بإشهادة أو الرواية فلا يقول هو ابن زنا ولا انه لا عن منه الى غير ذلك من اوليات التي
لا تنافي لها بإشهادة والرواية (الثانية) ان من بالسوق كقول مري الدس لئلا حلى قد
طرقت ومرصع فيمتجر بالزنا في شره فلا يضرب عنك ذلك عنه لانه لا يتالم اذ سمعه بل قد يصر
ذلك المتجاري من العيبة انما حرمت لحق اعتبار وائل وكذلك من اعلن بالمكس وظاهر
طلبه من الامراء والملوك واوله وقارع فيه اسماء الدنيا واداء جفسه كثير من الخصوص
يتمتع بالمرقة والافتقار على النور على الدور لعظم والحصول الكبار وكر مثل هذا
عن هذه الطوائف لا يحرم فاهم لا يستأذون بمعاصيه بل يسرون (الراسمة) ارباب البدع
والانصاف في المصلحة ينبغي ان يشهر الناس فسادها وعيها واهم على غير الصواب ليحذرها
الناس الصفاة فلا يفتوا فيهم وصر عن لك المقاسم ما أمكن شرط ان لا يمتد في المصدق

واكار الصحابة لها بعد موته صلى الله عليه وسلم مبطل لدعوى سحها والمدعون بدسهم كتاب ولا ستة ولا اجمع
يصح دعواهم الا ان يقول احدهم مذهب أصحابنا لا يجوز فذهب أصحابنا عيار على القبول والرداه قال ابن ارحون والشرر
بالمال قال به المالكية ولهم فيه تفصيل ذكرت منه في كتاب الحسية طرفا فمن ذلك مسائل (المسئلة الاولى) سئل
مالك عن اللبن المنفوش ابهراق قال لا ولكن أرى ان يتصدق به اذا كان هو الذي عشه وقال في الزعفران والمنس المنفوش
مثل ذلك وسواء كان ذلك كثيرا أو قليلا وخالفه ابن القاسم في الكثير فقال يباع المنسك والزعفران الى من لا يشبه به
ويتصدق بالتمن ادبا للماش (المسئلة الثانية) افق ان القطان الاندلسي في الملاحم الدريئة الدسج بان تحرق وفقى ان
عتاب بتقطيعها والصدقة بها خرقا (المسئلة الثالثة) اذا اشترى عامل القراض من يفتى على رب المال عالما انه قر به
فانه ان كان موصرا اعتق العمد وغرم العامل ثمة وحصة رب المال من الربح ان كان في المال يوم اشراء ربح وولاؤه
لرب المال وبعث له به فيما قبل (المسئلة الرابعة) من وطئ أمة له من محارمه من لا يعتق عليه بالملك فانه بماق وتباع
عليه واحراجها عن ملكه كره من العقوبة بالمال (المسئلة الخامسة) له سق اذا أدى جاره ولم يمتنع عليه الدار وهو
عقوبة في المال والدين (المسئلة السادسة) من مثل امته عتقت عليه وذلك عقوبة بالمال اه (الوجه الرابع) من الفرق

ان الحدود المقدرة لم توجد في الشرع الا في معصية عملا بالاستقرار بخلاف الحزب بقرانه ناسب يتبع المفسد وقد لا يصحها المصيان في كثير من الصور كما ناسب الصبيان واليه ثم والحاصل ان استصلاحهم مع عدم المعصية قال الاصل ومن هنا يطل على الشافعي قوله في الحق ادا شرب البيرة ولم يسكر أحده وأقل شهادته أما حده فلا مفسدة الحاصلة من التوسل لافساد العقل وأما قبول شهادته فلاه لم يصب بناء على صحة التقليد عنده قال والمقررات تتبع المفسد لا المأصلي ولا تأتي بين عقوباته وقبول شهادته إنما علمت من أن هذا إنما هو في التعادير لاني الحدود ويكون الحق فيه قول مالك أحده ولا أقل شهادته لأن تقليده في هذه المسئلة لاني حبيبة لا يصح لما فيها للقياس الجلي على غير ومخالفة المخصوص الصحيح ما أسكر كثيره فقبله حرام فاقم (الوجه الخامس) من الفرق ان الحدود لا تسقط بحال بخلاف التمسير بقرانه قد يسقط وان قلنا وجوبه قال امام الحرمين اذا كان الجاني من الصبيان والمسلكين قد جنى جناية حقيرة والقوبة الصالحة لها لا تؤثر فيه ردعا والعطية التي تؤثر فيه لا تصلح لهذه الجناية سقط تأديبه مطلقا أما العظيمة فلم يرد موجبا وأما الحقيرة فلم يرد تأثيرها قال الاصل وهو بحث حسن ما يدعي ان يخاف فيه أنه وهل ان النشاط ويان ضعف قول امام الحرمين ان الجناية الحقيرة تسقط عقوبتها (٢٠٨) بل بطلانه ان قوله المقوبة الصالحة لها لا تؤثر فيه ردعا قول متاخر

من جهة انه لا معنى لكون المقوبة صالحة للجناية الا انها تؤثر فيها الماداة الجارية ردعا قد كانت بحيث لا تؤثر ردعا فليست بصالحة لها هذا امر لا يخفاء به ولا اشكال والله تعالى أعلم اه (الوجه السادس) من الفرق ان التعزير يسهل بالتوبة قال الاصل ما علمت في ذلك خلافا والحدود لا تسقط بالتوبة على الصحيح الا الحراه والكفر فاسما يسقط حددهما بالتوبة اجماعا لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تصدروا عليهم ولقوله تعالى قبل لتدين كفروا ان يتوبوا الآية لا يقيد قياس نحو الزم من باقي المفسد الموجبة لحد علي هذا الجمع عليه ان يقال مفسدة الكفر أعظم المفسد والحجرات أعظم مفسدة من الزنا فادارت التوبة في سقوط هاتين المفسدتين لعظمتيهن فلا تؤثر فمادوهما من المفسد نظري الا ان يؤثر في سقوط الاعلى أولى ان يؤثر في سقوط الادنى بقوى قول من يقول بسقوط الحدود بالتوبة فكيف يكون مقال الصحيح لا يا يقول القياس المدكور لا يوضح أما بالنسبة للكفر فمن وجوه (أحدها) ان سقوط التوبة في الكفر يرد في الاسلام وكونه يبعث على الردة مدحوخ من الردة قليلة فاعتبر حدس الكفر وعاقبه و(ثانيها) ان الكفر يقع للشهات فيكون فيه عذر طادي ولا يؤثر احد ان يسكفر لهواه بخلاف نحو الزنا فانه لا يرى احد مثالا الا لهواه فاسبب التعليط (وثالثها) ان الكفر لا يتكرر غالبا وحمايات الحدود تتكرر غالبا فلو أحفظها بالتوبة دهمت مع تكررها بخلاف ما ونجرا عليها لئلا في اباغ هو يتم أكثر وأما بالعسبة للحجرات فلا لا سقاطها بالتوبة الا اذا لم تتحقق المفسدة بالنفس أو أخذ المال اما متى قتل قتل لا ان يسعى الاولياء عن الدم واذا أخذ المال وجب العزم وسقط الحد لانه حد فيه تحيير بخلاف غيره

الفرق

والسكفر فاسما يسقط حددهما بالتوبة اجماعا لقوله تعالى الا الذين تابوا من قبل ان تصدروا عليهم ولقوله تعالى قبل لتدين كفروا ان يتوبوا الآية لا يقيد قياس نحو الزم من باقي المفسد الموجبة لحد علي هذا الجمع عليه ان يقال مفسدة الكفر أعظم المفسد والحجرات أعظم مفسدة من الزنا فادارت التوبة في سقوط هاتين المفسدتين لعظمتيهن فلا تؤثر فمادوهما من المفسد نظري الا ان يؤثر في سقوط الاعلى أولى ان يؤثر في سقوط الادنى بقوى قول من يقول بسقوط الحدود بالتوبة فكيف يكون مقال الصحيح لا يا يقول القياس المدكور لا يوضح أما بالنسبة للكفر فمن وجوه (أحدها) ان سقوط التوبة في الكفر يرد في الاسلام وكونه يبعث على الردة مدحوخ من الردة قليلة فاعتبر حدس الكفر وعاقبه و(ثانيها) ان الكفر يقع للشهات فيكون فيه عذر طادي ولا يؤثر احد ان يسكفر لهواه بخلاف نحو الزنا فانه لا يرى احد مثالا الا لهواه فاسبب التعليط (وثالثها) ان الكفر لا يتكرر غالبا وحمايات الحدود تتكرر غالبا فلو أحفظها بالتوبة دهمت مع تكررها بخلاف ما ونجرا عليها لئلا في اباغ هو يتم أكثر وأما بالعسبة للحجرات فلا لا سقاطها بالتوبة الا اذا لم تتحقق المفسدة بالنفس أو أخذ المال اما متى قتل قتل لا ان يسعى الاولياء عن الدم واذا أخذ المال وجب العزم وسقط الحد لانه حد فيه تحيير بخلاف غيره

فانه محتم والمحتتم اكده من المحجب فيه (الوجه التاسع) من الفرق ان التعجير يدخل في العادير مطلقا ولا يدخل في الحدود
الا في الحراسة الا في ثلاثة انواع منها فقط وذلك الثلاثة (احدها) ما يوقن اقرب المسالك وتعين قتلها ان قتل (وثانيها) ما في
منصرة ابن فرحون ان طلال مره وأخذ المال ولم يقتل محد قتل مالك وائق القاسم في الموارية يقتل ولا يعتبر الامام
فيه غير القتل اه (وثالثها) ما في البصرة عن الناجي قال اشهب في الذي اخذ بحضرة ذلك ولم يقتل ولم يأخذ المال هذا الذي
قال فيه مالك لو أخذ فيه بإسره ذلك قال عنه ابن القاسم احب الى ان يجلد وسفى ويحبس حيث شئ اليه اه بانه
والمراد بالتعجير ههنا الواجب المطلق بمعنى الانتقال من واجب الى واجب بشرط الاجتهاد المؤدى الى ما يتعتم في حق
الامام مما أدت اليه المصلحة لا التعجير بمعنى الاباحة المطلقة اذ لا اباحة ههنا البتة ولا التعجير بمعنى الانتقال من واجب
الى واجب بهواه وارادته كيف خطر له وله ان يمرض عما شاء ويقبل منها ماشاء فان هذا ههنا فسوق وحلاف الاجتماع
وسلك ان التعجير في الشريعة لفظ مشترك بين شيئين (أحدهما) الاباحة المطلقة كالتعجير بين أكل الطيبات وتركها (واهيهما)
الواجب المطلق ونحوه (الاول) انتقال من واجب الى واجب بشرط الاجتهاد ليؤدى الى ما تعين سببه وادت المصلحة
اليه فوجب عليه فعله ويأثم بتركه كتصرفات الولايات فتنى قلنا (٢٠٩) الامام غير في صرف مال بيت المال

او في أسارى العدو أو
الحاربين او في التمرين
كان معناه ما تقدم ذكره
(والدوع الثاني) انتقال
من واجب الى واجب
بهواه وارادته كيف
خطر له وله ان يمرض
عما شاء ويقبل ماشاء
من تلك الواجبات
وهذا نومان أيضا
(الاول) تعجير متأصل
بمعنى انتقال من واجب
الى واجب بهواه اصاله
لا عروضاً كما في تعجير
المكفر في كفارة

الفرق الرابع والخمسون والمائة بين قاعدة القية وقاعدة التهمة والهمز والمهمز
اما القية فقد تقدم بيانها واعلم حرمات لما فيها من مقسدة انساد الاعراض والتهمة ان
يقول اليه عن غيره انه يمرض لاداء فحرمت لما فيها من مقسدة الفاء البعوضة بين الناس
ويستثنى منها الصحيحة فيقول له ان فلانا بهصد فتنه ونحو ذلك لانه من الصحيحة الواجبة
كما تقدم في القية والهمز تعيب الا مسان بحضوره والمهمز هو تعيبه بميخته فتكون هي القية
وقيل بالعكس

الفرق الخامس والخمسون والمائة بين قاعدة الزهد وقاعدة ذات اليد
اعلم ان الزهد ليس عدم المال بل عدم احتمال الغلب بالديا والاموال قال كانت في ملكه
فقد يكون الزاهد من اعيى الناس وهو زاهد لانه غير محفل بما في يده وبذله في طاعة الله
تعالى ليس عليه من بدل الفليس على غيره وقد يكون لشديد فقر غير زاهد بل في غاية الحرص
لاجل ما اشتمل عليه فقه من الرعة في الدنيا ولزهد في المحرمات واجب وفي الواجبات
حرام وفي المندوب مكره وفي المباحات مندوب وان كانت مباحة لان الميل اليها يفضي
لاركاب المحرمات والمكروهات فتركها من باب الوصل المندوبة

(٢٧ - فروق - رابع) الحث بين أنواعها الواحدة بهواه والثاني تعجير جبر اليه
الحكم بمعنى انتقال من واجب الى واجب بهواه لا اصاله بل عروضاً بحسب ما جبر اليه الحكم كما في تعجير الساعى بين
أخذ اربع حقائق او خمس بنات لبون في صدقة الابل قال الامام ههنا بتعجير كما بتعجير المكفر في كفارة الحث الا ان
هذا تعجير ادت اليه الاحكام وفي الحث تعجير متأصل فتأمل هذه التعجيرات واحتفظ عليها بهذا التفصيل (الوجه الثامن)
من الفرق ان التعجير يختلف باختلاف الفاعل والمفعول منه والحاية ففي بصرة ابن فرحون قال ان قيم الجوزية اتفق العلماء على ان
التعجير مشروع في كل موصية ليس فيها حد بحسب الحاية في العظيم والصغير وبحسب الجاني في الشر وعدمه اهوى وبحسب الجاني عليه
في الشرف وعدمه وفيها أيضا بعدان التعجير تختلف بحسب اختلاف الذنوب وما يعلم من حال المذنب من جلده وصبره على سبورها
او ضعفه عن ذلك وارجاره اذا عوقب باقلها اه والحدود لا تختلف باختلاف فاعلها (الوجه التاسع) من الفرق ان الحدود
لا تختلف باختلاف الاعصار والامصار قرب تمرير في عصر يكون اكراما في عصر آخر ودرج تمرير في بلاد يكون اكراما
في بلاد آخر كقلع الطيبان بمصر تمرير في الشام اكرام وككشف الرأس عند الاناس ليس هو انا وبعراق ومصر
هو ان (الوجه العاشر) من الفرق ان التعجير بهواه وع الى حق الله تعالى الصبر كالجارية على الصنعة اذ الكتاب الذي

ونحو ذلك وإلى حق العبد الصرف كشم زيد ونحوه والحدود لا يتنوع منها حد بل الكل حق لله تعالى إلا القذف على خلاف فيه قد تقدم أما أنه تارة يكون حصته ماله وتارة يكون حصلاً لدمي فلا يوجد الله هذا نهذب مافي الأصل وصححه ابن الشاط مع زيادة والله سبحانه وتعالى اعلم

﴿ الفرق التاسع والاربعون والمائتان بين قاعدة الائلاف والصيال وبين قاعدة الائلاف غيره ﴾

من نحو ترك العدا والشراب حتى يموت من حيث عدم الضمان والضمان في غيره ومن حيث ترتب الائتم على ترك الطعام والشراب حتى يموت وعدم ترتب الائتم على ترك الدفع للصائل من الآدميين عن نفسه وهو من وجوه أربعة اثنان باعتبار الضمان وعدمه واثنان باعتبار ترتب الائتم وعدم ترتبه (الوجه الاول) من تفروق ان الضمان في غير الصائل لعدم انقطاع وعدم الضمان في الصائل لا اختصاصه بنوع من اسقاط اعتبار ائلافه بسبب عداؤه وعدوانه (الوجه الثاني) من تفروق وهو أقربها ان الضمان في غير الصائل لعدم تمارض مسدتين عينا ودنيا فيه وعدم الضمان في الصائل لانه تمارضت فيه مفسدة ان يفعل أو يمكن من القتل والتمكين من المفسدة أخف مفسدة من مباشره المفسدة نفسها والقاعدة سقوط اعتبار لمفسدة الدنيا بدفع المفسدة (٢١٠) المليا اذا تمارضنا (الوجه الثالث) من تفروق ان ترك العدا والشراب

﴿ الفرق السادس والخمسون والمائتان بين قاعدة الزهد وقاعدة الورع ﴾

فالزهد حياة في القلب كما تقدم بيانه والورع من افعال الجوارح وهو ترك ملا باس به حذرا مما به اليأس واصله قوله عليه السلام الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه سلم وهو مندوب اليه ومنه الخروج عن خلاف العلماء بحسب الامكان فان اختلف العلماء في فعل هل هو مباح أو حرام فالورع التارك أو هو مباح أو واجب فالورع الفعل مع اعتقاد الوجوب حتى يحزى عن الواجب على المذهب وان اختلفوا فيه هل هو مندوب أو حرام فالورع التارك أو مكروه أو واجب فالورع الفعل

سبب تمام في الموت من غير اضافة شيء آخر اليه وترك دفع الصائل سبب في الموت ناقص لا يتم الا باضافة فعل الصائل اليه فلذا ترتب الائتم على الاول دون الثاني فافهم فان قلت ما وجه حرمة ترك العدا وعدم حرمة ترك الدواء قلت الوجه ان الدواء غير منضبط الدمع فانه قد يفيد وقد لا يفيد ويصح الغذاء ضروري (الوجه الرابع)

قال (الفرق السادس والخمسون والمائتان بين قاعدة الزهد وقاعدة الورع فالزهد هو حياة في القلب كما تقدم بيانه والورع من افعال الجوارح وهو ترك ملا باس به حذرا مما به اليأس واصله قوله صلى الله عليه وسلم الحلال بين والحرام بين وبينهما أمور مشبهات فمن اتقى الشبهات فقد استبرأ لدينه وعرضه وهو مندوب اليه) قلت ما قاله في ذلك صحيح قال (ومنه الخروج عن خلاف العلماء بحسب الامكان وان اختلف العلماء في فعل هل هو مباح أو حرام فالورع التارك أو هو مباح أو واجب فالورع الفعل مع اعتقاد لوجوب حتى يحزى عن الواجب على المذهب وان اختلفوا فيه هل هو مندوب أو حرام فالورع التارك أو مكروه أو واجب فالورع الفعل

حذرا

من التفروق ان المانع من نفسه طعامها وشرابها حتى مات

بعد قاتلا لنفسه فلذا ترتب عليه الائتم والساكت عن دفع الصائل من الآدميين عن نفسه لا يمد قاتلا لنفسه والذا لم يرتب عليه الائتم ومن ذلك ان الدافع للصائل اسما ما كان أو غيره عن معصوم من مس أو نصح أو مصل لا يقصد قتله بل الدفع خاصة وان أدى الى القتل الآن يعلم أنه لا يتدفع الا بالقتل ويقصد قتله ابتداء لتبينه طريقا الى الدفع فمن خشي شيئا من ذلك فدفعه عن نفسه بالقتل فهو هدر عدا لا يضمن حتى الصبي والجنون وكذلك المسلم فلا نهات عن صاحبها في قتلهم لو قدر المصالح عليه على الهروب من غير مضرة تلحقه تبين ولم يحمله الدفع بالجرح ولذا لا يجوز الدفع بالجرح ابتداء لمن يخش شيئا من ذلك لانه لم يصب عن غيره في القيام بذلك الائلاف قال لم يقدر على الهروب من غير ضرر بلحقه فله الدفع بما يقدر عليه قال القاضي أبو بكر أعظم المدفوع النفس وأمره بيده ان شاء أسلم نفسه او دفع عنها ويختلف الحال في زمن الفتنة الصبر أولى قليلا لها وهو يقصد وحده من غير فتنة عامة فالامر في ذلك سواء وان عرض الصائل بذلك فترعتها من فيه فقلعت أسنانه ضمنت دية الاسنان لانها من فكله وقيل لا تضمن لانه الجاني لذلك وان طوى حرم من كوة لم يحرك ان يقصده عتبه او غيرها لانه لا تدفع المصيبة المصيبة وفيه القود ان فعلت ويجب تقدم لا نذار في كل موضع فيه دفع ومستند ترك الدفع عن النفس وجها (الاول) في الصحيح عن رسول الله صلى

الله عليه وسلم ترك عيادته المقتول ولا سكن عيادته الفاني (والثاني) قصة أبي آثم اذ قرأ قرأنا فقتل من أحدهما ولم يتقبل من الآخر ثم قال أي أريد ان تنوأنني وأملك ولم يدعه عن نفسه لما اراد قتله وعلى ذلك اعتمد عثمان رضي الله عنه على احد الاقوال ووافقنا الشافعي رضي الله تعالى عنه في انه لا يضمن الفحل الصائل والمجنون والصغير وقال ابو حنيفة يباح له الدفع ويضمن وانفقوا على انه لا يضمن اذا كان آدميا مائسا عاقلا ثانيا وجوه الاول الاصل عدم الضمان الشافعي القياس على لا دمي اثالث القياس على الدابة المعروفة بالادى اما تقتل ولا يضمن اجماعا ولا يلزم اذا غصبه فصال عليه لانه ضمن هالك ياصيب لا يدفع والا اذا اضطرت له الجوع فاكله فانه يضمن لأن الجوع القائل في نفس الجائع لا في نفس الصائل والقتل بالصائل من جهة الصائل واما احتج به الاحناف من الوجوه الثلاثة (فلاول) ان مدرك عدم الضمان اما يكون هو اذن المالك لا جواز الفعل لانه لو اذن له في قتل عبده لم يضمن ولو اكله لحاجة ضمنه وجوابه ان الضمان يتوقف على عدم جوار الفعل بدليل ان المعداد اصالح على محرم يضمنه أو صال على العبد سيده فقتله المد والاب على انه يقتله لانه لا يضمنون لجوار الفعل (والثاني) ان لا دمي له قصدا واختيارا لذلك لم يضمن والهبة لا اختيارا لانه لو حفر بئر فطرح اسن فيها لم يضمنه ولو طرحت هبة نفسها فيها ضمننت وجناية المدته لرقبته وجناية الهبة لا تتعلق برقبته وجوابه (٢١١) ان الهبة لها اختيارا اعتبره الشرع لان الكسب لو استرسل

بفسه لم يוכל صيده والبيع الشارد يصير حكمه حكم الصيد على اصحابهم وان فسخ قفصا فيه طائر فقد الطائر ساعة ثم طار لا يضمن لانه طار باختياره واما قولهم في الآدمي لو طرح نفسه في البئر لم يضمن بخلاف الهبة ويلزمهم انه لو نصب شبكة فوقعت فيه الهبة لم يضمنها لانهم لم يحدروا وانه لم يحتره واما تعلق الحماية برقبة المد فخطأ بالمد الصغير فانه يتعلق بالحماية

حذرا من العقاب في ترك الواجب وفعل المكروه لا يضره وان اختلفوا هل هو مشروع أم لا فالورع الفعل لان النائل بالمشروعية مثبت لامر لم يطاع عليه الباقي والمثبت مقدم على الذي كتمارض البيئات وذلك كاختلاف العلماء في مشروعية الفاتحة في صلاة الجمارة فان قيل ليست مشروعة والشافعي يقول هي مشروعية ودواجبة فالورع الفعل ليقض الخلوص من اثم ترك الواجب على مذهبه وكالبسمة قال مالك هي في الصلاة مكروهة وقال الشافعي هي واجبة فالورع الفعل للخروج عن عهدة ترك الواجب فان اختلفوا هل هو حرام أو واجب فالعقاب متوقع على كل تقدير فلا ورع الا ان يقول ان المحرم اذا عارضه الواجب قدم على الواجب لان رعايه

حذرا من العقاب في ترك الواجب وفعل المكروه لا يضره وان اختلفوا هل هو مشروع أم لا فالورع الفعل لان النائل بالمشروعية مثبت لامر لم يطاع عليه الباقي والمثبت مقدم على الباقي كتمارض البيئات وذلك كاختلاف العلماء في مشروعية الفاتحة في صلاة الجمارة فان قيل ليست مشروعة والشافعي يقول هي مشروعة ودواجبة فالورع الفعل ليقض الخلوص من اثم ترك الواجب على مذهبه وكالبسمة قال مالك هي في الصلاة مكروهة وقال الشافعي هي واجبة فالورع الفعل للخروج عن عهدة ترك الواجب فان اختلفوا هل هو حرام أو واجب فالعقاب متوقع على كل تقدير فلا ورع الا ان يقول ان المحرم اذا عارضه الواجب قدم على الواجب لان رعايه

برقبته مع مساواة للدابة في الضمان (والثالث) قوله عليه الصلاة والسلام حرج المعجماء حبارهم لم يكن جبارا كالأدمي وجوابه ان المدرك يقتضي عدم الضمان (مسئلة) اختلف العلماء في العصاة وما افسدته المواشي والدواب على اربعة اقوال (القول الاول) لمالك والشافعي رضي الله تعالى عنهما ان الضمان على ارباب الهائم فيما افسدته ان ارسدت بالليل للرعي كما لو كان صاحبها معها وهو يقدر على معها فلم يمنعها ولا ضمان عليهم فيما افسدته ان ارسدت لذلك بالنهار كما لو اقلنت فانفتت قل في التنصرة والقول الثاني الضمان فيما افسدته نهارا مقيدين فيدين الاول ان يكون معها راع لا يصيب ولا يفرط الثاني ان لا يكون ذلك الا في المواضع التي لا ييب اهلها عنها فان اتنى قيد معها فربها ضامن لما افسدت واداسقط الضمان عن ارباب المواشي فمارعته نهارا فصمان ذلك على الراعي ان فرط فان شذ منها شيء سير تفرط فلا ضمان اه ملخصا (القول الثاني) لا يبي حنيفة رضي الله عنه ان كل دابة مرسلة فصاحبها لا يضمن ما افسدته قال الطحاوي وتحقيق مذهبه انه لا يضمن اذا ارسلها محفوظا فلما ادالم برسلمة موطئة فيضمن وعمدة مالك والشافعي وجوه (الاول) قوله تعالى وداود وسليمان اذ يحكما في الحرت اذ نشت فيه غم القوم الآية والغش رعي الليل والحمل رعي النهار ووجه الدليل ان داود عليه السلام قضى بتسليم الغنم لارباب الزرع قبالة زرعهم وقضى سليمان عليه السلام بدمها لهم ينتقمون بدورها وسبها وخراجها حتى يحلف الزرع ويثبت زرع

الآخر قال حميد بن رشد في بدايته وهذا الاحتجاج على مذهب من يرى انما يحاطون بشرع من قبلنا اه (الثاني) انه فرط فيصمن كالوكان حاضرا (الثالث) المرسل عن ابن شهاب ان ناقة لبراء بن عازب دخلت حائط قوم فسدت فيه فقتل رسول الله صلى الله عليه وسلم ان على أهل الحوائط بأسا حفظها وان ما أفسدت النواشي ناسيل ضامن على أهلها أي مضمون وجهه انه بالنهار يمكن التحفظ دون الليل (الرابع) انكم قد اعتبرتم ذلك في قواكم ان زمت الدابة حصاة كبيرة أصابت اسنانا ضمن الراكب بخلاف الصغرة فانه لا يمكن التحفظ منها والاحتفظ من الكبير بالتكبير عنه وقام بضمن ما فتحت يدها لانه يمكن ردها لاجامها ولا بضمن ما أفسدت رجلا وذهبا وعمدة في حقيقة وجوده (الاول) قوله عليه السلام جرح المصحاء جوار وجوار ان الجرح عدا جوار انما النزاع في غير الجرح واعتقدا على تصمين السائق والراكب والقائد (الثاني) القياس على النهار ومد كرموه من الفرق بالحراسة بالنهار باطل لانه لا فرق بين من حفظ ماله فالفقه اسان او همله فالفقه انه بضمن في الوهمين وجواره ان القياس على النهار لا يصح لانه لا نسلم بطلان الفرق المتقدم بالحراسة بالنهار لان اختلاف المال هو ان ترك علامه يحصل فيقتل فانه لا بضمن لانه بسبب المسالك واما ما ذكره قليس كذلك (الثالث) القياس على جناية الاسان على نفسه وماله وجناية ماله عليه وجانيته على (٢١٢) مال أهل الحرب او أهل الحرب عليه وعكسه جناية صاحب الهبة

وجواره اه قياس
مخالف للآية لانه
بالليل مفرط وبالنهار
ليس مفرط على ان تلك
الاقوال لا يمكن فيها
التصمين لان احدا منهم
ليس من أهل الضمان
وهما امسكن التضمين
(القول الثالث) لا يثبت
ان كل دابة مرسلة
فصاحدها ضامن وعمدته
انه تمتد من المرسل
والاصول على ان على
المتعدى الضمان وجواره
ان محل كونه تعديا من

دره انما سد أولى من رعاية حصول المصالح وهو الاطر ويقدم المحرم ههنا فيكون الورع الترك وان اختلفوا هل هو مندوب أو مكروه فلا ورع لتساوي الجهتين على ما تقدم في المحرم والواجب ويمكن ترجيح المكروه كما تقدم في المحرم وعلى هذا المذول تجري قاعدة الورع وهذا مع تعارب الأدلة اما اذا كان أحد المذهبين ضعيف الدليل جدا بحيث لو حكم به حاكم لنقصاه لم يحسن الورع في مثله وانما يحسن اذا كان مما يمكن تهريره شريعة

دره انما سد أولى من رعاية حصول المصالح وهو الاطر ويقدم المحرم ههنا فيكون الورع الترك وان اختلفوا هل هو مندوب أو مكروه فلا ورع لتساوي الجهتين على ما تقدم في المحرم والواجب يمكن ترجيح المكروه كما تقدم في المحرم وعلى هذا المذول تجري قاعدة الورع وهذا مع تعارب الأدلة اما اذا كان أحد المذهبين ضعيف الدليل جدا بحيث لو حكم به حاكم لنقصاه لم يحسن الورع في مثله وانما يحسن اذا كان مما يمكن تهريره شريعة (قلت لا يصح ما قاله من ان الخروج عن الخلاف يكون ورعا ما على ان الورع في ذلك لتوقع العقاب وأي عقاب يتوقع في ذلك اما على القول بتصويب المجهدين فالامر واضح لا اشكال فيه واما على القول بتصويب أحد القولين أو الاقوال دون غيره فالاجماع معقد على عدم تأنيب المخطئ وعدم تبيينه فلا يصح دخول الورع في خلاف السلام على هذا الوجه واما الدليل

الدل

المرسل اذا لم يقسب المسالك في الخلاف والا فالتعدي

من لئلا لا من المرسل كما يؤخذ مما تقدم فافهم (القول الرابع) وهو مروى عن عمر رضي الله عنه وجوب الضمان في غير المنفقت ولا ضمان في المنفقت لانه لا يملك قال في البداية فبسبب الخلاف في هذا الباب معارضة الاصل للسمع ومعارضة السماع بضمه لبعض وذلك ان الاصل يبارض قوله عليه السلام جرح المصحاء جدار ويمارض أيضا التفرقة التي في حديث البراء وكذلك التفرقة التي في حديث البراء تارض أيضا قوله عليه السلام جرح المصحاء جرح المصحاء (تسليم الاول) ان قوله تعالى فمهماها سليمان وان اقتضي ظاهره ان حكمه بان عليه السلام كان أقرب للتصواب من حكم داود وهو خلاف ما انتزعه اصول شرعنا من ان حكم سليمان عليه السلام ايجاب لقيمة مؤجلة ولا يلزم ذلك صاحب الحرف لان الاصل في القيم الخلول اذا وجبت في الاتلافات ولا به احالة على أعيان لا يجوز بيعها ولا يباع لا يمارض به في القيم فلذا لو وقع حكمه عليه السلام في شرعنا من بعض القصص ما أمصياه بخلاف ما لو وقع حكم داود عليه السلام في شرعنا فاما بمضيه لان قيمة الزرع يجوز أن يؤخذ فيها غم لان صاحبها مفلس مثلا او غير ذلك وحينئذ فيلزم احد الامرين اما أن تكون شرعنا في المصالح واكمل الشرائع او يكون داود عليه السلام فهم دون سليمان عليه السلام وهو خلاف ظاهر الآية الا اذا قلنا ان اختلاف المصالح

في الارمنة كما اقتضى اعتباره حسن السخ كذات يقتضيه هنا فيندفع الاشكال ودين ان المصلحة التي اشار اليها سامان عليه السلام يجوز ان تكون اتم باعتبار ذلك الزمان بان تكون مصالحة زمانهم كانت تقتضي ان لا يخرج عين مال الانسان من يده اما الة الاعيان واما لعدم ضرر الحاجه او لعدم الركافة للقراء بان تقدم للمال التي تا كل القران او امير ذلك وتكون المصلحة الاخرى باعتبار زمانها اتم فيتغير الحكم بتغير المصلحة (التبعية التي) المراد بالاشهاد في قوله تعالى وكما لحكمهم شاهدين العلم لا بمعنى المكافاة كقوله تعالى قد يعلم ما اعم عليه قد يعلم الله الذين يسلون منكم لو اذا ونحوه لان السياق ليس سياق نهيد او ترغيب حتى يكون المراد ذلك بل معناه وقائدة ذكره لا لتمدح به لانه تعالى لا يمدح ما علم الجري بل انه ثمة المدح بالحكام التصرف في ملكه وضبطه وذلك ان هذه القصص انما وردت لتقرير امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله تعالى في صدر السورة حكاما عن السكاهار هل هذا الاثر مثلكم افتاتون السحر وانهم تصرون بسط الله سبحانه القول في هذه القصص ليعين الله تعالى به ليس بدعاء من الرسل وانه يفضل عن شاء من البشر وغيره ولا يخرج شيء عن حكمه ولا يعلم ذلك عقلة بل عن علم وكذلك فهم سامان دون داود عما بهما السلام لم يكن عقلة بل عن عالمون فهو اشارة الى ضبط التصرف واحكامه فكان انك العظيم اذا قال عرضت عن زيد وانا اعم (٢١٣) محضوره لم يكن مقصوده التمدح اعلم

الدال على دخول الورع في ذلك هيدا امر لا اعرف له وجهاً غير ما يقوم من توقع الاثم والعقاب وذلك منتف بالدليل الاجماعي القطعي وكيف يصح ذلك والنبي صلى الله عليه وسلم يقول احماني كالسحوم باهم اقتديتم اقتديتم فطابق القول من غير تقييد ولا تفصيل ولا تنبيه على وجه الورع في ذلك ثم لم يحط التنبيه في ذلك عن واحد من اصحابه ولا غيرهم من السلف المتقدم ثم الخروج عن الخلاف لا ينافي في مثل ما مثله كما في مسألة الخلاف بالتحريم والتحليل في العمل الواحد فيه لا بد من الاقدام على ذلك العمل والاكتفاء عنه فان اقدم عليه المكلف فقد وافق مذهب المحل وان اسكف عنه فقد وافق مذهب المحرم فابن الخروج عن الخلاف انما ذلك عمل على وفق أحد المذهبين لا خروج عن المذهبين ومثاله اكل لحوم الخيل فانه مباح عند الساهمي ممنوع أو مكروه عند مالك فان اقدم على الاكل وذلك مذهب شاهمي وان اسكف وذلك مذهب مالك ومثاله فيما اذا اختلفوا في اشروعية وعدها من ان الدال بها مثبت لا امر لم يطاع عليه الباقي والمثبت مقدم كتعارض البيات ليس بصحيح على الاطلاق فانه ان عني تعارض البيات كما اذا قالت احدى البيتين لزيد عبد عمرو دينار وقالت الاخرى ليس عنده شيء فلا تعارض لان النافية معنى نفياً اتم لا نفي له عنه شيئاً أو ليس عنده شيء ولا تعارض وليس معنى نفياً اتم لا تعلم انه ليس له عنه شيء فان ذلك امر يتعذر

والثالث ان الشر كة لو سقطت القصاص كان ذلك درية للقتل القول الثاني وهو مشهور احمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه قتلهم به من حيث الجملة ففي الاقسام وتقتل الجماعة بالواحد اذ كان قتل كل واحد منهم صالحا للقتل به ولا ملائم يتوافقوا على ذلك اى العمل ليفتلوه به فعليهم القصاص لئلا يتحد درية الى درة القصاص ولا يهلوا لم يشرع في الجماعة «لواحد بطلت حكمه مشروعيته» في قوله تعالى ولكم في القصاص حياة زيادة من كشف قناعه لقول الثالث لاحد وجماعة من الصحابة والتابعين ان عليهم الدية القول الرابع للرهرى وجماعة قتل واحد منهم وعلى الباقي حصصهم من الدية لان كل واحد مكافئ له ولا يستوى ابدال في مبدل منه واحد كما لا يجب سبب واقوله تعالى الحر بالحر واقوله لا لائمة القول الاول لمالك والشافعي واهم بن حنبل رضي الله تعالى عنهم لا يقتل به لما في التجارى لا يقتل مسلم ولا كفار بقول الثاني لاني حنيفة يقتل به لعموم قوله تعالى ومن قتل مظلوما فقد جعلنا لوليه سلطانا وهذا قتل مظلوم فيكون لوليه سلطان وعموم قوله تعالى النفس بالنفس وكذا سائر عمومات والجواب ان ماد كذا خاص بتقديم على العمومات على ما تقرر في اصول الفقه (المسئلة الثالثة) في (٢١٤) قتل من المقتول بمقاتل مع القاتل او لا القاتل وحده قولان للائمة

وهما ثلاث مسائل (المسئلة الاولى) انكر جماعة من الفقهاء دخول الورع في مسح الشافعي مثلا جميع رأسه قالوا لانه ان اعتقد

العلم به عادة وان عى كما اذا قات احدى اليدين رأياه يوم عرفه من عام سبعاثة بمكة وقالت الاخرى رأياه في ذلك اليوم مية بالدية فهذا تارض ولا يصح تقديم احدهما على الاخرى لا لترجيح وهذه الصورة هي التي شبه مسألة المجتهدين بالصورة الاولى فاذا وقع الخلاف في مثل هذا الاجتهاد ثبت الخلاف من غير تقديم لاحد المذهبين على الآخر الا عند من رجح عنده كالمجتهدين وكل من رجح عنده ذلك المذهب لا يسوغ له تركه وكل من رجح عنده المذهب الآخر لا يسوغ له تركه ولا ورع باعتبار المجتهدين ولا بد ان حكمه التقليد ان يعمل بالتقليد فاذا قلد أحد المجتهدين لا يتمكن له في تلك الحال وفي تلك القضية ان يقلد الآخر ولا ان يطر نفسه لانه ليس من أهل البطر والمكثون كهم دائرون بين الاجتهاد والتقليد والمجتهد مجموع من الاخذ بغير ما اقتضاه بطره فلا يصح الورع الذي يقتضي خلاف مذهب مقلده في حقه واذا كان هذا النوع من الورع لا يصح في حق المجتهدين ولا في حق المقلدين فلس يصحح لانه لا تات بصح ذلك الورع في حقه والله تعالى اعلم قال (وهما ثلاث مسائل المسئلة الاولى) انكر جماعة من الفقهاء دخول الورع في مسح الشافعي مثلا جميع رأسه قالوا لانه ان اعتقد

الاربعه الاول لما لك رحمه الله تعالى للعمومات المتقدمة ولقول عمر المتقدم وللقياس على امسك بالصعيد المحرم قال عليه الجراء وعلى المكرة قلت وهذا قال احمد بن حنبل رحمه الله تعالى في الاضلاع وكشاف قناعه وان اكره مكلف مكافئ على قتل ميتين وقتله بالخصاص عليهما لان المكرة تسبب الى قتلهما يرضى اليه عسا وفيهما أيضا وان اكره مبدل زيدا على ان يكره عمرا

الوجوب

على قتل بكر وقتله قتل الثلاثة تجرم به في الرماية الكبرى

ومما في المنتهى المباشر لما شرته قتل ظلمة والآخرا لمسبهما الى القتل لما يرضى اليه عانا اهل الدرافهم والثاني للشافعي وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى هذا مذهب ما في الاصل وصححه ابن الشاط مع زيادة والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الحادى والخمسون والمائتان بين قاعدة العيين وقاعدة كل اثنين من الجسد كالاديين ونحوهما

من حيث ان في عين الاور الدية كالة عند او عند احد من حسل وان اخذ في لاولى نصف الدية وأما اذا ذهب رجل بضربة سمم الاذن الاخرى ممن لم يسمع باحد دية مثلا فانه لا يجب عليه الا نصف الدية وقال الشافعي وأبو حنيفة لا فرق بين عيني الاور ونحو اذن من لم يسمع باحد أدية في انه لا يجب في كل منهما الا نصف الدية لنا ان عمر وعثمان وعليا وابن عمر قصوا بذلك من غير مخالف فكان ذلك اجسا ووجه الفرق ان العين الداهية يرجع ضوؤها لبقاية لان مجراها في البور الذي يحصل به الاصابة واحد كما شهد به علم الترمذ ولذلك ان الصحيح اذا غضض احدى عينييه اتسع ثقب الاخرى بسبب ما مدح هامن الاخرى وقوى اصابها ولا يوجد ذلك في احدى الأدين اذا سدت الاخرى او احدى اليدين اذا دهيت الاخرى او غطت وكذا في جميع اعضاء الجسد الا العين لما تقدر من اتحاد اخرى فسكات العين الباقية في معنى العينين فوجب

في هدية كاملة وأما احتجاجهم بقوله عليه السلام في العين محسوس من الابل وقوله عليه السلام في العينين الدبة فحواه حمل
الحديثين على العين غير الموراء لانهما محسوسان في الاحوال فيقيدان به ذكرناه من الادلة وأما احتجاجهم بان ماضين
نصف الدبة ومنه نظيره ضمن نصفها منفردا كالادن واليد فحواه الفرق المتقدم بان نقل قوة العين لا ولي بخلاف الادن واليد
ولوا انتقلت القوة فيهما ايضا الترماء وأما احتجاجهم بأنه لو صح القول بان نقل النور الباصر لم يجب على الاول نصف الدبة لانه
لم يذهب نصف النعمة فحواه انه لا يلزم اطراح الاول اذ لو جنى عليها فاخولنا او عشتا او قصص ضوءها فانه يجب عليه العقل
لما نقص ولا تنقص الدبة عن جنى ثانيا على قول عدنا وهذا السؤال قوى عينا وكان لزمنا ان شاع بين الاور عينين
اثنتين من الجاني (نفرع) قال ان اني ريد في النواذر فيها أي في عين الاور الف وان اخذ في الاولى ديتها قاله ما رث وصدق به
وقل اشهب يسأل عن السمع فان كان يتنقل فكأنه يسير والا فكأنه ثابت وان اصاب من كل نصف نصرها ثم اصاب دقيقتها
في ضربة فنصف الدبة لانه ينظر بها نصف نظرها فان اصاب في احدها فربح الدبة فان اصاب بعد ذلك بقية الاخرى
ونصف الدبة لانه اقيم مقام نصف جميع نصره فان اخذ صحيح نصفية احدها ثم اصاب بنصف الصحيحة فثلث لدبة لانه
ادهب من جميع بقية نصره ثلثه وان اصاب دقية المصاة (٢١٥) فقط فربح الدبة فان ذهب باقيها

والصحيحة بضربة واحدة
كاملة والصحيحة وحدها
فتشأن الدية لانها ثلثا بصرة فان
اصيب بقية المصاة فنصف
الدية بخلاف لو اصبحت
والصحيحة باقية قاله
اشهب وقال ان الماسم
ليس فلما يصاب من
الصحيحة اذا بقي من
الاولى شيء الامن
حساب نصف الدية اه
(الفرق الثاني والخمسون)
والمسائل بين قاعدة
اسباب التوارث واجراء
اسماها العامة والخاصة

لوجوب فقد ترك الدب فلم يجمع بين المدهين بل هدم مذهب مالك فقط وان لم يتقد الوجوب
لم يجره المسح الا بنية الدب فما حصل الجمع بين المدهين وكذلك المالكي اذا سمل وكل
موضع اختلف فيه على هذا النحو يوردون فيه هذا السؤال وليس يورد حسب اما يقول بمتقد
في مسح رأسه كله التدب على رأى الشافعي والوجوب على رأى مالك وليس في ذلك الجمع بين
الصددين فان الدب والوجوب والاحكام الشرعية اضرار لكن الجمع بين الصددين انما
يتم اذا اتحد المتعلق مع اتحاد المحل اما اتحاد المحل فقط فلا يمتنع الجمع لان الصداقة ضد
العداوة والبغضة ضد المحبة ويمكن ان يحتتم في القلب العداوة للكافرين والصداقة للمؤمنين
الوجوب وقد ترك التدب فلم يجمع بين المدهين بل هدم مذهب مالك فقط وان لم يتقد الوجوب
لم يجره المسح الا بنية الدب فما حصل الجمع بين المدهين وكذلك المالكي اذا سمل وكل موضع
اختلف فيه على هذا النحو يوردون فيه هذا السؤال وليس يورد لاما يقول بمتقد في مسح
رأسه كله التدب على رأى الشافعي والوجوب على رأى مالك وليس في ذلك الجمع بين الصددين
الدب والوجوب فان التدب والوجوب والاحكام الشرعية اضرار ولكن الجمع بين الصددين
انما يمتنع اذا اتحد المتعلق مع اتحاد المحل اما اتحاد المحل فقط فلا يمتنع لان الصداقة ضد العداوة
والبغضة ضد المحبة ويمكن ان يحتتم في القلب العداوة للكافرين والصداقة للمؤمنين

وهو ان اسباب التوارث الثمانية هي عبارة عن ماهية كل من امرأة والولاء والسكاح شرط شيء اعني خصوص كون القرابة
سوة مثلا وخصوص كون الولاء علويا وخصوص كون السكاح زوجة او زوجا واجرائها العامة هي عبارة عن ماهية كل من
الثلاثة المذكورة شرط لشيء اعني مطلق القرابة من حيث هي مطلق المرأة ومطلق الولاء من حيث هو مطلق الولاء ومطلق
السكاح من حيث هو مطلق السكاح واجرائها الخاصة هي عبارة عن ماهية كل من الثلاثة المذكورة لا بشرط شيء أي من اطلاق
او خصوص وهي المشتركة اعني قرابة ما وولاء ما وسكاح ما وهذه اخص من الاجراء العامة وأعم من الثمانية وهي مراد
الفرضيين فقولهم ان اسباب التوارث ثلاثة سبب وولاء وسكاح قال ان الشاط وماتومه الشهاب من الاشكال في كلامهم
هذا ليس كما يوم وبيان ذلك انهم بين امرين (احدهما) تسميم عن الاسباب لفظ التنكير (وثانيهما) التسميم عنها لفظ
التعريف فمن غير منهم لفظ التنكير لم يرد كل سبب ولا كل ولاء ولا كل سكاح بل اراد سببا خاصا وولاء خاصا وسكاحا خاصا
ولا سكر في التعبير لفظ السكر عن محسوس فان اللفظ عليه صادق وله صالح ومن غير منهم لفظ التعريف لم يرد ايضا كل
سبب ولا كل ولاء ولا كل مسح ان اراد ما اراده الاول وحال الاول في تعيين ذلك المطلق على تعيين اصناف الوارثين
والورثات واحال الثاني في بيان المسود بالالف واللام على ما حال عليه الاول وذلك ان اسباب التوارث الثمانية اجمالا سبعة

عشر وتفصيلا ثمانية وعشرون لأن دكور من نبت له الميراث عشرة و يتفرعون الى ثمانية عشر واثبات من ثبت له الميراث سبع
ويتفرع عن ايضا اى عشرة ثم ذهب الحنفية الى تورث ذوى الارحام واجراء الاسباب العامة كنية للاحق لها الا فى الذهن
قطعا فلا اقسام لها مخصوصا فانما اقسامها من تحتها من الاسباب العامة واجرائها الخاصة واقسامهم فاقم قال الاصل والدليل
على حصر الاسباب غير العامة فى هذه الثلاثة ان الامر العام بين جميع الاسباب اما ان يمكن ابطاله او لا يمكن ابطاله فهو
السكاح لانه يبطل ما يطلق وان لم يمكن ابطاله فاما ان يقتضى التوارث من الج بين عاب اولاد او اقتضى التوارث من الج بين
خالها فهو القرابة والاحتراز خالها من امة ونحوها فانه يثبتها ابن اخيها ولا تزويج وان لم يقتضه الامن احد الجانبين فهو الولاء
لانه يرث المولى الاعلى الاسفل ولا يرث الاسفل الاعلى اه قال ابن الشاطب ومذكره وان كان مقيدا للحصر ليس بسديد من مذكره
فى السكاح من كونه يمكن ابطاله احسب عن كون السكاح سبب الميراث لانه انما يكون سببا للسكاح الذى لم يلقه اطل
امسلاحق له الاطال فلا يصح ان يكون سببا وما ثبتت سببته لم ترفع لاستحالة رفع الواقع وماد كره فى القرابة امر ثان
عن كون سبب الارث ليس مطلق القرابة لان السببية ثلاثة عند مع عدم اطراده وماد كره فى الولاء وكذلك امر ثان
عن كون سببته ليست مطلقة (٢١٦) والاولى ان يقال اهم ما حصرها فى ثلاثة الا لكونها امورا مختلفة

واجبة بمصالحين والبغضة للمخالين سبب ان متفق احد الصدين غير متفق الآخر كذلك هما
اختلفت الاضافة فنقول اعتد هذا العمل واجبا على مذهب مالك ومروا على مذهب الشافعى
فيجمعهما فى دهن باعتبار جهتين واصافتين كما يصدق ان زيدا اب لعمر وايس اب لخلد فيجتمع
فيه النقيضان باعتبار اصافتين وقد اجمع ارباب المقول على ان من شروط النفاض والصداد اتحاد
الاضافة كما تقدم مثله فى الاوبة فاما تعددت الاضافة اجتمع النقيضان والصدان وعلى هذا
التقدير يجمع فى الدهن الواحد فى الزمن الواحد فى العمل الواحد الوجوب والتحريم والكره
والدب والاماحة باعتبار خمسة من الدماء المتألفين تلك الاحكام على هذا التقدير تصورا للجمع
والحجة للمصالحين ومصلحة للمخالين سبب ان متفق احد الصدين غير متفق الآخر كذلك هما
اختلفت الاضافة فنقول اعتد هذا العمل واجبا على مذهب مالك ومروا على مذهب الشافعى
فيجمعهما فى دهن باعتبار جهتين واصافتين كما يصدق ان زيدا اب لعمر وايس اب لخلد فيجتمع
فيه النقيضان باعتبار اصافتين وقد اجمع ارباب المقول على ان من شروط النفاض والصداد اتحاد
الاضافة كما تقدم مثله فى الاوبة فاما تعددت الاضافة اجتمع النقيضان والصدان وعلى هذا
التقدير يجمع فى الدهن الواحد فى الزمن الواحد فى العمل الواحد الوجوب والتحريم والكره
والدب والاماحة باعتبار خمسة من الدماء المتألفين تلك الاحكام على هذا التقدير تصورا للجمع

ثم لم يوجد سبب الميراث
سواها ثم انها ليست
اسماء على الاطلاق بل
مقيدة بتعيين من يرث اه
بل قال ابن عاصم
جميعها ان كان ثلاثة
مال ومقدار ودو الوراثه
قال السنولى اى لا يصح
لارث العصمة او الولاء
او السبب الا اجماع هذه
الاركان الثلاثة اى معرفة
مال مستروك عن الميت
ومقدار ما يرثه كل
وارث ومن يرث ممن
لا يرث ومهما اختلف

واحد منها لم يصح اه قال النابلسى على الماصمية ونفى عليه
اسباب الملك والاسلام خليل وليد المتق منه جميع ارثه وفى الزرقانى ان تسميته ارثا بجرا وانما هو بالملك والظاهر ان الثاني
لا يرد بحال لانه هو الذى غير عبد الماطم بقوله . وبيت مال المسلمين يستقل البيت اه والله سبحانه وتعالى اعلم
(الفرق الثالث والخمسون والمائتان بين قاعدة اسباب التوارث وقاعدة شروطه وموانعه)
وهو ان اسباب التوارث هى الثلاثة المتقدمة اعنى القرابة والولاء والسكاح بالذى المتقدم بينه لما تقدم اول الكتاب فى الفروق
ان ضابط السبب ما يلزم من وجوده الوجود ومن عدمه ولو شكك عدم هذه الحقيقة فدرجتها فى هذه الثلاثة الاسباب
واما موانعه فمالب الناس على انها ثلاثة الكفر والقتل والرق وهو الصحيح لما تقدم ايضا من ان ضابط المانع ما يلزم من وجوده
اى يقينا لعدم ولا يلزم من عدمه وجود ولا عدم كالا يلزم من الشك فى وجوده عدم بل ترتب الشك بناء على السبب وهذه
الحقيقة قد وجدت فى هذه الثلاثة الموانع واما مراده بمصم على الثلاثة الموانع ان ذكره من الشك فى اهل السفينة والردم
واللعان وجعل الموانع خمسة فلا يصح لار الشك المذكور انما مع من الميراث لانه من فقدان شرط وهو الملم او الحكم تقدم
موت المورث وكذلك اللعان ليس بما مع بل هو سبب فى فقدان السبب وهو السبب وقد كان الفصل اذا اختلفتم فى الحقائق

حكوا الحدود وقد حكوا حدانا المتقدم فمحمده متطبعا على هذين كما علمت وأما شروطه فذكر الأصل فيها ثلاثة أيضا تقدم موت المورث على الوارث واستقرار حياة الوارث عدة كالجن والملك والقرب والدرجة قال وهذه الثلاثة وإن لم يذكرها أحد من الفرضيين في الأسباب التي ذكروها ولا في الفوائد التي ذكروها بل أهلوها بالسكينة ولم يذكر أحد منهم شروط الوارث قط مع أنه شروطا قطعا كسائر أبواب الفقه فإن كانوا قد تركوها لأنها معلومة ورد عليهم أن أسباب الوارث كذلك فالصواب احتساب الثلاثة كسائر أبواب الفقه وإن قالوا لا شروط للوارث بل أسباب ومواقع فقط ورد عليهم أن هذه الثلاثة إنما يصدق عليها أصابط الشرط الذي تقدم أول الكتاب في المروق من أنه ما يلزم من عدمه ولو شككوا في عدم وجوده وحدود ولا عدم فتحكيم الحدود كما تقدم عن الفصلاء يظهر أن هذه الثلاثة شروط للوارث لأسباب ولا مواقع وذلك لأن العلم بالقرب والدرجة أي التي اجتمعا فيها مثلا احتراز من موت رجل من مضر أو قريش لا يعلم له قريب غير بيت المال مع أن كل فرس ابن عمه ولا ميراث لبيت المال مع بن عمه لكنه لما قد شرط أنه الذي هو العلم بدرجة من أفاضل قريش إلا أن غيره أقرب منه حمل الميراث لبيت المال فإنه يعلم أن هذه الشروط لا يؤثر وجودها في موضوع الأسباب لقرب مسلماتها عليها يلزم من عدمها العدم ولا يلزم من وجودها من حيث هو وجود (٢١٧) ولا عدم بل الوجود أن وقع فهو لوجود

الأسباب لأهلها وأن وقع العدم عند وجودها فعدم السبب أو لوجود السبب فعدم حقيقة الشرط قد وجدت في هذه الثلاثة فتكون شروطا أم شهادية وبقية ابن الشاط أولها بأن الصحيح أن شرط الارث واحد وهو العلم أو الحكم بحياة الوارث بعد موت المورث وسببه ورتبته مسبه لوجبه (الاول) أنه لا حاجة إلى ذكر تقدم

بين المذاهب على وجه يحصل الاجراء والاستيعاء للمقاصد والورع والخروج عن المهدة من غير تناقض فتأمل فقد مرعى فيه جمع كثير من الفصلاء

بين المذاهب على وجه يحصل الاجراء والاستيعاء للمقاصد والورع والخروج عن المهدة من غير تناقض فتأمل فقد مرعى فيه كثير من الفصلاء باعتبار اختلاف المذاهب لزوم المذهب للمجتهد والمقلد جميعا لأسباب عدة اختلافا بها بالإيجاب والتحریم إذ يتعين القول في الاول والترك في الثاني وأما في الإيجاب والتدب والتحليل أو في التحريم والكرهية فقد يتوهم صحة ذلك من قول أن ثلاثة الاول مشتركة في جوار الفعل والاثان مشتركان في رجحان تركه لكنه يجمع من صحة ذلك لزوم عمل المجتهد ومقلده على حسب مقتضى اجتهاد المجتهد إلا أن يقول قائل في أنه قد لا يسوغ له تقليد أحد العاملين بالوجوب والتدب مثلا لا سيما وبعمل العمل بنية التعويض لكن لا أعرفه لاحد ولا أعرف له وجهها وما وجه الشهاب به بناء على أن التناقض والنضادا ما يجمعان شرط اتحاد المحل والتماثل والاصافة لا يصح له وإن كان اشتراط تلك الشروط في الدافق والنضاد صحيحا لأنه يلزم المجتهد ومقلده موافقة اجتهاده في عمله واعتقاده ويحرم عليه وعلى مقلده مع نيته فظهر أن القول الصحيح هو قول مابغى الشهاب في ذلك والله تعالى أعلم

(٢٨ - المروق - رابع) موت المورث وجعله شرطا وحياة الوارث بعده شرطا آخر (الثاني) أنه

لا يصح أن يكون موت المورث نفسه قبل موت الوارث شرطا لا مرن (أحدهما) امتناع تورث من يتعدى العلم بهما بالتقدم والتأخر (وثانيهما) صحة التورث بالعمير في العقود وتايمان جعله العلم بالقرب والدرجة التي اجتمعا فيها احتراز من موت رجل الخ صحيح غير أنه نقض الحكم بالقرب والدرجة إذا لم يكن ذلك معلوما ولكنه ثبت مسبه عند الحاقه والله سبحانه وتعالى أعلم

افرق الرابع والخمسون والثمان بين قاعدة ما يحرم من البدع وينهي عنه وبين قاعدة ما لا ينهي عنه منها وهو معنى كل واحد الطريقتين في البدع اللتين في قول الأصل لا صحاب فيما رأيت متفقون على إسكار البدع من ذلك من أبي زيد وغيره والحق التفصيل وأما خمسة أقسام (الاول) واجب وهو ما تناولته قواعد الوجوب وأدلتها من الشرع كتدوين القرآن والشرائع إذا حيف عليها الضياع فإن التمسك بها من القرون واجب إجماعا وأما حراما (الثاني) محرم وهو ما تناولتها قواعد التحريم وأدلتها من الشرع كالمسكوس والمحدثات من المطالمة المأبأة لقواعد الشريعة كتقديم الجمال على العلماء وتولية المناصب الشرعية من لا يصح لها بطريق الوارث طرأ سكون المنصب فلا يابيه وهو في نفسه ليس راجل (الثالث) مندوب وهو ما تناولته قواعد التدب وأدلتها من الشرع كصلاة التراويح في الذي عمل بها عمر رضي الله عنه فجمع الناس في المسجد على

فدري واحد في رمضان وقال حين دخل المسجد وهم يصلون تمت البدعة هذه واتي بامور عظمى افضل منه انما بدأ بدعة
اعتبارها والافتقار الى الامام بالناس في المسجد في رمضان سنة عمل بها صاحب السنة رسول الله صلى الله عليه وسلم واما تركها
حقوقا من الافتراض لله اعطى رضى لوجي زانت ابدية فساد العمل بها في نصابه الا ان ذلك لم يثبت لاني بكر رضى الله عنه
من خلافه لما روي الطبري وكذلك صدر خلافة عمر رضى الله عنه حتى باني اسطر وقوعه منه لكنه صدر في
ظاهر الامر كانه امر لم يجر به عن من قدمه ذلك فيها بذلك الاسم لانه امر على خلاف ما ثبت من السنة كما في الاعتصام لاني
امحق شاطبي قلت وقد جرى على ما عمل عمر رضى الله تعالى عنه من صلاة التراويح باسم واحد في المسجد عمل الاعتصام الى
عصرنا في جمع الاعتصام مائة مكة والمدينة فانه قد ادع فها شرها الله تعالى بمد الجماعات في صلاة التراويح اسأل
الله تعالى ان يوفق أهلبا للعمل فيها السنة كما ان الاعتصام قال الاصل وكقامة صور الأئمة والقصة وولاية الامور على خلاف
ما كان عليه أمر الصحابة سبب ان المصالح وانفاضا للشرعية لا تحصل الا بمعية الولاية في نفوس الناس وكل الناس في زمن
الصحابة مع علم تنظيمهم اعماءه ولدين وسابق المهجره ثم اختل النظم وذهب ذلك فنحن لا نعظمون الا
بالصور اثنين في جميع الصور حتى (٢١٨) فنحصل المصالح وقد كان عمر ناكل اخذ الشعب والمال ويفرض

(مسألة الثانية) كثير من الفقهاء يعتقد ان المالكي يستدل بذهب الشافعي ادا
يتدل في غسله او يمسح برأسه ويحرمه وان الشافعي يعتقد بطلان صلاة المالكي اذا
لم يمسح وان الجمع بين المذهبين والورع في ذلك اما هو لصون الصلاة ونحوها عن البطلان
على قول المخالف وليس كذلك والورع في ذلك ليس لتحصيل صحة العبادة بل عبادة كل
مقلد لا ممتثل صحيح بالاجماع واجمع كل طريق مع خصمه على صحة تصرفاته وعبادته
على وجه التقليد المعتبر فان قلت قدما كانت العبادة الواجبة صحيحة بالاجماع فما فائدة الورع
وكيف يشرع الورع بعد ذلك قلت فائدة الورع وسبب مشروعيتها الجمع بين أدلة المختلفين
قال (مسألة الثانية) كثير من الفقهاء يعتقدون ان المالكي يستدل بذهب الشافعي ادا لم
يتدل في غسله او يمسح برأسه ويحرمه وان الشافعي يعتقد بطلان صلاة المالكي ادا لم
يمسح وان الجمع بين المذهبين والورع في ذلك اما هو لصون الصلاة ونحوها عن البطلان على قول
المخالف وليس كذلك والورع في ذلك ليس لتحصيل صحة العبادة بل عبادة كل مقلد لا ممتثل
صحيحة بالاجماع واجمع كل طريق مع خصمه على صحة تصرفاته وعبادته الواجبة على وجه التقليد
المعتبر فان قلت قدما كانت العبادة صحيحة بالاجماع فما فائدة الورع وكيف يشرع الورع بعد ذلك قلت
السؤال واراد قال (قلت فائدة الورع وسبب مشروعيتها الجمع بين أدلة المختلفين)

لعله نصف شاة كل
يوم امل به بان الحالة التي
هو عليها لو عملها غيره
لن ان في نفوس الناس
ولم يعظموه ونجاسوا
عليه فائمة فاجتاح
الى ارضع غيره في
صورة أخرى لحظ
النظم ولذلك لما قام
اشام ووجد ضرورة قد
انحد الحجاب وارخي
الحجاب واتحد المراكب
البهيسة والثياب المذلة
النميمة وسلك ما يسلكه
الملوك فسأله عن ذلك

فقال انا بارض نحن فيها محتاجون لهذا فقال له لا أمرك

ولا أهالك وممناء أنت أعلم بمكانك هل أنت محتاج الى هذا فيكون حسنا او غير محتاج اليه فدل ذلك من عمر وغيره على ان
أحوال الأئمة وولاية الامور مختلف باختلاف الاعتصام والامصار والفرون والاحوال فذلك محتاجون الى تجديد زخارف
وسياسات لم تسكن قديما ورعا وجدت في بعض الاحوال (الراعي) مكروه وهو ما تساوت له قواعد السكرانة وأدلتها من
الشرع كتحصيل الايام الله صلة وغيرها نوع من الماديات لهية صلى الله عليه وسلم عن تخصيص يوم الجمعة بعباد
اوليته بقيام كما في صحيح مسلم وغيره وكالزيادة في المندوبات المحذورات بان يجعل التسبيح عقيب الصلوات مائة والوارد
فيه ثلاثة وثلاثون والصباح الواحد الوارد في ركاة الفطر عشرة أصع سبب ان الزيادة فيها اظهار الاستطهار على الشارع
وهو قلة أدب معه لان شأن النظاء اذا حددوا شيئا وقف عنده وعد الخروج عنه قلة أدب واما الزيادة في الواجب أو عليه
فهو حرام لا مكروه لانه يؤدي الى ان يعتقد ان الواجب هو الاصل والمريد عليه وذلك تغيير لشرائعه وهو حرام اجماعا
ولذلك نهى مالك عن اتصال ست من شوال اثلا يعتقد انها من رمضان وخرج ابو داود في سبه ان رجلا دخل الى مسجد
رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلى الفرض وقام ليصلي ركعتين فقال عمر بن الخطاب اجلس حتى تفصل بين فرضك

وتلك فبهذا هات من كان قبلنا فضل له عليه السلام اصاب الله من يد الخطاب يرمي عمر ان من قدما وصلوا البراقل
 بالرائض فاعتقدوا الجميع واجبا فما كانوا يتفبرهم للشرائث (الخامس) مباح وهو ما سواه فواسد ابيح وادائه من شرع
 كاتخاذ الماحل للبدن لا به اول شيء احده الناس مد رسول الله صلى الله عليه وسلم كما في الآثار وتلبيح الدين واصلاحه
 من المباحات فوسائله كذلك وبالجملة فابدية انما تنقسم لهذه الاقسام اذا نظر اليها باعتبار ما يقتضها وتناولها من
 القواعد ولا اشارة فالحقت بما تناولها من قواعد وألة الوجوب او التحريم او السدب او الكراهة أو لا باحة وأما ان قطع
 النظر عن ذلك ونظر الى كونه بدعة من حيث الخلقة لم يمكن الا مكروهة اى اما تنزهها واما تحريمها من الخير كله في
 الاباح والشر كله في الاعتداء ولمعض السدب الصالح وبسمى اما العس الا ياتي من أهل الابداس ثلاث لو كتم في
 طهر لوسمهم وفيه خير لذيها ولاخرة اتبع ولا تتبدع اصنع ولا رفيع من نورع لا يتبع اه كلام الاصل شديد وزيادة
 وقوله والحق التمهيل اعطى طريقة التي هي علم الفرق بين المعتدين انذ كورين وصححه من الشايط واليه اذهب من المسكة
 غير واحد كالامام عبد الرزاق في فقال في شرحه على الموطأ وتنعيم البدعة الى الاحكام الخمسة وحديث كل بدعة ضلالة عام
 محصور في قال والبدعة ما أحدث على غير مثال سبق ونطاق شرعا (١١٩) على مقال السنة وهي ما لم تكن في

عهد رسول الله عليه وسلم
 وغير واحد من السلفية
 منهم الامام ابو حنيفة
 وسنن عبد السلام شيخ
 الاصل وفي امر يرى
 على الجامع الصريح عن
 العلامة قال الروي انه قد
 يكسر الباء في الشرع
 هي احداث ما لم يكن في
 عهد رسول الله صلى
 الله عليه وسلم وهي مقسمة
 الى خمسة وهي بدعة
 ابن عبد السلام في آخر
 القواعد البدعة مقسمة
 الى واجبة ومحرمة

واسمها بمقتضى كل دليل فلا يبقى في القوس يوم انه قد اهل دليل من مقتضاء هو الصحيح
 فبالجموع يدعى ذلك فان الجمع بين المذاهب في جميع مقتضيات لادلة في صحة المادة والتصرف
 فاما دل ذلك ولو كان انه كي يعتقد بطلان صلاة التمامي وهو مكس لكات كل طائفة عند
 لاخرى من اعظم الناس فسفنا لتركها الصلاة طول عمرها ولا قبل لها شهادة وتحري
 عليها احكام الفاسق اذ الدهر يطرد ذلك في المرق كلها من جهة مخالفتها وهذا مما عظم
 لم يقل به أحد بل ذلك والشامي وجمع الائمة من اعدل الناس عند جميع الناس ولا يقول
 فيسق أحد منهم الاما في مارق من المذهب (المسألة الثالثة) اختلف الفقهاء في اول العصر الذي
 والعمل بمقتضى كل دليل فلا يبقى في القوس يوم انه قد اهل دليل من مقتضاء هو الصحيح
 فما جمع يدعى ذلك فان الجمع بين المذاهب في جميع مقتضيات لادلة في صحة المادة والتصرف
 فاما دل ذلك ولو كانت قد تأملت ذلك فلم تجد صحيحا وكف بصح الجمع بين مقتضى دليلين
 موجب ومحرم وأما مقتضى لزوم العمل وانما يقتضي لزوم ترك والجمع بين الفعل وترك
 بالدسبة الى الامر لواحد محال ولا يعني في ذلك اعتماد اختلاف الاضاهة بالنسبة الى الاماهين
 ومقاله الى آخر المسألة صحيح وكذلك مقاله في المسألة الثالثة وجميع مقال في المروق الخمسة
 بعد هذا الفرق صحيح

ومندوبة ومكروهة ومباحة قال والطريق في ذلك ان تعرض البدعة على قواعد شريعة فان دخلت في قواعد الاباح
 فهي واجبة او في قواعد التحريم فهي محرمة او السدب فمدونة او المكروه فمكروهة او المباح فباحة والواجبة أمثلة
 منها الاشتغال بعلم النحو الذي يفهم كلام الله تعالى وكلام رسوله صلى الله عليه وسلم ومنها حفظ غريب الكتاب والسنة
 من اللغة ومنها تدريس أصول الفقه ومنها الكلام في الجرح والتعديل وتميز الصحيح من السقيم ومنها الرد على مذاهب
 نحو القدريّة والجبريّة والمرجئة والمجسمة اد لا تنافي حبط الشريعة الا بما ذكرناه وقد دلت قواعد شرعية على ان حبط
 الشريعة فرض كفاية فيما راد على التمكن والمحرمة أمثلة منها مذاهب القدريّة والجبريّة والمرجئة والمجسمة والبدويّة
 أمثلة منها التزويج والكلام في دقائق التصوف وفي الجدل ومنها جمع المحال في الاستدلال على مسائل ان يصعد بذلك وجه
 الله والمكروهة أمثلة منها زخرفة المساجد ونزوي المصاحف والعبادة أمثلة منها المصاحف عقب الصبح وأصروها
 اتوسع في الادب من الماكل والمشرّب والملابس والمساكن والملابس الطيالة وتوسيع الاكام وقد يختلف في بعض ذلك فيجعله
 بعض العلماء من البدع المكروهة ويجعله آخرون من السنن المفعولة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم في بدعه وذلك
 كالاستمادة والبسملة في الصلاة اه تصرف مشهور مذهب مالك كراهتهما في العريضة دون المناولة اذا اعتقد ان الصلاة

لأنه تركهما ولم يقصد الخروج من خلاف الإمام الشافعي ومذهب الإمام الشافعي - فثبتهما في الصلاة مطلقا ومثلهما في كونه بدعة مكروهة أو سنة سجود الشكر ذهب الشافعي إلى أنه سنة معمولة في عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم وذهب مالك إلى كراهته وأنه ليس بمشروع في التنية وسئل مالك عن الرجل يأتيه الأمر بحجبه ويسجد لله عز وجل شكرا فقل لا يفعل هذا لما مضى من أمر الناس قبل له أن أبانكر الصديق رضي الله عنه فبأنكره سجد يوم الجمعة شكر الله فسمعت ذلك قال ما سمعت ذلك وأما ترى أن قد كذبوا على أبي بكر وهذا من الضلال أن يسمع الله الشيء فيقول هذا لم نسمعه مني قد فتح الله على رسول الله صلى الله عليه وسلم وعلى المسلمين بعده أقسمت أن أحدا منهم فعل مثل هذا أو ما فعله كان في الناس ويجري على أيديهم سمع عنهم فيه شيء فعليك بذلك فإنه لو كان لذكر لانه من أمر الناس الذي قد كان فيهم فعل سمعت أن أحدا منهم سجد فهذا إجماع وإذا جاءك أمر لا تعرفه فسرعه أه قال ابن رشد الوجه في ذلك أنه لم يرد ما شرع في الدين بمنى سجود الشكر فرضا ولا ملاما بل يأمر بذلك النبي صلى الله عليه وسلم ولا فعله ولا إجماع المسلمين على اختيار فعله والشرائع لا ثبت إلا من أحد هذه الأمور قال واستدلوا على أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يفعل ذلك ولا المسلمون بعده بأن في ذلك لو كان لنقل صحيح ادلا يصح (٢٢٠) أن تتوفر الدواعي على ترك فعل شرعية من شرائع الدين وقدموا بالتبليغ

قال وهذا أصل من الأصول وعليه يأتي إسقاط الزكاة من الخضر والبقول مسح وجود الزكاة فيها لمعوم قول النبي صلى الله عليه وسلم فيما سقت السماء والعيون وأبهر العشر وفيها سقى بالصبح نصف المشر لا بل ترك نقل أخذ النبي صلى الله عليه وسلم الزكاة منها كالسنة القائمة في أن لازكاة فيها فكذلك بل ترك نقل السجود

أدركته هل يدخل الورع والرهدة في المباحات أم لا فادعى ذلك بعضهم ومنهم من مضى بعضهم على من واكثروا التشيع فقال الأبياتي في مصنفه لا يدخل الورع فيها لأن الله تعالى سوى بين طرفيها والورع مندوب إليه والنسب مع النسوة معتذر وقال الشيخ هاء الدين الحميري يدخل الورع في المباحات وما زال السنف الصالح على الرهد في المباحات ويدل على ذلك قوله تعالى أذهبتم طيناتهم في حياتكم الدنيا وغيره من المعصوص وكل من الشيعيين على الحق والصواب أدلم بتوارد على عمل واحد في الكلام والجمع بينهما أن المباحات لا رهد فيها ولا ورع فيها من حيث هي مباحات وفيها الرهد والورع من حيث أن الاشتكثار من المباحات بمحور إلى كثرة الاكتساب الموقع في الشهوات وقد وقع في المحرمات وكثرة المباحات أيضا تفضي إلى طار الله وس فإن كثرة العيد والخيل والخيول والسكنى البنية والمأكلة الشهيوة والناس الليسة لا يكاد يسلم صاحبها من الإغرض عن موافق السوداء والنضر عن لزوم روية كما يفعل ذلك الفقراء أهل الحاجات ومقافات واضرورات وما يلزم قلوبهم من الخصور والدلة لدى الجلال وكثرة السؤال من نواله وقصده آباء الليل وأطراف النهار لأن أنواع الضرورات تبيح على ذلك فقرا والأغنياء يسيرون عن هذه الخطة فكان الرهد والورع في مباحات من هذا الوجه لأن جهة أهم مباحات ويدل على اعتبار من عدم قوله تعالى كلا إن الإنسان ليطغى أن رآه استغنى وقوله

تعالى

عن لى صلى الله عليه وسلم في الشكر كالسنة القائمة في أن لا يسجد

فيها ثم حكى خلاف الشافعي والكلام عليه والمقصود من المسئلة توجيه مالك من حيث أنها بدعة لا توجيهها بدعة على الإطلاق أفاده الشافعي في الاعتصام وحاصل هذه الطريقة هو ما أشار إليه العلامة الخميني في حاشيته على الجامع الصغير من أن البدعة بمعنى ما لم يكن في عهده صلى الله عليه وسلم بوطا حقيقة ومشتبهات فالحقيقة هي المقابلة لشيء فالفلسفة ما فعل في المصدر الأول وشهد له أصل من أصول الشرع والبدعة الحقيقية ما أحدث بعد المصدر الأول ولم يشهد له أصل من أصول الشرع قال زاد الشارح في الكبير وعلمت على مخالفت أصول أهل السنة في المقادير وهي البدعة المحرمة سواء كفر بها كاستكثار عليه تعالى الجريبات أو لا كالخسمة والجهوية على الرجح أن لم نقل الأولى كالأجسام وهي المراد بالبدعة متى انطقت وإن كانت في الأصل تطلق على المحرمة وغيرها فهي المراد بالحديث الذي أخرجه ابن ماجه وابن أبي عاصم في السنة والديلمي عن ابن عباس أبي الله أن يقبل عمل صاحب بدعة حتى يدع بدعته لا يراده في حيز التحدير منها والدم لها والتوبيخ عليها ففي قول العمل بمعنى إبطاله ورده أن كانت البدعة مكروهة له ومعنى في الثواب أن كانت لا تكفره مثل ما ورد أن الشخص إذا لبس ثوبا بدراهم منها درهم حرم وصلى فيه لم تقبل صلاته أي لم يذب عليها والمشتبهات مرص على أصول الشرع فإن وافقت الواجب كانت

واحدة أو المدبوب كانت مندوبة أو المذكورة كانت مسكروحة أو المناح كانت مباحة والمحلة تقسيم البدعة مع السنة على نحو تقسيم الجوين حرف الجر الأصلي مع الرائد إلى ثلاثة أقسام أصلي وهو ما دل على معنى خاص واحكام لمعلق يتعلق به ورد وهو ما لا يدل على معنى خاص ولا يحتاج لتعلق وشبههما وهو ما دل على معنى خاص ولم يحتاج لتعلق وكما تقسم حرف الجر إلى هذه الثلاثة كذلك البدعة مع السنة تقسم على هذه الطريقة إلى ثلاثة سبب وهي ما دل في الصدر الاول وشهد له أصل من أصل الشرع وبدعة وهو ما لم يقبل في الصدر الاول ولم يشهد له الاصل ومشتبهات وهو ما لم يقبل في الصدر الاول وشهد له الاصل وتوضيح الفرق بين القاعدتين المذكورتين على هذه الطريقة ان ما يحرم ويهيى عنه من البدع هو المراد بالبدعة الفسحة في كلام النووي الصادقة على المحرمة وعلى المسكروحة وان ما لا ينهى عنه منها هو المراد بالبدعة الحسنة الصادقة على الواجبة والمندوبة والمباحة وقول الاصل والاصحاب فمما رأيت متفقون على اسكار البدع الخ هو طريقة في العنصر في الدع وانما لا يكون واجبة ولا مندوبة ولا مباحة لانها تكون قبيحة مهيأ عنها قال الكلام عليها من جهتين (الجهة الاولى) ان امثلة البدع الواجبة والمندوبة والمباحة التي ذكرها القراني وشيخه ان عدد السلام لا يخرج عن كونها مما له أصل في الدين ومن المصالح المرسلات وعن كونها من العباديات وما كان مما له أصل في الدين ومن المصالح المرسلات (الجهة الثانية) لانها من البدع لانها خاتمة البدعة

انها خارجة عما رسمه الشارع اذ هي طريقة في الدين ابتدعت على غير مثال تتدبرها تضاهي الشريعة بقصد لسلك عليها العدالة في التعبد فاقصمت بهذا الفيد عن كل ما ظهر لبانيه الرأي انه مخترع مما هو متفق الدين كعلم النحو والتصريف ومفردات اللمة واصول الفقه وسائر العلوم الخادمة بشرية قائما وان لم توجد في الزمان الاول فاصولها موحودة في الشرع اذ

تمالى ألم ترى الى الذي صاح ابراهيم في ربه ان آتاه الله الملك أى من أجل ان أعطاه الله الملك ولو كان الثروة فقيرا حقير امتلئ بالحاجات والضرورات لم تحتد نفسه الى مارة ابراهيم ودعواه الاحياء او الامانة وتعرضه لاحراق ابراهيم عليه السلام بالديار وانما وصل الى هذه المقاطب وانما الملك بسبب انه ملك وكذلك قوله تعالى حكاية عن الكهنة قالوا أيؤمن بك واتمك الادلوروفى الاوياء الآية الاخرى وما تارك اتبعك الا الذين هم اراد لنا ندى الرأى فحصل من ذلك ان اتباع الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمادبرين الى صدقهم انهم الفقراء والصمغاء واعداء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومعاصيهم الاغنياء لقوله تعالى وقالوا ربنا اما اطعنا ساداتنا وكرهنا فاضلونا السبيل والى الآية الاخرى الا قال متروها ولم يدل الا قال فقرواها فهذه سنة الله تعالى في خلقه ان الاكثرين في هذه الدار هم الافلون في تلك الدار والافلون في هذه الدار هم الاكثرون في تلك الدار وهذا وجه ما كان السامع يستمدونه من الزهد والورع في المساجد وهو وجه لزوم انهم المقومون من قوله اذهبهم طينكم في حياتكم الدنيا وما وجه الجمع بين القولين

الفرق السابع والخمسون والمائتان بين قاعدة التوكل وبين قاعدة ترك الاسباب أعظم اية قد اتفقت هاتان القاعدتان على كثير من المعاني والحسين في علم الرقائق فقال قوم لا يصح لتوكل الا مع ترك الاسباب والاعتماد على الله تعالى قاله المرئي في احياء علوم الدين وغيره

الامر باعراب القرآن معقول وعلوم اللسان هادبة للصواب في اسكتاب والسنة حقيقة ادا أنها فقه البعد بالافاظ الشرعية الدالة على معانيها كيف يؤخذ وتؤدى واصول الفقه اما معاصها استفراء كليات الادلة حتى تكون عند المحقق نصب عين وعند الطالب مهلة المتتمس وكذلك اصول الدين وهو علم الكلام اما حاصله تقرير لادلة القرآن والسنة او ما شاعها في التوحيد وما يتعلق به كما كان الفقه تقرير لادلة في الفروع السادية وتصنيفها على ذلك الوجه وان كان محترما لآرله أصلا في الشرع ففي الحديث ما يدل عليه ولو سلم انه ليس في ذلك دليل على الخصوص فالشرع بحملته يدل على اعتباره وهو مستمد من قاعدة المصالح المرسلات وقد تقدم بسطها على القول بانها أصلا شرعا لا اشكال في أن كل علم خادم للشرعية داخل تحت أدبتها التي ليست بمأخوذة من جرمي واحد فليست مدعاه السنة وعلى القول بنفيها لا بد أن تكون تلك العلوم مستدعات واذا دخلت في علم البدع كانت قبيحة لان كل بدعة ضلالة من غير اشكال كما يأتي بياها ان شاء الله تعالى ويلزم من ذلك أن يكون كتب المصحف وجمع القرآن فيجدا وهو باطل بالاجماع فليس اذا بدعة ويلزم أن يكون له دليل شرعي ومن الاهداء النوع من الاستدلال وهو الماخوذ من جملة الشريعة واذا ثبت جرمي في المصالح المرسلات ثبت مطاق المصالح المرسلات فملى هذا لا ينبغي ان يسمى علم النحو او غيره من علوم اللسان او علم الاصول او ما شبه ذلك من العلوم الخادمة للشرعية بدعة أصلا

ومن سماه بدعة فاما على الخارج كما سمي عمر ابن الخطاب رضي الله عنه قيام الناس في بياني رمضان بدعة واما جهلا بمواقع
 السنة والبدعة فلا يكون قول من قال بدعتي معذرة ولا مستداع عليه واما ما كان من العاديات كقائمة صور الدائمة وولاية الامور
 واعصاة واحسان الاحسان وعدم اليدين بالاشد وليس الطيب والسوسع الاكام واشباه ذلك من الامور العديدة التي لم تكن
 في الزمن الفاضل والسالف الصالح فالتحليل بها مندوبات المدح وما حلتها وكذا بالمكوس والمحدثان من المظالم وتقدم الجمال
 على العبد في الولايات العلمية وتولية المداصب الشريفة من ليس له بها من نظر في الوراثة لمخرجات المدح مبي على احدى طريقتين
 في العاديات وهي التي قال بها لفرافق وشيخه ابن عبد السلام وذهب اليها بعض السلف كمحمد بن اسلم من المخترعات منها
 تحقق بالبدع وتصير كالعادات المحترمة الجارية في الامة لوجود ثلاثة (لوجه الاول) اما امور حرت في الناس وكثر العمل بها
 وشاعت وداعت (والوجه الثاني) انه لا فرق بين وبين العادات اذ الامور المشروعة اثاره تكون عادية واثاره تكون عادية
 فكلاهما شروع من قبل الشارع فكما تقع المدح بالاشداع في أحدهما تقع في الآخر (الوجه الثالث) ان الشارع جاء بالوعد
 باشياء تكون في آخر الزمان هي خارجة عن سببه فتدخل فيما تقدم بمثيلة لاسها من حسن واحد ففي الصحيح عن
 عبد الله رضي الله عنه قال قال (٢٢٢) رسول الله صلى الله عليه وسلم انكم سترون بدعي اثرة وامورا تكرهونها

وقال آخرون لا ملازمة بين التوكل ورك الاسباب ولا هو هو وهذا هو الصحيح لان التوكل
 هو اعتماد القلب على الله تعالى بما عده من خير او بدفعه من ضرر قال الحقون والاحسن
 ملازمة الاسباب مع التوكل للمقول والمفعول اما المفعول بقوله تعالى واعبدوا لهم ما ساء مطعون
 من قوة ومن رباط الخيل هو بالاسناد مع الامر بالتوكل في قوله تعالى وعلى الله فليتوكل
 المؤمنون وقوله تعالى ان الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا أي تخبروا منه فقد أمر بكتساب
 التحرر من الشيطان كما يتحرر من الكفار وأمر تعالى بملازمة أسباب الاحتياط والحذر من
 الكفار في غير ما موضع من كتابه العزيز ورسول الله صلى الله عليه وسلم سيد المتوكلين وكان
 يطوف على القبائل ويقول من يعمى حتى أبلغ رسالة ربي وكادله جماعة يعمونه من
 العدو حتى نزل قوله سالى والله بهممك من الناس ودخل مكة مطاهرا بين درعين في كنيسته
 المحصر من الحديد وكان في آخر عمره واكن أحواله مع ربه تعالى بدخر قوت سنة ايماله
 وأما المفعول فهو ان الله العظيم اذا كانت له جماعة ولهم عوائد في ايام لا يحبس لادبها او
 أبواب لا يخرج الا منها أو امكنة لا بدفع الا فيها فلا ديب معه أن لا يطلب منه فعل الاحييت
 عوده وان لا يخاف عوائده بل يحري عليه والله تعالى ذلك بلوك واعتداه العطاء بل اعظم من
 ذلك رتب ما يملكه على عوائد ارادها واسباب قدره ورنطه آثار قدرته ولو شاء لم ير نظاما

قال في امرنا يا رسول
 الله قال ادوا اليهم حقهم
 وسلو حقكم وعن ابن
 عباس رضي الله عنهما
 عن النبي صلى الله عليه
 وسلم انه قال من كره من
 أمته شيئا فليصبر عليه
 فانه من فارق الجماعة
 شبرا فمات ميتة
 جاهلية وفي الصحيح
 أيضا اد أسد الامر
 الى غير أهله فانظروا
 الساعة وعن أبي هريرة
 رضي الله عنه عن النبي
 صلى الله عليه وسلم قال

يقع رب الرمان ويبيض الملم ويأتي ويظهر الجمل ويظهر الفرس ويكثر المخرج قال
 يرسل الله سبحانه وقال القتل الممنوع عن أي موسى رضي الله عنه قال قال النبي صلى الله عليه وسلم ان بين يدي لا يما ينزل فيها
 الجمل ويرتفع فيها الدم ويكثر فيها المخرج والمخرج الممتلئ وعن حذيفة رضي الله عنه قال حدثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم
 حدثني رأيت أحدهما وانا انظر لا أخرج حدثنا أن الامامة رلت في جدر قلوب الرجال ثم علموا من القرآن ثم علموا من السنة وحدثنا
 عن ربهما ثم قال بام الدومة فتدبض الامانة من قلبه فيظل أثرها مثل الولت ثم سام لومة فتنقض فيبقى أثرها مثل أثر الخيل كجمر
 دحرجته على رجله فمض فتراه يبتثر وليس فيه شيء ويصبح الناس يشايعون ولا يكاد أحد يؤدى الامانة فيقال ان في سبي
 فلان رجلا أمينا ويقال لرجل ما عقله وما أظرفه وما أجلاء وما في قلبه مثقل حبة خردل من ايمان الحديث وعن أبي هريرة
 رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لاقوم الساعة حتى تقتل ففتان عظيمتان يكون بينهما مقتلة عظيمة دعواهما
 واحدة وحتى يبعث دجالون كذابون قريب من ثلاثين كلهم زعم أنه رسول وحتى يقبض الملم ثم قال وحق يعطاول الناس في
 البيان الى آخر الحديث وعن عبد الله رضي الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ان من أخرج في آخر الزمان احداثا لاسنان
 سميه الاحلام يقرؤون لا يجاور تراقيهم يقولون من قول خير البرية يرفقون من الدين كما يرق السهم من الرمية ومن حديث في

هريرة رضى الله عنه انه عليه السلام قال بادروا بالاعمال فمما كقطع الليل المظلم يصحح الرجل مؤمنا ويمسى كافرا فيبيع هـ
مرض الدنيا وفسر ذلك الحسن قال يصحح محرما لدم أخيه وعرضه وماله ويمسى مستعلا له كانه تأوله على الحديث الآخر
لا ترجعوا بعدى كفارا يضرب بعضكم رقاب بعض والله أعلم وعن أس ابن مالك رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله
عليه وسلم ان من اشراط الساعة أن يرهق العلم ويظهر الجهل ويغشوا الرما ويشرب الخمر ويكثر النساء ويقتل الرجال حتى يكون
للحمسين امرأة قيم واحد ومن عريب حديث على ابن أبي طالب رضى الله عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا
مليت أمتي خمس عشرة خصلة حل من الدلاء فين وما هي يا رسول الله قال اذا صار النعم دولا والامانة مغنا والركاة معرما واطاع
الرجل روجه وعق أمه ورضدته وجدا أباه وارتفعت الاصوات في المساجد وكان زعيم القوم أرد لهم وأكرم الرجل عمة
شربه وشربت الخمر والبس الحرير واتعدت القيان والمعارف ولن آخر هذه الامة أو فها فليترقبوا عند ذلك ريح حمراء وريرة
وخسفا أو مسحا وقد افى الباب عن أبي هريرة رضى الله عنه قرب هذا وفيه سادس فليترقبوا عند ذلك ريح حمراء وريرة
الميان والمعارف وفي آخره فليترقبوا عند ذلك ريح حمراء وريرة وخسفا وآيات تنام كظام بال قطع سالكه فتابع فلهذا الاطرب
وأمثالها مما أخبر به النبي صلى الله عليه وسلم انه يكون في هذه الامة سنة (٢٢٣) اما هو في الحقيقة تدبيل الاعمال في

كما وا الحق باعمل بها
فما عوضوا منها غيرها
وفشا فيها كانه من الممول
به تشريها كان من جملة
الحوادث الطارئة على نحو
ما بين في العبادات (والطريقة
الكافية) وعينها الا كثر
ان العاديات ان كانت
كالبيع والنكاح والشراء
والطلاق والاجارات
والجسارت فلا بد فيها من
المعدات لكونها مفيدة
بأمور شرعية لاحية
للمكلف فيها كانت او لم
تؤخرها فان التخير

حتم الزى بالشرب والشبع بالاكل والاحتراق بالنار والحياة بالنفس في الهواء فمن طلب من
الله تعالى حصول هذه الآثار دون اسبابها فقد اساء الادب مع الله سبحانه وتعالى بل يتمسك
فصله في عوائده وقد انقسمت الخلاق في هذا المقام ثلاثة أقسام قسم عاملوا الله تعالى باعمال
قلوبهم على قدرته تعالى مع اهمال الاسباب واموائده فلهذا في الجار في زمن الهول وسلكوا
القعار المطيعة لملكه سمير زاد الى غير ذلك من هذه التصرفات فمؤلا حصل لهم التوكل وفاتهم
الادب مع الله تعالى وهم جماعة من العباد احو لهم مسطورة في الكتب في (زقاق وقسم لاحتطو
الاسباب وأعرضوا عن اتوكل وهم عامة الخلق وشرا لا فاسم ورعنا وصلوا على ملاحظه الاسباب
والاعراض عن اسبب الى الكفر والهمم الثالث اعتمدت قلوبهم على قدرة الله تعالى طاموا
فصله في عوائده ملاحظين في ذلك لاسباب مسبها وسمرها فجمعوا بين اتوكل والادب
وهؤلاء البريون والصديقون وخاصة عباد الله تعالى والمعارف مما ملته جعلها الله تعالى منهم
عنه وكرمه مؤلا هم خير لا قسم الثلاثة والمحب ممن همم الاسباب ونفط في اتوكل بحيث
يعله عدم الاسباب او من شرطه عدم الاسباب اذ قيل الايمان سبب لدخول الجنة والكفر
سبب لدخول النار بالجملة الشرعي كسائر الاسباب فل هو نارك هذين السدين او متبرها فان
ارك اعتبارها خسر الدنيا وان اعتبرها يقال لا بد من الاعمال وترك الكفر في حال له مال غيرها

في التمدات الزام كما أن الاقتصاد الزام حسب ما تقرروا به في كتاب المواضع صحيح دخول الاشباع فيها كالمعدات ولا فلا
وهذه هي النكته التي يدور عليها حكم الباب وتبين ذلك بالامثلة لما في به الفراق من لالدة المحرمة من وضع السكوس في
ما ملات الناس لا يخلوا ما أن يكون على قصد حصر التصرفات وقما ما اوفى حالة ما ليل حطام لدا على هيئة عصب الماصب
وسرقة السارق وقطع القاطع للطريق وما أشبه ذلك أو يكون على قصد وضعه على الناس كالدبر الموضوع والامر المحنوم عليهم
دائما أوفى أوقات محدودة على كفيات مضروبة بحيث تصمها بشرع الدائم الذي يحمل عليه انعامه ويؤخذون به وتوجه
على المنع منه الموقبة كما في أخذ زكاة المواشي والحرف وما أشبه ذلك في الفرص التي يصير تشريها زائدا وبدعة بلا شك
ويصير للسكوس على هذا الفرض نظران نظر من جهة كونها محرمة على العاقل أن يفعلها كسائر أنواع الطم وطمس جهة كونها
اعتبارا لتشريع يؤخذ به الناس الى الموت كما يؤخذون بسائر التكاليف فاجتمع فيها هيان وهي عن العصبية وهي عبد البدعة
ومن الفرض الاول انما يوجد بها الهي من جهة كونها تشريها ووضوعا على الناس أمر وجوب أو مذمب ادليس فيها جهة أخرى
يكون بها معصية بل نفس التشريع هو نفس المنوع وكذلك تقديم الجهال على العلماء وتولية الماصب الشريرة من لا يصلح لها
طريق التوريت فان جعل الجاهل في موضع العالم حتى يصير مفتيا في الدين ومعه ولا قوله في الاموال والدماء والاوصاع وغيرها

حرم في لندن فقط وأما كوردك بتجدد ديدنه حتى صير الدين مستعجلا لزمه الاب وان لم يبلغ رتبة الاب في ذلك المصعب
طريق الوارثة أو غير ذلك بحيث يشيع هذا العمل ويطرد ويرده اساس كاشع الذي لا يخاف بان يبروا عنه كما يبر عن
القاعدة الشرعية الكلية من مت عن شي فصبه تولده فيه جثمان جهة كونه بدعة بلا شكل وجهة كونه قولاً لا رأى غير
الجارى على العالم هو لدى الله الذى صلى الله عليه وسلم قوله حتى اذا لم يبق عالم اتخذ الناس رؤساء جهالا ما علموا فافتوا غير علم
فعلوا أو أضلوا وأضلوا وأضلوا لا هم افتوا بل رأى اديس عدمهم وهو بدعة أو سبب البدعة وما فى به المرافى من البدعة
المندوبة من اقامة صور الائمة والقضاة وولا الامر على خلاف ما كان عليه السلف فان البدعة لا تنصور فيه الا بما فيه بد جديد
من تكاف فرص أن يستفد في ذلك العمل انه مما يطلب به الائمة على الخصوص نشر ما خرجا عن قبيل المصالح المرسله بحيث
يهد من الدين الذى يدين به هؤلاء المطلوبون به أو يكور ذلك مما يسد خاصا بالائمة دور غيرهم كما زعم بعضهم ان حاتم الذهب
جائر لدوى السلطان أو يقول أن الجائر جائر لهم ليسه دور غيرهم وهذا أقرب من الاول في تصور البدعة في حق هذا
اسم ويشبهه على قرب رحمة المساجد اذ كثير من الناس يعتقد انها من قبيل تزييع بيوت الله وكذلك تطبيق الثريات
اعطية الاتمان حتى بعد الاماق (٢٢٤) في ذلك انه قافى سبيل الله وكذلك اذا اعتقد في زخارف الملوك

واقامة صورهم انها من
جملة برفيع الاسلام
واظهار معالمه وشعائره
او قصد ذلك في فعله
اولا انه ترفع للاسلام
بما هم اذن الله وما حكمه
المرابي عن معاوية ليس
من قدس هذه الرخايف
بل من قبيح المعتاد في
الناس ولا احتياط في
الحجاب بخافة من الحراق
خرق يسع ولا يرفع هذا
ان صح مقال والا فلا
يمول على اهل المؤرخين
ومن لا يعتبر من المؤلفين

من الاسباب ان كان هذان لا يزيان التوكل فغيرهما كذا ذلك ثم من الاسباب ما هو مطرد في مجرى عوائد الله تعالى كالايمان والكفر والعداء والتنافس وغير ذلك ومنها ما هو أكثر في غير مطرد لكن الله تعالى أجري فيه عادة من حيث الحيلة كالادوية وأواع الاسفار للارواح ويحو ذلك والادب في الجميع الخماس وصل الله تعالى في عوائده ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمر بالدواء والحمية واسمها الادوية حتى الركي بالارقام ركي سعد وقال عليه السلام المائدة بنت الندا والحمية رأس الدواء وصلاح كل جسم ما اعتاد واذا كان حاله في الاسباب التي ليست مطردة من الحمية واصلاح البدن عواطفه فاذن لك طوك غير ذلك من الموائد فما هو الحق الا بالبح والطريق الاصح

﴿ الفرق الثامن الخمسون بين قاعدة الجسد وقاعد القبطنة ﴾

اشتركت القاعدتان في انهما طلبا من القلب عيان الحسد نهي زوال الهممة عن العبد واشغيلة
نهي حصول مثلها من غير تعرض اطالب روالها عن صاحبها ثم الحسد حسداً في زوال
الهممة وحصولها للحاسد ونهي زوالها من غير أن يطلب حصولها للحاسد وهو شر الحاسدين
لان طلب الهممة الصرفة من غير معارض عادى أو طمى ثم حكم الحسد في نشره التتحرير
وحكم البيعة لا باحة لعدم نطقه بمفسدة التعة ودليل تحرير الحسد الكتاب والسنة والاجماع

واخرى في أن يمتنع عليه حكمه أو أي به الفراق مثلا لسدعة اباحه من الخد والمداخل للدقيق فالمتماد فيه أن لا يلحقه فالكتاب
أحد والدين ولا تدبر الدنيا بحيث لا يترك عنه كالتشريع فلا يطول به وعلى ذلك الترتيب ينظر فيما قاله ابن عبد السلام من
غير فرق فتميز حال لسدعة في العاديات من مجال غيرها وقيل يقصد بالسلك المبالغة في التمسك لله تعالى في تعريض البدعة المتقدم
ظاهرا معي على طريقه الاكثرين في العاديات واما على طريقة الفراق وشيخه وحض السلف فيها فمعناه أن التشريع إنما
يجاء به لمصالح العباد في عاجلتهم وأجلتهم لتأنيبهم في الدارين على أكل وجوهها وهو الذي يقصده المتدفع بدعته لأن البدعة
إما أن تنفع بالمعادات أو بالمعادات فإن تعلقت بالمعادات فاعلم أن ما أرادها أن يأتي بسدده على الملح ما يكون في زعمه ليعوز بانه
المرتبة في الآخرة في ظنه وإن تعلقت بالمعادات فكذلك لا سيما وضعها لتأني الأمور دينية على تمام المصلحة فيها لم يحل
المداخل في قسم البدع وظاهر أن التمتع عنده ملذذ الدقيق المدخول اسم منه سر المحلول وكذلك البهائم المشيدة التمتع بها
مع منة بالحشوش والحرب ومثله المصادرات في الاموال بالنسبة الى أولى الامر وقد اباحت الشريعة لتوسع في التصرفات
فيما المتدفع من ذلك (الجهة الثانية) ان البدع على انها إما تكون قبيحة منبها عنها هل لها حكم واحد أم متعدد
طريقه ذهب بعضهم الى الاولى واما لا تكون الاكبائر وأبداها بالاصمية فصلا عن الكراهة وإن ظهرت في المعاصي

غير البدع لانظهر في البدع وذلك لان البدع ثبت لها امران (أحدهما) انها مضادة لشرع ومراجعة له حيث نصب
 المتدع نفسه نصب المستدرك على الشريعة لانه لا نصب المستدرك على الشرع (والثاني) ان كل بدعة وان قلت شريع
 رندا أو ناقص أو غير للاصل الصحيح وكل ذلك قد يكون على الأفراد وقد يكون ملحفا بما هو مشروع فيكون
 قادحا في مشروع ولو فعل احد مثل هذا في نفس الشريعة عدل الكفر اذا الزيادة والنقصان فيها أو التمييز قل أو كثر كغير
 فلا فرق بين ما قلناه وما كثر من فعل مثل ذلك بتأويل فاسد أو رأى طاط رأه والحقه بالمشروع فادان لم يكفره لم يكن في حكمه
 فرق بين ما قلناه وما كثر لان الجريم لا تحمّلها الشريعة لاهيل ولا سكتة لاسيما وعموم لادلة في دم البدع من غير استثناء
 وكلام السلف يدل على عموم الدم فيه فالقرب ان يقال كل بدعة كبيرة عظيمة بالاضافة الى محاوره حدود الله بالشرع الا انها
 وان عظمت لما ذكرناه تتفاوت رتبها حسب امضاء من بعض فيكون منها صارا وكيارا ما باعتبار ان بعضها اشد عقابا من بعض
 فالأشد عقابا كبريما دونه واما باعتبار قوت المطلوب في المعصية فكما قسمت الطاعة بانواع السعة الى الفاضل والافضل لا تقسام
 مصاحها الى الكامل والاكمل انقسمت البدع لا تقسام معاصيها الى الردل والاردل الى الصغر والكبر من باب السب والاضافات
 فقد يكون الشيء كبيرا في نفسه لكنه صغير بالنسبة لما هو أكبر منه فلا ينظر (٢٢٥) الى حجة الامر في البدعة بالنسبة

الى صورتها وان دقت من
 ينظر الى معاصيها للشرعية
 ورميها لها بالنقص
 والاستدراك وانها لم يكن
 بدع حتى يوضع فيها اختلاف
 سائر المعاصي فانها لا يعود
 على الشريعة فتدبص
 ولا عص من جاسها بل
 صاحب المعصية يذلل
 منها مفرقة بحالته الحكماء
 في أصل المعصية انها لا
 في قول المكاتب لما يعتقد
 صحته من الشرية وحاصل
 البدعة مخالفة في اعتقاد
 كمال الشريعة ولذلك

فان كتاب قوله تعالى ومن شر حاسدا اذا حسد أم يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وقوله
 تعالى ولا تمشوا مفضل الله به مضحك على بعض أي لا تمنوا زواله لان قرينة الهمي دالة على
 هذا الخذف وأما السنة بقوله صلى الله عليه وسلم ولا حسد الا في بين رجل آتاه الله القرآن فهو
 يقوم به آتاه اصيل واطراف النهار ورجل آتاه الله تعالى مالا فهو يتبعه آتاه اصيل واطراف النهار
 أي لا عبطة الا في هاتين على وحده اذ لا لمة وقال عليه السلام لا تحاسدوا ولا تاعصوا وكونوا عباد
 الله اخوانا واحدا على تحريمه وقد يبرعن المعصية فقط الحسد كالحديث المتقدم وذل
 ان الحسد اول معصية عصي الله بها في الارض حسد ابيس آدم فلم يستحله

الفرق التاسع والخمسون والمائتان بين قاعدة الكبر وقاعدة التحمل

بالملايس والمراكب وغير ذلك

اعلم ان الكبر لله تعالى على أعدائه حسن وعلى عباده وشرائمه حرام وكبره قال عليه السلام ان
 يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من الكبر فقالوا يا رسول الله ان احدا يحب ان يكون ثوبه
 حسنا وعليه حسنة فقل ان الله جميل يحب الجمال ولكن الكبر يطر الحق وغصص الناس خروجه
 مسلم وغيره قال العلماء رضى الله عنهم طار الحق رده على قائله وعصص الناس احتقارهم وقوله
 عليه السلام ان يدخل الجنة وعبد عظم يقتضى ان الكبر من الكبار وعدم دخوله الجنة مطلقا

(٢٩ - فردق - راجع)

قال مالك بن أنس من أحدث في هذه الامة شيئا لم يكن
 عليه سلفها فقد رعم ان رسول الله خان الرسالة لان الله يقول اليوم كانت لكم ديسكم الى آخر الحكاية ومثلها جواره
 ان اراد أن يحرم من المديبة وقال أي فتنة فيها انما هي اميال اربدها فقال وای فتنة اعظم من ان تظن انك فلتات ولا
 قصر عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخر الحكاية هذا لا يصح أن يكون في البدع ما هو صفة بل صار اعتقاد
 الصغار فيها يكاد يكون من التشبهات كما صار اعتقاد نبي الكراهية الشريعة عنها من الواضحات والى الطريقة النبوية
 اعنى تعدد حكم البدع مال الامام ابو اسحاق الشاطبي فقال في كتابه الاعتصام ان البدع وان ورد الهمي عنها على وجه
 واحد ونسبته الى الضلالة واحدة في قوله صلى الله عليه وسلم اياكم ومحدثات الامور فان كل بدعة ضلالة وكل ضلالة في النار
 وهو عام في كل بدعة الا ما لا يصح أن يقال انها على حكم واحد هو التحريم فقط أو الكراهية فقط لوجود (الوجه الاول) اسنادا خلة
 تحت جنس النهيات وهي لا تندو الكراهية والتحريم فبدع كذلك (والوجه الثاني) ان البدع اذا وُمل معقولها وجدت متفاوتة
 بعضها ما هو كغير صراح كبدعة الجاهلية التي عليها المراءى بدع قوله تعالى وجعلوا لله محاد من الحوت والاسماك بعضها
 فقالوا هذا الله نزعهم وهذا الشر كائن الآية وقوله تعالى وقالوا اني طون هذا الاسام حالصة له ككبرنا ومحرم على رواجنا و

مكن ميتة فهم فيه شركاء وقوله تعالى وما يجعل الله من نعمة ولا صالحة ولا وصيلة ولا حام وكذلك بدعة المذنبين حيث اتحدوا الدين
 دربعة لحظت النفس والمال وما أشبه ذلك لا يشك به كفر صراح ومنها هو من المعاصي التي ليست بكفر أو بختلاف من هي
 كفر أم لا كبدعة الخوارج والمردية والمرجئة ومن أشبههم من الفرق الصالحة ومنها ما هو معصية ويتفق على أنها ليست بكفر
 كبدعة التمثيل والصيام قائم في الشمس والخصاء بقصد قطع شهوة السكاح والجماع ومنها ما هو مكروه كما قول مالك في اتباع
 رمضان يست من شوال وقرءة القرآن بالادارة والاجتماع نداء عشية عرفة وذكر السلاطين في خطبة الجمعة على ما قاله
 ابن عبد السلام الثاني وما أشبه ذلك (و لوجه الثالث) أن المعاصي ما يصدر عنها ككفر ويعرف ذلك بكونها واحدة في
 ضروريات أو الحاجيات والتكبيات قال ما كانت في الضروريات أعظم الكبار وما كانت في التخصيصات فادنى رتبة
 فلا شك كمال وما وقعت في الحاجيات فتوسط بين الراتبين ثم إن كل رتبة من هذه الرتب لها مكان ولا يمكن أن يكون
 في رتبة أعلى من المكان مع المكان في سبب الوسيلة مع المصعد ولا تنبع الوسيلة رتبة المصعد وأيضا الضروريات إذا
 تؤلمت وجدت على مراتب في التنازل وعدمه فإن مرتبة النفس ليست كمرتبة الدين لا ترى أن الكفر مبيح لدم وإن
 المحاطة على الدين تبيح تريض (٢٢٦) النفس بتفصيل والآلاف في الأمر بمجاهدة الكفار والمارقين عن

عند المعتزلة لأن صاحب الكمية عندهم محله في النار كالكاور وعدا هل السمة معناه لا يدخل في
 وقت بدعتها غير المكبرين أي في المبدأ والنفى المأمور قد يرده المخلص إذا اقتضته المصووص أو
 القواعد والكبر من أعظم - بوب قلب بدل الله تعالى العافية حتى قال بعض العلماء كل ذنوب
 القلب يكون منه لفتح إلا الكبر وأما الكبر فقد يكون واجبا في ولادة الأمور وغيرهم فتوقف
 عليه تنفيذ الواجب فإن الحياة الزنة لا تحصل منها مصالح العامة من ولادة الأمور وقد يكون
 مندوا إليها في المداوات والحاجات وفي الحروب لخدمة العدو والمرأة لزوجها وفي العلماء انعطاف
 العلم في نفوس الناس وقد قال عمر أحب إن أطرا إلى قارىء القرآن أبيض الثياب وقد يكون
 حراما إذا كان وسيلة لحرم كمن تزين بفساء الاجنبيات ليرى من وقد يكون مباحا إذا عرى
 عن هذه الأسباب وانقسم التعمد إلى هذه الأحكام الخمسة وكذلك الكبر أيضا قد يحجب
 على الكفار في الحروب وغيرها وقد يندب على أهل البدع تقبيل الدعة وقد يحرم كما جاء في
 الحديث والامانة فيه عبدة والفرق بينه وبين محرم في صور الامانة فيه أن أصل التعمد
 الامانة لقوله تعالى قل من حرم ربة الله التي أخرج لصدقه والعلقيات من الرق فإذا عدم
 المارضى الدافع عن الاباحة بقيت الامانة وأصل لسكر التحريم فإذا عدم المارضى الدافع
 عن التحريم استصحب فيه التحريم فهذا فرق وورق آخر أن الكبر من أعمال الملوك ولتحمل

الدين ومرتبة العدل
 والمال ليست كمرتبة
 النفس لا ترى أن قتل
 النفس مبيح للمصاص
 فاقبلت بحلال العقل
 والمال وكذلك سائر
 ما بقي وإذا نظرت في
 مرتبة النفس وجدت
 مرتبة المرتب لا ترى
 أن قطع المصو ليس
 كالذبح وإن المصو
 ليس كقطع المصو
 وهذا كله محل بيانه
 الأصول فقد ظهر
 تفاوت رتب المعاصي

والبدع من جملة المعاصي في صور فيها تفاوت أيضا فما يقع في

من
 الضروريات احتلالا لها ومنها ما يقع في الحاجيات احتلالا لها ومنها ما يقع في التخصيصات احتلالا لها وما يقع في رتبة الضروريات
 منه ما يقع في الدين كما تقدم في احتراع الكفار وتغييرهم دولة إبراهيم عليه السلام ومنه ما يقع في النفس كجعل الله في تعذيبها
 أنفسها بأنواع العذاب الشديد والتمثيل والعقل والاصناف التي تفرع منها القلوب وتفسر أممها الجلود كل ذلك على عطف
 جهة استعمال الموت لنيل الدرجات العلى في رجمهم والقور بالنجم لأن مد الخروح عن هذه الدار العاجلة ومعنى على
 أصول لهم فاسدة اعتقدوها وبنوا عليها أعمالهم ومنه ما يقع في البدن كأي أسكرة الجهلة التي لا عهد لها في شريعة إبراهيم
 عليه السلام ولا غيره بل كانت من جملة ما اخترعوا واتدعوا وهي أنواع منها سكاح الاستبصار وهو أن يقول الرجل لامرأته
 إذا طهرت من طمئنها أرمي إلى فلان فسيبضمي معه ويترها زوجها ولا يمسها أبدا حتى يتبين حينها من ذلك الرجل الذي يستصعب
 منه فإذ اتبين حملها أصابها زوجها إذا أحب وأما يفعل ذلك رغبة في نعمة الولد ومنه ما يقع في العقل كعدم بعض الفرق أن العقل له
 مجال في التشريع وأنه محسن ومفصح فاندعوا في دين الله ما ليس فيه ومنه ما يقع في المال كاحتياج « كعمار على استئصال العمل
 بالربا بقياس فاسدا كذبهم الله تعالى فيه ورد عليهم بقوله تعالى ذلك بسهم قالوا إنما البيع مثل الربا وأحل الله البيع وحرم الربا

قال وأما ما تقدم في توجيه طريقة اتخاذ حكم البدع فجوابه انه لا يظهر الا في حق من يكون عادى نكوتها بدعة ويقر بالخلاف
 للسنة بحثا اما في حق من ليس كذلك فلا وشأن كل من حكمه بحكم اهل الاسلام ان لا يقر بالخلاف للسنة بحثا بل يكون غير عالم
 بان ما عمله بدعة ان لا يرضى منتم الى الاسلام فانه صفة الخلاف للسنة أصلا لانه مصادم للشريعة مراعاة لمصلحة
 والنقصان منه والحرى بغيره فلا بد له من تأويل فان كان محمدا في السنة اعظم وتشرعها كقوله هي بدعة والسكينة مستحسنة
 وكعمله لها مقرا تكونها بدعة لاجل حفظ ما قبل كفاعل الذنب له صواب خطاه العاجل خوف على خطئه أو فرارا من خوف على
 خطئه أو فرارا من الاعتراض عليه في اتباع السنة كما هو الشأن اليوم في كثير من يشا اليه وما أشبه ذلك وان كان مقلدا ففي أهله
 كقوله هي بدعة والسكينة رأيت فلاه العاصي يعمل بها وادى كان كذبت بقول مالك من أحدث في هذه الامة شيئا لم يكن عليه
 سلفها فقد رجم أن النبي صلى الله عليه وسلم حال الرسالة رقبته لم أر أدبا يعز من المدينة أي ثقة أعظم من رأيك سقت الى فضيلة
 قصر عمر رسول الله صلى الله عليه وسلم الى آخر الحكاية اهل الزمان يحصم على عامة اهل النظر كانه يقول يلزمك في هذا القول كذا
 لانه يقول قصدت اليه فصد الامة لا يقصد الى ذلك مسلم ولا ارم المذهب وان اختلف الاصويون فيه هل هو مذهب أم لا الا ان شيئا
 ابيه بين وبينهم كقولهم ان لا ارم المذهب ليس بمذهب (٢٢٧) وروى أنه رأى لعقمة بن أبصم لذلك اد

قرر على الحصم الكرمية
 الابتكار فاعتبار ذلك انما على
 التحقيق لا يهمل اذا وعد
 ذلك تستوى البدعة مع
 المصيبة فكما انقسم المصيبة
 الى صغائر وكذا كذا
 تنقسم البدع الى صفائر
 وكذا ارم لا تكون البدعة
 صغيرة لا شروط (أحدها)
 أن لا يداوم عليها كما أن
 الصغيرة من المعاصي كذا
 فلهذا قالوا لا صغيرة مع
 أصرار ولا كبيرة مع استعفار
 الا أن المعاصي من شأني
 الواقع انما قد يصير عليها

من افعال الجوارح يتعلق به الحسن دون الكبر

(الفرق الستون والمائتان بين قاعدة الكبر وقاعدة المحجب)

قد تقدمت حقيقة الكبر وبه في الملأ ويعصد ذلك قوله تعالى ان في صدورهم الاكبر
 بياضه فجعل محله الله والصدور اما المحجب فهو رؤية العباد واستعظامهم من العبد فهو مصيبة
 تكون هذه العبادة ومتعلقة بها هذا اتفاق الخاص كما يتجلى في عبادته والملك الملوك وكل
 مطيع بطاعته هذا حرام غير مفسد بطاعة لانه يقع بعدها خلاف الرياء فانه يقع معها ففسدها
 وسرخر به المحجب انه سوء أدب على الله تعالى فان العبد لا ينبغي له أن يستعظم ما تقرب به
 الى سيده بل يستعظمه بالنسبة الى عظمة سيده لاسما عظمة الله تعالى ولذبت قال الله تعالى
 وما قدروا الله حق قدره أي ما عظموه حق عظمته من أعجز نفسه وعبادته فقد ذلك مع
 ربه وهو مطلع عليه وعرض نفسه تحت الله تعالى وسحقه وبه على ضد ذلك قوله تعالى
 والذين يؤتون ما آوا وقلوبهم وجلة انهم الى ربهم راجعون معاد معلون من الطاعات ما يفعلون
 وهم خائفون من اداء الله تعالى في ذلك العداغة احتقارا لها وهذا يدل على طلب هذه الصفة
 والمهي عن ضدها فالكبر راجع للخلق والعبادة راجع للمادة

وقد لا يصير عليها وعلى ذلك يدنى طرح الشهادة وسحقه الشهدا وعدمه خلاف البدعة من شأنها في الواقع المداومة والحرص على
 أن لا تزول من موضعها وان يقوم على أركانها القيامة وتطوى عليه نسبة الامة ويرمي به لتفصيل وينذر بالسديع ولصبايل
 ضد ما كان عليه سبب هذه الامة والمقتدى بهم من الائمة ودليل ذلك أولا الاعتناء فان اهل البدع كان من شأنهم القيام بالكبر على
 اهل السنة ان كان لهم عصبية أو لصقة أو سلطان نجري أحكامه في الناس ونعد أو امره في الاقطار ومن طلع سيرة المتقدمين وجد من
 ذلك ما لا يحصى ونادى النفل فقد ذكر السلف ان لبدعة اذا احدثت لا تترك الامصيا والمعاصي ليست كذلك فقد يتوب صاحبها
 وينيب الى الله تعالى ان قد جاء ما يشذك في حديث الفرق في بعض الروايات تتجارى بهم لك الاهواء كما يتجارى السكاب
 لصاحبه ومن هاجرم السبب بان المبتدع لا نوبة له مما (والشرط الثاني) ان لا يدعوا اليهم فان البدعة قد تكون صغيرة بالاضافة ثم يدعوا
 مبتدعها الى القول بها والعمل على مقصدها فيكون انهم ذلك كله عليه فانه الذي أزرها وسبب كثرة وقوعها والعمل بها فقد ثبت
 الحديث الصحيح ان كل من سن سنة سيئة كان عليه وزرها وورر من عملها لا ينقص ذات من أوزارها شيئا والصغيرة اما هاتوت
 الكبرية بحسب كثرة الانتم وفاته فرء مساوي الصغيرة من هذا الوجه الكبيرة او تربي عنها (والشرط الثالث) ان لا يفعل في
 المواضع التي هي مجتمعات الناس او المواضع التي تقام فيها السن وتظهر فيها علامات الشريعة قلما تظاهرها في المجتمعات ممن يقتدى

به او من يحس الظن به وذلك من اضرار الاشياء على سبيل لاسلام فاسها لانهم لا يفتقدون اصحابها فيها فان العوام اتباع كل ناعق لاسيما البدع التي وكل الشيطان تحسيسها للناس والتي للعوس في تحسيسها هوى وعلى حسب كثرة لاسماع اعظم عبيده الوزير كما تقدم وما انحازها في المواضع التي تقام فيها لستين فهو كالنداء اليها بالتحريض لان عمل اطهار الشرائع الاسلامية يوم ان كل ما ظهر فيها فهو من الشوائب فكان سطرها بقول هذه سنة فاتيها (وشرط الرابع) ان لا يستصغرها ولا يستحقرها فان ذلك وان فرضها صعبة استهانة بها والاستهانة بالبدع اعظم من الدب فكان ذلك سببا لعظم ما هو صغير وكذلك معنى ادعاء المكروهة انها اذن رتبة في لزم من رتبة الصعوبة وليس مساها لتعزبه لدى هوى اثم فاعلموا وروى الحرج عنه البتة لان هذا لا يكاد يوجد عليه دليل من الشرع ولا من كلام الائمة على الخصوص اما الشرع ففيه ما يدل على خلاف ذلك لان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذ قل من قال اما انا فاقوم الابل ولا انا ثم وقل لا تخزاه انا فلا اكبح النساء الى آخر ما قالوا رد عليهم عليه السلام ذلك وقال من رعب عن سبي فليس مني وهذه الممارات اشد شي في الاسكار مع ان ما التزموا لم يكن الا قلة مندوب آخر وكذلك ما في الحديث انه عليه السلام رأى رجلا قائما في الشمس فقال ما ابل هذا قلوا انظر ان لا يستطال ولا يتكلم ولا يجلس ويصوم فقال رسول الله صلى (٢٢٨) الله عليه وسلم مرة فليحس وليتكمم ويستطال وليتم صومه قال

الفرق الذي يستون والمثل ان بين قاعدة العجب وقاعدة الاستماع كلاهما معصية ويحكر على العبد من جهة المعصية والموازية لا من جهة الاحاط وفي الحديث لصحيح خرجه مسلم وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع سمع الله يوم القيامة أى يراى به يوم القيامة هذا لان عمل عملا لي ثم اراد به غيرى وهو غير الرياء لان العمل بهم قوله حالصا والرياء مفسد والفرق بينه وبين العجب انه يكون بهتانا والعجب بالقلب كلاهما ضد العبادة

الفرق الثاني والمستون والمثلان بين قاعدة الرضى بالقضاء وعدم الرضى بالمقتضى اعلم ان كثيرا من الناس يتقيدان عليه فلا يفرق بين السخط بالقضاء وعدم الرضى به والسخط

قال (الفرق الثاني والمستون والمثلان بين قاعدة الرضى بالقضاء وعدم الرضى بالمقتضى) قلت ما قاله فيه صحيح ما عدا قوله والرضى بالكفر كفر فاه ان اراد مع علمه بكفره فذلك لا يتأتى الا من الكافر عمادا على القول بخوار ذلك عامة واما على القول بامتداع ذلك عادة فملا وما عدا قوله فمن قضى عليه بالمعصية أو الكفر فالواجب عليه ان يلاحظ جهة المعصية والكفر فيكرههما وأما قدر الله تعالى فيهما فالرضى به ليس الا ومتى سقطت وسفه الرىويه في ذلك كان ذلك معصية أو كفرا منضمها الى معصيته وكفره على حسب حاله في ذلك فان كراهة الكفر

ما كره الله ان يترك ما كان عليه فيه معصية فتأمل كيف جعل مالك العيبام للشمس وترك الكلام والجلوس معاصى حق فمر بها الحديث المشهور مع انها في انفسها اشياء مباحات لكها لما اجراها مجرى ما ينشرع به وبدان لله به صارت عند مالك معاصى لله وكافية قوله كل بدعة ضلالة شاهدة لهذا

الذى والجميع يقتضى التائم والتهديد وتوعيد وهي خاصية المحرم قال واما كلام العلماء فاهم وان اطلقوا الكراهية في الامور المهي عنها لا يمتنعون بها كراهية الشر به فقط وانما هو اصطلاح للتأخير من حين ارادوا ان يفرقوا بين القبيحين ويطلقون لفظ الكراهية على كراهية التبر به فقط ويحسون كراهية التحريم بلفظ التحريم والمنع واشياء دلت واما المتقدمون من السلف فانهم لم يكن من شأهم فيما لا يصح فيه صريحا أن يقولوا هذا حلال وهذا حرام ويتحذرون هذه العارة خوفا مما في الآية من قوله تعالى ولا تقولوا لما تصف السنتكم الكذب هذا حلال وهذا احرام لتتروا على الله الكذب وحكي مالك عن تقدمه هذا الذي قادا وجدت في كلامهم في البدعة او غيرها كره هذا ولا احب هذا وهذا مكروه وما أشبه ذلك فلا تقطن على أنهم يريدون التبر به فقط فانه اذ ادل الدليل في جميع البدع على انها ضلالة فمن بعد فيها وهو مكروه كراهية التبر به انهم الا ان يطلقوا لفظ الكراهية على ما يكون له أصل في الشرع ولكن يارضه امر آخر معتبر في الشرع فيكره لاجله لانه بدعة مكروهة على ما قيل يذكر في موضعه انه محل الحاجة من كلام الشاطبي في الاعتصام قلت وسأجل طريقى عدم التصصيل في البدع انها على الاولى لانكون الاكثار وان تفاوتت افرادها بكثرة العقاب وعدم كثرته وانها على الثانية تكون كباثر او صغائر أو مكروهة لان صغائرها وان كانت كصغائر غيرها من المعاصي

لا يتحقق صحتها الا بالشروط لارادة المتقدمة لكي تحقق الشروط في صغائرهما بعيدا جدا ومكروها ليس معناه التنزيه وعدم العقاب بل معناه ان عقابه اقل من عقاب الصغيرة فافهم والذي يتحصل من جميع ما ذكر ان طريقة أصحاب مالك المتقدمين على الاصل واختارها الشاطبي وبنى عليها كتابه الاعتصام من ان البدع لا تكون الا قبيحة منها عظم امينية على امور ثلاثة الاول ان البدعة حقيقة وما لم يقبل في الصدر الاول ولم يكن له أصل من أصول الشرع وبخلاف في غير ذلك الامر الثاني ان جميع ما ورد في ذم البدع من نحو قوله صلى الله عليه وسلم كل بدعة ضلالة باق على عمومها الامر الثالث القول بان البدع لا تدخل الا في العبادات التي لا تدفعها من التمسك وأخر طريقة انقسام البدع الى قبيحة وحسنة والقبيحة الى حرام واصل الى حد الكفر او الى حد الكبرية أولا وإلى مكروه ثمها والحسنة الى واجبة ومدونة ومباحة التي اختارها الاصل وابن الشاطب ومجد الزرقاني راجى عليها عمل أصحاب مالك المتأخرين كالزرقاني وغيره وفي غيرها الاصل الفرق بين الساعدتين المذكورتين واليهما ذهب الامام النووي والامام ابن عبد السلام شيخ الشيخ القراني وغير واحد من أصحاب الشافعي مبنية على ثلاثة أمور ايضا الاول ان البدعة حقيقة وما لم يقبل في الصدر الاول كان له أصل من أصول الشرع ام لا الامر الثاني ان جميع ما ورد في البدع من نحو قوله صلى الله عليه وسلم كل بدعة ضلالة عام مخصوص الامر الثالث القول بان جميع المحترقات (٢٢٩) من العبادات ولو لم ياتحتم اثباته

تستلحق باسند وتصدير
كالمدات المخرجة والله
سبحانه وتعالى أعلم
الفرق الخامس وخمسون
والدأتان بين قاعدة المصيبة
المحرمة وقاعدة المصيبة التي
لا تحرم
وهو ان الاصل في المصيبة
المحرمة لم يأت الله تعالى بقوله
تعالى ولا يقترب منكم
مصابي لا يتكلم احدكم
في حق احدي غيبته بما هو
فيه مما يكرهه فيما رواه
مسلم وابوداود والترمذي
والنسائي وغيرهم وطرقه كثيرة

بالمقضى وعدم الرضى به اعلم ان السخط بالعضاء حرام اجماعا والرضى بالعضاء واجب اجماعا بخلاف المقضى والفرق بين العضاء والمقضى والقدر والمقدور ان الطبيب اذا وصف للمريض دواء مرا أو قطع يده امنا كذا فان قيل من ترتب الطيب وراء لجمته وكان غير هذا يقوم مقامه مما هو أبسر منه فهو تسخط بعضاء الطيب واذا قلنا وحماية عليه بحيث لو سمعه الطبيب كره ذلك وشق عليه وان قلنا هذا دواء مرقب من شوائب وقطع الد حصل لي منها آلام عظيمة اميرجة فهذا تسخط بالمقضى الذي هو الدواء والصلح لا بالقضاء الذي هو ترتيب الطيب وما لجمته فهذا ليس قدحا في الطيب ولا يؤله اذا سمع ذلك بل يقول له صدقت الامر كذلك فملى هذا اذا اتى الانسان بمرض فدا لم من المرض بمقضى طبعه فهذا ليس عدم رضى بالقضاء بل عدم رضى بالمقضى وان قال أي شيء علمت حتى أصابني مثل هذا وما دني وما كنت أستأمن هذا فهذا عدم رضى بالقضاء فمن ما مورون بالرضى بالقضاء ولا تعرض لجمته رتنا الا بالاحلال والتمظيم ولا تعرض عليه في ملكه رأيا انا أمرنا بان نطيب لنا ابلايا واراي

لا يتالي الامع الكفر عابدا على ان ذلك من البعيد الماشية بالاحمال لا بدلا كمر عابدا الا لامل محمله عليه ويرجحه عنده فكرهته اياه مع رجحانه عنده كالمناقضين وأما كراهيته المصيبة فهي ممكنة لان كل عاص عالم بصيانه والله تعالى أعلم

عن جماعة من الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه قال انذروا ما المصيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كرك الخلق ما يكره كما في الزواجر وفي الاصل ان تذكر في المرة ما يكره ان سمع قبل ان تقرأ ان كان في اخي ما أقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته قال الاصل ودل قوله صلى الله عليه وسلم ان سمع بصا على انه لا يسمى ما يكرهه الانسان اذا سمعه عيبه الا اذا كان عائيا وابس بخاضر أي سواء كان حيا او ميتا قال ولقط ما من صبيغ العموم فتناول جميع ما يكرهه اه أي سواء كان في دمه كاحول او قصير او اسود او ضدها او في سبه كالبوه هذى او اسكاف او نحوهما ما يكرهه كيف كان او في خلقه كمن الخلق طاجر ضعيف او في فعله الديني ككذاب او متهاون بالصلاة او لا يحسنها او عاق لوالده او لا يعطى الزكاة او لا يؤدنها لمستحقها او في فعله الديني كقتيل الادب او لا يرى لاحد حقا على نفسه او كثير الاكل او اليوم او في ثوبه كطويل الدبل او قصيره وسجحه او في داره كقليلة المرافق او في دابته كجموح او في ولده كقليل التربية او في زوجته ككثيرة الخروج او عجور أو تحكم عليه او قذلة النظافة او في خادمه كآبق او غير ذلك من كل ما يعلم انه يكرهه لو علمه وحكمه نحر بها مع انها صدق المبالغة في حفظ عرض المؤمن والاشارة الى عظيم ناكذ حرمته وحقوقه وراد تعالى ذلك تأكيذا وتحقيقا مشبه عرضه بآلحه ودمه مع المبالغة في ذلك ايضا بالتبشير فيه بالاحاب

فقدل عز من قائل أحب أحدهم أن يأكل لحم أخيه ميتا ووجه الدشيشة أن لسان يتألم قلبه من قرض عرضه كما يتألم منه من قطع لحمه لا كلبه من أنف لأن عرض الماقل عنده أشرف من لحمه ودمه وكما أنه لا يحسن من معاقل أكل لحوم الناس لا يحسن منه قرض عرضهم بالطريق الأولى لأنه ألم ووجه لا كدية في لحم أخيه أن الأخ لا يمكنه مضغ لحم أخيه فصلا عن أكله بخلاف العدو فإنه يأكل لحم عدوه من غير توقف منه في ذلك وتذرع بمقتا الواقع حالا ما من لحم أخيه وأخيه ما قد يقال إنما تحرم الميتة في الوجه لأنها حيوان حيث لم يمت في الميتة لا طلاع الميتة عليها ووجه الدفاع هذا أن أكل لحم الأخ وهو ميت لا يؤلم أيضا ومع ذلك هو في غاية القبح كما أنه لو عرض الأطلاع لتألم به قلب الميت لو أحسن تأكل لحمه لآلمه فكذا الميتة تحرم في الميتة لأن الميتة لو أطلع عليها لتألموا صا هي المرض حق وكذا الله تعالى وهو مرض الميتة وقعت بحيث لا يمكن الميتة العلم بها حرمت أيضا رعاية حق الله تعالى وقطع الناس عن الاعراض والمخوض فيها بوجه من الموحود اللهم إلا للأسباب الآتية لأنها محل ضرورة فتباح حينئذ لأجل الضرورة كما اشارت الآية إلى ذلك أيضا بذكر ميتة أكل لحم الميتة إنما محل للضرورة الحقيقة حق لو وجدنا صطربة ميتة أخرى مع ميتة لآدمي لم نحل له ميتة لآدمي بخلاف ما لو لم يجد الميتة لآدمي فدا بحق الفرض الصحيح الشرعي الذي لا يتوصل إليه إلا (٢٣٠) بالميتة حرمت عن أصلها من الحرمة وحينئذ فتباح أو تباح وتتحصر التي

لا يحرم للعرض الصحيح الشرعي في ستة أبواب
١- طمها المكان بقوله
القدح ليس فيه في ستة
معتظم ومعرف ومخدر
ولطاهر وسقا ومستفت ومن
طلب الاطالة في ارالة مسكر
كما في حاشية المطار على
على جمع الجوامع وبيان
كما في الزاوية (الأول)
المتطلم فلنظم أن يشكو
أن يظن أنه له قدرة على
ازالة ظلمه أو تعذيبه
كان يقول لولا الامور
ان فلانا أخذ مالي

ومؤامرات الخواص فليس كذلك ولم يرد الترسنة تكليف أحد عند ليس في طمها ولم يؤمر
الارمد باستطاعة الرمد أو لم ولا غيره من المرض بل دم الله قوما لا ياتون ولا يتعدون لآساء
وقما قدمهم بقوله تعالى وأمد أحدهم بالمراب لما استكاثوا الرهم وما يتضرعون فمن لم يستكن
ولم يذل بالمؤامرات وبظهر الجرع منها ويسأل ربه أفاعلة العثرة منها فهو جرح عييد مبيد عن
طرق الخير فالأفضى والقدر أن الرصاء والقدرة الواجب هو الرضى بالقضاء فقط أما المقضي
فقد يكون الرضى به واحدا كالإيمان بالله تعالى والتواجبات إذا قدرها الله تعالى للإنسان وقد
يكون مدورا في المدونات وحرام في المنكرات والرضى بالسكفر ككفره وما في
المباحات وأما بالقضاء فواجب على الإطلاق من تفصيل فمن قضى عليه بالمعصية أو السكفر
الواجب عليه أن يلاحظ جهة المعصية والسكفر بغيرهما وأما قدر الله فيهما فالرضى به ليس
لا ومتى سقطت ربه الروية في ذلك كان ذلك معصية أو كفرا مضيا إلى معصيته وكفره
على حسب حاله في ذلك فله هذه الفروق وإذا وضحت لك فاعلم أن كثيرا من الناس يعتقد أن
الرضى بالقضاء إنما يحصل من الأولياء وخاصة عند الله تعالى لأنه من نزع الوجود وليس
كذلك بل أكثر العوام من المؤمنين إنما يتألمون من المقضي فقط وأما توجه إلى جهة الروية
بالجور والقضاء بغير الدليل بهذا لا يكاد يوجد إلا نادرا من النجار والمردة وأما بحث

هؤلاء

وعصبي أو لم عرضي إلى غير ذلك من الفواحح المكروهة لضرورة دفع

الظلم عنه الذي الاستعانة على تعبير المسكر سكره لمن يظن قدرته على إراتته نحو فلا يعمل كذا فليجرحه عنه بقصد التوصل إلى
ارلة المسكر ولا كمال غيبة محرمة ما لم يكن التماثل محالاً في (ثالث) الاستدعاء بأن يقول أمت طمهي بكذا فلا يهل يجوز
له وما طرقي في خلاصته منه أو يحصل حتى أو بخلاف ذلك ولا يصل أن يهيمه يقول يقول في شخص أو روح كان من أمره كذا
الحصول «عرض به وإنما جاز التصريح باسمه مع ذلك لأن المقضي قد يدرك من تبييه معنى لا يدركه مع إمامه فمكالم في التعيين نوع
مصادقة لأن هذا امرأة أبي سميان رضي الله عنهما لما قالت لذي صلى الله عليه وسلم إن أبي سميان رجل شحيح وأيسر يطبى
ما يكفيني وولدي إلا ما أخذت منه وهو لا يعلم قال حدى ما يكفيني وولدي ما يعرف متفق عليه (الرابع) تحذير المسلمين من
«شر» ونصيحتهم كجرح الرواة والشهود والمصنفين وانتصدين لا قضاء أرفاء مع عدم أهلية أو مع نحو فسق أو بدعة وهم دعاه إليها
ولو سراً فيجوز إجماعاً بل يجب وكان يترك له قدرة على عزل دي الولاية ونولية غيره أو على نصحه وحسنه على الاستقامة ما يعلمه
منه فادعاه كفسق أو تميل لوجوب ذلك عليه وكان يشير ولو أن لم يشر على مر بد نزوع أو عا طلة أمه في أمر ديني أو ديني
وقد علم في ذلك الغير قبيحا منعا كفسق أو بدعة أو طمع أو غير ذلك كفسق في لروح لقوله عليه السلام لفاطمة بنت قيس

حين شاورته عليه السلام لما حطهم معاوية ابن ابي سفيان وابو جهنم امامه وانه رجل صعلوك لامار له واما ابو جهنم فلا يضع
 المصاعن عاسة متفق عليه وفي رواية لمسلم واما ابو الجهم فضراب نفسه وانه يرد عسيه الاول بانه كناية عن كثرة أسفاره وقد ذكر
 صلى الله عليه وسلم ما يكرهه لو سمعوا وايضا ذلك المصلحة الصريحة بشرط في هذا الباب ان تكون الحاجة ماسة لذلك
 وان يقتصر الصالح من العيوب على ما يحل ذلك المصلحة خاصة التي حصصت المشورة بها والتي يستند الصالح ان يصحح شرع
 فيها او هو على عزم ذلك فينصحه وان لم يستشرفه فان حط من الاسان وعرضه ودمه عليك واحب وان لم يعرض لك ذلك بشرط
 الاول احتراز من ذكر عيوب الناس مطلقا لجوار ان يقع منهما من المحاطة ما يقتضي ذلك فمذا حرام لا يجوز الا عند مسبب
 الحاجة ولو لذلك لا تحت العيبة مطلقا لان الجواز قائم في الكل والشرط الثاني احتراز من ان يستشار في امر الروح بيد ذكر العيوب
 المحللة بمصلحة الزواج والعيوب المحللة بشركة والمساقاة ويستشار في اسفاره فيذكر العيوب المحللة بمصلحة السفر والعيوب
 المحللة بالزواج فالزيادة على العيوب المحللة باستشيره حرام مثلا ان كفى نحو لا يصالح لك لم يرد عليه وان توقف على ذكر عيب
 ذكره ولا يجوز الزيادة عليه او عيبتا اقتصر عليهما وهكذا لا بد من كفاية الميتة للمصالح فلا يجوز له ان يولي شيئا منها الا بقدر الضرورة
 وبشرط ان يقصد بذلك بدل المصلحة لوجه الله صلى الله عليه وسلم (٢٣١) آخر وكثيرا ما يسهل الاسان عن ذلك

فليس عليه الشيطان
 ويجعله على التكلم به
 حيث لا نصحا ويزين
 له انه نصح وخبر
 (الخامس) ان يتحاور
 نفسه أو مدعيه
 كالمكاتبين وشركة غير
 طاهرة ودوى الولايات
 الناطلة وكمول امرى
 القيس

هؤلاء على قولهم ان الرضى انصاء اما يكون من جهة الاولياء خاصة بهم يستندون ان الرضى
 بالانصاء هو الرضى بالانصاف وعلى هذا التفسير هو غير الوحدون ان هو كالشذوذ فانما يحرم ان
 رسول الله صلى الله عليه وسلم نال لقتل عمه حمزة وموت ولده ابراهيم ورمى عائشة بمماريت
 به الى غير ذلك لان هذا كله من الماضي ومحرم ان الايلاء عليهم السلام طباعهم قد لم يتوحد
 من المؤلمات ونسب المسرات واذا كان الرضى بالانصاف غير حاصل في طائفة الايلاء فغيرهم
 يطريق الاولى فالرضى بهذا التفسير لا طمع فيه وهذا التفسير غلط بل الحق ما تقدم وهو يتيسر
 على اكثر الدوام من المؤمنين فملا عن الايلاء وانصالحين نعم ذلك

الفرق الثالث والستون والمائتان بين قاعدة المكدرات وقاعدة أسباب الثنويات
 اعلم ان كثيرا من الناس يستندون ان المصائب سبب في رفع الدرجات وحصول الثنويات وليس
 كذلك بل يفرق بينهما ان الثنويات لها شرطان احدهما ان يكون من كسب ابد ومقدوره فما
 قال (الفرق الثالث والستون والمائتان بين قاعدة المكدرات وقاعدة أسباب الثنويات اعلم
 ان كثيرا من الناس يستندون ان المصائب سبب في رفع الدرجات وحصول الثنويات
 وليس كذلك بل يفرق بينهما ان الثنويات لها شرطان احدهما ان يكون من كسب ابد ومقدوره فما
 كسب ابد ومقدوره فما

الثنويات حتى قد طرقت
 وموضع
 بسقط اللوى من الدخول
 محمول

الطوائف لا يحرم فاهم لا يتأدرون ذلك يسرون ولا به صلى الله عليه وسلم قال في لدى استندون عليه انه نواله بنسب
 اخو المشرة متفق عليه وقد احتج به البخاري في جوار غيبة اهل الفساد واهل الريب وروى خيرا ما أظن فلانا وفلانا
 يعرفان من دينا شيئا قال الثالث كانا معا ففنيهما محرمه بن نوفل بن عبد مناف العرشي وعنتيه بن حصن الغزاري لكن
 شرط الاقتصر على ما تجاهر به دون غيره فيحرم ذكرهم بسبب آخر الا ان يكون لسبب آخر مما مر فمنه قال الاصل
 ما اتجمعت من المحدثين والاهل في الراشدين في المصائب من روى قوله صلى الله عليه وسلم لا عيب في فاسق قد تولى لم يصح ولا يجوز
 التمسكه بعرض الفاسق فاعلم ذلك ونقل في الروايات عن الخدم انه وحده يحط الامام في الدين بن دقيق الاميد ان الله تعالى فتاويه
 خصص العيبة بالصفات التي لا تنضم شرعا بخلاف نحو الرافضين ذكره لقوله صلى الله عليه وسلم انكروا الفاسق فيه بخذره
 الناس غير ان المستحب الترحيح لا عرض فان كان هناك عرض كتجريحه او اخباره ببطه ويلزم بانه افعال الناس وما ذكره
 من الجواز في الاول لا لعرض شرعى ضعيف لا يوافق عليه والحديث المذكور ضعيف وقال احمد مسكر وقال البيهقي ليس
 بشيء فان صح حمل على فاحر معن لا يجوزه او ياتي شمه او يعتمد عليه فيحتاج الى بيان حاله مثلا فيم لا نهاد عليه اه وهذا الذي
 حمله البيهقي عليه متعين ونقل عن شيخه الحاكم انه غير صحيح وأورده بلفظ ليس للتناقض عيبة ويقتضى عليه عموم خبر مسلم الذي فيه

حد العية بها ذكر كرك احك بما يكره وعية اجمعت الامة وهذا كانه رد مقالة النذل به المراء (السادس) التعرف بحول لقب
 كالأور والاعمش والاصم والاقرع فيجوز وان امسكى تعريفه بغيره نعم ان سهل تعريفه بغيره فهو أولى واشترط
 ان يكون ذكره لا عور على جملة التعريف لا التقيص والاحرم في كثرة هذه الاسباب السبعة مجمع عليه وبندل لها من الستة حديث
 صحيحة مشهورة اهـ أي كالأدى تقدم الاستدلال بماور دالاص (ساحا) وهو ما كست واعتاب عنده قد سبق لاسكا اعلم
 بالمعنى به قل فان ذكره بعد ذلك لا يحيط قدر العتاب عنده لتقدم سلمه بذلك فقل بعض لفصلا لا يمرى هذا القسم عن سبي
 لاسكا ادانركها الحديث فيه رعا سى فاستراح الرجل الغيب بذلك من ذكر حاله وادانها هـ تمامه أدى ذلك الى عدم سياه
 هذا ذكره الاصل في تقيص الفرق بين ما يحرم من العية ولا يحرم منها وصححه ابن نشاط مع زيادة من كتاب الزواجر
 لابن حجر والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق السادس والخمسون والمائة ان بين قاعدة عية وقاعدة العجمة وطهر والامر

وهو أنه قد تقدم تعريف العية بأنها ذكر كرك احك بما يكره ان سمعه وعدم اتمام الحرامت لا قيم من مفسدة افساد العرض وعرفوا
 العجمة بأنها نقل كلام الناس معصم (٢٣٢) الى معنى على وجه لا افساد بينهم حرمت لا بها من مفسدة لقاء البصية

الاكسب له فيه وما لا في قدرته أو هو من جنس مقدوره غير انه لم يقع بمقدوره كالحماية على
 عضو من اعضائه لامتونه فيه واصل ذلك قوله تعالى وان لبس فلا ساء الامامى تحصر ماله
 فيما هو من سعيه وكسبه وقوله تعالى انما يجزؤون ما كنتم تملكون يحصر الجراء فيما هو معمول بها
 ومقدور وثانيهما ان يكون ذلك المكسب مأمورا به فلا أمر فيه لاثواب فيه كالامال قبل
 العنة والامال الحيوانات المجارات ~~ممكنة~~ مرادة لها واقعة باختيارها ولا ثواب لها فيها
 لعدم الامر بها وكذلك الموقى يسمعون في قورهم المواعظ والقرآن والدكر والتسبيح والتكبير
 ولا ثواب لهم فيه على الصحيح لانهم غير مأمورين بمد الموت ولا مهيئين فلا اثم ولا ثواب
 لاكسب له فيه وما لا في قدرته أو هو من جنس مقدوره غير انه لم يقع بمقدوره كالحماية على
 عضو من اعضائه لامتونه فيه وأصل ذلك قوله تعالى وان لبس فلا ساء الامامى تحصر ماله
 فيما هو من سعيه وكسبه وقوله تعالى انما يجزؤون ما كنتم تملكون يحصر الجراء فيما هو معمول بها
 ومقدور وثانيهما ان يكون ذلك المكسب مأمورا به فلا أمر فيه لاثواب فيه كالامال قبل
 العنة والامال الحيوانات المجارات ~~ممكنة~~ مرادة لها واقعة باختيارها ولا ثواب لها فيها
 لعدم الامر بها وكذلك الموقى يسمعون في قورهم المواعظ والقرآن والدكر والتسبيح والتكبير
 ولا ثواب لهم فيه على الصحيح لانهم غير مأمورين بمد الموت ولا مهيئين ولا اثم ولا ثواب

بين الناس ويستثنى
 منها ما كان الفعل فيها
 على جملة المصيبة كمن
 يقول له ان فلانا يقصد
 قتلك ويحتمل ذلك لاسها
 من المصيبة الواحدة كما
 تقدم في العية قال في
 الاحياء وما ذكر في
 تعريف العجمة هو الاكثر
 ولا يخص ذلك بل هي
 اشبه ما يكره كشفه
 سواء أكرهه المقول
 عنه أو اليه أو ثالث
 وسواء كان كشفه بقول
 أو كتابة أو رمز أو إيماء

وسواء في المقول كونه فلا أو فلا عيبا أو قصا في المقول عنه

لعدم
 اوعيه حقيقة العجمة اقشاء السر وهتك السر عما يكره كشفه وحيدته يدبى السكوت عن حكاية كل شيء شوهه من احوال
 الناس الامامى حكايته نفع لمسلم ودفع ضرر كالورأى من تناول مال غيره فليبه ان شهده بخلاف ماورأى من يخفى مال نفسه
 قد كرهه وهو عجمة واشاء السر فان كان ما يكرهه قصا او عيبا في المحكي عنه فهو عبة ونجاسة اهـ قال ابن حجر في الزواجر وما ذكره
 ان اراد بكونه نجاسة كبرية في سائر الاحوال التي ذكرها فيه باطلا فله نظر ظاهر لان ما فسروا به العجمة لا ينبغي ان وجه كونه
 كبرية ما فيه من الافساد المترتب عليه من المضار والمقاسد ما لا يحصى والحكم على ما هو كذلك بأنه كبرية ظاهر حتى وليس في منناه
 بل ولا قر به امنه مجرد الاخبار بشيء ممن يكره كشفه من غير ان يترتب عليه ضرر ولا هو عيب ولا نقص فالذى نتجه في هذا انه
 وان سلم للمرالى تسميته نجاسة لا يكون كبرية ويؤيده انه نفسه شرطى كونه نجاسة كونه عيبا ونقصا حيث قل فان كان ما ينم
 به نقصا الخ فادن لم توجد العية الامع كونه نقصا فالنجاسة الاصح من النجاسة يدعى أن لا توجد بوصف كونها كبرية الا اذا كان
 فيها من مفسدة تفرد مفسدة لا فساد يصرحوا به فتأمل ذلك في لم يرم به عية وانما يقولون كلام المرالى ولا يترصون
 لم فيه مما يثبت عليه ثم قال ان العية كبرية مطلقا يدعى أنه لا يشترط في العجمة لأن يكون فيها مفسدة كفسدة العية وان لم

تصل الى مفسدة الافساد بين الناس قال والله عث على النجاسة منه ارادة السوء المحركي عليه أو الحلب للمحكي له أو الفرح بالحوض
في الفضول وعلاج النجاسة هو نحو ما قالوه في علاج العيبة وهو ما احتجوا به بان تعلم انك قد تعرضت بها بسخط الله تعالى وعقوبته كما
دلت عليه الآية والاخبار التي وردت في ذلك وانما انحط حسانتك لما في حيرتكم في انفس من أنه وخذ حسنته الى ان تعفى
فان بقي عليه شيء وضع عليه من سيئات خصمه ومن العلوم ان من رادت حسنته كان من أهل الجنة أو سيئاته كان من أهل النار
فان استويا في أهل الاعراف كما جاء في حديث فاحذر ان تكون العيبة منها لغناء حسنتك وزيادة سيئاتك فيكون من أهل النار
على انه روي ان العيبة والنجاسة محتان الايمان كما بضد الراعي الشجرة وما ينعكس ايضا انك تدبر في عيوبك وتجتهد في الظلمة
منها وتستحي من ان تذكرك غيرك بما انت متعدي به أو نظيره (٢٣٣) قال كان أمرا حلقيا فالدم له دم

للحائض اد من دم صفة
دم صائم فان لم تجد لك
عيبا وهو بعيد فاشكر
الله اذ فضل عليك
بالزاهدة عن العيوب
وينفعك ايضا ان تعلم
ان تاذي غيرك بالعبية
كتاديبك بها فكيف
ترضى لنفسك ما تاذي به
واما عصبى بان تطرف
باعتها فقطعه من أصله
اد علاج الله انما يكون
تقطع سببها واد الله تحضر
الواعث عليها وهي كثرة
منها العصب والحق
وتشفى القبط يذكر
مساوى من أعضيك
ومها موافقة الاخوان
ومحاملتهم بالاسترسال
معهم فيما هم فيه او ابتداء
ظلم ما لدوه خشية انه
لوسكت او انكر استغفوه
ومها الحسد لثناء الناس

أقدم الامر والسعي هذا حد أسباب الثواب واما المكفرات فلا يشترط فيها شيء من ذلك بل قد
تكون كذلك مكنتة معدورة من باب الحسنات لقوله ان الحسنات يذهبن السيئات وقد
لا يكون كذلك كما تكفر التوبة والعفو عن السيئات وتنجو آثارها ومن ذلك المصائب المؤلمات
لقوله تعالى وما أصابكم من مصيبة فمما كسبت ايديكم ويهوه عن كثير ولقوله عليه السلام
لا يصيب المؤمن

أقدم الامر والسعي (فأت هذا حديث غير صحيح ان الصحيح ان رفع الدرجات لا يشترط في أسبابها
كونها مكنتة ولا مأمورا بها لئلا يكون فيه كد لئلا ومن ذلك الآلام وجميع المصائب وقد
دلت على ذلك كاهل دلالة وطواهر الشرع متظاهرة بعضدها قاعدة رجحان جاب الحسنة المتطوع
ها وما استدلل به من عموم قوله تعالى وان ليس للانسان الا ما سعى وقوله انما يحرون ما كنتم تعملون
وما أشبه ذلك من الآي والاخبار يبين حملها على الخصوص جمعا بين الأدلة فان قال قائل ذلك وان
كان سدا لرفع الدرجات وزبادة العم فلا يسمى توبيا ولا أحرا ولا جراه فانها القط مشورة
بالاعطاء في مقابلة عوض فالامر فيما بقوله قريب اذ لا مشاحة في اللفظ وكيف يصح حمله
الآيتين وما أشبههما على العموم مع الاجماع المعلوم المخد على صحة البيارة في الاعمال المالية كلها
مع الخلاف في البدنية كلها او ما عدا الصلاة منها فلا من حمل الآيتين وشبههما على الايمان او
عليه وعلى سائر الاعمال القلبية قال (واما المكفرات فلا يشترط فيها شيء من ذلك بل قد تكون
كذلك مكنتة معدورة من باب الحسنات لقوله تعالى ان الحسنات يذهبن السيئات وقد لا
تكون كذلك كما تكفر التوبة والعفو عن السيئات وتنجو آثارها ومن ذلك المصائب المؤلمات
قلت ما قاله في ذلك صحيح الا قوله وتنجو آثارها فان اراد بذلك وجوها من الصعائف فان
ذلك ليس بصحيح لانه عين الاحباط وهو باطل عد اهل السنة قال (لقوله تعالى وما أصابكم
من مصيبة فمما كسبت ايديكم ويعفو عن كثير) قلت لا دليل له في هذه الآية على كون المصائب
مكفرة للذنوب أو غير مكفرة واما فيما ان المصائب سببها الذنوب وان من الذنوب ما لا يقابل
بمصيبة يكون سببا لها بل يساغ فيه ويبنى عنه قال (ولقوله صلى الله عليه وسلم لا يصيب المؤمن

(٣٠ - العروق - راج) عليه ويحتمل له ومنها قصد المباحاة وتركه النفس ومنها السخرية والاستهزاء به تحقير الله
ظهر لك السعي في قطعها كان يستحضر في العصب ان ان أمضيت غضبك فيه بغية أمضى الله غضبه فيك لاستحقاقك بنبيه
وجرا لتك على وعينه وفي حديث ان لهم بابا لا يدخله الا من شئ غيظه بمصيبة الله تعالى وفي الموافقة انك اذا أرضيت للمحالق
نصب الله عاجلك سقوته ادلا غير من الله تعالى وفي الحسد انك حسنت بين خسار الدنيا بحسبك له على نعمته وكونه معذبا بالحسد
وخسار الآخرة لانه نصرته باهداء حسنتك اليه أو طرح سيئاته عليك فصرت صديقه وعدو نفسك فجمعت الى خسرانك
جهل حماقتك ورجما كان ذلك منك سبب انتشار فضله كما قيل

واذا اراد الله نشر فضيلة طوبت اتاح لها لسان حدود

وفي قصد المباحة وثريدته نفس ان عاد كونه فيه اظلم فضحك عند الله وانت تست على نعمة من اعتقاد الناس فيك بل ربما
مقتولك ان عرفوك تشب الاعراض وقبح الاعراض فصدحت ما عند الله بقسا بما عند المخلوق العاجز وها وفي الاستهزاء
انك اذا اخريت غيرك عند الناس فقد اخريت نفسك عند الله وتدن ما سبها وعلاج فيه الموائع ظاهرا بقر ولا حاجة
الاطالة به اه قال الاصل والهمز نسيب الاسان تصويره والهمز تهمة به معنة فيكون هي العيبة وقيل بالعكس اه
اي ان الهمز نسيب بمحضوره والهمز نسيب به منه فتكون هي العيبة على ما لا يصل بغيرا لزيادة ان يجمع في حديث نفسه العيبة وصححه
ابن السباط ووافقه غير واحد من المحققين كالسيد الجرجاني فقال في تعريفه العيبة ذكر مساوي الاسان في عيبته وهي فيه وان
لم يكن فيه فهي متنازلة واجبه (٢٣٤) اه وشم اه لا يطع وقال ابن حجر في الروايع علم من خبره سم الساق

من وصب ولا نصب حتى الشوكة يشاكها الا كهر الله بها دونه فالمصيبة كدرة الدوب
جر ما سواء افترق بها السخط أو الصبر والرحي فالسخط مصيبة أخرى ومعنى بالسخط عدم
الرضى بالمصائب كما تقدم فمر بولا العالم من المصائب كما تقدم بياها والصبر من القرب الجيلة
فانما تسخط حمات منه ثم قد يكون هذه السطة قدر السطة أي دهره المصيبة أو اول أو اعظم
بحسب كثرة السخط واوله وعظم المصيبة وصبرها ان المصيبة السطحة تكفر من السيئات اكثر
من المصيبة البسيطة فالتكفير واقع قطعا تسخط المصائب أو صبر غير ان صبر احتتمع التكفير
والاجر وان تسخط فقد يعود الذي تكفر بالمصيبة بما جاءه من التسخط أو قل منه أو أكثر
وعلى هذا يعمل ما في حصص الاحاديث من ترتيب الثوابات على المصائب أي اذا صبر ليس الا
فالمصائب لا ثواب فيها قطعا من جهة انها مصيبة لا غير مكسبة والتكفير بالمصيبة يقع بالمكسب
وغير المكسب ومنه قوله عليه السلام في مسلم وغيره لا يموت لاحدكم ثلاثة من الولد الا كن له
حجاما من النار قالت يا رسول الله واثان قال واثان وخفته لوقت له وواحد لقل وواحد
والخجائب راجع الى معنى التكفير أي تكفر بمصيبة فقد تولد دوبا كان شامها ان يدخل في النار
ولما كهرت تلك الدوب بطل دخول النار بها فصارت المصيبة كالخجائب المانع من دخول النار
من وصب ولا نصب حتى الشوكة يشاكها الا كهر الله بها رونه) قالت ما قاله في ذلك
صحيح ويحتمى بقوله يعود يكون سب السخط مثله أو قل منه أو أكثر لان الكهر يعود حقيقة
قال (وعلى هذا يعمل ما في بعض الاحاديث من ترتيب الثوابات على المصائب أي اذا صبر ليس الا
فالمصائب لا ثواب فيها قطعا من جهة انها مصيبة لا غير مكسبة والتكفير بالمصيبة يقع
بالمكسب وغير المكسب ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في مسلم وغيره لا يموت لاحدكم ثلاثة
من الولد الا كن له حجاما من النار قالت يا رسول الله واثان قال واثان وخفته لوقت له
وواحد لقل وواحد فالحجائب راجع الى معنى التكفير أي تكفر بمصيبة فقد تولد دوبا
كان شامها ان يدخل بها النار ولما كهرت تلك الدوب بطل دخول النار سبها فصارت
المصيبة كالخجائب المانع من دخول النار

اي في تفسير العيبة دون
الريادة التي ذكرها الاصل
فيه مع ما صرح به الائمة
ان العيبة ان تدكر مسماها
او ذمها على الوجه بل
انصواب معينا للسامع
حيا او ميتا بما يكره ان
يذكره ثما هو فيه بحضرته
او عيبته والتعيير بالآخ
في الخبر الآية للطف
والند كبر بالسبب المانع
على ان الترك معاً كذا في
حق المسلم اكثر لانه
اشرف واعظم حرمة قال
وعدم الفرق في العيبة بين
ان يكون في عيبة
اعتاب او محضته هو
الاعتماد وفي الخادم ومن
انتم به ضابط العيبة هل
هي ذكر مساوي في العيبة
كما يقتضيه اسمها ولا فرق
بين العيبة والمحذور
وقد دار هذا السؤال

بين جماعة ثم رأيت ابن فورك ذكر في مشكل لمرآة في تفسير الحجرات صا بطا حسب هذا العيبة ذكر المير
ظاهر الغيب وكذا قال سليم الرازي في تفسير العيبة ان تدكر الاسان من خلقه سواء وان كان فيه وفي الحكم لا تكون الا من
ورائه وقال ابن حجر أيضا والهمز بالقول وغيره والهمز بالقول فقط وروى البيهقي عن ابن جرير ان الهمز بالعين والشدق
واليد واسمر بالاسان قل البيهقي وبلغني عن النبي انه قال انتمزة الذي يعيبك في وجهك والهمزة الذي يعيبك بالغيب وفي
الاحياء قال مجاهد ويل لكل هزمة ظمرة لظمان في الناس والامرة الذي يأكل لحوم الناس اه المراد والله سبحانه وتعالى أعلم
الفرق السابع والخمسون والثمان بين قاعدة الزهد وقاعدة ذات اليد
الزهد في اللغة قال في المختار ضد الرغبة قول زهد فيه وزهد عنه من باب سلم وزهد أيضا وزهد يزهد بالفتح وبها

زهدا وزهادة بالفتح لغة فيه والزهيد والرهيد ضد الترغيب والمرهيد يورث المرشداً قليلاً المحال وفي الحديث أبطل الناس مؤمن مرهه وفي تعريفات الجرجاني الزهد لغة ترك الميل إلى الشيء وفي اصطلاح أهل الحق هو عرض الدنيا ولاعراض عنها وقيل هو ترك راحة الدنيا طلباً لراحة الآخرة وقيل هو أن يحلو قلبك مما حلت فيه يدك أه وقال لأصل هو عدم الاحتمال بالدنيا ولا أموال وإن كانت في ملكك لا عدم الميل إياها فأتى ويرهله وإن كان عدمياً عين التمر يقف الأول في كلام الجرجاني وإن كان وجودياً وفرض بينهما التعريف الثاني في كلام الجرجاني ودات اليد الغنى ولو لم يرهد عما في يده من المال فبين الزهد على تعريف الأصل والأول والثاني من تعريفات الجرجاني وبين دات اليد المموم والخصوص الوجهي لأنه قد يكون الزاهد من أغنى الناس وهو زاهد لأنه غير محتال بما في يده وبذلك (٢٣٥) الأموال العظيمة في طاعة الله في

أبصر عليه من بدل القاس على عيه وقد يكون زهداً كما أن دا ليد قد يكون غير زاهد وقد يكون زاهداً وكذا بين الزهد وبين الفقر المموم والخصوص الوجهي لأن الشديد الفقر قد يكون غير زاهد في غاية الحرص لأجل ما اشتمل عليه قلبه من الرغبة في الدنيا وبين الزهد بالمعريف الثالث من تعريفات الجرجاني وبين دات اليد التماس السكينة وبين الفقر المموم والخصوص المطلق كما لا يخفى فاهم قال لأصل وجهه ابن الشاطب والزهد في المهرمات واجب وفي الواجبات حرام وفي المنذوبات مكروه وفي المباحات مندوب وإن كانت

من جهة محاربه التشبه واعلم أن التكفير في موت الأولاد ونحوهم إنما هو بسبب الآلام الداحلة على القلب من فقد المحبوب وإن كثرت كثرة التكفير وإن قل قل التكفير فلا جرم يكون التكفير على قدر كثرة أولاد في صده وبعده في ربه وأحواله وإن كان الولد مكروهاً من نفسه فلا كفارة بفقده البتة وإنما أطلق عليه السلام التكفير بموت الأولاد بناء على أن غالبه يؤمن بظهور ذلك الفرق بين المكفريات وأسباب المنوبات من هذه التقادير والمباحات وعلى هذا البيان لا يجوز أن نقول لمصاب عرض أو فقد محبوب أو غير ذلك جعل الله لك هذه المصيبة كفارة لأنها كفارة قطعاً والدعاء بتحصيل الحاصل حرام لا يجوز لأنه قلة أدب مع الله تعالى وقد سخط هذا في كتاب المنجيات والموفيات في الأدعية بل قال اللهم عظم له الكفارة لأن عظيمها لم يسلم ثوبه بخلاف أصل التكفير فإنه معلوم لنا بالخصوص الواردة في الكتاب والسنة فلا يجوز طلبه فأعلم

من جهة مجاز التشبيه قلنا ما قاله من أن المصيبة لا تنوب فيها قطعاً ليس صحيحاً وقد بين قل هذا أن ما استدلل به من الممومات لأدليل فيه لتبين حملها على الخصوص بالأجماع على صحة النية في الأمور المالية وبالطواهر المتناهية في الآلام وشبهها قال (واعلم أن التكفير في موت الأولاد ونحوهم إنما هو بسبب الآلام) قلت ما قاله في ذلك صحيح قال (فإن كان الولد مكروه من نفسه فلا كفارة بفقده البتة وإنما أطلق رسول الله صلى الله عليه وسلم التكفير بموت الأولاد بناء على أنه يؤمن بظهور ذلك في ذلك تحكماً بتقدير كلام الشارع من غير دليل وحديث كتاب الرمة الثابت سمته قل (فظهر لك الفرق بين المكفريات وأسباب المنوبات بهذه أسفار والمحدث) قلت لم يظهر ذلك على الوجه الذي رعى قل (وعلى هذا البيان لا يجوز أن نقول لمصاب عرض أو فقد محبوب أو غير ذلك جعل الله لك هذه المصيبة كفارة لأنها كفارة قطعاً والدعاء بتحصيل الحاصل حرام لا يجوز لأنه قلة أدب مع الله تعالى وقد سخط هذا في كتاب المنجيات والموفيات في الأدعية بل قال اللهم عظم له الكفارة لأن عظيمها لم يسلم ثوبه بخلاف أصل التكفير أنه معلوم لنا بالخصوص الواردة في الكتاب والسنة فلا يجوز طلبه فأعلم

مباحة لأن الميل إليها يقضي إلى ارتكاب المحرمات والمكروهات فتركها من باب الوسائت المدونة اه والله سبحانه وتعالى أعلم (الفرق الثامن والخمسون والمائتان بين قاعدة الزهد وقاعدة الورع)

وهو أن الزهد على تعريف الأصل والأول والثالث من تعريفات الجرجاني المقدمة هيأة في القلب وعلى الثاني من تعريفات الجرجاني قبل من أفعال الجوارح وأما الورع ففي الأصل هو ترك ما لا بأس به حذراً بما فيه بأس وفي تعريفات الجرجاني هو اجتناب الشهوات خوفاً من الوقوع في المحرمات وقيل هي ملازمة الأعمال الجليلة أهقلت وما لثلاثين أن الورع قبل من أفعال الجوارح وأصلها قوله عليه الصلاة والسلام الخلا بين والحرام بين وسما أمور مشتهات فمن اتقى الشهوات فقد استبرأ لدينه وعرضه أي سلم دينه وعرضه وهو مندوب إليه وبين الزهد على تعريف الأصل والأول والثالث

من نمر بفات الجرحاني المتقدمة التباين السكلى وبنه وبين الرهد على انثى من نمر بفات الجرحاني المتقدم العموم والخصوص
المطلق والرهد هو الاعم ويتناول باعنان وفي الريزى بعد مارواه في الجامع بصغير عما خرجته مسلم وانو داود والسنائي عن
ابن عمر رضى الله عنهما عنه صلى الله عليه وسلم انه قال اذا أعطيت شيئا من غير ان تسأل فاسأل وبصدق قل المناوى ارشاد
يبنى الجمع به وفيه اشارة الى ان شرط قبول لمبدول علم حله باعتبار الظاهر ويؤخذ من كلام المتقدم انه ان علم حله استحب
القبول وان علم حرمة حرم القبول وان شك فلا حياض رده وهو الووع اه قال الحنفى او من الشبهة السكلى حله ان لم يعارضه
حب التناء كل يقبل ولا رهد لا يقبل شيئا لانه رد ما فيه شبهة حينئذ آخر من قوله اه وفي الريزى مارواه سعيد ان منصور
في سبعة وابن ماجه والبيهقي في (٢٢٦) سنه عن اس بن مالك من قوله صلى الله عليه وسلم اذا اقرض احدكم

ذلك فيه وفي طائره

الفرق الرابع ولستون والدثنان بين قاعدة المداهة المحرمة وبين قاعدة

المداهة التي لا نحرم وقد تحجب

اعلم ان معنى المداهة معاملة الناس عما يحسون من نقول ومنه قوله تعالى ودوا لوتهم فيدهون
أى هم يودون لو أنست على أحوالهم وعاداتهم ويقولون لك مثل ذلك فمده مداهة حرام وكذلك
كل من يشكر ظالما على ظلمه أو منددا على مدته أو مستظلا على اظلاله وابطاله فهي مداهة
حرام لان ذلك وسيلة لتكثير ذلك الظلم والباطل من أهله وروى عن ابي موسى
الأشجري انه كان يقول اما لشكر في وجوه أقوام وان قولوا لهمهم يريد الظلمة والفسقة
الدين يتقى شرهم وتسم في وجوههم وشكروا تلك الحقة من ما من أحد الا وفيه صفة
شكر ولو كان من أعين الناس فيقال له ذلك استكفاء لشكره مباحا وقد يكون
واجبا ان كان يتوصل به الدائن لدفع ظلم محرم أو محرمات لا تدفع الا بدفع القول ويكون
الحال يقتضى ذلك وقد يكون مندوبا ان كان وسيلة لمساو أو مندوبات وقد يكون مكروها
ان كان عن ضعف لضرورة تنقضاء لى حور في ظلم أو يكون وسيلة للوقوع في مكروه
فانتهت المداهة على هذه الاحكام الخمسة الشرعية وظهر حينئذ الفرق بين المداهة
المحرمة وغير المحرمة وقد شاع بين الناس ان المداهة كلها محرمة وليس كذلك بل الامر كما
يقدّم تقريره

ذلك فيه وفي طائره (قلت ما قلته في هذا الفصل ليس صحيحا ولا يصح من الدعاء بتخصيص
الحاصل أى المعلوم المحصول ادلك مراده هنا ولا وجه لقوله ان ذلك فلة أدب مع الله تعالى
كيف وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو لنفسه الكريمة بشفاعة مع العلم ذواتها
له وما اباح ان يدعو بذنوبه أو بدعوة لمدم علمه حصول شرط التكبير والعمران وهو الوفاة
على الايمان وجميع ما قال في الفرق هذه وهو الربع والستون والمائتين الى آخر الفرق الحادى
والسبعين والمائتين صحيح أو قل لا كلام فيه

اغاء قرضا قاهدى اليه
طبقا فلا يقبله او حله
على دابته فلا يركبها لان
يكون جرى بينه وبينه
فيس ذلك المراد أهدى
اليه شبه أو اراد ان يركبه
دائه أو يحصل عليها
مقاطعه فلا يركبها اى
لا يستعملها بركوب ولا
غيره قال المتقدم هو
محمول على التزوه والورع
اى فهو خلاف الاولى
والله تعالى اعلم
(وصل) في ثلاث
مسائل تتعلق بهذا الفرق
(المثلة الاولى) اختلاف
الاصل وابن الشاطى في
ان المذروح من خلاف
الملاء بحسب الامكان
هل يعد من الورع اولا
يعد منه فذهب الاصل
الى انه يعد منه وقال فان
اختلاف الملاء في فعل

الفرق

هل هو مباح او حرام فالورع الترك او هو مباح او واجب فالورع القمل مع اعتقاد

الوجوب حتى يجزى عن الواجب على المذهب وان اختلفوا فيه هل هو مندوب او حرام فالورع الترك او مكروه او واجب
فالورع الفعل حدرا من العقاب في ترك الواجب وفعل المكروه لا يضره وان اختلفوا هل هو مشروع ام لا فالورع القمل لان
القائل بالمشروعية مثبت لامر لم يطلع عليه الباقى وانثبت مقدم على الباقي كتمارض البينات وذلك كاختلاف الملاء
في مشروعية الفاتحة في صلاة الجماره فمالك يقول ليست بمشروعة والثانى يقول هي مشروعة واجبة فالورع القمل
لسنن الخلو من انهم ترك الواجب على مذهبه وكالبسلة قال مالك هي في الصلاة مكروهة وقال الشافعى هي واجبة
فالورع القمل للخروج عن عهدة ترك الواجب وان اختلفوا هل هو حرام او واجب فالعقاب متوقع على كل تقدير فلا

ورع إلا أن تقول أن المحرم إذا عارضه الواجب قدم على الواجب لأن رعاية ذرة الفاسد أولى من رعاية حصول المصالح وهو الخطر فيقدم المحرم بها فيكون الورع التارك وإن اختصوا هل هو مندوب أو مكروه فلا ورع لتساوي المحرمين على ما تقدم في المحرم والواجب ويمكن نرجيح المكروه كما تقدم في المحرم وعلى هذا الموال تجري قاعدة الورع وهذا مع تقارب الأدلة أما إذا كان أحد المذهبين صريفاً لدليل جدي بحيث لو حكم به كما لم يقصده لم يحسن الورع في مثله وإنما يحسن إذا كان مما يمكن اتقائه شرعية أنه وذهب الإمام ابن الشاطب أن الخروج من خلاف المذهب بحسب الامكان لا بعد من الورع وقال لا يصح مناقلة الشهاب لوجود (الوجه الأول) أنه مبني على أن الورع في ذلك توقع العتاب وإي عتاب يتوقع في ذلك أما على القول بتصويب المتقدمين فالأمر واضح لا إشكال فيه وأما على القول (٢٣٧) بتصويب أحد القويين أو الأقويان

دون غيره فالأمر معسقد

على عدم تأنيب الخطيئة

وعدم تقييده فلا يصح

دخول الورع في خلاف

المذهب على هذا الوجه

(الوجه الثاني) أنه لا دليل

على دخول الورع في ذلك

غير ما يتوهم من وقوع التأم

والعتاب وذلك ما ذهب

إليه دليل الأما على القطعي

(الوجه الثالث) كيف

يصح دخول الورع في

ذلك والنهي صلي الله عليه

وسلم بقول أصحابي لدخول

بابهم اقتديتم اهتديتم

فاطاعوا القول من غير تقييد

ولا تمصيل ولا تقييد على

وجه الورع في ذلك

(الوجه الرابع) أنه لم يعمد

إليه في ذلك عن واحد

من أصحابه يعني الصحابة

رضي الله عنهم ولا عنهم

من السابق المتقدم (وجه

الفرق الخامس والستون والمائتان بين قاعدة الخوف من غير الله تعالى والمحرم

وقاعدة الخوف من غير الله تعالى الذي لا يحرم

ورد قوله تعالى ولم يخش إلا الله وقوله تعالى فلا تخشونم واخشون وقوله تعالى وتخشون الله

والله أحق أن تخشوا ونحو ذلك من النصوص المأثمة من حديث غير الله تعالى وهو المستفيض

على السنة الجمهور وهذه النصوص محمولة على خوف غير الله تعالى المانع من فعل واجب أو ترك

محرم أو خوف مما لم يهر العادة بأنه سبب للخوف أن يتطير عما لا يحاف منه عادة كالسور بين

العلم يخاف لدان أن لا تفتنى حاجته هذا السبب فهذا كله خوف حرام وما ورد في هذا الباب

وهو قليل أن يقتضيه قوله تعالى ومن الناس من يقول آمنا بالله فإذا أؤدى في الله جمل فتنه الناس

كمداب الله فتنى هذا التشبيه في هذه الكاف قل من يحققه وهو قد ورد في هذا الباب في سياق

الدم والاسكار مع أن فتنه الناس مؤلمة وعذاب الله مؤلم ومن شبه مؤلماً يؤلم كيف يشكر عليه

هذا التشبيه ومدرك الاسكار بين وهو أن الله تعالى وصح عذاب حاة على طاعته وراجزا عن

معصيته لمن جعل أذية الناس حاة على طاعتهم في ارتكاب معصية الله تعالى ور جرة له عن طاعة

الله تعالى وقد سوى بين عذاب الله وفتنة الناس في الخث والرجز وشبه الفتنة عذاب الله تعالى من

هذا الوجه والتشبيه من هذا الوجه حرام قطعاً موجباً للتحرير واستحقاق الدم الشرعي كما ذكر

على فاعله ذلك وهو من باب خوف غير الله المحرم وهو سر التشبيه هما وقد يكون الخوف من غير

الله تعالى ليس محرماً كالخوف من الاسود والحيات والمقارب والمظلمة وقد يجب الخوف من غير

الله تعالى كما أمرنا بالفرار من أرض الواء والخوف منها على أجسامنا من الامراض والالام

وفي الحديث من مر الخلدوم فرار من الاسد فصوص الله من الاجسام والمنافع والاعضاء والاموال

والاعراض عن الاسباب المفسدة واجب وعلى هذه القواعد نفس يظهر لك بمحرم من الخوف من

غير الله تعالى وما لا يحرم وحيث تكون الخشية من الخلق محرمة وحيث لا تكون فاعلم لك

الخامس) أن الخروج عن الخلاف لا تنافي في مثل مماثلة الشهاب كما في مسئلة الخلاف بالتحريم والتجديد في القول الواحد

قاه لا بد من الاقدام على ذلك العمل ولا سكاف عنه فان أقدم المكاف فقد وافق مذهب الخيال وإن اسكف عنه فقد وافق

مذهب المحرم قان الخروج عن الخلاف إنما ذلك عمل على وفق أحد المذهبين لا خروج عن المذهبين ومنه لأكل لحوم الخيل

قاه مباح عند الشافعي بمسوع أو مكروه عند مالك فان أقدم على الأكل وذلك مذهب شافعي وإن اسكف بذلك مذهب مالك قان

ومقاله فيما إذا اختلفوا في المشروعية وعدمها من أن القائل بها مثبت لا مرفى يطلع عليه الله في ويمتد مدد على كتمارض الديات

ليس بصحيح على الاصطلاح قاه أن عني تعرض الديات كما إياقات إحدى البيتين لريد عند عمر وديا وقت الأخرى

ليس عنده شيء فلا تمارض لأن النافية معني فيها أنها لا علم أن له عنده شيئاً وليس عند شيء فلا تمارض وليس تقيدها إنما علم أنه

ليس له عبده شيء من ذلك أمر بمقتضى العلم به عادة وان هي كما انا قالت احدي البيهقيين رايانه يوم عرفه من عام سبعة
ممكة وقوات الاخرى رايانه في ذلك اليوم بعبه بالمدينة هذا سارض ولا يصح تقديم احدهما على الاخرى لا بالترجيح
وهذه الصورة هي التي تشبه مسألة المجتهدين للصورة الاولى فاذا وقع الخلاف في مثل هذا الاجتهاد ثبت الخلاف من
غير تقديم لاحد المذهبين على الآخر الا عند من رجح عبده كالمجتهدين وكل من رجح عبده ذلك المذهب لا يسوغ له تركه فلا
يرجى باعتباره المجتهدين ولا يلزم حكمه التقليد ان يمتنع بالتقليد فان اقلد احدا المجتهدين لا يمتنع له في تلك الحال وفي تلك القضية
ان يقلد الآخر ولان يطر لفسه لانه ليس من اهل النظر والمالكهون كاهم ان يرون بين الاجتهاد والتقليد والاعتقاد مجموع من
الاخذ مير ما اقتضاه نظره والمعاد (٢٣٨) مجموع من لاخذ بالذي يقتضى خلاف مذهب معاده في حقه فلا يصح

الفرق السادس والستون والمائة بين قاعدة التطهير وقاعدة الطهارة

وما يحرم منهما وما لا يحرم

فالتطهير هو الطل المعنى الكائن في القرب والطهارة هو الفعل المرتب على هذا الطل من دوار أو غيره
وكلاهما حرام لما جاء في الحديث انه عليه السلام كان يحب الغسل الحسن ويكره الطهارة ولا يها
من باب سوء الطن والله تعالى ولا يكره التطهير يسلم مما تطهر منه اذا فعله وعبره لا يصيبه منه ناس وسأل
بعض المتطهرين بعض العلماء فقال له اني لا طهر فلا يحرم على ذلك بل يقع الضرر في وعيرى بعم
له مثل ذلك السبب فلا يحرمه ضررا وهذا شكل ذلك على فعل هذا أصل في الشريعة فقال له يم
قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى انا عبد طي عبيدي في فليطن في مشاء وفي بعض
الطريق فليطن في خيرا وأنت نطق أن الله تعالى يؤدك عند ذلك الشيء الذي تطهرت منه وسوء
لطن بالله عز وجل وقال لك الله على سوء طرك به بادايت ذلك الشيء الذي تطهرت به وعبرك لا
سوء طه به الله تعالى ولا يمتنع انه يحصل له ضرر عند ذلك فلا يما فيه الله تعالى فلا يضرر ثم هذا
امقام يحتاج الى تحقيق فان الاسان لوحاف الهلاك عند ملاقة السبع لم يحرم اجماط فتمين ان
الاشياء في المالب قهرا منجرت العادة ما يؤد كاسموم والسباع والوباء ومادة الناس والتجيم
وأكل الاعذية الثقيلة المذمومة عند ضعفاء المعدة ونحو ذلك فالحوف في هذا القسم ليس حراما
لانه خوف عن سبب محقق في بحارى المادة وقد نقل صاحب الفيس عن بعض العلماء انه قال
مضى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى تحول على بعض الامراض بدليل تحذيره
عليه السلام من الوباء والعدوم على لدهويه وهذا حق فان عوائد الله اذا دلت على شيء وجب
اعتقاده كما يعتقد ان الماء مروي والخمر مشع والسار محرقة وقطع الرأس مميت ومع القسم مميت
ومن لم يمتد ذلك كان حارحا عن بعض العلماء وبسببه الاجريان المادة الرابية هو وكذلك ما كان
في العادة اكثر يا وان لم يكن مطردا نحو كون المحمود مسهلة والآس قابضا الى غير ذلك من
الادوية فان اعتقادها حسن متعين مع عدم اطرافها بل لكومها أ كثرية فيتمين حينئذ ان الذي
يحرم التطهير فيه هو القسم الخارج عن هذا القسم وهو ما لم تنزع عادة الله تعالى به في حصول الضرر

الورع لدى يقتضى خلاف
نظر المجتهد في حقه
وخلاف مذهب المقلد
في حق المقلد واذا كان
هذا النوع من الورع
لا يصح في حق المجتهدين
ولا في حق المقلدين
فليس بصحيح لانه
لا ثالث يصح ذلك
الورع في حقه قال
والجدة لزوم عن المجتهد
ومقتضى على حسب مقتضى
اجتهاد المجتهد كما يمنع
حصول الورع في
اختلاف المذاهب
الا يحجب والتحريم اد
يتبين الاول والثرك
في الثاني كذلك يمنع
حصوله في اختلافها
الايجاب والسبب
والتحليل او التحريم
والسكراهة حق عند من
يقول ان الثلاثة الاول

مشتركة في جوار الفعل والائمان مشتركان في رجحان ترك ورجح صحة ذلك ضرورة ان اللزوم لند كور
من صحة ذلك الا ان يقول قائل في المقلد انه يسوغ له تقليد أحد القائلين بالوجوب والتدب مثلا لا يمتنع و فعمل له عمل بنية
التقوى بل ليس كذلك لا أعرفه لاحد ولا أعرف له وجها قال وما وجهه الشهاب تسويج تقليد أحد القائلين بالوجوب والتدب مثلا
من أن مقلد الشافعي يمتد في مسح رأسه كله التدب على رأى الشافعي والوجوب على رأى مالك وان كان التدب والوجوب
والاحكام الشرعية اضداد لكن الجمع بين الضدين اما يمتنع اذا التحد المتعلق والاضافة مع اتحاد الخلل اما نحو الحال فقط مع
اختلاف الاضافة كما هافاه كما علمت اعتقد مسح الرأس واجبا على مذهب مالك ومندو باعلى مذهب الشافعي فلا يمتنع الجمع
بينهما في ذهنه باعتبار الجهتين والاضافتين المذكورتين لا ترى ان هذا يصدق عليه اداب العمرو وليس له الخالد فيجتمع فيه

المقصدان باعتبار اضافتهما فهو وان بناء على ان الساقض والنقض لا يتحققان الا بشرط اتحاد الخلق والمتعلق ولاضافة لاسمجة
 له وان كان اشتراط تلك الشروط في الساقض والنقض صحيحا وذلك اعلمت من انه لم يحتج بمقلده موافقة اجتهاده في عمله
 واعتقده ويحرم عليه وعلى مقلده محالته فما قاله جماعة من الفقهاء من ان الورع لا يدخل في مسح الشافعي مثلا جميع راسه لانه
 ان اعتقد الوجوب فقد ترك الدب فم يجمع بين المذهبين في هذا مذهب مالك فقط وان لم يعتقد الوجوب لم يحرم المسح الا بنية
 الدب فما حصل الجمع بين المذهبين وكذلك المالكي اذا سئل وكل موضع احتج فيه على هذا الجواب وهو القول الصحيح
 والله تعالى اعلم **المسئلة الثانية** قال الاصل الورع في تعدد الشافعي مثلا مالكا في غسله وفي مسحه جميع راسه
 وبحودك ليس هو صحة المسألة وان اعتقد كنتم من الفقهاء ان المالكي (٢٣٩) يعتقد بطلان مذهب الشافعي اذا لم

يتذكر في عمله او لم يمسح
 جميع راسه وعوه وان
 الشافعي يعتقد بطلان
 مذهب المالكي اذا لم
 يمسح وان الجمع بين
 المذاهب والورع في ذلك
 انما هو لصون الصلاة
 ونحوها عن البطلان
 على قول المخالف بل
 عادة كل مقلد لاهام
 معتبر صحة بالاجماع او
 اولم يجمع كل فريق مع
 خصمه على صحة تصرفاته
 وعاداته على وجه التمسك
 المتبرر بل كان المالكي
 مثلا يعتقد بطلان صحة
 الشافعي وبالعكس
 لسكاته كل طائفة عدد
 الاخرى من اعتقاد
 الناس فسقا بترك الصلاة
 طول عمرها ولا تفعل لها
 شهادة وتجري عليها
 احكام الفساق ابدا الدهر

من حيث هو هو فاذا عرض انظروا حصل به الضرر عبوة من اعتقد ذلك فيه واعتقد في ذلك الله
 تعالى ونصره ما ليس فيه مع سوء الظن به وهذا القسم كشق الاعنام والسور بين النعم وشراء
 لصاوي يوم السبت ونحو هذا من هديس العوام المنطوقين به ما هو القسم الحرام المحفوف به لانه
 سوء ظن بالله تعالى من غير سبب ومن الاشياء هو قرب من أحد الفسحين ولم يتمحض كالمدي
 في بعض الامراض ونحوه فالورع ترك الخوف منه حذرا من الطيرة ومن ذلك الشؤم الوارد في
 الاحاديث وفي الصحيح انه قال عليه السلام ان الشؤم في ثلاث الدار والمرأة والفرس وفي
 بعضها ان كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس قال صاحب المني فيجتمعا ان يكون
 منه كما قال بعض العلماء ان كان الناس يعتقدون الشؤم فاما يعتقدونه في هذه الثلاث او ان
 كان الشؤم واقعا في نفس الامر ففي هذه الثلاث قيل اخبر عليه السلام بذلك أولا بجملة ثم اخبر به
 واما في الثلاث المذكورة اصل ثم فصل وحرره كما قال عليه السلام في الدجال ان يخرج وانه فيكم
 فاما حديثه وان لم اكن فيكم فالمرحح عليه السلام وخلفه فيكم ثم اخبر عليه
 السلام ان الدجال اما يخرج في آخر الزمان واخبر بالدجال أولا بجملة ثم اخبر به مفصلا
 على حسب ما ورد الوحي به وكذلك من عليه السلام عن اكل الصب فقال انه قد مسحت
 أمة من الامم واخشي ان يكون منهم او ما هذا مما ثم اخبر ان الممسوح لم يقب فقد
 اخبر بالشيخ أولا بجملة ثم اخبر به مفصلا وهو كثير في السنة فتم هذه المائدة مما يحصل لك
 الجمع بين كثير من الاحاديث والامام ان يجري الله تعالى عاده يحمل هذه الثلاثة احياها سيما
 للضرر ففي الصحيح انه عليه السلام قبل له يارسول الله دارسكهاها والعدد كثير والمال وافر
 وقال الممدود ذهب المال فقال صلى الله عليه وسلم دعوها دميمه وعن عائشة انها قالت انما خرجت
 رسول الله عن اموال الجاهلية في الثلاث قال الباحي ولا يمد ان يكون ذلك عادة وفي الموطأ
 قال عليه السلام لا عدوى ولا هام ولا صفر ولا يحل للمريض على المنصب ولا يحل المصح حيث
 شاء قال الباجي قال ابن دمار لا يمدى من رضى مر بضا خلافا لما كانت العرب تعتقده فبين عليه
 السلام ان ذلك من عند الله تعالى ولا هامة قال مالك ممناه لانظير بالهامة كانت العرب تقول اذا

وطرد دار في العرق كلها من جهة محققا وهذا ما عظم لم يقل به احد بل مالك والشافعي وجميع الاثمة من اعدل الناس ولا يقول
 بفسق احد منهم الا مافق مارق من الدين اه قال ابن اشاط وما قاله صحيح الا انه يرد عليه ان الورع ما فائدة وكيف بشرع مدان
 كانت العبادة الواقعة صحيحة ولا يصح دفع الشباب له بان فائدة الورع وسبب مشروعيته الجمع بين أدلة المختلفين والعمل يقتضي
 كل دليل فلا يبقى في التعوس نوم انه قد أهمل دليلا لمن مقتضاه هو الصحيح فبالجمع ينبغي ذلك فانما الجمع بين المذاهب في
 جميع مقتضيات الأدلة في صحة «مادة» والتصرف اه ان كيف يصح الجمع بين مقتضى دليلين موجب ومحرم وحدهما يقتضي
 لزوم الفعل والثاني يقتضي لزوم الترك والجمع بين الفعل والترك بالنسبة الى الامر الواحد محال ولا يبقى في ذلك اعتقاد اختلاف
 الاضافة بالنسبة الى الامامين اه (المسئلة الثالثة) قال الاصل وصحة ابن الشاط في دخول الورع والزهد في المباحات وعدم

دخوله فيها خلاف وقع في أول العصر الذي أذكره بنى أوائل القرن السابع قاضي دمت بمصهم ومنه مصهم وصريق مصهم على بعض وأكثروا التشيع قبل الالبا في في مصغه لا يدخل الورع ثم لأن الله موى بين طرفيها والورع مددوب فيه والذب مع أسوية متمذر وقال الشيخ بهاء الدين الحلي بدخل الورع في المباحات وما زال السلف الصالح على الزهد في المباحات وبذل على ذلك قوله تعالى اذهبهم طيبانكم في حياتكم الدنيا وغيره من النصوص وكل من الشيخين على الحق والصواب اذ لم يتواردا على محل واحد في الكلام والجمع بينهما أن المباحات لا زهد فيها ولا ورع فيها من حيث هي مباحات وفيه الزهد والورع من حيث أن الاستكثار من المباحات يوجب الى كثرة الاكساب الموقف في لشبهات بل قد يوقم في المحرمات وكثرة المباحات أيضا (٢٤٠) تقضى أى نظر القوس فإن كثرة العيد والخيل والحول وما كان

العالية والمأكلى الشبهة واللاس اللية لا بكاد بسم صاحبها من الاعراض عن موقف السوداء وعن التضرع لمر الروية كما يفعل ذلك الفقراء أهل الحاجات والمناجات والضرورت وما لم يرم قلوبهم من الخسوف والدة لدى الجلال وكثرة السؤل من نواله وفصله آباء الذين واطرب النهار لان أنواع الضرورات دعت على ذلك قهرا ولا عشاء يبدون عن هذه اللحظة ودخول الزهد والورع في المباحات من هذه الجهة لامن جهة انها حاجات وبذل على اعتبار الجهة الاولى فيها قوله تعالى كلا ان الانسان ليطغى ان رآه استغنى وقوله تعالى الم تر

ومنت هامة على بيت خرج منه ميت وقيل معناه ان العرب كانت تقول اذا قتل احد خرج من رأسه طائر لا يرال يقول اسقوني حتى يقتل قتله فعلى الاول يكون الخير بها وعلى الثاني يكون تكديبا ولا صغر هو المعنى انى كانت الجاهلية محرم فيه صغر يتبيح به لحرم وقيل كانت الجاهلية تقول هو داء في الجوف بقول قال عليه السلام لا يموت إلا بأجله والمعرض صاحب الماشية المرضية والمصح صاحب الماشية الصحيحة قال ابن ديار ومضى المرضي المصح بإيراد ماشية على ماشية وقوله بذلك من يخ قوله لا عدوى وقيل معناه لا يمن المحذوم محل التصحيح معه يؤديه وان كان لا يمدى فالفس تذكره فهو من باب ازالة الضرر لامن العدوى وقيل هو ناسخ لقوله عليه الصلاة والسلام لا عدوى

الفرق السابع والسون والمائتان ابن قاعدة الطيرة وقاعدة العال

الحلال المباح والالحرام

أما التطير والطيرة فقد تعددت حقيقتها واحكامها وأما العال فهو مبطل عمده الخير عكس الطيرة والتطير غير أنه مرة يعين للخير ومرة للشر ومرة متردا بينهما فادعيني بنظر مثل الحكمة الحسنة يسميها الرجل من عروصه نحو يا فلاح يا مسعود وهذه تسمية اولاد والعلام بالاسم الحسن حق متى سمع استبشر قلب فهذا قال حسن مباح مقصود وقد ورد في الصحيح انه عليه السلام حول أسماء مكروهة من أهوام كانوا في الجاهلية باسماء حسنة فهذا ان السهل هما العال المباح وعليهما يحمل قولهم انه عليه السلام كان يحب العال الحسن وأما العال الحرام فقد قال الطرطوشي في تعليقه ان أخذ العال من المصحف وضرب الرمل والقرعة والضرب بالشعر وجميع هذا النوع حرام لانه من باب الاستقسام بالارلام والارلام أعواد كانت في الجاهلية مكتوب على أحدهما أمل وعلى الآخر لا آمن وعلى الآخر عمل فيخرج أحدهما قال وجرد عليه أمل أقدم على حاجته التي يقصدها أولا عمل أعرض عنها واعتقد انها ذميمة أو خرج المكتوب عليه عمل أعاد الضرب فهو يطلب قسمه من العيب تلك الاعواد فهو ستقسام أى طلب القسم الجيد بقسمه والردى بتركه وكذلك من أخذ العال من المصحف أو غيره انما يقصد هذا

المقصود

الى الله حاج ابراهيم في ربه ان آياه الله الملك أى من أجل أن أعطاه الله الملك فتوكل فمرود

وميرا حقيرا مبتلى بالحاجات والضرورات لم يمتد نفسه الى مدارعة ابراهيم ودعواه الاحياء والامانة وتعرضه لاحراق ابراهيم عيسى السلام بالنيران وانما وصل الى هذه المعاطب والملم لك بسبب أنه ملك وكذلك قوله تعالى حكاية عن الكفار قلو أوؤمن لن وانعمك لاردلون وفي الآية لاخرى ومبارك اتبعك الا الذين هم ارادوا بآدى الرأى فحصل من ذلك ان تباع الانبياء عليهم الصلاة والسلام والمبادر بن الى تصديقهم انما هم الفقراء والصعفاء وان أعداء الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومعاذهم انما هم الاغنياء لقوله تعالى وقالوا ربه انا أطعنا سادتنا وكبرائنا فاصلونا السديلا وفي الآية الاخرى الا قال مترفوها ولم يقن الا قال فقرائوها فهذه سنة الله تعالى في خلقه أن الاكثرين في هذه الدار هم الاقلون في تلك الدار وان الاقنين في هذه

الدار هم لا كثرون في تلك الدار فهذا وجه ما كان السلف يستمدونه في دخول الرهد والورع في مساكن وهو وجه لزوم
الدم المغموم من قوله تعالى اذهبتم طيناتهم في حياتكم ليساوه بجمع بين القولين اه والله سبحانه وتعالى أعلم
الفرق التاسع والخمسون وادعون بين قاعدة التوكل وبين قاعدة ترك الاسباب

وهو معنى على أحد القولين لكثير من الفقهاء والمحدثين في علم ارفاق وهما هل بين هاتين القاعدتين تلازم بحيث لا يصح
التوكل الا مع ترك الاسباب والاعتماد على الله تعالى وهو ما قاله المرالي في احكام علوم الدين وغيره وعليه فلا فرق بينهما
اوانه ما بين الشرط والمشروط اولاً ملازمة بين التوكل وترك الاسباب ولا هو هو اي التوكل اعم مطلقاً من ترك الاسباب
فهم وهذا قول آخر من قال الاصل وهو الصحيح لان التوكل هو (٢٤١) اعتماد الذات على الله تعالى فيما يحل به

من خير أو يسهل من
ضر أي سواء كان مع
ملازمة الاسباب أو مع
عدم ملازمة
المحقق والاحسن
ملازمة الاسباب مع
التوكل للمقول والمقول
أما المنقول فان الله تعالى
قد أمر بملازمة أسباب
بالاحتياط والحذر من
الكفار في غير ماموضع
من كتابه المرز من ذلك
قوله تعالى وأعدوا لهم ما
استطعتم من قوه ومن
رابط الخيل فامر بالاستعداد
وقد أمر بالكتساب
التحرز من الشيطان كما
يصرح من الكفار بقوله
تعالى ان الشيطان لكم
عدو فاتخذوه عدوا أي
تحرزوا منه مع الامر
بالتوكل في قوله تعالى
وعلى الله فليتوكل المؤمنون

المقصود ان خرج جيداً اسمه أو ردياً اجتنبه فهو عين الاستقسام بالارلام الذي ورد القرآن
بتحريمه فيحرم وما رأته حكي في ذلك خلافاً والفرق بينه وبين القسم الذي تقدم الذي هو
مباح ان هذا متردد بين الظاهر والاول متعين للحرر فهو يثبت على حسن " فان الله تعالى هو
حسن لانه وسيلة لاخير والثاني بهذا ان بين سوء الظن بالله تعالى خرم لذلك وهو يحرم لسوء
الظن بتسمير سبب تقتضيه عادة ويلحق بالطيرة فهذا هو تجميع الفرق بين التطهير والعمل
المباح والقال اطرام

الفرق الثامن والستون والثلاثون بين قاعدة الرؤيا التي يجوز تسميرها وقاعدة

الرؤيا التي لا يجوز تسميرها

قال صاحب النفس تقول العرب رأيت رؤية اذا عاينت بصرك ورأيت رأياً اذا اعتقدت
بقائك ورأيت رؤياً بانقصر دا عاينت في ماموت وقد تستعمل في اليقظة (قلت) قال الله سبحانه
وما جعلنا الرؤيا التي أرىك الاصة للناس والجمهور على اماني اليقظة قال الكرماني في كتابه الكبير
الرؤيا تحمية أصنام سبعة منها لا سمر وواحدة فقط تسم والسبعة أربعة منها شأت عن الاحلاط
الارومة النامية على مزاج الرائي فمن غلب عليه خلط رأى ما ياسبه فمن غلب عليه السوداء رأى
الالوان السود والاشياء المحرقة والطعوم الخامصة لانه طعم السوداء ويعرف ذلك بالدلة الطيبة
والدلة على علة ذلك الخلط على ذلك الرائي ومن غلب عليه الصفراء رأى الالوان الصفراء والطعوم
المرّة والسموم والحار والبرودة والصواعق ونحو ذلك ومن غلب عليه الدم يرى الالوان احمر والطعوم
الحلوة وانواع الطرب لان الدم مفرح حلوا والصفراء مسحة مرة ومن غلب عليه النام رأى الالوان
البيضاء والامطار والماء والثلج (القسم الخامس) ما هو من حديث النفس ويقههم ذلك بحولاه
في اليقظة وكثرة الفكر فيه يستولى على النفس فتكبر به دماء في الدم (القسم السادس) ما هو
من الشيطان ويعرف بكونه فيه حيث على أمر منكره الشرسة أو بأمر معروف جائر غير أنه يؤدي
الى أمر منكر كما اذا أمره بالتطوع بالحج فتضيق عائلته أو يبق بذلك أو به (القسم السابع)
ما كان فيه احتلام (القسم الثامن) هو الذي يجوز تسميره وهو ما خرج عن هذه وهو ما بقله ملك

(٣١ - الفرق - راجع)

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو سيد المتوكلين
يطوف على القبائل ويقول من بمصرني حتى أبلغ رسالة ربي وكان له جماعة يحرسونه من العدو حتى نزل قوله تعالى والله
بمصرمك من الناس ودخل مكة مطاهراً بين درعين من الحديد في كتيبه الخضراء وكان في آخر عمره وأكل أحواله مع
ربه تعالى يدخر قوت سنة لحياله وروى الترمذي عن أسس بن مالك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال أعظم أو توكل
أي شد ركة ناقتك مع دراعها محبل واعتمد على الله تعالى فان عقلها لا ينافي التوكل قال العربي على الجامع الصغير وسببه
كما في الترمذي أن رجلاً قال يا رسول الله أعقل ناقتي وأنوكل أو أطلقها وأنوكل من ذكره اه قال الاصل والمالمقول فهو أن الملك
المطعم اذا كانت له جماعة عودهم بايام لا يحسن الا فيها وبامكنة لا يدفع الا فيها وبابواب لا يخرج الا منها فلا بد منه أن

لا يطلب منه قبل الا حيث جرت عادته باجرائه فيه وان لا يخاف عوائده بل يجري عليها والله تعالى ملك الملوك وأعظم
 اعطاء بل أعظم من ذلك وقد رتب منك على عوائده ارادها وأسباب قسرها ورطبها أثار قدرته ولو شاء لم يربطها جمل
 الرى بالشرب والشمع بالاكل والاحتراق بالنار والحياة بالنفس في الهواء فمن طاب من الله تعالى حصول هذه الآثار
 بدون أسبابها فقد أساء الادب مع الله تعالى بل يلتبس فضله في عوائده وتخلل في قد انقسموا في مقدم طلبهم منه سبحانه
 وتعالى هذه الآثار الى ثلاثة أقسام (القسم الاول) عاموا الله تعالى باعتقاد قلوبهم على قدرته تعالى مع اهمال الاسباب
 ولعوائده فيجسجسوا في السحار في زمن الهول وسلكوا القفار المطيعة المهلكة تتراد الى غير ذلك من هذه التصرفات فمؤلا
 حصل لهم التوكل وقاهم الادب (٢٤٢) مع الله تعالى وهم جماعة من المباد أحوالهم مستورة في كتب الرقائق

(والقسم الثاني) لاحظوا
 الاسباب واعرضوا عن
 التوكل وهم عامة الخلق
 وشرا الاقسام قاهم ربا
 وصلوا ملاحمة الاسباب
 والاعراض عن المسبب
 الى الكفر (والقسم
 الثالث) عاموا الله تعالى
 باعتماد قلوبهم على قدرته
 تعالى مع عدم احوال
 الاسباب والعوائد
 بل طلبوا مقصده في
 عوائده ملاحظين في ذلك
 الاسباب مسببا وبمسرها
 جسموا بين التوكل
 والادب وهم السويون
 والصديقون وخاصة
 عباد الله تعالى والعارفون
 بمعاملة الله ومع حيل الاقسام
 الثلاثة جعلنا الله تعالى
 منهم منكره وكرمه قال
 والنسب من يجهل
 الاسباب ويعرط في

الرؤيا من اللوح المحفوظ فان الله عز وجل وكل ملكا سوح المحفوظ ينقل لكل احد ما يتعلق
 به من اللوح المحفوظ من أمر الدنيا والآخرة من خير أو شر لا يتك من ذلك شيئا علمه من علمه
 وجهله من جهله ذكره من ذكره وسيره من سيره وهما الذي يحور تسميه ومعداه لا يبر وفي
 الفرق سبع مسائل (المسألة الاولى) خرج ذلك في الموطأ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال
 الرؤيا الحسنة من لرجل الصالح حرم من ستة وأربعين جزءا من النبوة قال صاحب المنقح قال
 جماعة من العلماء معناه ان مدة نبوته صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثا وعشرين سنة منها ستة
 أشهر نبوة بالرؤيا فبذل ما دى به عليه السلام الرؤيا بصادقة فكان لا يرى رؤيا الا جاءت ككلمات
 الصبح وسبعة سنة أشهر من ثلاث وعشرين سنة حرم من ستة وأربعين جزءا وقيل أجزاء من
 النبوة لم يطلع عليها أحد وروى جبر من خمسة وأربعين وروى من سبعين فيجتمعا ان يكون ذلك
 احتلافا في الرؤيا ويحمل الاول على الجلية والاكثر من العدد على الرؤيا الظلمية أو تكون الستة
 والاربعون هي النبوة والسموات هي المحرمة والخفية لذلك تكرره ولا يكون جفائه من لشيطان
 وفي القيس روى أيضا خمسة وستون جزءا من النبوة وخمسة وأربعون فاختلقت الاعداد لانها
 رؤيا النبوة لا نفس النبوة وجعلت بشارات بما أعطاه الله من فضله جبراً من سبعين في الانبياء
 ثم راد حتى سبع محسناً وارحى قال وتفسيرها بمدة رسول الله صلى الله عليه وسلم باطل لانه مفتر
 لنقل صحيح ولم يوجد قال الاحسن قول الامام الطبري عالم القرآن والسنة ان نسبة هذه الاعداد
 الى النبوة بما هو نسب اختلاف الرأي فروي لرجل الصالح على سببته والذي دون درجته دون
 ذلك وقوله عليه السلام لم يبق مدى من النبوة الا الرؤيا لصالحه حض على نقلها ولاهام بها
 لست لهم بعده عليه السلام جزء من النبوة فيشر بذلك امته ولا يبر الرؤيا الامن يعلمها ويحسنها
 والا فليترك وسنن مالك رحمه الله تعالى أيمن الرؤيا كل أحد قال أما النبوة فليست قبيل له أيمنها
 على الخير وهي عنده على الشر لقول من يقول الرؤيا على ما أولت فقد الرؤيا جزء من اجراء
 لنبوة فيتلاعب بامر النبوة وفي الموطأ الرؤيا الصالحة من الله واظم من الشيطان فان رأى أحدكم
 الشيء يكرهه فليعتل يساره ثلاث مرات اذا أسبى قط وايمعود بالله من شرها فانها ان تضره ان

التوكل بحيث يحمل التوكل عدم الاسباب أو من شرطه عدم الاسباب أنه اذا قيل الايمان سبب لدخول
 الجنة والكفر سبب لدخول النار بالجمل الشرعي كسائر الاسباب فهل هو تارك هذين السببين أو معتبرا فان ترك اعتبارهما
 خسر الدنيا والآخرة وان اعتبرهما فقال لا بد من الايمان وترك الكفر قيل له مبال غيرهما من الاسباب فان هذين ان كانا
 لا يافيان التوكل فغيرهما كذلك مع الاسباب نوعان نوع مطرد في مجرى عوائد الله تعالى كالايان والكفر والفناء والنفس ونحو
 ذلك ونوع آخر غير مطرد أخرى لله فيه عادة من حيث الجملة كالادوية وأنواع الاسفار للارباح ونحو ذلك ولكن الادب في
 الجميع التماس فضل الله تعالى في عوائده ولذلك كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يامر بالدواء والحمية واستعمال الادوية حتى انكي بالنار
 فامر نبي سعد وقال عليه الصلاة والسلام المدة يستالداء والحمية رأس الدواء وصالح كل جسم باعتاد دواء كان حاله عليه السلام في

الاسباب التي ليست مطردة من الحية واصلاح البدن بمواظبة عادته فطنت بعد ذلك من الموائد فهذا هو الحق الالهي والحق
الاسمعي اه كلام الاصل جهل بوجوبه ان الشاط فلت ونمر به السوكل على القول الذي اختاره بقوله هو اعاد القلب
الحق هو معنى قول السيد الجرجاني في ترجمته هو النقة بما عدا الله والياس عما في ايدي الناس اه وقول شيخ الاسلام الشيخ
زكريا هو الاعتماد على الله تعالى وقطع النظر عن الاسباب مع تهيبها وقوله ويقال هو ترك السعي فيها لان سعي قوة البشر واما
قول الاصل على ما قاله امرالي في الاحياء وغيره بحث بحمل التوكل على عدم الاسباب او من شرطه عدم الاسباب وعلى الثاني يعرف
قول شيخ الاسلام زكريا ويقال هو كذا الامر كذا في ما لكه والتحويل على وكاله وعلى الاول يعرف قول شيخ الاسلام ايضا
او يقال هو ترك الكسب واخلاء اليد من المال قال شيخ الاسلام (٢٤٣) زكريا ورد بان هذا ناكلا لا توكل

افاده العريضي على الجامع
الصغير عن السلفي والله
سبحانه وتعالى اعلم
(الفرق الستون والمائتين
بين قاعدة الحسد وقاعدة

النبطة)

وهو ان القاعدةين وان
اشتركتا في انهما طلب
من القلب الا ان الحسد
نهي روال النعمة عن الغير
قال ابن حجر في الروايات
ويكون حراما وفسوقا
ان كان من حيث كونها
نعمة اما ان كان من حيث
كونها آلة الفساد لا بداء
كما في نعمة الفاجر فلا
حرمة اه قل الاصل
كان المتدني روالها عنه
نهي حصولها لنفسه ولا
فالحسد يوان والثاني
أشهرها لا طلب للفسدة
الصرقة من غير معارض
عادي او طبيعي قال

شاء الله تعالى قال الما جى فيحتمل ان يريد بارؤيا الصالحة المبشرة ومحتمل المصادقة من الله تعالى
ويريد بالحلم ما يحزن ويحتمل ان يريد به الكاذب يحزن ليعرج أو يحزن قال ابن وهب يقول
في الاستمارة اذا نعت عن يساره أعوذ بمن استعدت به ملائكة الله ورسوله من شر ما رأيت في
منامى هذا ان يصيب في منامى أكرهه ثم يتحول على حاشه الآخر قال ابن رشد في المقدمات الفرق
بين رؤيا الانبياء وغيرهم ان رؤيا غيرهم اذا اخطأ في ما رآها لا يخرج كما أولت ورؤيا غير الصالح
لا يقال فيها جزء من البصيرة واما ما يلهم الله تعالى الرئي فتودا كانت من الشيطان أو قدرانها
لانصبيه وان كانت من الله تعالى فان شر القدر قد يكون وقوعه موقفا على عدم الداء (المسألة
الثانية) قال صاحب الفيس قال صالح المتزلي رؤيا المنام هي رؤيا بغير وعاء آخر هي رؤيا
بغيرين في القلب يبصرهما وادب في القلب سمع بها وقالت المتزلي هي نوايا لاحقة لها
ولادليل فيها وجرت اعتدلة على أصولها في تحييلها على البادة في نكار أصول الشرع في الجور
وأحاديثها والملائكة وكلامها وان جبريل عليه السلام لو كلم النبي صلى الله عليه وسلم بصوت
لسمعه الحاضرون واما أصحابنا فلم يوافقوا ثلاثة قال القاضي في خواطر واعتقادات وقال الاستاذ
أبو بكر هي أوهام وهو قريب من الاول وقال الاستاذ أبو اسحق هي ادراك ما حراء لم تحلها آفة
اليوم فادراى الرائي انه بالشرق وهو بالمغرب أو غيره أمثلة حملها الله تعالى دليلا على تلك المعاني
كما جمعت الحروف والاصوات والرقوم للكتابة دليلا على المعاني فادراى الله تعالى والى
صلى الله عليه وسلم هي أمثلة ضرب له قدر حاله فان كان موحدا رآه حيدا أو ملجدا رآه فبيحا وهو
احد التأويلين في قوله عليه السلام رأيت ربي في أحسن صورة قل بعض العلماء قال لي بعض الأمراء
رأيت البارحة النبي صلى الله عليه وسلم في أشد ما يكون من السوء فقلت له طلعت الخاق
وعبرت الدين قال النبي صلى الله عليه وسلم اعلم طلعات يوم القيامة فالتميز من لاشتهيه وكان
متفيرا على وعدة كائنه وصره وولده فاد الكاسب فاد واما الآخرون فتصروا واما هو
فكان مستندا فجلس على مسدود جمل يتمرد وكان آخر كلامه وددت ان كوني حيا لمجالات
اعيش بها بالنعمة قلت له وماذا لك انا اقبل انا عذرك وخرجت فوالله ما توقعت لي عذره بعد

ودليل تحريم الحسد الكتاب والسنة والاجماع (وما الكتاب) وقوله تعالى ومن شر حاسد اذا حسد وقوله تعالى
ام يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله وقوله تعالى ولا تنسوا ما فضل الله به عليكم على بعض اى لا تنسوا
زواله هزيمة الهوى (واما السنة) فقوله عليه الصلاة والسلام لا تحاسدوا ولا تباغضوا وكونوا عدا الله اخوانا وفي الزواجر قال
صلى الله عليه وسلم في النهي عن الحسد واسيائه ونمرانه لا تباغضوا ولا تحاسدوا ولا تداروا ولا تقاطعوا وكونوا عباد الله
اخوانا ولا يحل لمسلم ان يهجر اخاه فوق ثلاثة رواه الشيخان اه قال الاصل واما الاجماع على تحريمه فقد اسقمت لامة المصنومة
قال ويقال ان الحسد اول معصية عصي الله بها في الارض حسد الناس آدم فلم يسجد له اه وفي الزواجر ومن افات الحسد ان
فيه تسخطا لقضاء الله تعالى اذا اجم على الغير بالامضة عليك فيه وشتمانه باخيب المسم قال الله تعالى ان تمسككم حسنة تسؤم

وان تصمك سبعة يفرحوا بها وكثير من اهل الكتاب لو ردوكم من بعد ايمانكم كفار احسدوا من عدا انفسهم وددوا لو سكفروا
 كما كفروا فتكفرون سواء ام يحسدون الناس على ما آتاهم الله من فضله اه واللهطة تمنى حصول مثل نعمة الغير لنفسك من غير
 تعرض لطلب روائها عن صاحبها بل شتهى مثلها لنفسك مع حقائها لدونها وقد تحصى باسم المناقصة وقد يبرع عنها بافط الحسد
 كما في قوله صلى الله عليه وسلم لاحسد الا في اثنين رجل آتاه الله القرآن فهو يقوم به آتاه الليل واطراف النهار رجل آتاه الله تعالى
 مالا فهو ينفقه آتاه الليل واطراف النهار اى لا عطة الا في هاتين على وجه الملائمة وفي الزواجر وليست الهطة والمناقصة بحرام
 اى لعدم تلفها بمفسدة البتة بل هي اما واجبة وامعدومة واما باحقة قال تعالى وفي ذلك فليتنافس المتنافسون سابقوا الى صخرة
 من ربكم والمسابقة تقتضى خوف (٢٤٤) القوت فالواجبة تنكحون في النعم لندية الواجبة كعممة الايمان

والصلاة المكتوبة
 والركعة يجب ان تحب
 ان تكون مثل القائم
 ذلك والاكت راضيا
 بالمعصية والرصاصا حرام
 (والندوة) سكون في
 المصائر والعلوم وافاق
 الأموال في الميراث
 والمباحة سكون في النعم
 المباحة كالسكاح والمناقصة
 في الاحداث لا يترتب
 عليها اثم السكاح انقص
 من الفضائل وتناقض
 الزهد والرحى المندى
 والنوكل ويحجب عن
 المقامات الرفيعة نعم هنا
 دقيقة بدعي التسمية لها
 والا وقع الانسان في
 الحسد الحرام من غير ان
 يشعر وهي ان من ايس
 ان يال مثل نعمة الغير
 فبالضرورة ان نفسه تتقد
 انه ناقص عن صاحب

حاجة (المسألة الثالثة) قال الاستاذ ابو اسحق الادراك بفضاده اليوم اتفاقا والرؤيا ادراكا للمثل كما
 تقدم فكيف نجتمع مع اليوم واجاب بان النفس ذات جواهر فان عظمها اليوم فلا ادراك ولا مقام
 وان قام عرض اليوم بعضها ام يمكن قيام ادراك المنام بالنمض الآخر ولذلك ان اكثر المذمومات
 آخر الليل عند خفة النوم (المسألة الرابعة) تقدم ان المدرك اما هو المثل وهو خرج الجواب
 عن كون رسول الله صلى الله عليه وسلم يرى في الآن الواحد في مكايين فان المرئي في المكايين متالان فلا
 اشكال اذا تعددت الظروف اذ المشكل ان يكون في مكايين في زمان واحد
 واجاب الصوفية بانه عليه السلام كالشمس ترى في اما كن عدة وهي واحدة وهو باطن فانه
 عليه السلام يراه زيد في بيته وبراء عمرو بحملته في بيته او داخل مسجده والشمس اما ترى
 من اما كن عدة وهي في مكان واحد ولو ربت داخل بيت بحرهما استحلال رؤية جرمها في داخل
 بيت آخر وهو الذي يوارن رؤية رسول الله صلى الله عليه وسلم في هاتين أو مسجدين والاشكال لم
 رد رؤيته عليه السلام من مواضع عدة وهو في مكان واحد اما ورد فيه كفى يرى في مواضع
 عدة بحمله ذاته عليه السلام فابن احدهما من الآخر مع احدى الهاء على ان حلول الجسم الواحد
 في الرمن الواحد في مكايين محال فلا يتجه الجواب الا بان المرئي مثاله عليه السلام لا ذاته وكذا
 كل مرئي من بحر او جبل او آدمي او غيره اما يرى مثاله لاهو بذاته وبه يظهر معنى قوله عليه السلام
 من رأى في قدراً في حقا فان الشيطان لا يتمثل في وان التمدير من رأى مثلى فقد رأى في حقه فان
 الشيطان لا يتمثل بمثل بمثل وان الخبير انما يشهد بمصحة المثل عن الشيطان وبص السكران في كتابه
 الكبير في تاويل الرؤيا ان الرسل والسكت المارة والملائكة أيضا كذلك معصومة عن تمثيل
 الشيطان بمثلها وما عدا ذلك من المثل يمكن ان يكون حقا ويمكن ان يكون من قبل الشيطان وانه بمثل
 ذلك المثال (المسألة الخامسة) قال الله اما تصح رؤية النبي عليه السلام لاحد رجلين احدهما
 صمى رآه فلم صفته فاطلع في نفسه مثاله فاذا رآه جرم بانه رأى مثله المعصوم من الشيطان
 فينتفى عند الابس والشك في رويته عليه السلام وثانها رجل نكروا به سماع صفاته الموقولة
 في الكتب حتى انطبعت في نفسه صفته عليه السلام ومثله المعصوم كما حصل ذلك لمن رآه فاذا رآه

تلك النعمة وانما تحب زوال نفسها ورواله لا يحصل الا مساواة دي النعمة ورواله عنه وقد فرض بانه عن جرم
 مساواة فيها فم سق الا حقه لزوالها عن الغير المتميز بها عنه اذ زوالها زول محله وتقدم غيره بها فان كان بحيث لو قدر على زوالها
 عن الغير أزالها فهو حسود حسدا مذموما وان كان عنه من التقوى ما يمنعه عن ازالتها مع قدرته عليها وعن محبة زوالها عن الغير
 فلا اثم عليه لان هذا امر جليل لا تنك النفس عنه ولله المسمى بقوله صلى الله عليه وسلم كل ابن آدم حسود وفي رواية ثلاثة لا ينك
 المسلم عنهم الحسد والطن والطيرة وله منهم من خرج اذا حدثت فلا تغ أي ان وجدت في قلبك شيئا فلا تعمل به ويعد ممن يريد
 مساواة غيره في النعمة فيحجر عنها سما ان كان من أفرانه أن يمتنع عن الميل الى زوالها فهذا الحد من المناقصة يشبه الحسد الحرام
 فيدني الاحتياط التام فانه متى صمي الى محبة نفسه ومال لاختياره الى مساواته لدى النعمة بمحبة زوالها عنه فهو مرتكب في الحسد

الحرام ولا يتخلص منه الا ان قوى ايمانه ورسخ قدمه في التقوى ومهما حركه خوف نفسه عن غيره جره الى الحسد المحذور
والى ميل الطبع الى روال سمة الغير حتى ينزل مساواته وهذا لا رخصة فيه بوجه سواء كان في مقاصد الدين أم الدنيا قال الرازي
ولسكن ذلك يعني ما لم يجعل به ان شاء الله تعالى وسكون كراهته لذلك من نفسه كراهة له والله سبحانه وتعالى أعلم
الفرق الحادى والستون والثمانين بين قاعدة السكر وقاعدة التحمل باللباس والمراتب وغيرها

وهو من جهتين (الجهة الاولى) ان السكر من اعمال القلوب ولا يتعلق بالحسن وأما التحمل فمن اعمال الجوارح فيتعلق به الحسن
(والجهة الثانية) ان اصل التحمل الاباحة لقوله تعالى قل من حرم زينة الله التي اخرج لعباده والطيبات من الرزق وقد يعرض
له ما ينقله عن الاباحة اما الى الوجوب كتوقف تعيد الواجب عليه في (٢٤٥) نحو ولاية الامور فان الهيات الرتبة

لا تحصل مع امصال الامامة
منهم واما الى التندب
كتوقف التندوب عليه
كما في الصلوات لقوله
انه لي خذوا زينتكم عند
كل مسجد أى صلاة
وفي الجماعات لقوله صلى
الله عليه وسلم ان الله يحب
ان يرى أثر نعمته على
عبده بناء على المدح والثناء
وقوله صلى الله عليه وسلم
ان الله جميل يحب الجمال
رواه مسلم وغيره في
حديث طويل سيأتي
وفي الحروب لرغبة العدو
وفي المرأة لزواجها وفي
اللباس لتعظيم المسلم في
نفوس الناس وقد قال
عمر أحب ان أطرأ الى
قارىء القرآن أبيض
الثياب وقد أشهد الامام
مالك لما اعترض عليه
بعض معاصره في التجميل

جرم روية مثاله عليه السلام كما يحرم به من رآه فينتفى عنه اللبس والشك في رويته عليه السلام
واما غير هذين فلا يحصل له الجرم بل يجوز ان يكون رآه عليه السلام بمثاله ويحتمل ان يكون من
تحويل الشيطان ولا يفيد قول الرازي لمن رآه ان رسول الله ولا قول من يحضر معه هذا رسول الله لان
الشيطان يكذب لنفسه ويكذب لغيره فلا يحصل الجرم اذا تقرر هذا وانما لا بد من ان روية مثاله
المخصوص فيشكل ذلك مما تقرر في كتب التفسير ان الرازي يراه شيئا واسودا وذهب
الغيبين وذهب اليدين وعلى أنواع شتى من المثل التي ليست مثاله عليه السلام فالجواب عن هذا
ان هذه الصفات صفت الرازي واحوالهم يظهر فيه علم السلام وهو كالمراة لم قلت ان مص
مشايخي فكيف يبقى المثل مع هذه الاحوال المصادرة له فقل لي لو كان لك أب شاب تميت
عنه ثم جثته فوجدته شيئا او اصاهه يرقن اصفر او يرقن اسود او اصاهه برص او جذام او
قطعت اعصافه اكلت شئ فيه انه ابوك قلت لا اقل لي مادك الا لما كنت في نفسك من
مثاله المتقدم عندك الذي لا تحمله عروض هذه الصفات له فكذلك من ثبتت عنده في نفسه مثال
رسول الله صلى الله عليه وسلم هكذا لا يشك فيه من عروض هذه الاحوال له ومن لم يكن كذلك
لا يثق به رآه عليه السلام واد اصبح له المثل واضطرب اسود يدل على ظلم الرازي والممي يدل على
عدم ايمانه لانه ادراك داهب وقطع البديل على انه يمنع من ظهور الشبهة ونحو داهب امرها فان اليد
يعبر بها عن القدرة وكونه امره يدل على الاستهزاء به قال الشاب يحقر وكونه شيئا يدل على
تعظيم السوء لان الشيخ اعظم وغير ذلك من الصفات الدالة على الاحكام المختلفة (فرع) فلوراء عليه
السلام فقل له ان امراك طالق ثلاث وهو يحرم بانه لم يطلقها بل يحرم عليه لا رسول الله صلى
الله عليه وسلم لا يقول الا حقا وقم فيه البحث مع الفقهاء واضطربت آراؤهم في ذلك بالتحريم وعدمه
لتعارض خبره عليه السلام عن نحرهما في النوم واخبره في العقيقة في شرسته المعظمة انها مباحة له
ولدى يظهر لي ان اخبره عليه السلام في القطة مقدم على الحمر في اليوم لتطرق الاحمال للرازي
بالملط في ضبط المثل قانا عرضا على اسمها احمال طرو والطلاق مع الجهل به واحتمال طرو الملط
في المثل في اليوم وجد الملط في المثال اسر وارجح ومن هو من الناس بصيغ المثل على النحو المتقدم

حسن ثيابك ما استطعت فيها
ودع التواضع في اللباس تخشعا
فريقك فوبك لا يزيدك رفة
وجديده فوبك لا يفترق بكدا
زين الرجال بها نمر ونسكرم
قلقه يسلم ماسر وتمان
عند الاله وانت عبد مجرم
تخشى الاله وتقي ما يحرم

بالثياب الثمينة

واما الى التحريم ككونه وسيلة لمحرمة كن يزين للنساء الاجنيات ليرى من قاد عدم المعارض الناقل له عن الاباحة وعرى عن
هذه الاسباب بقيت الاباحة وأصل السكر التحريم وقد يعرض له ما ينقله عن التحريم اما الى الوجوب كما في السكر على الكفار في
الحروب وغيرها واما الى التدب كما في السكر على أهل البدع تعميلا لتبذره والاباحة فيه عبدة قانا عدم المعارض الناقل عن

التحريم استصحب فيه التحريم وهو اما كبر على الله تعالى وهو أحسن أنواعه كثير فرعون ونمروذ حيث استكفاه أن يكونا عبد لله تعالى وادعيا الربوبية قال سالى ان الذين يستكبرون عني عبادى سيدخلون جهنم داخرين أى صاغرين ان يستكف المسيح لآية واما على رسول الله صلى الله عليه وسلم فان ينتمى من الالهية له تكبر اجهلا وعادا كما حكى الله تعالى عن كفار مكة وغيرهم من الأمم واما على عباد الله تعالى بان يستعظم نفسه ويحتقر غيره ويرد ربه يابى على الالهية له أو يترفع عليه - و يأتى من مساواته وهذا وان كان دون الاولين إلا أنه عظيم اسمه أيضا لان لكبرياء والمظنة انما يليقان بالملك القدور القوى المتين دون احد العاجز الضعيف فتكبر فيه مازعة لله في صفة لا تليق الا بالجلالة وقد قال تعالى في الحديث ان من بازعه المظنة والتكبر ياه أهدى لك ولان التكبر على (٢٤٦) عادته لا يليق الا به تبارك وما الى ثمن تكبر عليهم فقد جى عليه ادم

استدل خواص علمان
انك تنازع له في بعض
أمره فيستحق مقتله ومن
لارم هذا الكبر وعيه
بجاهة أوامر الحق لان
المتكبر ومنه المتحدلون
في مسائل الدين بالهوى
والتمصيب تأتي نفسه من
قول ما سمعه من غيره
وان انتضح سبيله بل
يدعوه كبره الى المبالغة
في ريفه واطمأناطاله
فهو على حد قوله تعالى
وقل الدين **كفر** وأ
لا تسموا لهذا القرآن
رأوا فيه **ألم** ترون
واذا قيل له اق الله
أخذته العرقا لأنهم وحسبه
جهنم ولبس المهاد وقال
ابن مسعود كفى بالرجل
أثما إذا قيل له اق الله
أن يقول عليك نفسك
وقال صلى الله عليه وسلم

الافراد قبله من الخلفاء لصفته عليه السلام واما ضبط عدم الطلاق فلا يحتمل الا على ما در من الناس
والممل با راجح متين وكذلك لو قال له عن حلال انه حرام او عن حرام انه حلال او عن حكم
من احكام الشريعة قدما مايت في البقعة على ما رأى في النوم لمسا ذكرنا في مواضع خبر ان من
اخبار البقعة صحيحان فانا تقدم الارجح بالسند او باللفظ او بصاحته او قلة الاحتمال في
الحار وغيره فكذلك خبر البقعة وخبر النوم بحرمان على هذه القاعدة (المسألة السادسة) رؤية الله
تعالى في النوم نصيح ولذلك احوال (احدها) ان يراه في النوم على النحو الذي دل عليه المقول والمقول
من صفات السكك وموت الجلال له والسلامة من الصفات الدالة على الحدوث من الجسمية
والنجيز والجهة فهذا تجوز في الدنيا كما تجوز في الآخرة ونجزم بوقوع في الآخرة للمؤمنين
واكن من ادعى هذه الحالة وهو من غير اهلها من العصاة او من المقصرين كذباء او من الاولياء
امتقن لا كذبه وسلم له حاله وقوله تعالى لا تدركه الابصار فيه تاويلات وهو عموم يقبل
التخصيص واخبار الولي الموثوق بدينه المبرر في عدالته يصلح لتقوية بعض التاويلات
وانتصاص هذا العام وخبر العدل مقبول في تخصيص الموم ونحن نقبل خبر الاولياء في وقوع
الكرامات التي هي من خوارق العادات المحصلة للعلوم القطعية فكيف في تخصيص الموموت
التي لا يمد الا لظن فتأمل هذا (وايضا) ان يراه سبحانه في صورة مستحيلة عليه كن يقول رأيت
في صورة رجل او غير ذلك من الاحسام المستحيلة على الله تعالى وقد روى عن مصوم انه قال رأيت
الله تعالى في صورة فرس وجم هذا الرأي ان هذا الجسم من اسنان وغيره خالق من خلق الله تعالى
وامر وارد من قبله بمنطقي حاله من هذا الرأي وبقتضاها ما هو بامر الله تعالى او ينهاء عن شر
وقول له ان الله لا اله الا انا فاعبدني وامثل امرى وعمود ذلك هذه الحالة ايضا صحيحة جارية على
اطلاق لفظ الله تعالى على هذا الجسم على المرأ وحارث والآن بصفا صفا وهو تعالى عن امره الوارد
من قبله باللفظ الخاص بالرؤية على وجه الحار من باب اطلاق لفظ السبب على المسبب واللفظ
المؤثر على الاثر وهو حار مشهور في لسان العرب ومسطور في كتب الحزب والحقيقة وفي التوراة
جاء الله من سيناء واشرق من ساعين واستعلن من جبال فاران اشارة الى التوراة النارية بطور سيناء

لرجل كل يمينك فقال متكبرا لا استطع مشاة يده فلم ير معها سدقاً من التكبر على الخلق يدعوا إلى التكبر والابحار
على الخلق الا ترى يا ابليس انك تكبر على آدم وحده بقوله انا خير منه جره ذلك الى التكبر على الله لمخالفته أمره فهلك
هنا كما رأيت وما من ثم قال عليه الصلاة والسلام لن يدخل الجنة من في قلبه مثقال ذرة من الكبر فقالوا رسول الله ان أحدا
يحب أن يكون نوبه حسداً وله حسنة فقال ان الله جميل يحب الجمال ولكن الكبر يطر الحق وغمص الناس خروجه مسلم
وعيره قال العلماء رضى الله عنهم بطل الحق بفتح الموحدة والمهمة رده ودفعه على قائله وغمص الناس بفتح المعجمة وسكون
الهم والنصاد المهمة احتقارهم وازدراؤهم وكذا غمصهم بالمهلة وقوله عليه السلام لن يدخل الجنة وعيد عظيم يقتضى أن الكبر
من الكبائر وعدم دخول صاحبه الجنة مطلقاً عند المنة لا لصاحب الكبيرة عدم عله في النار كالإكافر وعند أهل السنة

منه لا بدخلها وقت يدخلها غير المكبر أي في المبدأ والنفى العام قد يراد به إذا اقتضته النصوص أو القواعد وال
الأصل والمكبر من أعظم ذنوب القلب سأل الله تعالى الدافعية حتى قال بعض العلماء كل ذنوب القلب يحسبون معه الفتح
إلا المكبر اه هذا تهذيب مافي الأصل وسأله ابن الشاط مع زيادة من الزواجر والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الثاني والستون والاثنا عشر بين قاعدة المكبر وقاعدة المعجب

وهو من جهتين أيضا (الجهة الأولى) مافي الأصل وصححه ابن الشاط من أن المكبر راجع للخلق والعباد كما علم من حقيقة المقدمة
والمعجب راجع للعبادة ادهورؤية العبادة واستعظامها من العبد فهو معصية تكون بعد العبادة ومتعلقة بها هذا التماق الخاص
كما يتعجب العابد بعبادته والعالم بالله وكل مطيع بطاعته وهو وإن (٢٤٧) كان حراما لا يفسد العبادة لانه يقع

بعدها بخلاف الرياء

فانه يقع معه فيفسدها

وسمى تحريرا للمعجب

أه سواه أحب علي الله

تعالى فان العبد لا يلغى

له أن يستعظم ما يتقرب

به إلى سيده بل يستصغره

بالنسبة إلى عظمة سيده

لأنه عظمة الله تعالى

ولذلك قال الله تعالى

وما قدروا الله حق

قدره أي ما عظموه حق

تعظيمه فمن أحب

بعبادته فقد هلك

مع ربه وهو مطلع

عليه وعرض الله

لمن الله تعالى وسخطه

وبه على ضد ذلك

قوله تعالى والذين

يؤتون ما آتوا فؤادهم

وجله انهم الخرمهم اجمعون

معناه يملكون من الطاعات

ما يسألون وهم حائفون

والانجيل الاول ساعين موضع الشام والقرآن دل بحكمة واسمها قاران فيكون معناه ان الحق
جاء من سماء وهو التوراة وأكثر ظهوره وعنده تقوية الانجيل له فان عيسى عليه السلام استلم صرة
التوراة وتقويتها وارادة العلية والظهور واستكمل الحق واستوفيت المصاح ووصل البيان والكمال
في الشرع الى اقصى عاياته فالقرآن الكريم والشرعة المحمدية وسميت هذه الكتب باسم الله
تعالى لانها من جنته وقبله على الخلق كما عدم ومن ذلك ان الله تعالى سماء الدنيا في انزلت الاخير من الليل
ا حديث على احد التاويلات انه نزل رحمة فسمها باسمه لكونها من قوله ومن انزل كذلك هذه المثل القائلة
في اليوم انا الله هو صحيح جائز على الخ ز كما تقدم وصح في الحديث ان الله ياتي يوم النيامة للخلق في
صورة بكر ونها ويقولون لست رنا فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم ياتيهم في صورة
ونسبته لهذه الصورة باسم الله تعالى هو على سبيل الخار لاهها صورة من آتاه وقتها يحضر بها
خفته فلهذه الملازمة والملاقة حسن اطلاق لفظ الله تعالى عليها مجازا كما تقدم وكذلك هذه
المثل في اليوم حكمها حكم هذه الاجسام في البقطة الخلة الثالثة أن يرى هذه الصورة الحسية
الجسمية ولا يعتقد انها الله عز وجل حقيقة ولا يحظر له في يوم ههنا الخاز السنة فلهذه الرؤى يحتمل
أن تكون صحيحة ويكون المراد الجبر وهو جعل الجبر مكان اللفظ منه لاني الرؤى كما ورد
اللفظ في البقطة والمراد به المجر والسامع بفهم الحقيقة كما هي بحشوية في آيات الصفات فكان
اللفظ منهم لاني الآيات الواردة ويحتمل أن يكون هذه الرؤى كذا وبحالا والشيطان يغفل له
بذلك ليضل به أو يحربه أو غير ذلك من مكائده لانه الله فلهذه الرؤى ما موضع التثبت والخوف من
الغلط واذا استيقظ هذا الرأي وجب عليه أن يحزم بان الذي رآه ليس ربه على الحقيقة بل احد
الامرئين المتقدمين واقع له ويظهر ما يقضيه الحال منهما فيتمتده ورأشك على الامراض
عن الرؤى بالكلية حتى يتصح الصواب فان اعتقد انها حق وان الذي رآه به فهو كافر وقد كفر
بهذا الاعتقاد الناقص له عن هذه الرؤى ما على القول بتكثير الحشوية وقد يكون ذلك الجسم
وتلك الحالة فيها من الحفارة ومناظرة الروية ما يجمع الامه على تكفيره وتكفير الحشوية وغيره
كمسورة الدجال ونحوها فان القول بان الحشوية ليست كفارا اما هو مع قولهم بالشرع عن المور

من نفاء الله تعالى بظلال الطاعة احتقارها وهذا يدل على طيب هذه الصفة والهي عن ضدها اه (والجهة الثانية) مافي الزواجر
لان حجب من ان المكبر اما باطن وهو خلق في النفس واسم المكبر هذا أحق أي كما يرشد له قوله تعالى ان في صورهم لا كرمهم
بالبية جمل محله القلب والصدور واما ظاهر وهو أعمال تصدر من الجوارح وهي نمرات ذلك الخلق وعددها يبالغ في تكبير
وعند عدمها يقال في نفسه كبر فالأصل هو خلق النفس الذي هو الاسترواح والركون المروية النفس فوق التكبر عليه فهو
يستدعي متكبيرا عليه ومتكبيرا به بخلاف المعجب فانه لا يستدعي غير المعجب به حتى لو فرض افراده دائما امكن أن يقع منه
المعجب دون التكبر ويجرد استعظام الشيء لا يقتضي التكبر الا أن ثابتم من يرى انه فوقه هو الله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الثالث والستون والمائتان بين قاعدة المحب وقاعدة التسميع

وهو أنهما وإن اشتركا في كون كل منهما معصية لا تحيط العبادة لكونها تقع قبلها خلاصة بخلاف الرياء فإنه يفارنها فيحطها وقد بينا بما تقدم كون المحب معصية لا تحيط العبادة الخ وأما التسميع ففي الحديث الصحيح الذي أخرجه مسلم وغيره قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من سمع مع الله يوم القيامة أي ينادي به يوم القيامة هذا إعلان عملا عملا في ثم أراد به غيري فهو عبارة عن أخيار الشخص بمأمله من العبادات التي أخص بها ليمتد فيه ويكرم بخلاف الرياء فإنه كما في تعريفات الجرجاني قدس سره ترك الاخلاص في العمل بملاحظة غير الله تعالى فيه إلا أن التسميع يبارق المحب من جهة أنه يكون باللسان والمحب يكون بالقلب (٢٤٨) كما سلمت والله تعالى أعلم

الفرق الرابع والستون

والمائتان بين قاعدة الرضي

بالقضاء وبين قاعدة عدم

الرضي بالقضي

وهو أن القضاء قيل

مرادف للقدر وهو

خلاف قول الجمهور

ليكنه قوى وعليه فهل

ها إرادة فقط أو إرادة

وعلم أوها وقدرة أو قال

ثلاثة والذي عليه الجمهور

تدانيهما وعليه قيل

القضاء إرادة والقدر

إيجاد يمكن وقيل بالعكس

أي القضاء إيجاد يمكن

والقدر إرادة وقال

السومري القدر تعالى

القدرة والعلم معاني الأزل

بالممكن والقضاء إجراء

الممكن على وفق ماضى

به القدر والعلم وقال العراقي

القدر تعالى الإرادة في

الأزل بالممكن والقضاء

الإرادة بحكم خبري كإرادته تعالى لزيد بالسعادة مع أخباره بكلامه وقد نظم الرهوي حاص هذا بقوله

الهم

وفي تباين القضاء والقدر * أوالترادف خلاف اشهر

والاول المعرو للجمهور * والثاني قول ليس بالمحور

ثم عليه هل هما إرادة * أو قى وعلم أوها وقدرة

ثم على الاول أيضا اختلف * على أقاديل فهالك ما عرف

قيل القضاء إرادة ثم القدر * إيجاد يمكن وعكس إذا اشهر

وللسومري الامام وقى * تلقى القدرة والعلم مما

في أزل قل قدر ثم القضاء * اجراء ممكن بوفق ما مضى
أوقدر تملق الارادة * في أزل فحصل الاقادة
ثم الارادة بحكم خيري * قضى وهذا للقرافي المرى

وعلى كل من هذه الاقوال الرضى بالقضاء واجب اجماعا والسخط وعدم الرضى به حرام اجماعا لا مأثورون بان لا تعرض
لجهة ربا الا لاجلال والتعظيم ولا تعرض عنه في مكانه فان يقول أحدا ساحتا لقضاء تعالى أي شيء عملت حتى اصابني من
هذا وما دني وما كنت استأثر من هذا وفي الزواجر أخرج أبو سعيد من سخطه ورفقه وبت شكواه ولم يصبر لم يصعد له الى الله عمل واتى
الله وهو عليه غضبان له وأما المفضي والمقدور فهو أثر قضاء والقدر (٢٤٩) وليس رضى به واجبا على لا إطلاق كما

هو رضى عن من يتقصد أن الرضى
بالقضاء هو الرضى
بالمضى حتى يستؤلا
ذلك على قولهم ان الرضى
بالقضاء اما يكون من
جهة الاولياء خاصة فهو عزير
الوجود بل هو كالمقدر
واما الصواب ان الرضى به
قد يكون واجبا كالإيمان
بأنه تعالى وتوابعاته
اذا قدرها الله تعالى
للإنسان وقد يكون
مندوبا كما في المندوبات
وحراما كما في المحرمات نعم
الرضى بالكفر لا يكون
كراهيا رغم الاصل الا
اذا كان مع علمه بكفره وهو
لا يتأني لامن لكافر عدوا
بناء على القول بجواز
ذلك مادة اما على القول
بامتناع ذلك مادة فلا على
ان جوار الكفر عباد
عادة من البعيد المشبه

الهم وحل الصعير بدل عليه أبصا والمك من كالأحد من الميت والدفع له الاول جيد لانه كسب
من جهة ما يؤس منها واث في رضى لانه صرف رفق لمن لا يتبع به وريما كان لمن لا دين له لان الدين
ذهب عن الموتى لذهاب التكليف عنهم والمحر والحقينة كالحر هو السطان حقيقة وسير به
عن سبه العلم محرا والمموم كمن رأى أن اسائه كلها سقطت في الزاب فانه يموت اقراره كالأقار
كان في نفس الامر انما يموت نفس اقراره قبل موته فهو طام أريد به المخصوص واما أبو يوسف
فكأنه رأى براه الرائي اشخص المراد غيره هو يشهد أو يرضى قاره أو من تسمى مستمدا
نحو ذلك ممن يشاركه في صفة غير غيره عن أبي يوسف في حصة لمشاركته له في صفة
الغنى وغيره عن زيد بن زهير لمشاركته به في شعر ونحو ذلك من امثل والغالب كإراى المصربوى ان
رواها اخذ منهم الملك لم يلزم ان يشور ياخذ وكان كذلك وقب رواه شاور وجمع هذا لمثل
بين الغالب والتصحيح فان السين المبدلة صححت بالحجة التي هي الشين وراى ملك العرب قاتلا
يقول له حبيب الحق من عند رقيب له انت قد صدقت على بعض الناس فحدثت من ذلك في الرضا يا حبيب
الحق من عند رقيب له المصير فخطو وسط هذه الآية وصل في كتب التفسير واما فصدت الآية على
هذه امثلا كالألفاظ في الدلالة واما نشارككم في أحوالنا (سبه) أعلم ان تفسير المسامات قد اتسمت
بقيدها وتضمنت تحصيلها ونوعت نفعها بحيث صار الانسان لا يقدر ان يعتمد فيه على
مجرد المقولات لسكثرة التحصيلات باحوال الرائي بخلاف تفسير القرآن العظيم واتحدت
في نفسه والكتاب والسنة وغير ذلك من العلوم فان صوابها ان محصوره أو قرينة من المحصور وعم
المسامات منتشرة انتشارا شديدا لا تدخل تحت ضغط فلاحرم استباح المظفرية مع ضوابطه
ومراتبه الى قوة من قوى العوس المعينة على المراساة ولاطلاع على المعينات بحيث اذا اوحى الحزر
الى شيء لا يمكن بحظه سبب بمحققه الله تعالى في تلك النفوس من القوة المعينة على تقريب
الغيب أو بحقيقه كما قيل في ان عباس رضى الله عنهما انه كان ينظر الى الغيب من وراء ستر رقيق
اشارة الى قوة أودعه الله ياها فرأى بآ أودعه الله تعالى في نفسه من الصفاء والشفوف والارقة
وللطيفة فمن اداس من هو كذلك وقد يكون ذلك طامى جميع الانواع وقديسه الله تعالى ذلك

(٢٢ - الفرق - رابع)

ما لا لا كره عباد الا لحامل بحمله عليه ويرجعه عنده وكراهيته اياه
مع رجحانه عادة كالمناقضين واما كراهية المصيبة فهي ممكنة لاركل عاص عالم مصيباته قاله ابن الشاطر وقد يكون مباحا كما في
المباحات من نحو الملايا والارباب ومؤلات الخواجات فاما أمرا ان تطيب لئلا هو تكليف بما ليس في طبع المكاف والشرية لم ترد
بتكليف أحد بما ليس في طبعه فلا رمد مثلا لمؤمر استطاع الرمد أو لم يدم الله قوما لا يتألمون ولا يجدون للأساء وقما بقوله تعالى
وقد اخذناهم بالعذاب لما استكاثوا لهم وما يتصرعون فمن لم يستكن ولم يسل للمؤلمات ويظهر الجرع منها ويسان ربه
اقالة العثرة منها فهو جوار عيب بعيد عن طرق الخروان رضى بالقضاء ليس بادر ولا متعذر فان أكثر العوام من المؤمنين
انما يألمون من المقصى فخطو أو التوجه الى جهة الروية بالجوار والقضاء بتير العدل فهذا لا يمكن بوجود الا نادرا من الفقار

وإدراة والإحرام بان رسول الله صلى الله عليه وسلم أتم لقتل عمه حمزة وموت ولده إبراهيم ورعى عائشة بما رويت به أي غير ذلك لأن هذا كله من المعصية ومحرم أن لا يبايع عليهم السلام طاعة لهم في التوجه من المؤمنين أو من غيرهم بالمعصية غير حاصل في طاعة الأنبياء عليهم بطريق الأولى والخليفة فالحق في تفسير الرضى بالقضاء لا بما قالوا وهو تفسير متيسر على أكثر أموام من المؤمنين فصلا عن الأنبياء وتفسيرهم لا طمع فيه فهو عاطفة تهديت ما صححه ابن الشاطن من كلام الأصل مع زيادة والله سبحانه وتعالى (سبحه) كونه نصفي يكون خيرا أو شرا ولا يحب الرضى به عما هو محسوب كسبه وما باعتار خلق الله بالحقس يحب الرضى به في كل ما صدر عنه سبحانه وتعالى فصل أو عدل في عمده ولسردي محمد وفارصى الله عنه

(٢٥٠)

سمعت الله في سرى يقول * اناني انك وحدي لأقول

(وحيث السكل مني)

لا فيصح *

وتصح الفصح من

(في جمل)

وتوضح ذلك ان القول

له جهة ان كونه نصفي له

في كونه مكسبا للعبد

يجب على العبد الرضا

بالقدراى ما يقع من العبد

المقدر في لارل وهو

المقدور من الجهة الاولى

لا اية ولدت فيجب

الايمان بالقدر ولا يحتاج

بدوى عن على رضى الله

عنه قال قال رسول الله

صلى الله عليه وسلم لا يؤمن

عبد حتى يؤمن بأربع شهاد

ان لا اله الا الله وانى

رسول الله شئى الحق

ويؤمن بعاد الموت

ويؤمن بالقدر خير وشره

وروى ابن عمر رضى الله

تعالى عنه قال قال صلى

باعتدال انما مات فقط أو بحساب عم الرمل فقط أو كسب لدى لهم فقط أو غير ذلك فلا يفتح له نصحة القول والحق في عدم ليس له قوة نفس في هذا النوع صالحة لهم تعبير الرؤيا لا يصح به تعبير الرؤيا ولا يكاد يوجب الا على القدرة فلا يبدى له النوحه الى علم التفسير في الرؤيا ومن كانت له قوة نفس فهو بدى يتفهم بتعبيره وقد رأيت محس له قوة نفس مع هذه القواعد فكان يتحدث بالحداب والعرايب في ايام اللطيف ويخرج منه الاشياء الكثيرة والاحول المتباينة ويحبر فيه عن الماضيات والحاضرات والمستقبلات وينتهي في ايام التفسير بحوالا كثيرة من الاحكام والحداب والعرايب حق يقول لا علم بالحوال قوى فهو ان هذا من الجان أو المكاشفة أو غير ذلك واس كمال بل هو قوة نفس بعد سببها تلك الاحوال عند توجهه اليها وليس هو صلاح ولا كشف ولا من فن الجان وقد رأيت من هذا النوع جماعة واختبرتهم فمن لم يحصل له قوة نفس عسر عليه في علم التفسير ولا يفيئ لك ان تطمع في ان يحصل لك بالتعلم والمرأة وحفظ الكتاب اذا لم يكن لك قوة نفس فلا تعلم ذلك ابدا وهي كانت لك هذه القوة يحصل ذلك ما يسر سعى وأدى ضبط فاعلم به الدفينة قد خفيت على كثير من الناس

(ويعرف التاسع والثورواب من بين قاعدة باباح في عشره

الناس من المسكارمة وقاعدة ما ينهى عنه من ذلك)

اعلم ان لدى ساح من اكرام الناس قناب (بسم الاول) وردت به خصوص الشرع من اشياء السلام واطعام القدم ونشيت لاطس والمصاحفة عند الاماء والاستدانة عند الدخول وان لا يجلس على كرمه أحد لا ياديه أى على راسه ولا يؤمن في ماله لا بدنه لقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن أحد أحدى سلفه ولا يجلس على ذكرته الا ماله ونحو ذلك كما هو مبسوط في كتب هذه (القصم الثاني) ما لم يردى لخصوص ولا كان في الساف لا لم تكن اسباب اعتباره موجودة حينئذ وتجددت في عصرنا فبين قوله ليجدد أسبابه لانه شرع مسأف بل علم من القواعد الشرعية ان هذه الاسباب لو وجدت في زمن الصحابة لكانت هذه المسببات من منهم وصنعتهم وتأخر الحكم لتأخر سببه ووقوعه عند وقوع سببه لا يقتضى ذلك تجد به شرع

ولا اعمده

الله عليه وسلم كل شئ يقدر حتى العجز والكيس واما نحو قوله تعالى ما يصاح من

حسنة فمن الله وما اصاك من سيئة فمن نفسك فوارد على سبيل الاسكار أى كيف تكون هذه التفرقة أو محمول على محرد السمية روى لا صنف بن مائة ان شيخا قام الى عمر رضى الله عنه فبدا يصرا منه من صعب فقال اخبرنا عن مسيرنا الى الشام اكان نقضاء الله تعالى وقدره فقال والذي قلنى الحبة وبرا السمما ما وطننا موطننا ولا هبطنا واديا ولا علونا نعمة الا نقضاء وقد قال الشيخ عند الله احسن عبد في ما ارى لى من الاجر شيئا فقل له ما اياها الشيخ عظم الله اجركم في مسيركم واتم سائرهم وفي مصر فكم وانتم منصرفون ولم تكونوا في شئ من حالكم مكرهين ولا اليها مضطرين فقال الشيخ كيف والنقصا والقدر ساقاا فقال ويحك لعلك ظلمت قضاء لازما وقدرا حتما لو كان كذلك لبطل الثواب والعقاب والوعيد والامر والنهى ولم

تأت لائمة من الله لذنب ولا تحدة لحسن ولم يكن الحسن اولى بالمعصية ولا المصية اولى انهم من الحسن لك وقالة عمدة
 الاوثان وجود الشيطان وشهود الزور واهل المعصية عن الصواب وهم قد ربه هذه الائمة ويحوسها ان الله امر بحيد وانهم يحذروا
 وكلف يسيرا لم يخلص معلونا ولم يطلع مكرها ولم يرسل الرسل الى حقه عنا ولم يحق السموات والارض وما بينهما باطلا ذلك
 طي الدين كهمرو قول للتبين كهمروا من البار فدل الشيخ وما الغضاء وانفسر اللذان ماسرا الا لما قال هو الامر من الله
 والحكم ثم لا قوله تعالى وقصص ربك الا بعدوا الاياها افافاه العطار في حاشيته على تحلي جمع الجوامع فالت ومن هيا يظهر
 ان ما الاصل من الرضى باعصاء غير الرضى بالمعصية منى على اعتبار الجهة الاولى للمعصية وان اعتضاد من يعتقد ان الرضى
 باعصاء هو الرضى بالمعصية منى على اعتبار الجهة الاولى للمعصية (٢٥١) ثم لا يظهر قوله ان الرضى باعصاء

ما يكون من جهة الاولياء
 اطلع فدل ان الصواب ولا
 تنظر لمن قال بل لما قال
 كما هو دأب الرجال من
 دوى الحكال

الفرق الخامس الستون
 ولما تان بين فاءة المكفرات
 وقاعدة الثمونات
 وهو منى على طس ربه
 الاصل وعى ان الثمونات
 شرطية (الاول) ان تكون
 من كسب العبد ومقدوره
 لقوله تعالى وان ليس
 للاسيان الا ما سمي محصر
 ماله فيها ومن سمي وكسبه
 وقوله تعالى انما تجزون
 ما كنتم تعملون احصر
 الجراء فيما هو معمول
 لنا ومقدور (والشرط
 الثاني) ان يكون ذاك
 المكتسب مأمورا به
 فلا ثواب ايمالا امر فيه
 كالايمان فدل البهثة

ولا عدمه كما لو اراد الله تعالى حكما في اللواط من رجم أو غيره من العقوبات فلم يوجد اللواط
 في زمن الصحابة ووجد في زمن اللواط فدل على ذلك القوة لم يكن محسوسا لشرع بل
 متمم لما يقرر في الشرع ولا فرق بين ان لم ذلك نص أو اقراء الشرع وهذا القسم هو
 ما في زمن من القيام لا دخل من لا عيان واحياء الرأس له ان عظم قدره جدا والمخاطبة بحال
 الدين ونور الدين وعز الدين وغير ذلك من الدعوات والاعراض عن لاسمها وبكى والمكائبات
 السموت أيضا كل واحد على قدره وسطيهم الاسان المملوك ونحوه من الالفاد والتسريع
 المكتوب اليه المجلس العالي والامى والجناب وعودك من الارصاف لمرقه والمكائبات
 العدة ومن ذلك ترتيب الاس في اس والمالعة في ان وأواع المحاطبات للملوك والامراء
 والوزراء وأولى الرفعة من لولاه والظلمة ثم كنه ونحوه من الامور العدية لم تكن في السبع
 ونحن اليوم فعلة في المكائبات والولادة وهو جار مأمور به مع كونه بدعة وقد حضرت يوما
 عند الشيخ عز الدين بن عبد السلام وكان من عيان الملهة وذلى الجسد في الدين والقيام بمصالح
 المسلمين خاصة وعامة والنهت على له كتاب والسنة غير مكثرت بالملوك فصلا عن غيرهم لا تحده
 في الله لومة لأهم قدمت اليه فتيا فيها ما تقول أئمة الدين وهم الله في قيام الذي أحدهن أهل
 رسا مع انه لم يكن في السلف هل يجوز أم لا يجوز ونعزم مكتوب اليه في العتيا قال رسول
 الله صلى الله عليه وسلم لا معصوا ولا عسوا ولا ساروا ولا تظوا وكودا عباد الله احوا
 وترك القيام في هذا الوقت فعلى للمعاطفة والمدايرة فلو قول وجوه ما كان عبدا هذا نص ما
 كتب من غير ريبة ولا نقصان امرأها بعد كتمانها فوجدتها هكذا وهو منى قول عمر بن عبد
 الله ر تحدث للناس أفضية على قدر أحدنو من العجور أى يحدنوا أسما منقضي لشرع وما
 أمورا لم تكن هل ذلك لاجل عدم سبها من دلت لا لاسها شرع متحدد كذلك هم ذلى حد
 التدوير يجري هذا القسم شرط ان لا يدع محرما لا يترك واجبا فلو كان انك لا يرصى من
 الا شرب الخمر أو غيره من ماصى لم يعمل لنا ان نواذه بذلك وكذاك غيره من الناس ولا طاعة
 لمخلوق في مصيبة الخلق واما هذه الاسباب لمحدده كانت مكروهية من غير تحريم فلما

وكافعال الحيوانات مجعوات فاما لعدم الامر بها لاثواب لها وان كانت مكتسبة مراده لها رافة باختيارها وكذا لو
 يسمون في قورهم المواقظ والفران والذكور والنسج والهايل ادلائوا لهم فيه على الصحيح لانهم بعد الموت غير مأمورين
 ولا مهيئين وان المكفرات لا يشترط فيها شيء من ذلك بل هي ثلاثة انواع لاسها اما من باب الحسرات فتكون مكتسبة
 مقدورة قال الله تعالى ان الحسرات يدهس السبت واما من باب التوبة فتكون مكفريات لاسيات وتمحو آثارها واما من
 باب المصائب المؤلمات فتكفر الذوب جزما سواء اقرن بها اسخط الذي هو عدم الرضى باعصاء لا بالتم من المنصيات
 كما تقدم بيانه او اقرن بها الصبر والرصى وان لم تكن سببا في رفع الدرجات وحصول الثوابات ضرورة انها غير مكتسبة
 وقال تعالى وما أصابكم من مصيبة فبما كسبت أيديكم ويعفو عن كثير وقال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يصيب

المؤمن من وصب ولا يصب حتى الشوكة يشاكها الا كفر الله بها دنو به خلافا لما يعتقد كثير من الناس من انها تكون
سببا في ديث وما في بعض الاحاديث من ربه لثوبات على المصائب ومجول على ماددا صير ايس الا فانه ان صير
اجتمع له التكفير والاجر وان تسخط فقد يعود الذي تكفر المصيبة بما جناه من سخط أو قل منه او اكثر بقوله عليه
السلام في مسلم وغيره لا يموت لاحدكم ثلاثة من الولد الا كن له حجابا من النار قالت قلت يا رسول الله وان قالوا ان
وخلته لو قلت له وواحد لقول واحد معناه ان مصيبة فقد الولد تكفر دنو ما كن شاك ان يدخلها النار فلما كبرت
الك الشوب بطل دخول النار سببا فصارت المصيبة كالحجاب المانع من دخول النار من جهة محار الشبه ثم ان التكفير
في موت الاولاد ونحوه (٢٥٢) سبب الآلام الداخلة على القاب من فقد المحبوب قال كثير كثير التكفير

وان قل قل التكفير
فلاجرم يكون التكفير
علي قدره سنة الولد في
صماته ونفاسه في بوه
واحواله فان كان الولد
مسكروها سر نفقه
ولا كفارة بفقده بقاء
اطلاق عليه السلام التكفير
يموت الاولاد بقاء على
العالم ان يؤلم قال فطهر
هذه التعارير والمباحث
الفرق بين المسكورات
والاسباب المتوالت وعليه
فلا يجوز ان نقول لمصائب
يمرض او فقد محبوب او
غير ذلك جعل الله لك
هذه المصيبة كفارة لآلها
كفارة قطعا والدعاء
بالحصول الحاصل حرام
لا يجوز لآله فله ادب مع
الله تعالى وقد بسطت هذا
في كتاب المنجيات
والمواقف في الادعية

تحدثت هذه الاسباب صار بركها بوجوب المصاطبة المحرمة وادا تعارض المسكورة والمحرمة
قدم المحرم وان لم يدفعه وحسم مادته وان وقع المسكورة هذا هو قاعدة الشرع في زمن اصبحت
وغيره وهذا التعارض ما وقع الا في زمانا فاختص الحكم به وما خرج عن هذين القسمين المحرم
ولا يجوز المزاولة او مسكورة فلم تحصل فيه ما مضى منه وبين محرم مهمي عنه مهمي بزيه فالت
فيهم القيام الى حصة قسم محرم ان دل تعبد من يحبه تحبوا من غير ضرورة ومكروه اذا قل
تطاعا لم لا يحبه لآله يشبه من الجسارة ويوقع سداد قاب الذي تقامله ومصح اذا فعل اجلا لا
لم لا يريده ومدوب للقدام من لسر فرحا بدومته ليسلم عليه أو يشكر احسانه أو القدام
المصائب ليعر به بمصيبته وهذا يجمع بين قوله عليه السلام من أحب ان يتمثل له الناس أو
الرجال قياما فينبوا مقدمه من النار وبين قيامه عليه السلام لعكرمة ان في جهل لمسا قدم من بين
فرحا بدومته وقبام طبعه من عدا الله لك من ذلك ليه الله الله الى عيه محصوره عيه
السلام ولم يكر الى عيه السلام عليه ذلك فكان كعب يقول لا تسألهما لطاعة وكان عليه السلام
يكره ان يقام له مكانا اذا راوه لم يقوموا له اجلا لا لكرهته لذلك وادا قام الى بيته لم يزالوا قياما
حق يدخل بيته صلى الله عليه وسلم لم يكرهم من تطيعه قبل علمهم بكرهه ذلك وقال عيه السلام
الا صار قوموا لبيدكم قل تطاعا له وهو لا يحب لك وقل ليه يوه على الرسول عن الدابة صوت والنهي
الوارد عن حجة القيام يعني يحمل على من يريدك تحبوا من اراده لدفع ضرر عن نفسه والنقيضه
به ولا يمي ان هي عدا لا تحب دفع لاسباب المؤدما ومنها تحلاف لتكر ومن أحب ذلك تحبوا
أيضا لا ينهي عن المحبة والميل لذلك الطبعي بل لا يترتب عليه من ادبه الله من الدائم يقوه واوهم واحدتهم
عليه فن الامور الحلية لا يهي عدا فاما ذلك فقد ظهر الفرق بين المشروعة من ابوة وغير المشروعة
وهي أربع مسائل (المسألة الاولى) المصاحفة وفي الحديث قال رسول الله صلى الله عليه وسلم
انما في الرحلان مصاحفات يومها وقال اقرهما اي الله أكثرهما شرا فدل الحديث
على مشروعية المصاحفة عند اللقاء وهو يقتضي ان ما يفعله اهل الزمان من المصاحفة عند الفراغ
من الصلاة بدعة غير مشروعة وكان الشيخ عز الدين بن عبيد السلام ينهى عنه وينكره على فاعله

ويقول

بل نقول انهم عظم اه الكفرة لان تطيعها لم يعلم نومه بخلاف

أصل التكفير فانه معلوم لما بالصوص لوارادة في الكتبا والسنة ولا يجوز طبعه فاعلم ذلك فيه وفي طائره هذا خلاصة ما قاله
الاص في هذه الطريقة واحترار ابن لشاط والجمهور من علماء المذاهب الاربعة الطريقة لثاية وهي ارفع الدرجات وحصول
الثوبات لا يشترط في اسبابها كونها مكتسبة ولا ما مورسها وانه لا فرق بينا وبين المسكورات بل هي نوع منها وان لك لاسباب
نوعان ما يكون سببه غير مكتسب ولا مقدور ومن ذلك الآلام وجميع المصائب قال ابن لشاط وقد دلت على ذلك كله دلائل
وظواهر اشترع مظاهرة بمصدها قاعدة رجحان حاب الحيات المقطوع بها اه وقد دل العلامة الجن على الجلايين عن ابن
تيمية وغير واحد من المحققين كالكرخي ان من تلك المطاوع ان اولاد المؤمنين يدخلون الجنة بمن آياتهم كما في آية واتبعهم

ذرياتهم بايمان الخ ومنها قوله تعالى في قصصه للاميين النبيين وكان ابوهم صالحا فانتقمنا بصلاح ايها وليس من سعيهم ما فيها الله تعالى قال لبيد صلى الله عليه وسلم وما كان الله ليعذبهم وانت فيهم وقال تعالى ولولا رجال مؤمنون وساء مؤمنات وقال تعالى ولولا دهم الله لناس معهم بعض فقد رفع ماى العذاب عن بعض الناس بسبب بعض وذلك انتفاع بعمل ائمة ومنها ان الانسان يتنعم بسواء غيره وهو انتفاع بعمل الغير ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم يشجع لاهل الموقف في الخراب ثم لا عمل الجنة في دعوته ثم لاهل السكة ثم في الخروج من النار وهذا انتفاع سعى الغير ومنها ان الملائكة يدعون ويستمعون لمن في الارض وذلك منصفة بعمل الغير ومنها الله يخرج من النار من لا يعمل خيرا قط بحض رحمة وهذا انتفاع غير عملهم ومنها ان النبي صلى الله عليه وسلم قد امتنع من الصلاة على الذين حتى قضى (٢٥٣) دية ابوتقادة وقصي دق الآخر على

ابن ابي طالب فانتفع
بصلاة النبي صلى الله عليه
وسلم وهو من عمل الغير
ومنها ان النبي صلى الله
عليه وسلم قال لمن صلى
وحده الارجلان يتصدق
على هذا فيصلي معه فقد
حصل له فضل الجماعة بمقل
الغير قال ابن تيمية ومن
« مل العلم وحده من انتفاع
الاسنان بما لم يملكه
ملايكاد يحصى فمن اعتقد
ان الانسان لا ينتفع الا
بملكه فقد خرق الاجماع
ودنت باطل من هذه الوجوه
وعبرها ومثله ينكر
قال الشاطبي من جن
عموم قوله تعالى وان لناس
للانسان لا ماسى وقواء
تعالى اما تحزون ما كنتم
تمهلون وما أشبه ذلك
من الآتى والاخبار
والخصوص جميعا بين

و يقول انما شرعت المصاحبة عند البقاء اما من هو جالس مع الانسان فلا يصاحبه وراى
بعض ائمة يقول روى في مصاحبة من هو جالس معه في حديث ولا اعلم صحة قوله ولا صحه
الحديث قال ابن رشد المصاحبة مستحبة وعن مالك كراهتها والاول هو المشهور حجة الكراهة
قوله تعالى حكاية عن الملائكة لما دخلوا على ابراهيم عليه السلام فقالوا سلاما قال سلام قال مالك
ولم تذكر المصاحبة ولا السلام انتهى فيه للبركات ولا يراد فيه قول ولا فعل حجة
المشهور ماى انوط قال عليه السلام صافحوا يذهب العمل وتمادوا تموا وتذهب الشعبة
(المسألة الثانية) المصاحبة كراهها مالك لاسها لم يرو عن رسول الله صلى الله عليه وسلم الا مع جعفر
ولم يصحها العمل من الصحابة بعده قال ابن رشد في كتابه البيان والتحصيل ولاى السوس
نهر عنها لاسها لا يكون الا لوداع من حرط ألم الشوق أو مع الاهل ودخل سفيان بن عيينة على
مالك مصاحبه مالك وقال له لولا ان المصاحبة ساء لما قتل عثمان عاتق من هو خير مني ومالك
النبي صلى الله عليه وسلم عاتق جعفر حين قدم من الحبشة قال مالك ذلك خاص بجعفر قال
سفيان بن عامر غصص جعفر بجصا وما سمع جعفر ايمنا اذا كان صالحا من ادركه ان احدث في
محادث قال من يابا محمد قال حدثني عبدالله بن طاووس عن عبدالله بن عباس رضي الله عنهما
قال لما قدم جعفر بن ابي طالب من ارض الحبشة اعتنقه النبي صلى الله عليه وسلم وقبله بين
عيبيه وقال جعفر اشبه الناس بنا خطا وخطا ما جعفر ما نحب ما رأيت نارضى الحبشة قال يا رسول
الله رأيت وانا امشي في بعض ارجلها اذا سوداء على رأسها مكمل فدهر فصدما رجل على دابته
فوقم مكلم وانشأ بها فقبات تحممه من قرب وهي تقول ول للظلم من ديان يوم القيامة
ويل للظلم من الظلم يوم القيامة ويل للظلم اذا وضع السكرى للفصل يوم القيامة فقال عليه
السلام لا يقرب من الله امة لا تأخذ اصمتها من قوسها حقه غير معتم ثم قال سفيان قد قدمت لاصلى في
هـ بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم واشرك رؤيا رأيتها فقال مالك رأت عيناك خيرا ان شاء الله
فقال سفيان رايت كان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انشق فاقبل الناس بهرون من كل حاسب
والنبي عليه السلام رده حسن رد قال سفيان فاني لك والله اعرف في مدى كما اعرف في بقمته

الادبه فان قال ذلك وان كان سببا لدمع الدرجات ورياده نعم ولا يسمى ثواب ولا اجرا ولا جوازا فهاها لفاظ مشعرة بلا عطف
في مقابلة عوض فلا مرمها بقوله قريب اذا لامشاحة في الالهة وكيف يصح حمله اى الشهاب الفراق في الآدين و اشبهها
على العموم مع الاجماع المعلوم المعتقد على صحة البينة في الاعمال اما لية كلها مع خلاف في لندية كلها او ماعدا الصلاة منها اه
وهي حاشية الدنى على عبد الباقي على محصر خايل من الخطاب عند قوله في المحتصر وما تطوع ولبه عنه الماعدا من الخلاف
في جوارها نداء ثواب قراءة القرآن لدى صلى الله عليه وسلم او شىء من القرب قال وجهم اجاب بالاعلام لم يردوه اثر ولا شىء
عن يقدى به من اسلف نظره وقد استرضه الشيخ ابن ركرى بحدث ككعب ابن عجرة كما في الواهب وغيرها فت
يا رسول الله انى اكثر الصلاة عليك فكما اجعل لك من صلاتي قال ما شئت قلت الربيع قال ما شئت وان ردت هم خبرت

فأتى النصف قال ما شئت وإن ردت فهو خير لك قال اجعل صلاتي كلها لك قال إذا نسكتك همك وسفر ذكرك أه
القطر وفي حاشية كور أن الشيخ طيب بن كيران مدان ذكر قول الحافظ السدي ومن وقفه قوله أكثر الصلاة
وكم أجعل لك من صلاتي معناه أكثر الدعاء وكم أجعل لك من دعائي صلاة عليك أه قال وفيه أن هذا التفسير خلاف
ظاهر السارة ولو أرشد ليل فكم أصرف لك من وقت دعائي مثلاً ويؤيد إرادة طاهر العبارة مافي اليهود بشهود فانه
مدان ذكر الحديث عن كعب بن عجرة وتفسير السدي المتقدم ذكره عن أبي المراهب الشاذلي أنه قال قد ذكر رؤياه المتقدمة
وقول عنها انتهى وهو حسن وهذا مذهب جماعة من الصوفية قال أبو المراهب اتوسل في المصطفى في مشرة أنت
شجع في سنة ألف قامت بمثل (٢٥٤) هذا قول اعصاك لي نواب صلاتك على وجه اس الموفق حجاجا

وسلمت عليه فدعاك السلام ثم رمى في حرك محاتم رعه من اصمعه في الله فما اعطاك رسول
الله صلى الله عليه وسلم فيكي ملك بكاه شديدا قال سفيان السلام عليكم قالوا له أخرج الساعة قل
تم فردعه ملك وخرج فؤخذ من غموج هذه النقول أن العبارة وردت بها نسخة من سفيان
كان ينفذ عموم مشروعتها وإن ملكا كان يكرها (المسألة الثالثة) تمس اليه قل ملك إذا قدم
الرجل من سفره فلا يس أن هذه المسألة واحدة ولا يس أن قبل خذ ما تركه من قبله حديثه وهو متفق
وإن كانت متجدة ولا يس أن قبل أس أيه ولا يقبل خذ أيه أو عمه لأنه يمكن من قبل الماضي
قال ابن رشد سألت اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن التسع آيات بينات الواردة في القرآن
وإن لهم لا تشركوا بالله شيئا ولا تسرقوا ولا تروا ولا تصبوا المس حتى حرمها الله إلا ما لحق ولا
تمشوا يري إلى السلطان ليعتله ولا تسجدوا ولا اكفوا الرما ولا تقفوا محصية ولا تولوا الفرار
يوم الزحف وعليكم خاصة اليهود أن لا تمسوا في السبت فقاموا فقتلوا يديه ورجليه وقالوا شهد
أنت سي قال فيهمكم أن يسموني قالوا إن دارد عليه السلام دعا ربنا لا يزال في ربه سي
وأنه في أن أتيتك أن تعطينا اليهود قال القرمذي حديث حسن صحيح فتقبل اليهود ليديه
ورجله عليه السلام ولم يكره دليل على مشروعيته وكان عبد الله بن عمر إذا قدم من سفره قبل
مسألة وقال شيخنا قبل شيخنا هذا حائر على هذا لوحد لا على وجه مكروه وقدم ريد بن
حارثة عليه ورسول الله صلى الله عليه وسلم في شقه فانه فخرج الباب فقام إليه رسول الله صلى
الله عليه وسلم عربيا جرثومة قالت عائشة والله يارأيه عربيا قبله ولا معه وعنه وقوله قال
الترمذي حديث حسن عرب وقص عبد اسلام جدهما حين قدم من أرض الحبشة قال وأما
هنا في أنهم من الرجل لم يحمل فلا رحمة فيها بوجه قلت نفي من بعض العلماء أنهم كانوا
يخاشون تقبل أولادهم في أفواههم ويذلوهم في أسفهم ورفؤوسهم بحسين بالله تعالى حرم
الاستماع بالمحارم والاستماع هو أن يجد لغة للغة فمن كان يجد لغة لم يستمع ذلك في حقه ومن
كان يستوى عند الحلال والنم والأس والحق ومحج الجسد عنده سواء وأما ما يقع ذلك على
وجه الجبر والحمان فهذا هو المباح وأما غير ذلك فلا وقد وهذا كلام صحيح لا مريية فيه والدرات

فجعل ثوبها المصطفى
فراه يقول له هذه يدك
عندي أكانت بها يوم
الجمعة أحذيك فاذ ذلك
الجنة بغير حساب ولا
يستلزم ذلك سوء الأدب
كما زعموا ومنهم سيدي
زروق قال المقصود من
الاهداء لاداء ما اجلاهم
واعظامهم لأنهم محتاجون
لما يهدي لهم والهدية على
سبيلها لا المهدى إليه
والاعمال النفس ما عند
المهدي وهي جهد مقص
فلا يحد في اهدائها مع
رؤيه قصورها وعدم
اهليتها ثم ان استعمال
الهدى فسوء ذب وبكر
حل كلام سيدي زروق
عليه والله أعلم أه وأصله
الجسوس وراذل منهم من
يجعل أعماله هدية للأولياء
أو يجعل وردا لجليهم أو

للجنة التي يتقدمها ومنهم من يحسن ذلك لرسول الله صلى الله عليه وسلم وهو ما حسن
النية والقرب للجنة الكريم صلى الله عليه وسلم وأما قول الشيخ زروق في عدة أريد بعد نقل مذهب الصوفية المتقدم
ليس الحق في ذلك إلا ما دافع سنته وأكرام قرائته وكثرة الصلاة عليه لأنه عنى عن عملنا وإن لا يرى ذلك إساءة أدب معه
لأنه لا يصلح أن يكون صاحبه مقبولا فكيف الاعتداد شوانه أه فلا يس نقوى للحديث المتقدم فانه طاهر في الجوار
كما هذه وأيضا من المقصود من الأهداء تخطا اجلاهم في آخره تقدم ثم قال أشار إلى ذلك شيخنا العلامة سيدي محمد بن
عبد الرحمن بن زكري رحمه الله تعالى في شرحه لصلاة القطب مولا باعد السلام بن مشيش نعمنا الله ببركته آمين أه وقد ذكر
اس زكري رحمه الله جميع ما تقدم عند قوله صلاة ببق لك منك اليه كما هو أهله إلا أن عبارته كلام اليهود اقوى واظهر لأن

هذا الحديث يدل له انوار بان كل تحول للصلاة غايه من اوقات عادته اقل فكم صرف من اوقات عبادتي في الصلوة
عليك ويؤيده رؤيا ابي المواهب المقدمة ثم قال وللصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم هدية له على كل حال كما في الاحاديث
وان لم ينو المصلي كون ثوابها لنفسه الا هدايا حاصل له في الجنة وانصدود من لا هدايا له الاصل اجلالهم واعظامهم لا اهممهم عداوتهم
الى هدية المهدى ولذلك يحرمون التوسل على ادنى شيء ويصافون المصلي بذلك تحصيل عمله من ارد ليقوى بدنه وحقه
احتراما يادى صلى الله عليه وسلم قال الحمد لله الذي جعل في كل صلاة حلالا ما يرمي ويحشى ربه من كل خلة في جملة هدايا واجلة
عظيم عند ذلك فتقبل حبيبه من جملة هداياه وهذا كله اذا احضر المصل نفسه واعتد قصوره وعدم احايه بذلك وانما اذا
رأى عمله شذا معتبرا في نفسه معتبرا به فصوره لادب الارم له ويمكن (٢٥٥) من ما سبى زروق عليه ويمكن ان

يريد غير الصلاة على النبي
صلى الله عليه وسلم أمهي
فحديث أبي ظاهري
حاشية كاشق والله تعالى
اعلم انها قالت تراه انما ذكر
رؤيا أبي المواهب وغيره على
وجهه يسد الاستدلال
لظاهر لفظه لا يثبت لا على
وجه الاحتجاج وقيل ذلك
تلميزه جسدوس وغيره
فتأمل والله اعلم انه المراد
من كلام كور ومراده
دفع تنظير الزهون في
مسند ابن زكري أولا
بان الاحكام الشرعية
لا تلت لرؤيا وان كانت
حقا لا سيما من مثل ابي
المواهب وقيل ان ما هم
من الحديث معارض بما
فهم منه غير واحد من الأئمة
من غير ذكر خلاف فيه
فانظره ان شئت فافتد
وحده عدم ثبوت الاحكام

من الناس يجد لذة من تسبيل ولده في خذ هارفا كما يحرمه كثير من الناس بتسبيل امرأته ويستفقد
ذلك راو لده وليس كذلك بل هو اقتضاؤه لاربه ولذته وبشرح لذكر ويعرج قلده ويحرم من
الذلة أمرا كبريا ومن المنكرات أن يبعد الانسان لاحتوائه الجسد واسه الجسد التي يمتنى ان
تسكون له زوجة مثله في مثل خذها ونفها فيقبل خذها او نفها وهو يبعده ذلك ويستفقد ان
الله تعالى انما حرم عليه قبله الاجاب وليس كذلك بل الاجماع دوات المحرم اشد تحريما
كالزنا من اقبل من لار بالاجابات وما من احد له طمع سيم ويرى من لا يملك لا يميل اليه طمعه
وقد نزع عقله وشرعه رأيت الناس عدم مسامحة كثيره في ذلك وقول مالك رحمه الله انه يدل
خدايته بخبر على ما اذا كان هذا وغيره عنده سواء اما في حصول الفرق في النفس صارا مستمتعا
حراما والاسنان يتبع فيه ويحكمه في ذلك (المسألة الرابعة) احسب الله في قوله تعالى وارا
حيثهم تتجه فحبوا احسن منها اوردوها قال ابن عطية في تفسيره قيل ان اوتى وبع لا للتخيير وقيل
لتخيير ومما ان لا اسان يحرق ان يرد احسن ان ينصرف على سبيل التخيير ان كان قد وقع دون
البركات ولا يبطل التخيير لئلا ينال الساراة وقيل لا سيما في لفظ البركات معطافا وحيدة
يتعين نوع الرد الى ان كان المتخيير ان يركب الى احسن ان كان المتخيير اقتصر
دون البركات فهذا معنى التخيير والله وبع وى على هذا هل لا تنه الى اركب ما اور به مطلقا
او في صورة واحدة وهي اذا انتهى المتخيير الى البركات فقد

الفرق السبعون والثمانين قاعدة ما يجب السبي عنه من الهامد وما يحرم وما سب
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لمن أولي وشكى أن يبعث الله عناءا معه ثم يدعو به
فلا يستجيب له سم قال الترمذي حدث حسن قارمر بالمروفي وسمى عن المسكر ثلاثة شروط
(الشرط الاول) ان يعلم ما يبر به ومن عنه فالج هل الحكم لا يحل له السبي عما يراه ولا الامر
(الشرط الثاني) ان يامن من أن يكون يؤدى اسكارة الى منكرا كبريه مثل ان يمشى عن شرب
الحمر فيؤدى به عنه الى قتل النفس أو يحويه (الشرط الثالث) أن طلب على ظنه أن اسكارة
المسكر من بل له وان امره بالمعروف أو نرى تحصيله ودم احد الشرطين الاولين يوجب التحريم

الشرعية بالرؤيا لعلامة المعطر على محلي جمع الجوامع فقال ولا يلزم من صحة الرؤيا السوييل عيبها في حكم شرعي لاحتمال الخطأ
في التحميل وعدم ضبط الرائي حكى ابن رجب لاراه صلى الله عليه وسلم في المنام يقول له ان في المحل القلابي زكرا ذهب
فخذته ولا محس عليك فذهب فوجدته فاستمعتي العلماء فقال عمر بن عبد السلام اخرج الحسن فانه ثبت بانور وقصارى رؤيتك
الا حاداه فافهم وفي الخارن وأجمع العلماء على ان الصدقة عن الميت تنفع الميت وبصله ثوابها وعلى وصول الدعاء وقضاء الدين
للمتوفى الواردة في ذلك وبصيح الخلق عن الميت حجة الاسلام وكذا الواوصى نصح تطوع على الاصح عبد الشافعي واختلاف العلماء
في الصوم اذ امانت وعليه صوم فالراجح جواره عنه للاحاديث الصحيحة فيه والمشهور من مذهب الشافعي ان قراءة القرآن
لا يصل لميت نوايا وقال جماعة من اصحابه بصله نوايا وبه قال احمد بن حنبل واما الصلوات وسائر التطوعات فلا تنصله

عبدالله في والجمهور وقد اجمد بصله ثواب الجميع والله اعلم انه قال ان لشاط ملائكة من اجل لا يدين وشبههما على الايمان
 او عبده وعلى سائر الاعمال الدينية اه وفي الحارون وقيل اراد بالاسن في قوله الى وان ليس للاسان الآية الكفار والمعنى
 ليس له من الخير الا ما عمل هو بديان عليه في الدنيا فان يوسع عليه في رزقه وعلى في دينه حق لا يبق له في الآخرة خير وقيل ان
 قوله وان ليس للاسان الا ما عمل هو من باب الفصل فمما ان يريد الله ما يشاء من بصله وكرمه اه وفي الخطيب وقال
 ابن عباس هذا ميسوح الحكم في هذه الشريعة اي واما هو في صحف موسى وارايم عليهما الصلاة والسلام بقوله تعالى
 الخناهم در بينهم وادخل الاساء الجنة بصلاح الاء وقال عكرمة ان ذلك لقوم موسى وارايم عليهما الصلاة والسلام
 واما هذه الامة فلم يمسوا وما سمي (٢٥٦) لهم غير ما يروى ان امرأته روت صبيها لها وقالت يا رسول الله

وعدم الشرط الثالث سقط الوجوب وسق الحوار والسب ثم مرات الاسكار ثلاثة افواها
 ان بعيره يده وهو واجب عي مع القدرة فان لم يقدر على ذلك انتقل للتعذر بالقول وهي المرفة
 الثانية وينبغي القول برفق بقوله عليه السلام من امره ما يعرفه ويحكم امره كذلك قال الله
 عز وجل فقولوا له قولاً لينا له سد كراً أو يحشي وقال عز وجل ولا تعجلوا أمر السكتات الا
 بالتي هي احسن فان عجز عن القول انتقل لارائه كثره وهي الاسكار العلب وهي اصعبها قال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكراً فليغيره بيده فان لم يستطع فبلسانه فان لم
 يستطع فبقلبه وليس وراء ذلك شيء من الايمان ويروى وذلك اصعب الايمان خروجه أو
 دارد وفي الصحيح نحوه (سؤال) قد نجد اعظم الناس ايماناً بهجر عن الاسكار وعجزه لا يفي
 تنظيمه الله تعالى وقوة الايمان لان الشرع معه اواسطه عنه بسبب عجزه عن الاسكار اكونه
 ودى بمسدة اعظم أو يقول لا لم من البحر عن بصره من الايمان لما معنى قوله عليه
 السلام وذلك اصعب الايمان حواءه انوار الاء ان هب الاء ان يورد في قوله تعالى
 وما كان الله ليصنع اعماً لكم أي صلاكم لبيت المقدس والصلاة بل وقال عليه السلام
 الايمان سبع وخمسون شعبة وقيل سبع وسبعون اعلاها شهادة ان لا اله الا الله واداءها بطة
 الاذي عن العرق وهذه التخرئة اعم الصبح في الاعمال وهو سبها ايماناً وأقوى الايمان القملي
 ازالة يذلا سلامه اربعة امسدة على الفور ثم يقول لانه قد لا يتم منه الارالة وقد يقع ولا اسكار
 العاني لا يورث رلة اثنة ولا يلاحظ عدم نية في الارالة وفي الايمان مطفاً ارمها ست مسائل
 يكمل بها الفرق (المسألة الأولى) ان الولدين وهران المعروفين بهيمان عن المسكار قال مالك
 ويحفظ لهما في ذلك جراح ائبل من الرحمة (المسألة الثانية) قال بعض العلماء لا يشترط في الدماء
 عن المسكار ان يكون ملاسها عاصياً بل يشترط ان يكون ملاساً بمسدة واجبة الدفع أو اذرة
 لمصحة واجبة الحصول وله امثلة أحدها أمر الجاهل بمرور لا يعرف وحوجه يومه عن مسكار
 لا يعرف تخريجه كمنى الانبياء عليهم السلام أمها أول بنتها وة بيها قتال البهائم على تأويل
 وة لثما صرب لصبيان على ملاسة الفواحش وراهم اقل الصبيان والحاجين اذا اصابوا على الدماء

لهذا حج فدل ثم وث
 أجروا قال رجل للنبي صلى
 الله عليه وسلم ان أمي قتلت
 نفسها فهل لها أجر أن
 صدقت عنها قال نعم اه
 قال ان الشاط واول بصراف
 ان التوبة والتقويات
 تكفر السيئات وتغفو
 آثارها ان اراد به عفوها
 من الصالحات فهو ليس
 بصحيح لانه من الاحباط
 وهو طال عند هل السه
 قال ولا دليل له في قوله
 الى وما أصابكم من مصيبة
 وها كسبت ايديكم وهو
 عن كثير على كون المصائب
 مكفرة للذنوب او غير
 مكفرة وانما فيها المصائب
 سبها الذنوب وان من
 الذنوب ما لا يقابل بمصيبة
 يكون سبها لها بل يساع
 فيه ويعنى عنه قال وما قاله
 من ان المصيبة لا ثواب

فيها قطعا ليس بصحيح وقد تبين قبل هذا ان ما استدلل به

ولا انتفاع

من العمومات لا دليل فيه لتعين حملها على الخصوص بالاجماع على صحة البيارة في الامور المالية والمعنوية انتظاهرة
 ثبوت الخسارات في الألام وشبهها قال فلم يظهر الفرق بين القاعدةين على لوجه لدى زعم أي وانما يظهر على وجه آخر وهو ما أشار
 اليه قبل بقوله فان قال قائل ذلك وان كان مسبباً الخ قال ومما في رسول الله صلى الله عليه وسلم أطلق التكفير بموت الاولاد سواء
 على ائبال انه يؤلم فهو تحكيم بتقيد كلام الشارع من عدم دليل وتصديق لباب الرحمة الثالث سمته قال ولا يمنع من الدعاء
 بتحصيل الحاصل أي المعلوم الحصول اد ذلك مراده قوله والدعاء بتحصيل الحاصل حرام لا يجوز لانه الخ ولا رجه لقوله
 ان ذلك قلة أدب مع الله تعالى كيف وقد ثبت ان النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو لنفسه الكربة بالعمرة مع علم ثبوتها

له وه. انما ان يدعو له غير ذك ويدعو له لعدم علمه بمحصول شرط التكفير والعبرة وهو الموافقة على الايمان
اه والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق السادس والستون والمائتان بين قاعدة المداهة المحرمة وبين قاعدة المداهة التي لا تحرم وقد نوجب
وهو ان المداهة وهي معاملة الناس بالحق من القول والارشاد بين الناس انما كلهم محرمة الا انها تحرم عليها الاحكام الخمسة
تسم المحرمة ما كان وسيلة لتكثير الظلم والباطل من أهله كشكر لظلمه واستدع على بدعته أو مطلق على بطله
ومنه قوله تعالى ودولوتهم فيدهون أي هم يودون لو أنيت على أحوالهم وعيادتهم ويقولون لك مثل ذلك وقسم غير المحرمة
ما لم يكن كذلك بل كان عبارة عن شكر الصلوة لفسقة والذين يقي (٢٥٧) شرم بالكلمات الخمسة والله اعلم

في وجوههم واليه اشار
أبو موسى الأشعري رضي
الله عنه قوله انما لشكر
في وجوه أقوام وان قلوبنا
لتعلمهم وهذا قد يكون
مباحا ان لم يكن وسيلة
لواجب او مندوب أو
مكروه وقد يكون واجبا
ان كان يتوصل به الفاعل
لدفن ظلم محرم او محرمات
لا بدع الا انك القول
ويكون الحلال يقتضي
ذلك وقد يكون مندوبا
ان كان وسيلة لمندوب
او مندوبات وقد يكون
مكروها ان كان عن ضعف
لا ضرورة تقاضاه بل
خوف في الطبع او كان
وسيلة لوقوع في مكروه
هذا ثم يثبت كلام الاصل
وصححه ان الشايط قد
وقسم المداهة المحرمة
هو الذي عده العلامة ابن

والاصابع ولم يكن دفعهم لانهم لم يحرموا بها ان يوكل وكيلها بالقصاص ثم معوا وبحر الوكيل
فاسق باسمه او متهم فلا يصدق فاراد لهصاص للقاتل لدى أخيه ان يدفعه عن الصصاص
ولو ماقتل دفعه ففسد القتل ميراثا وكله في بيع حاربة فاعا فاراد الموكل ان يعاها
ط. منه ان يوكل لم يعاها فاحرم ما شترى أنه اشترى ما دفعه فله شترى دفعه ولو ماقتل وما يعاها
حرب الم. ثم تعلم ان رايضة دفع المفسدة (المسألة الثالثة) قال العلماء الامر
بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الفور اجماعا من أمكنه ان يأمر بمعروف وحب عليه
كن يرى جماعة تركوا نصرة قيامهم بكلمة واحدة قوموا للصلاة (المسألة الرابعة) ادري ان
فعل شيئا محمدا في محرمه وتعييله وهو متقد تحريمه أنكرنا عليه لانه منتهك للمحرمة من جهة
اعتماده وان اعقد تحيله لم يسكر عليه لانه ليس ماصيا ولا له ليس أحد المولين أولى من
لآخر ولكن لم يمتنع المفسدة الواجبة للاحقة لا سكر الا ان يكون مدرك القول باعتليل ضميها
جدا بقض قضاء المصالح بمثلها لاطلاقه في الشرع كواطي الحاربية بالاحقة معتقدا لمذهب عطاء
وشارب البيه معتقدا مذهب أبي حنيفة ولم يكن معتقدا تحريمه ولا اعتيلا والمبارك في الحريم
واعتليل متفارقة ارشد للترك برفق من غير اسكار وتوبيح لانه من باب الورع المندوب
ولام بالندوات وليس عن مسكرات هكذا شام ما الارشاد من غير توبيح (المسألة الخامسة)
المددوات والمنكرات بدعها الامر بالمعروف والنهي عن المنكر على سبيل الارشاد للورع
ولما هو أولى من غير تسف ولا يوبخ بل يكون ذلك من باب التواضع على البر والتقوى (المسألة
السادسة) قولنا في شرط الامر بالمعروف والنهي عن المنكر ما يؤدي الى مفسدة هي اعظم هذه
المفسدة قسما تارة تكون اذاه عن مسكر فعل ما هو اعظم منه في غير الدعي وتارة يفعله في
الدعي بان يشاء عن اننا في معتله أعنى الدعي بمثل الملاس للمسكر والقسم الاول اتفق الناس
عليه أنه يحرم الدعي عن المنكر والقسم الثاني في اختلاف الناس فيه فمنهم من سواه بالاول فطرحوا
المفسدة ومنهم من فرق وقال هذا لا يمنع والتنذر بالمعوس مشروع في طاعة الله تعالى لقوله تعالى
وكان من يقاتل معه ربيون كثير ودمهم اثم قتلوا بسبب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر

(٣٣ - الفروق - اربع) حذر في الزواجر من السكائر ما أخرجه البيهقي من قوله صلى الله عليه وسلم
من اسوأ الناس منزلة من اذهب آخرته بذياعيره وفي روايه انه اشترى الناس فداية وفي أخرى أنه اشترى الناس منزلة يوم القيامة
وما أخرجه الترمذي عنه صلى الله عليه وسلم انه قال من الخمس رضا الله سحق الناس كفاء الله رؤية الناس ومن الخمس
رضا الناس سحق الله وكله الله الى الناس اه والله سبحانه وتعالى اعلم

(الفرق السابع والستون والمائتان بين قاعدة الخوف من غير الله تعالى لمحرمة وقاعدة الخوف من غير الله تعالى الذي لا يحرم)
وهو ان الخوف من غير الله محرم ان كان ماسا من فعل واجب او ترك محرم او كان تمام نجر المارة به سبب الخوف كن يتطير بما
لا يخاف منه عادة كالعمور بين الغنم بحرف ان لا يقتضي حاجته هذا السبب وعلى هذا الخوف المحرم يحمل قوله تعالى ولم يحش

الا لله وقوله تعالى فلا تعشوه واحشوه وقوله تعالى وتحشى الناس والله احق ان تحشاه وتحولك من انصوص كقوله تعالى ومن لاس من يقول آمنا لله فاذا اودى في الله جعل قسمة الناس كنداب الله لان مصاديق من حمل دية الناس حائنة على طاعتهم في ارتكاب معصية لله تعالى وزجره به عن طاعة الله تعالى كما وضع الله تعالى عذابه حاد على طاعته وراجرا عن معصيته وقد سوى بين عذاب الله وقسمة الناس في الخلق والزرع فتشبه القسمة عذاب الله تعالى من هذا لوجه حرام قطعا موجب لاستحقة في الدم شرعى وهو من باب خوف غير الله تعالى المحرم وهو من الاشياء بها وان الخوف من غير الله تعالى غير محرم ان كان غير مانع من فعل واجب او ترك محرم وكان مجزى العدة به سبب الخوف كالخوف من الاود والحيات وسقارب والظامة والظروف من ارض اوباء ومن المحرم على (٢٥٨) اجساما من الامراض والاسقام بل صون النفوس والاجسام واسماع

والاعضاء والاموال ولا عراض عن الاسباب المفسدة واجب لقوله تعالى ولا تلهوا بايديكم الى التهلكة وقوله صلى الله عليه وسلم فمن المحرم فرار من الاسد وعلى هذه الواعد ففس يظهر لك ما يحرم من الخوف من غير الله تعالى وما لا يحرم وحيث تكون الخشية من الخلق محرمة وحيث لا يكون فم ذلك هذا فيسبح ما في الاصل وصحة اس الشايات ومراده بالخوف من ارض اوباء خوف من لم يدخلها من دخولها في الجامع الصغير مما رواه احمد في مسنده والسنن عن عبد الرحمن بن عوف والسنن عن اسامة بن زيد

قال صلى الله عليه وسلم اذا سمعت الطعن بارض ولا تدخلوا عليه قال المداوى اي يحرم عليكم ذلك لان الامام عليه الصلاة جرة على خطر واقام للنفس في التهلكة والشرع ناه عن ذلك قال الله تعالى ولا تنفوا ايديكم الى التهلكة وقال الشيخ الهيثمي للثريه افاده العزيزى فلا ينافى ما رواه الامام احمد في مسنده وعبد بن حميد عن جابر بن قولة صلى الله عليه وسلم العار من الطاعون كالغار من الرحف والصابرية كالصبارى الرحف وفي رواية عنه ايضا القار من الطاعون كالغار من الرحف ومن صبر فيه كان له اجر شهيد كافي الجامع الصغير للحافظ السيوطى فان معناه كافي شرح العزيزى انه كايحرم الفرار من الرحف يحرم الخروج من بلد وقع فيها الطاعون فيصعد الفرار وفي حاشية الحنفى فان خرج ليجوز اية او حارة فلا بأس بذلك اه وسياقى نقل صاحب القيس عن بعض العلماء انه قال معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى انه محمول على بعض الامراض سبيل تحذيره عليه السلام

واهم موهوا اصحابهم في سبيل الله وما صفعوا وما كانوا وهذا يدل على ان بدل النفوس في طاعة الله تعالى ما موره وقتل يحيى بن زكريا صلوات الله عليهم ما بسبب انه نهى عن تزويج الربيبة وقال صلى الله عليه وسلم اصل الحمد كلمة حق عند سنان حائر ومعلوم انه عرض نفسه للقتل بمجرد هذه الكلمة فحمله رسول الله صلى الله عليه وسلم اقصى الحمد ولم يفرق بين كلمة وكلمة كانت في الاصول او الفروع من الكثر او القليل وقد خرج اس الاشعث مع جمع كثير من الناس في قتال اعجاج وعرضوا اسهم للقتل وقتل منهم خلافي كثيرة بسبب رلة ظلم الحجاج وعبد الملك ابن مروان وكان ذلك في الفروع لاقى الاصول ولم يسكر احد من العلماء عنهم ذلك ولم ير اهل الجند والبرام على ذلك من السلف الصالحين فظهر من هذه النصوص ان المفسدة للظلمى مع اد كانت من غير هذا القبل اما هذا فلا فلتحص ان النهى عن السكر والامر بالمعروف واجب اذا اجتمعت فيه تلك الشروط المتقدمة ومحرم اذا كان يستفاد الملا من تعزيمه واد فقد احد الشرطين الاولين ومندوب اذا كان لا يمتنع حله ولا حرمة وهو متقارب المدارك واد كان الفعل مكروها لا حراما والمذكور مسدودا لا واجبا وقد حصل المطلوب من الفرق

وبين قاعدة مالا يجب

طاهر كلام اصح ما ان الروح لا كلمة لا سوغ فيه تقليد مع القدرة على الاجتهاد وصواع على ان المصادر على السم يجب عليه التعلم ولا يحول له لتقيد ومعظم أدلة القبلية في النجوم فيجب نعم ما تعلم به القبلية كانه قد بين والجدى ومنعوى عراها في معرفة القبلية وطاهر كلامهم ان تمام هذا القسم فرض عين على كل احد قال اس رشيد يتعلم من احكام النجوم ما يستدل به على القبلية واحراء الليل وما مضى منه وما هتدى به في ظلمات البر والبحر وتعرف مواضعها من الهلاك واوقات طلوعها وغروبها وهو مستحب لقوله تعالى وهو الذى جعل لكم النجوم لتهتدوا بها في ظلمات البر والبحر (فات) ومقتضى المواعد ان يكون ما يبرف به منهم اوقات الصلاة رضيا على الكفاية لجوار التقيد في الاوقات قال صاحب الطرار يجوز التقليد في اوقات

قال صلى الله عليه وسلم اذا سمعت الطعن بارض ولا تدخلوا عليه قال المداوى اي يحرم عليكم ذلك لان الامام عليه الصلاة جرة على خطر واقام للنفس في التهلكة والشرع ناه عن ذلك قال الله تعالى ولا تنفوا ايديكم الى التهلكة وقال الشيخ الهيثمي للثريه افاده العزيزى فلا ينافى ما رواه الامام احمد في مسنده وعبد بن حميد عن جابر بن قولة صلى الله عليه وسلم العار من الطاعون كالغار من الرحف والصابرية كالصبارى الرحف وفي رواية عنه ايضا القار من الطاعون كالغار من الرحف ومن صبر فيه كان له اجر شهيد كافي الجامع الصغير للحافظ السيوطى فان معناه كافي شرح العزيزى انه كايحرم الفرار من الرحف يحرم الخروج من بلد وقع فيها الطاعون فيصعد الفرار وفي حاشية الحنفى فان خرج ليجوز اية او حارة فلا بأس بذلك اه وسياقى نقل صاحب القيس عن بعض العلماء انه قال معنى قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا عدوى انه محمول على بعض الامراض سبيل تحذيره عليه السلام

من القدوم على تدفيع الوفاء كما حصل المريرى على الجامع الصغير مارواه البخارى ومسلم وابوداود عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه من قوله صلى الله عليه وسلم ان اعدى الاول كفى الجامع الصغير على خصوص سيد فضل قاله لمن استشهد على لعدوى باعداء الدين لا حرب للابل وهو من الاجوبة المسكتة ادلوجلت لادواء بعضها نزم فقد الداء الاول لفقد الجاب فالدى عمله فى الاول هو الذى عمله فى الثانى وهو الله سبحانه وتعالى الخافى القادر على كل شيء اه وذلك البعض هو ما لم تتمحض ولم يجر لا بطريق الاطراد ولا العلية عادة الله تعالى به فى حصول الضرر من حيث هو هو كالجرب بخلاف ما كانت عادة الله تعالى به فى حصول الضرر اضطرادية او اكثرية كالحرام فان عوائد الله اذات على شيء وجب اعتقاده وادان لم يدل على شيء حرم اعتقاده كما يستصح والله سبحانه وتعالى اعلم (٢٥٩) الفرق الثامن والستون والى ان بين قاعدة

التطهير وقاعدة الطهارة وما يحرم منهم اولا يحرم وما يحرم منهم اولا يحرم وذلك ان التطهير هو الطن السوى المكائن فى القلب والطهارة هو الفعل المرتب على هذا العن من قرار او غيره وان الاشياء ابق بحكم الحروف منها المرتب على سوء الظن المكائن فى القلب تهسم اربعة اقسام (الاول) ما جرت العادة العرفية باطراد ما يؤد كاسموم والساع والوفا والطامون والجدام ومعاذ الناس والتخيم واكل الاذية الثقيلة المنفوعة عند ضمه المدة ونحو ذلك فالخوف فى هذا القسم من حيث انه عن سبب محقق فى عارى العادة لا يكون حراما فان عوائد الله اذات على شيء وحسب

العصاة الا الزوال فانه ضرورى يستغنى فيه عن العديد الحديث يمكن فرصا على الاعيان ومن جهة ان معرفة الاوقات واجبة يكون ما تعرف به الاوقات فرض كفاية ويكون موطن الاستحباب هو ما يمين على لا سمار ويخرج من طلبات ابر وانحر فان ابن رشد واما ما يقتضى الى معرفة نفعان الشهر ووقت رؤية الهلال فذكره لا يعتمد عليه فى الشرع فهو اشتغال غير مفيد قال وكذلك ما حرم به الكسوفات مكروه لانه لا ينفى شيء ويؤم العامة انه يسمى العيب بالحساب فيخرج من الاحبار بذلك وؤدب عليه قال واما ما يحرم به الدخول من العيب من رول الامطار وغيره فقبل ذلك كغيره يقتل غير استقامة لقوله عليه السلام قال الله عز وجل اصبح من عباده مؤمن فى وكافر فى فاما من قال مطرا بفضل الله ورحمته فهو مؤمن فى كافر بالكوكب واما من قل مطرا هو كذا وكذا فذلك كافر فى مؤمن بالكوكب وقيل يستتاب فان بار والا قتل قاله اشهب وقيل يرجع عن ذلك وؤدب وليس احتلاله فى قول بل اختلاف فى حال فان قل ان الكواكب مستقلة بل تنير قتل ولم يستتاب ان كان يسره لانه رندى وان اطهره فهو مرند يستتاب وان اعفقد ان الله سالى هو الفاعل عنده رحر عن الاعتقاد الكاب لانه بدعة تسقط المدالة ولا يعمل لمسلم تصديقه قال والذى يدعى ان يعتقد فيما يصيبون فيه ان ذلك على وجه العالب نحو قوله عليه السلام اذا شات بحر يدم تشامت فتلك على عريضة فهدا تلخيص قاعدة ما يجب ويحرم من تعلم احكام النجوم الفرق الثانى والسبعون والى ان بين قاعدة ما هو من لنداء كافر

وقاعدة ما ليس بكافر

اعلم ان الدعاء الذى هو الطلب من الله تعالى له حكم اعتبار دانه من حيث هو طلب من قال (شهاب الدين الفرق الثانى والسبعون والى ان بين قاعدة ما هو من الدعاء كسر وقاعدة ما ليس بكسر اعلم ان الدعاء الذى هو الطلب من الله تعالى الى آخر القسم الاول) قدت مقالة من ان الدعاء طلب صحيح وهما قاعدة وهى ان الصحيح ان طلب المستحيل ليس مستحيل عقلا ولا تمتع فان تمتع الشرع امتنع والا فلا وقاله من ان الدعاء ترك نذيب الكافر

اعتقاده كما ستمدر الماء مرو والخبر مشع والدر بحرة وقطم الرأس يميت ومنع النفس يميت ومن لم يعتقد ذلك كان خارجا عن نطق العقلاء وما يسميه الاجريان العادة الرامية به باطراد (والقسم الثانى) ما كان جريان العادة الرامية به فى حصول امر اكثرى لا اطراديا ككون المحمود مسلة ولا من قاصدا الى غير ذلك من الاروية فالاعتقاد وكذا القسم المرتب عليه فى هذا القسم وان لم يكن مطردا ليس بحرام ان هو حسن متين لا كثرته اذ الحكم للقال هو كالمسم الاول قلت وعلى القسم الاول تحمل جملة احاديث منها قوله صلى الله عليه وسلم فمن اتخذ ذم وراك من الاسدومها قوله صلى الله عليه وسلم من احتجم يوم الاربعاء ويوم السبت فرائى فى جسده وضحا اى برضا ولا يلوم من الاكسه كفى الجامع الصغير (والقسم الثالث) ما لم يجر عادة الله تعالى به اصلا فى حصول الضرر من حيث هو هو كشق الاعنام والعبور بينها بحرف لذلك ان لا قضى حاجته ونحو هذا من هديان الدوام

المتطهرين كشراب الصابون يوم السبت فالحلوف في هذا القسم من حيث أنه من غير سبب حرام لما جاء في الحديث أنه عليه السلام كان يحب القال الحس ويكره الطيرة فالطيرة فيه محمولة على هذا القسم لأنها من باب سوء الظن بالله تعالى فلا يكاد المتطهرين يسلم مما يطهر منه إذا فعله جرائه على سوء ظنه واما غير ذلك لم يسيء ظنه بالله تعالى لا يصيبه منه ما من من هذا لاسال بعض المتطهرين من بعض العلماء فقال له اني لا تطير ولا يحرم على ذلك بل يقع الضرر في رغبته يقع له مثل ذلك السبب فلا يحرمه صرراً وقد اشكل ذلك على فهل لهذا أصل في الشرع قال له نعم قوله صلى الله عليه وسلم حكاية عن الله تعالى انما عد ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء وفي بعض الطرق فليظن بي خيراً واما بطن الله تعالى يؤمنك عند ذلك الشيء الذي تطيرت منه فتصيح العن الله عز وجل فيقال لك الله على سوء ظنك (٢٦٠)

الله تعالى وهو السبب لاشبه دأبه على خصوع العدو له واطهار دلتة وفقره الى مولاه فهذا وبحره ما مور به وقد عرض له من متعلقاته ما يوجب أو يحرمه ويتحريم قد ينتمى للكفر وقد لا ينتمى فالذي ينتمى للكفر أربعة أقسام (القسم الاول) أن يطلب المدعى اني مادل السمع الناطع من الكتاب والسنة على دونه وله أمثلة (الاول) أن يقول اللهم لا تصب من كبرك أو اعمر له وقد دلت الفواضع السمعية على تعذيب كل واحد من مات كافراً بالله تعالى لقوله تعالى ان لا يصبر ان الله يشرك به وغير ذلك منصوص فيكون ذلك كفراً لانه طلب لتكذيب الله تعالى فيما أخبر به وطالب ذلك كفر فهدى الدعاء كفر (الثاني) أن يقول اللهم لا تمهل فلانا الكافر في النار وقد دلت العصوص الناطقة على تحييد كل واحد من الكفار في النار فيكون المدعى طالباً لتكذيب خير الله تعالى فيكون دعؤه كفر (الثالث) أن يسأل المدعى الله تعالى أن يريجه من البعث حتى يستريح من أهول يوم القيامة وقد أخبر تعالى عن موت كل احد من الثقلين فيكون هذا الدعاء كفراً لانه طلب لتكذيب الله تعالى في خبره وذلك مما يعلم وقوعه مما طلب لتكذيب الله تعالى فيما أخبر به وطلب ذلك كفر ليس بصحيح من جهة أن طلب التكذيب ليس شككذب بل هو مستلزم لتجوير التكذيب عند من لا يجوز طلب المستحيل وأما عند من يجوز طلب المستحيل فليس بمستلزم لذلك ثم ان تجوير التكذيب لا يستلزم التكذيب فانه يجوز تكذيب زيد لمعرو لا لزوم أن يكون مكذباً لمعرو ولا يجوز ان كذب هذا ان كان قصده مقتضى لفظ تكذيب وان كان قصده الكذب ووضع لفظ تكذيب موضع لفظ كذب فليس مقالة صحيح أيضاً من جهة أن من طلب من غيره أن يكذب لا يلزم أن يكون مكذباً له بل يلزم أن يكون محملاً لوقوع الكذب منه ان كان ممن يجوز طلب المستحيل ثم على تقدير ذلك على رأي من لا يجوز طلب المستحيل اما يكون تكفير من لزوم من دعائه ذلك تكفيراً مائلاً وقد حكى هو وغيره من أهل السنة الخلاف في ذلك واخبر هو عدم التكفير بخبره شككفير المدعى بذلك ليس بصحيح الا على رأي من يكفر مائلاً وليس ذلك مذهبه

ولا يقتضيه حصول له ضرر عند ذلك فلا يماقيه الله تعالى فلا يتضرر اه (والقسم الرابع) ما لم يتم حصول به حصول ضرر لانه سادة الاطرادية ولا الاكثرية ولا عدم حصوله أصلاً لا يتوى به الحصول وعدمه فالجواب عن ثم قال صلى الله عليه وسلم انما تشهد على المدعى بأعداء اصعب الاجرب للادل فمن ادعى الاول وهو من الاجوبة المسكنة ادلوجلبت الادواء بعضها انهم لزموا الدعاء الاول بقدر الجواب فالذي فعله في الاول هو الذي فعله في الثاني وهو الله سبحانه وتعالى لما اتيه در على كل شيء بما قدم عن العربي على الجامع الصغير فالورع

ترك الحلوف من هذا القسم حدثنا من الطيرة والمرض الذي من هذا القسم قال الحرب هو المراد ببعض (القسم) الامراض فيما نقله صاحب الفيس عن بعض العلماء من قوله ان قوله صلى الله عليه وسلم لا عدوى معناه قال ابن ديار لا يعدى خلافا لما كانت العرب تعتقده حين عليه السلام ان ذلك من عند الله تعالى اه وهو محمول على بعض الامراض بدليل تنزيهه عليه السلام من الوباء والندوم على مذهبه اه قال الاصل وهذا حق فان عوائد الله ادا دلت على شيء وجب اعتقاده كما اعتقد ان الله مروي الى آخر ما تقدم والمرض في قوله عليه السلام لا يحل على المريض المصحح هو صاحب الماشية المريضة والمصحح هو صاحب الماشية الصحيحة قال ابن ديار ومعنى المريض المصحح ما اراد ماشية على ماشيته يؤديه بذلك فتصح بقوله لا عدوى وقيل معناه لا يحل للندوم على المصحح معه يؤديه وان كان لا يعدى فالتعسف تكفره فهو من باب ارادة الضرر لا من الندوى وقيل

هو ناسخ لقوله عليه الصلاة والسلام لا عدوى له قال لا صل من هذا القسم لشؤم الوارد في الأحاديث ففي الصحيح أنه قال عليه السلام
 إنما الشؤم في ثلاث لدار وامرأة وفارس وفي مصابها أن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفارس قال صاحب منقبي فيجوز
 أن يكون معناه كما قال بعض العلماء أن كل ما من يستعدون الشؤم فإنه يستقدونه في هذه الثلاث وإن كان الشؤم واقعاً في نفس الأمر
 ففي هذه الثلاث وفي أحبر رسول الله ذلك أولاً ولا محلاً ثم أحبر به واقعاً في ثلاث الله لك أجر ثم فصل وجزم كما أنه صلى الله عليه وسلم
 أخبر بالرجال أولاً محلاً ثم أخبر به مفصلاً على حسب ما ورد الوحي به فقال عليه السلام أن يخرج وأنا فيكم فأنا حجيجه ومن لم
 أكن فيكم فالمرء حجيجه نفسه والله سبحانه جلبي عنكم ثم دل عليه السلام أن الدجال إنما يخرج في آخر الزمان وكذلك سئل
 عليه السلام عن أكل لصب فقال له قد مسحت أمة من الأمم وأخشي (٢٦٦) أن يكون منهم أوما هذا معناه ثم

أخبر أن المسوخ لم يقب
 فقد أحبر بالناسخ أولاً محلاً
 ثم أخبر به مفصلاً وهو
 كثير في السنة وهذه هذه
 القاعدة فيها يحصل لك
 الجمع بين كثير من
 الأحاديث ولا يصح أن
 يجري الله تعالى عنه
 بعمل هذه الثلاثة أحياناً
 سيد الضرر ففي الصحيح
 أنه عليه السلام قيل له
 يا رسول الله دارسكاه
 والعدد كثير والمال وافر
 فقل العدد وذهب المال
 فقال صلى الله عليه وسلم
 دعوا هادئمة وعن عائشة
 رضي الله تعالى عنها أنها
 قالت إنا نحدث رسول
 الله عن قول الجاهلية في
 الثلاث قال الجاهلي ولا يبعد
 أن يكون ذلك عادة
 واختلف في الهامة
 وصغر في قوله صلى الله

(القسم الثاني) أن يطالب لدعي من الله تعالى ثبوت ما دل الله طبع السمع على هبة وله أمثلة (الاول)
 أن يقول اللهم خذ فلانا المسلم عدوى في النار ولم يرد به سوء الخاتمة وقد أحبر الله تعالى
 أخباراً قاطعة بأن كل مؤمن لا يخلد في النار ولا بدله من الجنة لقوله تعالى ومن يؤمن بالله ويعمل
 صالحاً ندخله الجنة تجري من تحتها الأنهار ويكون هذا الدعاء مستلزماً لتكذيب خبر الله
 تعالى في كونه كفراً (الثاني) أن يقول اللهم احسني أدا حق أسلم من سكرات الموت وكره
 وقد أخبر الله تعالى عن موته بقوله تعالى كل نفس ذنبة الموت فيكون هذا الدعاء
 مستلزماً لتكذيب هذا الخبر فيكون كفراً (الثالث) أن يقول اللهم اجعل أماناً من محمداً صلى الله
 وآله وسلم حتى قل الله ما يستخرج بعدد والله سبحانه يقول أن الشيطان لكم عدوخذوه عدواً
 فيكون هذا الدعاء مستلزماً لتكذيب هذا الخبر فيكون كفراً (الحق هذه المثل تطأها) (القسم
 الثالث) أن يطالب لداعي من الله تعالى في ما دل الله طبع السمع على ثبوته مما يحل بحلال الرواية وله
 أمثلة (الاول) أن يسأل الداعي الله تعالى سلب الله أو طاعته بعدة حتى يستتر المدعي بآئمة ويستخرج
 من اطلاع به على عصا الله وقد دل القاطع المعلى على وجوب ثبوت اسم الله تعالى الأولاد فيكون هذا
 اداعي طاعاً بآئمة الجاهلية ذات الله تعالى وعوكه (الثاني) أن يسأل الله تعالى سلب قدرته القدرة يوم
 القيامة حتى يامن من أن يؤخذ وقد دل الله طاع المعلى على وجوب القدرة لله تعالى الأولاد لا تقبل التعيير

قال (القسم الثاني) أن يطالب لدعي من الله تعالى ثبوت ما دل السمع الطامع على هبة (
 قلت الكلام على هذا القسم كالإسلام على القسم الأول قال (القسم الثالث) أن يطالب لداعي
 من الله تعالى في ما دل الله طبع المعلى على ثبوته مما يحل بحلال الرواية وله أمثلة (الاول) أن يسأل
 الداعي من الله تعالى سلب الله أو طاعته بعدة حتى يستتر المدعي بآئمة ويستخرج من اطلاع
 به عليه الخ الثاني أن يسأل الله تعالى سلب قدرته القدرة يوم القيامة حتى يامن من أن يؤخذ (الثاني)
 ما قبله في ذلك ليس بصحيح فإن طاب من العلم والمعرفة ليس طاباً لصدها وهما الجهل والحجر
 كما قال لجواز عفة الداعي وأصراره عنهما وعلى تقدير عدم العفة والأضراب إنما يكون ذلك
 بالتكفير بالمال والله تعالى أعلم

عليه وسلم من حدث الموطأ لا عدوى ولا هامة ولا صغر الخ هل هما من هذا القسم أم لا قال الجاهلي ولا هامة قل
 مالك معناه لا تطير بالهامة كانت العرب تقول إذا وقعت هامة على بيت خرج منه ميت وقيل معناه أن العرب كانت تقول إذا قتل
 أحد خرج من رأسه طائر لا يزال يقول اسقني حتى يقتل فأنله على الأول يكون الخبر فيها وعلى الثاني تسكيباً ولا صغر
 هو المدعي التي كانت الجاهلية تحرم به صغر لتبيح به المحرم وقيل كانت الجاهلية تقول هوداه في الجوف يقتل قل عليه السلام
 لا يموت إلا بأجله اه هذا هذيب كلام لا صل وصححه ابن الشاطب مع زيادة والله سبحانه وتعالى أعلم

(الفرق التاسع والستون) وإنما ثلث بين قاعدة الطيرة وقاعدة المال الحلال المباح ومال الحرام

وهو أن بين الطيرة والمال الثابتين السكبي وذلك أنه قد تقدمت حقيقة التطير والطيرة وأحكامها وأما المال فهو ما يظن عنه

الخير عكس الطيرة والتطير فان ما يطير وينشأ منه لرؤية أو سماع هو ما يظن عدوه الشر ففى العزيزى على الجامع العنبر
عند قوله صلى الله عليه وسلم من الحديث الذى رواه ابن ماجه عن حارث بن عبدالله رضى الله عنه وادّ تطيرتم قامصوا وعلى الله
فتوكلوا أى وادّ اخرجتم بحوسف أو عرتم على فعل شئ فشاء من به لرؤية أو سماع ما فيه كراهة فلا ترجعوا وقصوا ورموا الى الله تعالى
لا الى غيره والتحقوا اليه في دفع شر ما يطير منه انه قلت ولا بد منه ما فى الموطا وغيره ان رسول الله صلى الله عليه وسلم لما دخل
خير وأصر مسجداً وزيدلاً قال الله أكبر خرت خير ما دار لنا ساحة قوم مساء صباح المسر من لما تقدم نوصيحه فلا تفعل
مدد كرم من كون الغال والطيرة متباين بيايا كذا هو صريح قول صاحب احتار الغال أن يكون الرجل مر بصا فيسمع آخره يقول
باسم أو يكون طاريا فيسمع آخر (٢٦٢) يقول يا واجد يقول فاعل هكذا انشدت وفي الحديث كان يحب لعل

وذكره الطيرة هـ سقطه
 لكن مقتضى هو لهم انه
 صلى الله عليه وسلم كان
 يحب اهل الحسن ان
 اعارهم مطلقا من الطيرة
 وبه عاره عما طعن عنده
 الطير او الشرود لك به تارة
 بيمين للخير وارة ناشر
 وارة بتزد منهم ما قاله من
 لاخير من الكلمه الحسنه
 بسمها الرجل من غير
 قصد نحو يا لاج يا مسعود
 وبه تسمية الولد واللام
 لا سم الحسن حق في
 سم استبشر الله بـ مثل
 المظار الحسن راء الرجل
 من غير قصد ويستبشر به
 وبه ارسل الرسول
 الحسن الوجه مصدا
 الخواص وطيب الخواص
 بمن كان حسن الوجه اهلا
 في قصتها وفي الحديث
 اهلوا الخواص عند حسن

ولا اله الا قطاب عددها طلب لمصر الله تعالى وهو كهر (الثالث) ان يسأل الله تعالى سلب
استيلائه عليه وارتياع همه له وقدره حق يستعمل الله على بالتصرف في نفسه ويامن من
سوء الخاتمة من جهة القضاء وقد دل اعظم المعنى على شمول ارادة الله تعالى واستيلائه على
جميع الكائنات فيكون الداعي ط . اسباب ذلك فيكون دعاؤه كهموا والحق هذه المثل
ط ثرها (القسم الرابع) ان يطالب الداعي من الله تعالى ثبوت ما دل القاطع العقلي على نفيه مما يحل
ثبوته بجلال الربوبية وله من ان يعظم شوق الداعي الى ربه حتى يسأله ان يحل في بعض مخلوقاته
حق يجمع بها ويعظم خوفه من الله تعالى فيدل الله ذلك حق باحدمه الامان على نفسه فيستدل
من وحشته اساقه دل القاطع العقلي على استحالة ذلك على الله قطاب ذلك كهر (الثاني) ان
تعظم حماقة الداعي وتجرئه فيسأل الله تعالى ان يوضح اليه من امور العالم ما هو مختص بالقدرة
والارادة الربانية من الاتحاد والاعدام والقضاء والخلق والحكم وقد دل القاطع العقلي على استحالة
ثبوت ذلك لعدم الله تعالى فيكون طاب ذلك طالما تشركه مع الله تعالى في الملك وهو كهر

قال (الثالث) ان يسأل الله تعالى سلب استيلائه عليه وارتياعهم وقدره حق يستعمل الداعي
بالتصرف في نفسه ويامن من سوء الخاتمة من جهة القضاء وقد دل القاطع العقلي على شمول
ارادة الله تعالى واستيلائه على جميع الكائنات فيكون الداعي طالبا اسباب ذلك فيكون دعاؤه
كهموا والحق بهذه المثل ط ثرها) فت قد سبق ان كون امر ما كهموا انما هو وضع شرعي فان
ثبت ان طاب ذلك كهم هو كذلك والا فلا هذا ادراك ان عين الطلب هو الكهم وان
اراداه يستلزم الكهم وهو المحل يكون سلب الاستيلاء مما تنعاق به القدرة أولا تنعاق فهو
من التكفير بالآكل والله تعالى اعلم قال (القسم الرابع) ان يطالب الداعي من الله تعالى ثبوت ما دل
القاطع العقلي على نفيه مما يحل ثبوته بجلال الربوبية وله مثل الاول ان يعظم شوق الداعي
الى ربه حتى يسأله ان يحل في بعض مخلوقاته حق يجمع به) فت الكلام في هذا القسم
الكلام في الذي قبله وقوله هناك انما يحل بجلال الربوبية صوابه باجلال الربوبية
ماجلال الربوبية فلا يحل به شيء

الوجوه وعقده الصرصرى رحمه الله تعالى بقوله

الا يا رسول الله الذى
 سمعت حديثاً من المسلمات
 وانك قد قلت فيه اطلبوا الى
 ولم ارا احسن من وجهك الا
 هدانا به الله فى كل نبيه
 يسر فؤاد النبيل النبیه
 واضح عند حسبان الوجوه
 كريم جليل بما اُرتجيه

هذا فان حسن مباح مقصود والمعين للشر مثل الحكمة الفضيحة يسمعها الرجل من غير قصد نحو يا خيبة يا ذيل ومعه كراهة تسمية الولد والام بالاسم المبيح فمن ثم ورد في تصحيحه عليه السلام حول اسماء مكروهة من اقوام كانوا في الجاهلية يسمونها حسنة

وخرج من ذلك الموطأ عن يحيى بن سعيد أن عمر بن الخطاب قال لرجل ما سمعتك تقول جرة فقال أن من قال بن شهاب قال لمن
قال الجرة قال بين مالك قال جرة النار قال ما بها قال بذات نطى قال عمر أدرك أهلك بعد احتقروا قال فكان كما قال عمر بن
الخطاب رضي الله عنه ومثل المطر الفحيح براه المرث من عرف قصده فيشاهم به كما تقدم أنه صلى الله عليه وسلم لما دخل خيبر ورأى
زنا لا ومسددة قال الله أكرهت خبراً إذا رلنا مساحة قوم قساء ضماح المذرا ومنه كراهة إرسال الرسول الوخش
لقصاء الخوانج وكراهة طلب الخوانج عمر كان قبيح الوجه حذرا من عدم قصائها فهذا قال قبيح ضماح والمتردد بينهما هو المال
الحرام الذي بينه الطرطوشي في تنبيهه فقال لا أحد المال من المصحف وضرب الرمل والقرعة وضرب بالشعر وجميع هذا
الدواع حرام لانه من باب الاستسقام بالارلام لارلام اعواد كانت في (٢٦٣) الجاهلية مكتوب على احدها اصل وعلى

الآخر لا تمل وعلى الآخر
عمل فيخرج احدها
قال وجد عليه اعم
اقدام على حاجته التي
يقصدها اولاً تمل
عرض عنها واعتقد انها
ذميمة او خرج المكتوب
عليها غل اما ان ضرب
فهو يطلب قسمه من
العيب سلك الاعوار فهو
استقسام اي طلب القسم
الجديد يتبعه والردى
يقوله وكذلك من أخذ
الفائل من المصحف
أو غيره اما يعتمد هذا
المقصد ان خرج حديثاً
اتبه أو رداه اجتنبه فهو
عين الاستقسام بالارلام
الذي ورد امرأتان تتحرران
فيحرم اه قال الاصل
ومارأته بنى الطرطوشي
حكى في ذلك خلافاً والمرفق
الله وبين وهو متمم

وقد وقع ذلك جماعة من جهال الصوفية يقولون فلان اعطى كلمة كن ويسألون ان يعطوا كلمة
كن التي في قوله تعالى انما امرأة لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وما يملكون معنى هذه الكلمة
في كلام الله تعالى ولا يملكون ما معنى اعطائها ان صح انها اعطيت وهذه اعوار
بمدينة الروم على الملوك المحضين فضلاً عن الصوفية المتخترعين فيهلكون من حيث
لا يشعرون ويتمتدون اهم الى الله تعالى متقربون وهم عنه متباعدون عصما الله تعالى
من الفتن واسماها والجهلات وشبهها (الثالث) ان يسأل الداعي ربه ان يعمل بينه وبينه
سما فيحصل له الشرف على الخلائق في الدنيا والآخرة وقد دل القاطع العقلي على استحالة
السبب واسباب الاستيلاء الموحدة للاسباب فيكون هذا الدعاء طلباً لصدور الاستيلاء في
حق الله تعالى فيكون كفراً والحق هذه مثل نظائرها فده كفا وجوه تخلع جلال الربوبية نفع
للعباد الجاهل من استخون عليه الشيطان

قال (وقد وقع ذلك جماعة من جهال الصوفية فيقولون فلان اعطى كلمة كن ويسألون ان يعطوا كلمة
كن التي في قوله تعالى انما امرأة لشيء اذا اردناه ان نقول له كن فيكون وما يملكون معنى هذه الكلمة
في كلام الله تعالى ولا يملكون ما معنى اعطائها ان صح انها اعطيت وهذه اعوار مدينة الروم على الملوك
المحضين فضلاً عن الصوفية المتخترعين فيهلكون من حيث لا يشعرون ويتمتدون اهم الى الله تعالى
تعالى متقربون وهم عنه متباعدون عصما الله تعالى من الفتن واسماها والجهلات وشبهها)
قلت ان كان اولئك القوم يتمتدون ان الله يعطى غيره كلمة كن معنى انه يعطيه الاقدار فذلك جهل
شنيع ان اردوا ان يعطيه الاستقلال والامو مذهب الاعمال وكلاهما كفر بالمال وان كانوا
يتمتدون ان الله تعالى يعطى كن ان يكون لهذا الشخص الكائنات التي يريدونها معروفة بمرادته
فمروا عن سلك باعطائه كلمة كن فلا محذور في ذلك اذا افترق قولهم قريبة نفهم المقصود قال
(الثالث) ان يسأل الداعي ربه ان يعمل بينه وبينه سما فيحصل له الشرف على الخلائق في الدنيا
والآخرة وقد دل القاطع العقلي على استحالة السبب واسباب الاستيلاء الموحدة للاسباب)
قلت الكلام في هذا الكلام فيما قبله

لتأخير أولئك هو أن تحررهم لما فيه من سوء الظن بالله تعالى سبب نقصه عادة رباية فالخلق بالطيرة وباحة المتعين للتخيرات
وسيلة للتخير من حيث انه يبعث على حسن الظن بالله تعالى واحة المتعين للشر لانه وان كان وسيلة للشر وسوء ظن بالله تعالى الا
انه بسبب تفضيه عادة الله تعالى وقد تقدم أن عوائد الله اذا دلت على شيء وجب اعتقاده فهذا هو تلخيص الفرق بين التطوير
والفعل المباح والفعل الحرام هذا توضح وسقيج ما في الاصل وصححه ابن الشاطوط والله سبحانه وتعالى اعلم

(الفرق السعور والماتنان بين قاعدة الرؤيا التي يحور تعبيرها وقاعدة الرؤيا التي لا يحور تعبيرها)

وهو الرؤيا المامية كما قال الكردي في كتابه الكبير ثمانية أقسام سبعة منها لا تعبر وواحدة منها تعبر فاما السبعة فاحدها
وثانيها وثالثها ورابعها ما شأت عن الاخلاط الاربعة العالبة على مزاج الرائي المعروف عليه خلط منها عليه بالدالة الطبية

الذئبة على تلك الغلبة فن عيب عليه السوداء رأى الألوان اسود ولاشياء المحرقه واعطوم الحامضة لانه طعم السودا ومن
عانت عليه الصفراء رأى الألوان الصفرط لظوم المره واسموم واخرو ولصواعق ونحو ذلك لان الصفراء مسجحة مرة
ومن عيب عليه الدم يرى لالوان اخرو لظوم الخثوه وانواع لطوب لان لدم مفرح حلو ومن عيب عليه سقم في الالوان
البيض والامطار والياه والناج (وخامسه) ماهو من حديث امس ويفهم ديث بحولاه في البعده وكثرة مكر فيه يستولى
ويستولى على النفس فتكليف به فيراه في ايام وسادس ماهو من الشبهان ويعرف بكونه فيه حدث على امرتسكرة شرسة
او على امر معروف حائر يؤدى الى امر مكر كما د مره باسلاوع الخج فتصبح عائنه اويق بذلك اوبه وساعها ما كان فيه
احلام (والقسم الثامن) الذي (٢٦٤) شعور بعيره هو ماخرج عن هذه السمة وهو ما يتعله ذلك الرويان

الألواح المحفوظة في الله
 عز وجل وكل ملكا
 بالألواح المحفوظة يتقل
 لكل أحد ما يتعاق به
 من الألواح المحفوظة من
 أمر الدنيا والآخرة من
 خير أو شر لا يترك من ذلك
 شيئا علمه من علمه
 ورجله من رحمه ذكره
 من ذكره وسميه من
 نسيه اه (تبيين)
 (الأول) قال صاحب
 القمص نقول العرب
 رأيت رؤية اذا عاينت
 بصرك ورأيت رأيا اذا
 اعتقدت بقلبك ورأيت
 رويا بالقصر اذا طينت
 في منامك وقد تستعمل
 في البقطة اه قال الأصل
 والجور على ان الرؤيا
 في قوله تعالى وما جعلنا
 الرؤيا التي أريناك الا فتنة
 للناس في البقطة اه

وقد قال الشيخ أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه أن ما «كائنات كبر إذا ماها مسلم ويكون ردة
في حقه لا سترامه إرادة الكبر وكذا أتاني أن المسلم إذا قل بيا يعتقد صحة رسالته كان كافرا
لإرادته إمامة شريسته وإرادة إمامة الشرائع كهر وعلم الجاهل مما يؤدي إليه هذه الادعية ليس
قدرا بداعي عند الله تعالى لأن القاعدة الشرعية ذات على أن كل جاهل يمكن أن يكلف دونه
لا يكون حجة بعد هل فإن الله تعالى تمت رسالته إلى خلقه برسائنه وأوجب عليهم كافة ما يلزمهم
بعملا ما لا بد والاعمال ما واجبان فمن ترك العلم والعمل وفي جاهلا فقد عصى مصيبين لتركه
واجبين وإن علم ولم يعمل فقد عصى مصيبة واحدة بترك العلم ومن علم وعمل فقد عصى واحدة
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم «ناس كلهم جاهلون إلا الله المول والمؤمنون كلهم جاهلون إلا الله المولون
والجاهلون كلهم جاهلون إلا الله المولون» وعصيون على حطام عظام فحكمكم على جميع الجاهل في جاهلات
الإلهام منهم ثم - كشروطا أخرج العلم في الجاهل من الجاهل الذي لا يمكن رفعه
الله يكلف مقتضى - أنه يكون - ذرا كالأرواح أحسنها أحسنها أو شرب محرا بظنه خذلا
أو كل طماننا محسا على طاهر ما يحاط بهذه الحظ لا ت - رلو شترط يمين في هذه الصور
وشبهها الشق ذلك على المتكلمين ويدررون بذلك وإنما الجاهل الذي يمكن رفعه لا سيما مع طول الزمان

قال (وقد قال شيخ أبو الحسن الأشعري رضي الله عنه أن ما «كائنات كبر إذا ماها
مسلم أو يكون ردة في حقه لا سترامه إرادة الكبر») ولت معنى قول الأشعري أن ما
الكائنات كبر أي في الحكم الديني وأما الآخروي فيجب اليقينة والله تعالى أعلم قال
(وذلك أتاني في العلم إذا قل بيا يعتقد صحة رسالته كان كافرا لإرادته إمامة شريسته وإرادة
إمامة الشرائع كهر) قلت «قاله الشيخ أبو الحسن في هذه المسألة طهر قد (واعلم أن
الجاهل بما يؤدي إليه هذه الادعية ليس عدوا إلى آخره) قلت ما فيه في هذا الفصل ك- صحيح
لأما قاله من أن الأصل في الدعاء التحريم والاستدلال على ذلك بقوله «إلى حكاية عن نوح
عليه السلام أتاني أعود لك أن - لك ما ليس لي به علم في ذلك نظر والأظهر أن الأصل في
الدعاء التندب إلا ما قام الدليل على منعه

قدت قال الجلال السيوطي وما حملنا الرؤيا التي أرساك عيانا ليلة الامراء الا قصة الحسن اهل مكة واستمرار
اد كذبوها وارتد بعضهم لما أحيرهم بها اه وفي الجبل عن الكرخي وما حملنا الرؤيا في المراج وعلى اليقظة فهي بمعنى
الرؤية فسميتها رؤيا لوقوعها بالليل وسرعة تنصيصها كماها امام اه قال اعلم على جمع الجوامع واختلاف في وقوع رؤيته
تعالى في اليقظة له صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج والصحيح -م اه قال السطار عني وهو قول ابن عباس وجماعة من الصحابة
واجيب عمدها مسلم عن أبي در سالت رسول الله صلى الله عليه وسلم هل رأيت ربك قال رأيت نورا وفي رواية نور
أني اراه برفع نور على القاعلية بمحذوف وتتح همة أي وتشهد نونها -م أي كيف أي حجبني نور كيف أراه أي الله تعالى
بأنها ليست صريحة في عدم الرؤية وعلى تقدير صراحته فابودر ما وعيره مثبت والمثبت مقدم على النافي اه المراد

(التبسيط الثاني) خرج مالك في الموطأ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الصالحة من الله والحلم من الشيطان فان رأى أحدهم الذي يسكره فليقل عن يساره ثلاث مرات اذا احتيط وليتعود بالله من شرها فانها ان تضره ان شاء الله تعالى قال الناجي قال ابن وهب يقول في الاستمارة اذا نعت عن يساره أعوذ بمن استأذنت به ملائكة الله ورسوله من شر ما رأيت في منامي هذا ان يصيبني منه شيء كرهه ثم يتحول على حابه الاخره والرؤيا الصالحة يحتمل أن يريد بها المباشرة او الصالحة والحلم يحتمل ان يريد به ما يحزن او السكادة يحتمل بها لفرح او يحزن قال ابن رشد في المقدمات الفرق بين رؤيا الانبياء وغيرهم ان رؤيا غيرهم اذا اخطأ في او بلها لا يخرج كما أولت ورؤيا غير الصالح لا يقبل فيها جرم من السوء واما بلهم الله تعالى الرائي التعود اذا كانت من الشيطان او (٣٦٥) قد رآها لا تصيبه وان كانت من

الله تعالى فان شر القدر قد يكون وقوعه موقوفاً على عدم الدعاء اه (وصل في ثمان مسائل) تتعلق بالرؤيا (المسئلة الاولى) خرج مالك في الموطأ ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال الرؤيا الحسنة من الرجل الصالح جزء من ستة واربعين جزءاً من النبوة قال الناجي في المنتقى فان جماعة من العلماء معناه ان مدة نبوته صلى الله عليه وسلم كانت ثلاثاً وعشرين سنة منها ستة أشهر نبوة بالرؤيا فاول ما رآه به عليه السلام الرؤيا الصادقة فكان لا يرى رؤيا الا جاءت كفلق الصبح وسبعة ستة أشهر من ثلاث وعشرين سنة جزء من ستة

واستمرار الايام والذي لا يعلم اليوم يعلم في غد ولا يلزم من تأخير ما يتوقف على هذا العلم فساد فلا يكون عذراً لاحد ولدك الحق مالك الجاهل في العبادات بالامدادون التامى لانه جهل بمكانه فساد فساد واعتباره وذلك قال الله تعالى في كتابه العزيز حكاية عن نوح عليه السلام اني اعودت ان اسلك ما ليس لي به علم أي بجوار سؤاله فاشتراط العلم بالجواز قبل الاقدام على ادعاء وهو يدل على ان الاصل في الدعاء التحريم لا مدلل الدليل على جواره وهذه قاعدة جلية يتخرج عليها كثير من الفروع الفقهية وقد تقدم بسطها في الفروق اذا قرر هذا فيدني للسائل ان يحذر هذه الادعية وما يجري مجراها حذراً شديداً لما يؤدي اليه من سخط الدين والمخلوق والحيوان وحملها على الاعمال واتساع الاسكحة واستباحة الارواح والاموال وهذا فساد كله يتحصل بدعاء واحد من هذه الادعية ولا يرجع الى الاسلام ولا ترفع اكثر هذه المفاصل لا تجد في الاسلام واسطق اشهادين فان مات على ذلك كان امره كما كراهه سال الله تعالى العافية من موجبات عقابه واصل كل مصاد في الدنيا والآخرة اما هو الجمل فاجتهد في ارأيه عليك ما استطعت كما ان اصل كل خير في الدنيا والآخرة انما هو العلم فاجتهد في تحصيله ما استطعت والله تعالى هو المأمين على الخير كله هذه الاراسة الاقسام تتميز بها حصل الفرق بين ما هو كفر من الدعاء وما ليس بكفر وهو المطلوب الفرق الثالث والسبعون والمائة بين قاعدة ما هو عزم من الدعاء وليس

بكفر وبين قاعدة ما ليس محرماً

وقد حضرني من المحرم الذي ليس بكفر اثنا عشر قمياً ثبت الحصر فيها بالاستقراء فتكون هي قال (اذا قرر هذا فيسمى للسائل ان يحذر هذه الادعية وما يجري مجراها حذراً شديداً ثم قال فم هذه الاراسة الاقسام تتميز بها حصل الفرق بين ما هو كفر من الدعاء وما ليس بكفر وهو المطلوب) قلت لم يحصل المطلوب بما قرر لان كل ما ذكره من الادعية في هذا الفرق لم يات بحجة على انه سيئه كفر فهو من باب التكفير بالآل وهو لا يقول به قال (الفرق الثالث والسبعون والمائة بين قاعدة ما هو عزم من الدعاء وليس بكفر وبين قاعدة ما ليس محرماً وقد حضرني من المحرم الذي ليس بكفر اثنا عشر قمياً ثبت الحصر فيها بالاستقراء فتكون هي

(٣٦ - الفروق - رابع) وأربعين جزءاً من النبوة لم يطلع عليها أحد وروى جزء من خمسة واربعين وروى من سبعين فيحتمل ان يكون ذلك اختلافاً في الرؤيا فيحمل الاول على الجلية والاكثر من العدد على الرؤيا الخفية او تكون الستة والاربعون هي المباشرة والسبعون هي المعرفة والخوف لقلة تكرره ولما يكون جنسه من الشيطان اه قال الزرقاني وما قاله جماعة من العلماء من ان معناه ان مدة نبوته الخ قال ابن بطال سيد من وجهين احدهما انه اختلف في قدر المدة التي بعد البعثة والثاني انه بقي حديث سبعين جزءاً لا معنى له وقال الخطابي هذا وان كان وجهاً فعمله قسمة الحساب والعدد فاول ما يجب على قائله ان يثبت ما ادعاه خبراً ولم يسمع فيه أنراولاد كره مدعيه فيه خير فكانه قاله على سبيل الظن والطمع لا يمتنى من الحق شيئاً وليس كل ما خفي علينا علمه يلزمنا حجه كاعداد الر كمات وايام الصيام ورمى الجمار فالاصل من علمها الى امر بوجوب حصرها تحت أعدادها ولم يقع ذلك في موجب اعتقادها

وهو ما قاله وأما ان هذه المدة محصورة من اجراء النبوة لكيفية يلحقها سائر الاوقات التي اوحى اليه فيها ما في طول
 المدة كروى بأحد ودخول مكة فتلقى من ذلك مدة اخرى تراد في الحساب فتعطل القسمة التي ذكرها واجيب عن هذا ان المراد
 على تقرير الصحة وحسن المقام المتنازع في وقوعه في غضون وحى اليقظة بسير مائة الى وحي اليقظة فهو مضمون في جانب وحيها
 ولم تعتبره وقد ذكرنا مناسبات غير ذلك بطول ذكرها اه وقول الباقي وروى جزء من خمسة واربعين الخ قال الزرقاني جملة الروايات
 عشر المشهور وهو ما في اكثر الاحاديث من ستة واربعين وفي مسلم من حديث ابي هريرة جزء من خمسة واربعين وله ايضا عن
 ابن عمر جزء من سبعين جزءا ونظير اني عنه من ستة وسبعين وسبعة وخمسين وعن ابن عبد البر عن ثابت عن اسحق بن جبر من ستة
 وعشرين بن وعنه ابن جبر عن (٢٦٦) اس عاصم جزء من خمسين وللزمخشري عن ابي زر بن حزم من اربعين ولا

المحرمة وما عداها ليس محرما عملا بالاستقراء في نه سمين فان ظهر احد بقسم آخر محرم صاه
 لهذه الاثني عشر وهما اما امثل كل قسم بمثل الثلاثة به ليقاس عليها طائرها القسم الاول ان
 يطلب الداعي من الله تعالى المستحبات التي لا تحل بحلال الربوبية وله امثلة (الاول) ان يطلب
 من الله تعالى ان يجعله في مكانين متعادين في رمن واحد ليكون مطلعا على احوال الاقربين فهذا
 سوء ادب على الله تعالى ولا يطلب من الملوك الا ما يعلم انه في قدرتهم ومن فعل غير ذلك فقد عرصهم
 للمعجز لاسيما والعبد مأمور ان لا يطلب الا ما يتصور وقوعه لئلا يكون متمك بالربوبية

المحرمة وما عداها ليس محرما عملا بالاستقراء في القسمين فان ظهر احد بقسم آخر اضاف
 لهذه الاثني عشر وهما اما امثل كل قسم بمثل الثلاثة به ليقاس عليها طائرها القسم الاول
 ان يطلب الداعي من الله تعالى المستحبات التي لا تحل بحلال الربوبية وله امثلة الاول ان
 يطلب من الله تعالى ان يجعله في مكانين متعادين في رمن واحد ليكون مطلعا على احوال
 الاقربين فهذا سوء ادب على الله تعالى ولا يطلب من الملوك الا ما يعلم انه في قدرتهم ومن فعل
 غير ذلك فقد عرصهم للمعجز لاسيما والعبد مأمور ان لا يطلب الا ما يتصور وقوعه لئلا يكون
 متمك بالربوبية (ثاني) ما قلناه من ان الدعاء يكون في مكانين في رمن واحد حرام لم يأت
 عليه بحجة غير ما اشار اليه من القياس على الملوك وهو قياس فاسد لحوار المعجز عليهم وامتناعه
 عليه تعالى وما قلناه من ان العبد مأمور ان لا يطلب الا ما يتصور وقوعه هو عين الدعوى وما قلناه
 من انه يلزم ان يكون متمك بالربوبية مجموع ولا وجه له قاله لا القياس على الملوك وبالله
 يقبضه تعالى عليهم في قصد تمجيز والتمك ولا يقبضه عليهم في قصد المبالغة والعلو في التعظيم
 والتعظيم فقد خوطب الملوك بدسة المستحبات العقلية والعادية اليهم على وجه العلو في رتبهم
 لا على قصد تمجيزهم بل لقائل ان يقول من خاطب الله تعالى بمثل ذلك تعين ان يكون للمسالمة
 في التعظيم كما هو الواجب في حقه او قاصدا للتمجيز او غير قاصد لهذا ولا لهذا وعلى التقدير
 الاول لا حرج بل يكون مطيعا ماجورا وعلى التقدير الثاني يكون عاصيا وعلى التقدير
 الثالث يكون مطيعا بصورة الدعاء متبا عليه غير مطيع ولا خاص بالقصد امره عنه

جبر عن عبادة جزء من
 اربعة واربعين وان
 الدار عن ابن عمر جزء
 من خمس وعشرين ووقع
 في شرح مسلم للدوى
 وفي رواية عبادة من اربع
 وعشرين قال انه قط
 وبمكي الجواب عن
 اختلاف الاعداد بانه
 بحسب الوقت الذي حدث
 فيه صلى الله عليه وسلم
 ذلك كان يكور لما اكل
 ثلاث عشرة سنة بعد حى
 الوحي اليه حدث بان
 الرؤيا جزء من ستة
 وعشرين ان ثبت الخبر
 بذلك وذلك وقت الهجرة
 ولما اكل عشر بن حدث
 باربعين ولما اكس اثنين
 وعشرين بن حدث اربعة
 واربعين ثم بعدها خمسة
 واربعين ثم حدث ستة
 واربعين في آخر حياته
 وما عدا ذلك من الروايات

فصعيف ورواية خمسين بحمل جبر الكسر والسبعين للمبالغة وغير بالسوء دون الرسالة ثم يدان بسلخ بحلاف النبوة (الثاني)
 فاطلاع على بعض السبب وكذا الرؤيا فان قاله ان قادا كانت جبر من النبوة فكيف يكون للكافر منها نصيب كروى باصاحبي السجدة
 مع يوسف ورؤى بامسكهم وغير ذلك وقد ذكر ان جالينوس عرض له ورم في الحبل الذي يتصل منه بالحجاب فامر الله في المنام بقصد
 العرق الصارب من كفه اليسرى فبأجيب بان الكافر وان لم يكن محلا فلا يتمتع ان يرى ما يعود عليه بحير في دنياه كما ان كل
 مؤمن ليس محلا لما ثم لا يتمتع رؤيته ما يعود عليه بحير دنوي فان الناس في الرؤى ثلاث درجات الاول ان يرى رؤياهم كلها صدق وقد
 يقع فيها ما يحتاج الى تفسير والصالحون والمصاب على رؤياهم الصدق وقد يقع فيها ما يحتاج الى تفسير والصالحون ولما اب على رؤياهم
 الصدق قد يقع فيها ما لا يحتاج الى تفسير وما عدا ما يقع في رؤياهم الصدق والاضمات وهم ثلاثة مستورون فالعالم بالهستواء الحال في حقهم

وفسقة والمالب على رؤى ايام الاضغاث ويقل فيها الصدق وكفار ويدر فيها الصدق جدا ويرشد ذلك خبر مسلم مرفوعا راصدكم
رؤيا اصدقكم حديثا اه وفي القيس روى ايضا خمسة وستون جرأ من النبوة وخمسة واربعون فاختلفت الاعداد لانها رؤيا
السوة لا نفس النبوة وجهلت بشارات بما اعطاه الله من فضله جرأ من سببين في الابتداء ثم زاد حق بلغ خمسا وأربعين
قال وتفسيرها عدة رسول الله صلى الله عليه وسلم باطل لانه مفتقر لنقل صحيح ولم يوجد قال والاحسن قول الامام الطبري
حالم القرآن وليس ان نسبة هذه الاعداد الى السورة بما هو بحسب اختلاف الراي فرؤيا الرجل الصالح على سببته والذي
دون درجته دون ذلك وقوله عليه السلام لم يبق من السورة الا رؤيا الصالحة حض على نقلها والاهتمام بها ابقى لهم
بعده عليه السلام جرأ من السورة فبشر بذلك امته ولا عبر للرؤيا (٢٦٧) الامن يعلمها ومحسها والافلح ترك

ومثل ذلك رحمه الله تعالى
أفسر الرؤيا لكل احد
قال بالنبوة بسبب قيل له
أفسرها على الخير وهي
عنده على الشر لمول من
يقول الرؤيا على ما اولت
فقال الرؤيا جرأ من
اجزاء السورة أمثلة لعب
بأمر النبوة اه والله اعلم
(المسئلة الثانية) قال
صاحب القيس لا صحاحا
أهل السنة في رؤيا لانهم
ثلاثة قوال فقال القاضي
هي عواطر واعتقادات
وقال الاستاذ باسحق
هي ادراك ما جرى لم تحبها
آفة اليوم فادري اني الى
انه بالشرق وهو بالمغرب
أو نحوه فهي أمثلة جعلها
الله تعالى دليلا على تلك
المعاني كما جعلت الحروف
والاصوات والرقوم
للكتاباة دليلا على

(الثاني) أن رسول الله تعالى دام أصابة كلامه من الحكم الدقيقة والعلوم الشريفة أبد الدهر ليعتبر
بذلك على سائر الفضلاء ويذم به أكثر من سائر العلماء (الثالث) أن يسأل الله تعالى الاستعانة في داته
عن الاعراض لبسام طول عمره من الآلام والاسقام والامكاد والمخاوف وغير ذلك من البلاء
وقد دلت المقول على استحالة جميع ذلك فإذا كانت هذه الامور مستحيلة في حقه عقلا كان طلبها
من الله تعالى سوء ادب عليه لان طلبها بعد في العادة تلاعبا وصحكا من المطلوب منه والله تعالى
يجب له من الاجلال فوق ما يجب لخلق الله في اجلال خلقه اولي ان ينافي جلاله من كل نقص
بل قد صاب الله تعالى جميع خلقه بقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره أي ما عظموه حق تعظيمه
وقال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك أي ثاؤك

قال (الثاني) أن يسأل الله تعالى دام أصابة كلامه من الحكم الدقيقة والعلوم الشريفة أبد
الدهر ليعتبر بذلك على سائر الفضلاء ويذم به أكثر من سائر العلماء (الثالث) أن يسأل الله تعالى
الاستعانة في داته عن الاعراض لبسام طول عمره من الآلام والاسقام والامكاد والمخاوف وغير ذلك من البلاء
وقد دلت المقول على استحالة جميع ذلك فإذا كانت هذه الامور مستحيلة في حقه عقلا كان طلبها
من الله تعالى سوء ادب عليه لان طلبها بعد في العادة تلاعبا وصحكا من المطلوب منه والله تعالى
يجب له من الاجلال فوق ما يجب لخلق الله في اجلال خلقه اولي ان ينافي جلاله من كل نقص
بل قد صاب الله تعالى جميع خلقه بقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره أي ما عظموه حق تعظيمه
وقال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليك أنت كما أثنيت على نفسك أي ثاؤك

المعاني فانا رأى الله تعالى أو النبي صلى الله عليه وسلم فهي أمثلة نظير له بقدر حاله فان كان موحدا راء حسا أو
ما جدار آه قبيحا وهو أحد الثناوين في قوله عليه السلام رأيت ربي في أحسن صورة قال بعض العلماء قال في بعض الامر رأيت
البارحة النبي صلى الله عليه وسلم في أشد ما يكون من السواد فقلت له ظلمت الخلق وعيرت الدين قال النبي صلى الله عليه وسلم
الظلم ظلمات يوم القيامة فالتغير فيه لاشك فيه وكان تسميها على وعده كايه وصهره وولده فمال كاتب فأتى وأما لا حرا
فتنصرا وأما هو فكان مستندا فجلس على نفسه وجعل يتعذر وكان آخر كلامه وددت أن أكون حيا لدخول أعيش بها لثغر
قلت له وما بهمك أن أهل أنا عذر لك خرجت فوالله ما توفعت لي عنده مد حاجة وأما المعتزلة فقالوا هي تحايل لاحقيقة لها
ولادليل فيها وجرت المعتزلة على أصولها في تحييلها على العادة في اسكار أصول الشرع في الجن واحاديثها وانائكة وكلامها

وان جبريل عليه السلام لو كلم النبي صلى الله عليه وسلم بصوت لسمعته الحاضرون وقال صالح المبرى رؤى بالمقام هي رؤية العين وقال آخرون هي رؤية بسبب في القلب يصير بها وادب في القلب يسمع بها اه بتصرف (المسئلة لثثة) قال الاستاذ ابو اسحق الادراك يصاد باليوم انفا والرويا ادراك المثل كما تقدم فكيف تجتمع مع اليوم وأجاب بان النفس ذات جواهر فان عظماء اليوم فلا ادراك وان عظماء الادراك فلا مقام عرض اليوم دمها أمكن قيام ادراك المقام بالبيض الآخر ولذلك ان أكثر الملمات آخر الليل عند خفة النوم اه (المسئلة الرابعة) قال الامام الرازي في كتابه المسمى بالمصنوع به على غير أهله لمن العالم الذي طبعه قريب من طبع المواهب ان من رأى النبي صلى الله عليه وسلم في المنام فقد رأى حقيقة شخصه المودع في روضة المدينة بالمشق البر وخرج (٢٦٨) مرتجلا الى موضع الرؤية ولا شك في جهل من يقوم ذلك فاه

المستحق تذوكر على نفسك ان ثناء الخلق فلا لانه دون المستحق وقس على هذا المثل نظائرهما واضع ماها مصيبة ولا يصل الى الكفر لانها من باب قلة الادب في المعاملة دون انتماء حرمة دي الجلال والمظنة (القسم الثاني) من المحرم الذي لا يكون كعرا ان يسأل الداعي من الله تعالى المستحيلات العادية الا ان يكون نبيا فان مادة الانبياء عليهم الصلاة والسلام خرق العادة فيحوز لهم ذلك كما سألوا رول المائدة من السماء وخروج الدف من الصحرة الصماء او يكون وليا له مع الله تعالى عادة بذلك فهو جار على عادته فلا يعد ذلك من القر يقين قلة رب او لا يكون وليا وسأل خرق العادة ويكون معنى سؤاله ان يحمله وليا من اهل الولاية حتى يستحق خرق العادة فهذه الاقسام الثلاثة ليست حراما واما المحرم فله امثلة (الاول) ان يسأل الله تعالى الاستمعاء عن النفس في الهواء

قد يرى أرب مرة في ليلة واحدة في وقت واحد في نفس موضع بشخص عظمة فكيف يتصور شخص واحد في مكانين في لحظة واحدة وكيف يتصور شخص واحد في حالة واحدة يتصور عظمة شيخ وشاب طويل وقصير الخ ويرى على جميع هذه الصور ومن انتهى حقه الى هذا الحال وقد احلهم عن رافة العقل فلا يهمني ان يحاطب ثم حقق ان المرئي مثل صار واسطة بينهما وبينه وذلك ان جوهر النبوة اعنى الروح المقدسة الباقية من النبي صلى الله عليه وسلم بعد وفاته من جهة عن اللون والشكل والصور ولكن العبد ذاته بواسطة مثال محسوس من نور وغيره

المستحق تذوكر على نفسك ان ثناء الخلق فلا لانه دون المستحق (قلت ان كان الثناء اللائقي بجلاله تعالى مما يدخل تحت اكتساب الشرف فصر واهيه لحقهم الدم واليب لاجل ذلك وان كان مما لا يدخل فلا يلحقهم دم لا يكلف الله نفسا الا وسعها قال) وقس على هذه المثل نظائرهما واضع ماها مصيبة ولا تصل الى الكفر لانها من باب قلة الادب في المعاملة دون انتماء حرمة دي الجلال والمظنة (قلت قد سبق اه لم بات بحجة على ان مثل ذلك قلة ادب ولا قياس والله اعلم قال (القسم الثاني من المحرم الذي لا يكون كعرا ان يسأل الداعي من الله تعالى المستحيلات العادية الا ان يكون نبيا فان مادة الانبياء عليهم الصلاة والسلام خرق العادة فيحوز لهم ذلك كما سألوا رول المائدة من السماء وخروج الدف من الصحرة الصماء او يكون وليا له مع الله تعالى عادة بذلك فهو جار على عادته فلا يعد ذلك من القر يقين قلة رب او لا يكون وليا وسأل خرق العادة ويكون معنى سؤاله ان يحمله وليا من اهل الولاية حتى يستحق خرق العادة فهذه الاقسام الثلاثة ليست حراما) قلت احارة دعاء من ليس يولى بحرق المادة اجازة للدعاء بحرق العادة فكل ما أسكره من ذلك فقد اجازة على الوجه الذي ذكره واذا احاره على ذلك الوجه فقد اجازة على الجملة فلا يصح له منه بعد ذلك قال (واما المحرم فله امثلة الاول ان يسأل الله تعالى الاستمعاء عن النفس في الهواء

من الصور الجميلة التي يصح ان تكون مثالا للجهل الحقيقي المساوي

ليا

الذي لا صورة له ولا لون ويكون ذلك امثال صادقاً حقاً واسطة في الترف بقول الرازي رايت النبي صلى الله عليه وسلم في المنام لا معنى لي رايت ذات روحه او ذات شخصه بل بمعنى انه رأى مثاله لامثله اذا امثل المساوي في جميع الصفات والمثل لا يحتاج فيه الى المساواة اذا العقل معنى لا يماثله غيره ثم ثلة حقيقية ولا أن يضرب الشمس له مثالا لما بينهما من المماثلة في شيء واحد وهو ان المحسوسات تتكشف بنور الشمس كما تتكشف المقولات بالعقل وهذا القدر من المماثلة كاف في المثال ويمثل في اليوم سلطان بالشمس والوربر بالقمر والاساطين لا يماثل الشمس بصورته ولا بماء ولا الوز يريما في القمر الا ان السلطان له استعماله على الكل ويوم أمره الجميع والشمس في هذا القدر ونقروا واسطة بين الشمس والارض في اقصا

النور كما ان النور والسطح والزعفة في نور العدل فمماثل وليس بمثل وقال الله تعالى نور السموات والارض مثل نوره كشكاة الاية ولا تماثلة بين نوره وبين الزجاجة والمشكاة وغير النبي صلى الله عليه وسلم عن النبي في المام بالاسلام والحس بالقرآن وأي مماثلة بين النبي والاسلام وبين الحمل والقرآن الا في مناسبة وهو ان الحمل يحمك في الحجة واللبن عذاء الحياة الطاهرة والاسلام عذاء الحياة الباطنة فكل من هذه مثال وليست بمثل اه المراد من هذا قال الاصل ان جواب الصوفية عن استشكل كون رسول الله صلى الله عليه وسلم كيف يرى في مكانين في الآن الواحد بانه عليه السلام كالشمس ترى في اماكن عدة وهي واحدة باطل فان الاشكال لم يرد في رؤيته عليه السلام من مواضع عدة وهو في مكان واحد حتى يصح الجواب عنه بذلك بل انما ورد فيه كيف يرى في مواضع عدة بحالة تامة عليه السلام (٢٦٩) مع انها على ان حلول الجسم الواحد في الزمان الواحد

ليامن الاختناق على نفسه وقد دلت المادة على استحالة ذلك (الثاني) ان سال الله تعالى الماعية من المرض اذ الدهر لينتفع بقوادح وحواسه واعضائه ابد الدهر وقد دلت المادة على استحالة ذلك (الثالث) ان سال الله تعالى الولد من غير جماع او ثمار من غير اشجار وغراس وقد دلت المادة على استحالة ذلك فطالب ذلك مسمى الادب على الله تعالى وكذلك قول الداعي اللهم لا ترم ساقى شدة فان عادة الله تعالى جارية قطعا بوقوع محض لا محس في الشدة بل لا تكاد نفس تسلم من شدة في مدة حياتها وكذلك قول الداعي خرق الله المادة في فائق وهو كثير في المعروف وكذلك قوله اعطاني خير الدنيا والآخرة واصرف عاشر الدنيا والآخرة لا يجوز لان من المحل ان يحصل هذا المدعونه لهذا الداعي فلا بد ان يقصد بهذا الموم المخصوص ادلائان بقوت هذا الداعي رتبة السوة ومرتبة الملائكة ودرجات الانبياء في الجنة فلا بد ان يدركه محض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر فلا بد ان يقصد بهذا الموم المخصوص وقس على هذه مظاهرها

ليامن الاحسان على نفسه وقد دلت المادة على استحالة ذلك (الثاني) ان سال الله تعالى الماعية من المرض اذ الدهر لينتفع بقوادح وحواسه واعضائه ابد الدهر وقد دلت المادة على استحالة ذلك (الثالث) ان سال الله تعالى الولد من غير جماع او ثمار من غير اشجار وغراس وقد دلت المادة على استحالة ذلك فطالب ذلك مسمى الادب على الله تعالى وكذلك قول الداعي اللهم لا ترم ساقى شدة فان عادة الله تعالى جارية قطعا بوقوع محض لا محس في الشدة بل لا تكاد نفس تسلم من شدة في مدة حياتها وكذلك قول الداعي خرق الله المادة في فائق وهو كثير في المعروف وكذلك قوله اعطاني خير الدنيا والآخرة واصرف عاشر الدنيا والآخرة لا يجوز لان من المحل ان يحصل هذا المدعونه لهذا الداعي فلا بد ان يقصد بهذا الموم المخصوص ادلائان بقوت هذا الداعي رتبة السوة ومرتبة الملائكة ودرجات الانبياء في الجنة فلا بد ان يدركه محض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القبر فلا بد ان يقصد بهذا الموم المخصوص وقس على هذه مظاهرها فقلت ليس كون هذه الامور واقعة على وجه المخصوص بموجب ان لا يطلب الاعلى وجه المخصوص بل يجوز ان يطلب على وجه الموم وعاجبه ان يقول طلب مثل ذلك طلب الممتع عادة على معنى ان يقصد الطلب بطلبه ان يصير وليا فتخرق له المادة فقد جوز ما منع

الواحد في الزمان الواحد في مكانين محال فابن أحدهما من الآخر فلا يصح الجواب الابان المرئي مثاله عليه السلام لاداته وكذلك كل مرئي من غير اوجيل او آدمي او غير ذلك انما يرى مثله لاهو بذاته وبه يظهر معنى قوله صلى الله عليه وسلم من رأى في فقد رأى في حقاقان الشيطان لا يتمثل بي وان التقدير من رأى مثالي فقد رأي في حقاقان الشيطان لا يتمثل يتمثل وان الخبر انما يشهد بمصحة المثال عن الشيطان ونفس الكرمان في كتابه الكبير في تأويل الرقية ان الرسل والحكماء المستنزة والملائكة كذلك مصومة عن تمثيل الشيطان بمثلها

وما عدا ذلك من المثل يمكن ان يكون حقا ويمكن ان يكون من وسيل الشيطان وانه يتمثل بذلك امثال اه (المسئلة الخامسة) قال العلماء انما تصح رؤية النبي عليه السلام لاحد رجلين (احدهما) صحابي رآه فسلم صفته فاطبع في نفسه مثله فذا رآه جرم ماله رأى مثاله المصوم من الشيطان فيعتني عنه الناس والشك في رؤيته عليه السلام وتانيهما رجل تكرر عليه سماع صفاته المودة في الكتب حتى اطبلت في نفسه صفته عليه السلام ومثاله المصوم كما يحصل ذلك لمن رآه فاداراه جرم رؤيته مثاله عليه السلام كما يحرمه من رآه فيعتني عنه الناس والشك في رؤيته عليه السلام وما غير هذين ولا يحل له الجرم بل يجوز ان يكون رآه عليه السلام يتمثل ان يكون من تخييل الشيطان ولا يفيد قول المرئي ان رآه انما رسول الله ولا قول من يحضر معه هذا رسول الله لان الشيطان يكذب لنفسه ويكذب لغيره فلا يحصل الجرم

وهذا وإن كان صريحا في أنه لا بد من من رؤية مثله المخصوص لا ياتي ما تقر في التعبير ان اراي برأه عليه السلام شيئا وشانا واسود وداهب العينين وداهب اليدين وعلى انواع شتى من المثل التي ليست مثاله عليه السلام لان هذه الصفات صحت ارايهم واحوالهم تظهر فيه عليه السلام وهو كالأمرأة لهم كما تقدمت الاسارة اليه قال الاصل قلت لبعض مشايخي فكيف بقي المثل مع هذه الاحوال المصادفة فقل لي لو كان لك اب شاب تعيبت عنه ثم جنته فوجنته شيئا او اصابه برقان اصفر او رفس اسود او اصابه برص او جذم او قطعت اعصاؤه ا كنت تشك فيه أنه ابوك فقلت لا فقال لي ماذا الا لما ثبت في نفسك من مثاله المتقدم عندك الذي لا يحمله عروض هذه الصفات له فكذلك من ثبت عنده في نفسه مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم فكذلك لا يشك (٢٧٠) فيه مع عروض هذه الاحوال له ومن لم يكن كذلك لا يثق بماه رآه

ان يجب على كل عاقل ان يفهم عوائد الله تعالى في تصرفه في حقيقة وورطة المسببات بالاسباب في الدنيا والآخرة مع امكان صدورها عن قدرته ميراثك الاسباب او غير سبب الله بل رتب الله تعالى ملكته على نظام ووضعها على قانون قصاص وقدره لا سال عما يفعل فاذا سال الداعي من الله تعالى تبير ملكته وقصص نظامه وسلوكه غير عوائده في ملكه كان مسيئا الادب عليه عروجل بل ذاك سوء ادب على ادنى الملوك بل الولاة ولدت عاب العلماء وعطوا جماعة من العباد حيث توسطوا الفقار من غير راد ولجوا في البحار في زمن الهول في غير الزمن المعتاد طالين من الله تعالى خرق عوائده لهم في هذه الاحوال فهم يستقدون انهم سائرون الى الله تعالى وهم داهيون عنه طالين ان هذه الحالة هي حقيقة التوكل وان ماعداها ياتي الاعمال على الله تعالى وهذا عظم فقد دخل سيد المتوكلين محمد رسول الله مكة مخفوقا بالخيول والرجل والكرام والسلاح في كتيته الخضراء مطهرا بين درعين قال (بل يجب على كل عاقل ان يفهم عوائد الله تعالى في تصرفه في حقيقة وورطة المسببات بالاسباب في الدنيا والآخرة مع امكان صدورها عن قدرته ميراثك الاسباب او غير سبب الله بل رتب الله تعالى ملكته على نظام وقصص نظامه وسلوكه غير عوائده في ملكه كان مسيئا الادب عليه بل ذاك سوء ادب على ادنى الملوك بل الولاة) قلت لم يات على دعواه بحجة وما قل أنه سوء ادب من ذلك وهو طلب خرق المادة هو عين ما جوزه للداعي على قصدا ان يصير وليا وبالجملة فكل ما سمعه من هذه الادعية لم يات على مسه بحجة اصلا الا ما اشار اليه من الدياس على الملوك وهو قياس قاسد لاشك في فسادة قال (وبذلك تاب العلماء وعطوا جماعة من العباد حيث توسطوا الفقار غير راد ولجوا في البحار في زمن الهول في غير الزمن المعتاد طالين من الله تعالى خرق عوائده لهم في هذه الاحوال فهم يستقدون أنهم سائرون الى الله تعالى وهم داهيون عنه طالين ان هذه الحالة هي حقيقة التوكل وان ماعداها ياتي الاعمال على الرب وهذا عظم فقد دخل سيد المتوكلين محمد صلى الله عليه وسلم مكة مخفوقا بالخيول والرجل والكرام والسلاح في كتيته الخضراء مطهرا بين درعين

عليه السلام واذا صح له المثل وانصطف السواد يدل على طم الرائي والمسمى يدل على عدم اعلمه لانه ادراك ذهب وقطع اليد يدل على انه يسمع من ظهور الشريعة وفود أوامر هادن يديم بها عن القدرة وكوبه امرد يدل على الاستعزاء فان الشاب يحتمل وكونه شيئا يدل على عظم السوء لان الشيخ بنظام وغير ذلك من الصفات الدالة على الاحكام المختلفة اه (المسئلة السادسة) قد تقدم عن العلامة المطار انه قال في حاشيته على محلي جمع الجوامع ولا يلزم من صحة الرؤيا بالتعويل عليها في حكم شرعي لاحتمال الخطأ في الحمل وعدم ضبط الراي على أن

المر بن عبد السلام لما رأى رجل النبي صلى الله عليه وسلم في المنام يقول له ان في المحل الغلامي وكان اذهب فحده ولا خمس عليك فذهب ووجدته واستفتى العلماء قال لذلك الرائي اخرج الخمس فانه يثبت بالتواتر وقصارى رؤيتك الاحاد اه فلما اضطربت اراء الفقهاء فبين رآه عليه السلام في المنام فقال له ان امرأتك طالق ثلاثا وهو يحرم ان يطلقها ما تحريم وعدمه لتعارض خبره عليه السلام عن تحريمها في النوم وأخبره في البقرة في شريته المنعطف منها ما حصة له استظهر الاصل ان أخباره عليه السلام في البقرة مقدم على الخبر في النوم لتطرق الاحتمال للرأي بالنسبة في ضبط المثال قال فاذا عرضنا على أنفسنا احتمال طرد الطلاق مع الجمل به واحتمال طرد النطق في المثال في النوم وحدنا نلطف في انه لا بأس وارجح ومن هو من الناس يضبط المثال على الاحتياط والأفراد قبيلة من الخوط لصفته عليه السلام وأما ضبط عدم الطلاق فلا يحتل الاعلى الماد من الناس

والعمل بالراجح متبين وكذلك لو قال عن حلاله حرام أو عن حرامه حلال أو عن حكم من أحكام شرعية قدما ثبت في
اليسطة على ما رأى في النوم ماد كراهه كالوتعاضد خبران من أحبار اليعطة صحیحان فاما عدم الارجح بالسند أو بالنقد أو
بمصادقته أو قلة الاحتمال في الجار أو غيره وكذلك خبر اليعطة وخبر النوم يخرجان على هذه القاعدة اهـ (المسئلة السابعة) في جمع
الجوامع وتحليه اختلاف من يجوز الرؤية له سأل في المنام وقيل لا لأن المرئي فيه خيال وهذا وذلك على القديم محل وقيل نعم لأنه
لا استحالة لذلك في المنام اهـ قال الحلي والمطار على وقد ذكر وقوعها في المنام لكثير من السلف منهم الامام أحمد فقد روى عنه
اه قال رأيت رب المرة في المنام فقلت يا رب ما أقصبل ما تقرب به المتقربون قال كلامي يا أحمد فقلت منهم وسمعهم قال فهم
وغير فهم وراه أحمد بن حضروية فقال له يا أحمد كل الخلق يتادون (٢٧١) مني ألا يا ابن يد فاه بطالني وعلى

ذلك لا يرون للرؤيا فاهم
بمقدون في كتبهم بالارؤية
الرب جل وعلا وبالبح
ابن الصلاح في اسكاره
لما تقدم في المنع وقال
الدراني في كتابه المسمى
بالمضمون به على غير اهله
الحق انما يطلق القول بان
الله تعالى يرى في المنام كما
يطلق القول بان رسول
الله صلى الله عليه وسلم
يرى سم دت الله تعالى
وداته صلى الله عليه وسلم
لا يريان وانما الذي
يجوز ان يرى مقال
يستفده السام دات الله
تعالى ودات النبي صلى
الله عليه وسلم وكبر
يشكر ذلك مع وجوده
في المنامات فان من لم يره
بنفسه فقد تواتر اليه من
جماعة اهل رأوا ذلك
قال ولا يردان الله تعالى

على رأسه معمر من حديد وقال في أول امره من يصمى حتى أبلغ رسالة ربي وكان في آخر عمره
عندما كمل أحواله مع ربه بدخرا ليماله قوت سنة وهو سيد المتوكلين وتحقيق هذا الباب ان تعلم ان
التوكل اعتماد القلب على الله تعالى فيما يطلبه من خير أو يكرهه من ضير لا لاجل
على رأسه معمر من حديد وقال في أول امره من يصمى حتى أبلغ رسالة ربي وكان في آخر عمره عند
عامة كماله مع ربه بدخرا ليماله قوت سنة وهو سيد المتوكلين (قلت تليط من غلط من العلماء
جماعة العلماء فيما ذكره غلط من أولئك العلماء لأنه منى على اسماهم الطل بولئك اسما واسباء
الطل جماعة المسلمين بمسوعة شرعا فكيف بالعباد منهم والعباد والذين فعلوا ذلك لا يحملون يكونوا
عن تعود خرق العادة له او ممن لم تعود ذلك فان كانوا من القسم الاول فلا عيب عليهم وان كانوا
من القسم الثاني فلا يحملون يكونوا ممن علب عليهم في ذلك احوال لا يستطيعون دفعها او ممن لم
يلعب عليهم احوال كذلك فان كانوا من القسم الاول فلا عيب عليهم لعدم استطاعتهم دفع ذلك
وان كانوا من القسم الثاني يكونون مرتكبين لممنوع فيلحقهم العيب فلا بال أولئك العلماء
حكوا عليهم بانهم من هذا الاخير دون القسم الاول وثاني اليس ذلك اساءة ظن في موطن
يمكن فيه تحسبته ولم اساء بهم الطل فيظن انهم ظانون ان ذلك حقيقة التوكل بل الطل هم انهم
بالمؤمن حقيقة التوكل وانما لا يباقي التسبب لا يباقي ايضا عدم التسبب وسد كرد من صل النبي
صلى الله عليه وسلم لاحقة له فيه على ان التوكل لا يندفعه من اسباب اذ مساق كلامه يقتضي ان
التوكل مع التسبب يصح وعدم التسبب يصح وسد دل النبي صلى الله عليه وسلم الى التوكل الا
لأنهم المقتضى به ولا اقتداء به ليس مختصا بالخواص والجمهور فلما نظم هو سم الامع
التسبب والاحكام الشرعية واردة على العاقل لا على النادر مع انه لا بد ان يقول ان التوكل
وان صح مع التسبب وعدمه فالتوكل مع التسبب راجح في حقه للحاجة لتعليم الجمهور كما سبق
ولامنه من شأنه مراعاة الاسباب اصحته صلى الله عليه وسلم والتوكل مع عدم التسبب راجح
في حق غيره لعدم امه من شائبة مراعاة الاسباب لعدم عصمته والله تعالى اعلم قال (وتحقيق
هذا الباب ان تعلم ان التوكل اعتماد القلب على الله تعالى فيما يطلبه من خير أو يكرهه من ضير لا لاجل

لا مثل له بخلاف النبي صلى الله عليه وسلم فان له مثالا لا يندفع من امرق بين مثل وائل بان المتن المساوي في جميع الصفات والمثال
لا يحتاج فيه الى المساواة الخ اهـ فمن ثم قال الاصل رؤية الله تعالى في النوم تصح ولذلك احوال ثلاثة (احدها) ان يراه في النوم
على النحو الذي دل عليه المقول والمنقول من صفات الكمال وسوت الجلال والسلامة من الصفات الدالة على الحدوث من
الجسمية والتحيز والجهة فهذا كما يجوز في الآخرة ويجزم بوقوعه فيها للمؤمن كذلك تجوز في الدنيا لكن من ادعى هذه الحالة
ان كان من غير اهلها من المصاة او من القصرين كذما وان كان من اهلها من الاولياء النقيين لا يكذبونه وسلم له طاه وقوله تعالى
لا تدركه الابصار فيه تأويلات وهو عموم بقل التحصيل واحبار الولي الموثوق بدينه المبرز في عدالته يصلح لتقوية بعض
التأويلات ولتحصيل هذا العام وخبر المدل مقبول في تخصيص الموم ونحن قبل خبر الاولياء في وقوع الكرامات التي هي

من خوارق المعادات المحصلة للعلوم القطعية فكيف في تخصيص السموات التي لا تعد الا الص من هذا (وثانيهما) ان
 براه في صورة مستحيلة عليه كمن يقول رأيت في صورة رجل او غير ذلك من الاجسام المستحيلة على الله تعالى وقد روى عن
 بعضهم انه قال رأيت الله تعالى في صورة قوس وهم هذا الرأي ان هذا الجسم من اسان وعينه حلق من خلق الله تعالى وامر وارد
 من قبله يقتضي حالة من هذا الرأي ويتقاضاه معه أو يامر به بخير ويهواه عن شر ويقول له اه الله لا اله الا الله فعبدي وامتني
 أمري ونحو ذلك فهذه الحالة أيضا صحيحة جائزة على اطلاق لفظ الله تعالى على هذا الجسم ففي القرآن وجاء بك والمالك صفا
 صفا فبرئته تعالى عن أمره الوارد من قبله باللفظ الخاص بالرؤية على وجه المجاز من باب اطلاق لفظ السبب على السبب ولفظ
 المؤثر على الاثر وهو مجاز مشهور (٢٧٢) في لسان العرب ومسطور في كتب المجاز والحقيقة وفي التوراة جاء الله

انه المستولى قدرته وارادته على سائر الكائنات من غير مشارك له في ذلك ما يفتح الله للناس من رحمة
 فلا تمسك لها وما يمسك فلا يرسل له من بعده ومع ذلك فله عو في ملكه رتبها بحكمته فمقتضى شمول
 قدرته انقطاع القلب عن غيره ومقتضى سلوك أدبه التماس فصله من عوائده وقد انقسم الخلق
 في هذا المقام ثلاثة أقسام قسم عاملوا الله تعالى بمقتضى شمول قدرته لتعظيمه والشر فحصلوا على
 حقيقة التوكل واعرضوا عن الاسباب ففاتهم الادب الواجب الاتباع وقسم لاحظوا
 الاسباب واستولت على قلوبهم فحقتهم عن الله تعالى فهو لا فاتهم التوكل والادب وهذا هو
 المبتغى العام الذي هلك به أكثر الخلق وقسم عاملوا الله تعالى بمقتضى شمول قدرته رغبوا فيه
 في عملته فهو لا فاتهم بين التوكل والادب وهذا مقام الاولياء وخواص العلماء والاولياء
 ولا صعبا واعلم ان قبيل الادب خير من كثير من العمل ولذلك قال ابن عباس وضاع أثر عمله
 بقلة أدبه فنسال الله السلامة

انه المستولى قدرته وارادته على سائر الكائنات من غير مشارك له في ذلك ما يفتح الله للناس
 من رحمة فلا تمسك لها وما يمسك فلا يرسل له من بعده (قلت مآله في ذلك صحيح لا ريب فيه
 قال (ومع ذلك فله عوائده في ملكه رتبها بحكمته فمقتضى شمول قدرته انقطاع القلب عن غيره
 ومقتضى سلوك أدبه التماس فصله من عوائده ثم قال قسم عاملوا الله تعالى بمقتضى شمول قدرته
 لتعظيمه والشر فحصلوا على حقيقة التوكل واعرضوا عن الاسباب ففاتهم الادب الواجب الاتباع)
 قلت قد اعترف هنا بان حقيقة التوكل المعاملة بمقتضى شمول القدرة والارادة مع الاعراض عن
 الاسباب وهو عين ما عاب على الماد حيث قال طائفة من هذه الحالة هي حقيقة التوكل وله
 هنا ما يقتضيه ظاهره لذلك وقد تقدم بيان أن التوكل يصح مع الاسباب ومع عدم الاسباب و لا يرسل
 ومن في مناهم من العلماء امتدوا بهم بترجح في حقهم التوكل مع الاسباب لضرورة اقتداء الجمهور
 بهم مع ما يخص به الرجل من العصمة وان من عداهم من ليس مقتضيا للاقتداء به بترجح في
 حقه التوكل مع عدم الاسباب لا سيما من شاذة مراعاة الاسباب والله تعالى أعلم قل (واعلم ان قليل
 الادب خير من كثير من العمل ولذلك قال ابن عباس وضاع أثر عمله بقلة أدبه فنسال الله السلامة

من سبناه وأشرق من
 ساغرين واستعان من
 جبال فاران اشارة الى
 لتوراة لانه بطور سيناء
 والانجيل لتارل بساغرين
 موضع بالشام والقرآن
 البازل بمكة فاران فيكون
 معناه ان الحق جاء من
 سبناه وهو لتوراة وكثر
 ظهوره وعلته بقوة
 الانجيل له فان عيسى
 عليه السلام بعث لنصرة
 التوراة وأفوقها واردة
 الملاية والظهور واستكمل
 الحق واستوفيت المصالح
 ووصل البيان والكمال
 في الشرع الى أقصى غاية
 بالقرآن الكريم والشرعة
 المحمدية وسميت هذه
 الكتب باسم الله تعالى
 لانه من جهته وقبله على
 الخوارق كما تقدم ومن ذلك
 ينزل بنا الى سماء الدنيا

في الثالث الاخير من الليل الحديث علي حداثا ويلات انه تنزل رحمته فيها باسمه لكونها من قبله ومن
 أثره كذلك هذه المثلثة في اليوم أنا الله وصحيح حائر على الحركا قدم وجاء في الحديث ان الله يأتي يوم القيامة للحلائق في صورة
 يشكرونها ويقولون استرنا فقول رسول الله صلى الله عليه وسلم يأتيهم في صورة وتسميته لهذه الصورة اسم الله تعالى هو
 على سبيل الخوارق لانها صورة من آثاره وحسن اختيارها خلقه فهذه الملازمة والملازمة حسن اطلاق لفظ الله تعالى عليها محاربا كما
 تقدم فكذلك هذه المثلثة في اليوم حكمها حكم هذه الاجسام في البقطة (الحالة الثانية) ان يرى هذه الصورة الحسنة الجسمية ولا
 يعتقد انها الله عز وجل حقيقة ولا يخطر له في النوم معنى الخوارق البتة فله الرؤية يحتمل ان تكون صحيحة ويكون المراد الخوارق
 ولكه جعل الخوارق فكان العاط منه لاني الرؤية بالمرادها كما يرد العاط في البقطة والمراد به الخوارق والسامع يفهم الحقيقة كما

اتفق للحشوة في آيات الصعات فكأن العاط منهم لاني الآيات الواردة في المرادهم ويحتمل أن تكون هذه كذا ومجالا
والشيطان يحيل له ذات ليضل به أو يحزبه أو غير ذلك من مكائده لعله الله هذه رؤيا موضع نشأت والخوف من العاطو دا استيقظ
هذا المرأى وجب عليه أن يحرم بأن الذي رآه ليس ربه على الحقيقة بل أحد الأمور المتقدمة اعني من أنها صحيحة على الجواز أو
كاذبة ومحل من تخيل الشيطان واقع له و سطر ما يقتضيه الحال منهما فيتمتد فأن أشكل عليه الأمر عرض عن الرقيا بالسكية
حق تصح له الصواب ولا يمتد مع ذلك لاشكاله الحق وان الذي رآه والامور كافر لكن بناء على القول بتكفير
الحشوة ثم قد يكون ذلك الجسم باعتبار ما في حالته من الخفارة ومناقة الربوبية مما يجمع الامة حق الحشوة على تكفير من
يصدق فيها الربوبية كصورة الدجال وصورة فرس ونحوه من (٢٧٣) السماع أو غيرها وصورة رجل في طاق

أو خزانة أو مطمورة أو
نحو ذلك مما تخيل الحشوة
وأهل السنة على الله تعالى
أدلول بان الحشوة ليست
كقارأنا هو مع قولهم
بالنزه عن المور والسمي
والافات والنقائص بل
أقتصر وأعلى الجسمية خاصة
مع التبرئة عن جميع ذلك فمن
اعتقد الجسمية مع بعض
صعات النقص فاول من
يكفره الحشوة فامل
ذلك فهذا عصيل الاحوال
في رؤية الله تعالى (المسئلة
الثامنة) تتديق مثل الرؤيا
وبينها هو ان دلالتها على
المعاني كدلالة الالفاظ
الصوتية والرقوم الكتابية
عليها فكما يقع في دلالة
الالفاظ على معانيها من
المشترك والمتواطىء
والمترادف والمتباين والمخارج
والحقيقة والمفهوم

في الدنيا والآخرة وقال الرجل الصالح لانه ياتي اجمل عمالك ملحا وأدرك دقيقا أي
ليكن استكثارك من الادب أكثر من استكثارك من العمل لكثرة جدواه ونفاة
مساها ويدل على تحريم طلب خسران الموتى قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة
أي لا تركوا الاخطار التي دلت المادة على انها مهلكة وقوله تعالى وزرودوا فان خير
الراد التقوى أي الواقية لكم من الحاجة الى السؤال والسرقة فاهم كانوا يسافرون الى الجهاد
والحج مير راد فرما وقع بعضهم في إحدى المفسدين المذكورين فامرهم الله تعالى بالنزاع
الموائد وحرم عليهم تركها فان المأمور به منهم عن ضده من اضداده وقد قيل لبعضهم ان كنت
متوكلا على الله ومعتادا عليه وواتعا قصائمه وقدره فائق نفسك من هذا الخاط فانه لا يصيبك
الا ما قدر لك فقال ان الله خلق عباده ليحربهم ويمتنعهم لا يجرهم ويمتنعهم لا يجرهم
سلوك الادب مع الله تعالى جعلنا الله تعالى من أهل الادب معه ومع عباده حتى يلقاه بمكرمه
في الدنيا والآخرة وقال الرجل الصالح لانه اجمل عمالك ملحا وأدرك دقيقا أي
استكثارك من الادب أكثر من استكثارك من العمل لكثرة جدواه ونفاة معناه) فأت مسام
ان دلة الادب بمجموعة ولكه يعترف الى دليل على ان مكرمه من لادعية من جملة دلة الادب قل
(ويدل على تحريم طلب خسران الموتى قوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة أي لا تركوا
الاخطار التي دلت المادة على انها مهلكة وقوله تعالى وزرودوا فان خير الراد التقوى أي الواقية
لكم من الحاجة الى السؤال والسرقة فاهم كانوا يسافرون الى الجهاد والحج مير راد فرما وقع
بعضهم في إحدى المفسدين المذكورين فامرهم الله بالنزاع الموائد وحرم عليهم تركها فان المأمور
به منهم عن ضده من اضداده وقد قيل لبعضهم ان كنت متوكلا على الله ومعتادا عليه وواتعا
قصائمه وقدره فائق نفسك من هذا الخاط فانه لا يصيبك الا ما قدر لك فقال ان الله تعالى خلق
عباده ليحربهم ويمتنعهم لا يجرهم ويمتنعهم لا يجرهم
تعالى من أهل الادب مع ومن عباده حتى يلقاه بمكرمه) قلت كل ما ذكره محتججه بقول
هو وجه ولا يبرم منه مقصوده فان كل ما ذكره ليس فيه دليل على منع طلب المتعجيل واسما فيه

(٣٥ - الفروق - اربع) والخصوص والعموم والمطلق والمقيد والتصحيح والعلب والجمع بينهما والصرح
والسكابة والامار بض ونحو ذلك كذلك يقع جميع ما ذكر في دلالة هذه المثل على المعاني حتى يقع فيها ما يقع في الالفاظ من قول
العرب أو يوسف أو حيفة وزيد زهير شبرا وحام جودا وجميع أوع اخز فالمشترك كالقيل هو ذلك العجمي وهو الطلاق
الثلاث بقوله الكرماني وذلك لان عادة الهدر ادا طبق أحد ثلاثا جرسوه على قيل لما كان من لوازم الطلاق غير به عن الطلاق
والمتواطىء كاشجرة فلما تدل على التقدير المشترك بين جميع الرجال والمقيد والمطلق في ما كانت تنبت في المحم فهو رجل أعجمي
أو عند العرب فهو رجل عربي أو لا تمرطسا فلاخير فيه أو لهاشوك فهو كثير انشر أو ثمرها له قشر كالرمان فله خير لا يوصل اليه
الا بعد مشقة أو لا قشر له كالنخاع والخوخ فيوصل لغيره بلا مشقة الى غير ذلك وكما يقع التقييد بالتقييد بالخارجة عن المرثي كذلك

يقع بأحوال الرائي فاصعد على امير الى ولاية والولاية مشتركة بين الولايات ومطقة فان كل الرائي فقيها كانت الولاية قصاء
أو أميراً أو مالاً أو من ست تلك تمت الى غير ذلك وكذا تربية الرئي وحاله بصرف للخير وان كل طاهرها الشر ولا شر وان
كان طاهرها الخير فمن رأى أنه مات فالرجل الخير ماتت خطوطه وصلحت نفسه والرجل الشرير ماتت قلبه لقوله تعالى أو من
كان ميتاً فحيياه أى كافر أو مسلم ومنه قوله تعالى يخرج الحي من الميت ويخرج الميت من الحي أى السكار من المسام والمسام من
السكار على أحد التأويلات والمترافة كالتفاحة فالصمراء تدل على الهم وحمل الصغير يدل عليه أيضاً والمتباين كالأخذ من
اليد والدفع له فالأول جيد لانه كسب من جهة ما يؤس منها والثاني ردى لانه صرف ورق لمن يسمع به وربما كان
لمن لا دين له لان الدين ذهب عن (٢٧٤) الموتى لتذهب التكيف عنهم والجار والحقيقة كالبحر هو الساطن

حقيقة ويسمى به عن
سمة العلم بجوار والمعموم
كن رأى ان أسانه
سقطت في التراب ولم يكن
ذلك في نفس الامر فانه
يموت فانه كما كان
في نفس الامر فانه يموت
نفس أقره قبل موته وهو
صام يريد به الخصوص وام
أبو يوسف أبو حنيفة فكأنه
براهه ارائ لشخص
والمراد غيره عن هو شبهه
او بعض أقاربه او من
تسمى باسمه او نحو ذلك
من يشاركه في صفته فيجبر
عنه به كما عبرنا عن أى
يوسف ابني حنيفة لمشاركته
له في صفة الفقه وغيره عن
ريد رهير لمشاركته في
الشعر ونحو ذلك من المثل
والدب والتصحيح كما
رأى المصريون ان رواسا
أخذ منهم الملك فغير لهم

(القسم الثالث) الذى ليس بكفر وهو محرم أن يطلب الداعى من الله تعالى بهى امر
لن السمع على تقيه وله امثلة الاول ان يقول رسلاً تؤخذنا ان سيبا او اخطأنا ربه ولا
نحمل عليه اصراً كما حتمت على الدين من قبلنا رسلاً ولا نحمل مالا طاعة لما به مع ان رسول الله قد
قال رفع عن امي الخطا والسيان وما استكروها عليه فقد دل هذا الحديث على ان هذه
الامور مرفوعة عن السامد فيكون طلبها من الله تعالى طملاً لتحصيل الحاصل فيكون سوء
ادب على الله تعالى لانه طلب عرى عن الحاجة والافتقار اليه ولو ان احدنا سأل بعض الملوك
امراً فقضاه له ثم سألته ان يمد ذلك علماً بقضائه له لمد هذا الطلب الى ان استمره بذلك
وتلاعب به ولحسن من ذلك الملك تاديبه قاولى ان يستحق التاديب اذا فعل ذلك مع الله تعالى
المع من ارتكاب العمل على خلاف الهدى والعمل على خلاف الهدى معار لطالب خرقها فلا يلزم
من المسام من احدهما المع من الآخر قال (القسم الثالث) الذى ليس بكفر وهو محرم ان
يطلب الداعى من الله تعالى بهى امر دل السمع على تقيه وله امثلة الاول ان يقول رسلاً تؤخذنا
ان سيبا أو اخطأنا ربه ولا نحمل عيباً اصراً كما حتمت على الدين من قبلنا رسلاً ولا نحمل مالا
طاعة لما به مع ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال رفع عن امي الخطا والسيان وما استكروها
عليه فقد دل هذا الحديث على ان هذه الامور مرفوعة عن السامد فيكون طلبها من الله تعالى
طملاً لتحصيل الحاصل فيكون سوء ادب مع الله تعالى لانه طلب عرى عن الحاجة والافتقار
اليه ولو ان احدنا سأل بعض الملوك امراً فقضاه له ثم سألته ان يمد ذلك علماً بقضائه له لمد هذا الطلب
الثاني استمره بالملك وتلاعب به ولحسن من ذلك الملك تاديبه قاولى ان يستحق الادب اذا فعل
ذلك مع الله تعالى) فتنبأت بحجة على سادعاه غير ما عول عليه من القياس على الملوك وهو قياس
لا يصح لعدم الجامع وكيف يقاس الخالق بالخلق والرب بالمرئوب والخالق يستحق عليه النقص
والخلق يجوز عليه النقص ثم دقنا من ان طلب تحصيل الحاصل عرى عن الحاجة ممنوع لجواز
حمله على طلب مثله او الاجابة باعطاء العوض عنه في الدنيا أو في الآخرة ولم لا يكون الدعاء بما
ذكره وما أشبه مما يمتنع ويضد عقلاً وعادة متوفاً بحسب الداعى به فان كان غافلاً عن تعذره فلا

بأن شاور يخدمه وكان كذلك فقلب وصحب روي من التصحيح فخط كما
رأى ملك العرب قائلاً يقول له خالف الحق من غير فعل له أنت تقصد السكت على سبب الناس فحذرت من ذلك في الرؤيا
ادامد خالف الحق من غير فدخله التصحيح و بسط هذه التفاصيل في كتب التعبير وانما القصد بما ذكرناه التنبيه على أن
هذه امثلة كالاتفاظ في الدلالة وانها تشاركها في أحوالها هذا تنقيح ما في الأصل وصححه ابن الشاطب مع زيادة (تنبيه) قال
الأصل صواب تفسير القرآن العظيم والتحدث في الفقه والكتاب والسنة وغير ذلك من العلوم محصورة أو قريبة من الحصر
ليقدر أن يسمد فيها على مجرد المنقولات واما علم تفسير النامات فقد اتسمت تهيداً تهو تشعبت بحصصها تهو تشعبت تهو تشعبت
بحيث صارت منشرة انشازا شديدا لا يدخل تحت ضبط ولا يقدر أن يتمد فيه على مجرد المنقولات لكثرة التخصصات بأحوال

الرائين بل لا جرم يحتاج الناظر فيه مع ضوابطه وقرائنه الى قوة من قوى النفوس المعينة على الدراسة والاطلاع على المقدمات بحيث اذا توجه الحر الى شيء لا يسكن بحظي سبب ما خلقه الله تعالى في تلك النفوس من القوة المعينة على تهرب الغيب او تحقيقه كما قيل في ابن عباس رضي الله عنهما انه كان ينظر الى الغيب من وراء سترة رقيق اشارة الى قوة اودعه الله اياها فرأى ما اودعه الله تعالى في نفسه من الصفاء والشفوف والرفعة فمن الناس من هو كذلك في جميع انواع علوم الغيب من علم تمييز المذامات وحساب علم الرمل والكتب الذي لا علم وغير ذلك ومن الناس من يهيه الله تعالى ذلك باعتبار علم المذامات فقط او بحساب علم الرمل فقط او الكتب الذي لا علم فقط او غير ذلك فلا فتح له بصحة القول والطاق في غيره ومن ليس له قوة نفس في هذا النوع صالحة لعلم تمييز الرؤيا لا يصبح منه تمييز الرؤيا (٢٧٥) ولا يكاد يصيب الا على الدرة فلا

يدعى له التوجه الى عام التمييز الرؤيا ومن كانت له قوة نفس فهو الذي يتفجع بتميزه قال ولا يسمى لك ان تطمع في ان يحصل لك بالتعلم والقراءة وحده السكت لا انك اذا لم تكن لك قوة نفس فلا تجد ذلك ابدا وقد كانت لك هذه القوة حصل ذلك بايسر سعي وادى ضبط قاعام هذه الدقيقة فقد خفيت على كثير من الناس قال وقد رأيت من له قوة نفس مع هذه القواعد فكان يتحدث باسحاب والعرس في الدم اللطيف ويخرج منه الاشياء الكثيرة والاحوال المذمومة ويخبر فيه عن المصائب والحاصلات

ولورأيا رجلا يقول اللهم ارض عني الصلاة واوجب عليا الزكاة واجعل السماء فوقنا والارض تحتنا لئلا ندنا الى الاسكار عليه لفتح ما صدر منه من التلاعب والاستهراء في دعائه لا ان يرد الداعي بقوله ان سينا اي تركناه مع متعمد كقوله تعالى فاليوم ساءم كما سيتم لقاء يومكم هذا وقوله تعالى سوا الله فسيهم أي تركوا طاعته فترك الله الاحسان اليهم فمما يجوز لانه طلب المعفو عما لم يعلم المعوفه اما السيان الذي هو الترك مع علة الذي هو مشتر في الدرع لا يجوز طلب المعفو فيه لان طلب المعفو فيه وعنه قد علم بالنص والاجماع

باس عليه لم يثبت من رفع الحرج عن الله من وساء كما عرفت فلان كان قاصدا لطلب ذلك المتعذر بعينه فلا مانع ان يعوضه الله تعالى وان لم يقصد للموضوع كما اذا طلب غير المصدر وكان ممانع الله تعالى انه لا يقع جراح له على نفسه الى الله تعالى باسمه له الى عظيم كماله وحلله وان كان قاصدا للتلاعب والاستهراء او التمجيز او ما أشبه ذلك فهنا يكون عاصيا بسبب قصده ذلك لا بمجرد دعائه بالتمسك كما هو مقتضى كلام الشهاب في هذه الاواب والله تعالى اعلم قال (ولو رأينا رجلا يقول اللهم ارض عني الصلاة واوجب عليا الزكاة واجعل السماء فوقنا والارض تحتنا لئلا ندنا الى الاسكار عليه لفتح ما صدر منه من التلاعب والاستهراء في دعائه) فأتى ذلك الاسكار معنى على سوء احواله وكوثر العادة جارية نسق ذلك الى نفس السامع لذلك الدعاء ولا يلزم من كون العادة جارية نسق نفس المعوي بذلك الدعاء ان تكون حاله في دعائه ذلك مواصلة لذلك الطل بل ان كانت حاله في دعائه ذلك مواصلة لذلك الطل كان عاصيا والا فلا قال (الا ان يريد الداعي بقوله ان سينا أي تركناه مع التعمد كقوله تعالى فاليوم ساءم كما سيتم لقاء يومكم هذا وقوله تعالى سوا الله فسيهم أي تركوا طاعته فترك الله الاحسان اليهم فمما يجوز لانه طلب المعفو عما لم يعلم (المراد به) قلت ما قاله في هذا صحيح قال (اما السيان الذي هو الترك مع العلة الذي هو مشتر في الدرع لا يجوز طلب المعفو فيه لان طلب المعفو فيه وعنه قد علم بالنص والاجماع) قلت لئلا ان يقول السيان (سري لدى ذكره هنا لا يحلو ان يكون مما لا يسبب فيه او مما له فيه تسبب فان كان من الاول فهو مقدر الى دليل على انه مجموع طلب المعفو عنه لان ذلك قلة ادب وان كان من الثاني فلا شك

والمستقبلات وينتهي في الدم (سيرا الى محو الله من الاحكام) المجائب والعراب حتى يقول من لا يلزم باحوال قوى النفوس ان هذا من الجان او المكاشفة او غير ذلك وليس كما قال بل هو قوة نفس يجد بسببها تلك الاحوال عند توجهه للسام وليس هو صلاح ولا كشف ولا من قبل الجان قال وقد رأيت انا من هذا النوع جماعة واختبرتهم فمن لم تحصل له قوة نفس عسر عليه تعاظم علم التمييز وصححه ان الشاط والله سبحانه وتعالى أعلم

الفرق الحادى والسيون والمائتان بين قاعدة مباح في عشرة الناس من المسكرمة وقاعدة ما ينهي عنه من ذلك وهو ان مباح من اكرام الناس قيمان ما وردت به بصوهم الشرع وما لم يرد به بصوهم ولا كافي السام ولكن تجددت في عصرنا ابواب اعتباره بما تقتضى قواعد الشرع تنهى فعله وهذا هو مراد عمر بن عبد الله بن وهب في حديثه عن افضية على قدر ما حدثوا

من العجور اذ معناه انهم يجدون اسبابا يقتضي الشرع فيها امورا لم يكن قبل ذلك لاجل عدم سببها قبل ذلك لانما اشرع من جديد بل علم من القواعد الشرعية ان هذه الاسباب لو وجدت في زمن الصحابة لكات هذه المسندات من علمهم وصبرهم ولكن في آخر الحكم لتخر سببه ولا يقتضي وقوع الحكم عند وقوعه بغيره بحد شرع لم يكن في زمن الصحابة الا ترى ان الله تعالى لو اشرع حكما في اللواط من رجما وغيره من العقوبات لم يوجد اللواط في زمن الصحابة رصوان الله تعالى عليهم ووجد في زماننا اللواط فربما عليه تلك العقوبة لم تكن تجددين لشرع بل متممين لما تقرر في الشرع ولا فرق ان نعم لك نص او بقواعد الشرع وما خرج عن هذه النية هو ما لا يباح من اكرام الناس وذلك ان ما وردتصوص اشرع به من اكرام الناس هو نحو ما هو ميسر في كتب الفقه من اشاء السلام (٢٧٦) واطعام الطعام وتشميت العطاس والمصافحة عند اللقاء والاستئذان عند

الدخول والاحساس على تكريمه احدى على قراشه الا باده ولا يؤم في منزله الا باده بقول رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يؤمن احد احد في سلطانه ولا يجلس على تكريمه الا باده وسلم تردصوص الشرع ولا كان في السلف بل تجددت اسباب اعتباره في عصرنا فتمت يقتضي القواعد الشرعية فله من اكرام الناس قال الاصل هو ما في زماننا من القيام للذخ من الاعيان ومن احتناء الراس له ان عظم قدره جدا ومن المحاطة بحمال الدين وورد الدين وعز الدين وغير ذلك من سمات التكرمة وادواع المحاطات للملوك والامراء والوزراء واولى

وكذلك اذا اراد بقوله لا يتحمل الا باده اي من البلايا والارباب والمكروهات جاز له لانه لم يتبدل لصوص على نفي ذلك بخلاف التكليف الشرعية فاما مرفوعة بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها فيمتضي طلب رفع ذلك فان اطلق العموم من غير تخصيص لالمالية ولا بالمادة عصى لاشمال العموم على ما لا يجوز فيكون ذلك حراما لان فيه طلب تخصيص الحاصل فان قلت فقد قل تعالى حكمة عن قوم في سياق المدح وما واعدنا على رسلك ولا نحرنا يوم القيامة ان لا نحجب المباد وواعد الله سبحانه لانه من وقوعه فقد طالب تخصيص الحاصل وهو عين ما نحن فيه ومدحهم الله تعالى فدل على جوار ذلك وانت نمسه قلت انما جاز لهم سؤال ما وعدهم الله بل لان حصوله لهم مشروط بالوفاء على الايمان وهذا شرط مشكوك فيه والشك في الشرط يوجب الشك في المشروط فاطلوا الامشكوك في حصوله لاملوم الحصول وأما ما نحن فيه فليس فيه شرط مجهول بل علم من الشرعية بالضرورة ترك المؤاخذة بالخطأ والسيان مطلقا فان قلت فاد اجوزت ان حجب السوء بما هو طاب المعصية والتسبب وطاب المعصية ذلك طلب للمعصية ثم يعلم المعصية والله تعالى اعلم قال (وكذلك اذا اراد بقوله لا يتحمل الا باده اي من البلايا والارباب والمكروهات جاز له لانه لم يتبدل لصوص على نفي ذلك) فثبت ما قاله صاحب صحيح قل (بخلاف لتكليف الشرعية فاما مرفوعة بقوله تعالى لا يكلف الله نفسا الا وسعها فيمتضي طلب رفع ذلك فان اطلق العموم من غير تخصيص لالمالية ولا بالمادة عصى لاشمال العموم على ما لا يجوز فيكون ذلك حراما لان فيه طلب تخصيص الحاصل فان قلت فقد قل تعالى حكمة عن قوم في سياق المدح وما واعدنا على رسلك ولا نحرنا يوم القيامة ان لا نحجب المباد وواعد الله سبحانه لانه من وقوعه فقد طالب تخصيص الحاصل وهو عين ما نحن فيه وقد مدحهم الله تعالى فدل على جوار ذلك وانت نمسه قلت انما جاز لهم سؤال ما وعدهم الله به لان حصوله لهم مشروط بالوفاء على الايمان وهذا شرط مشكوك فيه والشك في الشرط يوجب الشك في المشروط فاطلوا الامشكوك في حصوله لاملوم الحصول وأما ما نحن فيه فليس فيه شرط مجهول بل علم من الشرعية بالضرورة ترك المؤاخذة بالخطأ والسيان مطلقا فان قلت فاد اجوزت

الزمنة من الولاة والعظام والاعراض عن لاسيا ولكن ومن المكاسات سموت التكرم ايضا لكل واحد على قدره ذلك كسطير اسم الاسان الكاتب بالملوك ونحوه من الفاظ النزل والتصريح المكتوب اليه بالجنس العالي والسامي والجناب ونحو ذلك من الاوصاف العرفية والمكاتبات المادية ومن ترتب الناس في المجالس والمجاسة في- لت قال فهذا كله ونحوه من الامور المادية لم تكن في السلف وعن اليوم تمل في المكاسات والمولات وهو جائز مرسومه مع كونه بدعة مكروهة تنزهها لا تحرمها لانه لما تجددت هذه الاسباب صار تركها بوجوب المقاطعة المحرمة متعارض في فعلها المكروه وفي تركها المحرم وادانعارض المكروه والمحرم قدم المحرم وانزاع دمه وحسم مادته وان وقع المكروه كما هو قاعدة الشرع في زمن الصحابة وغيرهم لكن هذا التعارض مازع الا في زماننا فاختص الحكمه فلي هذا قد يكون يجري هذا القمم شرط ان لا يبيع محرما ولا يترك واجبا وحديثه في اخرج

عن هذين القسمين من اكرام الناس بوعان (الاول) محرم وهو ما احرم ما اوردى الى ترك واجب كالتواضع او غيره من الناس لا يرضى ما الا بشرب الخمر وغيره من المعاصي فلا يحل لنا ان نؤاذه بذلك اد لا طاعة لاحد في معصية الخالق وكالقيام تعظيما بحجة نجران غير ضرورة فلا تجوز المادة به لان الواجب تركه لتعذيب نفس المتحير وتاديبه (والوعان الذي) مكروه نزيها من حيث كونه بدعة مكروهة لم يمارض بمحرم حتى ساه فله كاقيام تعظيما لا يحبه لانه يشبه من الجبارة وبوقع فساد قلب الذي يقام له فافهم قال وبالجملة فاقيام لا كرام الناس اما ان يكون من قسم الاول الذي وردت به نصوص الشريعة او من القسم الثاني المباح فله ان يجدد منه فيقسم الى ثلاثة اقسام واجب ومندوب ومباح قالوا واجب هو ما ادى تركه الى محرم كالطاعة والادارة فمن هنا لما حضرت (٢٧٧) يوما عند الشيخ عز الدين ابن عبد

السلام وكان من اعيان العلماء واولي الجهد في الدين والقيام بمصالح المسلمين خاصة وعامة والنبات على الكتاب وسنة غير مكترت بالملك فضلا عن غيرهم لا ناخذ في الله لومة لائم وقد امت اليه فتيا فيها ما يقول ائمة الدين وفهم الله في الديار الذي احده اهل زمانه مع انه لم يكن في السنف هل يجوز ام لا يجوز ويحرم كتب مانعة من غير زيادة ولا نقصان قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لا تبغضوا ولا تحاسدوا ولا تداروا ولا تقاطعوا وكووا عيا الله اخوانا وترك القيام في هذا الوقت ينفي الديمقراطية والمدبرة فلو قيل بوجوده ما كان سيذاه قت ومن

ذلك بناء على الجملة بالشرط ويجوز ان يشرط في الجملة على الحجة بالشرط فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخبر بذلك مطلقا واما اخبر بالرفع عن امته وكون الداعي يموت وهو من امته محمول فاطلب الا بمحولا بناء على التقرير المتقدم قلت كونه من الامة ليس شرطا في هذا الرفع ودلالة الخبر على ذلك انما هي من جهة المفهوم ونحن نسمع كون المفهوم حجة لاختلاف العلماء فيه سلمنا انه حجة لكنه متروك ههنا اجماعا ونفريه ان يقول الكفار اما ان يقول انهم يحاطون بروع الشريعة او لا فان قدامهم ليسوا محاطين بها فالرفع حاصل لهم في جميع الفروع الديان وغيره فطال المفهوم واستوت الخلائق في الرفع حينئذ وان قلنا انهم يحاطون بالفروع فلا يكون قد شرع في حقهم ما ليس سببا في حقنا بل كل ما هو سبب الوجوب في حقنا هو سبب الوجوب في حقهم وما هو سبب التحريم في حقنا هو سبب التحريم في حقهم وما هو سبب الترخص والا حجة في حقنا هو كذلك في حقهم فعلى هذا التقدير لا يكون خصوص الامة شرطا في الرفع ولم يقل احد ان الكفار في الفروع اشد حالا من الامة فظهر ان هذا المفهوم باطل اتفاقا فليس هناك في المسألة والخطا شرط محمول ويكون الشارع

ذلك بناء على الجملة بالشرط فان رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخبر بذلك مطلقا واما اخبر بالرفع عن امته وكون الداعي يموت وهو من امته محمول فاطلب الا بمحولا بناء على التقرير المتقدم قلت كونه من الامة ليس شرطا في هذا الرفع ودلالة الخبر على ذلك انما هي من جهة المفهوم ونحن نسمع كون المفهوم حجة لاختلاف العلماء فيه سلمنا انه حجة لكنه متروك ههنا اجماعا ونفريه ان يقول الكفار اما ان يقول انهم يحاطون بروع الشريعة او لا فان قدامهم ليسوا محاطين بها فالرفع حاصل لهم في جميع الفروع الديان وغيره فطال المفهوم واستوت الخلائق في الرفع حينئذ وان قلنا انهم يحاطون بالفروع فلا يكون قد شرع في حقهم ما ليس سببا في حقنا بل كل ما هو سبب الوجوب في حقنا هو سبب الوجوب في حقهم وما هو سبب التحريم في حقنا هو سبب التحريم في حقهم وكذلك سبب الترخص والا حجة في حقنا هو كذلك في حقهم فعلى هذا التقدير لا يكون خصوص الامة شرطا في الرفع ولم يقل احد ان الكفار في الفروع اشد حالا من الامة فظهر ان هذا المفهوم باطل اتفاقا فليس هناك في المسألة والخطا شرط محمول ويكون الشارع

هذا القيام عند ذكر مولده صلى الله عليه وسلم في الاوة القصبة بعد قال المولى ابو السعود انه قد اشهر اليوم في تعظيمه صلى الله عليه وسلم واعتقاده في ذلك فقدم قوله بوجوب عدم الاكثار بالبي صلى الله عليه وسلم وامتناعه فيكون كفرا مخالفا لوجود تعظيمه صلى الله عليه وسلم اه اى ان لا حظ من لم يقله تحقيره صلى الله عليه وسلم بذلك والافهم معصية والمندوب هو ما كان لتقدم من السفر فرحا فقدمه وقد قام طلبة بن عبيد الله لكعب بن مالك ليشه توبة الله تعالى عليه بحضوره عليه السلام ولم ينكر الربى عليه السلام عليه ذلك فكان كعب يقول لا اسأله لظلمة وقد كان الصديق رضوان الله تعالى عليهم ادا قام عليه السلام الى بيته لم يزالوا قياما حتى تدخل بيته صلى الله عليه وسلم لم يلزمهم من تعظيمه لكن كان ذلك منهم قبل علمهم انه عليه السلام كان يكره ان يقام له والمساكنوا بذلك كانوا اذا راوه لم يقوموا له اجل لالكرهته لذلك قلت بتم خرج النبي في سنة ان عائشة

رضي الله عنها قالت ما رأيت أحدا أشبه كلاما وحديثا من فاطمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت إذا دخلت عليه رحب بها وقام اليها فاخذ يدها وقبلها واجلسها في محاسن وكل إذا دخل عليها رحمت به رقمت يدها فقلتها وقد قال عليه السلام لا ينصار قوموا السيدكم ساء على كونه عطيا فهو الطهر من قوله سيدكم لا يجيبوه والآن لعل لهم قوموا لم يصحكم أو غير ذلك وحديثه يثبت في الجواب كراهيته عليه السلام لقيامهم به من قيل لتواضعوا كما في ذلك من جملة أجوابهم عن قوله عليه السلام لمن قال له يا سيدنا لا تنقل ذلك إنما السيد الله كما في رسالتي انتصار الاعتصام فتأمل ذلك قال الأصل وإباح هو ما دأب على اجلالنا من لا يريده أي تكبرا وتحميرا بل إرادته لدفع ضرر القبيصة عن نفسه لما سألني قال وإنما أن يكون القيام بما يخرج عن القسمين المذكورين فيقسم إلى قسمين محرم (٢٧٨) ومكروه فالمحرم ما دأب على تعطيلنا من يحرمه من غير ضرورة ولا كراهة وإذا

فمن تعطيلنا لم لا يحبه لما تهدم قل واليهي الوارد عن حجة القيام في قوله عليه السلام من أحب أن يتمثل له الناس أو الرجال قياما فليتبوأ مقعده من النار يعني أن يعمل على من يريده ذلك تحميرا أو إماما أو إماما لدفع الضرر عن نفسه والديعة فلا يبيح أن يبيح غيره لأن حجة دفع الأسباب المؤثرة ما دونها بخلاف الكبر والتكبر نعم لا يبيح عن المحبة للقيام تحميرا وتكبرا ولا يبيح لذلك الظاهر في أن الأمور الجارية لا يبيح غيرها بل إنما ينهي عما يقترب على ذلك من أرية الناس أو ما يقوموا به في خدمتهم عليه فالتقيام لا كرام الناس ينقسم إلى خمسة أقسام محرم ومكروه وواجب وما وبإباح

قد أحبر الرافع في هذه الأمور مطلقا فيحرم الدعاء به (الثالث) أن يقول الداعي رسالته هذه الأمة المحمدية بالغسف لتمام الرمح المصنعة كما هي من قبلنا وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أعفائه أمته من ذلك فإباحه فيكون طاب ذلك معصية كما تقدم (الثالث) أن يقول اللهم لا تسلط على هذه الأمة من سبائهم أو قد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح بأنه لا رطل طائفة من هذه الأمة طهر من علي الحق لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة فيكون الدعاء بذلك معصية لما أمر (الرابع) أن يقول الداعي لمريض أو مصاب اللهم اجعل له هذه المرضة أو هذه المصيبة كفارة فقد دلت النصوص على أن المصائب كفارت لاهاها وقد تقدم بيان أن السخط لا يبيح ذلك لتكفير بل يحدد دعا آخر كدفعه من الدين الأول وكذلك المصائب يرى من عهدتنا الأول وأن كان قد حدد دعا آخر سخطه فيكون هذا الدعاء معصية بل يقول قد أحبر الرافع في هذه الأمور مطلقا فيحرم الدعاء به (الثالث) أن يقول الداعي رسالته هذه الأمة المحمدية بالغسف لتمام الرمح المصنعة كما هي من قبلنا وقد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في أعفائه أمته من ذلك فإباحه فيكون طاب ذلك معصية كما تقدم (الثالث) أن يقول اللهم لا تسلط على هذه الأمة من سبائهم أو قد أخبر رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصحيح بأنه لا رطل طائفة من هذه الأمة طهر من علي الحق لا يضرهم من خالفهم حتى تقوم الساعة فيكون الدعاء بذلك معصية لما أمر (الرابع) أن يقول الداعي لمريض أو مصاب اللهم اجعل له هذه المرضة أو هذه المصيبة كفارة فقد دلت النصوص على أن المصائب كفارت لاهاها وقد تقدم بيان أن السخط لا يبيح ذلك لتكفير بل يحدد دعا آخر كدفعه من الدين الأول وكذلك المصائب يرى من عهدتنا الأول وأن كان قد حدد دعا آخر سخطه فيكون هذا الدعاء معصية بل يقول

فتأمل ذلك وقد ظهر الفرق بين المشروع من المودة وغير المشروع منها

٢٧٨

هذه التهديب مافي الأصل وصححه ابن الشاطع ريادة قلت وهو مستحق على مذهب الأصل وشيخه لم ين عبد السلام وابن الشاطع وغير واحد المتقدم من أن البسعة تنقسم إلى الأحكام الخمسة إما على مذهب الإمام أبي إسحق وغيره من المتقدمي مذهب مالك رحمه الله تعالى المتقدم من أن البسعة لا تكون إلا صلاة محرمة وإباحة غير ربيها في التحريم فلا يباح من المواد لا ما وردت به نصوص شرعية والله أعلم (ووصل في أربع مسائل) تتعلق بالمصاحفة والمعاينة وقبيل اليد ورد السلام التي هي من أنواع المنكرات (المسئلة الأولى) لمصاحفة قال ابن رشد مستحبة وهو المشهور وحجته مافي الموطأ قال عليه السلام نصا وهو يذهب لمن يتهددو محابو وتذهب الشيعاء وعن مالك كراهتها وحجة الكراهة قوله تعالى حكاية عن الملائكة لا تدخلوا على إبراهيم

عليه السلام فعلاوا السلام قال - السلام قال مالك قد كرا المصاحفة أي والاقتصار بحسب البيان يعيد الحصر قال ولأن
السلام ينتهي فيه للحركات ولا يراد فيه قول ولا فصل اه قلت وطاهر كلام الاصل ان القولين في المصاحفة عند اللقاء فانه
بعد أن قال قول رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا تلاقى الرجلان فتصافحا تحاتت دونهما وكان أقرها الى الله
اكثرهما شرا يدل على مشروعية المصاحفة عند اللقاء وهو يقتضي ان ما فعله اهل هذا الزمان من المصاحفة عند الفراغ من
الصلاة بدعة غير مشروعة وكان الشيخ عزالدين بن عبد السلام ينهي عنه وينكره على قائله ويقول انما شرعت المصاحفة عند
اللقاء امامن هو جالس مع الانسان فلا يصافحه ورأيت بعض الفقهاء يقول روى في مصاحفة من هو جالس معك حديث ولا اعم
صحة قوله ولا صحة الحديث اه مع رعا يدل له عموم حديث الموطأ (٢٧٩) تصافحوا ينهض الغل فتأمل (المسئلة

الثانية) المأقفة وردت
 بها السنة وأمكن ما أسکا
 كان يكرهها ويقول
 لأنها لم ترد عن رسول
 الله صلى الله عليه وسلم
 الأمام جعفر ولم يصحبها
 الممثل من الصحابة
 عليه قال ابن رشد في
 كتابه البيان والتحصيل
 ولأن النفوس تمعرها
 لآلهها لا يسكون لا
 لوداع من فرط ألم الشوق
 أو مع الأهل أو كان
 سفيان بن عيينة يستعمل
 عموم بشر وعملها فليس
 روى به دخل على مالك
 فصافحه مالك وقال له
 لولا أن المأقفة بدعة
 لما قتلتك فقال سفيان
 عاق من هو خبير مني
 ومذك النبي صلى الله عليه
 وسلم عاق جده وأخيه قدام
 من الحبيشة قال ما لئذاك

بهم عظم له السكينة فان الله تعالى قد أخبر عن قوم في النار لا تحرة انهم يقولون ادا صرقت
 ابصارهم نلقاه اصحاب النار قالوا لا لا تجملنا مع القوم الطالين وهؤلاء ليسوا من اصحاب
 النار لقوله تعالى ادا صرقت ابصارهم نلقاه اصحاب النار وقد وردت الاحاديث ان من يدخل الجنة
 او يكون في الاعراف لا يدخل النار وما علمت في هذا خلافا بين العلماء فيكون دعاؤهم بتحصيل
 الحاصل ولم يذكر الله تعالى ذلك في سياق الدم لهم مع انهم سمعوا تلك النصوص في الدنيا وعلموا
 ان من سلم من النار في اول امره لا يدخلها بعد ذلك قلت قال المفسرون هؤلاء اصحاب الاعراف
 وهم على خوف من سوء العاقبة واهوال القيامة ووجب الدهش عن المعلومات فقد قيل لرسول
 عليهم السلام ماذا اجتمعت قالوا لا علم لنا لاستيلاء الخوف من الله على قلوبهم من جهة هول المطر
 كذلك هؤلاء مع ان هؤلاء ليسوا مكلفين ولا دم الا مع التكليف الخامس ان يقول اللهم لا تسفر
 لفلان الكافر وقد دل السم على ان الله تعالى لا يسفر ان يشرك به فهذا محرم لانه من باب
 بهم عظم له السكينة قال قلت ان الله تعالى قد أخبر عن قوم في النار لا تحرة انهم
 يقولون وادا صرقت ابصارهم نلقاه اصحاب النار قالوا لا لا تجملنا مع القوم الطالين
 وهؤلاء ليسوا من اصحاب النار لقوله تعالى وادا صرقت ابصارهم نلقاه اصحاب النار
 وقد وردت الاحاديث ان من يدخل الجنة او يكون في الاعراف لا يدخل النار وما علمت في
 هذا خلافا بين العلماء فيكون دعاؤهم بتحصيل الحاصل ولم يذكر الله تعالى ذلك في سياق الدم
 لهم مع انهم سمعوا تلك النصوص في الدنيا وعلموا ان من سلم من النار في اول امره لا يدخلها
 بعد ذلك قلت قال المفسرون هؤلاء اصحاب الاعراف وهم على خوف من سوء العاقبة واهوال
 القيامة توجب الدهش عن المعلومات فقد قيل لرسول عليهم الصلاة والسلام ماذا اجتمعت قالوا
 لا علم لنا لاستيلاء الخوف من الله تعالى على قلوبهم من جهة هول المطر كذلك هؤلاء ليسوا
 مكلفين ولا دم الا مع التكليف قلت على تسليم جوازه للمائل بقي هو معتدلا بدليل المع من
 مثل ذلك الدعاء ولم يأت بدليل ولا شبهة وكذلك جوازه في المذال الخامس وقد سبق الكلام على
 الدعاء بالانحراف للكافرين

خاص بجعفر قال سديد بل عام، يخص جعفرًا يخصنا وما هم جعفرًا بمعا إذا كما صاخين أفترس لي أن أحدث في مجلس قان
 أم يا أيما محمد قال حدثني عبد الله بن طاووس عن عبد الله بن عباس رضي الله عنهما قال لما قدم جعفر بن أبي طالب من أرض الحبشة
 اعتنقه صلى الله عليه وسلم وقبله بين عينيه وقال جعفر أشبه الناس باختلافًا وخلقايا جعفر ما أعجب ما رأيت بأرض الحبشة قال
 يا رسول الله رأيت وأنا أمشي في بطن أرقمها إذا سوداء على رأسها مكنت فيه برصدها رجل على دأمة فوقع مكنتها وأنتشر
 رها فافقت تجمعها من التراب دهم تقول ويل للظلم من ديان يوم القيامة ويل للعالم من المظلوم يوم القيامة ويل للظلم إذا وصم
 الكرسى للفضل يوم القيامة فقال عليه السلام لا بد من الله أمة لا نأخذ لضعيفها من قواها حقه غير متمتع ثم قال سفيان قد قدمت
 لأصلي في مسجد رسول الله صلى الله عليه وسلم وأبشرك برؤيا رأيتها فقال مالك رأيت عيناك خيرا إن شاء الله فقال سفيان

رأيت كان قبر رسول الله صلى الله عليه وسلم اشق فافصل الناس بهرعون من كل جانب والي عليه السلام برد بحسن رد قال
سفيان فاني سمعته والله اعرفك في منامي كما عرفك في يقظتي فسلمت عليه فرد عليك السلام ثم رمى في حجره بكهاتم رعه من
أصبعه فأتى الله بها اعطاك رسول الله صلى الله عليه وسلم فكما لك نكاه شد يد اقل سفيان السلام عليكم قولوا له اخرج الساعة قل م
فودعه مالك وخرج **المسئلة الثالثة** تقبيل اليد والراش عن ترجي تركته وقصد مودته لداع مشروع دل عليه قوله صلى الله
عليه وسلم واقراره بعمل السنف والقياس الجلي اما الفعل والافعال وعمل السنف هي ما خرجها البيهقي في سننه ان عائشة رضى الله عنها
قامت مارأت أحدا أشبه كلاما وحديثا من فاطمة برسول الله صلى الله عليه وسلم وكانت اذا دخلت عليه رحت بها وقام اليها
واخذت يدها وقبلا وأجلسها في (٢٨٠) محاسنه وكان اذا دخل عليها رحت به وقامت واخذت يده فقاسمتها كما تقدم وقال

تخصيل الحاصل وقلة الادب بخلاف اللهم اغفر له فانه كفر لانه من باب تكذيب السمع
القاطع (القسم الرابع) من المحرم الذي ليس بكفر أن يسأل الداعي من الله تعالى ثبوت أمر دل
السمع على ثبوته وله أمثلة الاول أن يقول الداعي جعل الله موت من مات لك من أولادك
حجابا من النار وقد دل الحديث الصحيح على أن من مات له ابن من الولد كان حجابا له من
النار فيكون هذا الدعاء معصية فان قلت قد أمرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن ندعو له
بقوله اللهم آت هذا الوسيلة والفصيلة والدرجة الرفيعة واسئله المقام المحمود الذي وعدته ان
لا تحذف الميعاد وقد ورد في الحديث الصحيح ان الوسيلة درجة في الجنة لعد صالح وارجو ان
اكون اياه وان تقدم المحمود هو الشفاعه وهذا خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اعطى
فلرم احد الامرين اما باحة الدعاء بما هو ثابت واما الاشكال على الاخبار على كونه عليه السلام
اعطيا قلت ذكر العلماء في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم اعلم انه اعطى هذه
الامور مرتبة على دعائها واعلم ان دعائها يحصل لذلك فحسن امرنا بالدعاء له لانه سبب
قال (القسم الرابع) من المحرم الذي ليس بكفر أن يسأل الداعي من الله تعالى ثبوت أمر دل
السمع على ثبوته وله أمثلة الاول أن يقول الداعي جعل الله موت من مات لك من أولادك
حجابا من النار وقد دل الحديث الصحيح على ان من مات له ابن من الولد كان حجابا له من
النار فيكون هذا الدعاء معصية قال فان مات امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم ان ندعو
له بقوله اللهم آت هذا الوسيلة والفصيلة والدرجة الرفيعة واسئله المقام المحمود الذي وعدته
انك لا تحذف الميعاد وقد ورد في الحديث الصحيح ان الوسيلة درجة في الجنة لعد صالح
وارجو ان اكون اياه وان تقدم المحمود هو الشفاعه وهذا خبر رسول الله صلى الله عليه وسلم
انه اعطى فلرم احد الامرين اما باحة الدعاء بما هو ثابت واما الاشكال على
الاخبار عن كونه عليه الصلاة والسلام اعطيا قلت ذكر العلماء في هذا الحديث ان رسول الله
صلى الله عليه وسلم اعلم انه اعطى هذه الامور مرتبة على دعائها واعلم ان دعائها يحصل له
ذلك فحسن امرنا بالدعاء له لانه سبب

ابن رشد ساءت اليهود
رسول الله صلى الله عليه
وسلم عن التسع آيات بيئات
الواردة في القرآن فقال لهم
لا شركوا بالله شيئا ولا
تسرقوا ولا ترووا ولا تقتلوا
المنس لتي حرم الله الابالحق
ولا تشوبوا الى السلطان
ليقتله ولا تسجروا ولا
تاكلوا الرما ولا تفتدوا
معصية ولا تولوا القرار يوم
الرحف وعبيكم خاصة اليهود
ان لا تمدوا في السبت فقاموا
فتقبلوا بيده ورجليه وقالوا
نشهد أنك نبي قال فما بمنكم
ان تصبوني قالوا ان داود
عليه السلام دعا به ان
لا يزال في ذريته نبي وانا
نخاف ان اتمنا ان تقتلنا
اليهود قال الترمذي حديث
حسن صحيح تقبيل اليهود
بيده ورجليه عليه السلام
ولم يسكره دليل على مشروعيته

وكان عبد الله بن عمر اذا قدم من سفره قبل سالما وقال شيخ يميل شيخ قال
فهذا حار على هذا الوجه لاعلى وجهه مكروه وقدم زيد بن حارثة امس رسول الله صلى الله عليه وسلم في بيته فاما فقره لئلا فقام
اليه رسول الله صلى الله عليه وسلم عريا لا يحزنوه قالت عائشة والله ما رأيت عريانا قادرا لانه فاعتقده وقوله قال الترمذي حديث
حسن عريب وقل عليه السلام جعفر حين قدم من ارض الحبشة قال واما في الغم الرجل للرجل فلا رخصة فيها بوجه اه واما
القياس الجلي فهو انه قد تبين ان تقبيله صلى الله عليه وسلم لا يحجر الاسود والمحبس الذي مس به الحجر الاسود ويدور اس من
ترجي تركته او قصد مودته لداع اولى بالتقبيل فنما قال مالك رحمه الله تعالى اذا قدم الرجل من سفره فلا يبا ان تقبله ابنته
واخته ولا يبا ان يقبل خدامه وكره ان تقبله خنته ومعتقه وان كانت متحالة ولا يبا ان يقبل راس ابيه ولا يقبل خدامه

وعمد لانه لم يكن من قبل الا صين اه لسكن قال الاصل لمعنى عن بعض العلماء اهم كانوا يتعاشرون عن تقبيل اولادهم في اموهم
 وقيل لهم في اعناقهم ورؤوسهم محتجين بان الله تعالى حرم الاستمتاع بالمحارم والاستمتاع هو ان يجدد له باقية من كان يجدد له
 بها امتنع ذلك في حقه ومن كان يستوى عنده الحد والقلم والراس والدمى وجميع الجسد عنده سواء وانما يدل ذلك على وجوب الجبر
 والحدان وهذا هو المباح وما عدا ذلك فلا قال وهذا كلام صحيح لا مربة فيه ولقد رأيت بعض الدس يجدد الذمة من تقبيل ولده في
 خده او فيه كما يحده كثير من الناس بتقبيل امرأته ويستقد ان ذلك لا يولد وليس كذلك بل هو لقضاء أمر مولده ويشرح لذلك
 ويفرح قلبه ويخدم من الذمة امرا كبيرا ومن السكرات ان يجدد الانسان لاحتة الجميلة او ابنته الجميلة التي يتمنى أن يزوجها
 زوجة مثما في مثل خدها ونهرها يقبل خدها او نهرها او هو يبعثه (٢٨١) ذلك ويستقد ان الله تعالى انما حرم عليه

قوله الاجاب وليس
 كذلك بل الاستمتاع
 بذوات المحارم اشد تحريما
 كما ان الرني من اقبح من
 الزنا بالاجنبيات وما من
 حمله طبع سليم ويرى سالا
 فانها لا يميل اليه طبعه وقد
 يزعه عقله وشره وورأيت
 الناس عديم مسامحة كثيرة
 في ذلك وقول مالك رحمه
 الله انه يقبل خد ابنته
 يحرم على مادا كان هذا
 وغيره عنده سواء اما في
 حصل الفرق في النفس صار
 استمتاعا محرما والا لسان
 يطالع قلبه ويحكمه في
 ذات اه (المسئلة الرابعة)
 اخلف العلماء في رد
 السلام هل الانتهاء فيه
 الى البركات مأمور به
 مطلقا في صورة واحدة
 وهي مادا انتهى المبتدى
 بالسلام الى البركات فقط

هذه الامور وحسن الاخبار بحصولها لانه اعلم بوقوع سبب حصولها والمحرمة انما هو الدعاء
 بمحصل شيء قد علم حصوله من غير دعاء فادفع الاشكال (الثاني) ان يقول الداعي اللهم اجعل
 صوم عاشوراء يكفر لي سنة وقد جاء في الحديث الصحيح ان صوم يوم عرفة يكفر سنتين
 وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة فلا يجوز طلب شيء من ذلك (الثالث) ان يقول اللهم اجعل
 صلواتي كصلوات ما يمين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحديث الصحيح
 الصلاة الى الصلاة كفارة لما بينهما فيكون الدعاء بذلك معصية لما مر والحق بهذه امثلة نظرها
 (القسم الخامس) في المحرم الذي ليس بكفر ان يطلب الداعي من الله تعالى ان يمدد السمع
 الوارد بطريق الآحاد على ثبوته وقولي بطريق الآحاد احتراز من المتواتر فان طلب شيء ذلك
 من قبل المكفر كما قدم وله امثلة (الاول) ان يقول اللهم اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم وقد

هذه الامور وحسن الاخبار بحصولها لانه اعلم بوقوع سبب حصولها والمحرمة انما هو الدعاء
 بمحصل شيء قد علم حصوله من غير دعاء فادفع الاشكال (الثاني) ان يقول الداعي اللهم اجعل
 مثل ذلك من تحصيل المعلوم المحصول مجموع وذلك هو عين دعواه من غير حجة اني بها قال
 (الثاني) ان يقول الداعي اجعل صوم عاشوراء يكفر لي سنة وقد جاء في الحديث الصحيح
 ان صوم يوم عرفة يكفر سنتين وصوم يوم عاشوراء يكفر سنة فلا يجوز طلب شيء
 من ذلك امثلة ان يقول اللهم اجعل صلواتي كفارة لما يمين وقد قال صلى الله عليه وسلم في
 الصحيح الصلاة الى الصلاة كفارة لما بينهما فيكون الدعاء بذلك معصية لما مر (قلت
 ما قاله دعوى كما سبق مع ان هذا المتأخر يتبع فيها ان يكون دعاء بتحصين عاقبته وذلك
 محمول عنده قال (القسم الخامس) في المحرم الذي ليس بكفر ان يطلب الداعي من الله
 تعالى ان يمدد السمع الوارد بطريق الآحاد على ثبوته وقولي بطريق الآحاد احتراز من
 المتواتر فان طلب شيء ذلك من قبل المكفر كما تقدم (فأت قد ندم الكلام على طلب شيء
 مادل السمع القاطع على ثبوته وانه ليس بكفر الا على رأي من يكفر بالمال وليس ذلك
 مذهبه قال (وله امثلة الاول) ان يقول اللهم اغفر للمسلمين جميع ذنوبهم وقد

(٣٦ - المروق - رابع)

وهذا الخلاف مسمى على الخلاف في قوله تعالى وادعيتهم فتحيه فحيوا
 باحسن منها اوردوها قال ابن عطية في تفسيره قيل ان اول التنويع لالتحجير وقيل للتخيير اه قال الاصل ومعنى التحجير
 ان الانسان يخير في أن يرد أحسن او يقتصر على لفظ المتدنى ان كان قد وقف دون البركات والا يبطل التخيير لتعين
 المساواة ومعنى التنويع تنويع الرد الى المثل ان كان المتدنى احدى للبركات والى الاحسن ان كان المتدنى اقتصر دون
 البركات اه والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق الثاني والسعون والمسانة بين قاعدة ما يجب الهوى عنه من المقاسد وما يندب
 وهو ان الهوى عن المنكر والامر بالمعروف واجب اذا اجتمعت فيه شروط ثلاثة (الشرط الاول) ان يسلم ما يأمر به ويهوى

فيه (الشرط الثاني) ان يأمن من أن يؤدي انكاره الى مسكر أكبر منه بان لا يكون اذناه عن مسكر فعل ما هو أعظم منه بما في غير الباهي واما في الباهي كان ينه عن الزنا فيقتله (الشرط الثالث) ان يعاقب على طه ان انكاره المسكر مزيل له وان امره بالمعروف مؤثر في تحصيله ويحرم اذا كان يستقد الملاسر تحريمه واداء احد القترطين الاولين فلا يحل للجاهل بالحكم الباهي عدم براه ولا الامر به ولا لمن لم يأمن ان يؤدي انكاره عن المسكر الى ما هو أعظم منه بما في غير الباهي فلا يتفق واد في نفس الباهي وعلى الخلاف الآتي ومنذوب اذا كان لا سقد الملا من حله ولا حرمة وهو متقارب لمدارك واد كان مكرها لا حرما والمتروك مبدوء لا واجبا واد عدم الشرط اثبات من م نصب على ظنه ان انكاره المسكر مزيل له وان امره بالمعروف مؤثر (٢٨٢)

على طهه عدم الارالة
وعدمها والثاني وعدمه
فيستطوعواحب ويقي
الجواراوبدب وتوضيح
ذلك ان للوجوب حالة
واحدة وهي ما اذا اجتمعت
في النهي عن المنكر والامر
بالمرء الشرط الثلاثة
المتقدمة وان للتحريم
ثلاث حالات (الاولى)
ما اذا اعتقد
الايس المنكر تحريمه
(والحالة الثانية) ما اذا اعتقد
شرط الاول بان لم يسم
مباهره ويحرمه عنه (والحالة
الثالثة) ما اذا اعتد الشرط
الثاني ونحوه فحين الاول
ان يؤدي انكاره المنكر
الى ما هو اعظم منه في غير
الذاهي فيتق الناس عليه
انه يحرم النهي عن المنكر
(واسم الثاني) ان
يؤدي انكاره المنكر

دلت الاحاديث الصحيحة انه لا بد من دخول جماعة من المسلمين البار وخرجهم منها بشاعة
وغير شاعة ودخولهم النار اما هو بدوهم فلو غفر للمسلمين كلهم بدوهم كلام يدخل احد النار
فيكون هذا الدعاء مستلزما لتكذيب تلك الاحاديث الصحيحة فيكون معصية ولا يكون كفرا
لان احبار اعداء والتكفير اما يكون بمجرد ما علم ثبوته بالضرورة او بالتواتر فان قلت
فمن آداب الدعاء اذا قال الانسان اللهم اغفر لي ان يقول ولجميع المسلمين وهذا خلاف ما قرره وقد
اخبر تعالى عن الملائكة صلوات الله عليهم انهم يقولون ربنا وسعت كل شيء رحمة وعلما فاغفر للذين
تابوا واتبعوا سبيلك وقم عذاب الجحيم اي تابوا من الكفر واتبعوا الاسلام ولعل الذين عام
في التائبين من الكفر وهم المؤمنون فيكون عاما في المؤمنين وكذلك قوله تعالى ويستعفرون
لنبي الارض عام في جميع من في الارض وهو خلاف ما قرره قلت الجواب عن الاول ان
الاسان اذا قال اللهم اغفر لي فان اراد المعفرة من حيث الجملة لا على وجه التعميم صح ان يشرك
معه كافة المسلمين فيما طمعه لنفسه لانه لا منافاة بين معفرة بعض الذنوب ودخولهم النار ببعض
دلت الاحاديث الصحيحة انه لا بد من دخول جماعة من المسلمين البار وخرجهم منها بشاعة وغير
شاعة ودخولهم النار اما هو بدوهم فلو غفر للمسلمين كلهم بدوهم كلام يدخل احد النار
فيكون هذا الدعاء مستلزما لتكذيب تلك الاحاديث الصحيحة فيكون معصية ولا يكون كفرا
لان احبار اعداء والتكفير اما يكون بمجرد ما علم ثبوته بالضرورة او بالتواتر فان قلت
فمن آداب الدعاء اذا قال الداعي اللهم اغفر لي ان يقول ولجميع المسلمين وهذا خلاف ما قرره وقد
اخبر ما سبحانه وتعالى عن الملائكة صلوات الله عليهم انهم يقولون ربنا وسعت كل شيء رحمة
وعلما فاغفر للذين تابوا واتبعوا سبيلك وقم عذاب الجحيم اي تابوا من الكفر واتبعوا الاسلام
ولعل الذين عام في التائبين من الكفر وهم المؤمنون فيكون عاما في المؤمنين وكذلك قوله تعالى
ويستعفرون لنبي الارض عام في جميع من في الارض وهو خلاف ما قرره قال قلت الجواب عن
الاول ان الاسان اذا قال اللهم اغفر لي فان اراد المعفرة من حيث الجملة لا على وجه التعميم صح ان
يشرك معه كافة المسلمين فيما طمعه لنفسه لانه لا منافاة بين معفرة بعض الذنوب ودخولهم النار ببعض

لى مدهو أعظم منه فى النهاى بان يماه عن الرما فيقتله ويحتف الس

فيه لهم من سواء بالاول نظرا لمظلم المفسدة ومهم من فرق وقال هذا لا يمنع والتعريض بالنفوس مشروع في طاعة الله تعالى لقوله تعالى وكاين من بي قتل معه ريون كثير فلدحهم سبب اهم قتلوا سبب الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واهم ماوهنوا لما أصابهم في سبيل الله وما ضعفوا وما استكانوا وهذا يدل على ان بدل النفوس في طاعة الله تعالى ما دونه وقتل يحيى بن زكريا صلوات الله عليهما بسبب انه نهى عن تزويج الزينة وقال صلى الله عليه وسلم أفضل الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر ومعلوم انه عرض نفسه للقتل بمجرد هذه الكلمة فجهده صلى الله عليه وسلم أفضل الجهاد ولم يرق بين كلمة وكلمة كانت في الاصول او الفروع من الكائنات او الصائرات وقد خرج ان الأئمة مع جمع كثير من التابعين

في قتال الحجاج وعرضوا أنفسهم للقتل وقتل منهم خلائق كثيرة سبب ازالة ظلم الحجاج وعدداك بن مروان وكان ذلك في الفروع لاني الاصول ولم يسكر احد من العلماء عليهم ذلك ولم يرل اهل الجند والعرائم على ذلك من السالف الصالحين فيظهر من هذه النصوص ان المفسدة العظمى انما تمنع اذا كانت من غير هذا القبيل اما هذا فلا وان للدب ثلاث حالات (الحالة الاولى) ما اذا كان الملاسل للمسكر لا يستحق حله ولا حرمة وهو متغارب المذارك (والحالة الثانية) ما اذا كان العمل مكروها لاحتراما والمترك مندوبا واجبا (والحالة الثالثة) ما اذا فقد الشرط الثالث ان استوى الامر ان الازالة وعدمها والتاثير وعدمه او عاب على ظم عدم الازالة وعدم التاثير هذا نهذيب ما في الاصل وصححه ابن الشاط قات وتؤخذ من الحجة الاولى لتجريم والحالة الاولى للدب ان الواجب حالة تامة هي ما اذا (٢٨٣) كان الملاسل للمسكر المنعق على تكراره

او المختلف في قيمه مع ضعف مدرك التحليل جدا يستحق حله كالأخفى فتأمل والله أعلم (صل) مراتب الانكار ثلاثة دل عليها ماخرجه ابو داود من قول رسول الله صلى الله عليه وسلم من رأى منكم منكرا فليغيره بيده من استطاع فليغيره من لم يستطع فلينبه من لم يستطع فليذكره وليس وراء ذلك شيء من الايمان وروى ذلك اضعف الايمان وفي الصحيح نحوه وأقواها ان يبره يده وهو واجب عيانا مع القدرة فان لم يقدر على ذلك اتفقت للتفسير بالقول وهي المرتبة الثانية وليكن القول برفق لقوله عليه السلام من أمر مسلما بمسروق فليكن أمره كدائك قال الله عز وجل فقول له

آخر فلا يباي الدعاء حاجيت الشفاعة وان اراد معرفة جميع دونه صح ذلك في حقه لانه لم يمتن ان يكون من الداخلين البار الخارجين بالشفاعة واماني حق المؤمنين فان اراد المعرفة من حيث الجملة ولم يشر بهم في جملة ما طلبه لنفسه صح ايضا ان لا مفاة فلا رد على الدعوة وان اراد اشتراكهم معه في جملة ما طلبه لنفسه وهو منفردة جميع الذوب فذلك محرم فضلا عن كونه من آداب الدعاء وعن الثاني ان طالب الملاسلكة المعرفة للمؤمن بقولهم فاعرف الدين تأبوا وقوله تعالى ويستمعرون لمن في الارض لا عموم في تلك الالفاظ لكونها امالا في سياق الثبوت فإجماعا ولو كانت للعموم لوجب ان يتقدمهم ارادوا بها الخصوص وهو المعرفة من حيث الجملة للقواعد الدالة على ذلك وان اطلق الداعي قوله اللهم اعرفني وليجمع المسلمين من غيرية جار لان لفظة اعمل في سياق الثبوت فلا م كما اطلعت عليه الملاسلكة

آخر فلا يباي الدعاء حاجيت الشفاعة وان اراد معرفة جميع دونه صح ذلك في حقه لانه لم يمتن ان يكون من الداخلين البار الخارجين بالشفاعة واماني حق المؤمنين فان اراد المعرفة من حيث الجملة ولم يشر بهم في جملة ما طلبه لنفسه صح ايضا ان لا مفاة فلا رد على الدعوة وان اراد اشتراكهم معه في جملة ما طلبه لنفسه وهو منفردة جميع الذوب فذلك محرم فضلا عن كونه من آداب الدعاء وعن الثاني ان طالب الملاسلكة المعرفة للمؤمن بقولهم فاعرف الدين تأبوا وقوله تعالى ويستمعرون لمن في الارض لا عموم في تلك الالفاظ لكونها امالا في سياق الثبوت فإجماعا ولو كانت للعموم لوجب ان يتقدمهم ارادوا بها الخصوص وهو المعرفة من حيث الجملة للقواعد الدالة على ذلك وان اطلق الداعي قوله اللهم اعرفني وليجمع المسلمين من غيرية جار لان لفظة اعمل في سياق الثبوت لا تتم كما اطلعت عليه الملاسلكة فإت ذلك كلف هذا الاسان اسمه شططا وداعى دواعى لا ليل عيبها ولا حاجة اليها وهما منه وعطا وما لمع من ان يكلف الله تعالى نفسه ان يطبقوا منه المعرفة لذوب كل واحد من المؤمنين مع أنه قد قضى بان منهم من لا يقدر له ومن أين يزعم المفاة بين طالب المعرفة ووجوب قبضها هذا أمر لا أعرف له وجهها الا مجرد التحكم بمحض التوهم ومقاله من أنه لا عموم في قوله تعالى فاعرف الدين تأبوا وقوله تعالى

قولا ليا لعله يتذكر أو يحسن وقد عر وجل ولا يحدوا أهل الكتاب الا باق هي أحسن فان عجز عن القول اتفق للرتبة الثالثة وهي الانكار بقلب وهي اضعفها قال الاصل وعجزه عن الانكار باليد او بالقول وان كان اعظم الناس ايمانا لا يباي تعظيمه لله تعالى وقوة الايمان لان الشرع معه واسقطه عا بسبب عجزه عن الانكار لكونه يؤدي لمفسدة اعظم او يقول لا لزوم من العجز عن القر به نقص الايمان وحيدش بصين ان المراد بالايمان في قوله عليه السلام وذلك اضعف الايمان الايمان الهلبي الوارد في قوله تعالى وما كان الله ليضيع ايمانكم اى صلاتكم ليست القدس والصلوات ممل وقال عليه السلام الايمان سبع وخمسون شعبة وقيل بضع وسبعون اعلاها شهادة ان لا اله الا الله وادناها امانة الاذى عن الطريق وهذه التجرلة انما تصح في الافعال وقد سماها ايمانا وقوى الايمان القلبي ازالة اليد لاستلزامه ازالة المفسدة على الفور ثم القول لانه قد لا يقع معه الازالة

وقد تقع والانكار القلبي لا يؤثر ازالة الفتنة او يلاحظ عدم تأثيره في الارادة فينبغي الايمان مطلقا اهو قال العلامة لا يفرق في حاشيته على عبد السلام على جوهره اتوحيده ومعنى ضعفه دلالة على عراة الاسلام وعدم انتظامه والا فلا يكاف الله نفسا الاوسما اهو يريد ان الايمان في الحديث ناق على حقيقته بمعنى التصديق القلبي والمراد بصعفه ضعفه في زمن عدم القدرة على الانكار باليد او بالقول كما يشير اليه حديث بدأ الاسلام عرسا وسيعود كما بدأ لاضعفه بالنسبة للمسكر فقله لانه ادى ما هو الواجب عليه والله سبحانه وتعالى اعلم (وصل) في خمس مسائل تتعلق بالنهي عن المسكر والامر بالمعروف وبكسرهما الفرق (المسئلة الاولى) يا م الولد والديه المعروف بينهما عن المسكر قال مالك وبخمس لهما في ذلك حجاج الذل من الرحمة (المسئلة الثانية) قال بعض العلماء لا يشترط في النهي عن المسكر ان يكون ملبسا به عاصيا بل يشترط ان يكون ملبسا

للمفسدة واجبة الدفع او تار كالمصاحبة واجبة الحصول وله امثلة منها امر الجاهل بمعرف لا يعرف وجوهه وسببه عن مسكر لا يعرف نحره كجهي لا يدرى عليهم السلام انها اول منها ومنها اقبال المأمة وهم على تاول ومنها صرب الصبيان على ملاسة الفواحش ومنها قتل الصبيان والمجانين اذ صالوا على الدماء والابضاع ولم يمكن دفعهم الا بقتلهم ومنها ان يوكل ويكلا اقصا من يبيع ويحبر فاسق او منهم يوكل بالهوى فلا يصدقه فالفاسق او المتهم الذي اخبره ان يدفعه عن القصاص اذا دفعا بالمثل الوارد للمفسدة المتلصق بحق ومنها ان يوكل الجارية

(المسئلة الثانية) ان يقول الله عني اللهم اكفى امر العرا يوم القيامة حتى يستعزوني عن الاضمار وقد ورد في الصحيح ان الخلفاء عشرين حواء عراة غرلا فيكون هذا الدعاء مستلزما للرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبره فيكون مصيبة (الثالثة) ان يقول اللهم اذا قبضتني اليك وامتني فلا تحبني الى يوم القيامة حتى استريح من وحشة القبر وقد ورد في الحديث الصحيح رجوع الارواح الى الاجساد وان الميت يسمع خفق اكلة المصرفين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس ذلك خاصا بهم اجماعا فيكون هذا الدعاء مستلزما للرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون مصيبة ولكونه من باب الاتحاد لا يكون كفرا (السادس) ان الدعاء المحرم الذي ليس بكفر وهو ان يطلب الداعي من الله تعالى ثبوت امر دل السمع الوارد بطريق الاتحاد على نفيه وله امثلة (الاول) ان يقول اللهم اجمعني اول من تدشق عنه الارض يوم القيامة لا استريح من عمها واستعزوني من في الارض ليكونا امثلا في سياق الثبوت خطأ فاحش لانه التفت الى الافعال دون مآخذها من معمولاتها والمعمولات في الآتين لفظا عموم قال (المثل الثاني) ان يقول الله عني اللهم اكفى امر العرا يوم القيامة حتى يستعزوني عن الاضمار وقد ورد في الصحيح ان الخلفاء عشرين حواء عراة غرلا فيكون هذا الدعاء مستلزما للرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم في خبره فيكون مصيبة (الثالثة) ان يقول اللهم اذا قبضتني اليك وامتني فلا تحبني الى يوم القيامة حتى استريح من وحشة القبر وقد ورد في الحديث الصحيح رجوع الارواح الى الاجساد وان الميت يسمع خفق اكلة المصرفين وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم وليس ذلك خاصا بهم اجماعا فيكون هذا الدعاء مستلزما للرد على رسول الله صلى الله عليه وسلم ويكون مصيبة ولكونه من باب الاتحاد لا يكون كفرا (السادس) ان الدعاء المحرم الذي ليس بكفر وهو ان يطلب الداعي من الله تعالى ثبوت امر دل السمع الوارد بطريق الاتحاد على نفيه وله امثلة (الاول) ان يقول اللهم اجمعني اول من تدشق عنه الارض يوم القيامة لا استريح من عمها

وكيلا في بيعها فيبيها وغيره المشتري انه اشتراها من الوكيل فلم يصدقه ويريد طأها طأه ان لو كبل لم يبيها فله شترى دمه ولو باقتل ومها ضرب الهائم بالتعصيم والريضة دفعا للمفسدة الشماس والجراح (المسئلة الثالثة) قال العلماء الامر بالمعروف والنهي عن المنكر واجب على الفور اجماعا فمن امكته ان يامر بمعروف وحب عليه ثمن يرى جماعة تركوا الصلاة ويامرهم بكامة واحدة قوموا بالصلاة (مسئلة رابعة) يختلف في نحره وتحليله اذا رأيا من فله معتقدا نحره انكره عليه لانه معتقدا للحزمة من جهة اعتقاده فان رأياه معتقدا تحيله لم يسكر عليه لانه غير ماض لان احدا القولين وان لم يكن اولى من الآخر الا ان المفسدة الواجبة لا ماحة الانكار لم تعين ان كان من ذلك القول بالتحليل ضعيفا جدا ينقص قصاء العاصي مثله لبطلانه في شرع كواطي الجارية بالامانة معتقدا المذهب عطاء وشارب بيده معتقدا المذهب

الى حيفة انكرنا عليه وان رأينا غير معتقد بحججنا ولا تحليل ولا مدارك في التحريم والتحليل متقاربه ارشدنا ذلك برفق من غير انكار ونوحيه لانه من باب الورع المندوب والامر بالمندوبات والهي عن المكدرات هكذا اي المكروهات شامها الارشاد من غير توخي (المسئلة الخامسة) يدخل الامر بالمعروف والنهي عن المنكر المندوبات والمكروهات على سبيل الارشاد بلورع ولما هو اولي من غير تسييف ولا توسيع بل يكون ذلك من باب التواضع على البر والتوقير اياه الاصل وصححه ان الشاط والله سبحانه وتعالى اعلم

الفرق الثالث والسمون واثنتان بين قاعدة ما يجب تلبسه من الجحوم وبين قاعدة مالا يجب

وهو ان يعلم الجحوم ان كان لما ترف به المسئلة كما مر قدس (٢٨٥) والجدى وما يجري مجراها في معرفه المسئلة

ويظهر كلامنا ان تعلم هذا القسم ففرص عين على كل أحد قال الاصل لان ظاهر كلامهم من التوجه في المسئلة لا يسوغ فيه التقليد مع القدرة على الاجتهاد ونصوا على ان القادر على التمسك يجب عليه التعلم ولا يجوز له التقليد ومعظم أدلة القلم في الجحوم فيجب تعلم ما تلبس به المسئلة اه وان كان لما ترف به أوقات الصلاة ففقتضي الواعد ان يكون ما يعرف به منها فرضا على الكفاية قال الاصل لجواز التقليد في أوقات الصلاة قال صاحب الطراز يجوز التقليد في أوقات الصلاة لا الزوال فانه ضروري يستغنى

ووحشتها مدة من الزمان على غيرى وقد ورد في الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام ان أول من تشق عنه الارض يوم القيامة فيكون هذا الدعاء ردا على البوة فيكون معصية (الثاني) ان يقول اللهم اجعلني أول داخل الجنة وقد ورد في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول داخل الجنة فيكون هذا الدعاء مصادقا لمعنى البوة فيكون معصية (الثالث) ان يقول اللهم اجعل الاعياء يدخلون الجنة قبل الفقراء لكونه من الاعياء وقد ورد في الصحيح ان الفقراء يدخلون الجنة قبل الاعياء بمحمدية عام فيكون هذا الدعاء مصادقا للحديث فيكون معصية ولا يكون كعمر الان الحديث من اخبار الآحاد (القسم السابع) من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر وهو الدعاء المعلق على مشيئة الله تعالى فلا يجوز ان يقول اللهم اعف عني ان شئت ولا اللهم اعف عني الا ان تشاء ولا اللهم اعف عني الا ان تكون قد قدرت غير ذلك وما أشبه هذه البطاير لا ورد في الصحيح لا يقل احدكم اللهم اعف عني ان شئت وليعزم المسألة وسره ان هذا الدعاء عرى عن اظهار الحاجة الى الله تعالى وبشر بنبي العيد عن الرب

ووحشتها مدة من الزمان قبل غيرى وقد ورد في الصحيح قوله عليه الصلاة والسلام ان أول من تشق عنه الارض يوم القيامة فيكون هذا الدعاء ردا على البوة فيكون معصية (الثاني) ان يقول اللهم اجعلني أول داخل الجنة وقد ورد في الصحيح ان رسول الله صلى الله عليه وسلم أول داخل الجنة فيكون هذا الدعاء مصادقا لمعنى البوة فيكون معصية (الثالث) ان يقول اللهم اجعل الاعياء يدخلون الجنة قبل الفقراء لكونه من الاعياء وقد ورد في الصحيح ان الفقراء يدخلون الجنة قبل الاعياء بمحمدية عام فيكون هذا الدعاء مصادقا للحديث فيكون معصية ولا يكون كعمر الان الحديث من اخبار الآحاد (القسم السابع) من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر وهو الدعاء المعلق على مشيئة الله تعالى فلا يجوز ان يقول اللهم اعف عني ان شئت ولا اللهم اعف عني الا ان تشاء ولا اللهم اعف عني الا ان تكون قد قدرت غير ذلك وما أشبه هذه البطاير لا ورد في الصحيح لا يقل احدكم اللهم اعف عني ان شئت وليعزم المسألة وسره ان هذا الدعاء عرى عن اظهار الحاجة الى الله تعالى وبشر بنبي العيد عن الرب قلت ما قاله في ذلك صحيح

فيه عن التقليد فذلك لم يكن فرضا على الاعيان ومن جهة ان معرفة الاوقات واجبة يكون ما تعرف به الاوقات فرض كفاية اه وان كان لما بين على الاسعار ويخرج من ظلمات البر والبحر فهو موطن الاستحباب قال ابن رشد يتم من أحكام الجحوم ما ابتدئ به في ظلمات البر والبحر وتعرف مواضعها من الفلك وأوقات طلوعها وغروبها وهو مستحب لقوله تعالى وهو الذي جعل لكم الجحوم لتتدوا بها في ظلمات البر والبحر اه المراد ان كان لما يعرف به نقصان الشهر ووقت رؤية الهلال والكسوف فذكروه قال الاصل قال ابن رشد وما يفيض الى معرفة نقصان الشهر ووقت رؤية الهلال فذكروه ولا يعتمد عليه في الشرع فهو اشتغال غير مفيد قال وكذا ما يعرف به الكسوفات مكره لانه لا يفي شيئا ويوم العامة انه يعلم العيب الحساب فيزجر عن الاحبار بذلك ويؤدب عليه اه وان كان لما يعرف به برول الامطار وغيره

عما استأنز الله عليه من العيب فهو إما زبدقة أو ارتداد أو بدعة تسقط المدلة قال الأصل وذلك لأنه أن أداه إلى القول بأن
سكواكب مستقلة بالقائم قبل ولم يستنب أن كان يصره لأنه رنديق وإن أطهره فهو مرند يستتاب وإن لم يؤده إلى ذلك
من اعتقد أن الله تعالى هو المفاعل عندها زجر عن الاعتقاد بالكذب لأنه بدعة تسقط العدالة ولا يحل لمسلم تصديقه قال
فلا اختلاف في كلام ابن رشد أن قال وأما ما يحجر به المنجم من العيب من بركل الأمطار وغيره فقول ذلك كفر يقتل به
استتابة إيموله عليه السلام قال الله عز وجل أصح من عبادي مؤمن في وكافري فإيمان قال مطر ما شوه كذا وكذا فذلك كافر في مؤمن
بالكواكب وقيل يستتاب فإن تاب ولا تقتل فإنه أشبه وقيل يحرر عن ذلك ويؤدب أهلبس اختلاف في قول بل اختلاف
في حال قال ابن رشد والذي (٢٨٦) ينبغي أن ينفذ بها صيدون فيه أن ذلك على وجه التائب بحوقوله عليه السلام

دا مشات بحرية ثم
شامت ثلاث عين غدة
أه هذا تاجبص ما يجب
وملا يجب من علم أحكام
البحر من هذا تاجب كلام
الأصل وصححه ابن
الشاط والله عم

أمرق الرابع وسمون
وذلك أن ابن قاعدة ما هو
من الدعاء كهر وقاعدة
ليس بكهر

قل ابن الشاط وليس هو
تصحيح الأعلى رأى من
يكهر بالمال أي ويقول
بأن لازم المذهب مذموم
وإن لم يقل به الأصل وذلك
أن الأصل في الدعاء البدب
لأنه من حيث دونه طلب
من الله تعالى وكل ما هو طلب
منه تعالى مشتمل على
خصوص البذل والظاهر
دونه وافتقاره إلى مولاه وكل
مشتمل على ذلك ما مور به

وطلب تحصيل الحاصل محال فإن ما شاء الله تعالى لا بد من وقوعه وذلك كله مافض لقواعد
الشريعة والأدب مع الله تعالى وهذا الحديث يدل على أن الواقع غير دعاء وقد علم أن
ذلك لا يجوز طلبه لأجل أن الحديث دل على طلب المعفرة على تقدير كونها مقدرة وإذا
قدرت فهي واقعة حرما (القسم الثامن) من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر الدعاء المعلق
بشان الله تعالى وله أمثلة (الاول) أن يقول اللهم اعمل لي ما أنت له أهل في الدنيا والآخرة
وهذا الدعاء يعتقد جماعة من العقلاء أنه حسن وهو قبيح وبيان ذلك أن الله تعالى كما هو
أهل المعفرة في الذنوب هو أهل للمؤاخذة عليها وسية الأمرين إلى جلاله تعالى سية
واحدة وكذلك تنفي قدرته تعالى وقصائمه بالخير كدسة تعلمها بالمكارة والشرور وليس أحدهما
أولى شأنه من الآخر عند أهل الحق وإن له أن يعمل الأصح لعماده وإن لا يفعل ونسبة الأمرين
قال (وطلب تحصيل الحاصل محال فإن ما شاء الله تعالى لا بد من وقوعه وذلك كله مافض لقواعد
الشريعة والأدب مع الله تعالى) قلت ليس ما قاله في طلب تحصيل الحاصل تصحيح وقد دعا إلى
صلى الله عليه وسلم نفسه الكريمة بالمعفرة وهي معلومة الحصول عنده وعدنا وأمرنا أن ندعوله
بآياته الوسيلة والمصلحة والدرجة الرفيعة وأتمته المقام المحمود الذي وعدته وذلك كله معلوم
الحصول عنده وعدنا قال (وهذا الحديث يدل على أن الواقع غير دعاء وقد علم أن ذلك لا يجوز
طلبه لأجل أن الحديث دل على طلب المعفرة على تقدير كونها مقدرة وإذا قدرت فهي واقعة
حرما) قلت قد تقدم جواب مثل هذا فيما سبق قال (القسم الثامن) من الدعاء المحرم الذي ليس
بكفر الدعاء المعلق بشأن الله تعالى وله أمثلة (الاول) أن يقول اللهم اعمل لي ما أنت له أهل في الدنيا
والآخرة وهذا الدعاء يعتقد جماعة من العقلاء أنه حسن وهو قبيح وبيان ذلك أن الله سبحانه
كما هو أهل للمعفرة في الذنوب هو أهل للمؤاخذة عليها وسية الأمرين إلى جلاله تعالى سية
واحدة وكذلك تنفي قدرته تعالى وقصائمه بالخير كدسة تعلمها بالمكارة والشرور وليس
أحدهما أولى شأنه من الآخر عند أهل الحق وإن له أن يعمل الأصح لعماده وإن لا يفعل ونسبة الأمرين
لا يفعل ونسبة الأمرين

إليه

أمر بدب وقد يرضى له من متافاته ما يوجب أو يعزله والتجريم قد انتهى
بكفر وقد لا يسمى له وما ينتهي له لم تقم حجة على أنه يمينه كفر وأما هو من باب التعمير بل كل عد من يقول به والأصل لا يقول به
وبيان ذلك أن أقسام ما ينتهي له على القول به أربعة (القسم الاول) أن يطلب الداعي في مادل السمع لقاطع من الكتاب
والسنة على ثبوته ومن أمثله أن يقول اللهم لا تنذب من كفر بك أو أعفركه وقد دل قوله تعالى أن الله لا يهمل ما بشرى به وغير
ذلك منصوص السمية القواطع على تعذيب كل واحد من مات كافرا ومنها أن يقول اللهم لا تحلدا فلانا الكافر في النار وقد
دلت النصوص القاطعة على تحلدا كل واحد من الكفار في النار ومنها أن يسأل الداعي الله أن يرحم من البعث حتى يستريح من
أهوال يوم القيامة وقد أخبر تعالى عن عت كل واحد من الثقلين (والقسم الثاني) أن يطلب الداعي من الله تعالى ثبوت مادل القاطع

على نفيه ومن أمثاله أن يقول اللهم خلد فلانا المسلم عدوى في دار ولم يرد به سوء الخاتمة وقد دل قوله تعالى ومن يؤمن بالله
ويسمى صالحا أدخله جنات تجري من تحتها الأنهار ويحوى من القواطع على أن كل مؤمن لا يبعد في دار ولا يبدله من الجنة
ومنها أن يقول أحيني أبدا حتى أسلم من سمكات الموت وكرهه وقد دل قوله تعالى كل نفس ذائقة الموت ونحوه من القواطع
على أنه لا بد له من الموت ومنها أن يقول اللهم اجعل ألبس محباً ما صحى ولبي آدم أبدا الدهر حتى يقن عساد واستريح العباد والله
سبحانه وتعالى يقول إن الشيطان لكم عدو فاتخذوه عدوا (ولا يخفى) أن غاية ما في هذين القسمين طلب التكذيب وهو وإن
كان طلب مستحيل إلا أن القاعدة في طلب المستحيل أنه ليس مستحيل عقلا ولا مجتمع على الصحيح وإن كان مستلزما لتجاوز
التكذيب عند من لا يجوز طلب المستحيل لأعد من يجوز طلبه إلا أن (٢٨٧) تجوز التكذيب لا يستلزم التكذيب

إن كان القصد مقتضى
لطلب التكذيب فانه يجوز
تسكينه ربه الأمر
ولا يلزم أن يكون مكذبا
لمعرو ولا يجوز أن يكذب
فإن كان القصد طلب
التكذيب الكذب
لم يلزم أيضا أن يكون
مكذبا بل يلزم أن
يكون محورا بوقوع
الكذب منه عند من
يجوز طلب المستحيل
لا عند من لا يجوز
وعلى تقدير ذلك عدم
من لا يجوز إنما يكون
تكفير من يلزم من دعائه
ذلك تكفيرا بالمال
وقد حكى الأصل وغيره
من أهل السنة الخلاف
في ذلك واختار الأصل
عدم التكفير بخبره
بتكفير الداعي بما في مثل
القسمين ليس صحيح

إليه تعالى سببة واحدة وكل ذلك شأن الله تعالى في ملكه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يسأل
عما يفعل وهم يسألون والخلائق كلهم دائرون بين عدله وقضله فمن ذلك منهم فيعده ومن نجا
فيقضله وعدله وقضله من شأنه ونسبتهما إليه تعالى سببة واحدة لا يزيد إلا أحسان جلالا
وعظمة ولا يقصده العدل من جلاله وعظمته بل الأمران مستويان بالنسبة إليه وكلاهما شأنه
فمن دعا شيئا من ذلك وقال اللهم افعل في ما أنت أهله فقد سأل من الله تعالى أن يفعل به أما
الخير وأما الشر وإن يتفرقه أو يؤاخذ به وهذا معنى قوله عليه السلام لا يقل أحدكم اللهم اغفر
لي إن شئت ولأن الدعاء بمن هذا فيه إظهار الاستعانة وعدم الاعتقاد فيكون معصية إلا أن
ينوى الداعي ما أنت أهله من الخير الجليل ولا يقتصر في نيته على مطلق الخير فإن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ادعوا الله فاعظموا المسألة فإن الله لا يتعاظمه شيء وأدعوا الله
فاسألوه الفردوس الأعلى فإن عريت نفس الداعي عن نية تعظيم المسألة مع القصد إلى الخير
في الجملة فقد ذهب التحريم

إليه تعالى سببة واحدة كل ذلك شأن الله تعالى في ملكه يفعل ما يشاء ويحكم ما يريد لا يسأل
عما يفعل وهم يسألون والخلائق كلهم دائرون بين عدله وقضله فمن ذلك منهم فيعده ومن نجا
فيقضله وعدله وقضله من شأنه ونسبتهما إليه تعالى سببة واحدة لا يزيد إلا أحسان جلالا
وعظمة ولا يقصده العدل من جلاله وعظمته بل الأمران مستويان بالنسبة إليه وكلاهما شأنه
فمن دعا شيئا من ذلك وقال اللهم افعل في ما أنت أهله وقد سأل من الله تعالى أن يفعل به أما
الخير وأما الشر وإن يتفرقه أو يؤاخذ به وهذا معنى قوله عليه السلام لا يقل أحدكم اللهم اغفر
لي إن شئت ولأن الدعاء بمن هذا فيه إظهار الاستعانة وعدم الاعتقاد فيكون معصية إلا أن
ينوى الداعي ما أنت أهله من الخير الجليل ولا يقتصر في نيته على مطلق الخير فإن رسول الله
صلى الله عليه وسلم يقول ادعوا الله فاعظموا المسألة فإن الله لا يتعاظمه شيء وأدعوا الله
فاسألوه الفردوس الأعلى فإن عريت نفس الداعي عن نية تعظيم المسألة مع القصد إلى الخير
في الجملة فقد ذهب التحريم

الأعلى رأى من يكفر بالمال ويقول أن لا يرام المذهب مذهب وأيس ذلك مذهب الأصل (ويقسم الثالث) أن يطلب الداعي
من الله تعالى نفي مادل القاطع العقلي على ثبوته مما يخجل ماجلان الله تعالى ومن أمثاله أن يسأل الداعي من الله تعالى سبب ثبوته
أو عاينته القديمة حتى يستقر المد في قنائه ويستريح من اطلاع ربه على فصاحته وقد دل القاطع العقلي على وجوب ثبوت
العلم لله تعالى أولا وأبدا ومن أن يسأل الله تعالى سبب استيلائه عليه وارتفع قصباته وقدره حتى يستقر الداعي بالتصرف
في نفسه ويؤمن سوء الخاتمة من جهة القضاء وقد دل القاطع العقلي على ثبوت إرادة الله تعالى واستيلائه على جميع الكائنات
(والقسم الرابع) أن يطلب الداعي من الله تعالى ثبوت مادل القاطع العقلي على نفيه مما يخجل ثبوته ماجلان الربوبية ومن أمثاله
أن يعلم شوق الداعي إلى ربه حتى يسأله أن يحل في بعض مخلوقاته ليجتمع به أو يعظم خوفه من الله تعالى ويسأله تعالى ذلك

ليأخذ منه الامان على نفسه فيستبدل من وحشته أسا وقد دل القاطع العقلي على استحالة ذلك على الله تعالى ومنها ان
 سطم حجة الداعي وتجريه فيقال الله تعالى ان يعوض اليه من أمور العالم وهو محض بالقدرة العسبية والارادة الربانية من
 لايعار ولاعدم والقضاء الناقد الختم بان يساله تعالى ان يعطيه كلمة كى التي في قوله تعالى ايما امرأ شئ اذا أردناه ان
 نقول له كن فيكون ولايعلم معنى هذه الكلمة في كلام الله تعالى ومايعنى اعطاها ان صرح بها أعطيت لاحد وهذا غور
 سيد روم على العلماء المحصلين فضلا عن سال ذلك من الصوفية المتحرصين وقد دل القاطع العقلي على استحالة ثبوت ذلك
 بغير الله تعالى (ومنه) ان يسال الداعي ربه ان يجعل بينه وبينه سببا فيحصل له الشرف على الخلائق في الدنيا والاخرة
 وقد دل القاطع العقلي على (٢٨٨) استحالة السبب وأسباب الاستيلاء الموجبة للاسباب ولايحتمل ان طلب

وان عريت عن النية بالكية كان بهذا اللط عاصيا وهذا الدعاء ايما يستقيم على مذهب
 المعتزلة الذين يعتقدون ان الله تعالى يحب عليه رعاية المصالح وانه اهل لتأخير فقط ولايسبب
 الى شانه لا ذلك فمذا هو شانه عندهم ومذهب الاعتزال اما كفر او فسوق بالاجماع من اهل
 السنة فلا خير في هذا الدعاء على كل تقدير وهما مذهبان ضالان يسبقان الى الطماع البشرية
 ولايرال البشر معها حتى يروضها العلوم العقلية والعلمية وهما الخشوية ولايعتزل فلايرال الانسان
 يستقد الجسمية بناء على اعادة المألوفة ويستقدانه يحل افعاله وان الله تعالى لايعمل الا الخير
 ولايعمل الشر الا شرير ولايرال البشر كذلك حتى يرتاض بالعلم ولاشك ان كل احد اعلم
 يريد بهذا الدعاء الخير وامكن بناء على ان ذلك هو شان الله تعالى وانه اهله ليس الا همى
 شائبة اعتزال تنسب الى الطماع فاحذرهما واقصدا بدعتك مايلق بحلال ذلك

ماقته في ذلك صحيح والله تعالى اعلم قال (وان عريت عن النية بالكية كان بهذا اللط
 عاصيا وهذا الدعاء ايما يستقيم على مذهب المعتزلة الذين يعتقدون ان الله تعالى يحب عليه رعاية
 المصالح وانه اهل لتأخير فقط ولايسبب الى شانه الا ذلك فهذا هو شانه عندهم ومذهب الاعتزال
 اما كفر او فسوق بالاجماع من اهل السنة فلاخير في هذا الدعاء على كل تقدير وهما مذهبان
 ضالان يسبقان الى الطماع البشرية ولايرال البشر معها حتى يروضها العلوم العقلية والعلمية
 وهما الخشوية ولايعتزل فلايرال الانسان يستقد الجسمية بناء على اعادة المألوفة ويستقدانه يحل
 افعاله وان الله تعالى لايعمل الا الخير ولايعمل الشر الا شرير ولايرال البشر كذلك حتى
 يرتاض بالعلم ولاشك ان كل احد اعلم يريد بهذا الدعاء الخير ولكن بناء على ان ذلك هو
 شان الله تعالى وانه اهله ليس الا همى شائبة اعتزال تنسب الى الطماع فاحذرهما واقصدا بدعتك
 مايلق بحلال ذلك قلت حكمه بالمعصية في مثل هذا الدعاء فيه طرقاته لايجوز ان يكون
 الداعي ممن يستقدم مذهب الاعتزال أولا فان كان الاول فذلك ضلال كما قال وهو محتف فيه هل
 هو كفر او ضلال غير كفر وان كان لايمتد مذهب الاعتزال ففريضة اخال في كون الانسان
 لايريد لنفسه الا الخير مع سلامته من اعتقاد الاعتزال تفيد مطلق دعائه فلا كفر ولا معصية

في العلم والقدرة ليس
 طامبا لصددهما وهما
 اجنح والعجز كما رعم
 الاصل لجوار عقله
 لداعي واضرابه عنهما
 وعلى تقدير عدم العقل
 والاضراب اما يكون
 ذلك من التكفير بالمال
 وان طلب الداعي من
 الله تعالى الاستيلاء على
 نفسه وسلب استيلائه
 تعالى عليه وارباع
 قصده وقدره تعالى
 حتى يستعمل بالتصرف
 في نفسه ويا من سوء
 الخلق من جهة القضاء
 ان اراد ان عيبه هو
 الكفر فلا يسلم الا ان
 يثبت ان طلب ذلك كفر
 فيسقى من ان كونه امر
 ما كفرا ايما هو وضعي
 شرعي وان اراد ان يستلزم
 الكفر وهو الجهل يكون

سلب الاستيلاء مما يتعلق به القدرة أولا تتعلق فهو من التكفير بالمآل وكذلك يقال في طلب الداعي
 حلوله تعالى في بعض مخلوقاته حتى يجتمع به اوجحي يأخذ منه الامان على نفسه فيستبدل من وحشته أسا الا انه يقال في
 الشق الثاني ان اراد انه يسلم لكفر وهو الجهل يكون سلب الحلول في نفس مخلوقاته مما يتعلق به القدرة أولا الخ فافهم
 ولايحقق ايضا ان من يعتقد ان الله يعطى غيره كلمة كى ان عني بان الله تعالى يعطى غيره كى انه يعطيه الاقتدار بالاستقلال فذلك
 جهل شنيع او بقدرة بخلقها الله فيه فهو مذهب الاعتزال وكلاهما كفر بالمآل وان عني بان الله يعطى غيره كى ان يكون لهذا
 الشخص "كلمات التي يريدها مقرونة بارادته معبرا عن ذلك باعطائه كلمة كى فلا محذور في ذلك اذا اقترن قوله بقرينة تفهم
 المصود وكذلك يقال في طلب الداعي ان يجعل بينه وبينه سببا فيحصل له الشرف على الخلائق في الدنيا والاخرة فانه ان

على جعل الله منه وبينه سببا ان يحصل له الشرف على الخلائق بالاستقلال وذلك جهل شديد أو بقدره يحققها الله تعالى فيه
 فهو مذهب الاعتزال وكلاهما كفر بالمسالك وان عني ذلك ان يحصل له الشرف على الخلائق مقرونا بإرادته تعالى فلا محذور في
 ذلك اذا قترن بقرينة تهم التصود فتأمل قال وقول الشيخ أبي الحسن الأشعري رضي الله تعالى عنه ان بناء المسلم الكماش
 كفر يريد في الحكم الديني وأما الآخر في محاسب الدنيا نعم فتواه تكفر المسلم اذا قتل نبيا يستحق حجة رسالته لإرادته
 إمامة شريسته وإرادة إمامة الشريعة ككفره طاهر صحتها كقول الأصل ان الحمل بما تؤدي إليه هذه الادعية لا يمدد
 الداعي به عدا الله تعالى لأن القاعدة الشرعية دلت على ان كل جهل يمكن التكليف رفعه لا يكون حجة للجهل لاسيما مع
 طول الزمن واستمرار الايام فان لدى لاجل اليوم يعلم في عدولا ليرم (٢٨٩) من تأخير ما يتوقف على هذا العلم

فساد فلا يكون عذرا
 لأن الله تعالى بعث رساله
 الى خلقه برسالة واحدة واجب
 عليهم كافة ان يملكوها ثم
 يعملوها فاعلم والعمل
 بها واجبا لمن ترك
 العلم والعمل وفي جاهلا
 فقد عصي بمصيبة تركه
 واجبت وان علم ولم يعمل
 فقد عصي بمصيبة واحدة
 ترك العمل ومن علم
 وعمل فقد نجى ولذلك
 قال رسول الله صلى الله
 عليه وسلم الناس كلهم
 هلك الا العالمون والعاملون
 كلهم هلك الا العالمون
 والعاملون كلهم هلك
 الا المحصلون والمخلصون
 على خطر عظيم يحكم
 على جميع الخلائق بالهلاك
 الا العلماء منهم ثم ذكر
 شروطا آخر مع العلم في
 النجاة من الهلاك ولذلك

(امثال الثاني) ان يقول اللهم اعمل لي في الدنيا والآخرة ما يليق عظمتك واللائق عظمتك
 وجلاله وكراماته ودانته وروبوته وكل ما يليق من هذا الباب واحد وهو الفصل والعدل
 وهما على حد سواء ليس أحدهما أولى من الآخر بالمسألة الى عظمتك فيكون جميع ذلك
 محرما لما مر (الثالث) ان يقول اللهم هني ما يليق بقضائك وقدرتك واللائق بقضائك
 وقدره الكثير والخير والشر وخير العاقبة وغير محمودها فيكون ذلك حراما لما
 تقدم (القسم التاسع) من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر الدعاء المرتب على استئذان
 المشبهة وله امثلة (الاول) ان يقول اللهم قدر لي الخير والدعاء بوضعه للموتى اما يتناول المستعمل
 لانه طلب والطلب في الماضي محال فيكون مقتضى هذا الدعاء ان يقوم تقدير الله تعالى في
 المستقبل من الرمان والله تعالى يستحيل عليه استئذان التقدير بل وقع جميعه في الازل فيكون
 هذا الدعاء يقتضي مذهب من يرى انه لا قضاء وان لا امر انما كما خرج مسلم عن الخوارج
 وهو فسق بالاجماع (الثاني) ان يقول اللهم افض لنا الخير وقدر وافض معاهما واحد في العرف
 فيحرم لما مر فان قلت قد ورد الدعاء بلفظ

قال (امثال الثاني) ان يقول اللهم اعمل لي في الدنيا والآخرة ما يليق عظمتك الى آخره
 قلت الكلام على هذا امثال كالدي قال (الثالث) ان يقول اللهم هني ما يليق بقضائك
 وقدرتك واللائق بقضائك وقدره الكثير والخير والشر وخير العاقبة وغير محمودها
 فيكون ذلك حراما لما تقدم قلت الكلام عليه كما تقدم قل (القسم التاسع) من الدعاء
 المحرم الذي ليس بكفر الدعاء المرتب على استئذان المشبهة وله امثلة الاول ان يقول
 اللهم قدر لي الخير والدعاء بوضعه للموتى اما يتناول المستعمل دون الماضي لانه طلب والطلب
 في الماضي محال فيكون مقتضى هذا الدعاء ان يقوم تقدير الله في المستقبل من الرمان والله تعالى
 يستحيل عليه استئذان التقدير بل وقع جميعه في الازل فيكون هذا الدعاء يقتضي مذهب من يرى
 انه لا قدر وان الامر انما كما خرج مسلم عن الخوارج وهو فسق بالاجماع الثاني ان يقول اللهم
 افض لنا الخير وقدر وافض معاهما واحد في العرف فيحرم لما مر فان قلت قد ورد الدعاء بلفظ

(٢٧ - المروق - رابع) الحق ملك الجهن في العبادات الامم دون النامي لانه جهل يمكنه رفعه مستقط اعتباره
 ثم الجهن الذي لا يمكن رفعه بملكه يقتضي المادة يكون عذرا كالزوج أخته فطها أجنبية أو شرب حمرا بطنه خلأ أو
 أكل طعم ما يجسأ بطنه طاهر اميا بهذه الجهالات يذرها ادلو اشترط اليقين في هذه الصور وشبهها الشق ذلك على المكلفين فيمذرون
 بذلك اه فهذا كله صحيح وأما قوله الأصل ان الأصل في الدعاء التحريم مستدلا عليه بقوله تعالى حكاية عن نوح عليه
 السلام اني اعوذ بك ان اسالك ما ليس لي به علم فعليه نظروا الأطهر ان الأصل في الدعاء الذب الا ما قام الدليل على معناه
 كلام ابن الشوط يتصرف والله سبحانه وتعالى اعلم

في الفرق الخامس والاربعون والمائتان بين قاعدة ما هو محرم من بداهة وليس مكروه بين قاعدة ما ليس محرم
ادعى الاصل ان المحرم الذي ليس مكروه من البداهة ثبت حصره باستقرائه في اثني عشر قسما فتكون هي المحرمة وما عداها
ليس محرما عملا بالاستقراء في القسمين قال فان طهر احد قسم آخر محرم اصابه هذه الاثني عشر وساق الاقسام يتلوه ولم
يسلم له الا ما ان شئت ولا الهام اعز لي الا ان تشاء ولا اللهم الا ان تكون قد قدرت غير ذلك وما أشبه هذه النسخ
يقول اللهم اغفر لي ان شئت ولا الهام اعز لي ان شئت وليعزم المسألة وسره ان هذا الدعاء عرى عن اظهار
لما ورد في صحيح لا يفسد أحدكم اثمهم اغفر لي ان شئت وليعزم المسألة وسره ان هذا الدعاء عرى عن اظهار
الحاجة الى الله تعالى ومشرعي (٢٩٠) السيد عن ارباب هذه وجه به الاصل وسلمه ان شئت وما توجبها ضا

بين هذا الحديث دل على
طلب المعزة على تقدير
كونها مقدرة وادقرت
وهي وقمة جرماسير دعاء
وطلب تحصيل الحاصل
بحال لا يجوز لما قصته
ادعاء الشرعية والادب
مع الله تعالى فقال ابن
شباط هذا ليس بصحيح
فقد دعى النبي صلى الله
عليه وسلم لنفسه الكريمة
بالمعزة وهي مبنومة
الحصول عنده صلى الله
عليه وسلم وعندنا وامرنا
ان ندعوه صلى الله عليه
وسلم بآياته الوسيطة
والفصيحة والدرجة الرفيعة
وابنه المقام المحمود الذي
وعده وذلك كله معلوم
الحصول عنده صلى الله
عليه وسلم وعندنا اه
(واقسم الثاني) من السنة
لدعاء المتعلق شأن الله تعالى

القدر في حديث الاستحارة فقال واغفر لي الخير حيث كان ورضي به قلت يتعين ان يستند
ان التقدير هما اريد به التيسير على سبيل الجوارات أيضا اذا أردت هذا الجوارح واما يحرم
الاطلاق عند عدم البينة (الثالث) ان يقول اللهم اجعل سعادتنا مقدرة في علمك والذي يتصدر
في العلم والذي تعدت به الارادة القديمة فكما يستحيل استئناف تعلق الارادة به يستحيل استئناف
تعلق العلم به فيستحيل استئناف تعلق العلم بالسعادة فيكون محرم ما سمر (القسم العاشر) من الدعاء
المحرم الذي ليس مكروه وهو الدعاء باللفاظ معجمة لجوار اشتهلها على ما يأتي جلال الربوبية لمنع
العلماء من ذلك وبمعناها يقترب من التحريم وبمعناها من الكراهة بحسب حال مستعملها من المعجم فمن
غلب على عادته الضلال والفساد حرم استعماله لفظه حتى يتم خلوصه من الفساد ومن لا يكون كذلك
القدر في حديث الاستحارة فقال وقدر لي الخير حيث كان ورضي به قلت يتعين ان يستند ان
التقدير هما اريد به التيسير على سبيل الجوارات أيضا اذا أردت هذا الجوارح واما يحرم
الاطلاق عند عدم البينة قلت في هذا الكلام نص بما ارى ومن ذلك الكلام ليس المراد به استئناف
صفتي القدرة والارادة واما المراد به استئناف المقدرة والمراد بالاستحالة الاول وجوار الثاني
ومقتضى استحالة الاول قربة صار له الثاني فلا تحريم ولا معصية ولا يتقرر مع ذلك الى بينة والله أعلم
قال (لث ان يقول اللهم اجعل سعادتنا مقدرة في علمك والذي يتصدر في العلم به يستحيل
به الارادة القديمة فكما يستحيل استئناف تعلق الارادة به يستحيل استئناف تعلق العلم به فيستحيل
استئناف تعلق العلم بالسعادة فيكون محرم ما سمر) قلت ورد عن الشارع صلى الله عليه وسلم في
قوله في الاستحارة واقتدر فيتمين حله على ما يجوز من استئناف المراد لا الارادة ولم يرد عنه
في استئناف العلم مثل ذلك فيما علمت فيمنع الابهام والله تعالى أعلم قل (لسم الله) من
ادعاء المحرم الذي ليس مكروه وهو الدعاء باللفاظ معجمة لجوار اشتهلها على ما يأتي جلال
الربوبية لمنع العلماء من ذلك وبمعناها يقترب من التحريم وبمعناها من كراهة بحسب
حال مستعملها من المعجم فمن غلب على عادته الضلال والفساد حرم استعماله لفظه حتى يتم خلوصه
من الفساد ومن لا يكون كذلك

فكراهة
وله امثلة منها ان يقول اللهم اغفر لي ما أت اهلك في الدنيا والآخرة لأنه قد سئل من الله تعالى ان يفعل به اما الخير
واما الشر وان يعزله او يؤاخذ به وهذا هو معنى قوله عليه الصلاة والسلام لا يقل أحدكم اثمهم اغفر لي ان شئت ولان الدعاء بمن
ذلك فيه اظهار الاستعانة وعدم الاعتقاد فيكون معصية الا ان يتوى الداعي ما أت اهلك من الخير الجرس ولا يقتصر في بيته على
مطلق الخير فيذهب حينئذ التحريم ولم يقتضيه تعظيم المسألة الذي يرشد اليه قوله صلى الله عليه وسلم ادع الله الله فاعطوا
المسألة فان الله لا يتعاطى شيء وادع الله تعالى فاسأله الفردوس الاعلى او يقتصد في بيته على مطلق الخير فيذهب التحريم
لكي يقوته بنية تعظيم المسألة قل ان الشايط وكذا ان لم يبق شيئا أصلا وكان ممن لم يتقدم مذهب الاعتراف لان قربة الحال في كون
الاسنان لا يرد لنفسه لا الخير مع سلامته من اعتقاد الاعتراف تقيد مطلق دعائه فلا كفر ولا معصية خلا فاقول الاصل ان الداعي

تلك اذا لم ينو شيئا أصلا كان عاصيا ولو لم يتقدم مذهب الاعتزال من ان الله تعالى لا يفعل الا الخير ولا يفعل الشر الا شريرا
وان المبدئيات افعال الله الاختيارية بقدره خلقها الله فيه وهو اما كدرا أو سوق الاجماع من أهل السنة كذهب الخشوية
من اعتقاد جسمية الله تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا ساء على ان كلا من هذين المذهبين يسبق الى طبع الاسان البشري بحسب
العادة للوهة حتى يرتاض بالعلوم العقلية والنقلية في حيث ان كل احدا عاير بدينه هذا الدعاء الخير وانه يريد مقتضى ما يسبق الى
طبعه البشري من انشاء نسبة الاعتزال ان ذلك هو شان الله تعالى بذات التجريم قال فاحذر شانه الاعتزال التي تسبق الى الطماع
واقصد بيت ما يليق بحلال ريت ولم يلفت مع ذلك الى قربته الحل في كونه لا يريد لنفسه الا الخير مع سلامته من
اعتقاد الاعتزال من كونه بعيد مطابق دعائه كما التفت اليها ان (٢٩١) الشايط فقال لا ككفر ولا معصية اذا

لم ينو الداعي بهذا شيئا
أصلا وكان ممن لم يتقدم
مذهب الاعتزال لان
قرينة حاله تقيد مطابق
دعائه ومما ان تقول
اللهم افعل بي في الدنيا
والآخرة ما ياتق
صطمتك أو يحولك أو
يكربالك أو بذالك أو
يروييتك أو نحو ذلك
من كل ما يأتي من هذا
الباب ومما أن يقول
اللهم هبني ما ييسق
بقصايت وقدرتك فان
اللاق بمطعمته تعالى
ومحودك الفصل والعدل
وهما على حد سواء ليس
أحدهما أولى من الآخر
بالنسبة الى عظمته واللاق
بقصايت وقدرته الكثير
والحقير والخير والشر
ومحور الما قة وغير محورها
فالكلام على هذين المأين

الكرامة سد الذريعة ويدل على محرمه قوله تعالى لوح عليه السلام فلا تسألني ما ليس
لك به علم اني اعطتك ان تكون من الجاهلين وقول نوح عليه السلام اني أعوذ بك ان أسألك
ما ليس لي به علم معناه ان أسألك ما ليس لي بخوار سؤاله علم يدل ذلك على ان العلم بالجوار شرط في
جواز السؤال فلا يسم جواره لا يجوز سؤاله وأ كذا الله تعالى ذلك قوله اني اعطتك ان تكون من
الجاهلين واللفظ المجمل غير معلوم الجواز فيكون السؤال به غير جائز ولذا منع مالك من الرقي
به (القسم الحادي عشر) من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر الدعاء على غير الله لانه سعي في اضرار
غير مستحق فيكون حراما كسائر المساعي الضارة غير استحقاق فان قلت الله سبحانه وتعالى عالم
بأحوال العباد جملة وتفصيلا فلا يحجب دعاءه من دعا ظمنا لله تعالى ما به اضرار غير مستحق وهو
سبحانه وتعالى لا يظلم أحدا فلا يكون هذا الدعاء سعيًا للاضرار ولا وسيلة له قلت لا سلم انه لا
يؤثر ضررا وما ذكرتموه من علم الله تعالى مسلم ولكن المدعو عليه لا يحول عالما من دواب افرقها
أوسيات اكنسها من غير جهة الداعي فيستجيب الله تعالى دعاء هذا الداعي الظالم به عليه وعمله

الكرامة سد الذريعة ويدل على محرمه قوله تعالى لوح عليه السلام فلا تسألني ما ليس لك
به علم اني اعطتك ان تكون من الجاهلين وقول نوح عليه السلام اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به
علم معناه ان أسألك ما ليس لي بخوار سؤاله علم يدل ذلك على ان العلم بالجوار شرط في جواز
السؤال فلا يسم جواره لا يجوز سؤاله وأ كذا الله تعالى ذلك قوله اني اعطتك ان تكون من الجاهلين
واللفظ المجمل غير معلوم الجواز فيكون السؤال به غير جائز ولذا منع مالك الرقي به (فت
ما قاله في هذا القسم صحيح والله تعالى اعلم قال (القسم الحادي عشر) من الدعاء المحرم الذي
ليس بكفر الدعاء على غير الظالم لانه سعي في اضرار غير مستحق فيكون حراما كسائر المساعي
الضارة غير استحقاق فان قلت الله سبحانه وتعالى عالم بأحوال العباد جملة وتفصيلا فلا يحجب
دعاه من دعا ظمنا لله تعالى ما به اضرار غير مستحق وهو سبحانه وتعالى لا يظلم أحدا
ولا يكون هذا الدعاء سعيًا للاضرار ولا وسيلة له قلت لا سلم انه لا يؤثر ضررا وما ذكرتموه
من علم الله تعالى مسلم ولكن المدعو عليه لا يحول عالما من دواب افرقها اوسيات اكنسها
من غير جهة الداعي فيستجيب الله تعالى دعاء هذا الداعي الظالم به عليه وعمله

كالكلام على المثال الاول (الافرق) والقسم الثالث من السنة الدعاء بالافساد المستعملها من المجمع الضلال
والفساد لقوله تعالى لنوح عليه السلام ولا تسألني ما ليس لك به علم اني اعطتك ان تكون من الجاهلين وقول نوح عليه السلام
اني أعوذ بك ان أسألك ما ليس لي به علم فان معناه ان أسألك ما ليس لي بخوار سؤاله علم يدل ذلك على ان العلم بالجوار شرط في
جواز السؤال فلم يعلم جواره لا يجوز سؤاله وأ كذا الله تعالى ذلك قوله اني اعطتك ان تكون من الجاهلين واللفظ المجمل لا سيما
الصادر ممن علب عليهم من المجمع الضلال والفساد غير معلوم الجواز لجواز اشتغاله على ما يأتي جلال الروية فلذا منع العلماء
من الدعاء بالافساد المجمية الصادرة ممن علب على عاداتهم من المجمع ذلك حتى يعلم خلوصها من الفساد ومنع مالك رحمه الله تعالى
من الرقي بها وأما الصادرة ممن لم يعب على عاداتهم من المجمع ذلك فيكفر الدعاء والرقي بها سد الذريعة (والقسم الرابع) من السنة

الدعاء على غير طالم لان الله سبحانه وتعالى وان كان عالما باحوال اعداء جملته وتفصيله وان هذا الدعاء اضرار بغير مستحق الا
 ان المدعو عليه لا يلحقوا اما ان يكون قد اترف دونه او اكتسب سيئات من غير جهة ادعى وهذا هو العالب واما ان يكون ميا
 من الذنوب وطهار من جميع الذنوب فيجوز على الاول ان يستحب الله تعالى هذا الدعاء ويحمله سببا للانتقام من هذا المدعو
 عليه بدونه لسابقة ويجوز على الثاني ان يستحب الله هذا الدعاء ليحمله سببا لرفع درجات هذا المبدع صرام لا وسببا لوقوع صير
 من يصار فيحصل له الجزيل من ثواب فادهم ويكون الداعي على كلا الوجهين طالما دعاؤه الذي دفعه الله تعالى في الدعاء عليه
 لانه سعى في اضرار غير مستحق وكل المساعي الصادرة عن حرام فيما دعاؤه الله تعالى على دعائه بغير حق وبغير حق ان الله
 ان قد يغد في عبده المؤمن بهم (٢٩٢) اعدو والكافر وسيف القاتل له طالم كما يستطع عليه السامع والموام

وان لم يصدر منه في حقها
 ما يوجب ذنبا اما مؤاخذه
 له بدونه او رفعه لدرجته
 فكما ان صاحب السيف
 والرفع طالم وقد الله
 سيئه ورحمه في المظلم
 ويأقبه على ظلمه كذلك
 صاحب الدعاء طالم
 بدعائه وينفذ الله دعائه
 في المظلم ويأقبه على
 ظلمه ايضا والكل عدل
 من الله تعالى (في سيئه)
 اجاز مالك وجماعة من
 العلماء الدعاء على الظالم
 وادعى الاصل ان دليله
 قوله تعالى ولئن انتصر بعد
 ظلمه فاولئك ما عليهم من
 سبيل قال ابن السبط
 وابس كذلك وانما الآية
 دليل على جواز الانتصار
 الذي هو الانتصاف
 منه على درجة لا يكون
 فيما ريادة على قدر الظلم

سببا للانتقام من هذا المدعو عليه بدونه السامع كما يتعديه سهم مدو وكافر وسيف القاتل
 له طالم اما مؤاخذه له بدونه او رفعه لدرجته مع ان صاحب السيف والسهم طالم وكذلك صاحب
 الدعاء طالم بدعائه وبعد الله دعائه كسيه ورحمه وادى يسلط الله عليه السامع والموام للانتقام
 وان لم يصدر منه في حقها ما يوجب ذلك وساق هذا الداعي ايضا على دعائه بغير حق والكل
 عدل من الله تعالى لو جاوز ما خلو هذا المدعو عليه من ذنوب مطلق وطهارته من جميع الذنوب
 لجوزنا استحسان هذا الدعاء ليحمله الله سببا لرفع الدرجات وطهار صير السد ورضاه فيحصل له
 الجزيل من ثواب واما الدعاء على الظالم فقد قال مالك وجماعة من العلماء بجواره والسنة في
 ذلك قوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل لكن الاحسن الصبر والعفو لقوله
 سببا للانتقام من هذا المدعو عليه بدونه السامع كما يتعديه سهم مدو وكافر وسيف القاتل
 طالم اما مؤاخذه له بدونه او رفعه لدرجته مع ان صاحب السيف والسهم طالم وكذلك صاحب
 الدعاء طالم بدعائه وبعد الله دعائه كسيه ورحمه وادى يسلط الله عليه السامع والموام للانتقام
 وان لم يصدر منه في حقها ما يوجب ذلك وساق هذا الداعي ايضا على دعائه بغير حق والكل
 عدل من الله تعالى لو جاوز ما خلو هذا المدعو عليه من الذنوب مطلقا وطهارته من جميع الذنوب
 لجوزنا استحسان هذا الدعاء ليحمله الله سببا لرفع الدرجات وطهار صير السد ورضاه فيحصل له
 الجزيل من ثواب قلت مقالته في هذا الفصل صحيح الا قوله وطهار صير السد ان كان يراد به
 اشتراط الصبر في رفع الدرجات بالمصائب والآلام وشبه ذلك مما هو غير مكسب على ما سبق له في
 الفرق لكاث والسبب ولما ثبت وسبق الاول في عذ لفي اياه في ذلك وان كان لم يرد اشتراط صير
 في ذلك بل اراد ان ذكره من جهة دعوة الظالم وغير ذلك من لمصيبات يكون سببا لرفع الدرجات
 من غير شرط الصبر ويكون ايضا سببا لوقوع الصبر من لصار بعد حاش قوله هذا الك وباعضه
 هذا القول والله تعالى اعلم قال (واما الدعاء فقد قال مالك رحمه الله وجماعة من العلماء بجواره
 والمستند في ذلك قوله تعالى ولئن انتصر بعد ظلمه فاولئك ما عليهم من سبيل لكن الاحسن
 الصبر والعفو لقوله

وبالوجه الذي ابيح الانتصاف به وجواز الانتصاف

لا يستلزم جواز الدعاء عليه الا ان يكون الدعاء شيع اسباب الانتصاف منه وقد يسوع دعوى دلالة الآية عليه ضمنا
 لا صريحا ولما الدعاء بغير ذلك فليس فيها دلالة على جواره لا ضمنا ولا صريحا اه لئن قال الاصل وسلمه ان الشاطر حيث
 قدنا بجواز الدعاء على الظالم فلا تدعو عليه يؤلمه من اسكاد الدنيا لم تقتضها جناحه عليك بان يحيى عايت جناية وتدعو عليه
 باعظم منها فتكون حانيا عليه باقدار الزائد والله تعالى يقول فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم
 بل تدعوا عليه يؤلمه من اسكاد الدنيا تقتضها جناحه ولا يدعى ان تدعوا عليه بملاسة معصية من معاصي الله تعالى ولا
 بالسكبر صريحا او ضمنا بل تقول اللهم رقه سوء الخنة او غير ذلك من امبارت الدلالة على طلب سكبر وان

كان الصحيح كما قال ابن الشاط ان مراد المعصية ليس ما احسن الا ان اقترن بإرادته المعصية قول في المعصية التي هي قول أو فعل في المعصية التي هي فعل بذلك معصية واما مجرد الإرادة فليس معصية على ما اقتضاه قوله صلى الله عليه وسلم ان الله تجاوز لامرئ مما حدثت به نفسه ما لم يعمل او يتكلم فأرادة الكفر داخلية تحت عموم الحدث المذكور ولا أعلم لهذا الحديث الآن معارضا فلا يكفر لمريد الكفر حيث لم يقع منه الكفر بقول ان كان ذلك الكفر قولاً او بفعل ان كان ذلك معصية فقول ان لا يكون مريد ما يلزم عنه الكفر كافراً لا مان كان إرادته كفر الغير بقصد نفسه لرجحان الكفر عنه على الايمان فهذا كفر وان كانت إرادته كفر الغير بقصد استمراره فهي معصية غير كفر اهـ قلت وكذا ان اراد معصية الغير بقصد نفسه بالمعصية لرجحان المعصية على الطاعة عنه او اراد معصية الغير بقصد (٢٩٣) استمراره فهي لمكان الرضى بالمعصية

في الاول واضرار الغير في الثاني فافهم بل الاحسن للمطلوم الصبر والتمسك عن الطمئنة قوله تعالى ولن يصبر وظهر ان ذلك لمن عزم الامور أي من معزومها ومطلوبها عند الله تعالى من ز - في الاحسان على ذلك ان ادعى له الاصلاح والخروج عن الظلم عند احسن الى نفسه بمثوبة العفو وتحصيل مكارم الاخلاق والى الجاني بالنسب الى اصلاح صفاته والى الناس كافة بالنسب الى كفايتهم شره وهذه ثلاثة انواع من الاحسان لا ينبغي ان تفوت اللبيب لاسيما وقد روى ان الانسان اذا ادعى بمكره

تعالى ولن يصبر وعمران ذلك على عزم الامور أي من معزومها ومطلوبها عند الله تعالى فان زاد في الاحسان على ذلك بان دعا له الاصلاح والخروج عن الظلم فقد احسن الى نفسه بمثوبة العفو وتحصيل مكارم الاخلاق والى الجاني بالنسب الى اصلاح صفاته والى الناس كافة بالنسب الى كفايتهم شره فهذه ثلاثة انواع من الاحسان لا ينبغي ان تفوت اللبيب لاسيما وقد روى ان الانسان اذا دعا بمكره على غيره بقول له الملائكة ولك مثله واذا دعا بحبر لاجد تقول له الملائكة ولك مثله (سبحه) من الطامة من اذا علم بالمساحة والعفو زاد طغيانه ولا يردعه الا اظهار الدعاء عليه فليكن تعالى ولن يصبر وغفران ذلك لمن عزم الامور أي من معزومها ومطلوبها عند الله تعالى فان زاد في الاحسان على ذلك بان دعا له الاصلاح والخروج عن الظلم فقد احسن الى نفسه بمثوبة العفو وتحصيل مكارم الاخلاق والى الجاني بالنسب الى اصلاح صفاته والى الناس كافة بالنسب الى كفايتهم شره فهذه ثلاثة انواع من الاحسان لا ينبغي ان تفوت اللبيب لاسيما وقد روى ان الانسان اذا دعا بمكره على غيره بقول له الملائكة ولك مثله واذا دعا بمكره على غيره بقول له الملائكة ولك مثله (سبحه) من الطامة من اذا علم بالمساحة والعفو زاد طغيانه ولا يردعه الا اظهار الدعاء عليه فليكن

لا يريد من حبايته يقول له الملائكة ولك مثله وان ادعى بحبر لاجد حاراً او ريثاً يقول له الملائكة ولك مثله نعم به في الظلم لدى لا يردعه الا اظهار الدعاء عليه ان يكون العفو عنه فيما بينك وبين الله تعالى وان لا يظهر له ذلك بل اظهار ما فيه صلاحه من دعائه عليه واما من يجود ايا جودت عليه فيدعى اظهار ذلك له (والقسم الخامس) من الستة الدعاء بطلب وقوع المحرمات في الوجود اما لنفسه كان بقول انهم أمته كافر أو أسقه خمر أو أعنه على المكس القلاني أو وطيء الاجنبية الفلانية وهي مشتملة على معصية واما لغيره عدوه كقوله اللهم لا تم ولا ما على الاسلام اللهم ساطع عليه من يقتله أو يأخذ ماله أو صديقه كقوله انهم يسر له الولاية الغلابية أو اسر القلاني وصحه الموز يرفلان أو لك فلان ويكون جميع ذلك مشتملاً على معصية من ماضي الله تعالى فجميع ذلك محرم تحرير الوسائل ومنزلته من التحريم رتبة متعلقة فالدعاء بتحصيل اعظم المحرمات

أقبح الدعاء ودليل أن الدعاء المحرم محرم ما روى من دعائي لقاسق بالبدن فقد أحب أن يعصى الله تعالى ومحبة معصية الله تعالى محرمه (والقسم السادس) من ستة الدعاء الموم استنفاف صفة في القدرة والارادة كقول الداعي اللهم قدر ما أوافض له ما خير أو استشفاع العلم كقول الداعي اللهم اجعل سعادتنا مقدورة في علمي قال الأصل ووجه ذلك أن الدعاء بوضعه المعوي إنما تناول المستقبل لانه طلب والطلب في الماضي محل فيكون مقتضى الدعاء الاول والثاني أن يقع تقدير الله تعالى في المستقبل من الزمان والتقدير جميعه وقع في الاول فيكون قوله في الاول اللهم قدر لي وكذا قوله في الثاني اللهم افض لي لان معنى اقض مساوفي أعرف لمعي قدر يقتضي مذهب من يرى انه لا قصاء في الاول وان الامراف كما خرجته مسلم عن الخوارج وهو فسق ولا جامع قال وكذلك يقال في الدعاء ثالث (٢٩٤) لان الذي يتقدر في العلم هو الذي تطلعت به الارادة القديمة فكما يستحيل

استنفاف استنفاف الارادة به يستحيل استنفاف استنفاف العلم به يستحيل استنفاف العلم بالسعادة فيكون محرم ما روى لا يكون قوله اللهم اقدر أو افض الخ محرم الا بهام المذكور الا بعد الاطلاق وعدم اليقينة اما ان اراد بالتعابير الدسيسة محرم فلا حرمة ولا معصية وحديثه يمتنع ان يعتقد ان التقدير فيما ورد عن الشارع صلى الله عليه وسلم من قوله في الاستخارة واقدري الخ حيث كان ورضي به بمعنى التيسير مجازا اه وقال ابن الشاطب ما خلاصته ان الدعاء بالاول والثاني وارأوها استنفاف صفة في القدرة والارادة لا يقتضيان الى فيه كما قال الأصل بعد ان ورد عن الشارع

العلم عنه بينك وبين الله تعالى ولا يظهر له ذلك بل اظهر له ما فيه صلاحه واستصلاحه ومن يجوز اذا جدت عليه كان سمة خير فينبغي اظهار ذلك له وحيث قلنا بجوار الدعاء على الظالم فلا تدعوا عليه بملاسة معصية من معاصي الله تعالى ولا بالكفر فان اراة المعصية معصية وارادة الكفر كفر بل تدعوا عليه بالكفر بالبدن ولا تدعوا عليه بمؤلة لم تقتضها جديته عليه بل يحى عليك جناية وتدعوا عليه بعظم منها فهذا حرام عليك لانك حان عليه بالمقدار الزائد والله تعالى يقول لمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فتأمل هذه الضوابط ولا تخرج عنها فان قلت فان قال اللهم ارفقه سوء الخاتمة أو غير ذلك من عبارات الدالة على طلب الكفر هل يكون هذا الداعي كافرا أولا لان ارادة الكفر كفر واعتاد اب مر يد لما طلبه قلت الداعي له العقوبة بينك وبين الله تعالى ولا يظهر له ذلك بل اظهر له ما فيه صلاحه واستصلاحه ومن يجوز اذا جدت عليه كان سمة خير فينبغي اظهار ذلك له قلت ما فاه في ذلك صحيح قال (وحيث قلنا بجوار الدعاء على ظالم فلا بدعوا عليه بملاسة معصية من معاصي الله تعالى ولا بالكفر فان ارادة المعصية معصية وارادة الكفر كفر) قلت ليس هذا الاطلاق عمدي صحيح بل ان افترق ارادة المعصية قول في المعصية في قول أو فعل في المعصية في هي من ذلك معصية والا فلا على ما افصاه قوله صلى الله عليه وسلم والله تعالى لا يهدي القوم الظالمين فاعلم ان هذا الحديث الآتي معارضا فلا فائدة الكفر داخله تحت عموم الحديث المذكور ولا أعلم لهذا الحديث الآن معارضا فلا اهر والله تعالى اعلم هذا في ارادة الله ان يعصى أو ان يكفر فكلا الارادتين معصية لا كفر والله تعالى اعلم وقوله (بل تدعوا عليه بالكفر بالبدن ولا تدعوا عليه بمؤلة لم تقتضها جديته عليك ان يحسن عليك جناية وتدعوا عليه بعظم منها فهذا حرام عليك لانك حان عليه بالمقدار الزائد والله تعالى يقول لمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم فتأمل هذه الضوابط ولا تخرج عنها) قلت ما فاه فيه صحيح قل (فان قلت فان قال اللهم ارفقه سوء الخاتمة أو غير ذلك من عبارات الدالة على طلب الكفر هل يكون هذا الداعي كافرا أولا لان ارادة الكفر كفر والطالب مر يد لما طلبه قلت الداعي له

حالات

صلى الله عليه وسلم في قوله في الاستخارة واقدر لان مقتضى استنفاف استنفاف صفة

القدرة والارادة قرينة صارفة ومعصية للحمل على ان المراد بالدعاء الاول وثاني ما يحور من استنفاف المقدور والمراد بالاستخارة فيهما الايهام المذكور واما لدعاء الثالث فيمتنع لايهامه استنفاف العلم كما قال الأصل لانه لم يرد عن الشارع استنفاف العلم فيما علمت من ماورد في استنفاف القدرة والارادة من قوله صلى الله عليه وسلم في الاستخارة واقدر فليس الايهام هنا مثل الايهام في الاول والثاني لعدم ورود الايهام هنا عن الشارع صلى الله عليه وسلم في علمت ووروده عنه صلى الله عليه وسلم هناك اه قلت ووجه ما قاله ابن الشاطب ان دعاءه يستحيل في حقه تعالى ثلاثة أقسام (القسم الاول) ماورد هو نفسه في كتاب أوسنة صحيحة كالأستواء في قوله تعالى الرحمن على العرش استوى والتوفيق في قوله تعالى يحاورهم من فوقهم والانيان في قوله تعالى

هل ينظرون إلا أن يأنبهم الله في ظلل من النمام واخفي في قوله تعالى وجارث والوجه في قوله تعالى ويقي وجهه رث
واليد في قوله تعالى يد الله فوق أيديهم والبرول في حديث الصحيحين برول رما في كل ليلة الى سماء الدنيا والصورة في
حدسهما أيضا ان الله خلق آدم على صورته فهدى بحجراته على الله تعالى لكي امام مع التأويل التفصيلي كما هو طريقه الخلف
بان يقال المراد بالاستواء الاستيلاء وانك يا قال

قد استوى بشرط على العراق من غير سيف ودم مهوراق

وبالفوقية التماثل في العظمة دون المكان والانيار ايان رسول عذابه اورحمته ونوابه وكذا البرول والوجه الذات الوجود
وباليد القدرة ويرجم ضمير على صورته الى الاح المصريح في (٢٩٥) الطريق الاخرى التي رواها مسلم فقط

حالتان تارة يريد الكفر بالعرض لا بالذات ويقع تاسا لمقصوده لانه مقصوده هذا ليس بكفر
كما قال عليه السلام وددت ان اقتل في سبيل الله ثم احبي فاقبل ثم احبي فاقبل وقد طلب رسول الله
صلى الله عليه وسلم ان يقتل في سبيل الله وقتل الانبياء كهر لسكره عليه السلام مراده ومقصوده
مارل الشهداء وما عدا ذلك وقع تاسا لمقصوده لانه مقصوده فقتل هذا لا حرج به من هذا
الوجه وكذلك ما حكاه الله تعالى عن أحد ابني آدم من قوله اني اريد ان نموت بانمي وانموت
فتكون من أصحاب النار مقصوده انما هو السلامة من القتل لامن ان يقتل ويصدر منه معصية
القتل وان يلزم عن ذلك معصية أخيه مما شرة القتل لا يضره ذلك ولذلك قال عليه الصلاة والسلام
كن عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل فامر ان ير بد أن يقتله غيره ولا يرم هو على القتل فان
المقصود بالذات انما هو السلامة ووقع غير ذلك تاسا

حالتان تارة يريد كهر بالعرض لا بالذات ويقع تاسا لمقصوده لانه مقصوده هذا ليس بكفر كما قال عليه
السلام وددت ان اقتل في سبيل الله ثم احبي فاقبل ثم احبي فاقبل وقد طلب رسول الله صلى الله عليه
وسلم ان يقتل في سبيل الله وقتل الانبياء كهر لسكره عليه السلام مراده ومقصوده مارل الشهداء
وما عدا ذلك وقع تاسا لمقصوده لانه مقصوده فقتل هذا لا حرج به من هذا الوجه قلت قد تقدم
ان يريد الكفر ليس بكفر ما يقع منه الكفر بقول ان كان ذلك الكفر هولا أو فعل ان كان
ذلك فعلا فريد ما يلزم منه الكفر أولى ان لا يكون كافرا قال (وكذلك ما حكاه الله تعالى عن
أحد ابني آدم من قوله اني اريد ان نموت بانمي وانموت فتكون من أصحاب النار مقصوده انما هو
السلامة من القتل لامن ان يقتل ويصدر منه معصية القتل وان يلزم عن ذلك معصية أخيه مما شرة
القتل لا يضره ذلك) قلت لا يلزم من ذلك كفر كما تقدم قال (ولذلك قال عليه الصلاة والسلام كن
عبد الله المقتول ولا تكن عبد الله القاتل فامر ان ير بد أن يقتله غيره ولا يرم هو على القتل فان
المقصود بالذات انما هو السلامة ووقع غير ذلك تاسا) قلت قوله فامر ان ير بد أن يقتله غيره ولا يرم
هو على القتل ليس بصحيح فامر ان ير بد أن يقتله غيره ولا يرم هو على القتل فانه لم يجر
في لفظ النبي صلى الله عليه وسلم دكر ارادته ولاد كرهه الى امره بالسلامة ورك المقاتلة التي

بقوله واعلم ان من قتل جسما كالجسام فاسق ولا يجوز على استظهار بعض شيئا كره كيف وقد صرح وجهه لا كالجوهه ويد لا
كالايدى ثم لم ترد عبارة جهم فليأمل انما باقها قلت ومن هذا القسم قول القائل انما تعالى في مكان ليس كمكان الحوادث
لانه قد صرح استواء على العرش لا بالاستواء على السرير ثم لم ترد عبارة مكان بل قال امام الحرمين حديث لا تفصلوني على
يونس فيريد انما تعالى منزه عن المكان ألا ارادوا نزهه عن الجهة لكان محمدا صلى الله عليه وسلم في معراجيه أقرب من يونس
في نزول الحوت به لقاء البحر كما أفاده الامير في الحاشية المذكورة (والقسم الثالث) ما لم يرد هو ولا بطيره في كتاب ولا سمة
صحيحة والى مثله وحكمه أشار العلامة الامير في الحاشية المذكورة أيضا بقوله وذهب بعض المتصوفة والعلامة الى انه تعالى
الوجود المطلق وان غيره لا يتصف بالوجود أصلا حتى اذا قالوا الانسان موجود فمتاه ان له تماثلا بالوجود وهو الله تعالى وهو

اذا قتل احدا من آحاد
فليتجنب الوجه فان الله
خلق آدم على صورته
والمراد بالصورة الصفة
وامام مع التأويل الاجمالي
وبعض علم المسمى
المراد من ذلك النص
تفصيلا اليه تعالى كما
هو طريق السلف كما
قال الامام مالك لما
سئل عن قوله تعالى
الرحمن على العرش استوى
الاستواء معلوم والكيف
مجهول والسؤال عنه
بدعة كما في شرح عبد
السلام على جوهرة
التوحيد (والقسم
الثاني) ما لم يرد
في كتاب أو سنة صحيحة
والى مثله وحكمه أشار
العلامة الامير في حاشيته
على شرح الشيخ عبد
السلام على جوهرة التوحيد

كفر ولا حلول ولا اتحاد فان وقع من اكار الاولياء ما يؤم لك اول بما يباسه كما وقع منهم في وحدة الوجود كقول بعضهم
 في الجملة الا الله اريد ان ما في لجملة والكون كماله لا وجود له الا الله ان تتدبرك السموات والارض ان تروا ولا شيء زائل ان
 أمسكها من أحد من عبده وذلك اللفظ وان كان لا يجوز شرعا لا يهائم له لكن القوم تارة يعلمون الاحوال فان الانسان ضعيف
 الا ان تمكن بقاءه المولى سبحانه ورأيت في معانيخ الكتوزان خلج قال يا وفيه هية من شعوره بنعته ثم في شهوده وقال
 الله في كتمان في مقامين محققين لكن من ألقى قتله الجسد كما في شرح سكبرى عملاط هر الشرع الذي هو امر الدائن الظاهر
 والجملة فاما ما عظيم لا تحيط به العارة والوجدان بخلاف بحسب سير يد الحق ورأيت وأطه في كلام ابن وفا ان من أعظم
 اشادات وحدة الوجود قوله تعالى (٢٩٦) سترهم آياتنا في الآفاق وفي أنفسهم حتى تتبين لهم آياته الحق أولم يكف

ربك انه على كل شيء
 شهيد الا انهم في هربة
 من انقاء ربهم الا انه بكل
 شيء محيط أو صبح في
 الحديث كنت سمعته
 وبصره الخ ومن الغضب
 اشاراه قول الى مدين
 الذليل سادى

الله قن ودر الوجود ووحوى
 ان كنت مرتدا بلوع كمال
 في كل دور الله ان حقه
 عدم على تفصيل ولا جلى
 واعلم بانك والعوالم كلها
 لولاه في محروفي اصمحلان
 من لا وجود لداته من دانه
 وجوده لولاه عين محال
 والمارفون احوالهم يشهدوا
 شيئا سوى اشكر المتعالى
 وراوا سواه على الحقيقة
 هالكا

في الحال والمضى
 والاستقبال
 ام لفظها قلت ومما هو

وارة يريد كهر. لذات هذا كافر اذا كان مقصوده ان يعصى الله بالكفر بس لا كبريت هو
 الداعي اذا كان مقصوده ان يعصى هذا المدعو عليه ربه لا ان يكفر بالله ويقع الكفر به المقصوده
 هذا ليس بكافر مع فلا يكون مدعو عليه حتى عليه جناية يستحق ان يقال عليها من الدعاء العظيم
 فيكون عاصيا بجنايته على المدعو عليه لا كافر بهذا تفصيل حال هذا الدعاء وقد عطف جماعة فاقنوا
 بالتكفير مضاعفا وليس كذلك (قسم الله في عشر) من الدعاء المحرم الذي ليس بكفر وهو ما استناد التحريم
 من متاعه وهو المدعو له لكونه طب لوقوع المحرمات في الوجود اما الداعي فكذلك له منهم امته
 كافر أو اسفه مجرا وأعنه على المكس الذي أو وطء الاجنبية الفلانية وبسر له الولاية الفلانية
 وهي مشتملة على معصية أو يطلب ذلك لغيره اما لعدوه كقوله اللهم لا عت فلا على الاسلام
 اللهم ساط عليه من يقتله أو ياخذ ماله وأما لصديقه فهو له اللهم يسر له الولاية الفلانية أو السهر
 الفلاني أو صحة الوز برفلان أو لك فلان وكون جمع لك مشتملا على معصية من معاصي الله
 على فجميع ذلك محرم تحرير لوسان ومرتبه من التحريم مبركة متلفه فالدعاء بتحصيل أعظم
 محرمات قبح دعاء وبروى من دعا بما سقى الله فقد أحب أن يعصى الله تعالى وبخبة معصية
 ربما أدت ان ان يكون فان لا قل (وارة يريد الكفر ماد ذات هذا كافر دا كان مقصوده ان
 يعصى الله تعالى بالكفر ليس الا) قلت ليس ذلك صحيح ان اذا اراد كهر عليه مقصود اصرار
 ذلك مع في معصية غير كهر الا ان يكون ارادته كهر غير مقصود به لرحمته الكفر عنده
 على الايمان بهذا كهر والله تعالى اعم قال (كذلك هذا المدعى اذا كان مقصوده ان يعصى الله هذا
 المدعو عليه ربه لا أن يكفر بالله وضع الكفر من المقصوده بهذا ليس بكافر) قلت ما قد صحیح
 قال (هذا تفصيل حال هذا الدعاء وقد عطف جماعة فاقنوا بالتكفير مطلقا وليس كذلك)
 قلت قد سبق انه ليس بكفر ولا ادعاء الكفر ولا ما يؤدي اليه وما قال في القسم ثانی ثمر
 صحیح وكذلك ما قال في الفرق الرابع والسبعين والمائتين وهو آخر مرقوق وهما اسن الكلام
 على كتب انوار البروق بما وفق الله اليه وعان عليه وله حمد على ذلك وكل امعة أمم بما
 وصلي الله على سيدنا ومولانا محمد وعلى آله وصحبه وسلم تسليما اهـ

جاء على مذهب بعض المتصوفة والملازمة اند كور قول صاحب التبعة المرسلة ان ذلك الوجود تعالى
 محيط بجميع الموجودات احاطة المروم بالوارم والموصوف بالصفات لا احاطة بالطرف بالمطروف ولا كاحاطة الكل
 بالجزم تعالى عن ذلك علوا كبيرا ه كالا يحق على مصنف ومما هو جار ايضا على ذلك بل أفصح منه قول الله ان مكانه تعالى
 محيط به عالم بذاته لا بصفاته كالعلم والقدرة اذ هو طاهر في ان ذاته تعالى لثي محكا محيط به عالم احاطة الطرف بالمطروف
 أو اكل الجرم تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا فتحصل ان في موهب ما يستحيل في حقه تعالى ثلاث قواعد (الاولى) ان كل ما ورد
 الادب بطلاقة نفسه في كتاب أو سنة صحيحة كاستدراك القدرة أو الارادة في الدعاء الاول والثاني جاز اطلاقه عليه تعالى
 مع حمله على ما يتيق بجلاله تعالى بقرينة استحالة معده (والثانية) ان كل ما ورد الادب بطريقه في كتاب أو سنة صحيحة ولم يرد

فهو كاستشفاء العلم في الدعاء الثالث هو حرام وليس بكفر (ولذلك) أن كل ما لم يرد لادب به ولا يظن في كتاب ولا سنة صحيحة كقول بعض الصوفية والفلاسمة أن الله تعالى هو الوجود المطلق ولا وجود غيره وأما له اتفاق بالوجود وهو الله تعالى فهو كفر بهذه الادعية التي في الأقسام ستة كلها أدعية محرمة أما كبيرة أو صغيرة أن تكررت صارت كبيرة وسقيا بأنه في الأصل وإن الشاط والسنة الماضية من الاثنى عشر أقسام الدعاء المحرم الذي ليس بكفر التي استقرها الأصل في مسلم ابن الشاط ما ادعاه الأصل في وجه تحررها وقال والله قل الحارص على دينه أول ما يسعى في تحصيل السلام والخلوص من المهالك وحديث بطلب الأرباح فهذا ما حصرني من الأربعة المهي بها المحرمة وما عداها ليس بمحرم عملا بالاستقراء وهذا الفرق وهذه الأقسام قل إن وجدت في الكتب ثم التصريح في هذا الوجه من الموجود في بعضها كلمات يسيرة مشيرة إليهم افتاء له والحق ما تقدمه نظيره فيصسط لك إباح من غيره (وصل) في بيان وجه تحريم الأقسام الستة السابقة الذي ادعاه الأصل وما سبقه من ابن الشاط (لعمري الأول) أن بطلب الداعي من الله تعالى المستحيلات المعقبة التي لا تخل بالجلال الربوبية كان يطلب من الله تعالى أن يجعله في مكانين متعاشرين في زمن واحد ليكون مطلعا على أحوال لافيين أو يطلب منه تعالى الاستماع في ذاته عن الأعراض ليسم طول عمره من الآلام والآلام ولا يكاد والخاف وغير ذلك من السبل يابها أيضا من المستحيل عقلا لكن عدم لا يجوز العرو عن الأعراض لعدم نوره فافهم ادعى لأصل محرمه مطعنا نظرا لكونه سوء أدب على الله تعالى من جهة أن الملوك لا يطلب منهم إلا ما علم أنه في قدرتهم ولا فقد عرضهم للمحر لا سيما والممد مورا لا يطلب إلا ما يتصور وقوعه إلا يكون متمكنا بالربوبية أنه وتمقده من الشاط بارفاقه من محريم الدعاء بالكون في مكانين في زمن واحد وان الممد مورا أن لا يطلب إلا ما يتصور وقوعه وأنه يلزم من طلب ما لا يتصور وقوعه (٢٩٧) التحكم بالربوبية لا وجه لشيء

عالمى محرمة قبل ذلك على أن ادعاه المحرم يحرم هذه كلها ادعية محرمة أما كبيرة أو صغيرة أن تكررت صارت كبيرة وسقيا والمائل الحارص على دينه أول ما يسعى في تحصيل السلامة والخلوص من المهالك وحديث بطلب الأرباح فهذا ما حصرني من الأربعة المهي بها المحرمة وما عداها ليس بمحرم عملا بالاستقراء وهذا الفرق وهذه الأقسام قل إن وجدت في الكتب ثم التصريح في هذا الوجه فافهم ادعى لأصل محرمه مطعنا نظرا لكونه سوء أدب على الله تعالى من جهة أن الملوك لا يطلب منهم إلا ما علم أنه في قدرتهم ولا فقد عرضهم للمحر لا سيما والممد مورا لا يطلب إلا ما يتصور وقوعه إلا يكون متمكنا بالربوبية أنه وتمقده من الشاط بارفاقه من محريم الدعاء بالكون في مكانين في زمن واحد وان الممد مورا أن لا يطلب إلا ما يتصور وقوعه وأنه يلزم من طلب ما لا يتصور وقوعه (٢٩٧) التحكم بالربوبية لا وجه لشيء

(٣٨ - العروق - رابع) و"ملوك المعظمين والممد حو طلب الملوك المستحيلات المعقبة والممد مورا لا يطلب إلا ما يتصور وقوعه إلا يكون متمكنا بالربوبية أنه وتمقده من الشاط بارفاقه من محريم الدعاء بالكون في مكانين في زمن واحد وان الممد مورا أن لا يطلب إلا ما يتصور وقوعه وأنه يلزم من طلب ما لا يتصور وقوعه (٢٩٧) التحكم بالربوبية لا وجه لشيء

في ترفيقهم لا على قصد تمجيدهم بل لما أن قول من خاطب الله تعالى مثل ذلك تعين أن يكون قاصدا للمدح في التمجيد كما هو الواجب في حقه فيكون مطعنا ما جاور الأجر عليه راما أن يكون قاصدا للتمجيد فيكون عاصيا وإما أن يكون غير قاصدا لهذا ولا لهذا فيكون معظيما بصورة المدح مع أنه غير مطع ولا عاص بال قصد لمدحه عدا (والقسم الثاني) أن يسأل الداعي من الله تعالى المستحيلات العادية وله أمثلة منها قال أن يسأل الله تعالى الاستماع عن النفس في الهواء بيا من الاحتياق على نفسه وأن يسأل الله تعالى العافية من المرض أو الدهر ليفتح له سواه وحواصه وأعصائه أو الدهر أو أن يسأل الله تعالى الولد من غير راع أو ثمار من غير أشجار وغراس أو يقول اللهم لا ريم في شدة أو أعطنا حمر الديار الآخرة وأصرف عاشر الديار الآخرة على عمومها دلا بد أن يفوته رتبة البيوة ومرتبة الملائكة ودرجات الأنبياء في الجنة ولا بد أن يدركه بعض الشرور ولو سكرات الموت ووحشة القيوم ومنها كمال قال ابن الشاط أن يسأل الله دوام أصابة كلامه من الحكيم الدقيقة والعلوم الشريفة أيد الدهر ليفتح ذلك على سائر القضاة ويستمتع به في تصرفاته أكثر من سائر العلماء قال الأصل وقس على هذه نظرها بل بل يجب كل عاقل أن يفهم عوائد الله تعالى سبب البقية بل رتب الله تعالى ملكته على نظام دهره ووضعها على قانون قصاه وقدره لا يسأل عما قبل وأداسال الداعي من الله تعالى تمجيده بملكته ونقض طامه وسلوك غير عوائده في ملكه كان سبب الأدب عليه عروجل بل ذلك سوء أدب على أدنى الملوك بل الولاة قال والله تعالى يجب له من الاجلال فوق ما يجب خلقه فما في الاجلال خلقه أولى أن ينافي جلاله من كل نقص بل قد عاب الله سالي جميع خلقه بقوله تعالى وما قدروا الله حق قدره أي ما عظموه حتى تعظمه وقال عليه الصلاة والسلام لا أحصى ثناء عليهن انت

كما ثبت على من استحق ثوابه على من استحق ثوابه الخوق ولا لا بد من المسحوق قال ولذلك طالب العلماء وسطوا
 جنة من النار حيث وسطوا شعار من عرر دوزخ في الجحيم من أهل نوري غير الرمن مثل طين من الله على خرق
 عوائده لهم في هذه الاحوال فهم يستدرونهم سائرون الى الله وهم يهون عطايا ان هذه الخلق حقة التوكل وان
 ماعداها ياتي الاعتماد على الله تعالى وهذا عظم قدره وحل سيداتوكين محمد رسول الله مكة بحقوق الخليل والرحل والكرام
 ونسبح في كتيبه الخضراء مطهرا بن ذريع وعلى اسماء من جديد وقال اول امر من مصفى حتى المبرر له ربي وكان
 في آخر عمره عدا كل حواله مع ربه يدخر ماله فوات وهو سيداتوكين ويحقق هذا ما ان سمى التوكل اعتماد القلب على الله
 تعالى فيما يقدره من خير او يكرهه من صير لا لجل به الله ولي بقدرته وارادته على سائر كائنات من غير مشارك له في
 ذلك ما يتج الله بالناس من رحمة ولا يملك لها ولا يملك ولا يرسل له من ربه ومع ذلك فله عوائد في ملكه ربه بحكمه فيقتضى قبول
 قدره ما يقطع القرب عن غيره ويقتضي سلوك ادبه بما من فضله من عونه وقد سمى الخلق في هذا المقام ثلاثة اقسام قسم عاملوا
 الله تعالى فيقتضى قبول قدرته للخير وشر حصوله على حقيقة التوكل واعرضوا عن لاسباب فاتهم لادب الواجب الا بعونه من
 لا حولوا لاسباب واستولت على قلوبهم فحجبهم عن الله تعالى فهو لا قسم توكل ولا ادب وهذا هو الجمع السام الذي ملك
 فيه أكثر الخلائق وقسم عاملوا الله تعالى بمقتضى قبول قدرته وعونه في ملكه فهو لا قسم عاملون بين توكل ولا ادب وهذا
 قسم الادب من خواص العلماء والاولياء والاصحاب ذلك الا ان قبل لادب خير من كثير من محل ولذلك ملك ليس وصام
 أكثر عمله لله تعالى فسأل الله السلامة في الدنيا والآخرة وقال الرجل الصالح لانه ياتي احمال عمالك وليس وأدب دقيقه أي
 يمكن استكثارك من الادب (٢٩٨) أكثر من استكثارك من العمل لكثرة حذاره وبهذه المساهمة وتدل

على تحريم طلب خرق
 عوائده تعالى ولا تقو
 يا ايديكم الى التهلكة أي
 لا تتركوا الاخطار التي دلت
 المادة على انها مائة وقوله
 تعالى وتردد فان خير
 راد اقوى أي الوايه لكم

في الفرق أربع وسيسمون والمدة من قاعدة مائة مكروه من
 الدعاء وقاعدة مائة مكروه

اعلم ان أصل الدعاء من حيث هو دعاء لادب كما تقدم ويعرض له من جهة مقصده
 فيقسم الى قسمين وقدم وما يقتضى الكراهة بذلك لاسباب خمسة (السبب الاول) الا ما كان
 كاللوعاء في الكنائس والحمامات ومواضع المجامع والحدود ومواضع اللهو والعبادة
 والمأصفي والمجتمعات كالسجود وكذا في الأسواق في طلب منها وقوع الحدود العاصية

والايمان

من الحاجة الى السؤال ولسرقة فاهم كانوا يسافرون في الجم دوايح يعبراد هو يقع

بعضهم في احدى المسببات المذكورة في السؤال والسرقة فاهم الله تعالى احترام عوائد وحرم عليهم تركها فان المأمور به منهم
 عن ضده بل اضداره وقد قيل لبعضهم ان كنت متوكلا على الله ومعتد اعليه ووما قصصه فقدره لى منك من هذا الخطا فلا يصيبك
 الا ما قدر لك فقال ان الله تعالى حاق عباده ليحرمهم ويمنعهم لى سلوك لادب مع الله تعالى حرم الله تعالى
 من اهل الادب ومع عبادته حتى يهزمه وكرمه مع عور طلب خرق المدمم الله تعالى بلا يباء لان عاتهم عليهم الصلاة والسلام
 خرمهم وكذلك من له عادة مع الله تعالى يحرقها من الاولياء لجرابه على عادته فلا يقدريه من المريدين فله ذب وكذلك لمن لا يكون
 ويباحث ارادته خرقه ان يجعله واامن اهل انولاة حتى يستحق خرق المدمم هذه الاقسام الثلاثة ليست حراما انتهى
 وتعمقه ان الشاط بن دعواه ان طلب خرق لمواند من الله تعالى اسمه ادب عريضة عن الحاجة الا ما أشار اليه من القياس
 على التوكل وهو قياس لا شك في مساهة واليب والدم الذي دل عليه قوله تعالى وما قدروا الله حق قدره الآية وقوله صلى الله
 عليه وسلم لا احمى ثناء الحديث لا يحق بشر الا ان كان انشاء لائق بجلاله تعالى مما يدخل تحت اكسابهم ثم قصروا فيه
 واما ان كان مما لا يدخل فلا لحقهم دم لا يكلف الله نفسا الا وسع قال وحيط من عبط من العلماء جماعة العباد فيما ذكره
 عبط من أولئك العلماء لانه متى على اسماهم الطل باوشت الما وسادة الطل جامعة للمسلمين مجموعة شرعا وكيف بالعباد
 منهم وذلك ان العباد الذين علموا ذلك لا يخلوا أن يكونوا ممن يعود خرق المادة له ولا عيب عليهم أو ممن لم يعود ذلك فلا
 عيب عليهم أيضا ان كانوا ممن علب عليهم في ذلك احوال لا يستطيعون دفعه والا لحقهم العيب لارتكابهم حينئذ لم يسمع
 في بال أولئك العلماء حكوا عليهم منهم من هذا لا خير دون القسم الاول والثاني ليس ذلك اساءة ظن في

موطن يمكن فيه تحسنته وعدم اسائه ويطن اهم ظانوا ان ذلك حقيقة التوكل في الظن هم اهلهم بملكون حقيقة التوكل وانه كما لا ينافي التسبب كذلك لا ينافي عدم التسبب وما ذكره من قول النبي صلى الله عليه وسلم لا حاجة له فيه على ان التوكل لا يدفعه من التسبب بل مساو كلامه يقتضي ان التوكل يصح مع التسبب ومع عدمه وباعدل النبي صلى الله عليه وسلم ان التوكل مع التسبب لا لانه لم يفتدي به ولا واداه به ليس محصيا بالخواص بل بعموم وعديم والجمهور فلما تطلب محسوم الامع التسبب اه قال البرالي وبعد سمعت ابا المعالي رحمه الله تعالى يقول ان من جرى مع الله تعالى على عادة الناس جرى الله معه على ما هو عادة الناس في كفاية المؤنة وهذا كلام حسن جدا وفيه فوائد جملة فانما اه فقطقت من ان من جرى مع الله تعالى على ان كفاية المؤنة فالتسبب جرى الله معه على الكفاية بالتسبب ومن جرى مع الله تعالى على ان كفاية المؤنة فالتسبب جرى الله معه على الكفاية بالتسبب والاحكام الشرعية واردة على الدال على الدال مع انه لافا ان يقول ان التوكل وان صح مع التسبب وعدمه وتوكل مع التسبب راجح في حقه صلى الله عليه وسلم بحاجة لتأنيب الجمهور كما سيؤلامه من شائعه مراعاة الاسباب لمصمته صلى الله عليه وسلم وتوكل مع عدم التسبب راجح في حق غيره لعدم امله من شائعه مراعاة الاسباب لعدم عصمته اه وقال البرالي في كفاية مباح ما نحن ان احدا من السعرا فصل تركه الفتوى به ريبا بين ان اخذ الزاد مباح او يوى به عون مسلم او اعانة ملهوف او نحو ذلك وتركه نقص من اخذه من كان معرنا قوى الادب بالله سبحانه وتعالى لشمله بالزاد عن عادة الله تعالى قال فانه اذا في القلب لاني من لراد وبركه فكم من حامل للراد وقلده مع الله تعالى دون الزاد يقول الرق مقسوم مبرور مع والله تعالى ان شاء اقام بدقي هذا (٢٩٩) او غيره او يوى بحمله ان يبين به

مسلم او نحو ذلك وكما
من تارك للزاد وقاية
مع الرد دون الله تعالى
قال فحصل الزاد مباح غير
حرام لوقوعه من النبي
صلى الله عليه وسلم
وكذا من الصحابة

الايمان الخاشعة فجميع ذلك بكرة الدعاء فيه من اجل ان التوكل على الله تعالى يعني ان تكون على احسن الهيات في احسن اوقات الارمان ويدل على اعتبار هذا المعنى عليه صلى الله عليه وسلم عن الصلاة في المروة والحرة وقارعه اطرق في من غمره الخلو من ذلك حصل له الدعاء مع فوات ربه الدعاء في الصلاة في الدعاء المكروهة (السبب الثاني) للكره الهيات كالدعاء مع الناس وفرط الشحم ومداومة الاحتشاش أو ملازمة الحجاسات وامادورات او قضاء حاجة لاسان ونحو ذلك من الهيات التي لا تناسب التقرب الى ذي الجلال فان فعل صح مع فوات رتبة

والسبب السابع واما احرام يدق القلب بالراد وبرك التوكل على الله تعالى فمهم ذلك ثم ما طرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم حيث قال الله تعالى له وتوكل على الخي لدى لا موت اعصا في ذلك وعن قلبه طعام او شراب او درهم او دينار كلا وحاشا ان يكون ذلك بل كان فقه مع الله تعالى ووكفه على الله تعالى كما امره فانه الذي لم يلقه ان الدين يارها ولم يمد يده الى ما يبيح خزان الارض كلها واما كان أحد الراد منه ومن السبب صالح بيات الخير لا يميل قلوبهم عن الله تعالى الى الراد والمعتبر القصد على ما علمناك فافهم وانه اه تصرف قال ابن الشاط على ان الاصل عندنا حقيقة التوكل والادب انترف بان حقيقة التوكل الملة تقتضي شمول القدرة والارادة مع الاعراض عن الاسباب وهو عين مطايع على السداد حيث قال ظانين ان هذه الحالة هي حقيقة التوكل بقوله ما قص لظاهره لذلك وقوله ان قلة الادب مجموعة مسلم ولكمه ينتفر الى دليل على ان ما ذكره من الادعية من جملة قلة الادب وقوله تعالى ولا تلقوا بأيديكم الى التهلكة وقوله تعالى وتزودوا فان خير الراد التقوى ليس فيها دليل على منع طلب المستحيل وانما فيها دليل على المنع من ارتكاب العمل على خلاف العادة والعمل على خلاف العادة هو طلب حرقها لا يلزم من المنع من أحدها المنع من الآخر اهقلت على ان الامام البرالي قال في المصحح ان في قوله تعالى وتزودوا واخرج قولين أحدهما انه زاد الآخرة ولذلك قال خير الراد التقوى ولم يقل حطام الدنيا وأساسها وثاني انه كان قوم لا يخذلوا راد في طريق الحج لا يسهم انكالا على الناس ويسألون الناس ويشكون وبلعون ويؤدون الناس فامروا بالراد أمر تنبيه على ان أحد الراد من مالك خير من أخذ مال الناس والاسكال عليهم وكذلك يقول اه وقال ابن الشاط وعلى ان احاد الاصل دعا من ليس بولي يحرق المادة احرة للدعاء بحرق المادة فكل ما أسكره من ذلك فقد أجاره على الوجه الذي ذكره واد أجاره على ذلك الوجه فقد أجاره على الجملة ولا يصح له معه

ذلك ولا حاجة الى تكثير الامثلة اه وقد اطل المرأى في تحقيق هذا المقام في مهاجته الى أن قال واماك تقول أطبقت في هذا الفصل خلاف شرط الكتاب فاقول لعمرك انه قليل في حجب ما يحتاج اليه في هذا المسمى ادهو أم شأنا في المادة بن عليه مدار أمر الدنيا والسودية فمن له همة في هذا الشأن فليست من ذلك وليراعه حقه ولا فهو عن المقصود وعمل والذي دلت على بصيرة علماء الآخرة الدافقين بالله أنهم سوا أمرهم على التوكل على الله والتفرغ لعبادة الله وقطع العلائق كلها فكيف صنفوا من كتاب وكما أوصوا بوصية وفيض الله لهم أعوانا من سادة وأصحابا حتى شمسي لهم من الخير الخفض ما لم يتمش اطل الله من طوائف الأئمة الارهاد السكرامية فاتهم شوا مناهم على أصول غير مستقيمة وبنوا أعرة مدمن على مباح أعتنا هلمر دمه (والقسم الثالث) ان يطلب الداعي من الله تعالى في أمر دل السمع على نفيه وله أمثلة منها أن يقول ربنا لا تأخذنا ان سببا أو أحطنا ربنا ولا تحمل علينا اصر كما حملته على الدين من قبلنا ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ونسألك ان تهول ربنا لاسمك هذه الامة المحمدية بالحسب السام والربح العاصف كما هلك من قسنا ومنها أن يقول اللهم لا تسلط على هذه الامة من يستاصلها ومنها أن يقول في دعائه لمريض أو مصاب اللهم اجعل له هذه المرضة أو هذه المصيبة كمنارة ومنها أن يقول اللهم لا تهزل لعلان الكافر قال الاصل فان كل واحد من هذه الادعية الخمسة حرام بفسد كقولنا من باب طلب تحصيل الحاصل (اما الاول) فلان قوله صلى الله عليه وسلم رفع عن أمتي الخطا والنسيان وما استكرهوا عليه قد دل على ان هذه الامور مرفوعة عن أمتهم (واما الثاني) فلان رسول الله صلى الله عليه وسلم قد أخبر كافي الصحاح بأنه لا تزال طائفة من سائر بني ادم يوافقونني كل اربعين سنة حتى تقوم الساعة (را. الزايم) فلان المصوب قد دل على ان المصائب

كفارات لاها وقد تقدم بيان ان السخط لا يجعل ذلك الكفر بل بعدد دعا آخر كن قضي ديه ثم استدان وكما لا يقال انه لم تراء دمنه من الدين الاول كذبت المصائب

الكمال (السبب الثالث) الكرامة كونه سببا لوقوع مسد السبب وحصول الكبر والخيلاء كما كره ملك وجهه من العلماء رحمهم الله لائمة المساجد والجماعات الدعاة عقيب الصلوات مكتوبات جهرها للخاصة وبجهرها للامام التقدم في الصلاة وشرف كونه نصب نفسه واسطة بين الله تعالى وعبادته في تحصيل مصالحهم الى يده بالدعاء وبوشك ان تعظم نفسه عنده فيفسد قلبه ويهني ربه في هذه الحلة أكثر مما يطيبه ويروى أن بعض الأئمة استادن عمر بن الخطاب رضى الله عنه في ان يدعو اقومه بعد الصلوات بدعوات فقال لا ابي اخشى ان شتمت حتى تصل الى الثريا اشارة

لا يقال به سخطه لم يرأها بل يقال به من عهده ادب الاول وان كان قد جدد ما آخر سخطه (واما الحس) فلان السمع قد دل على ان الله لا يامر ان شتمه قال وطالب تحصيل الحاصل سواء ادب على الله تعالى لانه طالب عرى عن الحاجة والافتقار اليه تعالى اذ لو ان احدهم كان يهين الملوك امرا فقصاه له ثم سأل اياه بعد ذلك عما قصه له لم يهده طالب لذات استهواه بملك وتلاعاء ولحسن من ذلك الملك بانيه فاولى ان يستحق التاديب اذا فعل ذلك مع الله تعالى ولورأينا رجلا يقول اللهم افرض علينا الصلاة وأوجب علينا لركاه واجعل السماء فوقنا والارض تحتنا لئلا نمر الى الاكثار عليه اصبح ما صدره من التلاعب والاستهزاء في دعائه ثم عمل حرمة قول الداعي ربنا تؤلاخذنا ان سببا وقوله ربنا ولا تحملنا مالا طاقة لنا به ان أراد النسيان الذي هو الترك مع العقلة الذي هو مشتهر في العرف لان طالب المعوقه عنه قد علم بالنصر والاجماع وأراد به لاطرافنا به التكليف الشرعية قائما مرفوعة به تعالى لا يكف الله نفسا الا وسما اما ان أراد النسيان الذي هو ترك مع التمسك وقوله تعالى فاليوم نساكم كما سبتم لقاء يومكم هذا وقوه تعالى سوا الله فليسيم أي تركوا طاعته وترك الله الاحسان اليهم فهذا يجوز لا به طلب المعوقه لم يعلم المعوقه وكذلك اذا اراد الماطافة لنا به من البلايا والارياكروهاات حار له لا به تدل النصوص على نفي ذلك واما ان اطاق العموم من غير تخصيص لانه لا بالية ولا بالمادة عصي لاشجان العموم على مالا يجوز فيكون ذلك حراما لان فيه طلب تحصيل الحاصل وقول الله تعالى حكايه عن قوم في سياق اسحر سا وآنا ما وعدتنا على رسلك ولا تخزنا يوم القيامة ادب لا تخف اي دوان كان طلب تحصيل الحاصل لان وعد الله سبحانه لا بد من وقوعه وقد مدحهم الله تعالى الا ان رسول ما وعدهم الله به انه خير لهم لان حصوله لهم مشروط باقوفاة على الايمان وهذا شرط مشكوك فيه والاشك في الشرط يوجب الشك في المشروط لما ظنوا لامشكوكا في حصوله لا معلوم

الحصول وما نحن فيه ما عكس وقد علم من الشريعة بالضرورة ترك الواخذة بالخطأ والسيان مطلقا وكون رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يخبر بذلك مطلقا وأما خبر الرفع عن أمته وأما ما هناك أن كون الداعي يموت وهو من أمته محمول بما طلب إلا بجهولا بناء على التقرير المتقدم فلا بد لأن كونه من الأمة ليس شرطاً في هذا الرفع ودلالة الخبر على ذلك إنما هي من جهة المفهوم ونحن مع كون المفهوم حجة لا اختلاف العلماء فيه سلمنا أنه حجة لكنه متروك ههنا جمعا وتقريره أن نقول الكفار أما أن نقول أنهم مخاطبون بفروع الشريعة أولا فإن قلنا أنهم ليسوا مخاطبين بها فالرفع حاصل لهم في جميع الفروع والسيان وغيره فيمطل المفهوم واستوت الخلاق في الرفع حينئذ وإن قلنا أنهم مخاطبون بالفروع فلا يكون قد شرع في حقهم ما ليس سببا في حقها بل كل ما هو سبب الوجوب أو التحريم أو الترخيص أو الإباحة في حقها هو سبب ما ذكر في حقهم أيضا فعلى هذا التقدير لا يكون مخصوص الأمة شرطاً في الرفع ولم يقله أحدان الكفار في الفروع أشد حاشا لأن الأمة عظماء إن هذا المفهوم باطل أنه قال ليس هنالك في السيان والخطأ شرط محمول فيكون الشارع قد أخبر بالرفع في هذه الأمور مطلقا ويحرم الدعاء وأما إخبار الله تعالى عن قوم في الدار الآخرة بأنهم يقولون وأما صرحت أنصارهم تلقاه أصحاب اليسار فقلوا ربنا لا نتحمل مع القوم الظالمين وهؤلاء ليسوا أصحاب اليسار فيكون دعائهم بتحصيل الحاصل لأنه قد وردت الأحاديث بأن من يدخل الجنة أو يكره في الأعراف لا يدخل إلا من لم يلم في مخالفة بين العلماء وهم قد سموا تلك المخصوصة في الدنيا وسموا أن من سمى من السابقين أول أمره لا يدخلها بعد ذلك ولم يذكر الله تعالى ذلك في سياق الدماء لهم فلا يرد على من طلب تحصيل الحاصل أهول للمفسرين أن هؤلاء أصحاب الأعراف وهم على خوف من وهابهم وأهوال السامة يوجب الدهش عن المثلومات ألا ترى أن الرسول عليهم السلام لما قيل لهم ماذا أجتم قالوا لا أعلم لذا لا سيلا (٣٠١) الخوف من الله تعالى على قلوبهم من

جهة هول المنظر على أن هؤلاء ليسوا مكاهين ولا دم الامع التذكير اه ونهتسه ابن الشاطب بانه لم يات بحجة على ما ادعاه من أن طلب تحصيل الحاصل

الى ما ذكرنا ويجرى هذا الجرى كل من نصب نفسه للدعاء بغيره وخش على نفسه الكبرياء ذلك فلا يحسن له التزك حتى تحصل له السلامة (السبب الرابع) كون متعلقة مكروها فيكره كراهة الوسائل لا كراهة المقاصد كالدعاء بالعادة على اكتساب الرزق الحاجة ورو الدواب والعمل في الحمايات وغير ذلك من الحرف الدينيات مع قدرته على الاكتساب سريها وكذلك القول في الدعاء بكل ما يصح الدعاء على كراهته بكره كراهة الوسائل (السبب الخامس) للكرهية عدم تعيينه قرينة له على سبيل العادة والاستراحة في الكلام وبحسن اللفظ من الذي لا يسه كما جرى

مقصية الامعول عليه من اليأس على الموت وهو قياس لا يصح لعدم الجامع وكيف يقاس الخلق بالخلق والرب بالربوب والخلق يستحيل عليه النص والمخلوق محور عليه الفص ثم قاله من أن طلب تحصيل الحاصل عرى عن الحاجة بمنوع لجوار عمله على طلب مثله أو الإجابة بإعطاء العوض عنه في الدنيا أو في الآخرة ولم لا يكون الدعاء بما كره وبما أشبهه مما يتبع ويتمتع عقلا وطادة متنوعا بحسب الداعي من كان عالما عن تنذره فلا بأس عليه فأناب من رفع الحرج عن العباد وإذا كان غير عاقل فإن كان قاصدا للطلب ذلك المتعذر بغيره فلا مانع أن يوضه الله تعالى وإن لم يقصد العوض كما دأب طلب غير المتعذر وكان مما علم الله تعالى أنه لا يقع جرمه على لحيته إلى الله تعالى وأتم له أن عظيم كماله وحلته وإن كان قاصدا للتلاعب والاستهزاء أو التمجيز أو ما شابه ذلك فهو ما يكون ماصيا بسبب قصده ذلك وبمجرد دعائه بالمتعذر كما هو متضي كلام الشهاب في هذه الأبواب واستحار السامع لقول الداعي اللهم ارض علينا الصلاة الخ معنى على كون المادة جارية بسبق الطن السبيء بذلك الداعي إلى نفس السامع لذلك الدعاء ولا يلزم من جريان المادة ذلك أن نسكون حال الداعي في دعائه ذلك موافقة لذلك الطن بل إن كانت موافقة لذلك الطن كان عاصيا والأفلا قال ولا سلم أن السيان الرقي الذي كره هنا من حيث أنه قد علم بالنص والاجماع طلب المعفوية عنه لا يجوز طلب المعفوية بل لقائن أن يقول له لا يغفل أن يكون مما لا تنسب له فيه أو مما له فيه تنسب فإن كان من الأول فهو مقتدر إلى تدل على منع طلب المعفوية وإن ذلك قلة أدب وإن كان من الثاني فلا شك أن طلب المعفوية عنه إنما هو عن التسبب وطلب المعفو عن ذلك طلب للمعفو عنه عالم عام المعفوية اه فأت على أن الجلال السبوطي في تسكته لتفسير الجلال المحلى قال ما توضيحه من حاشية الجمل عليه أن طلب رفع الواخذة بالخطأ والسيان وإن سلمنا أنه طلب لتحصيل الحاصل لا سلم أنه مقصية لجوار أن يكون سؤاله اعترافا بجملة الله تعالى اه قال الجمل أي فالقصد من سؤال هذا الرفع وطلبه الإقرار ولا اعتراف

[illegible]

ذلك على اسمه ايامه في الارق عند فتحه على السبع كدوهم صلوا وسلام على خير
الانام قال مالك كم يقولون هذا على سبيل انه دة من غير قصد لاعداء والتدرب الى الله تعالى وهو خير
ومما انتصه وكما يقولون المحدثون في محاسنهم ما اقوى فرس الان ابلها الله تدية اوسع
وعو ذلك ما تحرى هذا التحرى ولا يريدون شيئا من حقيقته وما كاه مكروه وقد اشار امص
الى المساء الى عمره وقت كل ما يشرع قرينة الله تعالى لا يجوز ان يشتم الا فرقة له على وجه التمتع
والاجلال لا على وجه الالاعب فان كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول تحوا

امداحه لدماءها هو
 وما الاشكان على الاحبار
 عن كرمه اعطياها علمه
 السلام ويدفعه من العلماء
 في كروافي هذا الحديث
 ان رسول الله صلى الله
 عليه وسلم اعلم انه اعطى

هذه الامور مرادة على دعائنا واعلم ان دعائنا نخضع به تحت امر الله ولما له

هذه الامور مرتبة على دعائها واعلم ان دعائها تحصل له ذكرا وحسب امره بالدعاء له لانه
سبب هذه الامور وحسن الاخير حصوله لانه اعرى بوقوع سبب حصوله والمحرمان اياه والدعاء بخصوص شيء قد علم حصوله
من غير دعائها وتقدمه ان لا يطالبه ان يجاوبه هذا عما ذكر من امر رسول الله صلى الله عليه وسلم لما بين الدعوله عما ذكر من
على ان الدعاء بين ذلك من حصول العلوم والحصول لموعود ذلك هو عين دعواه من غير حجة اتي بها على انه يتجده في الدنيا
وثالث ان يكون دعاء الداعي بها بتحسين عقولته وذلك يحصل عنده وقت بل يتجده في حجة امثلة هذا القسم كالذي قبله
ما تقدم عن جلال السيوطي ان من الدعاء تحصل الحصول من قبل لتحدث حجة اتي والحق عليه فاقولهم (والقسم الخامس)
ان يطالب الداعي من الله تعالى في مدد السمع الوارد بطريق الاحاد على قوله وله امثلة منها ان يقول اللهم اعقر المشركين جميع
دوهم ومنها ان يقول اللهم اكفني امر المرأ يوم القيامة حتى تستر عوري عن الاضمار ومنها ان يقول اللهم اذا قمضتني برك
وامني فلا تحيني الى يوم القيامة حتى استريح من وحشة الذر قال الاصل في كل واحد من هذه الادعية ثلاثة وامثلة ما سألهم
سكذب حديث من احاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم الصحيحة لواردة بطريق الاحاد فيكون معصية لا كفر الا ان
يكره انما يكون بمجرد ما علم ثبوته بالضرورة او بالانوار اما الاول فلاله قدوات الاحاديث الصحيحة انه لا بد من
دخول طائفة من المسلمين النار وخروجهم منها شفاعة وسير شفاعة ودخولهم النار ما هو بدوهم فلو عقر المسلمين
كلهم بدوهم كلها لم يدخل احد النار وما عد من آداب الدعاء من ان الاسنان اذا قال اللهم اعقرني ان يقول ولجميع المسلمين
فيس فيه رد على الدعوة حيث اراد لداعي بقوله اسم اعقرني المعقرة من حيث الجملة وشرك معه جميع المسلمين
وما ظله وكذا ان اراد معقرة جميع بدوهم وشركه مع جميع المسلمين يريد ان يحرقهم المعقرة من حيث الجملة وصح التعميم في

لخصه الكبر والخيلاء، يدعى كدعاء أئمة الساجد والجماعات عقيب الصلوات المستكنات جهرا به حاضرين فقد كرهه ما
وجده من العلماء رحمهم الله تعالى من حيث انه يجتمع لهذا الامام التقدم في الصلاة وشرف كونه نصب نفسه واسطة بين الله تعالى
وعبادته في تحصيل مصالحهم على يده بالدعاء فيوشح ان تعظم نفسه عنده فيفسد قلبه وحصى ربه في هذه الحالة اكثر مما يطهره
وقد روي ان بعض الأئمة استأذن عمر بن الخطاب رضي الله عنه في ان يدعو لقومه بعد صلاة بدعوات وقال لا ابي احشي
ان تشيخ حتى تصل الى الثريا اشارة الى ما ذكر ويحرم هذا لمحرم كل من نصب نفسه الدعاء غيره وخشي على نفسه الكبر
بسبب ذلك فلا حسن له الترك حتى تحصل له سلامة (وسبب الرابع) كون متعلقه مكروها فيكره كراهة الوسائل لا كراهة
البدعاء كالدعاء على اكتساب الرزق بحول الحجة وبرو الدواب والتمل في الجاهات من الحرف والبدعيات مع قدرته على
الاكتساب سببا وكذا كل دعاء نص العلماء على كراهته يكره كراهة الوسائل (والسبب الخامس) ما جرى على السنة نحو
المتحدثين في مجازاتهم من نحو قولهم ما أقوى فرس ولا ان الله الله بذيعة اوسع وعلى السنة السامرة في الاسواق عند افتتاح الداء
على السماع من نحو قولهم الصلاة والسلام على خير الانام مما هو خير في الاصل اريد الدعاء على سبيل العادة من غير قصد التقرب
الى الله تعالى قال مالك كم يقولون هذا على سبيل العادة من غير قصد الدعاء والتقرب الى الله تعالى وهو خير ومعه الدعاء وكل ما
يحرم اى على لسان العامة وغيرهم هذا المحرم ولا يريدون شيئا من حديثه فهو مكروه بل قد اشار بعض العلماء الى تحريمه فقال كل
ما يشرع قرينة لله تعالى لا يجوز ان يقع الاقرنة على وجه العظم والاحلال لا على وجه التلاعب اقل الاصل وكلامها بها انما هو
في اللفاظ التي تصرف بصراحتها للدعاء ونستعمل في غيره وانما ما عاب استعماله في غيره في غير الدعاء حتى لا يشيخ منه حكم الدعاء
وصار بحيث لا يصرف بذلك (٣٠٤) الى الدعاء لا بالهدد والسنة فلا حرج على مستعمله في غير الدعاء لانه قد

في غير الدعاء يشيخ منه حكم الدعاء ولا ينصرف بعد ذلك الى الدعاء الا بالهدد
والنية فاد الاستعمال مستعمل في غير الدعاء فقد استعماله فيما هو موضوع له
عرفا ولا حرج في ذلك وانما الكلام في الالط التي تصرف بصراحتها
للدعاء ونستعمل في غيره فليس ما في الاحاديث من هذا
الباب وهم اهلنا اجمع من القواعد
والفروق والله اعلم بالصواب

استعمله فيما هو موضوع له
عرفا ومن ذلك قوله صلى
الله عليه وسلم لما شئت رضى
الله عنها تربت بذلك
ومن أين يكون شبه
الاستحسان لم يعم من
كون المرأة تنزل المني كما

(٢)

ينزل الرجل وقوله صلى الله عليه وسلم عليك بدت الدين تربت بدك

اذ من المعلوم انه عليه الصلاة والسلام ما أراد اذنية عائشة ولا غيرها بالدعاء اذ ليس من الارشاد ما يقتضي قصد الاضرار بالدعاء
وانما استعمال ذلك فيما عاب بالعرف استعماله فيه من غير الدعاء فيكون مباحا لا مكروها لان منصبه صلى الله عليه وسلم
معه عن المكروهات في اقواله وأفعاله من اهل الاحوال ان يكون كل منها مباحا لانه يجب اساعه صلى الله عليه وسلم
فيها اهوت ويؤخذ مما مر عن الاصل وسلمه ان الشاط ان لسكره الدعاء سدا سادسا بما يرضى له فيقتضي كراهته وهو
كونه بالالفاظ العجمية الصادرة ممن لم يعاب عليهم من المعجم الضلال ومما عاب فيكره الدعاء والرقى ما قبل معرفة مباحها
سدا للذريعة فتدبر لذلك هذا تهذيب ما قبل الاصل في هذا الفرق وسلمه ان شاط وانه يتم ما قصده من تهذيب الفروق
والقواعد السنية بما وفق الله له وأمان عليه من الزيادة والعوائد لمعية واستفهمه تعالى من كل قول لا يوافق العمل ومن كل
مادعيته وأظهرته من العلم بدين الله تعالى مع التفصيص فيه والزلل ومن كل خطرة دعني الى رين ونصنع في كتاب
سطرته أو كلام نظمته أو علم احدثه حتى أدى الى الترفع وأسأله سبحانه وتعالى أن يحملي وجميع المسلمين على ما علمنا عامين
ولو جهه به مريدين وأن لا يجهله ومالا علينا وأن يصعه في ميزان الصالحات اذا ردت أعماها اليسا انه جواد كريم
رؤف عباده رحيم، والله ترجع الامور يوم الدين، والحمد لله الذي سمعتم الصالحات، ونفضله تنزل البركات، وصلى
الله على خير مولود، دعى الى أفضل معبود، محمد النبي المنقذ من حائل الضلال، وآله وسلم تسليما كثيرا ما ركا به على كل حال
وكان تحريره حاشيته في لاجه من ممطرا يوم الاثنين الرابع من ثلثي الثاني من الرابع من الاربعة عشر من شهر ربيع
الملايكة والجن والبشر، صلى الله وسلم عليه، وعلى آله ومن اتبعه اليه

ترجمه شهاب الدين القرافي صاحب الاصل رحمه الله

هو شهاب الدين ابو العباس احمد بن العماد ادرسي بن عبد الرحمن بن عبد الله الصنهاجي
المعشني المصري الامام العلامة وحيد دهره وفريد عصره وأحد الاعلام المشهورين
والائمة المدكورين انتهت اليه رئاسة الفقه على مذهب مالك رحمه الله جدي في طلب العلوم فبلغ
السياسة القصوى فهو لامام الحافظ والحرر الامتداد والقوة المطلق والآخذ بانواع التصحيح
دانت مصنفاته على غرارة فوائده واعربت عن حسن مقاصده جمع فروع وفوق اقرانه
جديا ونوعا كان اسما بارعا في الفقه والاصول والعلوم العقلية وله معرفة بالفسح وتخرج به
جمع من العلماء واخذ كثيرا من علومه عن الشيخ الامام العلامة الملقب سلطان العلماء عز
الدين بن عبد السلام الشافعي واخذ عن الامام العلامة شرف الدين محمد بن الشهيد الشربف
السكركي وعن قاضي القضاة شمس الدين ابي بكر بن محمد بن ابراهيم بن عبد الواحد المقدسي
سمع عليه مصنفه كتاب وصول نواب القرآن كان احسن من باقي الدروس وحلى من يدعي
كلامه بحور الطروس وعرضت حادثة وحسن توضيحه نزول وسرمته تحول وفقدته
لسان الحال يقول

حلف الزمان لياثين بمثله • حنثت يمينك يا زمان فكفر

سارت مصنفاته مسير الشمس • ودرق فيها الخط السامي عن الشمس • مساحنة كالر باض
لوعنه • والحدايق المندقة • تنزه فيها الاسماع دون الانصار • ونهى الفكر ماها من ازهار
وانوار • ثم حرر مضايا الاشكال • وفق اصراها لطراء ولاشكال • ولف كتابه بيده اسعد
على كماله لسان الاجماع • ونسفت سماعها الاسماع منها كتاب الدخيرة في الفقه من أجل كتب
الماثية وكتاب القواعد الذي لم يسبق الي مثله • ولا أنى أحد بعده شبهه • وكتاب شرح
التمهيد وكتاب شرح الجسلا وكتاب شرح المصنوع للامام فجر الدين اراري وكتاب
التمهيد على المنتجب وكتاب التقييد في أصول الفقه وهو مقدمة الدخيرة وشرحه كتاب مفيد
وكتاب الاجوبة الفاخرة • على الاسئلة العاجزة • في الرد على أهل الكتاب وكتاب الامنية
• في ادراك البية • وكتاب الاسماء • في أحكام الاسماء • وكتاب الاحكام • في الفرق
بين الفتاوى والاحكام • اشتغل على فوائد عربية وكتاب ليواقيت • في أحكام المواقيت
• وكتاب شرح الاربعين للمعري الراري في أصول الدين وكتاب الايمان • في الاعتقاد •
وكتاب ادعيات واودات في لادعية وما يجوز منها وما يكره وما يحرم وكتاب الابصار • في
مدرجات الابصار • وكتاب البيان • في تعليق الايمان • وكتاب العموم ورفعه وكتاب
الانجوة عن الاسئلة الواردة على خطاب ابن بابه وكتاب الاحتمالات المرحوحة وكتاب
الدارز لكشاف في الميادان وعبدك وفي نعم المهنددي لاسن المعلم وله اي لصاحب الترجمة المذكورة
كتاب عارض به امام الحرمين في كتابه المسمى بعمية الخلق في اختيار الاحق الذي بين فيه الامام
ان أحق الناس من الائمة أن يولد الامام الشافعي فيبين الشهاب في كتابه ان الاحق بان يولد
مالك بن انس وله كتاب في المناظر من رياضات انتهى قال الشيخ شمس الدين بن عدلان
الشافعي احيى في خالي الخط شيخ الشافعية بديار مصرية ان شهاب الدين القرافي حرر أحد عشر علما
في ثمانية أشهر وقال ثمانية علوم في أحد عشر شهرا وذكر عن قاضي القضاة تقي الدين ان شكر قال اجمع

مالكية والثاقبية على أن أفصح أهل عصرنا بالدار المصرية ثلاثة القرافي عصر اهدية والشيخ ناصر الدين بن المير بالاسكندرية والشيخ قتي الدين بن دقيق العيد بالقاهرة العربية وكلهم مالكية خلا الشيخ قتي الدين فإنه جمع بين المذهبين قال أبو عبد الله ابن رشيد وذكر في بعض الامتدته ان سيب شهرته بالقرافي انه لما أراد الكتاب ان يثبت اسمه في بيت المدرس كان حينئذ عائلاً فلم يعرف اسمه وكان اذا جاء للدرس يقبل من جهة القراءة فكثرت اندرا في فحرت عليه هذه السنة وذكر مصمم أن أصله من بهشائية وتوفي رحمه الله بدر الطين في جمادى الآخرة عام اربعة وثمانين وستمائة ودفن بالقراءة وله شي بالياء الموحدة المفتوحة والهاء الساكنة والقاء المفتوحة والسين المعجمة المكسورة والياء الساكنة المثناة من تحت ولم اقف على معنى هذه الدسبة ولعلها قبيلة من قبائل صنهاجة وكان القرافي رحمه الله كثير ما يعمثل

وإذا حلت الى الرحال واشرفت في جو باطك العوم شرد

فاحذر مطارة الحسود فاما تعاط است ويستقر وبمجرد

وبهذه يقول محي الدين المعروف بخاف رأسه

عنت على الدنيا لتفديم جاهل وتأخيردى عم قدالت خذ العذر

هو الجهل أسأني وكل قصيلة فاباؤها أبا صرني الاخرى

انهي من الديباج للامام ابن قرحون

~~~~~

ترجمة الامام أبي القاسم ابن الشاط صاحب التعليق رحمه الله

هو الشيخ قاسم بن عبد الله محمد بن شاط الانصارى ر ر ل سبعة يكى أبه القاسم قال وشاط اسم لمدى وكان طوالا فخرى عليهم هذا الاسم كان رحمه الله شيخ وحده في أصالة النظر ونقود الفكر وجودة التريخمة وتسديد العلم مع حسن التماثل وعلو الهمة وسكوف على العلم والامتصار على الآداب السنية والتجلى الوفاء والسكينة قرا عمره بمدينة سيديّة الاصول والعرائض متقدما موصوفا بالامامة وكان موهور الخط من نفسه حسن المشاركة في العريسة كاتب مراسلات من الآداب له طرقى المقالات قرأ على الاستاذ ابي الحسن بن أبي الرفيع وعلى الحافظ بن ينفوس الحارثي وغيرهم واحازه ابو هاشم بن البراء و ابو محمد بن أبي تديا و ابو العباس بن عمار و ابو جعفر انطاقي و ابو بكر ابن عمار وغيرهم وأخذ عنه الجلة من أهل الاندلس كاستاذ أبي زكرياء هذيل وشيخنا ابي الحسن ابي الحباب والداص ابي بكر بن سيرين وغيرهم تأليفه منها البروق \* في مقب مسائل القواعد والبروق \* وغنية الرائض \* في علم العرائض \* ونحرير الجواب \* في نوى الثواب \* وفهرسته حافلة وكان محله مؤلفا بصدور من الطبعة والنسلا من الامة مولده في عام ثلاثة واربعين وستائة بمدينة سيديّة وتوفي في عام ثلاثة وعشرين وسبعمائة . اه منه .



هو الامام ناصر السنة ابو اسحاق ابراهيم بن موسى بن عبد اللحى الغرناطي ويعرف بابي اسحاق الشاطبي قال الشيخ بابا في كفاية لمحتاج في وضعه الامام الجليل العلامة المحمود المحقق القدوة الحافظ الاصولي المفسر المحدث الفقيه النظار لهوى الحقى الباني الثابت الثقة الورع الصالح السني السحات الحجة كان من افراد عتق العلماء الانبيات واكابر متقني الائمة الثقات ذا قدم راسخ في العلوم والائمة المعظم في العلوم فقها واصولا ومفسرا وحديثا وعربية وغيرها مع تبحر عظيم وتعميق بالغ الى استماطات جليلة وفوائد كثيرة وقواعد محكمة محررة واقتراعات عزيزة معروفة وقدم راسخ في السلاح والورع والتجربى والهمة واتباع السنة ونجيب البدع والشبه والاعتراف عن كل ماسجول للبدع وأنها رقع له في ذلك امور مع جماعة واودى بسببها كثيرا كما ذكر في ختمه كتابه في الدرر حتى اشد في ذلك

بليت يا قوم والبلوى منوعة بمن ادار به حتى كاد يودي

دفع المضرة لاجلها لمصلحة غسبي الله في عظمى وفي ديني

قال شيخ الاسلام ابن مروق الحميد الامام في وضعه المحقق الفقيه علامة الاستاد الصالح . اه . واهيك بهذه التحلية من مثل هذا الامم وقاب ابو الحسن بن سميت في حقه هو محبة علماء قطريا أخذ العربية عن امام فيها لا مدافع ابى عبد الله ابن الفجار الاليري لاراه حتى مات وعن الامام رئيس علوم اللسان الشريف ابى القاسم السدي قات هو الشريف الغرناطي شارح المقصورة الحارمية واول من شرح الخرجية وكان ممن سحر لقاؤه كافي وحيات ابن قهمد قال الشيخ بابا وأخذ ثقة العلوم عن الائمة شريف ابى عبد الله التلمساني أعلم أهل وقته والامة ابن عبد الله المقرئ وقطب الدائرة شيخ الشيوخ الاستاد ابى سعيد بن لب والامة المحدث الخطيب ابن مروق والمحقق الاصولي ابى علي منصور بن عبد الزاوى والمؤلف المفسر ابى عبد الله البليدي والخاص الخطيب ابى جعفر الشقوري ومن استفاد منه الفقيه الحافظ أبو العباس الفباب وغيرهم اجتهد وبرع وفاق الاكابر والتحق بالائمة البكار والبع في التحقيق ونكاه مع الائمة في المشكلات وحري له مهمم ابحاث ومراجعات احلت عن ظهوره فيها وقوة عارضته وأمانته كسالة مراعاة الخلاف في المذهب له فيها بحث جليل مع الامامين الفباب وابن عرفة ومسألة الدماء عقب الصلاة بحث فيها مهما ومع القاضي الفشتالي وابن لب وابحات في التصوف مع الامام ابن عباد وغيرهم قلت مسألة مراعاة الخلاف قد أشار إليها في المقدمة الثالثة عشرة من هذا الكتاب وقد استوفى كلامه وكلام الفباب وابن عرفة ابو يحيى بن حاصم في شرح مطومة ابيه وقد ذكر في الديار اسئلته التي وجهها لابن عرفة غير معروفة اليه وذكر اجوبة ابن عرفة عنها وقد رُيت مسودا لابن طاعشر اسقاط كثير من تلك الاجوبة لموضوع تلك المسائل فراجعها في سفر البيوع قال الشيخ بابا والجليل فقدرة في العلوم والصلاح فوق مبدكر وتعميق في التحقيق اعلى مما يشهر ألف تأليف جلييلة في غاية القاسة مشتملة على تبحر القواعد وتحقيق مهمات القوائد كهذا الكتاب الموسوم بالموافقات في الاصول قال كتاب جليل القدر لا نظير له فيه من تحقيقات القواعد ونقريات الاصول مالا يملكه الا الله يدل على بعد شأوه في العلوم كلها خصوصا الاصول قال فيه الامام ابن

مرروق انه من اهل الكتب في مصر بن ونايف نفس في الحوادث وادع في سفر في عاية  
 الاجادة قلت اسم كتاب الدع الاعتصام وفيه كلام طويل الدليل على آفة ورهابية  
 ابتدعوها الى آخره وعلى حديث ستفترق امة في حديث بين ما نظم الى بهست في عاية النفسه  
 والعراة والتحقيق والاحاطة بمجمع ما يترجم ان قال في ذلك وشرح فيه الاستحسان والنصالح  
 المرسلة ومبرها عن لدع أم شرح زعيم قال الشيخ وله كتاب الخاس شرح فيه آيات وأحاديث  
 من كتاب النبوع من البحارى لم يكن قال وفيه دليل على ما خصه الله تعالى من التحقيق  
 وشرحه الجليل المشهور على أمة ابن مالك في أربعة اسفار كبار لم يؤلف غيرها مثله بحثا وتحقيقا  
 وكتاب الافادات والاشادات صميم فيه طرف ونحف ومناج وكتاب عنوان الاتفاق في علم  
 الاشتقاق وكتاب في اصول دعود كرها في شرح الالفية قال ورأيت في موضع آخر  
 انها ورد على انه الاصح ان سهل صاحب الاحكام في مسنة ذكر المؤدين في لاسجار  
 على صومعة وعية قلت كرى كتب ادع ان فام المؤمن بالاشاد على صومعة سعة  
 من ثلاثة وحوه فراجده ثم قال الشيخ احمد عه الامة كالفصى الشهيد ابى يحيى بن صميم  
 والعاضى ابى بكر بن عاصم وسلامة ابى جعفر احمد القصير قلت وكان ياحثه ايام نابف  
 هذا الكتاب ببعض المسائل ثم يفسرها فيه على عادة بعض سلاى حسمى بالله شيخنا ابى في ترجمته  
 عن ابن الارروق عن شيخه ابن فتوح ثم قال واخذ عنه غيرهم بوى يوم ثلاثة من شعبان سنة  
 ٧٩٠ تسعين وسبعمائة وكان يرى جوار حرب الخراج على الناس اذا ضمت بيت المال وعمر عن  
 اليام مصباح للناس كما وقع شيخنا ابى في كتاب الورع وحذر ذلك في كتاب الحوادث  
 ادع تقرروا في اثناء كلامه ولدت بقول كما قال هذا لحد شرب امصير بعد طبعه حتى  
 صارر بالاحتياط والله عماره احل شرب الخمر بالاستحار الى نفس الصبح قال وجواب كما قال  
 عمر رضي الله تعالى عنه والله لا احل احرمه الله ولا احرم ما حله وان الحق احق ان يهرون  
 بتعد حدود الله فقد ظم نفسه وكان يرى بوطيف ما بنى به السور على اهل اوضع استناد  
 المصباح المرسلة لصباغة ادم يقوموا به في ذلك للاستناد ابن ب والعرالى في المسألة كلام  
 مستوفى ولان البرامع سلطان وقته كلام مشهور ومن دونه الكين الشرعى المذبول عن  
 شيوخ المذهب تقريرا سرك كل احصيته بكتا اليدى محتمتين من دمتوسطة اربعة منهم  
 جبرته فصيح وهو المذبول عليه لانه على اصل تقررى شرعى ونفق الامور غير مطلوب لانه  
 مكاف ونطع قل ولا يحصل التوفى الا كيب ادمولة فالاسايد لا اختلافها اختلافا متبايدا  
 كما اختبرته وكان لا ياخذ الفقه الا من كتب الاقدمين وينهى عن الكتب الماخرة ككتيب  
 ابن شير وابن شاس وابن الحاجب وقرر ذلك في مقدمة الثانية عشر من هذا الكتاب قال  
 وقد اوصانى بعض العلماء بانه يعنى القباب بالنجاسى عما اوانى عبارة خشية ولكنه محض  
 صبيحة والنسب هل في النقل عن كل كتاب لا يحتمله دين اختبرت ذلك فطهرلى وجهه قال شيخ  
 رما والعبارة الخشمة هي قول القباب احمد ابن شير وناعاء معه انه موجود بخط العلامة الهام  
 شيخ سيدى اسماعيل تميمى قدس الله روحه \* وورصر بجه

الحمد لله الذي أزال الفرقان على عبده فبذبحته شمسهم بجهش الصلال وحنته وأصلاته والسلام  
على سيدنا محمد المبعوث الحق ودين الهدى إظهاره على الدين كله وعلى آله الذين عاهدوه على نصره  
دين الله وفوقوا بهم. وصاروا أنفسهم لإظهار الحق وحفظه وصده وقد تم بموته تعالى طمطم  
كتاب الفروق السنية في الأصول الفقهية واستنطاق الأحكام الشرعية لإمام الأصوليين ومحمد  
لمحققين شهاب الدين أبي العباس أحمد بن إدريس بن عبد الرحمن الصمعي المشهور بـ «إرفاق رحمه  
الله وإنا بمرضاة ولحماء لنفع وضع بسفل كل صفحة «حاشية» لإمام سراج لدن أبي القاسم قاسم  
ابن عبد الله الأنصاري المعروف بأبي الشاطم مفصلاً بينهما بمحذول وحليت هو أمته بالسفر  
الجليل المسمى بـ «دب الفروق والقواعد السنية في الأسرار الفقهية» مؤلفه العلامة الفاضل الشيخ  
محمد علي ابن المرحوم الشيخ حسين مفتي الماسكية ساها الله الله الحرام شرها الله في مجموع  
ذلك كتاباً لم يسمي له بطريقه رحمه الله الجميع وأحلمهم المحل الرفيع وذلك بمطبعة دار احياء  
الكتاب العربية بمصر في شهر ربيع الثاني من شهر سنة ألف وثلاثمائة ومببعة وثلاث مئة  
على صاحبها أفضل الصلاة وأتم التحية آمين

-----

هذا التفريط بهديب الفروق الذي طبعه في حضرة العالم النجدي

والمحدث الحافظ الكبير صاحب التوقيع حفظه الله وآدم بقاء

الحمد لله العارف بين الحق والباطل على ما شره كل جيد عاقل. باعث النبي الهدى ووره  
كل معاند وجاهل عليه وعلى آله وصحبه أنصل صلاة وسلام مهطل هاطل وسد المما  
طرت تهذيب الفروق للعالم الفاضل المذكرة الفهامة السيد علي السكي وحدته حليفاً بتفرط  
اشتمل عليه من التهذيب والزيادات المفيدة غاية الفائدة لكل أريب. فاشات هذه الآيات  
الرائقة مع ما ألقاه من الأهوال المائقة. نقلت \*

قد أمار الفروق بدر العلوم باختصار بمحو به ذهن الفهم

معخر الحق الماسكي على هذب الفرق من جميع الوهوم

مع زيادات واختصات الماتى. نقرأى في وسطه كالجنوم

شراه الآله خير جرآ. اسمى اسمى راعبى السيم

كتبه في شهر المحرم في ١١ منه فأنع سنة ١٣٤٣ بعد الحضر بن باي الحبيكي عادله  
الله بلطفه الخفى



( فهرست الجزء الرابع من احوال البروق في انواع الفروق للقراي رحمه الله تعالى )

اصحيفة

- ٢ الفرق الحادى والمائتان بين قاعدة القرض وقاعدة البيع
- ٢ الفرق الثانى والمائتان بين قاعدة الصالح وغيره من العقود
- ٣ الفرق الثالث والمائتان بين قاعدة ما يملك من المنفعة بالاجارات وبين قاعدة مالا يملك منها بالاجارات
- ٧ الفرق الرابع والمائتان بين قاعدة ما لم يستأجر احده من من ماله عند انقضاء الاجارة وبين قاعدة ما ليس له اخذه
- ٨ الفرق الخامس والمائتان بين قاعدة ما يضمن باطراح من السفن وبين قاعدة مالا يضمن
- ٩ الفرق السادس والمائتان بين قاعدة من عمل من الاجزاء النصف مما استؤجر عييه يكون له النصف وبين قاعدة من عمل النصف لا يكون له النصف
- ١١ الفرق السابع والمائتان بين قاعدة ما يضمنه الاجراء اذا هلك وبين قاعدة مالا يضمنون
- ١٢ الفرق الثامن والمائتان بين قاعدة ما يبيع فيه الجهالة وبين قاعدة ما يشترط فيه الجهالة بحيث لو قدمت فيه الجهالة فسد
- ١٣ الفرق التاسع والمائتان بين قاعدة ما مصلحته من العقود في الروم وبين قاعدة ما مصلحته عدم اللزوم
- ١٤ الفرق العاشر والمائتان بين قاعدة ما يرد من هراض الماسد الى قراض المثل وبين قاعدة ما يرد منه الى اجرة المثل
- ١٥ الفرق الحادى عشر والمائتان بين قاعدة ما يرد من مسافات المثل في المسافات وبين ما يرد الى اجرة المثل
- ١٦ الفرق الثانى عشر والمائتان بين قاعدة الا هو به وبين قاعدة ما تمت الانية
- ١٨ الفرق الثالث عشر والمائتان بين قاعدة الاملاك الدائمة عن الاحياء وبين قاعدة الاملاك الدائمة عن غير الاحياء
- ٢٠ الفرق الرابع عشر والمائتان بين قاعدة الكذب وقاعدة الوعد وما يجب الوفاء به منه وما لا يجب
- ٢٦ الفرق الخامس عشر والمائتان بين قاعدة ما يقبل القسمة وقاعدة مالا يقبلها
- ٢٠ الفرق السادس عشر والمائتان بين قاعدة ما يجوز التوكيل به وبين قاعدة مالا يجوز التوكيل فيه
- ٢٧ الفرق السابع عشر والمائتان بين قاعدة ما يوجب الصيام وبين قاعدة مالا يوجبه
- ٣٢ الفرق الثامن عشر والمائتان بين قاعدة ما يوجب استحقاق حصه ابطال المقد في الكل وبين قاعدة مالا يقتضي ابطال المقد في الكل
- ٣٣ الفرق التاسع عشر والمائتان بين قاعدة ما يجب التقاطه وبين قاعدة مالا يجب التقاطه
- ٣٤ الفرق العشرون والمائتان بين قاعدة ما يشترط فيه العدالة وبين قاعدة مالا يشترط فيه العدالة
- ٣٧ الفرق الحادى والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يشترط فيه اجتماع الشروط ولا سبب وانقضاء المواع وقاعدة مالا يشترط فيه مقارنة شروطه واسبابه وانقضاء مواعده

- ٣٨ الفرق الثاني والعشرون والمائتان بين قاعدة الاقرار الذي يقبل الرجوع عنه وبين قاعدة الاقرار الذي لا يقبل الرجوع عنه
- ٣٩ الفرق الثالث والعشرون والمائتان بين قاعدة ما ينعذ من تصرفات الولاية والنقصه وبين قاعدة مالا ينعذ من ذلك وهو محمد أقسام
- ٤٨ الفرق الرابع والعشرون والمائتان بين قاعدة الفتوى وقاعدة الحكم
- ٥٤ الفرق الخامس والعشرون والمائتان بين قاعدة الحكم وقاعدة الثبوت
- ٥٥ الفرق السادس والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يصح ان يكون مستندا في التحمل وبين قاعدة مالا يصح ان يكون مستندا
- ٥٧ الفرق السابع والعشرون والمائتان بين قاعدة اللفظ الذي يصح اداء الشهادة به وبين قاعدة مالا يصح ادائها به
- ٦٢ الفرق الثامن والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يقع به الترجيح بين البينات عند التماس وقاعدة مالا يقع به الترجيح
- ٦٥ الفرق التاسع والعشرون والمائتان بين قاعدة المعصية التي هي كريمة ماسة من قبول الشهادة وقاعدة المعصية التي ليست بكريمة ماسة من الشهادة
- ٧٠ الفرق الثلاثون والمائتان بين قاعدة التهمة التي ترد من الشهادة عند ثبوت العدالة وبين قاعدة مالا ترد به
- ٧٢ الفرق الحادي والثلاثون والمائتان بين قاعدة الدعوى "مجددة وقاعدة الدعوى ساطلة
- ٧٤ الفرق الثاني والثلاثون والمائتان بين قاعدة المدعى وقاعدة المدعى عليه
- ٧٦ الفرق الثالث والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما يحتاج الدعوى وبين قاعدة مالا يحتاج اليها
- ٧٨ الفرق الرابع والثلاثون والمائتان بين قاعدة المدعى المعتبرة المرحجة بقول صاحبه وقاعدة اليد التي لا تعتبر
- ٧٨ الفرق الخامس والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما يجب اجابة الحاكم فيه أو دعاء اليه وبين قاعدة مالا يجب اجابته فيه
- ٧٩ الفرق السادس والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما شرع من الحس وقاعدة مالا يشرع
- ٨٠ الفرق السابع والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما شرع ازامه بالحس وقاعدة من لا يلزمه الحنف
- ٨٢ الفرق الثامن والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما هو حجة عند الحكماء وقاعدة ما ليس بحجة عندهم
- ١٠٤ الفرق التاسع والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما اعتبر من العاقل وبين ما في من العاقل
- ١١١ الفرق الاربعون والمائتان بين قاعدة ما يصح الافراع فيه ومالا يصح
- ١١٤ الفرق الحادي والاربعون والمائتان بين قاعدة المعصية التي هي كفر وقاعدة ما ليس بكفر
- ١٣٦ الفرق الثاني والاربعون والمائتان بين قاعدة ما هو محرر بكفر وبين قاعدة ما ليس كذلك
- ١٧١ الفرق الثالث والاربعون والمائتان بين قاعدة قتال العامة وقاعدة قتال المشركين
- ١٧٢ الفرق الرابع والاربعون والمائتان بين قاعدة ما هو شبهة تدركها الحدود والكفارات وقاعدة ما ليس كذلك

١٧٥ الفرق الخامس والاربعون والمائتان بين قاعدة القذف ادا وقع من الارواح لزوجات  
فان اللعان يتعدد بتعدد اقداف الروح وجانه في مجلس او مجلسين و بين قاعدته الجماعة  
تقدوم الواحد فان الحد يتعدد عددا

١٧٧ الفرق السادس والاربعون والمائتان بين قاعدة الحدود وقاعدة التعادير من وجوه عشرة  
١٨٣ الفرق السابع والاربعون والمائتان بين قاعدة الاكلاف بالصيال و بين قاعدة الاتلاف بميرة  
١٨٩ الفرق الثامن والاربعون والمائتان بين قاعدة ما خرج عنه المساواة والمائة في القصاص  
و بين قاعدة ما بقي على المساواة

١٩١ الفرق التاسع والاربعون والمائتان بين قاعدة العين وقاعدة كل من من الجسد فيم مائة  
واحدة كالاذنين ونحوهما

١٩٣ الفرق العاشر والمائتان بين قاعدة اسباب التوارث واجراء اسماها اعانة والمخالصة  
١٩٨ الفرق الحادي والاربعون والمائتان بين قاعدة اسباب التوارث وقاعدة شروطه ومواهبه  
٢٠٢ الفرق الثاني والعشرون والمائتان بين قاعدة لعينة وقاعدة ما يحرم من لثني وينتهي عنه وبين  
و بين قاعدة ما لا ينهي عنه منها

٢٠٥ الفرق الثالث والعشرون والمائتان بين قاعدة لعينة لمحرم وقاعدة لعينة التي لا يحرم  
٢٠٩ الفرق الرابع والعشرون والمائتان بين قاعدة لعينة وقاعدة النجاسة والجمرة والامر

٢٠٩ الفرق الخامس والعشرون والمائتان بين قاعدة الزهد وقاعدة ذات يد

٢١٠ الفرق السادس والعشرون والمائتان بين قاعدة الزهد وقاعدة الورع

٢٢١ الفرق السابع والعشرون والمائتان بين قاعدة توكيل و بين قاعدة ترك الاسباب

٢٢٤ الفرق الثامن والعشرون والمائتان بين قاعدة الحسد وقاعدة القبلة

٢٢٥ الفرق التاسع والعشرون والمائتان بين قاعدة الكبر وقاعدة التحمل بالمال

والمراكب وغير ذلك

٢٢٧ الفرق العشرون والمائتان بين قاعدة الكبر وقاعدة العجب

٢٢٨ الفرق الحادي والعشرون والمائتان بين قاعدة العجب وقاعدة التسميع

الفرق الثاني والعشرون والمائتان بين قاعدة الرضي بالقضاء وعدم الرضي بالقضاء

٢٣١ الفرق الثالث والعشرون والمائتان بين قاعدة المسكرات وقاعدة اسباب الثوبات

٢٣٦ الفرق الرابع والعشرون والمائتان بين قاعدة المداينة محرمه و بين قاعدة المداينة التي لا يحرم

وقد نجب

٢٣٧ الفرق الخامس والعشرون والمائتان بين قاعدة الخوف من عير الله تعالى المحرم وقاعدة الخوف

من عير الله تعالى الذي لا يحرم

٢٣٨ الفرق السادس والعشرون والمائتان بين قاعدة التطير وقاعدة الطيرة وما يحرم منهما وما لا يحرم

٢٤٠ الفرق السابع والعشرون والمائتان بين قاعدة الطيرة وقاعدة اهل الحلال المباح والفعال الحرام

٢٤١ الفرق الثامن والعشرون والمائتان بين قاعدة الرؤيا التي يجوز تعبیرها وقاعدة الرؤيا التي لا يجوز تعبیرها

٢٥٠ الفرق التاسع والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يباح في عشرة الناس من المسكرات

وقد عده ما ينهي عنه من ذلك



- ٢٥٥ الفرق السبعون والمائة بين قاعدة الهبي عنه من المفسد وما يحرم وما يندب  
 ٢٥٨ الفرق الحادى والسبعون والمائة بين قاعدة ما يحب تعلمه من الصوم وبين قاعدة ما لا يجب  
 ٢٥٩ الفرق الثامن والسبعون والمائة بين قاعدة ما هو من الدعاء كفر وقاعدة ما ليس بكفر  
 ٢٦٥ الفرق الثالث والسبعون والمائة بين قاعدة ما هو محرم من الدعاء وليس بكفر وبين  
 ما ليس محرم  
 ٢٩٨ الفرق الرابع والسبعون والمائة بين قاعدة ما هو مكروه الدعاء وقاعدة ما ليس بمكروه

( فهرست الجزء الرابع من تهذيب الفرق والقواعد السنية في الاسرار  
 القومية لدى بهائيه الفرق )

- ٢ الفرق الحادى والمائة بين قاعدة نفرض وقاعدة البيع  
 ٥ الفرق الثانى والمائة بين قاعدة الصلح وقاعدة غيره من العقود  
 ٨ الفرق الثالث والمائة بين قاعدة ما يترك من المصلحة بالاجارات وبين قاعدة ما لا يترك  
 منها بالاجارات  
 ٢٧ الفرق الرابع والمائة بين قاعدة ما يستاجر أحده من ماله بعد انهاء الاجارة وبين  
 قاعدة ما ليس له أخذه  
 ٢٤ الفرق الخامس والمائة بين قاعدة ما يصح من الطرح من السفن وبين قاعدة ما لا يصح  
 ٢٦ الفرق السادس والمائة بين قاعدة من عمل من الاجراء النصف مما استؤجر عليه  
 يكون له النصف وبين قاعدة من عمل نصف لا يكون له النصف  
 ٢٧ الفرق السابع والمائة بين قاعدة ما يصح من الاجراء أدراكه وبين قاعدة مما لا يضمنه  
 ٢٩ الفرق الثامن والمائة بين قاعدة ما يبيع به الجماله وبين قاعدة ما يشترط فيه الجهالة بحيث  
 لو فقدت فيه الجماله فسد  
 ٣١ الفرق التاسع والمائة بين قاعدة ما يصلح من العقود في الاروم وبين قاعدة ما يصلح  
 منها في عدم الاروم  
 ٣٣ الفرق العاشر والمائة بين قاعدة ما يرد من الفراض العائد الى قراض مثل وبين قاعدة  
 ما يرد منه الى اجرة المثل  
 ٣٦ الفرق الحادى عشرة والمائة بين قاعدة ما يرد من المساقاة العائدة الى قراض المثل  
 وبين ما يرد منها الى اجرة المثل  
 ٤٠ الفرق الثانى عشر والمائة بين قاعدة الاهوية وبين قاعدة ما تحت الاهوية  
 ٤١ الفرق الثالث عشر والمائة بين قاعدة الاملاك الناشئة عن الاحياء وبين قاعدة  
 الاملاك الناشئة عن غير الاحياء  
 ٤٣ الفرق الرابع عشر والمائة بين قاعدة الكذب وقاعدة الوعد وما يجب الوفاء به منه وما لا يجب

- ٤٨ الفرق الخامس عشر والمائتان بين قاعدة ما يقبل انقصة وقاعدة مالا يقبلها
- ٤٥ الفرق السادس عشر والمائتان بين قاعدة ما يجوز التوكيل فيه من الأفعال وبين قاعدة مالا يجوز التوكيل فيه منها
- ٥٨ الفرق السابع عشر والمائتان بين قاعدة ما وجب الضمان وبين قاعدة مالا يوجبه
- ٦٣ الفرق الثامن عشر والمائتان بين قاعدة ما وجب استحقاقه وبين قاعدة ما يطل المقتد في الكل وبين قاعدة مالا يقتضي ابطال المقتد في الكل
- ٦٥ الفرق التاسع عشر والمائتان بين قاعدة المداغة وبين قاعدة مالا يجب التقاطه
- ٦٧ الفرق العشرون والمائتان بين قاعدة ما يشترط فيه العدة وبين قاعدة مالا تشترط فيه العدة
- ٧٥ الفرق الحادي والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يشترط فيه اجتماع الشروط والاسباب وانقضاء الموانع وقاعدة مالا يشترط به مقارنة شروطه واسبابه وانقضاء موانعه
- ٧٩ الفرق الثاني والعشرون والمائتان بين قاعدة الاقرار الذي يقبل الرجوع عنه وبين قاعدة الاقرار الذي لا يقبل الرجوع عنه
- ٧٨ الفرق الثالث والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يبعد من تصرفات الولاية والقضاة وبين قاعدة مالا يبعد من ذلك
- ٨٩ الفرق الرابع والعشرون والمائتان بين قاعدة القسوى وقاعدة احكام
- ٩٨ الفرق الخامس والعشرون والمائتان بين قاعدة احكام وقاعدة الثبوت
- ٩٩ الفرق السادس والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يصحح أن يكون مستندا في التحصيل وبين قاعدة مالا يصحح أن يكون مستندا
- ١٠٣ الفرق السابع والعشرون والمائتان بين قاعدة اللفظ الذي يصح اداء الشهادة به وبين قاعدة مالا يصح اداؤها به
- ١٠٦ الفرق الثامن والعشرون والمائتان بين قاعدة ما يقع الترجيح بين الدلائل عند التعارض وقاعدة مالا يقع به الترجيح
- ١٠٩ الفرق التاسع والعشرون والمائتان بين قاعدة المصيبة التي هي كبيرة مائة من قول الشهادة وقاعدة المصيبة التي ليست بكبيرة مائة من الشهادة وبين قاعدة المباح المخل يقبل الشهادة والمباح الذي لا يخل بقبولها
- ١١٣ الفرق الحادي والثلاثون والمائتان بين قاعدة التهمة التي يرد بها الشهادة عند ثبوت العدالة وبين قاعدة مالا يرد به
- ١١٤ الفرق الثاني والثلاثون والمائتان بين قاعدة الدعوى صحيحة والدعوى باطلة
- ١١٨ الفرق الثالث والثلاثون والمائتان بين قاعدة المدعى والمدعى عليه
- ١٢٣ الفرق الرابع والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما يحتاج للدعوى وقاعدة مالا يحتاج اليها
- ١٢٦ الفرق الخامس والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما يلزم فيه الاعذار وقاعدة مالا يلزم فيه الاعذار
- ١٣٠ الفرق السادس والثلاثون والمائتان بين قاعدة اليد المستمرة المرجحة لقول صاحبها وقاعدة اليد التي لا تعتبر

١٣٢ الفرق السابع والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما يحب أجانة الحائض فيه أذا طهه أيمه  
وبين قاعدة ما لا يجب أجانته فيه

١٣٣ الفرق الثامن والثلاثون والمائتان بين قاعدة ما شرع من الحس وقاعدة ما لا يشرع منه

١٣٦ الفرق التاسع والثلاثون والمائتان بين قاعدة من يشرع لأمره بالخلف وقاعدة من  
لا يلزمه الخلف

١٣٩ الفرق الأربعون والمائتان بين قاعدة ما هو حجة عند الحكم وقاعدة ما ليس بحجة عندهم

١٤٠ الفرق الحادي والأربعون والمائتان بين قاعدة ما اعتبر من الغالب وبين ما ألقى من  
الغالب أما مع اعتبار النادر أو من الغالبه أيضا

١٤٦ الفرق الثاني والأربعون والمائتان بين قاعدة ما يصح الإقراع فيه وبين قاعدة ما لا  
يصح الإقراع فيه

١٤٨ الفرق الثالث والأربعون والمائتان بين قاعدة المصيبة التي هي كفر وقاعدة ما ليس بكفر

١٨٦ الفرق الرابع والأربعون والمائتان بين قاعدة ما هو سحر بكفره وبين قاعدة ما ليس كذلك

٢٠١ الفرق الخامس والأربعون والمائتان بين قاعدة قتال البغاة وقاعدة قتال المشركين وكذا  
بينهم وقتالهم وبين المحاربين وقتالهم

٢٠٢ الفرق السادس والأربعون والمائتان بين قاعدة ما هو شبهة بدرانها الحدود والكفارات  
وقاعدة ما ليس كذلك

٢٠٣ الفرق السابع والأربعون والمائتان بين قاعدة العذف أذا وقع من الزوج الواحد  
لزوجاته المتعددت بتعدد الممان تعدد من فدهن في علس أو محسب وبين قاعدة الجماعة  
يقذفهم الواحد بتعدد الخديف عندها

٢٠٤ الفرق الثامن والأربعون والمائتان بين قاعدة الحدود والتمايز

٢١٠ الفرق التاسع والأربعون والمائتان بين قاعدة لا تلاف بالصبل وبين قاعدة الاتلاف بغيره

٢١٣ الفرق الخمسون والمائتان بين قاعدة ما خرج عن المساواة والمماثلة في القصاص وبين  
قاعدة ما بقي على المساواة

٢١٤ الفرق الحادي والخمسون والمائتان بين قاعدة العينين وقاعدة كل اثنين من الجسد  
كالأذنين ونحوهما

٢١٥ الفرق الثاني والخمسون والمائتان بين قاعدة أسباب التوارث وأحوال أسبابها العامة والخاصة

٢١٦ الفرق الثالث والخمسون والمائتان بين قاعدة أسباب التوارث وقاعدة شروطه ومواضعه

٢١٧ الفرق الرابع والخمسون والمائتان بين قاعدة ما يحرم من البدع وينهى عنه وبين قاعدة  
ما لا ينهى عنه منها

٢٢٩ الفرق الخامس والخمسون والمائتان بين قاعدة النية المحرمة وقاعدة القية التي لا تحرم

٢٣٢ الفرق السادس والخمسون والمائتان بين قاعدة القية وقاعدة الجريمة والهمز والهمز

٢٣٤ الفرق السابع والخمسون والمائتان بين قاعدة الزهد وقاعدة ذات اليد

٢٣٥ الفرق الثامن والستون والمائتان بين قاعدة الزهد وقاعدة الورع  
 ٢٤١ الفرق التاسع والستون والمائتان بين قاعدة التوكل وبين قاعدة ترك الأسباب  
 ٢٤٣ الفرق الستون والمائتان بين قاعدة الحسد وقاعدة العجلة  
 ٢٤٥ الفرق الحادي والستون والمائتان بين قاعدة الكبر وقاعدة الجمل والملاسن والمراكب  
 وغير ذلك

٢٤٧ الفرق الثاني والستون والمائتان بين قاعدة الكبر وقاعدة العجب  
 ٢٤٨ الفرق الثالث والستون والمائتان بين قاعدة العجب وقاعدة التسليم  
 ... الفرق الرابع والستون والمائتان بين قاعدة الرضى بالقضاء وبين قاعدة عدم الرضى بالله  
 ٢٥١ الفرق الخامس والستون والمائتان بين قاعدة المكدرات وقاعدة المثلوث  
 ٢٥٧ الفرق السادس والستون والمائتان بين قاعدة المداينة المحرمة وبين قاعدة المداينة  
 التي لا تحرم وقد تنجب  
 ... الفرق السابع والستون والمائتان بين قاعدة الخوف من غير الله تعالى المحرم وقاعدة  
 الخوف من غير الله تعالى الذي لا يحرم

٢٥٩ الفرق الثامن والستون والمائتان بين قاعدة تطهير وقاعدة الطيرة ومبخرتها ولا يحرم  
 ٢٦١ الفرق التاسع والستون والمائتان بين قاعدة الطيرة وقاعدة الغسل الحلال المباح والغسل الحرام  
 ٢٦٣ الفرق السبعون والمائتان بين قاعدة الرؤيا التي يجوز تعبیرها وقاعدة الرؤيا  
 التي لا يجوز تعبیرها

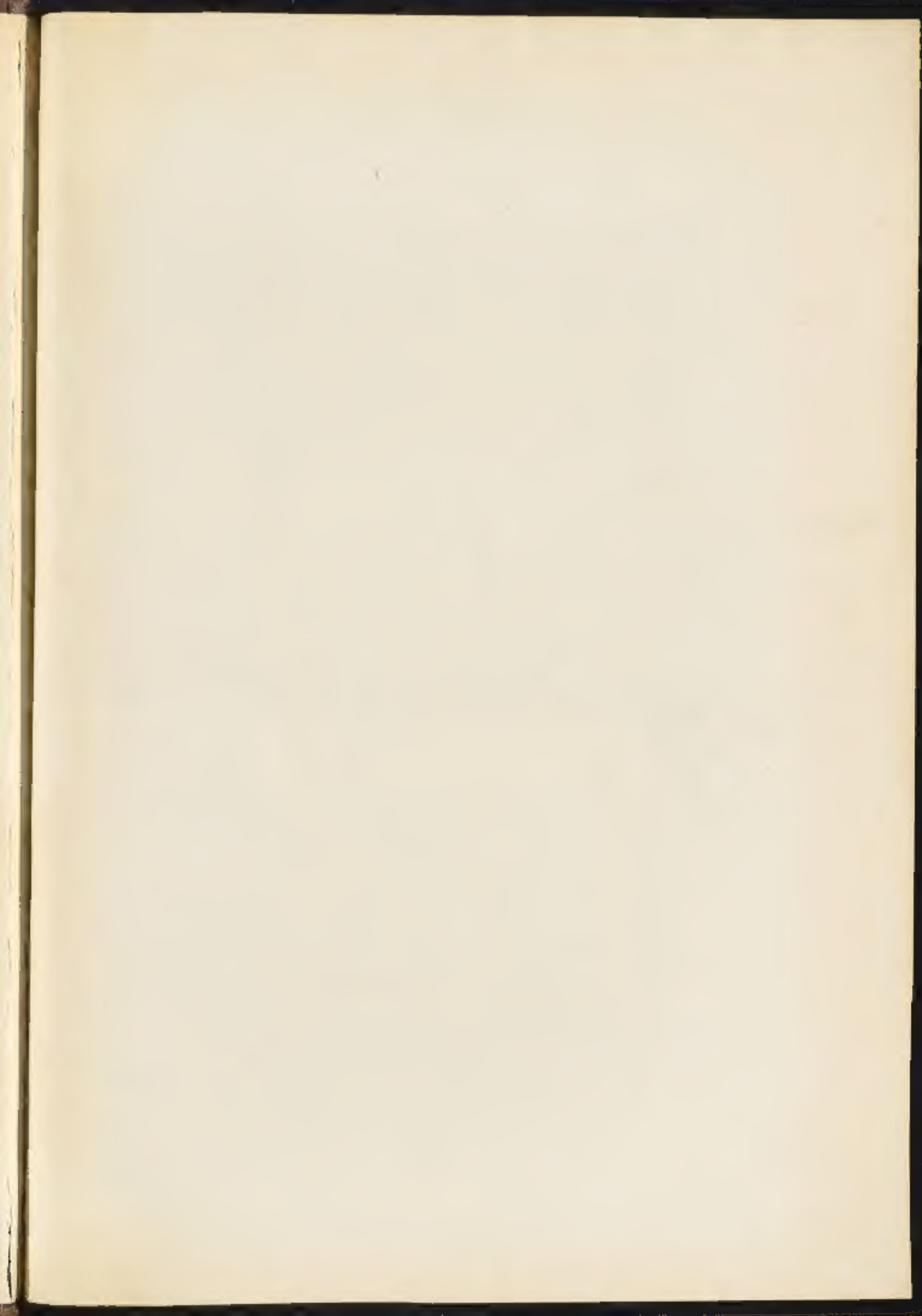
٢٨٥ الفرق الحادي والسبعون والمائتان بين قاعدة ماباح في عشرة الناس من المكارمة  
 وقاعدة ما ينهي عنه من ذلك

٢٨١ الفرق الثاني والسبعون والمائتان بين قاعدة ما يجب النهي عنه من ما سدد وما يحرم وما يباح  
 ٢٨٥ الفرق الثالث والسبعون والمائتان بين قاعدة ما يجب النهي عنه من اجرام وبين قاعدة ما يجب  
 ٢٨٦ الفرق الرابع والسبعون والمائتان بين قاعدة ما هو من الدماء كفر وقاعدة ما ليس بكفر  
 ٢٩٠ الفرق الخامس والسبعون والمائتان بين قاعدة ما هو محرم من الدماء وليس بكفر  
 وبين قاعدة ما ليس محرم

٣٠٣ الفرق السادس والسبعون والمائتان بين قاعدة ما هو مكروه من الدماء وقاعدة ما ليس بمكروه







COLUMBIA UNIVERSITY



0026816016

DATE DUE

DATE DUE

~~GL MAT 2000~~

PRINTED IN U.S.A.

4 2 8

09799419

INSERT

BOOK CARD

PLEASE DO NOT REMOVE  
A TWO DOLLAR FINE WILL  
BE CHARGED FOR THE LOSS  
OR MUTILATION OF THIS CARD

09799419

BOLN

JUN 26 1961

